



الثاني من المجلد لرضي الدين السرخسي

492/2

المدون

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



هذا فهرس الجلد الثاني من المحيط لرضي الدين السرخسي

كتاب الوقف	باب الألفاظ التي يفقد بها الوقف	باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز	باب الرجل يوقف على ولد	باب كيفية صرف غلة وقف الفقراء
١	٢	٣	٤	٥
باب الوقف على فقراء قرابته	باب اشتراط الولاية في الوقف	باب الرجل يوقف أرضه على أن يعطي غلاتها من شاء	باب الرجل يوقف أرضه ويشرط ما لا يجوز	باب تصرف الموقوف عليه في الوقف
٦	٦	٦	٨	٩
باب الوقف في المرض وما يعود ملكا	باب الإقرار بالوقف وبالاختلاف في الوقف	باب مسائل مشهورة	كتاب الاصطيات	باب صيد الجوارح المعلمة
١٠	١١	١٢	١٢	١٢
باب معرفة الارسال وما يفترض على ارسال فيفسد	باب ربحي الصيد	باب ما يحل صيد البر وما لا يحل	باب الترويض	كتاب الذابيح
١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
باب صفة الزكاة	باب النية على النجاسة	باب شري النية	باب شري النية	باب ما يجوز في الاضحية وما لا يجوز فيها
١٧	١٩	١٩	٢٠	٢٠
باب الشركة في الاضحية	باب دفع اضحية غيره	باب ما يكره من الاستعانة بالاضحية وما لا يكره	كتاب الشركة	باب معرفة انواع الشركات
٢٠	٢١	٢١	٢٢	٢٢
باب ما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح	باب شركة المعاوضة	باب شركة الغنائم	باب ما يجوز لاحد شركي الغنائم ان يعمل في المال	باب ما يجوز لاحد المتعاضدين ان يعمل في مال المعاوضة
٢٤	٢٤	٢٥	٢٥	٢٦
باب الشركة في العمل والحمل	باب المضومة والاختلاف بين الشركيين	باب غنق احد المتعاضدين واختلافهما فيه	باب من يشترى شيئا فيشترى غيره فيه	باب فسخ احد في الدين نصيبه منه
٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣

كتاب المضاربة	باب ما يجوز من اشتراط الربح في المضاربة وما لا يجوز	باب اشتراط الربح لغيرها	باب الشروط في المضاربة	باب دفع المال مضاربة على ان يعمل
٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٨
باب دفع المال مضاربة الى رجلين	باب ما يجوز للمضارب ان يعمل في مال المضارب وما لا يجوز	باب المضارب يدفع المال مضاربة	باب نفقة المضارب	باب الاستدانة على المضاربة
٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٤
باب الاستدانة على اصحاب مال المضاربة	باب المراجعة بين رب المال والمضارب	باب المراجعة بين المضاربين	باب هلاك مال المضاربة	باب الشركة والمخلط في مال المضاربة
٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩
باب من يدفع بعض مضاربة وبعضه لا	باب يجوز المضارب مال المضاربة	باب اقرار المضارب في المرض	باب ضمة المضاربة	باب الاختلاف في شرط الربح
٥٠	٥١	٥١	٥٢	٥٣
باب الاختلاف في دعوى المضاربة وضومها	باب الاختلاف في الشرط للمضاربة	باب غنق المضارب وكفايته	باب دعوى المضارب	باب جناية عبد المضاربة
٥٥	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨
باب مضاربة الحرب والمرئد	باب زكاة مال المضاربة	كتاب المزارعة	باب اشتراط النصيب	باب الارض بين رجلين في دفع احدهما الى صاحبه مزارعة
٥٩	٥٩	٦٠	٦١	٦٢
باب المزارعة التي لم يثبت فيها من عليه البذر	باب المزارعة على شرطين	باب الامتناء في المزارعة	باب الشروط المفسدة للمزارعة وما لا يفسدها	باب المعاملة في الفحل والشجر والكرم
٦٣	٦٤	٦٥	٦٥	٦٦
باب اشتراط العمل في المعاملة والمزارعة	باب المزارعة شرط فيها المعاملة	باب الارض بين رجلين يعملون فيها	باب مزارعة العامل	باب الفسخ في المزارعة والمعاملة
٦٧	٦٨	٦٨	٦٩	٧٠

٧١	٧٢	٧٢	٧٢	٧٤
٧١	٧٢	٧٢	٧٢	٧٤
٧٥	٧٦	٧٦	٧٦	٧٧
٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
٨٦	٨٦	٨٨	٨٨	٩٠
٩١	٩١	٩١	٩٣	٩٤
٩٤	٩٤	٩٥	٩٥	٩٦
٩٧	٩٨	٩٨	٩٨	٩٩

٧١	٧٢	٧٢	٧٢	٧٤
٧١	٧٢	٧٢	٧٢	٧٤
٧٥	٧٦	٧٦	٧٦	٧٧
٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
٨٦	٨٦	٨٨	٨٨	٩٠
٩١	٩١	٩١	٩٣	٩٤
٩٤	٩٤	٩٥	٩٥	٩٦
٩٧	٩٨	٩٨	٩٨	٩٩

٩٩	١٠٠	١٠٢	١٠٢	١٠٣
١٠٤	١٠٥	١٠٥	١٠٦	١٠٦
١٠٨	١٠٩	١٠٩	١١٠	١١١
١١١	١١٢	١١٤	١١٤	١١٥
١١٥	١١٦	١١٧	١١٧	١١٨
١١٩	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤
١٢٥	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠
١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٤

٩٩	١٠٠	١٠٢	١٠٢	١٠٣
١٠٤	١٠٥	١٠٥	١٠٦	١٠٦
١٠٨	١٠٩	١٠٩	١١٠	١١١
١١١	١١٢	١١٤	١١٤	١١٥
١١٥	١١٦	١١٧	١١٧	١١٨
١١٩	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤
١٢٥	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠
١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٤

باب الاستصناع	كتاب القاضى	باب القضاء بالعلم	باب ضعة الجور للقضاء وما ينفعه القاضى في مجلس القضاء	باب سماع الدعوى والشهادة
١٣٦	١٣٧	١٣٧	١٣٩	١٤٠
باب شرايط الدعوى	باب القاضى يقضى بعمله	باب القاضى يحد في يده شيئا لا يحفظ	باب قبض المحاضر	باب القاضى يقضى ثم يرى بعد ذلك خلافه
١٤١	١٤٢	١٤٢	١٤٣	١٤٤
باب الرشوة في القضاء واخذ الهدية	باب زور القاضى واعوانه وما لا يحل القاضى رفع اليه قضية	باب ما يحل للقاضى وما لا يحل	باب القاضى يعزى لغيره بشيء مما كان فعله	باب القاضى لم يجوز قضاؤه ولم لا يجوز
١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٧
باب موت الخليفة او القاضى	باب الخفافج والخصمين يحكم بينهما حكما	باب كتاب القاضى الى القاضى	باب الغدوى وما ينبغي للقاضى	باب ليس والملازمة
١٤٧	١٤٨	١٥٠	١٥٢	١٥٢
باب الاختلاف	باب كيفية الاختلاف	باب من توجه عليه اليدين	باب ما لا يتخلف فيه	باب ان يمين على العلم وقال ان يكون عن اليدين
١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٨	١٥٩
باب التوافق عند اختلاف المعاقدين	باب التحالف في اقرار البائع يكون البيع لغيره	باب الشهادات	باب من يجوز شهادته ومن لا يجوز	باب شهادة دافع المظفر وجاء بالمظفر
١٦٠	١٦٣	١٦٤	١٦٤	١٦٥
باب تضرع الشاهد بعد اداء الشهادة	باب الشهادة بالسمع	باب الشهادة بظاهر اليد والشهادة على الابوين	باب ما يبع الشاهدان اداء الشهادة وما لا يبع	باب في اختلاف الشاهدان والمنطق
١٦٨	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١
باب الشهادة على الشهادة	باب الشهادة في الميراث والموت والنسب	باب البيتين قائما على السبيين المختلفين	باب البيتين اذا تعاضتا فتها ترقا اوله تها ترقا	باب دعوى الشرا والشهادة في بيع
١٧٣	١٧٤	١٧٧	١٧٧	١٧٧

باب الشهادة على الوكالة	باب الشهادة في الوصية بعد الموت	باب شهادة الوصي والوكيل بعد العزل	باب الشهادة في الطلاق والشهادة في العتق	باب الشهادة في القتل والشهادة في الزمة
١٧٨	١٧٩	١٨١	١٨١	١٨٣
باب الشهادة على النكاح بعد موته في الدين للمسلم	باب الشهادة على اسلام النصراني بعد موته	باب الرجوع عن الشهادة	باب الرجوع عن الشهادة في ابيالاموال	باب الرجوع عن الشهادة على العقود
١٨٤	١٨٤	١٨٥	١٨٥	١٨٦
باب رجوع البعض دون البعض	باب الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق	باب الرجوع عن الشهادة في العتق والتبديل والكتابة	باب الرجوع عن الشهادة في الولاء والنسب والميراث	باب الرجوع عن الشهادة على الوصية
١٨٧	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠
باب الرجوع عن الشهادة على الشهادة	باب الرجوع عن الشهادة في القتل	باب الرجوع عن الشهادة على الجناية والعتق	باب التزكية	باب نعمة العدالة والمسئلة عن الشهود
١٩٢	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٤
باب من يجوز تعديله ومن لا يجوز	باب الطعن والمخرج في الشهود	باب الدعوى	باب ما يمنع قول الدعوى وما لا يمنع	باب ما يكون اذابا للشهود وما لا يكون
١٩٥	١٩٥	١٩٦	١٩٦	١٩٧
باب الدعوى والبيينة في شيء فيدخل المقتل به بغيره	باب من يكون خصما ومن لا يكون	باب ما يدفع الخصومة عن نفسه وما لا يدفع	باب اقرار ذي اليد بالمدعى به	باب اقرار المدعى عليه بالادب او بالوصية في المنة ما به
١٩٨	١٩٩	١٩٩	٢٠١	٢٠٣
باب الخارج وزي اليد اقا ما اليد	باب التاقيت في الدعوى والبيينة	باب اختلاف البيئات في البيع والشراء وتحجوه	باب رجلين يقيمان البيينة على شيء في ايديهما	باب دعوى الرهط ودعواهم مختلفة
٢٠٥	٢٠٦	٢٠٦	٢١٠	٢١١
باب دعوى الشرا وما هو في معناه	باب دعوى البيع والشراء	باب الدعوى في الميراث والدين على الميت والليت	باب الرجلين يتداعيان الشيء بالابري	باب دعوى الحاشط
٢١٢	٢١٤	٢١٥	٢١٥	٢١٦

باب أفعلوا وتفعلوا وإفعلوا دعوى الطلاق والفيل	باب دعوى القسب	باب دعوى الباع والمشتري ولدا الجارية المبيعة	باب دعوى الشؤام وإفعلوا ولدا جارية ابنه	باب دعوى الولد من الزنا أو في النكاح الفاسد
٢١٨	٢١٩	٢٢٠	٢٢٢	٢٢٣
باب دعوى العبد الناجر أو المكاتب	باب دعوى الولد الجارية المشترقة	باب دعوى المسلم والمذموم ولدا واحد	باب دعوى الولد بعد العتق و دعوى الزوجين الولد	باب المعتدة حتى تلد نسب ولدها
٢٢٤	٢٢٥	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٩
باب نفى الرجل الولد من زوجته	باب البينة على دعوى النسب	باب دعوى أحك ولي امته	باب دعوى المريض	باب الاستحقاق
٢٣٠	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٣
باب ما يرجع به المشتري على بايع عند الاستحقاق	باب ما يمنع الرجوع عند الاستحقاق وما لا يمنع	باب رجوع الباع ببعض على بعض	باب من ينصب خصما عند الاستحقاق	باب من يقع عليه القضاء بالاستحقاق من لا يقع ومن يرجع بالنسب ومن لا يرجع
٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٦
باب إقامة الباع أو المشتري البينة على بيع المشتري	باب مبطل متفرقة وإفعلوا الغرور	باب الاستحقاق بعد الصلح والغرور في ذلك	باب الافتقار إفعلوا لا يكون إقرارا	باب الألفاظ التي يكون إقرارا والتي لا يكون
٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	٢٣٩
باب الإقرار بالكتابة والرسالة وإفعلوا الإقرار بالمجهول	باب الإقرار بالمجهول على المجهول	باب الإقرار بما لا يملك ثم يملكه	باب الإقرار بشئ بغير عينه	باب الإقرار بالشئ في ذلك بغيره فمنه لا يتبع
٢٤٢	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦
باب الإقرار بعدد مجهول	باب الإقرار بالأشياء المذكورة	باب الإقرار بكذا الإقرار وإفعلوا الإقرار بالاشتغال	باب الاستثناء في الإقرار	باب الإقرار بالشهاد
٢٤٦	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٨	٢٥٠
باب الإقرار بالإشهاد عليه بما لا واحد مؤيد	باب الإقرار بما دفع إليه فلان وهو لاخر	باب الإقرار بما لا مقتصد من آخر وإفعلوا إضافة الإقرار لإحالة لا يجوز	باب الإقرار على نفسه وعلى غيره وإفعلوا الإقرار في شئ المستثنى	باب الإقرار بالعقد والبدل وجوه مقتضى المبدل
٢٥٠	٢٥١	٢٥٢	٢٥٤	٢٥٥

باب الإقرار بالمال بشئ ادعى أنه ذبوف أو بهرجة	باب الإقرار بقبض الدين واقتضائه	باب أخذ وف المقتد والمقتولة	باب الإقرار بالغصب والاقتلاف	باب الإقرار بالبيع والعيب
٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٩
باب إقرار الوكيل على موكله أو الموكل على وكيله	باب إقرار الشريك والمضارب	باب الإقرار بالنكاح والطلاق	باب الإقرار بالبراءة وغيرها	باب الإقرار بالطلاق وبإفعلوا إقرارا نصي والمعتق والسكران
٢٦٠	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢	٢٦٣
باب إقرار العبد المأذون وإفعلوا الإقرار بالورث	باب إقرار المرأة بالرق على تحت زوج أو الرجل بقر بالورث	باب الإقرار بالعتق والكتابة والتدبير	باب تصانيف المريض والوارث	باب إقرار المريض
٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦
باب إقرار المريض لوارثه فيه	باب ما يقر الرجل لوارثه فيقره الوارث لغيره	باب إقرار المريض بقبض الدين واستيفاء حقوقه	باب إقرار العبد الناجر والمكاتب في المرض	باب إقرار الوارث والغريم بالدين على موث أو بالاستيفاء
٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١
باب إقرار الوارث بوارث آخر	باب إقرار الوارث لوارث بعد وارث	باب إقرار الوصي بقبض حقوق الميت ومقتضى يورث	باب إقرار المفاوض المريض بالدين	باب الصلح
٢٧٢	٢٧٣	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٧
باب معرفة أنواع الصلح	باب ما يمنع جواز الصلح وما لا يمنع	باب صلح الأجنبي مع المدعى والوكيل	باب ما يمنع بدلا في الصلح وما لا يمنع	باب ما ينقض الصلح وما لا ينقضه
٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩
باب الصلح في الدين	باب إقامة البينة من المدعى والمدعى عليه بعد الصلح	باب الصلح على بعض دينه على أن يجبل الباقي	باب الصلح عن المنافع أو عليها	باب الصلح في بدل الصلح
٢٨١	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤
باب الصلح عن الحقوق التي ليست بمال	باب الصلح عن النفقة والأجر وإفعلوا الصلح في الصرف	باب الصلح في الوديعة والهبة والصدقة والرهن والغصب	باب الصلح في الشفعة	باب الصلح مع الورثة في التركة
٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٥

باب زهر المكيل والموزون وباب افتكاك الرهن	باب اختلاف الراهن والمرتهن	باب الدعوى والشهادة في الرهن	باب زهر الذمي والحربي وباب رهن الفضة بالفضة	باب في الرهن الجنائيات
٣٥٠	٣٥٠	٣٥٢	٣٥٣	٣٥٥
باب جناية الرهن	باب الجناية على الرهن	باب جناية الرهن بضم على بعض	باب جناية المرهن على الراهن والمرتهن	باب العصب في الرهن
٣٥٥	٣٥٦	٣٥٨	٣٦٠	٣٦٠
كتاب السبق والرجح	كتاب القصاص	باب معرفة انواع القتل واحكامها	باب القصاص في النفس واستيفاء	باب ما يمنع وجوب القصاص وما لا يمنع
٣٦١	٣٦١	٣٦١	٣٦٢	٣٦٢
باب المشارك في قتل الخطاء	باب القصاص في الجنائيات اذا قوت واجتمعت	باب اختلاف افعال المولى في دعوى الخطاء والعهد	باب القصاص فيما دون النفس	باب قطع الجوارح الناقصة
٣٦٣	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٥
باب جناية الرجل على الرجلين او عكسه	باب من يستحق القصاص ويلى استيفاء	باب العفو عن الجناية وما يحدث فيها	باب معرفة مقادير الديات والاروش	باب ما يجب بقطع عضو واحد ذية كاملة
٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠
باب ما يجب باتلاف العضو ذية كاملة	باب ذية الكف والاصابع والاسنان والاظفار	باب ما يجب بازالة الشعر	باب معرفة انواع الشجاج الموجبة للارش	باب ما يجب فيه حكمة العقل
٣٧٠	٣٧١	٣٧١	٣٧٢	٣٧٢
باب ما يدخل السجاج بعضها في بعض	باب وجوب الية بالقتل بالمعاودة والمصاصة	باب الامر بالقتل	باب الاخر يقتل موته او قتله بغير امر	باب الصلح عن الذية
٣٧٣	٣٧٤	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٥
باب الجناية في الطريق او في دار غيره	باب الحائط المائل	باب جناية الراكب	باب جناية البهيم والجناية عليها وباب جناية الناحس	باب جناية القطار وباب الجناية بالحفر في الطريق والمسجد
٣٧٥	٣٧٦	٣٧٨	٣٧٩	٣٧٩

باب للجناية بالعقد والتسبيب و ذية الجنين	باب العقل	باب القصاص	باب الجنائيات	باب جناية العبد
٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٥	٣٨٥
باب ما يصير المولى به مختار العتداء	باب للمر والعبد او العبد اذا اقتضى ابا وتشاجا	باب خلاف بين المملوك وباب جناية العبد في يد القاصب	باب جناية المدبر	باب مقتادف الشجاج على المدبر وطريان التدبير وانكسابة عليها
٣٨٧	٣٨٩	٣٩٠	٣٩١	٣٩٣
باب الامر بضرب عبد ضرب المولى مع المأمو	باب جناية المدبر في يد القاصب	باب جناية ام الولد على مولاه او غيره	باب جناية المكاتب	باب جناية المكاتب بين اشيت
٣٩٣	٣٩٤	٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦
باب اقرار المكاتب بالجناية	كتاب الحدود	باب معرفة الزنا	باب ما يسقط الحد عن احد لعدم الوجوب على الاخر وما لا يسقط	باب سقوط الحد عن الشبهة
٣٩٧	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٨	٣٩٨
باب الرجل يطأ امرأة لاصل فقال ظننت انها يحل لي	باب معرفة الاحصان	باب كيفية اقامة الحد	باب النظر في الحدود	باب الاقرار بالزنا وباب الشهادة على الزنا
٣٩٩	٣٩٩	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢
باب ما يسقط بالتقادم وما لا يسقط وباب معرفة القذف	باب المتشابه في القذف وباب القذف بتفي السب	باب الجناية في القذف او الاضافة الى غير حالة الاحصان	باب ما يكون شبهة في إسقاط الاحصان عن القذف الحد عن القاذف	باب من له المطالبة بالحد وباب الشهادة في القذف
٤٠٣	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٥	٤٠٥
باب التعزير وباب حد الخمد	باب الحدود وباب الحد على الذمي	كتاب السرقة	باب ما يوجب القطع وما لا يوجب	باب ما يقع به السرقة وما لا يقع
٤٠٦	٤٠٧	٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩
باب من يوجب عليه القطع ومن لا يجب	باب ما يقطع فيه ولا لا يقطع	باب المضمومة في السرقة	باب نكر السرقة وباب المسروق بغير صنع السارق	باب اقامة القطع في السرقة
٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢	٤١٢

باب اثبات الرقبة بالآثار او بالبيينة	باب ما يضمن السارق وما لا يضمن واسترداد المالك منه	باب قطع الطريق	كتاب الغصب	باب معرفة حكم الغصب وما يقع به الغصب وما لا يقع
٤١٣	٤١٤	٤١٥	٤١٥	٤١٦
باب ضمان النقصان	باب المغصوب اذا تغير بفعل الغاصب او لا بفعله	باب الثوب يصبغه الغاصب	باب ما يبرئ الغاصب من الضمان وما لا يبرئ	باب مطالبة الغاصب برّد المغصوب في غير بلد الذي غصبه فيه
٤١٦	٤١٨	٤١٩	٤١٩	٤٢٠
باب غاصب الغاصب	باب اختلاف الغاصب والمغصوب منه	باب التصرف في المغصوب والانتفاع به	باب ضمان الاستهلاك	باب الضمان بالخلط
٤٢٠	٤٢١	٣٢١	٤٢٢	٤٢٤
كتاب التبر	باب القسم الاول في الجهاد والقتال	باب ضفة الجهاد والوصية للامير	باب القتال والغدر من الزحف	باب من يتوجه له الخروج للقتال يغني اذنه ومن لا يتوجه
٤٢٤	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٦
باب ما يتوجه فعله في الحرب وما لا يكره	باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب	باب من يكره قتله من اهل الحرب ومن لا يكره	باب ما يكره ادخاله دار الحرب وما لا يكره	باب بيع السرية ونصب الالوية
٤٢٧	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٩	٤٢٩
باب القسم الثاني في الامان والمواطنة والمصالحة	باب ما يجوز امانا وما لا يكون	باب طلب الامان وما يدخل فيه وما لا يدخل	باب من يدخل في الامان ومن لا يدخل	باب من يجوز امانه ومن لا يجوز
٤٣٠	٤٣٠	٤٣١	٤٣١	٤٣٢
باب الامان بالرسالة والتكفيلة	باب ما يكون امانا من يدخل دار الحرب او لا يتبرر دخل عسكر المسلمين وما لا يكون	باب الامان على فعل	باب الامان على شرط	باب المواعدة والمصالحة
٤٣٢	٤٣٣	٤٣٤	٤٣٤	٤٣٥
باب صلح الملوك وباب البيعة	باب النزول على جبريل من المسلمين او من اهل الذمة	باب القسم الثالث في حكم الفتيان والافعال وكيفية قسمتها	باب معرفة الفتيان والافعال للسلط	باب ملك الفتيان ويجوز قسمتها
٤٣٦	٤٣٧	٤٣٧	٤٣٧	٤٣٨

باب كيفية قسمة الغنية	باب ما يجوز الانتفاع من الغنية وما لا يجوز	باب ما يظهر عليه المشركون من اموال المسلمين	باب الغنائم عشرة	باب التفتيل
٤٣٩	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٢	٤٤٢
باب الاشراك في النفل وباب النفل المجهول	باب التفتيل على ..	باب التفتيل على ..	باب التفتيل على لالة المسلمين	باب التفتيل على دخول المدينة والحصن
٤٤٣	٤٤٣	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٥
باب اسرية يوم من اهل الحصن على ما يشم يلحقها سيرة اخرى	باب من يفتحق السلب ومن لا يفتحقه	باب في استحقاق السلب وعدم استحقاقه	باب القسم الرابع في احكام الاسل والمستامين	باب مفاداة الاسير
٤٤٦	٤٤٧	٤٤٨	٤٤٨	٤٤٨
باب حكم المستامين	باب الرجل يسلم في دار الحرب	باب الخربي يدخل دارنا بغير امان	باب حكم ما في يد المسلم او المستامن اذا خرج اليها	باب المسلم اذا خرج من دار الحرب اليها ومعه حربي في يدها مال فيخاصا فيه
٤٤٩	٤٥٠	٤٥٠	٤٥١	٤٥١
باب المعاقرة والمعاملة مع اهل الحرب	باب ما صدق فيه المستامن من اهل الحرب وما لا يصدق	باب معرفة ارض الحرب وارض الاسلام واحكامهما	باب القسم الخامس في احكام المرتدين والخوارج والبيعة	باب حكم المرتدين
٤٥٢	٤٥٢	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣
باب تصرفات المرتد وباب ميراث المرتد	باب اسلام الصبي وادباده ومن يعناه	باب ما يصير به الكافر مسلما	باب ما يؤخذ اهل الذمة باظهار اعدائهم وبيعهم باحداث الحكامين والبيع	باب عقد الذمة واعطاء الجزية ونقضها
٤٥٤	٤٥٤	٤٥٥	٤٥٦	٤٥٦
باب حكم الخوارج والبيعة	باب في قضاء اهل البيعة	باب المفاذون	باب ما يقع به الاذن وما لا يقع	باب من يملك الاذن ومن لا يملك
٤٥٧	٤٥٨	٤٥٨	٤٥٨	٤٦٠
باب الحجر وما يبطل الاذن وما لا يبطله	باب اخذ المشركون اذن للعبد المشترك في التجارة	باب ما يملك العبد الماذون من التصرف وما لا يملك	باب اقرار المولى على عبده الماذون	باب اقرار العبد الماذون
٤٦٠	٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤	٤٦٥

٤٦٦	أقرار الماذون في مرض مولاه	٤٦٧	أقرار الماذون لمولاه	٤٦٧	يلحق الماذون من الدين في التجارة والاستهلاك	٤٦٩	العبد بين رجلين يلحقه دين	٤٧٠	تأخير دين العبد المأذون وحطه وهبه منه
٤٧١	وكالة العبد المأذون	٤٧٢	نقص المولى في العبد المأذون	٤٧٤	تفالة الماذون بأذن المولى بالبيع فيه	٤٧٤	بيع القاضي رقية العبد المأذون عليه وبيعه مولاه	٤٧٥	الاختلاف في الأذن والبيعة عليه
٤٧٦	العبد المأذون ولو اذا اختلفا فيها في العبد	٤٧٦	نقص الماذون مع مولاه	٤٧٧	نقص المولى مع المأذون	٤٧٧	العبد والصبي المحجور عليه اذا نقص تم اذن له	٤٧٨	نقص الماذون عبد ما يحجر عليه
٤٧٨	خيانة العبد المأذون والخيانة عليه	٤٧٩	الغزو	٤٨٠	أنزل العبد المأذون	٤٨٠	الحجر	٤٨٠	القضاء بالحجر
٤٨١	النقصات التي لا يصح المحجور عليها	٤٨٢	نقصات المسفيه بعد الحجر	٤٨٢	إضافة النقص إلى حالة الفساد وامتنع	٤٨٣	أجازة القاضي مع المفسد والأذن بالتجارة	٤٨٣	حكم الإكراه
٤٨٣	الأكراه على الكف والمعاصي والإيمان	٤٨٤	الأكراه على الأقراد بالمال	٤٨٤	الأكراه على الأقراد بالحدود	٤٨٥	الأكراه على إكراه والطلاق والخلع	٤٨٥	الأكراه على إكراه
٤٨٦	الأكراه على البيع والشراء	٤٨٧	الأكراه على الهبة	٤٨٨	الأكراه على دفع المال	٤٨٩	الأكراه على القتل والقطع	٤٩٠	الأكراه على الوكالة للأقارب في الإكراه
٤٩١	الأكراه على الخلف	٤٩٢	الأكراه على التفرقة والإحصاءات والكفارات	٤٩٢	ما يقع به الوصية وما لا يقع	٤٩٣	من يجوز له الوصية ومن لا يجوز	٤٩٣	من يجوز له الوصية ومن لا يجوز

٤٩٤	ما يجوز بالوصية وما لا يجوز	٤٩٥	الوصية بمنافع الإيمان وما في بطون الحيوات	٤٩٦	تعلق الوصية بالشرط	٤٩٧	ما يكون قبول الوصية وما لا يكون	٤٩٧	أرجوع عن الوصية
٤٩٨	الوصية المخرج في بعضها	٤٩٩	الوصية بمن ماله أو نصيب أو سهم	٤٩٩	الوصية بعد الوصية	٥٠٠	ما يبطل الوصية وما لا يبطلها	٥٠٠	الوصية بالمال ينقص أو يزيد بعد موت الموصي
٥٠١	الوصية بالرق لرجل وبلدية أو باليمن لاخر	٥٠٢	الوصية بالنفقة	٥٠٤	الوصية بالتعديق والوصية بالتعديق أو بالرقبة للعبد	٥٠٧	الوصية بتق الشفعة	٥٠٨	الوصية بالتق للعبد بعد الخدمة
٥٠٨	الوصية بالبيع في الثلث	٥٠٩	الحقوق في الوصية والتركة	٥١٠	وصايا أهل الزمة والوصية لقائمه وأهل البيت	٥١١	الوصية لغيره أولاد أو فلول أولاد أهل بيته	٥١٢	الوصية لليتامى والأرامل والأيتام والوصية للموالم
٥١٣	الوصية للرجلين في موت أحدهما	٥١٤	الوصية للمملوك ولد أو اب فلا ن	٥١٤	الوصية للميراث والكفو والشافيان	٥١٤	الوصية للوارث والأجنبي فيكون بإجازة	٥١٥	الوصية للقاتل
٥١٦	الوصية لبعض الورثة وما يجوز من الوصية بأجازتهم	٥١٦	الوصية للفقراء والمساكين	٥١٧	الوصية للمساكين وإراعات في ميل تق وتوجه القرب	٥١٧	الجمع بين الوصايا	٥١٨	الإيصاء
٥١٩	الوصية إلى رجلين	٥٢٠	نقص الوصية في الوصية والوصية في التركة	٥٢١	يفض الوصي إذا فعل في الوصية	٥٢٢	نقص الوصي في مال الصبي وما ما يصدق فيه الوصي	٥٢٢	إجازة الورثة في الوصية والدين والفق
٥٢٣	الشهادة في الوصية والاقرار بها	٥٢٤	الأقارب بالوصية	٥٢٥	ما يكون خصما من خصم الوصية والغريم والورثة من لا يكون خصما	٥٢٧	حكم الوصايا	٥٢٧	ما يجوز الثلث من الوصايا

لاقم لا يصير سجدا الا ان يعطى القوم منه جماعة باذنه لا توجد قبض من قبل المجدد او ان يصيبه واحد او جماعة وهذا ما
لا يفيده واما ان في رواية صحيح التسليم ان قبض الواحد كقبض الكل كما في المقر والخان وغيره وانه لا يصح تسليم
وسموا المجدد ان المجدي انما في الصلاة جماعة لا في الصلاة بالجماعة كقبض المجدد دون الصلاة وهذا لانها بقام
في غير المجدد ولو جعلوا رجلا واحدا مامونا فاذن واقام وصلي وحد صار سجدا لان اذنه صلاته باذن واقامة الجماعة
ولم ينفذوا لئلا يؤذن سجد اذ ان واقام وصلي وحد ليس من غير ذلك بل يصح جماعة في ذكر المجدد وان لم يصل فيه
جماعة ولكن دفعه لئلا يتوهم ان قبضه في غير المجدد لا يكون قبضا لان المساجد لا يكون لها متوهم فلا يكون الدفع الجاهل
يقوم بامورها قبضا وقبضه في غير المجدد لا يكون قبضا لان المساجد لا يكون لها متوهم فلا يكون الدفع الجاهل
بأذن الثاني فاذا سلم اليه كان قبضه ينوب عن قبض الذي كان سائر الاوقات وذكر في الجامع الصغير بنى سجد اياه
في الطريق وكنت سر داب ووقفت تحت له لا يصير سجدا لان الماجد حاله صديقه وهذا لا يخلص له لان ما يحس به في تلك
وعلمه فلا يصير سجدا ولو كان السرداب لمصالح المجدد كالموضع مسجد يستلحقه وعلى ان لا يجرى اذ ان يكون
يصلح سجدا والاعمال مكانا لان المصالح اصلها الاعمال لا يجرى اذ ان يكون الاعمال مسجد او غير مسجد اذ ان يكون
كله للقرآن ولو جعل وسط دار مسجد ففتح طريقه الى الحاد لم يجرى لان من يجرى حين ابقى الطريق لنفسه ولو جعل ارضه
مقبور او قانا او سقاه او طعنا به في الثاني اذ اذن في المقر او نزل في الخان او شرب من السقاه او مر في الطريق واحد
من الثاني فانه يكون قبضا وسنوي في الفقه والفقران القبض من الكل مستعذر فيكفي قبض الواحد وقبض كل شئ
على حسب المتعلق به وفي العرف والعادة يراد به الفقه والفقران المعروف كالشرط فكانه وقف على الفقه والفقران ايضا
ولذلك لو جعل دار بكنة مسكن للمجاهدين وغيره مسكن للمجاهدين جاز وسكنها الفقير والفقه ولو وقف ارضا ليعرف عنها
لا الحاج والفرقة وطلبه العلم لا يعرف الا الفقه لان غلبة العلم يراد به الفقير والمحتاجين من الاغنياء في العرف والعلم
كبار صدقات الشيوخ فاما البنا للسكنى اياه ويراد به الفقه والفقران عاده في وضع فبالحق الطريق جاز للفقه الرز
منه علف والواو في طلبه العلم او لغوا به كذا وهم حصون مستوى في الفقه والفقران المراد من الرصيد
العلم لطلبه العلم والفرقة والصدقة كما يحقق للفقير تحقيق الفقه اما من علفه في وقف على طائفة من الاغنياء ثم يهدم
على الفقير فانه يكون له غنياء بدمهم للفقران الواقف ملكا شرط ولو جعل ارضه مقبرة ودفعها الى اقم المقبره سلك يكون
قبضا فيلزم ان يكون قبضا كما في المساجد وفيلزم ان يكون قبضا كما في الخان والسقاه **فصل** وقف نصف ارضه من اهل الجرح
عند محمد فلا لا بد من غنياء فان كانت من رجلين مرقهاها جاز لان لا شيوخ في كذا الصدقة المنفذة فانه دفع
كل واحد نصيبه لاقم لم يجرى عند محمد لان القبض حصل في المشاع فلو قبض القاض جواز في حق الكل لان المختلف
يعبر متفقا باتصال القضاة فلو طلب بعضهم القسمة فلا يوجب القسمة ونها يوجب وعند محمد يفسر واجمع ان الكل اذا
كان موقوف على ارباب فادوا القسمة لا يجوز لاسيما في الاصل لمحمد ان الشيوخ من علف في الصدقة حال القبض منع جواز
الصدقة لان نبوت الحكم معلق بقبض كامل والشيوخ لو قبضوا ثلث القبض فلا يثبت حكم العقد مع علف القبضان
في القبض ومع علف الشيوخ في العقد لانه القبض لا يمنع جواز الصدقة لان ليس في النبوت الحكم فصار وجوده وعدمه
يمنعه رجلا ان تصدق ما عاصدة واحدة ونصبا فيما اقبل اليه معاجاز عند محمد لان لا شيوخ في العقد ولان القبض
وكذلك ان تصدق كل واحد من نصيبه موقوف على المساكين ونصبا فيما اقبل اليه معاجاز او مسرفا جاز لان
لا شيوخ في القبض لان قبض القوم ورد على الكل لانها فوضا الى الواحد قبض الكل في قبض نصيبه ادمها لا يجرى صراحا
فوقف قبض النصيب من القوم على قبض الباء كالوكل بشرى العبد اذا بشرى النصيب موقوف بشرى النصيب على بشرى
الباء فكذلك اذا وقف قبض النصيب من قبض الباء لم يكن حارس قبض النصيب الا وحال نبوت الحكم لان معلق
بقبض الكل فكذلك الشيوخ في القبض لا يمنع صحة الصدقة وكذا ان اختلفت الجهة بان تصدق ادمها بنصيب على ولد
ثم على المساكين والافر على اخته فان اقرضوا كانت القدر للرجح بها عند كل سنة او كان الواقف واحدا جعل نصيبها للام

ونصفها للام لان الشيوخ لا يمكن في القبض من كان القيم واحدا لانه لا يتصور من الواو الواحد يترك القبض لانه لا يقبض
احد القبض الا ان كان احد مما شاع في الاثر في قبض القبض المجمع كما وانما تفرقت جهات القرب وذكر لا يمنع من الوقف
كسبعة لم يتركوا في قبض ادمهم جواز صدق الاثر كقانون خلق وقبض قبض نصيب ادمها ولم يقبض نصيب الاثر لا يصح الوقف
في كان الذي قبض نصيبه ان يرجع عنه ويبيع لانه ما لم يقبض المالك لا يثبت حكم الصدقة ولا يصير الصدقة لازمة من تصدق
بجميع ارضه وسلم نصيبها فلان يرجع ما لم يسم المالك ولو كانت قبض القبض لا يثبت حكم الصدقة ولا يصير الصدقة لازمة من تصدق
على قبض القبض فصار وجوده من القبض وعدمه بمنزلة سائر ارض تصدق ادمها بنصيبه على رجل واحد امر بقبض فلم يقبض
في تصدق عليه الاثر نصيبه امر بقبض جازت الصدقة كما ان الصدقة وادى باعتبار حكمها لانها اذا ناله يقبض
الكل لا يتصور منه قبض نصيب ادمها الا يقبض الكل لان نصيب كل واحد سابع في نصيب الاثر فوقف القبض في النصيب
على النعمان قبض الباء اليه فلا يثبت حكم الصدقة الا ان القبض الموقوف قبض نصيب الاثر فوقف القبض في النصيب
لان حين قبض نصيب الاول لم يكن ما دونها قبض نصيب الاثر فلم يبق قبض نصيب الاثر فوقف القبض في النصيب
الحكم لان نصيب كل واحد منها جميع الموقوف عليه ولو وكل المصدق عليه وكليهما كل واحد يقبض نصيب ادمها فقبضها جميعا
او منفرا جاز لانها قبض واحد فصار قبضها كقبض الموقوف ولو قبض الموقوف جميعا او منفرا جاز فكذلك اذا قبض وكليهما
خلفه ما لو تصدق بها صدقة موقوفه ونصيب كل واحد قبض القبض بنصيبه بمنزلة الفرق ان الشيوخ في الصدقة المنفذة
لم يمكن في القبض جاز نبوت الحكم لان الصدقة انعقدت على انما لا ينفذ حكمها الا ان المصدق عليه واحد وقد اذنا
بقبض الكل فكذلك قبض النصيب من ادمها لو كليهما موقوف فالانفذة حكم ما لم يوجد قبض الكل فاما في الصدقة الموقوف
الصدقة من كل واحد منها انعقدت موجبه للحكم اذ اوجد قبض نصيبه لانه موقوف قبض نصيب ادمها على قبض نصيب الاثر
لان كل واحد من الواو لم يبق ما دونها من قبض نصيب الاثر فكذلك الشيوخ فكذلك نصيب كل واحد جاز نبوت الحكم فصار
العقد في مكانه كذا في الصدقة المنفذة بان تصدق كل واحد بنصيبه على انسان على حدة واذا لم يقبضه لا يجوز وانه علم
باب ما حوز وقفه وما لا حوز ويجوز وقف العقار وكل ما كان متعالا من المنقول كالوقوف
ارض مع العبيد والبران والالت الحرة لانها تواقع العقار لان ما يقبض يجوز ان يكون متعالا بقى المقام الساع في
حكم الوقف بقا للعقد كالتب وكى وقف دولابا وعلم سانه وجعل ودلوصا والوقوف وكى وقف ارضا صارا البناء
وقفا بقا وان كان البناء مائتلا وما اذا وقف المنقول معقودا ينظر ان كان كراعا وسلكه ما يجوز وقفه في سبيل الله
سبحانا لقوله لم يجرى من حكمه من خالفه في الوليد جرح من منعه الزكع ضار ولا يظلموا خالفه جرح اذ لم يجرى وكروهم
في سبيل الله ولا يجوز وقفه سواهما من المنقول عقدا فوقف لان القبض ياتي جواز الوقف لانه ازاله العين من ملكه
لا يسمع دون المملوك من عبد الا ان اتركنا القبض وابتنى الاثر في السلق فيق اعلاه من قبضه القبض وما لم يجر
ما تشارك القبض وقفه من المنقول فانه يجوز انما كالمشاور والقبض والعقود والمراد الجواز والمصلحة في حق ما يتعارف
وقف لا يجوز كوقف النسيب والاستم والجواز لان ترك القبض جاز بتعامل القبض وتعارفهم ولينذا يجوز ان يصنع
بالتعامل والاعرف ولا يصح فيه رد لا يفتضيه القبض وقال الشافعي يبيع وقف مكره على الاستماع به مع بقاء عينه
وجوز الوقف على تجر من الزايل الكراخ والسلق والتمعات في سبيل الله لان من جهة قرب من ان الوقف عليه كالوقف
على الفقراء واما وقف الكتب فاختلصوا فيه والاصح انه يجوز ان يكون النصارى وذكر الناطقة واقامة جعله في
حياته سبيل الله جاز لما كان العرف ولانه من الكراخ والسلق فاقبض الوارد في سبيل الله ولا يجوز ان
اعدا ما مضى الا اذا اصبحت لا تفتقرها فصار يقدرا ما تنفق عليها ومنه المستدبر على ان المسجد اذا احتاج الى النفقة
للعمارة يوجب قطع من يقدرا ما تنفق عليه ولو وقف ثوبا على امر قديم لانه لا يتصور من لا يصح لان وقف المنقول لا يجوز
مقصودا الا فيما يتعارف ولا تعلق سنا ولو وقف بقرة على ارباب على ان لبنها وسمنها يعطى ابنه السبل جاز
ان كان في موضع متعارفا ذكر لما كان العرف وذكر الهلاك في وقفه رجل وقف ارضا وفيها زرع او ثمر لا بد من الزرع والثمر

في جواز المنقول

الثانية اذا كان في تاجر العار ضرر من الوقف في عدم العار ليلابودي الا ابطال مقصود الوقف ولو وقف دان
 وجعل سكتا فلان مادام قيام الفقار شرط العار على صاحب السكة فليصاحب السكة ان يجرها فاء بواجر الزمان او غير
 فيقر الفقه لا العار لانه لا يجر الزمان على صاحب السكة وكان في الامانة صيانة حق في المستقل فصار السكة
 موزعا على العار فان اجماع القوم وانفق الاجماع في العار فذلك العار المودد يكون لصاحب السكة لانه الاجرة بدل المنفعة تلك المنفعة
 كانت مستحقة لصاحب السكة فكذلك بدل المنفعة يكون له والقيم انما اجر الاجرة فان الفقه السكون هو فالصواب في العار ان يستحق
 كانت العار يشاء قاما بعينه فهو لورثته وان لم يكن فلا يورثه لورثته فهذا كله اذا شرط الواقف العار في الوقف وان لم يشرط
 العار فيه سدا بالعار لانه لا يورثه الا بالوقف قصد بالوقف ان يتبدل بالاباحة فبذلك لا يورثه لورثته بل يورثه لورثته
 دلاله وللقيم ان يجر البناء الاصل ويرمى له الفقه والمنفعة يصلح للموقوف عليهم فليكون العار عليهم سكون الخ
 بالضم فصار كالعبد الموصى بوقفه لرجل وخدمته لا ترفع عنه الموصى له بالخدمه بل بالخدمه لانه المنفعة بصله فكذا هذا وان
 اراد القيم ان يرد على العار نظر ان كان الوقف على الفقار فله ذلك لان الوقف لهم والعلم ما لهم فجاز ان يستحق على
 وقومهم من ايام تكثير منافعهم وموافقتهم وان كان الوقف على اقوام باعيتهم على الفقار فليس له ذلك لان الوقف للفقار
 في الحاصل لانهم جميع الوقف وتعلق قهرهم به لئلا يفسدوا فيفقروا في الحال اكثر مما يحتاج اليه العار ولما اراد ان يجر
 في الوقف بوثا او فاقوا الفقه نظر ان كانت الارض مدينه او ريف مدينه ذلك لانه يجر من سكره وكان ذلك مصلو
 للوقف ومنفعة للموقوف عليهم وان كانت الارض مدينه من المدينه فليس له ذلك لانه لا يجر من سكره فلا يكون ذلك
 مصلو للوقف ومنفعة للموقوف عليهم وللقيم ان يجر من غله الوقف اعزاسا ليرسوخ في ارض الوقف وان بصله قطع من الارض
 اذا كانت سكره وان سكره سكره لانه ذلك مصلو للوقف في تركه ذهاب منفعته واصلاح الارض السكره من العار
 فله ان يجره الا ان يجره سكره واصلاح الارض في تركه ذهاب منفعته واصلاح الارض السكره من العار
 عار الوقف واصلاح سدا بغير اصحاب الوقايف **باب تصرف المتولي في الوقف**
 واذا اراد المتولي ان يعقد عقدا على الوقف فهو على قسمين اما ان يعقد على المنفعة او على العين فان عقد على
 المنفعة باجر سكره معلومه باجره مثلها ينظر ان كان الوقف بشرط ان لا يجر الا بواجر اكثر من سنة لا يجوز له شرط الوقف
 مراعى وان لم يشر بذلك فالمتقدمون من متاخرا ان يجوز ذلك لان الوقف فرض الامام المتولي فله المتولي منزله
 الوقف اذ يواجر سكره كثر فكذا الوقف يقوم مقامه وقال المتأخرون من متاخرا لا يجوز اكثر من سنة واحد لان جاز
 ذلك بخلاف الوقف ان يجره ملكا لان عقد مدته بتدريس سكره الوقف ويتسم باسم الملكية خصوصه زمانا
 من اقلان الظلم المتعبد مستحله مستحله وكان الشيخ الامام ابو حفص الكبير حجة الاجارة في الضياع بلسن سكره لان
 مصلو الوقف في ذلك لانه المستاجر لا يرغب في اقل من سنة ولا يجره غير الضياع اكثر من سنة واحد الا اذا كانت المصلحة
 في الضياع في عدم جواز اجارة بلسن سكره او غير الضياع المصلحة في جواز اجارة اكثر من سنة واحدة وهذا امر
 يختلف باختلاف الموضع والزمان وسوا المختار للفقهاء وكذلك المزارعة والمعاملة والوجبة في نفقة الاجارة
 الطويلة في الوقف لا يعقدوا عقودا متزايدة كل عقد على سنة وان استاجر بلسن سنة بلسن عقد كل عقد على سنة
 من غير ان يكون بعضها شرط في البعض فكون العقد الاول لازما لانه تاجر والثاني لانه مضاف الى المستقبل متولى
 الوقف اجودا موقوفه مات قبل مضي من الاجارة لا يبطل الاجارة لانه بمنزلة الوكيل عن الفقار وموت الوكيل لا يبطل
 عقد الاجارة وكذلك القاض اذا اجر الدار الموقوفه عزز قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة لانه بمنزلة الوكيل عن الفقار
 وكذا لو اجر الدار موقوفه على قوم مات بعض الموقوف عليه لانه ليس مالكه لارقبه انما هو الفقار موصى من الفقار
 لانه مات بغير حصته لا ورثته وما وجب بعد موته فهو لورثته ولا يجوز اجارة الوقف الا باجر المثل لانه ما نقص منه
 يكون اقرارا بالفقار ولو اجر بلسن سكره باجر المثل اذ اجر بلسن سكره الرغائب لى للمتولى ان ينفق على الاجارة
 لتقصان اجر المثل لانه اجر المثل بغير وقت العقد وقت العقد المسجل اجر المثل فتم على عار وقف سكره اجرا بدمه ومانق

هذا هو الوجه الثاني في الاجارة

واجره مثله درهم يستعمله عار الوقف فندرجه من مال الوقف يعني جميع ما نقد لان الاجارة وقعت له بالوقف
 ولو اجاره ارضا موقوفه وبني فيها خلقا وسكنها فلان لا غير ان يترد الفقه ويخرج من الحانوت نظر ان كان وقف الاجرة
 مشاعره اذا اجاره لى الشريك في القيمة في الاجارة لانه الاجارة اذا كانت مشاعره بنفقة وليس كل شهر ان كان رفع البناء
 لا يجر الوقف له رفعه لانه ملكه وان كان يجره ليس له رفعه لانه كان ملكه فليس له ان يجره بالوقف ثم ان رضى المستاجر بان يملكه
 القيم بالقيمة مبيعا او منزوعا انما كان انفق بغيره القيم وان لم يرض المثل لان الملك بغيره لانه لا يجوز فسخ الماه فخلص ملكه
 خصه حانوت وقف وعارته ملكه لا لصاحب العار ان يستاجر باجر مثله نظر ان كانت العار لورفعت يستاجر باجر
 ما يستاجر صاحب العار كلف رفع العار ويواجر من غير لانه النقصان من اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان
 لا يستاجر باجر ما يستاجر لانه كلفه يترك في يد بذكر الاجارة فله ضرورة ولو اجر المتولى الوقف من الموقوف عليهم
 جازت الاجارة لانهم لم يملكوا رفعه الوقف وانما حقهم في الفقه لما بينا فصار وان حق رفته الدار وغيرهم سكره وكذا
 فخر سكره وقف الفقار باجره فكل ما وقف عليه المتولى لا يجوز له ان يجره من غير عار ان من له حق مال
 من المال فترك عليه حرام ارضه لكان حقه في ذلك كذا مبيعا ولا يجوز اعادة الوقف والملك ارضه
 لانه الواقف فعله الفقه في الاعارة ابطال حق الفقار وكذا لا يصح من الوقف ان يجره بغيره فصار منافع الوقف
 فلو سكره الممنوع بغيره من الدار كانت الدار معه لا يستغل الا بواجر سكره لانه سكره لوقف سكره
 وكذا متولى مسجد باجره من لا موقوفه على المسجد فسكره المشري عن عزل القاض هذا المتولى وولى الثاني وابطل
 القاض البيع وسلم المشري لا المتولى الثاني فلي المشري اجر مثل هذا المنزل لما قلنا ولو استدان القيم على الوقف
 الخراج والجبليات نظر ان كان الواقف بالمتولى جاز وان لم يجره فغيره وابتان والاصح انما اذا لم يكن في يد من
 يملكه بغيره الامم القاض في ياوره بالمتولى ثم رجع في الفقه لان القاض منعه الولاية واما القسم الثاني
 ان عقد المتولى على رفته الوقف فهو على وجهين الاول لا يجوز بيع رفته الوقف ولا قطع منه ليرم ما بقي منها لانه
 يودي الى ابطال شرط الواقف وهو البائس وكذا في احتاج الى العار لوجاز بيع بعضه لودي ذلك لما افنا الوقف
 كله وكذا لا يجوز بيع البناء القديم والعمار القديم لان ذلك مصلو لوقفه فصار حكمه حكم الوقف وكذا اباية الوقف
 فان عدم المشري البناء القاض بالخيار ان شاء من البائع فتم البناء وان شاء من المشري فان ضمن البائع بغيره
 لانه يملكه بالضم فصار كانه باع مكره نفسه فان ضمن المشري لا ينفذ البيع فملك المشري البناء بالضم ويكون
 الضمان للوقف لا للموقوف عليه لان عقد الموقوف عليه الفقه لا يجره فلا يكون له قطع في رفته الوقف واما بيع
 اشجار الوقف نظر ان كانت مضمرة لا ينفق عن الكرم نظرها لا يجوز بيعها لانه غير لبناء على الوقف ان كان
 ينفق عن الكرم نظرها نظر ان كانت مضمرة الكرم ليس له ان يسرها ويقطعها لان في تركها بيع
 للوقف ومنفعة للموقوف عليهم وان كانت ينفق عن كرم الكرم فلم ان سكرها وبقطعها لان في مصلو للوقف
 ومنفعة للموقوف عليهم وان كانت اشجارا غير مضمرة وينفق عن كرم الكرم نظرها فلم ان سكرها وبقطعها وان لم
 ينفق عن كرم الكرم نظرها فليس له ان يسرها ويقطعها وان كانت اشجارا للرب الخلاف وكفى جاز لم يسرها
 لانها بمنزلة الفقه والتمتع لان الخلاف والرب اذا قطع بنت بائنا وثالثا ولذا الوبايع ورق اشجار التوت جاز
 لان هذا غير له الفقه والتمتع ولو اراد المشري قطع قوائم هذه الاشجار ينفق لان هذا ليس عسعع ولو امنع المتولى
 من منع المشري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة من المتولى وان كانت اشجارا قد بنيت في ارض الوقف ان كان
 في تركها ضررا للوقف جاز للقيم بيعها ويكون غنها بمنزلة التمتع لان ذلك بعد من الفقه وان كان في تركها ضررا للوقف
 وينبغي بيعها لا يجوز بيعها فان ذكر غير له الفقه القديم الدافعة عقد الوقف شجرة جوزة دار وقف فخرت
 الدار لى المتولى بيعها وبيع الدار بغيرها ولكن يكرى الدار ويستعين بالجزع على عارة الدار لا بالشجرة لانه
 اذا باع الشجر لاسق فاذا اجر الدار سق المثل فتم الوقف بغيره من غله المسجد فانونا اودار يستغل للمسجد

هذا هو الوجه الثاني في الاجارة

هذا هو الوجه الثاني في الاجارة

فباعه عند الحاجة جاز اذا كان له ولاية الرهن لا من استغنى الوقت ومنع الوقت ليس يوقف اذا لم يوقف وهو المحار
 ان يوقف بغير شرائط وقد عرفت مستغنى الوقت فلا يصح وقفه بغير شرائط وبما ياب شرطه على كبر
 لا يمكن الاستغناء بالرباط الا حوز القطر وليس للقطر علة يجوز ان يوقف من غلة الرباط المانع القطر ان كانت
 الواصف شرطه الوقف انه يعرف علة المانع مصلحة الرباط لان من مصلحة الرباط وان لم يشترط ذلك بل ذكره من
 لا غير لا يجوز لان هذا ليس من معة الرباط حتى لو كان الرباط مال لولم يعرف المانع العلة لغير الرباط حتى لو
 انه يجوز ذلك لان الرباط للعامة والقطر للعامة فيزول عن ماله ما احيا هوهم ويظهر ما روي عن محمد بن مسلمة في
 عن ابيه ومحمد بن طلق العامة لا يملك بالبيع بالمسجد من الطريق لان كل ماله مما للمسلمين وكذا مسجد باب على مباح
 فيصير المذهب للمسيح فهدى البلب وشق على النبي في الموضع كان للقيم ان يخطب على باب المسجد من غلة
 وقف المسجد اذا لم يكن في ذلك من ماله الطريق لان من ماله المسجد لا يملك بينا المتنازع من غلة اوقاف المسجد
 ان كان فيه مصلح المسجد بان يكون السمع للقيم لان من ماله المسجد ومصلح المسجد وان لم يكن فيه مصلح المسجد
 بان كان ماله المسجد يسمع الا اذا كان بغير ممان ولا يجوز ولو اشترى القيم الرهن او الحصة او الحصة من غلة المسجد ينظر ان كان
 اوقف ماله افضل ما روي من مصلح المسجد فله ذلك لانه فرض اليه الماله مطلقا وان لم يقره ذلك ليس له ذلك
 لانه لم يفرض اليه وان لم يعرف شرط اوقف نظر المانع فان كانوا يشترطون من غلة المسجد الرهن والحصة
 والحصة فله ان ينظر لان امان النفوس اليه طامع والا فلا لان اعدام النفوس مباح ودلالة وجوبه ان يترك سراج
 المسجد في المسجد من وقت المغرب الى وقت الفجر لان المصلحة في الصلاة اذا كان في المسجد سراج وضوءه فيكون
 في ذلك ترجيح المصلحة في الضوء ولا يجوز ان يترك كل المصلحة لان فيه مصلح مال المسجد من غير حاجة الا ان يكون في موضع
 جرت العادة بذلك كسجد بنسب المقدس والمسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا ان يترك الكسب سراج المسجد اذا
 وضع للصلاة لان ذلك لا يملك لانه لو اقرض العلة المانع الوقت السراج المسجد كان له ذلك فلا يملك سراج الحق مسجد
 الصلاة ولا يجوز له ذلك اكثر من الثلث لانه ليس له ماله في المصلحة المان والثلث في المسجد لا يجوز له ان يبيع حوائطه من
 المسجد او فناءه لان المسجد اذا جعله حائطا ومكانا يقطع حرمة منه ومنه لا يجوز والفناء بيع المسجد فيكون حكمه حكم
 المسجد ولو جعله العائض لقيم المسجد اجامعوا كل سنة حله اخذ اذا كان مقدار ارجح مسلم لان الفناء ان يستاجر اجيرا
 باجر مثله لذكره وان لم يشترط اوقف وكان له ان ينصب قما ويعلمه شيئا ولو نصب قما لم يجعله اجرا فان كان
 اوقف شرط ذلك وقف حله الاخذ وان لم يشترط لا يملك لانه ليس للفناء ان يفعل ذلك بدون شرط اوقف ولو انفق
 المتبادر اوقف في حاجته انفق مثله في معة الوقت من ماله الفناء لان ادى الواصف المصلحة ومعرفة ولو جاز
 على ان انفق في حاجته وظلم بدراهم اوقف صار ماله للبلد لان صار ماله للوارث ان يرد من الضمان
 لفق ذلك كله في عان الوقف **باب في الموقوف عليه في الوقف**
 ونعرف الموقوف عليه الوقف لا يخلو اما ان يكون سكة او ارجح او زراع او ماله اوقفه اما ان يكون سكة او ارجح
 اوقفه سكة ماله فلم ان سكة لان شرط اوقف معتبر وان شرط اوقف ان يملكه فلا رواد منه على المتقدم
 فاختل المتأخر ومنه الموصى له بعد الدار اذا اراد ان سكة قبله ليس له ذلك ولو ان يواجر ماله لوجاز ان سكة
 فربما يظن دونه على الموصى ولا يمكن ان يفتق دونه من الاجر ولو اجرها على ان يفتق دونه من الاجر او قبله ذلك لانه
 لما ملكه ان سكة غير فله ان يملكه ان سكة بغيره او فله ان يملكه في الوصية بالعلم تكون اختلافا في الوقف دلالة
 وقبل الاحتياط ان يواجر القيم من غير الموقوف عليه وبأخذ الامم فده عليه واما الجاهل فالوقف اوقفه ان كان
 في الوقف مع شره او كان اوقفه بمناها لالهارة له ان يواجرها وان لم يكن معة الوقف شره لم يكن الموقوفه
 المانع له ان يواجر ماله وهذا اذا لم يشترط اوقف البديع بالشر والحداج والمون القاصر اما اذا شرط لا يجوز ان يواجرها
 لانه لو جازت الاجارة لغيره لانه ليس بغيره لوقف كان الاجرة فلا يمكن ان يبيع بالحداج والمون

مصلحة
 والارباب من سكة
 النارة من غلة
 اوقاف المسجد

فيؤدي ذلك لا يفسد شرط اوقف واما الزراع فيخرج على ما ماله الوقف او جعته الاجارة واما الماله روي عن ابي
 ان كانت الارض عشره فلم ذلك وان كانت خاوية فليس لهم ذلك لانه يشترط البديع من العلم بالحداج والنواب القاصر
 فلو كان التها ادى لا يفسد شرط اوقف لان سكة التها ان يملك كل واحد منهم فاحضه حله ف اذا كانت الارض عشره لم
 الغنى يكون صدقة والموقوف عليه حله الصدقة فلو افضى كل واحد منهم فاحضه لا يؤدي المانع شرط اوقف واما الوقف
 سلطان شرط اوقف ان سكة ماله جاز لكل واحد منهم ان سكة ناحية ويكون في ماله ماله لا يفسد لانه لم يملكه الوقف
 بغيره كاسر المسجد افضى المسجد سكة كانت مضمومة بالعلم وان شرط اوقف ان يملكه حله الذي هو الموقوف
 عليه العلم اذا اراد ان سكة الدار الموقوفه **فصل** اهل المسجد باعوا غلة المسجد وبعض المسجد اذا استغنى المسجد عن ذلك بامر
 العائض يجوز ان العائض من الولاية ويعير امر لا يجوز لانه ليس له من الولاية ونظير مسجد عتيق في باب يعرف بانيه
 وبني اهل المسجد سجدا جديدا فباعوا المسجد العتيق واستعانوا بغيره في بناء المسجد الجديد جاز على قول من يري حوز
 هذا البيع ولو كان مكان المسجد وقفا لم يكن بيعه الا بالعلم القاصر وكذا لو كان تحت المسجد ارضه وقف المسجد فلو اراد ان يبيع
 شيئا من تلك المسجد جاز بامر العائض وبدونه لان الولاية للعائض وماله فلو كان الطريق ماله جاز في بيعه اهل الحيلة
 سجدا وماله بغير الطريق ولا يفسد ماله من المسلمين لا يملك لانه الطريق للمسلمين والمسجد لهم وذكر ابو الليث في قوله
 ولا سكر المسجد ان يبيعوا المسجد ويكروا ببناءه ويعلقوا القبايل من ماله انفسهم وليس لهم ان يفعلوا ذلك من مال المسجد الا بامر
 العائض لانه ليس لهم ولاية السرة في الوقف الا بامر العائض وذكر ابن سحابة عن محمد بن جابر عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله
 ان سقوه ويزيدوا فيه فلم ذلك وليس لورثته البناء منهم وان ارادوا ان يزيدوا من الطريق لم اذن لهم في التوازل
 مسجد بني اراد رجلا ان يفسد وسيرة ثانيا احكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له عليه رجل بني مسجد افنار عه
 بعضه اعله في عمارته او في بعضه المخذون والامام في العان الثاني اولى في نفس المخذون والامام في كل واحد والاصح ان البناء
 اولى بما في الصلاة الا اذا اراد القوم من مواضع منه في اولى ان منفعه ذلك وحزن برفع اليهم مسجد اراد اهلهم ان
 يجعلوا الرجة مسجد او المسجد رجة او حذوا له بابا او حذوا عن موضع فلم ذلك وان سار عواض فانهم اكثر وافضل فلم
 ذلك لانه لا تعارض لان ادم السواي سلطان اذن القوم ان يجعلوا ارضه من ارض البلدة حوا ساق موقوف على ماسي وادوم
 ان يردوا في ساجدهم سكة كانت البلدة فتحت عنق وصارت ملكا للفرار فجاز امر السلطان وان فتحت على ائمة البلدة
 على سلكه فلم يجر امر السلطان فها وعلامة الفتح عنق وضع الحراج على ارضهم وعلامة الفتح على ارضهم على ارضهم
 بغيره كانت للمشرية ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين فلا يملك بذلك ان اندرست ابارهم وان بقي شيء من عظامهم سقى
 ونفذ وجعل مقبرة لانه موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشرية فبقي المسجد **باب في الوقف**
في الموضع المربى اذا وقف بالخلو من اربع اوجه الاول لو وقف ارضه على الفقراء ان خرج من الثلث جاز الوقف في جميعها وان لم يخرج
 ان اجازت الورثة هازة الكهوان لم يجوزوا في مقدار الثلث لانه غير الوصية فاعتبر لفاذا هاهنا الثلث فان ابطر العلم الوقف
 في السنين لم يملكه مال يخرج المثلث من الثلث ان كان قلة في يد الورثة يصير كل واحد وقفا ولا يمكن بان يبيع الوارث لاسقضى بيعه لكن يوقف
 قدر ما يبيع ويشتري بها ارض اخرى فوقف ماله لانه غير ماله من الفقراء والفقراء من حشد الظاهر لانه ملك الوارث ظاهرا
 فظهر الحق في حق التضييق لانه حق نقص السقف كالوارث اخذ باع عبدا من الزكوة لم يملكه المنة بين وصيه بعد الموت
 كان باع عبدا في جوفه فرد ماله وافته فان يوزم الوارث الحق للزكوة ولا سقضى بيعه في العبد فكذا اذا باع العائض
 الارض في الدين لم يملكه ماله فوا بالدين يخرج الارض من ماله لاسقضى البيع لكن يرفع من ماله المستعدين الارض
 ويشتري بها ارض اخرى ووقف على الفقراء لانه فعله خرج من حق الفقراء لا يخرج من ماله لاسقضى بيعه بل يرفع الحق والماني
 لو وقف على وارث بعيته ولم يخرج من الثلث ان لم يكن الورثة جاز في مقدار الثلث ويصرفه في الفقراء وذكر سلال والحاض
 نسق معة العلم الارض بعد الورثة فلم على فرائضه لانه لو كان لثلث به من نسق منهم امله نا ولا يبيع للفقراء شيئا من اموالهم
 الموقوف عليه صيا اذا كانت صرف حصص اوقف من العلم لاله الفقراء فان كان الوقف خرج من الثلث يكون ذلك كله الفقراء والافقر

كسرة

الارض موقوف على نفسي وعلى ولدك وعلى من بعدك فانه بقدر اقراره لان على قول من يحرر الوقف على نفسه ان كان الواقف موصيا اقرن
وان كان الواقف غير موصي اقرن على سبيل بيان ان الامر في هذا الوقف يكون له ان الواقف في العادة يكون له اليد والالة
وقتها ويكون له المتصرفون فيها وهم اعرف بذلك من غيرهم فوجب قبول قولهم ان كان يكون الخلاع سكر ورسم فالعاقب متلو
ويظهر ذلك على صلب ما يظهر له بعد العلوم واما على قول من لا يحرر الوقف على نفسه فانه يجعل الواقف غير حر بالجواز
ولو قال من الارض صدقة موقوفة على فلان لم قال بالبر على فلان او زاد فيه غيره او نقص منهم لا يقبل قول الله لان
اقرار الله وقدره اقرار للثاني فحصل على غيره فلا يقبل قوله لان اقرار الله وقدره اقرار للثاني فحصل
على غيره ولا يقبل وكذا لو قال على فلان بعينه لم قال منصوصا ببداء ولا فلان بعينه لا يقبل وان قال في ذكر موصولا عند
يقبل وعند ان يوفى لا يقبل قوله الثاني من ذلك اصله فانه امره اقرت ان قوله فان زوجه لم يرد له وبما يدعيان
انها امرته فانه امره الذي ذكرت اسمه او لا عند ان يوفى وعند محمد بن الحسن الذي ذكرت اقراره في النكاح والارام
لواقر بالواقف وسما واقفه ومستحقة فانه يرجع الى الواقف ان كان حيا وان كان ميتا ان صدقة في صار
وقفا وان كثر لم يصرف وقفا ولو اقر بوقف صحيح واقر انه اخرجه عن يد من يوقفه الحكم لان اقراره على نفسه صحيح
الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء صحة لم يثبت في ان اقراره وادعى ان الضيعة لم واقر الورثة بذلك لم يطل الوقف
لان اقراره لم يقع في ابطال الوقف فصحون قيمة الضيعة مما تركه الميت في قول محمد بن ابي النضر في العتق ومحمود بن عيسى
وعلى الفقيه كسب الضمان فلا خلاف في وسو الصواب لان لا خلاف في ان العتق مضمون بالماله ف وان كان في كونه مضمونا
بالغيب فلا في هذا المذهب لا غصب فان اكر الورثة فكر فاراد تخليصهم ان اراد اخذ الضيعة فلا على علمه وان اراد
اخذ القيمة ان مكلفا فله ذلك لان يصلح له ذلك اذا انكروا العلم

باب الاختلاف في الوقف

وقف على نفل استولى عليه ظالم لا يمكن انزاعه من يد فادعى الموقوف علمه على واحد منهم ان يباع من هذا الطام وسلم اليه
وسو منكر فاراد ما خلفه فلم ذلك لانهم ادعوا عليه من لواقف لم يرد في انكره لم يملك فله عليه بقوله
وكذلك لو قامت لهم بينة لان الفتوى في غصب الدور والعتق الموقوف الضمان نظر الوقف كان الفتوى في غصب
مناخ الوقف بالضمان نظر الوقف وسوا اختيار ما خنا ومنه وقف عليه بالقيم فوض من القيمة فستري بما صيغة اخرى
فكوت وقفا كالاولى لان من ايدى الاولى رجلا في كرمه يد رجلا فاقرا المدين عليه سانه وقف الكرم بشرطه وليس للمدين
فاراد تخليصه نظر فان اراد خلفه لما اخذ الكرم ان يكره عن المدين ليس عليه من لانه لو لم يملك من لا يصير المدين وان اراد
خلفه لما اخذ القيمة ان يكره عن المدين فله ذلك لان لو لم يملك من لانه لو لم يملك من لا يصير المدين وان اراد
باسم الموقوف فعلا او عتقا لنفسه وقال اصل الوقف زوجه الموقوف فالتور وولد والزرع له لان البذور لم فكوت الزرع له
لا يصدق عليه الا بشرط وسو منكره لان سارا اصل الوقف من العتق اه كرمها من يد لزرعها لنفسه فانه لا يخرجه عن يد
ولو فعل ذلك المتور كرمها من يد ونهني ما نقص الارض منكرا ذكر الناطع في احسنه لكن هذا الفرق على تناقض
على قول من لا يستر السليم الموقوف فاما على قول من يستر السليم الموقوف لالتان وكثر الارض من يد الواقف كما كرمها
من يد المتور رجلا وركب انفسه في بداهة صيغة رجم انما وقف عليه الابن الا في قول من يوقف على من كان الفوار
قوله ويوقف علمها وسوا الصبي لانها باصا وقا ان كانت اباها فلان سزا اذ ما تملكها في الاصح رجلا باع ارضا
م ادعى ان كان وقفا او قال به وقف على سطران لم يعم البينة وادى خلف المدين علمه ليس به ذلك لان التخليص بناء على
الصوى لم يقع لكان النافق لان اقراره على البيع اقرار بانها منكروا اقام البينة على الوقف فكوت في سماع البينة
والاصح انما يقع لان الدعوى وان لم يقع لكان النافق لكن الشاهد على الوقف يقبل من غير دعوى كالشاهد على عتق
الامه ومنه قلت يقضي السع رجل له ارض وقفا فجاء انسان وعصرا منه واما اقام الواقف البينة يقبل سماعه وفرد عليه
بالانفاق اما عند من يوقف فانه لم يقع الوقف واما عند محمد فلا في الوقف لا يقع الا بالاجاز من يد فستق على ملكه واما
عند من يوقف فلا في الوقف وان صح فهذا اولى باحيائها والنولية في الوقف الى لتمام امرها وكنت مضمونها وبنازع

اقرار ورثة الواقف
على الوقف

ويشاع منها اهلها فان كان ورثة الواقف حيا يرجع اليهم فان اقروا بشئ فخذ باقرارهم لانهم قائمون مقام الواقف فان كان
الرجوع الى ورثة الواقف اولى وان كان ميتا ان كان له ارض موقوفة او ورث القضاة يعمل عليها ويرجع الى الرسوم ويجري عليها لاث
ذلك دليل ظاهر وليس هناك دليل خفي وان كان له ارض موقوفة او ورث القضاة يعمل عليها ويرجع الى الرسوم ويجري عليها لاث
فلا لانه لقد انقضت بد ذلك الحجة رجل ادعى دارا في يد رجل انها ملكه باصلها وبنائها وانكر المدين عليه وادعى انها
وقفت على مصالح مسجد كذا فاقام المدين البينة وقضى القاضي له بذلك وكتب له السجل ثم اقر المدين ان اصل المزار
وقف والبناء لم يطل دعواه والحكم والسجل لانه اقر بطلان دعواه وبطلان القضاء والسجل له صاحب الاوقاف
اذا اراد ان يسمع الدعوى في امور الاوقاف ويقضى بالبينة وانكروا بان وان ولاية السلطان نقا او عرفت دلالة لانه
صادق القاضي الحوى والاخذ **باب مسائل مشهورة** من جملة ادم لعمان قطرة او مسجد فاسترا بيبعضها

طما ما فعل فاجتمع هناك من لا يعمل في اعمال المال الى الطعام هل يحل لهم اكله ينظر ان حضره الهدية العال وارشادهم
وبعضهم على العمل حل لهم لانهم كالعامل وان حضره انظارا ينظر ان كان قليلا لا يترك باكلهم نقصا فيما جع فمقتلة يسعم
وان كان كثيرا فلا مسجد يجب ماء فانكره حائط المسجد من ذلك الماء يبنى لاهل المسجد ان يرفعوا الامر الى القاضي ليامر
اهل البنا بصلاته حتى لا يملحوا وانهم حائط المسجد ضمنوا قيمة الهدية لانه لما اشهد عليهم صاروا تسليمين تبييها بترك
الاحرام وجعل وقف ضيعة واشهد على نفسه بذلك وكتب صككا واضاف في كتب المدين فكبت بغيره فبما ينظر ان كان
من هذين المدين ومن هذه الضيعة ارض او كرم لغير الاوقاف جاز الوقف لانه وقفا رسته وارضه غيره ففتح وقفا رسته
وليصح وقفه ورضه غيره وان لم يكن كذلك فالوقف باطل لان الحدود لم يدخل تحت ارضه فيبطل الوقف الا اذا كانت الاثر
مشهورة مستغنية عن التحدية مشهورة وكذا لو اقرت رجل وقف على ساكني من رسة كذا من طلبة العلم
يسكن فيها معلوم ولا نبت فيها ويستغل بالمراسة لانه يحرم عن ذلك ان كان يادى الى بيت من بيوتهم وله الله السكنى
ثم لا يبعد ساكن هذا الموضع ولو اشتغل بالمراسة يدا وبانهار ريقه في التعلم ينظر ان اشتغل بالمراسة هل اخرج لا يبعد
من جملة طلبة العلم فله وظيفة له وان لم تشتغل حتى يموت من جملة طلبة العلم فله الوظيفة وكذا لو وقف على ساكني مدينة
كذا ولم يقل من طلبة العلم حتى لم يكن يسكني تلك المدينة من طلبة العلم شيء من الوظيفة لان المنعاه والمقارن
من ذلك طلبة العلم دون غيرهم ولو كانا لم تعلم لا يخلت الى الفقهاء الى التعلم فانه ينظر ان كان في مصر واشتغل بكتابة شئ
من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه فله الوظيفة لانه مشتغل بالتعلم لان هذا من جملة التعلم وان اشتغل بالكتابة لغيره
بالاجرة فله وظيفة له وان خرج من مصر فنظر ان خرج الى سيرة ثلثة ايام فصار عاد لا ياخذ الوظيفة لانه صاد مسافر وان لم يبق
سائما مقيما وان خرج الى مادون ذلك الى بعض القرى فنظر ان اقام خمسة عشر يوما فصار عاد لا ياخذ ايضا لان من مائة
طويلة وان اقام اقل من ذلك وان كان له بد كان من مائة لا ياخذ منه ايضا وان لم يكن منه بد فطلب الفتوى ونحو ياخذ
لانه قليل لا بد منه فيعفى عنه ولو اختلف طلبة العلم في السابق فمن يقدم متقدما ما يقدم سبقه وان لم يعلم ذلك فخرج بينهم
لانه جعل كانهم ما تراجعا قروا معا بمنزلة القراء والقراء جعلوا كأنهم ما تراجعا معا ولا يجوز حل تراب من بعض المدن
لانه حين فكان حق الجماعة فان انهدم شئ من الربط ولا يحتاج اليه لا باس بحلة **كتاب الاصطيا**

يحتاج الى معرفة اباة الاصطيا ومنه وركنه وشرطه اباة وحكمه شرعية اما اباة فاصطيا صيد البر مباح
لكافة الناس وصيد البر مباح لغير المحرم على كل حال الا في الحرم ولا يباح للمهرج ان ياكل ولا الانتفاع باجنه ان كان
وحرم عليه صيد البر ما دهم حراما وقوله وت اذا حلتهم فاصطادوا ولان الاصطيا كتاب مباح في الاصل
كالاختطاب والاحتشاش لانه سبب لا قامة مصالحه وتهدد معاشه وهو الاكل والانتفاع باجنه ان كان
ماتولا والانتفاع والاسترقاق بجلد وسنم ونحو ان لم يكن مأكولا واما تفسير لغة فاخذ الصيد اما بغير اوبالة وهو
الشبكة وغيرها والصيد اسم لكل متعش متوشش متغزل لا يمكن اخذه الا بصيلة واما ركنه فهو اخذه لانه يقوم واما شرطه
فكذلك الصيد غرام من الاحرام والحرم وغير مملوك ويحتمل لانه متى كان امنا مملوكا كان اصطياده حراما واما حكمه

فصيرة المأخوذ ملكا لان الاصطيد اخص بالمأخوذ حتما فنحن نقتصر به شرعا لتفريق مصالحه ودفع حوائجه والمالك ليس له
اقتصاص شرعي يترتب على اختصاصه بالصيد **باب صيد الجوارح المعلقة** الاصطيد بالجوارح المعلقة مباح
لقوله قتل كل حيوان طيما وما علمتم من الجوارح وقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك للمعلم فذكرت
اسم الله فكل رلانه اجتمع في الحيوانات الطائفة ما يوجب ان يكون له الذبح وهو كونه جارحا قاطعا بطبعه غير تام في فطرته
كالسكين وما منع ان يكون آلة وهو كونه تحتاد او فعله كالادنى فالشرع شرط التعليم فيها لتركه بعد التعليم اقتضاها
ويجوز على صاحبها اختيار ما يحبه فيعلمه لان نفسه فيصير آلة محضة لصاحبه كالسكين ويجوز الاصطيد بكل ذي ناب
او مخلب تعلم ان لم يكن عينه محمها فانه لا يجوز الاصطيد بالخنزير لانه يفسد العين فحرم الانتفاع به فهو يصنع آلة الذبح
ودوي عن ابي حنيفة ربح في ابن عرس انه اذا علم يعلم جاز الاصطيد به وقالوا لا يجوز الاصطيد بالاسد والذئب
لانها لا يتعلمان لان التعلم انما يكون بمسك الصبي على صاحبه ومن يادتهما انهما يسكنان صيدها نفسها ولا
ياكلانهما لانهما لا يتعلمان وانما يستدل على التعلم بترك الاكل بعد الاعتناء لمانين ولو تصعد التعلم فيها جاز ولو اخذ
الجوارح المعلم صيدا وقتله جرحا قبل ان يقتله صيدا او قتلها او خنقا او جرحا لم يجل في الرواية المشهورة من ذكوره في الزكاة
وروي الحسن بن ابي حنيفة والي يورق وهو قولنا مشا في ان يجل لقوله تعالى فكلوا مما امسك عليكم فكلوا من طيور الارض والوحش
والجرح فقد زاد عليه والمراد من الجوارح الكواكب لانه مأخوذ من الاجترار والاكساب وهو تفسير لاهل اللغة وجه
الرواية انه لئلا يفسد الدم المستفح منقوعا بالذكاة والدم لا ينفع الا بالجرع واصل الجرح يمكن اعتباره لان الكلب
جرح بطبعه فلا يحتاج فيه الى التعليم وانما الالة فكما شرط الامساك على صاحبه سرح الجرح ايضا بقوله وما علمتم
من الجوارح وهو الذي يخرج مأخوذا من المراجعة وهو الذي يخرج عادة وهو التفسير عند اهل اللغة وحذ تعليم ذي الناب اذا ارسل
تبع الصيد واذا اخذ مسك على صاحبه ولا ياكل منه وان اكل لم يجره على خلافه فالملك والشافعي والعصم قوبلوا لان
تقت قيد الاباحة بالامساك علينا واذا اكله فقد امسك على نفسه دون صاحبه وقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم
اذا ارسلت كلبك للمعلم فذكرت اسم الله فكل وان اكل منه فهو تاكل لانه انما مسك على صاحبه نفسه ولان حقيقة
العلم والجل في هذه الحيوانات باطلة متكئة فلا بد من اعادة ودلالة في مخرجها وتبدل العادة الاصلية والطبيعة
الغريزية دلالة على علمه واذا اكل فقد جرى على عادة الاصلية فبذلك علمه فاما الاباحة لصاحبه دايميا ومرئيا
فلا يدل على علمه لان الكلب الوفي في الاصل يطيع اذا دعي ويصيد اذا اشلى وتعليم ذي الناب كالبابا في الاعتقاد
بالاتباع اذا ارسل وبالاجابة اذا دعي لا يترك الاكل حتى لو اكل من الصيد يؤكل لان تبدل جميع عادة الاصلية بالانذار
والاجابة وترك الاكل لانه مشتق من شرط الاصل الا ان تعليمه بترك الاكل غير ممكن لانه لا يمكن تعليمه بترك الاكل
الا بالقرينة طاعة الاكل وجبته لا يمتثل القرينة فاما حبسه الاكل فيقتل القرينة فامكن تعليمه بترك الاكل وفي العهد
امكن اعتبار اكله فاعتبر اكله شرطا لصيرورته معلما ولو شرب من دم القيد ولم ياكل منه فانه يابس ياكله لان هذا من اية
علمه وهذا قد اكل ما لا يعلم للمرسل وامسك عليه ما يعلم له ولم يوقت ابو حنيفة رضي الله عنه في التعليم
شيئا وقال اذا كان ما فكل بان يقول اهل ذلك العلم انه معلم ودوي الحسن عنه انه قال لا يؤكل اول ما يصيد **ولا انذار**
وكل من انذار وقال ابو يوسف ومحمد اذا ترك الاكل لما صار معلما ولا يؤكل انذار ويجوز الرابع ان يعلم
لاست بترك الاكل من الجوارح انه ترك للشبع او خوفا من القرينة ومنعت بمرات فقوبلناه بالانذار لان اقل البع الصحيح
ولا يؤكل الثالث لان العهد يدعي وقوعه في الحكم انما يعتبر بما رواه في رواية الحسن يؤكل انذار لانه دل على
التعلم ان الكلب يتفاوت كياسة وبرودة وجرة وجبا فينجز ان يجاره عن الاكل خوفا من القرينة لا علما او بلبية
بطول ولعله من تعليمه يمكن التحديد بالعلم بعد واحد فغرض الال الى اهل العلم واذا صار معلما في الظاهر ثم اكل من
صيد بطول تعليمه ولا يؤكل ما صاده قبل ذلك عند ابي حنيفة وعندهما يؤكل سوى الذي اكل منه **لها** ان ما اخذه
المالك وحرزه من الصيد فقد حكمنا باباحته بالاجتهاد وكل حكم ثبت بالاجتهاد لا يفتق باجتهاد مثله وهنا

لو حرزنا الصيد المجوزة فقد حكمنا باجتهاد مثله لان اكل الكلب من الصيد محتمل بين ان يكون لجهله وبين ان يكون
لشرع جوعه او لا اعتراض بشيئا ما علمه وهذا لا يوجب جهله فيما مضى فلم ينقض ما حكمنا باباحته بالاجتهاد فيما مضى
بالاحتمال وحكمنا بجوعه ما صاده في المستقبل احتياطا **لله** ان الاصطيد بحرفة والحرفة قتل ما تشي وانما يسمى
دقايقها قتل اكل والاكل ثلاثة جهله في الحال يتبين انه لم يكن عالما اذا لا وجه لاحتمال ان يثبته لان علمه انما ثبت فلا
ينفي جهله موهوما والموهوم في ابي الصيد ملحق بالمتحقق شرعا احتياطا ما امكن وقد امكن اعتبار هذا الموهوم في
حق الصيد القائمة لان حاجته الى اسات الاباحة قبل اكله غير ماسة فلم يثبت الاباحة لقوم الجهل احتياطا لمهمة وفي حق
العامة بالاكل لا يثبت قوهم الجهل لاساس حاجته الى اثبات الاباحة طاعة الاكل وان قتله فاخذه صاحبه منه ثم وثب
عليه فانتش منه قطعة اوردى بها صاحبه اليه فاكلها لم يجز لانه يثبت لاسات على صاحبه لما اخذ صاحبه وانما اكل
بعد ما خرج عن ان يكون صيدا متوجسا فصار هذا وسائر الالة في ربه سواء ولو اكل قبل ان ياخذ صاحبه يكره اكله
لان اكله في حالة الاصطيد فلم يثبت لاسات على صاحبه وكذلك لو انتش منه قطعة في ابتاعه فاكلها ثم قطعه فقتله
ولم ياكل لم يجل لانه لما انتش منه بضعة واكلها فقد زالت علومة علمه وظهر انه اخذ لنفسه لا لصاحبه وان القاهما
ثم اتبع الصيد وقتله ولم ياكل ثم عاد الى القطعة واكلها يجل لانه لما اتى النشئة ولم ياكلها علم انه اخذ الصيد لانه لا يثبت
ونشئة بضعة كان جيلة منه لاخذ حتى يحبه فيضعف عن التوضي وانقرضت الاخذ فلو بدل على الجهل وانما اكل
تلك القطعة بعد ما صارت ميتة فصار كالمواكل من دمه مسلم صاد بطلب مجوس يؤكل كايذبح بسكينة لانه آلة ولا لالة
لا تايدها في التوضي لان الجرح من طبعه كالجرح من السكين فلا يكون الجرح مضافا الى تعليم المجوس وانما المضاف الى تعليمه
امساكه على صاحبه ولو شارك المجوس المسلم في الاخذ ثم تغرد المسلم بالذكاة حل فكذا اذا شارك المجوس في لاسات
ثم علم بالذكاة **باب معرفة ارسال** ولا بد لاباحة من الارسال والسمية عنه وتكون المرسل
من اهل الذكاة اما ارسال شرط لقوله تعالى مكلفين تعلمون من جاء في التفسير اي مضرين والتسمية الارسال والاشارة
وقال لعدي وان ارسلت كلبك للمعلم فذكرت اسم الله فكل فقد علمت الاباحة بالارسال والسمية ولان الكلب
المعلم اليه للذكاة والذكاة لا يحصل الا باستعمال الالة فان الصيد او الشاة لو انقلب على سكين واصاب بوجهه ومات
لا يجل والاستعمال هنا يحصل بالارسال فكان ارسال الكلب كاستعمال السكين في الذبح ومما كان الارسال بمنزلة الذكاة فمقتضى
الاهلية والسمية عند ارسال كاي شرط عند الذبح الا انه لا يشترط التسمية على كلبه بعينه بخلاف الذبح لما ياتي
في كتاب النبايح ثم الارسال على اقسام **الاول** يجب ان يكون الارسال على ما هو صيد فان ارسل كلبه على صيد عابثه حتى
لوارسل الى ما ليس بصيد من الابل والبقر والغنم فاصاب صيدا لا يجل اكله لان الارسال الى ما ليس بصيد لا يكون
ذكاة شرعا لانه انما شرع ذكاة حل يجز عن الذكاة حقيقة ولا يتحقق التجز عن الذكاة الا في حق الصيد المتوجس
المتفر ولو سمع حشا فظنه صيدا فادرس كلبه فاصاب صيدا ثم تبين ان المسموع حش كان ادسيا او بقرة او
شاة لم يؤكل لانه ما ارسله على صيد وكذلك لو سمع حشا ولم يعلم انه حش صيدا وضرب لانه وقع الشك في صحة
الارسال فلا يثبت الصحة بالشك ولو ظن ان المسموع حش صيد فادرس كلبا فاذا هو حش صيد غير ما كوله او ما كوله
فاصاب صيدا آخر حل وقال ذفران كان حش صيد غير ما كوله لا يجل لما اخذ وروي عن ابي يوسف انه قال ان كان حش
خزير لا يجل لان الخنزير محرّم العين لا يصل الانتفاع به بوجه ما ظن جميع الارسال اليه اصلا لما ان اسم الصيد يتناول
المأكول وغيره لانه اسم لكل متع متوجس فحصل الارسال الى الصيد ففتح فصار كانه ارسل كلبه على صيد بعينه
وهو غير ما كوله فاصاب غير حل فكذا هذا لان تعيين الصيد غير معتبر في الارسال فقط حكمه فصار كانه
ارسله الى ما يابى ابتداء وكذا الوسم حشا فظنه ادسيا فاصاب الحش نفسه فاذا هو صيد يجل لان تعيين الصيد
غير معتبر في الارسال فظنه حشا فصار كانه ارسل الى المسموع حش لانه ارسله الى الصيد **المنتقا** ولوروى في
او طرا فاصاب غير وذبح لم يجرى ولم يدبر انه كان متوجسا او مستانسا اكل الصيد لان الاصل في الصيد التوضي

وانتشر فيميتك بالاصل حتى يعلم الله واستيناسه منه وقال محمد رحمه الله لو ظن حين رآه انه صيد ثم تحول الى دابة
اكبر دابة ان الذي دماه كان الفنا اهليا لصل الصيد الذي اصابه لان الاول عندنا صيد بحكم الاصل حتى يعلم انه غير صيد ولو
رحل الى غيره واصاب صيدا فذهب لغيره لم يعلم انه كان دابة او غيره ولم يؤكل حتى يعلم ان كان دابة لان الاصل فيه الالف
والاستيناس من دون التفرغ والشروط وكذا الورى التي يطير بوط وهو ينظر انه صيد فاصاب غلبيا اخر لم يؤكل لانه بالربط
لم يوق صيدا وكذا الوارسل كلبه على صيد موثق في يده فصاد به لم يؤكل وكذا الوارسل فهدا على قبل فاصاب غلبيا
لم يؤكل ولو دوى سمكا او جرادا فاصاب صيدا ضمن اليوسف فيه روايتان في رواية لا يؤكل لان السمكة والجرادة
لا يقع عليهما الذكوة فميه وتكون سواء وفي رواية يؤكل وهو الاصح لان المرمى اليه صيد فكان المرمى حاصل الى الصيد
فصح كالمودى الى خنزير فاصاب صيدا **والقسم الثاني** ان يكون فردا لا رسال باقيا ولا ينقطع الى وقت الاخذ حتى
لوارسل كلبه الى صيد فاصاب صيدا اخر او عردا من الصيد واحد بعد واحد وفي ذلك الغرض فكل حصول لان الذهاب وحصل
بارساله فيكون معناه اليه فاخذ هذا الذهاب يكون الاخذ مضافا الى رساله وفي تعيين المشار اليه فخرج
فلا يقرب قيمته وان قتل صيدا وجثم عليه طويلا فمهر به صيدا اخر فافقه لم يؤكل وكذا اذا عرد عن الصيد يمينه او
بيرة وتشاغل في غلب طلب الصيد وفتر عن شين ثم اتبع صيدا واخذه لم يؤكل لان الحشم والاعراض عن وجه الارسال
قد خرج عن حال الارسال واقطع حكمه حيث تقاعد وفتر عن الشير فصار الذهاب غير مستند الى رساله فيكون الاخذ بغير
ارساله فلا يحل الا اذا جرح صاحبه فانزجر لان في الابتداء لو ذهب بنفسه بغير ارسال ثم جرح صاحبه فانزجر
يحل فكذلك اذا وانقلب صاحبه وسمى فان انزجر لصاحبه حل والا فلا وقال مالك رح لا يحل اطلاقا ان الزجر اذا
لم يتقدمه ارسال وقد اثر الزجر في الكلب امكن ان يحل الزجر ارسالا ابتداء اذا لم يوجد ما هو اقوى منه في اضافة الحكم
اليه وفعل البهائم جبار لا يورث شبهة الحمة بخلاف ما اذا تقدمه ارسال واذا كن الكلب ارسله في رساله حتى
استمكن من الصيد ثم وثب عليه فقتله يحل لان هذا من عادة الجوارح ليتمكن من اخذ الصيد فلم ينقطع جهة الاكل به
والقسم الثالث ان يلحق المرسل او من يقوم مقامه قبل انقطاع الطلب حتى لو توارى الكلب والصيد عن المرسل فادركه
ميتا فان ترك طلبه لا يؤكل وان لم يترك طلبه لا يحل قياسا لاحتمال ان يكون هوام الارض اوسع قتله وحل استحسانا
للضرورة لانه لا يمكن الاحتراز عن توارى الصيد اما بعد المسافة بين المرسل والصيد او بسبب الخيطان والاشجار
فقط اعتبار هذا الموهوم للتعذر اذا لم يسقط اعتبار ما حل صيدا ابدا بالمرى ولا ضرورة فيما اذا ترك طلبه لان
الاحتراز عن الموهوم هنا ممكن بان تتبع اثره فلا يستعمل بغيره فيعتبر هذا الموهوم في حق التفرغ احتياطا واصله مأد
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن ذلك فقال كلما اصيت ودع ما اميت قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الا صاما عاينة
والانما ما توارى عنه وان ادركه جارا واخذه لم يحل له الا بالذبح قدر على كاته او لم يقدر لفقد الالة او لضييق الوقت
بان كان في آخر الرمي ودوى عن ابن حنيفة وابي يوسف انه يحل وهو قول الشافعي وهو اختيار بعض مشايخنا لانه اذا لم يترك
على الذكاة الاختيارية لضييق الوقت فلم يقدر على الاصل فربما يطل حكم البدل كالتمسك اخر وجد الماء ولم يقدر على استعماله
وجه ظاهر الرواية ان اعتبار حقيقة التمكن من الذبح غير ممكن لانه لا بد من تمكن من الذبح من يقدر به والناس
يتفاوتون في قوة التمكن من الذبح منهم من يمكن من الذبح في ساعة لطيفة ومنهم من لا يتمكن الا باكثر من ساعة
على حسب تفاوتهم في الكفاية والهداه في الذبح ومتى قدر اعتبار حقيقة التمكن اقتضاها سبب التمكن من الذبح وهو اثبات
اليه على الذبح مقام التمكن كما اقيم السفر مقام المشقة وصار كالاكل اذا وجب المالك ولم يتمكن من ذبحه لا يحل ذكاة
الاضطرار فكذلك اذا ذكر الكفر في مختص لو ادركه فمياخذه فان كان وقت ماكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه ذبحه
بعد اخذه اكل لان اليد لم تثبت على الذبح والتمكن من الذبح لم يوجد **باب ما يعجز عن ارسال فيفسد**
ولو ارسل مسلم كلبه وسمى صاحبه مجوسا او مرتدا او محرما او زجر لصاحبه اكل الصيد ولو ارسله مجوسا او مرتدا وصاحبه
مسلم فانزجر لا يؤكل والغرض ان ارسال المرسل يقع وصحة المجوس لا تفقد لانه يقوى من رسال وتعين الكلب

وليس بايتداء ارساله فلا ينقطع **باب ما يعجز عن ارسال** فالما الارسال من المجوس وقع فاسدا فلا ينقلب صحيحا
بالزجر وكذا اذا ارسل وتكلم بالسمية عواقر جرح مسلم وتولى رجل ولو وجب بالسمية من المرسل فزجره من لم يسم حل
وكذا المسلم اذا دبح فامر المجوس السكين بعد الذبح لم يجر ولو ذبح المجوس وامر المسلم السكين بعد الذبح لم يجر لما ذكرنا ان اصل
الفعل متى وقع صحيحا لا ينقلب فاسدا ومتى وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا وكذا محمد لا يلا على صيد قتلته تحلل
نفسه عليه فان زادات لان ذبحه حصل بفعل المذلول لا بلالة المجر ونقض في المستقاة عن ابن حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
انه لا يصل لمصير قتادة حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين هل اعنتكم هل اشرتم فقالوا لا فقال اذا فكلوا
على الاباحة بعد الامانة وفي الدلالة فخرج اعانة ولو ارسل مسلم كلبه فزجره عليه الصيد كلب غير معلم او يعلم لم يرسله
احد ولم يجره بعد ابتعانه فافقه اذ كان وقتله لم يؤكل لانه شاذ في الاخذ لان مشاركة الكلب هذا يكون وقتله م
لعدوى وان شاركت كلبك كلبا اخر فلا تأكل لانك لما تباست على كلبك ولم تستم على كلبك فقتلته بخلاف ما لو دوى عليه
آدمي او دابة او طير او جحر حتى حل لان الاخذ من الكلب لم يعلم ذبح حكمه ولا يمكن ان يحل هؤلاء مشاركا اياه في الذبح
لانهم لا يوجد منه استعمال الة الذبح وهو بنفسه لا يصلح الة فلا يصير شركا للكل في الذبح فاما الكلب الجاهل بصلح الة
الذبح كالمعلم لانه خارج بنفسه فيصير مشاركا اياه في الذبح فاجتمع المبيع والحكم كالوعد المجوس مع المسلم فوالى
صيد واصاب الصيد لا يؤكل لانه شاذ في الذبح لانه استعمال معه الة الذبح ولم يرد عليه ولكنه استدل به بان كان
يتبع اثر المرسل حتى قتله الاول حل اكله لان فعل الثاني اثر في الكلب المرسل لا في الصيد فافقه بقاء الفعل المرسل
فيضاف لاخذ الى المرسل لا الى المجوس المشتد بخلاف العورة عليه لان فعله اثر في الصيد لا في الكلب فصار
الاخذ حافا اليهما مجوسا ارسل ثم اسلم فاصطاد كلبه لم يؤكل وكذلك لو جرح بعد اسلام فانزجر من وجع وكذا
مسلم حاله الارسال مرثدا حاله الاخذ يحل لان المعترض وقت الارسال والرمى لا حالة الاخذ لان الارسال والرمى
فعل الذكاة بمنزلة الذبح وفي الذبح يعتبر اسلامه ونفسه وردته عند الذبح لا عند زهوق الروح فكذلك انما يعتبر
اسلامه وكفره وقت الارسال والرمى لا بعد **التواضع** ولو ضرب كلبا لصيد فوقع ثم ضربه ثانية فقتله اكل وكذلك
لو ارسل كلبين ضرب احدهما فوقع ثم ضرب الاخر فقتله اكل وكذلك لو ارسل رجلون كل واحد كلبه فوقع احدهما وقتله
الاخر فانه يؤكل والصيد لصاحبه الاول لان جرح الكلب بعد الجرح لا يمكن الاحتراز عنه لانه لا يمكن اقلية ترك الجرح
بعد الجرح فصار كذا القتل حصل بفعل واحد الا ان الاول لما اخرج من ان يكون صيدا صار ملكا لصاحبه فلا يزول
ملكه بجرادة الثاني **باب رى الصيد فيه ففقد رى في فعله في الاصابة فصل**
وان دوى بندقة او جرحا او معى في شق لا يحل لان هذه الاشياء تدق وتزق ولا يخرج ولا تحرق فيكون موقوفة
وهي جرح وان حود عود او طوله كالسهم فان اصاب بجره وخرقه حل والا فلا لانه متى خرقه وبضعه يكون الة جراحة
قاطعة فيكون بمنزلة السكين ومتى لم يخرقه واصابه بعرضه فقد وقعه والموقوفة حرام واصله قوله لمن شاله عن
المعرض فقال ما اصابه بجره فكل وما اصاب بعرضه فلا تأكل والمعرض بهم لا يشر له ولا فصل له وانما حرمه لان
متى تعرضا لانه يذهب معرضا فتلزمه يصيب بجره وتارة يصيب بعرضه فيدق ويكسر وان دوى سكين فاصاب بجره
او بعرضه فقتله لم يحل لان من يرقق المزق كالسهم لانه يخرج ويخرق وان دماه بسهم وجرحه وادماه يحل لانه
بمنزلة الذكاة عند الجرح والاضطرار وان جرحه ولم يدم اختلافه فيه قبل لا يحل وقيل يحل بناء على اختلافهم في ان
اذا اختلفت بالعضاب فزجحت ولم يسل منها الدم وان حرام فلا يحل تناول مع الدم ومتى كانت ذكاة الاحتياط
لا بعد الاباحة بدون انها الدم فكذلك اذ كان الاضطرار لانه بدل عنها وقيل يحل لان الدم متى انجمد في عرقه
لا يتصور انهاره وتيسله فقط اعتبار كانه الدم الذي سبق في الذبيحة والدم متى كانت ذكاة الاحتياط لعند
الاباحة بدون انها الدم فكذلك اذ كان الاضطرار وقيل ان كانت الجراحة صغيرة لا يحل اذ لم يدم وان كانت كبيرة
يحل لان الجراحة متى كانت صغيرة فعدم خروج الدم يكون مجالا على معنى المسلك لا على عدم الدم فيه اصلا وخروج الدم

فوقعت في الماء فهي ملكة لانه اخذها ولو انقطع خط النفس قبل ان يخرجها من الماء فذهبت السمكة لا يملكها لانه لم يخذها
وكذلك لو ارسل كلبا الى صيد فاقضه ثم فطن من ملكه وان فطن قبل اخذه لم يملكه وذكر ابن سماعين محمد بن رجب موصيا
صهره بفتى عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهبت عنه الفشية فصار فاقضه آخر فهو لا يخرج جرحا ما لو جرحه جراحة لا
يستطيع معها النهوض فلبت ما شاء الله ثم رآو طار فرماه اخر فاقضه فالصيد الاول والفرقان في الاول لم ياقضه الاول
حين جرحه لان الرمي بدون الجراحة لا يكون اخذ الله فلم يملكه فلما ذهبت عنه الفشية والصرة وعاد الى حاله الصيد بهما
صيد المزاحض وفي الثانية الاول فاقضه لانه انقضت الجراحة الى الرمية فصار اخذها فملكه والفشية ليست كالجراحة
لانها شئ حدث بالصيد من الرمية وصار هذا بمنزلة من نصب شبكة فوقع فيها الصيد وهو غائب عنه ثم انقضت
منها فاقضه اخر فهو له ولو كان صاحبا لشبكة اخذه ثم انقضت منه فهو ملك الاول لانه ملكه بالاخذ وانقضت
بمنزلة ابا القبيد وشره البعير وذلك لا يوجب زوال ملكه اخذ صفر في رجله سير وجعل يرقه على ملكه وكذلك
الحمام الاهل وسكة عليها ونظيفة في عنقها فتدود لان ذلك علامة كونها مملوكة لغيره بالاخذ وكذلك
لو اخذ صيدا ثم احرم فادسه فاقضه اخر يرد على ملكه لانه بالارسل لم يزل عن ملكه لان العجز عن الارسل لا يوجب
زوال الملك حتى لو ارسله على وجه الامامة قبل لا يرد لان الارسل عن اختيار دليل الاباحة كالورق على النوى فترى ان
لان ريشها عن اختيار دليل الاباحة **باب القزوي** واذا اصاب السهم الصيد فوقع على الارض وعلى
آجر مطروقة على الارض فمات كل لان هذا مما لا يمكن اخذ عنه وان وقع في ماء او على جبل او مضرة او صايط او شجر
او على سنان رجم مكره او على حرف آجر اوله منصوبة ثم وقع منه على الارض لم يحل لان هذا مما يمكن الاضرار عنه
فان التردى مما يهلك عنه الاصطياد فوجب اعتباره ويحتمل ان الموت حصل بالماء او بالقرى فاجتمع المبيع والحرم
فيهم احتياطا حتى لو كان الطير ما يشا فوقع في الماء ولم ينفس جراحة يحل اكله لانه لا يحتمل موته بسبب الماء وان اخفت
جراحته لا يفركل لاحتمال موته بالماء هذا كله اذا جرحه جرحا يربى حياته منه وان كان جرحا لا يربى حياته منه لم يحل
لانعدام هذا الاحتمال اذا بقي فيه من الحياة مقدار ما يكون من المذبوح بعد الذبح بان ابا ن راسه ثم وقع في الماء
لان هذا القدر من الحياة لا يبرح بها كالورقة الذكية في الماء وان ماتت على شئ من ذلك ولم يقع منه على الارض
فان كان ذلك شئ مما لا يقل مثل السطح والمجل يحل لان وقوعه على مكان مستوي كوقوعه على الارض بقدر احتراز
عنه وان كان ما يقتل مثل حد الرمح والقسيه المنصوبة وصرة الآجر والبنية القائمة ونحوها لم يحل لان وقوعه
على هذه الاشياء قاتل بل ينك عنه الاصطياد ويمكن عنه الاضرار فاجتمع المبيع والحرم فيهم **المنشا** لو رمى صيدا
فوقع على صخرة فانقلق راسه او انشق بطنه لم يوكلي قال الحاكم ابو الفضل في المنشا وهذا عند اطلاق الجواب المذكور
في الاصطلاح عن هذا المقرر لان حصول الموت بانفلاق الراس وانشقاق البطن ظاهر وبالي هو هو مراد وانما
اولى بالاعتبار من الموهوم وان وقع الصيد الى جانب نائم او رجل لا يعلم لموضع الصيد وقد علم انه جفزة ولا يعلم ان
يجفزه صيد فمات من الرمية اكل لان النائم كالغائب او كالذي لا يعقل الذبح وذكر في العيون انه لا يؤكل عند ان جفزة
لان النائم عنده بمنزلة المستيقظ في مسائل كثيرة كالنائم المتيم اذا مشى بالماء ونحوه والاول اظهر ولو وقع عند نحو
مقدار ما يقدر على نجه فمات لم يحل لانه قادر على نجه بتقديم الاسلحة فلم يكتف بالاكافة الاضطراري وهو نكوة
في النوازل ايضا **باب صيد البحر** ولا يحل مما في البحر الا التماس جميع انواعه وقال ابن ابي ليلى ومالك
والشافعي يؤكل جميع ما يعيش في البحر لقوله دم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو الطهور ماؤه والحل ميتته ولم يفضل لنا ان
هذه الاشياء منه وانما من جملة الجائز فان الطبع يستقدرها وتستحبها والميتة والحائض حرام بالنقل لا الهوى
والجراح جرحا عن غير التعزير بالحديث المشهور وهو قوله دم احلت لنا ميتتان ودمان السمك والبراد والكبد
والطحال وحديثهم خبر واحد ورجحنا النكاح فلا يصح العلم او يجعل سابقا على نقض التعزير احتياطا للرمة
وتقليد المنع فصار الحديث منسوخا بآية ولا يحل السمك الطافي خلافا لما لاك والشافعي والصحيح قولنا لقوله دم

ماقتب عنه الماء فكلوه وما غلظه الماء فكلوه وما طغى فلا تأكلوه فصار هذا الحديث أصلاً لنا أن السمك إذا مات
بسبب حادث يؤكل وإن مات خف لفته لا يؤكل وما انخر عنه الماء أو نبه على الخفيات يؤكل لأنه مات بأفة ومات
من حرارة الماء أو برودة أو كدورته فيه روايتان ودعى إلى حنيفة واليوسف أنه لا يؤكل لأن السمك لا يموت بسبب
برودة الماء وحده غالباً فيكون ميتاً بغير أفة ظاهر فلا يحل كالأعطى ودعى عن محمد أنه يؤكل لأنه مات بأفة لأنه قويت
بسبب برودة الماء وكدورته فيموت بالهوت عليه وهذا دفع بالناس وجده سمك ميت على الأرض يؤكل لأنه ظهر سبب
يصلح لموته وهو دفعه على البين فيقال عليه أخذ سمكه فوجد في بطنها أخرى فحل كلاهما لأن ما في بطنها مات بسبب الابتداء
ومضيق المكان وهذه المسئلة تزل على أنه إذا وجد سمكة في بطن سمك طافي فحل ما في بطنه لأن ما في بطنه مات بأفة
ودعى عن أبي حنيفة وهو قوله في الميتة في السمكة فوجد في بطن السمك فشق بطن السمك واخرجت فلو باس بكلها
لما قلنا وأما التي سمكة في جثا ومضيق حتى ماتت فحل لأنها ماتت بسبب مضيق المكان عليها وكذا إذا أخذ سمكة في بطنها
في الماء فماتت تؤكل لأنها ماتت بأفة وهو مضيق المكان وكذا إذا ماتت السمكة في الشبكة أن كان يمكنها أن يخرج منها
لا تحل لأنه بمنزلة ما له مات في البحر والأفحل لأنها ماتت بأفة وكذلك لو أكلت شيئاً القاه في الماء فمات منه
وذلك معلوم وجده نصف سمكة في الماء فحل لأنها ماتت بأفة وهذا إذا علم أنه قطعها جراً وعجز فاما إذا علم أنه
قطعها إنسان بسيف وضوء لا يؤكل لأنها صارت ملكاً له ولو أخذها جرة فالتقاها في بركة فماتت أن كان يمكن إخراجها
بلا اصطيا دخلت والأفحل لأنه إن أمكن كان موتها بسبب مضيق المكان والأفحل لأنها المشتراة ودعى هشام عن محمد
في سمكة بعضاً في الماء وبعضها على الأرض ميتة ينظران كان الرأس خارج الماء أكل لأنه موضع النفس ونفس الماء أي يضيّق
ويحبس في البر كالبقرة في الماء فتكون ميتة بأفة وإن كان في الماء فإن كان ما على الأرض نصف وأقل لم يؤكل لأن
موضع النفس في الماء فيكون الموت بغير أفة ظاهر وإن كان أكثر من نصف أكل لأن الأكثر حكم الكل فصار كأنه أكل
على الأرض ودعى هشام عن محمد رجل اشتى سمكة في خيط مشدودة فيها بقبضتها المشتري ثم تناول المشتري الخيط لباع
وقال أحفظها لئلا تجاوت سمكة أخرى فابتلعت هذه المشدودة فهي لباع لأنه هو الذي اصطادها ويخرج السمكة
المشتراة في بطنها ويسلم إلى المشتري من غير خيار وإن فقصها لا يبتلع لأن هذا نقصان حصل بعد القبض حتى لو لم يكن
المشتري قبضها فله الخيار أن فقصها لا يبتلع وإن كانت السمكة المشدودة ابتلعت أخرى فمات جميعاً المشتري قبضها المشتري
أو لم يقبض لأنه إنما صامد ملك المشتري فيكون له كالمصاد عليه والله أعلم **باب ما يحل صيد البر**
وما لا يحل ما يعيش في البر فلي نؤمن ما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما ليس له دم سائل فكله حرام إلا الجراد
مثل الزباب والزنابير وسائر هوام الأرض ما يرب عليها وما يسكن تحتها كالغادة والوزغة واليربوع والقنفذ
والحية والعقرب ونحوها لأنها من جملة الخبائث فإنها مستنجسة مستفجرة طبعها والخبائث حرام بالنقض ولا باس
بأكل الجراد سواء مات خف لفته أو بأفة بأن صاحبه المطر وقال مالك لا يحل ما لم يلقه أو يقطع رأسه أو يشوبه لثاقول
أكلت لنا ميتتان ورومان السمك والجراد إلا أن السمك ميتات خف لفته صار مستنجس عن الطهارة وهذا النقص
بما روينا ونقي الجراد على قضية اطلاع مد ولا مطلقاً وعن علي بن رضا أنه سئل عن الجراد يأخذ الرجل من الأرض وفيه الميت
وغيره فقال كله كله وأما ما له دم سائل فعلى ضربين مستوحش ومساخر فالمساخر من البهايم لا يحل سوى الأنعام
وهي الأبل والبقر والغنم لقوله تعالى أكلت كثر بهيمة الأنعام وقوله تعالى والآنعام ظلتكم فيها ذكراً ونافعاً ومنها
تأكلون واسم الأنعام في اللغة ينطلق على هذه الأنواع الثلاثة خاصة وقد اجتمعت الأئمة على ذلك والحيود والبغال
والخيل ذكرناها في كتاب الاستحسان وأما المستوحش من البهايم الطهي وبقر الوحش وحمال الوحش ونحوه يحل لأنه
ليس بذي ناب وأما المستأنس من الطيور كالدرجاج والبط يحل لأنه ورد الحديث بأكلها واجبت الأئمة على إباحتها
والبط الكسرى في حكم الدجاج لأنه لا يتوحش وأما التوحش من الطيور والسباع وهو الصيد فيومر كل ذي ناب
من السباع وكل ذي غلب من الطيور سوى الأرب وذو الناب من السباع الأسود والذئب والبرص والفهد والثعلب

في محل مخصوص واتا بين اليه والحيث لقوله عم الذكاة ما بين اليه والحيث اي موضع الذكاة هذا وقوله في الجامع الصغير ولا بأس بالذبح الحلق كله اسفله واوسطه واعلاه لان ما بين اليه والحيث هو الحلق كله ولان كلمة الحيث في عرف ضاحك الكحل واحد ثم الذكاة هي قطع الاوداج والاوراج اربعة الملقوم والمرى وهو مجرى النفس والودجان وهو مجرى الدم فاذا قطع الكحل فقد اكمل الذكاة المستوفى وان قطع اي شئ منها جاز عند ابي حنيفة دح وقال ابو يوسف ان قطع الملقوم والمرى واحد الودجين جاز والا فوجع ما لم يقطع الاكثر من كل واحد لا يحل وقال مالك والشافعي رحمهما الله يحل يقطع الملقوم والمرى محمدان للشرع على الاباحة بقطع الاوداج وهو اسم جمع فقلعه يفرغ الى ثلث فصارت الاباحة مقطوعة بقطع الودجان والمرى نصا ويقطع الملقوم اقتفاء لانه لا يتبين قطع الاوداج بوجع قطع الملقوم الا بوجع الا ان اكمل من كل واحد اقليم مقام الكحل حصول المقصود بقطع الاكثر من كل واحد وهو التوجيه وسيل الدم لا يبرئ من قطع مجرى الطعام والشراب والمرى مجرى النفس فما هو المقصود بقطع اوصها لا يحصل بقطع الاخر وما هو المقصود من قطع الودجين وهو تسيل الدم المسفوح يحصل بقطع اوصها فكل شئ يقطع اوصها لا يقطع حتى ان قطع من كذا شئ من كذا شئ لا يقطع الا ان يقطع من كذا شئ من كذا شئ الروح على سبيل التوجيه ان يحصل بقطع الملقوم والمرى تسيل الدم لا يحصل الا بقطع احد الودجين فاما ما هو المقصود من قطع الملقوم والمرى فهو توجيه الموت يحصل بقطع اوصها لان مجرى النفس يتقطع او مجرى الطعام والشراب يتقطع فيقطع يوت من سببه فقامت منها مقام الكحل في حصول المقصود وان جرح من شاة بسيف من قبل الاوداج وتسمى محل لان في الذكاة وزيادة وقيل اساد لا يجرى في الشاة وغيره فيحصل المصلحة فلم ان قطع الشاة اذا دبحت وان جرح ما لم يقطع الا ان مات قبل قطع الاوداج لا يحل دبحه ويحل لاش الذكاة انما يحصل بقطع الاوداج وهي حية وان قطعها في غير موضع قبل ان يبالغ في الذبح حتى ينقطع الشاة الى الشاة وهو عروفي في القفا وقيل ان يذرسه حتى يظهر طقه وبذبحه وقيل ان يكرهه قبل ان يسكر من الاضطراب راي ذلك كان يكرهه لما من زيادة تعذيب الحيوان فلا فائدة في هذا الوسط قبل ان يبرد وذكر الكرخي فلا بأس به لانه لم يوجد فيه الم وقال بعض شافعية يكره لان الحرارة فيه اثر شئ من الحياة ويكره ان ينهي الشاة ثم يحد الشاة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من نظر الى رجل قد اضعج شاة وهو يحد الشاة وهي مدخله فقال القدرت ان يسيما يستين فتدود بها قبل ان يجمعها وانما ينظر في ان الشاة تعلم بطبيعتها ماذا يفعل بها فتفي اضر الشاة وهي مدخله كان في ذلك زيادة لها فافان ثم الالة على ضربين طاعة وقاسحة فالطاعة على ضربين حادة وكليية فالطاعة يجوز الذبح بها من غير كراهة صدي كان او غير صدي كالودج بالهيطة او بالمرقة او بشقه العصا او بالظفر لقوله ما انهر الدم واغرى الاوداج فكل والا نهاده والاساسه يقال استنهر النهر اذا سال ماؤه والا فالا قطع والكليية يجوز الذبح بها ويكره لانه من ابطاء في الذاكرة والامانة فيكون فيه زيادة تعذيب الحيوان وهذا قاله دح ويحذر واحدكم يشتره ولو ذبح بسن او ظفر من ذرع يحل ويكره وقال الشافعي دح لا يحل لقوله دح كل ما انهر الدم واغرى الاوداج ما ضل السن والظفر والعظم فانه مدى الحبسة لنا ان الذبح حصل بالاجادة طاعة وهو عند الذبح قطع الذبح بقطع الالة وبضعها لا يعتمد الذبح وقوله على الذبح قبضة الالة كالودج بالهيطة واما صديقه فالمراد بقوله ما ضل السن والظفر القائم دون المزروع لانه يرد ذكر السن والظفر مطلقا قائما لا المزروع بل المزروع يترك مقيدا فيقال سن مقلوع وظفر مزروع ولانه قال مدى الحبسة والحبسة كالتأذي بجون بالتأثم اظهار الجذدة ولان هذا شئ لغوي فانه وهو زيادة تعذيب الحيوان بسبب ضعف الالة فيوجب الكراهة دون حرمة الذبيحة واما ذكر الاضطراب فهو مرجع في كل اصابه وهو من شدة حالة الجرح عن الذكاة الاختيارية حتى يورى الى البعير والبقير الماء في العراء او في المرفق فلهذا لما لم يتركه رافع بن خديج ان يعبر من ابل الصدقة ندفه راع رجل بسهم وسقى فقتله فقال دح ان لها اوبد كما رايه الوحش اي في حشاشا كثر الوحش فاذ ضلت شيئا من ذلك فافعلوا بها كما فعلتم بهذا ثم كلون ولان الجرح في غير الذبح اقليم مقام الذبح عند تعذر الذبح الحاجة للبقاء وان اصابته او ظفرا ان ادماه وخلص الى اللحم يحل ولا فائدة لان الذكاة تقرب في محل الجأ فتي خلعت الى موضع فيه حياة حل ولا فائدة اذا ادماه فقد وصل الجرح الى محل الحياة وهو اللحم واذا لم يوصل الى اللحم فلا فائدة والشاة ان نزلت في الصمير فحل بالعقر وان نزلت في الصمير فحل بالعقر لان في الصمير كذا ولا يخاف منه فلا يقع الجرح

عن حقيقة ذكاتها وخارج المصل لا يمكن اخذها فيتحقق الجرح عن ذكاتها بخلاف الابل والبقير لانه قد يتحقق الجرح عن كذا في المصل لان الابل تدفع عن نفسها بشقها ونابها والبقير يقرع فيخاف القتل منها والمترى في يد لا يقدر على كذا بنبلة اليد لانه يتعذر ذبحه وهذا اذا لم يتوهم موته من الماء لما يشاء وذكر في المشافعية في ذبحه بوجه وجه يعلم انه لا يموت منها فمات لا يؤكل لان الجرح ليس بذكاة وان كان مشكلا كحل لان الجرح سبب الموت فحل بالمثل عليه وذكره في ايضا ان البعير اذا ضل على رجل فقتله وهو يريد بذلك الذكاة هل اذا كان لا يقدر على اخذ لان الصيال بنبلة اليد والشود في جرح الجرح عن الذكاة ايا راس الصبي يحل كله لان الاوداج تنقطع با بانه الراس فيكون ذبحا وان بان منه غير الراس فمات يحل كله الامانة منه وقال ابن ابي ليلى والشافعي يحل المبان ايضا والصحيح قولنا لقوله ما بين من تحت خنوم ميت وهذا بيان من الحي لانه الجن المبان فمات حياته قبل فوات الحياة من الاصل وقبل صيرورة الفعل ذكاة في الاصل فيكون ميتة ومن صار الفعل ذكاة في الاصل كان الجزء المبان ميتا وقد يظهر حكم الذكاة فيه ولا كذلك ابانة الراس لانه لا يتصور حياة المجد مع ابانة الراس وان غلق منه بجلد فان كان بليثا ويندمل لو تركه حل كله والا فهو ميان لانه اذا لم يتوهم الالتئام والانحراف لا يتصور حياته بحياة الاصل فيكون مباننا من الحي ولو قطع الصبي بنفسين طول او عرضا حل كلاهما لانه لا يتصور بقاء احد الصبيين يتأدون الا في فصل الموت في كل هذا الفعل وكان الفعل ذكاة للكل فيصير الكحل من كذا ذكاة الاضطراب وكذلك ان ابان الثلث قما لي الراس لان ما بين النصف الى العنق مقبل لا يتوهم حياة هذا الباقي بعد هذا القطع لان الاوداج متصلة من القلب الى الدماغ وان كان الثلث قما لي العنق لم يؤكل ذلك الثلث ويؤكل الباقي لانه لا يتصور حياة الباقي بعد هذا القطع لانه لا يقطع الاوداج فكانت ذكوة ذكاة الاضطراب فيكون ذكوة عند الموت فيكون الجزء المبان فمات حياته قبل الذكاة فيكون ميتة ولو ابان طائفة من راسه ان كان اقل من نصفه لا يحل المبان ويحل الباقي وان كان نصفه يحل كلاهما لان الاوداج متصلة بالدماغ فلا تصير مقطوعة بقطع الاقل فيكون ذكاة الاضطراب فيكون ذكاة عند كذا فلا يحل المبان قبل الموت وتصير العروق مقطوعة بقطع النصف فصار ذكوة كاذب في الذبح المتدربة والمختصة والخطية والحقوقة والاشاة المريضة ومشقوقة البطن اذا دبحت ينظر ان كان فيها حياة مستقرة حلت بالذبح بالاجماع وان لم يكن الحياة فيها مستقرة حلت بالذبح بالاجماع وان لم يكن الحياة فيها مستقرة حلت بالذبح سواها من اولادهم عند ابي حنيفة دح وهو الصحيح وطية الفتوى وقال ابو يوسف ان كان فيها من الحياة فيها مستقرة يحل بالذبح سواها من اولادهم لا يبيش مثلها لا يحل بالذكاة وقال محمد ان بقي جثا اكثر من ثلثاء الذبوح بعد الذبح يحل بالذكاة لتحديد هذا القول من الحياة حشر شرعا ولا يبيش ميتا بدليل ان طائفة من عروق وشرايين لا يخرج من احدى طائفة فتيقن بذلك من حشره من العصاة انه ميت منه لا محالة فتناولوا اوصها كانت موصيا فراه ما ترك قسني هذه لهم عموما فافوضوا بها وقد صحوا ذلك منه وهو دح حياة لا يبرئ من حياة سبب قال سعد بن قنينة فلو جرح لما فيه من الحياة لان شيئا من المنافع المطلوبة من الاجساد لا يحصل بهذه العروق من الحياة فلا يهد حياة كالو يبق فيه دمق الا ان في الادنى اعتباره حياة اعطاه الله حتى يتدارك ما فرط من حياته الا ترى لان رجلا وجاء انسان فانتثر فصره حتى بان جسد ثم قتله انسان فلا شئ على قاتله لا يخيصة روح ان الحياة موجودة حقيقة فيكون محلا قابلا للذكاة اذا الذكاة شرعت لتسيل الدم وقد حصل بهذه الذكاة فيكون ذكاة معتبرة شرعا وذكر في البراءة رجل ذبح شاة وقد ان كان اكثر ذابا منها حية اكلت والا فلا وان تحركت اكلت لان الميت لا يتحرك وذكر محمد بن مقاتل ان تحرك ولم يخرج منه الدم اكلت وان خرج الدم ولم يتحرك لم يؤكل لان عقيب موته لا يجرد الدم فيجوز خروج الدم بعد الموت واذا تحركت حلت بحياتها لان الميت لا يتحرك ويجوز انها قد فرغت فاجتهد الدم فيها فلم يخرج منها دح شاة على سطح فاضطربت فموتت وماتت على لانها صارت ذكاة بقطع الملقوم من الاوداج وقرب بيننا بموتها بالذبح فصارت بنبلة قطعة اللحم للبعير لا يحل ذكاة الام عند ابي حنيفة وعندهم يحل لهم ان الجنيح حيوان لا يمكن تحقيق فضل الذكاة فيها صلا فيجب ان يقيم ذكاة الام مقام ذكوة عند تحقق الجرح عن ذكاة باعتبار الحاجة كما اقيم الجرح في سائر الاعضاء مقام الذبح

في المنهج في البعير المناو والمترى في البئر الحاجة بل اول لان العجز عن الذكاة بسبب اجتناب فوق العجز عن الذكاة بالنذر والنزوح
وذكاة الام في اذنة الحياة عن الجبين بطلع من الملح في المناو وان متصل بالام اتصال بطنه بشار اجزائها فلا ذبيحة ذكاة الام
ذكاة له اول له ان الدم قائم في الجبين بوليل انه لو انفصل جازا وذبح من ساعته يخرج منه دم كثير وذلك يدل على وجود الدم
فيه قبل الانفصال وذبح الام ليس بسبب خروج الدم على الجبين لان عروقه غير متصلة بعروق الام بلالة تصور بقاء شئها بعد
ذبح الام ولو كانت عروقه متصلة بعروق الام لخرج دمه بخرج الام لانه ما ع سائل لا يستمكن بعد افتتاح المتقد للحوار
لا يبقى جثا عادة بعد خروج الدم منه وقد تصور بقاء دمها بعد ذبح الام دل على ان الدم فيه قائم والدم حرام فلا يحل
تناوله كالوا ان فصل جثا ثم مات **التواذر** بقره يتعثر عليها الولادة فادخل رجل بين وجه الجبين في غير المنهج ان يغير
على منجه حل لانه عجز عن الذكاة الاختياري كالابل اذا وقت في البئر وان قهر لا يحل لانه لم يعجز ويمن ذبح شاة
طامل اذا اقتاد به الولادة لانه تصدع ملا بطنها فوطانة وهذا ياتي على قول ابي حنيفة فاما عندنا فليس كذلك
لرجل تعلق بشجرة لا يصل اليها صاحبها ويخاف عليها الموت فرماها لتؤكل لانه عجز عن الذكاة الاختياري بهل له
حماة فرماها فاصابها ينظر ان كان لا يمتد الى منزله اكل لانه عجز عن الذكاة الاختياري وان كانت تمتد الى
ابو اليك دبح ونزله اذا صاب المنهج يحل وان صاب موضع آخر اختلفوا فيه وقد نص محمد في التواذر انه لا يصل وهو
مدكور في الميوس ايضا لانه اذا كان يستدلى الى منزله يات الى منزله فيقتل على الذكاة الاختياري الا ترى ان طريا
الف في البيت فخرج الى الصغار فرماها رجل فان صاب المنهج يحل والا فلا الا ان يوحش لا يؤخذ الا بعد رجوع
شاة مربيته فلم يترك منها شئ الا فوها قال محمد بن سلم ان فخت فاهام تؤكل وان غمضت تؤكل وان قوت رطبها
لا تؤكل وان قبضت عليها تؤكل وان نام شعرها لا تؤكل وان قام تؤكل وهذا اذا لم يبرأه حتى وقت الذبح ليكون هذا
علامة الحياة وان علم انه حتى وقت الذبح يحل بكل حال **باب التسمية على الذبيحة** اذا ترك التسمية
على الذبيحة عامدا لم يحل خلافه فاشترى والصحيح قولنا قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وهذا اذا لم يذكر
اسم الله عليه لان الذكر عليه لا يكون الا بالذكر بالذبح فانه يقال ذكر عليه اذا ذكره بالذبح واذا ذكره قبله قالوا ذكر
غير مذكور بكمه على ولان في كل على الذكر بالقلب تقطيل النقص واهاله لانه يؤدى الى حل مترك التسمية عامدا او نكيا
وهذا لا يجوز وان تركها ناسيا يحل لان النبي صلى الله عليه وسلم مثل عن ذبح وترك التسمية ناسيا فقالوا فان
ذكر اسم الله تعالى في قلب كل امرئ مسلم ولان الشريعة اقام اعتقاد التسمية مقامها في حق الناس المعذورين ولم يوجب
قصد الذك فلو قيل على اقامة اعتقاد التسمية مقامها في حق المتعمد لترك التسمية المعرض عنها ولو ذبح شاتين
وسمى على الاولى دون الثانية يحل الاولى دون الثانية ولو رمى سهما الى الصيد فاصاب به صيدا كان تسمية واحد والعرف
ان الارسل الى الصيد ذكاة فاذا اتخذ الارسل كغيره تسمية واحدة وان حصل به ذكاة حيوان كثير فاما ذبح
الشاة الثانية ذكاة صديقه فرب من تسمية حريته حتى لو اضع شاتين احداهما على اخرى وذبحهما جثتين واحدة
يحل ذن تسمية واحدة ولو اضع شاة بيد مجها وسمى ثم القاذ ان السكين واخذ سكين اخر فذبح به لاسيما به
بجذرا لو اخذ سهما وسمى فوضع ذلك ورفع آخر ولم يسم لم تحل لان التسمية في الذكاة الاختياري مشروطة على
الذبح لا على الالة والذبح لم يتبدل وفي الذكاة الاضطراري التسمية مشروطة على الالة لا على المرمى والالة قد
ودوى عن ابي يوسف ذبح فخن اضع شاة ليدجها وسمى ثم بداله فارسلها واضع الاخرى فذبح بذلك التسمية لم يحل ولو
رمى الى صيد فاصاب آخر يحل لما بينا حتى يشتغل بفيل اخر ان كان قليلا كما لو كرم انسانا او شرب ماء وحل وان كان
طويلا فلا لان ايقاع الذبح متصلا بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما شئ لا يمكن الا بجمع فاهم المجلس مقام الاتصا
والعمل القليل لا يقطع المجلس فيكون من جوعا على التسمية واكثر تقطع فيفضل بينهما فيكون من بدعا بغير تسمية ولو قال
بسم الله حل فلو لم ينو لانه صريح في التسمية وظاهره انه يدل على انه اراد به التسمية على الذبيحة فيقع عنها ما لم يوجد
منه الصريح عنها حتى لو اراد به التسمية لاقتحاح العمل لا يحل لانه لم يسم عليه لما اراد به التسمية على غيره كمن قال الله اكبر واراد

اجابة الا فان لا افتتاح الصلح لم يصير شرا ركا فيها ولو سيج او حمد الله اكبر يريد به التسمية على الذبيحة يحل ولا فلا هذه الالفاظ كناية
عن التسمية والتكناية انما يقع مقام الصريح بالنية ولو اشرك في التسمية غير الله تعالى بان قال بسم الله او باسم محمد ومحمد رسول الله الخ
يحرمله لانه اهل لغزائه ضا رتبة لقوله نعم وما اهل به لغزائه ولو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالرفع يحل لانه اراد به الاستئناف
والابتداء دون العطف ولو قال بسم الله بغيرها الله ان اراد به التسمية يحل والا فلا لان العرب قد خففوا تركبها ولو قال بسم الله محمد رسول
الله يحل لانه لم يعطف عليه فقد جرد التسمية ولم يشرك فيها واكد الوقال بسم الله وصلى الله على محمد وكذا لو قال بسم الله اللهم تقبل من فلان يحل
ويكفي لان فيه ايها الاهل بغير الله تعالى ولو قال قبل الذبح او بعد اللهم تقبل من فلان فلا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
اللهم تقبل من عنامة محمد من يهدك بالوحدانية ولو ابدع **باب معرفة اهلية الذكاة** يجب ان يكون الناج
من اهل الملة التي يقرب عليها ويعقل التسمية وينضبطه ويتقيد على الذبح لان الظاهر من حال العاقل المستدين ان ياتي باسم الله تعالى
الذبح اذ كل مستدين معتقد يجري على موجب اعتقاده حتى يحل ذبيحة الملة المسلمة والتكيفية والصواب ان كان يتقيد على الذبح ويتقيد على التسمية
لا يحتاج شرط الذبح وان كان البصلي لا يقول التسمية لا يحل لانه لا يصح منه الا يسمع منه الا يسمع منه الا يسمع منه الا يسمع منه الا يسمع منه
الذبح والتسمية ويحل ذبيحة الاخر لان ملة التوحيد فمن يعقل التسمية اقيمت مقام التسمية حاله العجز كما في شاة غدا فيجب فانه
وان عجز عن التسمية ولكن لا يعقل التسمية والنهي ما ورد باقامة الملة مقام التسمية فمن يعقل التسمية بعدد اعم من التماس فلا يقوم الملة مقامها
لا يعقل التسمية قياسا ويحل سيد كتاب في ذبيحة لعلات وطعام الذين اتوا الكتاب يحل كل طعام اكل في حلالنا مطلقا وان سمي لغير
المسيح وسمه المسلم لا ياكله لانه اهل بغير الله ولو قال بسم الله وهو معنى بقوله الله المسبح بحمده اعتبارا بالظاهر ولا يحل سيد الجوهري
ذبيحته ولا بأس بطعامهم لعلهم سوا الجوهري سنة اهل الكتاب غير انكسائهم ولا اكل ذبايحهم لان الجوهري يعجز عن الاثنين فلا يصح
منهم التسمية على الخواص وهو شرط حل الذبيحة بخلاف اهل الكتاب فانهم يظهر من ملة التوحيد ويحرمون الاضطراري وان كانوا يذبحون
في ذلك شركا والمراد كما يحل لانه لا ملة له لان الملة التي كانت عليها تركها التي انتقل اليها لا يقر عليها فكان اسودا لاسودا من الجوهري
ويحل سيد الجوهري المرتد المسلم والبراد وما لا يحتاج الى الذكاة لانه لم يغير من ملة التسمية حتى تهود او نصرحت ذبيحة لانه
صار له ملة يقر عليها احاديث الجوهري والآخر يهودي يحل ذبيحة لانه يتبع خبر لا يبين دينا فيحكم بكونه كتابيا كما لو ادب بين كافرا مسلم
حكم بكونه مسلما **كتاب الاضحية** يحتاج الى معرفة الاضحية انها واجبة ام سنة والى معرفة شرطها وجوبها
وشرائط ادائها اما الاضحية واجبة على كل مقيم موسر من اهل الامصار والقرى والبوادي وقال الشافعي سنة وهو
أحد الروايتين عن ابي يوسف لقوله م ثلاث كتبت على وهو كسنة الوتر والضحية لا ضلح في قوله م ان الله تعالى اوجب على كل اهل بيت
في كل عام احصاه ويخبر وقوله م من وجد سعة ولم يضح قد قربت مصلانا ومثل هذا الوعيد لا يلحق الا بترك الواجب والطوق التمس
عليه لا ينفي الوجوب لان السنة عبارة عن الطرفة وطرفة النبي صلى الله عليه وسلم فيكون واجبة وقد يكون سنة ولا يجب
على المسافر لقوله م ليس على المسافر جمعة ولا شترين ولا اضحية ولا في السفر يؤثر في التخصيف فلو وجب عليه الاضحية فقتل
بها في السفر واشتغاله بها بقطعه عن امور السفر واشتغاله بها بقطعه عن امور السفر فيقتل عليه فحقت عنه كالجعة وان كان
له اول وسافر معه لم ينع عنهم وان كانوا عقيمين في مصر حتى عنهم لان الاصل في الوجوب هو الولد وهذا يعني في حاله ان كان له
الوجوب على ابيهما معارض فيعتبر حال بقية في الاقامة والسفر لا حال الضحية عنه واما شرط الوجوب منها اليسار وهذا
يتعلق به وجوب الذكاة لان الواجب اذلة الدم واغنا الفقير فكان شرطه هو الكفاية عليه والمكنته تحصل بالماله الناضج
الحاجة الاصلية بخلاف غناء الزكاة لان الواجب ثمة الضعف بكونه من ماله المال لان الزكاة عبارة عن النماء فلا يشق
بدون المال النامي ومن له مال على من هو موسر في حق الزكاة ففي حق الاضحية اولى ومنها الاستدراك لان الاضحية قرب فلا يصح
بدونه واما البلوغ والعقل ليس بشرط حتى لو كان القليل من ماله يعني عنه ابن ابي حنيفة من ماله ولا يتصدق به ولا يضمنه
وعند زفر ومحمد لا يضمنان من ماله ولو صدق يضمنان وهو رواية عنها لان القرية تحصل بارقة الدم والتصدق باليمن
تطوع ومال الصغير لا يحصل التطوع والصغير بما لا يمكنه ان ياكل الجيع والبيع معتقد فاستنع الوجوب لانه يجوز ذبح شاة
الصغير كله بدون الاضحية فالضحية اولى لانه زاد خبرا فيضحي عنه ويعطى الصغير ويخرجه ما انكس وبساع بابا في ما يتفق به كما

في جلد الاضحية وان تصدق بها من وجب على المورث ان يصح عن اولاده الصغار في رواية لانها وقبة مالية متعلقة
يوم العيد فتأبى صدقة الفطر وظاهر الرواية انه لا يجب عليه لان القياس في وجوبه على العيب وبهذا لا يجب عليه
الضحية من عبده بخلاف صدقة الفطر لان سبب وجوبها راس موه وولي عليه وقد تحقق في حق ولد الصغير كما في حق نفسه
ومنها الوقت فوفت وجوبها عند اشتغال العجز من يوم النحر كما في صدقة وتياكدا لوجوبه وتيقده في اخر ايام النحر كما يأكد
وجوب الصلوة في آخر وقتها حتى لو افتقر المورث ايام النحر وانقص سقط عنه الاضحية ولو افتقر بعد ذلك لم يسقط عنه النقص
بقية الشاة حتى وجب الاضحية ولو اشترى فقير شاة للاضحية في ايام النحر ففرض بها ثم اشترى قبل عليه ان لا يبيع لان العبرة لا
الوقت وذلك لا يبعد وذكرنا سابقا في اجاسه لو اشترى في ايام النحر لزمه الضحية لان ادراك وقت الوجوب وهو مورس
وروي عن ابى حنيفة في المورث اذا ولد له ولد في ايام النحر ففرض عنه لان الموجود في جزء من الوقت كما لو وجد في اوله وقيل
لا يلزم الضحية في المثلين لان الوجوب يتعلق بالاشتغال العجز من يوم النحر والفقير لم يكن مورثا من ولادته ولو ولد غيره فلم يلزمه
كما يلزمه صدقة الفطر ولو ذكر في ضاه ثم تركه ايام النحر وضاه نافر عي عليه الاضحية لانه لا يبعد فقيرا في هذه السنة بازاء
الركن لان قدر المولى بعد قاتما شرا ولو انقص النصاب في ايام النحر بغير الزكاة سقطت عنه الاضحية لان المولى لا يبيع
قاتما حكما ليعمل فقيرا واما شرط الاداء فنها الوقت ووقت ثلثة ايام النحر والكا عشرة والثاني عشر من ذي الحجة اولها
اضلها واخرها كادونها وعند الشافعي اربعة ايام **لنا** قوله عز وجل وان عباس وصلى الله عنكم النحر ثلثة ايام اضلها اولها
واوقات العادة لا يعرف الا سمعا وتوقيفا فها كالمفزع الى البيع على ان عليه فلم يجوز في نهايتها ولما لم يرد بعد طلوع النحر
من يوم النحر لم يشر من اليوم الثاني عشر الا انه يكون الذبح في الليل لانه نهي عليه السلام نهي عن الاضحية يلد ويولد
اذا شئت فسمي الاضحية فاستحب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث لاحتمال ان يقع في غزوة فتان اخر يستحب ان لا ياكل منه ولا يصدق
بكله ويتصدق بفصل ما بين النذير وغيره لا يجوز لانه لو وقع في غزوة لا يخرج عن العدة الا بذلك ومنها انه لا يجوز
الضحية في المصر لا بعد الصلوة لقوله من ذبح قبل الصلوة فليعد ذبيحته ويجوز لاهل السواد بعد طلوع النحر
لانه لا صلوة عليهم ولا يجوز قبله والمعتبر مكان الاضحية لا مكان ما يصح عنه لانها شملت الزكاة حتى سقطت بكونها
ويجب ان تكون الزكاة وفي الزكاة يعتبر مكان المال فكذلك هذا يعتبر مكانه انما اعتد مكان الضحية في صدقة الفطر وكان الرجل بالمصر
واهله بالسواد جاز ان يصح عنه قبل الصلوة ولو كان الرجل بالسواد واهله بالمصر لا يجوز الضحية عنه الا بعد الصلوة
وكذلك لو كان في مصر واهله في مصر لم يصح عنه الا بعد الصلوة في المصر الذي يبيع فيه حتى لو كان لا يجوز حتى يصل في المصر من بعد
ذبح بعد انظر اهل المسجد قبل ان يصلي اهل الدار اجزاء استحالة ان وقت الذبح ما بعد فراغ البعض من الصلوة بدليل انه لو فرغ
الامام من الصلوة وخطبه مسبقون ففرغوا قبل فراغهم جاز لانه حتى بعد صلوة معتد بها فوقع موضعه فكذلك هذا ولو
ذبح بعد ما صلى اهل المسجد قبل ان يصلي اهل الدار استحب ان لا يصلي لان الصلوة الموهوبة من الصلوة والمصل والصلوة
في المسجد لاهل المسجد يجب اعتبار الاصل ولو صلى الامام ولم يخطب جاز الذبح لان حصة الصلوة لا تعلق بها المصلحة وان شئت
ما قد لا يملك من الشهد لم يمنع ذلك فالصلى على امام العيد بشهادة الشهود وانه يوم العيد ثم انكشف الالام يوم عرفة
وضم الناس جازت الصلوة والضحية لانه تعدد الاحتراز عن هذا الخطا فيكم بالجواز ميانا لجميع المسلمين ومتى جازت
جائز الاضحية من ماله وان صلى بدولة شهادة الشهود بذلك يعاد الصلوة والاضحية في الغد لانه لا ضرورة في التخيرون وان
ضحي انسان في الغد قبل الصلوة لم يجر لانهم ضحوا قبل الصلوة وغيره هو وقت الصلوة الا اذا كان لا يرجو ان الامام يصل
فيحجوز وان ضحي بعد الزوال لم يجر وان شك في انه يوم عرفة فالاحوط ان يصوم من الغد به الزوال لان العباد الصلوة انما
ينقطع من الغد بعد الزوال وان ضحي بعد الزوال من يوم عرفة ثم تبين ان يوم النحر يار وكذا وضحي قبل الصلوة على من انه في
النحر ثم تبين ان اليوم الثاني من التخيرون الامام اذا ترك الصلوة يوم النحر لم يضره ولا يضر غيره لا يجوز الاضحية حتى يترك
لانا الصلوة مرجحة ويجوز الاضحية في الغد وبعد الغد قبل الصلوة لانه في وقت الصلوة يترك الشاة في اليوم الاول
والصلوة في الغد تقع ضاه لا اداء فلو ظهر هذا في حق الضحية هكذا ذكره الفقهاء في حقه وكوفي امام يوم العيد ثم تبين

قبل الزوال ان كان جينا او حننا فعاد الصلوة ويجوز الاضحية لان من الناس من قال لا يهدون الصلوة الا امام ومنه وكان
الاجتهاد فيه مساغا فجلنا هذا عننا في حق جواز الضحية نعمنا المجاز وميانا لاجابهم عن الفساد بله وقت ضيافته
ولم يبق فيها والى يصلي بهم العيد ففتوا بعد طلوع الفجر جاز لانه صارت بله وهذا الحكم كاسود **باب**
شرع الشاة بنية الاضحية غني شاة بنية الاضحية لا يتعين لها وان كان فقيرا يتعين الاضحية في ظاهر الرواية وفي رواية
النحر ان لا يتعين لان الشاة لم يوضع للاضحية ولا يتعين لها بنية الاضحية لا يتعين لها وان كان فقيرا يتعين الاضحية في ظاهر الرواية وفي رواية
الملك والنذر بالاضحية موضوع ولا زلة وكان بينهما مضافة وجه ظاهر الرواية ان الشاة من الفقير بنية الاضحية بمنزلة النذر
عرفا وعادة لا لا لا يجد في العرف فقرا يشري شاة للاضحية الا ويضحي بها لاحالة فكان الشاة بنية الاضحية تقتضي فعل الضحية
عادة وكان هذا نهيها بما عاده كالنذر والمشي الى بيت الله تعالى فبها بالاحرام عرفا فان باعها واشترى بولها ادونها
يجوز ويتصدق بفصل ما بينهما وعند ابى حنيفة لا ينفذ البيع كافي مع مال الزكاة وانما يتصدق بالفصل لانه فضل الفضل
بعد ما ثبتت في الله تعالى فيه وان وجبت له شاة او تصدق عليه او كانت عند شاة ففوي بقلبه انها اضحية لا تصير اضحية
لعدم العرفية فقير اشترى ضحية فصاعت ليس له على اخرى ولو كان غنيا وجبت عليه اخرى لان الوجوب على الفقير
بالشاة واشترى ما اوله من فوجبة بضحية بعينها فسقط الواجب بهادتها والواجب على الغني بايجاب الشاة والشرع لم يوجب
الضحية بهادتها فلا يسقط بهادتها **قواد** فقير اشترى ضحية فصاعت واشترى اخرى مكانها فوجدا في ضحية ان يصح
بها لان الوجوب على الفقير بالشاة والشاة قد تعدد فعدد الوجوب ضلوا الضحية لان الوجوب عليه بايجاب الشاة والشرع
لم يوجب عليه الاضحية واحدة وذكرنا غفر في اصابه رجل اشترى شاة للاضحية واوجبا اضحية ضلت منه ثم اشترى
مثلهما واوجبا اضحية ثم وجد الاولى قال اوجب الاولى بايجابا مستانفا فقلبه ان يصح بها وان اوجب بولها عن الاولى فله
ان يبيع ايها شاء لان الايجاب متحد فاقعد الواجب ولو اشترى شاتين او ضحية فصاعت احداهما ففوي بانثانية ثم وجد
في ايام النحر ففوي عليه لانها لم تتبين احداهما فايها ما مضى فهو المتعين ولو اشترى شاة لا ضحية ثم اشترى اخرى لا ضحية
فصاعت الاولى ففوي بانثانية ثم وجد الاولى فان كانت مثل الثانية او دونها فلا شيء عليه وان كانت افضل صدق بالفصل
لان الاولى تثبت للاضحية رجلا اوجب على نفسه عشرة اضحية قبل ان يلزمه الا الاثنان لان الاثنان بالاشنتين وراقة الدرع
لزمه بالاشنة لا بالبقية من فقير رزومه بقدر ما ورد به اكثر والامع انه يلزمه الكل لانه اوجب على نفسه ما للشرع من جنسه
ايجاب فان الشاة اوجب على غني واحد اضحية كثيرة بان كان له عبدة واولاد وصغار وايجاب العبد معتبرا بايجاب الله تعالى
ولو ضحي شاتين قبل ان يكون الاضحية الواحدة والامع انه يكون الاضحية بها فانه روي الحسن عن ابى حنيفة انه لا بأس في الاضحية
بالشاة والشاتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصحى كل سنة ضياتين وضحي عام للدمية مائة بنة نذر ان يصحى او يهدى
بشاة ففوي ببقية او جز وراوا هدى بها جاز لانه افضل منها اشترى بقره واوجبا اضحية ثم اشرك فيها بواحدة جازت
الشاة ويجوز عنه وعن شريكه وعليه ان يتصدق بما اخذ من شريكه **باب** **من لم يضح حتى مضت ايامها** ولو اشترى شاة
لاضحية فلم يصح حتى مضت ايامها تصدق بها حقة او بغيرها ولا ينقص منها شيئا من الشعر واللبن ولا ياكل من لحمها لانه لا يتقل
الواجب من اراقة الدم الى التصديق ولا يجرها لان لا اراقة ليست بغيره معقولة وانما عرف قربة شرعا في زمان مخصوص ففوي راقته
القربة بالذبح لغزوات الوقت فصار الى خلف وهو التصديق لان التصديق قربة معقولة فان ذبحها وتصدق بها جاز فان كانت فيهما
حقة اكثر تصدق بالفصل فان اكل منها شيئا غرم قيمته لانه قد تبدل فوجب عليه البدل ولو لم يشترى شاة للاضحية حتى مضت ايامها ففوي
بتصدق ببقية شاة يجوز في الاضحية ولو اشترى شاة فادجها اضحية ثم باعها ولم يصح بدها حتى مضت ايام النحر صدق بغيرها
وان باعها بالايتمان لنا من فية تصدق بالفصل **الاداء** ولو اشترى شاة واوجبا اضحية ثم تصدق بها حقة في ايام النحر ففوي
اخرى كانا لانه التزم الضحية وهذا الحل والتصديق بالدين خلف عن التسمية ولم يقع باسحق الاصل فلا يصح الى الخلف فان
لم يشترى مكانها حتى مضت ايام النحر تصدق بغيرها لانه تغدر التقرب باراقة الدم لغزوات وقت ففوي الحكم الى خلف وهو التصديق
بالقيمة وان لم يتصدق ولم يبيع حتى مضت ايام النحر تصدق بها حقة او بغيرها لان الواجب بعد معنى وقت الذبح هو التصديق بعينها

والصدق في قيمتها مثله فيا هو المقصود وهو دفع حاجة الفقير بسد خلته ورجوعته فلا ما هو صدق قيمتها في ايام الفلح لا يجرى لان
 ثمة الواجب هو الاراقة والصدق بالقيمة لا يكون مثل الاراقة في المقتضى وان جاء ايام الفلح من قابل فان ذبحها وصدق بها فله
 الصدق بفضل ما بين قيمتها حجة الى قيمتها من روضة لان الاراقة عرفت فيه مشرا لا عقلا في ايامها مرز ذلك العام فلا يكون قرب في
 غيرها كرى الجار اذا قاتل وقت لا يلزمه ضاروه **باب ما يجوز في الاضحية وما لا يجوز فيها** يجوز فيها الشيء هو من
 الغنم ما طعن في السنة الثانية ومن البقر ما طعن في الثالثة ومن الابل ما طعن في السادسة لقوله من ضحى بواحدة من الغنم سنة
 ويجوز الذبح من الضأن خاصة دون البقر لقوله من فحم الاضحية للذبح من الضأن وقيل لا يجوز من الضأن ولا من البقر ولا من الغنم
 جذع من المعز من شاة يجزى منك ولا يجزى من اسود بك والذبح من الغنم ابن سنة اشهر حكاها القدوس وذكر الزعفراني
 في ضاحيه الذبح ابن سبعة اشهر وقاية فاما ابن سنة اشهر فهو جمل والبقر والبقر ويجوز عن سبعة فادونهم حريث جابر قال الربا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاة تترك في البنية سبعة وفي البقرة سبعة ويجوز الضحية بالعاموس عن سبعة وهو المختار
 لانه نوع من البقر ولهذا ايجل به نصاب الذكوة ويجب فيه الذكوة ولا يجوز الشاة عن اكثر من الواحد لانه نوع طيبه والبقر افضل من البقر
 والبقرة افضل من الشاة اذ استويا في القيمة والشاة افضل من سبع البقر اذ استويا في القيمة والحملان لحم الشاة الطيب وان كان مع البقر
 اكثرهما فاسبع افضل والذكر من الضأن افضل اذ استويا لانه طيب والانثى من البقر افضل لان لحمها طيب وشاتان بثليق وهما افضل
 من واحدة بثليق والواحدة بعشرين افضل من الشاة لان بثليق يوجد شاتان مثل ما يجب من كل الاضحية في الشاة واكثر ولا يوجد
 بعشرين حتى لو وجد كان شرع الشاة افضل **فصل** ولا يجوز العباد والعوراء والعرجاء التي لا تنحى الى المنك وان كانت تمشى جاز
 ولان الجهاد التي لا تنحى لعقلهم ارجح لا يجزى في الضحايا العوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها والمرية البين ضرها والجماع
 التي لا تنحى الى انقائها وهو الخشنة لثقلها ولا السكا التي لا اذن لها في اللغة وان كان صغيرا يجوز ولا الهماء التي لا اسنان لها ان
 كانت لا تقفل وان كانت تقفل جاز وهو الصحيح لان هذا لا يعد نقصا في الشاة ولا الجذاء وهي التي تاكل العنق ولا تاكل غيرها
 ولا الجذاء وهي المقطوعة ضرعها ولا المعرمة وهي التي لا يستطيع ان تضع ضيلها ولا الجذاء وهي التي ليس ضرعها ولا مقطوعة اذن
 والذنب والظرف ثم العيب العليل لا يمنع لعدم خلو الجوارح عنه عادة واكثر منع وفي الفاضل بينهما تارة وايضا في رواية التثنية
 وما دونه قليل وما دونه كثير لان ما فوق الثلث نحو الكثير في باب الوصية لقوله وفي الوصية الثلث والثلث وما فوقه كثير فكذا في
 الاضحية الخشاء بالكثير ايضا ما وفي رواية الثلث كثير وما دونه قليل وفي رواية ان يكون وهو قوله النصف فما عن كثير وما دونه قليل لان
 النصفين القليل واكثر فنجما جاكثرة فيه احياطا ويجوز الجرباء والمثولة وهي الجحونة ان كانت سميت لانه لا ينقص منها وسميها
 ويجوز الجرباء وهي التي لا قرن لها خلقة ويجوز لكسرة العين والقواء وهي التي سقطت اسنانها من قدامها ويجوز الخصى هو واجب لانه ومضى
 بكيتين الحيين موجوب ولا يضر الشق في الاذن ولا النملة لانه ليس بيب ولا يجزى بقر الوحش لا يذبح قربى عرفت شرعا لا عقلا وشرع
 ويرح بالاهلي ومن الوحش والمتولين الاضحية الاكل الحكم انه لان الولد تبع الام شاة نبت وتحت في ما هادى عن الاضحية فاما
 يجزى عن الاضحية لان بالبد لا يصير بمنزلة الوحش وان قلت بقر الوحش لم يجز في الاضحية وان اصاحا شئ من جنس البقر في اضطرارها
 للذبح قربى مكافا جاز استحكا خلافا في قولنا في لا يضر مردات الذبح لقوله لا احرام عليه فكان من الذبح معنى فصار كانه
 قيب بحقيقة الذبح وان لم ينحى على الفور وذبحها في احدى يومين عند محمد لانه قيب بسبب الذبح في وقت واحد وعندنا في خوف
 لا يجوز لانه منقطع الفلح يخرج من ان يكون من اسباب الذبح معصرا اشترى شاة للاضحية او جابها من غيرها ثم قويت عينا ما غفل الجوز
 ان يضيها لانه ما عينة في حقه وفرت عنها كفوت كاهن حتى لو اوجبه بغيرها فاشترى بها ثم قويت فحتى لا يسقط الواجب وجب عليه
 الضحية كاملة كالي المور **باب الشك في الاضحية** اشترى سبعة في بقره او بعينه في الاضحية ولم يستوم جاز لا يتحقق اية الشك
 وكذا ان اشترى عن نفسه واولاده الصغار بشاة ولم يستم كل واحد شاة يجزى عنهم وكذا ان اشترى عن اهله واولاده الكبار باومهم وان كان يفرقهم
 لم يجز احدا منهم وعن الذي يفرقهم انه يجوز عنهم لان العادة لما جرت من الاب في كل سنة باضحية عن اولاده صار الاذن موجودا عنهم ولا بد
 مستحسن ولو ضحى عن غيره لم يجز عنه وان كان باوم لانه لا يمكن تصحيح الضحية عنه الابائات الملك في الشاة ونبت الابا الضحى ولم يوجد
 لانفسه ولا نابت وان كان منهم من يضي عنه ابوه جاز استحكا لا يقاس لان الاراقة لا تجزى في ضحية الصغير يقع فلا فينقلب كل قطرة وجه
 الكثرة الاراقة متجربة حكما لان الشرع لما جرد البقرة عن سبعة فقد اقامها مقام سبع شاة وجميع اراقا وان كان عليهم بين الاضحية والاخرى

والأخوة الكفارة ونحو ذلك جاز وكيفية خلافاً لفرقنا لا المقصود بكل جهة متحد وهو ابتداء مضافات الله وسبل ذنوبه فصار كاعتقاد جنس القرية
وان كانا أحدهم يريد الم والم وكان في قريته القريه لم يجز عن أحدهم لأن ذلك القريه لا يقع قريته في بطن الكفر وقريه عدم القريه ولو فحق أحدهم عن بيت جاز
استحقاقاً لا قياساً وهو رواية أبي يوسف لأن الأختية قريته فلا ينادى كالأبائيه ولم يوجد فوقع نصيبه لما أننا أن المصطفى يعني نفسه لكن الأمر الملتزم لأن
الميت لا يملك شيئاً يقع على الورثة نقول ولا يثبت بغيره إجماعاً كما في المصطفى عليه السلام عن أمته وسأول من لم وهو الأمام لأن الملك للمصطفى وهذا
لو كان عليه الأختية يسقط عنه وإن فحق عن الميت بأمر لا تمتنا ولا من لم لأن الأختية تقع عن الميت وإن اشتركنا شأن في غير ما يقع قبل لا يجوز
لأنه يكون لكل واحد ثلثة أسهم ونصف والنصف لا يجزى عن الأختية فلم يقع قريته بطن الكل والأمام أنه يجوز لأن ذلك النصف أن يكون الأختية
لكنه يصير قريته تبعاً للأختية فلا يفسد به الأختية سبعة اشتركوا في بقرة فأتا أحدهم قبل إجماع القريه وزجها الستة فسد بمحذور عنهم
الآن الورثة فيما دان شأواً أجازوا نصيبه الميت عنه وإن شأواً اختصوم ويختارون كقوله أنا واجب الميت على نفسه فقد أوجب فيجوزون
لم يجزى شأه الورثة وأبوالأولاء لا يرفقان في حق الميت ولو اشترى بقرة يريد أن يعطي بها ثم اشترك فيها ستة يكوه ويجزى به لأنه
بمئة تسع شياه حكاه الأمان يريد من اشترىها أن يتركها فيما هو يكوه وإن خلف ذلك قبل أن يشترىها كان حسن وهذا إذا كان موسراً وإن كان فقيراً
مضافاً واجب بالشره فلا يجوز أن يتركها فيها وكذا لو اشترك فيها ستة نفس بعد ما أوجبه لنفسه لم يسعه لأنه واجب كله لله تعالى وإن اشترك
جاء ويضمن ستة أسباعها لأن اشترك ليس إلا سبع ستة أسباعها ولو باع كلها جاز وضمن كذلك وإن اشترك وقيل في الغني أنه يصدق بأن
لأن الغني فيما زاد على سبع بقرة أو شاة واحدة ولا وجوب عليه فيكون بمنزلة الفقير فيكون المشرى منه فيما زاد عليه من كل أوجباً بأشياء كان بين
رجلين ذبحها عن نكاحها إجماعاً بعدد العبد من اثنين عتاقهما عن كفايتهما لا يجوز لأن في الشاة أمكن جمع حق كل واحد منهما في شاة
ولا كذلك الرفيق **المشرك** ثلثة نفر في بقرة لواحد ثلثة أسباعها وللآخرين كل واحد أسباعها فأت من ثلثة أسباعها وترك ابناً وبنتاً
صغيراً وذلك شتامة دهم سبعة البقرة فضفي الوصي عنها حصته الميت عن البقرة لا تجزى عنه لأن نصيبه الأبنه صار طاماً لأنها بقرة لأنها أصا
من ميراث الأب أقل من ما في دهم وإن تركت الميت شتامة دهم سبعة البقرة جازت عنهم لأنها غنيمة وإن اشترك خمسة في بقرة فاشترك أربعة
منهم بحد فيضاً وأبى الواحد يجوز المقضية عنهم لأن نصيبه أكثر من السبع لأنه يحصل البقرة على خمسة وعشرين لأن الميراث خمسة وكل واحد خمسة
فصيب الأربعة والعشرين وقدر جعلوا نصيباً من خمسة لكل واحد أربعة وأربعة من خمسة وعشرين أكثر من السبع ولو كان ثمانية فاشترك
خمس منهم واحد وأبى الواحد لم يجز لأن نصيب أقل من السبع لأن أصل حيايه ستة وثلاثين لكل واحد خمسة فيكون الحصة ثلثون وقد جعلوا في
كل واحد خمسة وخمس من ستة وثلاثين أقل من السبع ثلثة نفر اشتركوا في بقرة فاشترك أحدهم ربعاً في أربع جاز وثلث بينهما نصيبان لأنه حصة ثلث لكل
واحد منهم ولم يجمع لجلس نصيب لثلاثة وضع في نصيبه وإن اشترك في السبع فالثلث بينهما على سبعة لأربعة ولشرك ثلثة لأنه اشترك في سبع الكل فيكون هذا
اشراكاً في سبع نصيب كل واحد سبع نصيب كل واحد سهم ولم يضع اشراك في نصيباتهم وضع نصيبها له ثلثة من نصيبه فإن أجازوا صوماً كان نصيبها
أربعة عشر بينهما وبين الذي اشراك له ثلثة ولهما أحد عشر ثلثة نفر وضع أحدهم أربعة دنائير والآخر ثلثة دنائير والآخر ثلثة دنائير فاشتركوا بذلك
بقرة على أن يكون البقرة بينهم على رأس مالم لم تجز الأختية لأن نصيب الواحد أقل من السبع وأصله أن ينظر إلى أقل نصيب عيهاً فإن كان أقل من السبع
لم يجز وإن دفع أحدهم ثلثة دنائير ونصف والآخر دنائير ونصف والآخر دنائير ونصف جازت عنهم لأن أقل نصيبهم السبع وكذلك لو اشترك
خمس دفع أحدهم دنائيرين والثاني دنائير ونصف والثالث ثلثة دنائير والرابع كذلك والخامس ثلثة دنائير ونصف جازت عنهم لأن
أقل نصيب هو السبع **باب نصيب الأختية** ذبح الأختية غيره **بغير امره** ذبح الأختية غيره بلا امره جاز استحساناً ولا يضمن لأن في
العرق يتولى صاحب الأختية ذبحها بنفسه بل يفتقر إلى غيره فصار ما زاد من دالة كالنصف إذا شذ دخل شاة للذبح فذبحها
الشيء غير ذنبه لا يضمن وكذلك من جمل الم والقدر ووضع على الكائن ووضع تحت الخطط وقدر النساء وطبع لا يضمن وكذلك لو جمل الحفلة
فأله ورق ورطب عليها للمار فساداً لأن وطحن لا يضمن رجلان غلظاً بأختيتها فذبح كل واحد منهما أختية صاحبه عن نفسه فأت
ريضا به مجزى عن الأختية لأن الأذن ثابت له من حيث العادة دلالة وتزادان الم وإن لم يرضاه يجوز لكل واحد ما ذبح بنفسه عن
الأختية ويعين قيمته لصاحبه لأنه يصير غاصباً له بالأخذ فيصير مالكاً له سابقاً على الذبح فيصير مضمياً للمالك نفسه فجاز وكذا
من نصب شاة فضفي بها عن نفسه يجوز عن أختيته ويعين قيمته لما ذكرنا وإن اختار المالك أخذها من بقرة مجزى عنهم لما بينا
وعلى الذابح النصيب الأختية وعن أبي يوسف أنه لا يجوز في الوصيين بخلاف المودع إذا ذبح الشاة الودعية لا يجوز عن الأختية

لا يجب شيء كافي المضارب وقبل يجب اجر المثل بالغ المبلغ لانه لا يمكن تفرج اجر المثل بنصف المجموع **لما** ان هذه الشركة تنقسم فتنقلب اجارة
قاسقة وقيمة نصف المجموع قيمة جمولة فانه لو استاجر جدي ليعينه في الاصطحاب بنصف المجموع يكون المقيس اجر المثل بالغ المبلغ وهذا لان المقيس
مقي كان معلوما في الاجارة الكسرة فقد علمنا انه ابراه عن الزيادة على المقيس فيكون اجر المثل لا يعلم ابراه عن الزيادة على المقيس اجر المثل فيه
فدريث البداة بالملك طين النوبة ملكه رجل فاشترى على ان يشتره ويبيعها جاز لا يبيع العاقل في شرائه وطبعه ففهم الشركة فيه
باب ما يصح ان يكون راس المال وما لا يصح والشركة بالمال لا تنفع الا بالمال حاضر عند العقد او عند الشراء ولا تنفع بالانكسار او
دين في الماين حتى لو دفع الى رجل العا فقال اخرج من عندك العا اخرى واشتر بها وبيع فمدينتها فخرج العا وكنتى بها جاز
وان وجد المال عند الشراء لا عند العقد لان عقد الشركة لا يتم ولا ينبرم الا بالشراء لانه لا يتم مقصوده ولا يتوافر عليه غرضه وهو الرجوع
الى الشراء قبل الشراء كان ابتداء حكم ابتداء وبيع عند الشركة بالمقدين لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والوكيل بالشراء بها صحيح
ولو كان لاحدهما الف درهم ولاخر مائة دينار او لاحدهما درهم وبعين والآخر درهم وسود فاشترى جازت الشركة خلافا للمالك
وزعمه الشافعي ورج هذا بناء على ان اللفظ ليس بشرط لعمدة الشركة عننا وعندهم شرط **لم** ان مقصود عقد الشركة هو اشياء الشركة في
الرجوع والشركة في الرجوع لا تحقق الا بالخط لان الرجوع انما يستفاد ببيان المال وبالنقيرف والتقلب فيه وقبل الخط ان يشترى بالشركة
والغرض لم يشترى الشركة في المال فلا يحقق الشركة في الذم واذ اثبت ان الخط شرط فالحظ لا يوجب الشركة الا حال اتحاد الجنس لئلا
ان الشرط في الرجوع يحقق به وبالخط لان الرجوع يستفاد بالنقيرف والبيان لا راس المال لان المبراهم والذم لا يتبعان في عقوده
المعاوضة عند تاد لا تعلق العقد بينهما فذلك يكون حصول الرجوع معضا في اليها بل الى النقيرف والبيان وقد تحقققت الشركة بينهما قبل الخط
لان جميع الشئ يجب في ذمة العاقد نصفه بالامانة ونصفه بالوكالة ونصفه بالوكالة عن صاحبه فقد اجتمع النصيبا في ذمته والقرير يقع على الشركة فيقع
الرجوع على الشركة والشر والحق بمنزلة العروض لا يجوز الشركة به في رواية هذا الكتاب وفي رواية كتاب القرير جعله ثمة لما بينا ويجوز
الشركة بالقرير عند محمد وعند ابى يكون لا يقع وعن ابى حنيفة رج ورايان وهذا بناء على ان القرير لا يتبعين ولا يصير سلعة
بالقيرين عند محمد وعند ابى يكون يتبعين وتغير سلعة بتغيرها لما عرفت ولا يجوز الشركة بالكيل والموزون والعدديات المتقاربة
قبل الخط لانها عروض عند القيرين والشركة في العروض فاسدة وان خطا وهو جنس واحد فشركت العقد فاسدة وشركة المالك ثابتة
لان شركة المالك حصلت مشاهرة بالخط فلا توصف بانفسها وادراجا ظاهرا والوصفة عليهما ولم يذكر في الاصل خلافا وذكر القرير
فيه خلافا قال ابو يوسف هي شركة املاك والرجع بينهما على قدر ملكتهما لانه بالخط لا يصير ثمة فذلك يصح راس مال الشركة وقال محمد رج
يصح شركة العقد بالخط لان الكيل والموزون وصف ثمة ومعنى ثمة فيه ثابت لان قبل الخط لم تصح الشركة لانه لا يمكن تحقيق الوكالة
التي هي في الشركة فانه لو قال اشترى بملك شيئا على ان يكون بيننا لا يصح وبعد الخط يمكن تحقيق الوكالة فصح الشركة فان بابه
بعد الخط فالشئ على قدر ثمة متاع كل واحد يوم خطاه مخطوطا قال عامة مشايخنا الصحيح ان يقال يوم باعاه فان زاد فخطه
احدهما جزا يضرب بقيمة يوم يقيمون غير مخطوط قبل الصواب بقيمة غير مخطوط يوم البيع لان حق كل واحد منهما استقلال العين الى
الشئ بالبيع فيجب اعتبار قيمته يوم البيع كافي العروض اذا باعها كان الشئ بينهما على قيمة ما لها يوم البيع وقال بعضهم المذكور
في الكتاب صحيح لان بالخط باذن المالكين يصير نصيب كل واحد رائدا الى صاحبه من وجه حتى لا يجوز بيعه من الاجنبى الا
برضاء صاحبه لما بينا فيجب العمل بالبينين فاعتبرا شبهة الزوال فيما اتفقوا بالخط وهو الخط فاعتبرا به رائدا الى الشئ يوم الخط
واعتبرا شبهة القيام فيما اراد وهو الشئ واعتبرا قائما في ملكه بعد الخط وجعلناه رائدا بالبيع عمدا بالبينين واشترى
مناعا بخرطة وكتر شعير فكان احدهما الخطة والاخر الشعير ثم باعاه ذلك بوبرام يقسمان الشئ على قيمة الخطة والشعير يوم
يقسمان قبل الصواب ان يقسمتا على قيمتهما يوم البيع لان هذا بيع المساومة لا تقدم التخصيص على المراجعة والشئ قد وقع المساومة
يقسم على قدر ملكهما يوم البيع لانه وقع لكل واحد منهما من الملك يوم شد بقدر القيمة وقيل ما ذكر محمد رج صحيح لان ما ذكر محمد
البيع المراجعة بان كان باعه مراجعة بخرطة وكتر شعير ورج عشرة دراهم فحقيقتين بدلالة الجواب انه اراد به البيع مراجعة وثبت ان
البيع الاول كان بخرطة والمراجعة لان بيع المراجعة لا يصح الا بعد ان يكون اكثر في الذمة دل عليه انه قال اشترى بخرطة وكان ولو كان كرا
عنه ما احتاج الى الكيل والثابت وبدل كالثابت مرجحا نصا كانه نصح وقال باعه مراجعة على الشئ الاول برج عشرة مثله **المنتقى**

على ان يكون بيننا ويكون وجوب البضمان عليهما على الشركة ومتى تحققت الشركة في التصرف في المالك تحققت الشركة في الربح فكانت هذه شركة
يفيد مقصودها ويتم ثمرتها فيجوز وأما شرط وجوبها فان يكون التصرف الذي شركا فيه قابلا لكل لان حكمها ثبوت الشركة والتصرف في
يقع الشركة في التصرف لا بزيادة كل واحد ويكاد منها فيه في النصف وان يكون الربح بينهما على قدر ملكتهما ولا يجوز التقاض في الربح مع تساويهما
في الملك لان اشتراط زيادة الربح لاحدهما يؤدي الى ربح مال البعض لان الضمان يجب عليهما بقدر الملك في المشرى فاشتراط زيادة الربح
على قدر الملك يكون ربح مال البعض وتقع شركة الوجوه موقفة لان الشركة سببية على الوكالة والوكالة تقع عامتا وخاصا مطلقا وقفا
فكذلك الشركة لان الشركة في معنى توكل فمعنى المشية الى الوكيل كما قال صاحبنا اشترط هذه الدوام ما شئت وهذا جائز مطلقا
وموقفا وعمل توقفت هذه الشركة بالوقت وكثير من بني يوسف عن أبي حنيفة انها توقفت حتى لا تبقى الشركة بعد مضي الوقت وقال النعمان
عن الرواية ما لا يندك تقع على ما دوى عنهم في الوكالة ان من وكل رجلا بغير ائمة اوسعة العوم لا توقف الوكالة باليوم فاذ لم توقف
الوكالة لا توقفت الشركة ضرورة وقال غير من مشايخنا بان هذه الرواية صحيحة في الشركة ومادت الشركة والوكالة على الرايتين في رواية
توقفت شركة والوكالة لانها مقبلان في التوقع فقبلان التوقف بالوقت وفي رواية لا توقف لان ذكر الوقت فلو يكون لغرض
الوكالة واشترط عليه وقد يكون لاستحالة العمل فيها لا يحتاج الى التوقف فان كان المراد ذكر الوقت للتصريح برفع الوكالة لغرضه وان كان
المراد به الاستحالة لا ترفع والوكالة واشترط ثابته فلا يثبت في وقوع الشك في ارتقاها معنى الوقت فلا يرفع بالملك ولهذا
يتوقف الاذن واذا قال احدنا آخر ما اشترط اليوم من شيء فهو بيني وبينك وروى أبو حنيفة عن محمد بن قيس عن محمد بن قيس عن محمد بن قيس
على حكم الشركة والعقد ثبت بذكر الحكم اقتضاء كما لو ذكر الشري من الجانبين وروى بشر بن أبي ريثب عن أبي حنيفة انه لا يصح الا اذا
قال ما اشترط اليوم وما اشترط فهو بيننا يصح لانها لم يذكر الشركة ولا حكمها على الخصوص لان حكم الشركة على الخصوص ان يصح لكل واحد
منها ويكاد عن صاحبه ولم يذكر كل واحد منهما ويكاد عن صاحبه ولم يذكر كل واحد منهما ما هو فكل لصاحبه وهو ذكر الشري فثبت
لانها ولا اقتضاء بخلاف ما لو ذكر شريها لانه ذكر كل واحد منهما ما هو فكل لصاحبه فقد نصا على حكم الشركة على الخصوص فثبت الشركة
اقتضاء وأما الشركة في الرخص فلا يجوز سواء كانت من الجانبين او من احداهما خلا لما لاك لان الشركة تقتضي الوكالة والتوكل على الوفاء
تضمنت الشركة لا تقع في الرخص لانها لا يصح انما والاشترط على ان يبيع من كل واحد منا يكون فيه بيننا ولو لا الرخص لم يرض عنك على ان
يكون ثمة بيننا لا يجوز فلو قال اشترى الف من مالك على ان المشتري بيننا جازت الشركة ولان الشركة في الرخص يؤدي الى
جهالة الربح عند القيمة فان الربح لا يظهر الا بعد سلسة راس المال والقيمة مجهولة وقت القيمة لا تعرف الا بالمرز والظن فيكون
راس المال مجهولا عند الشركة وأما الشركة في الاعمال فبما جازة وفاسدة فالجائزة الشركة في المصانع وهو ان يشركا اثنان
ليقتدا الاعمال والاجرة بينهما وهو جائز ما عدا علمهما كالقمارين او اختلفت كالقمار والمختلط وقال المشافعي هذه الشركة مكافئة
وقال مالك وذو الفقار اذا اتفقت الاعمال ولا تقع اذا اختلفت والصحيح قولنا لان هذه شركة يفيد مقصودها لان مقصودها الشركة
فيما يستفاد بالعمل وهو الاجر والشركة في حقيقة العمل ان كانت لا يتحقق ولكن في جوهر العمل يتحقق لان ما يتقبل كل واحد من العمل
فان العمل كله في مدة المتقبل نصفه اصل وفي نصفه وكل عن صاحبه في القبول عليه والوكالة في جوهر العمل جائزة ومتى تحققت
الشركة في زمان العمل وهو سبب حصول المال لان الاجر يتحقق بالعقد والقبول لا بالعمل فان متى عمل بغير عقد لا يستحق الاجر فتحققت الشركة في زمان
فجاءت كما في شركة الوجوه ويجوز التقاض في الربح في شركة القبول لان الربح انما يستفاد بقبالة العمل لانه بدل عمله والعمل لا يتقوم
الا بالعقد فيستقيم بقدر التقييم فاذا قوما عمل احدهما بل في المستفاد ولجوته عمله وحسن معاقبته وعمل الاخر باثلاث كان كافرهما
المشروط له الزيادة اخذ ايد عمله لارجا لجازا كن استاجر جليلين بغير ثمن وتولى لاحدهما اكثر اجرا مما سمى به الاخر وأما الشركة في المصانع
فهي الشركة في الاشياء المباعة كالاصططاب والاحتشاش والاصطيد واجتماع الثمار من الحبوب وحفر المعادن ونقل الطين والمخ والجص لكل
وطبخ الاجر ونحوه وكل واحد ما استقر عليه وقال مالك انها جائزة والصحيح قولنا لان الشركة تقتضي الوكالة في اخذ المباحة باحالة
لان التوكل يقتضي ان يملك الوكيل الا بالمرز فيكون الوكيل نا بعا عنه في تصرف ملكه الموركل بنفسه وهذا لا يمكن بحقيقة في
اخذ المباحات لان الوكيل ملك اخذ المباحة بنفسه من غير تفويض وتسلط احد فكان فعل الوكيل واقفا لنفسه وهذا كمن وكل بالانها
والاستقرار ان اذ التمس اذ استقر مطلقا وقع الفعل فيكون دون الموركل فكذلك اذا وقع الاخذ للشريك وهو سبب الملك بانزاده فيخرج
بله فان اذ ان الآخر عليه بشيء قد اجر مثل لا يجاوز به نصف الثمن عند وكيف فعدها بالانها ما بلغ كذا ان تسمية النصف في الشركة
صحيحة والشركة ما قدرت بجهة التسمية وانما قد تكون المعقود عليه غير قابل للوكالة فتشابهت هذه الشركة الاحادة القائمة باشرط
شرط فكل لا بجهة التسمية وثمة لا يزداد المثل على المعنى لانه يعني ان لا يجزله اكثر من المسمى فكذلك اذا اذ المصانع شيئا قد قل عنه

وجود كل واحد طعام فاشتركا عليها وظلها واحدهما اجود من الآخر فالشركة جائزة والنظر بينهما انصاف لان هذا يشبه البيع حين خطاه على انه بينهما وقال في موضع آخر نص في هذا الكتاب ينقسم الشئ على قبة للبد وقبة الردى يوم غاي **باب شركة المعاوضة**
ولا بد للمعاوضة من المساواة في المال الذي يسلح راس مال الشركة حتى لو تفاضل فيما فتح به الشركة لا تقع المعاوضة لان بينا على المساواة وان تفاضل فيما لا يقع راس مال الشركة كالمعروف من العقار والديون جازت المعاوضة بينهما لان تفاضل في ذلك لا يفسد الشئ فينا ينعقد عليه المعاوضة حتى لو ورث احد المتعاضدين الميراث والربا يرد او ذهب ذلك لاجلها وقبضوا وجب عليه واخذوا في بطلت وان حشر عرضا او ديونا لا تبطل المعاوضة ما لم يثبت في الدين كل ما كان من بيع حصتها فاد اطرى عليها بطلها فاذا تفاضل فيما به الشركة في حالة البقاء بطلها لان لم يثبت به عقد الشركة في المناضلة ما تبين واذا كان لاحدهما دايما وعلا من راس مال واحد او حود والآخر يبيع جازت المعاوضة ان اشترى فيها في ظاهر الرواية لانها لا تنفذ للبعض من حيث المعنى وهو غنية الاشياء ولهذا جدد لبعض واحد في كل كيل فصار الزكوة وتقوم المتلفات حتى كان القاضى بالخيار في التقويم بايها شاء فيعتبر هنا جسا واحدا احتيا لاجل جواز المعاوضة وكذا للمسلمين في حجة ان لا يجوز لان المساواة بينهما لا تنفذ بالقيمة وهي مجهولة وان تفاضل في القيمة ولا يجوز المعاوضة وهي من ان ودوى عن يمينه لا يجوز لان الجردة في اموال الربا لا قيمة لها اذا قولك بجبها وكانا على صفة واحدة وجه ظاهر لرواية ان شرط صحة المعاوضة المساواة في راس المال ومضى كان لاحدهما فضل على الآخر من حيث القيمة فلم يستويا في راس المال فلا تقع المعاوضة كما لو تفاضل من حيث القيمة والجردة في اموال الربا لا قيمة لها حتى جريان الربا لا يفسد معاوضة ومضى في المساواة في راس المال ان ثبت غنا لان المساواة في راس المال لا يفسد المعاوضة وان حصل فضل احداهما على ثلثة اوصافا ان حصل فضل قبل الشراء بالمالين او بعد الشراء والنفذ او بعد الشراء قبل النفذ فان حصل احداهما قبل الشراء قبل المتأخر لان التفاضل حصل ورأس المال في ملكهما لانه لم يثبت على صاحبه الفضل شئ بقي ملكه في راس المال حقيقة وكذا في جدد التفاضل فيما يسلح راس مال فضل المتأخر كالمعروف من راس مال واحد او دايما عدا في راس المال فثبتت المعاوضة لان عقلا لشركة قبل الشراء غير لازم متأكد لان المقصود من الشركة التجارة لغرض كسب ربح فاذا حصل المقصود قبل الشراء لم يفسد العقد فاذا زال التساؤل قبل الشراء انتقض العقد وان حصل الفضل بعد الشراء والنفذ لا يفسد لان انتهى موجب عقد الشركة وتأكده بالشراء وانتقل حوكل واحد من راس المال الى المبيع فالزيادة حصلت فيما استغنا من مال الغير لا في مالها بخلاف ما لو ورثا حودهما درهم او دينار او ذهب ذلك لاحدهما وقبضه بعد الشراء بالمالين يفسد المعاوضة لانه فضل احداهما صاحبه فيما يسلح راس مال المعاوضة فان اشترى بينهما على الشركة ولا حودهما زيادة دراهم وتفاضل في راس المال يوجب فساد المعاوضة فانما الزيادة من حيث بعد الشراء حصل في مال الغير لا في مال واحداهما فلم يثبت التساؤل في مالهما وان حصل الفضل بعد الشراء قبل النفذ فسادا لانه لا يزداد المالكين ورأس المال في ملكهما ولا يفسد انهما لان راس المال وان بقي في ملكهما الا انه انتهى كل واحد منهما والمتحقق كالمعروف كما لا يخفى كالمعروف اليه حكما كالماء المسمى بالبطش فصار كانه فضل احد المالكين بعد الزوال عن ملكهما ولو اشترى جميعا بالاحدهما ثم فضل فوض نظر فضل المال الذي حصل به الشراء لا يفسد المعاوضة لان موجب عقد الشركة قد انتهى فيه بالشراء فحصلت الزيادة في مال الغير وان فضل المال الذي لم يشتر به فثبت التساؤل قياسا لان المشتري ما يشترى بها راس مال الاخر فيبقى على ملكه فصار كانه لا يفسد انهما لان الشراء بالمالين في مالهما متفق دقة واحدة فلا يثبت ههنا المعاوضة مبطله للمعاوضة لهما للمرج فقط اعتبارا هذا المخرج كما لو اشترى احداهما طعاما لثوبه او كسبه او لغيره لا يفسد المعاوضة وان فضل احداهما متساويا ولا يفسد انهما لان التساؤل في راس المال يوجب بطلان الشركة نصفها فضاء من ماله فضاء نصفها في الاخر مستحقة رضاء كالمعروف والزائد على ما يوجب المعاوضة معنى ولو اشترى بالمالين شيئين في صفقتين فكل واحد على صاحبه نصف راس ماله دينار عليه لان كل واحد صار مشتركا بنصف النصف والنصف لصاحبهما فصار كانه لا يملك كل واحد منهما وكذا على صاحبه في النصف لا يثبت الشركة في المشتري لان الآخر لم يشتره وقدرت كل واحد نصف الشئ من ان يكون كل واحد الرجوع على صاحبه بنصفه ولا يلتصقان قسما لان صفة المالكين مختلفة فلو اشترى بالمالين شيئا صفقة واحدة فانه لا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ لان كل واحد منهما لم يصر كيد عن صاحبه في ذلك لان الوكالة في الشركة غير مضمومة وانما ائتمنت الوكالة ضرورة ان ثبات الشركة في المشتري ولا ضرورة الى ثبات الوكالة ههنا لان ثبات الشركة في المشتري لانها متى اشترى صفقة واحدة يكون المشتري مشتركا بينهما من غير اعتبار الوكالة كما قبل الشركة فصار كل واحد منهما مشتركا

النصف لنفسه وناقض راس ماله عن نفسه فلا يثبت لما تقدم رجوعا على صاحبه والله اعلم **باب شركة الضمان**
اشتركا في احدى ما بالاف والاخر بالدين على الربح والوصية ضمان فالعقد جائز والشرط في حق الوصية باطل فان عمدا ليجاز خارج على اشائها وان خسر فللمشرك على قدر راس مالها وقال مالك والشافعي ربح هو الشركة فاسد وكذلك المضاربة اذا شرط فيها الوصية على المضارب فالمضاربة صحيحة والشرط باطل بخلافها والعصم قولنا لانه ليس في تعصيل الوصية الا اشتراط ضمان على احدهما بهلاك مال الآخر وصار كانه قال احدهما صاحبه اذا هلك بعض مالك فهو على ووضح بهذا لا يثبت لان مال احدهما امانة في صاحبه والامانة لا تفسد بضمونة بالشرط فهذا الشرط لا يثبت بعقد ما فاشترطه لا يكون مفسدا للعقد لان كل شرط لا يثبت بعقد ما فاشترطه لا يكون مفسدا للعقد لانه لا ينفذ الى الممانعة ولان ههنا الشركة يعقد لاثبات الوكالة والمقصود منها الربح والوكالة لا تبطل بشرط فاسد والفساد لا يدخل في الربح لانها يستحقان كاشطاه فلا يفسد به الشركة ثم المسألة على ثلثة اوجه الاول ان شرط العمل عليهما والربح بينهما تصديق والوصية على قدر راس المال جاز خلا فان شرطه لا يثبت ان شرطه زيادة الربح لاحدهما بسبب العمل بدون راس المال جاز لاجل ان يكون لاحدهما زيادة حصة و بصارة وهذا في الفجدة فيكون الربح زيادة العمل كما في المضاربة لما تبين بخلاف شرط الضمان في الوصية لا تقع لانه اشتراط ضمان فيما كان لاثبات امانته واشترط الضمان على امين باطل لما فيه من تغيير حكم الشرع وان عمل احدهما دون الآخر فالربح بينهما على شرط لان عمل احدهما يوجب ضمانا لغيره كالمضارب استعان من راس مال فضل يثبت الربح وكان ذلك العمل واقعا عن المضارب فكذلك هذا لانه يوجب الضمان على كل شرط العمل على احدهما ينظر ان شرط العمل على اكثرهما رجحا جاز لانه عامل في ماله ورجح ماله له وعامل في مال شريكه ببعض بوجه والربح يثبت بالعمل كالمضارب وان شرط العمل على اقلهما رجحا خاصة لا يجوز والربح لها على قدر راس مالها لان الربح لا يثبت الا بمال او بغيره على راس مال وليس لصاحب فضل الربح مال ولا ضمان على يمين استيهاب المديون والربح مما يثبت بالعقد فيكون شرطه فاسدا فيكون الشراء في الربح الذي هو المقصود بالعقد فيفسد لانه ينفذ الى الممانعة لاحدهما الف درهم ولاخر مائة دينار فذلك هو المالكين فلو خفوا ما ان هلك قبل الشراء بهما او بعد الشراء باحدهما فان هلك قبل الشراء بهما هلك من الضمان وتبطل الشركة خطا او لم يخطأ لان مال احدهما يدين وهو امانة في صاحبه فكان هلاكه على مالكه كما قبل عقد الشركة فلو خسر ما لم يخطأ جسر راس مالها وقد هلك بعضه بعد الشراء يهلك على الشركة لانها لم يثبت بان هلك مال احدهما بعينه وليس احدهما بان يحصل الهلاك عليه باولى من الآخر فيحصل الهلاك عليهما وتبطل الشركة لانه متى بطلت الشركة في الهلاك قبل العمل لان الشركة عقدت لاستيحاء المال واسترجاعه وذلك لا يتصور بعد هلاكه بطلت في المال الاخر لان صاحبه لم يرض بمشركة شريكه في ماله الا بشرط الشركة في مال صاحبه وان هلك احدهما وهو الدايمة بعد الشراء بالآخر هلك من مال صاحبه والمتاع بينهما على رؤس ماليهما لانه اشترى الشركة بينهما قائمة فوقع المشتري مشتركا بينهما والشركة لا ينفذ لاجل ذلك بعد ثبوت الملك لها في المشتري لانه هلك بعد ان يبرأ العقد لا يتحقق له وصول ما هو المقصود من الشركة وهو ثبوت الشركة في المشتري فصار بمنزلة مال الوهالك احد الوصيين في بيع المعاوضة بعد التفاضل لا يرجع نقض البيع فكذلك هذا وايضا يبيع جاز لان شركة العقد بينهما قائمة وذكر اكثر من ان الثابت بينهما شركة الاموال لا يملك احدهما ان يضر في نصيب الاخر لان الشركة انتقضت بهلاك المال والعصم هو الاول ويرجع صاحب الميراث عليه من ثمنه بقدر حصته لان صاحب الميراث وكل من صاحبه شراء ما يتخذ من الميراث وقدرته ثمن حصته صاحب الميراث من ماله نفسه فيرجع بذلك عليه فان اشترى بالدرهم متاعا ثم يبيع بالدينار متاعا فمتاعا في احدهما ودرهما في الآخر فالربح والوصية عليهما على قدر ملكهما في المشتري يبيع الثمن وهو ههنا والاصل فيه ان يبيع قيمة راس المالين اذا كانا مختلفين يوم الشركة لا يستحق احدهما زيادة الربح على راس ماله من مال صاحبه هو الشرط فانه لو لا الشرط كان الربح مقسوما بينهما على قدر راس ماليهما فالشرط له الزيادة انما يستحق زيادة الربح بالشرط فالشرط وجد يوم الشركة فيعتبر قيمة راس مالهما يوم وجد سببا استحقاق زيادة الربح وهي الشركة كما في الضمان والرجوع والبيع ويعتبر قيمتهما يوم الشراء ليعلم مقدار ملكهما في المشتري لان حتهما انما ينتقل من راس المال الى المشتري بالشرط يعتبر قيمتهما يوم القيمة لتحصيل راس ماليهما لان حتهما انما يصير منتقلا ومثوقا من المشتري لان راس المال يوم القيمة ليعلم ربح مال كل واحد منهما فيجب اعتبار قيمتهما يوم القيمة **الفرد** وعن ابو يوسف رجل دفع الى اخي ألفا فقال اشترتها بدينار نصفين

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

يدرك على المبتضع ولو انضج احد المتفاوضين الفان والشرك له شركه عنان بوضا شركه العنان بشرى لهما ما علم كانت
 فان كانت المبتضع بشرى المستبضع فالتناع للشري ويضمن المال فكون تضمن شركه العنان ونفقة المتفاوضين ولو
 الميت لانه انما المستبضع في حق الكل موت المبتضع لان انقطع امر الميت على نفسه وشركا به فلم يصرف نقد المستبضع
 منقول اليه فلا يضمن وقد بطلت الشركه موت احد الشركتين فانظر وكذا في كل حق شركا به فصار مشرا بنفسه ويضمن
 المال الذي يقع في الثمن لا ربا به وان كانت شركه العنان بشرى المستبضع فالمشري كله للمفاوضين لانه انفسه في الشركه
 بوث فانقطع امر المبتضع على الميت فكما لانفاد الشركه فانظر المستبضع في حقه وبقي الانضاج صحى في حق المتفاوضين
 لانه للمفاوضين باقية وولاه المبتضع باقية وصحى الانضاج في حق المبتضع حكم ولانته وعلى الاخر حكم المتفاوضين ورث
 الميت انما وارثوا حصتهم على ايهما ساء لانه الامر سيطر الوكيل على التصرف في ملك الوارث بغير رضاه واذا اذن احد
 المتفاوضين ضمان يلزم الاخر انضوا المستبضع لاسنا ويرجع به المستبضع على ايهما شاء لانه كل واحد من
 المتفاوضين كفيل عن صاحبه وانه كانت المتفاوضين بشرى المستبضع فنصفه لاه ونصفه لشركه العنان
 بالموت انفسحت فشركه المتفاوضين في حق الميت وانظر الوكيل في حق الميت ووكلا المبتضع ولشركه العنان لان شركه
 العنان من باقية والمبتضع امر بشرى الكل انضوا انصارا وكلا عنة في الرابع من ثبوت شركه المتفاوضين والعنان في حق
 انفسه في شركه المتفاوضين بشرى النصف ويضمن المتفاوضين في ثبوت الميت حصتهم وانه انما تضمنوا المستبضع
 ويرجع برأى الامر لما ذكرنا وكل المتفاوضين رجلا بشرى شى فيها الا ان يصح نهي لان النهي عن الشر من التحليل وفعله احد
 المتفاوضين في التحريم ففعله فصار نهى احد معا على الشرى كنهى اياها وان لم نهى عنه بشرى يرجع بالثمن على ايهما شاء
 لانه لا امر بالشرى من التجارة فصار امر احد معا كلهما فصار كالوشرى احد معا اياها بالبيع بالثمن ايهما شاء فكل واحد من
 المشري ان يرد البيع بالعيب في المتفاوضين وجه المساواة في التجارة وصورتها بما يجوز لاه مما رده جاز للآخر رده ولو
 ترك احد معا افرعنا تاجاز علمنا لاه شركه العنان اخص واودون من المتفاوضين فان ان ينقطع عقد المتفاوضين ويستفاد بها
 تبعاً كالشركه عنان عند دفع المار مضاربه والمضارب على التوكيل بالبيع والشرى وانه شارك متفاوضه جاز باذن شركه
 ويبدو ان نفعه عنان لاه المتفاوضين مثل المتفاوضين والشرى لا ينقطع مثله ولا يقصده فلا يكون من احكامهم وذكر
 لاه المتفاوضين متصرف عن امر وتفويض فلا يمكن ان يفوض للمغير جميع ما فوض اليه لاه الامر رده تفرق بالعرف غير كالمضارب
 لا يمكن دفع المار مضارب ولو اجر احد معا انفسا واكتسبت سنها على في شركه العنان والفرق في هذه المتفاوضين بدفع جميع
 التجارات واكتسب المال وانه لم يسمه في دخلت في الكتاب وانه لم يكن تجارة حقيقة فكذا الامان فيما ليس من تجارته ما يدرى في
 المتفاوضين باعتبار ان الكتاب مال وما شركه العنان فلا يدرى كذا الاما سمي من التجارة ولا يدرى في الكتاب مال كما هو
 الكتاب لانه ما عدا ما سمي لا يكون من شركتها وذكر الكرخة مختصة ولو اجر نفسه للخدم فالخدم خاصه لانه مقابل المنفعة
 ومنفعة مملوكة له فكان البدل له ولو اجر احد المتفاوضين اجر او دابة فليما اجره باضامها شاء بالايج لان كل واحد كفيل
 بلوحي على صاحبه بسبب التجارة كالوشرى احد معا اياها بالبيع بالثمن ايهما شاء لانه اذا استاجر الى جهة او الى مكان لم يرجع باذنه
 عنه كالوشرى طعاما او كسوة لعياله بوفد شركه بالثمن فوضع عليه لانه ضمان تجارة فله من اياها ان المنفعة حصلت للخدم فله
 ضمان عليه في شركه العنان لا بوفد غير الذي استاجر لانه كل واحد منهما وكيل عن صاحبه وليس بكفيل والوكيل لا يملك ان يجر
 على الوكيل ولو اجر احد المتفاوضين عمدا فله امر المستاجر مطالبة بتسليم العبد ولو اجر عبدا من مبراش او شاة خاصة
 ليس لشركه اجد الاجر ولا المستاجر مطالبة بتسليم المستاجر والفرق في كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في حق الوكيل
 بالتجارة وكفيل بلوحي عليه بسبب التجارة واجاب بغيره فله من حق المتفاوضين للضرورة لتمكنه الاسراع بعبد بعد اذن صاحبه
 كشرى الطعام والكسوة فخرج عن المتفاوضين للضرورة ولان العبد بغير منفعه لاحق للخدم في لانه بدفع تحت المتفاوضين لانه
 واذا صرف انما يحقق منافع بدنه بغير منافع بدنه يكون سنها ولا يملك المتفاوضين اذا اجر عبدا المجهول كانت الاجرة
 نقدا اذا قبضها لاه الدين لا يصح الشركه فيه لاه ما ان يرضى بالالاف المتفاوضين بل من المتفاوضين ودينه خاصة بغير اذن شركه

وادی طرابلس و مطایفا ما اجانته صحی
البدیه و مخدراته من باب التجار فضارک

موضوعه للغير وانما يقع موضوعه للغير بدليل انه يقع المناقضة والفرق بدون عزل الوكيل ولكن انما الوكيل
كلما لا يقع المناقضة كما يقع بيع الموكل وكله به والعزل الحكمي يقع بدون علم الوكيل وصحة رواتب الجامع ان
الفرق عن قصد لان فرضها ما لا يتفق على العزل لان كل واحد من المناقضة يقع بعزل الوكيل بالفرق فاذا كانت
فرقها على التفرقة عن عزل الوكيل كان عزلا لا قصد بالعزل القصد لا يقع بدون العلم في العلم بفرقها في وكيلها
فوجه المشتري لهما **باب الشركة العمل والحمل** قد مر تعريف شركة العمل
م مع يكون مفاوضة وقد يكون عنان ذكر في الشركة لفظا للمفاوضة او معنى للمفاوضة بان شرط الصانع
على ان يقبل جميعا الاعمال وان يتفقا على جميعا على التاويل ان يتاويل في الرخ والوضعية سواء كان يكون
واحد كغلاصا فيه فمما يحق سبب الشركة في مفاوضة لانه ليس من شرط صحة المفاوضة الشركة في جميع انواع الاعمال
بل من شرط صحتها المساواة في المزايا في حق الضرر والتعني فيمكن اثبات المساواة بين المزايا في حق الضرر والمنفعة
فانه يقع الشركة وتماثل في اثبات المساواة في شرط كل العمل بان جعل المستفيد بالعمل على السواء
والضرر من حيث المطالبه والنقصان عليها على السواء شركا مفاوضة في الخطا في دفع رجل في مال واحد
لخطئه منه امر قاييس لرب الثوب اخذ شركته بالخطا لانه حال قيام المفاوضة يمكن الاخر كغلاصه لان
الكفالة في خطا رجل بعينه لا يقع بعد الافتراق اولى خلاف ما لو بشرط خطا واحد مما بعينه في افتراق يوافق
شركته به لان الكفالة بخلق الخطا جازية وان شرط الفاضلة في العزل والاختلاف لا يقع على احد مما الشك في
العزل على الاخر السلب والابود الوضعية بينهما على قدر عكس فهو شركة عنان اذا ذكر لفظ العنان
وكذا اذا اطلقا الشركة في عنان الحان لانها جميعا قبل الاعمال وصحتها سليم فذكر المصاحبة فيكون
العمل عليها وصاحب العمل ان يطالب بالعمل ايها شارو ولكل واحد ان يطالب له الاجر فيكون من شركته
مطلقة جارية في مفاوضة لانهما معضمة للصانع لانهما كل واحد منهما انما يعمل ما هو مخصص على
الاخر ولهذا يسمى الاجر بيننا فيقبل عليه ولكن لا يكون مفاوضة حقيقة لما لم يذكر لفظ المفاوضة
او معنا مائة قالوا اذا اقر احد ما يدعي من ثمن صابون او ثياب او اجرة او اجرة او اجرة حانوت لغير
مضت لم يصدق على صاحب الاجر ويلزمه خاص لان التنصيص على المفاوضة لم يوجد ونفاذ في
على صاحب موصى المفاوضة وان كانت الاجرة لم ينعى او المبيع لم يستمر لزمها جميعا كما في شركة
العنان وذكر في النوادر بان الوكيل لو ادعى رجل على احد من ثوبا عند ما فاق به احد ما وجد الاجر جاز
اقراره على الاجر ويدفع الثوب ويأخذ الاجر كخانة لانه لما ظهر معنى المفاوضة في ضمان العمل في عقد
العمل فنفاذ اقراره في عقد العمل على صاحب كالمظهر معنى المفاوضة في ضمان العمل ولا ينفذ اقراره في النصف
في بدصاحب قياسا ومكذادوي عن محمد لان من شركة عنان ولكن الحقهاها بالمفاوضة في ضمان العمل
المطالبة بالقيمة الخاصة وفي ما عداها انفتت شركة عنان كانت وان عمل احد معادون الامر والشركة عنان
او مفاوضة فالاجر بينهما ان شرط العمل عليها لان الشركة انفتت على التفرقة والتزام وذلك نافذ عليه
ويكون العالم معينا لصاحبه وصاحب المستفيد بالعمل كالفصل اذا استعان به في العمل والقضاء وكذلك
ان شرط الحد من زياده اجرا في شرط العمل والوضعية على قدر الاجرة جاز وان كان العمل الذي شرطه الاجر القليل
اكثر لان التحقيق النفع والامر بعد ضمان العمل كخفية العمل فانه لم يعمل احد معادون الذي يحق الذي لم يعمل الاجر
فالظاهر في الفاضلة الضمان ظهر في الفاضلة التحقيق الاجرة والوضعية على قدر ضمان العمل والاجر الفاضل
فهو لامة شركة العمل فان اقتدر الصانع رجلا في ذلك ما يطرح عليه العمل بالنصف جاز كمن انا ولا يقع قياسا وهو
ما ذكر لانه لا يمكن يصح في هذه المعاملة بطريق الشركة لانها لا تكون في العمل لا بطريق الاجر بل لا يكون
اما ان يستاجر الذي اقتدر نصف كسبه او امر الركان من نصف كسبه من اجازة فليس لهما الاجرة وجب

الحصونة والاختلاف
بيت الشريكين

التي ان امكن في هذه المعاملة شركة لانها شرط ان يكون الخارج من عمل التلميذ سنها على الشركة ولا يصح ذلك الا بعد
اثبات الشركة في العمل فنفت الشركة في القبول وتخصيص الاجر بالعمول وتخصيص الشركة لا يدل على نفي ما عداه
فامكننا اثبات الشركة في القبول والعمل لاننا نقبل احد ما وعلى الاخر وهذا لا يفرق واحدا من المذكورين واذا جبه لتخصيص
المذكور جاز ان اذ لم يوجد المذكر ما تنقسم فكل هذا قالوا لو يقبل التلميذ جاز ولو على صاحب الدكان جاز حتى لو كان
صاحب الدكان انا القبول ولا يفرق انت واخرج عليك العمل بالنصف لا يجوز لانه نفي الشركة في القبول ولا يمكن اثباتها
مع النقصان وذكر في النوادر بانه ليسوا مشتركا بقبول اعلام من رجلا من جاز واحد وعلى ذلك كله فله ملك الاجر
ولاشك للاخرين لانهم لما يكونوا شركا في عمل واحد منهم ملك العمل واذا عمل الدكان منطوعا عن التلمذ فلا يحق
اجرا **فصل** في شركة واحد ما يغزو والآخر يبيع على اياها بواجب اما والاجر سنها لا يقع لان الشركة مقصده الوكيل والوكيل
لا يقع على هذا الوجه لانه لو وكل احد مما الاخران بواجب دابة على ان يكون الاجر سنها لا يقع لان الامر بدل منفعة
ملوكة لهما فخص كل واحد منهما بدل ملكه فان اجره لهما قسم الاجر سنها على مثل اجر البغل ومثل اجر البعير
لان الاجارة صحيحة لوقوعها على منافع معلومة بدل معلوم فمقتضى ما اخذ من الاجر على قدر مثل البغل والبعير كما
في الاجارة وان يقبل احد من رباير ولو اجر البغل والبعير لانهما نصفان لانهما يقبلان العمل ولو اجر الدابة فيكون من
شركة يقبل والبغل والبعير كاللاد لا يقبل العمل في الاخرى لوجله على اعنا فمما استحقا الاجر وصار له اداة وقصارا جاز است
لمن كان على ان يعلمه من هذا اداة ذلك سائر الصانع لان الشركة وقعت على المقتدر على اجلة البيت والاداء
وشركة القبول جازية في دابة لا رجلا بواجبها على ان الاجر سنها فالشركة فليس والاجر لرب الدابة ولا في امر مثله وكذلك الفنة
والبيت لانه عقد علمك الغير وقد استوفى منفعة بعد فمما جاز المثل وان دفع دابة الى رجل يبيع عليها البر على الاخر
بينهما قال في صاحب البر وصاحب الدابة امر مثله لان منفعة الدابة لا يصير لرب مال الشركة لانها تستحق العرض فلم يقع الشركة
والاجر حصل لصاحب البر لانه تولد من بيعه لامي الدابة فمكوت له وصاحب الدابة لم يرض زوال منافع الدابة عن ملكه فجاز
في امر المثل وكذلك لو دفع شريك لصاحبه الدابة لانهما نصفان فالصاحب لصاحب الشريك امر مثله لان الصبيد
بما ملكه الصبيد بالامر ان اذ استعمل الشريك حكم اجارة فاسد فانه لم يتجر ما نصف ما يصادق به لوانه يجوز والاجر
ليس بعين مشاركية ولا تواجد في الزم والاجر بواجب لامي مشاركية ولا تواجد في الزم ولو لم يتجر ما يصادق به
ولله في كاف وجاز على ان بواجب الدابة والاجر سنها فالشركة فاسد لانها وقعت على العين وكانت في الشركة العرض
فان اجر الدابة مع الجواز والكاف فالاجر كله لصاحب الدابة لان الجواز والكاف بدفع اجارة الدابة يتعافى فلا يكون
بما زار ما في من الامر وللدخل معه امر مثله بالغاب لمع لانه ماضى بزوال منافع محانا وادان الوكيل لاجازة من نصف اجر الدابة
لما سنا ولو كان لهما كلب فارسله جميعا كانا ما اصحاب سنها المستوفى لانهما سبب الالتحاق ومساو القدر ولو كان الكلب للرجل
وسواء يد فرسله جميعا كان ما اخذ لصاحب الكلب لا الاخذ لا يوجد بالارسال وانما يوجد باختيار الكلب فكل من الصبيد
مضاف لا الاخذ والاخذ منفعة كلب فمكوت لصاحبه الا اذا جعل منفعة كلب لغيره باء اعاد الكلب بغيره لم يصادق الا الاخذ
للمستفيد لان منفعة صارت مملوكة للمستفيد فمكوت اخذ مضاف اليه ولو كان كل واحد منهما كلب فارسله فاصاب احدا
فهو سنها كذا في لوا صاحب احد ما جاز اخر ولعانة عليه فهو سنها لان الاخذ مضاف الى الكلب اذا لم يصير شريكا بالكل
الاول لان لولا السامى الصبيد من الاول وكانت الاعانة كالاقضية لوانه الاول يكون لصاحب لان الاخذ مضاف اليه
لان لوم بعينه السابق لا يصيب من النوادر بغير من شركتي على علم احد مما سنا الراسق شيابا من شركته فسطح الطريق
فمما الشركة شرطه لانهما في حيوتة معنى والا فلا لانهما موزون حفظ نصيب شركته والحفظ اخذ السرف بالموت لا يكون الباذن
لانه لوم يذبح عند العلم فكان الامر بالحفظ اذا نال بالذبح دلالة وان ذبح غير الشريك يعني سرفه في صوت او لارجي في موالج
لانه القدمت دالة الاذ بالذبح ومساو العمل بالحفظ فمما سنا في ذبح شاة انسان لا يرضى حياته الغنى والراعي والبقار
اذا ذبح لا يغنى لانه وجودا يدل على الاذن ومساو الحفظ

الاختلاف من المتفاوضين عما قسمت اما دفع مال قدام المتفاوض او بعد اقرارهما اما اذا اختلفت المتفاوض
بان ادعى احدهما ان له شراكة وانكر الآخر والمال في يد الجاحد فاقام المدعي البينة على المدعى فهو على ثلثه اوجه الاول
يشهد بالشهود بالمفاوضة وان المال الذي يدعيه من شركتهما او منهما نصفان فحق المدعى نصفه لانهم شهدوا بالمفاوضة
وبلغوا نصفه والملك ان شهدوا ان متفاوضه وان المال في يده ولم يزدد عليه فلكذلك قطع نصف المدعى لانه ثبتت المتفاوضة
بالبينة العادلة والمتفاوضة تعني المعاودة ونفت كون المال في يد الجاحد معاينة حال قيام المتفاوضة فكيف سنها
مناصفة الثالث ان شهدوا ان متفاوضه لا غير نظر ان شهادته على المدعى فحقه نصفه لان كون المال في يد الجاحد
بابت معاينة حال قيام المتفاوضة لان المتفاوضة انفسها بانكار الجاحد للمال كان في يده قبل ذلك وقبل ذلك جازا قدام القاضي
والمتفاوضة تعني المعاودة في المال وان شهدوا بعد اقرار قاضي محلي الدعوى بالحق فيهما نصفان مالم يشهدوا ان من
اوسن مالا كون المال في يد المتفاوض حال قيام المتفاوضة شرط لبثت المناصفة ولم يثبت بغير الشهاده كون المال في يد
ما قدام القاضي بل وان اشتهد هذا المال بعد اقرار قاضي محلي الدعوى فاذا قطع نصف المدعى بالحق في يد المدعى
م اقام الذي يدعي المال البينة ان ما في يده صدق او يبرأ من ذلك على هذا الوجه الاول وسواء اذا شهدوا ان
متفاوضه وان ما في يده من شركتهما لا تقبل بالاجماع لان المدعى قبل صراحة عليه نصفه لانه يدعي بالبينة والمحقق عليه
بالبينة اذا ادعى بغير المالك بوجهه عن المدعى لا يسمع ولا تقبل بغيره لان المحقق له صراحة المالك من اوجه المحقق عليه
لان المالك كان المحقق عليه وبالقضاء المحقق له فبغيره لو ملكه بوجهه بالبيع والبيع في يد المدعى بغير المالك من جهة
غيره لا يسمع دعواه فكذا هذا في الوجه الثاني والثالث وسواء اذا شهدوا بالمفاوضة وبالمال في يده او بالمفاوضة لا غير
فان ادعى لا تقبل بغير المدعى قبله وقاد يثبت بغيره ان الشهاده والقضاء وقع بالعقد وكون المال في يده ولم يثبت
بالمناصفة والشركة في المال فانهم لم يشهدوا بالمناصفة وانما ثبتت الشركة في المال فحق العقد ظاهر الا بالقضاء مقصودا
ومنا لا يمنع صحة الدعوى المدعى قبله يلقى المالك بوجهه غير المدعى كالواقف بالمفاوضة على ما في يده ميراثا او هبة
يسمع دعواه فكذا هذا في الوجه الرابع البينة غير مسموعة على العقد والقضاء لا يمنع لان المتفاوضة قد انقضت بانكار الجاحد
لانه عقد جازي يزدد ويسقط بجود الجاحد ولما سمعت البينة على وجه العقد وهو الشرك في المال اذ لو لم يجعل كذلك لكانت
الشهاده ولقطعت الحجج والايوز تعطيل الحجج وانما لها امكن وصار الشهاده المهرص بالعقد شهاده بوجهه كانه فتمنع
دعوى المحقق عليه بالمالك سبب سبب محبة المحقق له بخلاف ما لو اقر بالمفاوضة لان العقد قائم فكيف كانت الشركة في المال فلكذلك
العقد لا بالقضاء في اثاره خلاف الظاهر بالبينة كالواقف البينة على يد المالك ولو ادعى انه ومعه لم يشرك
وسم يثبت اتفاقا لانه ادعى بغير المالك بوجهه المدعى بعد بوث المالك ومنا لا يمنع صحة دعواه لانه مناقض مقتضى
الشهود بغيره وكونه وبوجهه واذا ادعى ان شركته متفاوضة واقرب المدعى عليه وقطع عليه عارضة يد م ادعى شيئا على يد
ميراثا او هبة واقام البينة بغيره ما سئل عليه اذا كان في حصة المتفاوضة فاما اذا كانت حصة المتفاوضة في المال
بدالي فادعى ورثته المتفاوضة ومجد الى طاقا هو البينة ان اباهم كل شركته متفاوضة لا تعني لهم بشي كانه في يد
لانه لم يثبت كون المال في يده حال قيام المتفاوضة لا بالمعاينة ولا بالبينة فحقها ان يكون في كسبه بل يدعي بعد
بوث مورثه واستقاض المتفاوضة بالموت فلا يقطع المدعى على يد المدعى كالمشهد لاجال الحيوة في غير محلي الدعوى
بالمفاوضة لا غير البينة بل بالمناصفة فكذا بعد بوثه وان اقام البينة ان كانه المالا في يد بغيره حيث المستلزم ان
من شركته سنها تعني لهم نصفه لانه يدعي بالبينة كونه المالا في يده حال قيام المتفاوضة وبان يكون في يده بعد المصادرة
حال قيام المتفاوضة بكون سنها متفاوضة فان اقام البينة ان ميراثه لم يرثه بعد القضاء عليه لا تقبل اذا
شهدوا ان المال من شركتهما وان شهدوا ان هذا المال كانه في يده وقت الشرى فحقه لا يقطع لا تقبل بغيره المدعى وغيره
يعمل لاسنا واما القسم الثاني لو اقرت للمفاوضة في ادعى احدهما ان صاحبه كانه شركته بالثلث فادعى عليه
بالنصف وقد قر بالمفاوضة فحقه من الصغار وحق سنها نصفان الاثبات كونه او مناع وثلث اوراق عار او فادى

طاسا فلا يملكه الشركة المحتسنا لان الاقرار بالمفاوضة او اقرار بالمناصفة لانه تعني المعاودة والرجوع بعد
الانوار لا يقطع سنها نصفان الا فيما صار مستثنى عن عقد الشركة وسواء محتاج اليه كل واحد ولا بد منه وهو
بثبات الكسوة وطعام القوت وجارية موطوءه اذ لو جعلت من الاشياء على الشركة لوقع كل واحد في حصة من
الاشياء مستثناة عن عقد الشركة للضرورة ولو اقام البينة على اقراره شركته متفاوضة ومو منكر والمال في يد الجاحد فهو
على ثلثه اوجه ان ادعى المتفاوضة وادعى المال مناقصة وشهد الشهود بالثالث لا تقبل من الشهاده لان المدعى اكد
شهوده لفظا ومعنى فانه ادعى النصف لفظا ومعنى فدعوى المتفاوضة فلا تقبل كالوادعي القيا والشهود بالبينة
والثالث لو ادعى المتفاوضة بالثالث له الثلثان وبشركته الثلث في الشهود وشهدوا كذلك تقبل شهادته محتسنا
فانما لانه اكد بشهوده معنى لانه لما ادعى المتفاوضة فقد ادعى المناصفة معنى وان ادعى الثالث لفظا فوقع
انكره القبول فلا تقبل وجه الاحتسنا ان الشهاده طائفت ووافقت دعوى المدعى لفظا ومعنى الا انه امسح بوث
بعض الشهود به حكما للمفاوضة لا قصد اقليم منع بوث البينة وسواء المتفاوضة سنها والثالث لو ادعى المتفاوضة
وشهد الشهود بالمناصفة والمال في يده فادعى كذا كذا تقبل محتسنا لاقا لان السان للتأخر عن الكلام المحل للمحقق
بمحل الكلام فيصير كالمفسر وقت الاجراء كان كالوادعي الف ذمهم وشهد الشهود بالبينة او فقه فادعى كذا كذا
فان الاثبات شرف الثالث فانه تقبل من الشهاده فكذا هذا متفاوضة وكل رجله بشي شئ ثم اقره فادعى كذا كذا
امسح بوثه بعد الفرق فبوثه خاصة وقال الآخر فله مع عينه والبينة لله لان الشري امره شرفه
عده ومعه فالظهوره وقد ظهر بعد الاقرار في ادعى بعدم علمه هذه الحالة فالبينة ولو اختلفا على عكس
فادعى القول للمدعى لم يملك لان الظاهر بشهوده لانه يدعى حدودا شري بعد الفقه وقد ظهر بعد هاهنا لا تقبل من شهاده
لو كلفين لانهما يشهدان على فعل انفسهما فكانا مدعين وان قال الشري كان لا يدري متى استراه فهو لا فاعلمه وكذلك
فادعى شركته الصانع لانه ثبت الشري ولم يثبت سببه فحقه كانه حدث للحال بعد الاقرار **في** متفاوضة او دع شيا
في ماله افعال المدعى رد دونه لانه ادعى صدق لانه مدعى ادعى دفع الوديع الى من له الدفع اليه لا كواحد من المتفاوضين
بل صاحبه اذ اذ الواجب وانما يجد المدعى عليه لم يقضى بقوله لان في المدعى بغيره دفع الضمان عن نفسه ولا تقبل من الحجج
الضمان على المدعى البينة شامدة حقه وشهادة الفرد لا يثبت شئ وكذلك لو مات احد مدعى المدعى المدعى الى الميت
لانه ادعى دفع الوديع الى المدعى حال حوته فصدق في براءة نفسه عن الضمان كالوكان المدعى حيا ولا يصدق حق الوديع
لان تركته وسخط الوديع على العلم لانه يستخلف على فعل الغير وسواء المستواه ادعى الدفع لاورثه الميت فملفوا ما قصوه
بعض حصصه الى من من الى وورثه الميت اقر بدفع نصيبه الى الوديع الميت ليس له الدفع اليهم لانهم ليسوا ولا يدين
لحق لانه الشركة قد انقضت بالموت والوكالة لا الوضع بوث بقول المدعى حق براءة عن الضمان لا حق ابطال الوديع
في المشارك لان كان للورثه حق المشاركة في كل الوديع فلا يبطر حقهم بقول المدعى وان مات المدعى فحق المدعى دفع المال
الى الميت نصفه الى وورثه الميت نصفه بغيره عن الضمان اذ اختلف لانه ادعى دفع كل نصف للميت فان اقره الوديع
ببعض النصف شركته الاخر فله لانه اقر ببعض بعض ما شركته سنها وما انكر الزم في الاخر قبضه صعبا لمشري والثالث
كانت سلاكه على الشركة هذا كله اذا مات المدعى وان مات من لم يودع فعلى المستودع دفعت الوديع للميت او دعي بغيره
من لم يودع وحلف بغيره عن الضمان لان المدعى وان لم يكن وكله على الميت ولا على الوديع لكن فولى عقد الودياع
بنفسه فكان له حق القبض حتى العقد ورد الامة الى المدعى لا لوصيه الضمان وان لم يكن وكله على المالك بالقبض حتى العقد
ورد الامة الى المدعى لا لوصيه الضمان وان لم يكن وكله على المالك بالقبض كالعقد المحرر اذ اودع مال المدعى لغيره فادى
والفاسد اذ اودع مال المدعى الوديع للميت او للميت فادى الوديع الى من له حق الاخذ فكذا هذا ولا يصدق على
الزام المدعى شيئا بعد عنه ما قضى لان الى منكر للقبض والوديع يصدق في حق الضمان عن نفسه لان الزام الغني حقا
ويكون المتفاوضان صبي فقال المستودع دفعت اليهما فادى احد صاحبه الاخر يورى المدعى والمقر يصدق على نفسه

وشركه لاهلها وادمنها اخذ الوديع نصفها بالاصالة ونصفها بالوكالة فتصح اقراره على نفسه بالمال كله وعاصمته
بالوكالة وعيودا وما كان كجودها لكن فيه دعوى الضمان على المودع فلا يقبل والافراز منها يقبل وان افترقا
فقاله فعت الامن او دعوى براءه لان حق قضى الوديع على بائنه لا بداع وان قاله الاخر وكذا في حق النصف الذي
او دعه فكوت سبها لانه اقر بدفع نصف المودع لاهل ليس بوكله عنه لانه انقطع الوكالة بانقطاع الشركة فلم يكن
لغير المودع الا قبض ملكه وان صدق المودع بالحيار ان شاء ضمن المودع حصته وان شاء رجع على شركته لان
المودع اقر به في حاله المانع بعينه اذ ذن والعابض اقر بان اخذ مال بعد اسعاص الوكالة وانقطاع الشركة فصار كرايه
مستدرا وقد ينبغي ان لا يكون له في العاقبة عند له لانه بمنزلة مودع المودع اسرى شركته الوضوح او الضمان
وقال شتره لغيره فاصم فيل الشركة على وقال الاخر بل على الشركة فهو على وجهه ان قاله واليدان لغيره بعد الشركة
فهو على الشركة اذا كان المشتري من جنس غارته لانه كل واحد من الشركتين فكل واحد من جنس كل واحد منهما من الوكيل على
صاحب بشري شئ بعينه لان الشركة انصرفت الى الكل والوكيل اسرى شئ بعينه اذا اشترى لنفسه مثل الثمن الذي امر به طار
غيبه الموكلف انه يكون مشرا بالوكالة لنفسه فكذا هذا وان قال شتره قبل الشركة وقال الاخر بل بشرته بعد الشركة
فهو على اوجه الاول انه نظر الى بيعها تاريخا فان كان تاريخ الشئ سبق فهو خاصة لانه قبل الشركة لم يصر وكلا على
صاحبه شرايه وان كان تاريخ الشركة سبق فهو على الشركة لان الشئ كان بعد الشركة وقد صار وكلا على
في شرايه والمشتري من جنس غارته فوقع على الشركة وان علم تاريخ اقدم مما لم يعلم تاريخ الاخر فانه علم ان الشركة
كان قبل صدقة المنازعة شتره مثلا ولم يعلم تاريخ الشركة فانه بعد الشئ قبل الشركة لان الشركة امر حادث ولم يظفر
لها تاريخ ففعل صدقته والافز لا يظفر ففعل كانهما عقد الشركة للمحال وان علم ان الشركة كانت قبل المنازعة بشتر
ولم يعلم تاريخ الشئ فانه بعد الشئ بعد الشركة فكوت سبها لان الشئ امر حادث فحكم بدونه من وقت ظهور
وان لم يعلم تاريخ اقدم مما جعل كانهما وقعا معا كانه الفزة والحرقة ولو وقعا معا لا يكون المشتري على الشركة
وان قاله اقدم مما شترت متاعا ففعلك نصف ثمنه وكذا بشركه فانه كانت السلعة قامة بالقول قوله لانه حكمه
المعك استيفاء للمال فكوت مصدقا فاما حكمه وان كانت سالكة لا تصدق لانه لا معك استيفاء للمال وقد ادعى
عليه ذلك وهو شركه وكذا لو اقر شركه ان اشتراه وانكر البعض لان انكار البعض والسلعة سالكة انكارا لو جوب
التمس لان التمس لا يجب في كانت السلعة سالكة لا بعد البعض وحلف شركه على العلم لانه ستمت على فعل الغير وان اقام
بينه على الشئ والبعض فالقول قوله مع عينه في الملك لانه تمت الشئ والبعض بالبيع العاولة والمقبوضه
امانة والامين في اجماعه لانه يقبل قوله كالمودع اذا قال سلكت الوديعة **باب عتق احد**
المفاوضين واختلافهما عتق احد المفاوضين هذا من الشركة فالقول قوله في كل ما عجز المفاوضين
لان الاعتاق تبرع محض لا تشوبه بجارة فلا بد من كونه المفاوضين في حال بعد المفاوضين كالحال قبلها واذا
تفرق المفاوضان فاشترى كل واحد على صاحبه بالبراءة من كل شركه ما لا احد مما كانت اعتقت هذا العهد الشركة
فقد نصف قيمته ما رت اليك منه فصدقه الاخر عتقه وقال كنت اخذت صفاء العبد بالقول لم يعق
مع عينه لانها انفق على براءه العتق لانها انفق اذ ان العتق كانه المفاوضين والبراءة تناولت جميع ما بين
كل واحد منهما على الشركة بالمفاوضين لكن للعق يدعى عندك نصف الساكن بالضمان وان لا تعتق نفسك للعق فليكن
البراءة وهو شركه والقول له نصف العبد عند ذم دون الشركة لان البراءة لا تساو ولا يفتحق على العبد سائر
العق لا يمنع سعيه عند ذم وهو ضمن المصق ثبت للساكن لنفسه العتق فدخل تحت البراءة وان قال اخر
ضانك يرى من الضمان بالبراءة ولا يشي على العبد لانه اقر بصحة العتق في نفسه اقرار ببراءة العبد العتق
فغير العبد على السعي بالبراءة التي جرت سبها لان البراءة تناولت ما سخر وكل واحد على صاحبه سبب الشركة
ولان قال اخر شيئا فله ان يضمن العبد دون الشركة لان الاعاق اوجه في تعيين العتق والتمساع العتق

وقد تقرر نصيب المصق لاهل البراءة السابقة فعتق لشعراء العبد ولو قال الشركه اعقته بعد الفزة فالقول
لاه العتق امر حادث فحكم بدونه من وقت ظهوره ولا يثبت سببه الا بجم وان اقام البينة بالبينة للمعق
وبرى المعق والعبد نصف قيمته لان بينه كذا اثباتا بالان المعق اثبت سبق العتق وعندك نصف الساكن ودخل
الضمان تحت البراءة وبراءه العبد على السعي والافز سبق من الامور يقبل بغيره العتق ولو اقر احد مما كان كاتبه عبدا
في الشركة على الف وقضها منه ومات العبد فقد دخلت البراءة وقال الاخر كاتبه بعد الفزة فالقول لم يكن كاتب لانه
لم يتركه على البراءة ولم يستفد منها على الفزة فجعل حاربه بعد الفزة فان كان العبد بركة لا فقال
المكاتب كاتبه بعد الفزة وان اواربه وقال الاخر في المفاوضين فمضى وارثاه والمكاتب لم يرد شيئا فالقول
لم يكن كاتب قبل ان يدعى المكاتب كاتبه بعد الفزة وان اواربه لا يصح عند ذم لان المكاتب لم يرد شيئا
فصير نصيبه مكاتباً وبقى نصيب الساكن قنا بعد اعدا مات نصف مكاتبه ونصف قن الساكن وقد ترك
كبا فلا يورث منه وقيل نعم عندهم جميعا لان المكاتب في كان موسرا وقد كان العبد لا يكون للساكن
الا نصف المكاتب لانه العتاق فاذا مات عن وفاء فاديت كتابته عن الكل عليه فكوت جميع الوالاه
واذا صح الدعوى من المكاتب كره ان يقول لم يكن كاتب لان الطامر وان كان شتره المكاتب لانه يدعى
صدورها بعد الفزة والساكن يدعى منها وما المحال المفاوضين لكن الطامر يصير في دفع المصق فانه يصير
في المصق وهو بهذا الطامر يريد احقاق الكس على شركه وقد ثبت سبب كون المال مشتركا بينهما
فجعل القول لم يكن كاتب وجعلنا الكس بينهما خلاف المسئلة المقدمه لان الساكن بهذا الطامر يدفع
لحقاق شركته نصف الكس فان المكاتب يدعى احقاق كل له لاهل البراءة والساكن يدفع ذلك عايد من
حدوث الكتاب بعد الفزة والطامر يصير في دفع المصق السابقة لم يمنع صح دعوى الساكن لان يدور الكتاب
كان في ذمة المكاتب لا يورثه ادمما وما كان في ذمة غيرهما لا تساو البراءة مات المفاوضان واقسم الورث
فظهر ما قاله اهل الفزة من ان كانا في ذمة شركه من الفزة والافز وان كانت مشتركة سافا كانا في ذمة
المتكوبين او في ذمة المدعوتين ولم يشرعوا على البراءة عن كل شركه منها فاما من الفزة فيصفان لانها انفق
على الشركة هذا المال فايهما انفق ان كان مالا للمفاوضين الا ان صاحب المدعى انقطاع الشركة عما يدعى
وفلوصه لنفسه بوصول مثله الى صاحبه فلا تصدق الا بجم كالمودع والوقع الاصل في من المفاوضين بعد الفزة
ولم يشرعوا على البراءة فالقول لم يكن شركه وان كان المالا في ذمة المدعوتين وقد شتره على البراءة فاما من لم يصر
لاه البراءة فوجب انقطاع حق كل واحد منهما على صاحبه فانه دخل تحت البراءة فخلص لذي اليد ولو كان
المالا في ذمة اهل الفزة ففعلوا لان لا بيننا قبل المفاوضين وكذا بينهم الفزة فاما من سبها وان كانوا
اشترى على البراءة الشركة لاهلها واليد اقر بان البراءة انفق من هذا المال لانه في ذمة ان كانا لاهلهم قبل المفاوضين
لم يكن من الشركة فلم يكن دافلا تحت البراءة لان الواظ تحت البراءة مال الشركة واذا لم تقع البراءة عنه وقد اقر وان يكون
في ذمة حاربه المفاوضين فكوت مشتركا في المفاوضين حكم المفاوضين ولا يحصى احد مما يشي في ذمة
وان ادعى انه ورثه من ابيه واخفى عنك وان كانت البراءة من الشركة وعجز ما فهو لهم فاصلان البراءة وقعت
عامة فدخل فيها كل من المفاوضين وغيرهما وان كان المالا في ذمة غير الفزة فهو سبهم الابينة **باب عتق شركتي**
شئ في شئ في شئ في شئ ومن اسرى شيئا وشركه فله ان يفتق العتق لاهل الشركتين في المصق
لكنه يرضى لان مطلق الشركة انصفت المساواة مطلقا في النفع وهو ملك المبيع وفي الضرر وهو لزوم النفع كالمفاوضين
فكون الشركتين بينهما من فله يرضى قبل العتق وان اسرى في نفسه العتق فهو سبهم ان مطلق الشركة مقتضية المساواة
سالم بعد المفاوضين والاسم هو شركه في الملك وكان في الملك على السواء لا يفضل الذكر على الانثى فصار
كانه قال سوتك نصف من ملك هذا العبد وان اشرك في اسرى فيهم اطلاقا واذا لم يورثا لغيره مقدرا النفع جاز

ولا الخار لانه المسمى معلوم في نفسه وانما جهله فصار كشيء مالم يره ويصح لانه معلوم في نفسه وقيل البيع
فاسد فاذا صار معلوما اقد فالفساد وذكره المستقاولون في النصف دون النصف سابعاً من المعقوض
وغير المعقوض يبيع في المعقوض ولم يخار لسوق الصفقة عليه وكذا لو باع نصفه من شركه او فسخا لشركه
بعدها يبيع فذلك قبل التسليم اليه لم يره المسمى وكذا لو باع النصف من شركه المسمى يبيع والمبيع في ملكه
التسليم انفس البيع وذكره المضارب لو مال لشركه فافله ففقد المسمى منها نصفان وعند محمد سواها
قالا شركت فلا تملك نصف هذا المصنف الربع فيما لانه اضاف الى النصف العبد فمقتضى التسوية
سماها في النصف لم النصف احتساباً لانه حقيقة اضافة الشراك الى النصف يقتضي ان يكون شركاً في النصف
وسبق النصف الاخر الى الشراك وهذا لا تصور لانا وان جعلنا ربع العبد كان شركاً في جميع العبد لاني
نصفه وفيه تفوز اعتبار حقيقة من النصف جعله في مجازي البان البان الصاق وفيه للظرف بين
الطرف والمظروف نوع الصاق فامكن ان يستعار عن الباقي فيصير كانه والشرك كترك نصف هذا العبد ولو
شركي بجله من عدا فاشركا في انظر ان الشراك على التفاوت فلم النصف ولما النصف لانه الشراك انما يبيع
في نصيبه وكان الاول شركاً في نصيبه لا غير نصيبه منها نصفان ثم اذا الشرك الاخر نصيبه نصيبه النصيبين
نصفان وان شركاه معا يكون له نصف فاما لا يملك الشراك في نصيبه خاصة فنصرف الشراك
لما نصيبه خاصة ولم يملك الشراك ان يبيع المساواه فاذا فالاشراك فيه فقد جعلنا الاخر شركاً
ثالثاً في العبد فاصت المساواه بين الشراك السهم في العبد والسهم في الشراك اذا صار سهماً اياه وانما الشراك
اصد عليه نصيبه ونصيب صاحبه فلم النصف والشرك يملك نصف لانه الشراك واه حصل له فالباقي
حصل متافاً بقدر الشراك في نصيبه للمحال فنصف وتوقف نصيب شركه على ايجازيه فلما اجاز به بنصف نصيب
ايضا رقبته قال كل واحد منهما لصاحبه ايها الشري ذكر العبد فقد شرك في صاحبه او وان نصيبه فيه شرك
جاز وانما الشراك فقبضه قبضها وانما نقد المسمى باوصافه او بغيره امر رجع عليه بنصف لانه من انما الحاصل
لوكيل من كل واحد منهما لصاحبه بشري نصف عديم فيما ز وقضى الوكيل نوبه عن قرض الموكل فخرج بما نقد المسمى
على موكل ولو لم يترامعا او ادمما نصف قبل صاحبه من الشري الاخر النصف الباقى فهو سهما اما معا فانما الشراك
واحد منها نصف فمكنت كالمراه له واما متافاً فلانه لما شري الاول نصف وقعه الشري لهما ولا خلاف ان لا يرضى
ربع العبد لسوق المملك عليه فاذا شري سوا النصف الباقى فكل نصف العبد فينصفه فصار وصار النصف الباقى
سهما ايضاً كذلك ولا يبار ولا ولا لانه اكله نصف العبد فاذا اكل واحد منهما لصاحبه في بيعه فباع ادمما
من وجه عاقل له نصف فهو باع نصيب شركه نصف المسمى لانه اوجب البيع في جميع العبد رجع عن البيع في نصيب
نفسه لانه استيق واشترط المملك ذلك النصف لنفسه لقوله على ان نصفه لانه نصيبه لانه يكون مملوكاً فانما
شركا المملك لنفسه النصيب خاصة وان باع الا نصفه فجمع المسمى ونصف العبد سهما نصفان عند الله وعندنا
البيع نفوق النصيب الباقى خاصة لانه ليس نصف العبد مطلقاً عن البيع والمساواة بان ان المستثنى لم يكن
حافلاً تحت المستثنى منه فلم يدر النصف المستثنى تحت البيع اصلاً فصار المسمى المستثنى متافاً بان النصف
كان باع نصف العبد المسمى المسمى فنصرف البيع الى النصف من النصيب عند الله وعندنا نفوق النصيب
خاصة بنا على ان الوكيل سعى العبد فمكتسب له نصيبه عندنا فنصرف النصيب الى النصيبين لانه ذكر النصف
مطلقاً وعندنا لا يملك فخرج البيع على نصيبه لانه ملكه سعى نصيبه بولاية اصله وملك بيع نصيبه شركه بولاية
عارضيه والاصلية اقوى فنصرف البيع اليه ولو مال لشركه في عاقل ان نقدا المسمى عن فسخ لا يبيع لانه الشراك
بيع والبيع بشرط ان نقدا المسمى عن الباع دنا عليه لا يجوز لانه شرط في شرط لا يقتضي البيع ولا ادمما فيه
منفعة كالوابع منه شيئا على ان يقرضه رقبه او ارضه بشري عديم بعينه سهر وسهم فقال نعم والشرك عند الشري

انه لشراء لنفسه خاصة فالعبد شرك لانه الوكيل بشري في بعينه لا يملك ان يشتر به لنفسه حال
غيبه الموكل وان كان ذميب لشري العبد فعالة او بشري في بيعه وبيعها لغيره فليس في العبد
بيت الامر في ولايته للامور لانه لما قبل الوكالة من الاول في سري نصف العبد لا يملك شراء ذلك النصف
نفسه ولا غيره فلما قبل الوكالة من الثاني في انفسه النصف المسمى في ذلك شراء لنفسه فعبار من النصف
ستحقا للثاني والنصف الاول كان مستحقاً للاول وخرج الوكيل عن الوسط فالواو هذا اذا قبل الوكالة من الثاني
بغير محضر الاول فاما اذا قبل الوكالة من الثاني بمحض الاول يكون العبد بين الثاني والماور نصفان لانه لما قبل
الوكالة من الثاني لتكون العبد سهما ولا يملك ذلك الا بان يفر لنفسه عن وكاله الاول كان قبول الوكالة على هذا
الوجه فمضى الوكالة الاولى وموكله عزل نفسه بمحض من الاول ولا يملك عزل نفسه حال غيبته فافترق هذا
المسقط رجل بشري متاعا فعاله رجل بشري فيه فقال قد شركت فيك ففقد ذلك الرجل قال لا فمزدك ففقدك
النصف ولثاني الربع لان الشراك لما اصبحت المساواه في بيعه الى بيان النصيب الذي لشركه فيه فهو بالتساوي سهما
في المملك فمكنت المملك النصف الاول ثم شركا في بيعه في نصيب نصيب بينهما رجل بشري عديم وقبضه فقال افر
شركتي في فاشركه في نصيبه افر والشرك في فاشركه في نصيبه افر انما علم الشراك الاول فلم يصف نصيبه وموكله لانه
طلب منه الشراك في نصيبه خاصة ونصيبه النصف وان علم فلم يصف جميع العبد ويخرج المسمى من البين لانه طلب منه
الشراك في العبد فمكنت طالباً للنصف والمسمى ولانه جعل نصفه لا غير نصيبه نصفه روي النصف الاول
وكذلك لو شري عدا فقال له رجل شركتي في فاشركه في سعي نصف العبد فلم يملك نصف العبد وخرج المسمى
من البين وكذلك ان شري نصف عديم وقبض العبد كله فاشركه افر فلم يصف بالشراء الاول اذا لم يعلم ان شري
نصف العبد وان علم ان شري نصف فلم يصف النصف لما بينا شري عديم وقبضه قال له رجل قد شركت فيك
وان شريته في المسمى لا فمكنت كك في فاشركه في نصيبه افر جميعا فالعبد سهما ويخرج المسمى من البين وهذا بشرط ان يوافق
رجل يملك نصف عديم سدا بمحض اياه في فاشركه في نصيبه كسمايه فقبلا جميعا على ما لو قال له رجل فاشركه
عديم سدا بالثاني فلم يملك شيئا قال لا فمكنت نصيبه في فاشركه في نصيبه لانه في فاشركه في نصيبه لانه في فاشركه في نصيبه
لانه لما رجع ونصف العبد من نصيبه لانه في فاشركه في نصيبه لانه في فاشركه في نصيبه لانه في فاشركه في نصيبه
وقد رجع على كماله ولو قال له رجل شركتي في فاشركه في نصيبه لانه في فاشركه في نصيبه لانه في فاشركه في نصيبه
والنصف لانه الاقدام على الشراك الثاني كان رجوعاً عن الشراك الاولى وكذا لو قال لا فمكنت كك في فاشركه في نصيبه
ذلكم قال مثله ذلك لسانه ولم يقبل واحد منهما فهو سهما ومن الاوان قبله واه قال قد شركتكم جميعا ففقد ادمما فلم
الربع لانه اضاف الشراك الى ثلثه فصار شركاً كالشراك واحدة الربع بشري بقر بعينه دنا في فاشركه في نصيبه
فما بيننا ربي ففقد كانه على البقر لانه نصيبه كانه قال شركتي في فاشركه في نصيبه لانه في فاشركه في نصيبه
الماور نعم لم يلق المماور افعاله مثله ذلك فعاد المماور نعم في شراء المماور فهو بين الامرين ولا يخفى المماور لانه قبل الوكالة
من الاول في النصف وعلى الثاني في النصف الثاني لانه لا يملك عزل نفسه عن الوكالة بغير محضر الاول ولما قبل العبد
في نصيبه افر لما سنا ولولقيه بالثاني فمكنت بذلك فاشركه في المماور بعد ادمما المملك سدا في فاشركه في نصيبه
سهما ولا يخفى الثالث ولشري لانه قبل الوكالة من الثاني عز لنفسه في الاولين لانه لا يملك افر اخرج نفسه عما وكاله
الاول والثاني من غير علمهما فلم يبيع قبوله كاله الثالث وان قال نعم محضرهما والعبد من الثالث والمسمى نصفان لانه قبل
الوكالة من الثالث لا يبيع الماورد وكاله الاولين وموكله رد وكاله الثاني لم يعلمهما فافترق عن وكاله الاولين عديم من جليش
فقال ادمما لا فاشركت في العبد فاجاز صاحبه فلم النصف نصف المسمى وان لم يجر صاحبه صار نصيبه سهما نصفان
ولو كان مكانه سعا فمكنت في جميع نصيبه لانه الشراك يقتضي المناصفة ولو صار جميع نصيبه لانسى الشراك ولا تذكر البيع
وان قال شركتي معك في شركتك هذا العبد ففعل فاجاز شركته في المملك وان لم يجر فله السهم لانه اضاف الشراك الى البين

وموتاً لهما فقد استشرك في الثلث في كل شركه شركه في نصف الثلث وفي الوصية الاولى اضاف الشرك لاداء واحد وهو
بانه فقد طلب الشرك في النصف في كل شركه شركه في نصف الثلث وفي الوصية الاولى اضاف الشرك لاداء واحد وهو
معد في حاز ولو قال له استر عيلاً فهو سني وسنك لا يجوز والوفاء في الاولى ملكة الشركة في الشري والشركاء
وفي الثانية لا يشترط لو كان بالشري والتوكيد بالشري عند منكر لا يجوز التنازل ورجل قال لا يشترط جارية فلان وسكت
الامور ولم يرد ولم يقبل في ذنب واستر نظر ان قال عند الشري لم يشرطوا الى الشريتها لفلان في كل لاه لان من لا ي
جوز الوكالة وان قال استرتها لنفسه فلو لم لان هذا ان رد الوكالة وان لم نقل شفاء فالجهد ذك استرتها لفلان قبل ان
يملكه او يشرط بها عيب لصدق لانه غير متم وبعد الملاك وعدوس العيب لصدق لانه متم ولو قال له رجل ما يشترط
اليوم فسنى وسنك حازه او مثله ذك فاشترى ففلا في نصفه ونصفه وبين الاول ولو قال له رجل ما يشترط اليوم
فيبيى وسنك فقال لى لم قال له اخر اشترى هذا العبد سني وسنك فقال لى لم اشترى العبد ففلا في نصفه ونصفه وبين الاول
ولو قال له الاول اشترى هذا العبد سني وسنك وقال الاول ما يشترط اليوم فيبيى فاشترى العبد ففلا في نصفه ونصفه وبين
الاخر **باب صفى احد في الدين نصيبه** اصله ان احد الشريكين اذا اصبغ نصيبه من الدين
المشرك فان فصل العاين صاحبه نصيبه با اصبغ عن مال منصف به كل شريكة نصيبه او لشري به عينا وقضى فصله
ان يبيع وشركه فيما يقضى لاه العين افضل من الدين من الزيادة فصلت بسبب اصل الحق وموالاتي فاذا كان الحق
فكذا الزيادة فله عترة الولد والفرع فيشاركه في عترة العترة في يساويه فان اشركه بعتق المساواة المبسوط كل
شرك سني بعتق فاذا قضى احد ما شيا منه فله فانه شاركه في المقبوض بعينه وان كان اهودا وادى لاه الشرك بعتق
المساواة فاذا قضى احد ما نصيبه فقد بعتق نصيب العاين ونق البلاء ديناً على الغرم والعين افضل من الدين ولكن
ان يشرك العاين في المقبوض في يساويه فكون العين سنيها والدين سنيها فحقاً المساواة ولا يثبت للمساواة
المشارك في المقبوض بوجه ذلك لان سني واحد الشريكين بالعتمة واحد ما لا ينفرد بالعتمة وان شاء الساكت سلم المقبوض
للقاين وان اشبع الغرم بنصيبه واذا اشبع الغرم لا يرجع على شركه بنصفه فبقين ما يتوابع على الغرم لان المقبوض كان ملكاً
للقاين لانه فالص ملك الغرم وقد ملكه من القاين فصاحبه الا ان الساكت فيه من المشاركة فاذا سلم المقبوض للقاين
فقد ابطر حقه في المشاركة الا ان ينوي ما بقى على الغرم فانه يرجع على القاين في المقبوض لان الساكت انما سلم المقبوض للقاين
بشرط ان يسلم ما على الغرم فاذا لم يسلم ما بقى على الغرم عاد حقه في المقبوض كما في الجوهر والادراج القاين المقبوض على ملكه
ومنه او قضاه غم فليس الساكت انما قد من في يد لاه تقوى القاين صاد فخالص ملكه الا ان الساكت من المشاركة فيه
فقبل ان يقضى منه بقى على ملك القاين ففقد تقوى فيه ولكنه يقضى القاين مثله بنفسه لانه ابطر حقه المتعلق به فصار كالبيع
في البيع انما اذا ملكه المشتري من غرم لا يقضى الباع بعهده ولكنه يقضى مثله ولو كان يقضى بنصيبه من المسم فيه فلم يشرك
وتوى ما على المسم اليه فله انما باخذ عترة ما يقضى الشرك لا يجوز غرمه ولو اقصى منه الساكت كان للقباين ان يرجع به على الغرم
لانه سني نصف المقبوض منه فاستحق نصفه فداد حقه على كانه ولو وبعيل احد ما نصيبه من الغرم او ابراء منه لم يقضى بشركه
شياً لاه لا يرد اقطاع وليس يقضى نصيبه فلم يزد بنصيبه ولو ابراء احد ما على ماله والدين الغرم خرج من الدين
احتماء سنيها على قدر حقه ما على الغرم وذلك نعم للساكت تحته والمشتري اربعة لان الحق عاد اهذا القدر وكذلك ان
ابراه بعد القبض قبل العتمة لان قدر الحق يعتبر حال العتمة ولو اقتصى المقبوض بنصفين ثم ابراء احد ما على سني فالفق
ما ضية لا تقضى لان الحق كان باساعده العتمة مفقود العتمة فلا سني العتمة بالبراءة من بعد ولو ابراء احد ما كان
المطلوب عليه مثله بنصيبه فله سنيها في المطلوب من حصته ولا ينجى الشريكة عليه لانه وجب للمطلوب على المقر مثل اوجه
على الطالب والمضامى او يصير او لا يصير مقتضياً بالسني لانه وجب قبل الثاني فصار المقر فاحتماء ديناً عليه نصيبه
من الدين المشترك لا مقتضياً بنصيبه من الدين وكذلك لو جنى عليه جناية يكون اشرها خساية لانه يكون لشريكة سني لانه وجب
المطلوب على الثاني مثله باعياً فالفق اقصاها في المطلوب من حصته الجاه ولا ينجى الشريكة عليه لان الجاني وان صار

مقتضياً بنصيبه من الدين لانه صاحب اول الدين الا انه لم يستند بهذا الاقتضاء ما عني ولا عني له حكم المال
انما ملكه ارشاً وجبته ينال ذمة المطلوب فلا يفصل صاحبه بنصيبه فلا تقدم المساواة سنيها بهذا الاقتضاء وكذلك
لو اختلف عليه متاعاً بان دس بالنار على ثوب لا يرجع شريكة عليه سني في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حفص العتمة
لا يرجع شريكة عليه وعند محمد يرجع عليه بربع الدين ولو اذنه امره او غصبه فليشركه ان يرجع عليه بالاجماع عند الفس
اصح بنصيبه من الدين نعم المتاع لانه صاحب اول الدين وقد ملكه بهذا الاقتضاء ما عني ولا عني له حكم المال
في المصنوع كضمان الغصب فيما الضمان ملك المصنوع مستنداً اول السائل لانه اول سائل كان ماله حينئذ لملكه
فصار ينعى المصنوع بخلاف ضمان الجناية لانه لا ينعى الملكة المصنوع فلم يملك بهذا الاقتضاء عترة ولا يوجب ان المصنوع
لم يملك له عترة ماله لا ينعى به لانه لم يملك الا سماعاً بما يملك من العين في اول السائل بوجه ما والعين انما جعلت فخر من الدين
لما فيه من زيادة منفعته ليست في الدين فاذا لم يحصل له عترة من مال منصف به صار وجوبه ما سلمه وعدمه سواء فلم يحصل له
الفاصله بسبب ثبوت المشاركة المفاضلة فصار الجناية بخلاف الوصية واضع امره لانه سلم له عترة ما لم يكن الا سماعاً به
وكذلك لو قضى بشري فله فاعه او اعظم او ملك عند لانه عترة الغصب ولو ابراء من احد ما بعتق فملك عند
فليشركه ان يضمن لاه الرمي استغناء فكما فصار كالاستغناء الحقيقي فلو ابراء احد ما نصيبه لا يبيع عند لاه وعند ما يبيع لاه
انما ينفرد لاه نصيبه فيصير كالواحد ما ان الدين كان موهلة وكذلك صاحب سني التاجيل في نصيبه المقر وان كان يلقى الساكت
زياده مؤنة في القبض والمقايض الحق في الزيادة مؤنة باحد ما المالم منع صحة الاقرار بالتاجيل فلا يمنع ان شاء التاجيل
لانه مثله ان تاجيل احد ما نصيبه اقراراً بعتق لانه بالتاجيل قصد تخجيل جميع مؤنة المقايض والقبض على صاحبه لانه متى فتح
التاجيل فالساكت متى قبض بنصيبه من الدين لم يملك الاجل كان للموجلة شاركه فيما يقضى فيصير ما بقى على الغرم سنيها بوجه نصيبه
من البلاء ولم يفتح نصيبه جميع مؤنة القبض والمقايض على الساكت وعليه حكم الشرك مؤنة المقايض في النصف لانه لم يفتح
تاجيل احد ما نصيبه فله نصيبه من صاحبه بخلاف الاقرار لانه سني الحق الغرم لشريكة لانه اقرار الدين كان موهلة من الاصل
والدين منه وجب حمله مع الاصل لا يكون على واحد منهما التقاضي قبل حلول الاجل وبعد يجب المقايض عليه ما نصيبه فلم يكن
اولاً سبباً للحاق زيادة مؤنة القبض والمقايض بصاحبه في لو ابراء احد ما نصيبه لانه اقراراً بالتاجيل بعد
ما وجب حله ولو شري احد الشريكين بنصيبه ثوباً فليشركه ان يرجع عليه بربع الدين ولا يبيع لاه الشريكة لم يحصل
بالشري وقد صار مستوفى الدين بالمقاصد مما شئت انما في الشري وجب عليه فصار قضاء الدين الا ان يجع على الشريكة الشريكة
فبعضه كانه باع منه نصف الثوب ولو صلح من حقه على ثوب فليصلح بالخيار ان شاء اعطاه مثله نصف حقه وان شاء دفع اليه نصف
الثوب لان معنى الصلح على الخطيطة والنجور بدون الحق والظاهر انه بالصلح لم يستوفى نصف الدين كلاً في كل فله اعطاه
ربع الدين من غير ضمان شريكة له الصلح كلاً في الشري لانه معناه على الساكت فالظاهر انه بالشري استوفى نصف الدين بوجه
بالمقاصد في لم يخرجه لا شريكة ولو استأجر احد ما بنصيبه داراً فليشركه ان باذنه ربع الدين لان الاجر بمنزلة الثمن فلهما
فلم يتعلق الاجارة بالدين المضاف اليه بل بمنزلة ديناً في الزم فصار مقتضياً بنصيبه بالمقاصد من الدين المجمع
ولو تزوج احد ما المرأة التي عليها الدين على حصته لا يرجع على شريكة سني ولو تزوجها على ثمنه رسالة او شراها على ثمنه فلهما
انما اهد منه نصف حقه والفرق بين النكاح من اضيف للدين في ذمة متعلق بعن الدين المضاف اليه فصار ذلك الدين
ملكاً لاه النكاح ففقط غمراً فلم يبرأ الزوج من نصيب الدين ومما اضيف النكاح للدين انما مشار اليه لا يتعلق بعينه بل يتعلق
بشئاً في ذمة الزمة فقد وجب له الزوج بالنكاح مثلاً او علماً او نقداً فصار الزوج مقتضياً بنصيبه من الدين
الجامع لصله ان الدين منه وجب لاسيما على واحد بسبب واحد فانه يكون مشتركاً بينهما في موضع احد ما شيا منه لاه
انما ان كان فيه كلاً او باعاً بعد استكناهما من حصته واحد لاه المشترك في السبب لو شريكة في الحكم وان وجب الدين لاسيما
سليماً محققين فانه لا يكون مشتركاً في اهما بنصيبه احد ما لانه شاركه الا في حقه كعبد مشترك باع كل واحد منهما نصيبه بصفقة
عامة لاه الشريكة بالسبب لو شريكة في الحكم الا ان يجمع الحقان في مال واحد وصاق الجدي انما حقه ما باع بعتقه احد ما

فلا شرط للمال جميع الزخ المضارب فمقدركه جميع رهنه لا معتق شرط جميع الزخ له وشرط علمه رهنه المال بقوله مضارب
فان المضارب يقتضي رهنه المال عاصمه مضارب مقصودا وان الوضو اقل التبرع لان يقطع الحق عن العينة و
البدل الربيه يقطع الحق عن العينة اصله مكان اثبات الاقل وان مقتضى اولي واما شرط صحتها فانه امرها المضارب
لا يكون الا بالتقدي عند ما وعند محمد يكون بالفلسه ايضا لان غنى عنده وعندها لا وكل صحتها رهنه مال الشوك
صحتها رهنه المال المضارب والا فلا لان المضارب مشتمل على شرط عقد الشوك وزياده لما بينا واما المضارب بتدري
فمنه على وجهين احدهما ان كان له دين على رجل فماله على مضارب فماله عليه بالنصف لا يصح المضارب بالاجماع
ويكون بالشرط الذي قد مضته بحاله عند اداءه وعندهما الوكالة صحيحة والمضارب له المال له المثل اما فساد
المضارب لان الربح لا يصح رهنه مال المضارب لان المضاربة شريعتا للمال والاستقصور لشرطها المال الا وان
يكون المال عن مال بينا في الشوك ومنه فدت المضارب بقا او وكلا بالشئ بالدين الذي عليه وذكر لا يصح عند
وعندهما يصح وقوع الشئ للموكل فمقتضى الشئ له والثاني لو قال اقصى ما عاقله نام اعلم مضارب جاز لان وكل
يقتضي دين له على غيره واصناف المضارب للما المقبوض الذي هو امانة في دينه وكلها مما جاز بحلف في الاولى لان لا يصح بيع
بقيص الذي بين نفسه فلم يبرق ايضا للدين فلم يبرم المضارب مضافه لا المقبوض العين ولا كذا لو دفع اليه عرضا
او عبدا فقا له نعم واقضى عنه واعلمه مضارب فاعلم بديارهم او دنانير وتعرف حازت المضاربة لان اضاف
المضارب للمال العوض والعبد وان يصح به المضارب فان باع العبد بغيره كرا حظه وعمل للمضاربة فليس
عندهما وعندهما المضارب مضارب القيمة العبد له لان عند الوكيل بالبيع مكر البيع بائى شوكه وعندهما لا يملك
البلد راسم او الدنانير ولو قال اقصى ديني فلان ثم اعلمه مضارب فمقتضى حلفه ان يقتضي حلفه ولو قال اقصى
بعضي والوفى له كله ثم في اللغة الربيه والشرط في مضارب الادب بالعلم مضافا الى ما بعد القبيص كانه قايده اقبض الذي
ثم لم يملكه فلا يصير ما دوناه في العمل فاقضى الكرا فاما كمال الفا والاول للعطف والآخر لا للترتيب فقط وهو كذا
ما وجد معا او متعاقبا فمقتضى ان ينافى الادب عن العبد مقتضى وف العطف وانما ضرورة انه لا يمكن العمل فلا وجد
قضى البعض وانما العمل بصيرة ما دوناه او اذ قال اقصى ديني فمقتضى مضارب او علمه لا يصير ما دوناه او اذ قال
اقضى ديني فمقتضى مضارب او علمه لا يصير ما دوناه او اذ قال اقصى الدين فمقتضى المضارب او علمه لا يصير ما دوناه
معلقا ما قبله من لا ينفى فاذا اعتبر متعلقا صار ما بعده شرط والآخر عشره الجزء فمقتضى العقب شرط العمل
جذبه لان العمل لا يصح شرط للعقب والعقب يصح شرط للعمل فصار كانه قال ان قصت الدين فاعلمه مضارب لو ينفى
على ذلك ما لم ينفى الكرا لانت الجزء وهو الاذن بالعمل فكذا هذا بخلاف في قول واعلمه لان ما يستقيم للابتداء فلا يصير
متعلقا بما قبله والاول لا يوجب التخيير فلا ينافى الاذن عن القبيص ولو قال فمقتضى مضارب علمه ان رهنه المال وقت
العقد منع صحة المضارب ولو قال اشتري عيدا بنسبه ثم يبرم واعلمه مضارب فاشترائه ثم باعه فمقتضى علمه مضارب
جاز لان امره بشري العبد ثم امره ببيع ما به يعلم مضاربه ثم بعد القبيص فمقتضى اضاف المضاربة للمعنى بعد القبيص
فيصح ولو قال رهنه المال للغايه للسودع او المبيع اعلمه مضارب بالانصف جاز عند اى كون والحس وقلا
وقلا يجوز في الغنيص لان المضارب يقتضي كون المال امانة في دينه والمقصود مضمون علمه لهما ان اضاف المضاربة الى
يصح رهنه المال ان كان مضمونا في دينه ولكن مقتضى المضمون امانه من امثال رهنه المال وهو فمقتضى باع من متى اسق انما
فتت من المضارب فمقتضى انما من شرط صحة المضارب ويكون رهنه المال معلوما امانا بالشارع او بالنسبه عند العقد
يكون سلبا للمضارب بخلاف الشوك والوفى ان المضاربة اصبحت ان يكون رهنه المال من شرط صحة المضارب
والعمل لانتاق الا بالبدن فمقتضى ان يخلص اليد للمضارب وسقط عنه رهنه المال والشوك انعقدت على العمل منها فاقضت
ان يكون المارة لا معا فمقتضى معنى الشوك والسالم من شرط صحة المضارب ان يكون الزخ جزءا من العمل كانه نصف
والربح لاسرها معينا يقطع الشوك فان ما على الكرم الزخ جزءا من رهنه مال وشرط مع النصف او الثلث عشر راسم بالبيع

ب

المضارب لان شرطه معلوم من الزخ يقطع الشوك لا احتمال ان الزخ لا يكون الا سعة العذر فلا يحصل الزخ
رهنه المال فلا ينفى الشوك الزخ فمقتضى مضارب المضاربة والسراج من شرط صحة العلم فمقتضى الزخ لا يكون له الزخ من المعقود
عليه فمقتضى رهنه مال المضارب فمقتضى شرط يودي المجره له الزخ بقصد المضارب وكل شرط لا يودي المجره له الزخ
يطلب الشرط ويصح العقد مثله شرط ان يكون الوصي على المضاربة او علمه ما صحته المضاربة ويطلب الشرط وكل
الوصي على رهنه المال الخامس ان يكون المشروط للمضارب مشروطا من الزخ لاني رهنه المال من شرطه شيئا
من رهنه المال ومنه من الزخ فدت المضارب والسوا من التحليل من المضارب ومنه رهنه المال من شرط رهنه المضارب
لما فيه فاما احكامها فمقتضى رهنه امانة بعد دفع المال اليه لانه قبضه باذن مالكه لوده عليه لا على طريق البدل فانه
يمنه المودع وكلما عند الشروع في العمل لانه يعرف مال الغير باذنه وشركا له اذا ظهر الزخ لانه يستحق بعض الزخ
ليشرط عمله في الباء بما لا يملك فمقتضى فمقتضى كانه مشتركا في المضارب بالقبض امانة لان الواجب فيها اجره
علمه كانه الاجارة الفاسدة والزخ كله لرب المال لان المضارب عاملة في مال الغير فوقع عمله له وهو مستحق الزخ بالشرط
فاذا لم يصح الشرط فقتل المانع مستوفاه حكم عقد فاسد فمقتضى اجره المثل بالغا ما بلغ عند محروم عند الخوف لا يجوز
القدر المصحح ودمر في كتاب الشوك وفي المضارب الفاسدة لو ملك المارة بالمضارب لم يقتضي في نظامه الرواية لان
بقا امانة ما دوناه بعض ماله وامساكه لم يبق وكلا وشركا وروي عن محمد انه يقتضي لان مقتضى فدت المضارب
انعت امانه فمقتضى المضارب الاجرة فيصير عنه الاجرة المشتركة فلا يصح ما ضاع في دينه عند امانه فانهما
واما انواعها فالمضارب نوعان عامة وخصصة والعامة ان يدفع المال الى المضارب علمه ان الزخ سنها فمقتضى
والخاص ان يدفع المال اليه علمه ان يعمل بهما بالكوفر او علمه ان يعمل بهما بالبر والخير وعلمه ان يشري به الطعام ويخون والله اعلم
باب جواز من شروط الزخ في المضارب وما لا يجوز عقد اعلمه ان يكون للمضارب شرط في الزخ
او فنه او فنه جاز ولو قال اعلمه ان لا مائة درهم او زخ ما به درهم فمقتضى لمانسا والمضارب باجر مثله زخ او فنه وروي
عن ابي حنيفة في السواد اذا لم يبرح فلا اجر له لان المضارب الفاسدة لا يكون اقوى من العصى وفي العصى اذا لم يبرح
لا يصح شيئا في العمل اولى ومذا من اعلمه اصله بانه تعتبر حكم الشرط في المضارب الفاسدة في مال لا لانه اجر مثله على الشرط
وجه نظام الرواية ان المضارب انقلب المال لمانسا بل استحق له عوضا من شرط نفسه رهنه لانه مقتضى فدت المضاربة
انقلب اجازة فاذا لم يبرح من الزخ لم يبرح اجازة فمقتضى لمانسا فمقتضى حكم العقد وصار كالمزارعة
اذا فدت يكون للمزارع اجر مثله علمه وان لم يحصل المخرج فكذا اذا دخل في الشوك العلم ان افاضل الشوك فانه لا يتوقف شيئا
واذا كان ايتقن لوله عوضا لان من علمه شئ مشترك لا يتوجب اجازة فالمضارب عاملة في مال الغير فوقع عمله لغيره وقلا ينفى
لعمله عوضا فاذا لم يبرح من شرطه لم يتوجب اجازة فمقتضى لمانسا فمقتضى حكم الشرط في المضارب الفاسدة في مال لا لانه اجر مثله على الشرط
لامر في الشوك واذا تلف المارة في المضاربة الفاسدة فلا ضمان عليه وكل على الطحاوي ان المذكورة الفصل قوله ان يفسد
واما قوله ما ينفى المضارب اذا ملكه بامر يمكن التزعة لان المضارب من فدت صارت اجارة فاسدة وصار المضارب
اجرة مشتركا لانه ان سقبل مثل هذا العمل من غيره واحد والاجرة المشتركة في الاجارة الفاسدة في ملك المارة عند باع يمكن
التمزعة لان مقتضى فنه فانهما وذكر الفقهاء ابو جعفر ان مقتضى بالوفى وهو النظام فانه لم يذكر في الكتاب فنه فانه
فنه من امانا محتاجا الى الوفاء من مداول الاجرة المشتركة والوفى ان المضارب من فدت فنه اجازة معنى مضاربه
لفظ فنه العمل باللفظ والمعنى جميعا كانه يبرح بشرط العوض فمقتضى اجارة او حنسا لانه العمل باللفظ المضارب
ومقتضى المارة امانة عند لانه فنه لفظ المضارب كونه لالا امانة عند بخلاف الاجارة الفاسدة لانها اجارة لفظا
ومعنى فكان اجرة مشتركة كاحقة ولو قال للمضارب نصف الزخ لاني لا اوزن ما به رهنه المارة جازت كاشط لان شرط
للمضارب من الزخ شيئا معلوما وفي المضاربة العصى لانه المضارب اذا لم يبرح لانه لم يبرح من الزخ مع شرطه فلا
يستحق شيئا اذ لم يبرح دفع الفاعل ان الزخ كله للمضارب فمقتضى فنه فنه عليه بملكها ولم يبرح لانه جعل جميع الزخ

وعند ما يصح ويكون المضارب له عند المولى لا يملك كسب عبده المدين ولا يكون المشروط للعبد مشروط
للمولى فتقدر تقضي حق العبد وحق المضارب فطلا الشوط وعند المولى يملك كسب عبده المدين فكيف
المشروط للعبد مشروط المضارب فيصح وأما إذا شرط لعبد المال يكون المثلان لرب المال بالاجماع لأن عند
الشوط لما يصح فصار كالمسكوت عنه فكيف لرب المال كالشوط لا يجزي ولم يشترط علمه وعند ما الشوط قد صح
فيصح المشروط للعبد مشروط لرب المال والشوط النزع لرب المال جازين فكيف المثلان لرب المال عند من يملك
مختلفين وإن شرط بعض النزع لاجنبي أو شرط علم صح لأنه يصح مضارب مع الأول فاشترط النزع المضارب جازين وإن
لم يشترط علمه لا يصح ويكون لرب المال لأنه تقدر تقضي هذا الشوط لاجنبي لأنه ليس له من المال ولا علم ولا
ضمان والنزع إنما يصح بأحد هذين المطلبين ولم يوجد وتقدر تقضي هبة النزا هبة المعلوم وكذلك لو شرط لأمره
المضارب أو لكانت له أو لموا إليه أو لم لا يقبل شهادة له لا المال كملك متباينة بينهما ومنه يولد فالمشروط
له يولد للملك أن يجعل مشروطا المضارب لأن المشروط له يولد لا يكون مشروطا للمضارب منفعة ولا يكون له رقبته
وملك الرقبه أقوى وأرجح والعبر للراجح فكاه لم يشترط المضارب ثم وإن شرط للمضارب النزع لقضاء دين المضارب
أو دين لرب المال صح الشوط يدفع إليه ولا يجبه على دفعه المزمع لأنه المشروط لقضاء دينه مشروط لم معنى لا منفعة
يعود إليه خاصة وموتته ذمته عن الدين مضارب المثل مشروطا لم معنى إلا أنه شرط له مالا وإشار عليه بأمر
وكان المالك بالخيار إن شاء فحيزه دينه وإن شاء لم يقض وكذلك لو شرط ذلك للمالكين أو للرجل أو للرقبة
لأنه ليس للمشروط له من ماله ولا علم فلم يصح الشوط مضارب كالمسكوت عنه ويكون لرب المال ولو دفع رجله أو الغا
مضارب به علم أن المضارب يملكه وبهما يملك البتة لأحد صما والمثلان للآخر فعلم المضارب نزع ماله المضارب
وما بقى فمنها نصفان لأن أحد ذى المال شرط لنفسه بعض من ماله صاحبه ولم يكن له فيه من ماله ولا ضمان علم والنزع
لا يستحق إلا بمائة للمضارب فلم يصح الشوط ولو شرط المضارب أنه لا يملك المثل من ماله من حصص أحدهما والمثل من حصص
الآخر يصح وما بقى من صاحبه المال على أنه عشرة سهام خمسة لهم من شرط من حصص المثلثة تسعة للمثل لأن شرط النزع
للمضارب من نصيبها على التفاوت صحح لأنه يسمى النزع ما شرط وشروط البتة منها نصفان باطل لأن الذي شرط للمضارب
بلغ النزع من نصيبه فقد شرط لنفسه بعض النزع من نصيب صاحبه وليس له ذلك علم ولأن من ماله يملك ذلك بل يملك البتة
على قدر حصصها فمحتاج المصطب له نصف ماله وأقله ستة للمضارب من ستة سهام للمضارب من نصيب أحدهما وثلث
من نصيب الآخر وقد أكثر بالثلث فأكثر بثلث ستة فيصير ثمانية عشر للمضارب ستة سهام من نصيب أحدهما وأربع
من نصيب الآخر بقى اثنا عشر تقسم بينهما على قدر حصصها النزع وبقى حق الذي شرط للمضارب ثلث النزع خمس لأنه ذهب
من نصيبه وهو سبعة للمضارب أربعة وبقى حق الذي شرط للمضارب وثلثه لمن شرط المضارب الثلث لرب المال
والمثلان لرب المال لأنه شرط الثلث لجمهور المثل لأن لا بد من أن يشاء لاجنبي أو شاء لنفسه أو لرب المال وهو المشروط
النزع عن صح الشوط كالشوط الثلث لرجل مع بعض الناس إلا أنه المضارب إن شاء الثلث لنفسه أو لرب المال صح
الشوط وإن شاء لاجنبي لم يصح لأنه ليس بأمره علم ولأن من ماله فوقه الشك في الصم فلم يصح بانك دفع الغا على المضارب
ثلثا النزع على أن يخلط بالثمن ماله وعلم بينهما فخلطها وعلم نزع فهو على الشوط نزع الغا المضارب له فاحص لأن الخلط
جائز إذا رضى صاحب المال ويكون نصف النزع للمضارب لأنه ما ملكه فتصح حكم ملكه والمثلان له من النصيب الآخر على علم
في مال الدافع لأنه شرط للمضارب ثلثا النزع وشوط يصح في ملكه لأنه ملك المضارب فإن قيل يجب أن لا يكون للمضارب ثلثا
من ماله مال الدافع لأن الخلط متى كان بأمر رب المال صار الخلط مشركا بينهما والعامل في ثلثه موقوف شرك لا يستوجب
قلنا المضاربة بغير شرك العنافة ومعنى الشرك هنا راجع عما معنى الأصل لما سألنا فاستحق المضارب من النزع من مال الدافع
بمقتضى حكم الشرك في الشوك يجوز أن يستغنى أحدهما عن الآخر في النزع وإن كانا متساويين في مال الدافع ولو كان الدافع
شرط لنفسه بلغة النزع وللعامل ثلثه والنزع بينهما على قدر ما هما إن الدافع شرط أن يكون ربح ماله كله وهو نصف النزع فكون

[illegible]

وذلك المادون من جهة من التفرقات ما يملك المضارب دون ما لا يملك ولا يكون هذا
تخصيصا في الاذن فان المضارب فوض الى العبد جميع ما يملك لنفسه فان اشترى العبد
عبد من تجارته فحسب لا بد منه ولا يفدي حتى يحضر المضارب ورب المال لا يملك
ان يفعل ما لا يملك المضارب بنفسه وان لم يفرق بين المضاربة دين كان المضارب
ان يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا او غائبا لانه دين التجارة فكان ولاية التصرف
فيه له ولو رهن المضارب العبد بينه لم يحن سواء كان فيه فضل او لا لان الرهن
ايضا حكما وليس له ان يقضي دينه من مال المضاربة وله ان يرهن مال المضاربة
بدين المضاربة ويرهن به لانه يملك ابقاء دين المضاربة واستيفائه ولو دفع ارضا
بغيره من ارضه جاز لانه حوالة لارضته والاحارة داخله تحت عقد المضاربة ولو
استاجر ارضا ايضا واشترى بمال المضاربة بغير ارضه على المضاربة جاز وكذلك
لو اشترى ارضا بغيره ودفعه من ارضه جاز وكذلك اذا قبلها بغيره فيها خلافا
لان ذلك تجارة بمعنى لان هذا بدل المال يستفيد اضعافه الى اجل ولو اخذ نخلا
او شجرا او رطبا معااملة على ان ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز وبضمن ما
انفق من مال المضاربة فان كان قال له اعمل برأيتك لانه عقد المضاربة على منافع
نفسه ببعض الخارج فيكون بدل عمله للمضارب لان منافع غير اخله تحت
المضاربة وما شرط من الاتفاق فذلك تابع للعمل كالحط للباطلة والبيع في الصاغة
فلا يجوز ان يستحق بدل عمله رب المال وقوله اعمل برأيتك فينبغي تعميم التعويض
التصرف في المال لا في منافعه ولو اشترى المضارب خرا او خنزيرا او مدبرا او امرا وله
مكاتب ضمن راس المال علم اول بعلم لان رب المال امره بشراء ما يمكنه بيعه ليحصل الربح
فصار تخالفا فاصفا وشترى بنفسه وصار كما لو اشترى قريب رب المال لم يجوز ولو
اشترى بيضا فاسدا فما يملكه بالقبض فهو على المضاربة لان المضاربة عامة يتناول
العقد الصحيح والفساد وقد اشترى ما يمكنه بيعه ولو اشترى عبدا فبها لا يتقايان
ومثله لا يجوز وان قال له اعمل برأيتك لان الشراء يفتقر فاحس بخرجه من وجه ولهذا
لا يملك الوكيل بالشراء ما ياتي في المادون ولو باع بالاشتغال انما سيجاز عند ان
رحمه الله خلافا لما في الوكيل ولو اشترى رب المال من مضاربة جاز ولا يخرج
عن المضاربة وقال زفر والحسن لا يجوز متى لم يكن في المضاربة فضل لانه
لم ينفذ لرب المال ملك تصرف كان ثابتا لرب المال قبل الشراء فانه يملك بيعه من المضاربة
لأنه ينفذ له ملك تصرف لم يكن ثابتا له قبل الشراء لانه بعد الشراء يملك بيضا لو كان فيه
ربح كان الربح كله لرب المال وقبل الشراء لو كان فيه ربح كان الربح بينهما فكان الشراء
مفيدا ولو اشترى المضارب من رب المال وفيه فضل جاز ويخرج المال عن المضاربة
لانه افاد المضارب ملكا رغبة في حصة رب المال وفي نصيب المضارب جاز شراؤه
لانه كان على المضاربة فيخرج بالمشاء عن المضاربة فيملك بيضا لو كان فيه ربح يملكه
واتما خرج عن المضاربة لان المال صار مضمونا عليه وحكم المضاربة ان يكون المال
امانة عند المضارب فلا يجتمعان وكذلك لان لم يكن فيه فضل لانه ينفذ لملك الرقة
في كل ما اشترى المضارب بمال المضاربة ثم زاد مائة درهم في الثمن لزمه ولا يكون له شيء

من المبيع بمنزلة الاجنبي لان المضارب وكيل عن رب المال والوكيل ما قد ينفذ في حق
الحقوق والزيادة في العقد من حقوق العقد لانه يستفاد جوازا بها باعقد فصار
المضارب كما ان اشترى لنفسه في حق الزيادة فيلزمه الزيادة ولا يلزمه في مال المضاربة
لانه يصير مستدينا شيئا على المضاربة وليس له ذلك ولو اشترى جارية بالف ومائة
ودار من المال الف حقت مائة يكون المضارب لان ما يخص مائة لا يكون واخر تحت
المضاربة فحق جعلناه للمضارب لا يؤدي الى اخراج شيء من المضاربة فخره الاول
لان المبيع كان كله للمضارب بغيره بخلاف اخراج شيء منه من المضاربة الى المضارب بازاء
الزيادة اشترى المضارب من لا يقبل شهادته له بما لا يتقايان فيه لم يكن على المضاربة عند
ابن حنيفة ربح خلافا لما ويجوز بمثل القيمة بالاجماع بخلاف الوكيل اذا اشترى او باع من
هو لاء بمثل القيمة لا يجوز عند ابن حنيفة ربح والفرقان المضارب غير متم في الشراء من هؤلاء
لانه يشترى لنفسه لطلب الربح فالظاهر انه لا يؤثر فيه على نفسه فاما الوكيل فمتم في الشراء
من هؤلاء لانه ربما يميل الى قرينه احصا فانه باع احد المضاربين بغيره فاحس فاما رب
المال لم يجوز وكذلك لو باع رب المال بغيره فاحس فاما رب المضاربين لم يجوز بخلاف المضارب
بايع من اجنبي بغيره وازا الاخر جاز وان لم يجوز رب المال والفرقان المضارب مادون
بالباع من جهة رب المال والمادون بالباع يجوز بيعه بغيره لانه مما لم يكن الاحتراز
عنه فيه فخل تحت الاذن كالبيع الميسر ورب المال غير مادون بالتصرف في نصيب المضارب
من الربح وفي جازة الباع بغيره لانه لا ينفذ بالمضارب الاخر فلا ينفذ عليه
الا ان يصح بالبائع الا انه يبيعه في نصيبها من الربح بمثل القيمة لاجل الاذن بل باعتبار
ان ملكها في الربح تبع لملك رب المال كما لو موهى بملك الباع بغيره يبيع ولو اشترى
مكاتبه بما يتقايان فيه يجوز على المضاربة بالاجماع لان له فيه حق الملك ولو اشترى من
مكاتبه بمثل القيمة يجوز عندها لانه يجوز ذلك من الوكيل الخاص في المضارب ولو
ومن يجوز ذلك من الوكيل الخاص في رواية وفي رواية لا يجوز وقد ذكرنا الفرق
اشترى المضارب ذراعا محرمة ولا فضل جاز على المضاربة لانه اشترى ما يملك
بيعه اذ ليس فيه فضل بملك نصيبه فيعتق عليه نصيبه وان كان فيه فضل فهو
شتر لنفسه لانه يفتقر عليه نصيبه فلو يملك بيعه فصار مشترى بنفسه ولو اشترى
ذراعا محرم من رب المال ضمن راس المال ولم يفتقر لانه اشترى ما لا يملك بيعه عن
المضاربة هذا كله اذا لم يقل المضارب اعمل برأيتك بان قال له اعمل برأيتك فله ان
يخطب بماله ويشاركه ويعطيه مضاربة وجميع ما ذكرنا غير الاقرض والاستدانة
واخذ السقاج لان قوله اعمل فيه برأيتك لا بد وان ينفذ زيادة على هو من التجارة
لان هذا الكلام لا يصح ابتداء وانما يصح بناء على المضاربة امر باعمال هي ليس
بتجارة وكذلك الهبة والصدقة وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة
جاز في الفاسدة لان المضاربة يتضمن الاذن في هذه الاشياء فالعقدان قد
بقي الاذن واذا اضع المضارب في المضاربة الفاسدة جاز على رب المال
لانه بقي الاذن به والمضارب به والمضارب اجر المثل لانه عمل المستبضع صار
مضافا الى المضارب فصار كما انه هو الذي عمل بنفسه ولو عمل بنفسه فله اجر مثل

فكذا هذا وما المصاربة الخاصة فتوعان احدها خاصة في المكان والثاني في العمل اما الاول
لو دفع مالاً بمصاربة على ان يعمل بالكوفة فليس له ان يعمل في غيرها لان شرط هذا الشرط
مقتضى لجواز ان يكون معها بالكوفة ارضاً او غنماً وكذلك لا من وصيانية ماله عن الخطر فيها
اكثر وربما يكون لرب المال الاطلاع على ماله حتى اذا هم المصارب الى الخيانة امكنه المنع ثم لا يملك
التي يعتبر شرطاً في المصاربة ستة احدها ان يعمل على ان يعمل بها بالكوفة او يعمل بالكوفة
بالجزم او يعمل بالكوفة بالرفع او فاعل بالكوفة او عمل بها بالكوفة او دفع المال اليك بمصاربة
بالنصف او عمل بها بالكوفة او عمل بالكوفة بغير واحد لان رب المال متى ذكر عقيب المصاربة
كلما لا يصح الابتداء به فانه يعتبر متعلقاً بما قبله لكيلا يلغوا في اللفاظ الستة وان كان
كلما يصح الابتداء به فلا يعتبر متعلقاً بما قبله بل يعتبر كلاً ما يستدعيه في المقتضى لان الواو وما
يجوز الابتداء به ولهذا قالوا لا مائة انت طابق وان دخلت المذار سحر ولا يتلق
بالدخول فان اخرج من الكوفة ورجع فوضا من راس المال والرجع له والوضعية عليه لانه صار
مخالفاً عاصياً فصار متصرفاً بغیر امر رب المال وان اخرج البعض صار متصرفاً لذلك القدر
فان لم يشترط شيئاً حتى يرد الى الكوفة فهو مضارب الى حاله لانه عاد الى الوفاق فبرئ عن الضمان
ولا يعليه بضاعة لمن يخرج منها اعتباراً بالخصيص ولو شرط ان يعمل في سوق الكوفة فعل
في مكان اخر لا يجوز قياساً لانه خالف شرطاً مفيداً لانه ربما يكون رب المال اصر على اطلاع
على ماله في بعض أماكن المصير ولا استحساناً لان هذا شرط غير مفيد لانه ما كان المصارب الواحد
لا يتفاوت في الامور النقص والتعدي والاطلاع على ماله اما بالمعاينة او بكاتب مستخبر عنه ولو قال
له لا تقبل الا في السوق فمضرب غير مضرب لانه صرح بالثبوت عن غيره فاما المصاربة الخاصة في العمل لو قال
ضرب مضاربة بالنصف فاشتراه الطعام فهو مضاربة في الحظوة والصدق لان الربح ما يمتثل
باختلاف انواع المال فكان تخصيصه من مال مفيد والمراد من الطعام في الحظوة هو الحظوة
ودقيقته ولد ان يشترى في المصير وغيره وان يضع فيه ولو قال ضربه مضاربة بالنصف واشترى
البز فله ان يشترى ماشاء وغيره لان واشترى البر مشورة وليس بشرط دفع مضاربة على ان
يشترى من فون وبيع منه جاز ولا يمتنع مع غيره لان الناس يتبايعون في الايتاء والكسيفاء والحق
والاخرى والسماحة في البيع والشراء فيعتبر هذا الشرط ولو دفع مضاربة في المصير على ان يشترى من
العبادة فله ان يشترى من غير العبادة لانه لا يمتنع اختيار جميع القيادفة في معاملتهم حتى
نعرف ما نتم وصيانتهم ومما حتمت وسهولتهم في المباينة فلم يكن تعيين العبادة مفيداً فله ان
لو دفع مالا على ان يشترى بالمتصدق ولو قال جبه بالنسبة ولا يتبعه بالمتصدق لانه خوف الى جرم
دفع مضاربة على ان يشترى الطعام له خاصة فلما لم يستأجر حوله لانه لا بد للمضاربة من ان يشترى
سفينة يحمل فيها الطعام لانه ليس من عادة التجار والملا مور من به الا ان يكون في بلد اعتاده
والتجار فيه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شري السفينة ايضا لانه لو صرف جميع مال المضاربة
الى شري السفينة جاز فكذا ان اشترى بعض اليها بخلاف ما لو كانت خاصة دفع مالا بمضاربة
شتم منها عن العمل يصح نهيها اذا كان مال المضاربة من جنس راس المال جودة وصرها
والا فلا ولو قال له لا تقبل الا في الحظوة فان كان لم يشتر شيئاً صح امره وان كان
اشترى لا يصح لانه لو نهاه عن اصل العمل والمال عن بعض لم يصح ويؤقت الى ان يصير راس المال
ناضاً فكذا اذا نهاه عن البعض باب المصارب بين دفع المال مضاربة

اصلها ان المصاربة بين من كاتما يزينت وقالنا الساعلة لاندخل ذكر العمل تحت المصارب وكله مما صحت ان
الاول صار مخالفاً لما لم يترك الساعلة الزرع والساعلة فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
فله ان يزرع المالا كالمضاربة وغاصب الغاصب ومنه كانتا فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
لان الاول لم يترك الساعلة الزرع بل استأجر المالا للمضاربة لانه المضاربة بين من قدرت ان تلت اجازة والمضاربة
ان يستأجر اجازة للمضاربة وكذا ان كانت الاول فاسدة والثانية جارية لانه الاول من كانت فله ان كانت
الثانية ايضا فله ان كان لم يترك الساعلة الزرع فلا يملك ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
دفع المال مضاربة ولم يترك الساعلة الزرع فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
م دفع المضارب لا يخرج مضارب ولم يترك الساعلة الزرع فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
يعمل فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
بعض ايهما شاء اذا دفع له المضارب لا يملك دفع المالا مضاربة الا غير فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
المضاربة الاولى ضمنها جميعاً فكذا هذا لانه لا يجوز ان يضمن بالعقد لانه لا يجوز ان يضمن المالا كفضولي ببيع
ما لا يخرج لانه يضمن بنحو العقد ولا يجوز ان يضمن بالبيع والعقود لانه المضارب يملك تسليم مال المضاربة الى غيره
بجبه الايداع والامانة وقد علم لانه لا يملك تسليمه الى غيره فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
المضارب الثاني والضمان على الغاصب ولا يضمن لانه لو جرد العقد عن اى انهما لا يضمن الا اذا فرق
وزرع لانه الاول يملك دفع المالا لا غير العمل على وجه الايضاع فلا يضمن بالعمل فاذا فرق عندئذ يضمن المضارب في مال
المال من غير رضاه فكذلك لو لم يملك المضارب المالا فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
الاول والثاني وعن الموصوف ان كان الزرع فيما لم يترك الساعلة الزرع والافله لانه سبب الضمان اثبات الشركة للثلاثة الزرع لا مجرد
الهدا لانه ان لو دفع المالا لم يضمن فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
ابسط الاول لانه الشركة في الزرع وان لم يزرع فقد ثبتت في البيع لان بيع الماله لانه سبب الضمان اثبات الشركة للثلاثة الزرع لا مجرد
عليه لانه لا يملك المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
البيع فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
لانه لم يترك الماله لانه غير اذن الاول فلم يملك الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
يعمل فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
في الزرع فكان الامر بالشري حتى يملك هذا الوجه فصار فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
من رب المال لانه لم يزرع الماله من هذا الوجه فسحق الشري مفقودا عليه ولو دفع الماله مضاربة لانه لم يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
بعض ايهما شاء ان قال المضارب الاول ولما اعترضه براك او لم يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
وبعض الثاني والثالث لانه المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع المالا فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
افاضل من رب المال لانه ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
المضارب الاول والمضارب الثاني لانه ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
دفع الماله لانه لم يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
الاول والاول لانه لم يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
على عمل ماله لانه اذا كانت المضاربة من المضارب الاول فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال فله ان يزرع الماله فصار كل واحد منهما جانياً متقدماً في راس المال
على مال الماله وللعامل اجر المصارب الاول لان المضاربة بين من قدرت ان تلت اجازة والمضاربة

في مال المضاربة باجرة الزمة ويرفع به الاول على مال لانه الحق الضامن في مال الاوراجية الاجيرة المستأجر
للمال الذي هو جود عليه كونه اجرا كذا على الاوراجية فان كان فيه ربح فربح المضارب الاوراجية على الشوط بعد سقوط
العامد اخرج لان المضارب من الاول ورسب المال صحيح ولو ان رب المال والى ولا على رايك وقد دفع اليه النصف
فدفع المضارب الى اخر المثلث فربح فله فيه الثلث والى ورسب المضارب لانه شرط المضارب الاول للثاني
شروط ان يبيع به وان يبيع به لانه الاخر فربح فله الثلث والى ورسب المضارب لانه شرط المضارب الاول للثاني
رب المال من نصف الربح كمن وكل غيره سح عبد بالف قال له اعلضه برأك للملك حتى ياتي عن النصف المسح فكذا هذا
الثلث الربح من نصف الربح في الاول وفي الثاني الربح من الربح والى شرط الاول للثاني الربح كان للثاني نصف النصف
من الربح المضارب ويرجع على مضارب من الربح في مال خاصه وقال ذفر ان المضارب الثاني فله الثلث والى لا يبيع
الشركة من الربح لانه مستحق لرب المال فيكون للمضارب من الربح الثلث والى مضاربه واحد فاذ فر
بعض اخر كل واحد لثا ان المضاربة بقدر النصف جاز وفيما اراد عليه بقدر الربح فله الثلث والى لا يبيع الشركة
في الربح بقدر الربح فانه يعتبر مشروطا فاما كان جاز من المضارب حكم الحاد الصفقة الا ان المضارب ما لا ينظر
الشروط الفلن واذا خسر فاما زاد على النصف بعموم ذلك المضارب الاول لانه شرط ذلك من نصف الربح المال لو كان
كل الشوط سحقا فمضى مثله كذا بعضه ولو قال رب المال ما ربح من شئ من اموال وفكر اساو فاما ان كان فيه من فضل
او ربح او ما كتب فيه من كس او ما رزق فيه من شئ او ما اصابه من شئ من اموال ففكر اساو فاما ان كان فيه من فضل
فدفع المضارب الا ان مضاربه بالنصف فعمل وربح فله المضارب الاول نصف الربح والنصف الثاني الاول ورسب
المال نصفان ولو قال رب المال لانه فله من فضل او ما رزق فيه من شئ من اموال ففكر اساو فاما ان كان فيه من فضل
فدفع الربح لانه شرط نصف ما رزق فيه لانه لو اصابه من فضل او ربح او ما رزق فيه من شئ من اموال ففكر اساو فاما ان كان فيه من فضل
والخاصه لانه شرط نصف ما رزق فيه لانه لو اصابه من فضل او ربح او ما رزق فيه من شئ من اموال ففكر اساو فاما ان كان فيه من فضل
ما وقع النصف لانه فله من فضل او ربح او ما رزق فيه من شئ من اموال ففكر اساو فاما ان كان فيه من فضل
لا المال كله الا ما يبيع المضارب الاول ورسب المضارب الاول لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح
ما لا اصابه مضارب على اموال فله من فضل او ربح او ما رزق فيه من شئ من اموال ففكر اساو فاما ان كان فيه من فضل
اعلم انك قد دفع الثلث الى المضارب بالثلث فله الثلث والى ورسب المضارب لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح
الاول لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح
نصف الربح لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح
فلم يبق له من الربح **نصف المضارب** ولا نفقه للمضارب في مال المضاربة لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح
ما دام في مصر ولو سافر بالمال للمضاربة لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح لانه شرط نصف الربح
النفقة الزوج باجتهاد من مال الزوج والقاضي يستوجب الكفاية باجتهاد من مال الزوج والقاضي يستوجب الكفاية
الاصليه للمال المضاربة فان جازى قبل عقد المضاربة كان مقيما في وطنه فلم يكن محسبا لاجل المضاربة واذا سافر
بالمال للمضاربة صار محسبا لاجل المضاربة فوجب له النفقة في المال لاجل الايجتهاد لانه استحق له النفقة
على وجه الوجوه فنفقة في مال المضاربة كله يستقر بالاتفاق من مال الزوج وهذا هو الجواز مع عدم ربح وان ربح
ما دون الشوط كان بعد ثم يزوج المنة وثبت ما يملك فله نفقة لانه ليس له ان يخرج من امواله الممنوع
في الوقوف السوداء في بيتهم وانه كان لا يثبت باجله بنفقة في مال المضاربة لان قوله قد صار للمضاربة
مصار محسبا لاجل ولونى الاقامة في مصر فلا نفقة ولا يملك نفقة الا باقامة في مصر او في مصر في دار
لانه الاقامة اذا كانت للمنفق في مصر لاجل المضاربة واذا صار موطنه في مصر بوطن الاصل وكانت اقامته
لوطنه لاجل المضاربة ولو ان مصر اقدم الكوفة واحد من مال المضاربة فله نفقة في المال حتى يخرج منها لانه ليس مقيما

وحتسب لاجل المضاربة واذا خرج من مصر فنفقة طرفة المضاربة لانه خرج من مصر لاجل المضاربة واذا بلغ البصر
فنفقة في مال ما دام بالبصر لانه صار موطنه بوطنه الاصل ولا نفقة للمضارب ما دام في البصر ووطنه
فاذا خرج من البصر فله النفقة في مال الكوفة وما دام مقيما بالكوفة لان وطنه بالكوفة كان وطن سكن
ووطن السكن يستحق الخروج للسفر فخرجت الكوفة من ان يكون وطنه فصار اجتهاده واقفا لاجل المال
والنفقة في مال يعرف له الحاجة الدار اليه ومو الطعام والشراب الكسوة وفراش منام علمه والركوب
وعلف ابنة واجر ما يطبخ له ويحضر لخدمته ويجعل له ما يملك من امواله لان نفقة الاقربى سفيرا لا بد
منه ومنه الاشياء مما يحتاج اليه الانسان في عامه احواله فيكون من النفقة ومن الروا والحجامة
والعقد وجازية الوطى والحزمة في مال خاصه لانه لا يحتاج اليه في عموم الاوقات وانما يكون
بعارض فانه قد عرض وقد لا يرضى والوطى قد جازى بدوه الجارم ولان من منه بدو الحاجم الي
الحزمة يرفع يستحق الاجر للحزمة فكان له بدو من الجارم وما يكون من العوارض لا يدخل تحت
النفقة الا ان كان لا يجزى على الزوج عن دوا امراته واجر حجامتها واما الرضى ذكر محمد بن احمد
في مال المضاربة لانه يستعمل غالب في عموم الاوقات فصار كالزوى لا بد منه وذكر الكوفي في محقه انه في
ماله لان هذا ليس من المولى الاصلية ويستحق نفقة مثله بالمعروف لان وجه لاجل كفاية كانه نفقة
الاورب والزوجة فان تجاوزت ذلك ضمن الفصل لانه الاطلاق كان باعتبار العادة والمعارف
من الجارم وكذلك نفقة علمانه ودوايه يعملون معلومة مال المضاربة لان عملهم بمنزلة عمل المضارب
بنفسه الا ترى ان عمل علم الاجر المشترك واجير الخاص كعمل الاجير فكذلك لواءه ولو اعانه رب المال فله ان
او دوايه في السوا لغير المضارب ونفقة علمانه ودوايه عليه دون مال المضارب لان عملهم بمنزلة عمل المضارب
ودوايه كعمل نفقه ولو عمل نفقه على سيد الاعانه للمضارب لم يستحق النفقة كعمله في مال المضارب فكذلك هذا
لان عملهم بمنزلة عمل المضارب فيكون برة عابدا لعمل فان اتفق المضارب عليهم بغير اذن رب المال ضمن من
ماله لان في الاتفاق عليهم سلبهم ايامهم على الاتفاق فيكون نسبته الى الله في قضى كالمودع اذا
اتفق على عيال رب المال بغير اذنه ضمن ولورد عليهم لا يصح فكذلك هذا لورد شيئا من مال المضاربة على عبيد
رب المال لا يصح واذا اتفق عليهم ضمن لان في الرد عليهم ضرر لانه قد لا يتسبب الرد على صاحبه الا انه
ولا ضرر في الاتفاق وانما يتسبب الى الله في قضى ولو لم يتضرر رجلا لا يتحقق ذلك الرضا لانه
لان المستضعفين ونفقة المعسر في مال لا على المستعفي لانه مستعير بالعمل وحسب النفقة من الربح
ان كان وان لم يكن فهو من رضى المال لان النفقة بدو عمل المضارب وبدو عمله من الربح الا انه كان الاتفاق
من رضى المال قبل ظهور الربح ليصير ما اتفق من رضى المال دينا عليه للمضارب حتى ظهر الربح فاذا ظهر الربح
وجب استيفاء ذلك من الربح ولو اتفق من مال نفسه او لغيره على المضاربة لنفسه بوجه ما مال المضارب وان
يرجع فيه فمضى مال المضارب لا يرجع على رب المال لان التدبير في الاتفاق اليه فاذا اتفق من مال ارجع
في المال جاز كالودع اذا اتفق على الصغر من مال نفسه فاذا ملك المال فقد كانت له النفقة لانه النفقة وجب في مال
المضاربة فماله النفقة وبدو اوله ليس للمال من النفقة في الربح لان النفقة بدو عمل المضارب وبدو عمله من الربح فلما وجب
نقد رضى المال على الربح فكذا نفقه وان اتفق من مال المضاربة شيئا على نفسه فله ان يستوفى ذلك
من رضى مال بكماله لان النفقة محلها الربح الا انه يتفق من رضى المال قبل ظهور الربح ليصير ذلك دينا عليه للمضارب كالمودع
من رضى المال في ملكه المال ولو لم يشر شيئا للمضاربة او لم يشر شيئا على مضارب مضارب مضارب مضارب مضارب
ذكر يرجع نذكر على رب المال ولو لم يشر طعام وكسوته ودمه او لغيره ما ركب عليه وضاع المال لغيره بذكر على رب
المال والزوج اه المضارب فما شري لنفقة وستره كونه اصل وليس بوكيل لرب المال لانه عامر لنفسه ان نفقه ذلك

٢٥
٢٦

البيع الف وماتان وفوق الف في المشتراة المضارب وماتان وخمسون كان مستحقا حصص المضارب من الزرع
فاما الماتان والخمسون الباقية كانت تنقسم المال قبل الشراء وبعد فلم يعتبر بلكر فاذا باع من اجني الف وسخاه فخلد في
ما زاد على الف وما من خمسين وذكر للمقام وفوق فاذا اشترى ربح المال المذرع المضارب نصيبه سخته فخره ربحها
من الف في فسخ الف واربعمائة فسمم اربع على ذلك عند شراء المضارب بالف وولاه رب المال ثم باع رب المال من
اجني اربع بالف وخمسين ثم اشتراه المضارب اربع بالفين ثم فطر رب المال عن الاجني للمقام وموا المحن كخط الاجني من
المضارب المحن وذكر اربع وسبع المضارب اربع على الف وماتت عند الف الا ان سمن وعندهما سمن اربع على الف وسخاه
لاني رب المال كان ربح فماتت على الاجني للمقام كان الخط من جميع الثمن وبقي المال الف والزرع خمسين فسمم المحن
عليها الملة للمقام من ربح المال وثلثه من الزرع فتكون المحن من الزرع ما يفسق من ربح اربع مائة فيطرح من الثمن يبقى الثمن
الف وسخاه ثم كسب على الاجني ان كسب على المضارب مثله فذكر ان من باع شاة اربع ثم فطر على المشتري بعض الثمن فانه كسب على
مضاربه مثله فذكر فمط على عن الاجني اربع مائة بطرح المضارب في المضارب ربح رب المال وذكر اربع مائة فاذا طر اربع مائة
من الف وسخاه سبق الف وماتان وعندهما لا يطرح ربح رب المال بطرح ما كسب على الاجني وذكر اربع مائة سبق الف وسخاه ولو فطر
المضارب على رب المال ماتت ولم كسب رب المال شاة عن الاجني والمسلم حالها باع اربع على الف وما من عند المذرع وعندهما
على الف وسخاه لانها لا تطرح المضارب على رب المال ماتت وصبر على رب المال ان كسب على الاجني وعندهما من الزرع وماتت
شاة نصفها لانه جميع الثمن الف وخمسين الف من ربح ما وعندهما ربح مكان حصص كل حق من ربح المال مثل نصف من الزرع
فتكون حصص الماتت من الزرع ما يكون المحن من الاجني للمقام فوجب على الاجني ان كسب على المضارب للمقام و
نصف من الزرع وما يرب لانه باع من المضارب بشرط ان يكون الزرع مثله لثمن واذا فطر اربع مائة على المضارب بقيت
العبدية بيد المضارب بالف وسخاه وكسب على المضارب ان كسب ربح المال ومواد باع فتكون الجملة المحن وصر
لانه ما يرب سبق الف وماتان فسمم اربع على الف وعندهما لا يطرح عن المضارب ما كسب على الاجني عنه وذكر اربع مائة ولا يطرح ما ذبح
رب المال فسمم اربع على الف وسخاه

[illegible]

وباعه من الكسب بالغ من ماله وما لا المضاربة جميعا لانه سابع في الكل فاعتبر كل الف لانه كان فالص من ملك المضارب
الاول فشرى المضارب الكسب منه المضاربة وشراؤه من الاجنبي سود وشترى المضارب الكسب منه المثلث الباقيت
لنفسه بثلث الف الفين وذلك الف وثلثمائة وثلثون وثلث فلا بد من اعتبار وشترى ثلث المثلثين للمضاربة
ثلث الفين وذلك ستمائة وستة وستون وثلثان وكان المضارب الاول يشترى بثلثمائة وثلثون وثلث
فاعتبر اقل الثمنين وهو ما يشترى الاول يشترى بثلثمائة وثلثون وثلثين وثلث فاعتبر اقل الجميع وهو ما يشترى الاول
فصار المعتبر من الثمن من الف من الف وثلثمائة وثلثون وثلث من ثلثمائة وثلثون وثلث فحلت الف الفين
وستمائة وستة وستون وثلثان وهذا كل اذ لم يكن في المضاربة ربح وان كان في المضاربة ربح باء دفع لكل واحد
انما فعلوا هذا وصارت الفان فاشترى الف بالغ عبد فباعه من الكسب بالغ المضارب وقبضه الفان باعه مائة مائة على الف
وعلى مائة مائة الف درهم من العبد وعلى مائة خمسة للمضارب من الربح فاعتبرناهما على وجهها عن ملكها راقية ونقرا
وعلى مائة مائة مائة مائة من المال من الربح لمعتبر لانهما قبضت على ملكه قبل الربح وبعد فطرنا نحسب بقى المعتبر
الفان وعلى مائة ولو اشترى الاول خمسمائة من المضاربة وعلى مائة مائة والمسلم جالها باعه مائة مائة على الف وعلى مائة مائة لكان
الاول يشترى نصف العبد لنفسه فباعه وذكر النصف من المضارب الكسب بالغ المضاربة فاعتبر هذه الف كلهما
بوجهها عن ملكه بثلث المال واما النصف الكسب فالاول يشترى خمسمائة من المضاربة وقد اشترى الكسب بالغ المضاربة
خمسمائة منها معتبر لانهما قبضت على ملكه بثلث المال وعلى مائة مائة مائة مائة لانهما قبضت على ملكه بثلث المال
لانه لا ربح للمضارب الا بعد تمام ربح مال المضارب الاول في العبد فالحاصل ان سبيع النصف الذي للمضارب الاول
راجم على الف والنصف الذي للمضاربة سبيع على مائة فكونت الجملة الفان وعلى مائة ولو كان الاول يشترى بالغ
من ماله وعلى مائة من المضاربة والمسلم جالها باعه مائة مائة على الف وعلى مائة مائة لكان الاول يشترى ثلث لنفسه
فالحصص وباعها من الثاني ثلث الفين فاعتبر جميع وقد اشترى الاول ثلثه وعلى مائة من المضاربة وباعه من الكسب ثلث
الفين ستمائة وستة وستون وثلثين فبعضه مائة على اقل الثمنين وهو ثلثمائة لانهما قبضت على ملكه بثلث المال
فاما الزيادة على الخمسمائة ومائة وستة وستون وثلثان بعض ما يتبعه ربح المال لانه المضارب الاول انما باع الثلث
الذي اشترىه للمضاربة باقل من ربح مال المضاربة فلا يعتبر الزيادة على المائة فاشترى مائة فصار ثلث الجملة المعتبر الف
وثلثان مائة وثلثون وثلث وذلك الف وخمسة لربح الف وكذا لو اشترى خمسمائة من ماله والف من المضاربة
لكان الاول يشترى ثلث العبد لنفسه وباعه من الكسب ثلث الفين ستمائة وستة وستون وثلثين فاعتبر كل واحد من الاول
على العبد بالغ المضاربة وبلغه من الكسب ثلث الفين وهو الف وثلثمائة وثلثون وثلث فالف خارج
عن ملكه ربح المال فاعتبر ربح ثلثمائة وثلثون وثلث ربح لانه فضل على ربح المال نصف الربح لانهما قبضت
لانه لم يزل عن ملكه ونصف المضارب الاول فاعتبر وموادم وستة وستون وثلثين فصار المعتبر من الثمن من
ستمائة وستة وستون وثلثان وربع ثمانية وستة وستون وثلثان فحلته الف وثلثان مائة وثلثون وثلث
المسافر جال اعطى ربحه الفان مضاربة فاشترى خمسمائة منها عبدا واشترى اصل الحرب يشترى منهم بالخمسمائة
الباقية فانه سبيع مائة مائة على الفين الف وثلثمائة وثلثون وثلث فاعتبر مائة مائة فاحذر المضاربة
بذلك سبيع مائة مائة على الفين الاول لانه هذا الحق به من المشرى ولو اشترى جميع مال المضارب عبدا واشترى
اصل الحرب فاشترى منهم بطلت المضاربة وشراؤه لنفسه لانه منكر مال المضاربة بالهمل ولو لم يكن له ما اخذ منه
ان شاء فانه اخذت عاوة المضارب لانه في مال المضاربة ففادت المضارب وسبيع مائة مائة على الفين الاول
وثلثمائة ربح المال على الفين ولو اشترى بالغ المضارب عبدا واشترى اصل الحرب سبيع مائة مائة على الفان
فقال ان من بها واشترى بها من اصل الحرب سبيع مائة مائة فانه سبيع مائة مائة على الفين
الاول على الفين الاخر في البيت الكسب على الفين الاول ولو اعطاه الفان مضاربة ثمانية لا يغدر بها واشترى بها

وسدس ألف لان المضارب اكتسب ثلثي العبد لنفسه خاصة بالف فتمسك ماله على ذلك وثلثي العبد بالفين للمضاربة
وقد خرج على مكره رب المال بعدد ألف وسدس ألف لان المضارب اكل اول ثلثي ثلث العبد سبعة آلاف وستة وستون وثلثان
فهذا ربح المالك فاعتبر كله لانه خارج على مكره رب المال وثلثان وثلثون وثلث فتملك العبد التي في ربح المالك فاعتبر
لانه مكره رب المال في الف ربع معنى ماله من ارباع المضارب الاول على الكفاية اعتبرته معنى ماله ربع المالك فلا يعتبر لانه
لم يزل ربحه على ملكه فانه كان ملكا له قبل الشراء وبعد فصار المعتبر الفين ومائة وستين وثلثين وثلثون وثلث فلو كان الاول ثلثا
لم يكن ربحه على ملكه فانه كان ملكا له قبل الشراء وبعد فصار المعتبر الفين ومائة وستين وثلثين وثلثون وثلث فلو كان الاول ثلثا
فاعتبر كله ثلثي ثلثي العبد بالف المضاربة والاول شراها بثلثي الخمس مائة وستين وثلثان وثلث فاعتبر كله ثلثي ثلثي العبد
وثلث فاعتبر بذلك كله لانه خرج على مكره رب المال وما زاد على هذا المبلغ الفين غير معتبر في المراجحة لانه تمام ربحه على
المضاربين بقى الف وخمسة مائة ربح المضارب الاول نصفه وثلثان لانه اعتبره فكان حظه ما اعتبره الف وخمسة مائة
ما به وثلثه وثلثون وثلث وثلثون وثلث فلو كان الاول بالف من ماله خمس مائة من المضاربة عبيدا وابعدهم من الكفاية ثلثه الف الف
من ماله والفين من المضاربة باع ماله على الفين وثلثي الف المضارب الاول ثلثي ثلثي العبد لنفسه وثلثه للمضاربة
والمضارب الكسبي ثلثي ثلثه لنفسه وثلثه للمضاربة لانه فقد القامى ماله والفين من ماله المضاربة وقد خرج القادر
على مكره رب المال وعلى المضارب الكسبي لانه اصابته ملكا للمضارب الاول رقبته وربعه لانه ثلثي العبد ملكه فمكر
ثمنه وذلك القادر فتمسك بثلثي العبد ماله على الفين فان ثلثي الكسبي من ماله ثلثي ثلثي العبد واربعمائة للمضارب
واما ثلثي العبد الذي اشتراه الاول للمضاربة فثلثه هذا الثلث ثلثا المضارب الكسبي ثلثه الف الف وثلثه لانه
وثلثه وثلثون وثلث فخرج هذا القدر على مكره الكسبي ومكره ارباعه من ماله العبد فتمسك بهما من هذه الثلثة ارباع
على الثلث مائة وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه هذا الثلث ثلثي المضارب الكسبي ثلثي الف الف وثلثه لانه ستمائة وثلثه
وستون وثلثان والمضارب الاول اشتراه ذلك ثلثي الخمس مائة وثلثه وثلثون وثلث فخرج ستمائة من ماله
من هذه الثلثة لانه اكل الخمس فالحمد المعتبر من ثلثي الف الف وثلثه وثلثون وثلث وستون الف الف على ثلثي العبد
الذي كان للمضارب الاول خاصة وثلثان وثلثه وثلثون وثلث فثلثي ثلثي الذي اشتراه المضارب الكسبي ثلثه وثلثه
اقل الثلثين من هذا الثلث الذي اشتراه الكسبي للمضاربة ولو اشتراه الاول الف المضاربة ومعنى ماله من ماله ثلثه من الكسبي
بالف المضاربة والف من ماله باع على الفين ومعنى ماله ان الاول ثلثي ثلثي العبد لنفسه وثلثه للمضاربة وكذلك المصنف
الكسبي ثلثي الذي اشتراه الاول لنفسه وذلك الف ستمائة وثلثه على مكره رب المال فاعتبرها فاما ثلثي الذي اشتراه
الاول للمضاربة فثلثه اشتراه المضارب الكسبي لانه ثلثي الذي اشتراه لنفسه شايعة في جميع العبد من ثلثي ثلثي
وذلك ثلثي الف الف معتبر لانه خرج على ملكه وعلى ثلثه الذي اشتراه للمضاربة وذلك ثلثي الف الف وكان الاول اشتراه
بتمامه وستين وستين وثلثين فاعتبر هذا لانه اقل الثلثين وما زاد المبلغ الفين وهو ثلثان وثلثه وثلثون وثلث عام
ربح المالك فاعتبر بثلثان وثلثه وثلثون وثلث ربع نصف الاول يعتبر ونصفه ربع المالك فاعتبر فصار ثلثه
المعتبر الف الف ومعنى ماله ولو اشتراه الاول بالف من ماله ومعنى ماله من المضاربة وابعدهم من الكسبي ثلثه والف من
المضاربين باع بالفين ومعنى ثلثي الف الف المضارب الاول ثلثي ثلثي العبد لنفسه وثلثه باعها بالفين بعض المصنفين
الكسبي وبعضه لرب المال فاعتبر الف الف وثلثي الاول ثلثه للمضاربين ومعنى ماله وابعدهم من الكسبي ثلثه خاصة بثلثي الف
فاعتبر وابعدهم من الكسبي ثلثه للمضاربين ثلثه الف لتمامه وثلثه وثلثون وثلث في الاول اشتراه بمائة وستين وستين
وثلثين ومائة او الخمس فالحمد المعتبر ربع اعتبرنا الف درهم ومائة وستين وثلثين ومائة وستين
وستين وثلثان فالحمد الفان وعان ماله وثلثه وثلثون وثلث وذلك الفان ومعنى ثلثي الف الف ولو اشتراه بالف
المضاربين ومعنى ماله من ماله وابعدهم من الكسبي ثلثه الف الف من المضاربة والفان من ماله باع على الفين وثلثه
وهو الصحيح وذكرنا الاصل بنسبة الف الف ومعنى ثلثي الف الف ومعنى ثلثي الف الف ومعنى ثلثي الف الف ومعنى ثلثي الف الف

من اصل الحرب باعهم مارج على الثمن الا وهو تمام الزرع على الثمن الا وهو من مزاربه صدره سوى تنكرو لو انه اخذ
بها من روى رجل فلا يشراه منهم باعهم مارج على الثمن الاول وقام الزرع على الثمن لاننا اذا اخذنا حق الملك الاول عاد على
المضاربة الاولى **باب** **سداد مال المضاربة** فلا يشري او يبعده واذا هلك المار قبل
التصرف بطلت المضاربة لانه فاته محل العقد لانه انفق على هذا المال المعين والقول قول المضارب
الملك مع عينه لانه امين بمنزله الموضع ولو استهلك المضارب رضى المال او انفقها او اعطاه رجلا فامتنع
لم يكن له ان يشري على المضاربة شيئا لانه صار مضمونا عليه بالعمد ومنه حكم المضاربة ان يكون امينا لا ضمانا فان
اخذ من الذي استهلك كان له ان يشري على المضاربة روى على الحق عن المار لانه اخذ بدل المضمون وهذا مبدول
فصار كالويلع واخذ عنه وروى عن محمد في المضاربة اذا اقرض رجله فان رجعته اليه الدوام بعينها رجع
على المضاربة لانه يعود امينا كالودع اذا اختلف ثم عاد الى الوفاق واذا اخذ مثله لم يرجع لان الفيزان قد انقضى
بملكه غير ان يلازمه عن الضمان وحكم المضاربة لا يجمع مع الضمان ولو شترى بالف المضاربة شيئا وبقضها
ولم ينفذ الا الف في ضمانت رجع على المار بالف اقرض فيكون رضى المال الفيزان لانه المار دفع الفيزان
على جهة المضاربة وكذا لو كان ملكه قبل النقد وكون رضى مال جميع ما غرم مع الف من هذا ومن الوكيل بالشئ اذا
شترى وقضى الثمن من الموكلة مستكر فلا ينفذ البائع بوجه على الموكلة بانها والفرق ان الشئ يكون واجب البائع على الموكلة
الثمن وجب للوكلة على الموكلة ايضا لانه حق الحقوق كان شترى لنفسه فباع من موكله ولهذا عكس حتى المبيع من الموكلة
ليست في الثمن منها فاذا استوفى حقه من الموكلة لم يبق له الحق اصله فلا يملك الرجوع ثانيا فاما المضارب لا يجزى
على مال دين اذ لو وجبه عليه دين لصار مضمنا لدينه فوضعه ففهم مضمونا عليه والمضارب لا يصح ضمانا
بما لا يكون قبضه بجهه الامانة دون الاستيفاء فيكون قبضه المار الثانية امانة كقبضه المار الاولى سواء
اعتبرنا الكل من رضى المال لان عقد المضاربة لتحصيل الزرع فاذا لم يعتبر ماضى المضارب رضى المال كخبر المال
وبربح المضارب وهذا لا يجوز وكذا لو ادعى المضارب انه نفذ الف وانكر البائع رجع على رضى المال بالف فدم
لان اوانه بانه نفذ الف للبائع لا يجرى المال مضمونا عليه فلا ينعى رجوعه على رضى المال عكس الوكيل اذا اقرض
نفذ الف للبائع وحده البائع عنهما الوكيل من ماله لانه اقرضه ببيعها وجب على الموكلة فلا يرجع على الموكلة ثانيا
ولو تصرف المضارب في الثمن المضاربة صارت الفيزان فتمت الفيزان وهلك الفيزان قبل ان
ينفذ رجع على رضى المال بالف عن ماله ويعنى المضارب عن ماله وتكون ربح الجارية له ويخرج من المضاربة والى
على المضاربة لانه شترى بثمن الجارية لانه مال له بثلثه ارباع الثمن كانت مملوكة لرب المال وكان ضمان
مملوكة عليه ورجعها لشراؤه لنفسه للربيع الثمن كان ملكا له لان حصته من الزرع وكان ضمان هذا الزرع عليه ومن
من المضاربة لانه حق المضارب لا يظهر الا في الزرع والزرع لا يحقق الا بعد القسمة فاذا قسم لا يجوز ان يكون للمضارب
رضى المال في المضاربة فلما بثلثه ارباع ثقت على المضاربة لان ضمان رضى المال لا يخرج من المضاربة لان رضى
ماله على حاله فان بثلثه ارباع ثقت على المضاربة وثلثه ارباعه على المضاربة فاذا رضى المال منه رضى مال الفيزان
وعنى ماله والبائة سنه على الشوط لانه رضى مال مضاربة الفيزان وعنى ماله باقتدبه المال وذكر الاول والبائة
تكون ربحا سنه على الشوط شترى بالثمن المضاربة جارية فتمت الفيزان ولم ينفذ الثمن رجع باعها بالفيزان وقضى الثمن
ولم يلم الجارية من ملكه فمذا لا يخلو من ارباع امانة ملكته الاموال كلها معا او ملكته الا الف الاول
اولا لم يملك الجارية والمال كله او الفان معا او متعاقبا او ملكته الجارية او لا م ملكه المال الاول والثاني
معا او متعاقبا او ملكه المال الثاني او لا م ملكته الجارية والمال الاول معا اما اذا ملكته الاموال كلها معا
ضمن المضارب بثلث الف البائع الجارية والفيزان لانه المبيع ملكته قبل التسليم ورجع على رضى المال بالفيزان
وعنى ماله لانه شترى جميع الجارية لرب المال لانه حين شراؤها لم يكن في المضاربة ربح وكان جميع ثمنها على رضى المال فلما

فلما باعها بالفيزان صار باعها بثلث ارباعها لرب المال ورجعها لنفسه لان المشتري ثمنه الجارية لباعها الفان كانت
رضى المال وكانت الجارية فارغة عن الزرع وقمتها الفان فكونت فكونت الف من رضى المال والفيزان بثلثه ارباع
فكونت بثلثه ارباعا مملوكة للمار فيكون المضارب بثلثها عليه لانه المضارب عامل له ورجع ملك المضارب فكان ضمان
عليه لانه عامل لنفسه واما اذا ملكه الف الاول او لا م ملكته الجارية والمال كله معا او متعاقبا فالملك الاول
على رضى المال لانه ما ملكته الف الاول صارت ملكه الفان فتمت الفان فكونت الف من رضى المال والفيزان بثلثه ارباع
الف من الجارية مشغولة بالربيع والف من رضى المال ولا يبق للمضارب ربح لان الزرع ما سبق بعد قضاء الدين واستيفاء رضى
المال فظهر انه لم يكن للمضاربة الجارية شركة فصار كلها ملكا لرب المال فكان ضمانا كلها عليه بخلاف ما لو ملكته الاول
معا لانه ملكته قبل وجوب الدين فزادها للمضارب منه ربح ففهم المضارب ذكر الفيزان واما اذا هلك الجارية او لا م
المال معا او متعاقبا فيضارب المار الفان وعنى ماله وعنى ماله المضارب عن ماله لان ملكه الجارية لم ينفذ المضاربة
دين لان ثمن الجارية قام في دين المضارب وبقى الف من رضى المال فامتنع بعد عنها الا باعها او ملكته رد الفيزان لانه فيهما
في ثمن الجارية لا مشربا فم ينفذ المضارب دين حاله فقام الجارية الفان المضارب دين بدها كذا وفكر لا يقطع شركة
المضارب في الجارية ملكته على الشركة فكونت الف من رضى المال فامتنع المضارب كذا لو ملكته الاموال كلها معا وكذا لو ملكه المال كله
اولا لم الجارية والمال الاول لانه بملكه المال كله لم ينفذ المضاربة دين لان الجارية قائم بدها على مشربها والمال
الاول قائم بثلثه ارباعا الاصل ان المضارب نفذ ما كان عاملا لرب المال تكون قرار الضمان على رضى المال لانه
حق الضمان سبب على رضى الفيزان على المعور لانه هو الذي اوقعه في ففهمه بثلثه ارباعه عن رضى ماله كان عاملا
لنفسه تكون قرار الفهم على المضارب لان غنمه لم يكون غرمه عليه رضى المال الفان فتمت الفان بثلثه ارباع
وقضى قبل نقد الثمن وكثرى بالجارية جارية تساوى الفيزان وقضىها ولم يدفع الجارية فملكته الجارية والاربع
رجع على رضى المال بالفيزان عن ماله وودى من ماله فم يلم وهو على ارباعه الاول لو ملكته الاموال كلها معا
رجع على رضى المال بالفيزان وعنى ماله ونفوز ماله من ماله لان المضاربة شترى الجارية الاولى كان عاملا لرب المال لانه
لا فضل في الثمن ولذا الجارية على رضى المال لان فتمت الفان فامتنع غرم بثلثه ارباعه كان وارثا في الفهم على رضى المال
فاما الجارية الاخرى فمن رضى مال المضارب فكان ضمانا لربيعه عليه وهو عنى ماله وثلثه ارباعه كان لرب المال الفيزان
وفما لم حصته من الزرع فكان قرار الضمان على رضى المال لانه المضاربة ذكر عاملا لرب المال بثلثه ارباعه بملكه
الفان فحق المضارب دين الفيزان وليس في المضاربة يد المضارب في الجارية الاخرى وقمتها الفان فصار بضربها
مشغولا بالفان الذي وضفها مشغولا بالفان لانه سق المضارب فزاد في ملكه ومنه اسقى رضى المضارب بثلثه ارباع
كان ملكا مملوكة لرب المال وكان جمع الضمان عليه والمال لو ملكته الجارية الاولى او لا م الاخرى والالف رجع بالفيزان
وعنى ماله كذا لو ملكته الاموال كلها معا لان ملكه الجارية الاولى لم ينفذ المضاربة دين لقيام غنمها بدها وهو
والجارية الاخرى التي يرد الاول ايضا فم يلم فامتنع ردها الا باعها فملكته الجارية الاخرى والالف
ولا ينفذ المضارب حال ملكها فملكته مشتركة وانما حق المضارب دين بدها كذا ولو ملكته الجارية الاولى او لا م
الشركة من المضارب لا يقطع الشركة كذا لو ملكته الاموال كلها معا وكذا لو ملكته الجارية الاخرى لم يملكها لانه لو
شترى بالف المضارب جارية تساوى الفان وقضىها ولم ينفذ الثمن لم شترى بالجارية عدا بواى الفيزان وقضى
ولم يدفع الجارية لم شترى بالباعد حواى مولى تساوى بثلثه ارباعه ورضه ولم يدفع الباعد فملكته الجارية
منه بثلثه ارباعه كلها فهو على حصة اوجه الاول لو ملكته الاموال كلها معا فحق المضارب بثلثه ارباعه رجع على رضى
المال منها بدها الفان وعنى ماله وودى من ماله الفان وعنى ماله المضارب بثلثه ارباعه الفان منها على الجارية لانه
ملكته ضمانا والثان فم الفيزان فم العقد بملكه اهل الفيزان وهو الجارية قد التسليم فليزوم ردها
وهو البعد وقد عجز عن ردها بالملك ففهم الفان فم الجارية لانه شراؤها بالبعد وقد ملكه البعد واما

المضارب اما في حق امواله ماله بالافضل في المالين جميعا ومتى
كانت مضاربه واحد من وجه وقع الكسرة على بعض المال المضارب الثاني باعتبار انما جعلت
كضاربه واحد لا يملك في مال المضارب الثاني وباعتبار انما مقدرة المالك فلا يشك المالك بالكر
واما في مضاربه غير ذلك في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب
المال من المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
على شرطه واربع اقسام من المضاربة الاولى في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب
فعل فيها بام فزع الفاء ودفع الما في المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب
ودفع الكسرة في المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
موزع على المالين الا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
المضارب الا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
لا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
نصفه في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
للمضارب الا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
لا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
المضارب الا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
فكان له من الزرع ثلثا ففضل على مضارب المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
لما بيننا **باب في دفع بعض مضاربه وبعضه لا** دفع الفاقار بعضها وقضى
ونصفها مضاربها بالنصف وافضلها جاز على ما في مال المضارب والقضى في المشاع جاز ان ولا يوصله الكسرة
رواية جواز قرض المشاع الا في حق المضارب معاوضة مضمون لان الحاب لم يملكه بغيره وانما هو في المثل في
الذمة والمعاوضة جاز في المشاع والمضارب جاز في المشاع ايضا لانه يمكن من المعرف فيه وببشر
الشركة لا يمنع المضاربة الا ترى ان اذا ادخل المضارب صاير شريكه المال ونقلت المضاربة فاجاز البقا
فكذلك لا يتبدل فاذ ادخل المضارب ثلثا من ملكه والنصف الاخر ينفذ بين رب المال والمضارب
في المضارب ولو دفع اليه الفاء على ان يرضى عليه ويحمل بالنصف الا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد
لانه شرط العمل في معاوضة القرض وقدره في القرض جاز في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
سرها نصفان لان الزرع في حق المال والوصية في ملكه من المال فنقسم على قدر المال ودفع الما في الفاقار
منه عندك مضاربة شرا فاذما في شرا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
وان كانت عروضا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
ونصفها جاز في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
ولا يوجد وانما الكتب ان الهبة العارية مضمونة الا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
الهبة المضاربة لانه ملك نصف المقبوض بالهبة العارية لانها اعلى معاوضة لانه لا يملكه عنده في التبرع
جعلها معاوضة ومضمونة بالقيمة كذا البيع في شرطه لانها اعلى معاوضة لانه لا يملكه عنده في التبرع
والوصية عليه نصفان لان المال كان متراكما بينهما لم يذكر ان هبة الهبة من الزرع على شرطه للمضارب
قال الفقيه ابو جعفر لا يثبت عندنا ما يصدق به فله في الاذن في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
يطلب بالاجماع ولا يصدق به لانه دراهم مملوك بعقد فله فسادا كذا في المملوك مع فسادا فاذما في
فما ودع طلبه الزرع بالاجماع بخلاف الدراهم المعصومة والمبيع بالبيع الفاسد عام في الغصب وسقط

منه في مضاربه شرا فاذما في شرا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد

الحق

وسو الصحى فانه قال محمد بن الجاهل اهر داهم او دنا بزم ملكها بعقد جاز او فسادا ودع فيها فانه يطلب له الزرع
ولا يصدق به ولو قال يرضى مضاربة ونصفها بضاعة جاز لانه لا يجوز افراد كل واحد من العقدين على المشاع
فبعد الاجماع اولى لان كل مال له مال في حق المضارب ونصفها مضارب بالنصف جاز لانه يجوز
افراد كل واحد منهما على المشاع فكذا اذا جمع بينهما فانهما نصفان في حق المضارب ونصفها مضارب بالنصف جاز لانه يجوز
الزرع له ونصفها منها على شرطه المضاربة والوصية عليه مال المضارب لا على القسم بغير الاذن له
المال صاير فدون اذنه اولى لان الواحد لا يصح ان يكون مقاسما ومقاسما لان القسم لا يقوم بشئ واحد
فقط القسم كان كلا النصفين بعضه مضارب وبعضه ودع فقد علة في بعض الوديعه وبعض المضاربة
فما كان في الوديعه صاير في الفاضل صاير في مال المضارب وكان مقاسما فالتقسيم كان له ووضيعة عليه ما كان مضارب
فهو منها والحبيد في ان لا يرضى ان يرضى بالنصف الا في حق المضارب ولا يصدق به في حق المضارب
م يوجد منه الاجود الا ان لا الوديعه بذلك لا يصح صانعنا في غير نقد بصر البائع شركة الا في حق المضارب
لا الدراهم وان كانت علة في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
وان بصر البائع شركة الا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
المشاع اليه بعينه فيحق له في حق المضارب ولو دفع الما في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
ان نسخ النصف البلى ويعدا في حق المضارب بالنصف فبائع نصفه الحجاب بخلافه في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
لانه عليه فلا يخلو من ثلثه اوجه اما ان شرطه على ان الزرع سنها نصفان او على ان لرب المال ثلثه والنصف الاخر
ثلثا او على ان شرطه على ان الزرع سنها نصفان في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
لرب المال ثلثه اربع الزرع والمضارب ربع والوصية على رب المال ومذا بانه على ان عندك اذا وكله برونه
بانه يرضى بالربى من غير بعض من شرا منه الا في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
واما الحق في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
والنصف على ان المضارب يكون في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
جائز لانه ما رعت فكيف نصفه ربعه في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
ما عليه الا ان الهبة المضاربة فيه لانه في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
سرها في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
الذي خدت المضاربة فيه ينظر ان شرطه على ان المضارب يكون في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
بالا فله ان مضارب علم فمادت في المضاربة لانه ليس في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
رب المال ثلثه في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
المضاربة في النصف وصحة النصف ففضل كان قال اعره ما كان على ان مضارب علم فمادت في المضاربة لانه ليس في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
ولو صح بهذا كان المضارب يملك الزرع والوصية على قدرها لهما فكذا هذا واما عندنا فما كان المضارب يملك
الزرع ولرب المال ثلثا لان المضارب في النصف صحيح فله في النصف فله في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
جميعا فكيف نصفه شروطا في حق المضارب والنصف شروطا في حق المضارب فاما في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
الربط وذلك لانه كان من القليل فله لرب المال واما اذا شرط لرب المال في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
فقد الزرع سنها نصفان لانه في حق المضارب في النصف للمال ولحق في النصف فبائع نصفه مضارب كان في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
كلمه وانما يستعان منه اياه واعل في ما كان لكونه لرب المال في حق المضارب الا في حق المضارب الواحد او في مال المضارب الا في حق المضارب الواحد
من عن عمل وارلس مال وهذا لا يجوز وعندنا المضارب بغير الزرع والباقى لرب المال لان نصف الزرع
فما فسد المضارب لرب المال وفيما صح سنها الله في شرط **باب في حق المضارب**

فمنها وعند ما نصف لرب المال ونصف للمعاقلة ان عند ما الحق لا ينقطع عن العينة بالخلط فيصير الخلط شركا
 دفع المدينين الفاضلة فأتى احد ما فقال لا اقر ملك المال صدق في نصيبه لانه امانة في يده وكان نصيبه الاخر
 ديناه دهمته وركنه كان صار مضمنا لله ما بالتميز فيصار مضمنا ولا يصدق الى في المقاطع وان وجد في
 سبب التميز لانه شاهد الحكم بالقطع بشهادة الفرد كان علمه ان المبتدع اودع نصيبه بصدق في الكل لان
 جميع المال امانة عند من قبل في ان صدق المبتدع المان فانه عرف مكان امانه لما كان الايداع من العينة
 ولودعت ذلك لا صاحبها كان مصدق ما عينته فكان ديناه ما صاحبها قال عسى ان اباي يبيعني ان لا يصير ديناه
 لانه مصدق في براء نصيبه في الجاهل الضمان على المبتدع وهذه الرواية من جهة المبتدع مسلط على الرد والودع بمصدق
 مطلقا فيما اقره فاسلط عليه لان المولى صدق حكم الاتقان في الاخير عما سلط عليه ولم يحكم في تمامه خبر
 فانه لم يحكم في نفسه منفعته فانه لم يدع لنفسه شيئا فكون اقرار المولى بالرفع والرد عن نفسه اقرار المبتدع
 ثم مات جميعه للوديعة فيصير بماله في مسئلة للشركة ومع اودع لاهل المتفاوضين شيئا مما مال المتفاوضين
 اجنبا فانما للشركة المودع فعاد المودع دفعت اليه الوديعة فانه يصدق في براء نصيبه عن الضمان ولا يصير
 في ايجاب الضمان على المبتدع لو كان المتأخر في حال صوته انه قبض ما سجد به لم ينعى لان جميع ما كان
 من الي والمبتدع اخص احد ما بشئ مما يده فلا يحق التميز اقر المضارب بدينه للمضاربة لانه لا اعتبار
 له او لمكانه او جملته وعليه دين او لا لزمنه ما له خاصه عند ذلك الا ما اقر لعبد ولا دين عليه فانه لا يلزم
 قال الحكم بالفضل في رواية المضارب الصغير ان كان في المضارب فضل لزم ما اقر به في حصة وعند ما جاز
 اقراره لهم الا لعبد او لمكانه بناء على ان سعى المضارب من هولة لا يجوز عند ذلك اقراره وعند ما جاز سعي
 من مولا الامن العبد والمكاتب فكذا اقراره في فرق اوج من اقرار المضارب له ولا ينعى ان اقر لنفسه بدينه للمضارب
 فانه يجوز والفرق ان مطلق اقراره بدينه للمضاربة اقراره بالتجارة لان المضارب للملك في المضاربة الاتقان
 وقد حقه المحرر عن التجارة في حق هولة فكذا حقه المحرر عن اقراره الذي سعى على التجارة فاما في المضارب ما
 المضارب انما يثبت بدينه من شيئا من الام وسبق ما نصه في الحق المحرر في حق الشئ من الاقبى فكذا في اقرار
 الذي سعى عليه ولا يعلم **باب قسم المضاربة** اصله ان قسم الزرع فيقول قضي بسلامة
 ما لم يوقفه الا من ربح المال من نصيب القسم وله ان يقضي بطلان حال المقوم موقوف متردد ان وصل ربح المال
 كان المقوم ربحا وان لم يصل اليه وسكر في يد المضارب فله ان يملك المقوم ربحا لانه مع ملكه في مال المضاربة
 فانه يعرف اليه لانه اقره ومع كان اليه لانه اقره المقوم كان ربح المال ولم يكن ربحا فكانت قسم الزرع
 باطله ولان الزرع فصل على اصل المار ولم يحق الفضل الا بعد سله من الاصل ووصوله المربح المال تمام ولو
 اقتسم الزرع وسواء في مال المضاربة الف قام في يد المضارب ثم هلك ما في المضارب فالقسم باطل وما قبضه
 المال يكون من المال ورد المضارب عليه فانه ولو ملكه في يد حقه لانه ملكه ما في يد المضارب فله المقوم
 كان ربح المال ولم يكن ربحا وصار ربح المال قابضا بغيره من مال المضارب فيقسم نصف ربح المال لنفسه
 بغيره بسلامة لانه قبضه لملكه ورب المال انما اذن له بملكه بشرط ان يكون لما فخره ربحا فاذا ظهر انه لم يكن ربحا بل
 كان ربحا لال لم يكن ربحا بالتفكر فيصار المضارب غاصبا ولو كان الزرع الفقد فله واحد الفاضل الزرع ثم ضاع
 ربح المال فالالف التي قبضه بسلامة ربح مال المضارب نصف الف التي اقره مال المضارب فله المقوم
 المضارب كان ربحا مشتركا بينهما من ربح المال وقد قبضها للملك فصار مضمنا وان استوفى ربح المال ثم اقتسم
 الزرع ثم وقع ربح المال فله نصفه للمضارب فله اقل من المضاربة التي كانت فان زرع او وضع لاسقفى القسم
 العوى لان من مضاربهم مستانفذه لان المضارب الذي قد انقطع فانه تباين في اقتسامه وقبضه ربحا
 وليس ما له وذلك لان المضارب المستفذه لا يملك القسم الباقية وانما يريد بقوله على المضارب التي كانت

مكرر

اي على الشرط الذي كان في الاولى ولورج الفقد فاقد ربح المال من مال الفاضل المضارب حصته من الاقسام
 الفاضل ما قد ربح المال حصته من الزرع فله سكره والمضارب نصف ما اودع من الزرع لان القسم فيما كان وزنه يتقضى
 في ملك احد القسمين قبل القبض لانه القسم مع المعاوضة ولا تسلم الا من حصته ما لم يعلم للفرق ما بين ما
 انتقصت القسم صارت كانه لم يكن فاضل في الزرع نصيبه علمها وابقى بقى مشتركا بينهما وان سكره فله اقل من
 ملكه ما لم لا القسم لاسقفى بسلامة كل المقبوض من احد القسمين لانه بالقبض سلم له حصته فينبغي ان يعلم
 للفرق حصته وهذا كمن اشترى عبد الجارية فقبض العبد وملكه في يده ولم يعلم الجارية لانتقصت البيع وعليه
 اه بسلامة الجارية الا مشربا ولو ملك الجارية قبل التسليم ينعقد فكذا هذا اقتسم او قال ربح المال ما دفت
 للمدين المال فالقول لرب المال والبيع للمضارب يدعى ربح المال يدعى بخلافه في ما قبض
 من الزرع لنفسه والقبض شركه ربح المال فيه وانكر ربح المال فله القول لانه قول الامين معتبر في حق
 لقاط الضمان من نفسه برد الامانة ولا يعقل فيما يدعى لنفسه بالخلط في يده لنفسه لانه قول المضارب ودعى
 المال ويكون القول لرب المال فيما يدعى القطع الشركة في الزرع وفلوصه بنفسه ولهذا قالوا هل كل واحد منهما
 على دعوى صاحبه لانه كل واحد منهما فصل مدعيه ومدعي عليه ولا يكون اقراره برب المال بقسم الزرع اقرار القضي
 ربح المال لان الزرع قد قسم قبل قبض ربح المال لان العرف فيما بين التجار انهم يخلطون المال مع الشركة
 ويسمون الزرع ويركعون ربح المال على حاله وان اقام كل واحد البينة على اقراره لا يدعى بالبينة
 للمضارب في البينة كذا اثباتا لانه اقامت على اثبات الردصون ومعنى على المحقق ما قبضه لنفسه
 ونسبه ربح المال قامت على ثبوت الردصون دفع مضارب بالقبض في شرب به وبيع بربح او لا او شرب في حصة
 ولم سعى في زاد ربح المال فالزراع او صوط ثم زرع بعد ذلك جاز ونعتسان عليه فصل الزرع قبله او
 بعد لان الزيادة والخط يجوز حال تمام العقد ولان الشرط انما ينعقد في الاول فصار كانه باسرا
 العقد على الشرط انما ولو اقسما ما زاد او صوط وكذا ذكره في محله ان يجوز الخط من ربح المال المصان
 دون الزيادة لان المعقوص عليه في جانب المضارب علمه والعقد قد انقضى فلا يجوز الزيادة في بدل العمل بعد
 فانه كما لا يجوز الزيادة في الاجرة والعين بعد انقضا الاجارة وصلا كل الجميع كحل في الخط لانه ليس برب
 في يده لانه ربح المال يستحق الزرع لا عوضا في شئ وجه نظام الروام ان معنى الشركة المضاربة راجح لانها
 اوجبت شركة الزرع فصحت الزيادة من الجانبين بعد انقضا العمل كذا الشركات يجوز الزيادة من هذا الزك
 لصاحبه بعد القسم وارتفاع الشركة فكذا هذا المسقيا على الموقوف لودع المدين الفاضل المضارب بالنصف
 ثم اقره ربح المال من المضارب شافشا من المضاربة لنفسه والمضارب يعلم بقبضه المال وزرع في حاسب
 فانها بحسب ما ربح المال الفاضل والزرع ينفقه في لا يكون باخذ للنفقة نقضانا من ربح المال لانا لو فعلنا
 المقبوض من ربح المال بطلت المضاربة ومما لم نعقد الا بطل فله ربح المال فابق عنه وما اخذ
 ربح المال بمنزلة دين على اجنبى رجلا دفع المدين الفاضل المضارب فخرج فله الفاضل ربح المال اذ في لانه لا
 وما بقى في حقه لا يجوز لانها عليه مجهول اذا كان المال قايما بعينه وان كان مستهلكا فله ابراء له على
 ربحه فابن **باب الاختلاف في شرط الزرع** اوجه قد ربح المال او الزرع
 اصله انهما في النعما على ما تكلف لهما المضارب وادعى احد ما شوطا ووصف المضارب فالقول للمدين
 حوا ووصف الشرط الرايد كما لو اتفق البيعان على البيع وادعى احد ما شوطا زيدا لوصف فادعوا القول
 لمن نكر الشرط وان اختلف في نوع العقد فالقول لرب المال وان كان ما يدعى عقدا فاسد لانه سوا الملك
 كما لو ادعى صاحب الدار الاجارة القايم وادعى الاخر ان من منه فالقول لرب المال لانه سوا الملك فكذا هذا
 في صور **فصل** في الاصله في الشرط **فصل** في الاصله في ربح المال والزرع **فصل**

الزرع اختلف في ربح المال فاعلم
 المضارب دفعه انكر ربح المال
 او استجابه

في الاصل وفي نوع العقد **فصل** ولو اختلفت في قدر ما شرط في الزرع المضارب فالقول لرب المال مع عينه لانها
انعقا على المضاربة والمضارب ادعى زيادة شرطه الزرع وانكره رب المال كان القول له ولو اقاما البيينة فالبينة
للمضارب سألته ابنت زيادة شرطه الزرع وانكره رب المال بشرط الزرع ادعى المضارب شرط نصف الزرع فلم يصح
اجم المثل لانها اختلفت في نوع العقد لا في الزرع لان ادعى اجماع فاسد لان لم يقر على صحة المضاربة فكان
مقر المضاربة فاسد والمضاربة اخذت كانت اجابة فاسدة والمضارب ادعى المضاربة والمضاربة
فاسدة والمضاربة اخذت كانت اجابة فاسدة والمضارب ادعى المضاربة والمضاربة مع الاجابة عقدان
مختلفان فكان القول قول صاحب المال ولو قال المضارب شرطه المثل الزرع وقال رب المال شرطت لك ذلك الزرع
وزياده عشر دراهم فذكر اجماع المثل فالقول للمضارب والبينة لرب المال لانها انعقا على المضاربة فان
المال اقر على صحة المضاربة فان لم يقر ان شرطه المثل الزرع لانه ادعى زيادة شرطه العقد فلا يقبل
دعيه الا ببينة كالوا انعقا على البيع وادعى اجماعا بشرط العقد فلا يقبل دعيه الا ببينة كالوا انعقا
على البيع وادعى اجماعا بشرط العقد فلا يقبل دعيه الا ببينة كالوا انعقا على البيع وادعى اجماعا بشرط العقد
المضارب شرطه المثل الزرع لانه اقر بالمضاربة فاسدة لان لم يقر على صحة المضاربة وكان مدعيها اجماع
فاسد والمضارب ادعى المضاربة فقد اختلفت في نوع العقد فكان القول لصاحب المال ولو قال رب المال
شرطت لك ذلك الزرع الا عشر دراهم فالقول للمضارب اجماع المثل لان الحكم مع المثل كما علم بما وراحتين
فصار المضارب مدعيها تمام المثل لرب المال منكره فالقول له ولو قال رب المال شرطت لك ذلك الزرع
ما شرطت له الزرع ولم يقر شيئا فالقول لرب المال والبينة لرب المال يدعي مضاربه جانيب والمضارب
ادعى مضاربه فاسدة فكان مدعيها اجماع فاسد فقد اختلفت في نوع العقد فكان القول لرب المال والبينة
لانها قامت على اسما للشرط وبيته المضارب قامت على صورة النية فكانت البيينة او في بوزن لو قال لرب
شرطت لك نصف الزرع وقال المضارب شرطت سادس ما به قبل اجماع المثل والقول لرب المال لما بينا
والبينة بين المضارب فرق بين هذا وبين المزارعة لو اقام رب **الارض** البينة انه شرط للمزارع
نصف الخادع واقام المزارع البينة ان شرط ما به فغيره فالبينة لرب المزارع والفرق ان في المضاربة
البيتان استويا في الاصل وان كل واحد منهما اثبت شرطه لرب المزارع لانه اثبت شرطه لرب المزارع وادعى
اقر المثل لانها قامت على انه شرط له ما به درهم وموسم في هذا الشرط لانه اثبت شرطه لرب المزارع وادعى
المثل على كل حال فصار اولى من لرب المزارع والمثل باقى اجماع المثل فاما في المزارعة فصار لرب المزارع
على شرطه عشر افعه وموسم لا يسمى عشر افعه كما لو اقاما سمي اجماع المثل وادعى اقر المثل فصار
معه فصارا كان اقام البينة على انه لم يشرط له شيئا ولو نفي الشرط فحقه كان سديد الارض اولى فكذا
اذا نفي الشرط مع صحة لو اقام العامل بيته انه شرط له ما به درهم وادعى اقام رب الارض بيته انه شرط له
نصف الخادع فبيته العامل اولى به في المضاربة **فصل** فاذا اختلفت في قدره في المال وفيما شرط له
من الزرع فقال رب المال لرب المال الغان وشرطت لك ذلك الزرع وقال المضارب لرب المال الغان وشرطت
في نصف الزرع وفيه الغان فالقول قول المضارب في قدره في المال والقول لرب المال فيما شرط له من
الزرع وكان اجماع القول قول رب المال فيها وسوق قول رب المال لانها انعقا ان جميع المال للمضارب
والمضارب يدعى زيادة المثل في الزرع ورب المال ينكره فالقول له لانه الاصل في وقوعه مقدار
مقبوض ملك العتق والغايين احق بمعرفة فكون القول للعابض لانه ينكره زيادة العتق فانه لو انكر
العتق اصله كان القول له فكذا اذا انكره بغيره فكل في الزرع لانه استفاد بشرط رب المال فانه لو لم يشرط
الزرع ابيتمه المضارب فكون القول له وبغيره لانه اجماعا ما ادعى من فضل وان كان المال

فان كان

للمثل الا في اقاما البينة فالبينة المضارب على ما ادعى من الزرع في الاصل الفاضلة على الاخرين لانها
اثبتت زيادته سكره في الزرع بما سببه رب المال ولو اختلفت في قدره في المال والقول لرب المال في الزرع
والف بضاعه او دية او دين فالقول للبيضة والوديعه والذين في المضارب لان المال في يد والقول قول
صاحب اليد مع عينه في يد المزارع في نصفه لانه لا مال له في المضارب لان المال في يد والقول قول
اخره وقال الا في الزرع لرب المال فاقول لرب المال الفاضلة على الاخرين لانها اثبتت زيادته سكره في الزرع
وما في المضارب على ما به من المصدق لانه اقر بان له في المال لا حق له ولا لصاحبه فيها فادفعها لرب المال ولو لم يقر
على ما به على يد المثل لرب المال لثباتها والمضارب ثلثها طعن عليه وقال ينبغي ان يكون نصفه لانه المثل
المنكر يقول انه وصل الى الاصل فكل في المضارب لانه لا مال له في المضارب لان المال في يد والقول قول
على ما به في حقه وحق المضارب للموثرين في المضارب وقدره نصف المضارب المقر لرب المال باقراره وقام
المال مقامه في اقر لعلنا بالف وقال القول لقله ان اقر يقوم المقر الما مقام الاول فكذا هذا فصار المنكر مقر
رب المال نصفه في يد والجواب عنه ان الحساب لرب المضارب لان المضارب المقر لرب المال ولو لم يقر
لان رب المال مع المضارب المصدق بقاؤه في المال واقرا في اليد عا في يد مقبولة لم يثبت كونها ربحا
سول المضارب لانها امكن في يد والاقرا لا يقبل على ما به يد غير وكان الزرع الحساب التي في المنكر لغيره لانه اقر
بان دعيه وهو مصدق في يد وكذا في المضارب هذا الاقرار فقط حقه في الحساب وفيه من الوسط فينقسم
لرب المال ثلثه في يد ويد في يد لرب المثل في يد العبد سني وسنكا لانه ثا في يد اجماعا والمضارب في يد
لان في المثل في يد الوسط فكذا هذا وتسمى الاصل الباقية ربحا سببه ارباعا على ما به لرب المال ولرب المضارب ما يتان
وفيكون في نصف المضارب المقر لرب المال في نصفه لرب المال في نصفه لرب المال في نصفه لرب المال في نصفه
للاية درهم وموسم وسنك وثلثان وما في بيته الما في نصفه لرب المال في نصفه لرب المال في نصفه لرب المال في نصفه
وفي يد من جهة المقر وماتان وفي نصفه لرب المال في نصفه لرب المال في نصفه لرب المال في نصفه لرب المال في نصفه
وعانت وثلث **فصل** في ما لا فرق بين المضارب والمضاربة في المضاربة او مضاربة فاسد او صحيح فالقول لرب
المال والبينة بين المضارب لانها اختلفت في نوع العقد فكون القول للمالك لانه هو المالك فكون المنكر للملك فكون
فان منكر المالك يد المضارب بعد هذا القول يعني الاصل والزرع لانه ادعى امانه عند نفسه لانه جعله القول قول
رب المال كان العامل امنا فصار جادا الاجرة والامانة يعني بالجمود والاقا لرب المال وضعت المال اليه مضاربة
بالثلث فانه لا يعني الا ما في الثلث لانه قدر الثلث من المثل العا في يد فيضمنه بالجمود ولو قال رب المال موقوف وادعى
القابض للمضاربة فان كان بعد ما لم يقر فالقول لرب المال والبينة بين المضارب لان العامل اقر سببه موجب
القان وهو القول لرب المضارب في المضاربة ما لا غير موجب للقان في ادعى الاذن لارايه في القان والاذن بالعلم يثبت
لان صاحب المال يدعى القرض والمستقر في الاصل الموقوف واما مصرف حكمه والبينة بين رب المال لانها
اكثر اثباتا لانها استصفا على العابض وبينه القابض اثبت شركة في الزرع والعتاه أكد والزم من الشركة في الزرع
ولان العمل بالنسبة فكون مقدم المضارب على القرض لان القرض يرد على المضارب والمضاربة لا ترد على القرض فانه
جزا لانه يثبت مضارب في جعله قرضا فقدم للمضارب لان كان العمل بالنسبة وان كان لم يشره فالقول له ولا ضمان عليه
لانها تضاد فاعلم ان القرض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض بالكار القابض وصار كانه قال اخذت منك هذا المال
وديعه وقال رب المال اخذته فصار قد ملك الما في يد قبل الموقوف لانه اقر بصدقه لانه القرض حصل باذن المال وديعه
لو فاضا فكون امنا ولو اذرب المال اخذته فصار وقال القابض حقه مضاربة فصار قبل العلم بغيره وبعد العمل بغيره
ان قبل العلم بغيره القابض بالقبض لا الغصب بغيره فكونه في القابض بالقبض لا الغصب بغيره فكونه في القابض بالقبض لا الغصب بغيره
وضمنه لكونه في المال فكونه لا يد له النقل والجمود منه بغيره فكونه في القابض بالقبض لا الغصب بغيره فكونه في القابض بالقبض لا الغصب بغيره

فصل اصل ان المضارع منته الشئ المضاربه لا يكمل بغيره لا يكون للمضارع ويكون مشرا انفسه تامة ومودسرى

بسمه مقتضى فقد المضاربة لان المضاربة لنا التعهدت لتجميع الشركة في الزرع والزرع الما يجعلنا يبيع بعد الشرى وصارنى
وكلمه عليه بان شرى له جارية بهاها فاشى في حقه من الرضاغ لم يخبر على الموطر وصار مشرا لنعمه ولو اصله في الخلفه في الوفاق
فالقول قول من يدعى الوفاق لان الظاهر بشريه لان الموافقة حله في المحال فحرام والظلمه من حال المسم المكلف انما تقدم على
الحرام ولا بدعى الحاققه مسكه فاموثبات في الاصل لانه يدعى نفيه المضاربة ومدعى الخلفه يدعى انفاضا لشرى المضاربة
عبدان بالن مضاربة ولا يبرق فيه فعل المضارب لو سأل المال مو انكره وكذب فهذا على وجهين احده ان كان في العبد فضل على من
المال او لم يكن وكلا وجهي لا يخلو من ثلثه اوجب اما ان صدق رب المال او كذبه او قال للمضارب لابلر مو انكره اما اذا كان في العبد
فضل وان كانت قيمته الى درهم وصدق رب المال ثبت نسبته من رب المال وصوجب للمضارب لانها نقادقا على انه ثابت النسب
من رب المال وصار المضارب مشرا باذن رب المال فقد شرى ما لا يملك ببيع فصار محالنا فوق وقوع الشرى للمضارب ولم يذكر في
شما منه فلا معنى وقضى رضى المال لان صار خاصا للمال لا للمالهى نفعه البايه فان كذب رب المال لعنى العبد ويسى له ما في

في قيمة ارباعا لانه الشئ وقع للمصارعة لانها اختلفت الخلف والوافق ادعى رب المال الوفاق فكون القول قوله
والشئ في وقع للمصارعة كان العبد مشتركاً بينهما لانه العبد بجماعه فصار كما هو الشريك في الاقرار وسواك ليس بها فكذلك هذا
وان قال المصارب لابل انكر فاعتبد للمصارب ونفى راس المال لانها تصادقا على الخلف لانها انعقاد الشئ للملك
بيعه لانه ان كان ابن ابها موقوفاً لم يكن بيعه فصار مشتركاً بينهما فصار كعبد بطل اقراره الخلف ووالفله ولا يلزم انكر
لا يشترط نسب من واحد منهما وبقى مملوك الصاحب فكذلك هذا اذا كان العبد فضلاً وان لم يكن فيه فضلاً كان فيه
الفاقد المصارب مواتك فانه صدقة رب المال ثبت نسب منه ومكون العلم للمصارب ونفى راس المال لانها انفق على
الخلف وان الشئ لنفسه وان كذب فهو على المصارعة لانها اختلفت الخلف والوافق ورب المال ادعى الوفاق فانه العبد
لانه صار العبد مشتركاً بينهما لظهور النزاع فذكر المصارب وبعده وقراقران ابن صاحب رب المال فقدر اقراره المقدم عوق
العبد ونفى هذا النفي احد الشريكتين ويسى العبد واما اذا قال رب المال للمصارب مواتك فلا تخلوا ما ان كان العبد
فضلاً او لا فان كان فيه فضلاً وصدقة المصارب لعق ونفى راس المال لانها تصادقا على الخلف وان الشئ لنفسه
انفاها على ان ابن المصارب وان كذب المصارب لعق العبد ولا يسى رب المال لانها اختلفت الخلف والوافق
ادعى للمصارب انه موافق فانه لم يشترط ان يمس فكون القول ووقع الشئ للمصارعة وفي الغلام فضلاً فصار مشتركاً
بينهما وقدر اقرار رب المال انه اعققت نصيب المصارب وموتنكر واحد الشريكتين اذا شهد على صاحب بالبيع كان له احد حصة
في قيمه ولا ضمان على الشاهد ما عوف ولا يسى رب المال لانه يعلى لا سارية على العبد لان العبد كله ملك المصارب لانه
ما رخصه الفاعل ولا يدعى راس مال على المصارب وان قال المصارب لابل مواتك فاعتقد للمصارب ونفى راس المال
لانها تصادقا على الخلف لان المصارب يزعم ان ابن المصارب فاما اذا لم يكن في العبد
فضلاً او صدقة المصارب فهو انتم مملوك للمصارب فاما اذا لم يكن في العبد فضلاً او صدقة المصارب فهو انتم مملوك
لمصارب لانها تصادقا على الوفاق لان الشئ ما يمكن بيعه لانه لا فضل فيه فصار ملكاً الرب المرافق بغير
لمصارب وصدقة المصارب في فنت نسب منه فانه اذ اذنت فتمت نسب من المصارب وعق عليه سبع ارباعاً
سبع ارباعاً ولا ضمان على المصارب لانه قد دعوى للمصارب لما ظهر الفضل فعتق عليه نصيب بغير صنع فان العتق
ت شرعاً وزرع الملك فلم يفتى وان كذب المصارب فالعبد للمصارعة لانها تصادقا على الوفاق لان الشئ ما يمكن بيعه
لانه لا فضل فيه وكذا لو قال المصارب لابل مواتك لعق فمذاكله اذا اذاعه احد مما فاما اذا اذاعه باء قال رب المال
في وقال المصارب لابل مواتك فانه لم يكن فيه فضلاً فحق عارب المال لان المصارب ادعى الوفاق لانه يزعم ان الشئ
لمصارب لانه يمكن بيعه لانه لا فضل فيه ورب المال يزعم ان الشئ لنفسه فكان القول للمصارب فكون العبد للمصارعة
دعوى المالك لانه ملكه فمضى وان كان فيه فضلاً واداعاه المصارب ولا عتق عليها ارباعاً ولا ضمان على احد ما اذنت
نسب للمصارب لان دعوى المصارب لانه ملكه وقد سقت دعوى رب المال فكان دعوى للمصارب اولى وعق ثلثه
ارباعاً بدعوى رب المال وان لم يثبت النسب منه لانه ادعى نسب فله مومع ونسب من المصارب فكون اقراره حريته فصار
عبد حراً من جهرها فلم يكن لواحد منها على صاحبه ضمان لان المصارب يرى على الضمان باعتقاد رب المال نصيب بالدعوى فصار
باب جسد المصارعة او الجاه عليه خطا فاضله ان فصله الختام عملاً وفصله
ووافق عبد المصارب بالتقصاض فمضى عليه عفا او غابا ولو ادعى عليه القدر العبد ويجوز بيع
بينه عليه الا بعد حضور رب المال والمصارب عندهما وعند الخوف البيه ما اقرار وقدرته في السابق ان عندهما لا يسمع
بينه على العبد بالعتق والمولى غايب وعند الخوف يسمع ومنه المولى ملكه والمصارب ملكه ان كان فيه ربح ثم لم يكره
عرف وان لم يكن فيه ربح فلا يسمع البيه على العبد حتى كثر من فراق البيه والافراد والوقوف وسواء البيه ترد بعبد
مطاعى ولا يهتدى العبد بها لجهله بالحكام في الغالب ومما يؤيد ان ذكره في شرط حضوره ما علم ان فيها مطعوناً

جنايب جسد الطمارة اربعه اوالجاء عليه غطاءه فضله فصل الختام عمدا وفصله

[illegible]

يرفع بالعهد عليه فلم يملك الدفع أو الفداء وإن كانا بالماضي فملاك دفع أو فداء لا يمتنع من مال المالك فإن اختار الفداء
أفدى ولم يملك المصارف عليه سبيل لأن المضاربة استفتت بالفداء لأن الفداء أصل من مال المالك كالدفع فيصير كأنه دفع
م شري من المجهن عليه ولو دفع م شري استفتت المضاربة فكذا هذا وإن أراد دفعه وقال المضارب أنا أفدى فله
ذلك لا م من المضاربة لأنه معتق الدفع لأنه مع دفع نزول العبد عن ملكه وبطل على المضارب حق المبيع والمضارب
بالفداء المستحق ملكه وحق نفسه من غير ضرر بلحق رب المال فإنه لا يرجع عليه بالفداء فكان في الفداء بقوله وفي الدفع ضرر فكان
في الدفع منفعتا فلا يملك له بعته وصار كالرأس إذا اختار الدفع والمهرتين الفداء فله ذلك فإن كان للمضارب
غاية لم يكن له رب المال دفعه لأن المضارب قد حققا موصوف السع كحسب للملك رب المال إبطاله قصد أو بما
لوحظ اختار الفداء من ماله حتى سقى العبد على المضاربة وصار كالرأس ليس له أن يدفع العبد المهرين بالحنانية
عالمية المهرتين فكذا هذا فاما إذا كانا فقه العبد أكثر من رأس المال فإن شري بالمضاربة عدايا أو لم يفت
فحق فظاهر ليس لأحد مما الدفع المأمور الآخر وأنها فداء فهو متطوع لأن العبد مشرك سنها وأصل الشريك لا ينفرد
بالدفع ولو فداء يكون متطوعا وإذا عفا قبلهما ادفعاه أو فدياه فإن فدى بالفداء يكون أرباعا لأن مضافه
لملك فحق عليه قدر ملك ما وخرج العبد من المضاربة لأنه يجعل كأنه دفع م شري من المجهن عليه لأن العبد صار مستحقا
الحنان فاما يسلم لكل واحد من نصيبه بما أدى من الفداء فصار كل واحد كالشري بخصته وبه يخرج من المضاربة
لأنه صار القائم من مال المضاربة كالسوى للتحقق بالحنان وليس للمضارب أن يعرفه نصيبه كمال لأن المضاربة
استفتت فإن اختار رب المال الفداء أضر المضارب الدفع فداء رب المال ثلثه أرباع الفداء ودفع المضارب ١/٢
المضارب لأن كل واحد منهما مترك بعضه مكانه أن يدفع ملكه أو ينفذه فصار كالعبد المشترك إلا أن العبد المشترك إذا
عفا أحد المالكين وغاب الآخر فبطل الحتام دفع نصيبه أو فدياه وسال الخاطب واحد منها حتى لم يدر لأن من دفع أو فداء
نصيبه القسم فإن المال السابق على المضاربة بعد الدفع أو الفداء والقسمة لا يصح إلا بمحضتها ولا يكون العبد المشترك
ملك في العبد المصون إذا جف وقت أكثر من الذي فاقترأ أحدهما الدفع والآخر الفداء لا يكون لهما ذلك لأن من مال المالك
العبد لو أهدى والحق لو أهدى فليس لهما أن يترقا الحق على المجهن عليه ويستحق موصف الحنن وسال كل واحد فقيه
بذلك فلم يستحق موصف الحنن **أ - مضاربة الحزن والمهنة** أصله أن يعقود المرتبة ما لا يخرج
ذو صاحبه نافذ لأن جواز ما يستحق عليه المأمور وحده وعيان المأمور والوقوف في ملكه ولا ضل في أمر بذه
أمور للمعور عيان صحيح فعدت لأن العهدة نصف عهدة ٢ فإن علم كانت العهدة عليه أن كانت أو فدى
لأرته أو حتى بداد الحرب وفي الجاه فالحمد على الأمر لأن العهدة تغلق ماله بسبب قول المأمور وبفرض
نصف كصرفه ماله كالود كد صبا أو عيدا محجورا وعند ما لا يعف بل يكون عليه كصرفه عند ما أرتد المضارب
دفع لأم تدفع أو وضع فله عهدة كان الزرع والوضع على ما شرط لأنه يعرف ماله الغير بأذنه فعدت عرف
العهد عليها اتفاقا لأنه يلحقها عهدة مالها فكذا يلحقها عهدة ما عمن لأن يعرفها نافذ وإن أرتد رب المال
فعدت ٢ فعدت المصارف على المضارب ونصحه رأس المال وعند ما على المضاربة وذكره المزراع إذا أرتد
رب المال فزيع المزراع فإنه يكون على المزراع والفرق بين المزراع والمضاربة صحيح على قول ٢ وهو
للمضاربة غير لازم من الحانث إن كان له مال ناضا فمكركل واحد فسخا فإذا أرتد رب المال صار كأنه
سخا لا بالردة منع صحة للمضاربة ابتداء ورفضها أنها فاما المزراع فله ملك لازم في حق صاحب البذر
فإن لازم في حق الزرع حتى يحكم العمل كالسائر المأمور وعوضه في الشك في معارها وبطلانها باعتبار أنها غير لازم
ويعتق بالردة الطارئة فاعتبار أنها لازم لا يرفع فلا يرفع بالشك ولو أرتد المالك والحق بداد الحرب لم ينقض
ماله حتى دفعه سما وقد يعرف المضارب فهو بمنزلة من يلحق إذا لم ينقض العاقب بلحقه لأن الحق بداد الحرب
لا يكون موتا فلم ينقض القضاء ولو أرتد المضارب وسحق بداد الحرب ويعرف فقام فوضع سلاصان عليه لم يجمع

احدضا فيدفعان به فاما الاقرار بالبر بالعتق والبالتمت فيه فلم يشترط حضور احد ولو اقر العبد بالعتق وكذا به
 والمقتول والبيان فغنى احد مما فلا يغني للاخر لان موجب العتق اقل من مال الاقرار بالعبد غير مقبول فيما سبق به المال لان من
 فيه لو اذ انهم يصدون في العتق فذلك في بعض العبد على المولى ولنا قلنا اقراره في حق العتق لان الحق به يستغنى
 روح العبد ومن غير مملوك للمولى فاني صدقة المضارب وفي العبد فضل مال له ادفع نصف نصيبك الذي يبعثوا فيه
 لانه بمنزلة عبيد بين شركتي اعترف احد مما بخيانته فطافض اقراره بنصيبه لانه سخط حق المالك واقل نصيب المولى
 فلزم نصف حصته فانها افتار بطلت المضاربة لانه نقيض نصيبه من الزرع بالدفع والقدور ولا يحق منك المضاربة
 في حصته من الزرع الا بعد قضاء المال وليس له مال فحارب المال بالمضاربة من ماله معقبة محقق منك للمضاربة في الزرع
 فتحققت القسم بالقسم يسقط المضاربة ولو صدق من المال وكذب المضارب ولا فضل فيه فقل له ادفع نصف
 او اذناه بنصف الدين لان العبد كله ليس له مال فلا بد دفعه كان للمالك على المضاربة لانه لما دفع نصف الجنازة صار كأنه
 لم يرد نصفه والمضاربة ولو لم يرد النصف لا يسلط المضارب في النصف الباقية لانه لا شركة للمضارب فلا يحتاج الى العتق
 وليس له المال في شيء اياه كان العبد ساوي القائل لانه لا يملك من مال المضاربة حتى يملكه وان كان فيه فضل صدق المالك
 في حصته من ذلك فقل له ادفع نصف حصته او اقله وسلم للمالك نصف حصته من العبد وبطلت المضاربة لان
 المضارب فيه شركة فاحتجنا لا يميز مكره للمالك على مكره المضارب فمادفع وذلك لا يكون الا بعد استغناء المالك
 وحصته من الزرع تحققت العتمة وبطلت المضاربة وان فداء لم ذلكا القدر والقدور فصار كأنه دفع ثم استغنى
 ولو اشترى مال المضارب عبدا فعتله رجل عدا فلا يكلفه اياه ان كان فيه فضل على المالك ولا فضل فيه فان كان
 فيه فضل لا قصاص فسلانه تعذر ايجابه لا هو مالا لان العبد كان مشتركا بينهما فله بفرد احد مما باستغناء العتق
 وعذر ايجابه لهما لان المضارب يصير مستوفيا نصيبه من الزرع قبل اصدرب المالك ليس عاد لان رب المال لا يصير مستوفيا
 على المال بالعقاص لان ليس بالار ويوجد قسمة ثلثين بيني وبينك على المضاربة لانه لما تعذر استغناء العتق فثبت
 العتمة ومع بدول النفي فكون موجهه ويكون على المضاربة لانه بدول المضاربة واذا لم تكن فيه فضل نظر المالك
 في بدل المضارب بالافضل من المضاربة سوى العبد فله فضل فيه لانه لم يمتد من له العتق لان رب المال لا يصير مستوفيا
 وليس له مال بالعقاص لان ليس بالمال فكان له ان يستوفى من ماله ما بقي في بدل المضارب فان سلم له بغيره تبين ان العبد كان
 دجا مشتركا بينهما فصار المضارب شركا في العتق فكان العتق لهما وان بوي ما في بدل المضارب كان الحق في العتق
 لرب المال ولا يدري ان المال سوى ام لا فله يدري ان العتق لهما وحب لهما ورب المال وشبهه من له العتق
 فلم يكن المكتسب اذا قبل عبدا ومركبنا لاجب العتق من له العتق بالصلوة في الصلابة فحق له العتق
 من المولى او الابن وان مات عبدا او حيا وان لم تكن في بدل المضارب ان اخرب العتق للمولى لان المقتول كان مملوكا
 لرب المال لا شركة للمضارب فيه فان صالح المالك على العتق كانت العتق للمالك والمال والباقي في الزرع لان العتق يدور
 العبد فكان بمنزلة على العبد فذا انقلب العتق بالار بالصلوة صار العبد فانا المظلف يصلح للمضاربة فعدا
 المضاربة لانه انفسى فكما العتق الحار فاذا اوقات الحار لا بد من عود المضارب كما كانت كالعبد المرمون اذا انقضى
 او اذاه المرمون اذا مات ثم عاد العبد من الباقي او دفع الجدة لعود المرمون فكذلك هذا ولو كان عند المضارب
 عبدا فقل له ادفع ما عدا المرمون في العتق فبالعينة لانه لم يتعين فيه للترك لو اذ من المالك كل واحد منهما
 وليس له المال **مسألة** اشترى بالمال المضارب عبدا فتمت الفسخ فيها لم تكن للمضارب ان يدفع بالجنازة وان فداء
 كان متطوعا فكون العبد على المضارب لانه لا مكره للمضارب في العبد والدفع بالجنازة ليس من الجنازة فلا يكون
 الدفع واذا فداءه فقد فدى مكره فخر فكون متطوعا بخلاف العبد الماخوذ اذا جنى عبدا فمكره دفعه لانه متطوع فخر
 بحكم انفكاك المحرمية كالاجبي ولهذا لا يرجع بالعبد على المولى في حق المولى لما نظر عند الفراق فالحاصل
 دفعه متطوعا بالجنازة لم ينظر في حق المولى في طلب العبد بالدفع او الفداء فاما المضارب وكيل عن المالك في العتق وهذا

ما بشرى وباع لانا المضاربة بقتطعت بدو له دار الحرب لانها تعد بدو له لانا الظاهر من حال
 الاشياء انه انما يبيع بغيره في حاله اذا كان المبيع لا يستحق له ولا يملكه بالقر والبيع والاشياء كالسجل
 ماله وملكه بالقر والعلم فانه لا يملكه والمضاربة بعد ما يبيع بدو له دار الحرب من تدبيره ماله وملكه بالقر والعلم
 فانتهت المضاربة بنهايتها فكونت القرف واقفا للمضاربة ولا يملك المالك لانه بالقر فصار مستحقا
 ما ربح المال والخروج اذا لم يملك المالك لانه لا يبيع بشيء من المضاربة عرضا ثم ارتد رب المال ولحق بدو
 الحرب جازيعة والوصية على المضاربة ولو كان عنه فدفع لاشي بهيئته لانه ردت مع لحاقه غزله الموت
 وفي الموت لو كان المضاربة عرضا لم يسقط المضاربة وان كان نكاحا سقطت مستحقا اذ مال مسلم مضاربة
 بالوصف واودع مسلم ربحه لادوار الحرب وعاد مستحقا بشي وباع بغيره ربحه المال وكان عاملا
 لنفسه لانه اعطيت المضاربة بالقر الى دار الحرب لتباين الدارين لان تباين الدارين حقيقة وحكما
 لما جعل غزله الموت في حق بطلان النكاح وان عقد لازم فلا يجوز غزله الموت في حق استفاض المضاربة
 وانما عقد لازم اولى ولان المضاربة تعدت بدو له دار الحرب لانا بطلانها ولو اودع المالك مع دار الحرب وتفرق
 فيه فهو ولا يبيع لانه في شريكه مال المسلم في دار الحرب فانه كان المالك اذ لم يذكر في بيع المضاربة بغيره
 لا قسما لوجود تباين الدارين كالمالك لو كانت المضاربة مطلقا وجهه انما هو بالاذن باذنه دار الحرب
 ولا يبيع للملك لانه مع المالك في دار الحرب لو كانت المضاربة مطلقا لانه الاذن باذنه دار الحرب لم يوجد صريحا
 بل هو محذور وكذا قامت الدلالة على ان ارضي الحرب غير ما دللنا به وان استولى عليه المسلم في دار الحرب يكون
 ربحه لانا وحصة ربحه لانا من الرزق لرب المال والباقى لجميع المسلمين لان بعضه ملكا لدار الحرب فصار ذكرا وبعضه
 ملكا للمسلم ودفع عند الحرب فلم يبق في استا من داره في ارضه لانا المضاربة فذكر احد صناديد دار الحرب لا يبيع
 لانه لم يوجد تباين الدارين فكما لانا من ارض دار الحرب وصعدان العود اليها ولا يملك احد منها لا يبيع لانا صاحب
 فلم يسقط التباين عند الامان ونرى مطلقا اي مكان كان وذكر ان المضاربة في حق الحربي فادوا صريح في حق المسلم
 لما عرف مسلم اودع في دار الحرب فدفع المضاربة فليس جازيعة في حق المضاربة فالا فوضف بنا على ان المسلم
 اذا اودع في دار الحرب جازيعة محاذلة قال رب المال مسلم والمضاربة كاف فباري جازيعة المضاربة
 لانا المسلم لو كان ذميا بشرى دعه بدو له في حقها جازيعة التوكيل بالبيع الفلذ فذكر في مطلق المضاربة
 وكذا في الرزق منها على ما شرطه بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لم ينفذ بعقد فكونت كبا خيمتها ولو اشرك
 الحرة والحرة وباع فذكر عند الله وعند ما لمزم المضاربة فاحصه وهذا بنا على ان توكيل المسلم الذمي بشرى
 الحرة والحرة جازيعة فلا فلهما **1- ركنون ما المضاربة** بشرى بالقر

على ما في قوله تعالى ان الرزق للمسلمين

في صفة

على المضاربة ركنون ولو كان جازيعة او ارضا لانا الجنبين صار كل واحد منهما مشغولا في المال كالجاري ركنون فلا
 الرزق وفي جنس ارض الرزق شمس فيه فبصرف ركني المال في كل واحد منهما الرزق كذا الجارية الواحدة ولا يبيع
 الابن والقر والعلم العبد لانا العبد لا ينقسم والابن والقر والعلم العبد لانا العبد لا ينقسم
 وبيت الرزق عليها ولو كان عشر اعبد من انش لم يجز صدقة الفطر على احد صاحبا **2- الخواصة**
 يحتاج للمعرفة شرعية المضاربة والمعاملة وتقسيمها وركنها وشروط جوازها وقول من يملك جوازها وكذا
 شريعتها وانواعها اما شرعتها فاما فلتان عند الله وعند ما جازيعة وان عند الشافعي المعاملة جازيعة
 وفي المساهة والمزارعة فاسد الاتبع للمعاملة بان دفع الارض مع العمل معاملة وكانت الارض تبقى عاملا
 التخليل لهما ما روى النبي صلى الله عليه وسلم في التخليل الما يملك فيه معاملة ودفع الارض الى اهل فيه مزارعة لسطر ما في ركنها
 من ثمر او رزق ولان ركني التماثل والتعارف لهما من السلف فصار شريعتهم متوائمة ولان المثل في رزق وقامة
 فيها لانا كل واحد لا يملكه ان يزرع ويملك نفسه وقولنا ركني العامل في العمل بالاجرة يجوز انما الحامة التي مع
 كون الاجرة معدومة ومجهولة لانا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة وفي المزارعة وروى رافع بن خديج
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبايع والخبايع مع المعاملة صكاه ابن الاعراب وحدث جبر محمول على ان كان خارج مقام
 فان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح خيبر غنوة وقهر ارض خيبر على اهلها فوطئهم وطئها عليهم وموت نصفه في فتح من كلهم وارضهم
 الاوى ان لم يذكر منه اهل ولا يذبح الاجارة من ذكر الاجل علم ان كان خارج مقامه ولان المزارعة تنقذ اجارة بدليل
 استعارتها لا لشروط المدونة ليصرف المنافع المعقودة عليها معلومة والاجر مجهول معدومة وكذا مما يفيد ان
 الاجارة والعقيل انما يركن بالمعاملة اذ لم تكن من الصدر الاولى وذكر خلافه في جواز ما خلا في الصدر الاول
 فلا يكون التماثل محتما كما اهل مكة تعاملوا المتعم واسد الشام تعاملوا اكل لحوم الجمل المسلمين ولم يكن ذلك كجبر
 الما كان في الصدر الاول في خلافه والعقود على قولها لحام النبي واما تنقسم مما لغة المزارعة معاملة من
 المزارعة والمعاملة معاملة من المزارعة الشريفة جازيعة في عقد المزارعة بعض الخلاف ومما جازيعة الارض او العامل
 بعض الخلاف وكذا المعاملة مع اجارة العامل ليعمل في كرم واسجار من السقي والحفظ بعض الخلاف واما اجارة
 بالدرهم والدنانير لاسيما مزارعة ويس المزارعة مخارج ولهذا في اكاره خبر او الضيق خبر وقولنا ان الخبايع لم تكن
 من معاملة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اهل خيبر صكاه القتيبي عن ابن الاعراب ومخزاه يسمى الفعل بتم المكان الذي وجد فيه
 الفعل فصارت لغة مستعملة في المزارعة وهم الخبايع شمل المزارعة والمعاملة واما ركنيها فالا في القول لانا
 ينقذ اجارة ويتم شركة والركن في الاجارة الخبايع والقول واما شروط جوازها فانه انما يكون
 الارض صالحة للمزارعة وكونت رب الارض والمزارع من اهل العقد والكنة سان المدونة والباقى سان النصب
 على وجه لا يقطع الشركة الخارج بان يقول بالثلث او النصف او الرابع التخليص من الارض والتخليل والعامل
 والمزارع والخامس سان من علم البذر انما عاربه المزارع على التوزيع والسادس سان ما يزرع في الارض
 حنظ او شعي او بغوض الامر اليه لانا ينقذ اجارة ومن شركة فاربع من مدونة الشروط جواز الاجارة
 فكونت شروطا لجواز المزارعة والمعاملة وثنتان شرط في المزارعة على الخصوص لانا نصيب شركة في الاثنتان
 ولا بد للشركة من سان النصب وسان تعليم البذر حتى تعرف ان المستاجر مو الارض او العامل واما حكمها فما
 شريعت فاشان احد مما ثبت للحالة وموتشوت المكة منفعه الارض ان كان البذر من جهة المزارع لانا
 يصير مستاجر للارض او موتشوت المكة منفعه العامل ان كان البذر من جهة رب الارض لانا يصير مستاجر
 للعامل والكنة ثبتت في المال وموتشوت الشركة الخارج لانا يصير شركة في المال واما سان انواعها فمعرفة
 ذلك منقسم عامر في اصولها منها ان المزارعة تنقذ اجارة ابتداء ومن شركة لانا تنقذ اجارة على منفعه
 الارض او منفعه العامل ان كان البذر من صاحب الارض فهو مستاجر للعامل ليعمل في ارضه بما يعطيه من القوى

ومو بعض الخارج الذي هو غايته ملكه وهو البذر وان كان البذر من قبل العامل فهو مستاجر للارض ببعض الخارج ولهذا لا يبيع
من غير بيان المدة ولا يجوز على منفعته المثل لان الشرع طاول في المزارعة بعض الخارج اذ كان عوضا عن منفعة الارض
او غير منفعته العامل كحلق العنق على الخارج في وقت المزارعة على هذا الوجه يكون صحيحا لا يكون فاسدا
واما معنى الشركة لانها لا تنفذ لانها شركة في الخارج من الارض ومن الخلق فكل من كان له شريك في المزارعة فله نصيب
في العقد ولهذا لا يجوز عمل المزارعة ولا يخرج من الارض شيئا اجزله كذا سائر الشركات في وقت المزارعة على هذا الوجه
صحيح والافلام لا تنفذ لان البذر من قبل صاحب الارض فهو مستاجر للعامل ببعض الخارج وان كان البذر من العامل فهو
مستاجر للارض لان كل من كان من جهة غير مال فهو مستاجر وكل من كان من جهة منفعته فهو مستاجر في كل الاجزاء الموقوفة
وصاحب البذر من جهة عينه والارض من الخارج من جهة فكل من كان مستاجرا او غير صاحب البذر من جهة منفعته فكان موصولا
في المزارعة على قولها على وجه استمارة اذ كانت الارض والبذر والبقر والالات كلها من الارض وموجبا لان
رب الارض مستاجر للعامل ببعض الخارج وشرط الات العمل على الارض لا يوجد الفساد لان شرط يقتضي العقد
من وجهه لان العامل لا يتقدم على العمل بالارض وصاحب الارض يتقدم على المتبقي اذ كان للعامل في العمل فكان
تاكيدا لا ينافي ولا يستغنى عنه وانما يقتضي العقد فصار كاشتراط الكفالة والرضى في البيع والساكن ان يكون الارض في
الارض والبلدة كذا من العامل وموجبا لان يكون العامل مستاجر للارض ومدها واستجار الارض ومدها واستجار
العامل ومدها بعض الخارج يكون راعه صحيحا والثالث ان يكون الارض والبذر من صاحب الارض والبقر والعمل
والآلة من العامل وموجبا لان يكون صاحب الارض مستاجر للعامل والبقر والآلة العمل من البقر او من فكل من
يتعامل في ذلك يكون الاجر بمقابلة البقر في استجاره فياخذ بالثمن ويجوز ان يكون البقر من صاحب الارض
والبذر من العامل فهذا هو المثل في بيع العامل مستاجر للارض والبقر ببعض الخارج لان الخارج من صاحب البذر
لانه يتولد من بذر من استحقاق الارض بمقابل الارض والبقر واستجار البقر ببعض الخارج معقود الاجور في
على اصل العنق والعنق ياتي حوازا لبيجار الارض او العامل ببعض الخارج لكونه الاجر معقودا ومجهولا وعن اذ كان
انما اجاز ذلك وجعل منفعته البقر منفعته الارض كما جعلت منفعته العامل فان البقر يتبع للارض في العقد
الارضي ان يبيع وهذا البقر مع الارض ولا يبيع وقفه معقودا والحجاب عند ان ملك ان يعمل البقر يتبع للعامل
لانه من الات ولا يملك ان يعمل منفعته الارض لان منفعته البقر من جنس منفعته الارض فلم يجعل باع لها والبقر
معقود في العقد من ان يبيع الارض في مقابلة واستجار البقر معقودا ببعض الخارج فلا يجوز الخافى
ان يكون من احد ما يند لا غير والبلدة من الخافى لان نصيب مستاجر الارض والعامل والبقر جميعا ببعض
الخارج ولم يرد الشرع به وعلم انما جاز به والسادس ان يشترك اربعة من ادمم الارض ومن الارض
البذر ومن الثالث البقر ومن الرابع العمل في كل واحد من هذه الحوادث ورد الاثر بالفساد ومن فسد
المزارعة والمعاملة فالخارج كله لصاحب البذر والشجر لانه غايته ملكه لان الزرع والخير يتولد والشجر العمل
شرط لحصولها كالحصاة للبيضة شرط لحصول الفرج يتولد من البيضة وكان حدوث الزرع والخير مضاهيا
للبذر والشجر لا الاصل غير مشترك فالتولد منه لا يكون مشترك بل يكون الفرج لصاحب الاصل وان كان
البذر للعامل فغلبه لرب الارض من الارض وان كان البذر لرب الارض فغلبه للعامل من الارض فغلبه لان المزارعة
من فسدت صارت اجارة فليس من كل وجه كالمضاربة بل اولى لانها انعقدت اجارة وغاها ان العنق الامم
كذلك ان كان البذر من رب الارض لم يملكه الخارج كقولنا لا يصدق بشي لان غايته ملكه وقد فصلت ارضه فان الزرع
لا ينفق على العامل بل هو لرب الارض في الزرع بخلاف الارض فليس في العنق سببا للتأخر فلم يكن كسبا خبيثا وان كان
البذر من العامل فالخارج للبذر بذر وبقره ونقد راعه من اجاره لارضه والموت لم يملكه لانه ادى عوضه ويتصدق
بالبلدة لانه وان لم يندرك لكونه ارض غير بعقد فاسد لان الزرع يتولد من الارض ويعمل عليها وكانت منفعته الارض

سبا الفلز وزادتها والعقد انعقد فاسدا على منفعته الارض فكان كسبا خبيثا وكذا ذكره على العامل واذا لم يخرج
الارض والخير شيئا من المزارعة الصبي فلا يملكه واحد منها لان صاحب البذر يسمي الخارج بسبب ان غايته ملكه لابل الجارة
ومن ليس بصاحب البذر يسمي الخارج بالشرط عقد المزارعة فيكون كان العقد صحيحا يجب البذر المسح وان كان فاسدا او فسد
او المثل على ما لم ينفع الارض او منفعته العامل لانه لم يرض بغير المنفعة بغير عوض لكن عند فساد البذر المثل على ما لم ينفع
وعند لا خوف مقدور بقدر فسخ الخارج المسح وقيل على ما قلنا ان يكون في التوكم العنق ان يكون المثل فسد ما شرطه من
الزرع يسمي الاجر المثل المزارعة العنق اذ لم يخرج الارض شيئا لانه لم يوجد فاقدر به المثل فسد فاقدر به المثل
عند **باب شرط الخارج لما فصله في شرط الخارج** **فصل** واذا تعاقدوا على مزارعة ارض على ان الخارج بينهما
جاز فان من نصيب البذر ما جرت له غير طرأت لان صاحب البذر يسمي الخارج ملكه في البذر فلا يحتاج الى البيان ومن
البذر من يسمي الخارج بالشرط اذ هو للعمال وللارض فلا بد من اعلمه فاذا اعلم ما يحتاج الى اعلمه من جاز وان يسمي نصيب
الارض لا يخرج فسد قاسا لان لم يعلم ما يحتاج الى اعلمه وصحت الخي انما لان بيان نصيب احد الشركتين يكون بيانا لنصيب
الآخر لان بيان نصيب احد ما يسمي نصيب كل المصارت والشركة ولو شرط ان يمان باخذ صاحب البذر بذر والباقي
نصفان لا يجوز لان شرط يودي الى قطع الشركة في الخارج لان البذر افضله معلوم واما الخارج في الارض لا يجوز ان يكون البذر
وكذا شرط ما يقطع الشركة في الخارج ففسد المزارعة لان موجبا الشركة في الخارج واه شرط ان يمان باخذ صاحب البذر العنق
والسنة نصفان لا يفسد لان هذا الشرط لا يقطع الشركة في الخارج لان الخارج وان قل يكون له عشرة وتسعة اعشار فانه لو فرض مثله
عشر حبات كان له عشر ففسد كانه شرط لنفسه خمسة اعشار والخارج ونصف عشر وللآخر اربعة اعشار والخارج ونصف
عشر فجاز وهذا من الحيل لمن اراد ان يفسد المزارعة واه شرط ان يمان باخذ صاحب البذر فاجازها
والباقي نصفان فسد وكذا لو شرط فخرانا لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج لان الخارج المشروط للسلطان
مشروط لرب الارض لان الخارج عليه فصار كالمشروط لقضاء دينه فكون له لان منفعته تعود اليه فصار كانه مشروط
للمال في الخارج وراحم المساه او قرونا سماء رفقها في الخارج وهذا الشرط يقطع الشركة في الخارج لاحتمال ان لا يند الخارج
عاقدا للخارج ولو شرط اربع العشر من عشرة في البذر سنها جازت لان هذا الشرط لا يقطع الشركة في الخارج لان عشرين العشر
عليها فكون فذر العشر اربع العشر لهما فصار كانه ثلث ربع العشر شيئا والبلدة سنها نصفان وكان هذا الشرط
الخارج سنها نصفان وعند ذلك العشر على الارض فكون مشروطا لانه يقطع بالشرط حقا وجب عليه فصار كانه مشروط
لنفسه لهم وربع من عشر لهم وذلك جاز فان لم يمان بالسلطان العشر فهو لصاحب الارض وهذا قول ابي علي في
اجاز المزارعة لان عند العشر على صاحب الارض فكون المشروط له وعند العشر عليها فكون المشروط لهما فكون
لها فكون سنها نصفين ولو قال لصاحب الارض للعامل لا اولى باخذ السلطان العشر ونصف العشر فلعامل كذا على ان
النصف مما يخرج الارض بعد الذي يلحق السلطان جازت عند ما لان العشر على هذه المزارعة فالمشروط به يكون مشروطا
لها فكان الخارج سنها نصفان سواء اخذ السلطان العشر او نصف العشر او لم يمان شيئا او لم يمان شيئا فلو كان يرى
جواز ما لانه صار كانه مشروطا للعامل اربعة اعشار ونصف او اربع اعشار وثلث اربع العشر فصار المشروط للعامل
بمجرد اوجهها نصفه عن حوازا للمزارعة **فصل** ولو شرط الخارج كله لاصحابها فان كان البذر من رب الارض جاز والخارج
كله للمشروط لانه ان شرط الخارج كله لنفسه فليس يجب من شرط الا يستعان بالعامل ليزرع ارضه لانه بشرط العمل
وبقره عوضا فكان متبرعا بالعمال فصار المزارعة كسبا على المتعانة والمتعانة جليئة وصار كالودع ما مضاه
على الزرع كله لرب المال كان بضاعة وان شرط الخارج كله للعامل فليس تحت من شرط الا اعارة الارض من الخارج
واقراض البذر منه لانه جعل له الاسراع بارضه من غير عوض شرط عليه وهذا هو اللعان وجعل كل الخارج له
ونصيب كل الخارج له الا بعد ان يكون البذر ملكا فقد منكر من البذر والقرض اقل التعليل لانه لا يقطع المالك عن

لم يكن ضامن في الشيء في ذلك المكان عرف ان البذر على ما عرف ان البذر على وجه
الارض او في الخزانة يكون المزارع جازي له المعروف كالمشروط في نقد البلد ولودع ارضا مزارع
ولم يسمي شيئا فهو كالمشروط او موصوف من عليه البذر ولا يكون له ان يزرعها لستكر من لم يسمي
ولم يسمي على ان يزرعها لنفسه بالنصف جازي لثبوتها والبذر من العامل والعلمي ان لا يجوز ان من عليه
بجهول ويزرع البذر ايضا بجهول لانه الزراعة متفاوتة بعض الزرع ارض من بعض وجره له احد ما يغدجها لها
اولى وهو المختار ان من عليه البذر معلوم دلالة لانه قال ازرعها لنفسك وانما يكون المزارع زارعا
لنفسه فانما جميع الخارج له وانما تكون جميع الخارج له اذا كان البذر من قبله فيكون الخارج متولدا من يملكه
فكون له ما يسمي بسمي على بشرط من جهة فكاك قوله ازرعها لنفسك سانا منها ان البذر من قبل المزارع
دلاله وجهه لم يزرع البذر لا يمنع جواز المزارع لانه التفاوت بين انواع البذر تفاوت كبير لانه لا يتوهم
بزراعة بذر ما صيرور الارض حال لا يفتق بها والتفاوت ليس يمنع جواز المزارع كالتفاوت
اليس في السكنى والخدم لم يمنع جواز الاجار ويزرع ما بدله من علم الشتا والصف من الحبوب لانه
تجرا او كما هو مخرج لانه المزارع لا يسمي الفاس فلم يضر الفاس تحت عقد الزراعة دفعها على ان
يزرعها سنة من مابدا له من علم الشتا والصف جازي والبذر من العامل لان قوله ما بدله يكون سببا
ان البذر قبل المزارع لانه بقوله ما بدله لما فرض الراي والتدبير لم يقدح في العمل بالكل المزارع وانما يكون
ما لكان المزارع اذا كان البذر من قبله ولو قال ما بدله لرب الارض ما اجبت انا او ما اردت فالبذر من ربه الارض
والعلمي ان يكون فاسدا ما لم يسم البذر من ربه لانه تحت ما بدله من يزرع او يزرع وهو المختار ان يزرع
بيانا ان البذر من قبله دلاله حث ان يسمي الراي والتدبير في الزراعة لنفسه والخياري المزارع لم يكون له
البذر ان شاء ودفع وان شاء ترك فلا شرط في المزارع لانه البذر من قبله لم يضر في المزارع ارضا وبذر
على ان يزرعها سنة بالربع جازي والربع للمزارع ولو قال ما بدله ان يزرعها سدا في علم المزارع كان المزارع
الارض لانه اوقطره فالباقي الربع والباقي نصف الا بالذات فقد جعل المزارع بذر ولا وانما يسمي البذر من المزارع
من قبله فان صاحب البذر سمي الخارج بملكه لانه فرغ ملكه بالذات في شيء دفعها على ان يزرعها الحظ من عند البذر
لا يزرع غير الحظ وان كان اقل من راس الحظ لانه ربه الارض من قبله الا في الحظ وهو المسمى للبذر فلا يملك
المزارع اقل من راس الارض من جني اقل من راسه كالمشروط بديان لم يسم ان يعطى مكانا دنانير
لتمتاجها بديان مزارعها حظه فخرج ما هو اقل من راس الحظ لا يسمي وعلمه الا بذر لانه لا يزرع حظه في الحظ
الا ان خالف في الزراعة لا فلا يضر فلا فاقم بعض في لودعها ما هو اقل من راس الارض لانه صار غاصبا لان
ما هو اقل من راس الارض لا يضر فلا فاقم بعض في لودعها ما هو اقل من راس الارض لانه صار غاصبا لان
شرط لزراعة الحظ لانه قوله يزرعها معناه ليزرعها الحظ الا ان حذف لام التعليل وانما دفع الارض اليه
ليعلم وقوله يزرعها الفا للتوصل فلو صل بالعقد زراع الحظ فصارت شرط المباشرة المضاربة ولم يذكروا المزارع
لو قال قد منعت الارض مزارعة بالنصف وازرعها حظه وذكر من المصاربة ولم يعتبر بشرط بل اعتبر ما
منشور وفيه حث له كونه الجواب في المزارع كذا في قوله وازرعها ما سمي اعتبار الابتداء فلا يعتبر
مطلقا قبله كالمضاربة وذكر الشيخ الامام الفاضل التجاري في ان يعتبر شرط في المزارع في لودع
غير ما يصير محال لانه اعتبرناه شرط كان هذا النوع البذر فهو المزارعة قياسا واختصاصا
ومع لم يجعل سانا النوع البذر جازي المزارع سانا لانه قياسا فكاك اعتبار شرط مفيدا فاما المضاربة
جانب من غير مكان المكان التفرق قياسا واختصاصا فلا حاجة الى جعل قوله واعلم بالكون شرط وانما
نستقيم الابتدائية فاعتبر شرط دفع ارضا وبذر على ان يزرعها سنة من مخرج منها فلهذا زرع ربع

ورب الارض نصفه جازي وملكه اربع اعم لرب الارض لانه ثبت ما يحتاج لمانته وموجب العامل فصار
المستوفى عنه لصاحب البذر حكم المالك قال في حكمه من الارض من السنة بالنصف او قال على ان يزرعها بالنصف
جانب لانه قوله اجرك نصفه على العامل مستاجر للارض وانما كان مستاجرا اذا كان البذر من قبل العامل وقوله مزارعة
بيان جني الاجر ولو قال اجرك من الارض من السنة بالنصف ولم يقر مزارعة ولا معاملة كان قوله لانه لم يسمي
ايها المزارعة او للفراسة والتفاوت بينهما فاقضى فكاك جني يزرع وجني الاجر مجهول فانه لم يتفاسخا في زرعها
او غيرهما كالمخارج نصفين المختار لانه الصاد كان له ما يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع
المفضية للمنازعة فان قلت جازي من الصاد كان له ما يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع
من الصاد كان له ما يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع او يزرع
قد استاجر من السنة يزرع من الارض بالنصف جازي والبذر من ربه الارض وما اعطاه من حبوب او رطبة عليه
زرعه لان الاجر هو العامل للمستاجر وان اعطاه شجرا او كرما يزرعه فدان تنتفع لانه لا تقع عليه المزارعة
المزارعة على شوطين سابلها على اقسام بلغة القسم الاول لودع الارض
والبذر سنة على ان يزرعها غير كراب فلهذا علم ربه الخارج وان كان يزرعها سنة وان كان يزرعها سنة
شرطا وكذا لو كان البذر من جهة المزارع طمعي عيسى وما روي من شرط الاول وان يفسد الثالث لانه يجمع بين العقود
الله من العقد ولو انقذت جاز الاول وان لا يجوز الثالث فانه لودع ارضا بشرط ان يفسد العقد
فكذا اذا جمع بينهما والجواب الصحيح هو المعروف بينهما فاذا فرد العقد بشرط السنة وبما اذا جمع مع الشئ عقد اخر والوقت
الشرط في المزارعة انما العقد العقد لانه لا يجر هذا الشرط في المزارعة يسمي عليه السنة ويلزم الوفاء به بشرط
لا يفسد العقد ولا يفسد العقد ذلك منفعه لانه يبقى منفعة ربه الارض في السنة الثالثة فاقصد العقد وسنا
السنة غير شحمة عليه ولا يلزم الوفاء بها فانه من العقود الملزمة فلهذا ان يفسد العقد لا يفسد السنة
وبقي السنة لا يفسد العقد فصار كما لودع بشرط السنة كذا لو كان لفظ الشرط ان يزرع في كراب فكذا
وبغير كراب فكذا وبكراب وبغيره فكذا وعلى ان سماعة نواو ان هذه المزارعة فاسدة عند المزارع وعند المزارع
بما على ان من والا عني من عهدي من شئت ليس له ان يفسد العقد ويجعل حكمه من التمتع وعند محاله ان يفسد العقد
ويجعله من التملك دون التمتع فكذا في منافع حكمه من التملك فصار عقد مضافا الى جميع الارض وعند
يجعل حكمه من التمتع فكذا في منافع حكمه من التملك فصار عقد مضافا الى جميع الارض وعند
للتبعية حقيقة وللصلح مجاز ولكن من الجاهل لم يوفى في المزارعة لانه من الجاهل يزرع وقت تاكد عقد الزراعة
لان الكراب والسنة بقضاء على القاء البذر وقال القاء البذر يعلم ما كراب علم كراب فكانت الجاهل زايلا وقت
تاكد العقد كما لو باع الشئ بركة لم يعلم الرقعة لم يعلم جاز فكذا سدا ولو نص وقال ازرعها من كراب فكذا
وبعضها من غير كراب لا يضر جاز المزارع لانه الجاهل زايلا وقت تاكد العقد واما القسم الثاني لودع
الارض على ان يزرعها حظه والخارج كذا وان يزرعها شحما فكذا وان يزرعها شحما فكذا وان يزرعها شحما فكذا
اما قال يزرعها او زرعته فها او زرعته منها او زرعته بعضها منها فالمزارعة في الاولين جازي لانه خير من
العقد الثلثة وقد اضاف كل عقد للمزارع فلما اختار واحد منها كالمنازعة لودع نوبال لاضباط فقال
ان حظه روميه فكذا روميه وان حظه فارسيه فكذا فارسيه فكذا روميه وان حظه فارسيه فكذا فارسيه
وان يزرعها من الاصناف الثلثة فلما جاز من كل صنف على شرطه فانه لا يسمي في بعض الارض عند المزارع مزارع
بلحق المزارع حكم المزارع في الخارج على شرطه فاما اذا قال ازرعها من او بعضا حظه فكذا وان
زرعت منها او بعضها شحما فكذا وسمي فكذا فالمزارعة فاسدة لانه ان يزرع البعض حظه والبعض شحما
وذكر البعض مجهول ومن الجاهل فانه وقت تاكد المزارعة لانه انما يعلم بعض الزراعة الحظ من البعض للغير بالقاء

بالقار البند ضد العقد كالأول علم بالرقم بعد ما تفرق في المحل ولا يلزم على أصلها إذا جازها أو قالوا قد
صدا فكذا وان فقدت ضاملا فكذا لا يلزم لأن الأجر من حب العيلة والتمسك من السكنى لا يفتقر العقد والبدن إلى الأجر
بحسب عقد العيلة أو أكثرهما فكان الأجر محجوب ولا جاز وجوب الأجر فلم يجر في المزارع الأجر بحسب العقد والواجب
بعد وقوع العقد معلوم فصحيح ولو كان البذر من العامل وشرطا على أن يزرعها فخطب فنهما نصفان وإن زرعها
شعر فكل للعامل جاز على ما شرط لأن العقد الأول يزرعهم والسما اعان لأنه اعان الأرض ليزرعها شعير
فإنه يبتغى بأجره عوضا وكل واحد بائنا فإذ جاز فكذا أعان إذا اجتمعها كما قال أنه سكت من الدار شعرا
فغيره وإن سكت أرى فغيره جاز فكذا أعان وإن سمى الخارج لنفسه جاز في الخطب ولم يجر في الشعر لأنه
شرط الخارج كله لنفسه فيكون أجارة الأرض بجميع الخارج فلا يجوز لأنه يقطع الشركة في الخارج فقد ضيق بين
المزارع الجاني والعامل وعطف أحدهما على الآخر ولم يشرط أحدهما على الآخر فلا يوجب ضامدا الجاني كالأول
للمخاطب أن يفتد بوجه فكذا رسم أو فادسية فكذا رطل من خمر فالجاني والثانية فاسد دفع أرضه لثمن
سنة على أن يزرع من خطبه أو شعير أو يبي من غلاته الثمار والصف فصفان وما غرس فيها من ثمر أو بجره لثمن
جاز لما بيننا ولا شمس هذا البيع بوجه أن البيع على عيني واحد بديلين مختلفين لا يجوز والمزارع والأجارة
بديلين مختلفين يجوز والوقوف التي في البيع كبيع المزارع منه وبعد الفروع منه التي يجوز للدارك أن يوجب
منه الدارم أو الرافعة والمزارعة والأجارة البذر إنما يجب بعد العمل والواجب بعد العمل معلوم ثم ذكر محمد الترخيص
على من سلك أعان في المزارع ولم يذكر أنه ملجوز الترخيص في ذلك وهو في المزارع على وجه التوارد
لا يجوز الترخيص في الأجارات على هذا الوجه إلا ما يجوز في البيوع وفي البيع لا يجوز الترخيص أكثر من ثلث الثمن
دفع أرضا وكر خطبه على أنه أن يزرع الخطب فيها فالحارج نصفان والشعر مدود عليه وإن زرعها الشعر
فالحارج كله لصاحب الأرض والخطب مدود عليه جاز كذلك لأن العقد الأول مزارع والثاني استعانة
بالعامل فقد ضيق بين الأعان وبين المزارع ومن الجاني كما قال للمخاطب أن يفتد بوجه فكذا رسم أو فادسية
فادسية فلا يجر جاز وإيرها أضرار كحلها العقد في الأبداء ما عقد الأعلية وإن شرط الخارج لمن الغير
للعامل جاز والداخل موقوف للشعير ومغيره لأن دفع الأرض وصدا على أنه أن يزرعها خطبه فالحارج نصفان
وإن زرعها شعير فكل للعامل وإن زرعها شعرا فالحارج لرب الأرض فهو جاز في الخطب والشعر على ما قالوا ولا
يجوز في السهم لأن شرطه في الخطب مزارع وفي الشعر أعان الأرض فمخوز كله صا وفي السهم أعان الأرض
فجميع الخارج فلا يجوز فإن كان البذر من صاحب الأرض جاز في جميعه لأن الخطب مزارع وفي الشعر أعان
الأرض وأراضى البذر وفي السهم أعان العامل لرب الأرض وكذا ذكر جاز وأما القسم الثالث
دفع أرضا على أن يزرعها بذر على أنه أن يزرعها أو يزرعها من جاري الأولى فالحارج نصفان وإن أخرج
فالسك للمزارع فالشرط الأول جاز والسما فاسد فلو لم يجر من أجارة المزارع وعند ما الشرطان
جائز أن يبنى على ما لو دفع ثوبا إلى قياط فقال أنا خطبة اليوم فكذا رسم وإن خطبته غدا فكذا نصف رسم
الشعير الأول جاز والسما فاسد وعند ما كله ما جاز وإن لو كان البذر والبقر والعمل من المدفوع إليه
على أن يزرع منها أول يوم من جاز الأولى فكله للمزارع ولثناه لرب الأرض وما زرع منها أول جمادى
الأخر فبيع عكس ففاسد كله لأن هذه مزارع لبعض في كذا واحد من الوقتين بأنه ذكر كل من وإنه للتبعين
فليس له أن يزرع المزارعة واحد من الوقتين كذا البعض محجوز فصار كالوقوف للمخاطب ما خطبته من اليوم فبذ
صاحب دهم وما خطبته منه غدا فبيع عكس نصف رسم فكذا رسم ففاسد كله وكما لو قال يزرعها فزارعت فزارعت
فكذا وما زرع من شعر فكذا كان فاسدا فكذا هذا دفع مزارع والبذر من رب الأرض على أنه أن يزرع
بذ إليه فلم يثنى بين المزارع وإن زرع ما فيه نصفان جاز لأنه بمنزلة ما لو قال للمخاطب أن يخطب روميا

لو قسمت

فكذا رسمها وفادسية فكذا جاز لأنه عقد كل واحد من العقد من على أجرة معلومة ووضوح من أن سكر
بأيها شاء من غير أن يكون أحدهما معلقا بنبات الآخر فإن ولو قال على أن يزرع منها بذ لو قال الثلثان للمزارع
ولله لرب الأرض وما زرع منها بائنا فالحارج نصفان فمن فاسد لأنه عقد كل عقد على بعض من الأرض
محجوز لأن كل من للتبعين كله مسئلة الخطب والشعر معلق في مسئلة الكواب والسهم لما بيننا دفع أرضا
نقلت سنة على أن يزرع ما بذله على أن الخارج في السنة الأولى نصفان وفي الثانية الثلث وفي الثالثة الربع
وفي الرابعة الخامس جاز سواء كان البذر من رب الأرض أو المزارع لأنه جمع في صفقة من إجازات مختلفة
لو افترقت كل واحدة جازت فكذا إذا اجتمعت كالأول عقد الأجارة المحصنة على هذا الوجه وكذا ذكر لوط
البذر في السنة الأولى من قبله وفي الثانية من جبهه العامل جاز لأنه استأجر العامل في السنة الأولى وأجره للرض
في السنة الثانية فالسهم مدود ومنه بمنزلة عقد دفع المالك يقوم عليه في تسليم المحاكه فنه شعر على أن يعطيه
في كل شهر فنه دهم وعلى أن يعطيه المحاكه فنه شعر أخرى في كل شهر فنه دهم فهو جاز على ما شرط
لأنه استأجر المحاكه مددة يعلم الغلام الصناعة وأجر الغلام منه بعد ذلك لسمه المحاكه فكذا هذا وإذا دفع
أرضاً على أن يزرعها أو يزرعها لغيره أو يزرعها لغيره من موضع للموضع أو يزرعها لغيره من موضع للموضع فإن عيني
موضع الموضع والمزارع فاسد وإن لم يمت فنه جاز لأنه متى عني موضع الموضع أو يزرعها لغيره من موضع للموضع
زرع كثير لا يمتنع في الموضع الذي أم الموضع المكنه الوفاء وشرط التحويل شرط فنه شعر الزرع فنه شرط ولو دفع
أرضه على أن يزرعها فزارع فزارع من عصفه فهو للمزارع وما دفع من قوط فهو لرب المال فكذا فاسد كذلك
شرط عكس هذا لأن القوط والعصفه صا غير أن ليس أحدهما بائنا للآخر بل الأصل لهما الساق لا يجوز شرط
أحد الترخيص لأحد صا والآخرى فلا فلا يجر لأن هذا يقطع بروت الشركة في الخارج وصار كالو شرط الحب لأحد صا والبن
لصاحب البذر لا يجوز لأن كلاهما غير مان وكذا لو كان البذر من رب الأرض أو شرط العصفه سنها والقوط لأحد صا
أو عكس فكله فاسد لأنه ما جاز في المزارع وكذا شرط يقطع الشركة في الثمار فاسد العقد **باب**
المسئله في المزارع أصله أن من شرطه المزارع والمعامل ما يقطع الشركة في الخارج فزارعها لأن
المزارع انعقد أجارة وبتم شركة في شرط ما يقطع الشركة في الخارج عني سق أجارة محصنة والقبلي بائنا
لأن الأجرة معدومة وليست بواجبة في الذمة دفع مزارعة على أن ما فترقت هذه الحنبل فرب الأرض وما
أجرت الحنبل الأخرى للمعامل فنه فاسد لأنه من شرط يقطع الشركة في الخارج لأنه رعا لا يجر واحد الحنبل
فكوت المزارع كله لأحد صا ولا يكون للآخر فنه فاسد لأنه من شرط يقطع الشركة في الخارج لأنه رعا لا يجر واحد الحنبل
الأصل والفروع كلها فالأصل هو التبن والعوس والفروع متوالف والحب لأنه متولد منها أو شرط أن
يكون الأصل لأحد صا والفروع للآخر أو شرط أن يكون الأصل سنها والفروع لأحد صا أو شرط أن يكون
الفروع سنها والأصل لأحد صا أو شرط أن يكون الفروع فانه شرط أن يكون الفروع سنها والأصل سنها
وسكتا عن ذكر الفروع فانه شرط أن يكون الأصل والفروع لهما بأن شرط أن يكون الحب والتبن بينهما جاز لأنه
وجدت الشركة في جميع الخارج من علمه فان نبات القصيد ونبات العوس مضاف للنباتات كان خروج التبن
مضاف للعمل وبشرط الشركة في جميع ما يخرج من عمل العامل جاز وإن شرط أن يكون الأصل لأحد صا
والفروع للآخر بأن شرط التبن لأحد صا والحب للآخر لا يجوز لأن هذا يقطع الشركة لأنه لا يجر الحب ولأن
الفروع إنما يملكه المالك الأصل فنه عكس الأصل جاز لأن يكون الفروع فاذ شرط الفروع لغيره لا يملك الأصل كان باطله
وأن شرط أن يكون الأصل سنها وهو التبن والفروع وهو الحب فله فوه المعاملة الأخرى سنها والأصل سنها
فنه فاسد لأن هذا شرط يقطع الشركة فصار المقصود من المزارعة والمعامل وهو الحب والتمسك بالالفروع
عكس المالك الأصل فالحال الأصل مشتركا بينهما يجب أن يكون الفروع كذا فاذ شرط الفروع لأحد صا كان هبة

والمسئله في المزارع

ما يخلق فكيف باطله وان شرط ان يكون الفزع بينهما والاصل واحد مما سطر ان شرط الاصل على كان البذر والورق
فهي جائز وان شرط الاصل على لا يذوق الفزع فكيف باطله وان شرط الاصل على لا يذوق الفزع فكيف باطله وان شرط الاصل على لا يذوق الفزع فكيف باطله
النوازل ان الفزع انما يملك عند الاصل فاذا كان الاصل واحد مما سطر ان شرط الاصل على كان البذر والورق
فما اذا كان البذر من قبله بالاثار والتعامل على الفعلي فله البذر على من دفع كبد منه معامل بالنصف وكما
الشركة الفزع وهو الثمر لانه الاصل وهو الثمر والتشبيح والتشبيح على ان يكون الاصل لصاحب الاصل والورق
بينها ولا اثر ولا تعامل فيها اذا شرط الاصل على لا يذوق الفزع فكيف باطله وان شرط الاصل على لا يذوق الفزع فكيف باطله
ان يكون الفزع لهما وسكتا على الاصل كان الاصل وهو الثمر والتشبيح والتشبيح على ان يكون الاصل لصاحب الاصل والورق
والفزع ملكه وما سطر عليه سطر بالشرط فله الفزع بغيره يبقى على ملكه وقد شرط الشركة في الفزع لانه الاصل
ففي الاصل على ملكه ولهذا الشرط صاحب البذر للشركة وسكتت عن نصيبه فوقع السكت عنه بغيره
باب الشروط المفصلة في المزارعة والايضا اصله انه من شرط المزارعة
على اصدعها على ليس من اعمال المزارعة نفسها لان شرطها لا ينقض العقد ولا مدعها فيه منفعه وانها
ينعقد اجازة والاجازة تطول عند هذا الشرط واذا شرط على المزارع ان لا يبيع البذر فله ان يبيع
العقد وعلى المزارع ان لا يبيع البذر فله ان يبيع البذر فله ان يبيع البذر فله ان يبيع البذر فله ان يبيع البذر
على المزارعة اذا شرط المزارعة الحصاد والديون له او التذرع على احد ما قدرت من ايها كان البذر فيه
ومن لا يوزن ان يجوز ان شرط على المزارع ان لا يبيع البذر فله ان يبيع البذر فله ان يبيع البذر فله ان يبيع البذر
يعولون يجوز شرط التنقيح والحمل المنزلة على المزارع لان المزارع بهذا الشوط متعامل فيها بينهم لا يجوز
ان التمس تعامل المزارعة بهذه الشروط على المزارع والشروط اذا كان متعامله لا يوجب فله العقد
اذا اشترى بغيره فلا يشترط ان يكون البايع وجب ظاهرا وان كان هذه المثلث البتة من اعمال المزارع لان
عمل المزارع سترى بادراك الفزع لانه لا يجوز بيعه وكما على سحر الزرع ولا يثبت من اعمال المزارعة
فقد شرط ما لا ينضم العقد ففسد وهذا متعامله بعض البذر عنه متعامله البعض فلا يكون
حجة لما بيننا فان كان الفزع على المزارع خاصة لانه من اعمال المزارعة لانه مما يزيد في الفزع
واذا صار فصلا فاراد ان يفصله وسماحه فصلا فالفصل عليها على قدره ملكها في الزرع لان
الفصل ليس من اعمال المزارعة لانه مما لا يفي ولا يذوق الفزع بل هو نصيبا في الارض لودع الفصل
مزارع على ان يفصل الحمار ليعمل وكان عنده الحصاد والديون وكذا لو دفع الفحل معاملة فاما كان من عمل
قبل ان يصير غراكا للتمتع والتركيب والحفظ ليله ونهارا فعمله المتعامل وبعد ما صار غراكا للحفظ والحرا
عليها لانه انتهى عمل المتعامل بالادراك وكذا اذا ادرك البطيخ والبادخاني فالالبقا والبيع والحمل عليها
لانه ليس من اعمال المزارعة وما كان بعد بلوغ الزرع وتناهم وصفاته فهو عليها حتى يفسد لانه لما انتهى الزرع
انتهى العقد فحق المالك ان يملك المونة عليها بقدر الملك واذا اقتسمه لزم كل واحد منهما العمل
والحفظ في نصيبه خاصه لانه مونة ملكه خاصه ومن عامر جله على ان يحصل ذرع بالنصف لم يجوز له الفزع
فلا يحصل له شيء ولا يجوز ثبوت الشركة فيما حصل قبله فكان ذلك من غير الطمان ولو دفع ارضا مزارع
ما حصلها فقال رب الارض اكره ان اذرعها وقال اذرعها بغير كراي فان كان يخرق اذرع بغير كراي يخرق كراي
لا يخرق عليه وان كان ما انكر كراي يخرق اذرعها بغير كراي يخرق كراي يخرق كراي يخرق كراي يخرق كراي
وانما انكر كراي لزيادة الجوده والزيادة لا سخرى في العقد الا بالشرط ولو وجد الشرط لفظا ولا عرفا فالتشبيح
خط فوجدها غير جيدة لم يكن له الرد وانما كانت يخرق بغير كراي قليلة لا تخفى للذي مثله كراي لانه التشبيح بعدونه
تقطيعه للارض فصار انكر كراي شرط على المزارع في هذا الحار منعت المزارع لانه انما يطلب المزارع بزارع الارض

زرعا معتادا حيث لا يبعد التمس تقطيعه للارض لان تقطيعه منفعه الارض بغير رضاه لا يجوز وكذا لو قال
يا اسحق وادعها لبيع السماء ان كان يكتفي ببيع السماء لا يجوز وان كان لا يكتفي ببيع دفع ارضا وبذر على ان يكون بينهما
وبذرهما سنة والخارج بضعان فليس له ان يزرعها بغير كراي اذا كان الكراي جود للزرع لانه الكراي سبب لزيادة
العلة وجودها والجود سخرى في العقد بالشرط وكراي الكراي هو اشتراطه ولكن سخرى عنه على انها جيدة
فوجدتها ووجدت فله الرد وان لم يكن في الكراي فابطل لم يجز عليه واذا شرط نفسه الكراي قدرت المزارع على ان
في غير الشئ فلا يكون بغيره يخرق كراي وان لم يكن في الكراي فابطل لم يجز عليه واذا شرط نفسه الكراي قدرت المزارع على ان
لا صاحبها وقل اراد بالسنة ان يجعل الارض حلاول ومسيكة وبشتات فيزرع الحلاول ويترك المشتات
والبشتات كما ذكر في ارض المبطيخ وهذا التغير صحيح لانه اضاف فله التثنية الى الارض لا الى الكراي
ولما قدرت المزارعة بهذا الشرط لان منفعته تبقى بعد انقضاء السنة فصار له ارض لا يملك المزارع فيه
وكما شرط في المزارع يتبع بهرب الارض بعد انقضاء ثلث المزارعة وان كانت مدة المزارعة سنتين
لانفسه لان منفعته لا تبقى بعد سنتين قالوا وهذا بلا مدع فاما في بلاد الحضر فانه يجوز المزارعة لانه
منفعه السنة في بلاد الحضر لا يبقى بعد انقضاء مدة المزارعة والشرط المزارع على ان لا يبيع البذر فله ان يبيع البذر
واصله المنة جاز من ايها كان البذر وان شرط على المزارع فله ان يبيع البذر فله ان يبيع البذر فله ان يبيع البذر
على ارضه لان الفزع لا يملك الا بغيره الارض الا بغيره الارض الا بغيره الارض الا بغيره الارض الا بغيره الارض
المزارع والمستاجر من الاستماع بالارض كسب الطوبى واصلاح الحياض على رب الدار اذا اجرها فاذا
شرط على رب الارض فقد شرط ما ينضم العقد فلم يفسد فاذا شرط على المزارع فقد شرط ما لا ينضم العقد
فقدت ولو شرط الكراي على رب الارض البذر من قبل المزارع لم يجوز له العامل كسب الارض وبيعها ببعض
الخارج ولا يحاربه الارض بعض الخارج لا يجوز وان كان البذر من قبل رب الارض فان لم يستاجر العامل ببعض
الخارج ليعمل بعض اعمال المزارعة وذكر جازين كما لو دفع الارض اليه مكروبه ليعمل فيها الا ترى لو دفع رب الارض
الارض وصار المزارع بغيره ففسد فله المزارع ليعمل فيها الا ترى لو دفع رب الارض
اعمال المزارعة ففسد هذا قال الفقيه او يفسد انما يجوز المزارعة اذا سن الكراي وقتا معلوما وان لم يسن فالمزارعة
فاسد لجماله وقتا انقضاء المزارعة وقلنا انما جاز شرط الكراي على رب الارض وان كان شرطه لا ينضم المزارعة
لانه شرط غير لازم لان المزارعة غير لازمة في حق صاحب البذر قبل الفاء البذر فكذا ما شرط فيها ففسد هذا
قبل المزارعة جازين وان لم يسن الكراي وقتا ولو شرط حفظ المزارع على رب الارض حتى يستحصل في فاسد
من ايها كان البذر لانه شرط ما لا ينضم العقد لان حفظ المزارع على المزارع لانه من اعمال المزارعة وفيه منفعه
لانه مما فسد وان شرط على المزارع ان يزرعها بغيره من ايها كان البذر لانه شرط ما لا ينضم العقد بعد انقضاء
مدة المزارعة لان منفعه السوقت تبقى الى العام التاوي اذا طرح السوقت فصار في الارض ارض مثل عمل
العامل وقسمه سوقيتا لانه يشترط ان يكون البذر من قبل رب الارض فقد بطل نصف الخارج بان منفعته الفحل
وبان السوقيت وما عدا السوقيت يكون شرا فاسدا لان سوقيت السوقيت بعض الخارج لا يجوز وقد صار قابضاً
لنفسه بملكه فملكه فان كان البذر من قبل المزارع فلا يوزن رب الارض قيمة السوقيت لان منفعته حاصله للمزارع
حاصله المزارع في الارض بعد الحصاد لا يبقى عند السوقيت لانه صار مستهلكا بل يبقى منفعته وهو في الارض
ومجرد المنفعة لا يسمون من غير عقد ولا شبهة عقد وان شرط على رب الارض ان يزرعها فان كان البذر من قبل
المزارع فله ان يملك لانه العامل مستاجر الارض والسوقيت بعض الخارج وان لم يملكه عليه اجر من المزارع
وقسمه السوقيت لرب الارض لانه صار مستهلكا لا يصاد بزرعه ومنفعة حاصله له
وان كان البذر والسوقيت مجتمعا في ارض فله ان يملك لانه مستاجر العامل ليزرع ارضه المستقره وان جاز

واذا بلغت النخل خمسين سنة او تسعين سنة لم يترك ادم والبذر الذي يلقح به اذا دق كانت رايه
 كرايم الخ ومنذا لانها خلعت من فضله طينه ادم ولهذا قال ادم اكرموا النخل فانها عنكم واما الفاسق
 ولو غرط على نفسه السقي والحفظ لا غير فالمعاملة فاسدة الا اذا علم ان السقي لا يزيد فيه خرافه من رايه
 شرط في المعاملة عاريا النخل وان شرط مفيد اذا كان السقي مما يزيد في اصل الخارج وجوده فلا بد
 من اعتبار فصار السقي مستحقا عاريا النخل لوصية المعاملة فيعده المعامل لانه شرط لعدم النخل به
 من النخل والعامل واذا كان السقي لا يزيد فيه خرافه هذا شرط لا ينفذ فيلغوا كذا لو شرط الحفظ عاريا النخل
 الا اذا كان لا يحتاج الى الحفظ بان كان في حوزة المعامل جازين لان شرط لا ينفذ وكذا لو شرط التسليم
 عاريا النخل لم يجز واما القسم الثالث لو شرط للسقي عاريا النخل والسقي والحفظ على العامل
 لم يجز لما سوا وكذا لو شرط ان يلزم صاحبه حفظ العامل وسقيه لم يجز اذا لم يثبت للملك وقتا لانها اضاف
 المعامل لما بعد التسليم ولا يدرى متى يلقح ومتى سلمها الى العامل فصار الوقت المضاف اليه المعامل مجهولا
 فنفسه كالموالات اذ اقيمت ادى فقد ابرمت منكر كل شهر يكذا لا يجوز وان ثبت للسقي وقتا معلوما بان قال
 القمي في هذا الشهر على ان يحفظ العامل وسقيه من غرة الشهر الا فرجا لان ابتداء وقت المعامل صار معلوما
 والمزارع مثل المعاملة في هذه الاحكام اذا كان البذر من رايه الا ان المزارع اجهز رايه الارض ببعض الخارج
 لانه المعامل وان كان البذر من المزارع ولم يشترط السقي والحفظ على واحد منهما حاز وان كان على المزارع او شرط
 البعض على المزارع وسكت جاز حله في المعاملة والوقت ان البذر من كان من المزارع فهو مستأجر لانه في بعض
 الخارج فكيف هو الضامن لانه لو كانت العمل عليه شرط عليه ام لا فاما العامل اجهز رايه النخل هو الضامن به جبر
 فلا يسمى على العامل الا ما شرط عليه والقاع النخل على العامل لانه لا يصلح الاصلح النخل ومنفعة ثمارها الا انه
 فيعتبر على يده به المثل والنخل لا يجزئ شي من الاجر بآزايه كان القلي والاشنان على الفصار ولا تقابل شي من الاجر
 ولكن لتأجر طبر الارض و لانه حوزة الما والرملة على الظير ولا تقابل شي من الاجر فكذا هذا **المزارعة**
شرط فيها المعاملة في شرط في المزارعة بان وقع ارضا فيها نخيل على ان يزرعها بيدون بالصفة وعلى
 ان يعمل النخل فيقيمة ويلزمه وحفظه بالنصف فانه نظر ان كان البذر من قبل العامل فسدنا لانها عقدان شرطه
 ادم مائة الاخر لان المزارع لتأجر الارض نصف الخارج على ان يواجر مونس من رايه الارض يعمل النخل بعض الخارج
 فيكون اجهز مشروطة اجهز فسدنا وان كان البذر من قبل رايه الارض جاز لانه عقد واحد لانه لتأجر العامل يعمل
 في شئتين بيدون مختلفين فصار كانه قال لتأجر مكر يزرع ارضي يعمل النخل نصف الخارج منها ولو وقع بهذا
 جاز فكذا هذا بان قاله فسد من الارض يزرعها بيدون بالنصف و فسدنا فافها من النخل معاملة بالنصف
 ووقت وقتا معلوما جاز بان لم شرط ادم مائة الاخر وانما عطف ادم مائة الاخر فصار كالوفاو يعتكر
 هذا العبد ابره كذا منوع الدار جاز فكذا هذا **الادعوى** **بطلان فيها**
 فلو بين رجلين في ادم مائة الاصله سمع على ان تقوم عليه والخارج ثلثاه للعامل وثلثه للاخر
 فهو ثلثه والخارج نصفان والاجر للعامل لان صاحب الثلث لتأجر صاحبه ثلثه فيقسمه من الخارج ليعمل في الثلث المشترك
 ومنذا باطل ولا يسمي به الاجر لما ياتي في الاجارات حله في الما ووقع الارض المشترك الما مشترك على انه يزرعها
 يزرعها ويكون ثلثا الخلد للعامل جاز لان عقد المزارع لم يتعلق بذلك البذر بعينه بل ليدل ان يجوز لكل
 واحد منهما ان يقسم البذر ويأخذ نصيبه ويزرع بوزا اخر واذا لم يتعلق العقد بذكر البذر لم يكن اشتراط
 على من شرط له في المعاملة لانها يتحقق بعمل العامل في هذا النخل يبدل ان العامل لو امتنع
 عن العمل هذا النخل ليعمل في نخل اخر و رايه النخل ادا اشتما رايه جذا فر لم يجز وما يتعلق العقد بالعمل هذا
 النخل والشرك حاصلة هذا النخل كانه اشتجارا على شئ مشترك ولو كانا شرط الخارج لصنفين كان جازوا والعامل

فانها لها حكمها لا تعاقبها بملكه ولرب صار العامل والمالك نصف الارض بالقبض الا ان رب الارض عند الغلبة صار
مستردا والله رضى لان العامل غرس الارض بامر رب الارض فكيف غرسته بامر رب الارض كغرسه رب الارض بنفسه
وبالله ترداد صار جميع الارض ملكا له وللعامل اجر مثله علمه لانه دفع الاخرى اليه معامله فله وكذا لو لم يملك
له من الارض شيئا وقادح ان نكر على ما به درهم او شرط نصف ارض اخرى معينه او كره شرطه لانه اشترى ارضا
مجهولة بدراهم او بنصف ارض اخرى وشرط فيها المعامل ففقد او كره كذا في المزارعة لانه اشترى منه حقله
بنصف الارض والحقل مجهول فيكون الشيء فاسدا او قد شرطت فاما المعامل ففقد او صار قاضيا للبذر حيث
القاء العامل في ارضه باذنه فملكه وصحى مثله لانه مقبوض ببيع قلده وصحى اجر العامل لانه اشترى منفعة بعقد
فاسد فصار ارضه على ان يعوسها الموضع اليه لنفسه فابدا له وينزع ما بدا له على ان الحادح نصفان وللعمال
على رب الارض ما به درهم فهو قلده والحادح للغرس ولرب الارض اجر ارضه لان حواري رب الارض على ان يغرسها
العامل لنفسه دليل على انه اشترى منه الغرس بامه لكن جعل منفعة ارضه وما به درهم عوضا عن نصف الحادح
من هذا العامل فالحادح من الدراهم يكون سرقا لانه اشترى ما لم يخلق وما كان منفعة الارض تكون
مزارعة الا ان شرط فيها شيء فكلما فقد تا ولو كان البذر والغرس على ان يغرس وينزع العامل
لرب الارض على ان الحادح نصفان وعلى ان لرب الارض على العامل ما به فاسد والحادح لرب الارض وللعمال
اجر مثله لان قوله يغرسها لرب الارض دليل على ان باع الغرس من العامل بعد جعل بعض الحادح عوضا عن علم
ويعضه بتمام الدراهم وهذا لا يجوز **باب شروط العمل في المعاملة والمزارعة**
سأله على علمه او ام اما ان شرط بعض اعمال المعاملة على العامل وسكت عن البائة او شرط بعضها
على نفسه وسكت عن البائة او شرط بعضها على نفسه وبعضها على العامل وكل قسم على وجهين اما القسم الاول
لو دفع حقله معاملة بالنصف على ان يفتح العامل وسكت عن الحفظ والسقي وعلا في غير التلقيح فهو على وجهين
اه احتاج العمل الى سقي السلقح بان كان لا يخرج شيئا بدون السقي او يخرج شيئا لا يربح فيه او شيئا مرفوعا فيه
الا انه يبيى بدون السقي فالمعاملة فاسدة لانه اشتجار العامل بنصف ما يخرج من الخلد والاجر ساقط عليه تسليم
الاجر ولا يمكنه تسليم الاجر الا بالسقي والحفظ فاذا لم شرط الحفظ والسقي على العامل جبر رب الخلد عليه لانه صار
مشروطا عليه مقتضى ضمان الاجرة يمكنه تسليم الاجر فصار كانه شرط الحفظ والسقي على رب الخلد ففقد العامل
وخصص السلقح بالذكو يكون فتح الاعمال كغيره التخصيص فابدا له لانه ليس بالتخصيص السلقح بالذكو فله ببيع
على الاعمال على العامل فصار كانه شرط عليه السلقح وفتح عنه سائر الاعمال المعاملة وفقد نفسه حقله
ما قاله شرط عليه شيئا تجمع الاعمال على العامل لان المعاملة تقتضي وجود الاعمال عليه ولم يوجد ما سقيها
التي لا يحتاج الا الى التلقيح فالمعاملة جائز لانه يمكنه تسليم الاجر من غير هذه الاعمال فلم يكن محرا عليها
فلا يفسد كالمشروط عليه في المعاملة وكذلك لو كان سقي ما كان اجوره ثمرة وان ترك لا يفسد لان الجودة لا يفسد بالعقد
بغير شرط لانه ما لا يانه لا وان كان تركه فقد مضى لانه هو فاسد لانه سلم الاجر تسليمه سقي على رب الخلد
فجبر رب الخلد على الحفظ والسقي يمكنه تسليم الاجر كما سقي عليه فصار كالشروط العقد ففسد به المعاملة وان
لحق العامل فلم اجر عليه وقسمه بالتقديم ان كان رب الخلد امر بطريق ما يلقح به ربيع عليه ثمرة وان لم يامر بالسقي
ربيع نعمه اليه به ما حصلوا في نفسه التلقيح قبل التلقيح ان يوفد طلع في الخلد ويجف ويدق ويجعل في
ويغرس على امتات طلع الاناث فدخل عنان فيها وفقد التلقيح ان يوفد غصن من اغصان في الخلد وسق
غصن من اغصان الاناث وترك فيه ذكر الغصن على سبيل الوصول وقد التلقيح ان يغرس في الخلد كسب الاناث
في نهب الروح على في الخلد يغرب براحتها على الاناث فنجده ولهذا قالوا ان الخلد ضاها ببنات ادم
فانها لا تجل الا بالتلقيح كبنات ادم ولا يبرم ما لم يسلع من غرسه كبنات ادم فانها لا تجل الى يلقحها واذا

یٰۤاَیُّهَا رُوحُ

في الحالة لانه حصل الخارج في لا بد من جهة تدعى الجواز والشركة الخارج وصاحب البذر يدعى الفناء فكونه
 المتكر صاحب البذر فان لم يحصل الخارج ففان البذر يدعى الجواز في لا يجب عليه المثل والمثل يدعى الفناء في
 يجب عليه المثل فكونه صاحب البذر متكر الاجر المثل والبيع بينه مدعى الجواز لانها اكثر اثباتا ان اخرجت الارض
 فلانها يثبت الجواز والشركة الخارج وان لم يخرج الارض فلان البذر يدعى الفناء في لا بد من جهة تدعى الجواز
 لا يثبت الا في حق الجواز وانما استحقاق المثل وموثره اعم لا فخران فاذا لم تحق ما يدعيه من الشرط كان بمنزلة
 ما لو تعلق الشرط وقال لم شرط شيئا وقال رب المال شرطت كذا الصنف فثبتت له الارض اولى لانها فاست
 على الاثبات وثبتت المزارع على النسخ والساق لو اختلفا والبذر من مملوك الارض معار شرطت كذا النصف وزان
 عن افعر وما زال العامل النصف والقول للعامل والبيع بينه رب الارض سودا صلفا قبل الزرع او بعد ها لانها
 انقضاء على عقد واحد لانها انعقاد شرط النصف وان كان لصي المزارع وانما هما على النصف وان كان لصي المزارع
 تكون انفاقتهما على المزارع الا ان صاحب البذر يدعى شرط اريد ايدى الفناء وهو زيادة عشرة افعر و
 انكر الا في القول مدعى الجواز كذا البيع اذا ادعى ادمما شرطنا فاسدا وانكر الا في القول المتكر شرطنا فاسدا
 فكذا هذا والبيع بينه رب الارض لانه يثبت نفوت باثبات زيادة عشرة افعر فكما كانت اولى بالقول ولو عكس الكلام
 صار رب الارض شرطت النصف وقال العامل شرطت النصف وزيادة عشرة افعر والقول لصاحب الارض المدعى
 الجواز في قول المدعى على قول من اجاز المزارع اختلفا قبل المزارع او بعد ها لانها انعقاد على ما كان لصي المزارع
 وادعى ادمما شرطنا فاسدا وانكر الا في وعندها اختلفا قبل الزرع والقول مدعى الفناء وبعد الزرع
 القول مدعى الجواز لانه العامل ادعى زيادة بدنة العقد لانه يدعى هذه الزيادة بدلا لعله كان باعنا فاعطى
 ببعده الخارج فبعد الزرع ادعى زيادة بدنة العقد عليه والمعقود عليه مقبوض ما كان فيكون القول المتكر
 الزيادة وقبل الزرع ادعى زيادة بدنة العقد عليه وانما فام غير مسلم فكون القول وان كان ما ادعى من زيادة
 البذر لا يثبت في حاله كالو ادعى الباع المسمى الفاء ورطه من الجوز وانكر الا في البيع غير مقبوض كان القول وبعد
 البعض القول المتكر في وعندها العور في المسمى قد اعمى وبعد فكذلك المزارع والبيع بينه المزارع في حاله
 انفاق لانها ثبتت ما هو فيه بابت وسو شرطنا زيد بعد العقد وسوزيادة عشرة افعر والوجه الاستلزام في الارض
 شرط نصف الخارج الا خمسة افعر وقال العامل النصف كاملا فان اختلفا بعد الزرع والبذر من رب الارض والقول
 والبيع بينه المزارع لانها اختلفت في نوع العقد ادعى ادمما مزارعة والافرا امان فليس لانها لم يسفقا على ما كان لصي
 المزارع لانه ادمما ادعى النصف لانه ادعى بعض النصف لانه لم يمتنع افعر من النصف في الاستلزام بكم باورار
 المستثنى فحصل مقر بعض النصف فذكر بعد المزارع لكونه مجهولا والاصل في ممة وقوع نوع العقد يعتبر فيه
 الانكار فالعامل مدعى عليه النصف كلا ورث الارض متكر فكون القول والبيع بينه المزارع لانه اثبتت زيادة تركه الجواز
 وهو العقد وثبتت رب الارض بذكر المثل ونفي جواز للعقد وزيادة عشرة افعر وكانت نعم المزارع اكثر اثباتا
 وان اختلفا قبل الزرع معار العامل شرطت النصف الا خمسة افعر وقال رب الارض النصف والقول لرب الارض لان
 الزرع متعنت تعقده اذ العقد لانه انكر شيئا اقر به رب الارض وزيادة ليعقد به العقد في المتعنت
 لا يعقد كذا السام اذا ادعى الاجر وانكر المثل في القول للعامل والبيع بينه نفسا لانه اثبتت زيادة المثل ولو
 عكس الحال في القول لرب الارض المدعى الفناء لانه العامل يدعى زيادة متكر صاحب الارض هذا كله اذا كان البذر
 من قبل رب الارض فان كان البذر من قبل العامل فانه غير رب الارض فيستحق البذر منه فمع ما ذكرنا **باب**
اصناف ورثتها بعد موتها ولو مات ادمما او كلاهما فافترقا ورثتهما شرط الا نصيبا والقول
 لو ورثه صاحب البذر والبيع بينه لانه ان كان البذر من المزارع فهو ذابيد وصاحب الارض والبيع بينه الخارج اولى بالقول
 وان كان البذر من رب الارض فالخارج وان كان ذابيد فعليه لان البذر يدعى الفناء في لا بد من جهة تدعى الجواز

زيادة في الامتياز بغيره رب الارض ولان المزارع ثبتت ما هو فيه ثابتا في الارض بثبت ما هو ثابت بقوله ان شرط
 النصف في الخارج يستفاد من جهة ولذا جعل القول في حاله المزارع خارجا عن حكمها فكانت بينهما اولى وان اختلفا
 في صاحب البذر كان القول في المزارع وورثه والبيع بينه لانه البذر كان في يد المزارع والزرع في يد المتكر المتكر
 في الخارج اصله كان القول في هذا وان اختلفا في البذر في الشرط وانما البيع والبيع بينه نفسا رب الارض
 خارج والزراع صاحب البذر ولو ثبتت المزارع بعد الاستقصاء ولم يوجد الزرع ولا يدعى ما فعل وضمان حصته رب
 الارض في مال المزارع من اهلها كان البذر لانه حصته رب الارض من الزرع كان امانة في يد المزارع فاذا ملكه وانتهى
 فقد ملكه جهده لله ما لم يقبضه كالموجود اذا مات جهده لله لوديعه وكذلك وان ملكه العامل بعد ما طلع الثمن وباع
 اولى ببيع فلم يوجد في النسخ هذا اذا عرف خروج الثمن وثبتت الزرع وان لم يعلم لا يقبض شيئا لوقوع الشركة
 وجوب الضمان **باب** **مزارع الصبي والعبد** ويصح دفع العبد والمادون الارض
 التي لم يترسها مزارع وكذلك لو اخذ مزارعا مزارع وشوطا النصف من قبل نفسه او من قبل رب الارض وكذا الصبي
 للمادون لان المزارع نجاة لانها مبادلة مال بالمال لانه ان كان البذر من جهة فالعبد مستاجر لله ومن بعض الخارج
 ومنفعة الارض مال وان كان البذر من جهة الاخر فالعبد موارثه نفسه بعض الخارج ومنفعة العبد مال وان كان
 مبادله مال بالمال دخل تحت الارض كالاجارة دفع المادون ارضا لمزارع لم يخرج المولى فلم يخلوا ما ان كان البذر
 من جهة العبد او من جهة المزارع فان كان البذر من جهة المزارع نعتت المزارع عجز قبل الزرع او بعد ها لان
 المزارع لازمة في جانب العبد فيمكن البذر من جهة من لم يكن له ان يستحق قبل المخرج من غير عذر والمخرج لا يورثه
 عجزه لازمة بل شرها العبد في حاله الا ان كان لا يورثه البيع والاجارة لان المخرج منع له من النسخ في المستقبل
 لانه المادون في ماله من ايدى شرها العبد وان كان البذر من العبد ان يجر عليه بعد الزرع صارت لازمة من قبل
 البذر في لا يمكن ضحها وان جري عليه قبل الزرع استفتت المزارع لانها غير لازمة في جانب العبد ولهذا استحق المخرج
 والمولى يملك من ماله المزارعة لما فيه من اقله في بذل فذلك منع المخرج فان المخرج يقض المزارع ولو اخذ المادون ارضا
 مزارع فخر عليه المولى فان كان البذر من صاحب الارض نعتت المزارع لانها لازمة في جانب العبد فلا يعمل المخرج في حق
 وان كان البذر من العبد فكذلك بعد الزرع لانها صارت لازمة وقبلها بطلت المزارع لان المولى ان منع عن الزرع
 لانها غير لازمة فعلم المخرج وقد قدر العمل مع المخرجات المعقود عليه ففسخ دفع العبد والصبي بحكمه معاملة
 ولم يعمل في حق عليه لا يستثنى لانه لمعاملة ماله من اقله في بذل فذلك منع المخرج فان المخرج يقض المزارع ولو اخذ المادون ارضا
 الصداق منه وبذر مزارع في المولى المزارع او العبد عن العمل كان منه باطلا لانه في خاص ورد على اذن عام
 والمخرج الخاص لا يرد على الاذن العام **فصل** في اوصاف المزارع عليه دفع ارضه ليزرعها العامل لربها والخارج
 نصفا فان باطل فان عذر واخرجت في بعض الخارج نصفا في النسخا لانه ارض مولاه وقد سلم المستاجر
 من العور في النسخا لاجان لما عرف وان نقصت المزارعة في بعض النسخا والنقصان والخارج كله لانه لا يورث ارض
 غير بغير اذنه فصار العامل غاصبا للارض في بعض النقصان واذا نقص النقصان للارض فقد اخذ من المزارع
 بذر ومنفعة الارض مرة فلا عذر له باخذ بذر الاخر ومنه الخارج لان اخذ بدلت باذنه واصل لا يكون فكونه
 الخارج كله للمزارع واذا استحق العبد رجوع المزارع عليه ما اذاه الى مولاه لان العبد لما اجر الارض من المزارع فقد
 ضي له سلة من منفعة الارض من غير عذر يلزم فاذا لم يلزمه من باذنه فيستوفى من منفعة الارض فرفع على العبد
 بالحكمة من العزم لان العبد المكلف باخذ الضمان الاقوال ولا يرد على ذلك في الصبي بعد البلوغ لانه لا يورث نصفا
 الاقوال في حاله ولا بعد البلوغ باخذ العبد من المزارع نصفا في ارضه يكون له مقدار ما غرم للمزارع فان
 كان ففقدت الفضل لمولاه لان نصف الخارج كتب العبد في حاله فتركه وكسب الحق اذا حصلته بد المعقود
 فحق منه الدس وما فضل منه يكون لمولاه لانه كتب عنده وقد فرغ من الدس فان قال المولى لا اخذ نقصان

ان جعلت كالمقابل بل باعتبار انما غير اذمة كما في المضاربة الجعل كالمقارنة باعتبار انما الاذمة كلمة الاجارة
والمقارنة لم يكن ثابتة وقت العقد فلا تثبت بالشك والاحتمال ولو كانا متردبين والبذر من الدافع فالخارج للعل
وعليه غرم البذر ونقصان الارض لانه بطل عقد المزارعة فصار الزارع غاصبا **فصل** في دغل حارنا
بما ان دفع اليه مسلم ارضه وبذره مزارعة منبنة بالنصف جاز لان المستأمن في المعاملة كالذمي وينبغي
للوالي ان يدفعه دار الله من دغل الحار لان المستأمن الحرفي لا يمكن ان يملك في دار الله م فلوله من غير
جناية ويجوز تركه فيها حتى سنة فان مكث سنة بعد العقد جعله ذميا ووضع عليه الجزية وللنكس من العود الى
دار الحرب لانه لما مكث سنة مع الوقت وقد قال الامام جعلتكم في مياهد من الوقت فعدوه بالذمة وبالترام
الجوية دلالة لما ياتي في السير ولودفع مسلم في دار الحرب الارض لغيره فغيره مزارع جاز عند
ولم يجوز عندنا خوف لان عندنا يجوز العقد القاس من المسلم والحرفي في دار الحرب فلا فلاح فان قصد الزرع
ولم يصدح ظهر المسلمون على ملك الدار والارض فالزرع كله في الارض تبع للارض مادام منفصلا بهما
ولهذا ياخذ الشفع الزرع مع الارض فلا الحصاد والارض صار فيها فكذلك الزرع صار فيها تبع لها كما كان في
اذا سبت في بطنها ولمسلم صار الولد فاتباعها كخلاف البيع لا بدخل فيه الزرع الا بالشرط لان الملك
ثبت بالبيع بالشرط فلا يملك الا بالشرط او ما هو متصل به اتصال فلقم او انقار فوار لبعيرة في حكم اجزائه
الزرع متصل به اتصال بغيره فلم يكن في حكم اجزائه وصنا الملك ثابت بالملكية والملك متحقق في الكل
والزرع تبع للارض في ملكه ولو كان حصادا كان ينفك المسلم لان الزرع مال مسلم وبالحصاد صار منقولا وحق من ان يكون
تابعا للارض ومنقولات المسلم الذي قد لدار الحرب با ما لا يصير فيها ولو دفع حرفي ارضه مزارعة الحرفي بعشرين
ففسخا فلم يزرعها حتى يسلم او امل الدار فسدت لان الله لم يرد انهما المزارعة فتع من المصلحة في المزارعة القدر
كالوفاة قبل قبض مال الربوا مع غير القبض فكذلك هذا **من ارع المريض وضعه ملته**
اصل ان المريض محجور عن تصرف بطرق الوفاة والورثة غير محجور عن تصرف لا بطرق الوفاة والورثة
مخلق بما جرى في الارث ومبوا لا عتاقا للعلق بالاخرى في الارث كالمناقع وما ليس بالارث كالحرفي فها بقي
زمانين يتقار بالموت الهم من جهة الملية وللنافع لابق زمانين مسلمة على فسيه اما ان دفع المريض ارضه
مزارعة او اخذ ارض غيره مزارعة وكل قسم لا يخلو اما ان كان علمه من مستغرق ام لا اما القسم الاول لو دفع للمريض
ارضه مزارعة ينظر ان كان البذر من العامل فالمزارعة جازة وكبار خارج على شرطها ولا ينع على العامل ان
المريض ملكه منفعة ارضه من المزارعة في كان البذر من جهة المزارع وحق الوفاة والورثة لم يتعلق بالمنافع فصحت تصرفه
وان كان البذر من جهة المريض ولا مال له سوى الارض والبذر فان كان المزارع اجنبيا ولا دين على المريض
ينظر ان كان حصص المزارعة من الزرع يوم طرح مثل اجر المثل او اقل منه سلم له حصته من الزرع مع ما يجره من حصة
اليوم الحصاد وان كان حصصه من الزرع مع الزيادة اكثر من اجر المثل علم لان المريض يستاجر المزارع بعض
الخارج من بذره يوم صار للخارج قيمة عوض عدته والزيادة على اجر المثل الا ان الحصاد سلم لان المزارع بعض
الاجر يوم فوجهم من الارض والاجر ملك بالتجمل فعلم العامل عند خروجه من الارض ولهذا الوباغ حصته من الخارج
جاز سعة في قبضه لان ما قبضه من حصة والزيادة انما حدثت على حكم ملكه العاين فعلمها وان كانت قيمة حصته
المزارع يوم الخروج اكثر من اجر المثل علم نظر ان خرج على شرط لم يملكه اولم يخرج ذلك واجازت الورثة يسلم له الكل
وان لم يجز الورثة فله من الخارج مقدار اجر المثل علم ولست بالبق العام المشروط وصيه له لان قيمة المشروط من الخارج
لما كان اكثر من اجر المثل لم يصح قبض حصته من الزرع لانه قبض اكثر من حقه لان حقه مشوب بحق الورثة سابع في الكل
فكان قبضه متحققا في القبض في الكل فلم يصح ولحق الزرع على حكم منكر المريض فيعتبر من الزيادة حادثة على حكم
المريض فكان له اجر مثله وقت الحصاد من غير الزيادة كالمرضى اذا باع حارته فتمت الف تحسنا واداد في يد

الارض واراض نصف الخارج فلهذا ذكر قبل عنق العبد وبعد لانه كسبه لانه مزارعة العبد ارض مولاه والبذر من ماله
المزارع اصاب منه للارض غير اذن مولاه فكيف غنم اجاره الغاصب واجاره الغاصب جازع نافذ فمابينه وبين المزارع
في تكون الاجار للغاصب كذلك اذا غصب ايضا فهو مزارعة بالنصف في المزارع جازع والزرع سنها وكذا مزارع العبد
ارض المولى غير اذنه نافذ بعد حصول الزرع لا يلحقها اجاره المولى فكيف نصف الخارج كسبه فيسلم المولى حذوق
العبد محجور او صبي محجور ارضا وبذر مزارعه بالنصف بالخارج نصفان الحجة ان المولى المحجور ارضه لنفسه للمزارع يعطى
فصار كالواجر نفسه للمزارعة بالادامه وسلم من العمل يصح الحجة ان العبد غير محجور عن المنافع وفي ابطال عقد ارض
وفي تقضى من منفعة لانه ثبت الشركة في الخارج فصح عقد ولو كانت العبد نصف النصف او في عمل الارض في صاحبها فصح
والزرع كله لانه يستحال صار غاصبا من اول التمسك ومن غصب عبدا فقات عدة نصف النصف يستحال من ومالك
العبد بالتمسك من اول حال التمسك فظهر انه دفع ارضه وبذر لالعبد المزارعة فكيف بالخارج كله ولان الزرع
اكتسب المنصوص والغاصب على كسب المنصوص بالتمسك فاما الصبي اذا مات من عمله في الارض قبل التمسك
الزرع يعطى عاقدا صاحب الارض دية لان صاحب الارض صار مستوله للصبي لنفسه ومن استولى صبي لنفسه
من ذكرك العمل في كالموقاد اصعد من الشجرة وانقص من ثمرها فصد ومات وجب دية على عاقله الا امر
وان مات من عمله بعد التمسك لا يعطى لانه لا يصير مستوله للصبي لان العمل بعد التمسك ارضه واخذت الزراعة
وتكون حصه الصبي لورثه الصبي لانه كسب الصبي ولو كان البذر من الصبي او العبد فافترق فثوبها لانها لمستاجر
الارض بعض الخارج وما محجور وان فلم يصح المزارعة فكيف بالخارج لصاحب البذر وهو المولى ولا ينشئ لصاحب الارض
ولا نقصان الارض لان المزارعة حصلت باذن المالك **باب مزارعة المرندي ومعاملة**
مسألة على قسمين اما ان دفع المرندي مزارعة او دفع المسلم للمرندي مزارعة اما القسم الاول لو دفع المرندي بذر او ارضا
مزارعة بالنصف فعلم قبل عارضة فصح على قولنا في عارضة من اجاز المزارعة بالخارج كله للمزارع وعليه البذر ونقصان
الارض لورثه المرندي وعندنا مزارعة المرندي صحيحة كسائر عقود وعندنا نفقات المرندي موقوفه وامه كمتره وعوضه وان
مترقه وان كان البذر من قبل المزارع فان انتقصت الارض بالمزارعة من نقصان الارض والخارج له وان لم ينقص
فالخارج نصفان ونصف المزارع ونصف لورثه المرندي الحجة والعلم بان يكون كل الخارج المزارع لان الاجار يقع
صنف من المرندي كسائر عقود نفقاته وقد بطل عقد المرندي بعد كسب المزارع غاصبا للارض وجب المزارع
ان توقف يعرف المرندي بعلق حق البذر بالمال فلا لهم فكيف المرندي محجور ارضه يعرف بوضارهم باعماله ونافع لهم الا ان
انه لم يصح محجور ارضه فلو الهبة فاذا لم ينقص الارض لو ابطالنا عقد لم يضر به الورثة لانه قائم على ما هو في نفسه
منفعة لهم لان الخارج يكون مشتركا بينهم وبين العامل فصحنا عقد نظرهم كالعبد المحجور اذا ارض نفسه سلم المرندي
وجب الاجار فكذا هذا والزرع تابع للارض في حكم الف والارض منها لم يصرف فيا لانه كسب المزارع فلا يصير الزرع ايضا
فاتباعا لاجاره ولو وجب للمرندي ارضه في ذلك المزارع فوضارهم كانت على الرده قالوا يجب ان لا يصير فيا ويكسب المرندي كالمزارع
واما القسم الثاني لو دفع مسلم ارضه للمرندي مزارعة فان كان البذر من قبل المرندي وقبل بالخارج لورثته ولا ينشئ لورث
الارض بعضه ام لا على ما بين في الاجار لان المزارعة بطلت بموته الا انه لم يطل الامر بالمزارعة لان الامر مسلم ما كسبه
فصار كانه قال ازرع ارضي بنديك فلا ينشئ شيئا الرب الارض بحله في المسئلة للمقدم لان الامر حصل من غيره وذكر
لان مالك الارض كان مرنديا وامه له حتى الشرقات تعتبر دايمة وعندنا بالخارج سنها على شرط لان المزارع على
فلو سلم المرندي بعد الادراك بغيره جازع بالاتفاق لان المرندي ارضه بعض الخارج ولا يلزم عليه منافع لنفسه
اذ لا حق للورثة في نفسه ومنافعه ولهذا لا ينكر اعدان نفسه فلهذا على الاجار اولى ولو كانا مسلمين جازع يتقافا
م ارضا وصحنا بفساد الرده الطارئة على الاجار لا يبطل ولا يوجب بوقوع فكذلك المزارعة والمعاملة لان
المزارعة بعد المزارعة لازمة من الجانبين كالاجار وقد ازرع المرندي من حق المرندي مزارعة والرد الطارئة

العمل على المزارع وأمكن استيفاء من الكفيل لأنه لم يشترط أن يعمل المزارع على المزارع بنفسه كأن كان نعم غيره مقام نفسه
في العمل على المزارع فباطل لا يجوز أن يكون له أن يعمل غيره من غير شرط فباطل بعينه فإن أخذ المكفول الكفيل بالاعمال
ذلك الكفيل فكيف يعمل على المزارع إجماله لأنه أدى الكفيل به بام المكفول عنه فربما يفتقر ما أدى أن كان مغليا والآخر مع بقية
كالوكيل شوب مروي ووجه الكفيل فإداه الكفيل بربيع بقيمة على المكفول عنه والمودى من العمل وإن كان مثله من حيث
بقية وذلك إجماله لا إذا اشترط المزارع على المزارع بنفسه فإنه كان الكفيل مشروطا بالعقد ضد ما وإن لم يكن
صحت المزارع وبطلت الكفيل لأنه كغيره لا يمكن استيفاء من الكفيل لأنه عمل المزارع لا يمكن استيفاء من غيره فكانت
كفالة باطله كما في الأجانب **باب النكاح والصيغة والنكاح في المزارعة والجماع**
مسألة على أربعة أوجه أحدها إذا كانت الأرض من قبل الزوج والكبر والاعمال من قبل المرأة بأن يزوج أهل عيان
يزرعها المرأة سديها وعملها فخرج فهو من مضافان فالنكاح جائز والمزارع فاسدة لأنه شرط عقد عقد واحد
يطلب بالشرط والقلد وسوا المزارعة ولا يؤثر في البطلان بالشرط ومسا النكاح وليس أحد ما يتبع له من لأنه تلفظ بها فيها
عقدان مقصود أن شرط أحدهما في الآخر ففقدت المزارعة كالوفاة لا فزوجتك راحة مدد بعشء عيان سبع سنين
العبد تخميه جاز النكاح وفرد البيع ولكن المرأة ليست جازت الأرض بعض الخارج وببعضه فصار كالوفاة جازت
الأرض بعض الخارج وما لا يرام لا يجوز فكذلك هذا وصداها مثل نصف إجماع الأرض عند الكون وعند فوجدها الأقل من
منها وما جازت الأرض لأن الزوج جعل منفعة الأرض عوضا عن شيء متقوم من أحد ما معلوم ومسا البضع وإن
مجهول القدر والقيمة ومسا نصف الخارج فوجب أن لا يزوج على إجماع الأرض لأنها راضية لمنفعة الأرض عوضا عن بعض
وعلى أن فصار كالوفاة جازت الف وعلى أن يبدى المرأة له هديته وجب من المثل لا يقضى من الف الف لا يزوج على أن
هذا لا يزوج أه الزوج بعد منفعة الأرض بأن ما معلوم ومسا البضع وبأن ما مجهول ومسا نصف الخارج إلا أنه من جهة المعلوم
من المجهول لأنه شرط لها نصف الخارج والخارج قائم مقام منفعة الأرض فكان شرطها نصف منفعة الأرض فإذا بضعها أو بضع
بأنها الخارج فلما فقت المزارعة كان لها نصف إجماع الأرض بخلاف ما في المثل ومسا البضع من المجهول فصار مقدار
قيمة الف على ما باعتبار القيمة لأن قيمة الهدية مجهولة ففي حصص البيع مجهولة فاه طلقا قبل الدخول كان له أربع إجماع الأرض عند الدخول
لأن قبل الطلاق وجب لها نصف إجماع الأرض في نصف الباطل قبل الدخول وعند فوجدها المتعة لأنه كان لها من المثل قبل الطلاق ومن
حب المتعة فإن زرع المرأة الأرض فافقت أو لم يخرج ولم يطلق فافقت المرأة عند الدخول وعلمها نصف إجماع الأرض ولا بد
لها على الزوج لأن منفعة نصف الأرض صداقها وبالمزارعة قد تنوقت صداقها فالزوج إجماع نصف الأرض منها جميع الخارج وقد فقت
المزارع فوجب عليها نصف إجماع الأرض وعند فوجدها إجماع الأرض ولها على الزوج الأقل من مملها مثل ما من إجماع الأرض فإن كان
مهر مثلها مثل إجماع الأرض أو أكثر فقد تنوقت ما وجب لها عليه فصار فصلها وإن كان مهر مثلها أقل من عليه ففقد ما
سرها المهر إجماع الأرض لأنها تنوقت أكثر من حقها فترد الزيادة والوجه الصحيح إذا كان من قبلها الأرض والبذر من
قبل الزوج العمل بأن يزوجها عيان يزرع موارضا يبدى بها عيان الخارج نصفان ثم هن نصف إجماع على عند الكون ففقد
معدتها الأقل من إجماع المثل ومسا البضع عند الدخول إذا جعل نصف الخارج مهرها فلما مهرها مثلها لأن نصف الخارج مجهول
المقدار والمسح من كان مجهول المقدار حبس المثل لأنه يصح رضاها بالمجهول ففقدت النسيئة فإذا جعل إجماع نفسها وأرضه
مهرها وبذلك حصته من الخارج وجب نصف إجماع المثل مهرها لأنه جعل نصف منفعة الأرض أو منفعة نفسه بأن البضع وإن
معدوم وعند فوجدها الأقل من جميع إجماع المثل والوجه السادس إذا كان البذر والأرض من قبل الزوج والعمل
من قبلها فلما مهرها بالجماع لأن الزوج جعل نصف الخارج مهرها لأنه يبدى بعين جعله بأن البضع وإن مجهول فوجب من المثل ولو
البايع إذا كان الأرض من قبلها والبذر والعمل من قبل الزوج بأن تزوجها عيان يزرع أرضا يبدى وعلمه والخارج نصفان
فالزوج على المهر ومثلها بالغ بالغ لما بيننا والمرأة في الخلع غير الباطل النكاح فإذا كان في النكاح مهرها من
على الزوج في الخلع وعند فوجدها الأقل من المهر الذي تزوجها عليه من إجماع المثل إن بدت المرأة منفعة أرضها ومنفعة نفسها

فمنه لا يوقف للزوج عليها نصف ابر مثل الارض وعند محمد الاقل من المير المسح ومن ابر مثل الارض وان بدلت نصف الخارج يقع
الحال بالمير المسح بالاجماع وكذلك الحكم الصحيح في جنابه المير لان لا يسلط بالشرط الفلذ كالنكاح والادبها بمنزله من المير مثل ان وكل
جنابه لا يقتضي فيها فخر المزارع قلن وارث الجنان واجبة لهذا الصلح على ما شرطه المزارع ومزاد من شرطه في الصلح كونهما
يفتدا بالشرط الفلذ ففسدا وما اذا اعتق عبدا عما ان يزرع ارض المولى بذر العبد وعما او سذر الحولي والخارج بنفسه
فالمزارع قلن ويحب على العبد قتمه نفسه بالغه قلن اذا كان البذر من قبل المولى فهو قول الموقوف وفي قول محمد على العبد قتمه نفسه
لا يجوز ابر مثل علمه لان عند الموقوف ضمان الحق يجري مجرى ضمان البيع عند الاحتفاظ ما بنى في موضع ولم يسلط المولى
المشروط بازاء العتق ووجب على العبد قتمه رقبته وعند محمد ضمان العتق يجري مجرى ضمان المهر في النكاح لان التسميم ليس
في الموضوعين ولو تزوج امرأه على عصمتها من الف نفسها علمها وعلى امرأة اخرى حبسها الميراث لا يجوز الا ان كان بالاجماع فكذا
مذا والصحيح ان هذا قول من افاد انه لم يذكر في الاصل فلهذا فافهمنا في قاتل العتق والنكاح والخلع واوجب في النكاح
اوجب نصف ابر الميراث ووجب قتمه البضع فهنا اوجب قتمه العبد والنزق له اه التسميم قد صححت في الموضوعين وبه الحق
المولى المسح بعد صحته يحكم فاد المزارعة لما صار جميع الخارج له الا ان المسح في النكاح منعت صحته بعد صحته بح الرجوع
قتمه المسح لا تقم البضع كالنزع وجهها على عبد ما صحق والمسح في العتق منعت صحته بعد صحته بح الرجوع بقتمه العبد لا ببقته
لمسح عند الموقوف كما لو اعتق عبدا على جارية فصحقت الجارية فالمولى دفع ببقته العبد عندة ومحمد فرق ارضا فانه
وجب فيها مقدم الاقل من قتمه العبد ومن ابر مثل علمه وصنا اوجب قتمه العبد بالغه والفرق ان في المعقود عليه منفعه
ببضع والدوم وان لا تقوم الا بالشرط والشرط قد وجد وقد منفعه الارض او بقدر منفعه العامل فتقوم بذلك القدر
لا يقوم فيما زاد علمه فلا يمكن الرجوع بالزيادة لعدم يقومها وبقية العبد مسقوم بغير شرط فاذا لم يسلط المولى
شرط لم يمسح يحكم فاد المزارع رجع بقتمه العبد بالغه ولو كانت على فذكر في الكتاب والمزارعة والمعامله قلن لان الكتاب
شرطه في المزارعة والمزارعة في الكتاب والكتابه بعد ما شرط العتق فان عرقل في الكتاب عتقا فوجبت شأ اول محر
انه ادى ما تعلق به عتقه لان عتق المكاتب معلق بزراع من الارض وزراع من الارض سنة معدومه وقت العقد
اذا ادى ما تعلق به عتقه عتق وعلمه قتمه رقبته لان لم يمسح رقبته بعد فاد في رقبته والرقبة وقد عتق في قتمه كالوكاتب
لا يطل من عر او ادى عتق وعلمه قتمه المولى ولم ابر مثله فان كانت القتم اكثر من ابر مثله ضمن الفضل وان كان ابر مثله اكثر
ليس للمكاتب الفضل لانه لو رجع بالفضل رجع فما تعلق به عتقه لان عتق المكاتب معلق بجميع عمله الارض فليس للمكاتب
ان يرجع على المولى فما تعلق به عتقه لانه التزمه بافتيان كالوكاتبه على الف كتابه قلن وقتمه عتق ما فاد الف
الرجوع بالفضل على قتمه لان عتقه تعلق باء جميع الف فكذا هذا اذا كان الارض والبذر من المولى فاما اذا كان
بذر من العبد لم يعلق وان عمل او ادى نصف الخارج لان صنا الكتاب وقت على بدل مجبور القدر لان الصلح تعلق باء
نصف الخارج لان العبد جعل نصف الخارج بدركتابه وان مجبور القدر وقت الكتاب في وقت الكتاب بالملم فلا يعلق
وامال كالوكاتبه على ثوب مطلق فادى ثوبا لا يعلق محله فاما اذا كان البذر من ربه الارض لا بدركتابه معلوم
وقت العقد وهذا لو كانت على ان يزرع ارض المولى على ان يكون الخارج كله للمولى جازت الكتاب وما فدت الكتاب
بما يجامل البذر وانما فدت لان المزارع مشروط فيها **الزيادة والحط في المزارعة والمعاملة**
علمه انه اذا كان المعقود عليه محال يجوز ابتداء المزارعة عليه جازت الزيادة وان كان محال لا يجوز ابتداء العقد
عليه لا يجوز الزيادة لان الزيادة في البذر معتبرة بالاصل والاصل يقتضي معقودا عليه لكونه يان به فكذا في الزيادة
ينقض معقودا عليه ليجعل الزيادة والحط جازين في الحالين لان لهما بعض البذر فيستدعي قيام البذر لا قيام المعقود عليه
مذا فالزيادة من التي يصح حالها من المسح ولا يصح حالها من المسح والحط جازين في الحالين واذا زاد احد معان الخارج
كان قبل اختصاصه بالزراع وتناه عظم البسر فانه يجوز ابتداء عقد المزارعة على الخارج ما دام في حاله والزيادة
يجوز الزيادة في كل البيع والاجار وان كان بعض الجوز من قبل البذر والخروج من الجوز من الجوز من قبل البذر

من صاحب البذر وصحت في حال لا يجرى زيارته المزارعة على الخادج فلا يمكن تقويم زيادته في البذر لقول المعهود
وعلى المنافع والاعلى يكون طريق الخط لان صاحب البذر مستاجر والمتاجر مشرور والزيادة من المشرى للمكسب
فما لا التيق عليه لا فكل من هذا الخادج عليه فلا يمكن قط فاما من لا يجرى من جهة مواعيد المواسم فيصير منه
الاحقر فيجعل الزيادة منه الخادج لصاحب البذر خطا منه على بعض الابواب والخط جاز في حال فوات المقصود عليه
والزريع وان كان عينا وقت الخط وخط الاعيان لا يبيع ولكن لا يمكن عينا وقت العقد فخطا وصار الخط
مكالم في وقع الخط كالباع اذا قبض المسمى ابر المشرى عن بعض الثمن صح وان كان عينا وقت الخط لان المكسب
عينا ما العقد فكل في المزارعة **باب البيع والشفعة في المزارعة**
دفع ارض مزارعة نزرعها بذن وعمل الخادج نصفان وزرعها فباع ربا الارض الارض نزرعها اول المشرى
والزريع بقدر البيع موقوف على اجاز المزارع لان تعلق حق المزارع بالزريع والارض فان المزارع ان يستبق
الزريع الموقوف الحصاد والادراك اذ مولا الجبر على الفلح لما في ابطال ملكه وصحة مكانه ان لا يبيع الارض
يستحق الزريع فسوف البيع على اجازته وبني المشرى ان شاء انظر في تدرك وان شاء فحق البيع للبايع غير
على تسليم البيع وتقوم قدرته فسوف كالبوايع المتاجر او الموصون وروى عن الموصوفه انه علم المشرى بالمزارعة
فلا خيار له وان لم يعلم فلم الخيار لما في البيع وان لم يحرق فحق الزريع ومضت السنة وقد باعها مع الزريع فللمر
ان يخذ الارض ونصف الزريع بحصة من الثمن اذا قسم على قيم الارض وقسم الزريع يوم البيع لان بعد اخذ الزريع
صار البايع قادرا على التمسك بعد البيع وقط خيار المشرى كالوجه العبد من البايع وفكر الرضى وانقضت
الاجازة وقد تحقق بعض المسبغ فخط عن المشرى حصته من الثمن وتعتبر قيمة المشتق يوم البيع لان خياره مضمون
بالبيع فان لم ينقض احد من البيع وهو شئ من اخذها له ذكر لان الشفعة يجب انقطاع حق البايع وقد انقطع حق البايع
ولهذا البيع فانه نفذ حقه وان قال البايع بملك الثمن وادخل الشفعة فاهل البايع الارض الى الشفعة له ملكه من الثمن
فغلب اعطاء الثمن وان لم يمسك الشفعة اي منعه الثمن ولا يملك الشفعة لان مقام المشرى والاعلى على المشرى
ما لم يحرم البايع المبيع فكذلك الشفعة وكذلك هذه المعاملة **باب حكم الشفعة**
حتاج للمعرفة مشروع حق الشرب ونفس لغو وشروع وركنه وشروط حله وحكم شروعه اما مشروعيته فلهذا
اذ بلغ الواجب الكسبي يمكن لاصد الله اهل كسبه على اصل المثل في شغل سائر حكم الشرب فلهذا ان مشروع وانما تقيد
لغير مونة اللفة عبارة عن نصيب من الماء فالانبع ونظم ان الماء قسمه بينهم كل شرب محتضر وان اداك شرب
النصيب من الماء وقوله في مونة ناقة لها شرب الا ان في الشريعة اذا اطلق براديه النصيب من الماء للاراضي لا
لغيرها واما وركنه فالما لان الشرب يقوم به واما شروط حله ان يكون في القرب واما حكمه فالارد
لان حكم الشئ ما يفعل لاجله ولما يشرب الارض لتروى **باب حكم المياه واليا**
والكله المياه انواع اربع ما الحار وما لا وديم العظام وما العين والبنر والنهر في مكر حله وما يجوز
الاواقي والجباب واما ما البحار فهو مشترك بين الناس سري عام في حق الشفعة وفي الارض في ان اراد
انه يكرى منه نهر الارض ليس لاحده منعه واسفاح الناس به البحار كاسفاحهم بالناس والقمر واصله
الناس شركا في الشفعة الماء والكله والنار واما ما الاودية العظام كالنارات وودجه ومجى وغيره فكل
احد في حق الشفعة وفي الارض الا ان اذ اصابا رضى مولا وان كان يكرى منه نهر فلهذا ان اذ لم يكن فيه نهر فالنهر
العظيم وان كان فيه نهر ليس له ذكر وكذا نصيب النهر والى عليه لان الشركة في هذه الاودية عامة لانها لا يضر
في المقاسمة والشركة الشئ من كانت عامة فاذا اراد ان يكرى فيه ما يميز بالعام يمنع منه كل طريق واما ما العين والبنر
والنهر في مكر حله فلعامة الناس في حق الشفعة وفي الدواب لا يميز صاحب الارض وان كان ياتي ذكر على الماء كله
ومذا من فروع ما ان تروى الهبة اليه فكلنا هذا والساغ اذا انبثت الكله في ارضه فانه يكون مملوكا لان لو كانت

ما وضع لله حرا فله بصير الماء حرا وان كان في ملكه كالصبي اذا وضعه دارا لانه لا يصير ملكا لان الدار لم يوضع
لأخذ الصبي فاذا لم يصر حرا فبقية الشركة الشفعة ومثل لصاحب الملك ان يبيع من الدفولة ملكه للشفعة ذكر الطحاوي
ينظر ان كان المرد للشفعة في ملكه ارض مباح وتوحيب من هذه الارض فله صاحب الملك منع من الدفولة ملكه وان اريد ان
لصاحب الملك ان يعطي الماء للشفعة والا فانكره حتى يافذ بنفسه بشرط ان لا يكرى فيه النهر في الكله لما ياتي قالوا هذا اذا
كان البئر والنهر في ارض مملوكه فاما اذا ارض مملوكه لم يكن لصاحب النهر والبنر ان يمنع المرد للشفعة من الدفولة اذا كان
للمكسب سناء النهر لان الارض الموات كانت مشتركة بين الناس كما في ارض اصابها التحصيل ما هو مشترك بان عرفها بغير او نهر
لم ينقطع الشركة في حق الدفولة فاذا الشفعة له الدفولة كان التحصيل ما هو مشترك لبايا حصص به المجمع وقد يجوز ان يكون رقبه الشئ
الانسان ولا فقه في الا ان يكسب سناء النهر او خير بغيره لورود البئر صنيعة لعل هذا البئر لا يقرب من عقد وابل لا يرد
في الدفولة دون النهر في الشفعة الشرب لبنى ادم وللدواب الى الدواب يشربون بالشفعة كبنى ادم ومع هذا هو المأثر في الشفعة
اخذ الماء للصود وغير الشربة وقيل ليس لهم ذلك والحق في قولنا لان الحاجة مستلزمة لافضل الماء للصود وغير الشربة
لانما في ارضهم بالصود وغير الشربة النهر لحره في ذلك وصانق الامر عليهم وله ان يمنعهم من سقى الارض والزريع والشجر لان
للاوقد دخل في المقاسمة انقطع الشركة للشرب لانما في منقطع الشركة واطلق الشرب لكل احد ساء له في ملكه من ملكه
سقى ارضه وشجره فلا يبقى لصاحب شرب فخط حقه اصله فاما اذا اراد ان يغترف ما يحى وسقى ارضه وشجره ينظر ان كان يافذ
مونة في حله المقاسمة كما ان انار الصغار لا يكون له ذلك فانه بالمقاسمة انقطع الشركة في الشربة وانما انقضت الشركة في
الشفعة لا غير وهذا ما في هذا للشربة لا للشفعة وان اذ من ماء في حله المقاسمة كالبئر والعين في ذلك الا ان نصيب لصاحب
بان يافذها مشاعا فلصاحب ان يمنع منه الماء لم يدر في حق المقاسمة فيستحق الشركة كاذ استع من ماء الاودية العظام وحكم
ان ابا الشفعة وردت عليه مسيل من فاسان فدفع ابو المزرعة من الفتاوى ليكتب جوابا احد من اجله ما جرى في المزارعة
في رجل يلقى بئر ودوابه حتى ينفذ كل من لصاحب النهر ان يمنع من ذلك فكلت زفر لى لصاحب البئر ان يبقى دوابه
على وجه لا سقى منه شئ لصاحب النهر عرض على الشفعة فخط ابو في جواب من المسئلة وقال لصاحب البئر ان يترك
والسكون شركا في ثلث الماء والكله والنار واما الماء المحزر في الاواقي فهو مملوك له ليس لاحد في حق لانه بالارواز
صار ملكا له وانقطع حق غيره عنه كذا في الصبي والمخيش وبما في المضطر اخذ قهرا ولا تقابل بالشفعة بل تقابل بادون
الشفعة لانه لم يمنع عنه حق له الشركة انقطع بالاهاز وصار ملكا له وقد منع منكر نفسه عن المضطر كان المضطر
ان تقابل بادون الشفعة كالومنع طعاما مملوكا من المضطر فاما في البئر والنهر اذا منع غيره من الشفعة فانه يقابل على ذلك
بالشفعة لانه منع حقا سحقا لغيره فلصاحبه ان يقابل المانع بالشفعة ليصل الى حقه كالومنع طعاما مشتركا سنة ومن المانع
كان ان يقابل المانع بالشفعة واما الشركة في النار فهو اذا او قد نار اذ مغارة فالحجر مكر صاحب النار ولا يمنع احد من
الشفعة بضوئها والاصطلة بها وان يتجد فيه سراجا لانا والاطلعا للناس اخذ منه من الحجر لم يبق له نار يسطل بها ويجزى بها
ومذا لا وجه له وان او قد نار في ملكه فلا يمنع غيره من الدفولة ملكه لانه النار كذا في الكله واما الكله فخطا او حله
ان يكون في ارض مباحه فالناس فيه شركا في الاصل والناس كالشركة في البحار والسائ ان يكون في ارض مملوكه بنيت بنفسه
من غير اناس لا يمنع صاحب الارض قبل الارواز الا ان ان منع الناس من الدفولة ارضه لاجل الكله فانه شائنا اذا وقعت
المزارعة بين صاحب الارض ومن من يرد الكله ينظر ان كان المرد للكله يجد الكله في ارض مباح من ذلك الارض فلصاحب
الارض ان يمنع من الدفولة وان لم يجد لعل لصاحب الارض انما يعطي الكله او ان كان له بالدفولة ليدفع فافذ حقه وكذلك
اذا كان موضع ما نكره انسان واراد بيع الدفولة فلهذا في الماء فانه يحد ما في موضع مباح قريب من لصاحب الكرم
وان لم يجد لعل لصاحب الحوض انما ان يعطيه بذلك او ان كان له بالدفولة فافذ منه وكان مكسب وصاحب شئ افاد الواسع
الرجوع في الهبة قبل ان يعوضه والموصوب لا يمنع من اقدم ملكه والواسع يطلب حقه تقابل للموصوب اما ان يعوض الهبة
لنقطع حق رجوعه واما ان تروى الهبة اليه فكلنا هذا والساغ اذا انبثت الكله في ارضه فانه يكون مملوكا لان لو كانت

رفع عنه الكرى عند الماء وعند ما الكرى علم جميعا من اوله الى اخره كصفي الشرب والارض لهما وجهان احداهما ان
كرى النهر مونة من مونة المكرو من هذا النهر من اعلاه الى اسفله مشتركة بينهم في توسع ارضي على هذا النهر كما للملك الحق
الشفيع والى ان من جاوز الكرى ارضه يحتاج الى كرى ما ورا ارضه يكون مغرمه لفضل ما به من لا يفرق ارضه من كرى
النهر لاجل الماء السقي في لو امكن السقي بدون الكرى لاجل علم الكرى وجانبه الذي انتهى الكرى الى ارضه مقدار بلغت
لانه مكن من سقي ارضه فلا يلزم الكرى وان كان شركه في المظفر وحاجته الى كرى المظفر يكون مغرمه لفضل ما به من رفع
النهر في السقي موني الماء وكذلك على هذا مسايلا احد ما اصله في حافة النهر من اعلاه عليهم فكل ما بلغ ارضه وحل
وضع عنه مونة الاصله في عند وعند ما مونة الاصله في من اعلى النهر الى اسفله عليهم جميعا والثانية الطريق
اذا كان في سكة غير نافذ واحتاج الى الاصله في اصله في المشايخ فله على هذا الخلفه في عند وعند مونة الاصله في
انتهوا الى الماء دار رجل وعند ما مونة من اوله الى اخره عليهم وقاسوا الطريق الخاص على النهر الخاص وقال
الهند لولاني رات بعض الكتب لصحابنا انهم في انتهوا الى تبه دار رجل ورفع عنه مونة الاصله في بالاجماع
فما احتاجوا الى الوقت من الطريق والنهر والوقت ان صاحب الدار لا يحتاج الى الطريق فيما جاوز داره يوجد ما فاما
في النهر فانه يحتاج الى تسلل الماء فما ورا ارضه لو لا ذلك ارضه فلا كثر الماء والثالثة انهم اذا اكرموا
النهر وبلغوا قومه نهر رجل ورا ذلك مصلح بالنهر على دفع عنه مونة الكرى عند الماء في ذكر الكرى في النهر في
عنه مونة الكرى في ما جاوز ارضه بناء على ان من جاوز الكرى ارضه اذا اراد ان يفتح في النهر ليس في ارضه قالوا في
قول الماء في ذلك لانه سقط عنه مونة الكرى وعلى قوله ما ليس في ذلك لانه لم يقطع عنه مونة الكرى قالوا في هذا
جوت العادة من الناس انهم اذا ارادوا كرى النهر يتركون شيئا من الكرى في اول النهر يخرجون مثل هذه المناظر
على قول الماء في هذا كله فاما اذا كان النهر خاصا من جماعة مخصوصين فاما اذا كان النهر عاما عليهم فري كثر احتياجه
للكوى فيبلغوا قومه نهر قومه فانه يرفع عنهم مونة الكرى بالاجماع في ذكر مجرى النواذر لان الشوكه فيما بين
القوى شركه عامه ولهذا الوسعت ارض على النهر العام لا تحت جميع اصله فما شفعهم والشوكه العامه لا غير
في حق الترام المونة واذا استقر قوم من اهلها ان يكون بينهم على مساهمة اراضيهم ونفقته عليهم على قدر ذلك
فوضعوا على رجل منهم اكراما عليه او اقل غلطا فانه يستدرك لاه الغلط في وضع القسم فانه يستدرك
كما وضع الغلط في قسم ما لم يشركه والاعلم **التقسيم في الشرب والارباب**
ولا يجوز بيع الشرب واجارته بدون الارابي ويجوز معها المام في البيوع ولو باع الشرب بعد اوجاره وقضى
العبد واعينه جان عتقه وصفي فقه العبد لانه باع بالجهول وانفق البيع فاسد وان ملكه عند القبض بالقيمة
وكذلك لو كانت امه فخلقت منه فتي ام ولد له وعليه فتمت وعقرها وزدوا به البيوع لا عقر وطوا الصبي
وقدمت في البيوع وبورثا الشرب وملكه بالوصية لانه حق مالي والارث جري في الحقوق المالية كما في حرة
الاعان والوصية افتت المداث لانه على طريق الخلفه وكانت له بملكه من البيوع فاجرى فيه الارث
جري في الوصية وجهال الوصية به لان بيعه في الوصية ولا يصح ان يكون صداقا وجب منه المثل لان المبيع
مجهول المقار فان الماء ما يزداد وينقص وجهال قدر المبيع في البيع فاما اقلعت الماء عليه فلا
التميم وردت المهر الذي اقرت لان المبيع ما لم يجهول المقدار ففقدت التتميم فوقع الخلع نادى بها
من المهر كما لو خالها على مكيل او موزون مجهول القدر وقلت وقع الطلاق وتحت المهر فكذا هذا او الصلح
على الشرب في دعوى باطل لان الصلح على ظلة في جنس الحق من البيع ولان المصالح عليه لجهول يحتاج
الى قبضه ولكن قبض المجهول ولا ضمان عليه فما شرب منه لانه استملك ما ما غير مملوك وان صلبه عليه غرض
في حق اودونها فالصلح باطلا وجاز العقوق على الجاني الدوم وارضى الجانيه قساية فاذا كان سقوط
القبض بعد القبول لا يوجب القبول الا في ارضي لوضا في دم العبد على من اوفى بفسط القصاص لوجود

شرطه وموا القبول فكذا هذا الا انه ارضى بسقوطه بما انا محجب اليه والارضى ومن كانت عدا على شرب غيره
ارضى او ارضى وشرب معينه او غير معينه لغيره لم يحل لان الشرب لغير ارضى او مع ارضى غير معينه لا يصلح بدل
الكتابة لكونه مجهولا ولهذا لا يصلح مهاد ولا ارضى المعينه لغيره فانه روايتان ذكرنا مهادا كما في الكتاب واذا
او به بان يباع شربه من فلان او يتصدق به عليه فذلك باطل لان ما لا يجرى عليه حاليه لا يجوز عليك بعد
وفاته وان اوصى ان يبقى ارضى فلان سنة او كثر جان من ثلثه لانه لو اوصى بشربه موبدا جاز في موقتا واختلف
مشايخنا في موقته فقه الشرب قال بعضهم يقال للعقوب من ارضى في ذلك الموضع لو انفق العلماء على جواز بيع الشرب
بلا ارضى لكم بشرى هذا الشرب فاما استكم فان قالوا بشرى ما به فانه يعلم ان فقهه ما به فيعتبره فزوجه من الثلث
على هذا الوجه كما قالوا في عقوم المهر يقال للعقوب منكم بشرى على ان تكون المشري ارضى بنافعه دون رفته وعلى
ان يعقوب بوجهه فان قالوا بما به في ذلك القدر على متلفه وقالوا كثر مشايخنا موقته فقه الشرب ان يبيع هذا الشرب
للجرب في الارض من ينظر لكم بشرى مع الشرب وبكم بشرى بدون الشرب فتكون الفضل فيما بينهما فقه الشرب
فان كان بشرى مع الشرب ما به وبكم بشرى بدون الشرب بشرى ما به فانه لو كان فقه الشرب محضه درهما ففقد اعتبار
ذلك القدر من الثلث فاذا مات من له الوصية بطلب الوصية لان الشرب وان كان عينا فحقه لانه عيان على نصيب
من الماء الا انه منفعه من لانه باع للارض كالمنافع والوصية بطلبه تحت الوصية له كالموصية بالخدمة
فاما اذا اوصى له بالشرب مطلقا ولم يوقت لذلك وقتا مات الوصية له مطلقا الوصية اختلفوا في قال الفقهاء في
لا يطل الوصية ويصير الشرب ميراثا لورثه الوصية له وموا الاصح لان الشرب عيني فحقه منفعه من فوزه على الشرب
فظهرما في وقت الشرب وقتا والوقت لا يسلق الا بالانفعه اعترناه منفعه فبطل بالموت ومع الملق اعترناه
عينا عالا بالمعين كما في الهبة بشرط العوض لما كان بيعا مع تبرعا كقطا اعترناه تبرعا قبل فحق البذل
وبعد اعترناه بيعا فكذا هذا وما في غير من مشايخنا بطل تحت الوصية له لان الشرب منفعه مع والعبء
للعق فبطل بالموت مطلقا ام موقتا وان قال انه فعلت كذا فهذا الشرب صدقة في المساكين فذلك باطل لان من
صدقه معلقة بالشرط والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل ولو ارسل المصدق به لا يصح فكذا اذا علقه
ولو اوصى بثلث شربه لغير ارضه في سبيل الله او الحج او الرقاب او الفقا كافي باطله لان هذه وصية ببيع الشرب
لانه لا يمكن ان الحج ويغري ويعان في الرقاب بعين الشرب وانما يمكن بتمن والوصية ببيع الشرب لغير ارضى باطله الوصية
بالشرب وصية بالمصدق عليهم والوصية ببيع الشرب لغير ارضى لا يجوز ولو اوصى بثلثه في النهر كثر في ذلك
جان لانه يصدق بثلثه في النهر جاز وبطل الشرب فقه باعها لو اوصى بالشرب مع الارض ولو استاجر منه ليعتد
سكنا او هو صا او بركة ليس في من الماء لانه جاز لان الاجارة وقعت على العين معصومة او الاجارة وصفت بملك
المنفعة لا بملك العين فصار كالمستاجر شاء له ليجلب منها ولو شرب من ثلثه فانه فانه كذا العبد والعتاة
لانه بشرى عثر الشرب بارضه وشرب الشرب تبعا للارض جان من ارضه في ارضه لم يحل لانه ارضه لا يملكه
ولو كان ملكه بان ثبت بانياته وارضه بالارضى لم يحل لان الاجارة وقعت على استهلاك العين معصومة فاذا كان
لا يملك اوله ان لا يجوز وكذلك لو زرع قصبه في ارضه ام ارضه من ارضه في غنم لم يحل وعليه فقه ما رعت غنم
لانه وقعت على استهلاك العين معصومة والاجارة محلا بالمنفعة لا العين فاذا رعى غنم فقد استهلك ما حكم
عقد فاسد فضي فتمت ما من اتخذ مشروعا على شاي الفوات ليستقي منها السقاوي ويعطونه الاجارة بناها
على ملك العام لم يحل لانه ارضه لا يملكه لان هذا المكان من ارضه عليه لم يملكه لانه لم ينقطع عنه ارتقا والثنى
وما كان لعامه الناس اذا لم ينقطع عنه ارتقا فم لملكه بالاجابة وان بنى المشرع على ملكه لم يحل الاجارة لله سقا
لانها وصفت على استهلاك العين معصومة فصار كالاراضة فكلها لله وان ارضه ما يعوم فيها السقاوي
ويصون فيها العرب ويعقون في الدواب جان لانه ارضه ملكه لمنفعه معلوم بدل معلوم ولا يصح الكفالة بين

في ارض الموت لما ياتي لكن الخلة في مهنها فما الخالم يعرف ان المسماة بدصاص النهر كانت متصلة بالارض مساوية
لها ولو لم يكن لعل منها فالظاهر شاهدان هما من جهة ارضه اذ لو لم يكن كذلك لما كانت اعلى من الارض لعلها الطين فيها وعند مساوية
الظاهر شاهدان هما لصاحب النهر حرمله في قعر الخلة م سهم في التزييج لوجله نهر في ارضه وجعل فارد في ارضه لاصلحه
النهر ومنع رب الارض فيسلي ان لا يفلد الا في بطن النهر وكذا العناء قتل من اقله لانه لا يرم للنهر عند فكون
الماء لصاحب الارض فكان له ان يمنع من الدفلة في ملكه وعند ما للنهر في ملكه فيكون المسماة لصاحب النهر وكان له ان
عز عليها لاصلحه لنهره وعيل من اقولهم جميعا الا ان موضوع الخلة ان النهر والمسماة كان لصاحب النهر باع المسماة
صاحب الارض فلام في ارضه لاصلحه نهره خلة في ارضه اذ اراد المسلمون ان يبرروا ارض رجل لا سقاء الماء من المشرع
ولم يكن لهم طريق عزها فلم يذكر لانهم لا يمكنهم المرور لسقاء الماء الا في ارضه وفي منعهم من المرور والحق النهر
بهم والفر العام يدفع بالنهر الخاص فاما صاحب النهر فكان المروحة بطنة لاصلحه النهر فله حاكم المروحة ارض
غيره وان كان المروحة سقاء طريق عزها فله ان يمنعهم كانه النهر وذكره النواذر لو كان النهر ضيقا لا يمكن
المشي فيه فصاحب الارض بالخيار ان شاء اذنه ان يصلى ويؤتي نهر نفسه وان شاء سوى مؤنزه وفي نواذر
على محمد ساقه لرجل في دار فابى صاحب الدار ان يباذن لصاحب الساق ان يدخل الدار فيسكنها فانه يسمي ارضه
الدار فاما ابو اذكر كماله محمد لاد من مندا وقد ذكره رسالة لاد في موضع الماهون الرشيد ان يدخل دار فيسكنها
نهره في حرمه لان الحريم ملك صاحب النهر ولو كان نهر ارض رجل فاختلاف موضع الجري فعلى صاحب الارض
مولى ولصاحب النهر حق الجري وقال لصاحب النهر هو فالقول في صاحب الارض اذ لم يعرف كيف كان الاصل

باب الشهادة في الشرب

شهادة قامت على شرب معلوم من غير ارض والشهادة على شرب معلوم من غير ارض معقولة ولو ادعى يومين
الشهر فشهد احد شاميه على يوم في رقبته النهر والارض على يومين في رقبته النهر عند ما وعند ذلك لا تقبل بشئ
فلا تقبل ابو جعفر فيكون هذا الخلة في الاقرار بالشرب بان شهد احد ما ان اقر به بشرب يومين في الاقرار بشرب
اوله بشرب يوم لا تقبل بشئ عند وعند ما تقبل شرب يوم كما لو شهد احد ما ان اقر به بثلث وشهد الاخر ان اقر
بالبقية فاما اذا شهد احد ما بشرب يوم والآخر بشرب يومين فبالاقرار بالاجماع لان الشهادة على العبد
تقبل على الاقرار كما لو شهد احد ما العبدان شهدوا في هذا العبد لا تقبل على العبد الا بالاجماع وشهد
بشرب يوم لم تقبل اذ لم يسعوا في يومين ولا في شهر وشهدوا بشرب يومين لا يدرى ان له شرب يوم من الشهر
او يوم من غيره وجهه الشهادة منع قبول الشهادة ولو ادعى عشر على فشهد احد ما على العبد والآخر باقراره فقبل
عند ذلك وعند ما تقبل على الاقرار والفقهاء اوجبوا هذا الخلة في الشهادة بالاقرار فاما في الشهادة على عيني ان تقبل
على الاقرار بالاجماع رجل ادعى ارضا على نهر شربا منه واقام شاهدان ان الارض له لم تقبل بها وكف من الشرب لان الشهادة
بطلت الملك شهادة بل الملك من الاصل وهذا يسمي الولاد واوله الملك في الارض لا تفكر في الشرب لان قسم الارض
في الاصل لا يبيع من غير شرب وطريق فكانت الشهادة مطلق الملك شهادة له بالاقتطاع من الشرب فكان القضاء في ملكه
من الاصل فضا بالشرب ولو ادعى الشرب في حده وشهدوا بالاقتطاع شئ من الارض مع لاد دعوى ملك الارض مطلقا
دعوى للشرب تتعاون فضا لا مقصود او مية قضيتا بالشرب بدوان الارض قضيتا بالشرب مقصودا ودعوى شرب
لم يوجد مقصودا كما لو ادعى جارية ان ملكه مطلقا ولو شهد الشهود بالولد لا الجارية لم تقبل لانه لم يوجد دعوى
الولد مقصودا ولو شهد احد الشاهدين ان الشرب في هذه الارض والشرب بالعرف والارض تشهد ان الشرب في الارض بالعرف
يعذر القضاء بالبيع والتمني لان تقدير القضاء بالارض والشرب لانهم لم ينفقوا عليها وقد عذر القضاء بالبيع
بالارض وهو ما لان يعذر القضاء بشئ بالان احد ما شهد ان فيها جميع الالف وشهد الاخر ان فيها بعض الالف فلم ينفق
على انما فقد عذر القضاء بالتمني فامنع القضاء بالبيع فان شهد الاخر ان الشرب في الارض بكثر حق مولا الف جان لانها انفق

على شرب الارض والشرب لان الشرب من حقوق الارض فمن شهد ان يكثرها بكثر حق مولا فقد شهد بالارض والشرب جميعا
باب احكام الاراضي الاراضي نوعان ملكوك ومباح اما الملكوك فكل ارض ملكوك عامر او عامر

انقطع ماؤها فهي ملك صاحب الارض ولعنه الابار التي ويورث عنه اذا مات هذا اذا عرف صاحبها وان لم يعرف حكمها حكم اللقطة
وكذلك لو كانت فناء الارضين لان الظاهر ان فناء الارض ملكوك لما ذكرنا خاص وحديث في القسم الا انه لا يعرف صاحبها او كان
ينسب له اللقطة واما الارض المباحة ونسب الموت ومع نوعان احد ما ما ينتفع بها اهل القوم او ممر مسرعا لادواهم ومحظاتهم
فهي حقهم باجور لله امام ان تقطع من احد لانه ذكرنا في بابها ولو لم يكن يستفيع بالحطية والقطب لانه فيها مولا وغيرهم وليس لهم
ان يمنعوها عن غيرهم لانها ليست بملكهم وانما لا تكون بغير ارض من القوم في بابها الماصليمة وهذه الارض الميمنة حقيق ملكا
فمن حذر في فناء الارض الميمنة طار من لم يملكها المارة ولا لاد فرائق لان الميمنة لا تستفيع بها وفي انقطع عنها المارة يكون ميمنة
حيث الارض بالمارة ذكرنا في بابها الماصلة منها وقال في كل ارض ببلغها النذر اذا ادعى رجل من ارض الملكوك اليه في
نابيه لقرنتهم وما لم يسمع صوته فليست بتابع لقرنتهم ومن اصاب ارضا ميمنة لم يكن له الله باذن الامام عند ذلك وعند ما والثاني
اذن الامام ليس بشرط لقوله ع من اصاب ارضا ميمنة في له وليس يعرف ظالم حق ولم يفسد ولا مندا مباح سبقت يد اليه
فملكه بغير اذن الامام كالحطية والخيش في قوله ع ليس للمراء الا ما طابت به يعني امامه فظاهرة تقضي اه لا تملك الحطية والخيش
الا باذن الامام الا انه قضى في حقها في الباء على ظاهره ولان الاراضي المباحة اموال مشتركة بين جماعة المسلمين لانها
عنيمة من كل وجه لانها كانت في ايدي الكفرة فصارت في ايدينا بالقر والعلية لان ايدي الفايدين محبوبة مستحقة على ظاهره
الارض فصارت غنيمة لهم ولم يجر فيها قسم فبقيت مشتركة بينهم الا انهم بادوا واما قوا وانقصوا او يعرف لهم وارث فكان
ينسب له اللقطة الى لا يعرف لها مالك فكونت لبيت المال خلة في الحطية والخيش لان مباح ليس في ايدي الكفرة لانهم تركوا ايديهم
بأختيارهم وكذا الفايدين ما قصروا بالثبات اليد عليه فلم يبر غنيمة لهم واما تفسير الاحياء ابا بني فابناء او يزرع فيها زرع
لومع الله ارض ميمنة ونحو ذلك فكونت له موضع البناء والزرع دون غيره فادون يوسف ان عاكثر من النصف يكون احياءها واثابة
وان عا نصفها ماع دون باقي فقد اعتبر اكثره وذكر ابن سماع على ذلك راجع ان حفر فيها بئر او ساق اليها ماء فقد احياءها وزج
او يزرع ولو حفر فيها انهارا لم يكن احياء الا ان يحرق فيها ما تحبذ يكون احياء وان روق فيها شئ من احياء او المنقاة
في حفر لورب ارض موات فليس باحياء الا ان نذر فيها ولو حفر فيها فادون راجع لم يبلغ الملك لم يكن احياء ولكن يكون بحر او بحر
في ارض موات فليس باحياء ويترك في يد ملكه شئ فاه احياءها او الاخرى لها احياءها القول ع من اصاب ارضا منه في له وليس
منجي بعد ملكه سنين حق والتمني ان يعلم بعله من ان يضع حجارة او غر زولها اعصا ناسير او قطع الخيش او حرق ما فيها
من الشوك ونحو ذلك وسد بصير ملكا للتمني فلا يصير ملكا له والصحيح انه لا يصير ملكا له لان ارض الموت ائنا ملك بالاجماع والخبر
يس باحياءها وانما استياع على الاحياء فانه سبب في تغييره انه سبق للملك الكان وقصد احياءه الا انه لم يكن موافق بالانفاق
بله من ملكه سنين نقيما للوضع في التخي ومذا لا يمنع وقوع الملك في احياءها كما في اللباس على البيع ومن تخ على ارض
ملكه من المزارع فقد احياءها لانه يكون البناء ولو حفرها او سقاها حيث يعيم الماء فانه يكون احياء لانه سقا وان زرعها
فلم ير صالحا للزراعة فتركها وجار ارضها لم يكون التما حق بها اختلف المشايخ في ملكه يكون التما حق بها وواقار عامة
الشايع بانها لله ولو لم ان زرعها من ملكا وعدا ان اعان بالاحياء على رقبته الارض او منفعها فله عذر عنك منفعها
كن جلي في موضع مباح كان له الانفاق به مادام مستوله له فاذا قام واعرض عنه بطل حقه فكذا مادام يستعملها فهو
حق بها واذا تركها واعرض عنها بطل حقه وعند عامر مشايخنا عذر عنك رقبته وهو الصحيح لقوله ع من احياء ارضا
مينه في له اضاف الارض اليه بلام التملك والبطل عذر ع من احياء ارضا من ارضه في له عذر ع من احياء ارضا من ارضه
ونحو ذلك وصار في بعض اصغفنا و بعضا ارضنا عا ونز بعضا وصار بعضها سجن ومذا منو المبطم ومنه ليجي امكنه
الملكاء اليه لاجرم ع من احياء ارضا من ارضه في له عذر ع من احياء ارضا من ارضه في له عذر ع من احياء ارضا من ارضه في له
لكن لصاحب النهر الانفاق بها البير بالاجرم لاجل لانه لا بد له من موضع يقوم عليه لسرع المارة ومن مستفيع بحق في المارة

وجعل واحد ورفع الحائط بينهما حتى صارت كلها دارا واحدة فلا سلك زقاق ان يافذ الجانب الذي يليه
لان كان لا سلك زقاق هو دار واحد وان كانت في الاصل دارا واحد ولها بابان فالشفع لاسلك الزقاق
في جميع الدار بالبيوت لان الدار لما كانت واحدة في الاصل كان الجواب بكل داريات لاسلك الزقاق وكان
العبر للصلح دون العارض ونظر هذا الزقاق اذا كان في شغل زقاق اخر لا الجانب الاخر فرفع الحائط بينهما حتى
الكل سكة واحدة كان لاسلك زقاق شفع في الزقاق التي لهم خاصة ولا شفع لهم في الجار الا في سكة غير
نافذ فرفع الحائط من شغلها حتى صارت نافذ فمهم فيها شركاء لان المنفذ حيث وانما ينظر الى الاول الامر
لما ما صار في انتم ارض من قوم اقتسموا بينهم ورفقوا طريقا بينهم فعملوا بنا نافذ فمهم فيها شركاء لان المنفذ حيث وانما ينظر الى الاول الامر
ابواب الدور شارع السكة فباع بعضهم دارا فالشفع بينهم سودا من السكة وان كانت نافذ فكانها
غير نافذ لان لهم ان يرفعوا ويدوا الطريق وكذلك لو قالوا جعلنا ساطعا للمسلمين لان لهم يرفعوا ويدوا
ويؤاخذون بلثة الشفع دارا واحد منهم سكة فان طريق الشفعة في الدار فليباقت ان يشركا في الشفع لهما
في شركة الطريق وان كان ابوابها في السكة فان باع الاوسط كان له على والفلان ما فذنا الشفع لهما في السكة
حاربه وان باع الاعلى والفلان الاوسط اولى لان هو الجار الملازق دون الاعلى والفلان رجل الشري دارا
في سكة غير نافذ فمهم فيها شركاء لان كان لاسلك السكة ان يافذ والدار وتكونا شركاء في الثانية لان وقت
شري الدار الاولى لم يكن المشتري شركا في السكة ووقت شري الدار الثانية كان شركا في السكة دار
سكن فيها مناصه باع صاحب الدار مقصور او قطع معلومة او بستان فلجار الدار الشفع فيها كان جارا
ان لو اصابها المبيع من حلة الدار والشفع جارا فكان باع المبيع فان سلم الشفع فباع المشتري المقصور او
القطع المبيع انك الشفع الجار ما لا البيع صار مقصودا ومفردا بالملك فخرج من ان يكون بعض الدار دارين
بلثة نفقا شري رجل بصيرهم واحد بعد واحد فلجارا ان يافذ الاول وليس على الثلثة الباقي سبيل لان
المشترى في الثلثة الباقي صار شركا وقت شرائها والشرك مقدم على الجار ولا شركة له وقت شري الثلثة
الاول ولو كانت الدار من اربع نفقا شري رجل نصيب الثلثة واحد بعد واحد غابم حفر فلان يافذ نفسه
ومعونة نصيب الاخرى شركا لما قلنا ولو شري احد الاربع نصيب الثلثة واحد بعد واحد حفر الرابع كان شركا
في النصيب جميعا لان المشتري شركا وقت شري النصيب معناه في المسئلة الاولى في شركا وقت شري نفسه
شغل من رجلين ولا حد ما علو من ومن الاخر فباع الذي له شركة في العلو والشغل نصيب منهما فليشرك في
الشغل الشفع في العلو ولشركه في العلو الشفع في العلو لان الشركة في الشغل هارعة حق العلو وشركة في الحفر
اذا كان طريق العلوفه وشركا العلو جارة حق الشغل والشركة في المسع مقدم على الجار وعلى الشركة في الحفر
وروي عن لا يوف رجله علوة دار لرجل وطريقها وقيم الدار فباع فباع العلو بطريق فلصاحب
الشغل الشفع الجار لا يملك كل واحد منهما متصلا بالآخر وكانا جارين لان الجوار ليس الا اتصال الملك وقد وجد
وجد طول فصار كالو وجد عرضا ولو كان طريق هذا العلوة دار لرجل اخر فالشفع لصاحب الطريق بالاصاب
الشغل لان الشركة في الطريق مقدم على الجار فان سلم صاحب الطريق الشفع وللعلو حاربه زقاق اخذ بالشفع
مع صاحب الشغل لانها مستوية الجوار فان لم يكن الجار مله زقاقا ومن العلو ومن سكة طائفة من الدار فلا شفع
له لانه ليس بخارجي لا يوف من عهدها ففان احد ما فوق الاخرى وكل غرض في طريق دار اخرى وليس بينهم
في الطريق فباع حصة البيت الاوسط منه وسلم صاحب الطريق فالشفع لصاحب العلو ولصاحب الشغل جميعا لانها
تأولت الجوار وان باع صاحب العلو كانت الشفع للاوسط دون الفلان والفلان اذا بيع الشغل فلصاحب العلو
الشفع لجوار اذا لم يكن طريقها مشركا وموكد ان من مجاورين لا حد مما فشب على حائط الاخر فباع الحصة في
الشفع الجوار فان لم يافذ حصة انهدم البناء او كان ممدوما حتى البيع فلا شفع عند لا يوف فله والحصة

ان الشفع في العلو لا يسمي سبب البناء لانه لا يملك ولا يتقيد والمنقول لا يسمي بالشفع ولما يسمي
بسبب قرار البناء ومنه في البيع ومنه في اقام لان عين البناء ليس استخدام واما استخدام حق لقرار البناء
والشفع انما شريته لرفع من الدار على سبيل الدوام لانه لو شري ان الشفع انما يسمي بالبيع ملك للشفع بديل
انما لا يسمي بالشفع لان عدم الملك هو اعز ملك له لان الهوا ليس محل للعقد وكذا حق الشفع لانه لا يوجد
بيعه من غرضنا وانما البناء ملك له وقد انهدم البناء فانعدم ما يسمي به الشفع قبل ان يافذ فيبطل شفعه
كالبيع ملكه قبل البيع وكذلك يجد المهر من غير ملك الطريق او يجد حق ابرار الماد من غير ملك الطريق وسأله
العلو سوا لا يسمي به الشفع على الاثر اذ كان لا يسمي بالشفع ولو باع العلو فذم سبب الشغل ببناءه قبل القبض
بطل البيع لان المبيع هو البناء دون الهوا لانه ليس محل للعقد وسلك المبيع قبل القبض فوجب البيع المبيع
البناء دون الهوا ولو اوفد ان رجله وبرقيتها لا فنيتم في ارضها فشفعها لصاحبها قبل ان يبيع
حقه في حق ومنه الجوار ولو شري دارا فلم يقضها حتى بيعت بجوارها دار اخرى فلم الشفع لانه ملك ابا البيع
فثبت له الجوار والله اعلم

الشفع في الانهار والطرق والحيطان

والشركة في الارض احق من الشركة في شريها لانه شركة في نفس المبيع وصاحب الشري شركة في حقوه فالشركاء
في النهر الصغير احق من الجار في النهر الكبير الجار احق لان الشركة في النهر الصغير شركة فاضى والشركة الخاصة معتبرة في
الحقوق الشفع كالشركة في طريق فاضى والشركة في النهر الكبير شركة عامة ومنه غير معتبرة في الحقوق الشفع
كالشركة في الطريق النافذ لانها لو اعتبرت في الحقوق لم ينفذ لان نصيب كل واحد من الشركاء ما ينفذ به من الارض
المبيع لكونهم وما لا ينفذ به من الملك يكون في حوزة وعدم غنم له فالشركة في النهر الكبير ما يجري في الشفع والمبيع
على التي يد للنهر الصغير واختلف المشايخ في غير الصغير لا يجري في الشفع وفي الصغير ما ينفذ ما بين
الشركاء وينفذ اذا انتهى الى اخر الارض ولا يكون له منفذ الى المفاوز والى الاوازي والكسرة ما يكون له منفذ
الى المفاوز والى الاوازي كذا السكة وان كانت نافذ في عامه وان كانت غير نافذ فهي خاصة وقبل الصغير ان شرك
فيه مادون الماد والكبير ان شرك فيه ياب وما فوقها من النهر لا يملك له في السيرة لواعق واحد من الغايت
عدا من الشفع بعد الاخر اذ يدار بينهم قبل القسم ان كان الغامون اقل من مائة ينفذ حقه واعتبر شركة خاصة
وان كانوا مائة لا ينفذ واعتبر شركة عامة نهر لرجل عليه ارضون ولا فري ارضون عليه ولا شوب لهم فيه فضع النهر
خاصه فمهم شركة الشفع لتساويهم في جوار النهر وان سعت الارض خاصة فالمله زقاق لها اولامم الشفع
لان الملزق حار للارض وليس للارض جوار الارض ولا لهم شركة في النهر ولا في حرج النهر ولو بيعت الارض
والنهر جميعا فمهم شفعه النهر وتحته ملازق الارض شفعها لان الكل جوار ابا النهر والملازق جوار في الارض
خاصه فاشتري شفعها وملازقها طريق في حار حفر فباع الطريق ومولم خاصه فالطريق حار الطريق والارض
جار الارض ومنه المسئلة بدل على ما باع ارضه ولرجل اخر ارض مله زقاق بعض اكا ارضه دون البعض فلم
انما فذ الارض الى ملازق ارضه دون الاخرى اذا كان الاخر يطلب شفعه كما ان لزي ارضه وان كان الاخر لا
يطلب شفعه كما ان لزي ارضه والاخر يطلب فانه يقال للطالب اما ان يافذ النهر او تدع اذا لم يرض المشتري
ملازق الصفعة عنه ولو شري زقا وستها ولرجل ارض بلزق البيت ومن الجانب الارض من النهر ارض
مازق بلزق النهر ليست بلزق البيت فمما الشفع سودا لان الرض مع النهر كشي واصل لانه لا يمكن الاستغناء بالرض
من النهر ومما النهر سودا فكونت النهر مع الرض بينهما بالسود حلة في الارض مع النهر لانه يمكن الاستغناء بالارض
من النهر بان يبنى عليها وينخذ منها اللبن وذلك في منافع الارض وكذلك النهر مما شفع به منافع النهر يدون الارض
بار الما فانه الحاضري دون الارض فصار اكداريين مختلفين فخر انا كل واحد منهما اولى من الاخرى وقال محمد
اذا اشترى من هذا النهر بتربيع فيه لرضون فاصحاب النهر سوا حق ما فيه غنم له سكة غير نافذ فمهم عطف

فيكون التمام ساعدا او كذا كذا الصدقة والنحو العري ولو اوصى باه سابع دار من فلان بالف درهم فقبل الموجه
بعد موته وصيت الشفعة واه ان يقبض الاله الوصية بشرط العوض بصيرتها وعند الملكة بمعنى القول قبل القبض فله
الهم بشرط العوض لان لا يقبض الملك الا بعد القبض وهذا اذا اوصى الوارث او الوصي بالبيع بعد موته وقبل الموجه
ولو وصى بغير شرط لم عوضه لا شفعة فيه وان تقاضا لاه هذا ليس في بيع الوصي غير مشروط في العقد
والعوض وان كان يلحق باصل العقد كمن وصى بوجه ووجه ووجه والشفعة بغير عوضها وصية من كل وجه لم يكن
البيع ملحق به ومن لا يجوز هبة بغير عوض كالابن مال ابنه والمالك والجد التام اذا وصى بوجه من لا يبيع
ولا يبيع الشفعة عند الموت وعند محمد يوجب الشفعة للموثر في كل البيع ولا شفعة في المبيع بشرط الخيار في بيع
البيع لان المبيع لم يزل في ملك البائع فلا يمكن للشفعة التملك على البائع كالمشترى لو كان الخيار للمشتري وجب الشفعة
وقال كذا لا شفعة حتى يتم البيع والصحيح قولنا ان المبيع زال عن ملك البائع والشفعة متعلقة بزوال ملك البائع
لا يشترط الملك للمشتري لان معنى للشفعة ان يملك على البائع كالمشتري ولو كان الخيار لغيره سقط الخيار لان
البيع ينفي عن البائع والمشتري ان البيع صار ملكا من جهة البائع كانه شئ منه ولو كان الخيار للمشتري في بيع
دارا بحسنها فلا شفعة لان المشتري كان مالكا للدار وقت الشراء عند موته وان لم يكن مالكا لكان له حق
التملك لان له ان يملك الدار بالجاره وحق الملك كذا لشرط الشفعة كالمالك في العبد المأذون يوجب الشفعة
ولو حق ملكه لا يفسد ملكه فاذا اذ بطل خياره في هذه لان يكون ذلك اختيارا منه للملكة لانه فرق بين هذا
وساخره في دارا لم يكن اياه بيعت داره بها فافدها بالشفعة بطل خياره في الرواية الصحيحة لان الفسخ بالشفعة
دلالة الرضا وخيار الرؤية لا بطلان الرضا فكذا في الرضا دلاله ولو كان الخيار للبائع فلا شفعة للمشتري لان
ليس له ملك ولا حق ملك وقت الشراء فلا يكون هذا المدة الدار المبيعة وقت الشراء وانما نصيبه طرا بعد اتمام البيع
مقصودا على الجار لان الجوار انما يتسكن او يملكه السكينة وانما امر حقيق لا يمكن له ان يملكه لما وقت العقد فكونه جوار
هادئا بعد الشراء ولا شفعة في البيع القيد مادام حق البائع قائما في الشفعة لان البيع حق الاعادة للملكة بالشرع
فلا يعتبر زايلا عن ملكه في حق الشفعة كما لا يملكه عليه فبطل حقه بغير رضا واه القضي كما سمي فافقا للشرع
دفعنا للفناء واجبا للشفعة تنضم لتمام الشفعة فقرر الفسخ فله جود واذا سقط حق البائع في الشفعة بان زال
عن ملكه لم يملك او اتصل بغيره فله منع الشفعة فلا شفعة اذ افسدها الغنم يوم القبض لان منسلخ عن الشفعة لشرط
حق القبض فلا يملك حق الشفعة وجبت الشفعة كالوكان في البيع صار فاسقط فان باع المشتري ساعدا منى والشفعة
بالخيار اه شاء اخذ ماله من الاول او القم للزحار ملكا للمشتري الا بالبيع وقدا انقطع حق البائع وانه اخذ بالبيع
ان شاء بالبيع لانه انما يتسكن به ساعدا ان افسدها بغيره **مسألة** ولو جعل الدار من مال الجار او بذر خلع او صلح على
عقد فلا شفعة فيها وقال الشافعي بغيره ان افسدها بالجار غير منقول بالجار عندنا فينا لا يضمن من قبله وعندنا منقول
للموثر في موضع ولو تزوج امرأه على ان يبرء المراه عليه الفاقلة شفعة في حق الدار عندئذ وعند ساجد
الشفعة في حصص الالف وكذلك لو خلع امرأه على ان تزوج عليها الفاقلة هذا الخلاف لهما ان الدار جعل
صدقا او مبيعا فاحص البضع فهو صدق ولا شفعة فيه فاحص الالف فهو بيع لانه مملوك بالربا ولهذا ثبت في
البيع خيار الرمي والرد بالعيب السري وخيار الشطر فبطلت الشفعة فيه لانه البيع بغيره وبتعاضد النكاح لان البيع سري
في النكاح والشروط اتباع المرأة ما بولت الالف لملك الدار بالبيع مقصودا وانما دللت لتعلق الدار بها فصار ملكا
في هذا العقد وتساوى لملكها في الشفعة فصار هو المصلح في فسخه فحق الشفعة في حق الدار ولو شاء الدار المشتري
فله ان يملك الشفعة عندئذ وعند ساجد لا شفعة بنا على ان حق البائع ينقطع بالبناء عند خلعها فلهما وقد مر في البيع
بايع فلهما قبل التسليم للبايع اخذ عرضا ساعدا بالشفعة لانه ملكه ملكه وكذا للمشتري بعد التسليم لانه ملكه وقت الشراء بايع
دارا من كذا عمر او غيره او غيرها لم اخذ عرضا من كذا عمر او غيره لان الشفعة لا يملكها الا بغيره لا يملكها

ولو اشتري فاسدام باع نصفها صمى ما جاء الشفعة بردي البليغ الاول نصف الدار لانه لم يبرمه منه ما منع الرد وماخذ الشفعة
نصف المبيع بغيره وانما ثلثه لانه انما انقطع حق البائع في النصف ولو انقطع حق البائع عن الملك لم يملك الشفعة
في الملك ويخبر فكذا اذا انقطع حق في النصف باع دار جارية وتقاضا فماتت بول لا قبل من ستة اشهر وقداخذ الشفعة بالشفعة
فادى البائع الولد يست النسب بطل البيع والشفعة لان علوق الولد كان في ملكه فماتت بول لا قبل من ستة اشهر وقداخذ الشفعة بالدار بام
ولاد كان الشراء فاسدام من الاصل ولا شفعة في الشراء القيد النواذر رجل تزوج امرأة ولم يسم لها ماله ثم دفع اليها
دارا نظرا ان قال الزوج جعلها مملوك لا شفعة فيها لان هذا القيد لم يملكه ولا شفعة في المهر وان قال جعلها مملوك ففها الشفعة
لانها عوض عن مهر المثل وكانت مبيعة رجل لم يسم دارا فماتت بول لا قبل من ستة اشهر وقداخذ الشفعة فلا شفعة لانها ملكة بغيره
المأذون ولو لم يسم في اتمه قابلا لم يملك الا الاطلاق ولا شفعة للشفعة لانه انما انقطع عقد السلم وان لم يفسد قاي
في مناقضا السلم ثم اتمه قابلا للشفعة في الشفعة لانه الاقامة عقد جديد في حق الشفعة ثالث رجل اوطى لرجلا بدار ولم
يملك الموجه في ذلك وسعت دار بحسنها فادى الورثة شفعها فلم يذكروا موته صار بمنزلة قوله لما عرفه موته
فصار ملكه موروثا لورثته فحققت السبل للورثة **مسألة** **الشفعة في الاسجار والثمار والزروع**
اشترى ارضنا مع الزرع او اشترى ارضا وعمله فيها ثم اشترى الزرع في البيع فلا شفعة اذ باع الشفعة مادام
متصلا بغيره وانما الشفعة في الزرع والثر والصحة قولنا ان الزرع والثمار تابعة للارض مادام متصلا
بها واه كانت معن للقطع والعصل فظهر من التبعية في حق الشفعة فافدها الغنم بحكم الاتصاف بالعقار فكذا
الثمار وانما لا بد في البيع بدون الشرط لانها في معدة للتاسد والقوار فلم يكن مقصودا بالبيع فان قصد المشتري الزرع
او جوارها فلا شفعة فيلانة ما انفصل انقطع التبعية ولا يست الشفعة في المنقول الاتصاف بالعقار وسقط عنه حصته من الثمن
لان العقد ساو له حقيقة النواذر وروى عن لا يوفى اه التي تقسم على قيم الارض وقيمة الزرع يوم وقوع عليه العقد
وسوقه فافدها الشفعة الارض بحسنها لان الزرع دخل في العقد وهو بجزء زيادة القيمة لا يورثه بغير القيمة كالا يعتبر
زيادة قيم الارض وقد تضمن المشتري وروى عن لهما ان الارض تقوم وفيها الزرع وتقوم وليس في الزرع فحققت في الشفعة
فيما به فذكر ان الزرع دخل في العقد ساعدا لانه في هذا العقد فحقته كذا قال محمد وكذا في الزرع مع الذي يقوم
الغرض فيه الزرع وتقوم وليس في الزرع ولا تقوم الزرع والانه لا قيمة له ولو كانت الارض مبدون لم يطع الزرع بعد ذلك
طلع فحصد المشتري فعند حصد يقوم الارض مبدون وغير مبدون لان البذر بعد القاء في الارض يصير مستملا
مستقلا قيمه وعند الحصاد تقسم على قيم البذر والارض كما في الزرع رجل اذ ارضنا مزارعا فزرعها فاصار الزرع
بقوله شري المزارع الارض مع نصيبه من الارض من الزرع ما جاء الشفعة فلا شفعة في الارض وفي نصف الزرع لان جميع
وهو متصل بالعقار فحق في الشفعة بتمام العقار لانه لا يافدها في ذلك الزرع لان نصف الارض مشغول بغير المزارع
ولم يملك الشفعة في الشفعة وكل المزارع احق به في ذلك الزرع رجل اشترى كرا فاشترى الاشجار والكلب المشتري في حق
الشفعة واذا لكرم بالشفعة بطلان كانت الاشجار ذات ورد ولم يبدل الطلع من الورود لا يسقط شيء من الثمن لانه
ما حصل له من الثمن لا يبرئ منقوم واه به الطلع من الورود لا يسقط بقدر ذلك من الثمن ويعتبر قيمته يوم قبض المشتري لان
له حصصه وكذا كراهه كان المشتري ارضنا فزارع لاقمه فاحدك الزرع وحصد المشتري ما جاء الشفعة واذا الارض لا سقط
شيء من الثمن الزيادة است الثمن المتولد قبل القبض فافدها بالشفعة لانها مبيعة لانها حاصلة مملوكه للمشتري بالبيع
يلتزم في اذ قبضا صار لها حصص من الثمن والشفعة بافدها صار مملوكا للمشتري بالبيع السابق واه لم يكن مذكورا
في البيع فاه عد الثمن قبل الاخذ لافدها لان صار منقولا مطلقا وافدها الارض والثلث بحسنه لان الثمار الجارية قبل
القبض بغيره لها حصص من الثمن بالقبض لانه ساو له ماله شفع العقد ومو العوض لانه وقت اخذ الشفعة المشتري يملك
كل حصة الثمن لان الثمار حصة من الثمن وقت اخذ الشفعة يظهر ذلك عند قبضه فكذا في الشفعة فملكها بما يحصها من
ثمن ولو اشترى ارضا فاشترى كرا في غير فاشترى قبل القبض عشر اكرار فاشترى مبيع لانها متولدة من ملكه

في البيع

ومن الاخذ والاعطاء وبيع العقار قبل القبض جائز عند ما افله فالجهر وقدر ما افله او لم يبيع
من وجه لان البائع في حق الشفع بايع من وجه وبائع بايع من وجه لانه كما ثبت ببيع المشرى حقيقة المالك ثبت
للشفع حق الاخذ والتفكر بالشفع كانت اهل من وجه وبائع من وجه ولا يصح الاقاله كناية عن البيع لانها صفة
والبيع من وجه يجوز قبل القبض عند ما افله فالجهر والمشرى والشفع يربط على الثمن لانه وصف للبائع على
المشرى الثمن ووصف للمشرى على الشفع فلما عاد المبيع الى البائع سقط على المشرى وبعثه كغيره للمشرى
بالدرك لم يكن اخذ الشفع دكاً لان الدرك عبارة عن التحقيق والافذ بالشفع ليس بالتحقيق حقيقة
لانه على المشرى ولهمذا لم ينفذ المشرى بافذا الشفع من الاصل ولو تحقق الدرك من بدا الشفع
فلا ضمان على الكفيل بالدرك لانه لم يكفله بالدرك بل كفل للمشرى الجاهل واذا كان للمشرى خيار فافذ
الشفع فلا فيلته لان الخيار يثبت بالشرط فثبت له وجوب الشرط في حق وصار كناه قبل الثمن لا يثبت من
الشفع لان اتمام الشرط في حق المشرى دار بعد فوجد العبد اعور فخر صفة الشفع بافذا الدرك بغيره
وكذلك لو رده بالعيب لانه الباع حتى وقع وقع بالعيب سليماً لا معيباً لان سلامة العبد شرط في البيع
فما لم يبيع بعد اسليماً فاذا رخص بالعيب فقد جرد بدون الحق وصف لانه ما عطف على المشرى باصل الثمن لم يرد
على الشفع قدر المخطوط وانما عطف عنه وصفه ومو الجوده والسلامة فلم يظهر هذا الخط في حق الشفع
لو لم يشره بالجاء ونقد البائع الزبوف بافذا الشفع بالجاء فكذا هذا **باب**

الشفع الشفع قبل العقد والجاره وتناكر بالطلب والمهاد والطلب على ثلثه
انواع طلب موثقة وطلب بغير وثيقة وطلب بغيره اما طلب الموثقة وموثقة اذا علم الشفع بالبيع
ينبغي ان يطلب الشفع على الفور واعتبر اذا سكت ولم يطلب بطلت شفعة ومن رواه الاصل والمشرى
من اصحابنا وروى همام عن محمد بن طلحة عن عيسى بن العلم فلهذا الشفع والا فله عنده خيار المخرج وخيار الفسخ
وقال الحسن بن زياد وابي ابي ليلى بان هذا الطلب مقدر بثلاثة ايام ومو اعد اقوال الشافعي وقائمه قوله
الطلب جمع عمر فالصحح قولنا القول عدم الشفع لحكم العقار ان قيدها ثبتت والا فثبتت فقد ثبت
سرعة العمل في حق الشفع سرعه انقله الدابة بعد حلا العقار والدابة بعد حلا العقار سقلت على الفور
فكذلك في حق الشفع قوله عدم الشفع على وانها اي طلب على سيرة الماده والمصارعة ثم اختلفوا في كيد
لفظ الطلب قبل ان يطلب بغيره او بعد ان يطلب بطلت الشفع وتقولوا فلما ولو جمع بينها وقال طلب الشفع
واذوتها بطلت لانها صار على طلب طهر وان كذب فيما اجبر والكذب لغو فكانه لم يطلب بطلت وقول
طلب الشفع يصح ولو قال اطلب بطلت شفعة والصحح انه لو طلب الشفع باللفظ نفهم منه طلب الشفع جان
صه لو قال طلبت الشفع اطلب او انا طاهر انا لان اللفاظ في البعاز ولا عبر للعقار انا العبر للعقار
ولان قوله طلبت اطلب في عرف المتكلمين يراد به الا حاد للمحا كقولهم شهد ولو قال الشفع لم اطلب بطلت
شفعة لان قوله لغو لا يحتاج اليه الشواحد ولو قال للمشرى انا شفعتك حاد الدرك منكر شفعة
بطلت شفعة لان قوله انا شفعتك كلام غير محتاج اليه فصار لغو فصار كانه قال للمشرى كيد اصبحت وكف
اصيت بطلت شفعة واذا علم الشفع بالبيع فقال المخرج وسبحان الله او انك اكر او عطي صامه شفعة
او قال الله م علكم وقد طلب الشفع لا بطلت شفعة لان هذا الاصل مقدم للطلب في ذكره لا احتياج الكلام
وليس با مان التسليم وكذلك لو قال من اشراها وبكم اشراها لا يصح له ثمن دون عن ويرضى بمجاورة ان
دوى غير مكان المعروف في هذا كحقا للطلب لا اعراض عنه ولهذا لا بطلت المخرج ولو كان المشرى واقفا مع الله
فلم الشفع قد اذ بطلت الشفع له سم على المطلب بطلت شفعة وله سم على الاصل لان الشفع محتاج الى التسليم
على الابن لانه هو المشرى والشفع محتاج الى التسليم على المشرى لانه محتاج الى التسليم مع موافق الكلام الله عز وجل

من كماله قل ان يعلم انه يبيع غير محتاج الى التسليم على المطلب الشفع اذا صلب بعد الظهور كعشتم لا بطلت شفعة
وانما صلب اكثر من ركعتين بطلت لان اكثر من ركعتين يسنون فلا يكون مفذ ورا فيه وكذلك لو كان في الاربع قبل
الظهور فبيع فاعلم ان اربعاً لا بطلت شفعة لان الاربع مسنون الشفع اذا قال للمشرى بالغار شفاعة فها هم
بطلت شفعة لانه طلب الشفعة لا للشفع ومما امر ان مختلفان انما يرد اشتم وزاعى اسرها ولا يعلم امرها
بعين ان له فيها نصيبا فبعت اجماعاً في يجوز هذه فلم يطلب على الشفع فلما علم ان له فيها نصيبا طلب الشفع
فلا شفعة له لانه لم يطلب طلب الموثقة لانه علم بالبيع ولم يطلب الجهد بل لم يسبق له ان يبيع لانه لا يعلم عاده
ولم يطلب في البيع العلوي وقت انقطاع حق البائع لانه لا وقت قربانه لاه الشفع انما ثبتت في البيع العلوي وقت انقطاع
حق البائع فاما في بيع الغصون وفي البيع شرط الخيار للبائع اذا اجاز بعد ان يوفى بغيره طلب وقت البيع
وعند عقد بغير وقت الجاهل نفى على هذا الخلا وفي النوادر لمحران عاة الشفع انما انما انقطع حق
البائع وصحة منقطع وقت الجاهل وسقوط الخيار لا يفسد انما حق البائع ان كان ينقطع بالاجاز الا انه يثبت
الا وقت العقد لان الاجاز اثبات صفة العقد لانه ينفذ له والشفع لا يقوم بنفسه وانما بالموصو ويستند
لما وقت العقد مع حكمه ومو انقطاع حق البائع فثبت ان انقطاع من وقت العقد كله في البيع العلوي لانه ينقطع
بصرف المشرى ولا يستند بغيره الموقت البيع بل بغيره عاها وجوه وفيه الرهبة شرط العوض روايتان
رواه بعض الطائفة وقت القبض لان المشرى في القبض شرطه لان القبض ليس سبب الاجاز المذكر ولكنه شرط لا يبر
لان الزوال المضاعف في العقد لان القبض شرطه لان القبض ليس سبب الاجاز المذكر ولكنه شرط لا يبر
العلم على الاخذ كشرط الطلقة في البيع الطلقة في بدونه واذا وقع يكون مضافاً الى الانقضاء لان الشرط
تكذا اعد او لم يسمع الشريك والجار سيع الدار ومما في موضع واحد طلب الشريك الشفع وسكت الجاهل برك الشريك الشفع
من الجاهل ان بافذا الشفع لانه لم يوجد شرط بثبوت صحة مو والطلب عند السماع دار سعت وها شفيعان واحدان
فطلب الحاضر نصف الدار والشفع على صيان انه لا يسمى الا نصفه بطلت شفعة وكذا لو كان حاضراً في طلب
واحد منها الشفع نصف الشفع بطلت شفعتها لان سكوتها عن النصف الباع تسليم للشفعة والنصف فاذا بطلت
في النصف بطلت في الكل لانها لا تجري واما طلب المهاد ومو ان شهد على طلب الموثقة في تناكر الوجب بالطلب
في الفور وليس في المهاد شرط الصم الطلب لكن التوفيق حية اذا انكروا المشرى طلب الشفع حتى علم فقوله ان طلب
لشفع حتى علمت بل لو كنت الطلب وقت في الجهد في الشفع لتقول طلبت بالقول قول المشرى فلهذا من المهاد وقت
طلب توثيقاً ولو كيد الحق وانما يصح طلب المهاد عند حضر المشرى او البائع او المبيع فيقول عند حضره
واحد منهم ان فله ما المشرى من الدار او حاد او نذكر حدود الدار او انما يصح معلوم بذكر الحدود وانما
شفيعها وقد كنت طلبت الشفع وانا اطلبها الان فاشهد واعا ذلك لان المهاد لا يصح الا بعد ان يعلم الشاهد المشهود عليه
والشهود او المشهود به المشهود عليه المشرى او البائع فشرط لصحة المهاد حضر احد من المصلح للشاهد العلم
بالمشهود عليه بالمعانية لا بالنسبة لاما المهاد والعيان ابلغ في الاعلام من النسبة ويصح عند حضر الدار وقد
لانه حصل للشاهد العلم بالمشهود له وبالمشهود به معانته فخرج جانب العلم على جانب الجهد في المهاد كما
في القضاء اذا علم القاضي المقتضى به والمقتضى له صح القضاء واه جهل المقتضى عليه كما لو شهد شاهدان على رجل انه
طلق احدى امراته قبل الدخول مات قبل البيان فان مقتضى سقوط نصف المهر لانه علم بالمقتضى به وبالمقتضى عليه
ومو الزوج في حق القضاء فكذلك في الشهان في طلب المهاد مقدراً بالثمن في المهاد في ثمن في المهاد في ثمن
حضر واحد من هذه المهاد ولم يطلب المهاد بطلت شفعة نفياً للمشرى كما في طلب الموثقة اذا لم يطلب
على الفور بغير حقه نفياً للمشرى وعن المذكر الرازي انه وانما اذا طلب الشفع م قام على الجهد في المهاد
وسندهم على ذلك ما لا اله الا الله الشفع محتاج اليه لثبوت الشفع فحاشا من ربه والشهود محتاج اليه للتوثيق

فان ترك الاقارب من هذه الفئة وذمهم الى الابدان كان الكثرة من واحد لا يبطل شفعة حتى ان افاد كان الابدان من
 او في قرة من قرة هذا المهر بطلت شفعة لان المهر الواحد مع نواحيها ما كثرها جمل كان واحد بطلت لانه لو شرط البقاء
 المهر في المهر ولم يمتد ناهية منه جاز فلا يبطل الابدان والا قارب من مكرها بالكلية ممكن واحد حكما ولو كان الكثر
 في مكان واحد حصة وطلب مما ابدى وترك الاقارب جاز فكذا هذا الا ان يبطل الاقارب وهذا هو الابدان في
 يبطل لانه وصل الى الاقارب قدر على الطلب فاذ لم يبطل فقد ترك الطلب كله في ما لو كان له سهمان لانه لم يكن
 حصة واحدة فاذ ترك الاقارب صار باكا للطلب مع الامكان فتبطل شفعة وان كان المبيع لم يقنع فهو بالخيار اذ
 لم يمتد على طلبه عند البائع او المشتري او المبيع لان المشتري ما كثر البائع صامد ويقنع من الشفع المخاصمة
 معهما في نقل الملك واليد فاما المبيع فيبقى الشفع فتقوم الطلب عنده مقام الطلب من باب اعتبار الحاجة
 فان كان المبيع في يد المشتري ذكرنا في النواحي ان لا يصح التمسك به على البائع لانه خرج من اياه يكون ضمن الزاد
 يده وماله وكفى له الخيار في التمسك به على المشتري او عند المبيع ونقح في الجاهل ان يصح التمسك به عليه بعد
 تسليم المبيع حتى ان افادنا كما لو سلم الشفع للبائع بعد تسليم المبيع مع التمسك به لانه لا يملكه الا بالبيع انما
 غايب يوجب بعد العلم قدر مسير لطلب التمسك به لانه لا يمكن من التمسك به الا بجمعه البائع او المشتري او المبيع
 كان غايبا من الكلا يمكن من طلب التمسك به الا بقدر المسير فاما ما لا يكون له ذلك الطلب المواتية لان طلب المواتية
 حكى كما علم بالشئ من غير مسير لانه لا يوجد من مولا فيبقى اياه بطلب لطلب المواتية كما علم في مكانه في لا يبطل شفعة
 فان حصر هذا او وكله والاطل شفعة لانه ترك طلب التمسك به مع العذر عليه فان قدم وغاب المشتري ولم يمتد
 على الطلب فهو على شفعة لانه عند ذلك يتأخر طلب التمسك به لا يبطل شفعة وعند ما يبطل الابدان ومن كان ترك طلب
 التمسك به عذر فانه لا يمكن ان يبيع المشتري لانه كلما قدم مع اية المشتري للمخاض في اخذ منه من المشتري المصرا
 فلو لم الشفع باتباعه بعد ما يغيب بغيره الشفع وان ظهر المشتري في بلد ليس فيه الدار لم يكن على الشفع الطلب
 انما يطلب الدار حيث الدار لانه لا يمكن الطلب التمسك به الا في بلد ظاهر الشفع في عكر او موضع لا يقدر على الزاد
 ولا على ان يترك لا يبطل الشفع لانه ترك الطلب بعد ولو بقا قد البيع في غير الموضع الذي فيه الدار والشفع فانه
 فلم يبطل بالشفع وحضر موضع الدار وشد بطلت شفعة لانه ترك المطالبة مع العذر عليه وان كان الشفع
 غايبا عن مجلس البيع فعلم حفر موضع الدار فلم يمتد وذهب في جرد البائ والمشتري يبطل شفعة لانه ترك الطلب
 مع العذر عليه واذا بلغ الشفع مع الدار لم يجب عليه التمسك به في حفره بذكر جرد او جرد او امان او جرد عذر
 عند ذلك وعند ما يحكمه اذا اجبر واحد عذر او عذر او صبي او امراه وعلى هذا اختلافهم في عذر او لو كان باية
 وروى عن ابي لو مال المشتري للشفع قد اشترى فلم يبطل الشفع بطلت شفعة وان لم يكن عدلا لانه حصر
 في هذا والعدالة غير معتبرة في الخصومة السواد ورجل علم بالشئ ومرة طريق مكة فطلب طالب المواتية وعجز
 عن طلب التمسك به نفسه بتركه وكيله اياه وجد من وكله بطلب الشفع فان لم يقفل ومضى بطلت شفعة لانه قد رجا
 طلب التمسك به بالوكلاء وان لم يجد وكيله وجد فيما كتب مع كما باع عذر وبكره وكلا بالكتا فان لم يقفل بطلت شفعة
 لانه غير معذور فان لم يجد وكيله واقف لم يبطل شفعة حتى يجد البطل لانه معذور الشفع اذا كان في عكر الخوا وروى
 البني وخاف فحلفه لو دخل عكر املا العذر فلم يبطل طلب التمسك به بطلت شفعة لانه قد رجا بترك البني فبطلت العكر
 اسلا لعدا الشفع اذا طلب الشفع على المشتري حات الدار ومضى شفعة فاما امكنه احصاء الدار لم يمتد فلم يحضر لانه
 وروى عن محمد انه بطلت شفعة وبطلت شفعة ابو الليث في الرواية الصمى ان لا يبطل شفعة لان الشفع انما يثبت
 بطلب المواتية والتمسك به فله يبطل لم يملك بلسان رجل شري دارا في نفسه فلم يثبت الشفع لطلب التمسك به وقال ابو اسطر
 بطلت شفعة وكذا لو شري دارا على المشتري بالخيار فلم يبطل الشفع طلب التمسك به بطلت شفعة لانه حق الشفع لانه
 لا يثبت بغيره زوال ملكه البائع وقد وجد الشفع اذ لم يبيع في نفسه البطل ولم يقد على الخروج من التمسك به فان شدد

حتى اصبح صحيح لان هذا خبر بعد خبر ولو طلب طلب المواتية وترك طلب التمسك به وافتتح الشفع بطلت شفعة ولو افتتح الركعتين
 بعد الظهر والاربع بعد الظهر لا يبطل شفعة لانه سنا ولو طلب الشفع الشفع من الوكيل بالشئ وقضى الوكيل الدار بنظر
 ان لم يملك الموكل صحيح وان لم يصح يبطل شفعة كذا البائع مع المشتري لان الوكيل مع الموكل يملك من البائع مع المشتري
 في حق الحقوق والخصومة ولو سلم الشفع للوكيل يصح تسليمه سواء كان الدار يد او لم يكن والوقت ان الطلب التمسك به
 والوكيل بعد التسليم ليس بحصص في التمسك به التسليم لمقاط حق الشري والشري قام بالوكيل **فصل** واما طلب التمسك به
 وموالمرا فله القاض لم يقفل به بالشفع ولو ترك الخصومة ان كان عذر عذر عن حق من او حصر او غير ولم يمكنه التمسك به
 لا يبطل شفعة لانه ترك من غير امكان وان ترك من غير عذر لا يبطل عند ذلك وصو احد الروايتين عن ابي اسطر وعنده
 وزفر ومور وابي عن ابي اسطر ان لا يمتد وترك المخاض شرا من غير عذر يبطل شفعة لانه لو لم يقفل حق الشفع بتأخير الخصومة
 اذ لا يقرب المشتري لانه يتعذر عليه ملكه لانه لا يمكن البناء والعرضي فحاذ الشفع باخذ بهدم نايه وقيل غيرهم
 فلا بد من عذر في زمان دفعه للمزعر عن المشتري فقد ناه بشرا لانه الشفع لا يمكن الاخذ الا بالبيع وربما لا يكون
 الثمن حاضر احتياج المخصيل العتيق ولا بد للمخصيل من المدة فقد ناه بشرا لانه اقل الاجل وقد روي في رواية
 اخرى ما يراه القاض في رواية عن محمد بن عيسى بن محمد بن ثعلبة انام لانه ان الحق في نفسه بغيره وتأكد بالتسك به لا يسقط الا بطل
 كابر الحقوق المتناكس والنجور ان توقف في دفعه للمزعر عن المشتري لانه فانه دفع حزر بتعطيل ملكه فاذ دفع المشتري
 الشفع الما القاض في باخذ او سقط حقه فلا يبطل ملكه فان حبس القاض ان وقت به وقتا فاقول لاه او قسم بين
 للوقت كذا ولا يبطل حقك لاه القاض نصب ناظر الدفع المضار عن الشئ فيكون دفع المزعر عن المشتري الما القاض لا يبي
 المغة والغتوى على قولهما لاه المشتري وما نال من ماض الشفع الما القاض في وقت له وقتا لانه عاين نفسه
 فكان عام النظر ودفع المزعر عن المشتري مما قالوا لا اذا طلب الشفع ان يقفل به بالدار والمبيع غير يقبض لم يقفل به في حصر
 البائع والمشتري جميعا لكونهما في حصر واحد مما يبيد والا فكله لان القضاء لا يجوز بدون حصر الخصم وان كان المبيع
 مقبوضا في يد المشتري والقاض يحضر لا غير ويقفل عليه لان البائع خرج من اياه يكون حصره بوزل وادع السواد ورجله
 شفع عند القاض لعدم الما السلطان الذي يولى القضاء فان كانت الشفع عند السلطان فامتنع القاض بغيره من
 احضاره فهو على شفعة لانه معاذ عذر شفع بالجوار اذا افاد ان اذا طلب الشفع عند القاض والقاض لا يملك الشفع
 فتدله المشتري دفعه اليك فان علم الشفع بالشئ صار للشفع لانه ملكه منه وصح التمسك به لانه يعلم بالشئ لم يصح
 للشفع ومو على شفعة لانه لم يصح التمسك به **فصل** **العهد في الشفع**
 وعهد الشفع على ما اخذ الدار منه وفيه الرجوع بالشئ عند التحقيق وقال الشافعي العهد على المشتري كل حال
 وهذا بناء على ان الشفع من اخذ الدار بالشفع من البائع لا يسقط البيع الذي منه وبطل المشتري عند ومور واه عن ابي اسطر
 لان الشفع انما يتعلق بالبيع وكان التحقيق الشفع بناء عليه وفيه ان عدم المبيع عليه انعدم البناء حزون فاحتجنا الى
 ابقاء البيع لبقاء الشفع وصار الشفع نابعاً عن المشتري في القرض شرا وعندنا يسقط البيع ويحقر الصفقة اليه
 لانه لو وجد القرض من المشتري ولا هو يبيع لانه ما اناب الشفع من باب نفسه في القرض فلم يبرنا ساعة فوات القرض من المشتري
 نوب الفسخ العقد والفساخ السع لا يبطل حق الشفع لانه ثبت بالشرك او الجوار مع الشري جميعا والنايت بشيئين
 لا زور ولا اصد صا لم يزلوا انفس البيع بالرد حار وويه او شرط او بعد الفسخ لا يبطل حق الشفع يملك الشفع
 الشئ البائع من اخذ المبيع منه وتركه بالشئ عليه عند التحقيق ويروج المشتري على البائع بالشئ ان تقدم الما القاض في
 الروايات المشهورة عن ذلك وان كان كونه ان يقفل بالشفع وان لم يحضر الشئ وباخذ الشفع بتسليم الشئ اليه لانه ان لم يملك
 ولا يسقط الاخذ بالشفع لانه ملك المال يعرض وكان غير لا شري فان طلب من القاض في يد نفسه كحضر البيع والقاض
 لا حصر لان هذا لو وجد منه المظهر ولا طلب منه الاجل واما لو من الما القاض فوجه ان رضى الخصم والا فحضر والبيع

فداعي تمام السبب وهو الجوار عند الاستيفاء ولو ساءم الشفع الدار من المشرى او ساءم له ان يوليها اياها
او يمتارها من ماله او اظن صامرا من او معاملة وذكر بعد علم بالشئ بطلت شفعته لان التملك لم يمتدع التملك
عكس من جهة المشرى يعتقد جديدا والصورة التملك من جهة بعد جديدا لم يطل حقيقة الشفع وكان دلاله الرضا
عكس المشرى وكل المتيهم والمزارع يقر بملكه فكان دلاله الاعراض على طلب الشفع ولو باع الشفع وان كان
بما بعد الشئ بطلت شفعته لان الملتحق بالجار وقد زال قبل التملك فطلب الحق وان رجع ملكه لم يرد
بعقدا او غيره فمنا او كذا روم او كذا شرط كان للمشرى فليس له ان يخذل بالشفع لان زوال ملكه والحق قد بطل فلا يعود
الا بسبب جديد وان باعها بشرط الخادم فهو على شفعته ما لم يلزم البيع لان ملكه لم يزل بنفسه البيع ما لم يلزم البيع فبق
السبب وهو الجوار فاذا طلب الشفع من الجوار كان ذلك منه نقضا للبيع لان ذلك دلاله لستعلاء ملكه المبيع فبطل
بسقوط ضمان ولو باع بغيره فبطلت شفعته لان مقتضى التملك للغير فكونه مضاب سقوط الشفع
الجامع ولو باع من وادى شفعته شفعته بالشفع لم يطل شفعته لان سبب التملك هو ما وصل التملك
تمام فلا يمتدع القدر يكفي للتحقق الشفع ابتدا فله ان يكتفى بغيره اولى فان باع ما يلازق الدار المشفوعة بغيره
ولم يبق من دار ما جاورها بطلت الشفع لانه فوات السبب وهو الجوار المله زق فبطل القضاء بالشفع ففقد
القضاء اذ رست وشفعه بالجلان بدو سببها طريق الدار المبيع واحد فاقسم الشفعان دارها
فصار الطريق لا حصصا وفتح الطريق لا طريقا لا طريقا فاذى صار الطريق له احق بالشفع لان التملك
في الطريق اولى فاهل سببها لان الجار شفع مع الخليط الا ان الخليط مقدم عليه فاذا زال مزاحمة الخليط بطل
طريق الجار ولو كان الشفع شركا وحادا فباع بغيره الذي سفع له كان له ان يطلب الشفع بالجوار كحل في سبب
الشفع بالشرك فليس له ان يخذل الجوار والوقف ان ما وجبه من الحق واحد لانه وصية شين مختلفين والحق
الواحد اذا بطل لا يبق مزور وباتسليم بطل حقه فبطل اصله وبالباع ما بطل حقه لو بطل انما بطل انما بطل السبب
وبالباع ان ارتفع احد الشين وهو الشرك ببق السبب وهو الجوار حتى الحق التملك

تأني الشفع ولو سلم الشفع بعد البيع قبل العلم بالشئ بطلت وان لم يكن المشرى حاضرا لانه سبب
حق بدليل انه يصح من غير قور ولا يرد بالرد فلا بشرط لصحة العلم كالاراعى الديون والعتاق والطلاق بخلاف
ساومته الشفع من المشرى والتميز فانما سقط حقه اذا كان عالما به لان الحق مناسق بطريق الدلالة دون
التميز فلا يصح دلاله الا بعد العلم وان سلم قبل الشئ لم يصح وبالشفع لانه سقط الحق قبل وجوده وقبل
الوصف لانه سبب نبوت حق الشفع الشرك او الجوار من الشئ لانه قتل لثبت الشفع الا بهما والحكم اذا ظهر
عقب شين وكل واحد منهما انزاعا بالحكم كجعل كلاهما سببا والشرك مع الشئ انزاعا الى الشفع لانه وجبت
لوضع من الرضا ومن الرضا انما تحقق لهما فيصير كلاهما سببا فلم يتم السبب باحدهما سلم بغير الشفع كان
سببا اياها اذا علم سبب الشفع لان الشفع لا يمتدع لانه لا يملك ان يخذل البعض دون البعض فلقاط بغيره
لقاط كلم لان ذكر بعضه كذكر كله كاذ الطلاق النواذر ولو طلب الشفع نصف الدار بالشفع بان قال للمشرى
لنصفها بالشفع فهذا تسليم منه في الحكم عند جديدا لانه ترك الطلب في الشفعة النصف فبطلت الشفع فيه قبل
الباء الا ان يكون طلب الشفع لم يتم المشرى فعلى اعطى بغيره ان سلم له النصف فهذا لا يكون تسليما لان الحق قد
تقرر بالتميز وهو لم يرض بسقوط الحق في ذلك النصف بعد ما تزوجت الا ان ترك طلب التملك وذكر لاسيما الشفع وقال ابو
لا يكون هذا تسليما الا وجهين جميعا وهو الاصح لا طلب الشفع لانه لا يكون تسليما للبناء لا جوار ولا دلاله لان من لم يملك
انفاد بغير حق لا يكون ذلك رضاه من سقوط الباء عرفا وعادة المشرى اذ اقال للشفع ردها المني ولكن الشفع
فهذا لا يكون تسليما للدار والشفع على شفعته لانه لو لم يكن الشفع اذ كان اجبارا ان الشفع لم يمتدع لانه اذ كان
وان كان تسليما للدار كان تسليما لعلق الدار المني والتسليم والتملك على هذا الوجه لا يصح رجل مشرى دارا وشفعها

الجوار فطلب جارا او الشفع فلم المشرى الدار كلها اليه كانه نصف الدار له بالشفع والنصف بالشئ لان المشرى قد عكس الدار
والشفع بعد ذلك الدار من سلم الشفع لشركه لا يصح لشركه بالشفع كالمقايح اذا فحق بالدار من شفعين ثم سلم احدهما
الشفع لغير الدار كلها للمشرى اذ اقال للشفع ان لم يمتدع الشئ عذرا فانت برى من منعه الشفع فاجابه المذكر فلما
كان الغد لم يحضر الشئ بطلت شفعته لان تعلق تسليم الشفع بشرط صحيح لانه لقاطا فحق في ان اضر الدار بغيره والحق
درامه سبب الشفعته اختلف المتأخرون فيه الاصح انه لا يطل لانه لم يمتدع حق الشفع من حق الشفع فبطلت شفعته بشرط
البراءة فلم يطل الشفع اذ ابلغ حق الشفع ووجه من ان كان لا يكون تسليما للشفع لان البيع لم يصادق بطل اصله فبلغ
الجامع اصله ان حق الشفع يحتمل الخطا ولا يحتمل النقل والاعتناء عن لانه مخرج من وادى دفع ضرر الرضا لاصل
لانه عكس ما لا الغير بغيره فبطلت شفعته لان تعلق الشفع بالقاطا ولا يظهر في حق النقل والتملك من غير ملكه القضا
والنكاح وكذا مشرى الدار فعاد الشفع سلمت كد صحيح وبطلت شفعته لان فسخه لانه الشفع من حقوق العقد وفوق
العقد راجع لا العاقد وكان التسليم لقاطا ولو قال سلمت كذا لغيره لم يفسد بطل لانه تعلق بالقاطا
بشرط فكان عدما قلا الشرط ولو قال الباع سلمت كذا والدار لم يمتدع في سلم التسليم حتى انا لا فاقا لان الباع
لم يبق فسخا لانه لم يبق له ملك ولا بدع المبيع ولا عهد عليه فصار كالا جنى وجه الشفع ان الباع ببق فسخا لانه
امتناع الاخذ من الباع قائم الا ترى انه لو ردت الدار عليه بالبيع ببق فسخا لانه الباع ببق فسخا لانه
قبل الباع كان ثابتا لم يمتدع المبيع وبالسليم انقطعت الخصومة على وجه يتوهم عودها اليه فلا يعتبر الحق
منقطعا بالا اتماما كمن اقرض النصاب لم يطل الجوار وان زال عن ملكه لانه يحتمل عود الملك وصار كمن لم يشر
عبد افاه من غير ثم اطلع المشرى الاول على عيب كان عد الباع الاول فابى ببيع عن خصومة هذا العيب صح
وان كان للملك الخصومة مع الجار فكذا هذا ومنه المسئلة تبيح على ان الشفع لو طلب الشفع من الباع بعد
سلم المبيع يصح لانه انما يبق فسخا في سلم الشفع اليه ولو قال لاجنى سلمت شفعه من الدار سقطت لانه سلم
الشفع مطلقا فخره التسليم لاجنى لا يصح لان لقاطا الحق على سببها الحق باطل فخره لانه المشرى عليه كحل
الما قبله الصحة ولو ما سلمت كذا لاجنى لم يمتدع هذا العقد فله يكون التسليم شفاعته واخرامه وصحة
فلا يكون الله لم للتقليد فحق التملك وحق الشفع لا يحتمل التملك وان وادى لاجنى سلم للمشرى ففقد سلمت كذا
صح لانه ان منعه المقدمة دليل على انه سقطا الشفع من المشرى لا شفاعته ولا اخرامه وصحة وكان الله لم للتقليد
ان الجواب ينظم اعاده ما في السؤال فصار كانه قد سلمت الشفع للمشرى لشفاعته ولا عكس ولو سلم بهذا التسليم
فكذا اذا سلمت كله لم يحل عليه كحل كله على الصحة وكذلك على هذا لوقا لاجنى لولي القتل اغف القاتل عن القضا
علا ولا يعتبر عفوت كد صح لانه انما صار كانه قد عفوت عن القاتل لا جديدا وشفاعته ولو قال للباع سلمت كذا
سلكا وقال المشرى سلمت كذا شركا لم يمتدع تسليم لانه الشفع حقا البيع وموقوف الشفع فصار سقطا فان لم يتم
الما موقوفه من هذا البيع وموقوف الشفع فصار سقطا وصار قوله سلمت كذا سبب من الدار وقوله سلمت كذا شفعها
سواء وان سلم البيع تسليم لاجنبيه البيع بتمامه للمشرى لانه سلمه المبيع سلمه موجه ونقره وما كذا فصح ان
يصرح المالك اذا القطع حق الشفع عنه وكان تسليم البيع ليحا للشفع

سليم الشفعة ولو سلم الشفع على مال فهو على ملكه او سلم على مال اخر سوى الدار المشفوعة او سلم على مال
ياخذ بعضا منها بغيره او بغيره عنه فان سلم الشفع على مال اخر بطلت بطله مال لان حق الشفع لم يظهر بثبوت حق الاعتناء
عنه لمساو لان السات للشفع حق التملك والحق في الجوار والصحة على حق التملك لا يجوز لانه فعله والفعل لا تقوم
الا بالاعتناء والاعتناء على لا يقوم له لا يجوز فلم يحل العوض فبطلت الشفع لانه سقطها كحل في ما وصله على القضا
والخلع على ما ارسله وجب المال لان الحق ثابت في الجوار وهو ملكه نسي العاقد حق القضا لانه متقوم شرعا لاديه وكذا مذكر
ببيع المراء متقوم بالمزوان سلم شفعته على ان يخذل بغيره او يمتدع جاز الصلح لانه اخذ بعضا معلوما من الدار بغير معلوم

معلومه وفيه قلم ابطال حق المشرى في الزرع اصله والقاضيه صوبها من الابطال فكان مراعاة حق المشرى
وانه حق الزرع من وجه اولي حله في القرض والبناء لانه ليس لهذه الاشياء غايه معلومه مكانه في الزرع ابطال
حق الشفع اصله لان التافه لا المبالغه معلوم ابطاله فاستوى الحقان في الابطال فزجنا حق الشفع لانه
فيه متعدي بوجه ما هو المشرى متقدم من حيث انه زرع في ملكه وحق الغير متعلق به ولا ابر له لان المشرى مالك
للارض والآخر لا يجب عليه ملكه الرقبه السواور التي ارضاها به ورفع منها التراب وباعه بايه فطلب الشفع
الشفع اخذ الارض منصفه الثمن وهو حشون لانه الثمن ينقسم على قيمه الارض فنزل في التراب وعلى قيمه التراب الذي
باعه وقيمته ما سواه فنقسم الثمن على ما بينهما نصفان ولو كسر المشرى الارض واعادها على ما كانت قبل ان يحرق الشفع
في حق الشفع نقار المشرى ارفع عنها ما احدثه لانه ذلك ملك المشرى في الجواب كما وصفنا من قبل وذكره المنتقى
لو اشترى دارا ثم صنعها ببناء كثر وزعم فيها فجاء الشفع فهو بالخيار ان شاء ما اذها بان الشفع واعطاه ما زادها
والا شاء تركها لانه لم يمتنع صنع المالك وفيه نظر فان المشرى اذا بنى على الدار المشفوعه بناه كانه للشفع ان يستحق
البناء ولا يابض الدار ويعطيه ما زاد فيها وان علم **ما**

الزيادة والحط في حق الدار

الشفوعه الزيادة في الثمن لا يثبت في حق الشفع ولو حط البعض في المشرى باخذ الشفع بالباقي ولو حط
الكل باخذ الكل وقال الشافعي باخذ بالكله الوصيه بناء على ان الحط عند البايع لا يلحق باصل العقد وعندنا يلحق
بعض البعض باصل العقد وصار كان العقد وقع باورا المحطوط فثبت الحط في حق الشفع فاما حط الكل لا يلحق
باصل العقد بطل العقد لانه العقد بصره غير منقطه من المحطوط لم يكن مخالفا في العقد بجميع الثمن الا ان يصح حط
الكل في حق المشرى لانه لا بد من اقله ذمت السواور ولو طلب الشفع في حق المشرى اليه لم يقد المشرى
الباع الثمن فوجب له الباع حصة دراهم من الثمن وقد قضى المشرى الشفع بجميع الثمن في حق الشفع بالمرتب فليس له ان
يسرد شيئا لان الهيبه ليست بحط لانه الهيبه العيب لانه انما صار عينا بالثمن ولو سلب الباع حصة دراهم من المشرى
قبل قضى الثمن كان للشفع ان يسرد لانه ما عيبا لذي لان الثمن في ذمته ولو وكل حله سبع دار فباعها بالثمن حط
في المشرى بايه درهم وفي ذلك لا حرج ليس للشفع ان يافذ ما باه الشفع الا بالالف لانه حط الوكيل لا يلحق باصل العقد
الجاسع باع دارا بثمن الاق وبما ضا فافذ ما احدثه ورثه الباع بالشفع حط الباع في المشرى ما مضى الفان الحط بطل لان الشفع
ينزل منزله المشرى فملك الصفه لانه في ذمته واذا حط انظر في حقه فكأنه حط في داره فلم يصح ولو حط قبل الاخذ وقع
في حق الشفع او تركه لان الشفع لا يقول اليه الا بالافذ ولو لم يكن الا وارث شفعه لكن افذها من المشرى بزياده او ارجع حط في
المشرى في موضع حط الحط وحط المشرى في الوارث ما حط عنه وحصته من المراجعه المراجعه لان الحط وقع في بيع الاجنبي لا في الوارث
فيه فكأن الحط واقع الله اجنبي مما كرهه ثم صار ملكا للوارث سبع جريد متانف من جهة الاجنبي فكأنه حصل الشفع
بالطوارث مضاقا لما للاجنبي لا الموارث لما حطل سنها فقللها وكان بمنزله ما لو اقر المريض نصف الاجنبي ماقر الاجنبي
وارث المريض يصح فكذا هذا باع دارا بايه درهم وكره حطه بعينها فافذها الشفع لهما حط الباع في المشرى لا في الوارث
وحط المشرى في الشفع لان الحط يلحق باصل العقد فصار كان العقد وقع بكره حطه لا غير فالوجود الباع بالكره عيبا رده و
افذ مثله والمشرى ان يعطيه الكرا الذي حصه من الشفع وان شاء مثله وان كان المشرى الاول ولا هار حله بايه وعنده ذلك الكرا
حط الباع للمايه وحط موعى التام وجب الباع الاول بالكره عيبا ورده وجب ببقية الدار على المشرى الاول والوقت الباع
والا فتعجب بذلك في الموضعين لان كراهيه بين وانفاه البيع لا يبطر حق الشفع الا ان يحدز الجاب في الدار على المشرى
الشفع لانه حجب المشرى عن رده الدار باخذ الشفع مضاقا لا فعل الباع لانه يثبت حق الشفع مضاقا لا ايجاب الباع كان ملك
المشرى في الدار مضاقا لا ايجاب لانه كانا لهما ملك الباع بثلث الشفع فما الشفع والاراضه مضاقا لا ملك الباع وكان
المشتري باخذ الشفع مضاقا لا ايجاب الباع فعذر الجاب في الدار على المشرى فاول حينا عليه كرا مثل كرا الثمن فاما ان التوليه
امكن ايجاب قيمه الدار على المشرى الاول لان الملك للموطوع في الدار فثبت من وجه المشرى الاول يستحق حجب موعى رده الدار

١٥ القسم من الثمنين فلو تمت حق الثمن الثالث أيضا للمزور عنه من لا سوق نصيبه والمقبوض بحكم الثمن
 للثمن الثالث ان شارك فيه فافذ نصفه وذلك ربع كل الدار والمقبوض بحكم القسم الفلذع لا شفع للثالث
 فيه لانه بمنزلة المقبوض بحكم بيع فلو لم اذا حضر الغايب لعرضوا القسم لانا وقعت فلهذا حق الثالث بحكم
 نقضها لغيرها هم يستقبلون القسم بينهم ان الله تاولوا على ما
فان الدار الشفعة وبم المشرى في الدار المشفوع صحيح الى ان يحكم بالشفع للشفع ولم ان يهدم ولو لم
 وبطبيع الجرح لانه اطلق العرف وفقاده يعتمد الملك والمكس ثابت المشرى قبل الحكم بالشفع لانه الثابت
 للشفع في الملك لا في الحق له المجلد في الحق المجرى حق الغير فصار كما يراد له واذا ملك المشرى المشفوع من غير
 وللشفع ان يبطل لانه مما يبطل حق الشفعة الا قد يثبت المثل الاول لانه لا يمكن الا قد عند المثل الاول من
 المشرى الاول وان لم يعد للملك ولا يعود الى ملكه الا سعى عليه ويسحق الشفع نقضه حتى سابق له على حق
 المشرى وكان بمنزلة المقتضى ولو انهدمت الدار كلها واشترى لبناء او عرف لا يعلم للشفع ان باق
 الاصل بالحق او ترك لانه البناء بيع ونصف للعوض فان قسام البناء بالعوض فلا تقابل في حق المثل في جوابه
 لا سقط شيئا من المثل كقوات العيب والطرف من العبد ولو هدم المشرى او قطع غلها او فعله اجنبى باق نصيبها
 يوم وقع الشرى ان شارك في الاتباع والوصاف بغير ما حصته من المثل في البناء تبصر مقصوده بالملك
 كما في الطرف العبد فنقسم المثل على قيم الارض وعلى قيم البناء مبنيا يوم المثل لها فاما نصيب البناء يسقط على الشفع
 وكذلك لو نزع جدار فباعه ولو انهدم بنفسه قسم المثل على قيم البناء منه وما وعلى قيم الارض لانه لم يذخر فيه
 ضمان او فيه نصيب فتمت على الحالة التي عليها منه وما ولو اخذها المشرى مجد او مقبره بنفسه وعاد الى المثل والمثل
 بطلت الشفعة لانه سقط ملكه متوقفا لانه لم يهدم احد من العباد فلا يمكن نقضه كالاعتاق ولنا انه
 لو لم يهدم احد من العباد لا يملك المثل لان الملك انما يسقط على المثل اذا لم يبق للمثل
 للملك والمحمية باقية بعد فعله مسجد لان محمية الملك باعتبار كونه عند الادمى فلو لم يهدم احد من العباد وانما باقى
 فعلنا انه نقل الملك لانه لم يهدم احد من العباد ولا يملك المثل لان الملك انما يسقط على المثل اذا لم يبق للمثل
 ببيع الفقير وان حق الغير من غيره ورثة مسجد لان مع تعلق حق الغير بالملك المهدم والمجد ما اخلص به له ولو باع المشرى
 البناء بغير ارضه ولم يهدم ولم يشفع ان ينفذ البيع في البناء لان حق الشفع يعلق به فقد وردت في المشرى على المثل
 يعلق به حق الشفع فلم ينفذ ولو بنى المشرى بناء او غرس غرسا او طلب للشفع الشفع او المشرى رفع سنابه وغرس
 وسلم الاسم لا الشفع وعاد الشافع اذا شاء اذ المثل وبوصى قيم البناء والقوس وان شاء تركه وموروا به على المثل
 لان المشرى بحق البناء غير متعده لانه بنى في ملكه والام بالحق في اثر العدو وان والحق لا لولد العدو وان ضرر
 البناء باق في الشفع بالقيمة لانه اقل ضررا من النقص لانه بنى على محل يعلق به حق الغير وكان لصاحب الحق
 ان ينفذ صيانة الحق كما لو باع المبيع من غيره وضرر النقص انما يعلق بالمشرى من جهة حق بنى على محل يعلق به
 حق الغير فلا تعتبر ولو اخذ الشفع بالشفع وبني ثم اشحقت الدار من الشفع سقطت البناء ولم يردع بغير البناء
 على من اذنت في طامر الروام وتروى على الدكوف ان يردع بغير البناء لانه مملوك عليه فصار كالمشرى مع البايع وبغير
 طامر الروام ان حق الرجوع انما يستلزم الرجوع فان البايع التزم سلام المبيع للمشرى فاذا لم يردع بغير البناء
 عليه فاما ما ساء صاحب اليد لم ينفذ سلام المشفوع للشفع لانه ملك المشفوع مما من غير افتراضه صلح الله فلا
 يردع عليه ونظر الجارة الماسورة اذا اشترها رجل فاقدها المالك القدم بالحق وتولد لها ثم اشحقت بغير رجوع
 بالحق على من اشترها من اصل الحرب ولم يردع بغير قيم الولد عليه لانه اقدها من غير افتراضه ولم يردع المشرى
 في حق الشفع ان يعلق زرع المشرى فساكا لبناء والقوس وزرع الرطبة في المثل فاما ما ساء صاحب
 يهدم ولا اجاره ولو كان كراما او رطبة يعلقه كالبناء لان ترك الزرع في الوقت الحصاد تاخير حق الشفع لا غاية

البينة على الملك له القضاء باليد ليس بقضاء بالملك في حق الغير ولو قال المشتري لا اعرف المدعى الشفع دارا سألني
بما الشفع فالقول قول له فانما يريد ان يبيع للملك الحقاق ولو اراد الشفع ان يحلف فله ذلك لانه يدعي عليه معنى لواقفه
لزم بعد كونه ضمما لمصلحة على البينة عند حذر وعذر المدعى على العلم وعلم الغيوب لانه اذا احتلف في ملكه دار
ليست بينه وبين المشتري بانه ان يكون على العلم دار غير دار اقرانها لا فرسعت بحسن احوالها فلهذا القول
بالشفعة فلا يحلف له حتى يقيم البينة ان الدار له الاقرار في حق قاصر فيظهر في حق الموقر فاصح فلا يظهر الملك في حق
المشتري لانه ثبت الملك بالشفعة ذكره المنقلى ان المدعى رجل في داره دار حرة فافترق بينهما فبيعت دارا فبعت دارا
فقال الشفع بعد البيع الدار اليه فما الشفع دار في هذه لفظة قد يعنى منه مندرسه وقال مندرسه وقت يقدر
على احدى الشفع لو طلب الشفع فلا شفع له ولا للمدعى حتى يقيم البينة على الشرف لانه الاقرار في حق قاصر يعنى في حق
لا في حق غيره وذكر الحقاق في لفظ الشفع لواقف البائع سهم من الدار للمشتري ثم باع منه بعت الدار الجارية لا
سحق الشفع لواقف البائع سهم من الدار للمشتري ثم باع منه بعت الدار الجارية لا يسحق الشفع وقال بعض
اصحابنا الجارية الشفع ولا يسحق لاقرار البائع لانه لا يسحق الجارية وما اذا اقر البائع قبل البيع ان الجارية سنها
لم يجعله بهذا الشفع لانه ان لم يحم في حق الشفع الجارية ليدل على ان الجارية في دار جارية على جارية سلم
اليه ثم باع ما بقي فله شفع الجارية لانه قد يخلو من البيع ومن دار الجارية ليس يبيع وهو الجارية المصدق به فلم يسحق
الجارية فان طلب الجارية من المشتري باسمه انما يصدق في حق الشفع على وجه التخييل فعليه التمسك لانه يدعي عليه
معنى لواقفه بل يوزن وموضوعه فانه لو اقر ان الصدقة كانت بثلثه كانت الشفع الجارية فان كلوا الشفع الجارية لانه ثبت
كونه حرة لانه زفافا حلف فلا ونظر رجل في شري من صفيق عثره بائني كثير وسمع اعذاره ما يفي قليل فله الشفع
في البيع الاول ولو كان له ولو اراد الشفع ان يحلف المشتري باسمه ما ردت ابطال شفع بذلك لانه يدعي عليه معنى لواقفه
عليه معنى لواقفه بل يوزن ولو اراد ان يحلف باسمه ان البيع الاول كان يبيع بثلثه فله ذلك لانه يدعي عليه معنى لواقفه
لزم فيه ضم رجل له دار غصبا غاصب فبيعت دارا فبعت دارا فبعت دارا فبعت دارا فبعت دارا فبعت دارا فبعت دارا
ان يطلب الشفع حتى اذا اقام البينة على الملك بانه الشفع بانه واذ اطلب في حق الفاسد الفاسد وكبر الفاسد
على صورة الام فبعد ذلك نظر ان اقام البينة حتى لا بدار وما الشفع في الدار الاولى لانه ان ثبت بالبينة العادة
كلما ثبت معانيه وان لم يبق البينة حلفها جميعا فان حلفا لا يعنى له بايدي الدار وان حلفا يعنى له بالدارين
وان حلفا لا يعنى له بالدارين المعصوم ونقص له ما الشفع ولا كان على العكس فالحكم على
العكس لانه التكرار اقران كرم في حق عليه قاصر المشتري اذا تكرر طلب الشفع فالقول قول المدعى بانه
سنا فان اراد الشفع حليفه بنظر انه انكر طلبه عند سماع البيع فانه يحلف على العلم بانه ما يعلم ان الشفع
علم بالبيع لم يطلب لانه لا يحيط علم به وان انكر طلبه عند لقائه بحلف البينة لانه يحيط علم به الجامع ادعى
الشفع حاله في هذه الدار ولما كان ان واد الشفع استترى من فله ان يصدق البائع في البيع وقضى البينة
فاقام الشفع البينة انها كانت لاب البائع وتركها ميراثا للبائع ولم يبع منه على البيع يسمع وللشعر ان
يصدق الشفع وبما فذا الشفع وان لم يصدق فذا الشفع الدار من البائع ورد البائع النقي على المشتري
والعهد على البائع لانه الشفع ان يبيعت ههنا على البائع اثبات الملك لانه لا يملكه الا بثلثه الملك
الشفع لشفعة في هذه الدار الا بعد اثبات الملك لبايعا فثبتت بينة على ابيته الملك طلبا ببيع ومثلك
للبائع كان القول قول البائع في اقراره على ملكه بالبيع فثبت مع الدار باقران الا ان لا يلزم المشتري العهد بيقول
كان بالجارية العهد وصار كدار ملك لانه ان اقر الملك ان باعها من فله ان يصدق البائع في البيع وقضى البينة
المشتري ذلك لطلب الشفع الشفع المشتري بالجارية ان شاء اصدق البائع وبما فذا الشفع الدار منه فثبت العهد
عليه وانما كذب وبما فذا الشفع الدار من البائع والعهد عليه فكذا هذا دار في يد رجل اقام البينة

من فله ان اودعها اياه واقام اذ بينه ان المشتري اصاب من ارضه بالف وسو شفعها حتى لا بالشفع لانه اذا ابر انتصت فها الملك
لانه يدعي الفعل عليه فلا يندفع الخصومة عنه باقال الفصل في غير لانه البينة قامت على ابطال الخصومة المدعى لا على احواله
الفعل في غير وصار كالوادي غصبا او اوجاد او رهنه عليه ان يدفع عن الخصومة بانه ثبت الوديعه لانه يقتضي ابطال الخصومة
الخصومة فكذا هذا ولو اقر المشتري بالشري سلمت الشفع لانه اذا ابر الملك للدار طامرا والملك للغائب مرسوم عيسى
وعيسى ثبت في يوم بتسلم الدار الى الشفع لانه لا يوفى حق ثابت حتى مرسوم فان حضر البائع وانكر اخذ داره من
لانه عاده موقوف على تصديق البائع لانه الملك كان له بانفاقه فان كانت الدار في يد غير المشتري والمسلمه حالها فلا
حق حضر الغائب لانه المدعى لا يدعي الحق على يد اليد ويد الغيبة ينقص فها ولو قال المشتري بعت الدار المشفوعة
من فله ان الغائب سلمتها اليه او رهنه واقام البينة لا يسمع للمشتري كان ههنا وثبت للشفع حق الاقرار بالشفع
فله وهو يريد ابطاله فلا يسمع البينة منه على ذلك لانه قامت على فعله فصار كالوكان المدعى ادعى ملكه هذه الدار وزعم
دوا لانه باعها من فله لا يقبل بينة على ذلك فكذا هذا فان فقهه بالشفع م ههنا الغيبة ادعى لا يسمع لانه القضاء بالشفعة
بعض نقض البيع لانه صار مقبضا عليه فانه ادعى ببيع الملك بجهة ذي اليد وموصار مقبضا عليه فكذا من تلغ الملك
بهم **الشهادة في تسليم الشفع** وسهاده الباعث ان الشفع سلم الشفع
بالله لانه يدعي ان الخصومة على انفسهما ان كانت الدار في ايديهما وان كانت الدار في يد المشتري فلا يهايد فثبت
العهد على انفسهما لانه الشفع يمتد اذ الدار بالشفع من المشتري بعد العهد عنها فحي ان يمدع الشهادة على
انفسهما معا فثبتت البينة فيها وكذلك شدد الكفيل بالدار لكان المشتري سلم الشفع لم يقبل لانه ضمان العهد عليها
في الحق الدار على وجه لا يمكنها الدفع فصار اخص في هذه الدار بالكفيل وانما كانا كالوصي اذا شهد
بشتم بعد البلوغ والوكيل بالخصومة اذا شهد بعد العزل لا يقبل فكذا هذا وكذلك شهادة الشفعين في الدار لانه
وان سلم الشفع لم شهدا بالبيع ذكره الاصل ان يقبل شهادتهما وذكر الجواب مطلقا وقال الشافعي الجواب على التفصيل ان
سما الشفع قبل الطلب يقبل شهادتهما لانهما لم يكونا حفيين فاشهدا به وان سالا بعد الطلب لا يقبل شهادتهما لانهما لما
طلبهما فقد اظهرا الخصومة من انفسهما فصار اخص في هذه الحادثة ومن صار ضمانا حادته لا يقبل شهادته في تلك الحادثة
وان لم يبق خصمه في تلك الحادثة كالوصي والوكيل اذا شهدا بعد العزل والبلوغ ولو شهدا بانه البائع ان الشفع
سلم الشفع والدار في يد البائع وسويدي سلم الشفع لا يقبل وانما كانا كالجدي يقبل لانه هذه الشهادة قامت على
امر من منفعة للباب من وجه ان كان المشتري اميل الى الشفع ومضرم وجهه ان كان الشفع اميل الى المشتري وشهادة
الباب على امر الباع فيه منفع من وجه مضرم من وجه لا يقبل ان كان الاب يدعيه وان كانت تجر يقبل كالوثر
على الباع يسمع شرف وان كانت تجر المشتري قبلت لعدم التمسك لانها لا يرفضان بهذه الشهادة الخصومة على ايها
ولا بعدان العهد عنه بل قربان العهد اليه فلم يكن للباب فيها منفع بوجه ما قبلت ولو شهدا بانه البائع
ان المشتري سلم الشفع والدار في يد المشتري لا يقبل لانه قد تقرر مع الله والحقاق الخصومة والعهد
على الله فثبتت هذه الشهادة منفع لم قامت بينة ان الشفع سلم الشفع وقامت بينة ان البائع والمشتري
سما الدار فثبت ما الذي يدعيه لان بينة ذي اليد اولى لانه الشهود شهدوا بالامر ولم يشهدوا بالبركة
فيتصور وقوعهما معا فيجعل كانهما وقعا معا كان تسليم الشفع اولى لانه لفظا وتسليم الدار بالشفع فكذا
والحقاق لمع تعا من التمسك كان اقوى كالوثر شهدا ان ان اعق عجل وشهدا ان ان باع صارا العيق
اولى لانه لمع تعا من البيع فصار كان الشفع ابطر فقام اقام البينة ان سلم الدار اليه بالشفع فثبت
هذا قضاء الحقاق لا قضاء ترك لانه بينة ذي اليد صارا اولى لكونه ملحقا بيمين الشفع معناه واعلم
ما يبطل الشفع وما لا يبطل وهو الشفع لا يورث فله والشافعي

انه يقبل بعينه لدفع الخصومة حتى يحضر الموكل والتوكيل بطلب الشفع جاز لانه لا يفتقر بالشفع بقبض الشئ والخصومة
والتوكيل بهما جاز لان عند المدعي لا يصح الا بوضاء الخصم وعند صاحبه جاز بغير رضاه الخصم ولو طلب وكيل
الشفع فقال المشرى قد سلم الشفع بالنقل قوله لانه اقر بحق الاخذ للتوكيل اذ لم يقطع فقبله اياه ولا يفتقر
على التوكيل لانه لا يعلم ان موكله سلم شفعه لان الموكل اقام التوكيل مقامه في الطلب لانه المبيع وكذلك لو اراد بعينه
انه لم يوظف طلب الشفع ولكن يوم بتسلم الدار لانه الموكل لم يسع الموكل ويسع له وصار كالوكيل بقبض الدار
اذا ادعى المدعي الا بوجه الموكل فانه يورث دفع الدار التوكيل بطلب الموكل وسحقه على ذلك ولو سلم الموكل
الشفع او اقر بالتسلم عند الفاتح جاز بتسلمه لان من ملك الاخذ بالشفع يمكنه التسليم كذا في الطلب والوصف ولا يجوز
عند غير الفاتح عند صاحبه والى ابو يوسف يحول بناء على ان الوكيل اذا اقر على موكله بالتسلم في غير مجلس الحكم لما ياتي في الزكاة
للدار شفعين فان فوكله جاز لا فقال سلمت شفعة احد صاحبه من انهما معا وقال ابو الاغزلي في حق يدعي ان الفاتح
يحتاج الى ان يقبض بالشفع احد صاحبه وبالسلم على الفاتح ولا يمكنه ذلك الا بعد البيان وكذا الشفع المشرى باقرضه لم يصح
لانه الاخذ بالشفع شرع والواحد لا يصح وكذا لا يشرى من الجانبين وكذلك لو وكلاهما جاز انما لانه يصير اقرا من نفسه
منه لا المضاد في الحقوق ان كان المبيع في يده وبعد التسليم يقبضه ساعدا في قبض مقدم به لان باذنه يفتح العقد
بسمه ومن المشرى ولا يجوز لاصد المتعاقدين ان يقبض ما لم يملكه وان باذنه الشفع بكذا وكان المشرى يشرى
بأكبر الا باذنه الوكيل بالشفع وكذا يشرى والوكيل بالشرى لا يملك الشرى باكثر من ثلث الموكل من المشرى وكذلك
لو قال له اشترها فلان لنفسه قد اشترها غيره لانه خالف لانه وكله يشرى من فلان وقد اشترى من غير وكله بان خاف
في شفعه دار فاشترى من اخرى ليس له ذلك الا ان اقم التوكيل لان الوكيل يشرى دار بعينها لا يملك شرى دار اخرى ولو طلب
المشرى من الوكيل بطلب الشفع ان ينفذ عنه من على انه على الخصومة وشفعته جاز لان الشفع لوافر واشهد المشرى
بغير المهاد بدون طلب جاز فكذلك بطلبه وكله بمنزلة ولا يبطل الشفع موت الموكل وبطل موت الموكل والحامد بدار
الطلب مرتد لان الحق ثابت للموكل لا للوكيل المنتفعا ولو وكلاهما بطلب كل من له والخصومة والقبض ليس به ان يطلب
شفعة لان الشفع سرا والوكيل بالخصومة لا يملك الشرى ولم ان يقبض شفعة قد مضى بها الموكل

الشفع للصغير ويثبت للصبي الشفع وما قبله ولديه كالاب والوصي لان هذا تصرف في المار فملكه في ذلك
كل من ملك المرفوعة ما دام فان سلم الشفع صح التسلم ولا شفع للصغير اذ بلغ عندهما وعند محمد وفروا ببيع الصبي
على شفيعته اذ بلغ وكذا لو سكت عن الطلب بطلت شفيعته عندهما فلا محمد وفروا لها لان الشفع حق مستحق
للصغير فانه نظر محض له فكان ابطاله اضرارا بالصبي فلا يبيع كانه سائر حقوقه لنا ان حق الشفع عبارة عن ثبوت
ولادة التملك بعوض فكل من التسلم والترك امتناعا عن التملك لا ابطالا للترك ثابت ولهذا لا يورث ولها الامناع
من التملك وترك الهبة وإيقار الشيء على ملكه لان المصالح والنظر قد يكون ترك التملك وإبقاء الشيء على ملكه فيؤخر
الهدا ذكره ولهذا امتناع من التمسار وان قد فكر اضرارا فكذلك الترك والتسلم واذا سلم العبد المادون شفيعته
جاز تسليم عليه دين ام لا واما عند ما ظاهرا ان المادون ملك الاخذ بالشفع وكذا من ملك الاخذ بالشفع ملك لمقاطعة
وتسليم ومحمد يحتاج الى التمسار بين المادون وبين الوصي والطلب والوقت ان المادون غنموا المالك في التجار لانه
يترفع حكمه عن الحكم الموقوف كالكتاب ولهذا لم يرفع بالعهد على المولى كالحقبة الاخذ بالشفع ثم يكون
من الهبة فكل من المادون غنموا المالك فله فملك لمقاطعة وتسليم فاما للطلب والوصي نائب محض عن الصغير ولهذا
يرفع بالعهد زمار الصغير وانما جعل الاخذ بالشفع لم يجعله ابطالا لما فيه اضرارا بصغيره فاما اذا سلم
المولى لولد دين على العبد صح تسليم لانه ملك الاخذ لنفسه وان كان علم دين لا يبيع لانه لا يملك الاخذ لنفسه
والشفيع يثبت للمحل في الغنمين بدل ذلك ورثها لانه من يرث حيث لم يرثه او الجوار بالمذكور فان وصفت
لا قدر من ستم الشهر منذ البيع فله الشفع لانه امتنعنا بوجوده وقت البيع وان وصفت لشخصه فضاعا فله

لأنه يقدّر اثبات حق الشفع للوارث بطريق الارث لأنه السابق بعد الموت لأنه حق اختيار المالك فيجب من الالف
والترك والافق لم يخلو له المخلو منك المشرى قبل الالف بالشفع من كل وجه وولام انه مختار من المية لا يرقى
وتعدر اثباته ابتداء لا سبب لحقاق الشفع من ملك الدار وقت البيع وملك الدار وقت البيع لم يبر للوارث
فلم يحقق السبب صحة فلا يثبت له الشفع ابتداء المشرى والبيع في لم يطلها لان ذلك حق ثبت له وتعلق
بالبيع فلا يطل لزوال ملك المشرى عن البيع بعد موته كما لا يطل لزوال ملكه بالبيع والهبة لله فلا يبر
مخلوف ما لو زال ملك البيع موته بطلت صحة الشفع كما لو زال ملكه ماله موته قبل الالف بطلت صحة فكذا
اذا زال بموته ملك المشرى فباع القاص داره بدينه او باعها الوصي لم يطل حق الشفع لله القاص والوصي بائنان للميت
ولو باع المشرى بنفسه فبطلت ان ينفق بيعه وباعه سببا للشفع فهذا اولى وذكر لان حق الفرم يعلق بالمال
دون العين وحق الشفع يعلق بالعين والمال لم يكن حق الشفع اولى والدمع انه ليس الالف بالشفع ابطال في
الزينة المالية فكان له ذلك للشفيع ثم كانت قبل نفذ المتي فعلم وورث المتي لان بالقضاء صار ملكا له ولزم المتي بطل
كما لو بشره حقيقة الجامع دار لها شفعان قال المشرى لاحد مما بشرت الدار لك باجر كفسدقه لا بطلت
وانا اقر بعد ذلك ان لم يامر لانا يتقيا بشوت الشفع للمقر بالشرى سود بشرى المشرى الدار لنفسه او لغيره
للمقر بامر لان من بشرى او بشرى لم كان له الشفع ولم يبر منه ما يطل لان عنك الدار يا بشرى طلبت من الشفع
وزياده لان من طلب الشفع فملك الدار بالشفع السا فاذا عنك المالح فام ذلك مقام الطلب في الزيادة ولو قال
المشرى هذه الدار كانت لكم لم يكن له وللبيع او قالت كنتم سئو انتم اقبل او قال البياع وسبها لكم فسدقه بطلت
شفعته ولم يصدق على الشفع الاخر وما ذكره باب الشفع لان الشرى قد صح من حيث الظاهر ورحت الشفع للشفيع
ظاهرا باعتبار الشرى والمشرى اقر بما فوجب ابطال الشفع للشفيع بعد ما ثبت لهما من حيث الظاهر فبطل
حق المصدق لتصدقته ولم يطل حق المكذب لانها لا تصدق ان عليه السواد ولو اقر الشفع قبل القضاء لم
بالشفع ان هذه الدار لفلان الغاب وان لم يامر بالبيع وقال المشرى بلسو للبياع لم يطل شفعه وكذلك لو قال
وكلي صلحيها بالبيع وقال الشفع لم يامر صافرا بالبيع فلما الشفع لان هو الشفع للتصدق في حق المتبايع فكان
السع لهما بصحة في حقها حجاز للشفع ان يطالب بمقره وكذلك لو ادعى هذه الدار رجل فشهد له هذا الشفع فلم
سود لم يعلو اليد للشفع ان يافز ما بالشفع ذكر ابن سماعه و لو قال الشفع هذه الدار فان اقرت البينة
والالفدتا بالشفع فلا شفع لانه ادعى ملكها والشفع للملك ومنع ان عنك ما هو على ملكه والشفع صحة
فلا يجوز ان عنك ما هو على ملكه ذكر ابن سماعه عن ابا يوسف وفي المسائل المقدمة اعرف وتكون

الوكالة ١٩٤٢

وكيل باع أو اشترى ما قد اشترى من الوكيل ما مات في يده لأن الأخير بالشفع في حقوق العقد والعاقبة موكلة
فصار الوكيل كالمشترى لنفسه مما يرجع إلى الحقوق فإما سلمها للموكل فالختم هو الموكل لأنه لما سلمها للموكل
زالت يد عنها وصارت اليد لله فصار الختم هو المالك لا الوكيل لأنه إذا وجد به كعب كان للمالك حق الحضومة
والود فكذلك هذا وهذا إذا علم أنه وكله في الشيء فما إذا لم يعلم ذلك لا يبقو وإنكرا البيع مع الوكيل فبني
ضم ولا قابلية في هذه الحضومة لأننا لو علمنا بالوكالة كان ضمما لأن حقوق العقد يتعلق به فكذلك إذا لم يكن
معلومة ولو قال المشتري جاز أن نخاصم الشفع لمزمت لعلنا ولم اليهم خصم الشفع فلا حضومة بينهم وبين
المشتري لأن إقرار جبر الحضومة صحيح فصار كالموكل كانت الوكالة معلومة ولو أقر بذلك بعد ما خالص البيع
لم سقط الحضومة عنه لأنه صار ضمما للشفع وهو بهذا الإقرار يريد إسقاط صفة فلا يملك ولو أقام بينهم
أنه قال قبل شراؤه أنه وكله فلا لم يقبل بنفسه لأنه لا يدفع بهذه البينة الحضومة عن نفسه في روى عن محمد أنه

الشيء

فطلت ولا عمل اجازة الورثة له اذ ان الورثة لا يملكون حق المشرى له المحاباة فحق المشرى له ان يملكه ويصرفه في ما يشاء
 المشرى له ان يملكه لا يملكه الا ان يملكه في حق المشرى له المحاباة فحق المشرى له ان يملكه ويصرفه في ما يشاء
 الورثة ولو كان المشرى له ان يملكه لا يملكه الا ان يملكه في حق المشرى له المحاباة فحق المشرى له ان يملكه ويصرفه في ما يشاء
 وقع فلهذا ولا شفع في البيع القليل الا اذا اجازت الورثة فلم يشفع له باجازه الورثة جاز البيع المشرى له في دار
 تساوى الغالبين ولم يشفع له سواء الفخامة كانت كان الشفع الشفع له المحاباة فحق المشرى له ان يملكه ويصرفه في ما يشاء
 الشري يبيع المدين دارا بالف وقمتها الفان ولا مال له غير ثمن الشري اه شفع فلهذا يملكه الشفع في الدار
 والا فحق له المحاباة لا يشفع الا بعد ذلك وجميع ما له الفان فيسلم له من المحاباة فلهذا يملكه الشفع في الدار
 فحق له شرط عقود في شفعه وللشفع اه باخذ بالف وملك الف باعها بالشفع في الدار فلهذا يملكه الشفع في الدار
 باخذ لانه محاباة ملكه وهو الف فحق له التاويل فما زاد على الملك فلا يشفع له التاويل فحق له من المدين لانه
 يراه موقته وكان التاويل يبيع المحاباة **باب الشفع في البيع** **باب الشفع في البيع**
 اصله ان الشفع انما يشفع في ملك قائم وقت الشري لا يملك مستحق بعد لان البيع مع انظار الملك في شفعه
 قائم وقت الشري واذا اذ تكونت ثمة التحقيق فانه كان نقضاً بشفع في حق كافة الشري وان كان بوضاعة
 في حقها فاصم كالرد بالبيع الشري دارا بالف ونقضا فادعى اذ الدار وصالح المشرى على ما عني في البيع
 فاخذها الشفع من المشرى بالبيع الاول فنقض رد المدعي ما قبض على المشرى لان العاضد لما قبض بالشفع فقد
 قبض تكون الدار ملكا للبايع فثبت ان لا حضوة بينه وبين المدعي وظهر ان المدعي اخذ ما لا يملكه لان ما اقبل ولا
 باذ في الحضوة فاسقضى الصلح ولو اخذ الشفع بغير قضاء ليرد له الاخذ حصل بتراضيها وتراضها
 في حقها لا في حق غيرهما فيجعل بيع جديد جرى بينهما فلا يظهر ان لا حضوة بينهما الا ترى انه لو اشري
 دارا في شفعها مستحق باقران لا يرجع على البايع وان اشترى بالبيعين رجع اشري دارا وهو وارث شفعها
 فوجب المشرى الدار بغير نقض للشفع لانه منصفها وبطلان الهبة في النصف الاخر لان الشفع باخذ بحق باق
 على الهبة لان له حق الملك قبل الهبة فاذا اذ يصير مملوكا في ذلك الوقت لانه يحول الصفة اليه فثبت في حقه وبطلان
 نصف الدار شياعا وان الشيوع كان مقارنا للهبة فكانت قلن كله في المدين اذ لم يرد له من داره ما كان
 ونقض الورثة الهبة في الثلث بقتل الهبة صحيحة في الثلث وان علق هبةم بالذات او المدين فثبت ان لا وسب
 الثلث شياعا لانه ليس لهم حق الملك قبل الموت وانما لهم حق الملك بعد الموت فكانت الشيوع طاريا لا مقارنا
 للهبة شدد له طاريا في يد اخيه انما وردت شهادته واثبتها المأسد وله ما يشفع فالشفع اولى من القول لان
 سب وهو الشفع ويمس الشركة او الجوار طامه للشفع وسب ثبوت الحق للقول الاقرار ومحمد والاشرف في الشفع
 يلقى لان ثبوت حق بغير روال ملك البايع لا يثبت للملك المشرى بولي له يثبت الشفع في البيع بشرط الخيار
 للمشرى وان لم يثبت للملكه وكذا لو اقر البايع بالبيع وانكر المشرى بشفع في حق المشرى بشفع بالادوار والادوار
 شفع بعد الشري لشفع ليشذ اقوان عليه فاه اخذها الشفع او الامم قبل قبض المشرى لا يضمن المشرى لانه ان
 كان كاذبا في اقوان فله شئ مسلم واه كان صادقا فواصل اليه شئ وان اخذها بعد قبض المشرى فحق فتمتها
 للقول عند محمد ولا يضمن عند محمد الا في حق المشرى من البايع غاص وان مشرى من الفاصم وعصبه الدور والعقار
 لا يضمن عند محمد فالحق ولو قبض المشرى من البايع مسمراهما من المشرى لم اخذها الشفع بالبيع الاول
 بقضا، سقضى البيع الكس ورجع المشرى على المور بالحق وعظم الفقه عند محمد وان اخذها بغير قضاء جاز
 البيع الكس لان راضيها محجة صحتها فلا سقضى الشري الاول وان لم يحضر الشفع وفضل المور فقطع لهما لم يضر
 الشفع فاخذ ما فهدر على المشرى وضمن المشرى فحقها للقول عند محمد لان الفاضم نقض تسليم المشرى الدار اليه
 حق باق عليه فكان الحق رقة الدار وان اشترىها من البايع غير المأسد المشرى المأسد منه فاخذها الشفع بالبيع

حقه في الشفع واه في ذلك صاحبه كانه خيار الشرط والروية ولم يحد له ان يتزوج امرأة على جواز الرد بالعيب فكان في بيع
 المشرى انما يملك الدار بان مال كان سماعا مفعول ليس للمشرى ان يبيع الدار بانفرا دنا ولا الجارية مراكم ولا اناسها معا
 له الدار قامت مقام الجارية فكانت اشريهما محلا ولا يبيع احد منهما بغير اذن الا في حق الكذب له فحق له ان يبيعها
 بالجوز والحق فيهما يكون فثبت اقل مما قاله فكيف كاذبا في حقها لم يبيعها المشرى في وجوب الرد عبا ودها على البايع
 بعضا للشفع لانه ما لا يشفع ويورد على حجة في العيب المحل خصوصية المبيع لانه لا يقع الصلح على الكار لان في
 البايع ان الدار ملكت لبايعها لانه املكه ما انما لم يبيع وانما لم يبيع عليه لفظ محمد وموقوف ويورد المشرى
 على حضوة ولو كان اراد بذلك الصلح على اقرار كان بقول المشرى ان رد بالعيب لا يور البايع ان العيب كان عند فالحق
 وقع الصلح على اقرار فللشفع ان يخذها بالشفع من يد البايع لان الدار ملكت باذ مال كان يبيع بغير البيع وصار كالوشرى
 طارئا في حقها يبيع بعضا فللشفع ان يخذها بالشفع من يد البايع فلهذا اذ اراد المشرى بعد ذلك
 بيع الجارية مراكم على الف لم يملكه لانه لا يملك الصلح على كمال الشري فقبله الجارية واه رد المشرى الدار بغير قضاء او اقل
 البايع الصلح فللشفع ان يخذها من المشرى كجه العيب لان الرد ببيع جديد يضمن الشفع فصار كاه المشرى
 باع من الدار باناس من البايع بشفع المشرى وليس للمشرى حضوة البايع في ذلك العيب ولا يبيع الجارية
 على باع المشرى لانه ما اخذها الشفع من المشرى في حقها اذ لانه عجز عن التسليم فطلت الاقامة واراد وعاود الصلح فلا
 يمكن الحضوة لانه بالصلح ابر البايع على المبيع ولا يبيع مراكم لان قصته من المشرى انما عرف بالخز والحق ولو سلم المشرى
 لا البايع بعد الاقامة فللشفع ان يخذها من البايع بشفع العيب وسماها مراكم على فكر لان الشفع ملكها بانه وينا وشفع
 قطعاً وبقيت فلا تخاف الكذب على نفسه في حال اذ تراجا به دنار ويورد المشرى على حجة في العيب وسب الجارية
 مراكم على الف لان الصلح قد استغنى في مبيعها للرد بالعيب والا فانه لم يستغنى الا بصل التسليم به واذا لم يستغنى الرد
 والاعمال استغنى الصلح في حق العاقدين في حقهم والمشرى على حضوة في العيب الشري دارا بانه وتقبضها ووجد
 عبا سقضى المشرى فصار في العيب اجازة وفضل الشفع الدار فاخذها بشفع من يد البايع لان الدار
 له حضوة العيب ومشتري عاقل المشرى ما ساق في ثمرات عين واخذها في شفع الجارية او ردتها في
 في الصلح او بغير نقض او يرد الورثة والشفع الا ان اعطى المشرى عشرة دنائره وان شاع رد الدار له جميع الثمن كان
 مقابله بالدار الا ان صار للعيب بغير نقض الصلح بالتحقق الجارية او الرد بالخيار فحق للمشرى ان
 الدار فان ردتها قبل المشرى بشفع ولا سبيل له على البايع الدار هذا العيب في حق الدار بالزاه بيع جديد
 في حق الدار كالد بالبيع المشرى في بايع الدار فانه يبيعها بشفع حق فصار كالوابع وان رد بقضاء على
 محجة لانه في حق الكس فاشفع الشري بينه وبين الشفع وصار كانه لم يكن فان رد المشرى الجارية بشفع البايع باقران واقران
 وهذا الشفع كونه العيب عند البايع وملك على علم فلا يشفع على الشفع لانه ثبت عند العيب عند البايع باقران واقران
 محجة في حق الشفع وان يملك في عشرة دنائره وان شاع رد الدار على المشرى لانه يكون عند اقراره بالبيع عند البايع
 وذلك بوجه غير من الامساك والرد واه وهذا الشفع بالدار عبا غير العيب المور فلهذا على المشرى نقضه فالشرع
 محجة في العيب جميعا لان رد الشفع على المشرى نقضه في حق الكس فصار كانه الشفع لم يخذ الدار بالشفع وكانت
 الدار بشفع المشرى فلهذا خاص البايع في العيب لانه لا يملكه فلهذا اذ اراد المشرى **باب الشفع في البيع**
باب الشفع في البيع **باب الشفع في البيع**
 اجازت الورثة ان لا يملكه عند من يبيعها ورواية الاصل في الشفع في رواية الوصايا فان اخذ منه الا
 لان المدين صار بايعا الدار بما يشفع فصار كالوابع منه حقيقة بالفتن وقمتها الفان كانا للوارث اذ اخذ منه
 الا في حقهما فلهذا وصار بايعا الدار بالوابع الا في حق المدين من المحاباة للوارث فانه لا يورده
 الا اذ يشفع الدار لانه اكثر من الشري والشفع لا يخذها بشفع الا بشرط الشري الاول فحق الدار الشفع

عن منفعة صاحبها والقيمة غير مشتركة بينهما ومن غير داخل تحت القسمة فكان اعتبار المعادله فيما دخل تحت القسمة
وصورته كسبها اولي من اعتبارها فاما بدليلي القيمة وليس مشترك بينهما فلهذا الحيوانية لانه تقدير اعتبار
المعادلة المنفعة على لانه لا بد من تقدير المنفعة من حيث القدر فاعتبرنا هذه القيمة مزوجة اما ههنا انكرنا
المعادلة المنفعة من العلو والسفل بالذرعان لان منفعة السفل على الضعف من منفعة العلو عند ذلك
فان السفل مستفيع حاليين حال قيام العلو وحال ذهابه والعلو مستفيع في حالة واحدة وفي حال قيام السفل
فاما في حال السفل فالتشخيص انما اجاب الوضوف على عادة اهل الكوفة لاختيارهم السفل على العلو والعلو
هذه المسئلة على قولهم لان العلو والسفل يختلفان باختلاف حال البلاء في ذلك فكون العلو في القيمة ولو اقتضا
على ان تكون الارض لاحد ما والبناء للآخر فلا بد ان شرط قطع البناء لان بيع البناء بشرط القلع جائز فذكر
القسمة وكذلك ان سكتا عن القلع لانه لا شرط لاحد ما البناء من غير ارض ولا وارث للبناء الا بالارض فصار كما
شرط على القلع دلالة وان شرط على الارض لانه لا بد من تسليم الارض تحت البناء لا يجوز الا بقطع البناء فكون
العلق واجبا تحققا للتسليم فاذا شرط فلهذا فقد شرط لانا بعضه العقد ففسد فاما اذا كان دون الارض
ففسد لان بيعهم كل دار على حدة ولا يجمع نصيب كل واحد في دار وغدها ان كانا يجمعان اعدا جمع لهما ان الدور مشترك
من وجهه الثاني والاهم والمكان واجبتى مختلف من وجهه لاختلاف الاغراض والمعاملات ومنه المنفعة لان منفعة الدور
متفاوتة بعضها يصح للتخزين وبعضها يصح للتمتع بالخير ان كان موكولا الى ارض القاض فان رأى الجمع اعدا
في القسمة جمع والا فلا لانه ان الدور اجبتى مختلف لاختلاف المنافع والاغراض فربما يصح للتخزين والنزعة
غيرها والتبرع للمعلم دون الاهم والصورة كالمزيج من المروي جنات مختلفان لاختلاف المنافع مع اتحاد الاهم
والصورة والاحاطة المختلف لاقسم على اعتبار الجمع الا بالترافع لان القسمة لا تتحقق مع اختلاف الجنس لان
القسمة شرعية لتكامل المنفعة وذلك يكون حال المال الجنسي لاجل اختلاف البيوت بغير مساواة كانت مثلاً في
او متفرقة في حال لان التفاوت بين البيوت بغير فكونت كقسمة طرف من دار واحدة والمنازل ان كانت متفرقة
فتمت وان كانت متفرقة في حال مختلف لا ينقسم لان المنازل فوق البيوت ودون الدارسة التفاوت فتملأ بها
فاعتبرنا التفاوت فيما يبرأ كانت متلازمة وكونت بتعال الدار حكم حكم الدار واعتبرنا التفاوت فاحسبنا
من كانت متفرقة ولو كانت دار وارض او دار وحائط ذكر الحصاص في ادب القاض ان قسمة كل واحد على حدة
نصيب كل واحد من ارض الصبي وجعل الدار مع الحائط جنسين مختلفين وذكر في كتاب الاجارات على انهما جنسين
واحدان والاذ ابر منافع الدار بالحائط لا يجوز وجعل منافعها كجنس واحد سنهما ارض متفرقة في
الدار على الخلف الذي مررنا فاختلغا في قسمة البناء قال بعضهم يجعل قسمة البناء بالذرعان من الارض وقال بعضهم
بالدرام والقاض يجعل قسمة البناء بالذرعان من الارض لانه اعدا في القسمة وان لم يكن لان القسمة اقرا من مشترك
بينهم واقطع للمسعة المحصورة بين الشركاء لانه يصلح لكل واحد حصة الحائط ولا يبق سنهما مطالبة بالدرام ويرفع
كل واحد طريقا يمكن ان يفتح طريقا بنفسه وان لم يكن يرفع طريقا واحدا منهم لان القسمة تنقسم بين الشركاء
فهما يمكن التمسك على وجه لا يتعلق حق البعض ببعض يكون اولى واذ تقدير ببق الطريق على الشركة لانه
لا يمكن من الاستفاد بانصافهم بدون الطريق في قسم قدر الطريق سنهم كانت هذه القسمة متضمنة لتقسيم المنفعة
يقسم سهم قدر الطريق ويجعل عرصه عرض باب الدار ان اختلفوا في مسعة وصنعتهم وطول بقدر طول الباب لان حاصل الارض
يقطع لا الباب فوجا وجلا متعذرة الطريق واراد هذا الطور من حيث الاعلى لا الطور الذي هو عرض الطريق لان
ذلك الطور انما يكون لاجل سبب من الما الطريق اللعظم وبادية انه لو اراد ادم ان يرفع قنابا في نصبه كان
فوق طول الباب كما ذكر لان الله تعالى زاد على طول الباب مقتوم سهمهم فصار ما على حاله فرفع وان كان في ارض
طور الباب فانه يمنع عن ذلك لان قدر طول الباب من الهوى مشترك فيما بينهم والبناء على الهوى المشترك لا يجوز الا برضا

الشركاء فاما اذا كان ارضا فانه يرفع الطريق مقدار ما يفي به بقدر لانه لا بد من ذكر الزاوية وما زاد على ذلك فلا حاجة **فصل**
جدار اساسه على اجرتين واطرفه من على اجرة واحدة وقطع الجدار لاحد ما والساحة للآخر فليس لصاحب الجدار ان يافد
قربا اساسه من ساحة صاحبه ولا يحد دون عاقبة لان المشروط له الحائط انما يمتدح ما تحت الحائط من الارض قدر ما
يبقى من الحائط مبنيا لان الحائط لهم الجدار المبني والحائط الذي بنيت على اجرتين متى قدر اجرتين ما تحته ويستحق
هذا القدر بثلث الحائط فلا يسمي الزيادة لان الحائط يبقى مبنيا بدونها ولو رفعته جندوع ادم على حائط الاخر
ليس لصاحب الحائط رفعها بشرط القسمة تركها او لا لانه رضى ان تكون السقف لصاحبه والسقف كونه على الحائط فكون
الحائط مشغولا حتى صاحب السقف ليس المشروط له كالواقعة ان يكون السفل لاصحابها والعلو لغيرهم لكن لصاحب
السفل ان يرفع العلو فلهذا وكذا ان لم يكن السقف مشتركاً سنهما لان الحائط كاه مشتركاً سنهما ملكا وشغله فان الملك
الحائط كان سنهما وكاه ملكهما في الحائط مشغولا بالجزء فان شارك في حق الملك ان كانت القسمة ثلاثة اقسام فليس للشركة
في حق السفل موضع الجذوع لان السفل موضع الجذوع امر حقيق فلا يمكن القول بانقطاع الشركة في حق السفل بالقسمة
لانه باقية حقيقه لم يرفع واذ انقسمت الشركة في حق السفل فاذ اطلب صاحب الحائط رفع الجذوع وطلبت قسمة مشتركة
في قسمة مزرعة صاحب لانه لا يمكن رفع الشركة في حق السفل الا بقبض السقف فلا يحد صاحب على ذلك فان شرط دفع الجذوع
يرفع لانه صاحب الجذوع رضى بهذا الصراحا بشرط دفع الحائط رفع الجذوع ليقاط حق له الحائط لا للملك لانه ليس له
الاصح وضع الجذوع وانما لا تقبل التملك والاستقلال لا بغير زيادة ضرر صار مشروطا كالمشروط على صاحب العلو
ان يرفع العلو وكذلك ارجع او سطوانه على الجذوع او روى وقطع لاصحاب العلو مشروطا على ان يرفع لانه ليس لصاحب السفل
ان يقطع الا بشرط القلع والروشي فارسية معربة اي راهروشي والصحيح من تعبده ان يكون صرا موصوعا من سقوف
لا ادمما والسقف السقف فليس لصاحب السقف ان يرفع الجذوع ولا صاحب الساحة ان يبنى فيها رصفا وان يسد كونه للور وكذا
تقول اوبير او حما او محروا وان سقط جدار جاره وكذا لصاحب البناء ان يرفع في بناءه بابا او اذ يمدح في جداره والكف
في اودى جاره ارض وقال نصير بن يحيى وابو القاسم الصغار لصاحب البناء ان يمنع عن ذلك لانه البناء يستلزم منافع
على صاحب البناء وهو منفعة الشيء والارض واختلف في ذلك جاره وان اضرار به وجه ظاهري الروايات انه يرفع في ملكه ولم يمتنع
منفعة على صاحب جاره بل بمنع عن الاستفاد بملكه لان صاحب البناء كان يستفيع بها ملكا صاحب الساحة قبل البناء فاذا
سدا لها بالبناء فلما منع عن الاستفاد عنك ولم يصير متلفا عليه منفعة وفيما عدا البناء وهو متفيع عنك استفاد عنك
لا بد من ذلك لاقامة مصالحهم فلم يمنع عن ذلك والاصح وان تولد منه تلف على الغير اذا لم يمكنه الا برفع عن كالمشروط
شيا اعتاد اقتدى لارض جاره لا يرضى السواد وان كان لاحد ما سمي اعصابنا مظلم على نصيب الاخر فقد ذكر ان يرفع
يقطع لانه عند الطرف الجذوع الى الاستفاد عليها وذكر ابن سماء انه لا يقطع لانه يقطعها ضررا وهو مستحق ابقاها في ارضه
ضرر ولو كان لاحد ما الطرف فشب على حائط صاحبه فان كان ما يمكن ان يجعل عليها سقف لم يكلف قطعا لانه لا يمكن الاستفاد
بها فلا يكون من جهة الحق فصار على صاحبها بالاقول انه في يومه بالقطع والله اعلم **فصل**
المشتركة المنقول ان كان جنسا واحدا كالابل او البقر او الغنم فلهذا يجوز القسمة لانه التفاوت فيما بينهم بعد القسمة
يسير فتمكن للقاض اعتبار المائدة والمعادلة في المنفعة لانه المنفعة متحدة فلم يتصل هذه القسمة تقويت نوع منفعة
وان كان اجناسا مختلفا فجعل لاصحابهم ابل او بقر او الغنم فلهذا يجوز لانه لا يتصل تقويت جنس المنفعة فانه قبل
منه القسمة كان من منفعة كل نوع وبعد القسمة تقويت عليه احدى المنفعتين والقسمة شرعت لتكامل المنفعة بالتقوية
وان القسمة في اجناس مختلفة تكون مبادلة والقاض لا يجبر الناس على المبادلة وكذلك لو كانت الثياب اجناسا
مختلفة لاقسم الارض منهم والاقسم الثوب الواحد لانه يحتاج الى القطع وفيه ضرر وكذا في الثوبان اذا اختلفت قيمتهما الا ان
يزاد مع الاوكسى دراهم مساهمة وذلك يكون بتراضهما لانه لا يمكن قسمتهما الا بعد شق الثوب وفيه ضرر وان كانت ثلثة اثواب
منظر ان كانت قسمتهم سواء لا يقيم لان فيه ضرر وان كان اثنيان من ارضي وواحد اجود وقسم الاثنيين ياتي قيمة الواحد فانه

فكوت القسم بقدر فانه على الحق الغرم فكان له ان سقضا فاذا افضت الورثة دينه فقد زال حق الغرم بالقبض
فزال المانع من نفاذ القسم فحدث وكذا لو ظهر وارث اخر او موصي له بالثلث نقضت القسم لانه ظهر انه كان لهم شريك
في التركة وقد قسما وانه لا يبيح ولو قضى الدين يعني الورثة فلم ابرج على الباقي شرط او لم يشترط الا ان يبيح
لان كل واحد من الورثة مطالب بالدين حتى لو قدم الغرم الى القاض فحق عليه جميع الدين فكان له ان يبيح القضا ومقتضى
فلا يكون منعه على لو قضى اذا افضت من ماله لا يكون منعه الا اذا قصد بذلك التبرع بان شرط ان لا يرجع عليه واذا افضت
الورثة دينا للمهر والدين لا يتعلق بعين التركة بل بعينها معاوية المالية ولهذا لو ارشاهن بقض الدين من ماله
اخرى سوى التركة فلم تكن بالاقسام على القسم مغرا بانه لا يملكه وان اقرها على القسم اقرارها بعينها القسم وتكون
المقوم ملكا للميت والدين لا يمنع صحة القسم فان القسم صحيح مع الدين الا ان الغرم ان سقضا التركة
ان الورثة لو قضوا الدين من ماله لم يكن للغرم نقض القسم ولا سقضا انما ملك الميت لا ملك الميت مع الدين
في التركة فلم يكن مناقضا دعوى الدين والمهر بالاقسام اقرار بعين القسم فصح دعواه وان الغرم لو اجاز القسم فمما كان
ان ينقضها فاذا ابرها لانه لا يكون له نقض او لى ولو ادعى الوارث نصيبا لنفسه في المقوم لم يسمع دعواه
لانه مناقض في هذا الدعوى لان اقسام على القسم اقرار بعين القسم وتكون المقوم ملكا للميت ومورثا له
فاذا ادعى لنفسه فقد ادعى ضد القسم وعدم ملك المقوم للميت وكان مناقضا في ذلك لو ادعى وارث
وصيه لاني لم يصغر فاقام البينة لم يكن له ان يطلب وصيته لانه مناقض في هذا الدعوى لانه ادعى لملكه القسم
بعد ما اقر بصحته مقتضى مقتضى القسم لان الوصية متعلق بعين التركة لانه ليس للورثة ان يعطوا حق الموصي
من ماله لم ينقضوا القسم فالاقسام على القسم اقرار بانه لا يملكه ولو كبر الاب كان له ان يبطل القسم لانه
لم يوجد من الاب اقرار بصحة القسم فتكون الدعوى منه صحيحة ولو اقسما لم ادعى احد من الاب لم يبيح له
ورثته انا معهم واما بعد ابيه فورثته مو واد ميراثه وقد كتبتوا في القسم انه لا يملك بعضهم فاما اعتبار
البعض لا يقتضي القسم لان باقسام على القسم اقرار بانه لا يملكه في النصف فاذا ادعى انه ورث نصيبا فلم يقد
ادعى ان حصة في الثلث فتكون مناقضا في الدعوى فلا يسمع وكذا لو قال ميراثا في حصة او ميراثا في ميراثا
منه السواد ولو غاب بعض الشركاء وطلب الحاضر القسم فانه كانت الدار مورثة فالقاضي يقسم لان احد الورثة
نصيبه فها هي البلية وان كانت الدار مشتركة بالشري لا يقسم لان المشركين لا يفتصص حصصا على الاخر ولو باع واحد
من الورثة نصيبه القسم القاضي اذا حضر المسمى له المشرك فام مقام البايع في الشرك الاولى وكانت اصلها وراثة ولو كانت
مشتركة بالشري تجزى فيها الميراث باء كانت واحد منهم لا يقسم القاضي اذا حضر البعض لان الوارث لم يبق مقام الورثة
في الشرك الاولى وفي الشرك بالشري فينظر في هذا الى الشرك الاولى فان كانت الاولى بالمراث تقوم الساقم
الاول وان كانت بالشري لا تقوم صيغة من حصة ورثة واحد منهم صغيرا وانما غائبا وانما حاضران
فاشري رجل نصيبا احد الحاضرين فطالب شركته الحاضر بالقسم عند القاضي واخبره عن القسم والقاضي يامر
بالقسم ويجعل وكلاء على الغائب والصغير لان المشرك وام مقام البايع وكان للبايع ان يطالب بشركته لان اصل
الشرك كان ميراثا والعبد لاصل الشرك لما قلنا ارض من جليل طلب احد من القسم وقدم صاحب القسم
فاني شركته فارقا قد اجبت نصيبا اقام البينة على البيع لا يقبل البينة لادخا القسم عنه لانه لو بدا بطار في القسم
بائنا فلا يقسم بالبينة وسواء البيع فلا تقدر على التمسك **فصل في قسم الدار**
طريق لغير اسما سنها دلر وفراطق لا يفرها على قسمها وشرط طريق على عرضي بطلب الدار العظمى
لاستوفيها لطلب صاحب الطريق لانه اذا اراد في الطريق لم يبق لصاحب الطريق حق في البلية فلا ضمان من الفرق في
ملكها وانما قدر الطريق بعض طلب الدار العظمى لان الطريق لما يرفع للفرط ومن المروءة يجمع في بعض طلب الدار عند

الحكم

اصط

المفضل فلا يزداد عليه فان باعوا الدار والطريق رضاهم من صاحب الدار ينسب في الطريق وصاحب الطريق ينسب
التي الى الطريق منهم الله تعالى اذا لم يعلم قسما لا نصيبا فتكون التي منهم الله تعالى وكذلك ان كان رقبه الطريق لا ينسب
وللا فرق في الدور منه لان حق المرور الحق بالعين حكما في جاز بيعه عاروا بالمسوط فكان بمنزلة مالكه لو كان له نصيب
شريكه في رقبه الطريق وغرواه الزيادة لا يجوز مع حق المرور فتكون التي لهما لا لصاحب الدور لانه لما اذن لهما
في البيع وانما لا يجوز بيعه فقد سقطت حق الطريق وملكه اذ كان الكوفي في محضر ومما مات منهم ونقد وورثته
اعينه حقه كحق واحد لان الورثة انما يستحقون من جهة الميت قدر ما كان للميت لانهم يقومون مقام الميت الملك
والحقوق مقدا اذا عرف انه ميراث بينهم وان لم يعرف ان الدار ميراث بينهم فالطريق على عدد الرؤس لانهم لا يمتثلون
وبنوت اليد المتفرقة فيه سواء وقسم الطريق على عدد الرؤس لان صاحب القليل يباي صاحب الكثير في الاقتناع
بالطريق مما يشترط المورد ولو كان فراطق لرجل من ناهية وطريق لا فوطى ناهية في نور لهما طريق واحد لان الطريق
يرجع لهما المورد والطريق الواحد يملك المورد ولو اقسما دارا او فراطق ينفذ شارع الى الطريق الا عظم او ظلم
لم يجب وزعمه ذرع الدار الى الظلم والكسوف ليس لهما حق القرار لما كان مبينا على طريق العامة بل هو مقتضى
النقض ومقتضى النقص كالمقتضى ولكنهما يقوم على ما وقع في ذرع ولا يجب ذرعان الدار في كان الظلم على
الطريق غير نافذ حسب بذرعها في ذرع الدار لان لهما حق القرار في كانت مبينة على ملكه فالحق كان في حق
الدار حدينه يؤمن بعد قسمته الواي منهم ويرك طريقا للعامة فواي الوالي بعد ذلك ان يعطى بعض الطريق
احد ان ينفذ به ولا ينظر بطل الطريق ان كانت المدينة للوالي جاز لان جميع النصف كانت على ملكه فلما قسم بينهم الا الطريق
فقد ترك الطريق على ملكه فكان له ان يملكه من شاء وان كانت للميت لم يجر لانها كانت ملكا لهم فلما قسم بينهم
الا الطريق لى الطريق بينهم ملكا لهم فلا يجوز للامام ان يملك من غيرهم والله اعلم **دعوى الغلط**
القسم دعوى الغلط في القسم نوعان ما يبيح وما لا يبيح وما يبيح نوعان ما يوجب الخائف وما لا يوجب
الخائف لما لا يبيح وسواء يدعى احد المقاسمين الغلط في المقوم لعين يسير ومما يبدل تحت لقوم المقومين
لا يبيح ولا يبعد القسم لان الاعادة لا يفيد لان الاقراران على هذا غير ممكن لانه دعا في المرة الثانية والثالثة
فاما اذا ادعى الغلط في القسم بعين فاضى ومما يبدل تحت لقوم المقومين يبيح الدعوى ويقبل البينة
على انكره حصلت القسم بالعقار لانه اعاد القسم فايد لانه يقسم المقومين يبيح الدعوى ويقبل البينة
في عين فاضى فاما اذا حصلت القسم براضيهما وقدا دعي احد من الغلط في المقوم بعين فاضى يبدل تحت
الدعوى لم يذكر في الكتاب وذكر الغلط بوجهين الهنذ وان ان يجوز ان يقال لا يسمع من الدعوى لان القسم
من البيع فاذا وقعت بالزاف لم يجر نقض لظهور غيب فاضى كانه البيع فاذا وقعت القضا كج نقض بالوقت
الفاضل كبيع الخبز والوجه سقضى بالغن الفاضل لانه حصلت بغرض المالك وجوز ان يقال لا يسمع من الدعوى
لان القسم معتبر في طلب القسم لبيع القسم على سبيل المعادلة لان التعديل يكون من حيث القسم في المثلث المتفاوت
فاذا ظهر غيب فاضى في القسم فقد سقطت شرط جواز القسم ومما يعادله فمجب نقض حله في البيع لانه غيب مبني على
المعادلة في القسم واما ما يوجب الخائف ومما يدعى احد المقاسمين غلط في المقوم المعقوض بالقسم بان اقسما
ماية ثمانية احدى حصة غيبا وخمس والآخر غيبا واد بعين ما صار اصله لا وكي اقسما ثمانية العدد نصف
كل واحد غيبا ومن الخس كانت خطأ في يدك وقال الاخر اقسما على هذا ولا بينه لهما كما قالوا ترا دأ
لانها اختلاف في مقدار المعقوض وعليه بالقسم والمقوم قائم بعينه مما افان كما لو اختلفا في مقدار البيع
لان القسم ملزم لغير البيع وكذلك لو اقسما دارا واخذ كل واحد ما غدا وادى احد منهما ثلثه والآخر وقسم
واقاما البينة احد من الذي ثلثا ثلثا ما واه كان قد الاشهاد على القبض حانها وتراجا لانها اختلفا
في مقدار المعقوض عليه وكذلك لو اختلفا في عدل كان كانت حيلة بين النصيب فقال كل واحد منهم هذا نصيبى او فكل

والجانب الآخر واقاما البنية وفيها واحد منها بالحد الذي يدعى صاحبه لانه خارج عن صاحبه وان لم يتم منه
حالها لانها استقلات مقدار المشروط لكل واحد منها في القسم وتجهل طرقة بطل واحد له ونسعى الموضع
استواءها في سبب التحقيق فان اراد احد ما القسم بعد التحاليل في ذلك لانه لا يمكن قسم ذلك الموضع لان
القسم يكون بالوهم فلهذا نصيب كل واحد يقع في جانب صاحبه فتعزيم واذا طلب احد ما بقى القسم بقى
ولا يفسخ الا بالانقضاء كله في البيع والمال الا بالوصف اليها لكون القول قول المدعي عليه معينه ومواليا اذا اقر
واحد بالحق فلهذا لم ادع احد ما على الآخر ان غصب شيئا من نصيبه بان قال لصاحبه كان في الف ذراع وقد اقر احد ما
من نصبي غلط او قال لا بل كانت القسم على ان يكون في الف ذراع وتكون الايراد القسم في قسم مدعي الغلط البينة على
ادعي لانه يدعي الغلط مدعي لنفسه حق لنفس القسم فلا يقبل البينة كما في البيع لو ادعي حق الفسخ بالبيع
ولانه لما اقر بالحق في سائر املاكه فدعواه الغصب شيئا ودعوى غصب شيئا اخر سواء فكون عليه البينة وفي
الاخر البينة وان لم تكن له بينة حلف صاحبه لانه ينكر اخذ حقه فان حلفوا فالقسم ماضيه على حالها وان حلفوا بغير
عليهم بالنكول ويعاد القسم وان حلف واحد ونكر اخر فم نصيب المدعي بالنصيب اليه ولو قسم بينهما على قدر نصيب
لانه النكول حجة في حقه خاصة وقد اجمعا ما يوجب يقض القسم ففقدت فيما سنها وكذلك المكيلات في الموزونة
والمدروعات الا ان في المكيل والموزون من ثقت الغلط بالبينة فيعيد القسم بل القسم البينة على قدر حقه اذا
ضرر على المدعي في قسمه البينة فامانة الاشياء المتفاوتة يعاد القسم ولا القسم البينة لان المدعي ربما يقيم ربه
ضرر قسمه البينة ليجوز انما اخذ نصيبه غلط كله جياذمة في حقه البينة لا يصل اليه الجياذمة فيتعزيم زيادة ضرر
في قسم البينة فيعيد القسم نفسا للضرر عنه كذا الدور وكذلك لو اقتسموا عشي اثنان فاخذ احدهما درهم والاخر
سنة فادعي صاحبه الاربعة ثوبا بعينه مما استأصاه بالقسم فاقام البينة بغيره وان لم يتم بينه ستم
صاحبه لانه يدعي عليه الغصب وهو منكر وكذلك الاقرص ولو ادعي كل واحد ثوبا على يد اثنان اصابه قسم واقاما
البينة ففي لكل واحد على يد الاخر لانه خارج عن حقه يد صاحبه ولو اقتسم اياه ثيابا وقضا ثم ادعي احدهما على صاحبه
انك اخذت من نصبي حقة غلطا وانكر الآخر وقال اقتسمنا على ان يكون لي حقة وخمسين ذكرا فم نصيبه واربعين ذكرا
فويل مع عينه لانه القسم قد تمت وناسب استيفاء نصيبه فاذا ادعي عليه فان قامت به بينة ففيه به والا سخط
المدعي عليه ولو قال احدهما كانت عظم اسنانه فاصابني فم نصبي عشي ومن مدعي وقال صاحبه يدعي ستم
بل كانت ثمانية وعشرون وانت ايضا اخذت ستم ولم يشهد عليه بالانفاذ صاحبه الستين عشي وشترها في الاخر
الستين لما اقر زيادة عشرين على المائة وانه قبض عشي ففقد اقران عشي من كان متزكرا الا انه ادعي حقه
لنفسه لو صور مثله الا صاحبه وصاحبه ينكر فقبل او ان على نفسه لا يصاحبه وان كانت العشي قائمة بعينه
ففي سنها نصفا وانما كانت مجهولة ردت الستون والاربعون والسبق له القسم لانه لا يمكن معرفة نصيب كل واحد
من تلك العشي وعلما بمقدار نصيب كل واحد من اصل المال في اعتبار المتقضا فلم قسم دار است وشره فاعلم بغيره
اكثر من حقه غلطا وبني بعضهم في قسم فانهم سقبلوا القسم من وقع بناوع في قسم غير رفع نفسه ولا رجوع
على القسم ببقية البناء ورجوع عليه بالادب الذي افق منهم **قسم الله والوث على**
الصغير ونحو ذلك اصله ان كل شيء من مكر بيع شيء على الغير حكم ولان عام مكر قسمه عليه لان
القسم بيع واقرار ومن مكر بيع شيء مكر الاقرار وكجز قسم الله على الصغير والمتنوع وعلى الكبار في الوضوء
وكذلك الوضوء لله لانه مقام الله وقسم الوضوء الام ما سوى العقار من ترك الام عند عدم الله الجود وكذلك
الاثر في ميراثه لان وصيه ما مكر بيع منقول الصغير لفظا والخصني عليه فكذلك القسم لان قسم ما يخص عليه الوضوء
واللفظ خصي لان بصيرة اقدر على الحفظ من قسم ولا مكر بيع العقارات للخصني لانها خصني فلا مكر قسمها بالوحد
قسم الوضوء للصغير لانه له ولان الصغر كسوط الاصل والجمع بين الاثنين لا يمكن ولو قسم عنهما مع الكبير
نصيبهما معا جاز لان البيع ما هما من الكسب جاز فكذلك قسمهما معا لان البيع ما هما من الكسب جاز

وهم كانوا لانه لا ولاية له عليهم ولهذا يجوز بيعهم عليهم ولو كان في الورثة صغيرا وكبيرا غايب وكان حضوره في الوضوء
صلى الكبار الغائب مع نصيب الصغير وقسم الكبار الحضور جاز في العقار وغيره عند له وعند ما لا يجوز على الكبير
العقار بناء على ان عند بيع الوضوء على الكبار جاز في العقار في ذلك مواضع اذا كان على المستدين او وصيه او معهم
صغير فكذلك القسم وعند ما لا يجوز لما ياتي في الوضوء وصي ذي والورثة سلبوا خرج من الوضوء وكجز قسمه ان
فعلها قبل الاخراج لانه صحت وصيه بان الوضوء ليست الا بوكيل بعد الموت وتوكيد الذي حال الحياة جاز فكذلك
بعد الوضوء لان الذي منهم بالجبانة في حق المسلم لانه تعادلية الذي فيجب اقراره من الوضوء ولكنه قبل الاخراج وصي
فجز قسمه وكذلك العبد لغرض الميت وصي ما يخرج لانه يصح لغيره في حقه حار صوتة فكذلك بعد وفاته لانه
عاجز عن القيام بما فرض الله عليه كونه مشغولا بحزمه المولى فيخرج من الوضوء وقسم المكاتب والمادون مثل قسم
المولانا على ما كان البيع ولا يجوز مقاسم المولى على المكاتب وانما كان القسم توقفت على ايجاز المكاتب فلا تنفذ على
المولى كالواضع المولى قالا المكاتب بدون رضاه ثم عجز ورد رقبته لا تنفذ بل جاز المولى وكالواضع الوارث مال مورثه
ثم مات المورث لا تنفذ بل جاز الوارث وروي عن ابي ابيون ان يكون كذا الوارث لما ياتي ولو نصيب المكاتب وصيا
ومات عجز وفاء فم القسم ودفعة لولن الصغير جاز في رواية الاصل في رواية الزيادة لا يجوز لانه لا ولاية للمكاتب
على ولده لان حرم المكاتب لا ينظر الا في حق نفسه فيقسم العقار غير محتاج اليها لانها لمحضته بنفسه او لم يصح
وصية بالثلث وصيه رواية الاصل ان اذا مات عجز وفاء حكم بحرمة في جزء من اجزء وصيائه والوصية يصح بعد الموت
وانه عجز فمكر الى حاله وعلمه الرواية بكيفية وصيته بالثلث لان الوضوء عزو لو لم يترك وفاء لا يجوز وانما سحوا في
الكتابة لانه الحكم بحرمة حرة مات عجز او اذ واقبل ان يصح القسم جازت لانه عجز في حصة من طاعة المكاتب
ولو قسم العبد مولاه ان كان عليه دين جازت والا فلا طاعة له **قسم الذك**
والحوث ذي او صبي المسلم كنه معلوم الحوز ولكن يوكر من اصل الذمة من تعلم للصغير فهو زام على اصل الاصل
نظامه فان عند المسلم لو وكلا ذميا ساع الحوز فكذلك القسم واما عند ما فلا في الذي نصه وكلة في قسمه الحوز الذي
لاني المسلم الا انه نصبه وكلة بتوكيد المسلم وهذا جاز لان تفرق يكون واقعا للذي لا للمسلم وصار كالوكلا الذي ساع
الا وكلا ذميا بقسم الحوز وكلا فم جاز فكذلك اذا خلاق ما لو وكلا ذميا بقسم الحوز بقسمه وكلة كقسمه ومناقلة
ولو قسم احد الورثة فوكلا صا بقسم الحوز والخوانين جاز عند له فله فاهما كالوكلا المسلم ذميا يبيع الحوز غير الذي
سلبوا في حركته حوزا وفنبره ولا وصي رقبته لانه ذميا يبيع ونقص ذمته ما عرف ولو قسم الحوز المتام على البينة
الذي لم يجر ولو كان له مثله جازت لانه لا ولاية للمكاتب على ان يبيع الذي لان الذي من المتام ينزله من المسلم
الذي ولهذا لا يورث المتام من الذي كالارث من المسلم وقسم المورث على نفسه وولده بمنزلة سائر بقائه على الخلاف
الاستحقاق في القسمة اذا اقتسموا ارضا فاحدا منها والآخر نصيبها
وقسم النصيب سواء استحق شيء منها فلا يخلوا ان استحق جزء شايع من النصيب او جزء شايع من نصيب احد ما او موضع بعينه
من نصيب احد ما فان استحق جزء شايع من النصيب انتقصت القسمة لان الاقرار والتعسف لا يقع في ظاهره لم يشترط
بأنه في الدار فلم يعد القسم مقصودا فاستقصت ولو استحق بنت بعينه من نصيب احد ما فالقسم جاز لان ما ورا
المستحق في مفرز اسنانه لانه ليس لما انت فيه نصيب الا ترى لو كان المستحق طامرا وقت القسم صحت القسم الباقى
فلن يبقى صهي اذ لم يزل التحقيق على القسم اولى الا انه بالجار لما بينين ولو استحق نصف في يد احد ما فعند ما لا
سقطت القسمة لكن المستحق عليه ما جاز ان اثاره مع صاحبه ربع ملكه وان اثاره نصف القسمة وعند له توصف
نصفين القسمة وموروا به عن محمد لانه لا اقرار والتعسف في حق صاحبه لم يقع في نصيبه لانه لم يخلص عن ترك
في ظاهره التحقيق لانه في تركه بانه فطلبت القسمة كالقسط في جزء شايع من النصيب لهما ان الاقرار والتعسف
قد حصل فقامت المتساوية لان فله نصيب كل واحد عن تركه صاحبه لانه كلا النصيبين متوالتا في القيمة والمعتق الاقرار

كسقط

المهاية الا بعد ذلك الاحارة في ظاهر الرواية كقولهم افمنها بقضى المايه بده عذر اذا لم يرد النفع لانها غير لازمة
كقصة العين غير لازم قبل القبض لتمام النفع لم يرد مقبوضه بقضى العين لانها غير ساعه فاعلة فكما كذا وكذا
نفسا اعتبار القصة المنفعة ومع بايهم للعين بقسم العنة ومع اصله وهذا اذا ساءت احضرها وانما القاض
سواء فليس لادعيا نقض ما لم يصطلح على النقص لانها لو استقصت بقضى احد ما لاحتمال اعادة مثله فلا يفيد
النقص ومع انتقصت بقضا الاحتياج لاعداده مثلا وانما احتياج لاعداده ما لو اعد من مئة القسم ومع القسم
بقضا القاض فنقد النقص فائدة ويصح للمهاية من غير بيان المدعى لان المدعى في العقد الواقع على المنفعة اذا لم
يكن لازما لا يكون شرط للجواز كلمة العاوية لانها اذا لم تكن لازما فجزالة المدعى لا تنفي له المنازعة بل كذا وكذا بقضه لا يبطل
بوت احد ما لان المهاية مبادله من وجه افراز من وجه فاعتبار المبادلة ان يبطل بالموت كالأجزة فاعتبار الافراز
لا يبطل بالقسم فلا يبطل بانك ولو طلب احد ما القسم قسم القاض سنها وفتح المهاية لان قسم العين ابلغ في استكمال المنفعة
من المهاية فكانت القسم اصله والمهاية بتعا وبجواز ابطال البيع لابتات الفصل المسائل على قسمين احد هما الشيء الواحد
والشيء السبب اما الاول لو تهاية دار واحدة فلا يخلو اما ان بها من حيث المكان او من حيث الزمان فانها ساءت مكانا
بأنها ساءت على ان سكنى احد ما ناحية والاخر ناحية او سكنى احد ما ساءت والاخر علوا جاز ومع قسم المنافع ولا يشترط بيان المدعى
ولو سفل احد ما فيقسمه فاذ شرط المهاية او لم يشترط لان يجوز المهاية في الغلغل اهاد الافراز نقضا فتوزن نفع المهاية السكن
لان المهاية قسم العين في حق المنافع فصار العين مملوكة له في حق المنافع وكانت المنافع فاصله من اصله مملوكة له فملكه التملك
من غير ميعوض وغير عوض والى بعضهم بالجواز كلمة العارضة الا اذا شرط الاستعلاء في المهاية واما اذا تهاية اربابا
بها ساءت دار واحدة على ان سكنى احد ما شبرا والاخر شبرا جاز في ظاهر الرواية وذكر محمد في الرقبة انه لا يجوز المهاية
زمانا واما يجوز مكانا لان القسم مبني على العادة ولا مبادلة في التناهي من حيث الزمان لان الذي ساء بالانتفاع ينتفع
بالا والاخر في السك فكون من احد ما نفذا والاخر نسيه والنقد خير من النسيه والنفقات من حيث النقد والنسيه منع جواز
القسم ولهذا لا يجوز التناهي في العبد الواحد استقله لا خلا في المهاية في المكان لان البغاوتة السكن يسير فلا منع المهاية
ومع ظاهر الرواية ان البغاوت من حيث النقد هو النسيه في الانتفاع يسير فاعاد ولهذا لا وجه بملكنا بيع ما ر
النسيه بالنسيه والبغاوت اليسير لا يمنع القسم ومدة في العاوية ولهذا لا يشترط المدعى ولو اقر احد ما لجواز كلمة العارضة
ولو تهاية دار واحدة على ان يكمل غلغل هذا شبرا وذاك شبرا جاز ان استوت الغلغل وان افضله شبرا شبرا كلمة الغلغل
ولو تهاية دارين على ان سكنى كل واحد دارا او بوابا جاز وان زادت غلغل احد من مالنا سكنى الاخره الفضل والفرق اذ لا يورث
لكن يصح قسمه للمنفعة حقيقة وانه يصح قسم العين على هذا الوجه فجاز قسمه للمنفعة ولما صحت القسم اقتضى كل واحد منقسم
مستومة واقتضى سدا لها فانه الدار الواحد لا يمكن بقسمي القسم لهما لان القسم انما يمتنع على سبيل المقابلة لهما ومنه المنفعة
والعلة لاحد ما انقابها لمنفعة الاخر لئلا يرد بسبب موت له في المار فلم يكن قسم لهما فعمله ارضا لعله الدار لانا العرض افتر
عاجل باجل وقدره من ارضه عاحلة بفعله احد فكانت العلة مضمونة بالمثل فكانت الزيادة سنها لانها باع ملكها ما ولو
سها ساءت عهده احد على ان يخدم كل واحد منها يوما سنها فتوزن جاز ولو شرط الاستعلاء لم يجوز لما بنى واما القسم السك لو تهاية ساءت
العبد من على قدر ما ساءت جاز ولو تهاية ساءت علة تالم يجوز علة له وعندهما يجوز اذا استوت الغلغل لهما ان البغاوت سنها
في الاستعلاء البغاوت يسيرة لتوا في الحرف والعمل والمنفعة والبغاوت اليسير لا يمنع القسم بخلاف التناهي في العبد الواحد
لان البغاوت من الضيق في العبد الواحد بغاوت فاضى في الاستعلاء لان العبد لا يستاجر السك فغلغل ما يستاجر
الشرا الاول لان المستاجر ساءت في استيفاء العمل فيضعف العبد على العمل في السك السك فغلغل البغاوت في مقدار العمل فيضعف
مبادله فيضعف ولست بال منفعه من قسمي الجوز له ان البغاوت من العبد في الاستعلاء فاضى لاه العبد من قدر
سفاق في الحرف ثم يستاجر احد ما باصناف ما يستاجر الاخر لزيادة خذاه وكياسة ومداراة العمل ولعله باطنه من الامانة
والديانة والعسانة كما سترى احد ما باصناف ما يستجرى بر الخ ومعه في البغاوت في المنفعة صار كاختلاف الجنين فيضعف

وقد بين المشتري فرائضه وندم منها شيئا ليس للمشتري العبد ان ينقض البناء ويضمن قيمه ما قدم ولكن يرجع نعمه العبد
مبنيًا يوم الشراء والبناء زيادة عدت بعد القبض في ملكه صحيح منع الفسخ بالاجماع وما اذا استحق حابط باصد
او طعن ان شاء امضى القسم وترجع حصته من فسخ الدار مبنيًا عند 2 وعند ما يرجع حصته من رقبته الدار ان
المستحق جزء من المبيع وهو الارض ونقابة المبنى وان شاء انقضى القسم وليس له نقض بناء شريكه عند 3 وعند ما
له نقضه بناء على ما اذا اشترى دارا بعبد وبني فرائضه المستحق العبد سقن البناء عند ما وعند ما لا ينقض البناء
المستحق اذكر هشام بن محمد ارضى من عبد بن بني فرائضه اصد ما اصابه الا فرغ عنها بناك فانه يقسم الارض بينه
فاوقع من البناء النصب الذي لم يفرغه ان يفرغه او يرضيه باء القسم لانه لو فرغ بيطرق في المصلحة في الكل ولو قسم ليطرق
في العبد الذي بني في ملكه فكانت القسم اولى دار بين اثنين فعاد احد ما بنى وبنى الاخر كان لطالب البناء ان يبني في رقبته
فياخذ بقسمه لانه الدار تحت القسم والرجل لا فصل دار بين اثنين فاشترىها اثنان ثم اشترى رجل من احداهما فاشترى
وقبضه ثم جاء احد الباقي صار للمشتري اتمام القسم والمشتري الثلث من جميع الدار شايعة جاء السائل وقال اشترى
واقام البنية عند ذلك وصدقه البايع الاول وكذبه الثاني والمشتري يقول لا احدى اقسمتي ام لا فالقسم جازي ووالزور
الاول طعن في الثالث اتمام البنية على جواز القسم ومقتضى جواز القسم وقع الشراء الاول جازيا واما المشتري الثاني
ان شاء اخذ بثلث قسم البايع الثالث الثمن وان شاء رده واخذ بجميع الثمن لا يظهر انه باع بثلثه من نفسه بنفسه بل من
صاحبه لانه في باع الثلث من جميع الدار بعد القسم فقبضه سهم من قسمه وسهمين من نصف صاحبه فهو في نفسه بنفسه
لا غير فقد اشترى على المشتري سهما من المبيع فيتمتع به وله المشتري صدقه الاول السائل ذكر بخر لانه اشترى بعض المبيع
فان ربيع الثاني رده عليه من نفسه الاول لانه اقران سهما ما اخذ من الاول ملك الثاني والمشتري وان بطلت عليه السهم
لانه اشترى اقران العبد ملك البايع ثم اشترى من يده ثم اشترى من يده عدا اليه فعليه الرد لما البايع ولا يضمن
لزمه بثلث الثمن بثلث من نصيب الاول وثلث من نصيب الثاني ويرجع ثلث الثمن حصه نصيب الثالث لا يرجع المشتري
على الاول شي من الثمن لانه سلم له بثلث المبيع من جهة البايع الثاني لانه سلم له سهم ما في ذلك السهم وثلث المبيع وسهم ما في اصد
من الاول لانه اقران ما اخذ من الاول وكان ملكا للثالث اقر وقت الشراء الثاني ان الدار غير مقسومة فبيع اولها شرا من الثاني
والثالث بثلثه فذلك السهم لا الثاني وانما سقط عنه السهم لاجل شراؤه منه فاعتبر حاله ما جرت به حكم الشراء بثلثه
الملك الاول لانه لم يقر بصدان سهما ما اخذ من الاول ملك الثاني لانه لم يقران الدار غير مقسومة وانما حصل مقر ان ذكر
مقتضى بطلان شرا الثلث شايعة وقد بطل هذا الشراء لما البايع الثالث القسم فبطل الاقرار بطلان الشراء كالسهم
عند اتمام الشراء ما يدهم وصل ليدن والبايعة تسليمه الى البايع وان حصل مقر ان ذكر بطلان مقتضى الشراء فكذلك هذا
المسألة 4 يحتاج الى معرفة مشروع المهاد ونصيبه ولو حكمها اما شرعية
فالمهاد فاما تحت القسم جازي لقولنا من ناكلها شرب ولكم شرب يوم معلوم من ماله في الشرب اجتنبت
الامة على حوازه ولو كان المهاد فسخه المنافع بصرها التكميل لستفاء المنفعة لتقدير الاقبال على عيني واحد اسلمها
فكانت المهاد جمعا للمنافع في زمان واحد كالقسم جمع نصيب الشايعة مكان واحد ومعين فخرت المهاد في المنافع مجزئ
القسم في الاعيان واما نصيبها فانها ما افوض من التمتع وموان بهيكل واحد منها لصاحبه بشرطه واما انفسها
شروعها للمهاد شرعا مبادله معنى ويست باقرار من كل وجه لانها لا تجزئ في الملكية كالمكسلة في الموز وثلث
لانه والملك الاسفلع براء مع بقا غيرا كاللور والارض فيعتبر المهاد مبادله معنى اقرار اصدون للمبادلة
المتفاوتة التي يمكن الاسفلع براء مع بقاء غيرا كاللور والارض فيعتبر المهاد مبادله معنى اقرار اصدون للمبادلة
كل واحد من المنافع بعضه نفسه وبعضه نصيب صاحبه عوضا عما ذكر من نصيبه على صاحبه ومبادله المنفعة بالمنفعة
بطريق المهاد جازي لانها ليست بمبادله حقيقة بل بمبادله معنوية والنهي انما هو انفسه فاما مبادله حقيقة
معدولا عن القيمة فلا يلحق به المبادله المعنوية واما حكمها فتمتع نصيب كل واحد في البعق حتى لم يفرغ احد مما له
واذا طلب احد مما اجبر الى على المهاد اعتبار القسم المنفعة بثلث الثمن وروى ابى سماعة عن محمد بن ابي حمزة ان

137

فيمنع المهاد مبادله محضه كالقسم في الاجناس المختلفة واستبدال المنفعة بالمنفعة من جنسها لا يجوز فلهذا في النهاية
 الخدمه لان المساوات في الخدمه للمولى ليس سيرا لان للمولى شفعة عليه فلا يبالغ في الخدمه على وجهه فعبثه للخدمه افرا
 فلا يمنع اتحاد اجنسي المنفعة جوازها ولو تراسا في داسي على ان يركبه احد مبادله من ماله او لغيره او شفعه عاخذ
 الوجه لا يجوز عندنا وعند ما يجوز للخدمة العت كذا ذكر فكذا المهاد وان التفاوت في الركوب سيرا كالقفل
 في خدمه العبد ليس له ان التفاوت في الركوب تفاوت فاضل في ركوب واحد قد يكون اضر بالواب من ركوب اخر ولهذا لو اوجرت
 للركوب ولم يسم من تركب لا يجوز ولهذا لم يكن المستاجر اياها اياها والركوب فاذا اختلفت المنفعة كانت
 المهاد مبادله محضه فلا يجوز ولا يجوز المهاد مبادله الواحد وكوبا في شفعه لا بالاجماع ولم يذكر في الكتاب المهاد
 على لبيس التوت قال بعض مشايخنا لا يجوز عندنا في حله فلهذا ان المهاد في المساوات في لبيس انا فاضل
 ولهذا من استاجر ثوبا باللبس لم يكن ان يوجع تراسا في دار ومولك على ان سكن الدار مناسه والآخر خدمه العبد
 جاز لان جاز يتجار الدار خدمه العبد فلا يجوز المهاد مبادله على منافعها اولى ولو تراسا في عتلا لم يكن عندنا في حله
 وقالوا يجوز لانها تراسا في عتله العبد لان الذي شرط له العبد مستغله حقيقة والذي شرط له الدار مستغله
 مع فلا يجوز حصوله بدل العبد وهو منفعه نصف الدار والنهاية في العبد الواحد حله لا فاسدا وقصار ذلك
 في النهاية على الدار حكم اتحاد الصفقة عندنا وان شرط فاسدا فاسدا في المهاد مبادله الدار وعندنا اننا
 يجوز النهاية في العبد الواحد مستغلا لا لسا في التفاوت في العت ومنا لانظر التفاوت في الاستعلاء
 عند اصلا في حسي المنفعة لان كل واحد مستغلا شرط من المنفعة تراسا في اغنام بينهما على ان يكون بينهما
 عندنا والنصف عند الآخر يعلقها ويرعاها وشرب لبنها ويحضرها لا يجوز لانها لا يكون مع اللب في الفرع
 والصوف على الظاهر فكذا القسمة لان اللب لها والعلف عليها فكون كل واحد مستغلا في النصف ليس صا
 نصف العلف الذي عليه ولان لا يجوز ولان اللب يزيد وينقص والعلف مثل فكون التفاوت
 فاضلا فكون مبادله محضه فكان بيع لبن بلبن وصوف بصوف مجاز في حله يجوز بعد الحلب في الجوز فلهذا
 اولى وكذلك لو تراسا في الخبز والاسجار على ان ياقط كل واحد طائفة ويستمر ما لم يجر وكذا لو تراسا
 في عتلا على ان يستخدم كل واحد ماعدا طعام قادم كل واحد عليه جاز لانها لا فاضل لان كل واحد منها
 شرط ان يطعم نفسه شريك على ان يطعم لغيره في مدة فهو مبادله الطعام بالطعام وهو مجزى او معدوم
 فلا يجوز وجب الاحتيا ان المساوات بين الطعامين سيرا غير معتبر عادة لان العادة جرت بالمساجم
 والمساواة في الطعام فلم يكن هذه الجملة معتبر شرعا ولو شرط على كل واحد كسوة مله يدع لا يجوز الا اذا اشيا
 شيئا معلوما لان التفاوت في الكسوة متفاضل ولا يجري فيها المسامحة فكانت هي النهاية انما احدى
 افضل فخدمه فتراسا على ان يستخدم احدهما الفاضل منه والآخر الاخرى سيرا لان خدمه الفاضل
 تعدل خدمه المفضول وقسمه العين على المساوات لتحقيق المعادلة بين المفضول فكذا المهاد في المنفعة
 ولو تراسا في امتية فعلق احدهما في ماله في ماله بطلت المهاد مبادله وسائر الماه لانها لما صارت ماله
 للمولى وعكس نصيب شريك بالقيمة وانقطع الشريك فيها بالهتداء فبطلت المهاد مبادله ولو لم يجر من المهاد
 كلمه الا بثلث ايام ثم مضت او اقبلت نصف ماله الا بثلث ايام ثم يستقبل المهاد مبادله حقيقة للماه
 والمساواة وعقد المهاد مبادله قائم فيجوز التسوية حكم العقد بثلث في ماله فيجوز التسوية بثلث ايام لا
 تزداد لانه بثلث ايام لتسوية لان المهاد مبادله قد انتهت بغير الشر والمنازع لا يجوز ان يضمن بالماله في غير
 عقد وكذلك لو اقبلت احدهما كل الشر واستخدم الاخر اتمه شرا لم يضمن لانه لا يتوقف المنفعة بغير عقد
 فان المهاد مبادله قد انقضت بالماله في ولو ملكته اتمه ماله في خدمته لم يضمن لانها ملكته بغير اذن فيه
 كمانه الاجارة والاعادة ونوعا احدهما عليه في بيع نصيبه في دينه لانه يعلق به حق المدين فلا يملك

لنورته سفد المهاد مبادله وحصيله محمد ففضل الدين انه ليس للوارث امضاء المهاد مبادله دليل على ان له امضاها
 اذا لم يكن في الزكوة من باع احد ما نصيبه فاسد الا بطل المهاد مبادله ما لم يعلم لانه لا يزول عن ملكه الا بالتسليم كما لو كان
 الخيار للبائع ولو كان البيع حارا لم يضر بطل المهاد لان ملكه البائع وان فانقطع الشريك قوم اقتحوا
 ارضا بالسوية ثم اختلفوا في الطريق ان اختلفوا بعد القسمة فالقول قول المدعي عليه لانه بالقسمة عزات
 املاكهم واحد المتقاضي اذا ادعى فقله قسم صاحبه وانكر صاحبه فالقول للمكر وان كان قبل القسمة
 تراسا بينهم على ما شاؤوا لان نصيب بعضهم لم يميز من البعض فم شريك في ذلك سورة **وصد** ولو تراسا في دارين
 فوضع احدهما داره شيئا او ربط فيه دابة او مرضى فعلى من انسان ومات للبني ولوبني او ضرر فيها
 بغيره لان الاول من مرافق السكنى ولهذا على المالك المستغله فلا يكون متعديا فيه والبناء والحفر ليس
 مرافق السكنى فكان متعديا فيه في نصيب شريكه ففني مقدار نصيب شريكه ولم يضمن مقدار نصيبه في ربط
 او دار مشتركة طبع لا حدهما ان يبنى عليه او يفتح فيه كوة او يحفر فيها لانه يعرف في ملكه مشترك وذكر الحسن
 له البناء في الدار عتلا من رجلين فاحد من احد ما بغير اذن صاحبه فانه في خدمته يضمن وفي الدابة
 من رجلين اذا ركبها احد ما او حمل قناعه على غيره اذن الاخرى نصيب شريكه لان المهاد مبادله لا يساوي
 فكان ماذونا في جهة شريكه عادة فانما الركوب والمحل عا سافرت فاضلا فلا يكون ماذونا في النواذر
 روى احمد ما ذكر عن ابو يوسف دار من رجلين لا حدهما ان يسكن قدر حصته ولو كان ارض من رجلين
 سى لا حدهما ان يزرع قدر حصته لان السكنى فاما استفاضة الفرض فاما الزرع مما يتغل في الفرض بالارض
 وفكره شام في نواذره على محمد له ذكر في الوصية واستعلم **كسا**
 محتاج للمعرفة شرعية الاجارة وتفسير ما ذكرنا وشروط جوازها على الخصوص وحكمها وكيفية انعقادها
 وانواعها اما شرعية فلقوله في كتابه عن شعبة انه قال لم يسم عا اذا اراد ان يترك احدى اثنين مائتين
 على ان يجره غا في شريعه من قبلنا يلزمنا في نقوم الدليل على صحة القول عدم من استاجر اية اقبلت
 اجره وقوله عدم اعتقوا الاجارة قبل ان يفرق ولان العتلى باي حوازا لان المفقود عليه المنفعة
 لان الاجارة وصفت بملكها المنفعة فاما يستقبل معدوم واصافه العقد للمعدوم بموجب
 لا يبيع كاضافة البيع للمعين بموجبنا للضرورة لان الانسان محتاج للمنفعة عين لا قامة مصالحه
 وانما يجره بغيره فيمنع به ملكه الرقبة وصاحب العين لا يعرف فلو لم يجوز الاجارة لعتاق الامر على الناس
 والعتلى يترك للضرورة كما يجوز اسم الحاجة والضرورة واما نقض ما فالاجارة لغا عيار عن بيع المنفعة
 بانها نقلت ولتثبت لذلك ولهذا شرط ان يملك المنفعة والناوثة في ملكه الاعيان باطل
 وانما تراسا في الاجارة والعتل كذا البيع ولا ينفق الاجارة بلفظ البيع فانه ذكر ابو الليث في عتق الماساير
 لو اقبلت من خدمته هذا القلم شرا ففعله الا ان كان فاسدا فلو قال استاجرته منكم جاز لان البيع وضع بملك
 الاعيان دون المنازع واما شرط جواز ما فلهذا اهل معلوم وعين معلوم ويد معلوم لان المنازع نصيب
 معلوم مثله اشيا احد ما بالمد كاستيجار الدور والارضين للزراعة سنة وتارة نصيب معلوم بالتسليم
 العقد من استاجر رجلا لوما على ان يضمن له او يحيط له او يملأه دابة ليعمل عليها مقدار معلوم او ليركبها مسافة
 معلوم وتارة نصيب معلوم بالقيمة والاشيا من استاجر رجلا لنقله هذا الطعام واما حكمها فموقوف
 للكله البذل ساعه فاعا الا بشرط تجدد الاجرة واما كيفية انعقادها فالاجارة عندنا ينفق فيها
 من التعاقد من الحار وينفق ساعه فاعا حق الحكم ومول المالك عا حسب عدوثة المنفعة وعند
 الشا في منفقته حق الحكم للمالك والباقي في قوله لان المنازع معدوم حقيقة ومنازع الدار سنة
 لا يضر وجوده ساعه والحظ فلا يملك فعلا موجوده شرعا لان الشرع لا يرد بغير المحمل وليس
 انك جعلنا موجوده حكما لكنه قلب الحقيقة وبغيره فلا يصار اليه الحاجة والحاجة تندفع بالانعقاد العقد

فثبت المقوم من وجه بقدر المبيع ولم يثبت فخره زاد على المبيع فاعتبرت الزيادة على المبيع مستوفاه
بغير عقد ويجوز المواله والكفالة بالاجرة لانه منقضي ذلك شرط العقد عند فخره فاما عند انقضاء العقد
الربوي والكفالة وسعقتان فالنسيق بدين سمي فان كان لوروى بالمبيع في المبيع الموقوف فيه الجزار
ولو استاجر دارا سكنى فالحقت بالاجرة لله وهو يتصدق بها لانه ظهر ان الموار كان فاصلا للدار اجرها
والفاصل اذ امر المقتضى فالاجرة واذا وجد الموار بالاجرة عينا فلي كانت عينا كالثوب اذ عي فيه
العيب فالقول المستاجر لانه الاجرة عن المبيع العيب وان كانت دينيا فان كانت الاجرة عشع دراهم
او قفيز حنطه دين فاق انه قبض المشرق او الحنطه اذ عي العيب يتقبل لانه لم يقربا استيفا جقم وانما
او قبض الدراهم لانه لو قال قبضت من ابر الدار عشع او كذا اخطه لا يصدق لانه امر قبض الاجرة
والاجر سلم على العيب فيصير ذلك اقرارا بقبضه فانه علم **سليم المستاجر**
وتسليم الموقوف عليه في الاجارة من المالكين من الاسفاح به لان تسليم عبي المنفعة لا يتصور فقار
المالكين من الاسفاح مقام وذلك تسليم المالك اليه حيث لا مانع من الاسفاح به فان عصى في المدة فانه
الاسفاح كالوصف الدار من المتاجر او عرفت الارض المتاجرة واقطع عنها الشرا او من العبد فخطت الآلة
بقدر ذلك لان العقد تجدد في كل ساعة فيلزم التسليم حال الاحالة وقد ثبت التسليم لقول المالك من المتاجر
فينسخ العقد بقدره ولو استاجر دارا سنة فلم يسلمها الا بجرعة في سنة لم يكن لا طرهما الامناع من التسليم
والتسليم في الباء لان الاجارة عقد واحد حقيقة لكنها عقود منفردة مضافا لما يوجد من المنفعة فيعقد كل مرة
ساعة فاعتد على حدوث المنفعة فلا نفوت بعض العقود عليه فلا يتجزأ في قبض الباء من متاجر الجاني
قال هذا اذا لم يكن من اجل اجارة وقت رغبة الاجارة لاجله فلا كان في المدة وقت رغبة الاجارة لانه
زياده رغبة كانت متاجر سنة لم يكن الوقت ورواها في بعض السن او دار اهلك يتاجر منه الاجارة ايام
الموسم فلم يسلم في الوقت الذي رغب لاجله فانه يتجزأ في قبض الباء فحلت الاجارة صفقة واحدة كما هو المذهب
دخا للفرع عنه كذا السع فان سلمها الاستاد دفع عنه من الاجرة بحايه لانه فاته بفعل البائع ولم يقصم من
الاجر فيقسط حصته من الاجر كذا البيع العيب واذا عمل المتاجر فان كان لعلمه ان في العيب كالمصا
والفصا رجا شيه فله حبه بالاجرة وان ضاع فلا ضمان عليه ولا ابر له وراز فليس له حق الحس في
لم يكن لعلمه ان في العيب كالمصا والعلم لا يملك حبه بالاجرة ولو قبض صار فحسبا وان ضاع فله الاجر بالاجرة
لوقر ان الموقوف عليه وقع مسما الا بالاجرة لانه لا يملك ان يملك فله لا يحق الاجر حبه لانه
ان العمل الذي لم اثر متصور حبه فحسب اصله وان لم يقع مسما الا بالاجرة لان العامل انا فحصل ما ضاع فانه
العمل لان التسليم اليه فلا يصير العمل مسما فحق حبه كذا بيع العيب ويصير العيب تابع للعمل به
ضروره ويثوب العذر على الحس كلف ما اذا لم يكن لعلمه ان في العيب لانه لا يتصور حبه لانه لم يوجد وصفه بانه
بالعين لكنه حبه كحسب عمله خلاف ما لو رد ابقا حبه كحبه للجهل وان كان لا اثر لعلمه لانه لما رد عينا
كان على شرف المالك صا وذكرا عن ربه اعياء العيب وعليكم فملك في العبد كانه باع اياه ولم يوجد من
اعياء العيب لا وصفه بانه به فله على حبه واذا لم يحق الحس كان العيب امانه في يد غدره كما قيل
الحس وبطل الاجر منه كما لو مصلكت المبيع في يد البائع وعند ما كانت مضمونة بحد الحس كذا العيب و
الجزار ان شاع من غير موقوف ولا امر له عليه وان شاع من غير موقوف ولا اعطاه الاجر لان الوصف بيع للاصل واد
صار الاصل مضمونا بالعقد صار المتبع ايضا مضمونا تبعا وان كان المبيع لا يصير مضمونا بالقيمة على البائع
فقد ان ان لو ابلغه بجزء الثوب بالاجماع فكذا عندنا كما استاجر رجله لعملة ببيتة ففرغ ولم يصفه
من مده فملك له الاجر كله ولو كان على البعض فصرف فله الاجر بقدره وكذلك لو استاجر لبيبي او كثره وان

فانهدم البناء وانهارت البر بعد الفراع عنه فله الاجر كله وان انهارت قبل الفراع عنه فله الاجر بحايه لان
ما يعلو دار المتاجر كما هو العمل يقع مسما اليه لان العمل الفراع له ولهذا لم يملك العامل حبه وان كان يعمل
في غير ملكه ولا موقوف فلا ابر له في نوع منه ويسلم اليه لان العمل لم يقع مسما لان المتاجر كان انما يصير مسما
اليه اما بالعمل او لوقوع الفراع ملكه ولم يوجد واحد منهما وروى الحس في المدة ان اراه موضعاً من العوا التي فيه
يرافقو عنده كونه في ملكه لانه يثبت له عليه بالتقدم وقال محمد لا يكون قابضاً للبناء التحلية وهو الصحيح لانه
وان عي في ملكه فلي سلم ملكه ولا يعلو فله يصر سليمان المالك وان كان في غير ملكه وقد علم بعضه فله ان يسلم
من التسليم في نوع العمل فله الاجر لانه لا يسلم به بعض العمل وان منع عي تسليمه لا يسلم به اذا لم يصر مسما بالعمارة وعلى
رواية اخرى موقوفين وعلى الاجر لان العمل وقع مسما اليه وان لم ينعق به ولو استاجر له بغير ملكه ببلد معلوم
فصرفه واوامر في الاجر عند ذلك وعند ما لا يجره في جعة شربه وان كان ذلك في غير ملكه وبلغ ملكه ببلد معلوم
مضوباً عنده وعند ما مشهرا بان على ان عمل السليم يتم بدون التسليم عنده وعند ما لا يتم الا بالتسليم لان
التسليم فعل يقع به الصيانة على سعة العا ولا يمانه في مكانه الضرب فانه يتاجر اليه العا ولا يحس ذلك الا للبان
فله نعم السليم الاجر كالحس من الجزر من السور على الجواز له ان بالسور لا يحصل له زيادة منفعة فله اعد اللبنة
لاجل لانه بعد الفراع السور اذا استعمل في البناء لا يوجب فله فله وانما يحصل له الاجر ان لا يجره فله على عمل
السليم كقبض الجزر ووضع بعضه على بعض الحس على الجواز وان كان الجزار في الفراع يتولى ذلك فاما عمل السليم
في السور من تمام الثلثة لانه بها يحصل زيادة منفعة فله اعد اللبنة لاجله لانه حصل السليم والسور ما عدا
في البناء واخراج الاجر من الاتون والجزر من السور على الاخر بالاجماع في فاحرق الجزر في السور او سلك الاجر في
الاتون فلا ابر له لان افرجه من تمام عمل الجزار لانه لا يملك الاسفاح بالجزر الا بعد الاخراج وغير اللبان لا يحس
اخراج الاجر من الاتون ولا يمانه اخذ من الاتون صرف تكلف وشتم بارت العا به بالافق منه للمم مكان الاقد
من الاتون بمنزلة نفس اللبنة وتسوية الطراف ولو افرجه من السور فوضعه وهو بجزر في مستاجر فاحرق
من غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه عند ذلك لانه لما افرجه من السور فقد اوزه علمه وصار الجزر منتفعا به
ففيه التسليم لقيامه به على الجزر بوسطه قمارا على منزله كلف ما اذا لم يجره من السور لان العمل غير منتفع
فكان له بغيره فلا يصح تسليم كلفه الجواز بجزر في منزله رب الثوب فملك بعد ما فاط بعضه فله الاجر حصته لان قدر
ما فاط منتفع به فهو تسليم **ما يلزم من الاجر وطال ما يملك من حبه** استحق
المتاجر من يد المتاجر وقد ملك عند ربه على الذي ابره ولا ابر عليه فله العمل لانه ابره في هذا الضمان
ولا يملك المتاجر لان الرجوع والمالك لا يجمعان ولا ابر لان الاجر والضمان لا يجمعان المستاجر ابره قال
الصبر اسقط الف درهم وكذا ابر عشع دراهم فاسفد هاهم وجد صاحب ما به ستوقه او زوفا لافحات
عليه ورد عشع الاجر لان الجار لم يوف عمل رجله ان استاجر له دارا من رجله فاستاجر بها له سنة
فلم يدفعها الا الام وسكنها موسنة قال ابو كوف لا ابر على الام والاجر على المامور لان الام لم يستوف المنافع
ولا يملك من استيفائها وقال محمد موع على الام لان قبضه وكلم بمنزلة قبضه وانما المامور غاصب سكنى الدار فلا ابر عليه
السوازل ولو استاجر دابة لا يبركزا فلم يركبها وسافر الى ذلك الموضع فالاجر لازم عليه لانه على من الركوب و
الانتفاع بها الا اذا لم يركبها لعلمه بالدابة او لم يركبها لم يبركز على الركوب فلا يجب الاجر على المتاجر رجله شرا
لعلمه على مسما باجر معلوم ثم قال له بلغ هذا الكتاب للموضع كذا وكذا فله ان يكون له ابران ولم يدفعه لانه
يصره كانه فاسخ الاجارة في قدر ما سلم الكتاب فاذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الجسامع الوكل
بالمتاجر المتاجر وقضى ومنع الام في انقصت المدة فالاجر على الوكل فرجع على الوكل كذا السوي لان الوكل
بالمتاجر والوكيل بالسوي مستوفى العقد له وحسب عليه ولا يكون المنفعة بالقبض والمنع مضمون له الا في

فثبت المقوم من وجه بقدر المبيع ولم يثبت فخره زاد على المبيع فاعتبرت الزيادة على المبيع مستوفاه
بغير عقد ويجوز المواله والكفالة بالاجرة لانه منقضي ذلك شرط العقد عند فخره فاما عند انقضاء العقد
الربوي والكفالة وسعقتان فالنسيق بدين سمي فان كان لوروى بالمبيع في المبيع الموقوف فيه الجزار
ولو استاجر دارا سكنى فالحقت بالاجرة لله وهو يتصدق بها لانه ظهر ان الموار كان فاصلا للدار اجرها
والفاصل اذ امر المقتضى فالاجرة واذا وجد الموار بالاجرة عينا فلي كانت عينا كالثوب اذ عي فيه
العيب فالقول المستاجر لانه الاجرة عن المبيع العيب وان كانت دينيا فان كانت الاجرة عشع دراهم
او قفيز حنطه دين فاق انه قبض المشرق او الحنطه اذ عي العيب يتقبل لانه لم يقربا استيفا جقم وانما
او قبض الدراهم لانه لو قال قبضت من ابر الدار عشع او كذا اخطه لا يصدق لانه امر قبض الاجرة
والاجر سلم على العيب فيصير ذلك اقرارا بقبضه فانه علم **سليم المستاجر**
وتسليم الموقوف عليه في الاجارة من المالكين من الاسفاح به لان تسليم عبي المنفعة لا يتصور فقار
المالكين من الاسفاح مقام وذلك تسليم المالك اليه حيث لا مانع من الاسفاح به فان عصى في المدة فانه
الاسفاح كالوصف الدار من المتاجر او عرفت الارض المتاجرة واقطع عنها الشرا او من العبد فخطت الآلة
بقدر ذلك لان العقد تجدد في كل ساعة فيلزم التسليم حال الاحالة وقد ثبت التسليم لقول المالك من المتاجر
فينسخ العقد بقدره ولو استاجر دارا سنة فلم يسلمها الا بجرعة في سنة لم يكن لا طرهما الامناع من التسليم
والتسليم في الباء لان الاجارة عقد واحد حقيقة لكنها عقود منفردة مضافا لما يوجد من المنفعة فيعقد كل مرة
ساعة فاعتد على حدوث المنفعة فلا نفوت بعض العقود عليه فلا يتجزأ في قبض الباء من متاجر الجاني
قال هذا اذا لم يكن من اجل اجارة وقت رغبة الاجارة لاجله فلا كان في المدة وقت رغبة الاجارة لانه
زياده رغبة كانت متاجر سنة لم يكن الوقت ورواها في بعض السن او دار اهلك يتاجر منه الاجارة ايام
الموسم فلم يسلم في الوقت الذي رغب لاجله فانه يتجزأ في قبض الباء فحلت الاجارة صفقة واحدة كما هو المذهب
دخا للفرع عنه كذا السع فان سلمها الاستاد دفع عنه من الاجرة بحايه لانه فاته بفعل البائع ولم يقصم من
الاجر فيقسط حصته من الاجر كذا البيع العيب واذا عمل المتاجر فان كان لعلمه ان في العيب كالمصا
والفصا رجا شيه فله حبه بالاجرة وان ضاع فلا ضمان عليه ولا ابر له وراز فليس له حق الحس في
لم يكن لعلمه ان في العيب كالمصا والعلم لا يملك حبه بالاجرة ولو قبض صار فحسبا وان ضاع فله الاجر بالاجرة
لوقر ان الموقوف عليه وقع مسما الا بالاجرة لانه لا يملك ان يملك فله لا يحق الاجر حبه لانه
ان العمل الذي لم اثر متصور حبه فحسب اصله وان لم يقع مسما الا بالاجرة لان العامل انا فحصل ما ضاع فانه
العمل لان التسليم اليه فلا يصير العمل مسما فحق حبه كذا بيع العيب ويصير العيب تابع للعمل به
ضروره ويثوب العذر على الحس كلف ما اذا لم يكن لعلمه ان في العيب لانه لا يتصور حبه لانه لم يوجد وصفه بانه
بالعين لكنه حبه كحسب عمله خلاف ما لو رد ابقا حبه كحبه للجهل وان كان لا اثر لعلمه لانه لما رد عينا
كان على شرف المالك صا وذكرا عن ربه اعياء العيب وعليكم فملك في العبد كانه باع اياه ولم يوجد من
اعياء العيب لا وصفه بانه به فله على حبه واذا لم يحق الحس كان العيب امانه في يد غدره كما قيل
الحس وبطل الاجر منه كما لو مصلكت المبيع في يد البائع وعند ما كانت مضمونة بحد الحس كذا العيب و
الجزار ان شاع من غير موقوف ولا امر له عليه وان شاع من غير موقوف ولا اعطاه الاجر لان الوصف بيع للاصل واد
صار الاصل مضمونا بالعقد صار المتبع ايضا مضمونا تبعا وان كان المبيع لا يصير مضمونا بالقيمة على البائع
فقد ان ان لو ابلغه بجزء الثوب بالاجماع فكذا عندنا كما استاجر رجله لعملة ببيتة ففرغ ولم يصفه
من مده فملك له الاجر كله ولو كان على البعض فصرف فله الاجر بقدره وكذلك لو استاجر لبيبي او كثره وان

وعصيرها لا يتصور والوكيل الذي لو حبس المبيع من موكله وليس له حق الحبس بان كان اشترا بغير موكل
فممكنه بيع ببيع بالثمن على الموكل فكذلك الموكل بالبيع لا له الامصار قابضا للدار بقضى الوكيل فكذلك لا ينافي
عنه القبض فلا يسقط الامر على الموكل في ملكه المتأخر في يد الوكيل بعد ما حبس الموكل لان ملكه المعقود عليه
بعد قبض العاقد والامر لا يسقط البذر ولهذا لو انهدم شيء من الدار سكن الوكيل لا ينفى لانه لم يكن ان يجعل
غاصبا للدار من صاحب الدار ولم ينفى العقب ولا يمنع الامر من الاستغناء كالوضع المالك في ما له حق ضلع لا يصير
غاصبا فان استأجر بشرط تعجيل الاجرة والمستلم حاله الزم المستأجر ولم يرجع على الامر لان له حق المبيع بالاجرة
اذا كانت محله في العقد فصار كالمالك في حكم ضام ولو كان مالكا بان استأجره او حبس كانه مضمونا عليه فكذلك الوكيل
بالبيع استأجره كانه استأجر لنفسه ارجح من موكله بشرط تعجيل الاجرة مع منع الدار منه في مضمون المدة لم يكن له على
الموكل ارجح **باب استغناء العاقد عن الموكل** في الاجارة على محدد في الجاهل اذا غلط بامر ففقد
رجوعه وان قبضه رب الثوب فلا يرجع له الجاهل لان تلفه قبل التسليم ففقد البذر ولا يجعل الجاهل على ان يرد
عمله لانه قد خرج من العمل المعقود عليه وقد ملك فلا يجبره على العمل وان كان الجاهل هو الذي فتنه فعليه
انه يعيد لانه لما فتن قد قبض العمل فصار كانه لم يعلم فانه حق الايبين للملكي ان يجعل نفسه كانه لم يعلم الا ترى
انه يلزمه الضمان في الجاهل لا يلزمه وكذلك المالك اذا غلط الطعام الى موضع فرد السيفين ان كان الله امر
للمالك وليس له ان يعيد السيفين وان رد ما المالك بنفسه لزم اعاده الجاهل للموضع الشروط عليه ما بينا فان كان الموضع
الذي رجعت اليه السيفين لا يقدر رب الطعام على قبضه في الموضع ان لم يسم موضع بقدره على قبضه وتكون له امر مثله
فيما سار لانه امكن صونا ماله مع مراعاة حق صاحب السيفين بالاجابة والمنفعة وهذا في استأجر شخص موعده معلوم
فانقصت المدة في وسط الجاهل ترك السيفين الموضع او بعض الطريق من بينها الزرع ورجعها الى الموضع الذي
اكثرها فالجهد في ان لم يكن المالكى معها فلا كما عليه لانه اسقط الجاهل بالرد فلم يستوف المعقود عليه
نفسه فلا يلزم البذر وان كان معها فعليه الكرى بقدر ما سار لانه استوف المعقود عليه بنفسه وكذلك ان كان بغيره
للموضع فركبه فلما سار بعض الطريق فحجب به فرد الموضع الذي خرج منه فليس له الكرى بقدر ما سار لانه صار
مستوفيا للمنفعة بنفسه فلا يسقط عنه البذر بعد التسليم هشام في محدد بطريق كبرى سيفين لذهب الى الموضع فيمكره
ويحب به فذهب السيفين فلم يجد الذي لم يتقلا نه وضع قال يلزم كرى السيفين في الذهب فارغم وان قاد اكثر ثمنه انكر
على ان يخلط طعاما لاهاهنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكرى الجاهل الصغار يستأجر لذهب
الى البصرة فيحييها ومعه معلومات فذهب فوجد بعضهم قد ماتوا في الجاهل في قوله الاجرة كسب ذلك لانه المعقود
عليه هو الجاهل ففقد من الاجر بقدر ما لم يوف من العمل ولو استأجر لذهب تكباه لافله بالبرص فيحيي كوابه فذهب
فوجد فلا ناغابا او مستافا من الكتاب ثم ليوصل اليه اذا حضر الغاية الى ورشته ان كان مستافا فله الاجرة الزم
لانه لما وقع ما وقع فانه ما مور بالابصار ولا وسع له في الابصار ما بلغ من هذا اذا لم يجد الموصل اليه وان رد
الكتاب فلا اجر له عند مواعيد له ارجح من الاجر ولو استأجر لذهب طعاما لافله فذهب فوجد فلا ناغابا او مستافا
فلا اجر له بالاجماع لمحذوف الوقت من المصلحة ان غفل الطعام على ما عليه الاجرة في تحصيله من المشقة وقد ينقص
بالرد فاما حمل الكتاب فليس بعد تقابل الاجرة لانه ليس بمقوم لانه ليس له حمل وموته وانما ما عليه الاجر ينقص لان
وقطع المسافة الزم له لانه انما المقصود من الكتاب لافله لاقطع المسافة لانه المقصود تحصيل العلم
للمحور اليه والحاصل العلم لا يسقط الكتاب بالاجرة فبالمقصود فاذا عاد كتاب فقد قبض العمل الذي تقابل
الاجر فقط البذر كانه مستلم الطعام فاما انكر الكتاب ثم فقد وجد الثمن ولم يستوف بالرد فيجب
الاجر الزم له وكذلك لو استأجر رسولا لبيع رساله لافله سفلا فذهب فلم يجد فلا ناغابا او مستافا فله الاجر لان الاجر على
قطع المسافة لانه مواليه وسعه فاما الاجماع ليس وسعه فلا تقابل الاجرة **باب اجارة العقار**

استأجر دارا ولم يسم من سكنها جاز ليحتمل ان اوله ان سكنها ويكن غيره ويضع فيها ما يذلل من الثياب والحيوان ويعل
ما يرد الاما لو سكن البناء لقصان والحدائق والظلمة فربك من هذا وبين ما اذا استأجر ارضا للزراعة لم يكن
يحب ان يزرع فيها والوقت ان منافع السكن غير متفاوتة اذ لم يكن فيها ما يوسى البناء لان الاسعار المتفاوتة المتفاوتة
فيما بين الناس بالعقار اسعار لا يوسى البناء ولا يصير به عقار المنافع معلوم عن فافان في مطلق العقد الربا
والوسى البناء صار مستثنى عنه فالان لا يكره ان يرض بالسكن على وجه يوسى البناء فاما منافع الزراعة فمختلفة
لانها ما يوسى بالارض من غير ما فلهما بجزء العقار مع الجاهل وله ان يربط فلهما ابته لانه من مرافق السكن فلو اهدا
اذا كان في الدار سعة فاما اذا كان في الدار ضيق لا يكون له ربط الدار فيها لانه لا يصح لذكر ولو استأجر بيتا ليقعد
فيه فصارا فارد ان يقعد جدا جاز ان كانت مقرتها واحدة او مصرع الحداد افلا وان كانت اكثر فلا وكذلك
الرجاء لان المالك رضى عن نفسه سكنه بغير البناء واذا لم يكن في ذلك زيادة ضرر لم يرض به الاجر منع من ذلك لانه منفع
السكن متحدة وصفته مختلفة فكيف العبرة بذلك للفرق فاذ لم تفاوت الضرر لم يمنع الجاهل ولو استأجرها على ان
ينزلها وحده فله ان ينزلها مرة ودوابه لان هذا شرط لا فائدة له ولا منفعة فيه فان سكن غير ما لا يصير بالدار
وكان شرطها ضام وجوده وعدمه بمنزلة كالوشى اذ شرط ان لا يسكن استأجره اذ اعطى ان يسكنها فهو فاسد لانه
شرط لا يقضي العقد ولا مدما فيه منفعه وهو الاجر لان المستأجر اذا لم يكن فانه لا يملك به الوضوء والخروج واذا
سكن على وجه الاجر لم يرض به فيضرب وكذا شرط من منفعه لاعد المتعاقدين بعد العقد فلهذا ينبغي ان لا يشرط
ان يسكن مواعيد ان لا يجوز لانه متى اسكن مع نفسه غيره على وجه العاقد والخرج لم يرضه مالوسكى المستأجر وحده فيقرر
لانه لم يملك الاجرة هذا الشرط منفعه الا ان موضوعه فيما اذا لم يكن في الدار بالوجه ولا يبر وصوت لا يكون للجار
في ان لا يسكن غير منفعه لانه لا يقرر باسكان غيره اذا كانت السكينة هذه لان كثرة السكن لا يوسى البناء ولا يفسده
لنا جرد اذ اعطى ان يسكنها فلم يسكنها وجعل فراضا بغيره فليس له الاجر لانه قد داهها لان وضع الجاهل فيها من جعل السكن الذي
يرفق للناس بها من الساكن وتوابعها رجلا ان استأجر منزلا وشرطا فيما بينهما لانه اصل الاجارة ان ينزل احد مما
افواه والآخر مقدمه فالاجارة صحيحة والشرط باطل لان العقد على الشرط المنفصل الا ان هذا واضع منها على
المهايا به ولكل واحد من الشريكتين ان يقتضى المهايا لم يعرف فاما اذا شرط ان يكون العقد هله فليس له ان يفسد لانه
شرط لا يقضي العقد وكالحال موصى لانا المهايا على هذا الوجه لا يقضي العقد ولا مدما فيه منفعه ففسد العقد
وفسد لافله ذلك لكونه اشراطا على المالك ان يواجر من كل واحد منها بما معينا فيصير كانه الاجر فاسد مما هذا
مقتضىه بكذا ومن الامر موضع بكذا فيصير كل واحد مستأجر من المالك على وجه ولو رضاعا ذكر كانه جاز او كذا اذا
طلب بالشرط **باب الاوقات التي يقع عليها الاجارة** الاجارة نوعان اما ان تكون
معقودة للحال او مضافه لزمان في المستقبل والمعقود للحال نوعان موقته ومطلقة اما الموقته وطا اذا استأجر دارا
شهر او شهرا او معلوم ان وقعت الاجارة في اول الشهر تعتبر الشهر بالاهله وان وقعت في اخره فله الشهر فلهذا
يعتبر بالايام كل شهر يثبوت يوما وعند معاتمة الشهر الاول بالشهر الا في الايام ويعتبر فيما بينهما بالاهله وقوم
في كتاب العدد واما المطلقة وهي الاجارة الطويلة وهي نوعان احد ما الواجر كل شهر بكذا الزم الاجارة في الشهر الاول
والآخر واحد فغرضه ان الشهر فلا سكنه من الشهر الثاني وما زلت وليس لاحد ما يقضوا واختلاف ما يخافه يخرج
عن المسئلة في مواضع في جواز هذه الشهر الساوية كسكنه ثبوت الخيار لهما وفي كيفية امكان الفسخ وفي صحة
فتح احد ما بغير محظ الا في الاول فلا يقضي الاجارة في الشهر الاول جاز في وفي اعداء فاسدة لانه اعداء من
الشهر ليس لهما فيما عداه معلوم ففسدت الاجارة لهما لانه الا ان اعداء الشهر الثاني ولم يفسخ الاجارة
انقضت جاز في الشهر الثاني لان ابتداء وانتهاه صار معلوما في الشهر الاول وكذلك في الثالث والعشرون الا ان اعداء كل
شهر جاز في وطا لاجل جاز في هذا لان كل شهر من الشهر الثاني والثالث لان كل شهر من الشهر الثاني والثالث

موط

في البالوعة مجهول جهالة النازع ومهاله المستاجر عند الاجارة وكذلك لو استاجر مسيلما ليس له المطر على
سطح المواجه لان مسيلما مجهول بغيره لا يدري كم ما قد اصابه من المطر وذكر هشام عن محمد بن ابي اسحق
يقول شيا من ابي في الماء فلا يمس به ويعد لو استاجر موضع ارض معروف ليسيلما في فوجاين لانه لما عيّن الموضع لا يلزم
ولو استاجر في ايام كبر الخياط ليسيلما فيه لم يجز لما ذكرنا وكذا لو استاجر بئر البقي منها غنم او بكنى وصلاح
ودلو السقي بها غنم لم يجز لان المعقود عليه مجهول لانه انما يصير معلوما ببيان المدة وقدرا للعدل ولم يوجد
واحد منهما ولو استاجر الخياط لم يضع عليه فدعا او سقى عليه سرة او موضع وتداو كونه نفعها او موضع
ميراب لا يجوز وقال الشافعي كوزا اذا من المدة والصحة قولنا لانه المستاجر الخياط لا يغير الخياط
لهم للبناء ولا يتناول اهل الخياط فلا بد من قولنا ان ارض تحت الاجارة ويدون ذلك لا يمكن الاستماع
بالخياط لانه لا يمكن البناء ووضع الجوز وفتح الكون اياها لتمام على الارض فقد استاجر ما لا يسفع به فلا يجوز
ان يجوز اجارة البناء وحده على ليس له العرض لانه لا يمكن الاستماع لغيره من غير ارض ولو استاجر طرفا
بئر فيم او علوه من البئر لم يجز عندنا في ذلك فانه ان ارض العلوه من ارض السفل ولو استاجر ارضا
للبناء عليها جاز وان كان قدر البناء مجهولا فلا فائدة له ان جهاله قدر البناء يفر بارض العلوه وموقف
السفل وللصرف سفاوت تكثر البناء وقلة وكان جهاله قدر البناء مانع من اجارة ارض العلوه فاجازها
قدر البناء لا يفر ارض السفل فانه قدر البناء او اكثر لا يتضرر به رب الارض في اجارة السفل والارض
للبناء مع جهاله في اجارة الطريق المستاجر مشاع لانه مروج لا يشترط مع الطريق وانما يشترط طابع
منه وشيوع المستاجر نفع في اجارة عند جهاله فانه لو لم يكن مكانا معلوما جازت بالاجماع ولو استاجر
الغدر من بئر من كل شجرة معلوما فهو فاسد وكذلك الدنانير وبئر مما وبئر النملى ونحوه لان الاجارة عقدت
على استعمال العين لان النفع المقصود من المكة شواكوزونات الحاصل الاستهلاك الاعيان والادوات
لعمدة على المنافع دون الاعيان وتكون قرضا لان الاجارة لما يصح بقى مجزاة من بالاسفاح يتصرف بها
ويرد عليه مثله فصار كاعادة المكمل والمودون ولو استاجر عاليين بها لوما الى المكيل جاز ان يغير بها من انا
او مكيلا وقال الشافعي لا يجوز لان هذه المنفعة ليست بمنفعة مقصودة من العين فلم يجز استجارها
بها والعمى قولنا لانها عقدت على منافع على استيفاءها مع بقاء العين فصار كاستيجار الشيء فانما
اذا استاجر كدرام والذنانير مطلقا ولم يذكر العمل بها فاشترطوا فيه قبل مجزاة من على الاسفاح لهما من
حيث الوزن بهما احتيالا للجواز وقيل لا يجوز لان المنفعة المطلوبة منها تصرف لهما لا الوزن بها
فعند الاطلاق تصرف مطلق الاجارة اليه ولا يجوز استيجار العبد لمعلم لان الاجارة مجهول
ولو استاجر امراته للخدمة لم يجز لان خدمه الزوج على المرأة مسخرة ديانة لما في من خدمه المعاشع والكن
والازواج لان السكنى والازواج انما تحقق بهذا ان لم تكن مسخرة عليها فكما لان التحقيق الحقة عليها
لتحقق السكنى والازواج والازواج جبرائلا سكنى والازواج والاجارة على طابع مستحقا على الاجارة لا يجوز
سما لو استاجر مع العلم من اعمال البيت من الخبز والخبز ورضاع ولد منها ولو استاجر من الدابة روجها للخدمة او رجاها
الغنم فلهي جائز وله ان يغيرها ولا يحد منها فقامد الرواية وروى ابو عاصم سعد بن معاذ المورعي لانه
باطل وسلك اذكر الحاكم في تحفة الاثر والزوج ما ذكره وروى عليه فكونت مسخرة للكرامة وفي الاستحرام اذا لا له
فلا يجوز كالتاب اذا استاجر اياه للخدمة وجب نظام الرواية ان قد تمها غير مسخرة عليه ومنافع معلومة لم تجز
الاجارة بهذا الاعتبار كما لو اجر نفسه من اجنبه وباعتار انه بالحقة المذلة وفي الخدمة اخبرنا في النسخ من يمكن
دفع هذا الذل لو اوفى فودعهما الحق الامر نظاله ولو استاجر ابنه للخدمة لم يلزم الامر الا اذا كان الابن عبدا
او مكاتبنا لغيره جاز وعلم الامر لان خدمه الابن مسخرة على الابن بخلاف لو كان عبدا ولو استاجر ابوه لم يجز

او عبد الغنم او كافرا وله الامر اذا علم ان الابن مأمور بتقويم ابيه وتكرمه وفي استخدام تركه القبطم والذلال له
وانما حكمنا بهذا اجارة الابن نظاله كمالا للحقة ذل والنظر في الجوز من علمه لانه لو استاجر من اجازنا ولا نسحق الامر
في كماله المثل انقص من المسمى استاجر رجل عبدا بيه ومو مكاتب او عبد للخدمة جاز ولو كان اياه لا يجوز ولو استاجر
الذي المسلم للخدمة جاز ويكفي لانه استدلال صورة لا معنى لانه لم يحدد العوض بازا الخدمة فتكون عاملة بنفسه
من حيث تحصيل الاجر فيزول الذل من حيث المعنى في ان لانه يمكن مكان الاستدلال صورة **صل** ولا يجوز استيجار
السكنى بالسكنى ولا الخدمة بالخدمة ولا ازاراع ارض بزاراع ارض خلافا للشافعي ويجوز فدية العبد الموعود بالكرامة
والمنفعة اذا قبلت بحسبها لا يجوز عندنا وبغيره فصار اجازة بالانفاق بناء على ان عندنا المنافع معدومة
فحقه وقدره الاستحجار كونه منفعة السنة كلها موصولة في ساعه واحد والعقد ينقصد ساعه واحدة وكانت
المنفعة سالاه عينا والجنس بانفاده محرم النساء عندنا وعند لا يحرم استاجر رجله لبيع لم او شريه لبيك
باجر معلوم لا يجوز فاذا علم فلم اجر المثل وتكون اجر المثل طبائلا الا انه بائنه اثم مشا في عقد فاسد قالوا لانه
وابن له ليل بازا الاجارة جاز لنا ان هذه الاجارة وقعت على عمل لسه في وسع الاجارة لان البيع والشراء
لا تقوم به صفة وانما تقوم به وبغيره وربما لا يجد من ساعده واذا لم تنفذ به لم يمكنه تسليم ما التزم فلا يصح كالتاجر
لذره الكدسي لا يجوز ولو استاجر يوما او شهرا لبيع او شريه له جاز لان المعقود عليه المنفعة العمل الالهي
انتم سلم نفسه لذلك يسمي الاجارة كان سلم ما وصي بالعقد فمكنا ولو اجره بان ساعه لا يسمي ولا شرط اجر
فهو جاز لان هذه الاجارة ابتداء واجازة انتم من حيث انه امره بغيره ولا شرط له اركان لسانه من حيث انه لم يقصد
بغيره فمكنا للكنى ولنا فقد ليعلم باجره اجارة انتهاء للعوف فان العروف كالمشروط ولهذا قالوا كبر على اعطاء
الاجر في امتنع من اللطفا ولهم هذا قال محمد بن ابي حنيفة اذا علم عوضه اجر المثل فقد اجره باعطاء العوض وان لم يعلم
الشفاف ولو استاجر سنورا لصيد الفارغ ببيعة كان باطلا لان هذا فعل السنور وربما لا يصيد فتعذر تسليم
المعقود عليه وليس هذا كالكلية الباري يتاجر اياها ليعيد به جاز لان المستاجر سكينه ليزج ثابة وذكر الكوفي
في حقه لو استاجر عليها معلوما او بازا ليعيد به فلا امر له لانه لا يمكن اجبار الطبيب على الصيد فتعذر تسليم المعقود
عليه وروى عن محمد بن قيس المستاجر شاء بوضع جديا او صبيلا لا يجوز لان هذا اجارة المنافع لا الاعيان والاعيان
منفعة مستوفى فلا يحق مقدار الاجارة بخلاف الظير اذا استجرها انسان ليرضع ولله صحة له المسمى في فعل الحضارة
واللبث التي تجاز ان يسمي بغيره او لا يسمي هذا الواجب وان وجد غيره فلم يجر الامر لانهم لم يسموا لاقام هذا
غيره لولا فلا امر لهم لانهم لم يسموا لاقام هذا الواجب وان وجد غيره فلم يجر الامر لانهم لم يسموا لاقام هذا
الرض ولو قال لرجل ابر هذا الذبي او الاسد او الخنزير وكدرهم او بدرهم فعتله قال ابر مثله لا يجوز به
درهم والاسد والذبي لله قال محمد بن ابي حنيفة لو استاجر سلمي او ارضا بجفف عليه ثابا جاز وان استاجر بخله كجفف عليها
ثيابا لم يجز لانه ان استجار الخيل باطل بغير دفع ثوبه لا وقصا او صبا ولم يسم الامر فقال الدافع بعد فواغ من
علم علمته مجازا لانه ان كانت الفصارة مرفقة فلم ابر مسلم وان لم تكن مرفقة بعد ان تقهر التلبي فلما ابر
ولو استاجر رجله بعش دراهم على ان يجله لم قطننا معلوما وسيله مروي او ضنى جاز اذا كان القطي عندنا ولا يجوز
ان استاجر على علمه لسه عندنا وهو الجاز اذا ادى الثيب لانه بعض الثيب اشرف فصار من بعض لا يقتصر
ورقه او لا شبهه فصار الثيب على القطي رجل دفع المرحل ثوبا فقال بغيره بعش دراهم فجازد فهو بيني وبينك
فبايعه ثانيا عشر قال ابو يوسف لم ابر مثله لا يجوز به دراهم وكذا ان باعه اكثر او باقل وان باعه بعش دراهم فلا
اجر له وكذا ان لم يسمه وقال محمد بن ابر مثله بالعام بالبيع او لم يسم رجل دفع ثوبا لاصدا دى لسمه فجازي
ولم يسم صاحبه قال ابر مثله لانه هذا اجارة فله قال ابو اليث في نوازه هذا هو العلى في الاستحجار
لا كشي لان ابر المثل يعرف بغيره الجار وم لا يعرفون لهذا النعم ابر باع شيا بالمزيد فاستاجر مناديا

فانه يجب ان يسمى جميع القمم لانه جميع بقدر الحار ونقل الماكث مكان واحد من الدائم فيصير اذق للدائم فنسمى جميع
نقتهما كما لو استاجر عمارا فارتكب جاسرا في ثلثت الدابة نسمى جميع قمتها فكذلك اذا استاجر دابة ليحمل عليها حظه فحمل
مكبلة او اخاف منها او شمل مثل نقل الحظمة بالنقطة وانقل من المسير نسمى فان استاجر ليحمل عليها كذا فقام في شجرة فحمل
فقطه نسمى ولو استاجر ليحمل عليها مائة من من قطي فحمل وزنه جديدا او اقل نسمى لان النقل ليس من حيث الحظ
والنقل ولكن من حيث ان القطة ينسبط على ظهر الدابة فتكون نقطة عما جميع العضو فتكون حرج اقل ونقل الحديدة
تكون من موضع واحد فتكون اذق للدابة فتكون اقوى للفرز ولو استاجر دابة ليحمل عليها عشى محام فحمل احد عشر فقطت
بدا البلوغ فقلنا لا ابر كامله فنسمى حزامي احد عشر فزامن قمتها لان اللفف فصل بالنقل ونقل عشى ابر ما دون ثوبا
وجزء واحد غير ما دون فيه مضار في الغاية الزيادة عما قدر المشروط يكادى دابة تحمل عليها عشى محام فقلنا حوائق
عشري واروب الدابة بالوضع فوضع لافان على المستكرى لان حمل الكل فصل من رب الدابة وام للمسكرى بالحمل ليصح
لان صاحب الدابة مالك للرقم فتكون ابر المستكرى اياك فحمل لغوا ولو كان في حوائق واحد فقلنا جميعا على الدابة نسمى
المستكرى دبع قمتها الدابة لان نصفه ما دون فيه ونصفه غير ما دون فيه وما هو ما دون فيه غير متميز عما ليس بما دون
فيه فيصير المستاجر حامله عشى محام نصفه ما دون فيه ونصفه غير ما دون فيه فيصير نصف نصفه كله في اقل
كان في حوائق فحمل كل واحد هو العالم نسمى المستاجر شيئا لان كل عشى سمير من الاذى غير شايعة فيجعل المستاجر
حامله للعشى المادون فما حمله لاهر على الصلة فاستاجر دابة ليركها وليس من التلب اكتر مما كان عليه حين
الاجابة فقطت الدابة ان ليس مثل ما ليس النظم فلا ضمان عليه ولا يعني لان قدر الموقوف داخل تحت الاجابة
والزيادة لا أكثرى دابة ليحمل عليها اواء فولدت فحمل ولدها معها يعني بعدد الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها
مع المرأة لان حمل الولد مقصود واخر داخل تحت الاجابة بل دخل فيها تبعا وبعد الانفصال صار مقصودا فتكون حمل الولد
بعد ان المالك فيصير ضامنا وان كان ولدا لنامة مكره صاحب الدابة كالوجه عا دابة شيئا او من ملكه كبرى بعير فحمل
فحمل زامله يعني لانها انقل وان حمل بعله مكان الحمار لا يعني لانه افف كاري دابة بطي على كرسى بعشى ولا يتم بطي
لمرور بمجرى وان طي ما يخرج من العوف يعني لان الاجابة انفتحت المقدور ما يطى عليه في العرف والعادة لان الموقوف
المشروط فاذا جاوز الموقوف يعني ولو استاجر دابة بتكاف فاسرها لا يعني لان الفرز اقل لان السرج اخف على الدابة
من الاكاف ولو استاجر محام السرج فابدره سرج افران كان سرجه مثله الحمار لا يعني وان كان لا سرجه بمثله نسمى بعدد
لاد وان لو كلف بتكاف نكف عنه ذكره الاصل انه يعني بقدر ما زاد الاكاف على السرج وذكره في الجامع الصغير انه يعني
الحمار عند الجمع وعند ما يعني بقدر الزيادة في لو كان على الاكاف ضعف نقل السرج يعني نصف قمتها الدابة عند جمعها
لها ان الاكاف والسرج هني واهن من المقصود وسواء الركوب لان كل واحد اكد الركوب وانه متميز من الخنث فلا يمكن
سنة وبين السرج تفاوت في ذلك فتكون الاضمة بالسراج اذا بنا بالاكاف دلالة ان الاكاف لما كان اعلم من السرج للكون
اذا بنا بتلك الزيادة فنسمى تلك الزيادة وصبه الرواية الجامع ومع الاصح ان الاكاف ليس من جنس السرج لاصول
ولا معنى لان الاكاف يستعمل للحمل والركوب عادة السرج يستعمل للركوب كالحمار وان الاكاف مخالف لما في ايضا لانه لا ينسبط
انساب السرج يستعمل للركوب كالحمار وان الاكاف مخالف لما في ايضا لانه لا ينسبط انساب السرج يستعمل للركوب كالحمار وان الاكاف مخالف لما في ايضا لانه لا ينسبط
الحمار كالوجه الجديد مكان الحظمة كاري عمارا فابدره سرج افران كان سرجه مثله الحمار لا يعني وان كان لا سرجه بمثله نسمى بعدد
موضع تركب بغير اكاف وسرج فلما اذا كان للركب الابه فهو كما دون فيه فله يعني وان استاجر لركب فارج المهر فارج
لا يعني لانه لا يركب من بلد الى بلد الا بسرج فثبت الاذن بالسراج دلالة وان استاجر لركب فارج المهر فارج
الاستراف او الاواسط لا يعني ايضا لان مثله للركب مما غير سرج فتكون اذنا به دلالة وان كان هو الاستراف لا يعني
لان مثله للركب من غير سرج بالجل وعمارا والسراج انقل فنسمى استاجر محام لا يعني لانه لا يركب من بلد الى بلد
الجامع انما وضع لضبط الدابة على السرج وعظمها فلا يبد للراكب من ذلك فيصير ما دونها بالجامع دلالة اذا كانت

وضاها واما **اصلا** ان المتام اذا صار محالفا فانه لا ينظر لامر الداه من هو **ما** الا بانه وقت العمل دون الوقت **ما** **ما يصيب به محال**

[illegible]

لاستاد

فلم يصح الخلية ولو جعلت المست صاحب م انزل الحمار وصاحب المتاع من ربح فوقع من ايديهما ومنكر فالجاء ضامني
منه لا خوف وموصوله عند الاول م رفع فقال لا طمان على الحمار للمتع قد وصل اليه يد صاحبه لما اذن بينه وبينه
الحمار عن الضمان لا خوف ان يرد الحمار كانت بابه على المتاع كان مضمويا عليه فلا يرد الضمان الا بوزن واليد و
بانزالها ما علم يرد الحمار فلا يرد الضمان قال الفقيه ابو الليث نوازله القيلي ان يضمن النصف لكان
المتاع وان كان يرد الحمار فقد سقط من فعلهما جميعا ومنا اختياره لستار قدر افعلا فزع عليها على حمار فزلق
رجل الحمار فلكس القدر فان كان الحمار يطبق فملا ذكر القدر فلا ضمان عليه لان رده وان كان على المواج الا ان
يت النسي ان المستاجر يحمل المواج وان كان للتطبيق عليها فانه يضمن وروي عن ابي يوسف في القصار او المتكسر
صاحب الثوب ليدفع مع خوف وانما م روى الا في خوف قال على القصار نصف الضمان وقال محمد عليه السلام
الضمان في يعلم انه خوف من دقها او من دق صاحبه لان الثوب صار مضمويا عليه بالقبض فلا يخفى عن كونه مضمويا بانك
في يعلم انه خوف من صنع المالك لا خوف انه اعتذر ان التلف حصل من فعل القصار واعتدائه حصل من فعل المالك وليس
اصلا للعلية باولى من الاخر مضان التلف لا فعلهما فوجب نصف الضمان على القصار وعلى محمد دفعه لا ارجل معهما
بمعرفة ودفع مع الغلظة او دفع سيف الماصفيا بصقله بامر ودفع مع الحنفى فضاء وذكر ابو يعقوب المصنف
والغلاف والحنفي لان السيف لا يستغنى عن الحنفى وكذا المصنف لا يستقيم الا مع الغلاف فصار كانه
الواحد فانه اعطاه مصفا بغير غلاف فاضاع المصنف او سقط بامر فضاء غلظه فاعطاه سكين بغير نضاب فاضاع
السكين او ثوبا بغير غلاف فاضاع المصنف او سقط بامر فضاء غلظه فاعطاه سكين بغير نضاب فاضاع
لانه لم يستاجر على اقله العرفه وانما المستاجر ليعمل بغيره فلم يكن العمل محل العقد فلا يكون مضمويا عليه بغير
دفع له فباطل ثوبا فاقطعه نصف القدم وكم عمنه بشار وعرضه كذا تجابه ناقصا فان كان قد راصبع
فنهها فليس شيء اي لا يعد نقصانا عفا وان كان اكثر فله ان يضمن لانه يكون نقصانا متفاديا لرجله عند
العمل وعند هروى فقال الاخر اجمل اي مذهب العديت ثبت على انك ان عقلت الرضى لا منبر ففكر دمعان وان عقلت
له روى ففكر دمعان قال محمد الاجابة جابن وانما وقعت على احد صاعين عينيه فابى ما عدا او مرقه فله ان يضمن ولو منقطع
على احد الاخر وصامى له ان ضاع في حوله لم جميعا وان عملها جميعا فغلبه نصف او كل واحد منهما وان ملكه يرد نصف
في كل واحد منهما نصف كل واحد منهما وعند صاحبنا لهما جميعا في دفعهما لاصحابهما وعليه نصف كل واحد منهما
بطل دفع ثوبا للقصار لنقص بامر معلوم فحذر القصار الثوب وحلف م ما بالثوب مضمويا فاقربه من رجله
الاجر فان كان قد قطع قبل الجرح فلا اجر وان كان قد قطع بعد الجرح فله اجر له ومنه واقعه اي خوف ولو كان مضمويا
والمسلم بحالها فان علم انه صبغ قبل الجرح فله اجر وان صبغ بعد الجرح فضايف الثوب بالاجر ان شاء اذ ثوبه
واعطاه ما زاد الصبغ منه وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمه الثوب ايضى ولو دفع لاسراج عز لا والاسلم على اهلها
فان صبغ قبل الجرح فلا اجر وان صبغ بعد الجرح فضايف الثوب وهو ضامى لغير مثله ولو استاجر دابة م انكره نصف الطريق
فان اصابه يوسف يلزم الاجر قبل النكار ولا يلزم بعد النكار وقال محمد لا سقط عنه الاجر لانه ليس للواجر ان يفر منه
وسقط الطريق فسقط عنه حكم الاجر رجلا لستاجر عيونه وقضى العبد فلما مضى نصف السنة فملا لستاجر
وقضى العبد لوم محمد الفادرم ومضت السنة وقضى الفم ملك العبد فالاجابة له لا لزوم ونصف قيمه العبد الفادرم
لما لزوم الاجابة لانه قد استعمله السنة كلها فلما مضى السنة كان عليه ان يرد فاما عجز عن رده حتى فتمت وقد كان لوم
الاجر ان يضمن فلم يجمع للاجر والضمنا عليه في وقت واحد رجلا دفع لاجر رجلا فضايفه بامر معلوم فقطعها
فانكسرت وقد قال له الدافع لاضمان عليك لانك سوت نظرا ان كان هذا لا كما ديلم مثله من الكسر فلا ضمان عليه
وان كان مسلم اجابا او ينكسر اجابا فهو ضامى سمار باع الامر ببيع فامسك الثمن عند بامر ضابط المولى فمروا الثمن
اضمان عليه بالاجماع لانه فاذا الاجر للبيع لاله ساكن وهو امين بما سأكه والله اعلم

الاجير الخامس

[illegible]

الاجرة الخاص من يستحق الاجر بالوقت وهو العمل على استجار انما الجدة شرا او ليقيم معه او ليعمل عملا او باعق
 في معنى الوقت بان اجرة نفسه لما تمك وسحق الاجر تسليم النفس في المدة وليس ان يواجر نفسه في غير لان المقود
 عليه المنفعة فحق العمل لما بيننا وانما ذلك العمل كماله كماله المنفعة المستحقه لانك الجدة ومن صارت منفعة مستحقه
 للمستاجر لانك مر فيها لا غير غير فلا يمكن ان يعمل في تلك المدة لغيره في اجرة خاصا بالذات ولا ضمان عليه فاما ملك يد
 وما ملكه من علم فلا ضمان عليه اذ لم يستعمل الفاد لان المعقود عليه المنفعة والمنفعة سليم واما العينة العمل الذي
 يكون تسليم المنفعة ولكن غير معقود عليه فلم يكن مضمونا عليه الا اذا اتعد الفاد فضمن بالتعدي كالزوج اذا
 اتعد وعلى هذا تليق الفاضل واجرا اسرار الصانع فالضمان على الملتزم دون الاجرة لانه قد وان العمل الذي كان
 واجبا عليه بفعل الاجرة فصار علم مضاعفا لا الملتزم كان فعلم بنفسه في علم الضمان كالزوج نفسه ولا يرجع عليه
 عاصي انما اجرة خاص في حق الملتزم **اجارة الناجح** **الاجرة** اجرة لرجعي غنم
 معلوم كل شهر طرانا العلم معلوم والاجر معلوم في الراعي لا يخلو اما ان يكون جبر وهذا او اجرة مشتركة وانما تكون
 اجرة واحدة بان اوقع العقد على المدة لاجل العمل بان استاجر غنما ليرعى غنم بدرهم ولم يزد على هذا فهو جبر وهذا لانه
 اوقع العقد على المدة لما قدم ذكر الوقت على العمل وقوله ليرعى غنم يحتمل ان يكون العقد على العمل وكذا ان يكون لبيان
 نوع العمل المستحق على الاجرة في المدة فلم يعتبره اول الكلام من حق جبر وهذا وكذا لو استاجر ليرعى غنم بدرهم كذا
 وشروط عليه ان لا يربي غنم غير هذا اجرة واحدة اضافة العقد الى الوقت لا الى العمل وان استاجر ليرعى غنم
 بدرهم شرا ولم يشترط ان لا يربي غنم غير فهو اجرة مشتركة لانه اوقع العقد على العمل لما قدم ذكر العمل على الوقت
 واجرة المشتركة من تكون العقد مضاعفا الى العمل الى الوقت فان كان الراعي اجرة خاصا ليس له ان يربي لغيره لانه
 ليس لاجرة الوصان يواجر نفسه في غير لان منفعة صارت مستحقة لله ولرب العقد فملك مرها لا غير ولو انه اجر
 من غيره ورعى غنم الاول والآخر كله على كل واحد منها لا يصدق شيء منه وبأنه لانه اوقع العمل المطلق
 منها بتمامه كالواحد استاجر غنما ليرعى غنم ولا يفرق بينهما من افرق واضعت ولذا كل واحد منها يستحق الاجر كله فلهذا
 غدا ولو ماتت شاما واكلها سبع او عرفت في شهر سعتها منها فلا ضمان على الراعي لانه أمين فلا يضمن الا بالحيوان ولا
 ينقص من الاجر كما لا اله المعقود عليه الاجرة الخاص المنفعة والواجب تسليم النفس وقدم وللمدة الوسم النفس
 وقدم وللمدة الوسم النفس لاجره بالرجعي سحق البر وهو مصدق فما يدعي من الملك مع الحق لانه أمين ولو لم
 لا الراعي الواحد عددا فلاد ان يرب عليه والراعي بطمعه فله ذلك احتيا لانه المستحق عليه الرجعي بعدد ما يبيع
 لارعي الغنم بعينه لانه المستحق تسليم النفس لعمل الراعي مطلقا وليس فيه زيادة من حله ان في الطير لو ارباد ارباع
 صحت بغيره لانه ما لا رضاء صبي لا يمكنه لانه زيادة من حله وعليه رعي اولادها ولا سقط شيء من ارجح سبع بغير
 لانه المستحق عليه تسليم النفس في المدة للرجعي وقد قبلها ما اذا كان الراعي اجرة مشتركة في حكم الاجرة المشتركة
 وليس لرب الغنم ان يزد فيها لانه المستحق على الاجرة المشتركة قد وما سيجد العقد لانه لا يجوز العقد الاجرة المشتركة الا بالانعام
 لانه الاغنام وبذلك القدر فعلق العقد بالمسح فلا يسمي عليه الزيادة ولم يلزم رعي الاولاد وما سيجد منها سقط
 من ارجح حساب لانه لم يشترط عليه رعي الاولاد ولو شرط عليه ليرعى اولادها فسد قياسا لانه لا يدرى قدر ما يلد
 الاغنام فكون رعي الاولاد مجهولا فكون المعقود عليه مجهول ومجهول لا يبيح من الاجارة كذا الحكم لانه غير معقود الي
 المتازع عرفا لان الفرق قد جرى رعي الاولاد مع الامم يستولون لم يبيح من الاجارة كذا الحكم لانه غير معقود الي
 عن الامهية والى اى افرق من رعيها بصحة دفعا للفر رعي ارباب الاغنام راعي مشترك فله الغنم فالقول
 في العقد للراعي مع عينه ان جملها صابغ لانه مع عرف عم كذا واحد لا يكون هذا الخط استلزامه كذا وما بين فكون
 القول كالمودع وان جملها يوفى فكم الكلاله هذا الخط استلزامه كذا ضار الغنم متلفا في حق الارباب مع فضي
 كالقسط الخط بالخط راعي مشترك شرط عليه انما في بسمه الميت الا في ضامى فلا يثبت لم يلزم الضمان لانه اتيان السمة

شرط عليه فيما بعد انفساح الاجارة لان الاجارة انفسحت في حق الميت فلا يلزمه ذلك لانه امين شرعا فيما يملك
في بيع فلا يضمن ضمانا بالشرط كالودع سكذا ذكر في المبسوط ولم يذكر في خلافا وذكر الحاكم في مختصره انه
لا يضمن عند امانة وعند ما يضمن لانه شرط مطابق وليس لله ان يرضى على الماشية بدون اذن مالكها
فان فعله فخطيئته به شيء ضمنه لان الانزال ليس من الرعي فلم يدخل تحت الاجارة فلم يصح ما دون اية فان تراخي بدون
فعله فخطيئته لم يضمن لان الرمي لا يملك بغيره فانه لم يوسعه وهذا عند الامامية وعند ما يضمن لانه ليس من
البيئتين التي لا تملك الا على الاحتراز عنه بذات واحد فثبت على البلدة ان يتبعها فلا ضمان عليه في النادر عند الامامية
لان ترك حفظها بعد ركبها لا يضيع البلية والامانة اذ ان ترك الحفظ بعد الرعي لا يضمن كالودع الوديعه الى اجنبي حال
الحريق الغائب وعند ما يضمن لان ترك الحفظ بعد الرعي الاحتراز عنه كما لو سرق ومولاه كما هو اصله في تضمين
الاجارة المشترك وكذلك لو تفرقت فرقا فله اتياع بعضها للغير ولو استاجر من بجى بالنادر فهو متبوع ولو ذبح
الرعي شاة فوق اعلاها ضمن قصتها يوم الذبح طال ما كانت اذ كان شاه رعي حيوتها فان كان لا تفرق حيوتها
ويبقى حيوتها فانه لا يضمن من ذبح لانه ما هو والحفظ من جهة المالك لانه لا امر بالرعي امر بالحفظ فيلزم الحفظ على المالك
بقدر الامكان ولا امكان للحفظ في هذه الحالة الا بالذبح حتى لا يفسد اللحم كالغنم اذا اشترى شاه فشد رجليه
فذبحها انسان لا يضمن لان ذبحه بذبحها لا يملكه في مال الذبح شاه للغير قد بشرق على الموت يضمن لانه لو وجد من المالك
صنع بدو على الرضا منه بالذبح ودلالة حال المالك انه يدعي هذه الحالة فحملة كاذب المالك في هذه الحالة ترك الموت
فلم يثبت الاذن بالذبح لانها لا دلالة راعي مشترك قطب بعض غنم فعاد المالك شرطت الرعي لانه هذا المكان يودعه
الرعي فالقول للمالك والبيئتين للرعي لانه هو الرعي للماذون والمالك يتكبر وعند ما يضمن كما لو نسب الاذن بالرعي في هذا
المكان صريحا فخطيئته بعض من اضمن عند ما وعند لا ولا امر للرعي بعد الحلف الا اذا سلم المال اليه لانه صار الغنم
ملك له من وقت الحلف فصار راعيا مكرهه فلا يضمن في الاجارة الا اذا سلمت له المساواة بين المالكين في حق
الرعي بسير في الدار اصل الرعي واختلاف الصفة فان الرعي في بعض الامكنة ربما يكون اجمعا فكان آتيا باصل الغنم
عليه في حق الاجارة حلف في مال الاستجارة اية ليزم به ملكا كذا قد ذهب به في مكان اخر وسلت الدابة فلا امر عليه وان
لم يضمن لانه الطرف في حق الركوب سخاوم حسنة وبطريق بعد الدابة يوما ما لا يسير فيه لصعوبة ورب طريق لا يفسدها
بالسيرة شر السهولة فاختلغا جنبا فاستوفى جنبا اخر فلم يضمن الاجارة كالوشتجارة اية للركوب فاستخدم عبدا
او لبس ثوبه ولا يضمن المصدق من الرعي فان اخذ فلا ضمان على الراعي لانه ليس في وسعه دفع السلطان فانه لا يملك فصل
باب ما يملك الترخيز فلا يضمن بالاجماع بعد الاجارة لسرا او شيئا منها اما الاجارة فاسنة والرعي ضامن لما اصاب منها لان
الصواق والالبان الموجهة للمال فجهولة المقدار وما يسمي ش معدوم للمال واحد ما يقع في اية الاجارة في جهولها
باب الاجارة الظهير اجارتهما لا يتصاع الصبي باجرة معلومة جائز لقوله
فاما ارضعت لكم فان منى فهو منى جوز اخذ الاجارة على الارضاع ولان اجارتهما واقعة بخدمة الصبي وتربيتهم
ومصانبتهم وصفة لا على شئ من الاعين وهو اللبى معقود البر كجمل اللبن تبعا للمنفعة واللبان وان كان قوام
من الاجارة باللبن الا ترى ان اجارة الطاهونة المنصوبة على الما جارية لانها واقعة على البيت وادوات الرعي لا على
المال وان كان قوام من الاجارة بالمادة حتى لو انقطع الماء بطلت الاجارة فكان اجارة الظهير غير اجارة العبد للخدمة
فانه شرطت طعامها وكسوتها عند كل ليلة شهر وشرطت دراهم مسماه عند العظام ولم يصف شيئا من ذلك جاز
لأنها نام غير سام عند ذبحه وعند ما والشايع لا يجوز قساوان منوكله يوم كذا طعاما وكسوته شهر وشرطت
وعصه وصفته وجسه كذا وضربوه اجملا فان بالاجماع لهم ان الاجارة مجهولة فلا يجوز كالوشتجارة اية بطعامها
وكسوتها الخيرة لانه من الاجارة لا يضمن للمنازعة غالب لان العادة من الشئ في كل ليلة والتوسم على اللؤلؤ الجوى
على وجه شئ من الشئ في المنازعة اذ لم يضمن للمنازعة كانت عفو كماله بيع قفيز محاصير وبه فارق ما يراى في الجمل

طاهر

من ركب وما عدا ذلك شيئا او ركب هو او ركب غيرهما من ركب ما لم يمتد من اللبس ولم
يلبس لزم الامر لانه يمكن من الخفاء المعقود عليه وهو اللبس فيلزم الامر كالوفاة او ركب
منه ولم يركب عليه لانه وان ارتدى به فغلبه الامر كانه لانه مستوفى المعقود عليه وهو اللبس وان ارتدى به
ان كثر وان لم يركب عليه لانه ان ارتدى به فغلبه الامر كانه لانه مستوفى المعقود عليه وهو اللبس وان ارتدى به
الزيادة صار ضامنا فاما الادلة في افساد الثوب دون لبس فتصا او مثله وكان ما دون لبس المتنازع في رعايل
النهار في اول الليل واخره ولا تنام فيه لان العرف في انفس الناس انهم لا يلبسون ثوبين للصيانة والتجمل فاما في
طرفة الليل بل من عيون والسابت عرفا كالثابت شرط افساد اللبس فاما في طرفة الليل مستثنى عن الاجارة عرفا
فاما اذا كان الثوب ثوب بذله فلما اهل اللبس لليلة طرفة الليل كانه لا يلبس الا بالامم ذكرت في الجمع
فيقتاروا بالانها من اللباس ولم يثبت الاستثناء عرفا لان العرف في ثبوت البذل انهم لا يرتدون ثوبين فيكون
اللفظ فان مات فيه فحق لأمي اليوم لاصحان عليه وان حرق من النوم فمضى منه لانها كانت غاصبة ليس عليها
اجرتك الساعة وعليها اجرا قبلها او ما بعدها لانها استوفى حكم الاجارة لانها انتمت فقد كانت الحلة وقد
الاجارة عام مفعول حاصيه وتكون مستوفى حكم الاجارة فاما حارس ليل نائمة كانت غاصبة وبدا الاجارة زائلة
لان تكرار الساعة لم تدخل في الاجارة فلم يصح مستوفى حكم الاجارة وانه كان ثوب بذله كان لها اللبس حاله النوم
لان ثوب البذل يلبس حاله النوم لان ثوب البذل يلبس حاله النوم في العرف كانه يلبس حاله اليقظة فلم يصح
عنى الاجارة لانها شرط فان لم يركب عليه الامر كله لم يعرف ولو لبس جازتها بغير اذن فلا ضمان عليه لان
لم يوجد منها جناحه وبجود استجارا لغيره وان السج والجار والسج ولا يدفع الا غير للركوب لان الثوب يتفاوتون
في الركوب كذا للبس في استجارا لغيره وان السج والسج وسودا لان تفاوت سرتها وحوز استجارا لغيره
للماء ولا يلبس غير ما كان الثوب يتفاوتون في لبس الحلي كما يتفاوتون في لبس الثوب استجارا لغيره
لانه استجارا لغيره مع بقاء عينه المعقود عليه معلوم بيان المنع **في استجارا لغيره** لغيره
في بيته شرا فغلبت الشئ في المطر وان يضر بغيره لان النصيب في المطر مستثنى عن الاجارة عرفا لانه بغيره
فصان كالوكان مستثنى شرط الا اذا لم يركب عليه الامر بما عرفت ولا ان ينصب في دار اخرى في المص لان الدارين في مصر
واحد سوية حق الحاق موته الرد بالمالك لو اخرج الى السواد نصيب لاه الانتفاع به لان المص مما يلحق بالمالك
من اكله او من موته الرد فان موته الرد على الامر وباري يوم موته الرد على الامر وبما لا يقع بقاء المص
ياحق هذا المص وكان بين الاساعيد تفاوتا فاما في سائر العقود الاساعيد فارج المص فقد استوفى ما لم
استوفى العقد فلا يلزم الامر وموت رد المتنازع عايب المال لانه اعتاض عنه المتنازع الفطاط المالك ذاهبا
وجاسا ولم يمتد في فساد فساد الجاهل وقت الخروج وحين السج ما اخرج كالحج القلي لانه وقت خروج
معلوم عرفا والمعلوم عرفا كالمعلوم شرط وليس له ادفع لما عرفت عند الموت وما لم يمتد في فساد فساد الجاهل وقت الخروج
في السكنى الا ان يمتد في فساد فساد الجاهل وقت الخروج وحين السج ما اخرج كالحج القلي لانه وقت خروج
لفاوت بغيره فلا يعتبر فلم يمنع هو الاجارة كالوفاة غيرا لخدمته طريق مكره كان له ان يوارى من غير لانه خوف
ان انلى سفاوته في نقل الفطاط والخيمة وفي نصب وقلة تفاوتا فاما في استجارا لغيره لان ثقله شهورا ولا يبعد
لمعرفة وهذا ينصب ورفع فصار كالملبس والركوب بخله في العبد لانه ما يلحقه من زيادة مشقة وتعب
ينقل التمسك وتوكله يمكن دفع ذلك نفسه لان ما لم يمتد في فساد فساد الجاهل وقت الخروج وحين السج ما اخرج كالحج القلي لانه وقت خروج
فلا اجرة عليه في الوقت يجب الامر لان الوقت يكون من قبل المتنازع عرفا فاما الاطباء والعمود من قبل الاجارة
انقطعت وانكسرت فقد عجز عن الانتفاع فيسقط الامر بقدره كالوفاة قطع المارة امانه الرطوب لو لم يمتد
بالسج او بايقاد النار ان كان مفعول الفعل انفسى لانه هذا القدر داخل في الاجارة عرفا لانه لا بد للمالك
من السراج في اوقات الظلام للصيانة فكذلك الوقت لا بد منه في اوقات البرد والبلع والخبر الا ان شرطه لا يوجب

ولا يبرح فيمن انه فعل وان باؤوا ولو وقع في لانه حصل بغيره لان المالك اذا انقطعت اطمناة فمضى امره عند
ونصبه فغلب الامر كله وعكس الاطباء لان استوفى مستوفى السكنى والسكنى انما يكون بالفطاط لا بالاطباء لان
لا يتوصل الى السكنى لانها الا ان الاطباء استوفى للفطاط فانه لا يبيع بالسكنى والامر لا يقابل البيع فيكون كله باذ استوفى
الفطاط كالوفاة حرقا المارة فانقطع عاود وكلف لاجراء المارة فغلب الامر كله فكذلك هذا السكنى فطاطا غير صالح
فغلبه الكوفة حتى وجع نصفي وان كان المارة فانقطع حلف لانه امسكه في موضع لم يؤذن له بالامساك فيصير عكسا فان
المالك يرضى بما سكره على وجهه بغير الامر ولا ايطيه بهذا الامساك لانه لم يمسكه في المكان الذي اضيف اليه العقد فيصير
غاصبا كما اذا استجاره دابة للمكة فامسك بالكوكة في رجع نصفي ولا امر عليه فكذلك هذا والقول للامم مع عينه على علمه لان
اقتله فمات في وقت السلم في المكان الذي اضيف اليه العقد فنكون القول للمالك الظاهر يشهد له والرد على المتنازع
لان عينه لم يمسكه في الفطاط المارة ذاهبا وجاسا فغلبه حكمه فغلبه الامر كله فانه اذا هب وسوصا في لقمه الفطاط
لوم ملغم والفطاط لانه امسكه في موضع لم يؤذن له بالامساك فيصير غاصبا فاما في حقها في حقها وبما لا يقع
الفطاط فلا اجرة عليه الرهن لانه العقد يناوله في العام الماضي في العام القابل **في الاجارة**
الاجارة وما لا يوجب الاصل ان العيب يوجب بالعين المتنازع فان كان عيبا لا يورثه اقتله
المنافع لم يثبت للمتنازع حرق العبد المتنازع للخدمة اذا دبر في عيبه وذكر لا يبر بالخدمة او سقط شئ
او سقط حايط من الدار وذكر لا يبر بالسكنى لان المعقود عليه المنفعة فلا يمكن الخلط فيها لم يثبت خيار له كان
عينا لورثه اقتله في المنافع كالعبد اذا مرق والدابة اذا اذنت والدار اذا تهدم بعض بنائه او سقط حايط
بغيره بالسكنى فغلب المتنازع الحار لانه الخلط قد يمكن في المعقود عليه قبل القبض فان المنافع لا يصير مقبوضه بعض الدار
وتكن باعتبارها الحكمى من التمسك فاذا كانت التمسك من الانتفاع لم يورث الخلط في خياره فان استوفى المنفعة مع
العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء نصفي العقد لانه في وصف المعقود عليه باقية بما ولى قبل القبض فلا
يسقط شئ من البدل كذا في جميع العيوب فان بين الموارى يخط من الدار فلا خيار للمتنازع لان العيب قد زال قبل القبض
فقط الخيار فان تهدمت الدار كلها فلا خيار سواها الموارى حاصرا او غاصبا واختلف المتنازع في انتفاع العقد بان يمتد
الدار وانقطاع المارة عن الرضا وانقطاع الشرب عن الارض اذا كان لا يمكن ان يورث قبل تسقيع العقد لم يمتد العود في
الدار لانه هو ان يخرج مع غيبته المارة ولو لم ينفع في العقد واحتاج الى التسقيع يتوقف على حصره وذلك لان المعقود عليه
وبه المنفعة قد فات فلو انتفاع العقد قبل ان يمتد في التسقيع فانه ذكره الصلح اذا اصابه عيب سكنى دار فانه يمتد
الدار لم ينفع الصلح ولا المصلح ان يبنى الدار وبعض الصلح وكذا روى عن محمد في المتنازع متنازعين في بناء الامر
فليس للمتنازع ان يمنع مضافا على ان الاجارة لم ينفع وهو الاصل لان اصل المعقود عليه لا يمتد في بناء البناء
لان الانتفاع بالبرصه يمكن ببناء البناء الا انه ناقص فكان بمنزلة العيب الا انه عيب فاشى وبالعيب سكنى
النفع ولا ينفعه وعلى هذا ان الاجارة لم تنفع في الصلح السكنى قبل ان يمتد في التسقيع لانه لا سكنى في الصلح وقتل
ينفقد وله الخيار لان السكنى يتحقق في البناء ناقصا وهو لم يمتد في التسقيع اذا انقضت فصار له الخيار في التسقيع
لم يمتد في التسقيع لان المتنازع لان العقد قد انفسى بملكه السكنى فاما اذا اعيدت صارت سقيمة اخرى لا يورث
الفاصل في اعطى اللوام جعلها سقيمة ملكا فاما عدا الدار لا يمتد في البناء عليها فالخيار ان اذا التزم الدار
وسكنى في العرصه لا يبر لو لم يمتد في تسقيعها وسكنى في البناء لا يسقط شئ من الامر وكذا لو ارج دارا على ان يمتد
بذلك سوت فاذا فاقها تسقيعها لا يسقط شئ من الامر وذكر في المستفاد لو ارج دارا فانه يمتد في تسقيعها
رفع عنه من الامر حصته لكنه صله في ظاهر الرواية والوقف على ظاهر الرواية ان النسخ في الاجارة في حق
للعقد من وجه وامتناع من القول من وجه لان العقد على الامر منعقد للمحال لانها موهوبة وعلى
المنفعة تعدد انعقادها ساعة فاعلم على حسب حدوث المنفعة فاعتبرناه في حقها متى كان العيب سيرا
بانهدام البعض من المالك الرد الا ان حضر صاحبه ولا يسقط شئ من الامر في سكنى البناء لان البناء بمنزلة

المعقود عليه وخراجه بان عفت الارض او توق او جفت الماء من الضيق او انقطع الماء عن الرعي عذروا كذا المعقود
بان من العبد المستاجر او ابني فهو عذروا ان لم يفسخ من براء العبد او علم من الابان لم يفسخ من الابان بعدد وسق العقد
لا يباغ الباء لان امتناع اللزوم كان لاجر العبد ازال العيب من كذا البيع العيب ولما سقط الاجر بعدد لان الخلق
لما يكون قبضا اذ اعلى الممكى من القضي وفيه كان مرضا او ابقا من تكس من القضي فله تكون الخلية قبضا وتسلحا
وكذا العبد سارق عذروا المستاجر لا الاجر لان الرقة توصف بخصانة الخدمة لانه لا يباغته على حاله ويتصرف عليه بغير
كبراعة واوان فكان هذا جها في المعقود عليه العبد ليس بخادق ليس بعذروا فساد علم عذروا لان الخادق
يغتر لم الجور وليس يعيب ولم ستر كذا ذلك فله تعتبر عقابا فاما الفاسد عيب المعقود عليه فتكون عذروا ولو
من الاجير وسو بعد نفسه فهو عذروا وان كان بغير اجرام فلا والثالث اذ الحق دين قاض لا يمكن القضاء الا من ثمة
فهو عذروا لان بقاء العقد فزا غير صحيح بالعقد فانه حبس في الدين ولو فسخ لا يفسد المستاجر لانه يعود اليه الاجر
فكان الفسخ اولى وهذا اذا كان الدين على الاجر ظاهرا فان لم يكن ظاهرا لكنه اقر بدين لرجل فهو عذروا وله ان يفسخ
الاجارة عند الميعاد وعند ما اصدق المستاجر اقراره فكذلك وان كذب ليس له ان يفسخ الاجارة لهما اه الا اقرارا
ومو كذا الصدق والكذب فظهر الجبة حق المحر للفق خزع فلا علك الفسخ كالأقر بالمستاجر لانه لا يصدق
في حق المستاجر وكذا اذا اقرت المرأة نفسها بغير ايم اقرت بالفسخ كرجل كس كفسخ الاجارة فكذا هذا له اذ اقر بما عليه
انشاء واستئناف فمكدا الاقرار به لانه لو باشر بوجوب الدين عليه يصح ويذكر فسخ الاجارة فلا يكون متمما الاقرار به
فيظهر الوجوب في حق المستاجر كما يطلق اذا اقرت العدة كنت راجعها يصدق وكذا الوكيل بالبيع اذا اقر قبل المور
كنت بعت يصدق فكذا هذا خلاف في ملك المايل لانه لا يمكن انشاء وكان متعينا في الاقرار به وحلف في المرض
من الموت فانه مكر انشاء الدين بالشئ في الرق ويصح ولا يملك الاقرار به لانه يتعلق حق غيره ما الصبي بالة فالأقر
يلد له حمله يتعلق حق الغير به فلم يصح ولو اراد الماير السوا والفقول من المما واقتاج الما سكنا ونحو ذلك فليس
بعدد لانه يمكن ابقاء المعقود عليه من غير ضرر بلحقة ومساورة المستاجر والقيام عن الوق بدين او افله من
غذوة نفق اجارة الحانوت لانه لا يمكن حجب عن السفر لانه يضره من غير مستحق بالعقد وليس له ان يباقر بالعقد
المستاجر في يتخدمه لانه خدمته السفر اعظم من خدمته المحر وكذلك ارادة الفقول ما ذكره البلد والاجارة اقر عذروا
لان الجار وعما بلحقة فما ضره ان العمل بالامر في نفسه متعذر فمجرد عذروا ولو اكرت دابة لا سفر لم بدال ان لا يباقر
او مرض فهو عذروا ولو اراد الماير ان يفتد او مرض فليس بعذروا والوق ان لا يزوج الاجر مع ليس مستحق عليه فانه يمكن
ان نعم جرح مقام نفسه بان يسل معها عبدا او تلميذا او حلي بيت الدابة ومن المستاجر في كس مو يفسخ واما
دروج المستاجر فمحق لانه لا يمكن ان نعم غيره مقام نفسه لانه انما المستاجر ما ليه كما فكون ترك السفر منه عذروا ان
والجار انه لا يريد ترك السفر ولكنه يريد فسخ الاجارة فارد الحاكم انتظر حتى اذا خرج فعاد الماير معه وكذا اذا
والصاحب الدابة انه لا يريد السفر ولكن يريد فسخ الاجارة فلفه الحاكم على انه عزم على السفر وكذا لو خرج في السفر
لم عاد خلفه في فاصدا الى ذلك الموضع الذي ذكره فالحاصل اه كل ما يدر على المستاجر ضرر في بدنه او في ملكه
فله ان يفسخ كوان استاجر لغيره ثيابا او يقطعها او يخيطنها او يعض دابة او يحدث شئ من بناء او يجران
او يجر او ينجم او يفتصد او يضرع ارضان بداله اه لا يفسد لانه بلحقة ضرر ابقاء العقد فاه في بعض الماير
الماير في بعضها سقمه استاجر دابة فعضبت اه كانت بعينها فهو عذروا الا فلا لانه اذا عين الدابة والمعقود
منفع الدابة فلا ملكك لا يمكن استيفاء المعقود عليه فلهذا العقد واذا لم يعين الدابة والمعقود عليه فلهذا العقد
لا يفسد الدابة والدابة آله لا يفسد ما لم يفسد عليه بالعقد فذا منكر في المحل واصابعه كذا الابتداء مات ربا بالاجر
في بعض الطرق فلهذا المستاجر ان تركها وعليه الكرى حتى ياتي مكره فذوق ذكر الماير السلطان قالوا هذا اكلان في منان حيث
لا يقدر على سلطان ونحاف القطع لوم تركها ومو اخصا لان الاجارة تبقى بالعقد كما يفسخ بالعقد وهذا وجد الناقص للاجارة

الا انه لم يدر على ان القصص للعدو وهو موقوف على نفسه وما له وسبب على ذلك الا ان كان بعض هذا العذر فلا يستحق
عنه المنافع بعض هذا العذر او لم ينظر العاجل وهو الاصلح ان راي مع المحدث وحفظ النفي للورثه فعلا وانما راي ايضا
الاجابة لا الكوفة فعلا فان كان المستاجر ثقتا فالأفضل امضاؤها وان كان غير ثقتا فالأفضل فتحها فان فتحه وعلو قام
البينة على توفيقه انكره عليه بحسب ما بقى اتفاق على الا بغير شيئا لا بحسب الا فاكاهه ما هو القاضى واوام البينة على الاتفاق
النوادر وروى عن ابن كوفه امرأة ولدت يوم الخوف ان يطوف على الحمار ان يقع من رأس النخس فهذا عذر لانه لا يمكنها
اجبار الحمار على المقام لانه امر به فيفتح مكان الفروغ فان كانت ولدت قبل ذلك قد بقي من مدة نفسها
كدة الحصى او قبل اجرة الحمار على المقام لانه قد جرت العادة بالمقام بعد الفراغ من الحج بهذا القدر المسما وروى عن محمد
بنى المستاجر ارضها يزرعها شيئا قد سماه فزرعها واصطاب الزرع اقمه فافسده وقد ذهب وقت ذراعته ذلك الزرع فان
اناد ان يزرع ما هو اقل من راي من الاول او مثله فلم يذكر والاصح الاجابة ولزمه اجرامه لان تتبعه العقد مع
فوات المقصور وهو الذي شرطه العقد امر ارب المستاجر ارضها بهما بشرها وسمى الشرب وهو يصف فناء كذا وكان
الشرب اقلها شرطه فله الخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك الا ان يكون نص في البيع به فلا خيار له وذكر الحنفى ان زيادة رجل
يشارك من رجل ابله من الكوفة لا يقدرا ثم اشترى بعلم اوجابه قال هذا عذر والله اعلم **الحام**
الحام واجابة الحام جانيه لعامل الثمن فانه لو اشترى الحمار الحام من لوى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان من غنمه
حام للرجل وحام للنساء وسنة كتاب الاجابة مما ذكره وهو انها قد قيدت لان المستاجر واحد لا يجمع لاني الحام الحام
فكان المستاجر احدهما لا بعينه وجاز انما ناول الحام لان الشئ لانه حقيقة فانه قد وكل الحامين جميعا وقابله باعتبار
التعجيل مجاز لان الحام يذكر في العرف بلم الفرد ورايه التثنية فانه يقال حوام فلان وان كان حاما كان لكونها مخرجهما مجتمعا فخرج
فان المجاز ومهمة الحام على الاجر لانه لا يميزها الا بغيرها الا بغيرها الا بغيرها الا بغيرها الا بغيرها الا بغيرها الا بغيرها
نفع الاجر ولا يملك العقد اذ في نفقة شئ معلوم من الاجرة يجوز لان الاجرة غير واجبة حال التوكيل فلم يكن امر ابي بكر والذين
لا يجوز حمله في ما لو قال سلم ما على علكم من الدين ولم ينعكس السلم بالاجرة عند ذلك لان الدين واجبه حال التوكيل فقد امر
نصف ما عليه من الدين لم يجوز فلم يكن كالقول اذ ما على علكم من الدين حتى قالوا لو كانت الاجرة واجبة وقت التوكيل
ان الاجر على كل حال ما لم ينعكس الاجر لا وباعة الله قالوا لله ان لم ينعكس مع بعينه على علمه وان شرط انه امين في الاتفاق لانه
ضمن لله مخرجه فلا يميز امينا بالشرط لان حكم النفع لا يتغير بالشرط ولو نص على الاتفاق وانفاقه فاق العذر يقضيه للمستاجر
والعذر امين لانه جعله امينا الا ان يكون كفيته بالاجر فكون المستاجر ولا ينعكس الاجر موضع سرقته وبطلانها وان لم يشرط
للموافقة الحام وموافق المستاجر بدلت المستاجر من غير شرط لان لا يتركها الا بغيرها الا بغيرها الا بغيرها الا بغيرها
وسل الماء اجاز الارض والدار وعلف الحام ورماه عند منحه المدة للمستاجر ويومر بالنقل لان القول المنقول قوله
المستاجر اذ لم يعرف كونه بدلا مني فاما الراد صار مشغولا من جهة المستاجر فله نفعه كالوكان مشغولا بامتنعه ولو انكر
المستاجر كونه الراد من ضله قالوا له لانه يدعى عليه نفعه من المكان وتسليمه وهو منكر فكون القول المنكوك ولو انكر
سلما الحام فله المستاجر نفعه ولو انكره البالوعة من جهة المستاجر فعلى الاجر نفعه والوقوف ان نفعه من سبل الماء على
سائر نفعه شئ من البناء لانه يكون محصيا مستغما يمكن تنقيته بالذو له فيه فاما بطلان البالوعة لا يمكن نفعه في
تنقيته الا بغير شئ من البناء وللعلم المستاجر يقضى شئ من البناء وانما ملكه بطلان البالوعة لا يمكن نفعه عليه بالشرط
على المستاجر فله العلف والرماه لانفس والاجابة لانه شرط ما يقتضيه العقد ولو شرط ذلك على رب الحام حدث لانه شرط
ما لا يقتضيه العقد المستاجر مما بين سنة كل شهر يكذا فانهم ادم احد ما قبل التفتي فله ترك البالوعة لان الصفقة توفرت عليه
قبل الحام فلا خيار له البيع حله في ما لو المستاجر مما سئل المستاجر لا شتره من ثم سلم في البالوعة او في المستاجر
فانه يجبر على قبضه لانه الصفقة توفرت في حق المنافع للذو العين ونوفرت التسليم في حق المنافع لا يثبت خيار الادائ
لم يمتنع على الاجر بتسليم المنافع حله لانه ليس في وسعه ذلك وانما الحق في عليه متفوقا على صاحب صدق المنافع ما هنا

[illegible]

لا يحصل التسليم والاجر لا يسمي الاب بالتسليم واذا دفع ولم يركب فانقصه من جهته والتسليم قد فصل حتى
الاجر اقبل ودفع المفتاح اليه فلما انقضت المدة قاربا قدرت على الفتح وقال رب البيت كنس في القول لهما
وكذا البيتين بيننا اما القول له لان الظاهر شامدا له لانه لما كان المفتاح بيد فانظروا انه بقدر على فتح الابواب
مفتاحا ليدلهم هذا المعلق ولا على فتح الباب به فالقول للمستاجر واما البيتين لانها اكثر اثباتا وموقفة الاجازة
وما كان متصلا بالدار فالقول للموكل ملكه وما كان منفصلا فالقول للمستاجر لان المنفصل الظاهر شامدا
للمستاجر لانه في محل في المنفصل لانه يقع للبناء والارض فكنوت لم له الاصل في الدار كوانات او علامات
فللمستاجر لانه في يد سقط احد معا في الباب فادعاه فالقول لرب الدار والبيتين للمستاجر لانه عرف كونه في يد
البيت لانه المعلق في يد رب البيت وهذا اخذ وكذا كل ما قلنا يعرف بعلامته ان من الدار ولو لم يتاجر ارضا لم يطع
فما الاجازة في اختلاف الاتون من بناء فالقول للمستاجر لان الظاهر ان المستاجر هو الذي يبايع حاجته اليه ولو
اختلفا في التنوية الدار فالقول للموكل لانه لم يركب بالدار ولا عرف ان المستاجر هو الذي احدثه والحواله بناء عليه
اصل الكوف فاما عرف بلا دنا فالقول للمستاجر هو الذي حدث الثور كما في الاتون اقول لرب الدار ان المستاجر حصصها
او كركب فما بابا فلم يتاجر قلعه ما لم يرض بالدار لانه على ما له فاني كان يرضيها فتمت يوم الحصة كما لو كان
غاصبا الا انه يملك وقت الحصة فيعتبر فتمت يومئذ وذكر في مرادهم الصغر ان كل الثوب لم يخطا فجاز رب
الثوب اننا ضلته ودار الخياط اننا ضلته فنظر ان كان في يد الخياط فالقول قوله وعار رب الثوب الاجرة وان كان في يد
الثوب فالقول قوله مع غيبه ولا اجر عليه وان كان في ايديهما فالقول قول الخياط مع غيبه وعار رب الثوب الاجرة وان كان
في دار رب الثوب فالقول قوله قول رب الثوب لان القول لان اليد في اصل الثوب فكذلك صفة ومع كان في ايديهما فلي
يد حصصه ولرب الثوب يد فكما واليد الحقيقة فوق اليد الحكيم وكذا ان كان في دار رب الثوب فيدل حكمه للخياط
يد حصصه اجدان وضي منته وسرها وفها كمن فلما مضت المدة وان مضى الساعي من السك والساكن في
او احد ما كان الساعي فما خلا اجر على المستاجر وان كان المستاجر فما فعله الاجر لان كل الاب انما يسمي بدوام التسليم
وبقائه للاخر المدة وان كان المستاجر فما التسليم للمزارع ثابت والمنازع معدوم فدل على دوامه وان لم يكن
للمستاجر فما التسليم غير ثابت والمنازع موصوفه فدل على دوامه المسقاعى لا يوصف فتمت احتجاجا على ما بينه
فاذع المستاجر ان المستاجر احد عشر شهرا من ابدوم وشهر اربعة واوام البيتين واوام رب الدار البيتين ان ارفها ابا
بعث فاني اذ بينه رب الدار لانه يدعي فصل اربعة امد عشرة شهرا فاما الشهر الاخر فقد اقر البيتين اجر بفضل
البيتين قال في حقه عملنا كذا في الاصل السابق في رجل اقام بينه ان اجر بيته ثلثا بستهم ورام ثلثه لثمن
كل شهر ثلثه ورام واقام الاخر بينه لثمن اربعة اشهر مستاجر ستة اشهر كل شهر بدوم فعليه لثمن الشهر ستة دراهم وثلثه
لثمن ثلثه ورام لان بيته كل واحد منهما ثبت زياده فان بينه الاجر ثبت زيادة الاجر وبينه المستاجر ثبت
زيادة المدة فقبلنا منه المستاجر في الزيادة ثلثه لثمن الشهر ثلثه ورام وفضلنا بينه الاجر في زيادة الاجر ثلثه
ورام وجعلنا التسعة با ثلثه لثمن لان كل واحد منهما يدعي عقدا غير صاهبه وانتهى بالبيتين ربا
لستاجر عبدا في خط مع مشاء كل شهر باجر مائة فيجد الخياط الاجارة وادعي العبد ان عبد واقام رب العبد
البيتين على الاجارة وادعاهما واختلفا الى القاضي فذكر لهما في ذلك شهر ارم في الشهر ووقد استعمل قبل الحجة وبعد
فعليه اجمع فذكر لهما رب العبد قد ابراء من ضمان القم وادعي عليه ضمان الاجرة لو عطل العبد في حال الحجة
في الخياط فلا شيء على المستاجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستاجر موعده ولكن عصيته والمستلم علي
قال اقول اذا اقام القصار قدر دوت فالقول قوله مع غيبه ولا اجر له لانه امين ادعي ردا لانه فالقول
وروى هشام عن محمد اذا اقر دوت عليك الثوب لا تصدق البيتين وكذلك الراعي المشترك قال قد مات منها

يكون القول قوله في الصفه لانه ما اقر بالاذن الا على ذلك الوصف وان شاء رب الثوب اخذ واعطاه ام مثله لانه انما
 الامر في اصله اقرب من القطع والخياطه وظاهره الوصف فقد وجد اصله المعقود عليه مع العيب وكان لصاحب الثوب
 الرضا به وكذلك لو قطع سراويله بدليل انه روى عن محمد انه لو دفع خيرا لا وجب له بطر لم يطع فخره كوزا فان شاء ضمن
 مثل شربه وان شاء اخذ واعطاه ام مثله فياخذ في ان يكون في الراويل كذا وكذا وانما اوجبت ام المثل لان المستعمل
 لم يرض بالمسح الا على صفه مخصوصه فاذا لم يسلم له على ذلك الوصف وجب له المثل والحق وان المسح واسما علم بالصورة
 فان المستعمل عني بوجهه في الحايه يجوز استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكلف
 وذكر دليل فوق القيس فان في النزاع عن العرق والعادة هو ما لو اخرج مدفع شرعا ثم موبع عند عاتق الشاي
 لا موبعة لانه مما في الكتاب بيعا وابنت فيه خيار الروم وكذلك يلحق بالبيعات والمستصنع يجوز فيها جرت العادة
 فيه كالمفسوس والخف والانيه اذ بين الوصف على وجه يحصل التعريف لانه التعامل جرى في ذلك ولم يجوز في الشيء بل
 حاله يجوز له في ان يفر من عند نفسه ويؤخذ ذلك الجوز لانه لا تعامل في ذلك القيس يرد والعقد في ليس بل لازم ولا راد
 منها ان يمنع منه لان الجوز كان الحايه والضرورة وقد دفع بانيات امر الجوز في لزوم على اصل العتق ووجه
 الرتبة عند ما ولي لصانع خياره والاذن لو كان الصانع اخذ منه ما لا يضره من اذنه وقطع جلد فاذا اتى الصانع
 المشروط لو كان المستصنع الامتناع يودي لا الاضار به وهذا الجوز علق في اذا قطع الجلد ولم يعلق فقال المستصنع
 لانه لا يدري ان العمل على يقع على الصفه المشروطه ام لا فان الفسخ لهما ان يشترى شيئا لم يرد على المعقود عليه وان كان
 الحق بالموجوب تقدير الحق القول بخوار العقد فيصير مشتركا لم يرد فيثبت له الخيار بالنقص وليس للصانع يرد
 منه اذ اراد المستصنع ورضيه وان باع قبل ان يراه جاز لان العقد ليس بل لازم فاذا رآه ورضيه لزم العقد
 بلقاط الخيار وان ضرب له مستصنع امله صار له عند ذلك في الجوز لا بشرط السلم ولا يثبت في الخيار
 وعند ما يتفق المستصنع على الصفه فيعين والعين لا تقبل الاجل وانما تذكر المدة في التمهيد او التأجيل
 وان لم يمتد المستصنع فلم يقر به لانه هذا المسح بهذا الوصف الذي وصفه يجوز ان يكون عينيا معدومه وخيار
 ان تكون دينية الذمة فعملنا مبيعا دينية الذمة لانه مشروع بالكاتب في السنة فصار اقرب الى الجوز وان
 بالرخصه لانه لازم بالاجل وذكر الاجل يرضى على كونه مبيعا دينية الذمة فصار العمل بالنقص يودي ولو دفع
 حرد العمل لانه انا ومنه فلا ضار له لانه لا يتجار العمل له علة ملكه وليس بالمستصنع فان اخذ منه حردا وانما
 لم يرضى قيمته لانه لم يرضه فصار كالمواخذ ابته دفع اليه غلا ليس له ثوبا سبعة اربعة ان جاز ان يرضى
 او اكبر فلم يرد وبما قد عزم له ان شاء الله واعطاه الاجر وان خالفه المستصنع اعطاه من الجهر حساب بالنقص
 اذا سجد اكبر فقد زاد في قدر الذم ان لكنه اصله بالوصف وهو الصفاقه واذا سجد اصغر فقد نقص عن الاصل
 وبما خلا الصفه يعوت بعض المصالح فيكون غسبا فاحشا فنحو وكذلك لو شرط عليه قفلا في كفة
 لو شرط صغيرا فانه رقيقا لانه في الصفه المعقود عليه يعطيه المسح او المثل فيه واثان في روايه يعطيه
 ام المثل على حاله الجوز في المسح في الزيادة في النقصان مقدار محض من المسح لانه بات بعض العمل فقد نقص
 ما لم يعمل وذلك لان العقد قائم من وجه فابت من وجه باعتبار النقصان لان في القرض باقتلا في وصفه
 الا انه ما اضربا بصله في حكم بالفساد كالوعدا من وجه في بيع المعاقضه في روايه يعطيه المسح في اخذ منه
 وان اخذ منه رضى بالعيب يعطيه ام المثل الجوز المسح لانه المعقود عليه العمل واصل العمل في
 باذن صاحب الغرض لانه في عيبا مكان المعقود عليه معيبا وذلك لان العقد كان في البيع وروى عن محمد
 لو اوفاه الوصف والذرع وزاد فيه لم الخيار ان شاء الله وان شاء اخذ الثوب اعطاه المسح واثان في روايه
 الزايد لانه اذا زاد في القول فقد استكثر الغرض في اعيان امره وربما تكون به حايه اليه فكان له الخيار والذرع

باب الامتناع

حصلت بغير عقد فلا يجب بازاء ما ابر دفع فيه ليعمل فعمله على وجه لا يعمل فعمله في الخفاف او روبا وقد شرط جيدا فان
 غار صنفه بعد عمله لا ابر له وان شاء اخذ واعطاه ام المثل وما زاد العمل فيه ومن ان ينظر المقتضى الخف من رايه من عمل
 ومبطن والى قيمته منعلا مبطنا فان كان قيمته غير منعلا عشر وقيمته منعلا اثنا عشر علم ان قيمه ما زاد فيه واما
 لانه انما باصل العمل لكنه معيبا فم يوف العمل على الوجه المادون فيه فكان محال في الوصف موافقا لاصل
 فان شاء مال لا الخلف وضمنه خفه وان شاء مال لا الوفاق واخذ حقه ويعطيه ام مثله علم وما زاد العمل
 فيه لانه انما باصل العمل لكنه معيبا فم يوف العمل على الوجه المادون فيه فكان محال في الوصف موافقا لاصل
 مسح على ان يعطيه على امثله غزله او يعطيه في الضرر داعم والاجرة داعم سماه لا يجوز قياسا لانه شرط وقضا
 او بيعه اجابة وذلك بوجه فسادها ويجوز استحسانا للتعامل فان الانسان قد يدفع عن الا اهانته واجر يبيع
 ثوب معدرو يعلم انه لا يكتفي الغرض للثوب المامور به في شرط زياده غزله من عند الخانك على سبيل القرض او الشراء
 يسم به الثوب في هذا شرط متعامل فيما بين الناس من غير تكليف كالقولي غزله على ان يتركه البائع ويخذ وجاز الثوب
 لانه شرط متعارف فيه كذلك لو قال زد رطله من غزله في مثل غزله وسكت جاز في القرض لانه يحق له الرب
 والقرض والقرض اذا ما مالان فليسك بدل وانما يتحقق فكان ابثاته اولى دفع طهران ثوبه فلا يضمن ولا يضمن
 من عندك شئ معلوم يجوز قياسا على لو استصنع صفا او قلمسوع ولا يجوز استحسانا لانه باع ما ليس عند ولا يتعامل
 في الحايه فلا يجوز وفي الخف والقلمسوع تعامل فجاز ولو دفع سحما او قال قشعره وريم سفسح وكردوم
 كان فاسدا لان البنفسج مجهول قدره لانه قد يقدر وكذلك فكون العمل مجهولا فان كان قدر البنفسج معلوما عند
 التجار جاز لان المعروف كالمشروط بخلاف ما لو دفع ثوبا بالاصابع ليصغره نصف جاز وان لم يبين قدر
 العصفه لانه قدره يصغره بمثل هذا الثوب معروف فيما بين الصباغين بحيث لو زاد او اقل ذلك المقدار
 قد الثوب والمعروف كالمشروط واذا اختلفا فما امره ان يصغره به فالقول رب الثوب مع عيونه لانه لا يترك
 الاذن اصله كاه القول قوله فكذا اذا انكر وصفه واذا انكر وصف المستصنع وقال يا امر بغير هذا الخاف
 ان الخاف لا يفيده لانه يدعي عليه معنى لواقبه لا يلزم بل له الامتناع عن الاخذ فاذا انكر لا يستحق عليه ان يعلم
 كاد **ادب الناس** يحتاج لا يبره فريضة القضاء وتنبى قيمه ووجه

للمخلصين
 فها من كل القاض
 والحداسه ربه العالمت

الغلط في ايراد الحدود وذكر الحضاف في اوصاف الفاضل انه لا يقبل دعواه وهو الصحيح والوقت بينهما ان مع غلط في ايراد الحدود
صار المدعى به شيئا اخر لانه ذكر ايراد حدوده وان اقرى وقد ينفق تلك الدار والدار المدعى به في حقها ان يكون
المدعى به تلك الدار التي ذكر ايراد حدودها فلا يقبل ومنه فكل ايراد اوصاف المدعى به شيئا اخر ونظير لو شهد شاهدان بالبيع
وقبض المبيع وتركوا ذكر الشيء جازوا وغلطوا في الشيء لا يجوز فكذا هذا اذا لم يكن الدار مشهورا مثله ان عمو بن جزم بالكوفة من
دار الزبير بالبصرة لا يقع التعريف بالدار المذكورة عندنا صحتها وعندنا ما استغن عن ذكر الحدود لان التعريف يقع بمجرد العلم به في دار
ماله الشهيرة فذلك التعريف العقار له انما بالشهر بصير اصل البعق معلوما فاما المقدار بين مجهول لانه ما زاد وينقص وهم عاين
والحدود متفق له كاصل البعق فلا يصير المشهور به معلوما بذكر المثل كلف في حق ادم لانه لا يتغير للزيادة ونقصان فيقع
التعريف بمجرد العلم حال الشهرة وذكر الحضاف لو قال الشهود شهدنا الدار في موضع كذا انعرفنا لهذا الرجل ومنكروا كذا لانه
اسما حدودنا بقدر العلم بالشهادة وان اذ اراد ان حكم بذكر المدعى بعينه بالشهر لمعشوا على الحدود ويقنعوا عليها او يرد
المدعى بحاقه مع ما بالشهادة من يعقوا على الحدود محضوهم ونقوا لوان من حدود الدار التي شهدنا بها لهنداء الجماعه ياتون
القاضي فيشهدون على اسم الحدود فيحكم المدعى به الدار كذا في الضيق والحاقوت وجميع العقارات على وصفه
وان ادعى جارا وضيقا لم يرد ذلك فافق المدعى عليه بذكره انفعها على الحدود ونقضى بذكر المدعى عليه ما اقر بان اقر بان
جهه على نفسه وان اقر بالشهر واختلف في الحدود فقال المدعى به حدودها وقال المدعى عليه لا يلزم من حدودها
فالمدعى به انما يتحقق بانها ويران لان هذا اختلاف في مقدار العقود عليه وفانوصب الخالف بالنص واما اذا كانت الدعوى في
في المنقولات فلا يتحقق امان ان كان المدعى به قايما في المدعى عليه فان كان قايما فكلف المدعى عليه بالانصاف
الاذا كان يلحقه مؤنة كبيرة في ذلك لم يشترط الاشارة اليه ولا يشترط بيان الحس والسو والحلية والقيمة والصنف لان
بالاشارة نصير معلوما وان كان ما كان لا يصح الداعي الا ببيان جنس ونسب وصفته وحليته وقيمة لانه لا يصح
الا بذكر من لا يشترط الاشارة اليه ولا يشترط بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترط بيان القيمة لانه الانسان قد
يعرف قيمة ملكه بان يورث من غير شيئا فكون القول في القيمة قول المنكر وجه اذكر الحضاف ان العيني اذا كان
منه ملكا حقيقيا او ملكا بان كان غايبا كانت الخصومة في المالبية والقيمة الحقيقية فلا بد من بيان القيمة وذكره
دعوى الاصل لو ادعى سبيلا او طريقا في دار رجل وشهد الشهود فانه لا طريقا او سبيلا في داره ولم يبينوا عرض
وطول ولم يقولوا لانا المطر وغير يصح ولو عرض تلك الدار التي في الطريق وفي المسيل برفع الملبان ربا الدار التي
موضوعة في المسيل فما اذا شهدوا ابتداء فلا يقبل بانهم لم يقرروا في المسيل مع الاقرار وجهه المشهور به منع صحة
الشهادة وهم روايه الكتاب ان جهالة المشهود به تمنع قبول الشهادة في القضاة بالمشهور به ومنه انك القضاة
لان الطريق حاله المنة بمقدار بعض الباب التي ان السركا مع اختلاف في مقدار الطريق فانه قد يرضى بالبينة
وفي المسيل القول لرب الدار مع يمينه انما المطر او الماء الوضوء والصالح ومنه انك القضاة بالمشهور به في جهر البينة
لا يمنع قبول الشهادة وصار كالشهادة ان باع فغير من صبره صحة الشهادة لانه انك القضاة فكذا هذا لو ادعى
جارا لانه شق في ارضه بمذاق الماء في الارض لا يثبت حدود هذه الارض وموضع هذا النهر من هذه الارض ان
من الجانب الايمن او من الجانب الايسر يبين قدر طول النهر وعرضه المدعى به لا يصح معلوما بالبينة ودعوى وضع النهر
لا يصح ما سبى ان الحق وضع فشبوا وطبقتين وبنى غلط الخشب لانه هذا تفاوت من غلط الخشب وهو لو سبى وضع
الخشب من الجانب شعوى المذهب اذا ادعى شفعه بالجوار جارا لانه لا يقضى له القاضي بالشفع ام لا اختلف المتابع فيه
قل لان المدعى يدعي انه لا حق له فيما يدعي فاعلم القاضي بذكره لا يفتت للدعوى وقيل يقضى لانه لما طالب الشفع
فقد ركن المذهب ان يقبل دعواه وان كان يعتقد خلافه في ذلك كما هو اهلان وجهي من اهل الذمة اذ ارفع للمدعى ان
روى لوجه من القاضي يعرف بينهما عند الخصومة في الدار ان كان يعتقد خلافه في ذلك وقيل ياد القاضي
عن ذلك وتقول ان يفتت وهو لا يفتت فان لم يفتت في الدار لا دفعه عن مجلسه ولا دفعه عن مجلسه ولا يسمع كلامه ومذاوجه

الافاديل واصحابها وينبغي للقاضي ان يفتي كاتبه اهل العقاقير والصلح في ما اقر اعدا لانه لو شهد بكتابة باوى يمين
بديه فذكره لنفسه فشهد عن القضاة فيفتي لا يغير من اهل الصلح لانه كتاب ما جرى بين يديه من بين الامانة والمأونة في الامين
دون الخامين ويعتقد حيث يرى ما يكتب لانه انما بالتميم والتخليط لانه لا يجرع بالرسوخ في يده او يفتي في كتابته فيؤدي
لا البطلان حقوق الناس وكتبه خصومة كل خصمين وشهاد شهودهم ما صحه صفا وهو المحقق لانه لا يمكن له حفظ فافانسي
القاضي ذلك بنظره في الكتاب فيذكر في حقوق الناس وينبغي للكاتب ان يكتب بحضرته ان يكتب بحضرته المدعى وامام ابيه وكنيته
وصناعته وقبيلته او ما يعرف به لانه يحتاج لتعريف المدعى وهذا يبلغه التعريف وان كان القاضي لا يعرفه فلاه وهذا السبب واجب
لكن ان فعله يكون ابلغ في التعريف بالنسبة اليه واذ اخلاه انما عليه بالروسه للبايشية في ان اذ كان به عور لا يحل به لان
ذلك لا يكره فيه وكذلك المدعى عليه فان اقر المدعى عليه اعرضا القاضي كتب اقر فلان بن فلان فلان وان لم يعرفه ما كتب اقر
ذكره فلان بن فلان وقد مر المسئلة باب سماع الدعوى فيكون ذلك الشهود لانه يحتاج لانه يعرف الشهود للسؤال عنهم ويكتب الشهود
مراضع سائرهم في حالهم ومصلحتهم في دفعه ويدها في حق المحقق للمساخ عنهم ان كان القاضي لا يعرفهم وان كان القاضي لا يعرفهم
ويجب لانه انما يكتب في كتابته فيكون في المرفوع فيهم فلا اعرضا في دفعه في الشفعة على ذلك فلا يكتب وان كان الشهود شهدوا على
او جهلا او وصيه او وكالة كتاب نسخ الكتاب في كتابته المحقق لانه يحتاج الى العوض على العلماء للطلب الفتوى منهم في ما يكتب
في كنهه اعرضا عليهم فلا يكتب في كتابته محض اعرضا وان اذ ان جعلها فانه ينبغي له ان يترك موضع الحلية في نصير القاضي فكلوا القاضي
من الذي حكموا وكتبه حيثما المحقق لانه الكاتب وان اعلسا بالابن القاضي عن النظره وجهه ما فيكون نظر حليته في الحدود فلاها
القاضي فكون فيه نظر رجل واحد ونظر الواحد استين في فصول فانما القاضي على الكاتب ان حكمه جاز ايضا لانه الخالين
نظر رجل واحد وسواء كانت المرأة مدعى او مدعى عليها او كانت شاهدا فهو سواه للمعرفة فكل محتاج اليها فيكتب عليه اهل
والعقار المتعوض الا الكاتب ان حكمه اذا كان الكاتب وعلمه لانه القاضي على الشفوع لذلك ولذا في المحقق على القاضي بطر القاضي
لا وجه المرأة على حكمه انما يكتب ما كتب الكاتب في قول القاضي في ذلك ما يوافق ولو كان في المحقق وجهه في كتابته
لان اعرضا من البقرة الحاق بذيده به او نقصان لم يكتب على ظاهره ما قصود فلان بن فلان في شهر كذا في يوم كذا لانا العنوان في دفعه
على العلم محقق كل خصم مما غير الحاجة لانه في بعض النسخ وفي الكتب كلها وبطلان قصود خصوم كل شرفه في دفعه على الطلب
كثرة الكتب وكتبه زيادة الشهود محقق في خصم موصى ما كتب على ان زاد او نقص في الخصم بعد ذلك ان زاد او نقص في الخصم
فيما في يصح فيكتبه في الخصومة وحيث ان منفعه ذلك اجمع اليه فيكون البينة عليه ويخبر من جاز في حق الشهود وعن خصوم
لانفعه سائرهم وانما افضل من ان يكون خولا عندنا في التوفيق وما في حرمه والشايع رعا منه في الحق الا بطلان او رجل واحد انما
وكذلك للعدل وسر القاضي لا المعدل الواحد يفتي عندها وعند محمد والشايع رعا لانه لا يجوز الا اثنان في حله من شهادة من لا يعلم
للقاضي انما يقع بقول المعدل والمترجم لانه زيادة العدد انما فاده زيادة العلم لانه زيادة العدد يرفع الجحيزه من العناء ولهذا يصير
الخبير متواترا اكثر في داره فيشترط فيه العدد كذا الشهادة المحقق لانه المترجم الرسول في حله لا تساعد لانه نقل عيان عبره ولهذا
لا يشترط لقبوله لفظ الشهادة فلا يشترط فيه العدد كالحجزة البيانات والمعلومات وهذا لان يشترط زيادة العدد في الشهادة
المحضة ثابت كلفه العيلى لانه زيادة رجل واحد لا يزداد السماع زيادة علم لان الخبر بهذا القدر لا يرفع من العناء بل يرفع
في حله الامداد كذا اخبار الرسول ولا يقبل زجه كاف ولا يملك لانا الخبر الكاف والمطلوب لا يقع العلم كذا باب البيانات القاضي
لنقوم على راس الحلو والحوارة مولايي ومن صاحب المجلس لسمع الشئ من اسادة الادب والقدر لا يرفع من العناء بل يرفع
بحاق لانا ادب السهر ما عليك في التاويل السوط ويخبره لا يقوم بين يديه ويكون ما يوروا ويدعوا بالرفع ولا ينبغي في يقوم
من يرى القاضي ان يبارا احد من الخصومة في مجلس الحكم لانه نائب القاضي **باب القاض** **نقطة** **باب**
القاضي اذا علم بالمعانية او سماع الاقرار او شاهد الاقرار فانه لا يقضى بعلمه في حقوق الخالص به في كذا الزنا والسرقة وشرب الخمر
بالاجماع لان حقوق ادم مكر واد من افعال المسلمين ياوى القاضي في غير افعالهم اذا علم بانك اقامه الحد فكذا القاضي لا اكران
فانه اذا وجد رجلا بمارات السكر فانه ينبغي له ان يعرض لاجل التهمة ولا يكون ذلك فاما حقوق العباد في المال والطلاق والعق

بأنفاق ضلع هذا القول مما يحتاج إلى الفرق بين هذين القولين والوقت ما يكون في ترتيب القاض تحت وفي الزيادة
والنقصان فالظاهر أن غير مرور والظاهر أن الظاهر جازعاً له العزوف فاما الصك يكون في يد الخصمين فلا يومس عليه الزيادة والنقصان
في لو كان الصك في يد الشاهد لاداء الشهادة بمجرد حفظه كالمعاقب ذكر المضاف حاله عند لوضوح محضر رجل من ديوان القاض
وفي شهادة شهود آخرين من المحقوق والقاض لا يذكر فكذلك في شهادة كاتبه على قضائه شهادة شهوده عند غيبته فإنه لا يقبل
وقد بينت من وسمي اذا صليح سجل من ديوان القضاء فشهد كاتبه عند القاض انما في ذلك فلقاض يقبله وكذا اذا صليح اقرار
رجل من رجل فشهد الكاتبان عند القاض ان هذا الرجل عندك لهذا اذ قد سمعناه قبل القاض ووقع بشهادتهما والوقت ان
في الفصل الاول الكاتبان لم يسمي السبب الموجب للحق لان الشهادة ان لم يشهد الكاتبين على شاهدتهما او ما بالاعتدال وفي
الفصل الثاني والثالث الشاهدان عانوا السبب الموجب للحق فقبلوا وصار كل رجلين سمعا اقرار رجل من رجل ولم يشهد للرجل رجلين على اقرار
بما بينهما ان يشهدا على اقراره وبمثل لوعا رجلان رجلين اقرى يشهدان رجلين اقرى على شهادتهما ولم يشهدا على اقرارهما ان يشهد
على شهادة رجلين لما قبلنا وما وجدنا القاض في ديوان قاض كان قبله في اقراره وبينه فإنه لا يعلم شيء من ذلك ولا ينفذه حتى يستقبلوا
المضومة عند لاه العلم شرط القضاء وما كان عند القاض الاول وليس معلوم وهذا الفصل مهم لا يخفى في عاصبيه فيما اذا
بعد القاض سجلاً في ديوانه ولا يذكر في كتابه لا يخفى ذلك لانه اذا لم يذكر ولم يعلم صار غير له ما لو كان ذلك السجل في ديوان قاض اخر
فقبله لا يعلمه في الموضوعين جميعاً ولو ان قاضياً عمل على القضاء ثم رد بعد ذلك على القضاء فإنه لا يقض بشيء مما كان في ديوانه
اول من القضاء لان عياناً ان لم يذكر بالاجماع وان ذكره فكذلك عندنا خضع خلافاً لهما وقد مرته فلما اذا قامت
البينة عند الانسان عياناً فيفضل له يقضي بها عز لم اعتدنا القضاء فرفضت اليه تلك المضومة فإن المدعى تكلف إعادة
البينة تذكر اوله تذكر فرقاً بين الاقرار وبين البينة الفرق ان البينة لا وجب الحق بنفسها وانما وجب بالقضاء القضاء
بما لم يوجد فصار تقليد هذا القضاء بعد ذلك في تقليد قاض اخر سواء ولو قد قاضه او لا يعلم ان يقضي بتلك البينة حتى يستقبلوا
المضومة ويعيدوا البينة فكذا هنا **باب قصص المحاضر** من ديوان القاض المعزول وللسلطات
يعزل القاض بوسم ويعرف به فإنه دوى خالاه في انه قال لا يترك القاض على القضاء الا في ثلاث من اشتعلت في كونه
لم فيعزل ويستبدل بها يشتغل بموايلدرسي فادام في علمه هو يقول السلطان لا يفسد فكره لكنه افشى عليك ان تسمى العلم
مدولدرسي العلم ثم السلك فيقولون اننا ومع عزه فالقاضي المقلد يبعث رجلين في ثقتان والواحد يكتفي والثاني اقول فقط
المعزول وديوانه ديوان القاض الخياط الى نسخ السجلات الصكوك والمحاضر ونصب الاوصياء والقيم في اموال الوقف وتقدر النفقات
هذا لانه العاض يكتفي بكتبتين في احدى ما تكون في يد الخصم والا فربى يكون في ديوان القاض لانه رعا محتاج اليها لمعين من المغانى وطوبى
فهم ياتون عليه من الزيادة والنقصان فلا على الاعتماد عليه ثم اذا قضى ديوان القاض المعزول في السجلات مجمع ترتيب
الصكوك بجميع ترتيب والمحاضر في ترتيب وكذلك في الاوصياء ونسخة في الاوقات فيمجان كل نوع مما هذين النوعين في ترتيب لان القاض
فقد شبه علمه فلو لم يجمع كل نوع في ترتيب واحتمل القاض في النوع من الجمل محتاج الى انفتيش جميع ذلك فتعذر عليه الوصول
الى القاض المعزول شيئاً فيا ينكشف له ما اشكر علمه ما من قضاة فكرهم ان يحفظوا كل امر من الزيادة والنقصان
اليلحق اليه يكتب عليه القاض المعزول ومن النسخة ان كان من ما من المال دفع اليها وانما ان يدفع بجر عليه لانه ذكر انما كانت
في العلم وقد صار العمل لبعض فلا يتم في البياض في يد ما كان من ما من مال الخصومة قبل لا يجبر لانه ملكه او وديعه عند مرجئة
الخصومة وقبل مجر وصاله الصحيح لانه ما اخذ للقول بل للثبوت وكذلك الخصوم ما تركوا ذلك لعينه بل للعلم وقد تحول العمل الى غير
افضل ان ذلك محضر القاض المعزول وان لم يحضر لاجب عليه لانه المقلد لاجب عليه ان يحضر نفسه فكذا المعزول لاجب عليه ان يحضر نفسه
لانه عشت امينى يسما الديوان لا امين المقلد ولا امين المقلد من امين المعزول شيئاً فيا ينكشف له ما اشكر
لها وما فذا الوديع واما اليتيم لانه ذلك كلم غيب حكم علمه وكتبتان اسماء المحض لان القاض افاض في رجله الحق وديعه
ان كتب له ولم يبيد ولم يجد والسبب الذي جسي به الرجل وتادع الجسي لانه رعا محتاج الى سماع البينة على القول من بعد الجسي
لا بد ان يكون ذلك معلوماً للقاض ثم القاض المقلد باخذ هذه النسخة من القاض المعزول ايضا وكتبت ذلك في ذكره وتوكل

والقصاص والحقوق للمركبة في هذا القذف ضلوا فيه اوجهم ووجهه فيعلم بالاجماع وسواء علم بعد تقبل القضاة للمركبة
موقاض او علم في حاله القضاة نعم لم اعيد على القضاة ضمنه لا من لا يقضي بذلك العلم عندها والشايع يقضي لهما ان العلم
النائب للقاضي بالمعانية فوق علم بالبينه العادلة لانه الاحتمال الكذب ممكن في البينة غير ممكن في المعانية نعم ان لا يقضي
بعلم بالبينه العادلة فكذلك ان لا يقضي بعلم بالمعانية لانه العلم الحاصل له قبل التقبل علم بشهادة العلم فانه لذكر العلم
مطلق له القضاة لو شهد عند قاضي اخر لا يقضي به فلا سلب علم قضاة بتقيد القضاة وشهادة الفرد لا تصحح جميع علم القضاة
في حقوق العباد وصار كما لو حصل له العلم بالبينة قبل تقبل القضاة لا يقضي بذلك العلم فكذلك اذا علم بالمعانية فاما
العلم الحاصل له بعد التقبل علم قضاة لانه مطلق له القضاة واذا علم ثم لم يقبل القضاة فلا علم القضاة وقد بطل
بالفكر فصار كانه علم قبل التقبل النواذر ولو خرج القاضي من القضاة في شأنه او خرج القاضي في شأنه فصار كانه علم
اصل المشايخ في عاقل المذبح فلي ان لم يكن مقبلا على القوي لا يقضي بذلك العلم وان كان مقبلا على القوي لا يقضي فكذا
لما ان الوالي اذا قدر رجلا قضا كونه كذا لا يصير قاضيا سواء تذكر الكونه لم يقبل ضمنه تلك الكونه ونواحيها وقيل
لا يقضي بذلك العلم وان كان مقبلا على هذا القابل جعل للمشرط النفاذ والقضاة وشارحه رحمه الله في كتابه في القضاة
ان المشرط لنفوذ القضاة فانه قال ولا يقبل كتاب قاضي رستاق او غيره لانه ليس يقضي وانما يفتصل عما سبيل الصلح
فيما اذا قيل على ان القضاة في القوي لا ينفذون ومكر اذ كما الحذف لانه القضاة من اعلام الدين كالجمعة والعديد من فكون
المشرط لنفوذ ذلك القاضي في القوي به لا يمكن من تنفيذ قضائه فاذا كان المشرط فاقاضي القضاة في العلم بوضع
بما يمكن من القضاة فكذلك بمنزلة سائر الرعايا وروى ابو يوسف في الاملاء ان المشرط ليس بشرط لنفوذ القضاة ولو دفع مال
اليتم لا ارفح في علمه من غير دينه لانه من حقوق النسي وللقاتل ان يقضي بعلمه في حقوق العباد واذا علم حاله
القضاة ولو بلغ القاضي في المستفهم في علمه الذي بلغه لانه في البسوع ولو جرد من شئ منه اوباع ففقط عليه ان العبد علم
يرفع عليه صا كما لم ير له **باب القضاة تجدد ديوانه شيئا لا يحفظ** اي على فصول الاول لو تقدم رجلا
العلم ومع رجلا فقال للقاضي انك قضيت على هذا الرجل بكذا في المال او بضيق كذا او بحق من الحقوق والعرض لم يذكر
واقام عند شهوده ولا يشهدون ان القضاة يشهدون ان قضي لهذا المدعي على هذا الرجل الذي معه بالحق الذي ادعاه لا ينفذ
ولا يقضي به عند لا ينفذ رعا من القاضي بن زياد بن نزيه الوليد وقال محمد بن قيس في حكمه به لانه الشهود لو شهدوا على قضيت عند
قاضي اخر فان العلم لا ينفذ القاضي وحكم بهذه الشهادة فكذلك اذا شهدوا بقضية عند لانه للبينه في الموضوعات قامت
على السبب الموضوع للحق وهو القضاة لا ينفذ هذه الشهادة عين القضاة او الرجل اذا شهدوا ثم في شهود عند شهود
منه الشهادة وكما مضى من ان لا ينفذ او لا يشهد بقولها فاولى ان لا يكون لا يقضي بقولها اذا لم تذكر في الثاني القضاة او
اذا وجد اقرار رجل او شهادة شهود في ديوانه وهو محتوم بختم مكتوب بخطه او بخط نايبه لكنه لا يذكر تلك الشهادة عند
المذبح لا يقضي بتلك الشهادة وعند ما يقضي كذا اذا وجد رجلا في ديوانه مكتوب بخطه في قضيت بهذه القضية وانفرد
القضاة بذلك لكن لم يذكر عند المذبح لا يقضي بذلك وذكر عند ما يلحق بالثبوت رواية الاخبار عنه النبي صلى الله عليه وسلم
في موضع كذا لا يذكر بالجل لانه روى عند لا ينفذ وعند ما يجل لانه عند الحكم الشرط يجل الرواية او يحفظ الحديث على قدر القلب
من حين يسمع لا ان يروي وعند ما ليس هذا بشرط لهما ان القضاة لا يمكنه جميع الخصومات والقضاة والشرايط فلو شرط
علمه حفظ الحكم للقضاة ادى فذلك لا ابطال حقوق النسي لانه ربما لا يجد المدعي شهودا في حقهم اذا مات شهوده وممكن ان يروي
شرطنا حفظ المتن والاسانيد يجل الرواية وذكر غير ممكن ادى لما سدد به رواية الاخبار لانه الخط والحالة يشبه الخط والحالة
فيحكم ان يكون مرفوعا فلا يجل له القضاة واطلق القضاة في الحكم والحالة وانما يجل ان يكون مرفوعا يروي لا ابطال الحق وانما
كله ان شرط حفظ ابطال حق المدعي للمدعي الحق يمكن التورع عنه بان يشهد على قضيت شهودا كثيرين اذا كانت
القضاة است قضاه بالشهادة او يشهد على شهادة الشهود شهودا في اذ كانت الاصول امكنه الاثبات بالنزوع فكان ما قاله في
القول الرابع اذا وجد خط مكتوب في ديوانه لا يذكر الشهادة احسن المشايخ في قولنا هذا الخلف وقيل لا يجوز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القاضي ما يقع بطلان الطلاق في حقها فينبغي الأمر على رأي نفسه وكذلك القضاء بالسلم في الحيوان وطلاق المكمل والنفقة
 برد المنكوبة بالصوب المحم ينفذ سواء قضاها بالحوار أو بالرد لأنه مجتهد فيه **فصل** وأما القضاء في محل قول
 من هو لا ينفذ لأن قول المهور ساقط الاعتبار في مقابلة المهور وقول يكون خلافا للاختلاف لأنه لما اجمع فقهاء الأمة
 على أنه في قول واحد مخالف قولهم يكون خلافا للاختلاف في حق بقوله كان قضاء موضع الخلاف والقضاء ينفذ
 في موضع الاختلاف في موضع الخلاف فكان بالطلاء مثله إذا كان القود بين رجل وامرأة عن القود فابطل ذكر القاضي وقيل
 بالقود للرجل وقال لا يعمل النساء فإنه لا ينفذ لقائه إقراره بغير العفو وبطل القود لأن بعض العلماء وإن قال
 أنه لا ينفذ للنساء في القضاء فلا يصح عفوهم لكن هذا القول مهور محال لقول المهور ومخالفة لكتايبه في قوله
 ولين الربيع ما تركتم أن لم يكن لكم ولد ثبت بها الحق في بيع المتزوج من غير فصل وكذلك رجل طلق امرأته بطلانها
 واحدة وهي جلي أو جاني أو قبل أن يدخل بها ففقد قاضي باطلان ذلك أو بوقوع واحدة فإنه لا ينفذ لأنه إن كان على قول
 أصل الربيع إذا وقع الثلث يقع واحدة كقوله لا ينفذ بطلان لأنه مخالف لكتايبه وهو قول في قول طلقها
 فلا يجل من بعد والمراد منه الطلق الثالث ولو نقل من المتقدمين قوله في مسنده لكن من غير اجتماع ثم قال وقد
 من المتأخرين فيها قول آخر مخالف لقول المتقدمين في حق قاضي يقول المتأخرين فنفذ قضاؤه لأن التمسى تتفاوتون
 في صدق الخلاف فيصير المسئلة مختلفة فقد قضى في محل الاختلاف فنقل فيها اختلاف المتقدمين على قول
 فقضى القاضي بقوله لا ينفذ لأنه مخالف لقول علماء زمانه لا ينفذ قضاؤه بالاجماع وإن كان موافقا له قبل
 نفذوا إليه من الحضاف وقيل لا ينفذ واليه ذهب المحققون من أصحابنا ومنه أمسند أصوليه أن أصل العمل
 اجماعا على ما وافقوا ثم قال فهم من بعدهم من العلماء وأنفقوا على قول خلاف قول المتقدمين من اعتبارهم
 تعتبر وقيل لا يعتبر وهو الصحيح ووجه البناء على هذه المسئلة أن المتقدمين لما اختلفوا على معنى القول في
 وإني كل واحد بالدليل والجمع فقد اجمعا على أنه ليس ما ساقول لا ينفذ فصار كالواجم على قول واحد ثم وقع
 على هذه في ذلك كانت المسئلة مختلفة فكذلك ما ساقول لا ينفذ عن المتقدمين أنهم كانوا على قول واحد من خبرهم
 لأنهم ما ينطروا واما اجمعا على عدم قول آخر فظاهر قول آخر في ذلك القول صارت الحادثة مختلفة فاذن القاضي
 أحد القولين كان القضاء في محل الاجتهاد فنقد **فصل** وأما إذا كان نفي القضاء مختلفا فيه فإن قضي القاضي في
 الغائب أو الغائب على نفذه روايتان عن صاحبنا في رواية لا ينفذ وهكذا ذكر الحضاف وهو الصحيح لأنه لو نفذ
 سنا لأننا نفد من حيث أنه قضاء فصل مجتهد فيه ووجه كان نفي القضاء مختلفا فيه فأنقص القاضي البصير في
 موجه وإذا قضى القاضي أن وجد محل الخلاف والاجتهاد فلا يبدى من قضاء آخر يرجح أحد ما على الآخر في لوقه قاضي على الغالب
 ثم قضى قاضي آخر بغيره فنفذ الأول ينفذ وذكره المنتفع أنه ينفذ وذكره المفقود ما يدل على أنه ينفذ فإنه قال لو
 القاضي ضياع كل حق للمفقود بحجج حجة لو أنفذ الخصوم وقضى للمفقود صح لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه
 لأن القضاء للغائب وعلى الغائب مختلف فيه التمسى إذا قضى رفع للقاضي آخر فابطل ليس لقاضي ثالث أن ينفذ
 والمجود في العزف إذا قضى بعد التوبة فرفع لما قضى آخر فنفذه ثم رفع لما ثالث ليس له أن ينقصه لأن نفي قضاء
 الفاسق وقضاء المجرد في العزف مختلف فيه عندنا قضاء التمسى وقضاء المجرد في العزف بعد التوبة
 لا ينفذ وعندنا آخر على العكس فكان القضاء منهما مجتهدا لأن يكون القضاء منهما في محل الاجتهاد فكان
 كس واقعة في الاجتهاد فنقد **باب ما لا يجله القاضي وما لا يجله**
 سنفذ رجلا على رجل أنه طلق امرأته بانيان بزور ففقد القاضي من سنا ثم تزوجا أحد الشاهدين أو آخر بعد القضاء
 العدة جاز عند المذاهب والأول هو الأصل في طلاق الزوج الثاني هو الأصل في طلاق الزوج الثالث هو الأصل في طلاق الزوج

في بيان ما لا يجله القاضي
 القضاء بالزور

ومو قول محمد أن كان جاسلا حل له وطها لأنه يبيع الظاهر ليس بكلف باء الماكن كالمو بشرى أم من رجل ثم ظهر أن الباع لم يكن
 مالها أو قد وطها بشرى لا يوصف وطها يكون حراما وإن كان عالما بأن كان الزوج أحد الشهود لا يجل وأما الزوج
 الأول فنقد له حنف لا يجل له وطها في الظاهر لأنه الظاهر عند القاضي والتمسى الفرق واقع فلو وطها يكون
 زانيا فعموم عليه الحد فلا يطهاها ويكره الباطل عند محمد لأنه لا ينفذ القضاء باطنا وعندنا يوصف
 لا يجل لأن الفرق واقع عندنا 2 فيضار قول الحنفية فيه فيجوز الوطى احتياطا كما قال محمد إذا تزوج امرأة
 بغير ولي ثم طلقها بثلاث ثم تزوجها أكره له أن يطهاها قبل المحلل لقولنا 2 وهذه المسئلة بناء على أن قضاء القاضي
 بالعتود والفوق ينفذ ظاهره وأبطلنا عند خلافها لما هو معروف ولو دخل بها المتأخر فارقها وانقضت
 عتدها فلا يمسى بأن تزوجها الأول ولا يجله إلا ما عندنا فلا ينفذ القضاء بالزور بالمثلث فنقد وقد وجد المحلل وهو الذي في كلام
 صحيح وأما عندنا فلا يجله الأول فقام فكان تزوج الأول من أخرى استلحاها بحكم النكاح القديم لكنهما جدداه النكاح
 في نكاح التمسى والشهادة عن عمالة نفي الشهادة في الطلاق فوافقت ولو شهد رجلا أن امرأة
 هن ابنته بزور فاعتقها القاضي وجعلها ابنته فأنتم فلا يجله أن يطهاها وسبق منه ويرثه لأن القاضي
 وصلها ابنته ومن أحكام البتة وسئل كل لسان ياكل من ميراثه عندنا 2 يجل وعندنا لا يجل بناء على أن قضاء
 القاضي بالنسب ينفذ ظاهره وأبطلنا عند خلافها لما من مشايخنا من قال القضاء بالنسب يشترطه الزور لا ينفذ
 باطنا بالاجماع ونفي الحضاف أنه ينفذ عند الحنفية في النسب واليه من رويته وكان مناصحه
 في لاوارث له أن يثبت النسب من نفسه بأيدي شخص أو مجهول النسب ابنه أو ابنته وبعينه على ذلك شاهد
 في ينفذ القاضي بالنسب له ولو ادعى حقا يدعى رجل فقام عليه بينه زور فقطع القاضي له لا يجل للمقتضى
 وطها إن كانت حادثة ولا يمسى أن كان نكاحا ولا يجله أن كان طعاما وكل للمقتضى له ذلك كله لأن القضاء بالمال
 المرسل لا ينفذ باطنا لأنه لا يملك القضاء بالملك إلا بالقضاء بالنسب وليس معنى بعض اللبس بأولى من الآخر
 فنقد القضاء بالملك في الخلاف والعتود والفوق لأن سببه مقين فامكن إثباته مقتضى القضاء ساقط عليه
 معنى القضاء بالنسب تبع الحكم من حيث العرض وإثبات البيع مقتضى الأصل جاز في قوله اعق عبدك عن عدم
 بيع يصح طلب العاق فكذا هذا الذي عليه لما فذ من يدعى سرا لاجرم لأن القضاء بغير ظاهرا فلو حارم الأصل
 في التمسى بطونه غاصبا ينفذونه أو ترونه فلا يجام بذلك ما في هذه التمسى أو كونه في العتود ولو راجع المقتضى له ذلك الشيء
 أن باع من عرف ذلك باع باع من أحد الشاهدين لا يجل بشرى وإن كان على ما يعرف لا يجل لما قلنا ولو قام المشتري شاهد
 زورا فلا يباع من الأم بابتدع من القاضي ضد له ينفذ القضاء ظاهرا وأبطلنا حجة كل المشتري عن غيرنا
 وعندنا لا ينفذ باطنا عند حاجتنا لا يمسى عتينا لأنه القضاء بالعتود يشترطه الزور ينفذ باطنا عندنا خلافا
 لها ولو كان الباع سوا المدعي للبيع والمشتري بغيره فقامت بينه الزور على ذلك ضدنا 2 في سنا الأول سواء وعندنا
 أن رخص المشتري بذلك حل له وإن لم يرض وكاه يطلب حجة فلا يجله لأن البيع انعقد من جانب المدعي برضاء فنفذ
 العقد بصيرته كالأص في العقد من جانب الآخر بغير رضاه فيتوقف على اختياره فإن رخص نفذوا وهو لو أن علم
 على الخصومة وعلى نفي البيع أو قدره وطى الجارة أو بى الثوب أو أكل الطعام كان ذلك رضيا بالبيع ولا يمسى
 الخصومة بغير رضاه بالبيع قد وجب رضاه ولو قام بينه زور على رجل أنه وسيد من الجارة أو يصدق بها
 عليه وقضاؤه من زور بغير حق لا ينفذ قضاؤه وأبطلنا عندنا 2 في رخصه روايتان في
 روايته ينفذ كالأشياء والنكاح لأن النسب معنى يدعيه المدعي وأمكن القضاء بالملك بالبيع في روايته
 لا ينفذ وهو رواية الحضاف كالأشياء المرسل **باب القاضي يعزله** فيطالبه بشي ما كان

في بيان ما لا يجله القاضي

[illegible]

لا يقبل شهادة بالكتاب العاض وعند ما كتبت كاتفت وقيل القاضى بكتب في الوجهين جميعا ولم جمعوا وفروا
لا مع بين القضاة وبين الكتاب والصحيح هو الاول واذا اراد القاضى ان يكتب للقاضى في كتابه المدعى
ولم يبين ولم يحد وحده او صناعته ان لم يكن من العرب وكذا في كتاب المدعى عليه لان
التعريف يقع بذكر هذه الاشياء لانه قلنا سبق رجلا في عند الاشياء الثلاث وان ذكر لم يبين ولم يحد وبركاسوى
ذكر كفاؤه لان نسبة الاخذ لوالى بكونه او الى صناعته كما في ذكر زيادة التعريف لان يكون شرطه لان ما ذكر لم
قام يبين ولم يذكر لم يبين او الى صناعته وترك لم يحد فهو على الخلاف المعروف بين اصحابنا رحمهم الله
والا كان في القدر رجلا بذكر اللهم والنسب والتجارة لا يقع لان التعريف لم يحصل لان التوكيد لم ينقطع بينه وبين غيره فان
اقام المدعى عليه البيهنة اذ في التعبد رجلا في هذا اللهم والنسب فان كان جبا لا يقع لان الثابت بالبيهنة العادلة كالاثبات
معانته وان كان ميتا فانه شرط ان كان ميتا فلا شهادة الشهود وكتاب القاضى في الكتاب لان التعريف لم يحصل
لانه ذكر لم يبين فلا مطلقا ومطلق اللهم ينصرف الى الحرج دون الميت وكانهم ذكر وان الشهادة فلا يبين فلا في فتعبد
مطلوبا وان كان حيا وقت الكتاب ثم مات لا يقع لان التعريف لم يقع لما كانا حيا وقت الكتاب لان مطلق اللهم يتناول
فسيق اللفظ ثم ان شاء كتب اسماء الشهود الذي شهد واعند واتاهم وعلام ومواضعهم وان شاء اكتب بقوله شهد بذكر
شهود عدول قد عرفتهم واشهد معرفهم كذا القاضى اذ كتب السجل اشارة اظهر فيه اسماء الشهود كتب منه عدالتهم ان عرفهم بالبر
وان معرفهم بالعدالة ساعدهم فاذا عدلوا كتب انه سال عنهم فعدلوا عند وعرفوا لان القاضى المكتوب اليه مخدج لان
يقع ولما يمكنه القضاء اذا ظهرت عدالة الشهود وان لم يكتب القاضى عدالة الشهود ولا يسمى به لان القاضى المكتوب اليه متخفى عن
الشهود الذي شهد واعند القاضى حتى في ظهرت العدالة حينئذ ليقع فاذا كتب الكتاب يقرأ كتابه على الشهود الذي شهد
على الكتاب لان معرفته الكتاب للشهود شرط عند مخالفا للافاد وسفر وكتم الكتاب يحضرهم لانه لو لم يحضرهم تقوم التعبد
والتبديل وشهدهم ان هذا كتابه المقلان بن فلان قاضى بلد كذا او من اخذت عليه في لاشبه على الشهود قال المكتوب اليه
فالمشروط قبوله فاشبه احد ما ان لا يقبل القاضى المكتوب اليه في تقوم عليه البيهنة في كتاب القاضى عند علمنا خلافا للفقير
لان كتاب القاضى يلزم فانه يجب على القاضى ان ينظر فيه وان يعده بالحج والكون ملزم بالبيهنة ان كتاب القاضى يلزم فانه يجب على
القاضى ان ينظر فيه وان يعده بالحج والكون ملزم بالبيهنة خلاف كتاب اسد الحساد اذ امام المسلمين يكون معتبرا
بيهنة في اذ وصل ذلك الحجاز الذي معه الكتاب دار الله لم يفرحوا بكون امثال كتاب اسد الحساد ملزم فانه متى ورد
الامام فهو الخيارات ان شاء لعطاء الامان وان شاء لم يعط الامان والا فانظر بشرط البيهنة ومخالف رسول القاضى لا المالك في
المزكى لا القاضى لان الفضل انما يقع بشهادة الشهود لا بالتركة والسؤال يقر عليهم الكتاب او يحضر مع قاضى في لو شهدوا
ان كتاب القاضى وخاتمة ولم يشهدوا باقية لا يقبل هذه الشهادة عندها وهذا كون معتبرا لان الشهود به الكتاب والختم وافية
والكتاب والختم معلوم بالبيان وافية معلوم بالكتاب وكما في الشهود به معلوم وتقوم البيهنة والتبديل من المدعى ساقط الاعتبار
بسبب ختم القاضى لها ان التبديل والتغير معلوم مع الختم في كان في يد المدعى لان الختم قد نسخ الختم فتح قبول الشهادة اقام
يشهد وافية كالشروط بالية صكر على رجل ولم يشهد وافية لا يقبل لتقوم التبديل والتغير والثالث ان الختم الكتاب
يحضرهم واذا كان غير محتم للقبول وقيل عند الاكوف يقبل وقيل لا يقبل بالاتفاق اما عند ما فلان الكتاب اذ لم يكن
مختوما متوهم فيه التبديل والتغير لانه في يد مدعى واما عند الاكوف لانه اذا كان غير مختوم فهو غير العسل وعلم الشهود بلغة
العسل شرط صحة الشهادة فكل من اعلم بلغة الكتاب بشرط صحة الشهادة فاما اذا كان مختوما فعلم الشهود بلغة الكتاب ليس شرط
عنده لانه وذكر الحضاف ولو انكسر خاتمة القاضى الذي على الكتاب يقبله قوله جميعا لان عدلا ما يقتضيه به النبي والراجح ان
يكون عليه عنوان بان كتب هذا الكتاب في فلان بن فلان بن فلان فان يدرك في لو كتب لم المكتوب اليه

لشافير لانه كتب اليه في القضاة يتفاوتون في مراعاة الامانات لانهم غير معصومين على الجمان
فهم كالماء الذي لا يلبس القضاة فكل ذلك القضاة واذا صح السنين لم يصرف القضاة المحررة مكتوبا
اليه وغير المكتوب اليه لان القضاة يختلفون في احوالهم في كل يوم في قضاة المسلمين لانهم في احوالهم والكوا
مكتوبا اليهم ولا يقبل القضاة رساله حتى في قضاة اهل ارضهم واما قضاة غيرهم في قضاة اهل ارضهم والكتاب والوقت ان الكتاب
من القضاة جعلوا خطا بنفسه للقضاة المكتوب اليه والكتاب وجد منه من موضع القضاة فكان الخطا موصوفا منه من موضع القضاة
فصح اما الرسول في خطا المراسل والسفراء في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ليس بقاصي وقولا القضاة في غير موضع قضاة كقول واحد من الرعية ونظير هذا ما روي عن محمد بن ابي نعيم في موضع قاضيات
في كل جانب منه قاضي فكتب احد من الاماكن كبا القضاة كبا في ارضهم لاصحابه فاجاب بالحداد في نفسه لم يقبل قوله
في الوجه الاول جعل كان الكاتب فاطمة في موضع القضاة وفي الوجه الثاني فاطمة في موضع القضاة كذا من ذلك كذا
القاضي في القضاة على ارضهم في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
فلا فاطمة لم يقبل ذلك في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ومو غير قاضي فلا يجوز ان يعتمد في القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
قضاة وبنيته في موضع المكتوب اليه في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
لما القضاة يقبل ولا كان ممر واحد في القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
الكاتب لسمع البينة وما في على القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
في موضع واحد ولا يقبل كتابا في رستاق او قرية الا قاضي مدنيهم فيها من وجهه او كتاب الامير الذي يستقر في القضاة في موضع القضاة
الريستاق ليس بقاضي وما يقبل في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
المستقر في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
اليه في رستاق الا ان يكون في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ولو كان كذلك فاصبح القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ومو ما اختلف في القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
فلا يكون لاصحاب القضاة ان يطلعوا على الكتاب يكون قبل القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
البيان يبيع راي نفسه ولو سأل من المكتوب اليه كتابا في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
الاول لان شهادته الواقعة عند الاورصات منقول في المكتوب اليه فكما قضاة كذا في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
منه ان يكتب له كتابا في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
القاضي الكتاب الثالث واذا كتب شيخ كتاب القضاة الذي كتب اليه وان شاهده في كتاب اليه لانه يمكنه عند كماله
ولو كتب القاضي كتابا في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
القضاة به ولما يقبل في كتاب القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
على الشاهد والحدود والعقاصي لا يثبت بالشهادة على الشاهد في القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
والكلام والطلاقة والكلام والوصية ونحوها لا يثبت بالشهادة على الشاهد في القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
فما يستقر وكما العبد والامة والدابة والعروض عند الله في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ان الباقى يكثر من العبد لانه في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ورعا لان يكون للمولى شهود في القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة

الثاني اما الباقي من الجارم لا يكثر فلا تسمى الحاجة لا الكتاب لانه يمكن تومع الشوك والجرائم في موضع القضاة في موضع القضاة
لانه بها يشترك في غيرة التلم والصف والحلية في القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
والاشارة اليها لان العبد والمقضي عليه ما يمكن اخصار مما في القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
من قول الكتاب كذا الجارم والدابة والعروض والعرضي لا يكثر في القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
وليس منها ضرورة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
الحاكم في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
السند في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
الكتاب في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
في التبرير والعقد في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
الحاكم ليس في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
وقال في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
لا فاض ذلك البطلان في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
قال في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ففي موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
فلم يكن في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
كان الشهود في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
سحق بها او ميراثا او تزواجا بالاجماع لان بعد الوفاة للقضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
للقضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ذكر البطلان في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
لا خوف وعند محمد يكتب له ولو قال في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
بالقضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ولو كتب كان تراجعا في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
قد قضاه في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
لا خوف في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
من القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
دعوى واراد عليه دعوى وموعد للمر **الدعوى** والاعداء في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
عدية بخلاف الدعوى في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
جائز وقد جازت الآثار في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
ما ارضى قدمه في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
اليه في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة
فانطلق اليه في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة في موضع القضاة

يطلق الماشرو عنه فلو لم يسمع فامسكوا به في البيوت حتى يتوفى الموت الابه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 في قوله وروى ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه في حديثه فافقت النكاح منه ثم عدم وبنى سجناء وسماه
 مجنونا قالوا في شعره الاقراء كيسان كيسان بنيت بعد نافع مجنونا حصنا حصنا واعمير كيسان ولان المطلوب
 من انفعالي عليه فقد جنى الطالب عن منافع ملكه مع العون على ابعاده الى منافع ملكه بالافاء فوجب له الجنى المطلوب بحال
 على فعله ليكون عقوبته من جنى حرمه وعصيانه كما لا يدع وجازا سببه مثلها واما سببه في ظهور ما طلبت بالامتناع
 عن ايفاء الحق للقائه لانه من غير ماطلة فقد ظهر ظلمه لقوله يوم مظهر الفتن ظلم فنجسي عقوبته على ظلمه حتى اذا ثبت للدين على
 ما لا يوافق اراؤهم فالقاضي لا يحسم مالم يطل المدعي حسمه فلا فالنكاح ان ثبت ان الحق باقائه والقاضي لا يجزيه اقرار
 والفرق ان الجنى انما يبايع اعتبار ماطلة الحق فاذا اقرم بظهر ماطلة لانه من غير النوان فلو اظنت انك لم تلت فان انت او فكرت
 اما بالجوهر ماطلة وظلم وظلم بغيره واما كيفيته ولا ينبغي للقاضي ان يعرب مجوسا في دين ولا يفرع ولا يصعد ولا ينزل
 ولا يعلو ولا يبدل ولا يجر ولا يقيم في الشيء لان العقوبة على الماطلة شرعت بالجنى لا غير لان المدعي انما يحسم حسمه
 لا غير فبما اقرى حسمه لكون جرائه من جنى جنائنه واذا خاف القاضي على الجبوس في السجن ان يفر من حسمه جود الجبوس
 المصوص لان القاضي محتاج للاحتفاظ فاذا كان يحاف منه الغرام في الشيء فلو لا معنى للمصوص الا اذا كان يحاف
 عليه من هلاكه وبنى للمصوص عداوة انه وعرف ان الوصول اليه لم يقصد ولا يجوز لانه افسد كونه الجبوس في
 الشيء للمنع من وصوله واقراره عليه لانه من متعنا اسلمه واقارب من الدخول عليه ليعقوبوا الجاني فلا يفر
 عن الاقامة بنفسه ادى الى افساده والجبوس يشرع لله فلا في المقصود من الجبوس ابعاده الى الحق لا افساد
 واطلاق الاسلحة الدخول عليه ابلغ في تحصيل هذا المعنى لانه يستعين به في قضاء ما عليه من الدين ويجعل
 سجناء على حد تقنا لوضع الفتن على ما قيل باعدوا من انكسرت النساء والرجال ومن حسم القاضي نكته اسم وبني
 في ديوانه لان الطالب ربما طالب القاضي بتليم الجبوس اليه فلا بد ان يعرف القاضي اسمه ونسبه حتى يطالب السجين
 فكذلك والتعرف انما يحصل فيهم والنسب ويكتب من الجبوس لانه لو لم يكن به ربا في الجاني اقر يدعي انه جنى
 في دينه ويخبره فيهرب من القاضي والختم عن ويكتب مقدار الحق عليه لانه ربا في الجبوس بالاقبال ونحو للقاضي
 حسمه بهذا الحد من المال فدفعه الى القاضي وهرب ويكتب التاريخ فكتب جنى فلان بن فلان نكذي وكذا
 يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا لانه يحتاج ان يسمع النبي على اقله وانما يسمع بعد من فلا بد وان يعرف من انكسرت
 نكته المدة وانما يعرف بالتاريخ ولما في حسمه وانما يجب اخذ عرف القاضي بيان من قبله او وجه الدين بدلا من اقراره
 متاع او بدل فرض حتى ثبت بيان ما دفعه ملكه وزواله محقق في حسمه لانه موصرا منع عن افعاله عليه وان اختلفا
 فمن الطالب ان يمسك بالاصل والطالب يدعي افعاله رضا فكون القول للمطلوب وذكره الميسر في القول قول الطالب لان العصى اصل
 في بني آدم فالمدعيون متمسكون بالاصل والطالب يدعي افعاله رضا فكون القول للمطلوب وذكره الميسر في القول قول الطالب لان العصى اصل
 لانه متمسك به وثابت في الاصل بانما قاما وهو اليه يرضى عن بيان من قبله او وجه الدين بدلا من اقراره او وجه الدين بدلا من اقراره
 يدعي امر احادنا ومو ملك المال فكون على عكس الاصل فاما اذا وجب الدين بدلا من اقراره او وجه الدين بدلا من اقراره
 فقال المطلوب انما موصو وقاد الطالب لانه موصو في القول قول المطلوب في ظاهر الرواية فان ذكره النكاح لا يختلف
 الزوجان فقال الزوج انما موصو وعاقبة الموصو وقالت المرأة لاني انت موصو وعكسك نفقة الموصو في القول قول
 الزوج ونفي في العاقبة جدي شريكى اعقبا اعدما فقال المصو لا سبيل لك على وقاد السكت انه موصو
 ان اضمن بالقول قول العقبه وذكره كتاب الكفالم افامات المحناد عليه فقال الطالب يستفلسا وعاد الدين اليه
 وقال المحملات موصو بالقول قول الطالب وروى عن المصنف في النوادر القول قول الطالب للمادعي العار

بدرجته اكرم
 سببه شهادته
 بدينه حسمه

وبه تناظر الطالب الوقت اليه يدعي الاجل ولو ادعى المطلوب اجلا في هذه الديون وانكر الطالب بالقول
 قول الطالب فكذلك اذا وجه ظاهر الرواية ان المطلوب متمسك بالاصل فان العصى والعصى اصل في بني آدم والعصى عارض
 فكان الطالب مدعي افعاله رضا والمطلوب متمسك بالاصل فكون القول للمطلوب في دعوى الاجل لان الاجل ثابت
 الا بالشرط والشرط امر عارض فكان مدعي الاجل مدعي افعاله رضا ودعوى العار وان كان يحسم دعوى الاجل الا انه اجل
 ثبت من غير شرط وكل منجز له دعوى الاجل الكفالم لما كان يستحق الكفيل من غير شرط كما بالقول قول المدعي
 الاجل فكذلك هذا واما ما في نطفه ذكره الاصل وسال عنه بعد ما جنى شهر من فاه اخرج واحد له باعارة يخرج
 من السجين والاشان احوط وروى الحسى على ما في ما في اربعه اشهر لانه شهر وذكر الطحاوي شهر والصحيح ان هذا
 ليس بتقدير لان من جنى الجبوس بل هو موكل الى القاضي ان شاء الله قبله في شهر فاوقعه راسه انه مثل هذا الرجل
 لا يمسك من الجبوس شهره لو كان موصرا ياله عنه فان وقع في راسه ان مثله قد تحل ذلك بكم المال ولا يظهر بيان عن فاذا
 ثبت انه موصر تمت النظر الى الميسر ولو استردام الجبوس كما ذكر ظلمه فان اخرج عدله او انسان باعارة قبل الجبوس في
 روايته في رواية تقبل ولا يجب في رواية الخصام لا تقبل ولا يجب واليه ذهب عامة المشايخنا وهو الصحيح لان الجبوس
 لا يشرع حسمه لاطلاق حقوق العباد والجبوس حق الطالب فلا يطل حسمه بخلاف الجبوس بدون قرينه الصدق وبعد الجبوس
 انفي لانه الجبوس قرينه الصدق وهو الجبوس لان افعاله رضا الجبوس وشبهه ذلك ظاهر في حسمه الجبوس عار والجبوس
 الفوق قد يلحق بالشهادة من انكسرت القرينة لانه انكسرت الصدق لانه اقرار انكسرت من الورثة عما مورثه بالدين جمل
 بمنزلة الشهادة لانه انكسرت الجبوس لانه انكسرت الصدق وهو اقراره على نفسه لانه شرط العدة والورثة لانه الحال حال
 سارعه ومنه شرط العدة لكن كيف في انكسرت الجبوس قرينه الصدق لان الحال ليس بحال سارعه فان اقام الطالب البيه
 انه موصر اقام المطلوب انه موصر فالقاضي يقبل بيه الطالب لانه بيه منبه وبينه المطلوب نافه والبيه مشروعة للثبوت
 بالنسبة ثم اذا اخرج العاص من السجن باعارة الجبوس الطالب من الملاءم ان الدوران معه حتى لا يفر ولا يلهي لان العار من
 بوجه تافير المطالب لان المعدل محقق النظر لا الميسر فقصار كما في المحقق في النظر بالاجل ولو اجمد صاحب الحق للمكتم المطالب الملاءم
 فكذلك اذا وجه ظاهر الرواية في عدم لصاحب الحق اليد واللسان اذ باليد الملاءمة وباللسان القاطع ولان المال عار وراج
 فربما يظهر له الملاءمة كل ساعة فلا يرضى بالتمار حتى اذا وقع في يد ما لا يرضى عنه في استلف او نكته ولما اقر باليد الملاءمة بالالميا لانه
 اللباليه ثبت بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع الملاءمة في اليد في الملاءمة لانه عند من لو كان الاجل نكته في اليد لم يكن
 فانه الفقيه ابو جعفر ر2 واذا كان له جرح على امرأة حق فالمدعي لا يلائم من لان غير الملاءمة ان يدور معها انما ادرت
 ولا يحل له في موضع فاذا كان كذلك فيجوز له ابراء الخلو مع الاجنبه وام لكن سعت مع اميناهم امتانك من النكاح
 جاريه وامر في يلائم من او ذكر الخصام في جرح جنى عن ياله ثم غاب فقال القاضي عن الجبوس فوجد موصرا يافز منه
 كفلا ويحسمه لانه لو كان المدعي حاصرا كان له حق الملاءمة بعد ما خلى القاضي سبيله نظر المدعي فاذا كان غائبا وقد
 منه كفيله انضاق للمدعي ولو اراد المدعي ان يلائم وقال المدعي انكسرت الدين لصاحب الدين ولم يلائم
 لان الجبوس والملاءمة كل واحد منهما شرع لايصال المدعي الحق وطباع الناس في هذا مختلف ربا انسان بخيار الجبوس
 وربان يختيار الملاءمة فكان المدعي ان يختار انهما انظره واخام من المطلوب في الشيء رضا اضناه فان كان له
 حادم يخدمه لم يخرج من الجبوس لان الجبوس مشرووع ليعقوبه فثبت تاريخ لاقضاء الدين ونسب المصنف يردو العقبه فربما
 سارعة لاقضاء الدين وليس في عدم الاخراج فوق الملاءمة عليه لان المعالج في الشيء في المشتري لو اقام اذا
 لم يكن له من يخدمه يخرج من السجن لانه لو لم يخرج تخاف عليه الملاءمة والمشتري قصار الدين دون الملاءمة ولا يخرج الجبوس
 في الجمع والاعداد لانه تقدم فائدة الجبوس وهو الفقيه في خروج الجبوس الدنسه والدينه ووجهه لم افر طلب

دنه فالقاضي يجرى المطلوب من السبي في جمع بينه وبين هذا المدعي لان ابطال حق الاول في الجس يفسد المدعي الكس
لما اقبلت حقه مشروع لانه لا يلزم القاض ان يذهب بنفسه الى السبي او يبعث ناسا يجمع فضوته المدعي عليه لئلا
يعتد بجهنم القضاء ولا يمكن في امره من هذا افرجه من السبي واقام عليه بينه ما ادعى وعدلوا قضا عليه بالحق ثم بعد
الى السجين الا انه كتبت ديوانه لم من جسم الضامع الاول حجة اذا جاء الاول وقال استوفيت منه حقه فانه لا يجل
مكانه في السبي ولو اقر المحرم بالدين للثأر من السبي اقر ان ينظر ان اقر قبل القضاء علا عليه بالافلاسي يجرى
لانه قبل ان يعلم القاض بالصير محجورا عن النصف فانه يدعي وان اقر بعد ما قضى عليه بالافلاسي فكذلك عند
وعند ما لا يصح في المال الذي في دينه ويصح فيما يجرى من المال بعد ذلك كذا على ان القضاء بالافلاسي فيضال
بالجور عن النصف في ما لا يوصف لاري الجور وما اربا ان ذلك القضاء بالنسبة عند ما جرد عن النصف فيما
يدعي في النصف من الغرض صرف لما ياتي في كتاب الجور واما من حبس ومن لا حبس والابوي والجدي والبري
الالة النصف لولمما لقولهم وصاحب هذه الدماء وفادى السبي المعروف والالة الحبس في حق عقوبه كسب انوار
للولد ولا يجوز ان يعاقب الوالد انتداء بنقوبه حق على الوالد كالتصا في حقه في الحبس للنفقة لانه عقوبه وجب
لدفع الهلكة عن الولد كما لو صال الاب على الولد كما لو ولد دفع بالعتل لانه يضمن دفع الهلكة عن نفسه فكذلك
وحبس لله والوكيل والوصي يدين على الصغير الا ان يظهر ان المال للصغير لانه قضاء دين السبي واجب عليهم فقد
امتنعوا عن انفا ديني واجب عليهم مع القدرة على انفا فاذا حبس الكفيل بامر اولو لم ان حبس المكفول عنه او يلازم
ليخص عنه لان ما لزم الكفيل من حمة الطالب كان على المكفول عنه فلا ص لانه لما كفر بامر فهو الذي اوقعه في عقبيه
فخلصه الا ترى ان الكفيل يرجع باادي من المال على الاصيل فكذلك ما مل من الاصيل على من يبايعه مع الطالب فيجب
اويله لزم ليوذي المال لا الطالب فتخلص عن لزم من حمة الاصيل وحسب المولى لمكانته وعبد المادون المديون
لان هذا الحق جسد في الهلكة الحكمي عن المكاتب ومورق فان المكاتب لا يعقق الابا لاد ولا قدر على الاداء الا بالمال
والعبد المدين لا قدر على نزع رقبته عن الذي الابا لاد في سخر رقبته بالمال اهله كره مع فكان في حبس المولى
دفع الهلكة عند ما مع في شرع كاه حبس الوالد للنفقة الولد والحبس له لانه امكن ايضا المولى لاحقه
من غير حبس لان المكاتب من امتنع عن اداء بدل الكتاب كاه للقاضي فيض الكتاب علمه فصله الرقة ووصول الرقة
كوصول الكتاب وكذا في دينه فان حبس المكاتب به المولى لانه المكاتب من امتنع عن اداء دينه افسوى بدل الكتاب
سبي للقاضي ان يبيع الكتاب عليه والقاضي لا يقدر على ايصا المولى لاهقه الابا لاد في حبس لاه كاه حتى يصل لاهقه
ولا يقبض المولى على عبده المادون المديون دين صحح فلا حبس له ولا حبس العاقلة الذي والارش ان كانت لهم
اعطيه ما رست المال بل يعطى من اعطى له لان الدين يستوفى من العطايا فان في يد الامام وان لم يكن لهم عطايا كان
من اصل الامارة حبسوا الى القامة حتى يستوفى عليهم لولى العتق فاذا امتنعوا من الايقاع مع العتق حبسوا ولا حبس
الغلام المرقوم الذي لا اب له ولا وجهه ان يستدركه الرجل ولكن ينصب القاضي وكيله عنه يودي دينه لان القاضي وليه
قادر على اداء دينه بنفسه ونايبه والقاضي ان حبس السبي الناجر عما وجه الماديب لاهجه والعقوبه في الاما لافرق
العباد فان السبي يوجب ليزجر عن الافعال الذميمة ولا يعاقب **كتاب الاستخلاف**
حتاج للمعرفة شرعية السبي ونفسها وشرطها وفكرها اما شرعية فان مشروع في الدماء والاولاد
والحقوق المتصل بالمال لقوله من ترك البش وادعى قوم دماء قوم واموالهم لكن البينة على المدعي
واليمين على من انكر وروى الحنفية والكندى اقتضا لارسله مسلمة في مواريث ورسد فان النسخة في المدعي منها
انكر بينه فقال لا فقال له عينة ولان المنازعة والمنازعة في وقت بين اثنين لهدى فصلها لانه في وقت بين اثنين

لا بد من فصلها لانها مع امتدت اوت الغصاد والفصل شرع بالبينه او باليمين وسوتفسر قوله وفصل الخطاب
البينه على المدعي واليمين على من انكر فاما نفسها فافا ليمين عبارة عن القوم والعتد لاهمه كتاب البيان ومعنى
العتد ساعنا ان سقوى الخالفة اكاره بان يدعي عند دعوى المدعي الحان واما كنهها فذكر اسم السبي وقوله بان الجور
واما شرطها انكار المنكر لان اليمين انما توجه على المنكر لانها شرعت ليصل المدعي لاهقه عند النكول لان فائدة
الاستخلاف هو النكول عاتبي ثم اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء حلفا كان صادقا وان شاك فدى عينه بلان فان امره لم ينجس
عنان رضى الله عنه احدى عن اليمين وترك سبب الاق درهم قرنا عن القتل والقال واهله حكمها القطاع الحصة وانفصال
الناجس منها حجة لا يتبع دعوى المدعي بعد ذلك اذ لم يكن له بينه واه اقام البينة بقتل لاهقه في موضع ثم اليمين وضعت لاله
الهمه عن نفسه لجواز ان يكون المدعي صادقا فيلحق المدعي عليه الهمه عن دعواه وان كان كاذبا في الكان يستطع اليمين بانه
فلا تقدم على حلفه من با عليه في الحق والاحس بن زياد عن الامام اذا شك الرجل فيما يدعي عليه فيسبى له ان رضى فقه
ولا يعمل بيمينه ويصالحه وان كان في شبهه واراد ان يحلف ينظر ان كان اكبر رايه ان دعواه حق فلا يسمع ان يحلف وان كان
اكبر رايه ان دعواه باطل يسمع ان يحلف والله اعلم **باب كيفية الاستخلاف**
المسوط ومن توجه عليه اليمين فالقاضي يحلف باسمه ولا يحلف بغيره لقوله من حلف باسمه ولا يحلف بغيره ولا يحلف باسمه الا باليمين
فليحلف باسمه او ليدر وقوله من حلف باسمه لا يحلف باسمه الا باليمين ولا يحلف باسمه الا باليمين ولا يحلف باسمه الا باليمين
اليمين التي هي التي علم من الرواية من العلانية لان التعليل في اليمين من حيث اللفظ ابلغ واكمل في الزجر من اليمين الكاذبة
لانها لا تجوز على الحلف كاذبا حاله التعليل وكان التعليل من حيث اللفظ حسنا وان اكنى بالاول ابراهه وليس من شرط
استقبال القبلة ودخول المسجد وعند الشافعي في التعليل من حيث المكان حسا والصحيح قولنا لان التعليل من حيث المكان
محتاج لامة طويلة ولو استقبل القاض في كل واحدة نفع في الحج ويؤدي لا تقبل حقوق السبي وقالا ابو حنيفة في
الحج وان لم يتم القاض افتر على قول رايته الذي لا اله الا هو وانهم يعلط عينة وحلف النضر باسمه الذي انزل
الانجيل على عيسى لليهود باسمه الذي انزل التوراة على موسى ولا يحلف باسمه مطلقا لان النضر في قول المسيح باسمه واليهود
يقولون انهم ابن الله ولكن يقولون بان الذي انزل التوراة والانجيل هو اسم الله المجوس باسمه الذي خلق النار فيقولون
لانهم يعتقدون ان النار فيلطف في عينة ما يعتقدون تقطع ومسا لاهقه النضر واليهودي وعند ما يحلف باسمه لا يحلف
تعليل اليمين بغيره لانه لا يكون له ذلك من التعليل من حيث المكان الا الله في النضر واليهودي ورد نص وسواي حديث
في صور بان النضر يحلف باسمه الذي انزل التوراة على موسى والنضر الواردة في التعليل بكتابه ليه ولد من الحمة باليمين
لا يكون وارادة النار له ولا غيره من اصل الشك يحلف باسمه ولا يحلف باسمه الذي خلق النار والضم لاه تعليل اليمين بالضم
يعظم له من وجه وقد امرنا باسمه لانه بعض النضر الحزوة الاول يوم باسنة النار لانه يتخذها اصلا لها فلهذا يجوز على التعليل
بذكر النار ولم يجوز بذكر الضم والتعليل في الاخرى ان يقول القاضي عليك عهدتي ان كان لهذا عليك هذا الحق وشيئ الذي
يرسم ان نعم ولا يستخلف باسمه لهذا عليك العهد فيضو الاخرى يرسم ان نعم لان الاشارة من الاخرى اذا كانت معروفة
من النضر والابنة بغيرها العبارة من الناطق في سائر الاحكام فكذلك في الحلف والعكس في الحلف الناطق باسمه
ما لهذا عليك العهد فيضو ان نعم لا يكون عينا لانه يضره كانه حلفا وذكر ان يكون حلفا بغيره وان حلف فذكر الاخرى ولو قال
عليك عهدتي فقال نعم كاه عينا لان القاضي اجبر ان عليه العهد فاذا قال نعم بنعم ما في السؤال فصار كانه قال على عهد الله
ان كان لهذا عليك انام التعليل في العبارة من احد على العقود والشرعة والافعال الحية اما القسم الاول وهو
ان القاضي يحلف على الحاصل بالعقد باسمه ما لم يترك ما ادعى من الحق ولا يحلف على السبب وهو البيع والاجارة والكفالة
وتوهار وروى عن الامام في وقت بين اثنين لهدى فصلها لانه في وقت بين اثنين

علف لانه شوق المالك على نفسه بقوله والنفقة ابو جعفر الهندواني لا يستحق فيها او سكنا ذكره في شهادته النوار
 وكذلك ادا دعى المالك لانه مات ولو لم يات هذا الرجل ولا الرجل ليدعي الى اواذي انه وكذا فلان وانكره او ادعى المضارب على
 رجلانه يستضع المالك كذا فانه لا يستحق المدعى عليه لان المدعى عليه لم يكن حقا لازما لانه لو اقر به فانه لم يقبل من غير المدعى
 وناقصه وصيا وكلا وشروط صحة الدعوى ان يكون حقا لازما فاذا لم يكن لم يصح وكذا لانه لو ادعى رجلان فلان للميت اوصي
 الى هذا الرجل ولا ادعى ان فلانا العايبه كلني وهذا الاثر يقتضي الدعي وانكر الاثر الوكاله والوصاية لا يستحق على ذلك لانه لو اقر
 بمر وصيا وكلا لانه اقرار على غير فلا يغير المختلف ولا معنى على الوكيل لانه نائب والنيابة لا تجوز في المختلفه فاستحق
 العبد المادونه والمجور والمالك لانه فائدة المختلفه في عيني على الوكيل لانه نائب والنيابة لا تجوز النكول ونكوت مولد صحيح وقال
 بعض العلماء بان للمولى ان يمنع المدعى من اوصي العبد المجور ويقول الحق بخذام فلو استخضت لانه العايبه عجزت عن اخذ
 فلا يمكن ابطال حق في المختلفه ان كان للمولى ان يمنع المأمور من الزوج وان كان للزوج حق الاجتماع بهما بالنكاح كما لا ينوب
 حق اخذ المولى فكذا هذا وان كان اوصيا المجور ان لم يكن المدعى بيعة لانه لو اقر به فانه لم يقبل من غير المدعى لانه لا يوجب
 عليه البيعة لانه لو نكح النكاح عليه بنكوله وان كان له بيعة وموعدى عليه المستهلك كما لا ريب في اقراره من اوصي بواحد باضاله
 والشهود كتابونه لا يثبتان اليه لكن كغيره من اوصي لان اوصي لا ينفذ شيئا في حق المأمور اذا اقر به المأمور شيئا او لم يثبت له اذ
 من ماله والوصي المادون على استحقاق من حقه رواه في كتاب المختلفه فانه يحلف لانه فائدة المختلفه ان النكول
 والنكول بدل لواقار وكلاهما منه صحيح اذا كان من صنع الجاهل ومنه رواه المختلفه لانه لا يتعلق بيمين مأمور ولا مأمور ومالك
 فلا يبالى ان يحلف كاذبا فلا يغير حليفه والافسح في الحلف بيمين مأمور لانه الكذب مخطوئة الا اذ كان على الكفر
 والافسح واخضعوا في الدعي الموجه على المدعى عليه قبل شوقه وابتدوا ببدء المجور وقيل لا يوجب
 الاثر في فرق اسما والفرق وسوان التافه في الدعي الموجه على المدعى عليه بدليل موهوب ليعاير وموالتا جيل فتاخرت المطالبة مطلقا
 فلم يبق الا اداء واجبة العبد المجور لم تزل المطالبة بدليل موهوب للتأخر الا ترى لو اقر به انما صح ويطلب بيمينه الى الوكيل
 فتاخرت المطالبة ضرورية العيني فلا يظهر التأخر عن حق توفيق العيني عليه كما لو ادعى عينا على المفسد الخوجر فانه توفيق
 العيني عليه فكذا هذا من اقرار حلف بعقوب عبد الله لا يرى ابدأ في حلف العبد لالعاظه وقال قد نفي بعد يمينه وحيث وقعت
 على حلف المولى على ذلك ذكر الحضاف انه يستحق بيمينه ما نفي بعد يمينه وذكر الحضاف انه لا يثبت في ذكر محمد في كتاب حدود
 الاصل اذا ادعى العاقر في المقتضى انه صدقة وان قد نفي واراد المختلفه بيمينه ما صدقه فذكر العذق لا يستحق
 ولا فرق بين المملوك فانه مقصود العاقر من هذه الدعوى لم يبق المدعى نفسه لا ايجابا لحد على المقتضى كما ان مقصود
 العبد من هذه الدعوى اثبات الحره لنفسه لا ايجابا لحد على المولى فصار الرواية في كل واحد من المسندين رواية
 التي يضار في كل واحد منهما روايتان وجه الروايات الى ان يستحق ان المعبر الحكم المتعلق بالزنا والحد وان كان لا يجر فيه
 المختلفه وجه الروايات الا ترى ان مقصود العاقر في حلف المدعى نفسه ومقصود العبد اثبات الحره وكلاهما ثابت مع
 الخبرات بدليل انهما سائر بشهادة رجل وامرأتين وكل حكم يستحق مع الشهادة بحرفه المختلفه ولو اراد المدعى الخلاف
 المدعى عليه فقال المدعى عليه للعاقر قد حلف في هذه الدعوى عند قاضي بلدكنا وانكر المدعى ذلك وطالب المدعى عليه بيمينه
 فالعاقر يحلف لانه يدعي عليه شيئا لواقربه المدعى لزمه فانه اذا اقر به لاسبق له حق قتله لان المستحق عليه عيني واحد
 ولم ينجز الرسم ان المدعى عليه اذا حلف فانه العاقر يذل له الخط في الحلف من اخرى فلو اقر به لزمه فاذا انكر
 استحق فان حلف له ان يحلف المدعى عليه على المال وان نكر عن العيني لم يحلف المدعى عليه لانه اقراره لاحق لم قبله ولو قال
 المدعى عليه ان المدعى ابراه من هذه الدعوى في حلفه انه ابراهي منها فانه يحلف لانه ادعى عليه مع لواقربه لزمه فاذا انكر
 حلف عليه رجلان وتكرر اثباتا واقفا وما لا فائدة البتة لانه كل ما يشترط ان يكون له وكله في الدعوى يدعي ان المال كله للاب

على السبب ما قبله هذا لانه ليس في الخلف على السبب من اضر بالمدعى عليه لانه بعد ما ثبت هذا الحق المدعى وهو متحقق
رفع من الشياخ ارضه لانه مقور سقوطه بسبب الاستيلاء فانه لو اذن له التبريد ان يضع الخشب على حايطة او يعلق المبتدع
ارضه كان ذلك اقراره من غير بدالة كان ان يطالبه برفع فانه باع منه ذلك الجوز لان المدعى باع الحق وبيع الحق للجوز وان اصرح المدعى
ذلك في اواخر الارض لذلك الجوز وكذلك ان ادعى على رجل ان يترك ارضه يترك ارضه لانه قد اقره لارضه وصحى دعواه بسان حدوده
وسان موضع الزم من هذه الارض وقد طول برز وعرضه في حصار معلوم اراد الخلفه على السبب فزر بالمدعى عليه بما يسان وان
ادعى صاحب الخشب على صاحب الحايطة ان كان على من الحايطة خشب فوضه او قلعت وصاحب الحايطة لم ينع من وضع الخشب عليه
وصحى دعواه بسان عدد ووصفته وموضع من الحايطة ثم اراد الخلفه على السبب ان كان على خشب او ما طرقت الخشب الجوز
ان يكون طرقت من ما لم يكن له حق وضع الخشب ولكن خلفه على الاصل بانه هذا الحايطة موضع من الخشب وهو كذا وكذا
خشب في موضع كذا من هذا الحايطة حق واصله وكذلك ان ادعى سبيلا او طريقا في دلو رجل خلفه على الاصل بانه ما من هذا الحق
الذي اجماعه من الارض من وكذا ان ادعى على رجل ان يترك ارضه فانه قد اقره لارضه فزر بالمدعى عليه على الاصل بانه ما من هذا
هذا الذي ادعاه ولا خلفه على السبب لانه قد اقره بالمدعى عليه لانه اقره عن ذلك او اقره النقصان وان كان من العيا
من فالابيض النقصان ولكنه يوم تكسى الخشب فاذا خلف على النقصان رعاينا وبقوله في خلف صادق ولكن هذا القول غير
معتبر فلا يجوز له ان سأل في المصلحة في ذلك والله اعلم **باب من يوجب عليه المبنى ومن لا يوجب**
فصل في طلب المبنى **فصل في توجبه عليه المبنى ومن لا يوجب عليه المبنى** **فصل في توجبه عليه المبنى** **فصل في توجبه عليه المبنى**
او الخلفه **فصل في دفع المبنى** ورد ما على غيره **فصل** قال او صفه ربح ومخرج الخلف للمدعى عليه الا يطلب المبنى
تخليقه وقال ابو يوسف وابي نافع ليلى خلفه بدون طلبه حتى لو اراد العاقل ان ينعق للشفع بالشفع لا يطلب المبنى
لقد طلبت الشفع حين علمت بالشيء الا ان يطلب المبنى وكذلك المراه اذا بلغت فاختارت الزوجه وطلبت من العاقل ان ينعق
سبها بالخلفه بانه قد اقرت الزوجه حتى بلغت الا يطلب الزوج وكذلك المراه اذا بلغت فاختارت الزوجه وطلبت من العاقل ان ينعق
ولا عصب على بيع منه بانه الا يطلب المبيع وعندنا يوسف وان لا يلى خلفه بدون طلبه الخضم وان كان المدعى غائبا خلفه المبنى
علمه بالاجماع وصورته العاقل اذا اقره بعد المبيع ووصفها ربحا واما المبنى انه عين فالعاقل لا ينعق للمدعى مالم خلفه المبنى
ما ينعق ولا وصيته ولا اذنته ما يفرح على ملكه ووجه من الوصى وكذلك المراه اذا بلغت فاختارت الزوجه وطلبت من العاقل ان ينعق
الزوج الغائب خلفه بانه اعطاك تفكيك حتى فرج بها ان العاقل نصب ناطق المبنى وعام النظر خلفه بدون طلبه المدعى المبنى
لا ينعق المدعى الرضا بغير السبب الا بالنقصان لانه العاقل نصب الفصل المضمون لاننا ما وبع خلف المدعى علمه بدون طلبه المدعى
انفا المضمون منه وليس في ذلك وجه بوجه الرضا وغيره لا يعتبر عذرنا لانه جهل في ذلك والله علمه فان ما اذا كان غائبا لانه عاجز عن
طلب المبنى بنفسه فكان العاقل لا يطلبه في المدعى نظر للعاقل لانه ينعق ناطق المبنى على غير النظر لنفسه قال ابو يوسف لا ينعق للمدعى
للمدعى عليه المبنى فلا يلى بان يوجه العاقل بانه ايام ولم يذكر انه يوجه المبنى المدعى اما قالوا وكما ان يكون التاجر الرضا
المدعى الى المبنى حق فلا ينعق العاقل باي حاله الرضا **فصل** رجل ادعى على رجل ان يترك ارضه بوجه ابنته فلانه ومن صغير وان كان
المبنى ذكر الخلفه العاقل عندنا ربح لانه الخلفه في المبنى في النكاح عنده وان فائدة المصلحة في النكاح لا يصير مرقب المبنى
على انتم الصغير بالنكاح لا يصير ينعق وعندنا ما خلفه فانه كانت الجارية كبر لا ينعق بالاجماع لانه توجبه المضمون على المبنى بعد
البلوغ لانه المبنى بعد البلوغ بمنزلة الكبر عنها والراه لا يستحق خلفه فانه لما ياتي والى المدعى على الاب فانه ادعى على ابنته
الصغيرة وكذلك المدعى على الوصي فانه ادعى على مستأله او حقا لان المبنى انما يلى لربها النكاح الذي هو بذل او اقره والى الوصي
لا ينعق البذر والناظر قد غلبت المصلحة في ذلك في الفتاوى لوجوب المبنى على ان لا يدعى مال فاقربه لولن الصغيرة
لا يندفع عنه المبنى كالواهب لغاية قبله دفع لانه ما اقر للصغير وقع المصلحة ولا توقف على تقديمه خلفه ما اقره الغائب

وذكر حرام الأنايا وافتتاح شرع لفائدة القضاء بالنكول والقضاء بالنكول سنا مستعوز لانه لا يخلو المال بقية بالنكول
بمعلم اقار او بدلا ولا وجه الى جعله اقار لانه لو صار مؤصرا لكان كذاها والكذب يعلم فيصير من كمال الحرام ولا وجه الى
جعل بدلا لانه النكول اياها لا يمكن تزيها لانه ليس لاصد ولا يملك اياها ماله والاباء لا يجوز في الماشاء المحصون لانه لا يصح
والنفوس محترمة لعينها عقاسه تعالى وللعبد فلا يصح ما دام العبد فاما المال معصوم فقال للعبد صياح ما اهتم ثم هذا
كل نسب لواقبه المدعى عليهم ببيت من غير دعوى المال كالنكول والاباء والزوجه والاولاد يستخلف عليه وكل نسب
واقبه المدعى عليهم لا يثبت الادعى دعوى المال كالافاض والعوم ونحو ذلك لاستخلف لانه لا يستخلف في ارجاء النكول
الذي هو اقار ولو افترق افترق او مع لا يثبت لانه محل النسب على الغير وكان هذا اقار على الغير فلا يصح الا اذا
ادعى بهما الا اوصفا با ادعى انه اخ المدعى عليه لابنه وان اباها مات وترك مالا في يده او كان ذمنا معروا
فادعى النفع عليه او ادعى عقاوقا لانه هذا الصغير الذي النقطة اخي وانكر ذوال اليد او ادعى بطلان حق
الرجوع باه وصلة لسان به فاراد الوهاب الرجوع فما فقال الموصى له انما افكر فيستخلف بالايجاع لانه المعصوم
منا اثبات المال والحق لا النسب والخلاف بجريمة المال والحقوق وان كان لا يجوز في النسب **باب** **اليمين**
على العلم اصله حديث القائم فان النبي صلى الله عليه وسلم اخلف اليهود على فعلهم على البتة باسمه ما علمت واحملهم على فعل
غيرهم على العلم باسمه ما علمت قائلهم وعلى فعله وفعل غيره كاذب دعوى الثوى والاجابة واليمين والصدقة قائلهم على
البتة عندنا خلافا للشيخ وابن ابي ليلى لانه اعتراف فعله بوجه اليمين على البتة واعتبار فعل غيره بوجه اليمين على العلم
انما احاط به اليمين على البتة اولى ما فيها من زيادة زجر وردع عن اليمين الفاجرة فانه في العلم باسمه ما علمت وقد
يشترط في يمينه ومنه انكر اشترط منه وقد شرع لا يثبت اذا لم يعلم بالشئ وجب قدم رجلا الى العلف وادعى
انه على ابيه دين وكذا ويرك ميراثا في يده فلا يخلو اما ان انكر الابي الموت او اقر بالموت وانكر الابي لواقب بالدين
والموت وانكر وصول الزكة او انكر الدين والوصول اليه فان انكر الموت والعلف يخلف على العلم باسمه ما علمت ان انكر كذا
لانه على فعل غيره وان اقر بالموت وانكر الدين خلف باسمه ما علمت ان لهذا على اسك من المال ولا يثبت منه فان خلف انتهى وان
كل استوفى الدين من نصيبه لانه النكول بذل او اقر وكلاهما يصحانه في حق نفسه دون غيره بخلاف ما لو انكر الدين واقام
للدعى البينة على ذلك يستوفى من جميع تركه الميت لانه احد الورثة ينتصب فيها يدعى على الميت وفصارت البينة
الحاكمة على هذا الوجه كالقيام على جميع الورثة فثبت الدين في جميع الزكة ولواق بالموت والدين وانكر وصول الزكة
اليه خلف على البتة بانه ما وصل اليك من مراث ابيك المال الذي يدعى ولا يثبت منه لانه يخلف على فعل نفسه فكيف على
البتة وان انكر الدين ووصول الزكة اليه خلف باسمه ما وصل اليك من المال ولا يثبت منه فاذا خلف اراد الطالب ان يخلف
على الدين فقال الابي كيف تخلف وليس في يدى من الزكة قال ابو بكر الخفاف اذ لم يثبت له ان يخلف على الدين ولا يقبل قوله ويخلف
على الدين على علمه لانه الخاصة لا اثبات الدين وفي اثبات الدين لا يقع الحام لا وصول من الزكة لا يثبت ولا يثبت الدين
فاين فانه في العلم لانه الخاصة لا اثبات الدين فبعد ذلك اظهره للاب وديع او بضاعة عند انسان لا يقع الحام الى الابن
فكان فيه فابن منظر وقال الفقه ابو جعفر في نحو هذه المسئلة ليس له ان يخلف ولو اراد ان نعم البينة قبلت بيمينه
لانه العلم على طريق لانه في علمه لا يمكن ان يخلف فاما البينة لا يمكنه اقامتها في كل وقت لغلبة الشهوة ونحو ذلك
فسمعت منه البينة قبل ظهور المال لا يخلف قبل ظهور المال وادعى من ان يخلف على الدين والوصول اليه
على الدين واما اذا اراد الخلف في علمه الدين والوصول اليه خلف على الدين في نفسه قبل استخلف عين واحدة باسمه ما وصل اليه
من المال ولا يثبت منه تركه ابيهم ولا يعلم ان لهذا الرجل على ابيك من مال الوهب الذي يدعى ونحو ذلك بجميع بين اليمين

[illegible]

كتاب الشهادات

كتاب الشهادات يحتاج الى معرفة كون الشهادة حجة وقصيرها لغة وشريعة وركتها وشروط جوازها وحكمها الشرعية اما كونها حجة لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى ولا يسمع قوله ثم البينة على المدعى واليمين على من انكره ولا ان الشهادة لوجه تشريح حجة ما توصل له وحق الى اثبات حقه قبل غير حالة التخاصم والتأكد لانه عجز عن اثبات حقه بما يوجب علم يقين واحاطة وهو الوجه لانه منقطع وعجز عن اثبات حقه بمجرد خبر لانه متم في فساد بمجرد نفي نفسه وخبر الشاهد صدق لا عن نيته ولا عن حيله فيضطرب الظن وطاينة القلب يصد فيه صارت الشهادة حجة مزرية احياء الحقوق اما قصيرها لغة فالشهادة في اللغة ضد الغيب لانها ما خفي من المعاينة او يعلم ما كان معاينة او في الشرعية عبارة عن الاجراء عما عين وشاهد بلغة الشهادة في مكان مخصوص وهو مجلس القضاء واما ركبتها فتقول الشاهد لفلان على فلان كذا لان الشهادة يقوم به واما شرط جوازها على الخصوص فجلس القضاء حتى يسمع الشهادة الا في مجلس القضاء ما تبين واما حكمها فتقوت بالشهود به اذا الفصل به القضاء واما ادوارها فثلاثة شهادة الغرم وشهادة المشتري وشهادة الادعاء اما شهادة الخ فليس حجة فيما يطلع عليه الرجال لان الله تعالى شرط شهادة اثنين في الحقوق التي يطلع عليها الرجال واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية ولا تقول المشتري بعد من التهمة واقرب الى الصدق وقيل شهادة امرأة حرة مسلمة فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والشتتان احوط والشتتان احب الى وقال مالك يشترط ثنتان وقال الشافعي يشترط اربعة والصحيح قولنا مادوى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اجاز شهادة القابلة ولان شهادة اثنين على النظر فيما لا يطلع عليه الرجال جعلت حجة مزرية احياء الحقوق لانه لو لم يجعل حجة لصاعدا الحقوق المتعلقة بما لا يطلع عليه الرجال والقياس ان يكون شهادة الفرد حجة تامة كما في باب الريانات لوجه ان الصدق في خبره باعتماد عقله ودينه الا انه جعل العدد شرطا فيما يطلع عليه الرجال نقلا لقياسا في حق هذا على قبة القياس مع ان هناك مست الضرورة الا انه لا يشترط العدد كيلا يكثر النظر الى العورة وهل يشترط فقطلة الشهادة قال مشايخ خراسان يشترط لان هذه شهادة محكمة لانها توجب على غيره لا على نفسه وقال مشايخ العراق لا يشترط لان هذا خبر يشترط لقبوله العدد فلا يشترط لقبوله فقطلة الشهادة وذكر في بعض روايات المبسوط ولا يقبل في ذلك شهادة رجل واحد وقال خلف المشايخ قل يقبل لانه يقبل فيه شهادة امرأة واحدة فمن يقبل شهادة رجل واحد ولا يقال يفسق بالنظر الى ما لا يصل لانه يشكل بما اذا شهد على ذلك رجل وامرأتان او رجلان وقيل لا يقبل لان شهادة امرأة واحدة انما جعلت حجة باعتبار الضرورة والضرر كان مضت بشهادتها فصار حجة الى جعل شهادة الرجال حجة في ذلك وفي الاستدلال لا تقبل شهادة المرأة الواحدة الا في حق الصلوة عليه عند الحنفية وضوحها يقبل في حق الميراث ايضا لها ان الرجال لا يحضرون حالة الولادة عادة فمست الحاجة الى جعل شهادتها حجة في حق ثبات النسب واستحقاق المرأة ضرورة احياء الحقوق له ان الرجال رجل لهم سمع صوتها فضرورة الجبل بشهادتين حجة في حق ثبات النسب واستحقاق الميراث ولو باثبات المعتدة بالولد وشهدت القابلة بالولادة ان كان الجبل ظاهرا واقر الزوج به قبل ويقضي بنسب الولد حتى يترك منه بجماع وان لم يكن الجبل ظاهرا ولا اقر الزوج لا يقبل عند الحنفية حتى لا يثبت النسب ولا يترك وعندها يقبل لها ان ولادة المعتدة متى ثبت ظهور النسب كان ثابتا بالنكاح المأخوذ لا يثبت بالولادة ابتداء فكان في قول شهادتها اظهره نسب ثابت قبل الولادة فقبلت كما في قيام النكاح او كان الجبل ظاهرا له ان سبب ثبات النسب هو النكاح وانه مما يطلع عليه الرجال وشهادتين مما يطلع عليه الرجال لا يقبل الا اذا تأييدت بمؤيد فوق كان النكاح قائما او كان الجبل ظاهرا فقد تأييدت شهادتين بمؤيد فقبلت على النسب ومتى لم يكن النكاح قائما ولا الجبل ظاهرا لم يتايد بموته فلم يقبل واما شهادة المشتري فشهادة رجلين عدلين مقبولة في جميع الاحكام الا في انما وشهادة رجلين وامرأتين مقبولة في جميع الاحكام الا في الحدود والقصاص وقال الشافعي لا يقبل الا في الاموال ولو ابعها والصحيح قولنا لان المرأة ساوية لرجل فيما ينبي عليه اهلية الشهادة وهو العبرة على المشاهدة والضبط والحفظ والاداء لوجود آلة القدرة وهو العقل المميز المدرك لاراءه واللسان الناطق فبعد شهادة النساء حصول غلبة الظن وطاينة القلب لصدق الشهود بخلاف شهادة النساء وصدقهن لا يقبل لان غلبة الظن تحصل بخبرهن لكن الشارع

[illegible]

علاوة لما للقول بقوله — ^٦ مستكملا بما به وشارفها من المودة والوفاء فدها

لم يعتبرها حجة لانها منبئات عن الخروج وذلك بسبب القننة وسبب الفساد يجب نفيه فروعها المذكورة في اولها
كما لمادة الفساد بقدر الممكن ولا يقبل شهادة النساء في الحدود لما دوى الزهري انه قال مضت السنة والحيثيين من بعد
الحجر وعمر من الله عنها ان لا شهادة للنساء في الحدود والعقاص ولا تكتفى في شهادتهن بشبهة قصور من حيث
غلبة السهو والانشاء والحدود لا تثبت مع الشهادتين ولا يقبل الشهادة على الشهادة في الحدود خلافا لما في لان تمة الكذب
في الشهادة على الشهادة تمكنت من وجهين من جهة الفرع ومن جهة الاصول لان كل واحد منهما غير معصوم عن الكذب فكان
شبهة الكذب في هذه الشهادة اكثر فثبت بها ما يبنى على البرء بالمشبهة واما شهادة الاربع فلا يقبل في الزنا اطلاقا
لان الله تعالى في قوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم الآية وان ستر العاصية ولا سعة
مكرهة لقوله من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليست بهيمة الله والزنا الحش الفاضل واجبها فيكون ستر اوجب
واشاعة في انكراهه اكد فتعلق ظهورها بزيادة العدد في الشهادة احتيا لا للستر وتحرزا عن الاشاعة لانه قل ما يتحقق
الوقوف في الزنا وهو لا يدرج لجما عر **باب من يجوز شهادته ومن لا يجوز** الاملاء ما دوى الحنفية ان
عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا المرأة
لزوجها ولا الزوج لامراته ولا العبد لسيده ولا السيد لعبده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استاجر وكل هذا
منهجه ولا يجوز شهادة الوالد لولده وولد لولده وأن سفلوا ولا شهادة الولد لوالده ولا جواده وان علوا ولا
لائمه وجاراته وان علون لان هذه شهادته تمكنت منها تمة الكذب وتمة الميل لان منافع الاملاك بينهما مشقة شرا
وعرقا اتصالا لئلا تضع الزكوة فيه فيجعله على الكذب باعتبار اتصال منافع الاملاك ومتمم بالميل اليه باعتبار
شد يد الشفقة في حقه ولا يجوز شهادة احد الزوجين لصاحبه خلافا لما في لان هذه شهادة لا تفرق عن التهمة
لان هذه الشهادة تظهر معنى المالك لنفسه وهو اطلاق لا انتفاع لما صاحبه لان كل واحد منهما يطلق الانتفاع بالاصح
عادة فيجوز في نفسه فمما ومفقا فيكون في نفسه مقبولا ويجوز شهادة الاخ لاجله واخته لان التهمة بينهما منتفية لظهور
القاسم بينهما وعدم اتصال منافع الاملاك بينهما ويقبل ولد الرضاع ولا أم المرأة وابيها لان ليس بينهما اتصال منافع
الاملاك والقران الحاله على الميل والكذب ولا يقبل شهادة محدود في قنينة وان تاب فخلافا لما في يقبل شهادة
المحدود فيها سواء كان زنا او شرقة وغيرها لان في المحدود في القنينة ورد نفق خاص بالنبي عن قول شهادته وهو قوله
ولا تقبلوا لهم شهادة ابراهيم عن قول شهادة الذين رموا على سبيل التابيد لانه لا يتحقق ما يشهد به حاله الزنا لانها
لفظان مختلفان لا يمكن التعلق بهما في حالة واحدة وبعد التوبة هم الذين رموا فتناولوه النص وفيما عداهم وادانني
عن قول شهادته واما لا يقبل شهادة لاجل الفسق والتورق الفسق ولا يجوز شهادة الاعمي والآخرى قال مالك
يقبل شهادة الاعمي في السموات دون المعقولات وقلد في ذلك فوالشافعي يقبل فيها بطل الشهادة بالشبهة والتابع كالتب
والموت والتكاح والصحيح قولنا لان الاعمي لا يعان ولا يشاهد وبناء الشهادة على المعاينة والشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا رايت مثل الشمس فاشهد ولا دفع ولانه تمكنت التهمة في شهادته لانه لم يعان المشهود له والمشهود عليه لا ينقطع الشرك
بينهما وبين غيرها بالاسم فلا نسبة فيمكن في شهادته تمة الخلف والكذب واما الاخرى فلان غير لفظ الشهادة لا
مقام الشهادة فكذا في الاشادة لا يقيم مقام البارة وان عني بها التحمل فكذلك عندنا في كيف والشافعي يقبل
لان التحمل قد وقع لوجود المعاينة والشهادة وهو من اهل الاداء لوجود القنينة وهو النطق والعبارة لتسا في الاداء يحتاج
الى التمييز بين الخصمين والاشادة اليهما وفي تمييز نطق الخلف واللفظ ويمكن الاحتراز عنه في الجملة فيجوز اعتبار الاشادة
في الخصمين تحرزا عن الالتباس بالبرء اذ ادى الشهادة من وراء الحجاب بالاسم والنسبة لا يقبل خلافا للشهادة على
الميت لان الاحتراز عن ذلك غير ممكن لصاحب الحق مقام الاسم والنسبة مقام الاشادة والحاصل في الشهادة ثلاثة احوال
حالة الفعل وحالة الاداء وحالة القضاء فاذا وجد المعنى في احوال الثلاثة يمنع صحة القضاء عندها وعندنا في
روح ان وجد حالة الفعل يمنع وفي حالة الاداء والقضاء لا يمنع والموت بعد الاداء قبل القضاء لا يمنع والفسق والنسب

والفسق وغيرها من اسباب الجرح يمنع القضاء ولا يقبل شهادة الفاسق لان فيها زيادة تمة يمكن الاحتراز عنها لان
الفاسق يرتكب الجرم فلا ينال من ان يميل الى الكذب حتى لو كان معروفا باجبت عن الكذب يقبل ثم الاثنان انما يصير فاسقا
بزوال العدالة والعدالة انما يزول بارتكاب كبيرة ولا يجوز بارتكاب الصغيرة الا ان يصير عليها لان الاثنان قد يجتنب
عن الكجاء ولا يجتنب عن الصغار لانه قل انما يجتنب عن الصغار قلوا لست لعدالة بارتكاب الصغار ولا لعدالة
باب الشهادة الا ان يصير عليها لان الصغيرة يصير كبيرة مع الاصل وعليها لقوله م لا صغيرة مع الاصل ولا كبيرة مع الاصل
ثم الحد الفاصل بين الصغيرة والكبيرة ان الكبيرة ما كان حراما محصا كاللواط والزنا وشرب الخمر والسرقة واكل مال اليتيم
والصغيرة ما لم يكن حراما محصا كالزنا والقبلة ولا يقبل شهادة اكل الربوا اذا ادمن عليه لان اكل الربوا ليس حراما محصرا
لان عقد الربا مفيد للمالك بعد اتصال القبض به والمالك يسع فلم يكن حراما محصا فكان ناقضا وكونه كبيرة فصارت كالجمعة
بالصغيرة فشرطان الادمان فيه لهذا لان الصغيرة بالاصل يصير كبيرة وحكي ابو بكر الرازي عن ابي الحسن الكوفي ان من اكل
في السوق بين يدي الناس لا يقبل شهادته وكذا من شرب في السوق بربا ليس عليه غيره لانه تارك المروة وكذا من الخمر
والسكر لان شرب الخمر وان كان حراما محصا الا ان الانسان قد يقع في شربها مرة فقي دام على شربها فهو مقصم على المعصية
واذا لم يدم على شربها فهو ثابت نادم على ما فعل فمن يلبس بالجمام ويظهره لان اللعب معصية لقوله م كل لعب حرام وانا
ثبت له هذا الاسم بالاصل وعليه والصغيرة بالاصل يصير كبيرة ودوى ابن سماعة عن ابي يوسف اقبل شهادة من يظلم لجمام
مقصمة ولا يقام بها وصاحب القضاء الذي يحاذي الناس عليه ويحبهم واسايرة لان القضاء وانما هي معصية
لقوله م كعن الله الغشيات والنماجات وهذا الاسم انما ثبت للمصلح لانه يكون خفيضا في العادة معلن بالمعصية
وتارك الجماعة والجمعة بما لا يسهوا لان حضور الجماعة فرض والجماعة وان كانت سنة مؤكدة الا انها ملحمة بالفرض
حتى لو تركها اهل بلوة جاز الامام المقاتلة معهم لانها من شتم الاسلام وضاد تركها معصية ثم اختلفوا قبل ما يترك
الجمعة ثلاث مرات رغبة عنها لا يمنع قبول شهادته لان الثلاث ادى في الجمع وليس لما اذا عليه نهاية وقيل اذا تركها
مرة لا يقبل شهادته وهكذا ذكر الحنفية لانه ترك فضا فضا فاستا واما اذا تركها بعد ركعة لم يرض وتعد من المهر
اوتبا ويل بان كان ينسق الامام لا تده شهادته لان في الوجه الاول معدود وفي الثاني يصير صاحب جهوء وشهادة
صاحب جهوء يقبل اذا كان من لافي المعاطي ويقبل شهادة اهل الجهوء سوى الخطابية خلافا لما لا تمة مسلم على
وقطايه لانه اتفق عن مخطورات دينه وما وجد من فسق الاعتقاد لا يدل على شهادة الزور لانه اعتقد بما عاين باويل
فلا يدل على شهادة الزور الذي يقتضيه حراما في دينه كشهادة الكفار وليس الخطابية لان الخطابية قوم من الزواجر
يجوز ان اداء الشهادة بالزور **المنتقا** قال ابو يوسف لا يجوز شهادة من شتم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعى
عنه لان هذا جوف وسفه الا ترى انه لا يقبل ذلك الا الاكفاد والامتناع والارذل من الناس وشهادة الضعيف
لا يقبل واقل شهادة الذي يترأ منهم لان هذا ترون منه لانه يقتضيه ديننا وان كان على باطل لانه لم يظهر فسقه وكذا الاقل
شهادة الشتم للناس والمليون لانه معصية كبيرة قال من سالت عنه فقالوا تهمه بشتهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاني لا اقبله واجيز شهادته حتى يقول سمعناه بشتهم واذا قالوا يتهم بالفسق والجور ويظن ذلك به ولم يرفق
اقل ذلك ولا يجوز شهادته ولا يقبل شهادته من مجلس مجلس الجور والجهالة على الشرب وان لم يسكر قال محمد فيؤاخذ به
من شرب النبيذ وهو متاقل يقبل شهادته ومعناه ما لم يسكر او يجلس مجلس الشرب ومن لعب بالنرد والمشرع والاربعة
فيشاكل بها عن الصلوة وقام عليها واكثر الخلف عليها بالباطل لا يقبل شهادته وان كان لا يمنع عن الصلوة ولا يقيم بها
يقبل شهادته وسئل محمد عن العبد في الشهادة قال الذي لم يظهر منه ذنبه وقال من شرب النبيذ وهو متاقل على وجه
التبشير اقبل شهادته وذكر الحنفية في ادب القاضي قال محمد في مؤس لم يؤد زكوة ماله ولم يجمع ان كان صالحا يقبل
شهادته لان الجمع ليس له وقت والزكوة ليس لها وقت وما كان له وقت فافهم لم اقبل شهادته وقال ابو يوسف اقبل
شهادة الشاعر ما لم يتدفع في شتم المصنات وذكر في المنتقا اذا سلم الرجل من الفاضل التي فيها الحدود وما يشبه ذلك

من انظار في معاصيه وفي طاعته فان كان يؤدى الفرائض واخلاقه فيه اكثر من المعاصي قبلنا شهادته لانه ليس
عبد من ذنب وان كانت ذنوبه اكثر من خيراته في لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته التي اراد بالثقت فثبت الجواب
باحتياجه لاحاطة لان الثقت معصية لقوله لم يزل الله التثبت من الرجال والمكرات من النساء ولا شهادة للتقاسير
والدلائل لانهم صادقون ويكذبون ولا يبالون بذلك فاما من كان عملا منهم لا يسقط عدالة وشهادته بسبب
المعرفة وكذا شهادة العوان الذي لا يصدق لان الاخذ بغير حق يكون ظلم فيكون شهادته اهل الصانع اذا كانوا
عبد ولا قال بعض العلماء لا يجوز ذكره في دعواه وكثرة ما تجرى الايمان الفاجرة بينهم وقال عامة العلماء يجوز لان الجوز العلة
وقرر وجوبه قالوا وشهادة بايع الاكفان لا يقبل قالوا هذا اذا قصد لذلك العمل لان بيع تبنى الموت والطاعون اذا كان
يباع الشيا ب هكذا ويستري منه الكفن يجوز شهادته وشهادة القروى والاعراب لا يجوز عند بعض العلماء كثر الجهل
بهم وعندنا عنهم يجوز اذا كان عدلا ولا يجرى بغير حق قالوا لا يقبل لا يجوز شهادته ولا يقبل مطلقا ولا يكره في بيع
وعند عامة العلماء يجوز شهادته ويكره في بيعه لان ترك السنة لا يوجب الفسق اذا لم يكن ترك رغبة عن السنة
حتى لو ترك رغبة عن السنة لا يقبل واباحة الذبيحة يعتمد على التوحيد وقرو جرت وفي رواية بن ستم قال محمد
في رجل اعجب شتم قوم فمقل يخطي عليه ان يلحق في اخذ به قال هذا الشتم العاسق في الشهادة وروى ابن مالك في
يوسف ابن جين شهادة المغفل ولا اجزئ فويله لان التقدير يحتاج فيه الى الرى والتدبير والمغفل لا يستقصى عليه ولا يقبل
شهادة من عرف بالجهالة قبل الجاهل من شتم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل من يشبه بعض هؤلاء وقول الجاهل
ومن يجرى ساعة ويعيق ساعة فشهد في حال الصحة يقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الانعام والاعمال ولا يمنع قبول الشهادة
وقرر بعض شايخنا جوده يوم اربعين حتى لو جرح يوما او يومين ثم يفيق فشهدته جائز في حالة الصحة

باب شهادة دافع المظرم وجالب المظن اصله كل شهادة جرت مفعلا او دفعت مفعلا لا يقبل لانه كانت
فيها اثم الكذب وشهادة المظن مودة لقوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة للمظن ولا نه كل بالصدق لانه يصير دافع
في الشهادة لانه يجزئ نفسه فمفعلا ومفعلا فلو صدق بجمان الصدق في نفسه وشهادة المستاجر للآجر والمستاجر للنعيم
لغير المستاعد لا يقبل لانه يجزئ نفسه مفعلا لانه يظهر معنى الملك لنفسه وهو ملك الانتفاع وشهادة الاجير للآجر
كاجير ثياومة والمشاهة لا يقبل لمن استاجر وشهادة اجير العام كالاجير المشترك مثل الخياط والصانع والفقار
يقبل لمن استاجر والغرف بينهما ان الاجير الخاص يفتحق الاجرة بتسليم نفسه الى من استاجر وان استعمله المستاجر
فكان حالها يشهد له بصدق الاجرة عليه فكان في المعنى كانهما مستاجر لشهادة ولا كذلك الاجير المشترك لانه لا يفتحق
الاجرة الا بالعمل وجين يشهد غير مشغول بعمل الاجرة فلا يفتحق الاجرة ولان الغالب من الاجير الخاص الميل الى الكتمان
والمناصفة عن الاستاد فتمكنت في شهادته بتممة يمكن الاحتراز عنها ولا كذلك الاجير المشترك قال ابو حنيفة رضي في الجرح
ولا يفتحق القاضي ان يجيز شهادة الاجير لاستاده ولا الاستاد لاجيره ولا يقبل شهادته الشريك المفاد في سوي المود
والفصل والشكاح لانه لا شركة بينهما في هذه الاشياء وفيما عدل حاله شركة في المشهود وكان شاهد لنفسه فزوجه فمكنت
فيه التهمة وشريك العنان لا يقبل شهادته في حجارة شاة في رجل قال الآخر اذ بها فزوجه فقام رجل شاهدين
الزاج ان ذاليد اعتصمها منه لا يقبل شهادة الزاج لانه يدفع عن نفسه مفعلا لان الزاج ان لم يكن عالم بالكلية
غاصبا وقت الذبح فمجي جاز المشهود له تفين الزاج يرجع بما ضمن على الامر حتى جازت شهادته فيكون دافعا مفعلا وان
عالم بالكلية لا يجوز له ان يكره حق الرجوع لكن المشهود له خيار الضمين يضمن اثمها شاء وفي التفسير منع قضيف الزاج
لانه ربما لا يفتاد المشهود له تفينه فكان دافعا مفعلا معنى ولو شهد ابنا البايع او ابوا من الشفع قبل طلب الشفع
من المشتري والذرفي يفتحق المشتري والمشتري يكره ان لا يجوز شهادتهم لانهم يبعدون الدرك عن البايع الا ترى
استحقاق الدار من المشتري يرجع بالثمن على البايع ولو استحققت من المشتري لا يرجع على البايع بالثمن وانما يرجع بذلك
على المشتري ثم هو على ابيه شهد رجلا ان لم يجرى فمفعلا على فمفعلا لان المشهود به مشترك بينهما

فصارا شاهدين لانفسهما في بعض بطل بعض الشهادة فيبطل الباقي لان نصيب فلون لا يتاخر من نصيبها حتى تقا
على قطع الشركة بان شهد ان فلون عليه خصامة وجب عليه بسبب على حرة ولنا عليه خصامة وجب بسبب على حرة
يقبل شهادتهما في حق فلون لانه لا شركة لهما فيما شهدا فلون قال عبد الله هذا العبد الذي في يدي كان لعمرو ورضيه
ذير فرددته عليه ثم ادعى حرة ورثة عمر العبد فشهد لعبد الله به ان علم الابراج والرد من حرجه اخرى قبلت
شهادته وان لم يعلم لا يقبل شهادته لانه حتى كان لفظها فلم يدفع عن نفسه مفعلا لانه لا ضمان عليه ومضى لم يكن الرد ظاهر
على زيد فقد دفع عن نفسه مفعلا لانه ربما يجي مستحق آخر لهذا العين ويقيم البيعة انه ملكه كان لمحق ان يضمن عبده لانه
ان العين كانت في يده وانه كان مودع العاصي في حق المقتضى وبهذه الشهادة دفع عن نفسه لانه لا يتاخر من نصيبها حتى تقا
وقضيا بالعين لو لم يرد عمر ولا يكره المقتضى بضمين عبده لانه وصل الى ولد ب الفصب فمضى مودع عن ضمان زعيم
الوكيلون او الوليان امره ثم هما وانما شهدا على الزوج انه طلقها جازت شهادتهما لانهما لم يسمعا في حق عقد ثم
وانما شهدا بتصرف مبتدأ على الزوج بعد التكاح فيقبل كالوكيلين بالشراء اذا شهدا على موكلهما بالاغتياق بعد الشراء
يقبل فكذلك هذا **التقادم** وذكر في المشتق الواسط جازا شرا فمكنت الشركة ثم جاز موعى وادعى الدار فشهد بها المستاجر
ورجل آخر معه فالتقاضي بينا المدعى عن الاجارة كانت باع او غير امره فان قال كانت باع لم يقبل شهادته المستاجر لانه
مستاجر شهد بالمستاجر بدو جروان قال كانت باع فمكنت قبل شهادته لانه ليس بعباس جرح في حقه ولو لم يكن الشهادة لم يكن
شهادته وان لم يجرى المدعى لان الاجارة كانت باع ولو شهد المستاجر ان المدعى الذي اجرها لاشات الاجارة اولانا
آخر على المواجه فسخ الاجارة قال ابو حنيفة جازت شهادتهما سواء كانت الاجرة رخيصة او غالية وقال ابو يوسف
لا يجوز شهادتهما في ضمنهما لانهما يدعيان عن أنفسهما الاجرة وان كانا ساكنين في الدار فغير جازت شهادتهما
وفي رواية ابن سماعة عن محمد بن ابي اسيد ان شهدا ابنا البايع ان الشفع سلم الشفعة للمشتري جاز ولو شهد ابنا البايع ان المشتري
سلمها للشفع لم يجز لانها يجزبان باها من رجوع المشتري عليه ببيع او غير وصار كالبايع اذا شهد على المشتري
انه باع من غيره لم يجز باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري عتقه وانكر المشتري فشهد البايع له بترك
لم يقبل لانه دافع مفعلا عن نفسه الا ترى لو لا شهادته كان المشتري اذا وجد به عيبا رده على البايع ويسترجع منه
الثمن فشهدا دافع اسقط استرجاع الثمن منه وكان دافعا مفعلا رجل اشترى من رجل عبدين فاعتقهما ثم اختلف ابايع
والمشتري في الثمن فقال البايع بعثتهما بالف وقال المشتري بجمامة فشهد المقتان ان الثمن كان الف درهم لم يقبل
شهادتهما لانهما شهدا على ثمن أنفسهما ولو شهد المقتان ان المشتري قد اوفى البايع ثمنهما او شهد ان البايع
ابراه من الثمن وانكر البايع جازت شهادتهما لانهما شهدا على فعل غيرهما ولم يجز ان يضمن مفعلا ولو باع جارية من
رجل وتبرأ من عيوبها وتقا بضا ثم ادعى رجل انه اشترها من المشتري فشهد له البايع بذلك لم يجز وكذا لو ادعى
المشتري انه باعها من رجل فشهد له البايع لم يجز ولو شهد المودع او المستعير والمستاجر للمدعى قبل الرد لم يجز ولو شهد
المرتبة لآخر جاز والغرف بينهما انه ليس للمودع والمستعير والمستاجر ان يردا على صاحبهما قبل انقضاء المدع فكان
فيها ضلع العقد فيدفع بشهادته ضمان الاجرة او ضمان الرد فكان دافعا مفعلا فاما المدين ان يرد الرهن على الرهن
فمقتل استيفاء الدين فلم تقضي شهادته دفع مضمون ولا جرم فمقتل ولو شهد المودع او المستاجر لعبد الوديعة والمستاجر
ان مولاه اعتقه او دبره او كاتبه والعبد يدعى ذلك جاز ولو شهد ببيعه لا يجوز لان البيع خروج عن ملكه الى
ملك غيره والعقار ازاله ملكه واسقاطه ولو كان المبيع عبدا فشهد البايع ان المشتري انه باعه لم يجز ولو شهد
ان مولاه اعتقه او دبره او كاتبه والعبد يدعى والمولى يجهل جاز والغرف بينهما بان العتق انقضى الرق على مولاه
ولذلك الولاء فلم يقضى ملك غيره فلم يكن هناك دفع مضمون وفي المشتري دفع مضمون وهو امتناع حق الرد عليه وفي
ادب القاضي الحسن في الصق ايضا لا يقبل شهادة البايع على ما بينا وفي رواية ابن ستم عن محمد رجلا ان شهدا
على رجل انه ومضى فلون ليدضا اليه مالا ليدت عليهما جاز ولو شهد انه وكل فلون ليدضا اليه المال لا يجوز وذلك لانهما

في ادب القاضي على عكسه وقال في الوصي لا يجوز وفي الوكيل لا يجوز في الوصي لا يجوز في الوصي لا يجوز
رجل من خيران من جيرانه فشهدا بانهما جاز ولو شهد انه اوصى لفقره اهل بيته وهما من اهل بيته فخير من جيرانه
لها ولا لغيرها والفرق بينهما انه لو قسم ما اوصى في بعض فقره جيرانه دون بعض جاز وبمثل في فقره اهل بيته لم يميز
من قبول بعضهم لذلك اقرارا وذكره في كتاب الوصي رجل وقت على فقره جيرانه فشهد رجل من الجيران او شهدا
انه وقف على اصحاب ابي حنيفة وهما من اصحابه جازت شهادتهما ولو وقف على فقره قرابته فشهد رجل من قرابته وهما
فخير من جيرانه لم يميز شهادتهما والفرق ان القرابة لا تقطع ولو اقرت احدى الصدقة ففقدت الشهادة او جاز
المقعة لها ولا كذلك الجيران لانه تقطع الجوار بالامتناع والقول ان طر الجيران الى الوصي المقعة وفي القرابة الى الوصي
العلة لذلك يقبل ولو شهد انه وقف على قرابة من دون ومن بعدنا على الفقره ومن لم يقبل فذلك لم يقبل عندهما
وعند محمد يقبل في حق من يكون له الثلث والثلثان لفقره وهو فرع ما اذا اقر الميراث لاجنبي ولو ارث بين
واكثر الوانث الشركة قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا شهد شاهدان ان اباهما وهو عبيد جنى على هذا لا يجوز لانه يرفع بها
معها الا ترى لو شهد ابناهما انها اختلفت من زوجهما لم يميز وفي رواية اخرى جازت شهادتهما اذا انكر الاب وقال
ما جئت في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف جاز في الوجهين وروى ابن سماعة عن ابي يوسف لو شهد رجلان على رجل ان
دفع درهم وشهد اليهودي للشاهدين على هذا الرجل بالف درهم واليهود عليه حتى جاز في قوله وفي الخبر لو شهد غريب
لها على الميت دين برين ثلث على رجل لم يميز وذكر في وصايا الامم لو شهد اربعة نفر شهد اثنان منهم ان لاشين على
الميت دين الف درهم وشهد الاثنان للشاهدين الاولين على الميت بالف درهم جاز عند ابي حنيفة ومحمد ربح لانه
لا شركة بينهم في الدين وعند ابو يوسف لا يجوز لانهم يشتركون في قيمة الدين لما عرفت في كتاب الوصايا وروى
بشر بن الوليد اذا شهد رجلان لوطين برين على الميت وشهد صاحب الدين للشاهدين برين لها على الميت ايضا
فهذه الشهادة باطلة وعن ابي حنيفة ربح فيها روايتان ولو شهد رجلان لوطين بوصية الثلث وشهد الاثنان لها
بوصية الثلث وعبد بعينه لم يميز شهادتهما ولو شهد شاهدين لخزين انه اوصى لشاهديهما بهذه الامة فشهدا
جائزة وفي الميراث اذا كانت الوصية في جنس واحد لم يميز شهادتهما في الجنسين جائزة ولو شهد على رجل بالوصية
من رجل وقرابته ففقدت شهادته لانها جازت شهادتهما وان لم يكن حاضر
لم يميز وفي كتاب الميراث لو شهد رجلان لا يجوز شهادة الذي كان في الميراث ويحوز شهادة الذي ذبح في المذبح
والفرق بينهما ان ملك المشتري يتعين وتميز بالكل كمن اشترى بكرة حقة على انها كرفجها كرتن ان الزيادة بايع
فهما يشهدان بما تعين المالك فيه بغيرها ولا يقبل شهادتهما بما تعين المالك له لانه ان الشهادة وقعت على فضل الشا
وفي المذبحات لو اشترى رصا على انها مائة ذراع فوجدها ثمان ذراع فباع للمشتري فلم يتعين المالك بغير الذراع
فلوقع الشهادة على فضلها فجازت ولو شهد رجلان على ان اشترى رصا على انها مائة ذراع فوجدها ثمان ذراع فباع للمشتري فلم يتعين المالك بغير الذراع
فما كان في ذلك قبلت الشهادة وان كان اشترى رصا على انها مائة ذراع فوجدها ثمان ذراع فباع للمشتري فلم يتعين المالك بغير الذراع
البناء **المتفق** ان ثلثة نفر قتلوا رجلا فشهد اثنان لو احد على الولي انه قتل عنه قال محمد هو جاز لانها شهادته على
فعل غيرها وقال ابو يوسف هو باطل لانها يهتد الشهادة يجوز ان يفتد منها وهو مقبول انما هو مقتضى ما وافقه
ما لا يفتد الولي عن احدهم وكذلك رجل على اربعة نفر مال وليس كل واحد منهم كليل عن صاحبه فشهد اثنان لانه
انه خير اهل المال قال محمد هو جاز وقال ابو يوسف باطل وكل ثلثة نفر يفتد ماله وكلهم جميعا وذكر انه يفتد عنه
بما لم يوكلمهم بالخصومة فشهد اثنان على الثالث بالقبض الثالث باحد لم يميز شهادتهما ولو وكل كل واحد منهم
ببينة على من ولم يجمعهم في التوكيل جازت شهادتهما عن الثالث والفرق بينهما انه اذا جمعهم في التوكيل كان كل واحد
الشاهدين ان يسمعها القاضي ثلثي ما قبض فيكون في بيدهما حتى يرضى الى الموكل فيجوز ان يشهدا بانهما من قبض
انفسهما منها ولا كذلك اذا كانت الوكالة لكل واحد على خاله لانهم ليسوا بشركاء في الوكالة ولو شهد اثنان على رجل ان

انكم طلق امراته فهو جازنا وقال امرها في بيدهم فابتهم طلبها فهو جاز والزوج يحيد لم يميز شهادتهما لانهم شركاء في
الوكالة فاذا اشترى في الوكالة لم اقبل شهادتهما بعض بعضا فيها رجل ادعى على رجل دين بعد وفاته وبالف درهم وفاته
بينه قضي القاضي بينه ثم شهدا المقتضى بالدين لورثة الميت بحق على رجل كان لا يميز لا يجوز شهادتهما لانهما شركاء في
الدين فغنا وهو ان يتعلق حقه بهذا المال واذا اقسمت الشركة ارضا بينهم ضار في بكل واحد منهم حقه
ثم شهدا بعضهم على واحد منهم انه اقربا في دين لقانون لا يقبل لانه يدين ان يخرج ذلك من بين الماد بده بالعبس فيسلم له
نصيبه الذي اقره بالقيمة كالو شهد البائع ان المشتري اقربا للبائع لقانون لا يقبل فكذلك هذا لانه لا يميز على رجل الف درهم
فشهد اثنان على الثالث انه قارباه من حقه لا يجوز لانها يرفعان عن انفسهما شركة اذا قضى حقهما وهو بدينتهما ولو
فرضا ثم شهدا انه قارباه من حقه وقال محمد ان كانا قارباه فشهدا بانهما جاز لانها لا يرفعان عن انفسهما شركة
مضى كما قال ابو يوسف لو شهد عليه بانه اقران اسمه عارته في هذا الدين وانزل رجل ولا على الرجل
فهو جاز وذكر الجواب في الاحاد ولو شهد رجلان من الورثة لرجل ان ابن الميت وهو وارث معها جاز لان هذه الشهادة
تتضمن اثبات المشاركة فيما ورثا عن ابيهما فيقتضي بذلك ما استحقاه من الارث فلم يجز بشهادتهما انهما لم يرفعنا
رجل مات وترك اربعة بنين وترك الف درهم فاقسموا ثم جاءت جلة الميت معرفة بطل حقا فشهد اثنان
من الورثة ان الزكاة الفاد درهم وشهد اثنان ان الزكاة الفاد درهم فشهدا لانهما لا يقبل لانها يرفعان
عن انفسهما ان اسمه عارته في الزكاة التي حصلت في ابيهما بشهادة الاثنان فيصير كل تمة في دفع المشاركة
رجل مات ولا يعرف له ولد فشهد اثنان لرجلين ابنا الميت ادعى الشاهدان انهما ابنا الميت ايضا وصدا
المشهود لهما ليقبل شهادتهما لان هذه الشهادة تتضمن جرم مقعة لانها يشهدان في مال مشترك ليسوا بمتقعة
فصحيح حقهما بغير من حق تصديقه بشهادتهما وذكر علي بن جعفر عن ابي يوسف ولو كانت الورثة صفاران وكذا فقام
البحار ودفعوا نصيبا اقتدار الى رجل ثم شهدا انه وصى الميت لم يميز شهادتهما لانها تتضمن جرم مقعة وهو صحيح
فصحيح في حق الصغير والعممة في حق التلميذات كاليك صاروا كانهم شهدوا ولا انفسهم ولو شهدوا وقبل القيمة جاز
وجعلهم الحاكم وصيا ولو شهد اثنان ان فلانا اوصى بثلث ماله لقانون وفوق الميت والميت ابن الشاهد جاز والثلث
كله للميت عندهما وعند ابو يوسف ثلثي النصف ولو شهدوا انه وصى بهذا الميراث الميت بالف درهم لم يميز لانه لا يميز في حق الميت
موت الميت منها فقتلوا اوصى لثلاث فلو يميز ايجاب جميعه للميت اوصى لم يقصد ذلك بخلافه لان
لان لا فرق بالدين جاز لبيت تجوز له ثلثي حصص الشهادة موجبة للشركة فان لم يميز في حق احداهما لم يميز في حق الاخر
ان الوصية موجبة لثلاث والميت دخله معه على وجه الزكاة والميت لا يثبت به فزاحه فوجب اسقاط حقه في ثلثي
جميع وصيته **التقادم** روى عن ابي سليمان الجرجاني روح قال لو ان رجلا احتاج الى ان يخرج شهودا لوصية اشترى
فاستاجر دو اباهم ويكوه لم يقبل شهادتهما وهذا قول ابو يوسف وقال محمد لا اقبل شهادتهما فيها جميعا لانهما المثل اليه
وقال ابو يوسف ومحمد ربح ان لم يكن لهم قوة الميراث ولا طاعة الكرى ينبغي ان يقبل شهادتهما لانه لم يقع الاجاد فاجلهم مقصود
ولم يميزوا بشهادتهما فقاما اذا كان لهم قوة الميراث الكرى فالاحاد جازت وقت لم مقصود اجزوا بشهادتهما فقاما
وكذلك ان لم يكن هناك القمام لم يكن كان عندهم طعام ميتا فقدم اليهم فاكلوا منه قبلت شهادتهما لانهما لم يميزا
الطعام لاجلهم لم يقصد الميراث التهمة وروى ابن سماعة عن محمد في رجل يزوج امرأة ثم شهد هو وآخر
انها اقوت بالرق لقانون وقانون يميز في ذلك فانه يقبل شهادة الزوج لانه يميز ان تكا حيا بالمل ولا يميزها على
وان قال الولي انا اذنت لها بالتمكاح لم يميز ايضا لانه اراد تحويل الصداق اليها ولو كان الزوج دفع اليها المهر ثم شهد
ان وقع امره لوليه جازت شهادته وان وقع بغيره لم يميز **المبايع** ولو شهد المستودع ان لسان يكون الوديعة ملكا له
قبلت شهادته لانها لا يميزان الى انفسهما ولا دفعا مغفرا لانه لا يميزان عليها وهو مؤنة الرد ولا انصافا في شهادتهما لانه
يكون هذه الشهادة منها ثباتا لانه كان المودع وكيد وناشيا في الخط والاياع من المدي فاستكنها التوفيق فلم يصير

مناقصين ولو شهدوا المستوربان على اقرار المدعى بالمال الموعود بعد ما اقام الشهادة على المال لم يقبل لانها ثبات
انفسهما عن الضمان لان المال صار مضمونا عليهما لانه ظهر انهما كانا مودعي القاصب وانما يجران الى انفسهما مضمونا
بشهادتهما يستدعيان اليد لانفسهما وسواء كان المال قائما او مستهلكا لان المتحقق ان يضمنهما من صدق ثبات البراءة
عن انفسهما ولو شهدا بعد الرد على المودع قبلت الشهادة لان البراءة قد ثبتت بارادته فلم يقض من هذه الشهادة نفعا
ولو شهد المرتبان لذلك بالملك في الرهن قبلت الشهادة لانها ابطال الرهن وانما ابطال الرهن في المودع فانفتحت
التمتع ولو شهدا بذلك بعد المدة لم يقبل لان الضمان قد تحقق فيما روي ان ابطال الضمان فلا يمكنهما وضمان القيمة
للمدعي باقرارهما انه له ولو شهدا بالبرهان بالملك للمدعي لم يقبل لانها ابطال الرهن عقده فلم يمكنهما من غير رضا المدين
فلم يقبل لانهما قد اقرتا انهما كانا سبيل من رهنه من المرتبه وان ثبت المرتبه للمدين في الرهن لم يقبل
من جهتهما وبشهادتهما اقرارا انه لم يكن الامر كذلك فصارا مناقصين فلم يقبل كالرابع ثم شهدا ان ملك فلان لم يقبل
ويضمنان القيمة للمدعي باقرارهما له بالضمان ولو شهدا القاصبان لانسان بالملك في المقصوب فلا يقبل ان شهدا
قبل الرد او بيع او بعد المدة قبل القضاء بالضمان او بعدهما فلا يقبل بشهادتهما وهذه الاوجه اذ شهدا
بعد الرد على المقصوب منه فانه يقبل لان المقصوب اذا كان قائما في بيع فبما هذه الشهادة يريان انفسهما عن الضمان
لان العبد يصير مضمونا عليهما بالقيمة واذا كان هائكا ولم يقض بالضمان فيما يبطلون الضمان واذا قضى بالضمان فيما يبطلون
الملك للمدعي فيما تمتا فقولان هذا الضمان الى المدعي ولهما في هذا التحويل نوع منفعة لان الثاني بما يكون اقل من
في المطالبة من الاول فاما بعد الرد ثبتت البراءة عن الضمان بالرد فلا يمكن هذه التهمة في الشهادة وكذلك المشترين
شرا فاسد اذا شهدا بذلك ولو شهدا المستقرضان لانسان بملك المستقرض لم يقبل قبل الدفع وبيع لانها قبل
الدفع يجوز لان الضمان المقرض الى المدعي ولهما في هذا التحويل نوع منفعة لما بينا بعد الدفع فيحسبان في نقص مدين قيمهما
وكذلك ان رد عين ما استقرض لان رد عينه ودره مثله سواء وان قضاء الدين وهو يريد ان يبطل ما قضى ودوى
عن الجورس اذا رد عين المقرض قبل الشهادة لان عنده الملك لا يغوث في الرض الا بعد الاستهلاك واذا شهدا لشري
شراء صحيحا لانسان بعد ما تقابل العقد او روى بالبيع بالتراضي لم يقبل الشهادة لانه عقد جديد في حق ثالث وهو
يريد ابطاله ذلك العقد فلا يملكه كالبائع يشهد لعينه ملك ما باع وان كان الرد بقضاء او بغير قضاء قبل القبض او بخلاف
وطيرة او شهدا قبلت هذه الشهادة لانه دفع في حق الكل فلم تضمن ابطال العقد فترتب ولو نقص البيع وهذه الوجوه التي
دين وجبه يستدعيان فبشهادتهما مقبولة ان كان قائما لانه رهن في بيع بما نقده من الثمن فصارا كالمدين ولو شهدا
بعد المدة لم يقبل لانهما مضمونا وان كان الثمن مينا والمبيع قائم لا يقبل هذه الشهادة لان المبيع مضمون على
بقيته لا يبيع وهو العين الاتريانه لو هلك في بيع بعد الاقالة يضمن قيمته للبائع واخذ العين ولا يستحق الاقالة فالب
المقصوب بخلاف ما لو كان الثمن دراهم لانه مضمون بغيره وهو الثمن فاشبه المرتبه وشهادة المرتبه للمدعي مقبولة
ولو مات رجل وله على رجلين الف درهم فشهد الغريم ان هذا الرجل ابنه لا يعلم له وادنا غير وشهد اخر
ان لادين عليهما لا خزانة اخ الميث لا يعلم له وادنا غير قضى بشهادة الغريمين لادين لانه لا تهمه في شهادتهما فان القاضي
ان ينصب هذا الرجل وصيا عن الميت في قبض يدونه على الناس وفي حفظ ماله وثبتت البراءة لها بقبضه فان كانت ائنة
والوصايا اثبتت بالمدعى برون الشهادة لم يكن ثبوت هذه الوصاية مضافا الى الشهادة فلا يمكن التهمة فيها فان شهد
شهود الاخ بما ذكرنا قبل شهود الابن وقضى القاضي مدح لم يقض بشهادتهما لان الحق ثبت للاخ فيما ثبتت
براءة المطالبة لانفسهما في حق الاخ فلا يقبل بخلاف ما قبل القضاء لان الدين كان قبل القضاء ملك الميت لا ملك الاخ
ناشئة في القبض وكذلك لو قضى الاخ بالمدعى ثم شهدا لم يقبل هذه الشهادة لانا لو قبلنا ثبتت لها حق الرجوع
على الاخ الاتريانه لهما الوضاه دنا يركت اجز شهادتهما لما فيه من اثبات حق الرجوع على الاخ فكذا هذا ولو شهدا
ان الميت اوصى الى هذا الرجل وقبل الوصية فان اقر الرجل بذلك جازت الشهادة وان انكر ذلك ادعت الورثة لا يقبل

قياسا ويقبل استحسانا وكذلك لو شهد الوارثان وشهد الطابان او شهدا لموصيان لها بالمال وشهد الوصيان
ان الميت اوصى الى هذا وموته فلان حجة الوصى الوصاية لا يقبل شهادتهما وان ادعى لا يقبل قياسا ويقبل استحسانا وان
لم يكن مونه ظاهر لم يقبل في المدين وجه القياس انهما بشهادتهما يجران الى انفسهما نفعا ومعهما اما الغريم فيتبع بها من حيث انه
بشهادتهما يرفع اليه والوارث يتبع بها من حيث انه يتقدم وصيته ويوفي حقه والطالب يتبع باعتبار ان طابا به
بايعاء دينه والوصي يثبت نفسه عونا آخر وجه الاتساق ان القاضي ان ينصب هذا وصيا عن الميت برون شهادتهما
ادعى الوصاية فيجعل صيرورته وصيا مضافا الى نصب القاضي الى الشهادة بخلاف ما لو انكر الوصاية لان القاضي لا يملك
نصبه وصيا مع اقراره بكونه صيرورته وصيا مضافا الى شهادته فكان الشفع حاصله بشهادته فكان بشهادته يجر
الى نفسه نفعا ومعهما يكون في نفسه منها وهذا من عجب المسائل فانه جعل الاقرار ما لها من قول الشهادة والاعتراف مطلقا
لقبولها واذا لم يكن الموت ظاهرا فشهدا بالموت لم يقبل الا شهادة غريمي الميت له عليهما دين فانه يقبل شهادتهما لان
والموصى له ثبت لنفسه ملكا والطالب ثبت تعلق دينه بالتمكة فاما مطلقا الميت لا يثبتان لانفسهما وانما يثبتان على
انفسهما دفع ما لها الى هذا الوصى ولا منفعة لها في البراءة عن الاداء فان الميت اذا جاء حيا فان القاضي يقض قضائهم لانه
ظهوره انه بيقين لظهوره وكذا بهما فبطلت الشهادة مات وترك عياله يثمة الف درهم لاسال له عياله ووصى له بعينه
فشهد شاهدان من ورثته رجل على الميت برقي عثماني لم يقبل فان شهدا برون الضميمة والفرق ان الدين متى لم يستقرض العبد
كانهما نفعا ومعهما في هذه الشهادة لانه لو قبلت شهادتهما يباع العبد بالدين بطلت الوصية بالتعلق فيسلم لهما ما
فضل عن الدين ومتى استقرض الدين لقيمة العبد لا يسلم لهما من بيله شيء فلم يجز ان يضمنهما مضمونا وان كان العبد وصية
لرجل والمسألة بحالها قبلت في الحايين لان البيع بالدين لا يبطل الوصية لانه لا يملكه حتى الارث ولانه كان لهما ان يسما
ثلثي هذا العبد وهذا يغوث متى قبلت شهادتهما لانه منقول حيا يبيع الى القاضي فيما هذه الشهادة يجران الى انفسهما من الانفا
ولا مضمونا **باب في حال الشاهد بعد اداء الشهادة المبسوط** ولو شهد البصير والعبد والكاقر على سلم
فردت شهادتهما ثم شهد بعد البلوغ والعق وكلا سلام يقبل ولو ردت شهادة فاسق فاعادها بعد التوبة او شهد
احدا من وجعين فردت شهادتهما صاحبه فاعادها بعد البيهوت او شهد العبد لولاة فردت شهادته ثم شهد بعد العق والكل
شهد لعبد فاعادها بعد الاثاق لا يقبل والفرقان في الفصل الاول المردود ليس بشهادة لعدم اهلية فلم يصح كونه ياق
الشهادة شرعا قبل خبر ان اسار من اهل الشهادة وفي الفصل الثاني المردود شهادة لان اهلية الشهادة قاله الا انها ردت
لتممة الكذب فصار الشاهد مكذبا شرعا في تلك الشهادة فلا يقبل تلك الشهادة ابراهيم الا ان ادعت شهادته ثم ابرشده
بها لم يقبل وان شهدا وهو بصير ثم عي ثم ردت شهادته ثم ابرشده بها لم يجر في قياس قول ابو حنيفة ومن ردت شهادته
القاضي ثم عي قبل القضاء او غير من اذبح عقله او ردت عن الاسلام بطلت شهادته لان الشهادة انما تصير حجة عند اتمام
القضاء بها فلا يصح من قيام المردود وقت القضاء وحجود هذه العوارض لم يبق الشهادة حجة وقت القضاء وان عودت
هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء في المال يضمن وفي المردود لا يضمن والفرقان الامضاء من القضاء في الجور
لان القضاء غير محتاج اليه فيما شرع القضاء له وهو ظهور الحق في حق صاحب الحق وهو الشاهد ولا يثبت تكلمه من
الاستيفاء وقطع المنازعة وفي المردود الحق ظاهر في حق صاحب الحق وهو الشاهد وهو الشاهد بدون القضاء وهو يمكن من الاستيفاء ولا
منازعة ايضا فيعتبر القضاء عرما حكما فيكون حدوث هذه العوارض قبل القضاء حكما يمنع الامضاء فاما في باب المال
الامضاء ليس من القضاء لان القضاء محتاج اليه لانه لا يمكن صاحب الحق من استيفاء حقه الا بالقضاء ولا يقطع المنازعة
الا بالقضاء فكان القضاء موجودا حقيقة وحكما واعتبارا في حدوث هذه العوارض لا يؤثر في ابطال القضاء واقا القضاء
فالقاسر ان كان المال لانه لا يمكن من الاستيفاء الا بالقضاء فلم يكن الامضاء من القضاء وفي الكهنة انه لا حدود لان القضاء
ان كان حق العبد لانه ما يندرى بالبشعة فكان ملحقا بالمردود فجعل الامضاء فيه من القضاء احتيا لا للدرم ولو مات
غائب المشهود قبل القضاء وبعد القضاء قبل الامضاء لا يمنع الاجزاء في الكل الا في الرجوع وقال ابو حنيفة رحا ولا

يمنع الامضاء في المودع كلها لانه تكن فيه شبهة متوقفة لجازانه يمكن في الشهر حرج او دمج عن الشهادة والمدين
الحقيقة فكذا يشبه المتوقعة وجه قول آخر وهو قول الكل ان شبهة المتوقعة غير مانعة من استيفاء الحد لان شبهة
الموهومة ما يتوهم وجوده في المستقبل من غير ان يكون عليه دين وهذا التوهم لا ينقطع ابدا ويعتبر دائما فلو اعتبرنا هذا التوهم
مانعا من الاستيفاء ما امكن الاستيفاء صريحا فيؤدي الى انسداد باب الحد فلا يعتبر لا يحرمانه يقوم اكن يفي شهادة
المشهدون كمن لما اقيم عليه دليل لم يعتبر فكذا هذا والموت والغيبة في الريم يمنع الامضاء لان البداية في الريم انما يحجب
الشهود وبالغيبه والموت فانت شرط اقامة الريم فانتع العبد اذا حدث القذف ثم عتق فشهد لا يقبل والنظر في اذا حدث
هذا القذف ثم اسلم فشهد يقبل والفرقان رد الشهادة موجب القذف وان من قام للحد والنظر في حال ما عتق كان له
شهادة فقلت تقيما للحد ولا سلام حدثت له شهادة اخرى لم يكن فاما العبد طال ما عتق لم يكن له شهادة فقلت اعرف
موجودة الشهادة على صورت الشهادة وان عتق فاعتق في قهر يجرى الحد ثم اسلم فحرب ابدا في قبول شهادته لان رد الشهادة من
تمام الحد فيكون صفة للحد وما ضرب بعد السلام ليس يجب لانه بعينه الحد في الشهادة لا تصح اتمة له وذكر ابو الليث في نوازل
رجل سمع منه الحديث ثم ارتد او سمع رجلا من ضرائف حديثا ثم اسلم هل يروي عنه قال ابو القاسم الصفار لا الاتي ان ضرائف
لو اشهد على شهادته ثم اسلم فانه لا يجوز ان يشهد على شهادته نصرا في اسلم وكان فاسقا في حال كفر ثم شهد من ساعته بشهادة
كان القياس ان يقبل شهادته من يتوقف عليها حتى تبين طاله بعد السلام لان اتمة الكفر باقية وصح جعل الشهادة
من له عقل وقين يقيم كلام الخصمين او يعلم ما يفعل وان كان عبدا او فاسقا او كافرا او مغفرا حتى رد التهمة المأثرة
ضربها فشهد يقبل شهادته حتى ان العبد اذا تحمل الشهادة لمولاه او المرأة لزوجها يقبل شهادته بعد العتق والبيونة
كالاخي اذا حمل الشهادة ثم شهد بعد ما صار عبدا يقبل ولو شهد وليس باجبر ثم صار اجبر قبل القضاء بشهادة بطلت
شهادته حتى خرج من العادة ثم عاد الشهادة يقبل شهادته وفي نوازل ابن رستم قال لمحمد لو شهد رجل لامراة بحق ثم رجعا
قبل القضاء بطلت الشهادة وذكر في المتقاضي لو شهد لامراة ثم طلقتها وانقضت عتقها قبل القضاء رد شهادته فانه
لا يقضي بها الا ان يبيدها فان اعادها قضى بها **باب الشهادة بالتسامع** الشهادة بالثبوت والتسامع يقبل
في اربعة اشياء بالاجماع وهي النكاح والموت والقضاء لان هذه الاشياء ما تشتهر وتستفيض والشهرة
الاستفانة اقيمت مقام الايمان والمشاهدة كالاجاز اذا اشتهرت عن النبي صلى الله عليه وسلم كان بمنزلة السماع
الاتيما تاشهد ان عمر الخطاب وان علي بن ابي طالب وان عبد الله بن مسعود رضوا عنهم وان لم يروهم هؤلاء ثم
الشهرة في هذه الاشياء ثبت بطريقين احدهما حقيقي والاخر حكمي اما الحقيقي بان يجزوه جماعة لا يتوهم قولهم
على الكذب فيتابع الاخبار وتشهر واما الحكمي ان تشهد عنه رجلان او رجل وامراة باللفظة الشهادة
في النكاح والنسب والقضاء لان لفظ الشهادة بين اثنين مقام الجزع جماعة لا يتوهم قولهم على الكذب في اشهاد
الشهرة والاستفانة حكما واعتبارا ولكن هذا اذا شهد عنه من غير استشهاد الذي قال ان القدرين فلان القدر
حتى اذا القيا رجلين عريان شهدا عنه على شبهة من غير استشاده وعرفا حاله وسعه ان يشهد وان اقام هذا
الرجل شاهدين عنه شهدا على شبهة لم يسعه ان يشهد على شبهة نص عليه محمد في المبسوط لانه لما لم يعتمد قوله في
شهادته لا يعتمد قوله ان يعتمد هذا الرجل على قوله وفي الموت ثبت الشهرة بجز الواحد العدل رجلا كان وامراة ولا يشهد
فيه لفظ الشهادة لان الموت قد يتحقق في موضع لا يحضر الا الواحد فلو لم يثبت الشهرة بقول الواحد لصاعت الحق
المعلقة بالموت فلهذا الضرورة ثبتت الاشهاد بجز الواحد لان في اشراط العدد في كتم حرج لانه لا يعتمد عليه
اسبابه من الغسل وغيره لا واحد وليس في اشراط العدد في النسب والنكاح وغير ذلك حرج لانه يقع بين جماعة
فلو شرط فيه العدد لا يؤدي الى ابطال الحقوق المتعلقة به ولم يشترط لفظ الشهادة من الواحد لانها
زيادة علم شرعا من الواحد ولهذا لا يحصل القضاء بشهادة الواحد ولو جاء خبر موثوق انسان فستعمر ما يستلزم
الموت لم يبعده ان يجزى موته حتى يجزى قلة انما موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خطأ او غلط

لغتمه المال لا تتبع الشهادة عليه ما لم يثبت بجذ من شيق به واما الشهادة في الاملاك والطلاق والعقاق لاجل
بالشبهة والتسامع فلا فالشافي والصحيح قولنا لان القياس باي جواز الشهادة في جميع المودعات لا بوضع العلم
لشاهدا ما بالمعينة او بالاعتراف المرحوم عن التهمة كمن تركا القياس في بعض مودعات شتهروا وقورا ودولما والاملاك
والطلاق والعقاق مما لا يشتهر وقورا فلا يجوز الشهادة فيه بالتسامع ولا يقبل الشهادة على الولاء بالتسامع عند ابن
ومحمد وعند ابن يوسف اخر يقبل له ان الولاء بمنزلة النسب لقوله م الولاء لمة كلمة النسب ثم الشهادة بالتسامع
في النسب مقبولة وكذلك في الولاء لان حكم النسب الاتي ما نقول نافع مولى بن عمر وعروة مولى بن عباس يعني الله ثم
لما ان الولاء ثبت بالعق والعتق يوقع على سبيل الحقيقة والاختفاء في القربا صل والاشهاد والاطهار ومكره ولهذا
الشهادة على العتق بالتسامع لا يقبل واما الشهادة في الوقت هل يجوز بالشهرة والتسامع تكلم المشايخ فيه قيل
لا يجوز لان الوقت قربة والاختفاء بالقرب اكثر من الاختفاء بصيرة بمنزلة الاملاك وقيل يجوز وهو المختار لانه لو لم يكن
اذن ذلك الى استهلاك الاوقاف القدرية شهد ان فلان بن فلان مات وهذا ابن اخيه ووارثه قضى القاضي بالنسب
والارث ثم اقام آخر البيعة انه ابن الميت ووارثه ينقص الاول ويقضي الثاني لان الابن مقدم على الاخ ولا ياتي في الاول
والثاني فان الاشياء يجوز ان يكون له ابن اخ وله ابن اخ ايضا فينقص القضاء في حق الميراث في حق النسب حتى يبيح الاول ابن عمه
حتى يرث منه اذا مات ولم يترك وادنا اخر اقرت منه فان اقام آخر البيعة ان الميت فلان بن فلان ونسبه الى ابنا آخر
غير الاب الذي نسبته الى الاول فانه ينظر ان ادعى ابن اخيه لا ينقص القضاء الاول لانه لما ثبت نسبه من الاول
خرج من ان يكون محولا لثباته من انسان اخر وليس في البيعة زيادة اثبات فالبينة المثابة قامت في غير محلها
فلا يقبل الا توفى رجلين موتا زاعيا في مولود فاقام احداهما البيعة وقضى القاضي له بالولد ثم اقام الاخر البيعة لا يقبل بيعة
الثاني وكذا لو تنازعا في نكاح امراة قام احداهما البيعة وقضى القاضي له بالنكاح ثم اقام الاخر البيعة لا يقبل البيعة الثانية
وان ادعى الثاني انه ابنه او ابوه يقبل بيئته وينقص القضاء الاول في حق الميراث والنسب جميعا لانه لا يتصور ان يكون الواحد
ابوان حقيقة لان الولد يتولد من ماء احدهما فتعذر العمل بها في حق ثبات النسب فوجب العمل بيعة الابن والاولاد في بيئته
زيادة اثبات ليست في بيعة ابن الاخ لان الابن زيادة قربة لم يبرعه ابن الاخ ضار الابن متفرا بمدة الزيادة ضارنا
عليه في اثبات الزيادة فترتحت بيعة نسب اثبات الزيادة فيها رجلان ادعى كل واحد منهما ولاد رجل ميت واقاما بيعة
ان فلان الميت كان عبدا له فانه اعتمقه وانه مولاه ووارثه قضيت بالولاء والميراث بينهما فمضين لان الولاد مما يحتمل
الاشراك ضار كالاموال ولو اقام احدهما بيعة على ذلك وقضى بالولاء والميراث له ثم اقام اخر بيعة على ذلك لا يقبل بيعة
الثاني لان القاضي قضى بكل الولاء والاول فبيعة الثاني قامت على ابطال قضاء الاول لان اثبات الولاء بكل واحد متعذر
لان العتق من كل واحد على الكمال متعذر فلو سمع وصار هذا كالتسب وانكاح اذا اقام احدهما بيعة وقضى له ثم اقام اخر بيعة
على مثله لم يسع فكذا هذا **قواعد** في نوازل ابن رستم قال ابو حنيفة رضي الله عنه من الناس النكاح جائز لم
يشهدوا به فيما بينهم وبين ربهم ولكن لو اضره القاضي بذلك لانه لم يجزوا العقد لا يقبل شهادتهم فيه فاما في المهر
فن محمد وروايتان في رواية لا يجوز ان يشهدوا على تسمية العقد بالامراة الظاهر السماع الا ان يشهدوا على شهادة
من حضره وفي رواية هشام يسعهم ان يشهدوا بالمهر اذا اجزاهم انا زوجت على كذا وكذا من المهر واما الشهادة
على الرجل بالشهرة والتسامع اختلفوا فيه قيل يجوز وابيه مال الشيخ الامام الشافعي رح لان هذا الرجل يشهد ويتعلق
به احكام مشهورة من النسب والمهر والعقود وثبوت الاصلان **باب الشهادة بظاهر اليد**
الشهادة على ملك اليمين لا تقع بالتسامع الا اذا عين سببا للملك او دليل الملك وسببا للملك الشري من ملكه والادرك
منه او غيرها فيقول لمن عين السببان يشهد بالملك الثاني واما دليل الملك ذكر محمد في المبسوط اليد حتى لو رأى شيئا
في انسا نعل له ان يشهد بالملك له وقال الشافعي رح اليد مع التمسك وبها أخذ الحنابلة وقال ابو يوسف رح اذا لم
يؤثر انما يصل له ان يشهد بالملك اذا وقع في قلبه انه ملكه اما اذا لم يقع فيه ويجوز ان يكون هذا قول الكل حتى انه اذا كان

فيه شيء والناس يقولون انه ملكه وهو قرف فيه ولكن وقع في قلب الراي انه ملكه من هو قرف فيه بامه لا يجل له ان يشهد
بالمالك ضار دليل الملك اليد مع الوقوع في قلبه انه ملكه وبه فاختار ان يثبت بوجهه شيئا يجلها كانت يد الملك او يد
وديعه او عارية او اجارة فلو ثبت بين يد ملك مع هذه الامور الا اذا انقضت اليها شهادة القلب وغلبة الظن وانما
ضرب جحد في التهمة فثبتت يد الملك بهذه القرينة المرجحة فحل له الشهادة وذكر محمد في الجامع الصغير يدل في من نفي جحد
العبد والامة فان شيعه ان يشهد انه له وفي العبد والامة روايتان عن ابي حنيفة على رواية ابن كعب انه يجل له ان يشهد
وعلى رواية الجامع الصغير عن محمد بن ابي حنيفة انه لا يصل وجهه رواية ابي يوسف ان يد المولى ثابتة على العبد والامة واليد
المقرنة بل من ادعى من ادعى الدلائل على الملك وجهه رواية محمد بن الحرث بن محمد الحرطوعا واختيارا كما هو عين ضار
متعارضا فلو يصلح اليدها دليل الملك حتى لو عرف انه رقيق يسعه ان يشهد بالملك بحكم اليد وهذا اذا كان العبد والامة
يهران عن انفسهما فاما اذا كان لا يميزان عن انفسهما يسع للراي ان يشهد انه عبد فحق عليه في المتقاضي المسائل على
اربعة اوجه اما ان يكون تان للمالك والمالك جميعا او يما بينهما جميعا او يما بين المالك دون المالك او بين المالك دون
المالك فاما اذا عاينها الملك جحد وده والمالك بوجهه او عرفه بنسب الملك اليه حل له ان يشهد انه ملكه اذا وقع
في قلبه انه ملكه لانه فحق دليل الملك واما اذا لم يعاينها لم يحل له ان يشهد بالمالك وان تان المالك دون المالك على
له ان يشهد بالمالك وان عاين المالك دون المالك بان عاين ملكا جحد وده بنسب الى فلول بن فلول في القولي وهو ايقا
قال قياس ان لا يجل لان هذه شهادة بالمالك للمالك ثم الجاهلة في المشهود منعت حل الشهادة فالجاهلة في المشهود له
ايضا ان يمنع وفي الاستحسان يحل له لان النسب مما شئت بالتسامع والشرع والمالك معرف فرفع الجاهلة لكن انما
يقبل الشهادة على الملك اذا لم يفسد الشاهد عند القاضي واطلق اما اذا فسد فلو كان في الشهادة على الموت
بالتسامع **المنقذ** اذا شهد وان مات على هذه الدابة في ميراث ولو شهد وان اب هذا الميراث مات وهذه الدابة
كانت له يوم ماتت او شهر مات او سنة مات فهو جائز له ولو كان على حمار يوم لم يشهد انه له لا يحل ان يركبه له بالعارية
ولو ادعاه على رخصين يوما او اكثر ووقع في قلبه انه له وسعه ان يشهد انه له لان الظاهر ان الاثنا لا يركب جارية
من كثرة الاب للملك **باب الشهادة على الابوين** ويقبل الشهادة على الاب ولا يقبل له لاقى التهمة
ممكنة في الشهادة له لانه لو ثبت ابو على الابوين عليه رجل وامرأة ولدت هي ولدت ذمت المرأة ان من زوجها هذا جحد
الزوج ذلك فشهد ابو وابنه على انه اقرا الزوج ان من هذه المرأة يقبل شهادتهما لانها يشهدان عليه ولو شهد ابو المرأة
وجدها على اقرا الزوج بذلك لم يقبل لانها يشهدان ولولاها ولولا على الزوج ذلك وجحد المرأة فشهد عليها
ابوها وجدها انها ولدت وانما اقرت بذلك ذكر روايتان في كتاب دعوى كمال في رواية لم يحن شهادتهما لانها
يشهدان ولولاها وفي رواية يقبل شهادتهما وذكر محمد في نوادر ابن رستم قال جحد رجل شهد لابنه على ابيه يقبل
شهادته لانه من شهد عليها لم يصح با لولدها بل يصح با لغيره من المالك بشهادته في يصح با لزوج الشهادة
والشيء لا ينبغي وجوب نفسه يد عليه الحوالة لما اوجب براءة الحمل لم يجعل كان البراءة متقدمة على الحوالة لان هذه
البراءة متقدمة على الحوالة لان هذه البراءة موجب الحوالة فلا ينبغي وجوب نفسها **الجامع** الاصل ان الشهادة ينزه
عن الخيانة لانها من باب الامانة شهادة ولذا ملأ عنه وولادام ولد الولد على فراشه اذا انقضاء لا يقبل للثاني لان
نسب هذا الولد كان ثابتا من الزوج والمولى قبل الاعان والنقي من حيث الظاهر جحد وشره على فراشه وبالاعان
والنقي ان انقطع الحق لبعض الاحكام وهو الميراث والنفقة ان يقطع وفي بعض الاحكام وهو الميراث والنفقة
قبول الشهادة وحرمة المناكحة ووضع الزكوة منه وفساد دعوة الفرج لو ادعى انسان احل هذا الولد لم يصح دعوى
وان صدق الولد والملا عن ولاداه الملا عن ثبتا نسب منه واما فقيها النسب في حق هذه الاحكام احكام
لامر الحرة لان هذه الاحكام ما يصطاط فيها وهذا يبطل بالشهادات انما جازت ولدين قوامين باع الحوالة صدها
واعتقه المسترى ثم شهد الحق وأخر البائع جازت الشهادة لان نسب هذا الولد لم يكن ثابتا من البائع قبل البيع

لانه لم يحدث على فراشه ولهذا لو ادعى المسترى هذا الولد صححت دعوى جحد ولد امكاح وولادام الولد لانه كان
ثابت النسب من المات فحدوثه على فراشه لم يقطع بالاعان والنقي في حق الاحكام التي لا ينقل النسب عنها بحال فان ادعى
البائع بعد ذلك الولد الذي بين اتفق القولي وبطلت الشهادة لان ثبوت نسبها لا يقبل الفصل عن الآخر
لانها قوامان علقا من ماء واحد فثبت نسب الذي في ملكه منه ثبت نسبيا لاخرته ضرورة واذ ثبت النسب بينهما فمن
منه دية انتقاض البيع والعق والشهادة ويتحقق القضاء فيما قضى له لانه ظهر خطأ القاضي فيه الاصل انه ينظر
ان شهد باي يمينه ابراء وطفا في ان منفعة سوى تصديقها في الدعوى كان شاهدا لها فلا يقبل وان لم يكن لها
منفعة سوى جحد تصديقها في الدعوى لا يقبل عند ابي حنيفة خلافا لمحمد لما بين وان شهد بما يحسن ان كان في ذلك منفعة
محضة عليه او منفعة مشوبة بالمنفعة يقبل وان كانت منفعة محضة لا يقبل لان المنفعة متى كانت مشوبة بالمنفعة
لا يكون الجحد متعينا في الجحد وفرد يكون المنفعة ماصلة بشهادة الولد لان الشهادة مع الجحد لم يشع موجبا له
حقا ومتى كانت منفعة محضة يكون الجحد متعينا في الجحد فيجوز جحد حكمه وجحد شاهد على ابيه انما يطلق انما
ثبوتها والاب جحد فان كانت الام يدعى بالطلاق لا يقبل وان كانت بجحد يقبل لان لها فيه منفعة تعود بنفسها الى ملكها
وفلوسها عن ذلك الاستمرار ولكن من منفعة محضة مشوبة بالمنفعة فانه يغوثها منفعة اقضاء الشهوة والنفقة
والمنفعة متى كانت محضة مشوبة بالمنفعة لم تمنع قبول الشهادة ثم هذه الشهادة انما يقبل بدون الدعوى لانها كانت
على تحرير الفرج وان من حقوق الله تعالى ولو شهد الابيها على امرأة انها قتلت عن الاسلام ينظر ان كانت انما
حيث لا يقبل لانه ان كان الاب يدعى فلهما يشهدان لانيهما يسقط جميع الصداق ان كان قبل الدخول بها وسقط
نفقة العدة ان كان بعد الدخول وان كان بجحد فلا يشهدان لانها بتحويل ما كان من القسم الى امرأته ومنه منفعة
محضة للام وان كانت بجحد فحققت قبول الشهادة وان كانت الام ميتة لا يقبل ان كان الاب مدعيها لم يثبت وان كان
جأدا يقبل لان منفعة سقوط الصداق قبل الدخول وسقوط نفقة العدة منفعة محضة مشوبة بالغير فلا يمنع
قبول الشهادة ولو شهد على الاب انه خال امرأته على الصداق والاب يدعى لا يقبل لان فيه منفعة سقوط الصداق
وسقوط نفقة العدة وان كان منكرا يقبل لان هذه منفعة محضة مشوبة بالغير وهو زال ملك النكاح وكذا
لو شهد عليه بالبيع وهو جحد رجل له امرأتان وله من احدىهما خمسة بنين فشهد اربعة منهم على اخيه انه زنى بامرأة
ايهم فهو على قسمين اما ان كانت المرأة مدخولا بها ام لا وكل قسم على وجهين اما ان كانت مطاوعة او مكرهة فكل وجه
على اربعة اوجه اما ان كانت الام حية او ميتة والاب حجة لذلك او مدعى ضاررت المسئلة على ستة عشر وجها
اما القسم الاول وهو ما اذا لم تكن المرأة مدخولا بها فان كانت مطاوعة وهي حية والاب مدعى ذلك او جحد
لم يقبل شهادتهما لان الشهادة تقع على الاب ان كان مدعيها من حيث اسقاط المهر عنه والفرقة وقت وظن القسم وفرض
الام باقرار الاب لا يشهادتهم وان كان الاب جأدا فالشهادة تقع للام لانه يتحول القسم الى امرأته لانه لا باقرار
الزوج ولها في ذلك منفعة محضة لا يشوبها مضرة وصار كالمشهد ابناه على طلاق فتر الام وهي حية لا يقبل ولما اذا
كانت الام ميتة ان كان الاب يدعى لا يقبل شهادتهم وان كان بجحد يقبل لانه ان كان يدعى فالشهادة وقعت له من حيث
انه يسقط جميع المهر عنه فثبتت على الاب بشهادتهم وان كان يشهد فالشهادة قامت على الاب من حيث اسقاط
ملك النكاح عن المشهود عليها بالزنا ومنفعة سقوط المهر منفعة محضة مشوبة بالغير فلا يمنع قبول الشهادتين
هذا كله اذا كانت مطاوعة غير مدخولا بها اما اذا كانت مكرهة غير مدخولا بها يقبل شهادتهما في فضل هو
ما اذا كانت الام حية والاب بجحد لان الفرقة وقعت باقرار الاب لا بشهادتهم والمهر عن الاب لا يسقط متى كانت
مكرهة لان الفرقة ما وقعت بمعنى من جهتها بل يقع الشهادة لايهم ولا لاتهم الا ان كانت الام حية والاب
جأدا فالشهادة وقعت للام وهو مظهر من الغرض والقسم بها يشهادتهم **واما القسم الثاني** وهو ما اذا كانت المرأة
مدخولا بها فان كانت مطاوعة لا يقبل شهادتهم الا في فضل واحد وهذا اذا كانت امه ميتة والاب بجحد ذلك

لان الامانة كان يبري في الشهادة وقت الاب لان الفقرة وان وقت والغاش وان يخلص يوم باقرار الاب ولا يسقط شيء
من المهر عنه الا انه يبري سقوط نفقة العدة فانه يقول الفقرة وقت من جهتها بسبب عامية وفي ذلك والاب لا يصدق في
ذلك من غير قصد في المرأة الابينة وان كان الاب يبري في الشهادة وقت لان الغاش والقسم تلزمها فاما اذا كانت
ميتة والاب يبري في الشهادة قامت على الاب وما يحصل الاب من سقوط نفقة العدة فذلك منفعته بمجردة مشوبة بالضرر
فلا يمنع قبول الشهادة واما اذا كانت مكروهة يقبل منها دتم الا في ضل وهو اذا كانت الام حية والاب يبري في ذلك
لانها متى كانت حية والاب يبري في الفقرة وقت باقرار الاب والغاش يخلص يوم باقراره ايضا لا يشهد دتم وان كانت
ميتة لا ينفق بشيء ولا يسقط المهر لان نفقة العدة متى كانت مكروهة فموقع الشهادة الاب ولا يتم الا اذا كانت الام حية
والاب يبري في الشهادة دتم لانهم شهدوا يوم بخلوص الغاش والقسم لها وان لم تنزع الام هذا المنفعة لانها منفعة محضة
لا يشوبها مضرة كما دية لرجل شهد ابنها المغان الباقان ان مولاهما اعتقها على مال وهي لا تقبل وان كانت مكروهة
يقبل لان ملكها وقتها منفعته مشوبة بالضرر عليها فلم يمنع قبول الشهادة متى كانت بمجردة ومنعت متى كانت مطلوبة وقد
العبد لا يقبل عند اب حية دتم خلافا لها لان الشهادة قامت على عتق العبد فلا يقبل من غير عتق خلافا لها كما دية
ادعت ان مولاهما باعها من هذا الرجل بالف وانما اعتقها وانكر البائع فشهد ابنه جاد ولو اتى الاب البيع وعقا للمشتري
لم يقبل ويعتق الجارية باقراره لان ما يحصل الاب من المنفعة وهو انفس فذلك منفعته مشوبة بالضرر فلا يمنع قبول
الشهادة متى كانت بمجردة ومنعت متى كانت مطلوبة ادعى انه اشترى هذه الجارية من فلان بائة دينار وقبضها وفوت
كان اشترى من ذي اليد هذا بالف وقبضها وانكره واليه شهد ابنه جاد فثبت بالبائع على الاطراف الاول
على الثاني بائة دينار لان في ذم البائع الاول والمشتري الاول ان الشهود شهدوا بوزن ولم يجد بينه وبين المشتري الاول
بيع وقضى القاضي بابيع بمشاهدة الزور بمنزلة بيع مستقبل عند اب حية دتم والاب يبري في ذلك متى ثبت بيع مستقبل
بقضاء القاضي ضا دتم على المشتري وعلى قول محمد لا يكون لها ان يخذ ذلك لان عده لم يثبت بيع مستقبل بقضاء القاضي
فان صدق قيم البائع الاول ثبت البيعان وطلبت الشهادة في حق الباقي لانها يشهد ان لا يبيها بمن الجارية على المشتري الاول
والاب يبري في ذلك ويأخذ المشتري الاخر الجارية باقرار البائع انما له لانه اقرا انما باعها من الاول والاول باعها من الثاني
وصارت الجارية ملكا له فهو مبر بالرد عليه ولا شيء على المشتري لانه لم يبيعها من المشتري الاخر وانكر المشتري من المشتري
الاول وان كان الثمن الفاد حكمة فذكر ان كانت الجارية مقبوضة وان كانت غير مقبوضة للمشتري الاخر من الاول
فالقباض ان يأخذ المشتري الاخر الجارية ولا يعطى فثبت ان الذي في يد الجارية دتم انه لم يبيع الجارية من المشتري الاخر اما
باع من الاول فلا يكون له حق القبض كالوكان الثمنان من جنسين مختلفين وفي الاستحسان يقبض المشتري الاخر من البائع الاول
ويعطيه العدة نعم من الثمن الذي اقرب المشتري الاول لان بيع المشتري الاخر ما ثبت بصدقه الاول فانه لم يصدف
المشتري الاخر مما ادعى كان لا يثبت ببعده ولا يسل الجارية من المشتري الاخر معنى فكان له حق حبس الجارية لاستيفاء
الثمن وان كان الثمن ما يراخها المشتري الاخر بجانا لان البائع لا يدعي قبله حقا ولا يراخها لغيره حقا بالرد
وانه اعلم بالباب **ما يبري الشاهد الامتناع عن اداء الشهادة وما لا يبري** **المواد** كل موضع
عليه اداء الشهادة فلا امتناع عنها عند الحاكم لحيته المأثم لانه قد صار ذلك في حق المسلم كالعبادة ومتى لم يتيقن
ذلك في حقه لا يخله المأثم وجب طلب منه ان يثبت شهادة او يشهد على عقد هل يبري له الامتناع في نظر الحاكم
يجد غيب فلا شاهد ان يتبع والا فديعه الامتناع لانه ليس في الاول ان يتبع الحق وفي الثاني فيبيع الحق
المنتقا وفي زاد رهشام عن محمد رجل له شهود كثيرة فباع بعضهم ببيعهم الشهادة وهو يجد غيره من يقبل شهادته
ليسه ان يتبع وان لم يجد غيره من يقبل شهادته او كان من يقبل شهادته ولكن هذا الشاهد من يكون شهادته
اسرع قبول لا يبري الامتناع عن الاداء لما قلنا وذكر الحافظ في ادب القاضي في ان يبري الرجل بين اثنين
يقول انه لا يشهد عليهما بما شاع مشا ولا يشهد لاحد الفريقين بما يبري وبيننا مع هذا لو دخل وسع من اهلها اذا

للاخر وطلب لمقر له منه الشهادة من العلماء من قال لا يبري له ان يشهد لان الشهادة امانة ومن منعها من تحمل الامانة وعند
علمائها يبري له لانه حصل له العلم فلا امتناع عن الشهادة صادرا كما في الشهادة ولا يجوز ان يبري في الشهادة ويجوز شهادة الخبي
وصودتها اذا كان رجل على آخر حتى فيقر في الشريعة ويجوز في الملاينة ويجوز صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحال ذلك والخبي
قوما من العدول في يديه ثم استقصى فغلبه الخبي فاقرب بذلك ستر فخرج فسمع الشهود حل لهم ان يشهدوا عند علمائنا
لان العلم قد حصل وقيل لا يبري لان حقه قد تسر وغدور وكنت اعلم بجواز اذا كان شهود يرون وجهه ويعرفونه وان كان
لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يبري لهم ان يشهدوا وان شهدوا وقسموا للقاضي لم يقبل شهادتهم الا اذا
احاطوا بعلماء بان رآه دخل بيتا وعلموا انه ليس في البيت يلزم وليس لهذا البيت مسلك آخر ومنعوا اقران بحيث
لا يشبه عليهم حاله فيلزم الشهادة وكنت ذلك رجل سمع صوت امرأة وراو الحجاب واقرت وشهدت عن اثنان انها فلو
ان راى شخصها جاز له ان يشهد على اقرارها وان لم ير شخصها لا يجوز قال ابو حنيفة دتم لا يجوز الشهادة على امرأة
اذا لم ير فيها حتى يشهد عنه جماعة وقال ابو يوسف يجوز ان تشهد عن عدلان انها فلان لان الشهادة على الجمل
باطلة تزوج امرأة بشهادة رجلين فشهد رجلان عدلان عندها ان زوجها طلقتا ثلثا او كان شري عبدا
عدلان لم يلق على البائع فان الشاهدين على النكاح والشري لا يشهدان ولو شهد عدلان عند الشاهدين اللذين
يعلمان ان الدار لمدعي انه قد باع من الذي في يده فانما يشهدان بما علموا ولا يثبت على الشاهدين البيع والفرقان بعد
البيع يجوز العود الى قيم ملكه بالفسخ والاقالة فالشهادة بابيع لم يبري في حقه في الشهادة بالملك فاما بعد العتق
والطلقات الثلاث لا يتصور العود الى قيم ملكه فاوثر شبهه عدم الملك فلا يبري له الشهادة بالملك ولو كان على رجل
دين بشهادتهما فشهد عندهما عدلان انه قضاه قال محمد يشهدان انه كان ذلك عليه ولا يشهدان ان ذلك عليه هكذا ذكر
الحافظ في ادب وذكر هشام في زاد عن قال محمد ان شاء الله يشهدان بذكر وان شاء الله يشهدان بذكر وان شاء الله يشهدان بذكر
بالقضاء وذكر الحسن بن زياد في ادب القاضي ان دعاها المدعي الى ادائها المشاهدة فحالا ليست عندنا شهادة فيما تدعيه ثم
شهد له بذلك حتى يقبل شهادتهما لانه يقول شهادتهما فذكر ذلك لوكالات كل شهادة يشهد بها لعدول في حقه في حقه
ثم جاء اليه ان يقبل شهادتهما ان قال لا لم يبري في حقه قلنا ليس لك عندنا شهادة ثم تذكرنا بعد ذلك وذكر ابو الويث في زاد
لو انكر الشاهد الشهادة ليس للقاضي ان يحلفه لانه متى اجمع الى التحليف حتى يشهد فلو شهد لا يقبل لانه بصير فاسقا بكتان
الشهادة وذكر في المنتقا واذا شهد رجل بحق رجل على اخر ثم اجبر عدلان انهم قد قبض حقه فليس له ان يتبع من الشهادة
اذا سأل الطالب ان يشهد له بحقه لانه ليس اليه ان يسمع من الشهود وان يبري فذكر ان كان شهد على نكاح امرأة ثم اجبر عدلان
عدلان انه قد طلقتها وجعلت المرأة النكاح وسأله ان يشهد له لم يكن له ان يتبع عن الشهادة ولو كان الطالب هو الذي اجبر
بالصدق والقبض ثم دعاها الى تلك الشهادة لم يشهد بها لان اقراره صدق حقه رجل عنه شهادة رجل وهو موجود وفيه
او عبد يسه ان يشهد ويحكم انه عبد او حرود في ذم حتى يقضي للشهود له بالمال الذي يبري لانه يقول شهادته بجهته
فيسعه ان يشهد ولو كان قاضي محذور في ذم لم يسه ان يقضي على وجه الحكم ويحكم انه عبد او عبد وكنت يبري عن القاضي
حتى يرفعه الى الطالب بمنزلة من ليس بقاضي فيكون معينا الطالب ياخذ لان المحذور والعبد ليا من اهل القضاء حتى لا ينفذ
قضاؤها بالاجماع وكنتها من اهل الشهادة في الجملة رجل كانت عنده شهادة ووقت الخصومة الى القاضي فبري ليه ان يبري
شهادة حتى يشهد عند قاضي محول رجل كتب صك في بيع او جارة او وقف وشهد الشهود عليه بذلك ثم قال ما علمت انك
في الصك وقال الواقف وقتت على اني متى احتاج اليه ابيعه ولم يعلم ان الكتاب لم يكتب في الصك هذا المذهب فيقول ان يبري
عليه الملك وهو بين العرية وكنت فيه وقت صحيح وبيع صحيح واقهر جميع ما فيه لا يقبل فذكر في وقت وبيع
حجج والوضع هذا الشرط لا يكون صحيحا كذا اقراره بابيع بدون طه ما فيه وان كان انجس لا يعرف العربية فيقول ان يشهد
في حقه عليه بالفاكية واقهر جميع ما فيه لا يقبل قوله وان لم يشهدوا بذلك يقبل وقتت على كبت في حقه اوصى حكمك ذلك
لمن كتب رجل هذا الوقت فشهد بعض اهل هذه القرية على قضيتها وليس هو لاهل الشهود اولاد في كقول ما زنت

شهادتهم لان الشهادة ما وقت لم وكذلك لو شهد بعض اهل المسجد بشي **باب في اختلاف الشهادات والمنطق**
فيه فصول احدها في الاختلاف في الزمان والمكان والثاني في الاختلاف في المنطق والثالث **فصل** اصله ان اختلاف
الشاهدين في الاوقات والبيات والانشاء والاقرار فيها هو مجرد القول لا يتقدح في الشهادة الا اذا كانت صيغة الانشاء بخلاف
صيغة الاقرار فانه يمنع قبول الشهادة كما في القذف لما بين وبينها هو مجرد القول لا يتقدح في الشهادة وفيما هو فعل غير مقصود لا يتقدح
في الشهادة وفيما هو فعل غير مقصود لا يتقدح في الشهادة لان القول يتابع فيه التكرار فيجعل الشاهد اذ كان اوله توفيقا بينهما
فكان المعقل اوله اذ كان ثانيا وكان المشهود شيئا واحدا فاما الفعل الواحد لا يقع فيه التكرار فالقول اوله لا يتغير المعقل ثانيا
فلا يمكن ان يجعل الثاني اجبا دعي الاول فكان المشهود به مختلفا ثم الاختلاف لا يجزى ان يكون في الانشاء والاقرار وفي اليمين
او في الوقت والمكان اما الاختلاف في الانشاء والاقرار او شهد احدهما بالقتل والاخر بالاقرار او شهد احدهما بالقتل والاخر بالقتل
او بالاقرار والاخر بالاقرار لا يقبل لان اختلافهما في الانشاء والاقرار وفي الفعل فنع قبول الشهادة وكذلك لو شهد
انه قتله بعد بالسيوف والاخر انه قتله بالسكين لا يقبل لان الفعل لا يتكرر باضداد لانه ولو شهد احدهما بالبيع والاخر بالاقرار
به او اوصاه بالاقراض والاخر بالاقراض لا يقبل وكذلك في الطلاق واعتاق بان شهد احدهما بالايقاع والاخر بالاقراض لان
صيغة الانشاء والاقرار في هذه المقربات واحدة فانه يقول في الانشاء بعت واقرضت وفي الاقرار كنت بعت واقرضت
فلم يمنع قبول الشهادة ولو شهد احدهما بالانشاء القذف والاخر بالاقراض فانه لا يقبل وان كان قوله لان في القذف صيغة
الانشاء بخلاف صيغة الاقرار فانه يقول في الانشاء زنيته او ابا زان وفي الاقرار يقول قرضته وهما مختلفتان لان احدهما
قذف والاخر حكاية عن القذف واما الاختلاف في السبب بان شهد احدهما بالهبة والاخر باصدقة لا يقبل لان الشهادة
بمصدقين مختلفين ولو ادعى على رجل الف درهم فشهد احدهما على المحنة من ثمن عبد قد قبضه وشهد الاخر على المحنة
من ثمن متاع قد قبضه وشهد الاخر على خمس مائة من ثمن متاع قد قبضه فانه يقضي المحنة فهو فاما لو شهد احدهما انه
اشترى منه هذا العبد وفتح الثمن وشهد الاخر انه وهبه منه وسلم اليه لا يقبل والعرف ان في حق العين الملك بسبب مخالفت
الملك بغير سبب فان الملك بغير سبب يكون تابعا من الاصل حتى يتحقق بزيادها المفصلة ويرجع اباها بعضهم على بعض والملك
بسبب لا يكون تابعا من الاصل حتى يتحقق الزيادة المفصلة ولا يرجع اباها بعضهم على بعض بل ملكا حادنا فتعذر القضاء بالملك
بسبب لاختلافهما وتعذر القضاء بالملك بغير سبب لانها لم يشهدا به فاما في حق الدين ان ثبت في المقبوض في المدين
ملك حادث فكان المقصود هنا حاصلا باسبب ثبت الدين فلم يمنع قبول الشهادة كما خذلق في القرض المقر له في السبب
لم يمنع صحة الاقرار في حق العين والدين جميعا لان الثابت بالاقرار ملك حادث فكذلك هذا شاهد له شاهدان على رجل الف
درهم ثمن جارية وقال المدعي انما اشترىها بذلك المشتري ولى عليه الف من متاع جازت شهادتهما لانها لم يكن بينهما فيما شهد
له لما قال محمد الشهادة هكذا انما اثبتت بشهادتهما كالثابت معاينة وكما قال المشتري انما ثمن جارية وقال البائع ثمن متاع
يقضي به على المشتري لان الاختلاف في الجهة لا يمنع صحة الاقرار فكذلك هذا ولو قال لم يشهدا لم يقبل لانه كذبهما فيما شهدا له
وذكر في الجاهل ولو ادعى ادا في يده رجل انه اشترىها من فلان او ودها وشهوده شهدوا بملك قديم لان الشهادة بملك
مطلق شهادة بملك قديم والملك القديم اكثر من الملك الحادث لان القديم بسبب الاحتياج في الزمان والحادث لا فساد له
مكذبا بشهوده في الفضل ولو ادعى ملكا مطلقا فشهد وبالسبب قال في الاصل لا يقبل لان المدعي ادعى اكثر الملكين والشهود
شهدوا باقلهما فلم يصح كذا بشهوده كالأدعي الف وخمسة واثنيون وشهدوا بالالف لا يقبل على الف ولو كان المدعي
ادعى الشري والشهود شهدوا بالهبة والقبض لا يقبل لان الشهادة خالفت الدعوى لان يوقع يقول لا اشتريتها
عن اثباته فتعنت اليه فيها ليعبد ذلك وباني البينة على ذلك فيجعل لان هذا التوفيق محتمل للدعوى والشهادة
وضع التوفيق ذاتا لمخالفة وصحة الهبة لان البائع مجبوه البيع مبادر فاسخا له فلا استوفيه منه المشتري
فتنجا به بما لا يصح الا بعد قبوله الفسخ فضمن قبول الفسخ كما لو قال لا خربت منك هذا العبد فقال المشتري
خرصين قبولي حتى تنق فكذا هذا واما الاختلاف في الزمان والمكان بان شهد انه اشترى منه بالفا لانه سبب

احدهما

احدهما انه اشترى منه منذ سنة وشهد الاخر انه اشترى منه منذ سنتين جازت الشهادة وكذلك اذا اختلفا شاهدا
الطلاق والعتاق في الوقت جازت الشهادة لان الاختلاف في الوقت فيما هو مجرد القول لا يتقدح في الشهادة بخلاف ما لو
اختلفا في الوقت وفي المكان في النكاح لا يقبل شهادتهما لان الشهادة قامت على القول والفعل لانه لا بد للنكاح من حصة
الشهود وحصة الشهود فعل والفعل مما لا يقصود تكراره فيكون الثاني غير الاول فاما الطلاق والعتاق مجرد قول وانه بمجرد
فيكون الثاني غير الاول وتكرار في المتقاضي احدهما انه اعتق امته هن وترجها وشهد آخر انه اقرانه اعتقها وترجها
يعتق ولا يشيت النكاح لان الاختلاف في الانشاء والاقرار لا يمنع الشهادة في العتق وينع في النكاح لما بينا ولو ادعى ثوبا
في يوم جلالة وهبه منه منذ عشرة فشهد احدهما به من عشرة والاخر منه خمسة عشر لا يقبل لان المدعي كذب شاهد
الذي شهد منه خمسة عشر ولو لم يوقت المدعي يقبل لان الشهادة واضحة ودعوى المدعي الاختلاف في الزمان فهو
مجرد القول لا يتقدح في الشهادة شهدا بالفعل واختلفا في الزمان او المكان لم يقبل لما مر ولو شهدا بالقول والفعل
واختلفا في المكان والزمان بان شهدا بالرهن والقبض واختلفا في المكان والزمان جازت الشهادة وكذلك الهبة و
الصدقة وكل محمد ان شهدا على معاينة القبض والتسليم لم يجز وان شهدا على اقرار المملك بالقبض والمسلم بالتسليم
جازت لمحمد ان هذه الشهادة قامت على القول والفعل وهو القبض والاختلاف في الاوقات في الفعل يمنع قبول الشهادة
وفي القول لا يقع الشك في القبول فلا يقبل لهما ان القبض فعل لا يكرر ويكرر في ثمنين وثلاث مستند الى عقد
واحد فيجعل الثاني تكرار اول توفيقا بينهما فاشابه القول ولا كذلك القتل والقبض لانه لا يتكرر بسبب **فصل** المتقاضي
ولو شهد احدهما انه طلقها بالفاكسية او بالنبطية وقال الاخر طلقها بالعربية لم يجز الشهادة ولو كان هذا اقرارا بمال
اجزائه لان لفظة الفاكسية مع العربية في الطلاق فيجعلان معنى ويصيحون وجها كثر وفي الاقرار بمال يجزى معنى ولو شهد
شاهدانه قال العبد انت حر وشهد آخر انه قال له بالفاكسية ازاوي قبلت الشهادة لانه ليس له وجه غير العتق ولو قال
لا امرته ان تطلقك فشهد عليه شاهد انه طلقها اليوم وشهد آخر انه طلقها امس يقع الطلاق والعتاق
لان الاختلاف في الاوقات في القتل لا يمنع قبول الشهادة ولو قال ان ذكرت طلاقك او سميت او تكلمت به فشهد يحرر
فشهد عليه شاهد انه طلقها اليوم وشهد آخر انه طلقها امس تطلق المرأة ولا يعتق العبد لان شهادتهما اختلفت
في الكلام فلم تثبت شرط العتق ولو قال لامرته ان تكلمت فلانا فانت طالق فشهد شاهد انه كلفه غرور وشهد آخر
انه كلفه عشية فانه تطلق لان الكلام منه بمنزلة قوله طلقك وكذا لو قال ان تكلمت بطلاقك ولو قال ان دخلت
الدار فانت طالق فشهد شاهد انه دخلها غرور وشهد آخر انه دخلها عشية لم تطلق لان الدخول منه فعل واخذ
الوقت في الفعل يمنع قبول الشهادة وكذلك لو جعل امر امراته بيوها شهرا فشهد شاهدان انها اختارت نفسها يوم الجمعة
وشهد اخر انها اختارت نفسها يوم الخميس لا يقبل شهادتهما لان الاختيار منها فعل واختلف في الوقت في الفعل
يمنع قبول الشهادة **فصل** شهد احدهما بالف والاخر بالعين والمدعي يدعي بالعين لا يقبل عند الجحينة روح وعندها
يقبل وكذلك لو شهد احدهما انه طلق امراته ثلثا والاخر انه طلقها واحدة او شهد احدهما انه طلقها واحدة
والاخر شتين لا يقبل عنده خذواهما انما اتفقا على الف واحدة وعلى طلاق واحد الا انه يقرها احدهما بالزيادة
لان في الالف الف وزيادة فيكون للشاهد بالعين شاهد بالف فيقضي بالاقول لانه انما اختلفا في الشهادة لفظا
ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فدون الشاهد بالالفين وانك لا يكون شاهد بالالف والواحد لان الالف غير الالفين
والواحد غير الفين لانه لا يصح بكل واحد منهما عن الآخر والالف الواحدة يدربان في الالفين وانك وضنا ولا يشيان
هما فخرجا ونقصا فاذا لم تثبت المخرج وهو الالفان وانك لم تثبت ما في ضمة وهو الالف الواحدة ولو شهد
احدهما على الف والاخر على الف وخمسة او شهد احدهما بمائة وخمسين والاخر بمائة يقبل او شهدا على الف وخمسة والاخر
الف وخمسة والمدعي يدعي اكثر فقصي بالاقول انما اتفقا على الف لانها ملقطة بالف وصحبا بها وقدر احدهما
زيادة وخمسة فثبت الالف باقيا فاما ان كان المدعي يدعي لاقول فشهدا الذي شهد باكثر باطلا لان المدعي كذب في بعض

انهم سرق بقة واختلفوا في اونها قطع عند الحنفية وح وعندها لا يقطع وان قال احداهما انها بقة وقال الاخر انها ثور
لم يقطع بالاجماع لهما ان هذا الاختلاف يمنع الشهادة في باب النصب حتى لا يقتضي المال فلو منع الحكم بالحد والى لانه
يحتمل انه بقة ما امكن له ان التوفيق ممكن ههنا لان البقرة قد يجمع فيها اوان فيكون احد طرفيها اسود والاخر ابيض
عن الحازن ان كل شاهد راى جابنا على جرح او يحتمل ان كل هذه الشهادة كان في ظلم الليالي وهو العادة والاولان يتناهب
في ظلم الليالي بخلاف الذكوة والاثوثة لان اجتماعهما وتشابههما غير متصور وبر قارق الغصب لانه يكون في الهرة الشاة
يكون قربا من الغاصب ولا يشبه عليه الالوان **الجامع** رجل ادعى ان درهم فشهد له شاهد برهم وآخر برهمين
وآخر بثلاثة واخر بأربعة وآخر بخمسة لم يقض شيء في قياس قول الحنفية وفي قياس قولهما يقضي بأربعة ان دعى الشهود انه
كان في مجلس واحد وان دعى ان كان في مجلس متفرقة ففي سبعة اربعة بشهادة صاحب الدرهم والخمسة وبسبعة
بشهادة صاحب الدرهمين والثلاثة وبهم بشهادة صاحب الدرهم والخمسة والثلاثة فان رجعا بعد القضا وضعا كما
اوجبا وهذا بناء على قول ابو يوسف اولا فانه كان يقول اذا شهد شاهدان بانه وشهد اخران بانه واصنافاه الى
مجلسين قضى بآيتين وان اضافاه الى مجلس قضى بآية وهذا قول الحنفية ولكنه لا يوافق قول ابو يوسف في هذا الباب بناء على
ان اختلاف لفظ الشهود يمنع قبول الشهادة عنده وعندهما لا يمنع ثم رجع ابو يوسف وقال يقضي بآية واحدة بكل حال وهو
قول محمد فلي هذا يقضي بأربعة هنا بكل حال فان رجعا ضمن الرابع والخامس الدرهم الرابع وينظر الى كل درهم يقضيه من وجبه
الاصل ان الشاهدين متى اختلفا لفظا واقفا معني بان شهدا احدهما بالهبة والاخر بالعقبة والخطي او شهدا احدهما
بالتكاح والاخر بالتزويج فانه يقبل شهادتهما لان اعتبار المعنى اول من اعتبار اللفظ ان اختلفا لفظا ومعنى لا يقبل
شهادتهما لانهما متى اختلفا معني كان المشهود به شيئين مختلفين فلا يكون على واحد منهما الا شاهد واحد وكذا لا ي
لدعي ان يرى احدهما ومتى دنا احدهما فقد كذب شاهد فلو بقي الا شاهد واحد ثم المسائل على ثمة اوجه اثنا
ان ادعى من عليه الدين الايفاء او الازاء او الهبة منه فان ادعى ايفاء الدين فشهدا احدهما بالبراءة والاخر بالاستيفاء
والاخر بالبراءة لا يقبل لانها اختلفت لفظا ومعنى لان الايفاء يوجب برائة الغير عوض ضمان كما لو ادعى البيع فشهد
احدهما بالبيع والاخر بالهبة لا يقبل فكذا هذا ولو شهد الذي شهد بالبراءة ان صاحب الحق اخذ من الغريم برئ اليه
من المال قبلت شهادتهما لانها اتفقا على الايفاء معني لان البرائة المضافة الى الغريم انما هي البرائة بالايفاء ولهذا يكتب
في صك الاستيفاء وبرئ اليه مكان قوله استوفيت منه ولهذا الواقر المكفول عنه ان الكفيل برئ الى الطالب كما كف
به كان له ان يرجع بن لك على المكفول عنه كما لو اقرانه استوفى واذا كان كل واحد من الكفيلين مما يقرب به عن الاختلاف
اتفقا معني فاما البرائة المضافة الى صاحب الحق لا يقرب بها عن الايفاء فاختلعا معني ولو شهد احدهما بالاستيفاء والاخر
بالقبول والاصول او الهبة او الصدقة لا يقبل لان هذه الالفاظ تستعمل في البراءة بالازاء سواء لانها تستعمل في البراءة كما يقال
ابراته من الدين يقال طلته ووهبته منه وتصدقته عليه ولو ادعى الايفاء فشهد انه ابراه او طله يقبل لان الغريم
ادعى برائة مضافة وهي البرائة بالايفاء والشهود شهدوا ببرائة محتملة محتملة محتملة محتملة محتملة محتملة محتملة محتملة
بالبراءة فكان ما شهد به واخذ تحت الدعوى من وجه فلم يشئت التكذيب بالاخص ولو شهد بالهبة او الصدقة
او الصل او المصداق لا يقبل لان هذه الالفاظ تستعمل في البرائة بالازاء لا في البرائة بالايفاء والدعي ادعى البرائة
بالايفاء فلم يكن ما شهد به داخرا تحت الدعوى فاما اذا ادعى الغريم البراءة فشهدا احدهما بالبراءة والاخر بالهبة
له او المصدق او الصل او المصداق لا يقبل لان هذه الالفاظ تستعمل في البراءة بالازاء لا في البرائة بالايفاء والدعي ادعى البرائة
بالايفاء فلم يكن ما شهد به داخرا تحت الدعوى فاما اذا ادعى الغريم البراءة فشهدا احدهما بالبراءة والاخر بالهبة او الصدقة
لا يقبل لان هذه الالفاظ تستعمل في البرائة بالازاء لا في البرائة بالايفاء والدعي ادعى البرائة
بالايفاء فلم يكن ما شهد به داخرا تحت الدعوى فاما اذا ادعى الغريم البراءة فشهدا احدهما بالبراءة والاخر بالهبة او الصدقة
لا يقبل لان هذه الالفاظ تستعمل في البرائة بالازاء لا في البرائة بالايفاء والدعي ادعى البرائة

ما شهد به حتى لو قال صدق لكن استوفيت حكماة او ابرأته عنها تحت الشهادة بخلافه تكون يابا لمرة المقر بعض ما اقربه لان المكتوب
تفسير من المكتوب ما ينبغي منع قبول الشهادة ولا يمنع صحة الاقرار ولو شهد احدهما بعينه والاخر بخمسة عشر لم يقبل عنه
ابن حنيفة وان المدعى بتجني خمسة عشر ولو شهد احدهما بعشرين والاخر بخمسة وعشرين يقبل التقاطع على اقل المائتين والفرق ان خمسة
اسم واحد فانه غير الفصل لفظا ومعنى فاما الخمس مع العشرين اسمان مختلفان لان احدهما معطوف على الاخر والمعطوف غير المعطوف
عليه فحصل الاتفاق على اقل المائتين ولو شهد على الصلح عاتة درهم والاخر على الصلح ولم يسم شيئا او شهدا جميعا انه استوفى جميع
ما صالحه عليه فهو جائز وكذلك لو شهدا في المشرق بمثل قبلت لانهما شهدا بعقد واحد حقيقة والسكوت عن قسمة ابدل
وبما يتبع مثل ما سماه الناطق فلو يصير بالشهود بعقدين بالسكوت والاحتمال فلم يختلفا بالشهود وما ركا لولم يتبعيا
يقبل شهدا دهما متى كرا بعض ابدل شهدا احدهما بالبيض والاخر بالسود والمدعى يدعى بالبيض والاخر بالسود والمدعى يدعى
البيض حتى بالسود ولو كان يدعى بالسود لا يقبل وكذلك الحفلة الجنية والردية لان الشاهدين اتفقا على اللفظ السود لفظا
ومعنى لان في البيض سود وزيادة لان البيض عبارة عن الجيرة والسود عبارة عن الردية فقد اتفقا على اقل المائتين وقدر
احدهما زيادة صفة من حيث الجودة فيعتبر بالواحد احدهما زيادة قدره المدعى ادعى اكثر المائتين حتى لم يصير كذا الصلح
حتى لا يقل فكذا هذا ولو شهد احدهما بالحفلة والاخر بالشعير لا يقبل التقاطع لان الحفلة والشعير جنسان مختلفان
ومعنى هو يكون على احدهما الا شاهد واحد ولو شهدا احدهما انه طلعتها ثروا والاخر انه قال لها انت على حرام لا قبل
بما طاع لانهما لفظان مختلفان لا يصير باحدهما عن الاخر ومعنى اللطيف وان كان محمدا وهو اليسوتة ولكن المعنى ثبت
باللفظ فلم يثبت اللفظ لاثبت المعنى ولا يثبت واحد من اللطيفين الا بالشاهدين ولو شهد احدهما على تطليقة رجعية
والاخر بابتية قبلت على الرجعي لانهما اتفقا على لفظ الطلاق وقدر احدهما زيادة صفة بينونة فيقضي بما اتفقا
دون ما انفرا احدهما وكذلك لو شهد احدهما على تطليقة والاخر على واحد وعشرين قبلت على الواحدة لانهما اتفقا
على الواحدة وبكلماتها ولو شهد احدهما انه قال ان دخلت فزنته وفدته الدار ضا طالقان وقد دخلت وشهد الاخر
انه قال ان دخلت فزنته الدار فحق طالق وقد دخلت لا تقبل لانهما شهدا بجنينين مختلفين لانهما شهدا بشريين مختلفين لانه
شهدا احدهما ان شرب الخمر دخلت الخمر الاخر ان شرب الخمر دخلت واحدة منها والشرط ان المختلفين لا يتصلان الا
في عينين مختلفين ولم يعم على كل واحد منهما الا شاهد واحد ولو شهد احدهما انه قال ان دخلت الدار فانت طالق وفدته
مهلك والاخر انه قال ان دخلت الدار فانت طالق يقبل لانهما اتفقا على ان شرط الفتن واحد وهو دخول فزنته الدار
واتفقا فيما وقع به الطلاق على واحد وقدر احدهما زيادة وهو وقوع الطلاق على الاخرى ثبت ما اتفقا عليه ولم
ما انفرا احدهما به **المنتقا** شهدا احدهما انه طلعتها واحدة بابتية وشهد الاخر انه طلعتها ثروا فهي واحدة بلكان
لانهما اتفقا على واحدة رجعية لان شاهدا ثبت شهد على واحدة مطلقة غير مفترقة بالابانة فقد اتفقا على اصل الطلاق
وقدر احدهما بوصف البينة ثبتت الاصل ولغى الوصف وهذا قياس قولهما لا قول ابن حنيفة لان معنى الشاهد بالثبوت
لا يكون شاهدا بالواحدة عمدا شري وباع حتى لحقه دين فاكبر مولاه ان يكون له اذن له في التجارة فشهد شاهدا
مولاه رآه مبيع البر فثبت عنه وشهد اخرا به رآه مع الدقيق فسكت عنه لم يقبل ولو شهد احدهما ان مولاه قال
اشترى البر وبيع وقال الاخر انه قال له اشترى الدقيق وبيع يقبل هذه الشهادة على الاذن والفرق ان السكوت انما يصلح ان يثبت
عند وجود التعريف ولم يثبت واحد من التعريفين فلم يثبتا على الاذن فلم يثبت الاذن فاما الامر بالشري فموجب كونه زائدا
بالشري في جميع الانواع فالامر بشري البتة والامر بشري الدقيق شيان فالاذن بالتجارة فقد اجتمعا على الاذن له في
التجارة فثبت الاذن شهدا احدهما على رجل انه اقرا انه ساكن له وشهد الاخر ان الدار له لا يقبل وان شهدا احدهما
اقرا ان الدار له وشهد الاخر انه ساكن له فيقضي بالدار لان السكنى لا يكون الا باقرار منه بانه ساكن فقد شهد كلاهما في
الاقرار وفي الصورة الاولى لم يتفقا على الاقرار به بل ادعى كل واحد منهما ان الدار له نصف هذه الدار فثبت الشهود بنصف مقرر
معين لا يقبل شهدا دهم لانهم شهدوا له بغير ما ادعاه لان المفروض من المشاع **الجامع** الصغير شهد شاهدا في الدار

منه ومعظمنا ما عيان يشهد والان قضاه حجة بمنزلة الاقرار والبعض يضع التحمل من غير تحصيل وان قال الشاهد واعلى بذلك اذ قال
اشهد كراما شهد واوقاشد وابشاد في الاصح لانه لم يوجد التحمل لانه لا يارحم بنقل شهادة بل ارحم بان يشهد واعلى فلون
باصلى الحق وليس لهم ذلك لانهم لم يعلموا الوجوب الحق على المشهود عليه واما كنعينة الاذ من الفرع بان يقولوا الفرع عند الحاكم
فلون بن فلون على اقرار فلون بن فلون بكذا واشهد في على شهادة وامرني ان اشهد على شهادة وانا اشهد على شهادة ولا يجوز
على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال مالك لا يحوز شهادة رجل واحد يقضي بها وقال الشافعي لا يحوز
اقل من شهادة اربعة على شهادة واحد والصحيح قولنا القول على رض لا يقبل على شهادة الميت دون رجلين ولان الفرع ينقل
شهادة الاصل الى القاضي والنقل لا يثبت بشهادة الفرد ويثبت بما يثبت به الاصل ولو شهد رجلان على شهادة رجلين
جاز لانها قامت على شهادة كل اصل شهادة رجلين ولو شهد احدى شهادة رجل واحد ما يشهد بنفسه ايضا لم يحوز لان شهادة
الاصل الحاضر على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لانها لو قبلت ادعى الى ان يثبت بشهادة ثلاثة ارباع الحق نصف الحق
بشهادة واحد ودفع الحق بشهادة مع آخر ولا يجوز ان يثبت بشهادة الواحد ثلثة ارباع الحق لانها شرط للحجة
فبقى على شهادة الاصل الغائب شاهد واحد فلا يثبت بشهادة الاصل الغائب الاصل ان الاشهاد متى صح خرج حديث
في الاصول جميع يبطل اهلية الشهادة كالعمى والمجنون والردة فانه يبطل الاشهاد لان الفرع انما ينقل شهادة
الاصل وقد بطلت الشهادة قبل القضاء بها فلا يصح النقل من الفرع وانه ما هو ينقل شهادة الاصل وليس له شهادة فلم يبق
الامر وان حدث في الاصول خرج يوجب التوقف والتثبت في شهادة كالتسوق فانه لا يبطل شهادة الفرع لكن يتوقف فيها على
القضاء بها لانه صح الامر بهذا القدر وان حدث في الاصل ما ليس يخرج كالتقية والموت فانه لا يبطل الاشهاد كما لو شهد
الاصل ثم غاب وامر ان لا يبطل الشهادة لانا لو جعلنا التقية والموت مبطل الامر بالشهادة ادعى الى ابطال حقوقها
فلم يجعل مبطلا لحياتها حقوقهم واما اذا ارتد شاهد اصل ثم اسلم فشهدا الفرع لا يقبل لان الرد يبطل الامر بكه شهادة
فيغيرها لو بطل فيه ولو بطل الامر بهيه بعد الاشهاد لا يقبل شهادة الفرع فكذلك هذا ولو شهد الفاسق على شهادة ثم تاب
فشهد الفرع يقبل ولا يجب القضاء بها الا عند التعزى لانه لم يكن وقت الامر بالنقل شهادة موجبة للقضاء بل شهادة
يتوقف فيها ضخم الامر بنقل هذه الشهادة ولا يصح نقل شهادة موجبة القضاء شهد على شهادة فاسقين فرد القاضي لانه لا
ثم تاب شهود الاصل لم يقبل شهادة الاصل ولا الفرع لان المردود كان شهادة الاصل لان الفرع نقلوا شهادة الاصل فثبت
بما لو شهد الاصل بنفسه فرد القاضي شهادة تهمة الكذب لا تقبل شهادته في هذه الحادثة ولا شهادة فروعها ابرافكا
ولم يرد شهادة الفرع لانه فيه ثم شهد الاصل يقبل في رواية كتاب الوكالة لان المردود شهادة الفرع لان الشهادة الاصل
لان الرد لم ينقل بشهادة الاصل لان التهمة لم يتمكن في شهادته وذكر في كتاب المردود انه لا يقبل لانه ثبت شبهة الرد في شهادته
الاصل لان قبول الشهادة الفرع بقوله شهادة الاصل فيكون برؤ شهادة الفرع رؤا الشهادة الاصل من وجه اشهد على شهادة
كافرين او مجبيين ثم اسلم او اعتقا جازت الشهادة لان الامر بنقل الشهادة من الاصل فرمحه لانه من اهل الشهادة حال
الامر بالنقل وان لم يكن الفرع اهلا للحال لانه يقوم ان يصح اهل في الثاني وضع التحمل منه لانه من اهل المعرفة **التمت**
ويجوز شهادة الابن على شهادة ابيه وعلى قضائه وعلى كتابه وذكر المصنف في ادب القاضي انه يجوز شهادة الابن على شهادة ابيه
ولا يجوز شهادة ابي قضائه فرق بين الشهادة والقضاء والفرق ان القضية ضل ابهما والابن قام مقام الاب في الشهادة ولا
لوشهد على الحق يقبل فكذلك الابن والاب لو شهد على ضل نفسه لا يقبل وكذلك الابن اذا قام مقامه في الشهادة وذكر الشيخ اكرام
ابوبكر محمد بن مهمل الرضوي رح في شرح ادب القاضي هذا قول ابى يوسف وعلى قلنا محمد يقبل هذه الشهادة في الوجهين كما ذكر في المستقرا
لانه لا تنسفة الاب في هذه الشهادة ولا دفع مقدم ولا بطل بغيره **باب الشهادة في الميراث والموت والنسب**
مسائله على ثلاثة فصول احدها في اثبات الارث والثاني في اثبات الملك والثالث في اثبات النسب **فصل**
لقول الشهادة على الارث شرائط منها ان يشهدوا انه كان حيا حتى لو قالوا انه لو دثر لا يقبل لانهم شهدوا باثبات الملك
والملك لست للحال وانه محال ان يشهدوا على انهم شهدوا بالملك انما كان حيا حتى لو قالوا انه لو دثر لا يقبل لانهم شهدوا باثبات الملك

ولو ادعى البراءة او القليل فشهد على الاقرار باستيفاء يسأل القرم عن البراءة والتخيل اكانت بالاستيفاء او بغيره فان قال لا يستيفاء
بغيره لا يقبل وكذا ان كان لا يقبل لان المدعى ادعى براءة محملة فحكمه ببراءة بغيره يكون بالبراءة والشهود
براءة مقسرة بالايفاء فطلب اثبات من جهة المدعى فما اذا ادعى القرم بالبراءة فشهد احد ما بالبراءة والاخر بالصدق لم يقبل لانها
انخلقا لفظا ومعنى لما يتينا ولو شهدا احدهما بالبراءة والاخر بالتخيل او العينة او القليل او الاحول يقبل لان جهة الدين
يذكر براءة وهذا الاتقان يستعمل براءة بالبراءة ايضا لانها تستعمل براءة بغير عوض فقد اتفقا معق ولو ادعى عوالمية او
الصدق بالتخيل او الاحول فشهدا بالبراءة لا يقبل لان المدعى ادعى براءة بغير عوض والشهود شهدوا ببراءة بغير
ظن يمكن ما شهد به داخل تحت الدخول واذا ادعى الكفيل الايفاء فشهد له بالبراءة يعفى له بالبراءة ويعفى الطالب بحجته على الكفيل
ولا يرجع للكفيل على المطلوب لان الثابت بنهاية الشهود براءة الكفيل من جهة لان البراءة محتملة ببراءة بالايفاء وفي
الاعتراض الايفاء ودين الطالب كان ثابتا قبل الكفيل عنه وقع الشك في الابطال فلا يبطل المشتك فاما براءة الكفيل فانه
بلا احتمال كانت البراءة بالايفاء او بالبراءة ولا يرجع للكفيل لانه ادعى شيئا ببراءة عاكس له ومالك ما في ذمته من الدين
وقد اتفق الشاهدان على البراءة وقدم احدهما بآيات الزيادة وهو ملك ما في ذمته فلا يثبت الزيادة واذا لم يملك
الكفيل ما في ذمته لم يرجع على الكفيل عنه **باب الشهادة على الشهادة** يحتاج الى معرفة جواز الشهادة على الشهادة
ووقتها وكيفية الاشهاد ومن اصول وكيفية الاداء من الفرع اما جوارها فآيات استحسانا لا قياسا لانه لا يتبع الفرع
العلم باصل الحق على المطلوب بشهادة اصول لاحتمال تهمة الكذب في شهادة اصول وجه الاستحسان اما جوازنا
الشهادة على الشهادة لتعامل الناس في ضرورة احياء الحقوق فان شاهد كمال قديموت وقريظ ولا يكون لشهود
له على اهل الحق هذا الخرف في لم يحسن الشهادة على الشهادة اذ ادى الى ابطال حقوق الناس وذكرنا انما في واقعات ان الشاهد
على الشهادة في الوقت لا يجوز والعجيب انه يحسن لان فيها من احياء الحقوق والوقوف ولا يجوز الشهادة على الشهادة في
الضرورة القصاص وقال انما في جود لنا انه تمكنت في شهادتهم تهمة وهتمة عدم الاشهاد من اصول وقد امكن الاضرار
عنها بحسب من الشهود ولا ضرورة لعدم كثرة وجوده ووقوعه فلا يقبل بخلاف الجود لان التصرف فيه مما يكثر وقوعه
فثبت الضرر في القبول من الشهادة فيه وان شهد شاهدان على شهادة شاهدان ان قاضي بلد كذا اضر به فلا ناخذ في قذف
يقبل وذكر في كتاب الدييات انها لا يقبل وجه من الرواية ان الشهادة ثابتة على استيفاء الحد لا على ايجابه لانهم شهدوا انه
حد حد القذف والشهادة على الشهادة تقبل على استيفاء الحد وجه رواية الدييات ان رد الشهادة من مقام الحد ولم يستوف
بعد رد الشهادة فيكون شهادة على ايجاب الحد بهذا القدر والشهادة على الشهادة لا يقبل على ايجاب الحد قل او كثر شهد على شهادة
غيره والفرعان لا يعرفان المشهود عليه وجاء بامارة وقال لا يضر في هذا ان لا يقرن الا شاهدان لا فانه يقول القاضى المدعى انهم شهدوا انما في
المشهود عليها لان الشهادة على الحاضر لا تنفع الا بالاشارة وهذا لا يمكن لاحتمال ان يكون في حارة اخرى فوجب التوقف حتى يتم
البينة على انها فلو تميزت ببيئتها وكذا الكتاب القاضى الى القاضى لانه بئرلة الشهادة على الشهادة واما واقعتها فانه يجوز عن شهادة
الاصل فانه ذكر في المراجع العينة الشهادة على الشهادة لا يجوز حتى يكون شاهد الاصل وريضا او على سيرة سفر لما مر ان فيها زيادة
تهمة امكن الاضرار عنها بحسب من الشهود فلا يحمل اعتماد الجوز عن اصول وذلك بالمرض والمغر والاول ثمة ثمة ايام درج
عن ابى يعقوب انه قال ان كانت مسافة لوعود الى القاضى وشهد لاي روح المنزل يجوز ان يشهد على شهادة لان احياء حقوق
المسلمين واجب ما امكن وما يقول لوجب احياء الحقوق لان الشاهد محسوب فلا يجوز ان يكلت ما فيه حرج وفي البينة
بغير منزلة حرج والظاهر انه لا يكتفى لذلك لاقامة الحسبة وهذا من واما كيفية الاشهاد من الاصل ذكر في المراجع
ولا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يقول الاصل شاهد واعلى شهادة بذلك واشهدوا ان فلانا اقر عندى ان فلانا عليه الف درهم
فاشهد واعلى شهادة في هذا اذا اذبح اليها لان الشهادة على الشهادة توكل وتخييل لانه لا بد من نقل الشهادة الى مجلس القاضى
لم يكن بد من النقل لم يكن بد من التخييل والتحليل لا يصح الا بالامر ولهذا لو تبنى اصول الفرع عن الشهادة بعد الامر على النبي ولو قال النبي
على شهادة رجل آخر لم يشهد على شهادة لان التحليل شرط ولم يوجد بخلاف القاضى اذا شهد قوما على قضية وسع ذلك

وارثا آخر ثبت النفي بليله لان غلبة راي القاضي محمد بن قيس في الشك وفي دفع بعض المال اليها ان اتفقا وارث اخر ثبت
بمحجة وانما ثبت بتلوم القاضي بطلته ورايه وان لا يصح محجة لا ثبات ما لم يكن ثابتا والزيادة على اقل النصيبين لم يكن
ثابتة وقع الشك في استحقاقها فلا يثبت الشك واما الاقل فيتبين فيه فيستحقه وفي رواية عن ابن حنيفة للزوجة ربع
النسب لانه يتبين فيه لجواز ان يكون معها ثلث نسوة سواها وليت ولد فيكون الثلث بينهما وفي رواية لها ربع النسخ لجواز
ان يكون لثلاث ابناء وابوان وثلاث نسوة سواها فيكون الغريضة من اربعة وعشرين وعالت الى سبعة وعشرين فيكون
النسوة ثلثة من سبعة وعشرين وذلك تسعة فيكون بينهما على اربعة دار في رجل فاقام اخر البينة انها ميراث له وفيه
من ابينها والاخ غائب ليقضي له بالنصف وترك نصف الغائب في يد ذي اليد الى ان يحضر ولا يستوفى منه عند ابن حنيفة
رج وعندهما ان كان ذوا اليد منكر النصيب الغائب وضع على يده عهد وان كان مقار ترك في يدها انها ميراث له في الاصل
غاصبا فقد وجب الاخذ منه وان كان امينا فقد صار متعديا بالمجرد فوجب الاخذ منه كالعرف ومن له ان اليد الثابتة
لا ينزع من غير محجة وضرة ولا محجة لان القضاء وقع لثبوت وقد ثبت احتمال الايمان من جهة الميت وطل جوده
بقضاء القاضي ولا ضرورة لان القمار محفوظ بنفسه ولا كذلك العرف ولا يحتاج الى الحفظ فان حصل الغائب
لم يرجع الى اعادة البينة واستيفاء القضاء لكن ليسل النصيب اليه بثلث البينة وبذلك القضاء في ظاهر الرواية وذكر
المصنف خلافه في هذا والصحيح ظاهر الرواية ان الاستحقاق وقع للميت واصل الوارثة ينقسم خصامته في ذلك
كالباع كمن في الاستيفاء يعمل لنفسه فلا يصح خصاما كما اذا اقام البينة بين الميت ادعى دار في يده رجل واقام
البينة ان اباه اشتراها منه بالف درهم وقدمت ابوه والبايع محمد فكيف لا بين اقامه البينة على انهم لا يعلمون
له وارثا غيره ولا يكلف البينة على ان مات ابوه وتركها ميراثا له لان الوارث بقاء البينة اثبت اقار ذوا اليد
ان الدار كانت ملكا لابيه فيقبل بينته وان لم يسبق الميراث الى نفسه ولو كانت الدار في يده غير البايع فكيف كلاهما
لانه لم يثبت بينه اقار ذوا اليد ان الملك كان لابيه واما اثبت اقار البايع انه كان لابيه ولا يصح اقار البايع
ان الملك كان لابيه متى لم يكن الدار في يده رجل ادعى دارا في يده وعنه واقام بينة انها دار رجل مات وتركها ميراثا
لابيه وعنه لا يعلمون له وارثا غيره وان اباه مات وترك حصته ميراثا له واقام الاخر البينة ان اخاه مات
قبل اباه واباه ورث منه السدس ثم مات ابوه فورثه هو فيقبل بينة ابن الاخ ويجعل لنصف الدار لانه تعدد
العمل بالبينة لان بينة ابن الاخ ثبتت موت الجدة لاحقا والنفي الواحد لا يتصور سابقا ولا لاحقا واذ تعدد
العمل بها لا بد من الترجيح فيقضى ابن الاخ ارجح لانها اكثر اثباتا لان بينته اثبتت الملك في نصف الدار لابيه أولا
ثم لنفسه ثانيا لان الملك للجدة ثابت باقارها فكانت بينته اكثر اثباتا فان كان في يد الغلام ميراث من تركته سوف
الدار وكل واحد يدعى على صاحبه لا يقبل بينة واحد وجعل لكل واحد ميراث ابيه لان البينتين استوتوا في الاثبات
لان العمل اثبت للجدة ميراثا ما في يد ابن الاخ من تركته ابيه وهو السدس ثم اثبت ذلك للسدس لنفسه وابن الاخ
اثبت لابيه ميراثا من مال الجدة وهو نصف الدار الذي في يد الغم ثم اثبت ذلك لنفسه فقد استويا في اثبات الملك
وفي اليد وموت كل واحد منهما ظهر ولا يدري ايها كان سابقا والاخر لاحقا فيجعل كل منهما ما ماله لا يرث احدهما
من صاحبه ومن يجعل مال كل واحد منهما لورثته الاجزاء كما في الغرق والحرق ومنها ان يثبتوا وجه الاستحقاق
حقا وقالوا مات اخوه وتركها ميراثا له لم يقبل حصة يقولوا لابيه اولاته او لها لان اسباب الورثة مختلفة
لما تبين بغير مات واقام رجل شاهدين ان الميت فلان بن فلان الفدي واثبت ابن عمه ووارثه لا يعلمون له وارثا
غيره فانه يقضي له بميراثه لانه ثبت بالبينة كونه وارثا فان اقام آخر شاهدين انه ابن الميت ووارثه لا يعلمون له وارثا
غيره فالميراث له لان الابن يقدم عليه والابن الثاني والاو فان الانسان يجوز ان يكون له ابن وابن عم ايضا
ولو اقام الثاني بينة ان الميت فلان بن فلان الفدي في نفسه الى اب غير الاب الذي نسب اليه الاول ووارثه لا يعلمون له
وارثا غيره لم يقبل ولم يحول النسب من الاب ومن فقد الى اخ لانه لما ثبت نسبه من الاول خرج من ان يكون محلا

فيقبل بالاجماع وهو ما اذا شهدوا انه كان لابييه مات وترك ميراثا له ولم يقبل انه كان ملكا له لانه انما يترك ميراثا للميت عن أبيه
ملكه يوم الموت او يشهدوا انه كان في يوم الموت تقبل لان ابيد وان اختلفت فانها يد ملك عند الموت لان يوم عند
اى يد كانت يد ملك او يد امارة يتقلب يملك لذات مجده فكانت الشهادة على ابيد شاهدة على الملكة وقت الموت فثبت
انتقل الى الوارث بطريق الضرورة وكذلك لو اقام وارثا البيتة على دار انها كانت لابييه اعارها او اودعها الذي في يده فانه
ياخذها ولا يتكلف البيتة على انه مات وتركها ميراثا له لان الاعارة والايداع اثبات اليد من جهة اليد فيصير ذلك اثباتا
يد الميت عند الموت وذلك بمنزلة التخصيص على الانتقال الى الوارث وكوشهد والرجل حتى انها كانت في يوم مندا شهد يقبل
وعن ابي يوسف انه يقبل لان ابيد حتى ينفذ ويقبل الشهادة عليها كالوشهد وانما كانت في يوم من مات وكالوشهدوا
على اقراره انها كانت في يوم فلما اتت الشهادة قامت لمجهول فبطلت وذلك لان اليد منقطعة الحال ويقبل انها كانت
يد ملك او ودعية او عارية او اجارة فلو بيعت احدى منها مع هذه الاحتمالات فاما ابيد عند الموت يد ملك فظاهر لما بينا
بمنه في الشهادة على اقراره باليد لان الاقرار بالمجهول الشهادة عليه بالمجهول جائز وانما الوجه الرابع اختلفوا
فيه وهو ما اذا شهد انه كان لابييه ولم يقبل انه ترك ميراثا له لم يقبل عندها وقال ابو يوسف يقبل لان ملك الوارث هو عين
ملك للمورث حتى يد باليب ويرد عليه ضارته الشهادة بالملك الولد المعنى فلما اتت ملك الوارث في حق العين ينفذ
الا ترى انها لو كانت حصة للمورث فحل للمورث وان كان غنيا ولو كانت جارية يلزمه الاستبراء اذا كان كذلك لم يكن له
من النقل الى الوارث وانما يملك رده باليب لانه قائم مقام المورث في العين فيستحق مكان مستحق المورث وذكر
الحاكم في المختصر لو اقام البيتة انها لجنه مات وتركها ميراثا لم يقبل له حتى يشهدوا انه وارث حتى لا يعلمون له وارثا
غيره في قوله في حصة ومحمد وقال ابو يوسف اثنى الجدة واضنها على يجعل حتى يصح امره ورثة الجدة منها ان يشهدوا
وارثه لا يعلمون له وارثا غيره فانه يرضع المال الى المدعى ولا يكلف الشهود ان يقولوا انه لا وارث له على اثبات وقال ابن
ابى ليلى يكلف الشهود ذلك والصحيح قولنا انه لا علم للشاهد بنفى وارث غيره على القطع والاثبات لانه لا يمكن ان
يستصحب جميع عمر بحيث لا يجب عنه حتى يعلم انه لا وارث له غيره فكانت الشهادة بنفى وارث اخر شهادة لما لا علم له
فلا يقبل وان شهدوا انه وارث لا وارث له غيره على اثبات لا يقبل هذه الشهادة قياسا لانه لا علم للشاهد بما عهده
ويقبل استحسانا لانه امكن ان يجعل قوله لا وارث له غيره كناية عن قوله لا تعلم له وارثا غيره فيحصل كذلك نصيبا مكملوه
وان شهدوا انه لا يعلمون له وارثا غيره بارض كذا قال ابو حنيفة يقبل هذه الشهادة وقال لا يقبل حتى يشهدوا على كل ملوك
انهم لا يعلمون له وارثا غيره لانها خصة هذا المكان بالنفى ولو علم انه لا وارث له في الاماكن كلها لم يكن تخصيص هذا المكان
بالنفي فائدت فثبت وجود وارث اخر في غير مكان النفي مقتضى فائدت التخصيص ان وجود وارث اخر في مكان اخر غير ثابت
مقتضى فائدت التخصيص بخلاف انما اقتضاها هذا المكان بالنفى لانها تنفص عن الوارث في هذا المكان فلم يقبل عليه ولم يتخصها
عن مكان اخر بسبب انها لم تنفصا لاسبابها علم له وارثا اخر في مكان اخر فاما اذا شهدوا بكونه وارثا اخر ولم يقولوا لا علم
لدارثا غيره فان كان من يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفي وارث اخر لم يثبت بالشهادة ولا لما اقيم مقامها من
تقوم القاضى حتى لو تقرر القاضى فلم يعلم له وارثا اخر فانه يدفع المال اليه وان كان من يرث على كل حال نظر القاضى وحاشا
لمن قضى له بكله والفرق بينهما ان من هو وارث بكل حال فاستحقاق الارث ثابت بكل حال وقع الشك في حجب البعض فان كان
معهم وارثا اخر يحجب عن البعض وان لم يكن يستحق الكل فالثابت بكل حال لا يزال بالشك فاما من يرث في حال دون حال
الشك وقع في استحقاق الكل لا في الحجب فلو دفع المال اليه بالشك وذكر ان القاضى يجتاط ويقيم زمانا قدما يقع في
غالب رايه انه لو كان له وارث اخر اظهر في مثل هذه الدعة ولم يقم به شيء وذكر الطحاوي في مختصره وقد راز ذلك حولا
لان الغيبة فرقته الى الحول قبل هذا قولها وما ذكر في البسوط قولنا في حصة لانه لا يرى التقدير بالاجتهاد اذا لم يكن فيه
ولا اجماع بل هو موكول الى احدى من يتلى به وهما شيان المتعار بالاجتهاد كما قالوا في المقرر وفي الزوج والزوجة يقضى بالحل
النصيبين عنهما وقال محمد وهو رواية عن ابي حنيفة بانزها احمد ان القاضى متى يولم زمانا وقع في غالب رايه انه ليس له

ان ولدنا ثابت النسب من الام دون الاب لانها لو اقرت بان نسب لا يثبت لان سبب ثبات النسب في جانبها
الولادة وانما يحضر غيرها عند الولادة وهي القابلة فشرط انضمام قول القابلة الى قولها فلا يصح اقرارها على انفرادها
في الاكوار لا يشرط انضمام قول الغير الى قولها فيصنع انكارها والبينة يسمع على المنكر رجل المقتط لا يقطع فادعاء طرفة اذ
اخوها يعقل بينتها لانها تدعى حق الحضانة عليه لان الاخت احق بخصامته وامساك من المقتط ولا يتوصل الى ثبات
هذا الحق الا بعد اثبات نسبه من ايها فينتصب الحاضر خصما على الغائب وكذلك لو اقام البينة على رجل ان مولاه
يعقل وان لم يدع قبله مالا او حقا لان الولاء كلمة النسب وللموثق الانساب اليه وهذا لو اقر بالولاء
ولزمه كافي النسب وفي النسب ينتصب خصما كذلك في الولاء وهكذا في ولاد الموالاة لان الموالاة ولاد العتقة
سواء الا ان العتاقة اقوى فالقول اذا ادعى انه من معتقه يعقل وكذلك لو ادعى انه ابن معتق ابيه لانه يعلق به
حتى الولاء **الجامع** مسائله على فصلين احدهما في الشهادة على النسب الاسمين على الميعاقب والثاني فيما يتضمن القضا
بالنسب ابطال الشهادة **فصل** شهد رجلان لرجل انه اخ الميت لايه وولامته ووارثه لا يعلم له وارثا غير
فيقتضى ثم شهدا الاخر انه ابن الميت ووارثه لا يعقل لانها ناقصة في شهادتهما لانها لما شهد الاخر انه ابن الميت
فقد زعم ان الاول لم يكن وارثا فان الاخ لا يكون وارثا مع الابن فابطل ملكا او جباه لا يدخل فان مال الميت صار
ملكا لا يدخل بشهادتهما الاولى ففي قبلنا شهادتهما بالبقوة يبطل الملك لا يدخل ولا يعقل وبقيمان الابن ما اخذ الاخ
لانه زعم اننا اتلفنا على الابن بشهادتهما لا يدخل بغير حق فيصدقان على انفسهما ولا يصدقان على الاخ ولو شهد الاخر انه
اخ لايه وامه ووارثه لا يعلم له وارثا غير ولا يدخل الاول يعقل ويضل الثاني مع الاول في الميراث ولا ضمنا على الشاهد
في الاول ولم يفرز بالثاني شيئا لانها لم يناف في شهادتهما لثاني في اصل الورثة لان الاول يرث مع الاخ لثاني
لانها شهد الاول بالورثة لا بالماله ولم يناف في الورثة ولا يضمنان شيئا لانها ما اتلفنا بشهادتهما شيئا
شهد شاهدان فزعموا اخو الميت لايه وامه لا يعلم له وارثا غير وقضى وشهد آخران الاخر انه ابنه يثق القضا
الاول لان الفريق الثاني لم يناف في شهادتهما فقبلت وثبتت البقوة بشهادتهما فانقص القضا بالورثة الاخ
مزمعة فان كان المال قائما في يوم دفع الى الابن وان كان هائلا فلا بد من الخيار ان شاء من الاخ وان شاء من الشاهدين
فان ضمن الاخ لا يرجع على احد وان ضمن الشاهدين رجعا على الاخ **فصل** المتناق قال محمد بن رجل مات وترك
اخا لا يعلم له وارثا غير فقال عبد الله من رقيق الميت ان الميت قد اعتقها في حقه وان هذا الصبي ابنه تصدقها الاخ
في ذلك لا يعقل شهادتهما وهما عبدان الصبي ويدفع جميع الميراث الى الصبي باقرار الاخ ولا يثبت نسبه لان الاخ لما
صدقهما في العتق والبنوة فقد اقر بشيئين بعتهما وبانه لاحقه في الميراث اذا لم يقدم عليه فحق اقره على نفسه
نسب الصبي حتى يدفع المال اليه ولم يرجع اقراره على غيره بالعتق لانه لا ملك له فيها فلم يعتقا فطلعت شهادتهما في حق
اثبات النسب ولو كان مكان القدم جارية جازت شهادتهما وثبت نسب الجارية ويسعى العبدان لها في نصف قيمتهما
لانه اقر بان حقه في نصف الميراث فحق اقراره بالعتق فعتقا كل واحد منهما لان العتق لا يجرى عندهما فخران
شهدا بالنسب فقبلت وثبت النسب لان العتق حصل في عبد مشترك فيجزيه لهما في الشك **الجامع** مات
رجل عن محمد بن وامرئ بن مهران ملكه ابن ثم قاتعني ابن عم العبدان فشهد العبدان ان الميت ادعى لهما العتق
هن لم يعقل عندنا في حصة من عندهما يعقل اما عندهما فلا تسمى قبلنا شهادتهما في الابتداء واحتجنا الى ابطالها في الانتهاء
لانا متى قبلنا شهادتهما وثبت نسب الجارية من الميت يظهر في الانتهاء ان الميت مات وترك بنتا وابن عم فيكون العبدان
بينهما نصفين فلا يعق منهما نصيب لبعث عنده لان من ادعى ان العبد المشترك لم يعق نصيبا لملك
فيمعق البعض ويعق البعض عنه بترك المكاتب وشهادة المكاتب باطلة فلم يعقلها في الابتداء فصر المسألة عندنا
متى عتق احد المشتركين العبد المشترك يعق كله وشهادة الخ مقيمة فان شهد الاخر بطل ذلك قبل القضا بالاول
لا يعقل ايضا عندنا في حصة وعندهما يعقل لان عندنا يظهر في الانتهاء ان الميت مات وترك بنتين وابن عم فيكون الثلثان

لا يشأته من إسان آخر البينة الثابتة قامت وفي غيرها فلا يقبل الا ترى ان رجلين لو تنازعا في مولود فقام احدهما
بينه وقضى القاضي له بالولد ثم اقام الاخر البينة لا يقبل بينة الثاني وكذلك لو تنازعا في نكاح امرأة فقام احدهما
البينة وقضى القاضي له بالنكاح ثم اقام الاخر البينة لا يقبل بينة الثاني لما قلنا فكذا هذا **فصل الجاعم**
اصلها ان الشهود متى شهدوا بيد مطلقة للمورث عند الموت وبايدل عليها يقبل والا فلا لان ايد المطلقة عند
الموت تدل على الملك لما بينا وايد المطلقة انما ثبتت اما بفعل لايتها الا بالنقل والتحويل فيما يقبل النقل والتحويل لان
ايد الثابتة انما ثبتت من كل وجه بزوال ايد الاولى ولا يزول ايد الاولى الا بالنقل والتحويل ولهذا يتحقق به الغصب
وفيما لا يقبل النقل والتحويل كالعقار ونحوه ثبت بفعل تصرف لا يصدر الا من المالك غايبا لانه لا يستفاد الا بيد المالك
معدى اذ لو اقام البينة ان اباه مات فيها لم يكن شيئا لانهم لم يشهدوا بالملك ولا بايد لانه قريحت فيها المالك وقد
يوت فيها الزير والقيمت وكذلك لو شهدوا انه مات على هذا البساط او قاعد عليه وكذلك لو شهدوا انه كان في هذه
الدار حتى مات فيها او دخل فيها ومات لم يقبل لان ايد لا يثبت بالكيونة ولا بالدخول فيها لانه قد يرسل الدار لمليها او
لغيرها والوارد الاتزان لو اقرض وليد معدى ان كان فيها او كان داخل فيها لا يكون اقرارا له بها ولو شهدوا انه سكنها
يقبل لان السكنى في الغالب انما يكون من المالك فان اسم الناس انما يطلق على من اياه اسكان يميز والسكنى بنفسه وانما
يميز بوضع الباب وعلقه فاما ان يدخلها زائرا او مسلما فانه لا يثبت ساكنا فكان معدى بوصف للمالك غايبا ولا لان ايد
على الدار ثبتت بالسكنى وهذا لو اقرض وايد للمعدى ان كان يسكنها كان اقرارا له بها فاقيم مقام ايد المطلقة وكذلك
ان شهدوا انه حامل هذا البساط او لا يبرهن هذا القيص ولا يبرهن هذا الخاتم يقبل لانه فعل لا يثبت الا بالنقل والتحويل
وتصرف يبرهن على ايد فبذل على الملك وقيل في الخاتم ان شهدوا انه كان في خضوعه او بنصره والا فلا لان الخاتم لا يستعمل
في غيرها استعمال المالك والصحيح المذكور في الكتاب ان ليس الخاتم في اي صبح كان لا يثبت الا بالنقل والتحويل وذلك
يدل على ايد المطلقة وان شهدوا انه ركب هذه الدابة يقبل لان الركوب لا يفضل في الغالب الا بالتحويل وان كان يتحقق من
غير تحويل ونقل ولكن شهدوا انه مات وهذا الغيب على اسمه لم يسمع وكذلك هذا في الاقرار لان الوضوع قد يكون من غير ضرورة
يوجد منه النقل والتحويل فلا يثبت به ايد فوقع الشك في ثبوت يده فلا يثبت بالشك حتى لو شهدوا انه كان هو الوضع على
داسه يوم الموت يقبل لان الوضع هل لا يتحقق الا بالنقل والتحويل فكان بمنزلة قوطم هو حامل له ولا يبرهن والله اعلم
فصل الجاعم رجل اقام البينة على رجل انه اخ له لا يبرهن عليه وانه ارجع لا يقبل حتى يدعى قبله حقا من ميراث او نفقة وغيره
فخ يقبل ويثبت النسب لان هذا دعوى على الاب لانه ما لم يثبت نسبه من الاب لا يصير ابا وجد له الا ترى انه لو اقر
به لم يبرهنه فكان مريضا نسبيا على الغائب فلا يصح الا اذا ادعى على الحاضر حقا لا يتوصل اليه الا بعد اثبات النسب على
الغائب فينتصب الحاضر خصما عن الغائب في اقامة البينة بالانكار وكذلك لو اقام ابينة انه نازلة لا يقبل الا ان
يدعى حقا لانه يدعى شيئا على غيره وهذا نسب من ابيه فما لم يثبت نسبه من ابيه لا يثبت من الجدة كما في دعوى الاخ وذكر
الخصاف في ادب القاضي انه يسمع دعوى الجدة من غير ان يدعى حقا كما في الابوة والبنتوة ولو اقام ابينة على رجل انه ابوه
ابنه او على امرأة انها بنته وهو يكره نسبه منه وان يدعى قبله حقا لانه لو اقر به يسمع اقراره فينتصب خصما في اقامة
البينة عليه وهذا لان بدعى الابوة والبنتوة يدعى عليه حقا فان الابن يدعى ان له حقا الانتساب اليه والاب يدعى
على الابن وجوب الانتساب الى نفسه شرعا قال صلى الله عليه وسلم من نسب الى غير ابيه او انتمى الى غير مواليه فليله لعنة الله
والملأكمه والناس اجمعين وكذلك يقبل البينة على الزوجية وان لم يكن فيه دعوى حرة ولا نفقة لانه لو اقر به يسمع فينتصب
خصما في اقامة البينة وهذا لان نفس الزوجية حق يدعى عليه حقا ولو اقامت امرأة البينة على رجل انه ابنها او اقام رجل ابنة
على امرأة انها امه يقبل ويثبت نسبه منها وروي عن ابي يوسف في الاملاء لا يقبل لانها لو اقرت بذلك لم يسمع اقرارها
لانها تحمل النسب على غيره ولا ينتصب خصما في اقامة البينة وجه ظاهر الرواية ان الهم احد الابوين ثم الاب ينتصب
في اقامة البينة عليه على النسب فكذا الام فيميز ان ثبت النسب من الام وان ثبت مما لا يثبت من الاب الا ترى

لشئتين فلا يعتقان عند وعندهما يتفق الكل واذا قضى الاولى وامر بتبليغ نصف القيمة اليها فان كان ابن العم موصرا يقبل
شهادتهما لا تهم لانهما يوجبون قبولهما سعاية فمما يشهدان لا يجوز لان ضمانا وجب عليهما الاولى الى الثانية وان كان ابن العم
موصرا فان صدقتهما لا يوجب قبول لانه وجب عليهما السعاية في نصف قيمتهما الاولى والان يجوز سدس قيمتهما الى الثانية باقرار
الاولى لا يشهدان الا على ما لولم يشهدا بترك كان سدس السعاية تقولا الى اخرى باقرار الاولى لان جواز الاطراف يقبل
شهادتهما لانها يشهدان بما تحولان جميع السدس القيمة الى الثانية ولهما في هذا التحويل منفعة فلو قيل واذا لم يقبل شهادتهما
لم يثبت الا ان يكون الثانية حرة بسبب اخر فثبت ان لها السدس من ثمنها بلغا بالعرف الى الاولى لانها اقرت الاخرى بسدس
قيمتها والاخرى يصدق كما في ذلك ولو شهد الاولى انها اخيه لايه وانه بعد القضاء بنسب الاولى لم يقبل اتفاقا لان
قبلت هذه الشهادة لاخرى في الاستدعاء يؤول الى ابطالها في الاستدعاء لانه يظهر ان الميت مات وترك بنتا واخا فان
الميراث بينهما نصفان ولا شيء لابن العم فظهر ان ابن العم اعتقهما وكان لا يملك شيئا منهما فلم يصح تحفه فبقيا عبد
وشهادة العبد لا يقبل ولو شهد اهل القضاء وهو لا يقبل الشهادة الاولى ولا الثانية شهدان فلا تنازع الميت لايه وانه
لا يملك له وارثا غير قضى به والميت على رجلين فوجه اخيه او تصدق عليه او ابراه او وهبه له عن امر الميراث ثم شهد
الموحد له الاخران ابن الميت يقبل ويطلب هبة الاخ ووراثته ويرد جميع ذلك على الابن لانه يورث شهادته الى نفسه منها
لاستغناء فانه يرضى به هبة الاخ له باطلة وشهادة العود لا دخلت عن التهمة يقبل وكان كل مرتين اذا شهد بالهبة
لغيره فان ذهب للاخ او تصدق عليه بعوض وقبض ثمن شهدا بنسب الابن لا يقبل لانه يشهدان بغير ابطال لان العود
على الواهب واعادته الى ملكه ثانيا فكان يشهدان بغير انفسه نفعا ومفعا فلا يقبل وكان كالباع او المشتري اذا شهد بالبيع
لغيره لم يقبل فكذا هذا ويأخذ الموحد له الهبة والصدقة والميراث كان قائما وقيمته ان كان هاتكا لانه زعم ان الهبة
والصدقة لم تقع وان ما في يده ملك لابن عمه بالرد عليه ان كان قائما ويرد قيمته ان كان هاتكا لانه يورثه فكذا هذا
الزوائد اصله ان العلم بالشهود شرط لصحة القضاء لان المقصود من القضاء هو التزم وهذا لا يتصور بدون العلم
مسألة على صليين احدهما في جوب القضاء والثاني في امضاء القضاء **فصل** شهد ان هذا وارث فلان لا يملك وارثا
غيره ولم يصر بنسب يورث به لا يقبل لان القاضي لا يتمكن من القضاء بالوراثة الا بعد القضاء بسببها لانه يتعد القضاء
بالوراثة له مطلقا والاسباب مختلفة فلا يتمكن من القضاء بسبب منها مع الجملة فيتعذر القضاء اصلا وكذا لو شهد
انه اخو او عمه او مولاه لا يقبل لان الاخوة والعومة مختلفة قد يتعلق بها العصبية وطريقا اذا كانت لابن دام او لدة
وقد يتعلق بها القرينة وهي اذا كانت لام واحكامها مختلفة في المحل فلو قضى هذا رجلان في آخر قد عصى الميراث ولا يشهد
ان هذا حاجبا لاول او محجوب به وكذا اسم المولى مشترك بينا ولا اعلى والاسفل فيتعذر القضاء وكذلك لو شهد انه جدي
او جدة لانه قد يكون صحيحا وقد يكون فاسدا ولو شهد انه ابوه او امه او ابنته او ابنته او بنت ابنته يقبل لان الابنة
والبنوة لا يختلف احكامها **فصل** ولو شهد وان قاضي بلد كذا قضى هذا فانه وارث الميت وقالوا ما نرى له وارثا وارث
ام لا يقبل لان مطلق فعل القاضي محمول على موافقة المشرع وهو انه استقصى في ثبوت النسب ولم يقوم على القضاء والاب
العلم بالنسب بحجة ولكن يثبت القاضي الذي عن نفسه ويقضي له وهذا السؤال ليس له فاعاد القضاء ولكن لصيانة
والعلم من يجوز به وينبغي ان هو الوارث ليعلم القاضي انه حاجبا لاول او محجوب به واذا جاء اخر واقام البيعة انه وارث
فقط فيما اقر الاول به فان كان يجوز ان يكون ما رثاه بعد وان لم يرث يقضي الثاني لانه قضى بالوراثة يكون جميع المال الاول
يقبل اتفاقا الا بالخطا المتفق به وانما يتيقن بالخفاء اما في البعض بان بين الاولين ابن الميت وبين الثاني ابن ابوه
فحق المخلو بقدر السدس فيعطى الثاني السدس اذا دعي الاول انه ابن الميت واقام الثاني البيعة انه ابوه كان الميراث الثاني لان
من ضرورة كون الثاني اباه انشاء ابوه الاول فان قضى الثاني ثم اقام الاول بيعة انه ابوه لا يقبل لانه لما قضى بالابوة
وذلك ينفى ابوه غيره الا ان يشهد شهوده ان القاضي الاول قضى له بشهادة شهود انه ابوه في يقبل لان الاول قد صار
قبل ان يقضي القاضي الثاني بالابوة والابوة مما لا يحتمل العدد فبعد ما تكرر الاول بالقضاء لا يتصور اثباتا لغيره كن اقام

بيعة على كساح امرأة وقضى بها ثم اقام اخريتها انها امراته لا يقضي الثاني لان المشاركة لما لم يتحقق لابد من جرح احدهما
على الاخر فخرج السابق والقضاء المناقض يبين لا يجوز ابطاله بالشك وان كان القاضي الثاني قضى الاول اقام من البيعة
على قضاء القاضي الاول بانته وارث الميت ثم ان الثاني اقام البيعة انه اخ الميت وابنته والمقتضى الاول معتق وجوب جيل
الاول افضل الاشياء وللاثنى اقل ما يكون لان القضاء من الاول وقد يثبتين فلا يجوز ابطاله الا بيقين مثله ولا يغير
الا في الاقل فان كان الثاني يثبت حال بجمله سا خطا بالاول لانه لما لم يثبتين عن سبب قضاء الاول يحمل ذلك على افضل
الجهات حتى لا يحتاج الى نقض القضاء بالشك **باب البيعتين قائما على السببين المختلفين** شهد شاهدان بغير
وشاهدان بالمضاربة فالبيعة لم ترضى العرض لانه يمكن العمل بالبيعتين والتوفيق بينهما بان يجعل كانه دفع مضاربة ثم اخذت
العرض مرد على المضاربة والمضاربة لا ترتد على العرض ولان بيعة العرض اكثر اثباتا قائما يوجب الثمن وبيعة المضاربة تنفي
وما كان اكثر اثباتا اولى بالقبول **المختار** ذكر ابو يوسف رح في الاملاء ولو شهد شاهدان على براد الطالب بغير وقت
وشهد شاهدان على اقرار المظلوب بالدين كانت البرادة اولى ما لم يوقت الدين وقتا بعد ما ولا يترد الدين لان البرادة
يغيب اسقاط الدين ولا يعرف لاحدهما على صاحبه دين سوى ما شهد به الشهود فوجب ان يكون البرادة منسوفة اليه لانه
لولا يعرف البرادة اليه اجبنا الى اثبات دين اخر غير ما شهد به الشهود حتى ينصرف البرادة اليه وهذا يمنع ضاركا للبرادة
لما كانت بغية حقا مستقدا من الزمان فوجب اثباتها بعد الدين ولو شهد شاهدان بوكالة رجل ببيع داره وشهد
اخران بالبيع فالباع باطل الا ان يوقتوا بيعة البيع وقتا بعد وقت الوكالة لان صحة البيع لا تقتضي الوكالة بدلالة ان من
باع ملك غيره كان ذلك بيعا صحيحا موقفا على ابراء ما يملكه فلم يكن وقوعه بعد الوكالة ثابتا من جهة اللفظ ولا من مقتضاه
ولا من مولاه فلا يصح اثباته به فان البرادة لانها لا تقع الا بعد الدين وكذا الوكالة في الطلاق والعقار على مثال
البيع وذكر محمد بن رستم عن محمد بن لو شهد شاهدان على الوكالة وشهد اخران على البيع ولم يوقتوا فالقول قول المشتري
اذا ادعى ان ابيع بعد الوكالة لان الواجب على اماله بيع الشهادتين جميعا ولو شهد شاهدان على عزل الوكيل وهو
ما عر وشهد اخران على البيع فيبيته العزل اولى بالبيع باطل ان يكون وقتا ببيع قبل وقت العزل كاشهادة على البرادة
على الدين شهد شاهدان على النكاح وشاهدان على الطلاق فالطلاق لازم للزوج لانه اقرار من الزوج بالنكاح كما ان
يوقو الطلاق فالطلاق لازم للزوج لانه اقرار من الزوج بالنكاح الا ان يوقو الطلاق وقتا قبل النكاح فلا يجوز الطلاق
لان الطلاق يغيب اسقاط الحق من البضع اما حلالا وما مالا ومضى تقدم على الحق لا يغيب اسقاط الحق اصله وكان ذكر الطلاق
دلالة على الحق كالبرادة لما كانت تغيب اسقاط الدين ذلك على الخارج بعد وكذا في العقد فمثل هذا مثل الطلاق
وعلى هذا القياس امرأة ادعت ان زوجها يزوجه وانكر الرجل الزوج فشهد شاهدان انه طلقها فهذا الطلاق اقرار
من رجل بالزوج اعتقاه ودلالة ولو عقل القاضي ان يشاهد عن تاريخ البيع والطلاق والعقار اعيد الوكالة اقلها
حتى مات الشهود ويجوز البيع والطلاق والعقار استقامانا لان ذكر الطلاق يغيب تقدم النكاح على هذا خارج عن لفظ
به ولو شهد انه جعل امر امراته في يدها فطلقت نفسها فاعقل القاضي ان يشاهد انها طلقت في ذلك المجلس اعيد ما قامت
لا يجوز الطلاق فيه ولا يشبه هذا الوكالة لان اللفظ لا يدل على انها طلقت في المجلس وذكر الجواز في الاصل قال محمد
ولو شهد انه اشترى هذا العبد من فلان ولم يذكر الثمن وانه قضى الثمن ولم يذكر متى قضاه حتى مات الشهود جاز لان
العقد الواقع بغير ثمن عقد فاسد فثبت ان البيعة حصلت بالشهادة بقبض من يبيع فاسد فبيعه كاشهادة بالقبض
ودعى ابن سامة لو كانا حاضرين لم يقبل لانه يمكن الرجوع الى ما يبيع الباع من الثمن وانه باعه ببيع فاسد من
غير ذكر الثمن او ببيع صحيحا فلا يقبل الشهادة على مجهول والدعوى حصلت في معلوم فان اقاما قالوا انك لا يبرأ احد
من الامرين فصار المطلوب بان شهادة لاثبات الثمن على القاضي رجل ما شهد شاهدان انه كان اعتق عبد
او كان طلق امراته ثم ادعى انه لا يبرأ كان في صحة امره من وقت وقفا ولم يوقتوا فهو على الموضع لان الاصل في الجواز انه
يحكم بحد وثما في اقرارها واقراره لا يوقر الموضع بحد فيرى رجل اقام البيعة انه له اعتقه واقام الاخر البيعة

انه حق اصل وان اولاه وعاقه صاحب الموالاة اولى من المعتق لان بينته اكثر اثباتا لانها ثبتت للرؤية وعقد الموالاة
رجل في غير عبد فاقام ابنه بينة ان اباه قصد عليه وهو صغير فماليه واقام العبد البينة ان الاب اعنته فينته العتق
اولى لانه قن بجانية وبنية الصدقة لم يعاينوا القن ولو شهدوا انه قصد فيه او وجبه لانه اكبر هذا وقصته وعانوا
قبته اياه وشهد بشهود العبد ان الاب اعنته ولم يوقوا وقتا جازت الصدقة وبطل العتق لان هذين قبض
والله اعلم بالصواب **باب البيتين اذا قارضا فمهرهما او لم تهما** اما ما قلنا على وجهين احدهما ان كل
بيتين لو اجتمعا في حالة واحدة سقطت لوجود الكذب في احدهما فاذا ايدى الحكم باحدهما لا يتبعه الاخر
في اخرى مثاله لو شهدوا انه طلق عمر يوم المهر بالكره وشهد شاهدان انه طلق زينب في هذا اليوم بمكة فشهدا
باطلة ولو حكم الحاكم باحدهما البيتين ثم جازت اخرى لا يقبل الشهادة الثانية ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين
وبينهما من الايام مقدار ما يسير الركاب من الكوفة الى مكة جازت شهدا بينهما وكذا لو قالوا لآخرين له ايكم اكلت هذا الخبز
ففي حال فشهد شاهدان ان هذين اكلت هذا الخبز وشهد اخران ان الاخرى اكلت هذا الخبز لا يقبل شهدا بينهما
لان القاضي يتيقن بكون احد الفريقين لا استحالة اكل شخصين خبزا واحدا كله ولو قضى بشهادة احد الفريقين لا يقبل
شهادة الفريق الثاني لانه قضى بحجة شرعية فلا يتحقق بالشك وكذا لو اقام رجل البينة ان قتل اباه يوم كذا
فقضى الحاكم بقتاله وانه وادته واقامه امرأة البينة ان اباه تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل بينهما وبمثله لو اقام بينة
ان اباه قتل يوم كذا والمسئلة بما هي في بيته فرق بين الموت والقتل والفرقان بالقتل يتعلق بقتل الاب لان القتل اطلاقا
لا يصرح بقصاص اودية فيمن قبول بينة المرأة اسقاطا قبل الاصل وبطل الحق لان لا سحالة ان يكون مقبولا فيضاد
ثم يتحقق فلم يقبل قاتل الموت لا يتعلق بقتل الاب لان مع المرأة فمقتضى بينة اسقاطا حق الاب فلم يتحقق بينة
في الارض من اسقاطه واشارة قبيلك والثاني اذا لم يقبل بينة بعد بينة فانما اذا اجتمعا لا يقبل الا في نوع وهو ما ذكره في المباح
رجل اقام البينة انه غم الميت ووارثه لا نسلم له وارث غير ثم اقام اخر البينة انه لم يمت ووارثه لا يعلم له وارث غير ثم اقام
اخر البينة انه ابن الميت لا نسلم له وارث غير واقاموا البينة جميعا فانه يقتضى الميراث لابن **النوادر** لو اقام رجل
البينة ان هذا قتل ابى يوم المهر بمكة واقام ابن اخر البينة ان قتل اباه يوم المهر بالكره قبلت البيتان ويحكم
لكل واحد منهما بنصف الدية ولو كان المعتق لاشان والقابل واحد بطلت الشهادة والفرقان المعتق متى كانا اثنين
فالمسحق الواجب بالقتل قصاصا اودية اثنين والثاني في قطع بين اثنين ومضى كان المعتق واحدا فالمسحق الواجب بالقتل
فلم يقع الثاني بينهما ونظير ذكر في الجامع لو اقام الابن الاكر البينة ان الابن الاوسط قتل اباه والاوسط اقام البينة
ان الاوسط قتل اباه والاوسط اقام البينة على اكبر انه قتل اباه فهذه البيتان مقبولة ويكون لكل واحد على صاحبه الدية
لان المعتق واحد فيكون المسحق واحدا قال محمد بن رجل اقام البينة انه اقترع بولنا من الغنم درهم وان فواتمات
اليوم وله الغنم درهم في ماله فعدلت بيته واقام الميت بينة ان اباه مات قبل ذلك بشهر لا يقبل بينة الابن لانه لم يمت
بيته على حق وموت بنيه اليوم وموته قبل ذلك بشهر سواء فيما يرعى الميراث وانما يريد بذلك الطلاق حق المدعي ولو ان الابن اقام
البينة ان هذا الرجل قتل اباه عمه بالسيف منذ عشرين سنة وانه لا وارث له غير واقامت امرأة البينة انه زوجها
خمس عشرة سنة وان هؤلاء ولين منها وهم ورثته قال ابو حنيفة روح يقبل بينة المرأة وشيثت انساب استحسانا ولا يقبل بينة
الابن على القتل ولو لم تات بالولد والمسئلة بما هي في بيته بينة الابن استحسانا او الميراث له وولد المرأة ولو اقام رجل البينة
على رجل ان قتل اباه عام اول عمره واقام اخر البينة انه باعه اسر عبدا بالقدرة درهم وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة روح
يقضى بالعود ويطلق البيع الذي هو الاحدث وهو قول ابي يوسف وروى عن ابي حنيفة انه يقضى بالبيع ويطلق القصاص
وقال في رجل يبيع ويباع جميعا ولو اقام رجل البينة على رجل ان قتل اباه منذ سنة واقام الذي قتل عليه البينة
ان الذين شهدوا بالقتل صلي الا ان العام المرسوم وصل للبيعة قال ابو حنيفة روح ان كان شيئا مشهورا قالوا لا خلاف ولا يختلف
الرواية عنه فهذا **باب الشهادة في بيع وشراء** شهد شاهدان على دار في بوزيد انهما اشتراها منه بمقدار

ان ستميا الثمن يقبل لان المشهود به وهو البيع والثمن معلوم وان لم يسمي الثمن او اختلفا في الثمن ولم يشهدوا باستيفاء
الثمن لا يقبل لان الثمن مقصود وهو مجهول وجهالة المقضى به يمنع قبول الشهادة لانه لا يكون للقاضي القضاء به وان شهدا
بقبض الثمن يقبل لان الثمن غير مقضى به لانه لا يحتاج الى القضاء بالثمن متى كان مستوفى وما كان مقضى به وهو البيع معلوم
الشهادة على الشيء على وجهين اما ان كان الشيء في يد البائع او في يده فانه في يد البائع فاشهادة على الشيء المجرى منه يقبل
لان الملك للبائع ثابت بظاهره فاستغنى المشتري عن اثبات الملك للبائع وانما حاجته الى الشيء المجرى حتى ثبت الانتقال
اليه وان كان الشيء في يد غيره لا يقبل الشهادة على الشيء الا باحد ثبوت اما ان يشهدوا انه اشتراه والبائع يملكه او يشهد
انه ملك هذا المدعي اشتراه من فلان بكذا او شهدوا انه اشتراه وقبضه لان الشهادة بالملك للشراء
شهادة بالملك للبائع اقضاء لان المشتري مالك من جهته فقد اثبت الملك للبائع ثم الشريعة فصح وان شهدوا
انه باع وسلم يقبل في ظاهر الرواية وروى عن ابي حنيفة وروى عن ابي يوسف انه لا يقبل لانه لم يشهدوا بالملك للبائع لانه
الشهادة بالتسليم لا يكون شهادة بالملك لانه التسليم قد يكون من غير الملك فلا ثبت الملك للبائع ولا يقضى بالبيع
مضى كان المبيع في يد غيره وجه ظاهر الرواية ان الشهادة بالتسليم شهادة بالملك للبائع لانه بالتسليم يحكم البيع بصير
ما كان بالعمان لانه يصير عاجزا عن الرد الى المالك وعن القاصب عز اراد ينفذ الملك للقاصب بالعمان واما اذا
شهدوا انه باعه وكان في يده ولم يشهدوا بالتسليم لادوابة فيه واختلفوا في بيعه قبل يقبل لان الشهادة باليد
عند سبب انتقال شهادة بالملك كما لو شهدوا انه كان في يده عند الموت وقبل لا يقبل لان الشهادة باليد عند البيع
ليست بشهادة للبائع لانه ان لم يكن في يده يملك لا يتقلب يملك بغير البيع لانه يجرى البيع لا يجرى عن التسليم
حقيقة ما دام في يده فلا يتقلب يده يملك بغيره فاشهادة باليد عند الموت لانه بالموت يجرى عن اليد وورثته
يجوزون بالتحويل فينتقل يده يملك بالعمان اقام رجل البينة انه اشتراها من فلان بالف وقال البائع لم ابع منك
ثم اقام البائع بيته انه رده الدار عليه يقبل بيته وينقض بيعه لان التوفيق يمكن بان يقول البائع بيعت كما ادعى لانه
لقد البيع على فلان يردى حتى لو لم يرد البائع على هذا الوجه لا يقبل لانه من اقصى في الظاهر ادعى دارا في يده واقام البينة
ان اباه اشتراها منه بالف وقومات ابوه والبائع محمد بن عبد الله كلف الابن اقامة البينة على انهم لا يملكون له وارثا غير
ولا يكلف اقامة البينة على ان مات ابوه وتركها ميراثا له لان الوارث متى اثبت بالبينة اقرا ذى اليد ان الدار كانت
لابيه لا يحتاج سوق الميراث وانما يحتاج الى اقامة البينة انه لا وارث له غير ولو كانت الدار في يد غيره البائع كلفها
لانه لم يثبت اقرا ذى اليد ان الملك كان لابيه وانما اثبت اقرا البائع انه كان لابيه ولا يجرى لاقراؤه اذ لم يكن للمدعي
بهم في يده فسادا كان اقام الوارث بالبينة ان كان لابيه ولم يقبل مات وتركها ميراثا له فانه يحتاج الى سوق الميراث عندها
فلا فلا يوصف فكذا هذا اذا دين شركي ميراثا وغيره فبابا عدوها واقام اخر البينة انه اشترى من فلان الغائب نصيبه
لا يقبل بغيره ما لو اقام البينة على اشترى من مودته يقبل على الغائب والحاضر خصمه عنه وعن نفسه والفرقان في الرواية
المدعى وجهت على الوارث لا على الميت والحاضر لا ينتصب خصما عن الغائب فيما يدعى على الوارث وفي الوجه الثاني وجهت
المدعى على الميت واحد الوارث ينتصب خصما عن الباقي فيما يدعى على الميت وادى في يد رجل اقام اخر البينة على الشراء من زيد
وهذا غائب واقام ذوايد البينة ايضا كذلك فيبقى الخارج لان بيته قامت على خصم حاضر لان ذى اليد يدعى الملك لنفسه
فينتصب خصما عن الغائب وبيته ذى اليد قامت على الغائب فكانت بيته الخارج اولى ثم ينظر ان ثبت نقد الخارج الثمن
معانية القاضي او باقرار البائع يسلم الدار اليه ولا يكون لذي اليد حبس الدار لاستيفاء ثمنها ان فقد لان ما نقد
البائع صار دينه له على البائع عند الاستحقاق وما في يده ملك غير المليون وان لم يثبت نقد الخارج الثمن يؤخذ منه الثمن
ثم يرد بقبض الدار ونظرها وياخذ ذوايد ان ثبت فقد ثمنه يعلم القاضي باقرار البائع لاقامة ذى اليد البينة لانه يعلم
البينة على الغائب باثبات دين عليه وليس عنه خصم حاضر وما قبض حبس حقه فكان له ان يقامه فان كان فيه فضل فثبت
البائع بغيره وان كان في يده كسبة او شري ولم يثبت الثمن يدفع الى المدعي بالثمن ويمسك القاضي الغائب اشترى دارا

بالف وبغاب قبل نقد الثمن ولا يبرى موضعه واقام المبيع البينة على ان لا يبيع القاضى الجارية على المشتري وينقد الثمن على المبيع
ويستوفى منه كقبيل شرط اقامة البينة من المبيع لا لقضاء بالشئ على الغائب وكذا لانه ادعى ايجاب حفظ مال الغائب على
القاضى وعلى القاضى حفظه لانه مما يحشى عليه التوى والتلف فكان القاضى ان لا يلزم هذا المفظ الا باقامة البينة على ذلك
وكان كرجل جاء به دابة الى القاضى وقال هذه فظة فاعلم القاضى لا يبيعها حتى يقيم البينة على ذلك لما فيه من زيادة حفظ وايقان
المن كان من القاضى على سبيل المفظ لانه يصير مضمونا عليه بالمثل لا على سبيل قضاء دينه لان الثمن لم يثبت على المشتري ويستوفى منه
كقبيل الجواز انه نقد الثمن وان كان فيه وضعية فعل المشتري لان الدين عليه ولم يؤدى بعضه وان علم مكانه لا يبيع لانه يمكنه ان
يبيع به الى الغائب اذا فاض عليه التوى والتلف وليس له ان يبيع وفيه ترك حفظ العين على الغائب **باب**
الشهادة على الوكالة فيه اصول فصل في الشهادة على اثبات الوكالة وفصل في اختلاف الشهادة على الوكالة فصل في
الشهادة على الغرض **فصل** شهد على الوكالة ولا علم للوكيل الا بغيرها جاز لان وكيل الغائب جاز لانه فلت المحر واسما له
كالاذن في التجارة يتم بالموكل ومن ولا يوقت على صحة التولية من الوكيل الا ان يشترط عليه لثبوت الوكالة في حقه لانه
بالامتنان بما وكل به بلحقه العهد فان انكر الوكيل وشهدا على قوله وهو مطلوب يلزم لان وكيل المطلوب يشهد عليه
لان الحق عليه لانه وتكذيبا للشهود عليه لا يمنع قبول الشهادة بشرط لقبولها فيقبل ويجوز الوكيل على الخصومة مع
الطالب وان كان طالبا لا يخاصم بتلك الوكالة لانه مشهود له لان الحق في الخصومة له لا المطلوب وتكذيب الشهود
له شهود يمنع قبول الشهادة المطلوب غائب وحضر الطالب يتعذر في ذلك حقا فشهد ابناء المطلوب ان اباها
وكل فلانا بالخصومة والوكيل جاز لا يقبل توهم ان لا يبرأ من شفعة لان الناس يتقون في الخصومة وفيما يكون للوكيل
احدى فادلا للمجد واتمام الخصم يجد له فيقع شهادة الاب عن فلان يقبل شهدا ان اباها اوصى الى فلان وفلوت
محمد لا يقبل وان اقر يقبل وكذلك دار في بيت رجل شهد ابناء الطالب ان اباها وكل هذا بالخصومة ويجوز المطلوب
او تقرر لم يجز لانه متى صار وكيل بالخصومة باقرار المطلوب وجب ان يسمع الاقرار من الوكيل لان الوكالة بالخصومة
وكالة بالقرار وفي الاقرار ضرر على الطالب فلا يبيع على الغائب وصار كالمودع اذا اقر بالوكالة بقض العين لم يصح
على الغائب فكذلك هذا شهد فميان ان فلانا التقي وكل فلانا بالخصومة في ادر مسلم ومسلم يقر بالوكالة اولا
لا يقبل وان كان في الدين يقبل لانه في العين اقر على الغائب لانه اثبت للوكيل حق قبض العين واقراره وان كان على
غير باطل وفي الدين اقر على نفسه لانه اقر على نفسه لانه ما يقبضه الوكيل مال المطلوب واقراره انما
على نفسه صحيح **الجامع** ادعى رجل عند القاضى ان فلانا وكله بكل حق له فاراد اثباته لا يسمع لان هذه بينة قامت
على الغائب ولم ينصب عنه خصم ما من الا ان يريد ان يسمع شهادة تيكسب الى قاضى آخر لان كتاب القاضى الى القاضى
ليس بقضاء بل هو نقل فلا يفتقر الى حصة الخصم فان قبلت البينة بغير خصم جاز لان انكار الخصم شرط لسماع البينة
مختلفا فيه لان نفس القضاء على الغائب يختلف فيه فكان خصاؤه مجتهد فيه فينفذ ضاركا لقضاء ببيع الدين
وقدر ثمنه في كتاب المفقود فان احضر غريبا منكرا او مودعا يبره سمعت لان الحاضر انتصب خصما عن الغائب لان بينهما
اتصال بسبب المداينة والمعاملة الجارية بينهما لان الحاضر على الغائب حتى اتفقى عن عهده معاملته وان تخلص عن تحملها
فيقيم انكاره مقام انكار الغائب حكما تخيضا لمصلحة فان احضر بدينه رجلا اخر لم يجز الى اثبات الوكالة لان الشا
بالبينة العادلة كانت بالعباية ولو لم يجرى تركه ثبت وكالته في حق الغرض كافة فكذلك اذا ثبت بالبينة العادلة
تجلباه الى القاضى وقال فلانا فلان فلان وكلت هذا الرجل بطلب كل حق لي والقاضى يعرف الموكل جاز وان غاب
والقاضى لا يعرفه فجاز الوكيل خصم شاه القاضى ان يقيم البينة ان الموكل فلان فلان فلان فلان لان الوكالة كانت صحيحة
بالمعاينة الا انه نقد القضاء بالوكالة بجهة الموكل فاذا زالت الجهة بالبينة العادلة امكنه القضاء بالوكالة
فصل اصله ان اختلاف الشاهدين في الاوقات والمكان لا يمنع قبول الشهادة في الوكالة لان الوكالة قبل
والشهادة على القول لا يفرقها اختلاف الزمان والمكان كما في الطلاق والعتاق شهد احدهما انه وكله بالخصومة في

وشهد آخرها وفي غيرها يقبل على ما اتفقا عليه لان حجة الوكالة فيه قرنت شهد احدهما انه وكله بالخصومة وشهد
الاخر انه وكل هذا وهذا لا يقبل شهدا تهما وكذلك قبض الدين ولو كان هن في الخصومة والطلاق يصير من اتفقا عليه وكذا
والفرق بينهما ان احد الوكيلين ان يفرق بالخصومة والطلاق فصار كأنهما شهدا انه وكل هذا الا غير فصار المتفق عليه
وكذا فاما احد الوكيلين في باب البيع لا يفرق بالبيع فلم يتفقا على ان المتفق عليه التفرع بالبيع لان الذي شهد انه وكله
مع الاخر فاما يشهد ان له حق البيع مع الاخر لا يفرق فلم يصير المتفق عليه وكذا بالبيع شهد احدهما انه وكله بطلاق فلو تفرع
وفلوت حكم بالمتفق عليها لانها اتفقا على ان له التفرع بالطلاق على التقي اجتمعا عليها لان الذي شهد انه وكله
بطلاق هذه والاخرى فقد شهد ان له التفرع بطلاق هذه والاخرى فقد شهد ان له التفرع بطلاق هذه لان الوكيل
بتطبيق امرتين يملك تطبيق احدهما شهد احدهما ان فلانا وكل فلانا بقبض دينه وشهد الاخر انه اصر باخذ بالدين
او انه ارسله لياخذ له فله اخذ الدين ان كان المطلوب مقر بالدين والا فلا لانها اتفقا معنى فان الوكيل والمأمور
والرسول في حق القبض سواء الا انها اختلفا لفظا الوكيل والمأمور وذلك لا يمنع قبول الشهادة كالوشهد احدهما
بالفعل والاخر بالعباية او احدهما بالعربية والاخر بالفارسية وان جحد لم يكن للوكيل اقامة البينة لان الرسول والمأمور
بالقبض لا يكون لدفع الخصومة فما اتفقا على حق الخصومة له وكذلك لو شهد احدهما انه وكله والاخر انه سطره يقبل
وكذلك لو شهد احدهما انه وكل قبض دينه والاخر انه جراه في ذلك لان الجراه والوكالة والجري والوكيل سواء فانه
لو قال لاخر ان جري يصير وكيل من غيرنية بخلاف ما لو شهد احدهما انه قال لاخر ان انت عليه وشهد الاخر انه قال
لها انت بيمه لا يقبل لان معنى الملم في اللغة غير معنى البره فان الخلق لا يقتضي الفراغ بعد الشغل والبراهة يقتضي
فراغ بعد الشغل فان شهد احدهما انه وكله بتقاضيه او بطلب منه يقبل لان القاضى والقبض سواء في اللغة
والوكيل بالطلب يملك قبض الدين فهذا كله لو قيل قبض الدين فقد اتفقا معنى واختلفا لفظا ثم ان اقر المطلوب
بالدين كان للوكيل قبضه وان جحد يملك الاثبات عند ابي حنيفة روح وعندهما لا بناء على ان الوكيل يقبض الدين
او انتقاضى يملك الخصومة عنده فلا فالحا وان قال احدهما وكيل وقال الاخر وصى لا يقبل ولو قال وصى في حياته
يكون وكلا لان الوصاية المطلقة ينصرف اليها بعد الموت والوكالة تكون ثابتة في الحال والوصاية تخالف الوكالة
حكما فقد اختلفا لفظا ومعنى فاما الوصاية في حياة الموصى يكون وكالة فقد اتفقا على معنى الوكالة شهد احدهما
انه وكله بالخصومة الى قاضى الكوفة وشهد الاخر الى قاضى البصرة يقبل ويكون وكلا شهد احدهما انه وكله وشهد
يخاصم الى فلان الفقيه وقال الاخر الى فلان اخر لا يقبل والفرق ان حكم لكم توسط والمتوسطون في ذلك يختلفون
لاختلاف الزكاد والنهي والرضا يكون احدهما حكما لكون الحكم عالما بحقيقة الحال لا يكون رضا ولا امر وكذا
التقييد مفيد فضع فقد تفرع كل واحد من شاهدين بما شهد به فاما القاضى فاما يقتضي حكم الشرع وحكم الشرع ان
البينة على المدعى واليمين على من انكر وهذا لا يختلف فلا ينفيد التقييد فلتقي التقييد فيكون الوكيل بالخصومة الى قاضى
بلد وكلا بالخصومة الى قضاة البلاد كلها وكذلك لو شهد احدهما الى قاضى كذا والاخر الى قاضى كذا لان التقييد مفيد لانه
شئ وكله بالخصومة بين يدى القاضى لم يكن له ان يخاصم بين يدى الحكم وكذا على من كس لان قضاء القاضى لازم على الكل
حيث لا يكون لغيره فضله وحكم الحكم غير لازم على الكل والاختلاف في شرط مفيد يمنع قبول الشهادة شهد اعلى وكالة
في حق ثم رجعا فالوكالة باقية ولا مانع بينهما لانها ما اتفقا عليه مالا وانما اوجبا عليه حقا ليس بال والرجوع لا يعمل
في حق الشهود لم يثبت الوكالة **المنقذ** وكل بطين بالخصومة فاقام المدعى على احدهما شاهدا وعلى الاخر شاهدا فهو
جائز وكذلك لو اقام على الموكل شاهدا وعلى الوكيل شاهدا واقام على المحي شاهدا واقام على ورثته بعد موته شاهدا آخر
ما زال كل شاهدا قمار على خصم احدهما اصيل في الخصومة والاخر نائب **فصل** شهد اعلى الوكالة ثم قال احدهما
ان كان عزمه او قال لا يقبض حتى تستأمرني جازت الوكالة وعن ابي يوسف انه لا يثبت الوكالة لان المقصود بهذه الشهادة
اثبات الوكالة في المستقبل وجه ظاهر الرواية ان جحد الوكالة فثبت وهي شهادة رجلين وجه الغرض لم يتم لان الغرض لا يثبت

بقول الواحد في هذه الحالة لا ينعقد إبطال الشهادة لانه لا يمكن القاضي ان يتحقق بالشهادة مع قيام الغرض وقت القضاء بالوكالة
وخبر الواحد حجة في ابطال الوكالة لافي ابطال الشهادة لان القضاء بالشهادة صار حقا مستقلا للشهود فلا يجوز ابطال
بقول الواحد صار كانهما شهدا بالوكالة ولم يشهد احدهما بالغرض شهد رجلان على ان فلو ان اخرج فلو كان الوكالة
وكل باها لا يقبل في حق ايها ويغزل الاول لانها في حق التوكيل يشهدان لا يها وفي حق الغرض يشهدان على ان اجوز
وكله يتقاضون وغاب فشهدا ايضا الطالبان عزله وادعى المطلوب الغرض لا يقبل لانها يشهدان على ايها يتاخر حجة
في الاداء الى ان يحضر الطالب وان نكر المطلوب الغرض لا يقبل لان الشهادة في حقوق العباد لا يقبل في غير دعوى واذ لم يشهد
الغرض يدفع المال الى الوكيل خلافا لقراره بالوكالة لان الوكيل البتة حتى يصير كماله بالقض فقد اقر ان الوكيل في
القضاء فيؤمر بالتسليم اليه فان جاء الطالب بعد دفع المال وادعى قضيه المطلوب فلا بد ان انكر الطالب الوكالة او يقر
بالوكالة ويقر الغرض قبل الدفع فان انكر الوكالة اصدروا ولم يعرف ثبوتها الا باقرار المطلوب فله قضيه المطلوب لان قراره
صح في حقه حتى يؤمر بتسليم المال الى الوكيل ولا يصح على الوكيل في حق دفع البراءة عن الدين حتى يدفع الى الوكيل لانه على غيره وان
عرف ثبوتها بالبيينة او باقرار الطالب بالوكالة لا يكون له قضيه وان اقر الطالب بالوكالة او ثبت بالبيينة او ادعى
عزله الوكيل قبل الدفع لا يكون له قضيه حتى يقيم البيينة على الغرض لان البراءة عن الدين ثبت للملك من حيث الظاهر يدفع
الى الوكيل والطالب برعوى الغرض يريد ابطال البراءة فلا يصدق الا البيينة فان اقام البيينة على الغرض سوى ما يثبت
المطلوب للمالك لان الغرض بعد الدفع لا يثبت بشهادة ايها الطالب لانها يشهدان لا يها لا يبيد ان الدين الى الملك
بعد ما يثبت البراءة ظاهرا بخلاف ما لو شهد بالغرض قبل الدفع يقبل لانها يشهدان على ايها يتاخر حجة **المراجع** الموكل
يهودي والغريم مسلم وجاء الوكيل بشهود نصارى لا يقبل لان هذه شهادة النصارى قامت بالوكالة على المسلم مقصودا
فان كان الغريم نصريا قضى لانها قامت على النصارى فان اصر بعد ذلك غريبا مسلما اذنه به لان شهادة النصارى قامت
على النصارى مقصودا وعلى الغريم المسلم نجا وحكما لانه كان غائبا وقت الشهادة والنصارى ليس بعضهم عنه لانه لا اتصال
بينهما بالمعاملة والوكالة في حق المسلم يثبت بعبا لثبوت الشهادة على النصارى وهذا جائز كما لو شهد نصريان على عبد مازن
نصارى بالدين رجل ويؤله مسلم يقبل وان كان المولى نصرانيا فانه يباع بالدين لانه يبيعه النصارى حكما لا مقصودا فكذا هذا
وجل ادعى انه نصري ونصارى وقام بينه نصري واحضر خصما مسلما لا يقضي بالوصية قياسا كالوكالة لان الاجراء بأكملها
الوفاء فيعتبر بالتوكيل حالة الحيوة ويقضي استحقا وهو قول في كونه وبعد لان موت النصارى لا يحضر المسلمون والاصحاب غايبا
انما يكون عند حصة التوكيل يقبل شهادة النصارى على المسلم في اثبات الموت والاصحاب ادعى الى ابطال حقوقهم المتعلقة
بالقود والاصحاب يقبل هذه الشهادة صونا لمحققهم عن النصارى بخلاف التوكيل حالة الحياة لانه لا يكون غائبا عند الناس الا سرا
فيحضر المسلم ولا ضرورة الى قبول هذه الشهادة وتخصيص قولها بالذكري كالتحاشي يدل على ان قولها لا ينعقد خلافا لوقوعها قبل
لا يكتفى بها في جميعها وتخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم فيها كله وكذلك قاربيية نصري ان ابن النصارى لم يكن
اباه توفي واحضر غريبا مسلما يقر بالمال فيكون نسب لا يقبل قياسا لانها شهادة نصري قامت على المسلم مقصودا ويقبل
استصحابا لان سبب ثبات النسب المناكحة والولادة والمسلمون لا يحضرون مناصحتهم وولادتهم فقبلت هذه الشهادة
لانه يؤدي الى مباح حقوق المتعلقة بالنسب فلم يحضر الخصم لا يقبل لما عرف **باب الشهادة في الوصية بعد الموت**
الشهادة على الوصية بدون العلم لا يجوز لان كون الشهود به معلوما للشاهد شرط لجواز الشهادة بالنقض ولما روي ولا
الوصية فيكون عملا ولا فيكون جوازا بان كان حالنا للفرج فلا يحل له ان يشهد بها لانه اعانه على ان يقر بالعمود ولا يثبت
الموثر من العدل لا بالعلم بما في كتاب الوصية وكذلك لو شهد اعلى وصية لم يقرأ ولم يقرأ عليه وقال ابو حنيفة ومن انكر الصلح
او الوصية بخطه فقام الشهود وقروا شاهد ما كتب يسع له ان يشهد على ذلك اذا قال له شهد عليه وان لم يقل له شهد لا يثبت
لان كتاب الصلح والاقرار يكون للقرينة والامتحان وقد يكون يتعلم كيفية الصلح ان كيف يكتب ومع الاحتمال لا يسع له
يشهد الا اذا اقر به لان الامر بالشهادة ظهر انه كان كالتبني على نفسه لا للتبني وكلاهما اذا عرف ما في حقها وان ثبت

لا يسع

لا يسع ان يشهد وان اشهد على ما في الكتاب الادوية عن ابو يوسف انه قال اذا كتب الصلح بين يدي الشاهد واودعته
وقال له اشهد على ما فيه وسعة ان يشهد عليه وان لم يعرف ما فيه لانه اذا كان ودية عنه لا يتوهم التغير والتبدل وان
لم يكن ودية عنه يتوهم قالوا الشهود بعد ما قرأ الصلح تشهد عليك فخرت واسه بنعم ولم ينطق بغير شهادتهم
وان كانوا الشهود آمنين لا يقررون فكتبنا انسان الوصية او الصلح بمحض همهم قال لم اشهد واعلى بما في هذه الوصية
او بما في هذا الصلح لم يسعهم ان يشهد واعلى ذلك لانهم لم يتجملوا الشهادة عن علم ان لم يعلموا ما في الوصية والصلح
وان فسر والقاضي ذلك لم ينفذ القاضي ذلك لانهم ما تعلموا الشهادة عن علم ولا يقبل بيينة الوصاية الا لمحضهم من الخصم
والخصم هو الوارث او غريم عليه دين او حق او رجل له على الميت دين او موصى له لان الموارث والموصى له حق
في الميراث واما من عليه الدين للميت فلا ان الوصى يبيع عليه دين او الوصى يبيع الوصاية ويكره الدين فيقيم البيينة على انه
ومضى واذا ثبت الوصاية يقيم المتيقن البيينة على الدين فيأخذ منه الدين وذكر الحنفى في ادب القاضي فان احضر واحد من
الغرماء او بعض الموصى لهم واقاموا البيينة على الوصاية وقضى له قال ابو حنيفة رجح بكلف الوصى اعادة البيينة على كل غير موصى
الا في الوصاية في الوصاية وقال ابو يوسف لا يصح اعادة البيينة على كل غير مذكر قول محمد وذكر الشيخ الامام شمس الدين ابو بكر
محمد بن ابي سهل الرضوي في شرح ادب القاضي قال مع قولنا ان يوفى لها انما ثبت كتاب الوصاية ثبت جميع ما في الكتاب فيصير
لو ثبت جميع ما في الكتاب بغاية القاضي له ان الاقرار بالدين والوصية لا قاربيين انما ينفذ حكمهم والبيينة على
الموت لا يقبل الا بخبرة فكل من كان حاضرا وقت اقامة البيينة من الغرماء والموصى لهم ثبت دينهم ووصيتهم وعالا فلا خلاف
الوصاية في ابواب البر لانها ينفذ بحق الميت والوصى انتصب خصما عن الميت ولو احضر غريبا لميت عليه دين فاقرب الوصاية
لا يثبت الوصاية باقراره ولا يار القاضى المدعى عليه بدفع ما عليه الى الوصى ذكر الحنفى لان البيينة على اثبات الوصية يقبل على
واكثر من اثبات على ان لا يقبل على المقر ان اذا اراد اقامة البيينة حضر خصما اخر باحد اقرقين الوصاية والوكالة فان الوكالة
ثبت باقرار المدعى حتى يار القاضى يدفع المال الى الوكيل والغرض ان الوصية لو ثبتت لتعدت الى حق غير المقر وهو لميت لانها
انما يثبت بعد موت الموصى كموثوقا لموت على احكام من اعتق انما الاولاد والمدين وحلوله كمال واقراره لا يكون حجة في حق الغير
فثبت الوصية باقراره فانما الوكالة لو ثبت لا يتعدى الى حق الغير لان الوكيل لا يمكن وكذا من الغائب يقر في الغائب
على حاله ولا يسقط بقبض هذا الوكيل فثبت الوكالة باقراره وان جحد المدعى عليه موت الموصى والمال ولم يكن للمدعى بيينة
على الوصية قاله القاضي اقم البيينة على موته حتى اجله وصية بطالب حقوق الميت ويجمع امواله لان القاضي ان يجعل المولى اوصيا
يقتطعون امواله فان اقام بيينة على موته ولم يجده بيينة على الوصية فاقضى بالحيار وان شاء جعله وصيا وان شاء جعل غيره
وصيا لان موته قد ظهر والوصاية لم يظهر ضار هذا المدعى وغيره سواء وكذلك اذا اقر الغريم بموته وبالدين وانكر الوصاية
ولا يبيد المدعى على الوصاية ولو شهد انه قال فلان بمكة هذا الوصية وصية وهما يرضيان من الثلث كان الوصية ان
يعطى ايها شاء وكذلك لو ادعى احد هذين الرجلين كان الوصية تعيين احدهما بخلاف ما لو شهد انه اعتق احد هذين
لا يكون للوارث تعيين العقق في احدهما بل يسع فيها والغرض ان القياس ان لا يكون للوصية بيان ما احمله المورث ولا للوارث
لا يعلم اراد المجل فعل عين في عين ما اراده المجل ولعل غير ما اراده المجل فيكون تعيينه بيان من ربه وقضى وقضا ما اراده
المجل من ربه وله ولاية الفسخ وان شاء مثله لانه قائم مقام المورث في الملك فان كان قرضا قابلا للفسخ والفسخ منه
متحد ثبت للوارث خيار المقيين والا فلا لانه ان عين ما اراده المجل مع وان عين غير يكون فسخا لما اوجبه المورث
وان شاء مثله والوصية قابلة للفسخ والمقصود منها متحد فثبت له ولاية المقيين والعق غير قابل للفسخ فلا
يثبت له ولانه المقيين حتى لو اوصى لمواليه وله موالى اعلى واسفل لا يكون للوارث المقيين لان المقصود من الوصية
مختلف ففعل الوصى اراد المولى الاعلى فيكون قصده الجحاة على الاغنام ولعل اراد الاسفل فيكون قصده زيادة
الاغنام على الاغنام والوارث غير عالم بمراده فلا يكون له ولاية المقيين **المتفق** ادخل قال ان عبدي فلو اقر هو
اصفى فمات فشهد شاهدان بالعق والوصاية وشهد المتيقن واحد الشاهدين للشاهد الاخران الميت اوصى له

بالا لاف يظهر ان شهد تلك الشهادتين معا عند القاضي بطلانها كلها لان العبد لم يفتق وقت الشهادة ولو
حكم القاضي بقبول القلاء ثم شهد جازت الشهادة لانه عتق وقت الشهادة الثانية وجاز ان شهد ان قلدنا او هو
اليها والى فلان يقبل شهادتهما للثالث ويجعل القاضي معه اخير لان الشهادة بالوصاية اليها شاهدة لانفسهما
فلا يقبل بالوصاية لغيرهما شهادة لغيرهما فثبتت **الزيادة** مسانلة على فضيل في الشهادة بعد الشهادة
وفضل في الشهادة بعد الاقرار **فصل** مات على ثلثة اعيان لا مال له غيرهم فشهد شاهدان ان المات اوصى بهذا
العبد لرجل ثم يقضي حتى شهد واذا ان اوصى بعبد آخر فشهد بالرجوع عن الاول جازت شهادتهما والوصية
لثانيهما لانه لا تعلق حقهما بالشهود بعد الموت فيكون ابعد عن التهمة وان شهد بالوصية للثاني ولم يشهد
بالرجوع عن الاول خاصة في الثلث وكل واحد نصيبه من العبد الذي اوصى له بل ان الوصية ينفذ من الثلث والثلث
رقية واصرة وقد استويا في استحقاقهما فيقتضي كل واحد نصيبهما من كل وصية ولم يمكن التهمة في شهادتهما لانهما بين
الشهادة لا يبطلان استحقاق العبد عليهما في النصف لان الاستحقاق لا يبطل بنسب البينة ما لم يتصل بها القلاء فلا
يكون هذا البطلان اقل شهدا بعد القلاء ولا يورث قبل القصة او بعد ما لم يقبل شهادتهما وكذلك على هذا الوشهد وانما
عبد آخر لا يرضى شهادتهما ابطال القلاء توجه عليهما واظهار رضاء القاضي في القلاء عليهما وذلك غير صحيح من القف
عليه اصدوا ولو شهد انه اوصى بهذا العبد لرجل آخر وقال ادع عن الاول ولم يقولوا فان كان قبل القلاء يقبلان شهدا
على الرجوع فالعبد للثاني والايمتا نقصان لانه لم يقض شهادتهما ابطال القلاء المتوجه عليهما ولا يجزئ اني انفسهما
شيئا من الثلث وان كان بعد القلاء قبل القصة فان شهد على الرجوع يقبلان لانها لا يبطلان وصية الاول وانما
ينقص العبد للمراحة وهذا الورقة لا صرحا وصية كان العبد كله فخرج وان شهد على الرجوع لا يقبل في رواية
الزيادة وتذكر في المبسوط والجامع انها تقبل قبل اخلاف الجواب لاختلاف وضع المسئلة فوضع المسئلة في المبسوط
ان القاضي لم يقض على الورثة بالوصية وكفى الوصية كانت معروفة تجازت شهادتهما وقيل ما ذكر في الزيادة قول
وما ذكر في المبسوط قوطا فحمد ان فيه نقض القلاء بالوصية الاولى فلا يقبل وشهادتهما على الوصية الثانية لم يقض
نقض القلاء بالوصية الاولى فلا يقبل وشهادتهما على الوصية الثانية لم يقض نقض القلاء المتوجه عليهما فثبتت
وقر شهادتهما بطلانها وحقت الاخرى لان احديهما تفصيل عن الاخرى قلما انهما بشهادتهما لا يجزئ اني
انفسهما شيئا من الثلث فان الثلث يكون بين العبدين فقد خلت شهادتهما عن التهمة فثبتت وان شهد بعد البق
والقصة لا يقبل شهادتهما شهدا على الرجوع والا لان القاضي لما قضى بالقصة فثبتا شهادتهما يؤدي الى ابطالها لانه قسم قلدنا
وهما بين الشهادة بزمان ان القصة ينبغي ان يكون اسداسا ولو قضى بالعبد الاول ثم شهد الوادئان انه اعطى قبل
القصة او بعد ما لم يقبل لان فيه ابطال القلاء الزم قضى عليهما بالوصية الاولى قبل وفي رواية كتاب الوصايا يقبل قبل
القصة لما بينا شهادتهما جازت اوصى بهذا الثلث ماله ثم شهد الوادئان انه اوصى بثلث ماله فخرج قبل القلاء او بعد
قبل القصة جاز وبعد القصة لا يجوز كافي الفصل الاول وان قضا بالثلث الاول ثم شهد الوادئان انه اعطى هذا العبد
ببينة في مرضه لا يقبل الا ان العبد يسعي في قيمته الورثين وذكر في الوصايا انه يقبل شهادتهما لانها لم يشهدا
للعبد على الاول لانفسهما فلا تهمته في شهادتهما وجه رواية الزيادة انه بالقلاء الاول وجب عليهما تسليم الثلث
الى الاول منهما بشهادتهما اراد ابطاله لان العتق المنفذ في المرض يدر على سائر الوصايا في الثلث لكن يفتق العبد لانها
مشاركة بين الموصي له والورثة واقرار احد الشريكين بالعتق في العبد المشترك صحيح فيعتق وسعي في قيمته **فصل** مات
عن ثلثة اعيان فاقرا الامنان المات اوصى هذا العبد لهذا الرجل بين يدي القاضي وشهد هو رجل اجب قبل القلاء انه
اوصى بالعبد الآخر لاخر انه يقبل ولا شيء الا وله بعد القلاء باقراره لا يقبل والقرت ان قبل القلاء الوصية الاولى
ثبتت بالاقرار وهو حجة قامة غير نافذة على غير الوصية الثانية ثابتة بالبينة وهي حجة متدوية كاملة لانها نافذة
على غير فلا تثبت المزاحمة بينهما فيقتضي بالعبد لصاحب الحق المجتنب فاما بعد القلاء في قوله شهادتهما ابطال القلاء

والطال

وابطال الاستحقاق الثابت عليه فبطلت ولا كذلك قبل القلاء وكذا الوشهد ان العبد لرجل آخر فشهدا على الاربعة
ان دفع الى الاول قبضه لا يملكها فيه من جهة القاضي فصار قوله منقول الى القاضي وان دفع في غير قضاء ضمن لثاني قيمته لانه
مشار في الدفع صار مستهلكا على الثاني بالدفع الى الاول والاداة اقر بالثاني الاول وقضى به ثم شهد هو ورجل آخر
فهو الاول لانه يزعم ان الملك سالم الاول بالوصية فصار به مناصتها في شهادة لثاني والمناقص لا شهادة ولا
يضمن لثاني لان مجرد اقراره غير مطلق على الثاني شيئا وفصل القاضي لا يصح موجبا للضمان على الوادئ ولو لم يقر الوادئ
واق شهد ورجل اخر فادول وقضى ثم شهد ورجل اخر فادول وقضى ثم شهد ورجل اخر فادول وشهادتهما وتخاصا
لانه ليس في الشهادة الثانية ابطال القلاء والاستحقاق الثابت الاول لانها استويا في الحجة فيضمان في الثلث
وذلك لا يكونا لاجل استحقات كل واحد منهما جميع الثلث فخرج ما سبق من الاقرار لان الشهادة الاولى من الاقرار لان
الشهادة الاولى من الاقرار فلا بد من ابطال القلاء والاستحقاق الاول ولكن لما كان الاقرار والشهادة في الدين والمجرب
فيه كافي لعبد **باب** **شهادة الوصي والوكيل بعد العزل** **الزيادة** اصله من صاحبها فخرج
خرج من ان يكون شاهدا في ذلك الشيء لان الشاهد من والضم لا فكل منهما متناهي والمتناهيان لا يجتمعان وهو
اخرج من الوصاية بعد قبول الوصاية لم يجر شهادته لبيت ابر الان يموت الموصى صار الوصي خصما في حقه لان الوصاية خلا
في الولاية ولهذا الوصية قبل العلم بالوصاية قد صرفه من مزرعة صير ودية خلفا في امره صير ودية خصما فاما كان الوصي
خصما واذا صار خصما خرج من ان يكون شاهدا فيها وبعد ما خرج من ان يكون شاهدا في شيء لا يجوز فيه شاهدا والوكيل
بعد ما اخرج من الوكالة يجوز شهادته للوكيل ان يكون خاسم الى القاضي عندهما وعند القاضي لا يجوز وان كان خاسم ثم لم
لا يجوز شهادته بالاجماع لان عند القاضي بنفس الوكالة صار خصما لانه صار نايبا عنه ولهذا لا يقبل موكله في غير مجلس
الاكم فقد صار بمنزلة الوصي وعندهما انما يصير خصما في مجلس الحكم فاذا عزله قبل المصومة فقد عزله قبل ان يصير خصما وسقط
الشهادة من مزرعة صير ودية خصما فاذا لم يصير خصما لم يقط الشهادة اذ ايت لو وكله فقبل له انه شاهد لشفره كما وكله لم يقط
شهادته قضى القاضي رجل شهادته انه وكيل في كل حق في خاسم الوكيل في الغنم اخرج عن الوكالة ثم جاء يشهد بانه دينار
للكل لانه قال الوكيل كانت واجبة قبل قضاء القاضي بالوكالة لم يجر شهادته لان القاضي حين قضى بالوكالة خصومه فقد
جعله خصما في كل حق واجب للوكيل قبل المطلوب لانه انما يقضي بما شهد به الشهود وقد شهدوا بالوكالة على هذه الصفة
الاتزان في دعوى حتى اخر لا يحتاج الى اعادة الشهادة على الوكالة فاذا جعله خصما في الكل سقطت شهادته فيها وان دعى
الوكيل انها وجبت لموكله بعد القضاء جازت شهادته لان من كان وكيل في هذا المال لا يكون وكيل في ما كان وليا للموكل
وقت الوكالة كما قبل الوكالة لان المانع لم يظهر للقاضي وقت القضاء فان وكله بجهر القاضي ثم خاسم في الغنم لم يسم
شهد للموكل بانه دينار جازت احد الوكيلين اثبت وكالة والآخر غائب جازت لهما لان الوكيل واحد وانما هي
لخاسم والغائب فينصب الخاسر خصما عن الغائب قامت البينة على الوكالة فلم يترك ولم يقض بالوكالة فاحضر الوكيل
بينة يشهد ذلك على رجل حتى للوكيل لا يقبل قياسا لان بنفس الشهادة على الوكالة لا يصير خصما ما لم يقض القاضي بها
لان الشهادة لا توجب شيئا قبل القضاء والبينة لا يقبل من غير خصم ويقبل استحقاقا لان الوكيل في حجة الى سماع
قبل القضاء بشهادته بوكالة بان كان شهوده على التي عازمون على السفر في بائنا خروجه عن رثة شهودا بالوكالة فلو لم
يقبل بينة الشهادة على التي يضرر الموكل بغوات حقه ولو قبلنا لم يضر به المطلوب لانه لا يقضي بها الا بعد القضاء
بالوكالة ومضى قضى بوكالاته تبين ان البينة قامت على الحقين خصم ولو خرج شهود الوكالة ثم حضر الوكيل فخرج من
الوكالة ومجد انه وكله ثم شهد للموكل لا يقبل لان في زعم الوكيل انه وكل وكيل وانما خاسم في المال حتى والشاهد
مضى نعم انه لا شهادة له في حادثة ابطال القاضي شهادته فيها فمجد رجلا الى القاضي واقام البينة ان قدنا وكله
والدعي عليه مقر بالحق او منكر فلو ترك البينة حتى غاب المتصا عليه فاحضر الوكيل بعد اخر دعي في حقه للموكل
ثم زكيت البينة حكم بوكالاته ولم تكلف اعادة بينة على الثاني لان الشهود شهدوا بالوكالة بكل حق هو له وفي هذا كل

مطلوب يصح حتى اذا قضى القاضي على الاول لا يحتاج الى إعادة على الثاني فكان حضور الثاني قضاء كحضور الاول فاذا قضى القاضي
 كان قضاء على الكل وان غاب الاول ولم يحضر الوكيل بمنزلة كذا البينة لم يحكم بركائه لان البينة كالايقول على من يلزم فكذا
 لا يقضي بها الا بحضور الخصم **باب في الطلاق** فيه فصلان فصل في اختلاف طرق الشهادة
 وفصل في الشهادة على الطلاق بالمهر **فصل** شهد احداهما بالطلاق الرجعي والاخر بالايان يقبل على الرجعي لانها اتفقا
 على اصل الطلاق وقربا احدهما بزيادة صفة وهي البينة فثبت ما اتفقا عليه وبطل ما اقر به احدهما وكذلك اذا شهد
 احدهما انه طلقها واحدة وشهد الاخر انه طلقها واحدة وواحدة او واحدة ونصف وكذلك لو شهد احدهما على تطلقه
 والاخر على واحدة وعشرين يقبل على الواحدة لانها اتفقا عليها لان المعطوف عن المعطوف عليه فكان الاول معقولا
 عن الثاني ولو شهد احدهما على واحدة وشهد الاخر على النصف والثالث لا يقبل عندنا في حصة من خلافها كما لو شهد
 احدهما بالف والاخر بثمانية شهد احدهما انه قال ان دخل فزونة وفزونة الدار فزونا طلقا وشهد الاخر انه قال
 ان دخلت فزونة الدار فزوني طلقا وقد خلت لا يقبل لانها شهدا على عينين مختلفتين لان البين يختلف باختلاف الشروط
 للزاد فالشرط في الاولى دخولها وللزاد اطلاقها والشرط في الثانية دخول الواحدة وللزاد اطلاقها فلم يقر على احدهما شاهدان
 فثبت ولو شهد احدهما انه قال ان دخلت الدار فزونات طلقا وفزونة ملك وشهد الاخر انه قال ان دخلت الدار فزونات
 طلقا يقبل لانها اتفقا على الشرط ووجوده في حق الواحدة وقربا احدهما بزيادة طلاق الاخرى فاما اتفقا عليه يقع
فصل شهد احداهما طلق امرأته بيمينها وقد نسيهاها لا يقبل لانها لم يشهدا بما اتفقا وتكون قائلان في نسيانها
 وغلطنا ما قلناه فلا يكون هن شهادة ولو شهد احدهما بيمينها لا يقبل استحسانا ويصير على الايا فكذا
 اذا ثبت بالشهادة وهذه الجهمية غير ماضية صحة القضاء فلا يمنع بها قبول الشهادة ولو شهد واحد على الطلاق
 قبل الدخول وعلى الطلاق اباين فطلبت المرأة من القاضي ان يضعها على حري عمل ان كان الشاهد قاسقا لا يضمنها
 لانها لا تجب حكمها وان كان عرلا فان قالت الشاهد الاخر غائب لا يضع لانه دعي لا يصح فلا يقبل على الرجوع بالشك
 وان كانت حاضرة منع استحسانا لان قول الواحد العدل في باب الحريات مقبول وامر البصير بمخاطبة فيه فيقول بينهما احبنا
 ولكن لا يجب الجملولة لان سبيل الحل قائم وهو التكاثر حتى لو لم يحل بينهما لا بأس به وكذلك لو شهد شاهدان مستوي
 له ان يحول بينهما وان كان بعد الدخول لا يحول بينهما لانه اقام مقبرة او منكرة فسكنها بيت الزوج ولا بد من طلاق كل واحد
 لا يجوز الطلاق ولا الخلع **باب في العتق المبسوط** فيه فصلان فصل في الشهادة على العتق
 المهر وفصل في الشهادة على عتق احد الشريكين **فصل** الشهادة على عتق العبد لا يقبل برون خصوصته عند البينة
 رج وعندهما يقبل وفي عتق الامة يقبل من غير دعواها بالاجماع طاهر في الحرية حق الله بدليل انما ثبت مع الحكماء في
 التساقط صحة الدعوى فيكون اقامة حصة فيعجز عن دعوى كافي عتق الامة لانه العتق حق العبد فالصالح ان نفسه تملك
 وفراش الله لانه يستدله المالكية والولايات واهلية الشهادات ودفع استيلاء الغير وتسليمه على نفسه فيشترط
 دعواه بشئونه بخلاف عتق الامة لان حق الله تعالى على الخالص لانه سبب لتحرير العتق وخطر المصنع وذلك حق الله تعالى
 فيكون اقامة حصة فيعجز عن دعواها شهدا على رجل انه اعترف احد عبده في صحته لا يقبل عنده وعندهما يقبل ويجوز
 ان يقع العتق على احدهما بيمينه وهذا بناء على ان الدعوى في عتق العبد شرط عنده ولا يصح الدعوى هنا لجماله الدعوى بملك
 الشهادة وعندهما ليس بشرط فلم يبطل الشهادة لفقد صحة الدعوى وذلك في الجماع ان في الامتين يقبل وفي العبدان لا يقبل
 وقال بعض مشايخنا ان الشهادة على عتق احد الشريكين لا يقبل عنده لان الشهادة بعتق الامة انما يستحق عن الدعوى المأثمة
 من حق الرجوع وعتق المهر لا يوجب عتق الرجوع حتى لم يجعل المهر ميانا ولو شهدا في مرض موته انه اعترف احد عبده
 او شهد احد موته انه اقر احدهما في مرضه او في صحته يقبل استحسانا لا قياسا لجماله المدعيه والاحتياط وجها
 احدهما ان الاعتراف في مرض الموت وصية وكذلك استدبر في الصحة او في المرض فكان الخصم في تنفيذ الوصية هو الموكل
 والموصي ثابت عنه فكان المدعي معلوما والثاني بالموت يشيع العتق فيها جميعا فصار كل واحد منهما خصما في حق نفسه

وان شهد

وان شهد احد موته انه قال في حياته وصحته احد كما خرفه رواة فيه واختلفوا على قوله لا خلو وطريق الاستحسان في الرجوع
 الوصية لم يقبل وعلى طريق الشروع قبلت والصحيح انه لا يقبل لجواز ان يكون معلولا بالعلمين فيعجز بها عن امتناع
 القول بيمين اثنين شهد شاهدان ان احدهما اعترف بيمينه ولا يبرى الحق لا يقبل لانها شهدا على الجملولة وكذلك
 لو شهدا ان احدهما دين الرجلين اعترف به لان المسحق والمسحق عليه مجهول شهدا انه اعترف سالما واما الاخر فان سالما
 وله عبد يتي سالما ويصحب العتق بيمين ولو شهد ابا ببيع على هذا الوجه لا يصح لان الجملولة لا تمنع صحة الاعتراف وكذلك
 لا تمنع صحة الجملولة فاما جملته المبيع يمنع صحة البيع فكذلك يمنع صحة الشهادة به **المنقح** عن ابي يوسف رج رجل اشترى
 عبد افشده شاهدا انه كان طلق بعتق عبد يشتره فاعتقه القاضي ثم عبد اخر قال يفتي الثاني بالشهادة الاولى
 وقال ابو حنيفة رج لا يفتي الثاني حتى يجرد الشهود الشهادة بناء على ان عتق العبد لا يقبل من غير
 دعوى العبد والثاني حكى عن الدعوى الشهادة وعندنا يفتي يقبل من غير دعوى فان الشهادة القائمة على اوط الشهادة
 قائمة على الثاني واذا ولدت جارية رجل ثلثة اولاد في طول مختلف فشهد على اول شاهدا اخرين ولد اكبر ابنه
 وشهد الاخران اقر بالثاني انه ابن وشهد الاخران اقر بالثالث حين ولد قال محمد الاكبر عبد يبيع والثاني بمنزلة ابن ام
 الولد والثالث ابنه الا ان يفيقه لان الاول والاوسط تصادقا ان الجارية صارت ام ولد ولادة الاوسط الا ان
 الغرض لم يكن ثابتا وانما ثبت بولادة الاوسط فثبت مومية الولد ولم يثبت نسب الولد لفقد الغرض وثبت نسب
 الثالث لانها ولدت الثالث والغرض ثابت بشهادة الاول والاوسط رجل مات وتركنا خا لا يعلم له وارث يقر
 فقال عبدان من رقيق الميت قولا كان الميت اعترفنا في صحته ونفى شهد انه اقر ان هذا الغلام ابنه فقال الاخ صدقنا في
 جميع ذلك قال محمد لا يجزئ شهدا هما وهما عبدان الغلام وبضع جميع الميراث الى الغلام وهو خروا وانه خرج ولا يثبت نسبة
 من الميت لان الاخ لما صدقهما في ذلك فقد اعترف ان الوارث هو الغلام وهو خروا لاحق له في الميراث فلم يفتق العتق بيمينه
 وشهادة العبد لا يقبل فلم يثبت بالنسب من الميت ولكن ثبت الغلام استحقا لانه باعتراف الاخ وان كان كان الغلام
 جارية اجزئت شهدا هما واثبت نسب الجارية ويسعى العبدان في نصف قيمتهما ولا ضمان على الاخ فيها في قول محمد لان الاخ يورث
 مع ابنته فثبت له الملك في نصف العبدتين فثبتا بيمينه اياها في الاعتراف فيقبل شهدا هما واثبت نسب الجارية
 باليمين الا ان العبد المشترك حتى عتق باقر او شريك يسعى العبد في نصيب شريكه الشاكت عندهما في قياس قول ابو حنيفة
 لا يقبل شهدا هما ولا يثبت نسب الجارية لانها بمنزلة المكاتب لان العتق عندهم يتجزى فيعتق نصف الاخ وعتق البعض
 بمنزلة المكاتب وشهادة المكاتب **فصل** ولو شهد احد الشريكين مع اجني على شريكه بالعتق لا يقبل لانه شهادة لعبد او
 مكاتب وعتق العبد لا قراره شهد اجنيان على احد الشريكين ان شريكه الغائب اعترف بيمينه من هذا العبد حال بينه
 وبين الحاضر ولا يحكم بيمينه حتى يجرد الغائب فيعاد عليه البينة وقول ابو حنيفة وقال لا يقبل العبد للمال للحاضر ضم
 على الغائب وهذا بناء على ان الاعتراف يتجزى عنده فيكون هذا دعوى الجملولة على الحاضر والغائب وعندهما لا يتجزى
 فيكون شهادة على الغائب والحاضر يصلح خصما عن الغائب لا اتصال الملك بينهما فيجعل خصما ولو شهدا ان المشتري اقر بالبيع
 اعترف العبد عتق من مال المشتري لان اقراره مقبول في حقه والعتق متى ثبت في حق شخص ثبت في الكل ولا يثبت الولاء لولا
 منها لان كل واحد يقول ذاك ملكي عنه ويعتق بموت البايع لانه موجب قول المشتري هذا ولو شهدا على احد الشريكين انه
 اقر بعتق المملوك وهو موثر بيمين نصيب شريكه والولاء له لان العتق ثبت عليه بحجة شرعية فلا ينبغي الولا ويحججه عتقه
 بين ثلثة شهدا انهم ان الثالث اعترفه بالف والثالث يصدقهما والعبد يفتي في العتق بجانا يعمل الشهادة لانه
 شهادة بالمال على العبد لا بالعتق لانه ثابت بقول المولى فيقبل ولو شهد ابناء احد الشريكين ان اباها اعترف العبد بيمينه
 يقبل لانها شهادة على الاب ولو اقام الاب بينة انه اعترفه بالف صادقة لان شهادة الاب تثبت الزيادة ولو شهد
 ابناء احد الشريكين على اخر انه اعترفه لا يقبل لانها شهادة لامة ايهاا وشيخان الاب حتى الثنتين فيكون شهادة
 الاب ايضا ولو شهدا على ابيهما انه اعترفه فثبت لانها شهادة على الاب بازاله ملكه وان كان موثرا ثم ماتت الامة

وتركت مالا وقد ولدت بعد الفتح ولما قاردا انشأنا ستمساء الولد ليرى ذلك وله ان يضمن الشريك ويجمع الشريك
بذلك في ترك الامنة وان لم يترك مالا يرجع بذلك على الولد لان على الولد ان يسعي فيا على امته لانه ما ركا تيا كجمايتها
فصل عبد بين يدي رجل اقام بيته انه اعتقه وهو ملكه واقام آخر البيعة انه اعتقه وهو ملكه ينظر ان صدق العبد
احدهما فينته اولى لان الفتح حق العبد لا حق للمولى وان كذبا فالولد بينهما نصفان ولو اقام كل واحد منهما بيته
انه اعتقه على الف وهو ملكه فالولد بينهما وكل واحد عليه الف ولا يغير بصدق العبد وكذبه احد البيتين
مالا فينته مدعى المال او لصدقه العبد ام كذبه امه في يده رجل اقام بيته انه دبرها وهو ملكها واقام آخر البيعة
انها ولدت منه وهو ملكها واقام آخر البيعة انها ولدت منه وهو ملكها على مثل ذلك في كل شيء ولو اقام ذو
البيعة على انه كاتبها على الف وهو ملكها واقام آخر البيعة على مثل ذلك فان صدقت احداهما جعلتها مكتوبة له وان
كذبتا جعلتا في مكانة لها وعليها لكل واحد الف وان عجزت جعلتها امه بينهما ابن مائة عن محمد رجل قال كل
مملوك امك او اشترى الى سنة فمهر فخاصه عبده في ملكه واقام البيعة عليه بهذا بين فاعتقه القاضي فاشترى
عبد في تلك السنة فخاصه الى القاضي فمهر باعادة البيعة لان البيعة كانت لا اول على فله كل عبد امك لا على غير ذلك
ولو اقام العبد المشترك البيعة على ذلك فاعتقه ثم اشترى آخر فخاصه قال ابو يوسف لا يفتق القاضي الثاني حتى يصد البيعة
وقال محمد لا يقيم البيعة ويحقه لان القضاء على المالك تلك البيعة وقع لها لان البيتين المضافة الى سبب الملك فان
المضافة الى الملك لان الشري يجب للملك فاما البيعة الواضحة على الملك لا يثبت له البيتين المضافة الى سبب الملك فان
رجعا عن شهادتهما بعد ما اعتقها القاضي فمنا فية الاول ولم يضمن من فية الثاني شيئا لانها بالمشاهدة اثباتا ثم
لا ولي صدق والبيتين اثباتا ثبتت فمنا وتبعنا فلم يصد اثباتا في فية البيعتان ويعتق القاضي كل عبد يشتره بالخالف
بعد رجوعهما عن الشهادة في قول محمد ولو شهدوا ان المولى اعتق عبده ففقدى القاضي به ثم رجعا وصنفا القيمة ثم شهدوا
ان المولى اعتقه بعد ذلك لا يقبل شهادتهما بالاجماع لان القضاء بالاعتق لم يفتقن برجوع الشاهدين الاولين ولو شهدا
انه اعتقه قبل ذلك لا يقبل عند ابي حنيفة ومن وعدهما يقبل لانه يصير كان اربعة شهداء ببقته من الابتداء ثم رجعا
اشتان وبقى اشتان فقد بقي من يقوم بشهادته كل الحق فظهر ان القضاء بالعنان وقع حظا فظهر ان العنان لم يكن
واجبا لا في حنيفة ومن ان القضاء بالرجوع والعنان قد وقع لانه حين رجعا الاوليان لم يبق على الفتح شيء من المجد
ففتح القضاء بالعنان فلا يفتقن القضاء بالشهادة من بعد رجل قال كل مملوك في حر فاقام مملوك له بيته على
اقراده واعتقه القاضي ثم جاء مملوك آخر قال ابو يوسف يعيد البيعة وقال محمد لا يعيد البيعة قال محمد بن حلقان سالم وزعم
ومحمد بن حراد فاقام احدهم البيعة ثم جاء آخر لا يعيد البيعة لانه اعتاق واحد ولو قال سالم حر وزعم حر ومحمد بن
عبيد كل واحد البيعة لانه ايمان واعتاق فخلقة **لجامع** اصله ان الحرية تصلح حجة للدفع ولا يعلج حجة للاستحقاق
لانها ثابتة باعتبار الظاهر فان الحرية اصل في اولاد آدم اذ هي على عمل ابن عبده وقال الله عليه انما اصل الفاعل
لان الظاهر شهد له فان اقام المولى البيعة ان نصف العبد له فقي به ولم يفتقن في النصف الباقي برك ولا عتق لانه لا يجوز
ان يفتقن بحرية اصلية لان القاضي لما قضى بالرق في النصف فقد ابطال حرية اصل في الباقي لانها لا تجزى ولا يجوز ان يفتقن
بحرية عارضية لانها يفتقن على الرق والمالك وقد تعدد القضاء بهما في النصف الباقي لانه لا يملك القضاء من المقتضى له ولم يرد
والا تعدد القضاء بالرق والحرية وجب التوقف في ذلك وجعل ارادهم في حق المدعى والا في حق الاحكام كالشهادة والحج
بشركه دقيقا فان قتل العبد رجلا خطأ فقال ولي القتل هو عبد قتل للمقتضى له ادفع نصفك اليه او ارض ولا يفتقن
في النصف الباقي بشي لان المولى مع المقتضى له قتل على ثبوت حق وفي الجناية في النصف الذي قضى فيه بالرق ان قال ذلك
هو حر لم يفتقن بشي لانه لما زعم ان القاتل حر فقد ابرأ للمقتضى له عن جنايته فان اقام البيعة على حرية يقبل وكانت
اولى من بيعة الرق ولم يجزى العبد ولكن جنى عليه ففتقن الفتح له بنصف الجناية ووقت نصفها لان نصف رقبته
ونصفه موقوف ولا يجوز شهادته ويجوز هذا لانه وقع الشك في حرية النصف الباقي فلا يثبت له ولاية الشهادة

ولا يكمل من بالشك فكان بمنزلة المكاتب **باب الشهادة في القتل الجامع** اصله ان البيعة حجة من جميع
الشرع فيجب العمل بها ما امكن ومتى وقع القتل في المسببة امكن العمل بها في القتل ليعمل ويصير دعوى السبب مجازا عن
دعوى القتل وهذا قول ابي حنيفة رضي وقال اشترى معتق واعتاد السبب تمام البيعتين وان لا يعمل بهما لان الحكم لا يثبت
بدون السبب رجل قتل وله ابنان فاقام الاكبر على الاصغر فية انه قتل الاب عمدا واقام الاصغر ان جنى قتله عمدا فند
ان حنيفة رجح قبل البيعتين وليفتقن لكل واحد منهما نصف الدية على قوله خصه وعندهما بيعة الابن اولى ويقضى على اخيه
بالقود وبيعة الاصغر على الابن باطلة لهما ان بيعة الاكبر اكثر اثباتا لانه اثبت بيته موجب القتل وهو القود ان كان عمدا
او الدية ان كان خطأ وحرمان ميراث الاصغر واحراز جميع الميراث لنفسه وبيعة الاصغر ثبت موجب القتل لا غير فكانت بيعة
الاكبر ازيد اثباتا فثبت له ان بيعة الاكبر ليست بالكثير اثباتا فانها بقي ميراث الاصغر والبيعة يتبع زيادة اثبات
ولا يتبع بالنفي وان كان في حرمان الميراث زيادة اثبات الا انها زيادة لا يثبتها المشهود به وهو القتل وكانت
زيادة اثبات لا يتبع بتاكدها المشهود فانه لا يتبع بها البيعة كما لو اقام احدهما بيته على اقراده رجل بهذا بين له
وبالقض والاخر اقام بيته على اقراده لا غير فقيض اليه بينهما فان كان في بيته احدهما زيادة اثبات وهو القضيض
الا ان الاقرار لا يثبتك بالقض فلم يغير ترجيحنا فكذلك اذن وان استويا في اثباتاتهما تارة لان القتل لا يكره في رجل واحد
دعوى القتل مجازا عن الحكم وهو الدية صونا للدين من المهر وانه لا يستحق الدية واحدة والدية يجب للمقتول فقيض لكل واحد
بالنصف ثم عتقها الميراث الذي لانه لما ثبت كون الاصغر قاتلا وصار محروما عن الميراث ولم يذكر قول ابي حنيفة رجح وفكر
القاضي بوزيد في الكشف انه يجب ان يكون ثلثة ارباع الميراث للاكبر وربع للاصغر لان النصف للاكبر بزيادة وربع
النصف لآخر استوت من عتقها فيه فيكون بينهما وقيل عنده الميراث بينهما نصفان وهو الصحيح لان سبب ميراث الاخر
ثابت بيقين وهو السبب وقع الشك في حرمانه عن الميراث ان كان قاتلا وصار محروما والا فلا فلم يثبت الحرمان بالشك
فوجب قيمة الميراث بينهما باعتبار السبب لا باعتبار الدعوى والمنازعة فان اقام كل واحد من البيتين البيعة على صاحبه
لا يقبل البيعتان عندهما وعند ابي حنيفة فقيض نصف الدية لكل واحد منهما على صاحبه ان كان عمدا في قتاله وان كان خطأ
فعل عاقلة والميراث بينهما لهما ان كل واحد منهما اثبت القتل على صاحبه وحرمان الميراث فاستويا في الاثبات فقامتا
له ان القاضي يحكم لكل فريق ما يظن له اداوا الشهادة لجواز ان احدهما عاين ان الاكبر وجاد بقلته وادعى الى الميراث
الاخر والغريق الاخر عاين ان الاصغر جز رقبته فلم يفتقن القاضي كذب احد الفريقين فلو شهدا ترا البيعتان فيجب العمل
بهما وقد تعدد العمل بهما في حق صدق القتل وهو القضاء فيجب العمل بهما في حق حكم اخر وهو المال للثبوت ثلثة الاكبر
والاوسط والاصغر فاقام الاكبر البيعة على الاوسط والاوسط على الاصغر فقيض لكل واحد ثلث الدية على الذي
اقام البيعة فيما له ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ والميراث بينهما اثباتا لان الدية تتميز مال العيين وهو استوت
دعوايهم ومجهول في نصف الدية والميراث فكان هذا بمنزلة دار في برسان ينازع فيها ثلثة نفر ادعى كل واحد
نصفها واقام عليه بيعة يقضي بينهم اثباتا فكذلك اذن وعندهما كل واحد نصف الدية على الذي اقام البيعة عليه ولكن
بينهم لان المقادير لم يقع بين البيعتين لان بيعة كل واحد قامت على غير الذي قامت بيعة صاحبه فلم يوجد شرط الثبوت
فقبلت لكل واحد ادعى جميع الدية لنفسه وصاحبه وقد سقط نصيب صاحبه بالتكذيب فيبقى النصف ويجوز ان يرد
على دية واحد في مقتول واحد اذ التفرق التفرقة بان قطع رجل يداك وأخر يده وأخر جز رقبته خطأ فانه يجب ثلث
ديات فمنا قد اختلف للمنا واحدا ان يكون الاتوف وجد منهم شرفا لما شهد كل فريق مطلق القتل فيجعل كل فريقا
على العمل ان الاتوف بعد منهم شرفا واحدا ان وجد منهم مجتعا فندار دية واحدة يفتقن وقع الشك في الزيادة فلا يجب
الزيادة بالشك فان اقام الاكبر والاوسط البيعة على الاصغر فاقام الاصغر عليها ترا البيعتان عندهما والميراث
بينهم وعند ابي حنيفة رجح لها على الاصغر نصف الدية بينهما وله نصف الدية عليها وله نصف الميراث ولها نصفه بينهما لانه
ادعى الاصغر جميع الدية لنفسه لما ادعى الاكبر والاوسط قاتلون وهما ادعى جميع الدية لاضفها لما ادعى القتل

على الاصغر فيقتضي بينهم ادبا كما كثرة ثمة فترشاد عموما في ادعى احدهم جميعا والاخران جميعا واقاموا البينة بغير مفرق بالصف
والاخرين بالنصف بينهما فكذا هذا فلو اقام الاصغر على الاوسط والاوسط على الاصغر فياذا كان ادعى على الاصغر فيقتضي له نصف
الدية على الاصغر ونصف الميراث وقضى لكل واحد على صاحبه ربع الدية وربع الميراث لان كل واحد منهما اثبت بيته ان جميع
الدية والميراث بينه وبين الاكبر نصفان فقد تصادقا ان الاكبر نصف الدية والنصف الاخر يعميه كل واحد منهما لنفسه فيكون
بينهما الا ان ما اصاب الاكبر ضمن الى ما في الاوسط فيقسمان ذلك نصفين لان الاكبر اقران الاوسط يساوي في القسمة
وعندما يجهل القدر على الاصغر ان كان عمدا والدية على عاقلة ان كان خطأ ولا ميراث له بل هو من الاكبر والاوسط لان بين الاكبر
والاوسط تماثرا في حقها فبما لو وقع القصاص ففقد الاكبر باقامة البينة على اصغر ففقد القاص ولو لم يبع على
منها شيئا فلو دية له وقضى لكل واحد من المترعين على صاحبه ربع الميراث والميراث بينهما اثبتا لانما اقران الاوسط
للكبر وقد اقران به وتكون به في القصاص في النصف الاخر والاكبر صدق في الميراث ففقد الميراث وكذا في الزيادة على الثلث
لما لم يبع القتل على واحد منهما فلم يقتض الزيادة وان ادعى الاكبر قبلها جميعا فلا شيء له في الدية وله نصف الميراث ونصفه
لها بينهما ولكل واحد ربع الدية على صاحبه لان الاكبر يدعي القتل عليهما كذب شهودهما في البعض فلم يثبت حق في الدية
للكذب ويدعي جميع الميراث والاخر اقر له بالنصف فياذا انصف ولا ياض الزيادة بمجرد الدعوى والاخران استويا
في الجهة فيستويان في الاستحقاق وعندهما البينتان باطلتان والميراث بينهما اثبتا ولو ترك القتل لساوا في القصاص فقام
كل واحد بيته على صاحبه ان قتل عمدا قضى ثلثه الابن على الاخ وعليه العود لان الابن وارث بيقين وقع الشك
في خروجه عن الميراث فلم يخرج بالشك والاخر ليس وارث فكان بمنزلة الاجنبي فكان الاكبر ضامما عن الميت فقبلت
بينته والاخر ليس بضم عن الميت فقبلت بينته ولو اقام كل واحد من الابنين البينة على صاحبه فصدقه الاخر شهود
احدهما فقد صدق باطل الحكم على ما مر لانه ليس بوارث فان اقام الاكبر البينة ان الابنين قتل اباها فالبينة بينة الاخ
لان اثبت بالبينة انه هو الوارث وانما ليس بوارث فقبلت بينته فان اقام الاكبر والاوسط على الاصغر فقام الاصغر على
الاجنبي فبذلك اثبت له البينة ان لا يباي لم يقبل بينته ولا ميراث له عنهما لان في بيتهما زيادة اثبات وهو حرمان الميراث
وليس في بينة الاصغر تلك الزيادة فترجحت بينهما وخرج الاصغر من ان يكون وارثا وعندنا حجة قبلت ولا تترك الدية
على الاجنبي وعليه ثلث الدية لانه لا يجرى لان عنونه بينهما لا ترجح لبيانه اثباتا لهما لما قبلت البينتان جميعا فقام
الاكبر على الاوسط والاوسط على الاصغر والاوسط على البينتين فقبلت البينتان عندنا حجة وقضى لكل واحد ثلث الدية على صاحبه
ولم يترك الميراث ويجب ان يكون الميراث بينهما اثبتا لان حرمان احدهم عن الميراث لم يثبت فان القتل لم يقتصر على الورثة
بل قد دعي الاجنبي فقط اعتبار القتل في حق الميراث فيقسم باعتبار النسب فخرج ما اذا كان القتل لاهل الدية والورثة
فان يقسم على قرون واعينهم لانه تعدد القسمة باعتبار النسب لان احدهم محرم عن الميراث وعندهما لا يقبل بينة الاخر
ولا ميراث له وعليه نصف الدية لانه خرج من ان يكون وارثا بينة الاوسط لانه قد ثبت بينة الاوسط لانه اثبت
القتل عليه وهو لم يثبت القتل على احد لان بينته على اجنبي لم يقبل لانه ليس فيها حرمان الميراث فترجحت بينتهما

باب شهادة اهل الذمة شهادة اهل الذمة بعضهم ببعض مقبولة سواء اتفقت ملاهم واختلفت لان
يكونان من اهل الذمة فبذلك لا يثبتون في الشهادتين ولا يثبتون في الشهادتين ولا يثبتون في الشهادتين ولا يثبتون في الشهادتين
خبرهم لوجود الداعي الى الصدق والصادق من الاكبر منه اذا كان بظهور في الاديان كلها والظاهر من كل حال مند
الاجتناب عما هو محظور دونه كونه مزارا له لما انه سبب المذمة في الدنيا والعقوبة في الآخرة والجزال في حجة الاله لا يثبت
عند تباين الاديان لان تباين الاديان اثرا في قطع الولايات ولهذا لا يبرق التوارث ويقطع به النكاح لعدم التام في
شهادة الذم على المستامن وعلى كسبه لالاق الذي يقدر الزمة المزم احكامنا وصادق في احكام الدنيا وشهادة
المستامن لا يقبل على المسلم فكذا على الذم ولا يقبل شهادة كافر على مسلم لانها من باب الولاية لما فيها من تعذيب القول
ولا ولاية للكافر على المسلم بالشرع ولا يقبل شهادة الكافر على الكافر لان كان مولا مسلم وعلى العكس لا يقبل لان

في الاول قامت على اثبات امر على الكافر لان الدين يثبت على العبد واستحقاق ماله المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ذمة
وجوب الدين عليه استحقاق ماله المولى لا محالة بل يثبت عنه في الجملة وفي الثانية الشهادة قامت على اثبات امر على المسلم فقبل
والويل على الموكل بمنزلة العبد مع المولى ولا يقبل شهادة كافر في حق مسلم وعلى كسبه يقبل لان في الاولى شهادة كافر في حق
على المسلم لانها قامت على اثبات شهادة المسلم عند القاضي ولا يقبل شهادة كافر في حق مسلم فقبلت بينة كافر في حق مسلم لانها قامت
على اثبات القصاص على القاضي فقد قامت على اثبات امر على المسلم فلا يقبل كافر في حق امة ملكها من جهة مسلم فقبلت عليه كافر في حق
انها كافر اخر والمسلم لا يقبل عندها وهو قول ابو يوسف الاول ثم رجع وقال يقبل على الكافر خاصة لانها قامت على كل حال ومسلم
وقد اقر القصاص بها في حق كافر وهو المشتري لان الشهادة ان وقت ملك مطلق لكن قدر القصاص بالملك من الاصل لما فيه
من استحقاق الرجوع بالثمن على البائع وهو مسلم فيقتضي ملك حاد لا يدعي من جهة المشتري بسبب جري بينهما تعديهما
للبيعة كالشهادة بالدين على مسلم وكافر يقبل في حق الكافر لهما ان الشهادة وقت ملك مطلق والشهادة بملك مطلق
شهادة بالملك له من الاصل حتى يستحق المدعي زواياه ثابت رجوع الباعه بعضهم على بعض وقد قدر القصاص بالملك
من الاصل للمشتري لما فيه من استحقاق الرجوع بالثمن على البائع وهو مسلم بخلاف الشهادة بالدين على مسلم وكافر لا يقبل
بالقصاص بالدين على الكافر اثبات حتى على المسلم مات كافر عن الف وابنتين واقسمتا ثم اسلم احدهما فشهدا كافرين
بين عليهما جاز في حصة الكافر لما ثبت ان عليهما مسلم وكافر على ميت كافر فينا فقاما بالبينة من اهل الكفر على المسلم
تمام حقه فان جاز في حق الكافر لان دين المسلم الكافر ثبوتها واكثر ظهورها لانه ظهر مطلقا ودين الكافر لم يظهر في حق
المسلم لان بينته ليست بحجة في حق المسلم لما ثبت ان اوصي كافر في حق مسلم فقام رجل البينة من اهل الكفر بين علي الميت جاز لان
هذه الشهادة قامت على كافر وهو الميت لا على الوصي لانه وجوب قضاء الدين على الوصي غير ضابط في الشهادة لان وجوب الدين
على الكافر ينفك عن وجوب القضاء على الوصي بحال فان لم يوص اليه فيكون وجوب القضاء مضافا الى قبول الوصاية لا الى
شهادة الكافر فيشهد ذميان بمال على ذمي فاسلم المشهود عليه قبل القضاء لا يقتضي لان الشهادة انما تصير حجة وقت
القضاء ووقت القضاء الشاهد كافر والمشهود عليه مسلم فلا يصير حجة وان اسلم المشهود عليه في الحدود بعد القضاء
قبل الاضاء لا ينفذ لان الاضاء في الحدود من القضاء وفي القصاص من النفس وفيها درها ينفذ قياسا ولا ينفذ
استحسانا لما عرف واذا لم ينفذ هل يجزى ذكر الحضاف في ادب القاضي ان عندنا يوسف رح حجة واختلف المتأخرون في
هذا قولنا في حجة وقيل هذا قولنا الكفر وقيل عندنا حجة في قضاء القصاص فمادون النفس ولا يقتضي البينة في النفس وعندهما حجة
بالدية بينهما وهذا الاختلاف في الاختلاف في القصاص بالثمن عندنا بقضاء القصاص والقصاص من النفس ولا يقتضي شيء
في النفس وعندهما يقتضي البينة فيما لان قدر استيفاء القصاص منها انما جاء لغنى في المدعى عليه فصار نظير النكاح فاذا اسلم
الشاذق بعد القضاء قبل القطع فاقضى بغيره المادون اعنه القطع لان الشقة اشتملت على كبر فيعمل باسلاسه في حق
كل واحد من الحكيم وان بعد الشهادة بعد اسلام المشهود عليه يقتضي بها في الاصول والقصاص من النفس ولا يقتضي بها في
الحدود الخاصة وقت والفرق ان هذه الشهادة غير مردودة حقيقة باسلام المشهود عليه لكن القاضي لما لم ينفذها عليه بعد
سلامه قصور بصورة المردودة فاوردت من باب شبهة والشبهة كفت لدرء الحدود الخاصة وهذه المسئلة لا توجد
المسئلة وانما ذكرها للحضاف في ادب القاضي شهد ذميان على ذمي فمردود قضى ثمنهما اسلم الشاهدان ثم رجعا ضاممة
للمتزوج ولم يضمن اية المردود لقيمتهما عند الوصي وعند محمد يضمن قيمة المردود لان الشهادة انذرت حكا فيعتبر بالانكشاف للحقيق
والاتلاف للحقيق في ضمان المردود فكذا في هذا وان اسلم للمشهود عليه ثم رجعا ضاممة قيمة المردود لان قيمة المردود لا يثبت
عليه طالب في حق المشهود فان لقوله قبل الشهود والاطالب حتى اسلم ثم رجعا ضاممة قيمة المردود ونقيمة للمردود فكذا هذا الماعرف
المستقام ذكر هشام عن محمد في شاهدين كافرين شهدا على كافر فعدلا فاسلم الشاهدان والمشهود عليه قبل القضاء مكانها
بعبء الشهادة عليه ولا يسلل عن هدي لهما لان الشهادة قامت في حالة الشرك وقد اسلم المشهود عليه قبل القضاء وبائع
ابتداء الشهادة يمنع القضاء وانما لا يباد القليل لانها عدلان في حالة الشرك وبالا سلام تزداد العدالة

باب الشهادة على النفر في دينه المسلم الجامع أصله ان البيعة المسلم على الكفر مقبولة
وابيئة الكافة على المسلم مردودة لان الشهادة من باب الولاية والحرمة لما فيها من تنفيذ القول وتسلطه على الغير المسلم اهل
الولاية مستحق الكرامة بالقرابة والسلطنة فكذلك الشهادة فاما الكافر مستحق للاهانة بمن يقره الولاية على المسلم لا بالقرابة ولا
بالسلطنة فكذلك الشهادة وله ولاية على الكافر بالقرابة فكذلك الشهادة ضرر في مات عن ثمانية ددرم اقام مسلم عليه شاهدان
نفرانيين بمائة ددرم واثم مسلم وضرائق نفرانيين بمائة ددرم يقضي ثلث المائة للشركيين وثلثها للمسلم المنفرد لان بيعة
المسلم المنفرد حجة في حق شركائهم المسلم وهو النفراني وبيعة كل واحد من المسلمين ليست بحجة في حق صاحبه لانها كاقرة في حق
النفاذ من بين المسلمين وخرج الشراك النفراني من الوسط فيقسم المائة بينهما على قدر حقيقتها واحدهما يدين المائة والاخر يدين
للمسلمين فيقسم اثلاثا ثم ما اصاب المسلم يكون مائة وبين شركيه نصفين لان اقرانه يساويه في الاحتقاق فقولوا المنفرد
نفراني والمسئلة بما لها قضى بالمائة اثلاثا لكل واحد منهم ثلثها لان بيعة المسلم الشريك حجة في حق النفراني وبيعة النفراني
المنفرد ليست بحجة على المسلم فاستحق المسلم خمسين وبقى خمسون وقد تنازع فيها نفرانيان وبيعة كل واحد منهما حجة على
صاحبه فقارضا والنفراني المنفرد يدين مائة والنفراني الشريك يدين خمسين فمقسما اثلاثا فاحد النفراني الشريك ثلث الخمسين
وذلك ستة عشر فيضه الى ما في شركيه فيقسمان نصفين وكذلك الجواب لو كان شهود الشريكين مسلمين وشهود
النفراني المنفرد نفراني لان بيعة الشريكين حجة في حق المنفرد وبيعة المنفرد ليست بحجة في حق المسلم فان كان شهود النفراني المنفرد
مسلمين وشهود الشريكين نفرانيين قضى بنصف المائة للمنفرد ونصفها لهما لان بيعة كل واحد حجة في حق الآخر ضرر في مات
عن مائة ددرم وابين ضررين فاسلم احدهما فاقام مسلم شاهدين نفرانيين على الميت بدين مائة ددرم يقضي به فيض الكافر
ولا يرضى لان النفراني في نصيب اخيه المسلم بخلافه اذا قام ابن بيعة على مسلم بين لايه فان ابن النفراني شريك في ذلك
والفرقان بين المدعى هنا حجة على ابن النفراني خاصة لا على ابن المسلم فاستحق ما في النفراني من الميراث باهوجية في حقه
غير حجة في حق المدعى فلم يثبت الاحتقاق في حق المدعى فادعى في حق كالهالك فاما في الدين الاحتقاق في حق لهما لان البيعة
المسئلة حجة في حقهما فاشتركا في الاحتقاق **المنتقا** مسلم قال لا دخل في ذلك من الدار فهو حرقا لفرق امراته فاشتركا في كل
العبد الدار ثم شهد نفرانيان انه دخل الدار ان كان العبد مسلمي فثبتا منها باطلة لانه شهادة على المسلم بالحق وان كان
العبد نفرانيا فثبتا منها على طلاق للنفراني جائرة وعلى القول لا يجوز قال بعد ضرر في توفيق ترك مملوكا فاسلم المملوك بعهده
ثم شهد له نفرانيان ان مولاه اعتقه ولا مال له غيره واقام مسلم شاهدين نفرانيين انه على الميت الفقه ددرم قال قبل شهادتهما
جميعا فاعتقه ويسعى للقدام للمسلم ضرر في مات وعليه دين مسلم بشهادة نفراني وعليه دين نفراني بشهادة نفراني قال ابو حنيفة
ومحمد بن فرابون المسلم لان دين المسلم ظهور ببيعة النفراني مطلقا في حق الميت وعزمه النفراني لان بيئته حجة في حق
النفراني فاما دين النفراني فظهر بثبوت في حق المسلم لان بيئته ليست بحجة في حق المسلم فكان دين المسلم اكثر ثبوتا وظهورا
فيقوم ايضا وقال ابو حنيفة في حقه ما ان لان البيعتين استويا في الاثبات في الحجة على الميت فاستوى الدينان في الثبوت في حق الميت
فاستويا في الاثبات ولو كانا نفرانيين في حق عده مسلم ونفراني واقام كل واحد شاهدين نفرانيين فهو للمسلم
بالاجماع وابو يوسف يحتاج الى الفرق بين الحياة والموت والفرقان في الحياة الشهادة اقيمت على الحق وفي قول شهادة النفراني
ابطال حقه عن الدين فلا يجوز وبعد الموت الشهادة اقيمت على الدين في ذمة الميت وان لا يبطل بشهادة النفراني على
المسلم عن ابوي حنيفة العبد بينهما فثبتا كذا في الدين ضرر في اقام بيعة نفرانية على مولاه نفرانية انه تزوجها في وقت كذا فثبت
له ثم اقام المسلم البيعة انه تزوجها في وقت بعد ذلك لا يقضي بها له عند ابو يوسف وعند ابو حنيفة يقضي بها له ولو اقاما البيعة
معاقضي المسلم عند ابو حنيفة وعند ابو يوسف يقضي للنفراني بدين مائة واثم ابين نفرانيين فاسلم احدهما ثم اقام نفراني عليه بيعة
نفرانية بدين قال ابو حنيفة قضى له بنصف الدين في حصة النفراني وقال ابو يوسف قضى بكليته في حصة النفراني ولا يقضي على المسلم
بشيء **باب الشهادة على اسلام النفراني بعد موته** كافر مات وله ابنان مسلم وكافر فاقام المسلم
على موت الاب مسلما وكافر على موته كافرا يقضي بالارث للمسلم مسلمة كانت بيعة المسلم او كافرا لان احد البيعتين نفع

باسم

باسلامه والاخرى نفع جميعكم كقوله فرجحت بيعة الاسلام وكافر يحكم باسلامه لقوله عم الاسلام يعلم
ولا يقبل وكذلك لو ادعى كافر ان يقول قول المسلم اذ لم يقر كرايه لان انظاره يشهد له لان الدار دحرية واسلامه فيقول قولين
خبرته واسلامه ولهذا يصح على الميت بقول ابن فان اقر كقوله ثم ادعى انه اسلم فالقول لكافرا ولا يمتنعك بما هو ثابت في الأصل
ولو قال احدهما كان ابين مسلما وانا ايضا وقال الاخر بلى وانا اسلمت قبل موته وكان به الاخر فالمراث للمسلم على اسلامه في حياة ابيه
لان ظهوره بسبب حرمان ابن شاهدها وهو كافر وهو يدعي ذولا بسبب الحرمان والاخر ينكره فلا يقبل قول المدعى كرايه وكان الاخر
للمسلم على كونه وارثا وكذلك في الاختلاف في الحق والرقا بيننا مسلمة قالت كان زوجي مسلما وقال اولاده ان كان لا يرضى للمسلم
اخ مسلم يصدق المرأة والميراث للاخ والمرأة لانها ساوت الولد في توكيد سبب احتقاق الارث لان المرأة لا تنجب عن الميراث بالولد
فيرجع دعواها باسلام الاخرى لو ترك ابنها كافرا وابنة مسلمة واخا مسلما فقات الميت مات ابين مسلما وصدةها الاخ وقال
ابن كان ابين كافرا فاقول لميت كاتنا فكذلك هذا ولو لم يكن زوجة ولكن اخ وابن والاخر يدعي الكفر دون الابن فالمراث لابن
لان الاخ المسلم لا يساوي كان في حصة احتقاق الارث لانه لا يرث مع الابن فلا يمكن التزجج بالكفر لان التزجج انما يكون بعد المساءة
في السبب فافترق الابن بالاحتقاق بين واخ اختلفا فالقول للمدعى باسلامه وكذلك الاب مع الابن لانها استويا في سبب الارث
ان كل واحد منهما يرث مع صاحبه فترجع دعوى الكفر لا تدعى اقام شاهدين ذميين على دار في يدتي انها ميراث علي ابيه
يقضي للمسلم لان بيعة المسلم حجة على ابيه وعلى المزمع المنازع معه وبيعة الذي ليس بحجة على المسلم فكانت بيعة
المسلم اولى وكما صيرت واليد مقضية عليه بيعة المدعين فكل واحد من المدعين يصير قضيا عليه في انفسه من حجة
صاحبه لانه لو انفرد كل واحد منهما يقضي له بجمعه فاذ اجتمعا وتراجعا يقضي لكل واحد بنصفه على ذل المدعى وعلى المزمع معه
ولهذا لو اقام احدهما البيعة على النصف الذي قضى لصاحبه لا يسمع ما لم يبرح لم يلق الملك من جهته فان كانت بيعة النفراني
مسلط قضى بينهما لاستوائهما في الحجة **المنتقا** ولا يقبل شهادة ذميين على ان اسلم لانهما يرضعان انه مرتد وشهادة
اهل الذمة على المرتد باطلة ويقبل شهادة رجل وامرأتين من المسلمين على نفراني انه اسلم وهو مجحد ويحرم الامام على اسلامه
ولا يقبله ولا يصحبه لانه لا يقبل ولا يجيز بشهادة النساء نفراني مات ولما بانا احدهما مسلما والاخر نفراني فاقام المسلم البيعة
نفرانيين انه مات مسلما واقام النفراني مسلمين انه مات نفرانيا يقضي بالارث للمسلم لانها استويا في الحجة وترجحت بيعة
المسلم باسلامه ويصلي على الميت بقوله انه مسلم انه مات مسلما لا بشهادة النفرانيين لانها ليست بحجة عليه الا انما ثبتت
بالارث للمسلم لا احدهما من ان اجعله مسلما ولو شهد نفرانيان على نفراني انه مات مسلما وليس له ميراث يجب لاحد ان يقبل
شهادتهما ولم اجعله مسلما بشهادتهما لانها لا توجب احتقاق الارث ليثبت مزور احتقاق الارث للمسلم وليست بحجة
في اثبات الاسلام ولو قال ابن المسلم اسلم الى قبل موته وانا وارثه وقال النفراني لم اسلم فالقول للنفراني في الميراث لانه متمسك
لما هو ثابت في الأصل باقعاها وهو كافر فالاسلام بعد وجود الكفر حادث من كل وجه فكان القول لمن تمسك بالأصل كالفهم
اذا دعا الجواه والايهام ويصلي عليه بقوله انه مسلم وكذلك لو كان ابواه ذميين فقال مات ابنا ذميا وقال اولاده هم
مسلمون مات مسلما فالقول للولد ولا ميراث لابيهم لانهم استويا في سبب الارث ولم يعرف كرايه الميت فترجعت دعوى المسلم
بسبب الاسلام ضرر في مات وترك ابين نفرانيين فاسلم احدهما ثم جحد كل واحد منهما نسب صاحبه فقامت بيعة من النفراني
على ذلك كله انقضت كله للمسلم ومن النفراني عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف انقضت لهما واقضى المال بينهما لما عرف قال ابو يوسف
ضرر في مات وترك ابين فاسلم احدهما بعد موته ثم اقام نفراني بيعة نفرانية انه ابنه فان قبل بيئته على النسب واجعله
شريك ابنه النفراني في الميراث ولا يشارك ابنه المسلم في نصيبه وكذلك لو ترك ابنا واحدا فاسلم ثم اقام نفراني بيعة نفرانية
انه ابنه قضيت بيئته ولم اعطه شيئا مما في يد المسلم فان ظهر للميت مال بعد ذلك فهو للمسلم ايضا وان مات المسلم ورثت اناه
منه ان كان قاسما لان نسبة قد ثبت ولو ثبت مولد للنفراني الميت ولم يمت لابن المسلم جعلت ميراثه بين المسلم والنفراني بعد ان كان
قاسما لان هذا مال حدث الساعة وقال في النفراني اذ مات وترك ابنا نفرانيا فاسلم ثم اقام نفراني بيعة نفرانية انه ابن الميت
ثم انقضت بيعة وان كان الميت ابن نفراني مع هذا الذي سلم اغتبت نسبة هذا الثالث منه واشتركة فيها في ايديهما

الى ملك غيره ولو كان بين العينين واليمين واليمين ثم رجعا والبايض من المال ضما قيمته ابيض لانه تغير قيمته يوم القضاء
لان التلاف حصل يومئذ شهدا انه وكل يبيض دينه من فدان او ودعة فيضه واكثر الموكل الكفاة بعد ما حضر ثم
رجعا فبعضنا لان الشاهد سبقت قوتها مكان القبض على الموكل والموكل باشر قوتها مكان القبض لان بقيته بقيت
امكان الاخذ على الموكل من غير ان يحلل بينهما فضل فاعل مختار فيكون الضمان على المباشرة لا على المسببة ادعى من له الفضل على
انه وهته عيناها حقة الف والمطلوب قربا بالدين وشهد شاهدان بارهين ثم رجعا لم يضمن لانها اذا لا يجوز
لان الرهن مضمون بالدين استيناء ولو كان فيه فضل على الدين لم يضمن مادام العبد حيا فان مات في الدين
ضمنا الفضل على الدين لان حال قيام الرهن لا مائة من المضمون في حق الحبس وهذا ما دام محبوسا فاضا
الفضل تبع المضمون في حق ذوال اليد والحبس ولا يصح ضمان في المضمون لانها اذا لا يجوز من فكر في الفضل والامانة
تعاله وبعد الهلاك لا يبقى الفضل تبع المضمون في حكمه لان قدر المضمون ما ملكا فلهن بالاستيناء عند الهلاك وقدر الفضل
لم يصر ككاهن قد زالت التبعة بعد الهلاك قال المانع من وجوب ضمان في ضمان ولو ادعى الراهن الرهن وانكر
المؤمن لم يضمن الفضل لانها اذا لا يد الرهن عن الفضل يرضاه لانه يدعى الرهن ويضمنان قدر الدين للمؤمن لانها
اقرانها ابطاحه في الدين بغير عوض لما رجعا عن الرهن والقبض جميعا فانما ادعى انه لم يصل اليه عوضه وان جا
عن الرهن دونه التسليم بان قال سلم اليه هذا العبد وما رده لا يضمنان لان التسليم باذنا مالك بغير إذن يكون مائة
وبهلاك الامانة لا يضمن مستوفيا الدين فيكون هلاك الدين بغير عوض لان المؤمن لما جحد الامانة صار مائتا
بالجور وكذا هلاك يهلك مضمونا وله عليه مثله فليقتان ضما ما رجع على الرهن في الرهن في الرهن في الرهن في الرهن
يرى انه له واقام المطلوب شاهدين انه رده اياه بالمال القضي ثم هلكا التبع يوجب بانه ثم رجعا ضما مائة درهم
للطالب ويبقى ان يضمن الدين ايضا لانها بالرجوع دعى ان التوب كان ملك المؤمن وامانة استوطنته بغير عوض
حصل له بغير رضاه ولو كان المؤمن يقرانه ودعة المطلوب وقال الراهن بل هو رهن والمصلحة بما لها مضمنا لانها
اذا لا يد الراهن يرضاه ولا يضمنان للمؤمن دينه لانها اسقطت دينه بعض وهو التوب الذي كان الرهن لانه
ثبت العبد بقبض الفاعل لان قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود ينفذ ظاهره وباطنه ومضى ثبت عقدا رهن فذلك
التوب مضمونا بالمائة له عليه مثله فليقتان ضما ما رجع على الرهن في الرهن في الرهن في الرهن في الرهن في الرهن
وادعى صاحب البعير المضي ثم رجعا ضما قيمة البعير يوم عطية الا مقدار ما اخذ صاحبه من الاجر لانها اذا لا يده
عن البعير بغير حق ومضى شهدا انه اكرامه دابة مائة الى موضع واجر مثلهما مائتان ورجعها ما تان ركبهما ثم رجعا
لم يضمن الفضل ان ادعى المستاجر الاجارة وحجده صاحب الدابة لانها اتفقا على صاحب الدابة حرج المنفعة من غير عقد ولا
شبهة عقد وذلك لا يجوز ليعتقد ان ادعى صاحب الدابة حرج المستاجر ضما له ما اذاه ما فوق اجر البعير لان ما فوق
اجر المثل لتقام عليه بغير عوض ضما له وبعد راجع المثل يومئذ فبعضنا انه ادعى المضارب نصف الرهن فشهدا به
ورب المال مقر بالثالث ثم رجعا والرجع لم يضمن لان الرجوع متى كان دينا فقد شهدا على رب المال بين المضارب
وشهدا الدين متى رجعا لا يضمنان فان ثبتا واقضا ضفين ثم رجعا الشاهدان ضما سدس الرجوع لان القول في حجة
المال انه شرط له الثالث لولا شهادتهما لان الرجوع يستفاد من حجة فبما يشهدا دينا فبطل على رب المال سدس الرجوع
بغير رضاه وبغير عوض فيضمنان به عند الرجوع قبل هذا في كل رجع حصل قبل رجوعهما فاما رجع حصل بعد رجوعهما
كان راس المال مضمنا فذلك وان كان فقد اقرضا مال يملك فبعضنا فكان راضيا باستحقاق الرجوع شهدا انها كانت
وراس مال واحد منهما الف على الرجوع اثلاث وصاحب الثالث يدعى التفت ورجعا قبل الشهادة فاقضا اثلاثا ثم
رجعا ضما لصاحب الثالث ما بين الضفين والثالث لانها اذا لا هذا القدر عن ملك صاحب الثالث بغير عوض فانه لا
شهادتهما كان قسم بينهما نصفين على قدر ما سرقا لهما وما رجا بعد الشهادة فوضان عليها لان الشركة وكافة فاعلى
لهذا حكم الابتداء والانتفاء بعد الشهادة فصار كالموتى عند الشركة بعد شهادتهما على هذا الشرط والله اعلم بالصواب

باب الرجوع ببعضه وبالبعض شهد عن ثم رجع طائفة ينظر الى من بقي فان بقيت شهادة تامة
لم يضمن من رجع وان بقيت شهادته تامة ضمن الرجوع بقدر ما يضمن لان شهادته اشين كافية للقضاء بالحق الا انه
لضرورة المزاولة لا استواء حاله واستقامت اقواله اضيق الى اكل فاذا رجع واحد منهم وزالت المزاولة ظهر ان القضاء
كان ضما قالا الى شهادة الباقيين منهم وهذا قيل يعتبر بقاء من بقي على الشهادة لا رجوع من رجع ولا يعتبر بقاء بالابتداء
القاضي لو قضى بشهادة رجلين ثم رجع واحد ضمن نصف المال ولا يثبت بشهادته وحده شيء من المال لان في الابتداء
الحق لم يكن ثابتا فلا يثبت الا بحجة متكاملة وبعد ما ثبتت فالتبوتات نقضت الى اكل فلم يصح كل واحد منهما متلفعا
بالرجوع الا بقدر ما ثبتت شهد رجل وعشر نسوة بمال ثم رجعا ضمن الرجل سدس المال والنسوة خمسة اسداسه
عند البينة خيفة وعندهما النصف لان النسوة وان كثرت يقن مقام رجل واحد وشهادتهن بشرط الشهادة لا اكل
اشين منها قاتما مقام رجل واحد بالنقض لا ترجاهن يقضي بشهادة رجل وامرأتين كما يقضي بشهادة رجلين فكانت شهادته
بذلك ستة رجال شهد ثلاثة نفر ثم رجع واحد يضمن لانه بقي من يقوم بشهادته جميع الحق فلم يصح الرجوع متلفعا
واما اضيف المتلف كله الى شهادة الباقيين فان رجع اشان ضما نصف المال لانه بقي من يقوم بشهادته نصف الحق
وكو شهد رجل وامرأتان ثم رجعا فلي الرجل نصف الضمان وعلى امرأتين نصفه لانها شرطت الشهادة بتزلة رجل
واحد فان رجعت امرأة فليها ربع المال لانه بقي ثلثة ادباع الحق نصفه بشهادة الرجل ودبعا بشهادة المرأة
رجع ثمان نسوة ولا شيء عليهن لما عرف رجعت امرأة بعد ذلك كان عليها وعلى الثمان ربع المال لانه بقي من يقوم
بشهادته ثلثة ادباع المال وهو رجل وامرأة وان رجع الرجل وثلاث نسوة فلي الرجل نصف الحق ولا شيء على النسوة
لانهم وان كثرت يقن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء هل ثبت بشهادتهما نصف الحق فيجعل الا في رجوع كانهن
لم يشهدن شهد رجلان وامرأة ثم رجعا وكانا الضمان على الرجلين دون المرأة لان المرأة لا شهادة لها فيما يطلع
عليه الرجال بالافرادها ولا حالة الاختلاط لان الاثنتين منهن قامت مقام رجل واحد بالنقض ولو شهد رجلان
وامرأتان ثم رجعا وكانا الضمان عليهم اثلاثا على امرأتين الثلث لان شهادته امرأتين حالة الامتداد بمنزلة شهادة
رجل واحد فكانت شهادته رجال ثم رجعا شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجع رجل وامرأة ضمن الرجل والمرأة نصف
الاثلاثا في قيس قول البينة خيفة وعندهما ضمن الرجل نصف المال ولم يضمن المرأة لان شهادتهن بشرط الشهادة حتى لا يقبل
الا باضمان رجل وكان اثبات بشهادتهن نصف الحق وقد بقي منهن من يقوم بشهادتهن نصف الحق فلا شيء على الإجماع
ان كل شتين منهن قاتما مقام رجل واحد بالنقض في ضرورة ذلك كان امرأة قاتمة مقام نصف رجل صار كانه شهد
رجلان ونصف رجل حكما فان رجع رجل وامرأة فكانت رجوع رجل ونصف وبقي بقا الرجل بنصف الحق
والنصف الباقي تلفت بشهادته رجل ونصف رجل ونصف فيضمنان اثلاثا فان رجعا جميعا ضما نصف الحق خيفة اخا على النسوة
ثلثة الخماسه وعندها الضما قاتما على النسوة نصفه لما عرف **باب الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق**
شهدا بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا ضما نصف المهر وبعد الدخول لا يضمنان شيئا خلافا لما في رجع اما قبل الدخول
لانها بالرجوع زعمان النكاح قائم والطلاق غير واقع وقد حبت المرأة عن الرجوع بقضاء القاضي المرأة متى صادرت
مجبوسة عن الرجوع لا ينفذ لا يضمن الزوج المهر لها فلو لا شهادتنا بالطلاق والاكاذ لا يصح على الزوج شيء من المهر
وجب عليه نصف المهر بشهادتنا والقاضي ابطال بيا الزوج عن نصف المهر وسيله الى المرأة بشهادتهما فيكون الاتلاف
ضما قالا الى شهادتهما فيضمنان باقرارهما بالاعتراف على نفسها ولا يضمنان بعد الدخول لان ملأ النكاح لا يضمن بالاتلاف
لان من قبل زوجه انسان لا يضمن للزوج شيئا فلا يضمن بالشهادة لانه صرايد عنها وهو دون الاتلاف والمهر
وجب عليه بالعقد وتاكيد الدخول فلا يضاف وجوبه ولا تكرر الى الشهادة شهادته رجلان وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم
رجعا وامرأة فليها ثمن المهر اثلاثا على الرجل وثلثة على المرأة لان البعثة في الرجوع بقاء من بقي على الشهادة لانه من
ثبت بشهادة ثلثة ادباع نصف المهر لانه من يقوم بشهادته ثلثة ادباع الحق ربع نصف المهر فيكون عليها اثلاثا

شهد جلاد بالطلاق ودخلوا بالزوج ثم رجعا شهد الطلاق لاصحابها لانها اوجبا نصف المهر وشاهد الزوج اوجبا
جميع المهر وقضى من ثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الزوج وان رجعا شهد الزوج لاصحابها نصف المهر لان ثبت
بشهادة شاهد الطلاق نصف المهر فيبقى بقاها على الشهادة نصف المهر وظهور ان ثبت بشهادة شاهد الزوج نصف
المهر وان رجعا من كل طائفة واحدا لا يجب على شاهد الطلاق شيء ويجب على شاهد الزوج الربع لان مع صاحبه اثبات
المهر وقضى من ثبت بشهادته نصف ذلك النصف وهو الربع فيجب عليه الربع ولو شهدا بالانكاح ثم رجعا فان كانت المرأة
مردية والزواج باحد لا يضمنان للزوج شيئا الا اذا كان مهر مثلها اقل من المستحق فانما يضمنان الفضل لانها اوجبا المهر
على الزوج بوضعه وهو المضع فان منافع البضع جعلها مستقمة في حق كونهما صالحة عوضا عن المال حال ورود العقد
عليها اظهرها بالخط لا بضع وقطعا فكريا الا دعي ولهذا يجوز لاب تزويج ابنه الصغيرة امرأة بمهر مثلها والاولى بالمال الزالة
مال الصغيرة لا بعوض بعينه لان الزيادة على مهر المثل خذ عن العوض فقد انكحاشا متقوما بغير عوض فثبت وان كان الزوج
مدعيها والمرأة منكحة بالانكاح ثم رجعا يضمنان للمرأة شيئا بحال شهدا انه طلق امرأتها بايضا وقرى بينهما القاضي ثم تزوجا احد
الشاهدين ثم رجعا عن شهادته لا يفرق بينه وبين المرأة عند ابي حنيفة مع واليوسف اولا وقال اخر وهو لا يفرق ولا يميل
الطلاق الاول ولو شهدا ببيع جارية ثم رجعا حمل المشتري وطبقها عند ابي حنيفة خلافا لما عرفت شهدا بقدوم الزوج
امرأتها وقرى بينهما بالانكاح ثم رجعا لم يمل للزوج ان يطالبها ابرار لان القضاء بالفرقة بشهادة الزور ينفذ باطنا عند
خلافا لما شهد شاهدان على طلاق امرأة واخران على دخوله بها ثم رجعا بعد القضاء فلي شاهد الزوج ثلثة ارباع
المهر وعلى شاهد الطلاق ربعه لان شاهد الزوج شهد بجميع المهر وكا شاهدان بالانكاح شهدا
شاهد الطلاق بحالة فقد ثبت النصف بشهادة الفريقين فيصنف الثمان عليهما والاخر يفرق به شاهد الزوج ثلثة ارباع
بضائنه شهدا انه طلق امرأتها ثم رجعا وان كانا شهدا بالانكاح فلي شاهد الزوج ثلثة ارباع
لان لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا يثبت لان حكم الواحدة حرة ضعيفة وحكم الثلث حرة غليظة فلا يثبت
بالحكمة للثلاثة مع القضاء بالحكمة الغليظة والقاضي لا يثبت بالانكاح فلي يثبت الواحدة بعوض الفانق ولو كان بعد
فلا ضمان على احد شهدا على الطلاق واخران على الدخول ولم يفرق بينهما ثم رجعا فلي شاهد الطلاق نصف المقة
وشاهد الزوج ثلثة ارباع المهر لان المقة ثبتت بشهادة الفريقين فيكون نصفها ثابته بشهادة شاهد الطلاق فيعتبر
قدوم المقة ثابته بشهادة اكل فوجب نصفها على شاهد الطلاق والباقي وهو نصف مهر المثل ثبت بشهادة شاهد
الدخول فيكون عليها شهدا انه تزوج امرأة على الف ومهر مثلها خمسمائة وشهد اخران ان طلقها قبل الدخول ثم رجعا فلي
شهود الطلاق ربع الف وشهود النكاح ربعها لان شاهد الطلاق اوجبا على الزوج الف ودم نصفها بعوض وهو
مقدار مهر مثلها ونصفها بغير عوض وهو ما زاد على مهر مثلها فوا اوجبا بعوض لا يضمنان وما اوجبا بغير عوض بضائنه
الا انه سقط نصف المستحق بالطلاق قبل الدخول وما سقط شايع في النصفين فيبقى عليها ربع الف واما شاهد الطلاق
فلا نصف الف سقط بالطلاق ونصفها الاخر يضمنه شاهد الزوج فلي يزوج فلا يضمنان لانها اكاد هذا القدر على الزوج
بعد جود سبب السقوط ولو شهد اخران ايضا بالدخول والزوجه القاضي ثم رجعا فلي شاهد الطلاق خمس مائة الفضل
عن مهر المثل وعلى شاهد الزوج ثلثة ارباع الخمسمائة الاخرى وعلى شاهد الطلاق ربعها لان شاهد الطلاق اوجبا
يا اوجبا نصف الف بغير عوض لان المستحق يجب بالسمية والسمية ثابتة بشهادة شاهد النكاح الا ان الدخول شرط
فكان شاهد الدخول صاحب شرط وشاهد النكاح صاحب ثمة والعنان يجب على صاحب ثمة كشهود البين مع شرط
الشرط بغير خمسمائة نصفها فلي يزوج شاهد الدخول بغير بضائنه والنصف لا يثبت بشهادة الفريقين فيكون
ضمانه عليها نصفين شهدا على امرأة انها اختلفت من زوجها قبل الدخول بها على انها ابرأت من المهر وهي تجحد ثم رجعا
ضمانها نصف المهر لانها اوجبا عليها ذلك بغير عوض لان ما ادخل في ملكها من منافع البضع لا يصلح عوضا عن المهر
لانها غير مقومة ولو كان دخلها يضمنان كل المهر لان مهرها بعد الدخول جميع المهر ومهرها بدل الخلع شهدا انه تزوج

امرأة على مائة درهم والزوج مقر وقالت المرأة بل على الف وهي مهر مثلها وقد دخل بها ثم رجعا ضمانها تسعمائة
وان ملقتها قبل الدخول لا يضمنان شيئا عندنا وقال ابو يوسف لا يضمنان في كل حال وهي فرع ما اذا اختلفا الزوجان في مقدار
المستحق فالقول قول من شهد له مهر المثل عندها وهذا مهر المثل يشهد له ان يكون القول قولها ان مهرها الف فكان المستحق لها
على الزوج الف ضامها بشهادتهما ابطوا عليها تسع مائة بغير عوض فيضمنان ذلك لها بالرجوع وعندنا في يوسف القول قول الزوج
في الدخول كلها فيكون المستحق للمرأة مائة درهم ضامها بشهادتهما لم يبطا عليها شيئا وعلى رواية للجامع قبل الدخول لها اكثر
من المقة ومن نصف ما اقرب الزوج فان كانت المقة اكثر من خمسين فيضمنان الفضل الى تمام المقة شهدا ان المرأة صالحت
زوجها من نفقتها كل شهر على عشرة والزوج يدعى على خمسة والمرأة تدعى عشرة وقضى ثم رجعا فان كانت نفقة مثلها عشرة
او اكثر لاضمان وان كانت نفقة مثلها اقل ضامها الفضل لانها اتفقتا على الصلح واختلفا في بدل الصلح فيجعل القول قول من شهد له
نفقة المثل كما في النكاح عندها وهما نفقة مثلها كل شهر عشرة فيكون القول قولها فكان المستحق لها عشرة فلم يضمنها
شيئا وان كان نفقة مثلها اقل فقد اتفقتا على الزوج الفضل لان المستحق عليه قدر نفقة المثل ولا يمكنه رد هذا الصلح
فيما مضى فيضمنانه ويمكنه دفع الصلح فيما يستقبل بان يرد لها النفقة مثلها فلا يضمنان في المستقبل فلي القاضي
للزوجة النفقة او المقة ثم شهدا بالاستيفاء وقضى ثم رجعا ضامنا للمرأة لان نفقة تسمى بيا القضاء او بالرضا
فصار نفقة ما مضى شيئا مستحقا لها على الزوج فلي انكحاشا ذلك بغير عوض فيضمنانه وكذلك نفقة الاقارب قبل
في نفقة الاقارب سهولتها لا تصح بنا بقضاء فيما اتفقتا شيئا وقيل انها مؤثثة وتاويلها ان القاضي قضى له وامر بكسبته
عليه حتى يرجع بما استدان على المقضى عليه بالنفقة وقد استدان وماد يثابته على المقضى عليه فقد شهدا عليه باستيفاء دين
مستحق له على المقضى عليه فلي بالرجوع تزويج امرأة بلا مهر وملقتها قبل الدخول فشهدا انه صالحتا من المقة على عبده
وهي تكرر رجعا لا يضمنان العبد بل المقة وان كان مهر مثلها عشرة ضمانه خمسة درهم لان القاضي لم يقض لها بالعبد
لان القضاء بالعبد لها مع قبض العبد لا يقبل فقد اتفقتا بشهادتهما على المرأة المقة لا العبد فلي يزوج العبد المقة
على العبد وقضى لها بالعبد ثم شهدا بقبض العبد ثم رجعا ضامنا قيمة العبد لانه حين ما قضى بالعبد لم يتم المقة على
قبض العبد فلي القضاء بالعبد لها وما دحضها في العبد ضامنا قيمته بالرجوع شهدا شاهدان انه تزويج هذه
المرأة على الف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير تسمية فلي شاهد الطلاق نصف المقة فضل ما بين المقة الى خمسمائة لان
دعوى ان لا يثبتا بشهادتهما بالسمية كان الزوج ملحقا بالمقة فالفضل على المقة انما اوجب على الزوج بينهما وهذا
بغير عوض فيضمنانه فلي شاهد اخران على الدخول ثم رجعا فلي شاهد الطلاق نصف المقة خاصة لانه لا يثبتا بشهادتهما
لكان بر الزوج عن خمسمائة وهما اوجبا عليه الطلاق قبل الدخول وانما بقى عليه خمسمائة اخرى بشهادتهما بالدخول
فيكون ضمانه عليها خاصة وعليهما شاهد الطلاق التسمية فضل ما بين المقة والخمسمائة فلي يزوج
على الزوج بشهادة الفريقين لولا شهادتهما كان الزوج ملحقا بالمقة فالفضل على المقة انما اوجب على الزوج بينهما وهذا
على الطلاق فلي شاهد اخران على الدخول ثم رجعا فلي شاهد الطلاق نصف المقة فضل ما بين المقة والخمسمائة فلي يزوج
التسمية ما بين المقة الى نصف المهر لانه لا يثبتا بشهادتهما بالسمية فالفضل على المقة وجب بشهادتهما وعلى الزوج
المؤثر قدر المقة اثنا لان قدر المقة ثبتت بشهادة الكل لان شاهد الزوج شاهدان بالف فيكون
شاهدين بقدر المقة لا بحالة وشاهد التسمية اوجبا عليه خمسمائة فيكون من بين المقة وشاهد الطلاق
اوجبا قدر المقة لانها دعوا ان الفرقة جاءت قبل الدخول بها لان من جهة الزوج لولا شهادتهما والالتصاف
الزوج عنها بغير شيء فهذا اما سقط المقة وانما وجبت المقة بشهادتهما بشهود الطلاق قبل الدخول اذ رجعا
بعد موت الزوج ضامنا لورثته نصف المهر لانهم قامون مقام المورث ولا ميراث للمرأة ادعت الطلاق ولا اقرت
الورثة انه طلقها اولا وهذا قول ابي حنيفة رضي وقال لا ترض ولا يضمن شاهدان ميراثا وهذا بناء على ان قضاء
القاضي بالطلاق بشهادة الزور ينفذ ظاهرا وباطنا عنه فلا تأكلها ولو شهد ابرار بعد موت الزوج وادعى ذلك

الورثة تقضي له نصف المهر ثم رجما منها المرأة نصف المهر والميراث **سبب الرجوع عن الشهادة في العتق**
والتيير والكتابة شهدا بالاعتاق ثم رجما ضما قيمة العبد لانهما اتفقا العبد على المولى بغير عوض لانها سببا لاثبات
العتق ولو شهد احد برعبه فقتل ثم رجما ضما ما نقصه التديير لانه بالتديير فان بعض المنافع من حيث التجارة بالخرج
عن ملكه فانقص ملكه ضما ضما بتقويتها وان مات المولى العبد يخرج من ثلثة عتق وضمن الشاهدان قيمته موقرا لانها
اذا الباقى عن ملك الورثة بغير عوض لان التديير انقص سببا الحرية لانه اذا جلت الحرية الى ما بعد الموت فكان العتق
ضما فاليه ضما فاستلغى له بالعتق فيضمان قيمته موقرا لانها ضما ما نقصه التديير موقرا فان لم يكن له مال غير العبد
عتق ثلثه وسعى ثلثه وضمن الشاهدان ثلث القيمة اذا عجز العبد الشئ لانهما اذا اهدا العتق عن ملكه بغير عوض
ولم رجما به على العبد لان قيمة هذا الثلث لم يكن دين الورثة على العبد حتى اذا ادى الشاهد بدله بملكه بالضمان فان عجز العبد
من قيمة الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع الشاهدان بثلث على العبد عند ابى يوسف ومحمد لانها اذا اهدا العتق
عن ملك الورثة بغير عوض فقتل فقتل بغير عوض بغير عوض ثم رجما ضما الشئ للبايع ثم رجما به على المشتري لانها اذا
هدا الدين الى المشهود له فيمكن ان يرد له وهو الدين فكذا هذا شهدا انه كاتب عبيد على الف الى سنة فقتل ثم رجما ضما
قيمته لانها اذا اريد المحرقة للمولى عن العبد حتى عجز عن الاستتاع والارضا بملكه فكان انما ضما حتى فيقتض سببا العتق
كما في الغصب بخلافه لانها باثبات التديير ما اذا لملك المولى رقية ولا يكره وانما اقربا بعض المنافع وهو ان يهد
بابا ببيع لا يغير قيمته فقتل ثم رجما ضما به بالكتابة على تجزئة الان الكتاب لا يقبل النقل من ملك المولى الى ملك غيره فقتل
مقام المالك في حق ملك بول الرقية وهو بول الكتابة باءا الضمان كن غصب موقرا فقتل من وادى ضمانه له ان يرجع بالقيمة
على القاتل لانه باءا الضمان قام مقام المالك في ملك العبد فكذا هذا ولا يقبل الكتاب حتى يودي ما عليه ايها فاذا اذنت
والولاية التي يكتبه لانها بملك الرقية فصل العتق على ملك المولى كما يكتب اذا ادى بدل الكتابة الى وراث المولى عتق والولاء
الذي كاتبه فكذا هذا فان عجز فرد في الرق كان لولاه لان الرقية بقيت على ملكه فان انفتحت الكتابة بالغير بقيت على ملكه ورقه ما
اخذ من المشهود عيتم لان بانفساخ الكتابة ارتفع سبب الضمان وهو ذوال يد المولى ذوال الضمان كما عيتم الخصم لا اعاد
من الا بلى فانه يرد المولى ما اخذ من القيمة فكذا هذا شهدا انه كاتب عبيد على الف الى سنة وقيمته خمسمائة ثم رجما فقتل
بين تعيين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى اجله لانه قصد من كل واحد سبب الضمان من الشاهدين اذ اذنت اليد المتعفة
للمؤمن العبد بالكتابة ومن العبد الكتابة الصادر برضاء العبد وهي سبب لاتباعه ببدل الكتابة فان اهدا المؤمن الشاهد
وقضى منها القيمة لم يقبل الكتاب حتى يودي الف الى الشاهدين لانها باءا الضمان يقوم مقام المولى في بدل الرقية
ويهد فان بالفضل لانه بوج استفاذه كسب خبيث وهي شهادة الزور كما في الغصب وهذا عند ابى حنيفة وطيب له
لما عرفت فان نقض المولى الكتاب وهو يعلم يرجع الشاهدان ولا يعلم فبرضاء بالكتابة ولا يضمن الشاهدان لانهما لا يؤول
ضمانا على محل واحد فاذا اهدا المولى بدل الكتابة فقتل الشاهدين من الضمان موقرا لان من مزور اختيارا ومن استأجر
الاخر كما في غاصب الغاصب الا اذا كانت الكتابة اقل من القيمة فله ان ياخذ الكتابة ويرجع على الشاهدين بفضل القيمة لانها
اذا اهدا العتق عن ملك المولى بغير رضاه واختيارا باتباع الكتاب ليس باجارة لان الاجارة من المالك لغو لان الكتابة
ناقل بقتل الشاهدان واذا كانا لغوا مع ولو صرح بالاجارة لا يبرأ الشاهدان مما ان الزيادة لانها غير ماملة فهما اول
ولو شهد انه باعه بالف الى سنة والمشتري بهاها فالجواب كذا في جميع تفاسيلها اذ عي العبد ان مولاه كاتبه على الف وادى
قيمته وقال المولى كاتبته على الفين واقام البيينة وقضى واداهما ثم رجما ضما الشئ الف درهم لكتاب لانها اجابا على الكتاب
زيادة الف بغير عوض حصل له كما في بيع مثل ذلك فان كان الكتاب بثلث المكاتبة فادى المولى الفين لا يقبل بيته عليه وقال
المكاتبة ثلثه فامضى على الكتابة او دعه لان القضاء بالكتابة مع عجز العبد لا يبيد لان الكتاب بثلث فضع الكتابة بان يرد
نفسه فانه يفتح الكتابة لم يبق العتق ولم يجز عليه شئ فكذا يبيد القضاء بالكتابة مع عجزه فلم يقض بها وكذا عند ابى حنيفة
هذا الكتاب لان الجور من ملك النفع لم يجعل ضما على رواية كتاب الرهن لا يستقيم لانه اعتبر ضما فانقص الكتابة بغير

ولو شهد انه عبد فدون فاعتقه على ان ثم رجما لم يضمن له شيئا لان بدل العتق ما وجب بالشهادة وانما وجب بالاجاب المولى
وقبول العبد والمولى يختار غير مضطر في هذا الاجاب من جهة الشاهد فلا يكون وجب من المال مضافا الى الشهادة تمام الشهادة
انه عتق عبده على خمسمائة وقيته الف فقتل ثم رجما لان شاه من الشاهدين الف ورجما على العبد بخمسمائة وولاء العبد لولاء
لانها بشهادة المولى قيمة العبد وهي الف وخمسمائة بغير عوض وخمسمائة بغير عوض وهو المستأجر ضار كما لو شهد
بيع عبده ثمن موقر ورجما ضما الشئ للبايع ثم رجما به على المشتري فكذا هذا شهدا انه عتق عبده عام اول في رمضان فقتل
القاضي بعتقه ثم رجما ضما قيمة العبد يوم اعتقه القاضي وحكم في حدوده وجزا وجبايته فيما بين رمضان الى الاعتقه
القاضي حكم حر لان القاتل ثبت حرته من رمضان بالبيينة والثابت بالبيينة العادلة كانت ثابتا بالعاينة ولو عاينا انه اعتقه
في رمضان كان حرا في رمضان فكذا هذا وفي حيا اجاب الغمان بغير حرا يوم القضاء لان التلغ حصل يوم القضاء لان المنع
والميلولة من المولى ومعه حصل يوم القضاء شهدا انه طلق امراته عام اول في رمضان قبل الدخول وقتل به والزهر
نصف المهر ثم رجما ضما ثم شهدا آخران انه طلقها عام اول في شوال قبل الدخول بها لم يقبل ولا شفع الاولان لانها
صارت مباينة بالطلاق الاول قبل الدخول فلا يصح نقلها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي
الضمان على الزوج الاول بانه ولو اقر الزوج بذلك يرد على الشاهدين ما ضما وكذلك اقر المولى بالعتق قبل هذا عند ابى حنيفة
ومحمد خلا لا في حيفته بناء على نفاذ القضاء باطنا فقتل فقتل القضاء في رمضان باطنا عنده لم يبع اقراره بالطلاق و
العتاق في شوال من هذا العام فقتل المكلف مضافا الى الشهادة لانها لا الى اقراره وعندها لم ينفذ القضاء باطنا بقي التنازع
والرق الى شوال باطنا فقتل اقراره في شوال وكان المكلف مضافا الى اقراره لا الى الشهادة **فصل** شهدا انه حلف بعتقه
ان دخل الدار وشهد آخران انه دخل ثم رجما ضما شهود البيين لان العتق مضاف الى اجاب الحرية وهو قوله انت حر لا الى شرط
وهو الدخول ولو شهد بالتديير واخران بالعتق فوجوا الضمان على شهود العتق لان القضاء بالتديير مع العتق لا يبيد
لان حكم التديير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبق الرق مع العتق البات فلا يقضي بالتديير فان قضى بشهادة التديير ثم
شهد آخران بالعتق البات فقتل ثم رجما ضما شهود التديير ما نقصه التديير وشهود العتق قيمته موقرا لان
القضاء بالتديير يبيد حكمه لانه ليس حلاله القضاء بالتديير شهادة قائمة بالعتق فامكن القضاء بالتديير وقد
مكن نقضه فيضمانه وشاهد العتق اذ لا المديير عن ملكه بغير عوض فيضمان قيمته موقرا **باب**
الرجوع عن الشهادة في الميراث والنسب والولاء **فصل** ادعى انه ابن فدون والاب ينكر فادى البيينة فقتل ثم رجما لانهم شهدوا
بالنسب والنسب ليس بمال فلا يجوز تعيينه بالمال وكذلك اقام الرجل ان هذا مولاه واعتقه وهو يقول نأخر اصل ثم رجما
وكذا في لومات موروثة ثم رجما ايضا ولو شهدوا انه ابن فدون القاتل لا واث له غير واقا تلى بقر القاتل عن اقصى القضا
وقبله الابن ثم رجما فدون ضمان عليهم في القصاص لانه ليس بمال ويعتق ما واثه هذا الابن من القاتل لو دنته المروقة فيهم
المعزولان الشهادة بالنسب بعد موت المورث وقت على استحقاق المال وهو الميراث مقصودا وعلى اثبات النسب شيئا
لان النسب غير مقصود بالادعاء ولذا لا يبيع دعوة النسب بعد الموت بدونه دعوة الميراث في غير الاب والجد والماعز
فاما حال حيوة المورث النسب مقصود بالادعاء والشهادة لان النسب لا ينتقض سببا لاستحقاق المال في حاله ولهذا صح
دعونه بدونه دعوى الحق شهدا الرجل مسلم ان اباه مات مسلما وعرف كافرا وليت ابن اخر كافرا ثم رجما ضما الميراث
للكافر الوارث لانها شهدا بالنسب وبالا سلام وبالا سلام الاب بعد الموت فكان المقصود هو استحقاق الميراث
للا نسب والا سلام اذ عي رجل نسب زوجين واقام البيينة وقضى به ورفق بينهما ثم رجما شهود لا يصح رجوعهما ولم يضمن
شيئا ولا يطلها الزوج لانها لم يتلفا ما ليتها بشهادة لانهما ما ليتها بشهادة لانهما قد بلغت بالاعتاق من المولى قبل
شهادتهما انما اثبتا النسب عليهما المديري والتلفا ملكا استكاحا على الزوج والنسب واستكاحا ليس بمال ولا يطلها الزوج
لانه مقضى عليه بالحرمة وليس المقضى عليه بالحرمة ان يقر بها كما لو شهدا عليه بالطلاق بزور لا يكون له قربانها فكذا هذا

صل صبية في رجل ادعى انها امته فشهد انه اقرا انها ابنته فحقى القاضي بها ثم رجعا صفا فثبتت لان مال الامه انما
تلفت بشهادتهما فغير عوض فان ماتت عن مال حل له اخذ لانه اما كسب امته او كسب ابنته بملكه بالارث او بملك النكاح
واما في رجل فشهد شاهدان انه اقرا ابنه وشهد اثنان انه اعتق هذه الامه وتزوجها على الف وهو محجود فحقى
ثم مات على ابن ابن اخين فحقى المرأة بالمهر وقسم الميراث ثم رجعا فشهدوا الابن يعقوب فثبتت لورثة الانصبيين لان منها
ويعقوب شهود الامه قيمتها الامير شالامة منها ولا يعقوبون غير ذلك لان يكون المهر اكثر من مهر مثلها فيضمنون الفضل
الامير انما منه لان القضاء بالنكاح وبالنسب بشهادة الزور ينقد بالحنا عند في صفة من فثبت النكاح والنسب فثبتت
ميراثها فرفع حقتما من قيمتها عن الشهود لانها صمد قائم في الشهادة مكرها سم في الرجوع فحقى القضاء ما يصلح له
في حقها ويجوز ان يعقوب الشهود جميع القيمة للورثة لان القضاء بشهادة الزور لا ينقد بالحنا عندها ومع هذا لا يضمنون
حقتما من الميراث لان الشهادة بالنكاح والنسب وجب حال الحياة وذلك لا يوجب حقتما في الميراث مضافا الى شهادتهم
حتى لو شهدوا بذلك بعد الموت يضمنون جميع القيمة لانهم شهدوا باستحقاق الميراث معنى مات عن عيدين وامه ومال فالحالة
على قيمين اما ان شهد على نسب كل واحد في حق كل واحد او شهد على كل واحد وكل قسم على وجهين اما ان يصدق بعضهم ببعض
او يكذب بعضهم ببعض ولا يخلو اما ان دمج الشهود متعاقبا او معا **اما القسم الاول** مات عن عيدين وامه ومال فشهد
شاهدان ان فولدوا اخوه ووارثه ولا وارث له غير فقضى له بالمال والعبيدين والامه ثم شهد اثنان ان احد العيدين
بعينه ابن الميت فاعطى له الميراث كله ثم شهد الاثنان ان العبد الثاني ابن الميت فقضى له ايضا وقسم المال بينهما فان ثم
شهد اثنان ان الميت اعتق هذه الامه وتزوجها في صحته فقضى به وجعلت وارثه ثم رجع شاهدان الا انهما
قيمتهم بين الابن والاخر والمرأة اثمانا ويضمنان ميراثه لانهما اتلفا قيمته لاجنه والمرأة والامه اتلفا ميراثه
لاجنه والمرأة لان حقها من جميع المال وقد استوفت ثمنها من جميع المال واتصا صاير متلفين للميراث لان الشهادة بالنسب
بعد الموت شهادة باستحقاق الميراث مقصودا ولولم يصبوا ورجع شاهد المرأة صفا فثبتت ميراثها على الامه
لانها بالرجوع وزعمت انهما اتلفا المرأة وميراثها على الابن وقد صدقهما الابن في ذلك وهذا اذا كان كذب بعضهم بعضا
فاما اذا صدق بعضهم بعضا وكونه وارثا لا يضمن شيئا لاحد لانه كذبها في الرجوع والمقر له حتى كذب المقر في الميراث
لم يلزمه شيء **واما القسم الثاني** لو شهد على ذلك كله شاهدان ينفلان شهدا على كل واحد متعاقبا ثم رجعا عن شهادتهما
كلهما كان الصانع عليهما كذلك وسواء رجعا معا او متعاقبا لان اصل الشهادة كان مختلفا بعضهم قبل بعض فاعادوا
الشهود فرق مختلفة لان كل واحد منهم صار مشهودا ومشهدا عليه ولهذا لم ينفذ هذه الشهادة بتكذيبهم وان شهدوا
على ذلك كله معا وبعضهم يكذب بعضا ثم رجعا صفا ثمن المرأة من المال وقيمتها لابنين فنفين لان الفرق المختلفة
كالفرقة الواحدة فيما بين الابنين والمرأة لان كل واحد منهم مشهود به ومشهد عليه وتكذيب الشهود عليه الشهود
لا يبطل الشهادة ويعينان من قيمة كل ابن اصاحبه سبعة اسم من غايته والتمس المرأة وكذلك لو رجعا عن الشهادة
متعاقبا رجل له جاريتان كل واحدة ولد ولدت في ملكه فشهد شاهدان لاحد الولدين انه ادعاه وهو يكره واخر الاخر
بملكه فقضى ابنته وامته الولد ثم رجعا فلا يخفى من ثلثة اوجه اما ان كانت الشهادة والرجوع حال حياة الولد او الشهادة
حالة حياته والرجوع بعد وفاته او كلاهما بعد وفاته فان كان كلاهما حال حياته ضمن كل شاهد قيمة الولد الذي شهد به
قيمة ام الولد لانه اتلف على المشهود عليه ملكه في الولد المشهود به ومكن نقصانا في امه سببا لاستيلاء فاعادوا
الاب ثم مات ولا وارث له غيرهما فكل واحد من الابنين يوجب صاحبه ضمن كل شاهد من الولد الاخر نصف قيمة ام الولد
الذي شهد به لانها اتلفا على الميت ملكه فثبتت لانها عتقت بعد موته بسبب شهادتهما فاضا من قيمتهما الميت
الا انهما صفا فاستدان الاستيلاء وليت وادياه اليه فلا يعينان مرة اخرى وانما يعينان الباقي والباقي ام الولد
شاهد كل واحد في ميراثه الذي ورثه جميع ما اخذ منهم الوالد في حياته لان كل واحد يزعم انها صاير فان في الشهادة
وما اخذ الاب منها اخذ بعينه وصاير ذلك وينا على اب والولد الا ان يكون في ذلك واحد الوارثين اذا اقر عين الميت

وكرر الاخر فانه مستوفى ذلك من نصيبه خاصة والشاهد بالرجوع وان كان كذبا فيما اقرت له هذا الاقرار يبطل كذب المقر له
الا ان الاقرار بالمال ههنا ما ثبت مقصودا وانما ثبت ضما بالنسب والنسب كما لا يبطل بالكذب وكذلك ما ثبت من اقرار ضما
له وما دكر اقرار ضما لشريعت هذا العبد من فلولن وكذب البائع كان بايعا ان يصدق به بعد ذلك وبانضام لان الشريعت لا يبطل
بتكذيب بايع فذلك الاقرار بالتمس ضمالة واما اذا كانت الشهادة حال حياة الولد والرجوع بعد وفاته ضمن كل شاهد
للمرأة يشهد له نصف قيمة الولد المشهود به ونصف امه غير ام الولد ولم يضمن الميراث لانها لم يضمن نقصان الاستيلاء بولاد
لعدم رجوعها حال حياته واما اذا كان كلاهما بعد موته وله اخ لاب وام ضمن كل في حق كل واحد يشهد والامه قيمة الولد الاخر
وقيمة امه امة وجميع ما ورثا لانها بشهادتهما بعد الموت اتلفا الملك في المشهود به وامه فيه على الذي علم يشهد له
لانها اذيقان بعد موت المولى لان الشهادة بالنسب بعد الموت شهادة على استحقاق المال فانصف الميراث الى شهادتهما
الميراث ايضا ولم يضمنوا مخرج شيئا لان المقر به صار مستحقا بشهادة غيرهما لقضاء القاضي وما راى شاهد مكرها بارشها
بالقضاء والاقرار اذا اتصل به تكذيب القاضي يبطل وكذلك لو كان الشهود شاهدين شهدا بذلك كله جملة والولدين
صغيران فقضى ثم كبر العبدان ضد كل واحد فثبتا شهدا به وكذبهما في الشهادة لاجنه ثم رجعا فالحكم كما ثبت فثبت كل
واحد بشهادة شاهدين لان الفريق وان كان واحد اكن الشهادة مختلفة لصيرورة كل واحد منهما مشهورا له وشهد
عليه ولو كان الولدان كبيرين فشهد ان المولى قال في كلمه هذان ابناي من هاتين الجاريتين وادعى ذلك العبدان وقضاهم
رجعا فان كانت الشهادة والرجوع حال حياة الوالد ضما قيمة الولدين فنقصا قيمة الامتين لانها اذا ملكة في الولدين
ومكنها نقصانا في الجاريتين بسبب الاستيلاء فان اخذ ذلك منهما ثم مات الوالد ولا وارث له غيرهما اخذا من تركه
جميع ما ضمنه لان الولدين زعموا انها صاير متلفين في الشهادة كاذبين في الرجوع وما اخذ الاب من يعزى وصاير ذلك
دينا في تركه ولم يضمنوا الولدين شيئا لان كل واحد صدق كل واحد صاحبه في انه ابن الميت لانها اذيقان الاب
اذعاهما بجملة واحدة ومكذب كل واحد صاحبه في ذلك فقد كذب بالشاهدين فيما اقرهما من الصانع فبطل اقرارهما
ولو شهدا حال حياته ورجعا بعد موته عن اخ هو وارث ضما لآخر قيمة الولدين والامتين والميراث كله لما بينا **الفتا**
ذكر عيسى بن ابيان في نوادر رجل مات وترك اخاه لاجنه لا يعلم له وارث غير فادعى رجل انه اخوه لاجنه وامه واقام شهادته
انه اخ لاجنه وشاهدان اخرون انه اخ لاجنه فقضى القاضي بانه اخ لاب واقرا عطاء جميع الميراث ثم رجع الشهود كلهم
ضمن للذان شهدا انه اخ لاب ثلثي الميراث والاخران ثلث الميراث لانه استحق بشهادة الاولين نصف الميراث وهو عليهما
واستحق بشهادة الآخرين سدس الميراث فهو عليهما والثلث الباقي استحق بشهادة الفريقين جميعا لانهما شهدا حال حياته
فهو عليهما نصفان لا مستواثما في اقله فشهد شاهدان انه اخ لاب فقضى القاضي بانه اخ لاب واقرا عطاء نصف الميراث
ثم شهد اثنان انه اخ لأم فقضى به واعطاه النصف الباقي ثم رجعا عن شهادتهما ضمن كل في حق نصف المال لانه لما اتلف
بشهادته فقد اتلف خاصة ما شهد به ولو شهد شاهدان انه اخ لأم او لاب فقضى به واخذ سدس المال وشهدوا معا
وقضى بشهادتهما متعاقبا ثم رجعا ضمن كل في حق ما اخذ المشهود له بشهادتهما او لا وكذلك لو شهدوا معا فشهدوا
وقضى بشهادتهما اما ينظر الى القضاء فنقض بشهادتهما ولا ضمن ما قضى بشهادتهما ومن الاخرين الباقي واستشهد
رجل مات وترك ابنا واخوه فادعى كل اخ له لامة بعشرين درهما وكل اخ له لاسه بخمسين درهما وكل اخ لاجنه لاجنه
لانة درهم فادعى رجل لاجنه لاجنه وامه فشهد له شاهدان انه اخ لام وشهدان انه اخ لاجنه فقضى به واعطاه مائة درهم
ثم رجعا جميعا كان العشر على الذين شهدوا وانه اخ لام والخصم على الذين شهدوا انه اخ لاجنه والثلثون الباقي عليهما
نصفان لما قلنا ولو كان وصي كل اخ لاجنه بخمسين والمالاخ لاجنه وامه ثمانية بما ضل الذين شهدا انه اخ لاجنه لاجنه
والخصم الباقي على الفريقين نصفان رجل مات وترك اخا خرا مسلما وترك ابنا ملوكا ذميا فادعى الابن انه تركه كاذ
سلم واعق قبل موت ابيه واقام شاهدين على العتق وشاهدين اخرين على الاسلام فقضى القاضي بذلك معا وكل
الميراث له ثم رجع الشهود جميعا فالصانع على الفريقين نصفان ولو اقام شاهدين على العتق او الاسلام ثم اقام شاهدين على الاسلام

ثم رجوا فاقسمان كله على شاهدي الاسلام لان استحقاق الميراث ثبت بشهادتهما خاصة رجل مات وترك اخوين لام
واخا لابلد ادعى رجل انه اخوه لابييه وامه وشهد له شاهدان انه اخ لاب وشاهدان انه اخ لام فحققت واخذ الثلثين
الذين في الاخ لاب ثم رجوا ضمن الذين شهدا انه اخ لاب ثلثة ارباع ما اخذ الاخران ربعه لانه استحق بشهادة
الاثنين نصف ما اخذ واستحق النصف الاخر بشهادة الفريقين الا ترى انه لو وجد القاضى الاولين عبد بن عبد الله
منه ورثة الى الاخ لاب واشركه مع الاخوين لام في الثلث ولولم يجد هاهما عبد بن وعبد الاخين عبد بن اخذ منه
نصف الثلثين ورثة الى الاخ لاب ولو كانت ثلثة اخا لاب واخا لام ثم ادعى رجل انه اخوه لابييه وامه فشهد له شاهدان
انه اخ لام وشاهدان انه اخ الاب واخذ خمسة اسداس الميراث ثم رجوا ضمن الذين شهدا انه اخ لاب ثلثة ارباع
اسداس الميراث وربع سدسه وعلى الاخر سدس المال وثلثة ارباع اسداسه وبقي سدس ونصف سدس لانه قد استحق
بشهادة الذين شهدا انه اخ لام سدس المال فهو عليهما واستحق بشهادة الاخرين نصف المال وذلك سوسان ونصف
وبقي سدس ونصف سدس استحقا بشهادة الفريقين فهو عليهما سواء **الجامع** اصله ان المشهود به متى كان مستحقا
على المشهود عليه بشهادة غير لم يضمن الشاهدان الرجوع لانرج لا يكون الثلث مضافا الى شهادته واذا لم يكن مستحقا بشهادة
غير يضمن المشهود به رجوعه لان ثلثه اضاف الى شهادة مات رجل عن زوجة الف بنت رجل فمات بها اقام رجل شاهدا
انه عمه لابييه وامه لا يعلمان له وارثا غير فقوله ثم جاء اخ واقام البيعة انه اخ الميت لابييه فانه يقضى به ويستحق المال
من العم فندفع اليه لان هن البيعة قامت على المضمين وهو العم لان المال في يده وهو يزعم انها له وسكر كونه اخا
فثبتت العم خصما ودفع المال اليه لان الاخ مقدم على العم فان اقام بعد الاخر البيعة انه ابن الميت لا يعلمان له وارثا
غير يقضى له ويرجع الاخ على الابن فان رجوا جميعا ضمن شهود الابن واخ ولا يضمن شهود الاخ لعم لان شاهدي الابن شاهدا
اذا لا ملاك الاخ لان زوال ملك الاخ غير مستحق عليه بشهادة غيره فكانت مضافا الى شهادتهما لا يجرى زوال ملك غير
مضاف الى شاهدي الاخ لان زوال ملك الميراث غير مستحق عليه بشهادة غيره فها شاهدا الابن فكان ملكه زائلا
بشهادة اربعة نفر وقبيل ثمان على الشهادة لان رجوع غيرهم يعمل في حقهم ولا يعمل في حق غيرهم كان رجوع الشاهد في حق
ولا يعمل في حق المشهود له فصار كانهم قائمين على الشهادة في حق شاهدي الميراث فميراث مضافا الى شهادتهما وشهود العم
لا يضمنان للودع وان ازالا يبيع لان زوال يردودع سق بشهادة غيره وهو شهادة شاهدي الاخ والابن فانه لا شهادة
العم لاستحقاق زوال اليه بشهادة الاخ والابن فكانت يردودع دائمة بشهادة ستة نفر وقبيل اربعة نفر على الشهادة
وكذلك لو جاء جميعا وشهد واجملة وقيل ينبغي ان لا يقضى بشهادة الاخ والعم لانه ليس بضمم وولدت مع الابن ذلك
قايلا للمسئلة اذا عمل شهود الميراث وقضى له ثم عمل شهود الابن وقضى له ثم عمل شهود الابن وقضى له ثم عمل شهود الابن وقضى له
لصيرورتهم محجوبين بالابن وذلك بعد القضاء والدين واما قبل القضاء فيصح دعواهم **باب الرجوع**
عن الشهادة على الوصية المبسوط ادعى رجل ان فردنا الميت اوصى له بالثلث من كل شيء واقام البيعة فحققت ثم رجوا
ضمنوا جميع الثلث لانهم ازالا الثلث عن ملك الورثة وكذلك لو شهدوا انه اوصى له بالثلث في حياة الميت فلم يضمنوا
حتى مات وفي هذا الفصل اشكال لان الموصى له لا يملك اثبات الوصية على الموصى في حياته ولا على الورثة لانه ليس بضم
فالمجرب ان الشهادة بالوصية وجبت طالة الحياة والقضاء بها بعد الوفاة فانهم اختلفوا بعد الوفاة طالة الشهادة
اما لتصريح موجبة بالقضاء فاذا وجد القضاء بعد الموت فكانت الشهادة ابتداء بالوصية بعد الموت فكانت مستعدة
لانها قامت على ضم وهو الورثة واشكال اخر ان الموصى يملك دفع الوصية وهو جاهد للوصية وللجود من ملك الفسخ يكون
فسخا قلنا في جود الموصى هل يكون فسخا فيه روايات في رواية الوصايا يكون فسخا وفي رواية الجامع لا فكانت المسئلة
مبنية على رواية الجامع شهدوا بعد موته انه اوصى بمن المأبرة للفلان ويخرج من ثلثه فحققت له بها فوليها فلان
او من غيرهم ثم رجوا ضمنوا قيمتها يوم قضي بها ولا يضمنون الحق ولا قيمة الولد لان العرق انما يجب بدلا عن استيفاء
البضع وهي ملحقة بالاجزاء فدرخت في زمان القيمة كسائر اجزائها واما الولد فلم يوجد منها ازالة الملك والديعة

بالتور

بالتور لا تملك انما منعنا حدوثه في يده فلم يضمن كالفصل فان اختلف الشاهدان والورثة في قيمتهما يتقدرا كانت التجارة
ميتة فالقول قول الشاهد لان الورثة يدعون عليه زيادة ضمان وهو ينكر وان كانت قائمة فانه حكم الحال والعقل
قل من يشهد له الحال فان كانت قيمتهما التي درهم فالقول للورثة وان كانت اقل فالشاهد لانها اختلفا في قيمتهما
وقد امكن بحكم الحال ان القيمة قائمة للحال ولم يوجد ما يسقطها فالظاهر وانما على ما كانت والحال قد تدر على الميراث
وصار كالاخر والمشار اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه فلما قام الورثة البيعة او الشاهدان البيعة يؤخذ بها لان
حكم الحال لا يعقب به متى قامت البيعة بخلافه **الجامع** مسائل على فصلين احدهما في الشهادة على الوصية دون الرجوع والثاني
في الشهادة عليها **فصل** مات رجل عن ثلثة الاف وان شهد رجلان ان الميت اوصى هذا الرجل بثلث ماله واخران
لاخر بثلثه والابن جاهد والموصى له بعضهم يحجج بعضا فحققتا على الثلث بينهم ثم رجوا جميعا لم يضمنوا الا بثلثا
فرق بين هذا وبين رجل عن عبد فشهد شاهدان بانه ملك هذا وقضى به ثم شهد اخران بثلثه على المقتضى عليه فحققت
ثم اخران بثلثه على الثلث فحققت به ثم رجوا ضمن كل فريق المشهود عليه قيمة العبد والفرقان في الاول ابن صام فحققتا
عليه وثبت الاستحقاق عليه بشهادة كل فريق لان الشهادة قامت على الميت فصار الميت مقتضا عليه ومنه مقتضا
عليه فحققت بكل فريق يلقى الملك من جهة الميراث مقتضا عليه حتى لو ادعى الميراث نفسه لاسمع دعواه والوارث يلقى
تلقى الملك من جهة الميت فبغير الابن مقتضا عليه ايضا فامكن لكل فريق دفع الضمان عن نفسه بان يقول للوارث الثلث ما
ازيل عن ملكك فلم يصير الثلث مضافا الى شهادة كل فريق وضمن كل فريق لباقي ثلث الثلث بينهما فضمن لانها اذا لا
عن ملكه ذلك القدر وفي الثانية كل واحد منهم صار مقتضا عليه بشهادة الفريق الواحد لان القضاء ملك من كل فريق
يكون مقصورا عليه ولا يمتد الى غيره فيستحق الملك على كل واحد منهم بانزاده لاحتمال جدد الملك واستيفاه في حق
كل واحد مقتضا عليه بشهادة الفريق الواحد لان القضاء ملك من كل فريق فيكون زوال الملك مضافا الى شهادة
كل فريق فيقتدر الثلث والاثرف جميعا فلا يمكن لكل فريق ان يدفع الضمان عن نفسه بهذه الحجة مات وترك عبد
قيمة واحد الف وثلث ماله الف فشهد شاهدان انه اوصى هذا الرجل هذا العبد وقضى به وشهد اخران انه اوصى
هذا العبد الاخر فلهن على اربعة اوجه احدها ان يكون قيمة كل عبد الف وثلث ماله الف والثلث الفان قيمتهما
الفان والثلث الف وخمسة وقيمة كل عبد الف والثلث الفان وقيمة احد العبدان الفان وقيمة الاخر الف
اما الاول فالقاضي يرضى نصف العبد الاول الى الورثة وقضى بنصف العبد الاخر لثاني لان الثابت بالبيعة العادة كالثابت
بالبيعة ولو ثبت ذلك بالمعينة فحق ذلك فكذلك ان ثبت بالبيعة العادة فان رجوا ضمنوا الميراث والوارث
شيئا لان شاهدي الاولين اخوا العبد الاول عن ملك الوارث فقد عاد العبد الاول الى يد الوارث من جهة الفريق الثاني
فيبيان عن الضمان كالمضروب اذا وصل الى يد المالك من جهة غير الغائب برضى عن الضمان فكذا هذا شاهد الثاني
ان اخوا العبد الثاني عن ملك الوارث فقد ادخلوا العبد الاول في ملكه لانها لا يقتدر على اخراج العبد الثاني عن ملك الوارث
الا بعد ادخال الاول في ملكه حتى لا يزيد الوصية على الثلث فكان اخراج موطا بالادخال فكان تدر فابعض يعيد ولا يوجب
الضمان ويضمن كل فريق للموصى له الاخر نصف عبده لانه اتف عليه نصف عبده بغيره **اما الثاني** وهو ما اذا خرج العبدان
من الثلث ضمن الفريق الثاني قيمة العبد الاول للموصى له الاول وضمن قيمة العبد الثاني للوارث ايضا لانها انما يفرع
لان العبد الاول لا يصلح عوضا عن الثاني **اما الثالث** وهو ما اذا كان الثلث الفان وقيمة كل عبد الف فضمنوا للموصى له كل
قيمة العبد الاخر كاملة لما ثبتنا ويضمنون للورثة نصف قيمة العبد الثاني لان النصف من العبد الاول لا يصلح عوضا عن الثاني
لانها لا يقتدران على اخراج نصف العبد الثاني من ملك الوارث من غير ادخال شيء من العبد الاول في ملكه لان ذلك يخرج
من ثلث ماله والنصف الاخر لا يصلح عوضا لانها لا يقتدران على اخراجه من ملك الوارث الا باذلال نصف العبد الاول في
ملكه فقد اتفنا نصفه بغيره ومن نصفه بعض **اما الرابع** وهو ما اذا كان الثلث الفان وقيمة العبد الاول الف
والثاني الفان ضمن الاخوان للموصى له قيمة عبده ويضمنان الوارث نصف عبده لان نصف الثاني خرج من ثلث ماله لان ثلث

الثاني ونصفه لا يخرج فكان نصفه عوضا ونصفه لا فقد اتفقا العبد الثاني بنصفه بعوض ونصفه بعوض من عتقه في يرى
رجل شهد شاهدان ثم وهبه لرجل وسلمه اليه وشهد آخران بمثله لا فرق في بينهما ثم بعوا صنعا للمواهب قيمة
العبد كل فرق بنصفه ولا يضمنان للموهور له بخلاف الوصيتين لان الوصية بعد الوصية صحيحة الا ترى لو وصفت لثلاث
بينهما وصية كل واحد منهما بجميع العبد حتى اذارت احدهما سلم جميع العبد للاخرين ثم بعد كل فرق في الوصية ان يقول
للوارة العبد ما اذيل عن ملكك بشهادتنا وانما اذيل بشهادة الفرقة الثانية فليس لك علينا من ذلك في قولنا بوضع الصانع
على نفسه بمن المحجة فاما الهبة بعد الهبة غير صحيحة فلو يكون العبد ذا المذمة ملكه بشهادة كل فرقة لا يعتبر في الوصية
الكل مات وتلك عداقته الف لا مال له غير ما وصي بعقده فشهد شاهدان من ورثته لرجل على الميت بين ضمانته ثم قبل
وان شهد ادين القليل لان الدين متى لم يستقر فقيمة العبد يجوز ان يشهدا معا لانها اثبتان حتى البيع
لان متى ثبت الدين يباع العبد بالدين وقبل ثبوته لا يباع لانه ثبت حتى العتق للعبد بعد الثالث وذا بيع البيع وفي البيع
منفعة لها لانه متى بيع العبد بالدين بطلت الوصية فاذا وصي للفرع ضمانا بقي لها ضمانا واذ لم يثبت الدين بقيت الوصية
فيعتق ثلث العبد ويبقى في ثلثي قيمته الورثة فيما اخذ الفرع من ذلك ضمانا فيبقى لها من بول العبد مائة وستة وثلاثون
وثلاثادهم فاما اذا استقر الدين بقيمة العبد لم يجرى فيها ضمانا لانه لا منفعة لها في بيع العبد لانه لا يسلط لها
من بول شيء متى استقر الدين بقيته فان كان العبد وصية لرجل والمسئلة بها فقلت في الحامين لان حق البيع كان
ثابتا لها قبل شهادتهما فانه كان لها ان معا هذا العبد هذا الحق سوى قبلت شهادتهما لانه ينتقل حق البيع الى
القاضي فيما مقران على انفسهما **فصل** اصله ان الوصيتين متى كانتا بمنزلة من الثلث لا يكون الاقل عوضا عن الثلث
لانها لا يقدران على اخراج العبد الثاني عن ملك الوارث من غير اذلال العبد الاول في ملكه الا ترى انما لو شهدا
بالوصية بالعبد الثاني ولم يشهدا بالرجوع عن وصية الاول فقلت الوصية الثانية في جميع العبد الثاني فلم يكن الثاني
منسوبا بالاخراج فلم يصلح الاقل عوضا عن الثاني فبقى الاقل بعوض وعين كان لا يخرج الثاني من الثلث كان الاول عوضا
عن الثاني لانها لا يقدران على اخراج الثاني عن ملك الوارث الا باذلال الاول في ملكه وان كان بعض الثاني يخرج من الثلث
دون البعض بقدر ما يخرج ليصل عوضا ويقدرا ما لا يخرج ليصل عوضا اعتبارا بالبعض بالكل ولو شهدا بالوصية لرجل
فقتضيه به وشهد آخران انه رجع عن هذه الوصية ووصي بالثلث فهذا يقتضي به واسترد من الاول ثم شهد اخران انه
رجع عن هذه الوصية ووصي بالثلث لهذا يقتضي به واسترد من الاوسط ثم رجعا جميعا ضمن الاخرين الاوسط لثلاث
وضمن الاوسطان الاول نصف الثلث الثاني ولا يضمن شاهد الاول شيئا لان الاخرين اتفقا على الاوسط جميع الثلث فغير
لانه لو لا انهما دتما الاوسط والاسلم جميع الثلث لكانت الوصية الاولى على الاول نصف الثلث بعوض عن ثلث الوصية
للاوسط والاكابر الثلث الاكبر والاوسط فثقت وصية الاكبر بالبيعة وبينة الاوسط ثبت الوصية له وله
يثبت رجوع الوصية عن وصية الاكبر فكان الثلث بينهما لولا بينة الاوسط وشاهد الاكبر لم يشهد على الاوسط والاوسط يرضى
وانما شهدا على الوارث ولم ينفذا للوارث لما قلنا واستشهد بوارثين شهد ان الميت رجع عن الوصية بالثلث
لهذا وادعى به لهذا قبلت شهادتهما رجل مات عن ثلثة اعيان قيمتهم سواء فشهد شاهدان انه اوصى بهذا العبد
وقضى له ثم شهد اخران بالرجوع عنه وبالوصية هذا العبد الاخر هذا الاخر وقضى مرق العبد الاول الى الورثة ثم
شهد اخران انه اوصى بهذا العبد الثالث لثالث ورجع عن الثاني وقضى به ثم رجعا فلو وصفا ان على شهود الاول
او يضمن شهودا الثاني بنصف قيمة العبد الاول ويضمن شهود الثالث لثالث قيمة العبد ولا ضمان للوارث على احد
والاول سواء ولو شهدوا جميعا لما ذكرنا وعللنا لاجلته حتى بالثالث لانه ثبت الرجوع عن الوصية الاول ولولا الاوسط
بالبيعة العادلة قبل القضاة لها فاستحق الثالث الثلث جملة فان رجعا بعد ذلك ضمن الشهود الثلث للوارث لانها
اتفقا عليه الثلث بعوض ولا شيء على شهود الاول والثاني لانه لم يتصل بالعتق او بشهادتهما فلم يجرى فيها دتم
متلفة فان اراد الاوسط نصيبين شهودا الثالث يقيم البيعة عليهم بالوصية فيضمنهم ثم رجع الشهود على الورثة

وان اراد الاوسط نصيبين شهودا الثاني يقيم بيته على الوصية فيقتضي له عليها بنصف قيمة العبد الاول رجل اوصى بثلث
ماله لرجل ودفع اليه فشهد شاهدان انه رجع عن وصيته له فقتضى بالثلث للوارث ودفع اليه ثم شهد انه اوصى
بالثلث لهذا الاخر فقتضى به ثم رجع عن شهادتين ضمن الثلث مرتين مرة للوارث ومرة للوصي له الاول فرق بين هذا وبين
ما لو شهدا بالرجوع والوصية للثالث معا والمسئلة بها فهاضنا ثلثا واحدا للوصي له والفرق ان في الاولى اتفقا الثلث
مرتين مرة على الوصية الاولى لانها اقران الوصية الاولى كانت حقا وان الثلث كان للوصي له الاول ومرة للوارث لانها
لما شهدا بالرجوع عن الوصية الاولى وقضى القضاة بشهادتهما فقد نقل الثلث من ملك الوصية له الاول الى ملك الوارث لانها
بالوصية للثالث اتفقا الثلث على الوارث وفي الثانية القضاء بالرجوع والوصية بعد معا فلا يمكن للقاضي ان يقتضي
بعود الثلث الى ملك الوارث مع قيام جميع القضاء بالملك له وهو قيام البيعة على الوصية للثالث ولو شهدا بالرجوع عن الاول
والوصية للثالث معا وقضى ثم رجعا عن وصية الثاني فالقاضي يثبتها عن شهادتهما بالرجوع اهما اثبتان عليها ام لا فهذا
لا يجزى ان ثبتا على شهادتهما اول بيتا ورجعا ولم يجزى ان ثبتا على شهادتهما بالرجوع ضمن الثلث للوارث لانها
دعما ان الثلث للوارث وهما بشهادتهما للثالث اتفقا الثلث على الوارث بعوض عن ذلك عن الرجوع فثبتا الثلث
آخر للوصي له الاول لانها لما رجعا عن شهادتهما بالرجوع بعد ما ضمنهما اتفقا للورثة فثبتا بالعتق ان على انفسهما الوصية
وعلى الوارث ثبوت ولانه لا استرداد ما دفعنا اليه من الثلث فيصدق ان على انفسهما ولا يصدق ان على غيرها فان لم يثبتا على الشهاد
بالرجوع ضمن الثلث للوصي له الاول ولا يضمنان شيئا للوارث لما عرف وان لم يجزى امر الشهاد بالرجوع لم يجزى على البيات
لاننا لا نضمن مقتضى عليهما لانه لا يضمن قبلهما وقضى للوارث عليهما بالثلث لانهما اتفقا عليه ذلك بالشهادة على الوصية
لثالث مات وتلك عداقته من كل واحد يساوي اتفقا وتلك ماله الف فهذا على اربعة اوجه وهو مذکور في هذا الباب
باب الرجوع عن الشهادة على الشهادة المبسوط واذا شهد شاهدان على شهادة اربعة وشاهدان على
شهادة شاهدين بحق يقتضي به ثم رجعا فثبتا لاربعة ثلثا ضمانا وعلى الاخرين الثلث عند ان يوجب مقال محمد على
الفرق بين قصتان لان الفرع بدل عن الاصول وحال ابدال لا يجوز ان يرى على حال الاصل ولو كان هذا ان الفرعان اصلين ثم
رجعا مع الاخرين كان ضمان نصفين فكذلك هذا لا يوجب ان تلتف مضافا الى الفرع لان الشهادة صدرت منهم عن اختيار
والاصل في الفضل الصادر عن واحد مختار ان يقتصر عليه ولا يضاف الى غيرهم فكان الفرع مباشرين للثالث فوجب قيمة الثمان
باعتبار عدد الفرع والفرع ستة حكما لان الثابت بشهادة اثنين على شهادة اربعة شهادة اربعة حكما فقيمة اثنتان
اربعة فيجب ضمان اربعة ثمانية باعتبار عدد موهودا اربعة على شهادة شاهدين ضمنوا النصف وهاهنا **فصل** شهد الفرع
قضى ثم رجعا الاصول والفرعان فالضمان على الفرع الذي شهدا عند القاضي عند ما قال محمد ان شاء ضمن الاصول وان شاء
الاخرين وان رجع الاولان دون الاخرين لم يضمنوا عندهما وقال محمد هما ضمانان فان قالوا لم يشهد الاخرين فادعى عليهما
محمد انه قصدي من كل واحد منهما سبب لثالث فاما عن الفرع هو اداء الشهادة حقيقة واثمان الاول وهو فضل الفرع شهادة
الاصول ثبت باشهاد الاصول واداء الفرع وهم مضطرون من جهة الاول الاصول في الاداء بعد الاستدانة فانهم لو استعز
من الاداء انما اذاعتبالا لا منقول لا على الاصول حكما لها ان سببا تلتف نقل شهادة الاصول والاصول حسيين لهذا النقل
والفرع مباشرين له لانه لا يخلل من نقل شهادة الاصول وبين اداء الفرع فقلنا على هذا وهو اداء الفرع الصادر منهم عن اختيار
لا عن مضطرا ولا من اختيار ولا يخلل الما ثم لا يصير الفرع الا في النقل الا ان لا يصير الا في النقل لا في النقل لان
لا يمكن ان يكتفى بالثالث غير كما لو اكرم على الطلاق قبل الدخول لا يضمن لكونه فقي على الفرع مقصورا عليهم والمستقيم المباشر
اذا اجتمعا وهما متعديان فانضمان على المباشر كما لما فرغ الدافع بخلاف القاضي لان الشاهد مستقيم والقاضي مباشر اكران
القاضي مباشر له والشاهد متعدي فيجب ضمان على المستقيم كما في الحافز مع المباشر ولو رجع الاصول دون الفرع
لا يضمن لان الذي من يقوم بشهادته جميع للمو وهو شهادة الفرع **المجامع** شهد على شهادة شاهدين لرجل على آخر بالعت
اشهد اخران على شهادة واحد عليه بالف فقتضى شهادتهما ثم رجع احد الذين شهدا على شهادة واحد فليهما ثلثة

اثان الحق ثمان على قول وثمن على الاخر لان الاولين اثبت كل المال لانها قاما مقام شاهدين الاصلين والاخرين اثبتا نصف
لانها قاما مقام شاهد واحد فيكون الباقي بقاء احد الاولين على الشهادة نصف المال ويبقى بقاء احد الاخرين ربع المال
الا ان هذا الربع شايخ في النصفين في النصف الباقي والنصف الساقط لان النصف اثبت بشهادة الاخرين شايخ في كل
فيكون كل ربع اثبتت احداهما شايخا في النصفين ايضا فادخلت منه واحد في النصف الباقي وكان الباقي نصف المال
وثمنه وذلك خمسة اثمان للمال فظهر ان التالف برجوعهما اربعة اثمانا لمال فيكون الراجعين اثنا عشر لان الثابت بشهادة
احد الاولين نصف الثابت بشهادة احد الاخرين فيكون عليه مثل ما على احد الاخرين ولولم يرجع الا واحد من الفريقين
الا طعن الرابع لا يبق بقاء احد الاولين نصف المال ويبقى بقاء الاخرين نصف المال لان هذا النصف شايخ في كل
النصف الباقي والساقط فكان الربع باخذ في النصف الباقي والربع ساقط فكان الباقي ثلثة ارباع المال فيضمن الراجع ربيعة
ولودرج بعد هذا الفريق الاخر كلهم ضمنا رجعا آخر لان التالف برجوعهم نصف المال كان على الراجعين نصف المال
على الاول المفرد ونصفه على الاخرين لان احدا لا يثبت بشهادة مثل ما اثبتت الاخران بشهادة واحدة ولو شهد كل فريق
على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا وواحد من ذلك ضمنا اثنين ونصف وذكر في المبسوط النصف وعن كوفي
يفضون الربع وعن عيسى بن ابيان الثلث والاحص ان المذكور في المبسوط جواب القياس والمذكور في الجامع جواب الاحتياط
وجه القياس ان المال ثبت بشهادة الاربعة فاذا رجع واحد من كل فريق يبقى بقاء القائلين على الشهادة نصف الثمن
بقي شطر النصف فكان الزايد برجوعهما نصف الثمن وجه الاستحسان انه لو رجع ثلثة وبقى واحد وبقى بقاء نصف الثمن
فلو بد وان يبقى بقاء اثنين منهم على الشهادة اكثر من النصف لانه بقي نصف الثمن بقاء احد القائلين فيعزل هذا النصف
بقي النصف الاخر ثبت بشهادة القائم الاخر نصف هذا النصف وهو ربع الكل لانه شهد على شهادة اثنين والشهادة
على شهادة اثنين اكثر من الشهادة على شهادة واحد لانه لو انضم اليه مثله وجب القضاء بها وهذا لو انضم اليه مثله
لا يجب القضاء وانضم اليه الشهادة بشهادة نفسه لانه ليس له خبر بالمعاينة ولو شهد بشهادة نفسه ثبت نصف هذا النصف
ولو شهد على شهادة واحد ثبت ربع هذا النصف وربع هذا النصف ثبت بشهادة اثنين والزيادة على الربع ثبت الشهادة
في حاله وحال فينصف فصار الثابت بشهادة هذا القائم ربع هذا النصف ونصف ربيعة وذلك ثمن ونصف ثمن كل
ينضم ذلك الى النصف المعزول فظهر ان القائم بشهادة الثابتين خمسة اثمان للمال ونصف ثمنه والزايد برجوع
الراجعين ثمان ونصف ثمنه والله اعلم **باب الرجوع عن الشهادة في القتل المبسوط** فيه خلاصة فصل
في رجوع الشاهد قبل تمام القتل وفصل في رجوع الشاهد عليه حيا ولله اعلم **فصل** شهد بالقصاص ثم رجعا منها الدية
نفسا او دونه لانها سببا لا تكون نفس مصونة منقذة لانها اسقطت عنه المحل واوجب اهدار الدم بواسطة
اتصال القصاص بشهادتهما ولو رجعا القتل لم يضمنوا لان الاثر قد تحقق شهدا بالعفو عن القصاص ثم رجعا لضمنا
وعند الشافعي يضمنان الدية والصحيح قلنا ان القصاص ليس بالمال لان المال لا يرد في خلق لمصالح الا في ان المال يكون
مهما فاستبدل بالدية في خلق مكرم محترما فيكونا في مربي يفيض وصنف تضاد وتوقف ما ليس بمال لا يجوز ان يضمن المال
لما فيه اجماع لا انتصاف شهدا انه صلبه من بعد عد على الف ثم رجعا لضمنا ايها كان لشكر لقطع وقيل ان كان قاتل
منكرا فاصحح انه يضمنون له الا لغير عوض لان القصاص لم يسلم للقاتل بشهادتهما بل كان سالما لما قبل شهادتهما بالزاد
الطالب بالعفو لا يضمن الطالب لا يمكن من استيفاء القصاص لسقوطه فثبتت شهادتهما بشهادة بايجاب المال
عوض حصل له فضمتا بالرجوع كشاهد في الخلع على المرأة اذا رجعا ضمنا المرأة بدل الخلع لان الطلاق يقع باقرار الراجع
فلما حصل لها عوض بشهادتهما والصحيح جواب القائل لان القاتل متى انكر العلم اصدفق في زعمه ان القصاص مناسبا
بشهادتهما فانه زعم ان القصاص من سبب المال لانه لا يضمن القتل لغيره صا دك من المال انما سلم له بقضاء القصاص
فانه ثبت بالقضاء صلحا منشا مبتدأ قال القائل ولا يضمن انشاء القتل بشهادة الزور والقضاء وجب بشهادتهما فصار
القصاص سالما بشهادتهما في زعم القاتل فصار عوضا عما اوجب عليه بخله لان المرأة بعد ارتفاع ملاك التكليف

ملك منقعة البضغ بملك الرقبة لا بالشهادة فلم يصح عوصا من المثل على اوجبا من المال قاتلا القاتل نفسه صارت
مملوكة للطالب في حق الاستيفاء ولم يبق مملوكة له وبالصحيح يلزمها من جهة الطالب صلح عوضا عن المال شهدا انما صلحه
على عشرين الفنا واقابل بجهد فقتل رجعا ضمنا الفضل على الدية لانه عري تدر عن العوض وقيل الصحيح ان يضمن
جميع المال لما بينا وقد تقدم الجواب عنه قال الطالب بيمينه فقتل رجعا ضمنا الضمان على الف وقال للمضم لا بل على خمسمائة قال القائل للمضغ عليه
مع يمين لانه منكر الزيادة فان اقام الطالب بيمينه فقتل رجعا ضمنا الضمان على الف والواجب بيمينها دية هذا القدر وفيه دليل
ان الجواب في المسئلة الاولى هو شهدا على عفو عن دم فيه مال اوجب عند قتل مال ثم رجعا قضاء الدية وارسل الجواب
في ثلث سنين او سنة وفي عوف في البات **الجامع** اصله ان استيفاء القصاص ملحق بالقضاء على عامة الروايات
الا في رواية النوادر حتى ان كل ما رضى بغيره من الشهادة قبل القضاء يمنع القضاء فيمنع الامضاء والاستيفاء لان ملك
القصاص ملك ضرر حتى ثبت مع قيام المنة في وهو المنة لانها منافية واقعة لاستيفاء الغير وملك المنة مشتقة عن
والخاص فلا يحقق القضاء والمقصود بالاستيفاء ملك الغير وسلطته عنه فلا يظهر ملك القصاص لاعداء الاستيفاء
استيفاء النفوس الحرة صونا والدماء المحقة فلا يظهر لا عند الامضاء والاستيفاء فكل ما يمنع القضاء يمنع الاستيفاء
ثلاثة شهدوا بالقتل عمدا فقتل المولى بالقدر فقتل رجعا ضمنا رجعا واحد منهم فالتقيد على حاله لان رجوع الواحد من
الثلثة قبل القضاء لا يمنع القضاء وقد يمنع الامضاء فان قتله المولى ثم رجعا آخر فلو ضمان على المولى لان رجوع الشاهد
لا يول في حق المشهود له وهو المولى فضمن الراجع الاول ربع دية اليد في ماله ثلثا لانه في السنة الاولى وثلث في السنة
الثانية لانه بقي من يقوم بشهادته نصف اليد وانما تلت بشهادة الراجعين نصفها فيكون كل واحد منهما ربع دية اليد
ويجب ماله لانه وجب باعتراقه وجميع دية اليد يجب مؤجرا في سنتين ثلثا في سنة وثلث في سنة اخرى كذلك
البعض اعتبارا لبعض بالكل وثلث النفس مضان الى الشهادة الباقين لانه حين قتل كان راجعا عن شهادته فلو يضمن
دية النفس شيئا ويضمن الراجع الثاني نصف دية النفس في ماله في كل سنة ثلثة لان التالف بشهادة نصف
النفس لانه بقي من يقوم بشهادته نصف الدية فان رجع الاخر من ذلك غرم نصف الدية في كل سنة ثلثة
ويضمن الراجع الاول فضل ما بين دية اليد الى ثلثها لان اليد لما استوفيت بشهادة ثلثة نفر فكانت ايد تالفة
بشهادتهم فكانت دية اليد عليهم اربعة اثمان الاخران الواجب على الراجع الاول ثلث دية اليد وصار هذا كثلثة نفر
قطعوا يد رجل خطأ ثم قتله اثنان قبل بر اليد فلي غير القاتل ثلث دية اليد وعلى الاثنين دية النفس ويض في ذلك
دية اليد فكذا هذا وقيل رسالة الكتاب قولها لان فيه جمل ايجاب النفس ايجابا لغيره حتى غرم الشاهد هذا النفس ارسل الطرف
وقوله هذا قولنا في حيفه رج ائتملة الاستشهاد فان رجعا الشاهد الثالث عمدا كانت دية اليد كاملة على الاول والثاني
ودية النفس على الثالثة المولى في كل سنة لانه لما ظهر ان الثالث عمدا فظهر ان القضاء والقصاص حصل بشهادتهما فصار
ايد تالفة بشهادتهما فظهر ان القضاء والقصاص منفع خطا لانه قضي بشهادة الف لان الاول كان واجبا حين قتله والاستيفاء
من القصاص فلم يبق عند الامضاء الاشهاد واحد والقضاء بشهادة واحد خطأ كان ضامنا لان القاصي من خطا في قضاء
كان قرار الضمان على المعنى لثلاثة شهدوا بالقتل العمدا فقتل المولى ثم رجعا واحد قطع رجلا ثم رجعا آخر بطل العفو
على عامة الروايات لان رجوع اثنين من الثلث يمنع القضاء فيمنع الامضاء وعلى رواية النوادر لا يبطل ثم لا يبطل اثنان يرضى
من الراجعين او مات فان برى في الاول ربع دية اليد لانه تلت بشهادة الراجعين نصف الدية لانه بقي من يقوم بشهادة
نصف الدية وعلى الثاني ربع دية اليد ونصف الدية لانه حين استوفى الرجل كان الاول راجعا عن شهادته فلم يبطل
تلف الرجل بشهادته وانما تلت بشهادة الاخرين فكان الثالث جنبا دية الراجع نصف الرجل فان كان الثالث
من كان دية الرجل على المولى على ما مر في المسئلة المتقدمة فان مات منها والثالث عمدا فعلى الراجعين نصف دية النفس
ونصفها على قاتلة المولى لان النفس تلت بالجنائيتين بجناية المولى وجناية الشاهدين والشهادة جناية واحدة
لان الشهادة انما تم على التلغ بها لا باحد منهما فصارا جانا كشخص واحد فان رجع الثالث ولم يظهر انه عمدا كان يرض

فبقى تسعة آلاف وان شهدوا بالحق اولا وقضى به ثم شهد شهود الجناية انه قتل هذا الرجل قبل العتق والمولى كان عالما به
وقضى به ثم رجعوا ضمن شهود العتق والشهود الجناية عتق الاف لان شاهدا كاعتاق ما اثبت الاختيار لا للجناية
لم يكن ظاهرا وقت القضاء بالعتق فكان القضاء واقفا بالاعتاق لا بالاختيار فصارا متعلقين قيمة العبد لا الدية وفي المسئلة
المتقدمة الجناية كانت ظاهرة عند القاضي وقت القضاء بالعتق فوقع القضاء بالاعتاق وبالاختيار وصار متعلقين
قيمة العبد والدية واقفا شاهد الجناية فصارا وجبا الدية لان الجناية وان كانت سابقة على الاعتاق وجودا لكن القضاء
بالجناية لاحق عن القضاء بالاعتاق وقوعا والوجه بحالة القضاء شرعا لا بحالة الجناية لان الشهادة انما يصير حجة عند
القضاء بها والقضاء بالجناية وقع حال حرية العبد فيكون وجوبا الدية وفي الاول القضاء بالشهادة الجناية اولا لان الشهود
موجبها استحقاق الرقبة لا غير ان ذكر جميعا وقضى بها حلة فالجواب كالموقف في شهادة الجناية اولا لان الشهود
بالجناية سابقا على العتق في المسلمين واذا وجب القضاء بشهادتهم معا وجب القضاء بالجناية سابقا كما هو شاهد
لان القضاء يجب على الجميع في الشهادة وسننها واما اذا شهد بعتق معلق بان شهد ان عبدا قبل وله هذا الرجل اولى
وهو يعلم واخر ان قال اس ان دخل عبدي الدار فخرج واخر ان دخل الدار اليوم وقضى بها ثم رجعوا ضمن شهود العتق
أرض الجناية وضمن شهود الجناية الفدية وهم ولا شيء على شهود الدخول لان شهود الدخول لم يثبتوا ايجاب العتق واختيار
العتق وشهود العتق لم يثبتوا ايجاب العتق فصاروا مشتبهين العتق عند الشرط فاذا قضى القاضي القاضي الجناية وافتق ما
صارا كانهما قضيا بالجناية سابقا وباعتق لاحقا لان الجناية بالشهادة وقعت سابقة وبمثله لو شهد شاهدان انه قال
لعبد امر لك بيدك وشهد اخر انك اعنتك فنه ثم رجعوا ضمن شهود الاعتاق لان شهود المتقوصين لم يثبتوا اصفة
الاعتاق لان المتقوصين لا يعتق العبد ما لم يوجد مباشرة الاعتاق مرتين ادعت على رجل انك تزني على العتق وانما المسئلة
ودخلت بي ولم تقنني ثم ادعت فشهد شاهدان بالنكاح على العتق وشاهدان انه دخل بها وطلعتها امس وانها ادعت اليوم
قضى بشهادتهم او قضى بشهادة النكاح قبل شهادة الدخول العتق لان شهود النكاح ما التفتوا شيئا لان القاضي لا يكلف
الزوج باراد شيء من المهر لانه قادر المهرى الزوج على الزوج بالمهر لقيام المسقط للحال ولو اقام ابينة على الدين واما المدين
عائنه برودتها قبل ظهور الوجوب لا يقضي على الزوج بالمهر لقيام المسقط للحال ولو اقام ابينة على الدين واما المدين
ابينة على البراء لا يقضي عليه بشيء وشاهد الدخول وجبا المهر لانهما وجبا الدخول والردة بعد الدخول ليس بمسقط للمهر
فصار متعلقين على الزوج الا لعين ولو قضى بشهود الدخول ولا ثم رجعوا ضمن شهود الدخول مقدار مهر مثلها وشهود النكاح
الفضل الزى شهدوا به على مهر مثلها وهو الف لان حال ما شهدوا بالدخول والطلوع ولم يكن ثم تسمية فصارا قاضيا
بمهر المثل ضمننا ذلك القدر بالرجوع وصين قضا بالنكاح مع التسمية كان الدخول مقصيا به وردة المرأة بعد الدخول
يترسقط ظم فادان المسقط بالقضاء بالمهر هنا فحصل القضاء بالمهر بشهادة شهود النكاح فلم يضمنوا قدر مهر مثل
وضنوا ما زاد عليه **كتاب التزكية** التزكية التزكية مشروعة والعدالة مشروطة في الشهادة لقوله تعالى
واشهد وان وى عدلكم فقد شرط العدالة والعدالة انما تعرف بالاقرار والتجربة او بالسؤال والتعرف عن حاله عند
اشباهه وروى ان رجلين شهدا عند عمر بن الخطاب في لا اعرفكما ولا يضركما اذا لم اعرفكما فامتنع بن عمر عن الحكم فاجاب رجل فقال
عن ذلك الرجل هل تعرفهما فقال نعم فقال كنت معهما في السفر الذي بين يديهما هل تعرفهما فقال لا فقال ائت جادها تعرفهما
وساها فقال لا فقال اعلمتهما بالدرهم والدينار فقال لا يا ابن اخ انك اذا لا تعرفهما فغير رض لم يقض قبل السؤال ولان
رجحان الصدق على الكذب جبر من ليس بمعصوم عن الاكل انما يعرف بالعدالة ظاهرة لان العدالة عبادة عن الانزاد
والاجتناب عن الاباطيل والاستقامة على حدود الدين والعدالة انما تعرف بالاقرار والتجربة او بالسؤال والتعرف عن حاله من الجواب
والله اعلم **باب معرفة العدالة** للعدالة شرائط منها ان يكون ملاذما لمعاينة حاضرا عليها لان الظاهر
انما يتميز من المناقاة بالحاضلة والمواظبة على الجماعة فكذلك العدل من الناس وسها ان يكون معروفا بصفة المعاملة في الدنيا
والدهر لان ترداد وصانه ودوره وديانة الرجل انما يعرف بالمعاملة لقوله عمر بن الخطاب لا يعرفكم طبطبة الرجل في صلواته

منها فادش اليد عليها اثرونا وادش الرجل على الشان والثالث نصفان للماعف فان مات من ذلك كله فالدية عليهم اثرونا
وكان بمنزلة ما لو قطع ثلثة نفرين رجل ثم قطع اثنان منهم رجله ومات من الجنائين فالدية عليهم اثرونا فكذا هذا
فصل اصله انه متى ظهر كذب الشاهد في المشهود به ونفى من لانه ظهور ان ازال المشهود به عن ملكه بغير حق والتمسوا بغير حق
موجب للضمان وانما يظهر كذبه اما بيقين بان جاء الشهود بقتله حيا او بما يقوم مقام اليقين في حق العمل به كالبيعة العادية
او رجوعها عن الشهادة مثمها على رجل انه قتل على هذا خطأ وقضى كل الدية بقضاء ثم رجع الشهود بقتله حيا فان
شاء العاقلة رجوعا على الولي بالدية وان شاءوا على المشهود لانه قضى من كل واحد منهما الاتفاق من الولي حيا وميتا
وهو قبح مال الغير بغير حق من الشاهد حكما وهو لمجاهد القاضى على القضاء بازالة المال على ملك المقضى عليه وانه اتلف حكما
كما لو اكرم رجلا على ان يهب مال له فوهبه وهلك في يد القاضى كان كرهه للضمان وان شاء ضمن القاضى وان شاء ضمن المكرم فكذا
هذا فان ضمنوا الشهود رجوعا على الولي بالضمان وقد هلك المضمون في يد الولي فصار كالتعاضل الاول وان ضمنوا الولي لم يرجع
لانه سلم للمولى بدل ما عوض فلم يبق عليه غرم ومعنى ضمان بمنزلة غاصب الخيل ولو شهد بقتل وليه عملا وقيل المشهود عليه
ثم رجع حيا فودته المقتول بالحياء ان شاء اخذ الدية من الولي لان قتله بغير حق وقضى سقط عنه القصاص للبيعة
فيلزمه الدية وان شاءوا اخذوها من المشهود لانهم ازالوا ملك المشهود عليه عن نفسه وطلبوا حقوقه ولا يرجع
على الولي عند ابى حنيفة رضي الله عنه ما يرجعون لها لان الولي بالقتل كد على الشاهد ضامنا كما كان على من نفى السقوط لانه متى
ظهر المشهود بقتله حيا ظهر انه كان بالشهادة باطل حتى دمه وعصمة نفسه وكان متلفا فاستند الضمان اليه
والدفق بالقتل كره على الشاهد فانه لو لم يسله لا يجب الضمان على الشاهد فصار كشاهد في الطلاق قبل الدخول ضمننا
بالرجوع لهذا فكذا هذا انه لا يجوز ان يرجع على الولي باعتبار انه ملك المضمون لان المضمون دمر المشهود عليه وانه
لا يملك الضمان لانه ليس بماله ولا يجوز ان يرجع باعتبار انه كد عليه ضامنا كما كان على من نفى السقوط لانه حين قتل الولي
لم يحسن الضمان واجبا على الشاهد لانه انما يصح اذا انقضت شهادته بظهور المشهود بقتله حيا وحين قتل الولي لم يكن
شهادته منقصة بل كانت قائمة فلم يكن الولي بقتله مؤكدا للضمان على الشاهد ولو شهدا على افراد القاتل بالقتل والمشاركة في
فروضان على المشهود لان كذب المشهود لم يظهر اذ ليس من ضرورة حياته عدم الاقرار وكذا لو كان المشهود فرعا ولو شهدا في
امرأة بالف وقضى به ثم تبين ان الرجل اوجها من الرضا عن وقت المرأة اليهن ولا ضمان على المشهود لانه لم يظهر كذبهما الجواز
ان السكاح قرحا وانما جاء التخصيص عن القاضى حيث لم يتخص عن حال الزوج وكذلك لو تبين ان الشاهدات بعدا في الرضا
عليهما وكذا لو شهدا على امرأة انها اختلفت من زوجها بالمت فقتلى به ودفعنا الالف ثم اقامت جينة انه طلقها قبل شهادتهما
فروضان عليهما وكذلك لو شهدا على رجل ان فدا فاقضاه الف درهم ثم اقام المدعى عليه البيعة انه ابراه قبل شهادتهما
لانه لم يظهر كذب الشاهدين بجواز انه قد كان كاشهدا ولو شهدا على رجل بالف درهم مالا وقضى به ثم اقام المقضى عليه
البيعة انه ابراه ضمن الشاهدان لانه ظهر كذبهما بالشهادة بالبراءة لان من مضرعه البراءة قبل الشهادتان لا يمكن عليه
دين وقت الشهادة فصار كجميع الشهود بقتله حيا فصار كالف الف لاول لانه ليس من ضرورة البراءة قبل الشهادتان لا يكون
العرض حقا فاذا ضمننا رجعا على المدعى لانه ظهر ان المدعى اضرا هو مملوك لهم ولو شهدا في الماضي لا ضمان
باب الرجوع عن الشهادة على الجنابة والعق الميسر عبد قتيبه الف شهد شاهدان انه قتل رجل
هذا الرجل خطأ وجهد المولى قضى الجنابة فلم يحضر حتى شهد اخر ان اذ اعتقه والمولى يكره قضى على المولى بالدية ثم رجع
المشهود معا ضمن المشهود الجنابة الف الف وشهدوا العتق عشرة الاف الفقيمة العبد فبقتة الاف تام الدية لان
شاهد الجنابة اتلفا فمرا الالف لان القاضى قضى الجنابة بهما وقت القضاء بالجنابة كان عبدا فبقيا
فوجب جناية العبد دفع الرقبة وقيمتها الف واما شاهد العتق فدون القاضى قضى بالاعتاق بشهادتهما والامانة
يزيل ملك الرقبة ويدل على اختيار الفقد اتلفا ملك الرقبة وقيمتها الف وذلك الف فالتعاقب باللفظ
بأشياء اختيارا للعدا وذلك عشرة الاف الا ان قهر الالف من بدل انفس غريمه شاهد الجنابة فلا يفرقه شاهد

انظر الى حاله عند دهره وديناره ومنها ان يكون مؤديا لامانة غير مخوف فيها لان الشهادة عند الشاهد امانة
فيستدل باوداسا الامانات على ادائه هذه الامانة على وجهها ومنها ان يكون مبدوقا لثقل قليل القبول والهديان حتى اذا
اعتاد الكذب وقعود الهدى لا يقبل شهادته لانه لا يؤمن من ان يكذب في الشهادة متى اعتاد الكذب في مقابلة فاما ان كان
يقع فيه احيانا قلت شهادته لانه لا يسلم احد من المنزوب ومنها ان لا يكون معافا للبيد يعني موارثه وهوان
لا يشرب مع الناس فاما اذا كان يترى ووجه في السر لا ستر العمام لا تسقط عن الله لان هذا لا يصير تادكا للروح فتحويل
الى الكذب بل يستكتف عنه مخافة ذهاب ما وجهه وعدم الاصفاء الى قوله ومنها ان لا يلعب بشي من الملاهي وهذا
ينظر ان كان مستشفعة من الناس كالمرامير والطاير لم يجز شهادته وان لم يكن مستشفعة كالهدا ومزب الغيب جازت
شهادته الا ان يتفاحش بان يرقصوا به فيدخل من المعاصي والكبائر فيسقط العدالة ومنها ان لا يكون قاذفا للحصان
ملعون بالنفس من يكون ملعونا في الدنيا والآخره كف يكون مقبولا للشهادة والامور التي تسقطها العدالة كثيرة يطول
تعدادها واحصاها فلا بد من الفصل بينها واختلافها فيه قبل العدل يكون مجتنباً عن الكبائر ومجتزعا عما لا يحل في
الشريعة غالباً حتى لو لم يجتزعا عما لا يحل في الشريعة غالباً فليس يبدله وذكر المرن في كتابه ان كان عامة افعاله موافقة
للشريعة ويكون ماضيا للرواة او يحفظ لسانه ويخاف هتك السر فهو حلال ولا فلا واحسن ما قيل فيه ان يكون مجتنباً
عن الكبائر كلها ولا يكون مصراً على الصغائر فيكون صلاحه اكثر من فسادته ومما به اكثر من خطائه وانما الصدق يجتنب
عن الكذب وديانة ومروءة وسئل محمد بن العدل قال الذي لا يظهر منه ريبة وقال ومن شرب لبنيد ولعب بالنطرخ وهو
متاؤل على وجه التدبير قبل شهادته ومن لم يؤد ذكوة ماله ويحج ان كان صالحا يقبل شهادته لان الحج والذكوة ليس طوافه
معين وما كان له وقت معين فافتر عن وقته اقبل شهادته **باب المسئلة عن الشهود المبسوط**
التركبة فومان تركبة السر وتركبة العلانية اما تركبة السر فيبقى للثقة ان يخبر رسالة عن الشهود من هو اوثق الناس واوثق
ديانة واعظم امانته واكثرهم خيرة بالناس واعلمهم بالتميز فطنة فطنة المسئلة لان القام مامورا بتقص عن علة الشهود
فيجب عليه المبالغة والاحتياط فيه ثم يكتب في رقعة اسماء الشهود باسماهم وعلامتهم وبقايتهم وعالمهم ومعلومهم
لا يمكن فيه التهمة لانه يتوهم ان يتفق في تلك الحيلة رجلا من على ذلك الاسم والنسب وينفذ تلك الرقعة على يدي امينة تحمها
تحمته الى ذلك المترك ولا يطلع احد على ما في يد صاحبه حتى لا يعلم فيضج وذكر لك في المنقاة قال محمد بن في ادر ابن رسم
رجل شهد عند القام وهو على اس خمسين فرسخا من بلد فيه القاضي فيبعث امينا على جعل ايسال العدل عن الشاهد من العدل
على المدعى لان الامين مامل له الا ترى ان المعجزة التي يكتب فيها فتمتبا عليه ثم ينقل المترك في ذلك فيعرف احوال الشهود
من يعرف عالم فيسا ليعتم اهل الثقة والامانة من جيرانهم لان اعرض من يكون حال الانسان جيرانه واهل محله وان لم يكن
في جيرانه من يصلح المسئلة عنهم من اهل الثقة يشاء عن اهل اسواق لانهم اعرف بحاله واذا قال المسؤول عنه هو عدل
عند جائر الشهادة كتب في اخر الرقعة بانه عدل مرضي بتدبير جائر الشهادة وان كان ضبوط ذلك كتابته غير عدل في
تلك الرقعة الى القاضي في السر والعدد في المترك وفي رسول القاضي الى المترك والمتهم على الشهادة ليس بشرط عندها ان
الواحد يكتفي والاثنان احوط وقال محمد بن شرط حتى لا يثبت العدالة بقول الواحد ولا يبرأ ان يثبت كتاب التركبة الا مع
عدلين ولا يجوز في تركبة السر الزنا الا اربعة وكذلك الجرح ثبت بقول الواحد عندها خلا فاحمد له ان في التركبة
معنى الشهادة لصيرورة الشهادة حجة بها فيستر فيها العدد كما في الشهادة لان زيادة العدد اثر في قاطرة قيادة العلم
لان زيادة العدد يدخل المبر في حداثتها فيستر فيه العدد ليكون ابلغ في قاطرة العلم كما ان هذا خبر ليس بشهادة
لا يوجب حقا على الغير ولهذا لم يشترط فيه لفظة الشهادة فلا يشترط فيه العدد كخبر الواحد في باب الديانات والامانة
لان خبر الواحد اعدله له فيغلبه الظن وعلم الظاهر كغير لاثبات العدالة ولهذا يجوز للقام ان يقتضي اذ اعرض عنهم
وفي الشهادة انما شرط العدد لثباته لا لثباته فلو يثاب عليه غير اذ اتاه كتاب التعديل واحاط القام واراد ان
يسأل من غير ايضا فيلغى ان يدفع اليه اسماء الشهود ولا يعلم انه سأل عن حاله من غير لانه متى اعطاه بذلك تهادون

بسؤاله ويعتمد على قول الأول فلا يبالغ في التخصيص عن ذلك فان في الثاني مثل ما جاء به الأول فقد انعقد ذلك وما تركته العروة
قال محمد بن عيسى في العداية بعد الزكية في السر وهو ان يحضر القاضى المزمع ما ذكرى الشهود في السر ان يركبهم بين يدي القاضى
ويشربهم فيقول هؤلاء عدول عندك حتى يزول الالتباس عن القاضى المزمع انما عدل هؤلاء اختاروا عن التبديل والتزوير وان
اقتصرت على تركية المزمع فاما اليوم وقع الاكتفاء بتركية الترتيبا في تركية العداية من بدوه وقتة وتعرف بعضه لانه
ربما يكون الشاهد فاسقا فلا يجزى من يعرفه الا الشاهد المزمع فاسق في العداية اما ستر عليه حتى لا يؤدى الى تفنيجه
او اقتفاء من شرم لانه ربما يحمله ذلك على الضيق والعداوة فيما بينهم قال محمد بن عيسى في موضع آخر تركية العداية هو تركية الأول وهي
حسنة لما فيها من إزالة الالتباس عن القاضى وذكر القاضى في ذلك القاضى ان العدد في تركية العداية شرط عند الكل لان هذه في معنى
الشهادة فاما يخصن بحال القاضى وتركية الترتيب في معنى الشهادة ولهذا لم يشترط اهلية الشهادة لتركية السر ويشترط
اهلية الشهادة لتركية العداية لما بين وسئل عن المزمع اذا قال لا اعلم منه الاجرا قال يعقل منه اذا كان عالما بصيرافه
لم يكن فتيها يوقف على ذلك قال محمد بن عيسى نزل بين ظهوره وقوله لا يعرفه ثم شهد بشهادة قال محمد بن عيسى وهو قوله
ان يكون ان نزل بين ظهوره ستة اشهر ثم يروا منه الاجرا جاز لم ان يعدل لان حال الرجل في الضيق والعداوة يتبين بغير
ستة اشهر ظاهره وقال ابو يوسف اخرا له امكث سنة ولم يعرفه منه الاجرا وصعهم ان يعدلوه لان الوقوف على حال الانسان
انما يكون بالبصرة والامتحان والمدة التي تصل للجزية السنة كما في العين والامانة ويقول المزمع في الشاهد المزمع والله اعلم
ولا يزيد على هذا لانه لو ذكر ما يكون فيه المعاصي فقد شك عليه ستر وقد امرنا بالستر على المسلم ولا يقول القاضى للمعاصي جمع
شهودك ولكن يقول في في شهودك او يقول لم يجد شهودك عندك لان هذا اقرب الستر ولا ينبغي للرجل ان يعدل
الرجل اذا كان لم يجتبه ولا يعرفه امره لما ذكر ان رجلا من رجلى يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له كنت شاركة
او ما كنت او ساوت معه فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تركت فان كان المسؤول عن الشهود خيرا مع
وعرفه حاله ينظر ان عرفه بعدالة فلا ينبغي ان يسلك من الاجراء بما فيه لانه لو امسك دينا يسلك مثله فيمطل من
التعديل وامضاء الحكم قالوا هذا اذا كان القاضى لا اعلم اما اذا كان جازا او جازا فلا بأس بان يسلك لانه اذا علمه
ربما يقتضي مجور وجهه فاذا امسكه هذا التاويل فلا بأس به وان عرفه بفسق وبجادة ينظر ان عرفه ولم يجز القاضى
بما فيه فخير عن امسكه عن شك وعرض في امره وقال الله اعلم وان عرفه انه لم يجز القاضى فخير عن امسكه في القاضى
لا يسعه ان يسلك بل عليه ان يجز القاضى بما يعرفه منه لانه يؤدى الى الخطاء وصيانة القاضى عن الخطاء واجب وجعل على
او رجل وامرأتان عدلا ورجل واحد دخل وسع السامع ان يعدل اذ اوضح في قلبه ان الامر على ما قال لا يمتن يد القاضى
يعقل قولها ويقضى به وفيه ان يقول عدول فجاز للسامع ان يعدل ايضا لكن هذا اذا لم يتقادم العهد لما بين قوله
مرارة الشهود عند القاضى وقضى بشهادة ثم شهد واعند القاضى في حادثة اخرى ان كان العهد قريبا لا يشتغل بتعديله
وان كان بعيدا يشتغل به لان الظاهر من حال الانسان لا يتغير في الزمان القريب ويتغير في الزمان البعيد واختلفوا
فلما افاضل بينهما والصحيح فيه قولان احدهما مقدم بستره اشهر لانه هو الزمان المطلق والثاني انه مقتضى
الى ما في القاضى فان دأى ان يسأل ضلي وان رأى ان يكتفى بما كان في الماضي له ذلك وقال اسمعيل بن حارث انه اوقف
اربعة شهود لا اسأل عن مرارة شاهد اريد الطينة وشاهدا لتعديل العداية وشاهد الغربة ليدعوا به القاضى
على غير قربة وشاهدا الاشخاص ان استعدى على الرجل ويدينه ان بيعت خارج المصر ويأتى به اما شاهد في الطينة
فقد مر في كتاب ادب القاضى وشاهدا لتعديل العداية فزال كان في منهن ان القاضى يسأل عن الشهود في العداية واما
شاهد الغربة فلون المتقدم بحكم الغربة انما كان بطراله كيلا ينقطع عن الرفقة والاكتفاء بتعديل شهوده يبطل عليه
هذا المظهر فلا يبينه واما شاهد الاشخاص فلون القاضى لو اشتغل بالسؤال بهرب الختم وقال محمد بن سماعة واما انما
فاسأل عن شاهد في الطينة وعن شاهد في الاشخاص لان فيها الزام حتى على الغير وفيما فيه الزام على الغير لا بد من العدالة
وليس في تقديم الغريب وترك العداية الزام شيء على الغير **باب من يجوز تعديله ومن لا يجوز** **المؤاخر**

النفسه وفي النهاية يرايه اضافة الشئ الى نفسه حالة المنازعة والمشاخه واما دكته ماهو تفسير وهو اضافة
الشئ الى نفسه حالة المنازعة بان يقول هذا العبد لي واما معرفة المدعي والمدعى عليه اختلفت عبارة المشايخ في
قول المدعي من يدعي ما ليس بثابت والمدعى عليه من يثبت ما هو ثابت فان الملك ثابت لزيد اليد بظاهر اليد ولا يثبت
ثبوت الملك الخارج لا فقتاد اليد المتفرقة والحجة واذا ادعى دينا على رجل فارجل هو المترك لانه ادعى ما ليس بثابت
ادعى متعلقا بغيره والزم في الاصل طقت بروته خالية عن الحقوق والديون متمسك بما هو ثابت وهو فراغ ذمته
عن الدين فان ادعى الايقان والبراءة صار مدعيا لانه لما ادعى الايقان والبراءة فقد ادعى ما ليس بثابت وهو فراغ
ذمته عن الدين بعد ما ثبت ثبوتها وباتفاقها بقبولها فثبت مدعى عليه ولو ادعى رجلون دارا في ايديهما
يكون كل واحد منهما مدعيا ومدعى عليه مدعى فيما في يده صاحبه ومدعى عليه فيما في يده وقيل المدعي من اذا ترك له
بترك والمدعى عليه من اذا ترك لا يترك وذلك بل يثبت عليه وقرا شاد محمد بن محمد الى ان المدعي من لا يكتفي بمحسب العتق
ليصير خصما فان اذا كان عينا في يد رجل فقال لاخر هذا العبد ليس ملكا لا يصير خصما حتى لا تمنع بيته مالم يرفع الشئ
لنفسه ولو قال المدعى عليه هذا العبد ليس لي يصير خصما بمحسب العتق حتى تمنع بيته على انه له وان لم يرفع نفسه لانه لما نفي
الملك له وثبت الملك له بظاهر يده فكان مدعيا اقتضاء وان لم يكن مدعيا فقتا واضحا واما شرطه على الخصم فان
يكون المدعى عليه في محسب العتق على خصم حاضر وان يكون المدعى عليه معلوما لانه اذا كان مجهولا لا يمكن بالشهادة والقتضاء
مختلفا الاقرار فان جهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار وقيل ما يثبت الماعين في كتاب الاقرار وان لم يذكر المدعي بالملوك حتى
لوم يلزم ذلك المطلوب بان ادعى انه وكل فهو فانه لا تصح دعواه اذا انكر لانه يمكنه عزله في الحال ولو كانت ارض
غير موصوفة فادعى المدعى عليه الدفع هل يسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تعهيد العتق اختلفت المشايخ فيه وفي
كتاب الرجوع عن الشهادة اما يدل على ان مدعى الدفع مطالب بتعويض العتق ثم اثبات الرجوع وهو الصحيح واما حكمه فاستحقاق
الجواب على خصمه اما بلا او نعم فان ثبت المدعى عليه وان انكر بقوله القاضي المدعى اليك بينة فان قال لا يقول له بينة
وامسك قضية الطرقي الكندي فانما اقتضاها بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ام لك بينة ليس لك غير ذلك ولا
سكت المدعى عليه ولم يجبه بل ادعى ان المدعى عليه ادعى المدعى اليك بينة عليه تمنع **باب ما يمنع قبول**
الدعوى وما لا يمنع اصله انه متى ثبت عند الحاكم قارض القولين المتقارنين من المدعي والمدعى عليه في الدعوى منع اتمام
الدعوى كما لو ثبت عند اختلاف القولين من الشهود منع قبول الشهادة لان الحكم يستند الى موافقة الشهود والشهادة
فكل ما اثر في صحة الشهادة كذلك في المدعى وكل قولين اتفقوا والتفريق بينهما لا يمنع استماع الشهود والشهادة
تقصيرا كلامه وهو ان لفظه عن القبول والحد من القوة والحداد باعتبار عقله ودينه **المسود**
ذكر في كالة الاصل الوكيل بالخصومة لا يقر على موكله في غير محسب العتق انه قبض عليه وانه لا حق لموكله عليه ثم ادعى عليه
لموكله لم يقبل دعواه لوجود اقرارين متضادين منه فيكون مكرها نفسه بكل واحد من الاقرارين وذكر في دعوى الاصل
لو قال هذا العبد لي ثم قال هو لموكل كل كنه فيه وكيه يقبل ولو قال هذا العبد لي وانه قد وكله بالخصومة فيه ثم ادعى عليه
انه لم يقبل وكذلك لو قال العبد لي ثم قال هو لموكل كل كنه بالخصومة فيه الا ان يقول وكلني الاول ثم باعه من يده ثم وكلني الثاني
فيقتضى بل اخر لان ملك فلان يجوز ايضا فته الى وكيله من حيث انه تعرفه فيه وكيه كالمستاجر فيقتضى الدار المستأجرة
الى نفسه بالسكنى فاما ملكه لا يجوز ان يبيعه الى غيره لانه لم يكن لغيره ملك تعرفه فيه فامكن التوفيق بين كلاميه في
الاولى والثانية ولو قال هذا العبد لي ثم ادعى عليه انه اشتراه منه او وهبه يقبل ولو قال او لا اشترته من فلان او وهبته
ايه ثم ادعى عليه ان له لا يقبل والعرقان قوله هو لما يجوز ان يبيع عن ملك لصلح عن ملك حادث الاثر في ملكه
يقول هو لي لا اشترته او ورثته فاما المشتري والملك يبعد ملكا حادثا وملك حادث لا يبيع عن ملك اصل
انه لا يصح ان يقول ورثت ملكي ويصح ان يقول ورثت **المنقذ** وذكر في الجسدية ان من جرح لوقال المدعى عليه
على عوى بهذا الحق ثم جاء بالبينة فيقبل لانه لا يمكن التوفيق بينهما لانه لا يمكن ان يقول كانت لي بينة ولكن بينتها وورثته

القول

ابن شجاع قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا قال المدعى لهيت لي بينة على هذا الحق ثم اقام البينة على ذلك لا يقبل لانه ان كان بينته
وان قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد له لا يقبل وقيل لا يقبل وقيل لا يقبل وقيل لا يقبل وقيل لا يقبل
شهادته له لا يمكن ان يكون له شهادة عنده وقيل فيها وفي رواية اخرى ثم قال محمد اذا قال لا شهادة فلان
في حق بينة ثم جاء به فشهد له لا يقبل لانه يقول شيت ولو قال لا اعلم له قال لا اعلم له حجة ثم ادعى حقا او جاد بحجة قبلت
منه لم يقبل لا يمكن الخفاء عليه ولو قال ليس لي حقا او ليست لي حجة ثم خاصم فيه لم يقبل واقل منه بينة وكذا
في الجسدية لان في الجسدية الخفاء وفي الحق لا احتمال ابن سماعه عن محمد لو قال هذه الدار ليست لي ثم اقام
البينة انما له جاز ويقضى له وكذلك لو قال لعبد في يدي ليس هذا لي ثم ادعاه رجل فقال الذي في يدي هو لي كان
القول قوله لان قوله ليس هذا لي لم يثبت حقا للرد وكل حق اقرار لا يثبت به حق الا انسان فهو ساقط وعلى هذا
لو قال الزوج ليس هذا الولد مني وفناه فلعنا على نفي الولد انقطع نسبه ثم قال هو اني قد صدقته لان بقوله ليس لي اني
لم يثبت نسبه من غيره فاسقط حكم نفسه وانما ثبتت نسبه من غيره يمنع ثبوت منه وذكر هشام عن محمد بن جرح رجل قال الى
باري حق في ادوار من ثم ادعى وادعى البينة في رقبته انسان بالاراي انما له قال يقبل وان قال ليس لي في رقبته انسان وكذا
في يد فلان دار ولا ارض ولا حق ولا دعوى ثم اقام البينة انه له في يده في ذلك المستحق حقا في دار او ارض لم يقبل
الا ان يقيم البينة انه اخذ بعد الاقرار بغيره في يده دار فقال له رجل ادفع الى هذه الدار سكنها واعطى هذه الدار
اربعها او اوفى هذا الثوب لبسة فاني ان يذهبها اليه فادعاهما على انهما لا يمكن ان يقول انما قلت له ادفع لي
لا سكنها او اركبها بحكم الملك لا بحكم العادة رجل استاجر دارا ولم يعلم صاحبها فقبل هذه دارا بملك مات وتركها ميراثا
لك لا يقبل دعواه وكذلك لو اشترى بادية منتقبة فلما حلت وكشفت فتابها قال المشتري هذه جارية ولم اعرفها
للقاب لا يقبل دعواه ولا بينة وان اشترى منه متاعا في جراب ممدوح او ثوبا في منديل فلغقت فلتا اخرجه وشره
قال هذا متاعي ولم اعرفه يقبل دعواه وبينه قال محمد رح وكل ما يمكن معرفته عند المساومة مثل البادية المنتقبة القارة
بين يديه لا يقبل قوله انه لم يعرفه وكل ما يمكن معرفته حين مساومة مثل ثوب في منديل او جارية قارة عليها كسا وغطى
لا يرى منها شيئا يقبل دعواه وبينه والفرقان في الدار والبادية يمكن معرفتها وقت الشراء بالنظر اليها عيانا والمعهود
في الدور والجوارح ان النظر اليها يكون قبل البيع فاقدمه على الاستيثار او اشترى اعترافا بالملك لغيره فمناخه فهو دعوى
تقدمها التكرير من جهته فلا يقبل فاما الثياب الملقوفة او الموضوعة في الجراب لا يوقف عليها الا بعد فتح الجراب وشره
والمعهود في ذلك انه يفتح الجراب وشره اللقائف بعد البيع فلا يمكن معرفتها وقت المساومة حتى اذا امكن معرفته في البادية
وقت المساومة لا يقبل بينته ايضا وذكر الفقيه ابو الليث في غزاه لوباع عقارا وابنه وامرأة حاضرة يعلم برودن
القباض وتعرف المشتري فيه زمانا ثم ان ابن الحاضر عند البيع ادعى على المشتري ان الدار التي اشترىها ملكي ولم يكن ملكي للاب
وقت البيع قال الفقيه اتفق مشايخنا ان مثل هذه الدعوى لا تسمع وهو ليس بحق وحضور عند البيع وترك سائرته
فيما يصنع اقراره انه ملك الابايع وانه لا حق له في المبيع وجعل مكره في هذه الحالة كالاخصاح بالاقرار دالة قطعا
الا طماع الفاسدة لاهل الفاسدة لاهل العصرية الاخرى بالناس وفي الجامع الصغير اذا بيع متاع لافنا بين يديه وهو نظير
وهو ساكت قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجوز عليه ان يسكنه في الرضا والسجدة وقال ابن الجبلي يسكنه باجازه من البيع
دعبل باع ضيعة ثم اقام البينة ان كان وقتها عليه وعلى اولاده قال لا يبيع هتافا لان اقراره على البيع اقراره بانها ملكه
وان اراد فليف المدعى عليه ليس له ذلك لان التحليف بناء على الدعوى والدعوى لم تقع لمكان التناهي لان اقام البينة
يقبل لان الشهادة على الوقت يقبل من غير العتق كاشهاد على عتق الامة متى قبلت ينقض البيع وقيل قبل القول بعد القول لصحة
واحوط لان ههنا باقامة البينة على كون الضيعة موقوفة عليه يدعى فلا يبيع وصا لنفسه فلا تسمع المتناهي
رجل ادعى على رجل ان اخذ منه ما لا يسمي فاقام المدعى عليه البينة بان المدعى اقر بان هذا المال للمسي اخذ منه ثم رده عليه
واخذ هذا المدعى عليه فامكنه التوفيق بينهما ولو شهد وانه اقران فلان وكل هذا المدعى عليه اخذ منه هذا المال

فهذا الكذاب بيته لان قوله اخذ وكيله هذا ابراهن ودعوى على وكيله رجل ادعى دارا في يد رجل انما انما ابراهن
قال لئلا ان هن داري وتبين غيب وكذا مثاله ان يبيعها متى خاله فان يبيعه فهو على دعواه لانه قد خذ لك كذا كذا
ارضاها فقل انما اشقيع سلم الاصل الى والا ادعت النخل ايضا بالشفعة وقاسه بالشفعة التي طلب الاصل فقال وصل
الى اصل وهو الارض والا ادعت النخل ايضا بالشفعة فقل على شفعة قال ابو حنيفة وابو يوسف رجلا ادعى على رجل الف درهم فقال
لم يكن لك على شيء قط ثم اقام المدعي البيعة انه قد قضاها يعقل منه لانه يقول لم يكن لك على شيء قط وكما قدست من خصوصتك فقال
لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء فانه لا يعقل بيته على القضاء وقال ابو يوسف ان قال لم يجر بيني وبينك معاملة ولكن اخبرني شوقي
هؤلاء انه ادعى على رجل انما قال شاهد وان قرا بانه ولم يجر بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه رجل ادعى على رجل الف درهم فقال
المدعي عليه ما كانت على الف قط ولقد ادعت على هذا الا ان من دفعتهما اليك فقال ما قبضت منك شيئا ضالحة من
دعواه على نعمته ثم اقام المدعي عليه البيعة على الدفع لم يقبل ولم يرد الف على صاحبه لان هذا انما قد ايمنه ولو قال
المدعي عليه للمدعي صدقت قد كانت لك على الف وتكون قد قضيتك امس والمثلة بحالها رجع عليه بالالف التي ضاعها
وكان الصلح باطلا لان هناك لم يكن للمدعي عليه عين فلم يكن اقتداء **البين الجامع** مسائله على وجه الاول وقال هذا العبد
لقد ان ثم اقام البيعة انه اشترى منه بالف ولم يوفه سمعت لانه امكن التوفيق بينهما لان اقراره بالملك للبايع يؤكد ثبوت
لان الشري ما جمع من المالك فلا يصير ناقضا وانما ثبت المناقضة بينهما اذا اقر وقت الشري واقراره في اتحاد ذلك
واحتال يجوز ان يكون الشري بعد الاقرار فلا يثبت المناقضة بالاحتمال والشك والاثان لو قال فلان اشترى منه اس
موصولا وادام بيته قبلت استحسانا وان قال مفصلا بان قال هو فلان وسكت ثم قال اشترى منه اس لم يقبل قوله لان قوله
هذا العبد فلان حقيقة لقيام الملك له لان مستقبل الحال حقيقة الا انه قد راد به **المخبر** بما اذا لا الشئ من يدعي
انما كايضا هذا فوب فلان باعنيه وهذا فوب ميرخلينه ويراد به انه كان فلان ثم انقل الى كذا هذا فوب اشترى منه اس
يراد به كان فلان ثم صا الى الشري الموجود ودلالة ارادة الجواز وهو قوله ذكر اس فكان هذا تغييرا لغيره فبيع هو
لا مفصلا كالكسنة والشك بخلاف الفصل الاول لان لفظ كان يستعمل لكما لا لثان لو قال هو فلان وسكت ثم
ثم اقام بيعة انه اشترى منه ولم يوفه البيعة يقبل لانه امكن التوفيق لاحتمال انه كان فلان راسا ثم اشترى منه اس
ذلك وانما احتمل الشري بعد الاقرار وقبله جعل على المواضة وبصان على المناقضة عن محمد في رجل في دار فاقرب رجل آخر
ان هذه الدار لمن في بيعة انما بيعتها منه بالف درهم موصولا باقراره وانكر صاحبه اليد الشري وقال الدار في اقام المقدر
البيعة ان الدار وان يقبل بيته وان قال ذلك مفصلا لا يقبل بيته على ان الدار له والرابع لو قال هذا فلان لا على في
او قال كان فلان لا على في بيته ثم اقام بيعة بعد حين على الشري منه لا يقبل حتى يوفى الشهود بعده قبلت لانه متى لم يجر الاقرار
عن البراءة فقد نفى ان يكون له فيه حقا فلما ادعى الشري فقد ادعى لنفسه حقا وبين النفي والاثبات مناقضة ومضادة
فقد تحققت المناقضة ولا يزول هذه المناقضة الا اذا اختلف وقت الشري والاقرار فاذا اطلق الشري احتمل الشري بعد
الاقرار وقبله فلا يزيل المناقضة بالاحتمال اذا وقت الشهود بالشري بعد الاقرار فقد زالت المناقضة بالبيعة العادلة
ولو قال جميع ما في يدي فلان ثم ادعى المقر له بعد ايام عبدا في بيع انه كان في بيع يوم اقر وانكر المقر له في بيع فاقول المقر
لان في كونه هذا العبد في بيع وقت الاقرار شك واحتمال الاحتمال انه ملكه بعد الاقرار فبيع الشك في قطع بيع عنه وايه
ثابت له فلا يقطع بالشك لانا لا يدفع حجة للدفع بخلاف الاول لا على فيما يفلون ثم ادعى بعد حين عبدا انه غيب
منه لم يقبل بيته لانا المناقضة بين الاقرار والدعوى ثابتة حقيقة فلا يزول هذه المناقضة مالم يخلط وقت العقد والار
وفي ذلك احتمال لانه اصل حد وث الغصب بعد الاقرار فلا يتبين له البراءة واحتمال ابقاء فلا يزيل المناقضة ولا
يرى بالاحتمال **باب ما يكون كذا بالشهود وما يكون الشك** امرأة ادعت على رجل انه تزوجها كذا
الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها وادام البيعة يقبل ولا يشك النكاح الباع وهذا والفرق بينهما ان يجوز الشئ كسنة
اذا كان مما يقبل النسخ والرفع والباع مما يقبل النسخ فانسخ بمجوده فيكون مجوده السابق اقراره منه بعدم الباع

مكن بالشهود والنكاح لا يقبل النسخ فكذا يكون مجوده اعترافا منه بعدم النكاح بينهما فلا يصير المجود السابق
مكن بالشهود الا ان ادعى انه تزوج هذه المرأة على الف او على هذا العبد او كذا المرأة ذلك فاقام عليها بيعة انه تزوجها على الف
او على هذا العبد يقبل ويكون ذلك مهر لها لانه ما كذب بشهده في المهر وكذا هذا في الباع لم يقبل بيته لانه قد كان بهم برك اقام
بيته على شيء في يدي رجل قضى به له ثم اقام صاحبا اليد البيعة على المدعي بانه اقر عند غير القاضي انه لا على له فيه يظهر شاهد
انه اقر بذلك قبل القضاء بطلت شهادة شهوده وان شهد وان اقر بعد القضاء لم يبطل القضاء لان القضاء وقع محضا ظاهرا فلا
يبطل كذا بالمدعي شهوده بعد نفاذه كالموقوف الشهود او عمو او ادعى او ادعى بعد القضاء او ادعى بعد في يدي رجل واكره
فخلعه الشك فكل قضى به الف للمدعي ثم اقام المدعي عليه البيعة انه كان اشترى منه قبل الخصومة يقضى له به لان قوله لا يكون
كذا بالشهود الشري ولا شهد شاهدان انه ضرب من ضربين فاثبت منها وقال ابو حنيفة في ضرب من ضربين فاثبت منها واختلفا على كسنة فكذا
كله كذا بالشهود ولا شيء عليه رجل ادعى شرا جارية من رجل فاراد ردها لبيب فجد الرجل وقال ابعك لاقام المشتري
بيعة انه اشترىها منه وهي حرة وادام الباع البيعة انه قد روى اليه من العور لم يقبل بيته على البراءة عندنا بيعة لان
مجوده الباع اوله يكون انكار البراءة عن العيب فيعبر كذا بالشهود وقال ابو يوسف يقبل لانه ليس في هذا كذا بالشهود بل في
ان يقول اني ولم ابعه حيث طلبه فطلبنا اليه فابى **الجامع** مسائله مشتملة على فصول فصل في اختلاف الدعي والشك
وفصل في كذب الحجة وفصل في كذب الاقرار **فصل** انه ان الشهادة متى خافت الدعي لا يقبل قبل التوفيق وان
التوفيق لان المخالفة بينهما ثابتة حقيقة وقع الشك في قولها فلا يحكم بالزوال مع الشك مالم يقر دليل الزوال بالتوفيق
مثاله من ادعى الف درهم وشهد الشهود بالف وخيمانه لا يقبل مالم يوافق المدعي فيقول كان في عليه الف وخيمانه كما
لو شهد به الشهود الا ان استوفيت منه خمائة وامرته عنها ولم يعلم الشهود بذلك يقبل لان المخوف متى زال الظاهر
ان الشاهد ليس بفاقد ادعى دارا في يد رجل انه اشترىها من فلان او غيرها وشهوده شهدوا بها لا يقبل لانهم شهد
بالكثرة انما المدعي لانه ادعى ملكا حادثا لان الشري سبب حادث فيكون الملك مستقار حادثا والشهود شهدوا
بملك قديم وان الملك المطلق ثبت من الاصل ما يتقن ولهذا يصح المدعي بزوال المصلحة والمصلحة ويرجع اليها
بعضهم على بعض والملك القديم اكثر من الملك الحادث لان فيه اثبات الملك في الاصل والزوايد جميعا وكذا ذلك في الملك الحادث
والتوفيق بين الشهادة والادعوى غير ممكن لان الحادث لا يتصور ان يصير قديما ولا القديم حادثا فلا يقبل الشهادة ولو ادعى
ملكه فظننا شاهد وبالسبب قال في الاصل يقبل اذا ادعى المدعي القضاء لانهم شهدوا باقرار ما ادعاه المدعي وهذا لا يمنع
بقول الشهادة **فصل** مسلمان في كذب الحجة ابطالها لان في كذب الشهود تضييقهم متى زعم منهم فبقا باركان المحل
وهو كذا بصار واقفة وشهادة الفاسق لا يقبل وكذا كذب المقر لا يثبت اقراره لان الشك لا يمنع صحة الاقرار اقام البيعة
انما داره قضى له فقال المقتضى هو فلان لا على في بيعة وهذا لا يخلو اما ان يقر بذلك قبل القضاء او يصح فان اقر
بعد القضاء وصدقه المقر لم يكن كذا بالشهود حتى لا يرد الادعاء على المقتضى عليه ولا شيء على المقر لانه امكن الجمع والتوفيق
بين اقراره وبين الدعي والشهادة لانه يحتمل انما صار ملكا للمقر له بملكها اياه بعد القضاء يحتمل كانت له قبل القضاء
فوقع الشك في بطلان القضاء فلا يبطل بالشك ولن لم يكن بين القضاء والاقرار زمان يحتمل التملك فيه وكذا
يحتمل ان المقتضى له كان ملكا للدار وقديما قبل الخصومة من المقر له على انه بالخيار وثلاثة ايام حتى لم يزل الدار عن ملكه ثم
غصب المقتضى عليه ثم اقام المدعي البيعة على انما ملكه وقضى له بالدار ثم انقضت حق الطياد وصارت ملكة للمقر له متى اتقن
التوفيق بين الاقرار والشهادة لم يصح كذا بالشهود وان اقر قبل القضاء بطلت شهادته لانه وقع الشك في صحة الدعي
والشهادة فبطلت ولا يصح القضاء بالشك ولو قال هو فلان ما كانت لي قط او كذب فيه فان صدقه المقر له رد المقتضى عليه
لان قوله ما كانت لي قط كذا بيته للشهود لانه لا يحتمل انما كانت له ثم صادرت المقر من جهته ببيع اياه لانه لم يكن
له قط لا يتصور بيعه وبيته منه بعد القضاء فكان هذا كذا بيته للشهود واقراره بطلان القضاء والمقتضى لم يطل
القضاء فهذا حكم باطلون بيقين لا بالشك ولا شيء المقر له لانه حتى لم يكن له قط لا يصح اقراره انها فلان لانه لم يصادف

على العروة اجتزأ شهادتهما ولا يكون هذا رجوعا ولو قال ذلك بعد القضاء ضمنها قيمة البناء لانهما استردا كاقبل القضا
بالمالك والتلف حيث يحصل انما يحصل بالقضاء بالمالك لا بالشهادة واما قبل القضاء ما تلف على المبيع عليه شيء
لان البناء لم يصير كملكه للمشهود له بالبناء ولا يتأخر بين الشهادتين لان اسم الدار ينطلق على المبيع وغير المبيع
فقبلت شهادتهما فاقام القضاء صارا بالبناء مع العروة محكومة للمشهود له فقد حصل له التلف بشهادتهما ضمنا
ولا ان التناقص وان لم يوجد الا ان البناء واجب عليهما قبل القضاء لا يقبل البيان من بعد ولو اقاله المدعى البيئنة
ان الدار له واقام ان البيئنة ان البناء له قضى كالأرض لمدعى الدار وبالبناء بين المدعين نصفين لانهما استويا في البيئنة
على البناء لان الشهادة على الدار شهادة على البناء ضمنا واصحابا مبيتا فان اقام المدعى عليه البيئنة ان البناء بناؤه
قبل القضاء او بعد لم يقبل لانه صار مقضيًا عليه بالبناء اصلا ومقصودا ولو شهد شهود المدعى الدار على الأرض وقالوا
لا نرى لمن البناء قضى كالأرض وبالبناء كله لمدعى البناء خاصة فكذلك النخل والشجر والتمرو والخاتم والفقر والسيف والحلقة
في جميع ما وصفت لك وان شهدوا ان أرض هذه الدار المدعى ولم يزدوا عليه شيئا قضى كالأرض له ويقيمها البناء والنخل
والشجر من غير ان يكونوا شهداء على البناء وكذلك لو شهدوا ان هذه الحلقة الفضة لفلان وهذا الجفن لفلان يدخل
الفقر والحلقة فيه تبعًا بغير شهادته عليه ولو قضى القاضي بذلك كله لمدعى ثم اقام المدعى عليه البيئنة ان البناء والفقر
والشجر لم يقبل بيئته لان القاضي لم يقض عليه بالبناء ولو قال هذه الدار وهذه الأرض لفلان ثم اقام البيئنة ان البناء والنخل
والشجر اقام بيئته ان البناء والنخل والشجر يقبل بيئته لان القاضي لم يقض عليه بالبناء لانه ما اقربه صريحًا ولا ضمنا وتبعًا
فلم يصير مقضيًا عليه فجاز القضاء له بغيره ولو لا ذلك لانه صار مقضيًا عليه لانه اقرب بالبناء والنخل تبعًا لأرض ولو اقام
بيئته على الأرض فيه ذرع ثم اقام المدعى عليه البيئنة ان النزع له يقبل والنزع له ولا يشبه النزع في هذه النخل
لان النخل والشجر من الأرض ولهذا يدخل في نزع الأرض تبعًا حتى لا يقابل له شيء من الثمن ولو اخرج قبل القبض لم يستعد
شيء من الثمن فاما النزع لا يدخل في بيع الأرض تبعًا ولهذا لو اشترى أرضًا بغيرها فلم يقضها حتى ذهب النزع ذهب حصة
من الثمن **القسم الثاني** فمن يتصب خصما ومن لا يتصب ومن يتدفع عنه الخصومة **باب من يكون خصما ومن لا يكون**
المسألة مسائله على أربعة اقسام احدها ان يكون خصما في البيئنة واليمين والثاني ان لا يكون فيها والثالث ان يكون
في البيئنة لا في اليمين والرابع ان يكون خصما في اليمين لا في البيئنة اما الاول ذكر في اجازات الاصل لوقال المستأجر استأجر
هذه الدابة من كوفة الى بغداد وقال رب الدابة التي قمرية وهي نصف طر يقبضاد واقام البيئنة قايمة بيئته المستأجر
وله ان يحلف رب الدار واما الثاني ذكر في وكالة الاصل لو ادعى على رجل انك اشتريت هذا العبد مني وكل فلان فافترق
المشتري بالشراء وانكر الوكالة والوكيل غائب لم يقبل بيئته المدعى انه كان وكيله ولا يحلف له انه لم يكن وكيله وذكر
في الصلح رجل ادعى عبدا في يد رجل فأنكره المدعى عليه فحلف آخر وصالح مع المدعى على دبراهم ودفعها اليه على ان يكون
العبد له ثم جاء هذا الصلح الى الذي العبد في يده واقام البيئنة ان العبد كان المدعى لم يقبل بيئته ولا يحلف عليه
واما الثالث ذكره شام في فزادره رجل ادعى عبيدين في يد رجل وانكر ذواليد ثم صالحه من عهده على ان يوصي به ثم
اراد ان يأخذ الاخر ليس له ذلك ولان يحلف المدعى عليه بالله ما هو المدعى ولكن المدعى لو اقام البيئنة على ان العبدين
اخذا العبد الباقي وذكر في مبيع الاصل الوكيل بالبرئ في ان اراد ان يروها بالبيع فادعى البايع رضي الامر وانكر الوكيل فند
بين على الوكيل ولكن لو اقام بيئته على رضي البايع يقبل وبطل الرد واما الرابع ذكر في الزيادة رجل اشترى عبدا وبقضه
ثم اقرانه كان فلان فادعى البايع ودفع الى المقر له ثم اقام البيئنة انه كان للمقر له حتى يرجع بالثمن على البايع لم يقبل بيئته وله
ان يحلف البايع بالله ما كان المقر له **المسألة** المستبضع يكون خصما عن المبيع حتى لو ادعى في عبده بضاعة في يده انه
باعه من فلان بامر مولاه وقال المشتري قد بعته بغير امر مولاه فاقول المستبضع ويدفع العبد الى المشتري وكذا لو اشترى
عبدا من فلان بامر مولاه فهو خصم لغايبه لو اقام البيئنة انه عبده فلان باعه اياه يقضى له لان المشتري يتصب خصما

ملكه ضد اقربا لافلون ثم ادعى ما يطلعه وقد صدقه المقر له فيه والمقر له وضع صدقته وبطل اقراره كمن اختلف
رجل ثم قال ليت لي صدقة المقر له فله ما كانت لي قط وقال الدار كانت للمقر ولكنه وهبها لي بعد القضاء فله المقر والمقر
صان فثبتها للمقتضى عليه لانه اقربا لافلون وضع اقراره لصادقه ملكه من حيث الظاهر وصارت ملكا للمقر له وقوله ما كانت
قط فركذب شهوده واقربا لافلون القضاء الا انه يحجز عن ردّها الى المقتضى عليه فيمنع قيمتها قبل هذا قول محمد لا ت
ضبطه كدقيق عنده واما عنهما فينبغي ان لا يضمن لان العقار لا يضمن بالنصيب والصحيح انه يضمن عند اكل العقار فيثبت
بالشهادة الباطلة عنه اكله لو شهد شاهدان يدان انك انك رجعا ضاميه الدار والمقتضى عليه وهذا لان الشهادة قول
والعقد يضمن بالاقرار كما يضمن بالعقود وكذلك اذا ادعى بالبنى ثم بالاقرار بان قال ما كانت لي قط وكنتها لافلون لان المقر
ضد بصدقه اقراره وكلامه فيصحح بان يجعل عقدا على النفي والكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقول كانه قال لي افلون
ما كانت لي قط وهذا اذا ذكر اقراره موصولا بالنفي وان ذكره مفصلا عنه لا يصح الاقرار لان هذا بيان نصير لا بيان تقرير
فيصح موصولا ولا يصح مفصلا كما لو قال ان دخلت الدار وسكت ثم قال انت طالق فيصح فكذا هذا متى ضل بينهما بالسكر
لا يصدق في الاقرار لانه اقربا لافلون ما نفي الملك عن نفسه من الاصل واما يصح اذا قال المقر وهبها لي وسلم اذا غابا عن مجلس
القضاء فاما اذا قال ذلك في مجلس القضاء ولا يحكم بصدقه اقراره لانه علم القاضي انه لم يجز بينهما هبة بعد القضاء فكان ما قاله كذبا
يبقى وهذا كله اذا اقربا لافلون فاما اذا اقربا لافلون لا يقتضي المقر له ان يقول بيمينته او هبتها بعد
شهادتهم موصولا لانه ليس هناك كذب بالشهود فاذا لم يقل هذا لا يمكن تصحيح القضاء فلا يحكم بالصدقة بالمثل **فصل**
اقربا فيهم انما افلون ضال فافلون في كذب وكنتها لافلون وصدقه فافلون في المقر له الثاني وفي البينة اذا عمد والمقر
له المقتضى عليه لم يرد الدار على المقتضى عليه والفرق بينهما هو ان المقر له الاول كذب المقر في بعض ما اقر له وصدقه في بعض ما
كذب في قوله انك له وصدقه في قوله انك ليس لي وكذب المقر في بعض ما اقر له لا يوجب بطلان اقراره فيما صدقه
وقد صدقه انما ليست له واما هي ثلث ثلث في النفي عن المقر صحتها ثلث لثالث لان الثالث يربحها ولا يضر احد
فيها وفي مسألة الشهادة المقتضى باقراره انما ما كانت لي وكنتها لافلون كذب شهوده في بعض ما شهد له
فان الشهود شهدوا انما له وليست للمقتضى عليه والمقتضى يقول ما كانت لي قط كذبهم في شهادتهم انما له وفي قولهم
كنتها لافلون صدقهم في انما ليست للمقتضى عليه وكذب الشهود في بعض شهادتهم يوجب بطلان شهادتهم كالمشهد
بالنفي والمدة التي لا يقبل فكذا هذا دار في ملك رجل اقام خارج البينة انما داره ميرا ناعني ابيه وقضى
آخرا بينة انه اشترها من اب المدة في حياته وصدقه المقتضى ترد على المقتضى عليه لان المقتضى له اقراره انه ورث
هذه الدار من ابيه ثم اقر ان باه باعها من مدعي الشرح لحياته ومتى باعها حال حياته لا يتصور ان يبيعها
المع بينهما فكذا يشهد به فيما شهد له فانتقض القضاء **باب الدعوى والبينة في شئ فيدخل المتصل**
بدرتقا المتعلق قال محمد بن رجل ادعى دارا مبنية في يده وجعل واقام بينة ان الدار له قضى بالارض والبناء للمدعي
لان البناء تبع الارض متصل بها والبينة على الاصل ترجح للمدعي في المتبع المتصل به اذا تبع لا يخالف الاصل فان
المدعي عليه البينة على ان البناء له واني ثبتته فالتقاضى يشال بينة المدعي على البناء قالوا انه للمدعي لم يقل بينة
المدعي عليه وان قالوا لا يري لمن البناء الا انما شهد ان الارض للمدعي قضى بالارض وبالبناء للمدعي عليه واما بعد
وسلم الارض الى المدعي لان التقاضى لم يقض بالبناء على المدعي عليه مقصودا واما قضى عليه بالبناء تبع الارض لانه متصل
وان كان شهود المدعي شهدوا ان الدار للمدعي وسكتوا ثم قالوا قبل القضاء ان البناء ليس له واما هو للشهود على بينة
ان قالوا قبل ان يقر من مجلس القاضي قبلت شهادتهم فان قالوا بعد ما تقررا بطلت شهادتهم وضمنوا بينة البناء للمدعي
عليه لانهم حين شهدوا على الدار قد شهدوا على البناء واشتروا الحق في البناء فاذا وجعوا فداستهم وان قالوا لا
لن البناء لم يضمنوا شيئا لان ذلك ليس باكذاب منهم شهادتهم وكذلك لو شهدوا بالافين ثم قالوا انما له البناء
ان يكون باطلا ودوي بن سماعة عن اب يوسف رجل شهد عليه شاهدان على دار في يوم ثم قالوا قبل القضاء فاما

عن ابا يعقوب في اثبات ملك اليمين في البيع وهو البيع للمالك وهو البيع للمالك وكذا الموقوف في الموضع
عن الميت لانه بمنزلة المكاتب له والموقوف في العتقة ليس بيمين عنده لانه ينفذ العتق في الكل ولو ادعى ملكا ليس فيه انه له
وقال المملوك ان انا مملوك فلان القات فان اقام العبد البيينة على ان لا يبيع خصمه لانه صار مملوكا للقائض والمملوك
لا ينصب خصما عن مولاه وان لم يقيم بيينة على ذلك يكون خصما حتى يسمع بيينة المدعي عليه ويقضي به له لانه يجوز ان يبيع
ادعى عليه ان انا مملوك واشتهت بالبيينة بخلاف ما لو كان العبد في يد رجل اقر بان مملوك لرجل اخر لا يصدق
لانه لا اقر بالرق فقد اقر بتسقوطه عن نفسه وصار في يده صاحب اليد فقط اعتبار قوله **الجامع** ادعى على رجل
انه فقرا عن عده والعبد حتى لا يسمع ادعى العتق والبيينة الا بيمين العبد وعن القاسم بن ميمون انه يقبل في حق الارش في كل سنة
الراية لان البيينة في حق الارش قامت على خصم وهو القاتق والمصحيح قولنا لان القاتق بالمالك في العبد متفق لان العبد
هو الخصم لانه ادعى للمالك عليه وهو في نفسه وهذا كان القول قوله انه حر اصل والعبد غائب وليس عنه خصم
خاص وتقدر العتقة بالارش له بدون المالك لانه لا يجوز ان يكون الارش لغيره والعبد لا يقر العتقة لغيره
وباحدهما يوقف العتقة الى ان يخرج العبد ولو لم يكن العبد حيا يبيع ويقضي بالارش العتق لانه لا يدلي به فكان هذا
بمنزلة عتق صبي لا يعتبر عن نفسه فيكون في يد المولى فامكن العتق بالمالك في العبد وبلا ادخل له ولو اقام البيينة انما
عن برذون له يقبل لانه ليس له برذون يدعي نفسه ولم يعرف كونه في برذون له وليس له منازع فكان القول قول المالك
انه لم يملك العتق له وارش البرذون لغيره ليس له العتق الدعي لانه لا يمكنه اداء البرذون واحضاره
بكلفة ومشقة يلحقه حتى لو كان حاضرا حيا اراه تالفه حتى انما كان له ادعى على رجل ان شجرة واقام عليه
بيينة لا يقضي بالارش الشجرة مالم يرا القاضى لانه لا يصدق دعواه علانية ويقضي له ببيع قيمته ومن الشاة بايقظ
الادعى نصف البرية لما ياتي في كتاب الخنايات فان جاء الرجل بالبرذون فمقوله العين وقال البرذون له لم يقض له بالارش
البيينة بغيرها على المالك وان المدعى عليه قضا عتقه وهو يومئذ له في اخذ ارش العين لان ظاهر اليد على البرذون
لما اجمع حجة للدفع لا للتحقق فلا يستحق ارش العين على المقتضى عليه بظاهر اليد على البرذون لجواز ان الذي البرذون
في يده ملكه الحال من جهة المقتضى له بعد ما ثبتت عنه وان اقام صاحب البرذون بيينة انه له وان القاتق قضي عنه
وهو يملكه واقام المدعى الاول البيينة على انه له وان ذا اليد قضا عتقه فيكون بيئته اولى لانه خارج والاخر ذواليد
وبيئة الخارج اولى في مطلق الملك **باب ما يرفع به الخصومة عن نفسه وما لا يرفع به الميسر**
ادعى شيئا في يمينه فقال ذواليد انها وديعة من فلان او عارية او اجارة او من عندي ووكلي يحفظه قال
علماؤنا دهم الله لا تدفع عنه الخصومة الا بالبيينة وقال ابن ابي بلي بنديف بدون البيينة وقال ابن شبرمة لا تدفع
بالبيينة ايضا ولو اقام البيينة يندفع عنه الخصومة عندهما قال ابو يوسف ان كان الرجل يعرفه بالاختيار والافعال
لا تسمع من البيينة وان كان معلما ولم يكن معه وثاقا لا يستل سمع بيئته فان قال الشهود انما نعرف من وجهه ولا نعرف
اسمه ونسبه يقبل شهادتهم عند البيينة وعند محمد لا يقبل وان قالوا لا نعرف وجهه لا يقبل ذلك في الجامع وغيره المشقة
تسعى تحجة دواره في الكتب لان العلما فيها حجة اقاويل والمصحيح قولنا لان ذا اليد انصب خصما للخارج ظاهر يكون
المال في يده وتحت تصرفه لان اليد المقررة المحمية على المال تدل على المالك فظاهر فهو يقوله هذا المال فلان يرد دفع
الخصومة عن نفسه ويكر المدعى ذلك فيكون القول قوله وباب يوسف يقول في المختار لا يقبل بيئته صيانة لخصم الناس
ورعاية لملكهم فان كل حال محال هذه الجملة فيطلبه انك يعيب عن ابله يندفع اليه ما في يده حتى يرد ذلك
الانسان بين يدي شهود ثم يقيم البيينة فينبغي ان لا يندفع عنه الخصومة بهذه البيينة حتى لا يؤدي الى ابطال حق
الناس كما ان ذا اليد ادعى انه ليس بيمين له لان الموضع لا يكون خصما فيما يدعى عليه لانه مأمور بالحفظ لا بالخصومة
وقد اثبت كونه مودعا بالبيينة العادلة لانه انصب خصما عن الغائب لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في
الخصومة بسببه دعاه على الغائب وهو ابراهم فينصب الحاضر خصما عن الغائب فقبلت البيينة والاثبات بالبيينة العادلة

كانت

كانت بالبيينة ولو ثبت كونه مودعا بالبيينة اندفعت عنه الخصومة فكذلك اذ وجبه قول محمد ان الخصومة ترفع عن يد
فما لم يحمله الى غيره لا يندفع عنه ولم يبيع تحويلة الى غيره لجمالة ذلك الغير فيبقى هو خصما لا يبيح ان اذ اليد يحتاج الى
اثبات ان المال وصل اليه من يد غير المدعى لا نرفع الخصومة عنه غير محتاج الى تحصيل الخصومة الى غيره لان ذلك ليس له في
عرف الموضع بوجهه امكنه اثبات وصول المال اليه من جهة غير المدعى بالبيينة العادلة الا ترى ان القاضى لو عاين ان اذ
هذا المال غير المدعى وعرف وجهه ولم يعرف اسمه ونسبه يندفع عنه الخصومة فكذلك اذا ثبت بالبيينة العادلة له بطلان
ما اذ لم يعرف بوجهه لانه لم يثبت وصوله الى يده من جهة غير المدعى بل يحمله والخصومة توجهت عليه بظاهر يده
فلا يندفع عليه بالثبات اقام ذواليد البيينة ان المدعى اقرانه فلان فقال المدعى فلان ذلك اودعى فلا خصومة
وكذلك لو قال المدعى اشترت من فلان وقبضته وقال المدعى فلان ذلك اودعى فلا خصومة فيه بينهما لانهما تصادقا
ان المدعى وصل الى يد من جهة غير المدعى وان لم يثبت بيمينه **المتقار** رجل ادعى اذ في يدي رجل فقال
ذواليد ان فلانا اودعنيها فقال المدعى فلان اودعها وتكتها وهبها منك بعد ذلك واباعها فاقاضى
يستحق المدعى عليه ما وهبها له ولا باعها له فان نكل عن البيين جعل خصما له فيها لانه لو اقر بجله خصما له فكذلك
اذا نكل **المتقار** رجل اقام بيينة على دار في يدي رجل ثم اقام المدعى عليه البيينة على ان تصفها ملكي ونصفها لوديعة في يدي
من جهة فلان حتى يبطل دعواه في هذا النصف يبطل في الكل لان البعض لما بطل فهدى الى الكل لعدم التمييز ادعى على
دار افاض ذواليد انها وديعة من فلان في يدي واقام البيينة عليه حتى انقضت عنه الخصومة ثم حضر القاتق وسلم
ذواليد اليه فاعاد المدعى الدعوى في الدار فاجاب انها وديعة في يدي من فلان واقام البيينة عليه قال يندفع عنه
الخصومة ايضا كما في الابتداء ادعى على آخر ما في يدهم وان استوفى مائة ونحسين ويقضي عليه مائة واشتهت بالبيينة
ثم اقام المدعى عليه البيينة انه اقرها له الخمين لا تسمع حتى يقول هذه الخمين التي يدعى لان في مائة ونحسين خمسين
رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعى عليه انها كانت مائة لفلون وانما عتقتها منذ عشر سنين وقدر زوجها
وهي حرة واشتهت بذلك بالبيينة يكون دفعا لانه اثبت العتق في الامة وهو خاص حتى اده فت وكل انسان خصم في
حق الله فت سوى ولد ودين في النكاح لنفسه وذلك خاص حقه ولان اثبات حتى نفسه اخوان
احدهما صغير والاخر كبير وقومات ابوها عنها كبر الصغير وادعيا على آخر محمد وادعى في يده واقام البيينة فقال المدعى
عليه انه اشترى هذا الحد ودين هذا الاكبر وصفي هذا الصغيرين كان صغيرا وانكر ذلك وانكر هذا الوصي الوصية
واقام البيينة على اقراره انه كان وصيا له باع بحكم الوصاية لا يقبل حتى يقول شهوده انه كان وصيا من جهة ابيه
واقره وان راجع ذلك عند الحاجة اليه بمن مثلي ولا قاتق في اثبات اقراره بذلك **الجامع** مسائله على حصول
احدها في المتكوفين اذ كانت العين قائمة في يد ذي اليد والثاني فيما اذا كانت هاتكة والثالث فيما اذا كانت
زائرة او ناصة **فصل** مسائله لا يخلو اما ان ادعى ملكا مرسلا ولم يدع معه فضلا بان ادعى اذ في يدي رجل انها له
واقام ذواليد البيينة على الوديعة ونحوها يندفع لما ثبتا ولو اقام البيينة على ملك طارفي في يدي رجل واقام ذواليد البيينة
ان فلانا اسكنها اياه وسلمها اليه يقبل لان اسكان ولا عارة سواء فصار كانه اثبت العارية بالبيينة العادلة وكذلك
لو قالوا اسكنها والدار يومئذ في يد المدعى عليه وقالوا اسكنها والآن في يدي هذا ولم يشهدوا بالتسليم لان الشهادة
بالاسكان والدار في يد الساكن يومئذ اسكان شهادة بالتسليم اليه وكذلك لو شهدوا بالاسكان والقضى ثابت
للساكن معاينة في حال على اسكان لان القبض اذا ظهر عقيب بعد يضاف اليه ما لم يعرف سببا اخر كما لو شهدوا بالبيعة
والدار في يد المدعى يقضي بالبيعة كما لو شهدوا بالقبض والتسليم وان قالوا كانت في يديك يومئذ لا يندفع الخصومة
لان الانشاء انما يصح بالقبض من جهة المسكن كالعارية والهبة ولم يثبت القبض من جهة المسكن لابل الشهادة ولا
المعاينة لان ما ثبت من القبض المعائن يكون الدار في يده ثابت من جهة غير المسكن لانه من جهة فكان كالشهادة ان
اسكنها فلان الا انه سلمها اليه رجل اخر فكانت هذه شهادته باسكان باطل فلا يندفع الخصومة وان ادعى ملكا

ادعى شيئا في يمينه فقال ذواليد انها وديعة من فلان او عارية او اجارة او من عندي ووكلي يحفظه قال
علماؤنا دهم الله لا تدفع عنه الخصومة الا بالبيينة وقال ابن ابي بلي بنديف بدون البيينة وقال ابن شبرمة لا تدفع
بالبيينة ايضا ولو اقام البيينة يندفع عنه الخصومة عندهما قال ابو يوسف ان كان الرجل يعرفه بالاختيار والافعال
لا تسمع من البيينة وان كان معلما ولم يكن معه وثاقا لا يستل سمع بيئته فان قال الشهود انما نعرف من وجهه ولا نعرف
اسمه ونسبه يقبل شهادتهم عند البيينة وعند محمد لا يقبل وان قالوا لا نعرف وجهه لا يقبل ذلك في الجامع وغيره المشقة
تسعى تحجة دواره في الكتب لان العلما فيها حجة اقاويل والمصحيح قولنا لان ذا اليد انصب خصما للخارج ظاهر يكون
المال في يده وتحت تصرفه لان اليد المقررة المحمية على المال تدل على المالك فظاهر فهو يقوله هذا المال فلان يرد دفع
الخصومة عن نفسه ويكر المدعى ذلك فيكون القول قوله وباب يوسف يقول في المختار لا يقبل بيئته صيانة لخصم الناس
ورعاية لملكهم فان كل حال محال هذه الجملة فيطلبه انك يعيب عن ابله يندفع اليه ما في يده حتى يرد ذلك
الانسان بين يدي شهود ثم يقيم البيينة فينبغي ان لا يندفع عنه الخصومة بهذه البيينة حتى لا يؤدي الى ابطال حق
الناس كما ان ذا اليد ادعى انه ليس بيمين له لان الموضع لا يكون خصما فيما يدعى عليه لانه مأمور بالحفظ لا بالخصومة
وقد اثبت كونه مودعا بالبيينة العادلة لانه انصب خصما عن الغائب لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في
الخصومة بسببه دعاه على الغائب وهو ابراهم فينصب الحاضر خصما عن الغائب فقبلت البيينة والاثبات بالبيينة العادلة

وسمي فاعله فان ادعى الفعل على غيره الميذبان قال الميراثي كان غصبها او اخرها متى فدون وقالوا ايدها انما الغنم
او دعيتها او غصبها منه ونحوه لا يندفع عنه المصروف عندنا كما لو ادعى ملكا ولم يبرح معه فله وان ادعى الفعل على ذي اليد
بان قال غصبها متى واخرها منها او وهبتها وادعى واليد انها ودعية او عارية ونحو من جهة فدون واقام البينة
على ذلك لا يندفع المصروف عنه لان ذي اليد انتصبا بغير دعوى الفعل عليه لا بغيره بل بغيره لان يكون له
فيكون خصما له فان حضر لمقرله واقام البينة على ذلك قبلت بينته لان الغائب لم يصير قضيا عليه ولا مدعى بالملك
من جهته فان اقام البينة انه اشتراها من ذي اليد وقد اثنى وقبضها واقام ذي اليد البينة على الوصول اليه من جهة غيره
يندفع المصروف ولو لم يبرح القبض لا يندفع لان دعوى المشتري بقبض ودعوى المالك الذي وقع الفراغ من احكامه ونحوه
فيطلق الملك سواء ولو لم يبرح القبض لم يقع الفراغ عن احكام البيع بل بقي التسليم مستحقا على المبيع فصار مدعى على ذي اليد
فله ان يتصحب بغير دعوى الفعل عليه وكذلك لو اقر المدين عليه بالبيع من المدعي والتسليم اليه ثم اقام البينة ان فلو ان
او دعه يندفع المصروف لان الثابت يتصادقهما بالمعانية كالناتج بالبينة العادية ولو ثبت الشراء القبض من المدعي بالبينة
العادية ثم ثبت الدفعة من ذي اليد كذلك يندفع عنه المصروف لانه غير منافق في دعوى الابراء لانه يجوز ان يكون
الانك ما كانا وخصا في وقت ثم لا يكون ما كانا وخصا في وقت اخر بان باع المدعي من غيره ثم المشتري من المدعي او دعه ذي اليد
فقبلت بينته على الابراء فيندفع عنه المصروف الا ان يعلم القاضي ان الغائب غصبها فيسلم اليه لانه لم يرد ذي اليد
يرسطة لجواز ان يكون المدعي باع من الغائب واخرها منه ثم الغائب اياه فلا يقبض بالملك وتكرار في
دعوى الصدفه من ذي اليد لا يندفع المصروف بينة الدفعة بخلاف البيع هذا كله اذا ادعى فله ولم يسم فاعله بان قال
المدعي غصبها واخرها متى فانه يندفع المصروف عنه وان قال سرقني المسئلة بما لها لم يندفع عندها خلا فاعله وزفر محمد
انه صار مدعى الفعل على مجهول والدعوى على مجهول باطله واذا ادعى دعوى الفعل بقوميا ملكا مطلقا يندفع عنه
المصروف باثبات الابراء فاما ان في المرققة تعين كون ذي اليد سارقا ظاهرا لانه في دعوى ذي اليد سارقا يقطع القطع
اصلا لانه يفتي خصما للمدعي فيفضله بالمروق فيصل المروق الى المدعي متى عرف ان سارق بعد ذلك لا يقطع بينه وبينه
يقطع بينه لانه لم يصل المروق بعد الى المروق منه والحد ودعوى الميراث ما لم يكن فيه كون ذي اليد سارقا احتيالا
لذلك لان المدعي لم يثبت استدا بالانزير الميراث وعواشر والميل اليها يوجب سقوط القطع بخلاف الغائب
عينا ذي اليد غاصبا او لم يثبت لا يبرهن ذلك سببا لا يجوز الجحد فاما اذا ادعى المدعي ان العين وصل الى من من جهة الغائب
بالايراع ونحوه فدون وادعى من في حيفه والي يوسف فقلنا بان لا يندفع المصروف عنه ولو اقام البينة على ذلك
وان اشتراها من عبد الله وفعل العن وقال ذي اليد او دعينه عبد الله فلا خصومة بينهما لان الوصول اليه من جهة
عبد الله ثبت بتصادقهما باقرار ذي اليد فصار المدعي ظاهرا لان الشراء منه لا يبرح ما لم يكن المبيع في يده والآن بما
في يدي اليد قالنا هراة وصل الى من من جهة عبد الله وان قال ذي اليد او دعينا عمر وكل عبد الله باع عبد الله
لم يندفع المصروف الا ببينة لان وصوله الى يد ذي اليد لم يثبت من جهة عبد الله لانكار ذي اليد ولا من جهة
عمر لانكار المدعي وكذلك لو اقام البينة ان عبد الله دفعها الى عمر ولم يشهد وان عمر ادفعها الى ذي اليد لم يندفع
المصروف لان الدافع لم يندفع عمر الدار الى ذي اليد لا دفع عبد الله الى عمر ولم يثبت بينة ذي اليد دفع عمر الى ذي اليد
ولذي اليد ان يفتي المدعي ولم يعلم ان عمر ادفعها اليه لانه ادعى عليه معنى واقرب لزمه فاذا انكر يفتي عليه فان
طعنهم فاعلم ان كل من خصمه بينهما حتى يبرح عمر **فصل** ان من ادعى بينا فذمة انكسب بلفظ من كان في يده
لا يندفع المصروف عن المدين عليه باقامة البينة ان العين كانت لغير لان الدين انما يجب في ذمة فتنصب المدين عليه
المدعي باقامة البينة لقيام ذمته لا لقيامه على العين وذمته قائمة لان ذمته لا يمكن جعلها لغير فبقي خصما له بخلاف
ما لو كان العين قائمة في يده فانه يندفع عنه المصروف باقامة البينة انها كانت لغير لانه انما انتصب بغيره بظاهريه وقد
جعل من لغير بالاستسابة فان اثبتها ببينة لغير انزعت عنه المصروف بتبديلات في يده بل اقام اخر البينة

واقام ذي اليد البينة انه كان لغفلان في يده لم يقبل وعليه قيمته لانه ادعى عليه دينا في ذمته فله ان يندفع عنه
باقامة البينة انه العين كانت في يده فان صدق الغائب المدين عليه يرجع باحضار في الدعية والادعاء والرهان في
الغصب والعداية لان المودع عامل للمودع فان منفعة المظن عارية اليه والمودع عامل للرهن فان يقطع ذمته بملوك
المودع فكانت منفعة الرهن عارية الى الرهن والمستاجر عامل لنفسه من جهة والاجر من جهة لان منفعة قبض المستاجر
اليها الا ان المستاجر عين والمستاجر منفعة والعين من منفعة لانها بقي والمنفعة لا يبقى فببرج منفعة المستاجر
المستاجر ومن عمل الغير فله من شأن فيه كان اخر الرهنان على المموله لانه هو الذي اوقعه فيه فاما الغائب المستجير
عامل لنفسه لان منفعة قبضها مائة اليها فكان قرار الرهنان عليها ولو ابقى العبد والمسئلة بما لها لا يندفع ايضا فببرج
له ذلك لان الاياق غير له له ذلك بكونه يجوز بالاستفاد به كما لها لك آمنة في يده بل قبلها عبد خطا فاقام ذي اليد البينة
انها كانت ودعية فدون عن يده بل يولي العبد اضرع او اضرع فان دفع فاقام ذي اليد البينة ان الجارية كانت له واقام ذي اليد
البينة على ما ادعى فله المصروف بينهما ان اذ اخذ العبد وان اذ اذ القيمة فحق بها له لان العبد قام مقام الجارية لهما
ودما كانا قائمة بهيئتها ولو كانت عارية قائمة بهيئتها لم يبق خصما فذلك بدلها فاما القيمة وجبت دينا في ذمته
بسبب عين ثالثة في يده فلا يندفع عنه المصروف فاذا قضى البينة ثم حضر الغائب فصدقه كان حكم الرجوع كما مر واذا وجع
صار العبد للرجوع عليه في موضع لا يرجع يكون العبد له بضمته لما عرف وان لم يقبلها ولكن قطع يدها فندفع به ثم حضر
المدعي المسئلة بما لها فلا خصومة بينهما الا في الرقبة ولا في الارش لان العبد بدل اليد فكان الارش قائما مقامه **الجامع**
ولو ذهب من العبد في يدي ذي اليد ثم اقام مدعي العبد البينة انه عبد وطلب الارش واخذ الجارية والمسئلة بما لها فدون
خصومة ولا يقضي عليه بشي لانه قد اقر القضا بالعبد المدعي لان ذي اليد اثبت لا يدع في العبد وانه قائم في يده فثبت الابراء
والمودع لا يتصحب خصما فيما يتعلق على المودع وانما يتصحب خصما فيما يتعلق به فاذا تعذر القضاء بالعبد تعذر القضاء بالارث
لان بدل الطرف لا يملك الا بملك الاصل ولا يشبه هذا موت العبد في يد المستودع لان الابراء في حق العبد لم يثبت لما
بيننا فامكن القضاء بملك العبد المدعي وبالقيمة بد لانه ولو كانت جارية فولدت ثم ماتت فاقام المدعي البينة لها
جاريته ولدت في ملكه واقام ذي اليد البينة على الدعية قبل الولادة فانه يفتي المدعي ببيعة الجارية ولا يقضي في الولد
بشي حتى يحضر الغائب لانه امكن القضاء بملك الجارية للمدعي بدون الولد لانه يجوز ان يكون الجارية ملكا لاسا
والجارية والولد لاخر كما اذا اوصى باق بطن جاريته لانكسب يكون الجارية لانكسب والولد لاخر فاما لا يجوز ان يكون
الاصل لانكسب والطرف لاخر فكان من منزهة تعذر القضاء بملك العبد تعذر القضاء بالارث **فصل** عبد اقام البينة
على ذي اليد انه اعتقه وهو بملكه واقام ذي اليد البينة انه وصل اليه من جهة فدون اخر قضى القاضي بالعتق ثم جاء المقر
له لم يقبل بينته انه عبيد لانه صار مدعى عليه بالعتق لان القضا بالعتق على ذي اليد قضى بالعتق على الناس كافة
لان في العتق حقا لله تعالى لان حقوق الله تعالى تزايد بالعتق من اقامة بلع والاعباد والحدود والوكالة واللمح
ولهذا لم يجر استرقاق الميرضا لما في استرقاقه من ابطال حقوق الله تعالى فان نصب كل واحد من المسلمين خصما في اثبات
حقوقه من حيث ان اكل عبيد خلقا على وجه الامن عنه فصار مدعى الحق على ذي اليد كالدعوى على كافة الناس
فصار لكلهم مقتضا عليهم والملك في العبد حق للمولى الا ان في مراعاة حقوقه تعالى في العتق مراعاة حق العبد وهو ضرورة
اهل ظلمك والشهادة وكان مراعاة حقوقه تعالى اولى ولان العبد اقام البينة ان فلو انما عتقه واقام صاحب اليد
بينة ان فلو ان ذلك اودعه يقبل ويبطل بينة العبد لان بينة العتق قامت على الغائب وليس عنه خصم حاضر لها
قامت على المودع والمودع ليس خصم عن المودع فيما يتعلق عليه ولا حال بينه وبين العبد قياسا لان الجارية من
حكم العتق والعتق لم يثبت لهذه البينة فلهذا لا يجوز له في حال استرقاقه لان في العتق حق لله تعالى وحق العبد
عقلنا بينة العتق في حق الجارية وقصر من حقه تعالى لانه كما لا يخاط فيه حتى يستعمله ذي اليد كرها
عارة واجارة ولم يقض بالعتق حتى يحضر الغائب لما فيه من حقوق العباد ومراعاة الحقين توفير على امرين خطهما

كما لو اقامت المرأة شاهدا واحدا على الطلقات اثرت وجود من العبد كغير نفسه استينا قاضي لا يهرب فاذا حضر القاض
فان اعاد العبد البيعة عليه عتق والا فهو عيب لان البيعة لا تفي ما عتق غير خصم فان ادعى العبد حرة الاصل كان القول
بلا بيعة لانه انكر ثبوت ايد على نفسه لان الناس كلهم اولاد آدم وحواء والرقا عراض فكان العبد متمسكا بالاصل
وذو اليد يدعي امره ايضا فكان القول قول من يملك بالاصل فان اقام ذو اليد البيعة انه اودعه فلا بد وهو يملك
قبلت لانه لا يجر الظاهر حتى جاء البيعة بخلافه لانه متى ذلت يد ذى اليد عن العبد ولا يتبئها له اعادته اليد يحفظه
الا بعد اثبات الملك للقائب فيه فانصب المودع خصما عن القاب في اثبات الملك له لانه ما مور بالمحفظ وانما مور
بالفني ما مور بما لا يتم ذلك الشيء الا به فالبيعة القائمة عليه كالقائمة على القاب فان اقامها على هذا الوجه واما
العبد البيعة انه حر الاصل قبلت بيعة ذى اليد ومنع ذو اليد منه لان بيعة العبد قامت على غير خصم واستوفى العبد
بكيف كان فان حضر القاب قيل لعبد اعد بيتك عليه اعادها حتى يفتقه والا فهو عيب ولا يحتاج القاب الى اعادة البيعة
لان المودع صادر خصما عن المودع في اثبات الملك له لما بينا فكان اقام المودع البيعة بنفسه ولو كان كذلك لا يكلفه
باعادة البيعة فكذا هذا **باب اقرار ذى اليد بالمدعى** للقاب قبل اقامة المدعى البيعة اوبعد **الحاج**
مسألة على فصول احدها في اقراره لغير المدعى والثاني في اقراره لاحد المدعين والثالث في بيعه المدعى والرابع
فيما اذا ورث احد المدعين الميراث من المدعى عليه **فصل** اقام الخارج البيعة على شري العبد من ذى اليد ثم اقر
المدعى عليه بالعبد لغيره فهذا لا يخلو اما ان اقر بالعبد القاب بعد اقامة المدعى البيعة او بعد ما اقام شاهدا واحدا
او قبل اقامة البيعة فان اقر بالعبد القاب بعد اقامة المدعى البيعة لم يقض له حتى يحضر القاب يدع العبد له ويحضر
عليه بالبيعة من غير تكليف المدعى اعادة البيعة وهذا كبيعة قامت على الموكل يقضى بها على الوكيل وكذلك على عكسه لان
بيعة المدعى صحت على ذى اليد من حيث الظاهر واقرار ذى اليد بطلانها لم يصح في حق المدعى لانه يتصرف به فانه يحتاج
الى اعادة البيعة وربما لا يمكنه اعادة البيعة ولما اقر ذو اليد بالملك للقاب والمقصود له يكون الى المال فخذ
فوق المصومة اليه فصار المقر له في حق المدعى بئزلة الوكيل بالمصومة من جهة ذى اليد ولو وكل ذو اليد رجلا لمصومة
مع المدعى قبل القضاء له بالعبد لا يكلف المدعى اعادة البيعة فكذا هذا وان اقام المقر البيعة انه عيب قبل قبيل بيعة المدعى
اقام قبل القضاء له ام بعد ان اقبل القضاء لانه بيعة يقبل لا بطلان البيعة المدعى لا لاثبات الملك له مقصودا ليقال ان الملك
واليد المقر له وزعمه وذم المقر ببيعة ذى اليد على الملك لا يقبل وتكون بيعة لا بطلان البيعة المدعى لان هذه البيعة بين
ان بيعة الخارج قامت على غير خصم وذلك يقبل لا ترى ان لو اقام البيعة على ان بيعة الخارج كثيرا او عبيدا ومحدودا وثبتت
يقبل فكذا هذا واثبت بيعة ان بيعة الخارج قامت على غير خصم بطلت بيعة الخارج وان اعاد المدعى البيعة على القاب
قبل القضاء بيعة القاب يقضى له لانه لم يصح المدعى مقضيا عليه من جهة المقر قبل بيعة المدعى ليصير المقضى مقضيا
عليه بهذه البيعة وان لم يكن المدعى محتاجا الى اعادة البيعة لاثبات الملك لان البيعة التي اقامها على ذى اليد كافية لثبوت
الملك له ولكن انما يقبل المقر له مقضيا عليه فلا يقبل بيعة المقر بعد ذلك على المدعى وان اقام بعد القضاء بيعة
القاب لا يقبل لان المدعى صادر مقضيا عليه من جهة المقر لما اقام البيعة على المدعى واما اذا اقر بعد ما اقام
المدعى شاهدا واحدا ثم حضر المقر له دفع اليه العبد ويقال للمدعى اقم شاهدا آخر فان اقام شاهدا آخر
يقضى له به ويكون قضاء على المقر لان اقامة شاهد واحد قبل اقرار ذى اليد صحت من حيث الظاهر فهو باقراره
للقاب يريد ابطال ذلك فلا يصدق على المدعى وصاد المقر له في حق المدعى كالموكل بالمصومة لما بينا وصاد
كان المدعى اقام شاهدا واحدا على ذى اليد ثم وكل ذو اليد المقر له بالمصومة واما المدعى شاهدا اخر على الكل قبل
ويقضى للمدعى على ذى اليد وان لم يقيم حتى اقام المقر بيعة انه عيب اودعه لا يقضى للمدعى لان يقيم شاهد
ويعيد الاول شهادة ثم يقضى له على المقر ولا يقضى بيعة المقر بعد لانه ظهر بيعة المقر ان بيعة المدعى
على غير خصم فكانت باطلة فكان لم يبق البيعة اصلا فلا بد من اقامة البيعة ثانيا ليحقق العبد واثباته

ثانيا صاد المقر له مقضيا عليه فلا يقبل بيعة من بعد فان اقام المدعى البيعة انه عيب فقتضى له ثم وذو اليد اقام البيعة
انه عيب فلا بد اودعه لا يسمع لانه صاد مقضيا عليه بيعة المدعى ولهذا لو اقام المقر البيعة على الملك بنفسه
بعد القضاء للمدعى لا يقبل بيعة فاما اذا اقر ذو اليد للقاب قبل اقامة المدعى البيعة ثم حضر المقر له وصده
واقام المدعى البيعة على المقر له يقضى له به ويكون قضاء على المقر له حتى لو اقام المقر البيعة من بعد لا يقبل لان اقرار
ذى اليد قبل اقامة المدعى البيعة صحت في حق المدعى لانه ليس في صحيحهما ابطال حتى على المدعى فكان الخصم هو المقر له بطريق
الاصالة **فصل** رجلان اقاما البيعة على عيب في يد رجل كل واحد يدعي انه اودعه فاقرا لاصحابهما فلا يخلو اما ان
اقر بعد ما اقاما البيعة او اقر قبل اقامتهما البيعة او اقر بعد ما اقام كل واحد شاهدا واحدا او اقر بعد ما اقام
احدهما شاهدين فان اقر بعد السماع قبل القضاء بالبيعة دفع اليه لان اقراره بالملك لاصحابهما صحيح لاصاحبه
ملكه من حيث الظاهر واقراره في حق بطلان البيعة فلا يخرج صحيح لما بينا ولا ضرر لاحد في دفع العبد الى المقر له سوى
المقر في دفع اليه باقراره فان عزلت البيعتان فهو بينهما ولا تبطل بيعة المقر له لانها خارجان تنازعا في يد
في يد ثالث واقاما البيعة يقضى بينهما لا استواءهما في الجهد واذا ظهرت عدالة بينهما ثبت الاحتجاج لهما من وقت
اداء الشهادة لانه ظهرت الشهود كانوا عدولا يومئذ واقرار المقر كان عيدا اداء الشهادة فظهر ان اقراره وقضى
المقر له كان باطلا لانه ظهر انه اقر ولم يكن ما كانا يومئذ فاما بالدفع الى المقر له لانه لا يظهر العدالة فيكون اقراره
صحيحا فاذا ظهرت العدالة ظهر ان اقراره كان باطلا فيقبل ما يثبت عليه وهو التصديق ايضا فانه لم يرد
الاقرار اصلا واما اذا اقر لاحدهما قبل اقامة البيعة ثم اقاما البيعة يقضى لغير المقر له لانه لم يظهر ان الاحتجاج
كان ثابتا وقت الاقرار فلا يظهر ان اقراره صدر منه وهو غير ذلك فلا يظهر بطلان اقراره وتصديق المقر له
المقر له ذو اليد وصاحبه خارج فكان بيعة الخارج اولى في الملاح المطلق واما اذا اقام كل واحد شاهدا واحدا
ثم اقر لاحدهما دفع اليه وقيل لا يخرج شاهدا آخر فان اقام يقضى له لانه المقر له انصب خصما لان الملك واليد
خرج ذو اليد من ان يكون خصما لا لقطع ملكه واقعا دين باقراره لاحدهما فصار المقر ذو اليد وصاحبه خارج
وبيعة الخارج اولى وان اقر حتى جاء المقر له شاهد اخر فقتضى بيعة لان شهادة شاهد اولى بقت صحبة لان اقرار
ذى اليد لا يبطل شهادة المقر له فاذا انضاف شاهد اخر اليه تكاملت الحجة فيقتضى بيعة فان لم يقض حتى اعاد
الخارج شاهدا اوليا واما شاهدان مستقلين فقتضى كلكه فان اقام المقر له بشاهدين الاول وشاهدا آخر
على الخارج قبل ان يقضى على الخارج او بعد لا يسمع منه لانه صاد مقضيا عليه بيعة الخارج ولو قال غير المقر له
مات شاهدي ولا قول وقاب قيل له مات باخر ويقضى له بالعبد لان الموت والغيبة لا يبطل الشهادة للمدعى
المؤداة فيحتاج الى اقامة شاهد آخر لا غير لان يقيم المقر له شاهدا آخر وشاهدين مستقلين فيكون بينهما
بين هذا وبين ما اذا اقام الخارج شاهدين مستقلين فقتضى كلكه له والفرق اما الخارج حتى استينا بالمصومة مع المقر له
حتى يتحقق العبد على المقر له لان المدعى به في يد المقر له والمقر له يزعم انه كان له استينا بالمصومة مع المقر له
والاحتجاج عليه وارجى ذى اليد عن المصومة واذا برئ ذى اليد عن المصومة صاد المقر له ذو اليد حقيقة وحكما وفي
المدعى خارجا فيكون بيعة الخارج اولى ما ليس لغيره استينا بالمصومة مع الخارج بالاستحقاق عليه لان ما يثبت به
المقر له فيه لا في يد المدعى فلا يمكنه استينا بالمصومة معه والعبد وان خرج عن يده ولكن باقراره وقوله باطل
في حق غيره لما بينا في حق المصومة الاولى فصار مقبلا البيعة على ذى اليد والآخر كذلك وهما خارجان فيقتضى بينهما
في ذى اليد او يقيم شاهدين مستقلين فيكون العبد كلكه له كما في غير المقر له فان لم يقر ذو اليد لاصحابهما حتى يقضى
بينهما ثم اقام احدهما البيعة ان العبد له لا تقع لان كل واحد منهما صادر مقضيا عليه في نصف العبد الذي عارضه
لان كل واحد اقام البيعة على الملك في جميع العبد والبيعة العادلة توجب حقيقة الملك اذا قبل به القضاء فقبل
وجب حق الملك فيقتضى على كل واحد منهما ذلك الحق بالقضاء فصار مقضيا في النصف الذي قضى لصاحبه وهو المقر له

وبينه لا تسبق وان لم يترك بينة احدهما اوله يتم حتى يفتي الاخر ثم اعاد البينة العادلة على ان العبد له قضى على
المقتضى لان من لم يترك بينة لم يترك مقتضا عليه لانه لم يترك له في هذا العبد المقتضى به ملك ولا حق ملك فثبت بينته واما
اذا اقام احدهما البينة ولم يترك الاخر فارق ذوال اليد لغير المقيم يدفع اليه ويقضى منه غير المقتضى من غير ان يتركها عاذا بها وكان
قضاء على المقتضى لان البينة قامت على المقتضى المضمون تحت عليه ولم يكن المقتضى وكلاهما بالخصومة لم يثبت
خصامه فلا يكون مقتضا عليه حتى لو اقام المقتضى البينة ان بعد اودعه ذال اليد يقضى له وان لم يقض له عاد
غير المقتضى به بطلت بينة المقتضى البينة لا يترك لانه لم يترك مقتضا عليه مدة المقتضى حتى اقامها فثبت اقرار
ذال اليد لانه انما لم يترك اقراره لانه لم يترك بينة المدعى فلا يلزمه اعادة البينة ثانيا فاذا رضى بالاعادة والمقتضى
برضى ذال اليد عن خصومته وخرج من ان يكون خصما له فثبت اقراره ضاردا للملك واليد للمقتضى حقيقة وحكما فكان
بينته الخارج اولى **فصل** ادعى عبدا في يده رجل وانكره فباعه ذال اليد وسلم قبله ودبعة فهذا لا يخفى من ثلثة اوجه
اما ان علم القاضى باصنع ذوال اليد ولم يعلم ولكن اقر به المدعى ولم يعلم القاضى والمدعى فان علم القاضى ببيع
اوصد المدعى فيه يندفع عنه الخصومة بخلافه اذا اقر ذوال اليد بالعبد للقاضى اودعه اياه لا يندفع
والفرقان الاقرار اخبار والاخبار يحتمل الصدق والكذب فيجوز كذا في حق المدعى لئلا يتطل حقه في الخصومة
مع ذال اليد فاما البيع انشاء تصرف صادف ملكه من حيث الظاهر فيعند ذوال ملكه ظاهرا وذوال اليد ثانيا
خصما لقيام ملكه فاذا علم القاضى بول ملكه لم يبق خصما وكذلك لو اقر المدعى سعه لانه اقر به ليس يخصص له لما اقر به
واقراره حجة عليه لان ثبوت البينة فاما اذا لم يعلم القاضى تصحيح ذال اليد ولم يقر به المدعى فقام ذال اليد البينة عليه
لا يقبل ولم يندفع عنه الخصومة لانه لم يوجد شرط اقامة البينة وهو الانكار من الخصم لان انكار البيع وجد من
المدعى والمقتضى لم يثبت خصما في انكار البيع لانه لا يمكن ان يجعل المدعى ثانيا عن الغائب لان ما يدعيه على الغائب
سبب لثبوت ما يدعيه عن الغائب فثبت خصما عن الغائب بحكم اتصال السبب بينهما فاذا صادف الغائب بغير البيع برضى
ذال اليد لا يمكن ان يجعل المدعى ثانيا عنه في الانكار فيكون الشخص الواحد مدعىا ومنكرا في وقت واحد وبينهما تضاد
وتناق في ولا يمكن ان يجعل المدعى اميدا في الانكار لان حكم انكاره وهو بطلون حقه في الخصومة مع ذال اليد لا يخفى
بل يقدح الى غير هذا يمنع القضاء على الغائب لانه متى ثبت بینه من الغائب ثبت على الغائب حقوق البيع فلم يكن المدعى
مختصا بحكم انكاره فلا يقبل ولا يعتبر انكاره اجماعا اخر ومتى ثبت الانكار فثبت بينة قامت على الغائب وليس من خصم
حاضر فلا يقبل فان قضى للمدعى ثم جاء المشتري وادعى البينة على المشتري لم يقبل لان المشتري يدعى تلقى الملك من جهة المقتضى
ومن يدعى تلقى الملك من جهة المقتضى عليه يصير مقتضا عليه ضرورة لان القضاء بالملك على ذال اليد يكون قضاء على
من يدعى تلقى الملك من جهة وابينة لا تسبق من المقتضى عليه وكذلك لو ترك الاقل للدعوى واذا جاء رجل واقر ذال اليد
البينة على البيع والتسليم وما يقبل ودبعة لم يندفع الخصومة ولو ادعى عبدا في يده رجل فقال له من فدون لم
يقضه وادعى البينة عليه لا يقبل كما لو اقام البينة على البيع والقبض والادعاء لانه في الما بين ثبت سعا على الغائب
وليس من خصم حاضر منكر لما بينا **فصل** رجلان ادعى كل واحد على ذال اليد انها ذاه ورثها عن ابيه والمدعى
عليه ثم اصرها فادعى ذال اليد وورثه ابن الاخ فادعى اما ان اقام كل واحد البينة حال حياة القم او بعد وفاته واذا
احدهما حال الحياة والاخر بعد وفاته فان اقاما البينة حال حياته وركبت البينتان بعد موته قضى بينهما لانها خارجا
اقاما البينة لان الوارث لم يترك مملوكة ومود وثلة لابن الاخ بل بقيت على حكم ملك الميت لانها صادرة مشغولة بحق
الاخ لا يثبت له باقامة البينة العادلة حتى ملك في الدار لان بالتركية ظاهرا انها كانت عادلة وكونها التركة
مشغولة بحق الاخ لا يمنع الارث كما كان عليه دين مستقرا وكان في الدار وصية فبقى ابن القم خارجا واما
اذا ادعى حال حياة القم وادعى البينة بعد موته يقضى للاخ لا يثبت له من مات القم لم يكن الدار مشغولة بحق الاخ
لان مجرد الدعوى بدون البينة لا يوجب حقاله ولهذا جاز اقرار المدعى عليه لغيره في هذه الحالة ويندفع به

المقتضى

المقتضى فادعى ابن الاخ وصار ذال اليد فان اقام الاخ البينة بعد ما قضى الدار بينهما نصفين على ان اكل القم
لان صار كل واحد منهما مقتضا عليه في نصف صاحبه لان كل واحد منهما اقاما البينة ان جميع الدار له وبينه
المقتضى عليه فيما صار مقتضا عليه لا يقبل الا ان يدعى تلقى الملك من جهة فان ركبت بينة الاخ بعد موت القم
بينه ابن الاخ حتى بالدار له لان حتى الاخ حتى قد ظهر من كل وجه وحتى ابن الاخ حتى يظهر وعلى لا يظهر ولا يورث حتى
ظاهر حتى يظهر فان ركبت بينة ابن الاخ بعد لا يقضى له لان القضاء بالدار يوجب قضى ابطال بينة ابن الاخ
وردها والقاضى متى رد شهادة وقضية فانه لا يجوز القضاء بها في تلك القضية اياها فان اقام ابن الاخ البينة
يقضى له لان ابن الاخ لم يترك مقتضا عليه بينة الاخ حتى ولو ساءب المودول من القاضى متى رد شهادة وقضية لانها ما قامت
عليه والقاضى ما رد شهادة لثبوت الفسق فانما رد ضرورة القضاء بالدار يوجب قضاها بالدار ولا يقضى متى رد شهادة
وقضية فانما لا يقبل في تلك القضية اما في قضية اخرى يقبل وهما شهادة ابن الاخ على الاخ حتى لا يقبل ولا يقبل بينة
الاخ بعد لان صار مقتضا عليه بينة ابن الاخ فان ركبت بينة ابن الاخ دون بينة الاخ حتى فان ابن الاخ هنا بقرعة
الاخ حتى فيما ذكرناه فاما اذا اقام احدهما البينة حال حياة القم والاخر بعد وفاته فان اقام الاخ البينة حال حياته والقم وادعى
ابن الاخ بعد موته يقضى بينهما لما ذكرناه وان اقام ابن الاخ حال حياته القم والاخ بعد موته ويبطل بينة ابن الاخ حتى
والفرقان في الاول القم مات والدار مشغولة عن الاخ حتى لما بينا فبقى الارث فلم يصرا ابن الاخ ذال اليد وفي الثاني القم
والدار عن مشغولة بحق الاخ حتى ضمانت موته لانه لا يورث الا من اقام ابن الاخ البينة بعد لا يقبل لانه صار
مقتضا عليه بينته المدعى ولو اقام كل واحد شاهدا واحدا ثم مات القم فقام كل واحد شاهدا آخر كان بمنزلة ما لو اقام
شاهدين في حال حياة القم لان بعد اقامة الشاهد ما امتنع الارث لكونها مشغولة بحق الاخ حتى لان باقامة الشاهد
الواحد لا يثبت حتى للاخ في الدار ولكن امتنع الارث لمحق اخر وهو انما قضى بالدار يوجب قضى ابطال ما اقام الاخ
من الشاهد ويلزمه الاعادة لانه يتبدل المالك بمجرد قول يحتمل الصدق والكذب وقد حقت اقامته من حيث الظاهر لان
القول على ذال اليد في يده ولا يجوز ابطال بينة الاخ حتى فاستنع الارث صيانة بينة الاخ حتى عن المطلق وصار كالوفاة
القم لابن الاخ حال حياته ودفع الدار اليه بعد ما اقام كل واحد منهما شاهدا ثم اقام الاخ حتى شاهدا اخر يقضى له بالدار

باب اقرار المدعى عليه بالارث او بالوصية في الدعاء المجمع

بالارث لغرض والثاني في الوصية والثالث في اقرار الوارث بوارث بعد قتل المورث **فصل** اصله ان القاضى حتى قضى
للمدعى بنصيب الميت من المال المشترك بغير القضاء الى نصيب الميت خاصة لا الى نصيب شايع من الاوصياء كلها بل يجوز
القضاء لان قضاء القاضى يجوز بنصيب الميت لا بنصيب شايع من الاوصياء خاصة نحو ما يجوز البيع
ثم المسائل الاجماع اما ان اقر ذال اليد بالارث قبل قيام البينة للمدعى وبعدها اقام الاول دار في يده بل يرضى بها كلها لنفسه
فقام رجل البينة انها ذاه ورثها من ابيه لا وارث له غير وادعى اخ ذال اليد البينة انها دار ابيه مات وتركها
ميراثا له ولاخيه فانه يقضى بثلثة ارباعها للاخ حتى وبعدها لا يورث ذال اليد لان كل واحد منهما بينته ثبت الملك
لايه ثم نفسه بطريق الوارث عنه فانصب كل واحد خصما عن الميت في اثبات الملك له في جميع الدار وبينه كل واحد منهما شهد
بذلك جميع الدار لايه فقد استوفى في الدعوى والحجة وهما داربان فيقضى بينهما نصفين الا ان الوارث اخوان كل واحد منهما
الدار فاذا اجمد ذال اليد فقد منع نصيبه فيقضى به للاخ حتى لانه مدعى كل الدار واشتهى بالبينة ولا مزاحة ولا تنازع
لغيره في نصيب ذال اليد لان اخ ذال اليد لا يدعى الا الربع فيقضى بثلثة ارباعها على ذال اليد للاخ حتى وليس لذي اليد ان
شارك اخاه في نصيبه لانه القضاء بالربع محرف الى نصيب ذال اليد خاصة لانه لا يصح القضاء في نصيب اخيه لان الاخ حتى
ينصا عليه فيما صار لاه ذال اليد وبينه المقتضى عليه لا تسبق على المقتضى له وكذلك اذا اقر ذال اليد ان الدار ميراث بقرعة
لانه قبل القضاء لم يتغير الحكم لان اخ صار مستحقا للربع بالبينة فاقر ذال اليد لومع نصيب ابطال بينة اخيه
لا يصير ذال اليد مع اخيه لان التركة في يد واحد الوارث كانها في يد كل واحد معا عرف وبينه ذال اليد في الملك المطلق

او الميراث لا يقبل مع بنية الخارج فاقرار ذى اليد متى قمت ابطال حق الغير لا يقع فينزل وجوده وعنده بنزله فان قيل
اقامة البينة يقتضي ايراد كل ما لا يجنب لان اقراره لا يبطل على اخيه حقا لان الحق لم يثبت له بقدر اقراره في حقه
فصار جميعا ذى اليد فكانت بنية الخارج اولى فان جاء الاجنبى ابتداء واقام البينة وصح ويقول واليد الميراث دارى
لا يجنب ثم خرج ذى اليد واقام البينة على الارث بينه وبين ذى اليد يقتضيه نصف الدار ولا يشاؤك ذى اليد فيه
لان ذى اليد صار مقتضا عليه خاصة ببينة الخارج ولم يصرفه مقتضا عليه فثبتت بينه وقد اقام البينة العادلة
على ملك جميع الدار والاجنبى صار ذى اليد لخاله بنية ذى اليد باطلة لمخالفة بنية الخارج الا ان اخ له يبيع نفسه
او ان نصف الدار يقتضيه بالنصف ويترك النصف في يد الاجنبى فان كان على الميت دين من ماله النصف الاخر لانه
قامت البينة على استحقاق اكل الميت الا انه ترك نصفه في يد المقتضى عليه لعدم المنازعة وهذا المسوق فاذا ظهر الدين
لميت ظهر المسوق له فيصير له فان اقام الاجنبى البينة على ذى اليد وهو يبيع نفسه ثم اقر بالارث بينه وبين اخيه
وقضى بالدار للاجنبى ثم حضر الاخ واقام البينة على الارث فتقضى له نصف الدار وان اقر قبل اقامة الاجنبى البينة ثم قام
البينة فتقضى للاجنبى ثم حضر الاخ واقام البينة على الارث بينه وبين اخيه لا يقتضى له بشئ والفرقان اقر ذى اليد
قبل اقامة الاجنبى البينة مع فسخ اخيه لانه لا يبطل حقا على اخيه ولا قصد الحاق ضرر به فصح صار ميراث ظاهر
ولو كان الميراث ظاهرا صار الغائب مقتضا عليه لانه احد الورثة ينتصب خصما عن بقية الورثة في المكة صار كانه
في يد اكل صار اخ الغائب مقتضا عليه كذا اليد وبينة المقتضى عليه فيما صار مقتضا عليه لا يقبل فانما اقر ذى اليد
بالارث بعد اقامة الاجنبى البينة لم يبيع في حق الاخ لانه بهذا الاقرار قصد الحاق الضرر باخيه لانه يريد ان يجعل القضاء
المعوجه عليه واقام على اخيه القاضى حتى لا يقع بينه وبين اخيه من حضر في هذا الضرر على اخيه فلم يصح اقراره لانه على غير مقتضى
عليه في حق اخيه والاجنبى صار ذى اليد فكانت بنية الاخ اولى دار بين ثلثة مشاعة ما اذا صدم فقام رجل البينة
انه اخ الميت لا يعلم له وارثا غير مقتضى له بنصيب الميت ثم جاء آخر وادعى انه ابن الميت وصدقه الشريكان وكذب
الاخ فليس لابن ان يرضى مع الشريكين في نصيبهما فتدبر ما لو استولى الاخ بدبينة والمسئلة بحالها فله ان يشارك
في نصيبهما والفرقان في الاول نصيب الميت صار ملكا لزوج بالقضاء ونصيب الميت صار ملكا للاخ فكونا قد
يصدق ولا يجتمع والشريكان اقراره بنصيب الميت لانه ما نصيبه بالقضاء ونصيب الميت صار ملكا للاخ فكونا قد
على الغير يبيع وفي الثاني القاضى عين ثلث الدار في يد الاخ ولم يثبت كونه عاصيا باقراره فخرج نصيب الميت من بين
الاجنحة والدار كانت مشتركة بين الميت وبين المقرين فلو عينا نصيب البعض عن البعض الا بالقضاء والقضاء فلم يوجد
فوق نصيب الميت شائعا في الكل فكان في يكل واحد منهم ثلث نصيب الميت فكان لابن ان يخذ من كل واحد من المقرين ثلث
ما فيهم وان كان القاضى هو من اقسم هو والشريكان الدار بقضاء او غير وما في المسئلة بحالها فله ان يشارك
من الشريكين لان بالقضاء وصل الى كل واحد منهما ثلث ما في يد الاخ وقد اقر بذلك لابن فلهما التسليم اليه فكان ان اقر
بماله والغير ثم ملكا بقر تسليمه الى المقر له فلهذا اقر بوزن او يدير ليرى ذلك لان القصة في ذوات الاشياء
او رخص في حق كافة الناس لما عرفت في القصة فلم يصل الى المقرين شئ ما كان في يد الاخ فلهذا يقر بقر تسليمه الى المقر له **فصل**
مسائله على ثلثة اقسام قسم في اجتماع الوصيتين وقسم في اجتماع الوصية والدين على الميت وقسم في اجتماع الوصيتين
اقاما القسم الاول من اجل مات وترك ثلثة اعبد قيمتهم سواء فاقار الوارث بعبد بينه لرجل وصية واقام اخا البينة انه
بعبد اخر بينه وقضى له لم يحدد المقر له شيئا لانه قد عرفت ان الوصيتين كلاهما لا يميز بينهما على الملك وتقدر تقديرهما
في نصف المحصول لان الوصية الثابتة بالبينة ثابتة في حق كافة الناس لانها حجة متكاملة ووصية الناس باقرار الوارث
ثابتة في حقها لا في حق المحصول بالبينة لان الاقرار حجة قاصرة متعامرة غير نافذة على غير المقر له متى عرفت ان الوصية بالثمة يجب
باحديهما فكان القضاء بالبينة اولى لانها حجة متكاملة نافذة بطلانها وتلك الف درهم وادعى رجل ان له على الميت
الف درهم وصدة الورثة واقام اخا البينة انه له على الميت الف الف لغير البينة لا المقر له فلهذا اقر بالارث

اشتره من المسوق البعيد الذي اقر انه وصية بناء على نعم البائع فلهذا اقر بالارث المقر له فلهذا اقر بالارث المقر له
في نعم المشتري سلم بصر ملكه ولكن دعه واقر ان لا ينفذ ما لم يدخل العبد في ملكه فلهذا يبيع كمن اشترى عبدا اقر بقر تسليمه
ومتى دخل ملكه نفذ اقراره وعقوب العبد فلهذا اقر بالارث المقر له لان في دعه ان ما باع لم يبرك
بما يبيع الشئ بل هو باق على حكم ملك الميت وانما ملكه الوارث المشتري بالميراث من جهة الميت لا بالشئ المشتري
كان احتيا لا تحلص المقصود من يد الغاصب قبل ان يفسد ثلثه الى المقر له بالوصية الا انه عجز عن تسليمه الى المقر
له لتسليمه الى الموصى له بالبينة فتمت قيمته لانه صار عاصيا بالتسليم اليه واما القسم الثاني مات وترك
عبدا قيمته الف فقال الوارث انه اوصى به لفلان وقدر اجازة واقام رجل البينة ان له على الميت الف درهم فتقضى
له وبيع العبد بالدين والوارث منكر ثم ان ملك العبد سبب لم يكن للمقر له عليه سبيل بخلاف المسئلة المقدمة
ان القاضى ولاية بيع المنقول على الموصى له للمحافظة عليه حال عجز الموصى عن المحافظة بنفسه الا ترى انه كان للقاضى ولاية
بيع العبد على اكبر الغائب والصغير الحاضر حفظا لماله عليه فان حفظ الدارهم ليس من حفظ العبد فلهذا اقر
فقد بيع القاضى في نعم الوارث ودفع المقر له ظهور العبد عن الوصية وقولت الوصية الى يده وهو شئ فكان حق الموصى
له في الثمن لا في عين العبد وثمنه لم يصل الى المقر له حتى لو وصل اليه بسبب يلزمه الرد الى المقر له وفي المسئلة
الاولى القاضى لما قضى الوصية له بالبينة فقد نقل وصية المقر له الى غيره وليس للقاضى ولاية نقل الوصية لانه ليس
في هذا النقل حفظ عليه بل استهوك عليه لانه نقل لا الى حفظه له وكان في نعم المقر ان حق المقر له في عين العبد
فاز عاد اليه بسبب ثمنه تسليمه الى المقر له وان وجد شهود الدين عيلا فتمت العبد الموصى له لانه ظهر ان القاضى
صدر لانه في فبطل القضاء لكن لم يبطل ببيعة لقيام ولايته فتقضى حق الموصى له في ثمنه فان مات الغريم فورثه
المقر او شيئا من ماله اخذ المقر لانه دعم الوارث ان العاصد ردينا الموصى له على الغريم والدين مقدم على الباقي
فالم يعرف حق الموصى له لا يسلم له شئ من ثمة الغريم واما القسم الثالث مات وترك ثلثة اعبد قيمتهم سواء
فاقر الوارث برجل بعبدين بينه وصيه وصدقه المقر له وقامت بنية انه اوصى هذا العبد الاخر لآخر وحجه
الوارث فاعتق المقر له عبدا فلا يخلو اما ان اعتقه قبل القضاء بالبينة او بعده فلما اعتقه قبل القضاء بالبينة
فقد اعتقه لان اعتقه صادقا ملكه لان قبل القضاء الثلث سالم للوارث فنقد اقراره بالوصية وصار الثلث
ملكا للموصى له ظاهرا ولا يظهر بالقضاء بالوصية بالبينة ان العتق كان باطلا لانه لم يقض بين العبد الا صغر
الموصى له بالبينة بل قضى له بالا كبر لانه ما لم يسلم الا كبر للوارث المقر لا يسلم الا صغر المقر له فكان في معنى البديل عنه
وباستحقاق بدل العتق لا يبطل العتق لانه لا يظهر انه اعتق مالا يملكه فان بدل المسوق ملوك للقاضى ملكا قاسدا
فان قضى بنية الاخر بعد عتق المقر له فلهذا اقر بالارث لان الوارث انما اقر بالا صغر الموصى له بشرط ان يسلم الا كبر
وقد زال الا كبر عن ملكه بقضاء القاضى ظاهرا فيقول الا صغر عن ملكه ظاهرا فيجوز على المقر له ردّه الى الوارث وقد عجز
عن ردّه بالعق فوجب عليه رد قيمته وهذا كمن اشترى عبدا اقر انه ملك البائع وقد دفع الثمن اليه فاستحقه رجل
كان المشتري ان يشتري الثمن من البائع وان دعم ان العبد باق على ملك البائع والباطل لانه انما اقر بالبائع بشرط ان يسلم الا كبر
وقد زال العبد عن ملكه ظاهرا فيقول الثمن عن ملك البائع ظاهرا فاما اذا اعتقه بعد القضاء لم ينفذ لان بالقضاء
زال الا كبر عن ملك الوارث ظاهرا لان في نعم الوارث ان القضاء نفذ ظاهرا لا باطنا واذا زال الا كبر عن ملكه خرج الاخر
من ان يكون محلا للوصية فلم يبيع اقراره ظاهرا الوصية الا صغر فثبت انه اعتق ملك الغير وهو ملك الوارث فلهذا
فان ملك الوارث العبد المشهود به امر بتسليم المقر له الى المقر له فلهذا ينفذ اعتاقه بخلاف ما اذا اوصى بعبد لرجل
عليه دين فيعطى قاعته المحصول ثم يراى الغرماء الميت ينفذ عتقه والفرقان ثمة لم يوقف للاعتاق على ملك
ملكه الملك لانه ليس للثمة مالك ظاهرا فيتمت على ملك خفي فاذا ظهر الملك للموصى له ببراء الغرماء الميت فقد عتقه
فلهذا العبد المقر به مالك ظاهرا وهو الوارث ولهذا لو اعتقه الوارث فقد فوّقت العتق على المالك الظاهر والاقرار

ساد من الوارث بالملك الموصى له قبل القضاء وقبل العتق بطل بالقضاء لا من فقد القضاء ظاهرا او باطنا او ظاهرا
فانقص سبب الملك او الملك بالقضاء فظهر ان الاعتقاد قد وقع في ذلك الغير لان الوارث لما اصر على الاقرار اكره
يدفع العبد الى المقر له باقراره ووجد منه بعد العتق الحقيقة فكان العتق باطلا قبل الملك **فصل** ما ناله على قسرين
احدهما ام الولد اذا قبلت سيدها فاقتر احد الوارثين انه كان لها من ابن من اسم مات بعد العتق والثاني اذا اخذ اليقين
ثم اقر احد هاتين ام الميت وهذا القدر ابنة اما الاول رجل له ثلاث بنين وجارية وولدت منه وولدت لها
قلت سيدها عما قلت به وعققت من غير رعاية بخلاف المدبرة قلت مولاهما يسمى في قيمتها لان عتق المدبرة وصية
لان المدبرة وصية برقيتها لما قال انت خرجت عتق عتق بجهة الوصية والعتق وجوب حرمان الوصية وقد عتق في
العتق فزعمها ربة قيمتها بطلان الوصية فاما ام الولد عتقت حكما بعتق الولد لا بالوصية بدليل انها عتقت من جميع
ولا يسمى الغراء والعتق لا يؤثر في بطلان العتق فان اقر واحد من البنين كان له ابن من الميت مات بعد العتق سقط القصاص
فان كذبته الجارية لانه اقربا بوجوب سقوط القصاص لانه زعم ان البنين بعد موت الاب اربعة وان القصاص صار موروثا بينهم
اربعا فصار لابن الثالثة على امه ربع القصاص وسقط ذلك عنها بالاقية ويسمي في ثلثي قيمتها للباقي لانه يريد بهذا
الاقرار ان يقض حق الجاهدين عن الثلثين فلم يقد اقراره عليهم وهل يسوي في حق المقر بغيره كذبته فلا يسوي لانه اقراره
لم يسوي في حقها في حق زوال المال عليها وان مع حق سقوط القصاص لانه اقر على نفسه لانه مال لا سقط القصاص عنها
بالعتق وان صدقته يسوي المقر في ثلثة وعشرين سهما من ستة وعشرين سهما من ثلثة ثلثة يسقط عنها وثلثة وعشرون المقر لان
في ثلثها اذ ربع القصاص يسقط عنها وانكسرت ابنتها وتولد اما وثلثة ثلثة فيكون ذلك من هذا الربع السدس والثلث
بين الاخوة اذ ثلثا جعلنا نصيب ابنتها على ستة لما جئت الى حارسك سدس واقلة ستة لانه من ذلك سهم في خمسة لا يستقيم
على ثلث فاضرب ثلثه في ستة ضارب ثمانية عشر واذا صار الربع ثمانية عشر صار لكل اثنين كسعين في ثلثه من ستة واربعين
ستة وثلثين موروثا من ابنتها وعشرة موروث من اخيها والمقر والام ستة وعشرون ثلثة لدم وثلثة وعشرون المقر
ثمانية عشر موروث من الاب وخمسة موروث من الاخ الان الجاهدين لما اخذوا زيادة سمين على ستة واربعين وقد عتق المقر
والجارية عن اخذ ذلك منها بمجرد ما فكرت ذلك هاكك عليهما لان المال مشترك في ذلك شيء منه يهلك على التركة وتبقى
يبقى على التركة **واما القسم الثاني** لو كان بنون اربعة فمات منهم فاقتر احد من الجارية ام الميت وهذا القدر ابنة ستم
ثلثي قيمتها للباقيين بطلان لان اقرار المقر لم يسوي في حق الجاهدين لانه يريد باقراره ان يقض حقهما عن الثلثين الى نصف
فبطل في بنون ثلثة ظهرا الثلثان واما المقر كذا به جمل في المقر لانه اقر عليها فربيع الاصله فيما كان الواجب
ولي القتل لانه صلحه من القصاص على مال وانكر القاتل المال يسقط القصاص ولا يجب مال وان صدقاه يسوي المقر في ربع قيمتها
ما بقي من ربتها وهو نصف السدس منها والقدر على ستة فيبطل منها سهم وتؤدي ما بقي في الغلام لان المقر من ان الربع
الذي هو نصيب ابن الميت صار ميراثا بين الجارية وبين ابنتها السدس لدم والباقي للغلام الان الجاهدين لاضا سدس القيمة
من حق الميت بغير حق ظلمة بقي من حق ابن الميت نصف السدس فيكون الجارية والغلام على ستة فاجتبا الى حارسك ربع ونصف
سدس واقلة اثني عشر الجاهدين ثلثي المال ثمانية والمقر ربع ثلثة سهم في سهم وذلك نصف سدس من الغلام والجارية
على ستة وانكر بالسدس فاضرب ستة في اثني عشر ضارب المال كله اثني عشر مائة من ثلثة المسئلة وان كان الغلام والبنون
وصدق الجارية يسوي المقر في الربع ويقسم نصف سدس كل بين المقر والام على ثمانية ثلثة ثلثة لانه لا يملك في الغلام
لم يثبت نسبته وبطل اقراره ضار كان الابن لم يترك اما وثلثة اخوة ولم يترك من المال الا نصف سدس قيمتها لدم
السدس من ذلك بين خمسة بن الاخوة اذ ثلثا فانكر بالاثلاث فاضرب ثلثة في ستة فيصير ثمانية عشر لدم ثلثة وكل اخ
الان الجاهدين لما اخذ ثلثي المال فخذوا حصة من زيادة بقي المقر في خمسة قبل سبقي ان يكون المقر من الباقي شيء لانه زعم ان
نصيب الابن صار لامة ولابنه ولا ميراث له قبله ان تاويل المسئلة اذ ارجع المقر قوله ان الغلام ابنة حتى يبطل نصيب الغلام
فيكون نصيب الميت بين الام والاخوة لدم ثلثة والاخ خمسة وبطل الجواب صحيح على المدعي وهو الصحيح لان المقر اقر بان

بعد موت الابن والاقرار بالنسبة بعد موت الابن اقرارا بالمال كان الشهادته بالنسبة بعد الموت شهادته بالمال حتى لو جازها
والاقرار بالمال بما يبطل اقراره وان اطل بالرد ما رتبة العدم فيما هو حق الغلام فاما في حق المقر لا يعمل بذكره الغلام
القسم الثالث في ترجيع احدى اليستين على الاخرى **باب** **الخارج** **وذي اليد اقاما البينة** **المبسوط** ما ناله على
احدهما في دعوى اليد والثاني في دعوى الملك **فصل** رجلان ادعى كل واحد منهما دارا بينهما في بيع ولم يعرف في اليد منهما
كل واحد منهما مدعيها ومدعى عليه ولو اقام بالبينة جعل في يد كل واحد نصف المتاع لان الثابت بالبينة العادلة كانت
بالعينة واثبات اليد على المحل امر مقصود كالمالك فاجتبا الى اثبات بالبينة كالمالك فان اقام احدهما البينة ثبتت له
ومار هو المدعى عليه وان لم يبق لواحد منهما بينة فليكن كل واحد منهما اليقين لان دعوى اليد بمنزلة دعوى الملك فانها لا ينفك
هذه الدلائل ان يعرف حقيقة المال لانها لا ينفك عن كل واحد من ادعى صاحبه والقاضي لم يعرف كونها في يد احدهما فوقف
الى ان يظهر حقيقة المال وان نكل احدهما لا يقضي له الف باليد لان القاضي لا يعرف كون الدار في يد التاكل وانكره يول او يول
وذلك انما يصح من الانسان لما في بيع ولكن يمنع التاكل من التفرغ لهذا الدار دخل في بيع دار اقام البينة انها في بيعه
سبق واقام للخارج البينة اثباته منذ سنة قضى للخارج لان بينة اليد لا تقارض بينة الملك فان اليد محتملة جمل بغير الملك
وبغيره فمقره يملك صلتك يد اذ اقامه بينة الخارج ولو اقام بينة على عبد في يد رجل ان كان في بيع اس لا يقبل مدعي عن يمين
والا على انه يقبل ويؤمر المدعى عليه بدفع ما في يد الثابت بالبينة العادلة كانت بالبينة او بالقرار ولو عارض القاضي انه
كان في يد المدعى اس وسمع اقرار المدعى عليه بذلك يامر بادر الى المدعي فكذا هذا وجه ظاهر الرواية ان يد المدعى عليه
على المدعي على ان ثابتة بيقين وكونه في يد المدعي اس محتمل مرتد بين ان يكون جرم الملك او برغصبا ووديعة او عارية او
اجارة فلا يمكن القضاء بكونه في يد اس حتى يفرج عنه فقد ايد اثباته بيقين فاشك والاحتال فان شهد ان ذي اليد اخذ
او انه ابقته فاذن يقبل لان الاخذ بسبب موجب للرد لقول صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى ترد فوجد ما يوجب نقض
اليد الثابتة فيصير معها وهذا لم يثبت الاخذ من المدعي بقضي الشهادة لان الشهادة واقعة باليد وهي محتملة بين كونها
ومبطللة فله يصيب القضاء بالاشك فلا يقض اليد الثابتة بالاشك **فصل** ما ناله لايج اما ان اقام ثمانية البينة على
ذي مطلق اليد او الخارج مع ذي اليد اقاما البينة او صاحب اليد اقام كل واحد البينة على صاحبه فان اقام الخارج البينة
على ملك خلق في شيء في يد ثالثا وعلى الشري من واحد بلنا ربع او ثلثيها سوى يقضي بالملك بينهما نصفان وهو احد قول الشافعي
وقال في قولها ترتب البتتان وفي قول يقضي لمن خرجت القرعة له والصحيح قولنا لما دوى محمد بن باسادة لا غير من فرق القضا
ان جليل القضا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير فاقام كل واحد منهما البينة شاهدين انه بغير قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بينهما نصفين وان اليستين جتان فله ان الحكم يتعلق به دليل الصدق وهو العقل والدين واليمان الى الصدق والصارفان
عن الاكف لا بحقيقة الصدق فلا ينافي من الضمائر والسر والاصل في الحجج الشرعية متى امكن اعمالها لا يجوز دهرها واعمالها
اذ اعمال الدليل من وجه اولي من قطيله واهاله كالنقطين اذا عارضتا بطل بهما من وجه ان مكن ولا يصار الى قطيلهما واهالهما وها
مكن العمل باليستين من وجه لان المشهود به يقبل الوصف بالقرعة والنبأ عن قضيتنا بالملك بينهما نصفين عمل باليستين بقوله
الاسكان كالمشهد شاهدان انه اوصى هذا العبد زيد وشهد آخر انه اوصى هذا العبد لعمري يقضي بالملك لهما فكذا هذا فمقر
لو اقاما جميعا البينة على تكاح امرأة لانه لا ينفك العمل باليستين لان المشهود به لا يقبل الوصف بالقرعة وقد راسيات الملك
كل واحد منهما على الحال الحاضرة من اجتماع الرطوب على امرأة واحدة وهذا لا يجوز وكذلك على هذا المخوف ان في يد رجل اقام
اخر البينة انها له اجرها من ذي اليد واقام آخر انها له او دعها ذ واليه قضى بينهما لان كل واحد منهما اقام البينة على ملك الدار
على انه دفعها اليه فاستويا في الدعوى والمجد فان اقام احدهما البينة ان ذا اليد غصبها منه واقام اخر ان ذا اليد اقر
او دعها او غصبها يقضي للمدعي الغصب وهو الاول لان صاحب الغصب اثبت بئنه بطون اقراره لان اقرار القاصب
للمغصوب وديعة او موصوبا لغير المغصوب بطل لانه اقرار في ملك الغير واما الخارج مع ذي اليد اذا اقاما البينة على
للمدعي المطلق يقضي ثبته الخارج وقال الشافعي رح يقضي بينة ذي اليد والصحيح قولنا لان بينة الخارج اكثر اظهارا وان كان

من مينة ذي اليد لان مينة الخارج مظهرة كاشفة موضع الملك من كل وجه لان الملك يمكن ظاهر كاشفاه اصله ومينة اليد
يظهر الملك من وجهه لان ملكه كان ظاهرا من وجهه بظاهرا اليد قبل اقامة الخارج البينة واطرها اظهره لا يتصور فكانت
بينة الخارج كاشفها راو استحقاقا فيكون اولى القبول لانها في زيادة حجة خلت عن المعارض فيجعل بها في تلك الزيادة
ثم يجب العمل في الباقي من مينة لانها لا يقبل الوصف بالجزء وعلى هذا المذهب اذا ارادنا وتاريخها سواء لانه لم يثبت سبق احد من
دعوى ملك مطلقا وانما صاحب اليد اذا اقام كل واحد منهما البينة انما داره فانه يقضي لكل واحد منهما بما في يده صاحبه لان الخارج
في ذلك النصف ولو اقام احد من البينة يقضي لما في يده صاحبه ويترك ما في يده خصمه ترك ولم يكن لها بينة قضى بينهما نصفان
قضاء ترك حتى لو اقام احد من البينة على صاحبه بعد ذلك قبل **المنقصة** دار في يده رجل اقام رجلا من كل واحد منهما مينة انها
داره ابرها اياه شهر عشرة دراهم وقد سكنها ذواليد شهر فالدراهم بينهما نصفان وياخذ ان من عشرة دراهم فيكون بينهما
استحقاقا والقياس ان ياخذ كل واحد منهما عشرة دراهم لان كل واحد اثبت بينته اجن شهر عشرة دراهم وجه الاستحقاق
ان الاجن يجب بمقتضى استيفاء المنفعة وهو السكنى وقد سكن شهر فله من اجن شهر واحد اقام احد من البينة على الارث
والآخر على الملك المطلق يقضي بينهما لان الارث يحتاج الى اثبات الملك المورثة ملكا مطلقا لانه قائم مقام مورثه
فصار كما لو حضر مورثه وادعى ملكا مطلقا مع هذا المدعى يقضي بينهما نصفان فكذلك اذا اقام احد من البينة على الارث
والآخر على التملك من مورث متبع الارث بسبب صحيح قضى بالتملك لان التملك بالشرى او بالهبة يكون حاله المورث والارث
يكون بعد مائة وكان التملك بالشرى سابقا والارث لاحقا **المجامع** اصله ان الخارجين متى اقام احد من البينة على الغصب
والايراع على صاحبه فيما في يده ثلث اقام اخر البينة على الملك المطلق يقضي لصاحب الغصب والايراع لان الثابت بالبينة العامة
كالثابت بالاقرار والمباينة ولو ثبت باقرار صاحبه او بالمباينة انه كان غاصبا او مورثا من جهة المدعى لا يقع سواه انه كان ملكا
لان الملك لا يكون غاصبا وما ديا واذا بطلت دعوى لا يقبل بينته دار في يده رجل اصغر وكبر اقام خارج البينة عليها دعوى
اما ان اقام كل واحد منهما البينة على الملك المطلق واما الاجن على الغصب واما اقام البينة على الملك المطلق واما الاجن
واحد صاحب اليد البينة على الغصب والاخر اقام البينة على الملك واما كل واحد منهما البينة على الغصب فان اقام الاجن البينة
على انها داره واما كل واحد منهما البينة انها داره فقضى للاجن بالنصف ولها بالنصف لان مينة كل واحد من صاحب اليد
لا يقبل فيما في يده لانه ذواليد ويقبل فيما في يده صاحبه لانه خارج فيه وبينة الاجن يقبل فيما في يده صاحبه فله اجمع فيما
في يد كل واحد منهما مينة الاجن ومينة صاحب اليد فقضى بينهما نصفان فحصل للاجن مما في يده لكل واحد منهما اربع الدار
ضار له نصفها ولكل واحد منهما ربع ما في يده صاحبه فاما ان اقام الاجن البينة انها داره غصبا منه الاكبر واما كل واحد
منها البينة انها لا يقضي للاجن ثلثه اربع الدار والربع الذي يدعى عليه الغصب ولا شيء للغاصب لان بينة الاصغر
لا يقبل فيما في يده لانه ذواليد وبينة الاكبر لا يقبل ايضا فيما في يده الاصغر وان كان زارفا في لما ذكرنا ان احد الخارجين
اذا اقام البينة على غصب صاحبه يبطل بينة الشهود عليه بالغصب ويقبل بينة مدعى الغصب فيقضي بجميع ما في يده
الاصغر الاجن وفيما في يد الاكبر لا يقبل بينته لانه ذواليد ويقبل بينة الاصغر للاجن فيه لانها خارجان وان
لم يدع احد من صاحبه غصبا فيقضي بينهما نصفان فحصل للاجن نصف الدار من يد الاصغر وديها ما في يد الاكبر
فيكون ثلثه اربع الدار ولا يصرف ديها مما في يد الاكبر وعلى هذا القول في ثلثة اقام البينات في اديم الغصب على احد
بعينه ان يقضي بين مدعى الغصب وبين الذي لا يدعى الغصب عليه نصين وكذلك لو اقام رجل البينة على ذي اليد انها
داره واما خارج اخر البينة انها داره غصبا او ادعها هذا القيم البينة او لا قضى بالدار كلها للاخر لانها
اقام احد من البينة على غصب صاحبه فبطلت بينة الاخر فاما اذا اقام الاجن البينة انها داره غصبا منه الاكبر واما
البينة انها داره غصبا منه الاجن المدعى واما الاصغر البينة انها داره وقضى بالنصف للاجن وبالنصف لغيره لان بينة
الاجن والاكبر قضا ستويا على الغصب فلم يبطل بينة الاكبر فصار كانه اقام كل واحد منهما البينة على الملك لا غير ولو اقام الاجن
البينة بالغصب على الاكبر واما الاكبر البينة بالغصب على الاصغر واما الاصغر بينة انها لا يقضي بثلث اربع الدار للاجن وفي اربع

لا يصرف لان بينة الاكبر قد بطلت لان الاجن ابطال عليه غصبا واكبر لم يثبت عليه غصبا ففي الاجن منقصة باقاة البينة
فيما في يد الاصغر فيقضي له بجميع ما في يده وفيما في يد الاكبر لا يقبل بينته لانه ذواليد فيقضي بينة الاجن والاصغر فيه واما
سموستان لانها خارجان فيقضي بينهما نصفان وليس لاكبر ان ياخذ الربع الذي اخذ الاصغر منه فيقول الاكبر انا اثبت
عليك غصبا لادفع ما في يد الاكبر لان من حجة الاصغر ان يقول انما اثبت على الغصب فيما في يدي لا فيما في يد الاكبر لان كون
غاصبا في يدك ولم يبق من النصف الذي كنت غاصبا فيه في يدك شيء فاما اذا اقام كل واحد البينة على الغصب بان اقام الاجن البينة
ان الاكبر غصبا والاكبر اقام البينة ان الاصغر غصبا اياه والاصغر البينة ان الاجن غصبا فقضى على ما في يد الاكبر للاصغر وبا
في يد الاصغر لا يجزى ولا شيء للاكبر لان بينة الاكبر ضاعت فيما في يد الاصغر لان الاجن اثبت عليه غصبا والاكبر لم يثبت عليه
غصبا ففي الاجن منقصة باقاة البينة فيقضي له وما في يد الاكبر لا يقبل بينته فيه وضاعت بينة الاجن فيه ايضا لان الاصغر
اثبت عليه غصبا ففي منقصة باقاة البينة فيقضي بجميع ما في يد الاكبر ولو اقام الاجن البينة ان الدار غصبا الاكبر واما
الاكبر البينة بالغصب عليه وكذلك اقام الاصغر البينة على غصبه للاجن وان ما في يد الاكبر للاصغر وما في يد الاصغر بين
الاكبر والاجن نصفان لما عرف ولو اقام الاجن البينة انها غصبا واما كل واحد بينة بالغصب على صاحبه فالنصف
الاجن والنصف بينهما **باب التاقيت في الدعوى والبينة المبسوط** الدعوى لا يظن ان يكون في ذلك مطلقا
او في ملك بسبب والعين في يده ثلثا او في يد احد من او في ايديهما وكل وجه لا يخلو اما ان ارادنا او تاريخها سواء او اولا
اسبقا ما اذا ادعى ملكا مطلقا والعين في يده ثلثا ولم يودعها او ارادنا وتاريخها سواء يقضي بينهما نصفان لانه لم يثبت
سبق احد من البينة دعوى ملك مطلق وان كان تاريخ احد من البينة اسبق ذكر الكرخ في تختم ان السابق اولى بالاتفاق لان بينة
الخارجين مستوية في الاثبات فترجع احد من البينة السابق لتاريخ لانه اثبت الملك في وقت لا ينافيه الاخر فيه فكان صاحب الوقت
الاسبق اولى ونقص اصحاب الامالي عن محمد روح ان السابق اولى في قوله الاول وفي قوله الاخر هو بينهما لانه لا يجرى للتاقيت في
دعوى مطلق الملك لانه دعوى اولى الملك معنى حتى يستحق بزاويها المنقصة كالتساق والمقصود من اثبات التاقيت
اثبات زيادة الاستحقاق على خصمه ليرتج بينته على بينة الخصم فاثبات زيادة الاستحقاق لا يقتضيه في دعوى اولى الملك
على احد فكان التاقيت والتاخر في دعوى الملك المطلق سواء وانما يعتبر التاخر عند في الملك بسبب لما تيقن لها ان دعوى
ملك مطلق دعوى التملك من جهة المتدعي عليه لان ما يستحقه على ذي اليد من الملك اثباته بظاهره بغير استحقاقا
على ذي اليد فيكون تملك من جهة والتاخر معتبر في دعوى التملك كما لو ادعى التملك من جهة المدعى عليه نصا بالشرى
واما اذا ادعى احد من البينة تاريخ اخر فعند البينة حجة يقضي بينهما ولا يجرى بالتاريخ وعند البينة التاريخ المورخ
اولى وعند محمد الجهم اولى محمد ان الميم اسبقهما وقتا من حيث المعنى لان دعوى مطلق الملاح دعوى اولى الملك فيكون ملكه
ثابتا كاحد العين والمورخ ادعى اولى الملك منذ ادعى فيكون ملك المورخ سابقا والمورخ لاحقا فان كان ملكه
اسبقها تاريخا نصا لا يوجب حجة ان المورخ ملكه سبقين في ذلك الوقت ومدعى مطلق الملك لم يستيقن بثبوته من اصل
فكان التاريخ اولى كما لو ادعى الشري لاني حقيقة حجة انه يجوز ان الاخر لو وقت كان تاريخه اسبق فترجع الاحتمال في التاريخ انه
شكتم ام متاخر فقط اعتباره ضاردا كما لو اقام البينة على مطلق الملك ولان دعوى مطلق الملك يحتمل دعوى التملك
من المدعى قبله فيكون ملكه لاحقا من هذا الوجه كالأودع الشري قضى به لذي اليد ومن حيث ان دعوى مطلق الملك دعوى
اولية الملك يكون ملكا سابقا فوضع المعارض في السابق والمورخ فقط اعتبار التاريخ وجعل كانهما ملكا معا فترجع
لادعيا الشري لانها اتفاقا على حد وث الملك والتساق من واحد ولا بد لحدوث من تاريخ فكان صاحب التاريخ اولى وهذا كله
اذا كان العين في يده ثلثا وانما كان في يد احد من البينة او تاريخا وتاريخها سواء او تاريخا وتاريخها سواء او تاريخا وتاريخها سواء
وان كان تاريخ احد من البينة اسبق فهو اولى عندنا وهو قول محمد اولا وقال محمد اخر هو بينهما ولا يجرى بالتاريخ الا في الساق
كذا ذكر ابن سماعه لما بينا واما اذا ادعى احد من البينة تاريخ الاخر او تاريخ الخارج سنة وشك شهود ذي اليد في
السنة والمستين قضى بالخارج عنها وكذلك لو ادعى ذواليد يسنتين وشك شهود الخارج في السنة والمستين

وعند أبي يوسف بينهما صاحب الوقت اولى لان عنه تنازع عمة بكل مال فيقول الورع منها وعند أبي حنيفة لا يجر بانواع
حالة الاخر اذا قد جمع خارج وذو اليد تنازع في ملك مطلق وان كانت للفقير في ملك مبيع كاشرة الهبة والارث
فدفع اما ان ادعى ملك من اثنين او من واحد فان ادعى ملك من اثنين بالمرث او بالشرى بان اقام احدهما
البينة انه ميراث له عن اخيه واقام الاخر انه ميراث له عن ابيه وكذلك الشري فلو ادعى عليه في التفضيل والحق في الورع كذا
في الدعوى في ملك مطلق لان كل واحد منهما يحتاج الى اثبات الملك للملكة فكان المالكين حلا واحدا ملكا مطلقا واما اذا
ادعى ملك من واحد فيقول ان ادعى الشري على ثالث والعين في يد ثالث ولم يورثها او ارضا وتاريخها سواء يعني بينهما
لاستوائهما في الحق وان كان تاريخ احدهما سبق فله وكذا ان ادعى احدهما ملك الاخر فلو ادعى بالاموال لان التاريخ يعتبر
في دعوى الملك بسبب فقد سبق مع احدهما ومع الاخر مع ثالث ولا يعلم تاريخه فيحكم به للحال وان كان العين في يد احدهما
يعني الذي له ان يورثها وتاريخ احدهما سبق فيقول لا يجر لان تاريخه على قبضه على قبض الباع والبيع حادث
ولم يجر في تاريخها جعل كان بيع صاحب القبض سبق واذ كان تاريخ الخارج اسبق فيثبت الملك للخارج بيقين فيجب
به الثانية يقرن وادعى سائل يتوهم فيها ما احب الوقت ويمر الوقت احدهما رجلا ادعى ميراثا وارادة من رجلين
ويقول ذو اليد الدارلي واقام البينة ووقت احدهما البنتين ولم يورث الاخرى فانه يقضي بينهما لما بينهما الثانية رجل اقام
البينة على دارها كانت لايه مات وتركها ميراثا له منذ سنة واقام الاخر بينة ان هذه الدار كانت لايه مات وتركها
ميراثا له ولم يذكر التاريخ فهي بينهما والثالثة حابة في يد رجل ادعاها رجلا واقام كل واحد منهما البينة انها داره تحت
عنه ووقت بينة احدهما ولم يورث بينة الاخرى فيهما الرابعة الخارج ان اقام البينة انها له ووقت بينة احدهما
دون الاخرى يقضي بينهما عند أبي حنيفة مع ذكر في الاصل وقال ابو يوسف يقضي لصاحب الوقت ذكر في الاملا وهو قول أبي حنيفة
مع في الميراث وقال محمد في رواية ابن سامة يقضي للذي له وقت **المنتقى** رجلا تنازع في شيء واقام احدهما البينة ان كان
في يوم من شهر واقام الاخر البينة ان كان في يوم من السنة او الساعة يجعل في يد يد في الجمعة او الساعة لان بينة
الجمعة قاضية على بينة الشهر لانه ان ايد كانت ثابتة والتسبب جميع واستحقاق جدير باثباته بجميع شريعة فكل ما كان
الرجح واصله وكان اولى جعل اقام البينة على دار في يد رجل انها كانت لايه مات منذ سنة وتركها ميراثا له واقام ذو اليد
البينة على دار في يد رجل انها كانت لايه مات منذ سنتين وتركها ميراثا له فانه لا بد من ان البينة انما وقت موتها
لم يورث ملكها كالأوامر رجل البينة انها داره اشتراها من فلان منذ سنة وهو يملكها واقام ذو اليد بينة انها داره
اشترها من فلان سنتين وهو يملكها فهي لا بد من ان البينة لم يورث ملك الباع وتكونه في يد يوسف رجل ادعى دار في يد
رجل انها له منذ سنة وشهد شاهدان انها له منذ عشر سنين لا يقبل لانه اكد فيهما في التاقيت ولو كان كل واحد منهما شاهدا
لانعه في سنة وادعى الزيادة وفي الاصل اكد في الزيادة جعل اقام البينة على دار في يد رجل ان اياه مات وتركها ميراثا
له منذ عشر سنين ولا وارث غيره واقام الاخر البينة ان اياه مات وتركها ميراثا له منذ خمس سنين ولا وارث غيره قال
ابو حنيفة مع اخاهما احدهما البنتين لانه ملكه اقدم فيكون اكد واحكم ولا يكون الاخر حتى تأتي بينة يفسخ بها ملك الاول
وقال ابو يوسف هي بينهما نصفان لان الشهود لم يصفوا وقت ملك والد الاول ولد الاخر فعمل ادعاها موتا اقدم ملكا
وقال ابو حنيفة مع اذا اقام رجل بينة على عبد انه له منذ سنة اشتراه من فلان وهو يملكه واقام الاخر البينة انما اشتراه منذ
سنتين من فلان اخر وهو يملكه فانه يقضي لاولهما وقتا وقال ابو يوسف يقضي بينهما نصفين لان ملكا ليعين لادعيتهما
اول باب **اختلاف المبينات في البيع والشرى ونحوه** المسئلة على ضلعي احدهما فيما اذا ادعى ان
الملك بجهة طاهر وثالث فيما اذا ادعى ان ملكا بجهتين **فصل** مسئلة لا يخفى ان ادعى الشري له او
ادعى الشري من اثنين وكل وجه لا يخفى ان كان العين في يد ثالث او في يد احدهما او في ايديهما فان ادعى الشري من واحد
والعين في يد ثالث واقام كل واحد منهما البينة على الشري منه وفقد الشري ولم يورثها او ارضا وتاريخها على السواء ان شاء
كل واحد نصفها بنصف الشري الذي ذكره وان شاء ترك لان البنتين قامت على امر حادث ولم يورث سبق احدهما فيجعل كأنها وقت

معا فيحكم بينهما التقدير ثبات موجب الشري لكل واحد منهما على الكمال وتخيير المشتريان في ذلك لانه لا بد من شري الكمال فلا بد من البينة
مع الشركة وهو عيب فان اختار اخن رجوع كل واحد بنصفه لاش لان المبيع لم يسلم له وان اختار احدهما الرذ والاخر الاخذ
فيلتزم المالك فله اخذ الجميع وبعد تقييد ليس له الا النصف لان القاضي لما حكم بالبيع بينهما يقضي في النصف
فلا يبيد الا بالجدد كالتقضي القاضي للشفيعين بالدار المشفوعة ثم سلم احدهما لم يكن الاخر الا النصف وقيل القاضي
الكل حكم العقد وقدر اثبت بالبينة وانما يعود الى النصف حكم المراجعة وقد انقضت المراجعة فبطلت البينة بالكل كالمسلم احد الشفيعين
قبل قضاء القاضي بوجوبه من الجميع فكذا هذا فان ارضا فلا سبق اولى فان ادعى احدهما يقضي للورث لان ثبت الملك للورث في هذا
الوقت وغير الورث احتمال ان يكون قبله واحتمال ان يكون بعده ولا يقضي له بالملك بل هو امر حادث والاصل في الميراث انه يحكم
بجد وثم حال ظهورهما اذا لم يقضن لكم جدد وثم الحال تقضي ما هو ثابت بالبينات هكذا اذا كانت العين في يد ثالث وان كان في
يد احدهما ولم يورثها او ارضا على السواء وان ادعى احدهما فاحصا ليد اولى لان له بينة بيقين ومعاينة فكل حكم جرد
شري ذو اليد وظهور الحال هنا فتمت تقضي ما هو ثابت بيقين ومعاينة وهذا لا يجوز لان الحادث جهل ان يكون
سابقا ويحتمل ان يكون لاحقا فلا يقضي ايد الثابتة بالمشك فلم يحكم بجد وثم الحال فلم يثبت سبق شري الورث فكذا
في اثبات الاستحقاق ولا حرمه ايد فتمت مع صاحب ليد بايد كافي لنتاج الان يشهد وان شري الورث كان قبل شري
ذو اليد فيكون للورث لانه ثبت سبق شريه بالبينة للعادلتان فان يقضي ايد الثابتة بالمعاينة وان كانا ارضا فهو
منها لانه ثبت سبقه بالجهة العادلة واما اذا كان العين في يد احدهما يقضي بينهما نصفان في الفصول الا اذا ارضا وتاريخ
احدهما سبق فلو لا سبقه لانه لا يجر حالة الا نزع بعينه يد احدهما ففقدت يدان يدها اولى هذا كله اذا ادعى
الشري من واحد فاما اذا ادعى الشري من اثنين يقضي بينهما نصفان الا اذا كانت الدار في يد احدهما فبطلت يدان
التاريخ الا كسقي اولى لان الشري يدعى ملك من جهة بايعة والملك غير ثابت لما يجره باتفاق القضاة فكل محتاجا
الى ثبات الملك لما يجره فيجعل كان الباعين حلا واقام البينة يقضي بينهما ولو حلا واقام البينة يقضي بينهما اذا لم يكن
في ايديهما وان كان في يد احدهما يقضي للخارج ولو ارضا فهو يورث منهما فكذا هذا جردا لو كان الباع واحدا لانهما
اتفقا على ملك الباع فلا يحتاج الى ان يجعل كان الباع حرم نفسه بل يحتاج الى اثبات سبب نقل الملك وقيل استويا
فيه فيقضي بينهما **فصل** وان ادعى احدهما الشري والاخر لهبة فلو ادعى ان ادعى ذلك من جهة اثنين او من جهة
واحد وكل وجه لا يخفى ان كان العين في يد ثالث او في يد احدهما او في ايديهما اما القسم الاول لو ادعى احدهما الشري
من ذي يد بالف ولدى آخران فلو ادعى احدهما له وقضها منه والعين في يد ثالث فبطلت يدان ادعى ذلك ميراثا لايه
وادعى رابع صدقة من اخر يقضي بينهما ارباعا لانه يدعون املك من جهة غيره فصار كان المالك حرم واثباتهم واقام
البينة على مطلق الملك فيسأرون وفي ذلك ولو كان العين في يد احدهما يقضي للخارج الا في اسبق التاريخ فهو السابق
وان كان في ايديهما يقضي بينهما الا في اسبق التاريخ فله في دعوى مال مطلق وهذا اذا كان المدعي به مالا يقسم
كالعبد والاربة واثباتها يقسم كالدار فانه يقضي لدعي الشري لان مدعي الهبة اثبت بالبينة الهبة في الكل ثم استحق الاخر
نصفه بالشري واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة يبطل الهبة بالاجماع فلا يقبل بينة مدعي الهبة فكذا
مدعي الشري فلو باقاة البينة القسم الثاني اذا ادعى الشري والهبة من واحد والعين في يد ثالث بان اقام احدهما
على الشري من ذي يد بالف واقام الاخران يد هذا وجهها له وسلم او صدق فالشري اولى لانه يبيد الملك بنفس والهبة
لا يبيد الملك بنفسها وانما يبيد عند القبض فيكون الشري سابقا في فادة حكمه ولان الشري يبيد الملك بغير الهبة
بغير عوض فاحصا الى ان تقضي احدهما فكان تقضي ما وجب للملك بغير عوض وفيه تقييد التقضي اولى من تقضي ما وجب
بغير عوض وفيه تقييد التقضي الا اذا ادعى احدهما كالمورث اولى اما الشري فانه لا يجر من قبل التاريخ بينهما جعل كأنهما
معا ولو وقعا معا كان الشري سابقا حكما ومعنى واما في الهبة المورثة فاراد العقود حوادث والاصل في الميراث انه
يحكم بجد وثم لا قرب ما ظهر الا اذا تقضى تقضي ما هو ثابت والحكم بجد وثم الشري الحال لا يقضي تقضي ما هو ثابت

فيجب اذنا الحال والجهة حادثة في الوقت المورخ فيكون سابقه وان كان في يد احدها يقضي لذي اليد لانها استوفيت
اشتات الاحتياق ولا حد لها في دفع بايد وكذلك ان اشترى احداهما لاني يد صاحب اليد ثابتة يمين وقع الشك
في ثبوتها فلا ينقض بالشك والحكم بحجود العقد الحال يضمن نقص ما هو ثابت فلا يجوز ان ثابت باستصحاب الحال
لا بد لي من حجه وان كان في ايديهما يقضي بينهما لان يد كل واحد منهما ثابتة في النصف فلم يضمن نقص من الاحتمال اعتبارا
بما لو كانت ثابتة في اكل ولو ادعى احدهما جهة خصومة في بينهما لانها استوفيت في كونها بتركا وفي افتقارها الى القبض
ولا يترجم الصدقة على الجهة باعتبار معنى الزم لان الصدقة لازمة والجهة لا لان جهة ذي دم محرم لازمة كالصدقة
فاستويا وجهة الاجنبي ان لم يكن لازمة فيها عوض مشروط عرفا وهذا كان الواجب الرجوع فيها ما لم يعرض منها في
الصدقة ان كان نقص ملك لازم ففي الجهة نقص ملك بعوض معنا فاستويا والشري من الرهن وكذلك الجهة بعوض
اولى من الرهن لان الشري بعد الملك بعوض من الحال والرهن لا بعد الملك الحال فكان الشري قويا والرهن اقوى من الجهة
والصدقة والقياس ان الجهة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت وجه الاستحسان ان الرهن ان كان لا يفيده الملك
الحال لكن يفيده الملك بعوض في الحال وان عقد لا يفيده الملك بعوض اصلها وانها غير لازمة للشري
اولى من الشكاح عند محرم وعند ابني يوسف هما سواء لتحديد المهر صلة من وجهه لانه لا مالية في يده وهي منافع البيع
عوض من وجهه باعتبار العين فكان الشكاح معاوضة من وجهه والشري معاوضة من كل وجه فكان نقصه اقوى لا يثبت
ان كان الشكاح معاوضة من وجهه فكان دون الشري من هذا الوجه لكنه عقد لازم لا يثبت النقص والفتح فكان للمدعي
بعد لانه وسبب متأكد فكان في الشري من هذا الوجه لكنه عقد لازم لا يثبت النقص والفتح فكان للمدعي
الصدقة ولو اقام الحاج البينة على شري اربعينها من ذي اليد بالف ونقده الثمن واقام ذواليد البينة على الشري
من المدعي بالف ونقده الثمن تهاجت البينتان عند محرماتك الدار في ذي اليد وقال محمد يقضي بالبينة ويقضي
بالدار للحاج المدعي لان البينات جميع الشري فيجب تحصيلها والعمل بها ما امكن وقد امكن بان يجعل كان الحاج باع من صاحب
اليده وسلم اليه ثم باع صاحب اليده منه ولم يسلم اليه فيؤمر بالتسليم اليه لهما ان الاصل في المحدث ان تركه لهما
وصدقها لا قرب ما ظهر منها والشري مراد في جعل كانا حداثا ووقعا معا للحال متجهل للتاريخ بينهما كما لو
ادعى الشري من ثالث واقام البينة جعل كانا وقعا معا حقيقة بطلا فكذا اذا وقعا حكا واعتبرا وكما في الاقارب
وان ارتخا وتاريخا صحتها اسبق فان كان تاريخ الخارج اسبق فقد شهد الشهود بالشري والقبض جميعا يقضي بها
لذي اليد بلا جاع لانه ثبت سبق شري الخارج على شري ذي اليد بالبينة العادية فصار كانه اشترى الخارج
وقبضها منه ثم باعها من ذي اليد وسلم اليه وبيع العقار بعد القبض صحيح على المذممين ولو شهدوا بالشري
دون القبض فكذلك عندها وعند محمد يقضي بالخارج لان منده بيع العقار قبل القبض لا يصح فصار كان الحاج
اشترى ولا ثم باع قبل القبض فلم يصح بيعه عنده فيبقى على ملك الحاج وعندهما بيع العقار قبل القبض جائز
فيؤمر البيعان وان كان تاريخ صاحب اليد اسبق يقضي بالخارج ويقضي بالعقدين شهدوا بالقبض ام لا لانه يجعل
كان صاحب اليد اشترى ولا علمها شهد الشهود ثم باع من الخارج ولم يسلم اليه فيؤمر بالتسليم اليه وكذلك ان شهد
بالقبض يجعل كانا اشترى او لا ثم باع من الخارج وسلمها اليه والابراه في ذي اليد فيؤمر بالرد على الحاج اية
في يد رجل اقام البينة انها اشترىها منه بالف واقامت الامة البينة ان مولاهما الذي في يدهم اعتقها او غيرها
او استودعها ولم يوقعا قضى ببقائها لانه متى جعل للتاريخ بينهما يجعل كانا وقعا معا ووقعا معا فالتقوى اول
لان ثبت بنقص الاجاب ولا يقتصر الى القول والشري لا يفيده حكمة وهو ملك الا بعد قبول الشري فمن بعد
فالامة حرة فيكون الشري بالطلا والعقود صحيحا وصار كالواقي احدهما الشري والاخر الجهة فالشري اول لان
الملك في الشري ثبت بنفس العقد وفي الجهة يتوقف ثبوته على وجود القبض حين وجد القبض والموهوب زائل
عن ملك الواجب بالشري فلم يصح الجهة وكذلك ان وقت بينة الشري دون العقوق فالتقوى اول لان العقوق قبض

حكما لانه كما عقوبها رقابضا نفسه وليس للشري قبض اصلها كما ان ادعى ان ملك من واحد والآخرها تاريخ ولا
قبض مشهود به وهو اولي فكذا هذا وان وقتا قضى بالاسبق كما لو ادعى الشري من واحد والشري في يد احدها كانا سبقها
تاريخا اولي فكذا هذا ولو كان الشري قبضها وهو اولي حتى يقوم البينة على العقوق قبل البيع لان المشتري قبض معان حيا
والآخر قبض حكا فيكون القبض المعان ولو كالاته في يد انسان ادعت العقوق والمولى ادعى الملك فالقول له لانه قبضه
في يده حيا وذكر في باب دعوى العتاق والاستيلاء بينة الابا ولي ولو اقام رجل البينة على الشري من ذي اليد
آخر على الشري والعقوق فالتقوى اول لان المدعي العقوق قبض مشهود به حكا ولا قبض الاخر اصله فكان صاحب القبض اولي كما لو
ادعى الشري واحد قبضها وهو اولي فكذا هذا امة في يده رجل اقام رجل البينة انها امته ذرهما منذ سنة واقام
الخل البينة انها امته منذ شهر وان اعتقها البينة منذ شهر يقضي للدين لانه سبقها تاريخا وعند ابني يوسف اول
يقضي بالآخر وهي حرة البينة لانه لا يبره للتاريخ عنده وهو قول محمد الآخر فكانا لو يوقعا قضى للمدعي العقوق لان كلاهما اثباتا
المنقضا رجل في يده بعد اقام رجل البينة انه اشترى منه بالف واقام الشري في يده بينة على رجل اخر انه باعها
بالغير فالبينة بينة الحاج ولو شهد شهود في يده ان مدعي الشري كفل الالفين عن المدعي عليه الشري في يده ذي اليد
اولي ولو اقام رجل البينة انه صلح له منه على كذا واقام ذواليد البينة ان المدعي قد ابراه من الدعوى فلهذه الدار
في يده العلم اول لان البراءة قد يكون بعد الصلح ولو اقام رجل البينة بالبيع واقام صاحب اليد بينة بالبراءة فالبينة
بينة مدعي البيع ولو اقام عليه بينة بين واقام المدعي عليه بالبراءة في يده البينة البراءة اولي **والفصل في** لو اقامت امرأة
بينة على دار في يد رجل اقامها وقبضها متى واقام الزوج بينة انها دارى شريتها منك قبل قبضها بالبراءة
لان الدار امة الملة في يد الزوج فكانت حرة خارجة وقيل يقضي بها الزوج لانه لا يثبت في بين البينتين فيقبلون فيثبت
اولا ثم الشري اخر **الحاج** اصله ان البينتين اذا تقاضتا ولا تاريخ بينهما تهاجتا وعنده محمد يصح العقوق ما امكن
لان الاصل في البيع اعمها واعتبارها لا اهلها واهدائها وقا امكن هنا اعمها اما اذا شهدوا بالعقد لا بالقبض
بأن يجعل القبض المعان لاحدهما او القبض بحكم عقود مشبهة ويجعل شري ذي اليد سابقا لان تقديم شرائه تخرج الشرايين
لانه يجعل كانا اشترى في يده اول من الخارج وقبض ثم باعه منه فلم يسلم اليه فيصح الشرائان لانه باع المبيع بعد القبض
ومتى من من الشري الخارج من ذي اليد ولا قبض له يصير بايعا المبيع قبل القبض فلا يصح شراؤه وانما شهد الشهود بالشري
والقبض جميعا يجعل القبض المعان آخر المقبوض بحكم عقود مشبهة ويجعل صاحب القبض آخر المشتريين فيجعل كان الخارج
اشترى ولا من ذي اليد وقبض ثم باع من ذي اليد وسلم اليه فيكون قبض ذي اليد قبض شري لان القبض متى ظهر عقيب
عقد كان حال القبض على العقد لانه ظهر عقيب سببه ولكم متى ظهر عقيب سببه يحال بالملك عليه لكن يرجع رجوعا
يحال بالموت على الرجوع الا ان كان في جعله آخر المقبوض فصار بعد العقوق فالتقوى اول المقبوض صحيحا للعقود لان
الظاهر من حال العاقل المتدين الاقام على البيع الصحيح دون الفاسد وتصحيح العقد واجب فان عرض العاقل كان
اعتبار هذا الظاهر اولي حجتها انه لم يثبت سبق احد الشرايين لان الشهود لم يشهدوا به ولا يجوز اثبات المسبق
بحر المحرار العقود لانه ان ظاهر حال المتصرف مع جواز ان يكون الامر بخلافه فان ثبت بظاهر الحال يصح حجة المدعي
ولا يصح حجة الاحتياق على الغير واذا اقر اثبات سبق شري احدهما على اخر فقد انقضاء الشرايين فها تتر البينة
ثم المسائل مشبهة على اصول احدها في المناقعة بين الخارج وصاحب اليد والثاني في المناقعة بين الخارجين والثالث
في المناقعة بين الخارجين وذي اليد **فصل** مسائل على قيمين اما ان شهد كل واحد من البينتين بالشري ولا القبض او
شهدوا جميعا القسم الاول دار في يد رجل اقام رجل البينة انها داره اشترىها من المدعي الف تهاجتا البينتان
عندهما لانه تعدد القضاة بهما لتعدد تقديم احد الشرايين على اخر لما يثبتا قال محمد يقضي بما يجعل كان صاحب اليد
اشترى وقبض ثم باع ولم يسلم لما يثبتا فان اقامت البينتان على نقد الثمن فلا يسلم لواحد منهما على صاحبه وان لم يتم
صار الثمان فصا والدار للخارج واما القسم الثاني لو ذكر كل بينة قبض الدار المسئلة جالها تهاجتا البينتان

عندها وتركها في يد ذى اليد وعند عقد يقضي بها لما بيننا انه يجعل القبض المعين لاحدهما اخر القبطين ويجعل ذى اليد
آخر المشترين فيصير كأن الخارج اشترى ولا يقضى ثم باعها من ذى اليد وقضى فيقضى بالدار له ولو اقام الخارج البيعة اشترى
من ذى اليد بغير ما تدوم واقام ذى اليد البيعة انه اشترى من الخارج بالف ولم يترفعوا بالقبض بطلت عندها وعند عقد
يجعل ذى اليد لانه يجعل القبض المعين اول قبض وصاحبه صاحب العقد لان في تقديم احد المشترين افساد الاخر فانما
مضى منهما شرعى ذى اليد يصير كأنه اشترى اول بالف وقبضها ثم باعها بغير ما تدوم فلم يصح شري الخارج لانه يصير مشتريا ما باع بطل
ثم باع قبل فقد التزم وانما قد اشترى الخارج قد شري ذى اليد منه لانه سيج المبيع العقار قبل القبض وانما قد ساعد عنده
انه لم يخرج قبض مشاهد معان يجعل القبض المعين لذي اليد اول القبضين لان العمل بالبيان اول من العمل بما ليس به بيان
ولو ذكر الشهود القبض تمامها عندها وعند عقد يجعل كأن صاحبا يد باع اولاً وسلم ثم اشترى ولم يسلم لان فيه تصحيح العقدين
لانه يصير كأن الخارج اشترى ولا بغير ما تدوم وقبض ثم باع من ذى اليد بالف فيكون الثاني شري ما باع بالثمن ما باع بعد القبض قبل
فقد التزم فيكون ولو كان شراء كان شري الخارج بالثمن ولو لم يذكر الشهود القبض جعل شري ذى اليد اولاً ثم باع بالثمن بعد القبض
فصح البيعان ولو قد اشترى الخارج لا يصح بيعه لعدم القبض فقد مناشري ذى اليد تصحيح العقدين فيؤمر بتسليم الدار
الى الخارج ويصير الخسامة مثلاً على الخارج خسامة اخرى ولو ذكروا التقاضي تمامها عندها وعند عقد يجعل
شري ذى اليد لانه لا يشري ما باع باقل مما باع وسلم ثم وصل اليه فالاول قايماً والثاني انقضاء لان في تقديم
شري ذى اليد تصحيح العقدين لانه يصير الخارج مشترياً ما باع بالثمن مما باع عنه وفي تقديم شري الخارج افساد احدهما فكان
تقديم شري ذى اليد اولاً ولا أعلم **فصل** خادجان تنازعا في دار في يد ثالث وادعى كل واحد منهما البيع من صاحبه
واقاما البيعة ذكر محمد في باب القصر من الاختلاف في البيع انه يقضي بالدار بينهما نصقان ولا يقضي بالبيع عندهما وذكر
في الباب الطويل انه لا يقضي بشي مما فاته قال عبد بن يونس جعل فاقام مكاتب البيعة انه اشترى من هذه المرأة باهنا وانما
المرأة البيعة انها اشترت من المكاتب بالف ثمنها رتب البيعتان عندها ولا يقضي بشي قالوا الاول جليل القياس والثاني
جواب الاستحسان وجه القياس ان البيعتين قامتا على اثبات البيع واثبات الملك في جميع الدار ولا يمكن القضاء بينهما
البيعين لانه لا جعل التنازع بينهما يجعل كأنهما وقامتا ولو وقامتا بطلوا لانه لا يقصد ان يكون الشخص الواحد في
وقت واحد لشئ واحد بايها ومشترياً فهو يقبل البيعتان على اثبات البيع ويقبل على اثبات الملك لهما في الدار كما لو
اقام كل واحد البيعة على ان المراد له ولم يبع البيع يقضي بالدار بينهما فكذلك هذا وجه الاحتجاج ان كل من يقضي له في الشهود
والعقولة لان الفريقين اتفقا على ان البيعتين كانتا في وقتين مختلفين الا انها تخلطه ونسيانه وشهادة المفضل لا تجعل كالم
شهادتان فدوننا اعتق بغيره وسماه الا اننا نسينا ذلك فكذلك هذا وعند عقد يقضي بالعبد بينهما وشري كل واحد منهما نصف
من صاحبه والثلث قسماً لانه القسمة بالعقدين غير ممكن لان احدهما ان اشترى من صاحبه لم يصح بيعه قبل القبض فيقضي
بشري الواحد فضلاً عن كل واحد منهما باع نصف الدار واشترى منه نصفها ويجوز ان يكون كل واحد باعاً ومشترياً للثمن
وفيقت كالوتان على الخارجان في دعوى شري من اثنين يقضي بالدار بينهما فكذلك هذا وذكرنا القبض فذكرنا عندها وعند
العبد بينهما نصقان وكل واحد منهما على صاحبه جميع الثمن لانه لم يقضي على كل واحد منهما شئ من المبيع لان ما صار كل واحد
منهما نصف العبد انما صار له بيع المشتري من صاحبه فهو يكون ذلك مستحقاً من المبيع كالمشتري لثمنه ثم باع
نصفه من المبيع بعد القبض لا يستط شئ من الثمن الاول عتيد في يدك جعل اقام مكاتب البيعة ان عتيد باعه من هذه المرأة
بالف واقامت المرأة البيعة ان مكاتبها عتيد من هذه المكاتب بالف لا يقضي لها بشي عندها استحساناً وعند عقد يقضي بالعبد
نصفين قسماً وكل واحد منهما على صاحبه نصف الثمن لانه لم يسلم له الا نصف المبيع وله الخيار في الباقي في البيع وفي الباب الطويل
ولم يذكر في شري ذكر قبل هذا الباب اثنان ادعى كل واحد منهما شري ذى اليد واقاما البيعة فصح بينهما ويخير كل واحد
منهما وذكرنا في البيع الخيار قبل وجوب ان ثبت الخيار في مثله الشري في هذا الباب والصحيح ان لا يثبت الخيار استحساناً
وثبت قسماً وجه القياس انه ثبت كل واحد على صاحبه بيع جميع الدار وجميع الدار لم يسلم له كان في الخارجين ادعى شري

من كل واحد وجه الاستحسان وهو الفرق بين هذه المسئلة وبين تلك والفرق ان هذا كل واحد ثبت على صاحبه في كل الاثبات
النصف عنه اثباتاً استحق على كل واحد منهما نصفه من صاحبه وان كل واحد منهما ما بايها نصف الدار من صاحبه فلم يثبت
في حق كل واحد الا شري النصف فلم يقضي على كل واحد شئ من المبيع وصار كأن اشترى عتيداً ثم باع نصفه من غير ما يثبت
للمشتري الخيار فكذلك هذا وفي تلك المسئلة كل واحد ثبت على صاحبه اليد الشري في كل واحد فصح للمدعى عليه الملك
ثابتاً في الكل ثم استحق عليه نصفه بينة خصمه فثبت الخيار بسبب الاحتجاج ثم الفرق بين البيع والشري ان كل واحد من الطرفين
في البيع معترف بالخيار خصمه لانه يقول بوجهه الملك ولم يسلم له الا النصف فثبت الخيار باعترافه وفي دعوى الشري كل واحد من
البيع من صاحبه فلم يعترف بالخيار فثبت فان اقاما البيعة على القبض لا يقضي بشي في رواية باب الطويل عندهما استحساناً وفي رواية
باب القصر يقضي بينهما نصفين قسماً ويقضي على كل واحد على صاحبه جميع الثمن لان كل واحد ادعى بما سأل فيه والدعوى في الثمن
لا في البيع فيقضي بالثلث ولا بطل شئ من الثمن كاحتجاج النصف لان الاحتجاج انما يثبت من جهة المشتري فهو غير مستحقا في حقه
كالموابع لبعض ما شري بخلاف ما قبل القبض لانه لم يسلم له الا النصف من ذلك اذا كان الثمنان سواء وان تفاوتا نادى على احدهما
البيع من صاحبه بلف وادعى الآخر البيع بغير ما تدوم يقضي بشي عندهما ذلك قسماً لا وعند عقد ان ذكر القبض جعل كأن ابايخ خسامة
باع اولاً ثم باع صاحبه بالثمن وسلم لان ما شري من المبيع بالثمن على البيع باقل مما باع باقل مما باع
قبل فقد التزم متى قدمنا البيع باقل مما بيعا لثان صار مشترياً ما باع بالثمن مما باع وذلك جائز فكان تقدم ما في تصحيح
العقدين او في غير الخسامة فصاحبه يؤمر من عليه الالف باء خسامة اخرى وان لم يذكر القبض لم يصح القضاء بالبيعين
لانا انما قد مرنا لم يصح بيع الاخر لانه باع ما لم يقبض فقبضنا بيع كل واحد منهما وخيرنا كل واحد منهما لان كل واحد منهما
باع من صاحبه جميع العبد ولم يسلم لصاحبه من جهة النصف **فصل** دار في يد ذى اليد يبيعهما اقام خارج
يتمى بكرة البيعة على الشري من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البيعة على الشري من بكرة بالف واقام ذى اليد البيعة على الشري
من بكرة فهذا على اثنين اما ان شهد الشهود بالاشريه لا بالقبضين او شهدوا باجماعهم لا بجماعهم اما ان كانت الدار
في يد محمد او في يد بكرة او في يد المرأة فان كانت الدار في يد محمد ادعى الشري على بكرة وادعى الشري على المرأة وادعت المرأة الشري على
بكرة ولم يذكر القبض فثبتة محمد مقبولة ويقضي بالشري له من بكرة وبينة بكرة والمرأة باطلتان عندها لان كل واحد منهما
ادعى الشري من جهة صاحبه فلم يورخا فثبتت البيعتان للقارض والتدافع فصار كأنهما لم يعتيا البيعة امدوا وانما
يفر باقامة البيعة محمد ولا ادفع البيعت لانه لم يورع احد الشري من جهة فقبل بيئته وعند محمد يقضي بشري بكرة من المرأة
وبشري محمد من بكرة لا يقضي بشري المرأة لان الدار ان كانت في يد محمد حقيقة كنهها في يد بكرة حكماً واعتباراً لان محمد اعترف بان
اليده والمملك في هذه الدار استفاد من جهة بكرة لانه ادعى تلقى الملك من جهة بكرة فيكون مقترناً له باليد ولو كانت الدار في يد
بكرة حقيقة والمسئلة بها لهما فانه يجعل القبض المعين اول قبض هذه الاشريه ويقدم شري بكرة من المرأة فيصير كأن بكرة اشترى اولاً
من المرأة وقبل شري محمد صاحب اليد والمرأة الشري من بكرة واقاما البيعة فيكون صاحب اليد لولى فكذلك اذا كانت في يد بكرة
ولو كانت الدار في يد بكرة والمسئلة بها لهما فالجواب عنهما كالوكانت في يد محمد لما بيننا وعند محمد يقضي بشري بكرة من المرأة ثم
يتنازع فيها محمد والمرأة وهما خارجان فاستويا في الدار وكو الهجة يقضي بينهما وهران لما عرف ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضي
بشي عندها وتركها لدار في يدها وفيل المصوب ان يقضي بشري بكرة على المرأة ثم بشري محمد من بكرة لان المسئلة موضوعة في اليد
وبيع العقار قبل القبض جائز الا ترى ان الشهود اذا شهدوا بالشري والقبض والدار في يد المرأة يقبل بيئته محمد على بكرة يقضي
بشريه منه فيصير كأن يكون قبل القبض كذلك لان القبض عندهما وعن القبض بمنزله والجواب عنه ان استماع جواز بيع محمد
من بكرة كان لعدم القبض عندها ولكن لعدم الملك لان بيئته بكرة على المرأة لما بطلت عندها للقارض والتمسك لم يثبت
شرك ملك بالبيعة ولا باقرار المرأة لانها كانت شريها لملك من بكرة فيكون اثر مثل ذلك المرأة ايضا بطل اثرها
وبينها القارض والتدافع واذ لم يثبت الملك لغيره ما بايها عن محمد ما لا يملك فكان بيعة باطله وانما عند محمد صح يقضي بشري
المرأة ولو ان بكرة شري بكرة منها ولا يقضي بشري محمد ان عن القبض المعين يجعل اول القبض يحكم الشري وانما يكون قبض المرأة

اول المقبوض اذا قهرنا شرها فحصل كانهما اشترت اولاً من كبر وقبضت ثم باعت من كبر ولم يسلم اليه فيؤمر بتسليم الكبر ثم يكره
باعت من كبر ما اشترى قبل القبض وعنده بيع العقد قبل القبض لا يجوز لان المرأة مع محمد ادعى ملكا والشرع في جهة كبر
والمرأة صاحبة يد فكان شرها اولاً **واما القسم الثاني** اذا شهد بالاشهر والمقبوض جميعاً والمصلحة بجلها فان كانت
الراية يد محمد فحدث ما يقتضي بغير محمد وتمازيت بينة بكر والمرأة لان بينهما مقارضة متداخلة وبينه محمد فثبتت على المداخلة
والمداخلة في قبضه وعند محمد يقتضي العقود كلها بجعل كان المرأة اشترت وقبضت ثم بكر منها ثم محمد منه لان عند محمد
القبض بجعل القبض المعين آخر المقبوض بحكم الشرع ويجوز الاشهر كلها ويقتضي الايمان كلها ما بيننا وفي الفصل الاول
باع من كبر وقبض فكون قبض محمد آخر المقبوض بحكم الشرع ويجوز الاشهر كلها ويقتضي الايمان كلها ما بيننا وفي الفصل الاول
وان كانت الراية يد بكر فحدث ما بينته وبينه المرأة باطلان وبينه محمد مقبولة لما قلنا وعند محمد يقتضي جواز البيع
كلها لان قبض بكر يجعل آخر القبض بحكم الشرائك المشتهدين فيحصل كان المرأة اشترت اولاً من كبر وقبضت ثم باعت من كبر
وقبضت ثم بكر من كبر ولم يسلم ولا يبق محمد منافع فبطلت الدار على محمد وان كانت الدار في يد المرأة عندها يقتضي بغير
بكر من المرأة ثم بشرى محمد منه فيقبل بينة بكر في هذا الفصلين الاولين والفرق بينهما ان من قبل بينة بكر
جواز شرى بكر من محمد لان من قبل بينة بكر على الشرى من المرأة لا يجوز شرى محمد من بكر لان الدار ليست في يد بكر حقيقة ولا
اعتباراً لما بيننا فكان في قبول بينته جواز شرى محمد فترجعت بينة بكر على بينة المرأة فلم يقع بينهما ما عارضه فثبتت بينة
بكر احتيالا لا يجوز شرى محمد وفي الفصلين لم يكن في قبول بينة بكر جواز شرى محمد لان شرى محمد من بكر يجوز بغير بينة متى
كانت الدار في يد بكر فظاهرها يد على الملك وان كانت في يدها فقد اقر محمد ان اليد في هذه الدار كانت بكر لا ادعى
تلقى الملك من جهته وقد صح قراره بكر لغيره المعارض والمداخلة فكانت بينة بكر مساوية لبينتها ولما استويا تها تار
حر في يد محمد اقام مكاتباً بينة انه عنده باعه من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة عن البيع من مكاتب بشرى
اكرار خطه واقامت المرأة البينة انه اشترى من المكاتب بهذا الوصف فهو على قسمين اما ان شهد بالشهود بالاشهر دون
او بها جميعاً **اما القسم الاول** اذا شهد بالاشهر دون المقبوض وهو في المخر فحدث ما يقتضي به المخر وتبطل بينة
المرأة والمكاتب للتعارض والتدافع ضار كانهما لم يقم البينة وقد عرفت اقامة البينة ولا داع لبينته فيقبض وعند
محمد يقتضي بيع المرأة من المكاتب ثم المكاتب من آخر وبينه المكاتب على بيعه باطله لان المخر كيد المكاتب لما ادعى ان شرى
وتلقى الملك منه فيحصل قبض المكاتب اول القبضين بحكم البيعين المشتهدين وانما يكون قبضه اول القبضين اذا كان بيع
المرأة سابقة على بيع المكاتب فيقبض بيع المرأة منه اولاً ثم تدافع فيه المخر والمكاتب وادعى المخر من واحد وهي المرأة
والمخر قبض معان فكان اولاً لان المخر بينته ثبتت الملك لنفسه والمكاتب بينته ثبتت الملك لغيره وهو المرأة فكانت بينة المخر
اولاً لانه اشبه بالمعين ولو كان العبد في يد المكاتب يقتضي بشرى المخر عند المداخلة وكذلك عند محمد لان عند محمد يقتضي
بيع المرأة من المكاتب ولا لان قبض المكاتب يجعل اولاً القبضين بحكم البيعين المشتهدين فوجب تقديم بيع المرأة منه
ثم تدافع المكاتب والمخر فيكون بينة المخر اولاً لانه ثبتت الملك لنفسه والمكاتب ثبتت الملك لغيره وهي المرأة
وان كان في يد المرأة لا يقتضي بشرى عندها تها تار بينة المرأة والمكاتب لان كل واحد منهما ادعى على صاحبه مثل ادعى
صاحبه عليه واما بينة المخر فترد تها تار على شرى فاسد لان لم ثبتت البينة وهو المكاتب ملك ولا يد والمالك
بينه المكاتب والمرأة لتعارض ضاراً للمكاتب بايها من المخر المقتول فبطل القبض فلو
بيعه لعدم القبض بخلاف القبضين الاولين لان المكاتب بايها ما يملكه بعد القبض لان ظاهره يد تدعى على
ويطلق جواز البيع وعند محمد يقتضي بيع المكاتب من المرأة ثم بيعها منه ثم لا يصح بيعه من المخر لان القبض المعين
يجعل اول القبضين بحكم البيعين وانما يكون اولاً القبضين اذا جلتا بيع المكاتب من المرأة سابقاً فيحصل كان المكاتب
باع من المرأة اولاً وقبضت ثم باعت من المكاتب لم يسلم اليه فيؤمر بالتسليم فيقبل بيع المكاتب من المخر لان من بيع
قبل القبض **واما القسم الثاني** اذا شهد بالاشهر والمقبوض جميعاً والعبد في يد المخر فحدث ما بينته المكاتب

والمرأة باطلان لهما تها تارها وبينه المخر مقبولة لان العبد وان كان في يد المخر حقيقة فهو في يد المكاتب حكماً واعتباراً لان المخر
ادعى على الملك من جهته فكان مقراً انه استغدا الملك والقبض من جهة المكاتب فصار كونه في يد المخر كونه في يد المكاتب فيجوز
بيعه من المخر وان لم يثبت بيع المرأة من المكاتب لان مصادرها ما في يد المخر وما في يد المخر بايها فصار كونه في يد المخر كونه في يد المكاتب باقائه
البينة فيقبل وعند محمد البينة كلها مقبولة لان عند الشهود متى شهدوا بالبيع والقبض بجعل القبض المعين
آخر المقبوض والقبض المعين المخر فيحصل قبضه آخر المقبوض فيحصل كان المكاتب باع اولاً من المرأة وقبضت ثم المرأة باع
من المكاتب وقبضت ثم المكاتب من المخر وقبضت لان فيه صحة العقود كلها فلا كان في يد المكاتب قضي به المخر عند محمد وعند محمد
يقتضي العقود كلها على ما قلنا ويؤمر بالمكاتب بتسليم العبد الى المخر لان العبد ليس في يد المخر وان كان في يد المرأة عندها يقتضي
بيع المرأة من المكاتب ثم المكاتب من المخر لان فيه بينة المرأة زيادة اثبات ليست في بينة المكاتب لان بينهما
ثبتت حقاً للمخر وهو جواز شرى من المكاتب فانه متى كان العبد في يد المرأة لا يجوز شرى المخر من المكاتب ما لم يثبت بيع المرأة
من المكاتب لان مصادرها ما لا يملكه وما ليس في يد المخر فترجعت بينة المخر على بينة المكاتب فصار تار اولاً فيقبل وتبطل بينة
المكاتب وعند محمد يقتضي العقود كلها ويجعل كان المكاتب باعها وسلم ثم المرأة منه ثم المكاتب من المخر وصل الى يد
المرأة فيقبض قبضها فحدث ترك محمد اصله في هذه المسئلة لان الاصل عنده ان القبض المعين يجعل آخر المقبوض بحكم
البيع وهما القبض المعين للمرأة فوجب ان يجعل قبضها آخر المقبوض فيحصل كان المرأة باعاً ولا من المكاتب وقبضت ثم
المكاتب من المرأة وقبضت والجواز عنه ان عند انما يجعل القبض المعين آخر المقبوض لان كان في يد المخر فوجب ان يجعل
وهنا يقتضي جعلنا القبض المعين للمرأة آخر المقبوض فحدث بيع المكاتب من المخر لان مصادرها ما لا يملكه المكاتب قبل القبض فوجب ان
تربا البيوع بعضها على بعض على وجه بيع البيوع كلها لا على وجه يفسد بعضها وذلك فيما قلنا ولو كان المخر يدى البيوع من المكاتب
بما تدينار والمسئلة بجلها وهو في المخر ولم يذكر القبض يقتضي بيع المخر منه عندها تها تار بينة المخر لا ستواها
في الاثبات وانما عرفت المخر باقائه البينة انه باعه من المكاتب بما تدينار فيقبل وكذلك عند محمد لان عند الشهود متى
لم يشهدوا بالقبض فانه يجعل صاحب القبض المعين صاحباً اول العقد لان القبض فوجب ان يجعل البيوع ويقتضي تسليم
والمكاتب والمرأة باعاً ما لا يملكه لان على تسليمه فكان بيع المخر كيد والمكاتب كالتسليم حكماً بمقابلة المخر لان لا يوجب
بالسابق لا باخرى لا يوجب القضاء بالسابق لا باخرى فوجب القضاء بالمكاتب لا بغيره لتأكد فساد كان المراج من المكاتب
ولم يسلم اليه ثم المكاتب من المرأة قبل القبض ثم المرأة من المكاتب فلم يصح بيعها ومع بيع المخر ولو كان في المكاتب فذلك
عندها تها تار بينة المكاتب والمرأة ولتري بينة المخر عن المعارضة والمداخلة وعند محمد يقتضي بالعبد للمكاتب فثبتت
المخر وصفه من المرأة بنصف ان شرى ثم يقتضي بيع المكاتب منها كله لان المرأة والمخر تازعا في يد العبد وبيعه من المكاتب
وهما خادجان وقد استويا في الدعوى والبينة ضار كل واحد بايها نصف العبد منه ويقتضي للمكاتب ويؤمر بتسليمه
الى المرأة لان المكاتب اثبت بيعه منها بالبينة فيقبض جميع العبد لمرأة شرانها من المكاتب ولا خياراً للمكاتب في البيعين
الاولين لان المخر عن ملكه بيعه من المرأة ففقط خياره وانما قهر بيع المخر والمرأة لان عند القبض المعين يجعل اول
القبضين بحكم البيوع والقبض المعين المكاتب فيحصل قبضه اول القبضين بحكم البيوع وانما يصير قبضه اول القبضين اذا
قدما بيع المخر والمرأة من المكاتب كانا بايها العبد من المكاتب وقبضت وان كان في يد المرأة قضي بيع المخر من المكاتب
عندها لا ذكرنا وكذلك عند محمد لان المخر والمرأة اقاما البينة على البيع من المكاتب والمخر خارج والمرأة صاحبة اليد
فكانت بينة المخر اولاً ولو ذكرنا القبض والبيع في يد المخر قضي بيعه من المكاتب ويسلم اليه كونه غصباً في يد
عندها وعند محمد يقتضي العقود كلها ويجعل كان المراج من المكاتب والمكاتب من المرأة ثم المرأة من المكاتب سلمت
اليه ثم نادى الى المخر بالوديعة او الغصب فيؤمر بتسليمه الى المكاتب لانه قد عرفت ان يجعل القبض المعين آخر المقبوض
بحكم البيوع لان المكاتب يدعى البيوع من المرأة لان المخر قد عرفت العمل بهذا الاصل فاعتبر اصلاً اخر وهو ان في تقديم
بيع المخر جواز البيوع كلها وفي تقديم بيع المكاتب والمرأة فساد بيع المخر من المكاتب لانما يقتضي جعلنا كان المكاتب باع

وذلك ستة اسم استوت من انهم فيها فيقسم اسم اثنان لكل واحد سمان واقا القسمة على طريق العول والمصارفة
ان يخرى مدعى الجميع مدعى الكل وذلك ستة اسم وصاحب الثلثين بالثلثين وذلك اربعة وصاحب النصف بالنصف وذلك
ثلاثة عشر سمانا قسم بينهم هكذا ولو كانت الدار في ايديهم ولا بينة لم يلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان طلقوا
قالوا بينهم اثنان لانه لما حلف كل واحد منهم فقد قطع مسد دعوى صاحبه فصار الحال ما بعد الحلف كالحال قبله
وقبل الحلف الدارين اثنان لانه لا استوتهم في حق اليد على الدار فذلك بعد الحلف وان حلف صاحب الجميع وتكلموا
قالوا لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين وتكلموا أخذ سد سمانا من صاحب الجميع وسد سمانا من صاحب النصف مع ما في يد
وهو الثلث لانه قضى بتكلمها لصاحب الثلثين في الثلث ما في يدها وان حلف صاحب النصف وتكلموا فله ما في يده ويأخذ
نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين لانه بالحلف قطع دعواها وهما بالكلين بلا او قرا الدار
صاحب النصف وهو نصف الدار في يد فبقي دعواه الى تمام النصف في السدس وذلك السدس في ايديها
فكان هذا اذا حلف واحد وكل اثنان ولو حلف اثنان واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين وتكلموا
النصف قسم ما في يده على المنازعة ارباعا عندا في حصة لان مدعى الجميع مدعى جميع ما في يد صاحب النصف ومدعى الثلثين
مدعى نصف ما في يده لان ثلث الدار في يده بقي الى تمام دعواه الثلث وهو سمان في يدها نصفان فيكون نصف الثلث
في يد صاحب النصف فقد سلم نصف ما في يده مدعى الجميع والنصف الاخر استوت منازعتها فيه فيحصل بينهما نصفان
وعندهم يقسم اثنان ثلثاه مدعى الجميع وثلثه مدعى الثلثين على سبيل العول والمصارفة فيقسم مدعى الجميع بالكلين
الثلثين بالنصف وذلك سدس ولو طلف مدعى الكل ومدعى النصف وتكلموا مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية سم
لمدعى النصف وسبعة لمدعى الكل ومن وعندها يقسم اثنا عشر لمدعى النصف واربعة لمدعى الكل لمدعى الثلثين
لما عرفت ولو طلف مدعى النصف ومدعى الثلثين وتكلموا مدعى الجميع فما في يده قسم على اربعة اسم سدس مدعى النصف سمانا
لمدعى الثلثين ويبقى لمدعى الكل سدس بل منازعة لان مدعى النصف يدعى ربع ما في يده وذلك سدس مدعى الثلثين يدعى
نصف ما في يده وذلك سمان هذا كله اذا لم يقع له بينة او تكلموا فاما اذا اقاموا جميعا البينة او تكلموا جميعا فلصاحب
النصف الثلثين لصاحب الثلثين الربع ولصاحب الجميع خمسة عشر من اربعة وعشرين وهذا قول ابي حنيفة وعندهما يقسم
على اربعة وثلاثين سمانا لصاحب النصف سبعة وعشرين ولصاحب الثلثين خمسون ولصاحب الجميع مائة وثلثة اسم
ويخرجه عند ابي حنيفة على طريق المنازعة ان مدعى الثلثين يدعى نصف ما في يد مدعى النصف ومدعى الكل يدعى جميع
ما في يده فالنصف سلم لصاحب الكل بلا منازعة والنصف الاخر استوت منازعتها فيه فيكون بينهما نصفان فهذا
الثلث على اربعة لما حلت الى حصار له نصف ونصفه نصف واقله اربعة فصار ذلك اثنان عشر فمدعى النصف يدعى
ربع ما في يد صاحب الثلثين لان في يده الثلث بقي الى تمام دعواه سمانا في يد صاحب الثلثين سدس في يد صاحب الكل
فقد سلم لمدعى الكل ثلثة اسم بل منازعة بقي اسم استوت منازعتها فيه فينصف بينهما فخذ اكل النصف نصف
ليزول اكله فصار جميع الدار على اربعة وعشرين سمانا في كل واحد ثمانية اسم ثم استوتوا لصاحب مدعى الثلثين
يدعى نصف ما في يد مدعى النصف وذلك اربعة بقيت اربعة اخرى لمدعى الجميع بل منازعة واربعة استوت منازعتها
فيها فيكون بينهما نصفان فيكون لمدعى الجميع ستة وثلثه لمدعى الثلثين سمانا واما ما في يد صاحب الثلثين فمدعى النصف يدعى
ربع ما في يده وذلك سمان خمسة اسم سلمت لمدعى الكل بل منازعة بقي سمانا استوت منازعتها فيها فينصف كل
واحد منهما سدس فصار لمدعى العبد سبعة اسم ولمدعى النصف سدس واما ما في يد صاحب الجميع فصار النصف يدعى
ربع ما في يده وذلك سمانا وثلثه لمدعى الثلثين يدعى نصف ما في يده وذلك اربعة فبأخذ هذا سمانا وهذا اربعة
في يد مدعى الكل زيادة سمانا يسلم له بل منازعة فحصل لمدعى الكل ثمانية وثلثه لمدعى النصف ستة واما ما في يد مدعى
سمانا وذلك ثلثه وهو ثلث الدار وحصل لمدعى الثلثين ثمانية وثلثه لمدعى النصف سمانا واما ما في يد مدعى الكل اربعة
فذلك ستة وهو ربع الدار ويخرجه على طريق العول والمصارفة اربعة اقسام ما في يد مدعى النصف فمدعى الثلثين يدعى

نصف

نصف ما في يده ومدعى الجميع يدعى جميع ما في يده فيضرب مدعى الثلثين بسهم ومدعى الكل بسهم فيجعل ما في يد مدعى النصف
على ثلثه وقد اكسر واما ما في يد مدعى الثلثين فمدعى النصف يدعى ربع ما في يده ومدعى الكل يدعى كل فيضرب هذا بسهم
ومدعى الكل اربعة فيجعل ما في يد صاحب الثلثين على خمسة وقد اكسر واما ما في يد مدعى الكل فمدعى النصف يدعى ربع ما في
يده ومدعى الثلثين يدعى نصف ما في يده فيجعل نصف ما في يده على اربعة فانكر الحساب على الثلث والربع والخم فاضرب بعضها
في بعض فاضرب ثلثة في اربعة فيكون اثنان عشر ثم اضرب اثنان عشر في خمسة فيصير اثنين سمانا ثم اضرب اثنين في ثلثة لان الدار
في ايديهم اثنان فيصير مائة وثلاثين سمانا كل ثلث اثنين سمانا ثلث ما في يد مدعى النصف لمدعى الثلثين وذلك اربعة عشر وثلثاه
لمدعى الكل وذلك اربعون وخمس ما في يد مدعى الثلثين لمدعى النصف وذلك اثنان عشر واربعة اقسام لمدعى الكل وذلك
ثمانية واربعون ونصف ما في يد مدعى الكل لمدعى الثلثين وذلك ثلثون وربعه لمدعى النصف وذلك خمسة عشر فحصل
لمدعى الجميع مائة اربعون وثمانية واربعون وبقي في يده خمسة عشر فجميع ذلك مائة وثلثة اسم وجميع ما حصل
لمدعى الثلثين مائة وعشرون وثمانية واربعون وذلك خمسة عشر فجميع ما حصل لمدعى النصف مائة اثنان عشر وثمانية عشر فذلك
سبعة وعشرون سمانا في يد ثلثة ادعى ادهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس وتجاهدوا فيها بينهم بتركيب
لصاحب النصف الثلث بما في ايديها وترك الثلث الذي في يده مدعى السدس نصفه له ونصفه موقوف في يده لانه
ان سدس الدار له وان في يده فيكون مصداقيا ادعى فاقرا ان السدس الاخر ليس له ولكن لم يقرانه لصاحب النصف فصار
ولا ضرورة لانه ليس من ضرورة ان لا يكون لمدعى السدس ان يكون لمدعى النصف لانه لو كان ان يكون لغيره فكان السدس
موقفا الى ان يقيم صاحب النصف البينة عليه وكان بمنزلة ثوب في يد انا ادعى رجل ان له وقال له واليد ليس لي ولا له
لا يقع الى المدعى حتى يقيم البينة لان ذلك لم يقر له فان قامت البينة لصاحب النصف احد من يد كل واحد نصف سدس حتى
يتم له نصف الدار لانه ادعى نصف السدس مما في يد كل واحد منهما لانه ادعى نصف الدار شافيا فيكون بينهما نصفان
شايفيا في جميع الدار ولم يورع سدسا بينه وفي بعض المتألقين بان الاحتكاك يكون في السدس الموقوف وبه قال بعض
مشايخنا على ما ذكره في الزيادات باعه نصف داره او دعه النصف الاخر ثم استحق نصف الدار فيجعل من الوديعة **النصف**
اقام رجل البينة على دار في يده رجل ان اشترى منه ثلثها بمائة دينار واقام اخر البينة انه اشترى نصفها بالالف درهم
فنهى ابي حنيفة لصاحب الثلث السدس خاصة والباقي بينهما نصفان فيكون له ثلثة اسداسه ونصف سبعة اثمان الثلث
لانه نقص من الثلث الثلث والاخر سدسان ونصف بوجه اسداس اثنان لانه نقص من حقه سدس النصف وعندهما
لصاحب الثلثين اربعة اسباع الدار بستة اسباع الثلث لانه نقص من الثلثين سبع فيخط من الثلث سبع وثلثه
اسباع الدار بستة اسباع الثلث اذا رضي كل واحد منهما ان يأخذ ذلك رجل اقام بينة على دار في يده رجل ان له
واقام اخر البينة انها له ولصاحب اليد اشترىها من فلان وبقضاها منه وهو يملكها فانه يفتي بالدار بين
المدعيين اثنان ثلثها لمدعى الجميع وثلثها لمدعى النصف لنفسه ولا يشبه ادعاء الشراء دعاء الميراث لو ادعى
ابن ابي اكلها له وادعى اخ صاحب اليد ان اياه مات وتركها بينه وبين اخيه صاحب اليد واقاما البينة على
ادعيائهم وجبني ثلثة ارباعها ولا يخفى المدعى ربعها والفرق ان الوارث ينتصب خصما عن جميع الورثة وعن الميت
واما اقله من ذلك بحجته مما استحق الميت بملك الشهادة لانه لو لم يكن في الميراث شريكه ليقضى له بنصف الدار
على ملك الميت فاذا اقران له شريكا كذب ليقضى له بقدر حصته من ذلك النصف وهو ربع الدار فاما في الشراء فلا يكون
احدهما خصما عن الاخر واما ليقبل بينة على ما ادعى نفسه وهو ادعى النصف والاجب ادعى الكل ويخرجه على ثلثة ارباع
اخر في ايديهم دار فاقام ادهم البينة انها ادهم اشترىها من فلان واقام اخر البينة انها كانت لابيهم مات وتركها
ميراثا له ولراعي غائب فانه يفتي بثلثها لمدعى الشراء وهو ما في يده الاخرين وبقضى بنصف الثلث الذي في يد
مدعى الشراء لانه وورثه له وورث ربع الغائب ولو كان الرابع حاضرا فاقام البينة هو الا ثلثة ان الدارين
بين مدعى الدار ارباعا اشترىها من فلان ارباعا فانه لا يقبل بينة مدعى الدار كلها لانها لما قامت عليه البينة

انه اشتراها مع اخيه الثلاثة ارباعا فقد اقر بذلك فسادا كانه اقران الدار بينهم ارباعا ثلثة نفر في يومهم فليسوا اذ
احدهم قطبها وادعى الاخر قطبها وادعى الاخر كمالها واقام كل واحد البيعة على دعواه فافلسوا كلها لدى اكل بعض
لدى البطانة نصف قيمة البطانة وبعض لدى العطن مثل نصف ما فيها من العطن لان مدعى الجميع استحقاقها كلها
ولم يشرك فيها احد وهو مدعى العطن اقام البيعة على العطن وهي في ايدي اكل اثنائها فلا يقبل بيعة كل واحد منها على
الثالث الذي في يومه فيكون الثالث الذي يدعى البطانة بين مدعى العطن وبين مدعى الجميع نصفين لان كل واحد
منها اقل البيعة عليه فصار العطن بينهما نصفان فخص له صاحب الفلوس مثل نصف قطعه لان ذلك مستهلك
في فلسوته وكذلك البطانة نصفان لان لم يدع قطبها رتبها وقصارتا البطانة مستهلكة في الفلوس فخص نصف قطبها
والله اعلم **باب دعوى انتاج وما هو في مناه الميسور مسائله على ضلالتين احدها في معرفة انتاج**
في اقامة البيعة والثالث في اقامة البيعة على سبب انتاج **فصل** اصل ان انتاج عبارة عن اولية الملك لان الملك
لانتاج يثبت ابتداء ويكون ثابتا لاحد قبل ذلك فكل سبب يشعر باولية الملك كان بمنزلة انتاج وما لا يدركه وكل ما لا
فيه سبب ملك ولا يثبت ولا يصنع مرتين فهو انتاج لانه لا يتصور ان يملك على اي يد بولس سبب لانه مما لا يصنع مرتين
اخرى وكل ما يتكرر فيه سبب ملك ويصنع مرتين لم يكن بمعنى انتاج لانه يحمل الملك على اي يد بان نفسه الخارج ومن
اواضون ثم يصنفه مرة اخرى فيصير ملكا عليه بتلك الصفة وان كان مشكلا هل يتكرر ولا يتكرر لانه سبب الملك فيه
روايتان في رواية ابي حفص انه الحق بما يتكرر ويعاد مرة اخرى لانه وقع الشك في ثبوت اولية الملك فخرج الشك في
معنى انتاج فلم يثبت وفي رواية ابي سليمان الحق بما لا يتكرر لانه ان كان ما يتكرر صناعته يجب نقضه وان كان مما لا
لا يجب نقضه ولا يتقضى به بالثبوت وغير الشك والشك في ثبوت انتاج ونوع الحظوة والجواب يتكرر في اولى اولى
ان الحظوة اذا زعمت في ارض واستحصت ثم زعمت تلك الحظوة في ارض اخرى واستحصت ويكون هذه كانهما في الحظوة
الاولى كما لان سبب وجودها الحظوة الاولى بان زرع ذوايد اصل هذه الحظوة في ارضه وصار جارا ثم غلب الخارج
وذلك الحب وزعمه في ارضه فخرج منه هذه الحظوة التي تسانع فيها فكانت الزعامة متكررة فيها في اصل هذه الحظوة
وتشوية المزرعة وكما في المصنف واصطاط الدار ومن سبب اللبن والحيطة والقطع والحشو والصناعة يتكرر لان المزرعة
ولا يبال في النفع والمصنف والدمج يكتب عليه ثم يذهب ثمة ويندرس معنى الادمنة فيكتب ثانيا والملك سبب احتفاظ
فما يتكرر وانما الغايبين ان اضمحلت ارضه وقسموها فيما بينهم ثم اترت واغلب عليها اهل اللوب ثم فقت ثانيا فاما ما قسم ثانيا
والملك الثابت للمسلم بالاحتلال اولية الملك وان كان ملوكا فكل واحد من قبل لانه بالاحتفاظ وازال سبب اولية الملك
لكا ولانه زالت يد عنه حقيقة وحكما بالاحتلال فكان الثابت للمسلم اولية الملك الا ترى ان النفع مما يتكرر من
العاصب سبب اولية الملك في المنسوج وان كان ملوكا فليس من قبل لان سبب اولية الملك الاول وهو النفع
قد زال بالنقص فثبت للناس في اولية الملك فكذلك هذا والحظوة يفتق ثم يخط مرة اخرى والقطع ان كان لا يتكرر
في الموضع الاول يتكرر في موضع اخر لا يثبت صفة في القباء فان الواسع ضيق والضيق يوسع وذلك كما في الملك
بالحيطة واتحاد الحيز والعطن والصير جبر الصوف وغزل العطن لا يتكرر وحرب الحديد والشعر ونحوه
اهله انه هل يتكرر وعمل لا يجر والتوبة لا يتكرر والنسج في الثوب المتخذ من غزله العطن والابوسم لا يتكرر لانه
لا يمكن نقضه في الثوب المنسوج من الصوف والشعر يتكرر لانه ينقص فيسج مرة اخرى صوف في يد رجل ادعى
خارج انه صوفه جاز في ملكه واقام ذوايد كذلك فخصه ذوايد لانه ادعى اولية الملك بسبب لا يتكرر ولا يثبت
فان الجاز مما لا يتكرر فكان بمعنى انتاج ومعنى استحقاق اصل الولد فخص له بالاصل والولد جميعا ولم ينظر الى ادعاء
ذوايد انتاج الولد كدابة لها انتاج ولد في يد رجل فاقام الخارج البيعة انها سائمة وولدها نفع في ملكه واقام
ذوايد البيعة كذلك فخص بها وولدها للخارج وكذلك لو قارنت البيعتان في الشاة والصوف الجوز منها
فخص بالخارج لان دعواها في الام دعوى مطلق الملك لانها لم ينكر الام ساجا ولا شيئا من اسباب الملك وفي

مطلق الملك الخارج اولى فاستحقاق الشاة ومعها الولد والصوف لانه يظهر ان ولادة هذا الولد وبجر هذا الصوف كان
في ملك لا في ملك ذوايد **فصل** رجل ادعى جوارا في يد آخر انه ملكه نفع في ملكه واقام البيعة واقام ذوايد البيعة
انه ملكه نفع في ملكه واقام البيعة واقام ذوايد البيعة انه ملكه نفع في ملكه فخص ذوايد البيعة استحقاقا لما روى جازيت
عبد الله ان رجلا ادعى اقة في يد رجل واقام البيعة انها ناقصة فخصها فخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور رواه الثقات باسناد متصله فصارت مسألة الانتاج مخصوصة بهذا
الحديث عن الحديث المشهور وهو قوله م البيعة على المدعى واليمين على من انكر والقياس الخفي يدل عليه وهو ان دعوى انتاج
دعوى اولية الملك واليد لا تدل على اولية الملك بل تدل على الملك المطلق فاستوت البيعتان في اثبات اولية الملك
وتثبت بيعة ذوايد بزيادة الصداق لان من تدل على صدق رواية شهوده لانها دليل الملك والبيعة دليل الصدق
فاكر معنى الصدق في بيعة ذوايد فصارت بيعة اربع وان يد مدقا باعتبار اليد في الانتاج فكانت اولى البيعة
وسواء اذا اولى اول بورخا او كان تاريخ الخارج اسبق الا على تفصيل سنذكر لانه لا بد من الانتاج مع الانتاج لان الانتاج
يستوجب كل تاريخ لانه عبارة عن اولية الملك ولا يسبقه احد في الملك وان ادعى تاريخا وتبين مختلفين ووافق من الدابة
تاريخ الخارج فخص به الخارج لان الحال يشهد بصدقه بيعة ويظهر كذب بيعة الاخر وان وافق تاريخ ذوايد
او كان مشكلا او خالفها فخصه ذوايد لانه لم يظهر كذبها البيعتين يقيمن وكذلك جازان اقام البيعة على جازان
في يد آخر على هذا الوجه يفتق بينهما ادعى اول بورخا الا اذا خالف سنة تاريخ ارضها فخصه بالخارج وان كان مشكلا او
خالفها فخصه بينهما لانهم لا يفتق بكذا يدعي البيعتين لجازان يكون سن الدابة موافق للوقت وقد استوفى في التمسك
والحجة فيفتق لها وفي رواية ان خالفها لا يفتق لاحدها لان القاضي يفتق بكذبا يستند جميعا عبد في يد رجل اقام
ذوايد البيعة انه اشتراه من فلان دابة ولد في ملك بايعه واقام الخارج بيعة انه اشتراه من فلان دابة ولد في
ملكه يفتق ذوايد لانه استوفى في اثبات الانتاج لملكه فكان المملك جازا واثبت ذلك ولا حجة يد بخصه
ان لا فرق بين ان يدعى اولية الملك لنفسه وبين ان يدعى لملكه كما في دعوى ملك مطلق الخارج وذوايد اقام
البيعة على انتاج العبد والخارج يفتق الاعتراف ايضا فهو اولى وكذلك لو ادعى ايهما واحدهما يدعى
الامتناع ايضا فهو اولى لان بيعة الانتاج مع القوق اكثر اثباتا لانها اثبت اولية الملك على وجه لا يفتق عليه
اصلا وثبت ذوايد اثبت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخارج القوق مطلق الملك
وذوايد ادعى الانتاج فبيعة ذوايد اولى لانها لم يستوفى في اثبات اولية الملك لان الخارج ما اثبت الملك على غيره
القوق للرجوع وكذلك لو ادعى الخارج التدبير والاستيلاء مع الانتاج ايها وذوايد مع الانتاج عتقا باتا فخص
ولاد ادعى ذوايد التدبير والاستيلاء مع الانتاج والخارج ادعى عتقا باتا مع الانتاج فالخارج اولى لان بيعة القوق
اثبت اولية الملك على وجه لا يتصور استحقاقه عليه وبيعة التدبير والاستيلاء اثبت اولية الملك على وجه يتصور
استحقاقه رقبة ويد ابقضاء القاضي ويستحق عليه بدلا بالاجارة والاعادة والتكاح من غير قضاء صار بيعة
القوق اكثر اثباتا ولو اقام كل واحد البيعة انه عبد مكاتب وهو في يد احدهما فهو مكاتب لها وتؤدي اليها الكتابة
لان تصادقها انه مكاتب تصادق على انه ليس في يد احدهما فان المكاتب في يد نفسه فان المولى على سبيله ولا
يفضو الى نفسه بخلاف المعتق لان الحر قد ثبت عليه الاية فان المولى يفتق المعتق الصغير والكبير الى نفسه اذا خاف
عليه فيجب اعتباره واحدا والتدبير اولى من الكتابة حتى لو اقام احدهما البيعة على الملك والكتابة فبيعة التدبير والادان
التدبير بمعنى الانتاج لانه لا يحمل النفع ولا يتكرر والكتابة قابلة للنفع وبيعة الانتاج اولى ولو اختلفا في الجارية فادعى
كل واحد منهما انها ولدت في ملكه من امته فخص بها ذوايد لان ولادة لا يتكرر وقصرها فقد اختلفا في اولية الملك
فخص صاحب اليد عبد في يد رجل اقام اخر البيعة انه ولد في ملكه واقام اخر انه عبد ولد في ملكه من امته فخصه
نفسا الى امته لانها خارجا رجلا ادعى اولية الملك في الولد بالولادة لاحدهما يد على الام والولد يملك الاصل لانه لا بد

الولادة من الام فترجع بيته ذى اليد على الام على بيته الاخر كان اقل ذوا اليد ايضا بيته على مثل ما اقام المصنف الى امته
قضى له ذى اليد لان له يد على الام والولد جميعا ولا بد لاحد من الطرفين على واحد فترجع بيته ذى اليد ولو اقام الخارجا
البيته انه عبده ولد في ملكه من امته وعبده هذين قضى به بينهما وهو ابن العبد والامنين عندهما عندا في بيته يكون
من العبد دون الامنين لان عندا في بيته ثبت النسب من اكل واكثر وعند محمد لا يثبت اكثر من بلاد وعند ابي يوسف
لا يثبت اكثر من اسن وهي تعرف في كتاب النسب في يد رجل شاة وفي يد آخرى اقام كل واحد منهما بيته ان الشاة التي في
يد صاحبه شاة نجت من شاة التي في يد صاحبه شاة نجت من شاة التي في يد صاحبه وروى عن ابي يوسف انه لا يقبل هذه البيته
وقيل هو قول كل لان احدى البيتين كاذبة يقيين فترك ما في يد كل واحد في وجه ظاهر الرواية انما يقبل البيتين
اذا كانتا سنانا لشاة مشككة ويحتمل ان يكون واحدا منها اما الاخرى لراى العين اما اذا كانت احدهما لا تقبل
اما الاخرى فترقبيل وولادة البنت امها ان كان لا يتصور فابناء الام ولدها في الاصلح يتصور بان يكون البنت
وولدت وتزول لها ابن وان لم يترك عادتها في الادقناع فان انقضت من ابن بنتها فحان احد الفريقين ارضاع الام
لبن بنتها وعين الفريق الاخر حقيقة ولادة البنت من الام فيجوز القاسي مما يطلق للشاهد اداء الشهادة فوجع
البيتين كما لو شهد فريقان بنتا جارية واحدة من دابرت او من دابة واحدة وادى البيتين للشهادة لاذكر ان القاسي
وجد لذلك محامدا مطلقا لاداء الشهادة فكذا هذا ولو اقام بيته ان الشاة التي في يده شاة وارت في ملكه وارت
شاة صاحبه له ولدتا شاة عندهن واما الاخر على مثله قضى لكل واحد من الشاة التي في يده لان كل واحد منهما
ادعى الملك بالنساج في الشاتين جميعا وذوا اليد اولى من التاريخ بحدوث المسألة الاولى لان ادعى كل واحد منهما
ملكها مطلقا فيما في يده وملكها بالنساج فيما في يده صاحبه والنساج اولى من العادف شاة في يد رجل اقام اخر البيته انها نجت
في ملكه قضى له ثم جاء اخر اقام بيته على النساج والملك يقضى للمدعى الا ان يصيد المقتضى البيته على هذا المدعى ايضا
فيكون هو اولى بيته لان بيته الاولى ليست بقائمة لحال ولا على المدعى ولا يصير بيته مدعومة بيته الاولى في
اعاديتته يكون بيته الان بيته ذى اليد ومن الاخر حقيقة الخارج وذوا اليد اولى فان لم يعد البيته حتى قضى هذا المدعى
ثم اعاد البيته يقضى قضاه وروى عليه وكذلك لو اسقطه من يده خارجي بالملك المرسل وقضى له ثم اقام ذوا اليد البيته
على النساج يقضى له وفيه القضاء الاول لان بيته تين ان القضاء الاول كان باطلا لان بيته ذى اليد اولى بالقبض
بها من بيته الخارج وبيته الخارج باطله بمقابلة بيته ذى اليد امة في يد رجل اقام اخر البيته ان قاضي كذا قضى له
بها بالشهادة على هذا واقام ذوا اليد امته ولدت في ملكه للذي قضى له عندهما وقال محمد لذي اليد ولو شهدوا
ولم يشهدوا ان القضاء كان بالشهادة او بسبب آخر فقول محمد مشرقا محمد ان شهود المدعى تين ان القضاء كان بالملك
المطلق وان الشهادة قامت على الملك المطلق لانهم شهدوا انما قضى بالملك له بشهادة الشهود انما له ضاركا اذا تين ان
القضاء كان بشهادة شهود شهدوا على الملك المطلق والنساج اولى من العادف فحرف ما لو اتفق القضاء لانه يحتمل ان
يكون القضاء بالشري او بالاقرار من جهة ذى اليد ولا يجب نقض قضائه بل لا اعتبار فلا ينفك بالشك كما ان
القضاء بالملك قد يكون بقيام البيته على الملك المطلق والنساج فيجوز نقض قضائه بهذا الاعتبار وقد يكون بالشري او بالاقرار
ذى اليد فلهذا نقض قضائه بهذا الاعتبار فوقع الشك في جواز نقضه بالشك كالشاهد والقضاء وانما هو
صل قلن ثابت في ارض اقام ذوا اليد بيته امته وانه ذرع هذا القطن فيها واقام الخارج البيته امها
ارضه وذرعه يقضى بالخارج لانه ثمة يكره ويبنى وكذلك اذا اختلف في البناء وادعى كل واحد منهما بيته على ارضه ولو
شهدوا ان هذه الحنطة من ذرع حصد من ارض فلان المدعى لم يكن للمدعى اخر الحنطة وفي رواية ابي حنيفة يكون له لان
الشهادة بالحصد من ارضه شهادة بالاحد من يده اقضاء لان الارض في يده فافيهما يكون في يده ايضا فيكون المأخوذ
يده ومن غصب من انك شيئا يبيع عليه ردة وجه ظاهر الرواية انه ثبت الاخذ من يده هذه الشهادة لا نقضا ولا اقضاء
لان كون المأخوذ في يد ذى اليد يحكم اليد على الارض لا يول على انه اخذ من يده لجواز ان يكون الزرع في ارض انك اليد صاحب

بان ذرعها غيره بامره او بغير امره لان الانسان متى غصب ارض غيره وذرعهها غيره وذرعهها بامره يكون الخارج ملكا
للارض فلم يشهد بالملك الحنطة له صاحبه الارض على هذا اذا شهدوا ان هذا الشيء اخذ من يده ومن يدينوا الاخذ
ففي رواية ابي حنيفة الاخذ وعلى رواية ابي سليمان لا يكون للمدعى الاخذ وهو الاصح لجواز ان لا يثبت له الاخذ عند
اليده ولم ينقله من موضع الى موضع حتى يصير غاصبا فلم ينعين هو الاخذ لانتفا ولا نقضا فلا يصح عليه رده ولو شهدوا
انه اخذ من يده يقضى له ولو شهدوا ان هذا التمر خرج من فخله وهو ملكه وان هذا التمر من فخله قضى له كالوشهدوا
ان هذا العبد ولد لمرأته وهو ملكها لان الشهادة ياخذ التمر من فخله وشهادة بملك التمر له اقضاء لان ملك
الفخل سبب ملك التمر لا محالة كملك الام سبب ملك الولد فاما ملك الارض ليس بسبب ملك الزرع لان الحنطة
تبع البذر وكون الارض لا تملك الغاصب اذا بنى الارض كان الخارج منها له فلم يكن الاضافة الى الارض دليل
الاختصاص ولو اقام الارض من ذرع كان في ارضه او هذا التمر من فخل كان في ارضه لا يقضى له لانه قد يكون في ارضه او هذا
الزبيب من كرم كان في ارضه لا يقضى له لانه قد يكون في ارضه ذرع غيره وكرم غيره بان غرسها الغاصب وذرعهها فلم يشهدوا
بملك من الاشياء وله وانما شهدوا بان يكونها في يده من قبل ابطله هذا الاول ولو شهدوا انه غزل هذا من قطن فلان وهو
ملكه ونسج قطن الغاصب قطن مثله والشوب الغاصب ان يقول المالك انما امرته بالغزل والنسج فياخذ عتته لان
ملك القطن ثبت للمدعى بهن الشهادة وقد ثبت غزل ذى اليد ونسجه بغير امره وهذا مما يقطع ملك المالك عن القطن
الا باذنه فيبقى عتته على ملكه شهدوا ان هذه الحنطة من ذرع هذا وهذا الزبيب من كرم هذا يقضى للمدعى طعن على وقال
لا يقضى كما لو اقام البيته على ان هذا التمر من كرم كان في ارضه او هذه الحنطة من ذرع كان في ارضه لا يقضى له والصحيح
قول محمد ورفق بين هذا وبين ما اذا شهدوا ان هذا جلد شاة او لحم شاة او صوف شاة لا يقضى للمدعى والغزير
ان الحنطة والتمر متولد متفرع من الزرع والفخل فيكون تبعاً لاصل فيملك بملك الاصل فيكون الشهادة بملك الاصل
شهادة بملك الفرع وتبع قاطن الجلد والحلم والمراف الدابة فليس تبع لها بل جردتها مع الدابة بعضها من بعضها ما
دامت قائمة متصلة بها واما بعد المزيلة والمساينة صارت اصلا بنفسها لانها يقوم بنفسها او مملوكة ومنفعة
عنها ولانه يحتمل ان الشاة ملحت ثم بيع الجلد من انشا فيكون هذا جلد شاة ولم يكن مملوكا له فلم يشهدوا بملك
الجلد له وان اضافه الى شاة وهذا لان الاضافة للمعرفة والتعريف لا يقضى كون الجلد ملكا لصاحب الشاة
اذ التعريف يقع بشاة هي ملكه ويقع بشاة كانت ملكا له فلي هذا اذا شهدوا ان هذا التمر من فخله لا يقضى له بالمر كافي في
المسألة فخرج ما لو شهدوا ان هذا التمر من فخله فانه يقضى له بالمر كافي في كل من كلفه تبويض وليس بكافة تعريف فقد
شهدوا ان التمر بعض ملكه وبعض ملكه يكون ملكه خصوصا اذا كان تابعا له فان اقر ذوا اليد انه من كرم في ارض المدعى
او من ذرع في ارضه او كان في ارضه يقضى للمدعى لا نراقنه كان في يد المدعى كاقراة كان في ارضه ولو ثبت اقره انه كان
في يد المدعى بالبيته العادلة يقضى له فكذا اذا ثبت اقره انه في يده بالمعاينة اولى جلد في يده فاما اخر البيته انه
جلده سلمه في ملكه واقام ذوا اليد البيته على مثله فهو اولى باليد لانه يعني النساج لانه لا يتكرر ولا يثنى شاة
مسلوخة في يد رجل يعلوها وسقطها في يد آخر فاقام ان ذى الشاة في يده بيته ان الشاة والسقط والجلد كله له
واقام الذي في يده السقط البيته على مثله يقضى لكل واحد بما في يده صاحبه لان كل واحد منهما يدعى الملك المطلق وكل
واحد خارج فيما في يده صاحبه ذوا اليد فيما في يده وبيته الخارج والملك المطلق اولى ولو اقام كل واحد البيته على
النساج قضى بالكل لمن في يده الشاة لانها ادعى النساج في اشارة في ملكه فيكون ذوا اليد اولى اقام البيته ان
الشاة المسلوخة في يد فلان ملكه قضى بها وسلمها واقام الذي في يده على مثله قضى بالخارج لانها ادعى الملك
المطلق اقام البيته على جاج في يد الغير انه فرخ في ملكه واقام ذوا اليد ايضا البيته على انك فهو اولى باليد
لان في معنى ملك النساج اذا فرق بين ولادة الدواب وبين ولادة الطيور في اولية الملك وفي انما لا يكرر دجاجة
في يد رجل اقام اخر البيته ان البيضة التي خرجت منها هذه الدجاجة كانت في يده بيضة مثله لا بالرجعة

لانهم لم يشهدوا له بالملك في الدجاجة ولا تنصيصا ولا اقتناء لان كونا البيضة ملكا لافسان لا يوجب ان يكون
الفرخ له لانه لو حضنتها غيره غير اذنه او اذنه لنفسه يكون الطير ملكا للحاضنة غصبيا فزعمها يكون الزرع
للقاصب ويقتضيه ببيضة مثل بيضته لانه اثبت ملك البيضة ولم نقل اليه البيضة بل احببت عند ذي اليدتين
مثلها بغيره اذا شهد وان هذا العبد ولده جارتيه يقتضي العبد له على امر باقتناء الدجاجة المعقوبة بيضتين
فحضنت الدجاجة احديهما وخرج فرخ وحضن القاصب الاخرى فحضنت دجاجة اخرى فخرج فرخها الذي حضنته
للقاصب منه والفرخ الذي حضن القاصب له لان البيضة التي حضنت الدجاجة بنفسها عدم منع احد منه فيملك الفرخ
صاحبها كالرجل اذا هبت بخطة اذنا والفتها في رضى اذنا وتب الزرع يكون لملك الخطة فكذلك هذا وماضيه
القاصب فهو له لانه حصل ببيضة **المنتقا** وروى بن سماعه عن محمد بن جعفر في بيع ثوب اقام رجل البيضة ان يبيع نصفه فيقول
ان عرف نصفان فلكل واحد منهما نصفه الذي خجه وان لم يعرفا فلكل الخارج لانه هو الذي علم لا يخلل الثوب
لذي نزع النصف الاول لانه اسحق الشد بالبيع فقال لانه يحتمل ان يكون المنسوج الاول والشد الاخر الا ان يكون
قليلا مثل ما يترك الثوب رجل في بيع شاتان بيضا وسودا فقام رجل البيضة ان البيضا له وللسودا في ملكه
واقام ذواليد البيضة ان السودا ولدت البيضا في ملكه قال يقتضي المدعى بالتوقاف بالبيضة ولا يقتضي له بالام لانه
ادعى شاتان البيضة في ملكه وذواليد لم يدع انتاج فيها بل ادعى ملكا مطلقا فكانت بيضة مدعى الانتاج اولى وروى عن
ابن يوسف انه سئل البيضة ان يبيع في يدي ايدى لثوبين رجل في بيع ثوبين اقام رجل البيضة ان استخرجها من صدفة
من البهر واقام ذواليد البيضة على مثل ذلك فانها لم تزل يد لان هذا بذلة التاج لانها لا يخرج من صدفة فترين
باب دعوى بيع وشراء المنتقا ما ثلثه على اصول احدها في دعوى البيع ابات والثاني في دعوى البيع
العقدين والثالث في دعوى البيع بشرط الخيار **فصل** ادعى البائع الاكراه على البيع والمشتري ادعى الطواعنة وارضاه
واقاما البيضة ذكر في المنتقا ان بيضة الفساد اولى على ما حقه التكاثر وقال بعض المتأخرين بيضة الطواعنة اولى لانها
اكثر اثباتا لانها ثبت الرضاء وبيضة الاكراه سعة لان الاكراه عبارة عن حرمان الرضاء بخلاف الاول اقام احداهما البيضة
على ادخال شرط فاسد شيء فاندر احداهما فكانت بيضته مثبتة شيئا فانها كانت أولى فظهر هذه المسئلة منصوص
في المضاربة لو قال رجل المال للبيضة على ان يدفع اليه مضاربة بالنصف وان يكون له زيادة مائة درهم واقام الاخر البيضة
شرط له النصف لا غير فالبيضة القائمة على الزيادة وان كانت مثبتة للفتا اولى ولو اقام احداهما البيضة ان يدفع اليه
بالنصف واقام الاخر ان يدفع اليه مضاربة ولم يشهد شيئا فالبيضة المثبتة للشرط اولى لانها اثباتا وهو يقتضي القوة
وقال بعضهم ان بيضة الاكراه اولى وهو رواية عن ابن يوسف في المنتقا لانها مثبتة للزيادة وان كان القول لمن يبيع الطواعنة
كما في الموازنة القول قول من يبيع بشرط نصف الخارج والبيضة بيضة من يتبع شرط نصف الخارج والبيضة بيضة من
يدعى النصف وزيادة لانها مثبتة للزيادة فلاها وان كانت ثبت الفساد في العقد فكذلك ان احدهما اقر اربيعين كما
طابعا ولا يخبر يدعي انه اقر ثمن الاكراه كان القول لمن يبيع الطوع والبيضة لمن يدعي الاكراه وان كانت بيضة الطوع مثبتة
للمال وسعة الكره سعة كمن الظاهر ما بينا وان كان سببا للفساد كما في المزارعة ولو اختلف المتبايعان ادعى احدهما
بيع الوفا والاخر البيعة ابات يقتضي بيضة مدعى الوفا لانه خلاف الظاهر في البيعات فكانا اكثر اثباتا وذكر الفقيه
ابو القاسم في هذا ما يشترى من اخراجية ثم ادعى ان باعها من ابايع قبل نقد الثمن وادعى البائع انها ثقبالا فالقول قول
الاقالة لان دعوى المشتري البيعة القاسد لا يجمع ولا سعة ولو كان دعوى الاقالة من المشتري بعد نقد الثمن فلكل واحد
منهما الثمن على صاحبه ادعى دارا في يدي رجل انها لما اشتراها من فلان وقبضها ولم يتيما ثمنها فاني اسألها قبضها باهر
او يطير من فان قال لا يرد على هذا لم اقبل شهادتها وانما نادى بالثمن فظهر على ان قبضها تامل البائع واقتضاه بالدار
لان هذا وان لم يسم الثمن فهو ملك فاسد يملك بالقبض وانما جاء الفاشح باسم المستحق قضيت له بها ذكر هشام في رواية
عن محمد ادعى دارا في يدي رجل ومحمد المدعى عليه فباعها قبل اقامة البيضة فباعها جائزا وان باعها بعد اقامة البيضة بقر

انتم على المشتري ابطال البيع وان لم يقدر عليه وعملت البيضة بخلاف المدعى فان شاء اخذ من ابايع قبضها وان شاء وقت حتى
يقدم المشتري قال ابو يوسف رجل ادعى دارا في يدي رجل انها لما اشتراها من فلان وقبضها ولم يتيما ثمنها فاني اسألها قبضها باهر
بقر من ادعى دارا في يدي رجل انها لما اشتراها من فلان وقبضها ولم يتيما ثمنها فاني اسألها قبضها باهر
له فلان المدعى عليه لم يقبل بيضته وهو قول ابي حنيفة ربح قال ابو يوسف لو صدق صاحب اليد قبضت بيضته وان ادعى ان اشتراها
فلان وهو غائب فكن ادعيتها من خصومة بينهما وكذلك لو جاء رجل بملك باسم غيره على رجل فقال هذا المال الذي عليك
باسم هذا الرجل فخذوا في يدي فلان فانكر المدعى عليه ذلك فخصم يقبل بيضة المدعى ويقتضيه بالمال فان اقر بالمال ارجل
الذي املك باسمه لا يقبل بيضته وروى عن ابي حنيفة انه قال لا يقبل بيضته في الوجهين فكذلك هذا في يد غيره ادعى
رجل في يدي رجل انه لما اشتراها من فلان وقبضها ولم يتيما ثمنها فاني اسألها قبضها باهر
الغائب قبضت بيضة المدعى رجل اقام بيضة على اخرا انما اشترى منه نصف داره مشاعا بالفرخ دم واقام رجل البيضة ان
باعت نصفها معلوما بالفرخ دم قال ارجل له النصف المعلوم بالفرخ دم ونصف النصف الباقي مشاعا فخصمته ولو اقام البائع
البيضة ان باعت عشرها بالفرخ دم واقام المشتري البيضة انما اشترى نصفها مقبوضا بماند دم فانه يقتضي نصف الخصمته
ويقتضيه ببيضة اعشار النصف المقبوض ببيضة من دهرها واكثر الباقي منه فخصمته لان البائع قد اقام البيضة فيه على فصل ثمن فكانت
اكثر اثباتا **فصل** قال محمد ربح لو قال قبضت هذا الثوب بقره درهم او استاجرته على بيضته لبيضة فلكل
الثوب فويلم اشترى منك ولا تاجر لك والثوب للقره حصوبا وليس للمدعى البيعة شيء الا ان يقيم البيضة على الخيار فله
الاخر لانه اقره بالملك بعضه والقره بصدقه في الملك فضع وكذب في العوض فلم يجز له في يد غيره فلو قال اخبرنيك
كنا خبطة وارثي فخطبتك ان فخذ الدقيق وادفع الى الثمن وقال الاخر اعطيتك خبطة كانت عندى ولم اشترها منك
وامرتك فخطبتك فاقول قولك عيبيته على ما ادعى الاخر من الثمن والبيضة بيضة من في يد الدقيق لانه مدعى الثمن فكذلك كل
شيء يغير حاله الى حال غيره واختلف فيه فالقول فيه قول الخارج وان كان لم يغير ولم يتحول الى حاله الا وكما قالوا فلو كانت
كما اذا غسله او حمله او صبغه اسود ثم قال ببيته منك وامرتي فخطبتك به هذا وقال الخارج بل هو فخذ قبضته اياه ولترك
بالفرخ فخطبتك فاصحاب اليد ان يسكنه وينقص البيعة استحضانا وذلك لانه يغير حاله باقتبال الصبيغ فيه او بالخطي ويخرج به
الخارج فخرج من صاحب اليد وصار الاخر قاضيا له اما اتصال ملكه بالبيع به كما اذا قال ان زرع ارضي بترك او ادفع اليه
فصة وقال اجعلها خاتما وقر من خطتك واقا يصير ايضا بالذرة والزيادة الفصة فكذلك هذا او باستهلكه بامر وان لم
يغير حاله فمقتضى ملكه شيء فلم يصير الخارج قابضا الا ترى لو باع جارية فلم يقبضها المشتري حتى سقاها دواء او قطع منها
عرق او جملها او كانا البيعة دابة فخذ من جازها او بزعمها او كان فخذ فخذها فقال الاخر امرك بترك ولم اشترها منك
وكنتي اقول لصاحب اليد حتى ان له ان يسكنها وينقص البيعة وانما هذا على افعال الناس فكذلك هذا **فصل** هشام عن محمد بن عبد
رجل اقام رجل من كل واحد منهما بيضة ان يبيع اياه على ان يبيعه اياه في ثلثة ايام فان امضا البيعة او امضى احداهما وهو الآخر
لزم المشتري لكل واحد منهما الف درهم لان كل واحد منهما الف درهم السبب الموجب الثمن كله له وهو البيع الا ان لم يجز للمشتري
قبل سقوط الخيار لوجود المانع وهو الخيار فاذا سقط الخيار ارتفع المانع فوجب عليه كل واحد الف درهم لان كل واحد ادعى
الكاملة واثبتت بالبيضة ولا تصاد بين البيعتين بل للجمع بينهما يمكن بان باع منه احداهما ثم اشترى من المشتري الثاني بعد
نفاذه الايد وان امضى احدهما البيعة ونقص الاخر فله نصف الثمن ولما نقص العبد كله اما العبد للمناقص لانه لم يبق للمشتري
سعة واما للمدعى نصف الثمن ذكره في الثوب لان العبد لو سلم للمشتري بان ساعدا الاول في الامضاء واستحق المشتري الكاملة فاذا
لم يسلم له وسلم للمناقص لم يجز للمشتري ما يحقه عليه عند سلامة العبد وان لم يبيضا البيعة اخذ العبد بينهما نصفين
ولا شيء على المشتري لان السانع وضع في العين لاقى الثمن وتضايق العين عن الخطين فيقتضي بينهما نصفين وان لم يبيضا البيعة و
صدقا ذواليد لا يعلم انها اول ان امضا البيعة اخذ كل واحد منهما الف درهم وان لم يبيضا البيعة ومقت من الخيار اخذ
العبد الجارية بينهما نصفين ومنع المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان امضى احداهما ولم يبيضا الاخر اخذ الجارية الالف

لانه هو المتصرف فيه ولو كان رجل جالس على بساط والآخر متعلقا به وحملته عينا منه وهو فيها الحيثية في ايديها
لاستقامتا في اليد وان ادعى رجل السفينة وهو راكبها والآخر مسلك بسكاتها واخر جف من منها واخر يدتها فهي بين
الراكب وصاحب السكبان والذي يحسن فيها ولا شيء لمن يدها رجلا في سفينة وفي السفينة دقوقا وعلى كل واحد
السفينة وما فيها واحد هو معروف ببيع الدقيق والآخر مدح معروف فالدقيق الذي هو معروف ببيع السفينة للمدح وروى
عن أبي يوسف في رجل اصطاد طير في بئر رجل فان تعقا على انه على اصل الاباحة فهو لصا لا بد من موافقه من الطوارق
على الشجر لان الصيد انما يملك بالاستيلاء الاخر لا يملك بحصوله على ما طار او شجر فملك بالاختلاف وان اختلفا فقال
ربا الدار كنت اصطدت قبلك او وروى وانكر الصائد فان كان اخذ من الهواء ضوله فانه لا يملك صاحبه الدار على الهواء ^{المتعلق}
فيما لا يد لاحد عليه فكان القول لصاحب اليد فان اخذ من يده او شجر فملك فله القول لصاحب اليد لان بين ثابتة على الشجر
وعلى الماط فان اخذ من محل هو في بين كان القول لصاحب اليد وان اختلفا في اخذ من الهواء او الممار فله القول
صاحب اليد لان الظاهر انما في يده في بين فتعجب طينه باعتبار الظاهر وكهشام عن محمد بن قاسم قال لو ان كاسا في منزل
رجل وعلى فوقها طبقه او هوها فادعى كل واحد منهما في صاحب المنزل لان الظاهر يشهد له لان الظاهر لا يملك الحقيقة
الى يده واليد موصولة وان كانت كمناس كمنها حتى وحكمها لصاحب المنزل فجعل بيت رجل ومعه مال او خرج من داره على
طريقه فباع فقال ربا الدار هذا مالي اخذته من منزلي قال ابو يوسف ان كان الدار داخل والمخارج يخرج اجناسا حتى من كسبه
كالخيل جمل الزيت ونحوه من رجل وعلى رقبته ذات ارمين سمع وطوف بالاستساط فالقول قوله وذلك لان بين اظهر
الظاهر يشهد له وان كان لا يجره فهو لصاحب الدار وقال ابو حنيفة ربح القول قوله ربا الدار في ذلك كله ولا يصدق
الداخل في شيء ما اخذ شيئا من التي عليه ان كانا شيئا مما تدبس ولو ان شيئا ما يحيط قويا في دار رجل فتنازع في الشيء فله
قوله صاحب الدار لانها في بين والظاهر يشهد له لانه جرت العادة بمخاطبة الثوب في دار غيره فكانت يد صاحب الدار اظهر وذكر
محمد في المزارعة الضيقة لو اختلف الحياط ورتب الثوب فقال له شيئا الثوب فاحلته وقال الحياط لا يملك فاحلته وان كان
الثوب في الحياط كان القول قوله وعلى صاحبه الاجرة وان كان في يده الملك فالقوله وان كان في ايديهما فالقول للحياط
مع يمينه وعلى صاحبه ثوب الاجرة وذكر في الدابة والابكر لو اجر عبد من ضار او ضار او حق فله القول مع متاعا في
طريق فاحلته فيه وهو المستاجر قال ابو يوسف ان كان ذلك المتاع من صناعة المستاجر فالقوله وان لم يكن من صنائه
فالقول للمول وان كان في منزله المستاجر فالقول للمستاجر في الوجهين وكذلك المول لو اجر نفسه من رجل ثم اختلفا في متاع
معه فهو على هذا التفصيل غلام رجل موسر على علقه يدره فيها عشرة الاف درهم وهو في داره لا شيء له بين يمين البذر
قال محمد البذر لصاحب الدار لان الظاهر يشهد له والجميع يقع باعتبار الظاهر هشام عن محمد بن قاسم قال رجل على
البعير الاول رجل واكتب على سفلها رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد القول كله فكل واحد البعير الذي هو راكبه
لان في بين وضربه وايدا المتفرقة تزل على الملك وما بين البعير الاول والاوسط الاول لان الاول قال لما بينه وبين
الاولى والقيادة تصرف فكانت له يد وتصرف على ذلك وليس له وسط تصرف فيه فيكون الاول وما بين الاول
والاخرين الاول والاولى فلهما فيه تصرفا بالقوة فاستويا فيه فاستويا في الاستحقاق بظاهر اليد والتصرف
وليس الاخر الا ما ركب لانه ليس له يد وتصرف الا فيما ركبته فان قامت لهم بينة فادركه كل واحد منهم بين الاخرين فلهما
لانها خارجان فيه والذي بين الاول والاولى والاولى فلهما فيه تصرفا بالقوة فاستويا فيه فاستويا في الاستحقاق بظاهر اليد والتصرف
والاخر ونصفه بين الاول والاولى فلهما فيه تصرفا بالقوة فاستويا فيه فاستويا في الاستحقاق بظاهر اليد والتصرف
منهم ما هو خارج فيه وفي حق كل واحد منهم ما هو في بين ثم الى ارجان استويا في الاستحقاق كاستويا في اقامة البينة
رجل يهود فلما را من ابل رجل راكبه بعير منها فادعى الركب والقائد ابل كلها فان كانت على ابل حوله الركب قال ابل
كلها له وانما القائد اجره ان كان ابل بعيرا قالوا الركب البعير الذي عليه والباقي للقائد وقال في رجل يهود دبرا او غنما او بظاها
رجل يهود فادعى استاقها فادعى ذلك كله فذلك كله السابق ولا شيء منها للقائد الا ان يهودها بشاة صفة فيكون له الشاة وحده

[illegible]

باب دعوى الحائط المبسوط ابي في الحائط على ثلث مرات واقسام اتصال التبع والاتصال موزنة ومجاورة
وموضع جذوع ومجاورة ابناء ولا علاقة تليد في الحائط سوى هذا فالام صاحب التبع فان لم يوجد صاحب الجذوع وان
لم يوجد فصاحب المجاورة اما القسم الاول الحائط بين دارين برعيه صاحبها فلو كان متصلا بينهما او بين
احدهما فان كان متصلا بينهما اتصال التبع والاتصال موزنة فلو بينهما او متصلا بينهما في اليد الثانية على الحائط فلو كان
بالارض والبناء وان كان اتصال احدهما اتصال التبع والاتصال الاخر اتصال موزنة فصاحب التبع اولى لانه مع
الاتصال التبع اتصال لانه احب التبع مستعمل الحائط المتتابع فيه لان حوائطه بقدر التبع انما يكون الحائط المتتابع
فيه لما بين صورة اتصال التبع فكان له نوع استعمال الحائط مع الاتصال والاخر مجرد اتصال من غير استعمال لانه مجاورة
لا غير والاتصال مع الاستعمال اولى كما اذا تتابع رجلان في يد ابيهما او ابيهما في يد رجلين فلو كان ابيهما في يد رجلين
له مع الاتصال استعمال فيكون في حوائط اليد عليها اقوى فكذا هذا وان كان متصلا بينهما اتصال التبع او مجاورة ليس
بمخرج اتصال صاحب الاتصال اولى لان فيه والظاهر ان ما في يد الاثنان ملكه وان كان احدهما اتصال الاخر عليه جزم فان
كان اتصال التبع الحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه لان الاتصال اولى بسبق اليد لان
التبع يكون حاله البناء والبناء يكون سابقا على موضع الجذوع فيكون يسبق في الحائط من صاحب الجذوع فصاحب الجذوع
ادعيا عينا وقاما وقادح احدهما السابق فالسابق اولى فكذا هذا لانه لا يرفع جذوع الاخر بخلاف الواقع البينة
ان الحائط له فانه يرفع جذوع الاخر لان البينة حجة متكاملة حجة كالحقائق على الغير كالحجة حجة لا يرفع حجة لا يصح
لصاحب التبع ثبت بنوع من الظاهر وهو سبقه فكان بمنزلة للملك ان يثبت له بظاهر اليد حجة للرفع ولا يصح حجة
الاحتياط على الغير ويكفي ان كان كل صاحب الاتصال وان كان احدهما اتصال موزنة والاخر عليه جذوع صاحب الجذوع
اولا لانهما استويا في اتصال ويرجح صاحب الجذوع بالاتصال لان موضع الجذوع استعمال الحائط ولا استعمال لصاحب الاتصال موزنة
انما له حلق ومجاورة فيكون المستعمل اولى كما لو تشارك في ثوب واحدهما البينة والاحتياط به وصورة اتصال التبع ملاحظة
البنية على بعض ان كل الحائط من مود او آخر وهو ان يكون اتصالا بين كل واحد من الحائطين متفادلا على الحائط والاخر
وان كان الحائط من حيطان يكون راس صاحبه احدهما مركبا من صاحبه الاخر تاما ان اتفقا الحائط وادخل لا يكون ترجحا
وعن ابي ثعلبي ان اتصال التبع ان يكون الحائط المتتابع فيه طرفه موصولان بالحائطين والحائطان موصولان بالحائط
المرار لانه اذا كان كذلك لا يصير الجميع شيئا واحدا فاذ حكم له بالبعوض حكم له باكل واقاما اذا كان الاتصال من جانب واحد
فقد قال صاحب الجذوع اولى لان صاحب الجذوع مستعمل له فلو حقيق حكم استعماله الوجود الاتصال على وجهه يصير بناء
واحدا وذكر ابي ابي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيح وروى عن ابي يوسف انه قال الاتصال اذا كان ثابتا
من الجانبين يقع به الترجيح فيكون اولى من صاحب الجذوع فالاول والعصم رواية ابي ابي لان الاتصال اذا كان من جانب واحد
يدل على سبق اليد وسبق اليد يقع الترجيح وروى عن ابي يوسف اذا اشترى دارا جوفها ثم اتى بالبينة باسحقان كما
يظهر ان كان متصلا من احد الجانبين بناء حائط التبع لم يرجع على البائع بشيء لانه اذا كان متصلا ببناء غيره لم يرجع في البيع
فلم يكن مبينا وان لم يكن متصلا ببناء المدعى وهو متصل ببناء الداد المبيعة فلما يرجع على البائع بحسنة من التبع لا بد قد
دخل في البيع وان اشترى بجمع بحسنة وان كان متصلا بحائط الدار المبيعة من جانب واحد وكان عليه جذوع ولم يرجع
بشئ وهذا الترجيح يوافق رواية الكرخان الاتصال من جانب واحد لا يقع به الترجيح **واما القسم الثاني** حائط بين دارين
برعيه صاحبها ولم يكن متصلا بينهما فلو كان احدهما جذوع او حائط فان كان احدهما جذوع واستعمل
فمواويله لان الحائط بين موضع الجذوع والتسقيف عليه صاحب الجذوع والتسقيف مستعمل الحائط والاخر ليس مستعمل
والاستعمال اولى على الملك وهذا دل على الملك من ايد فيكون النقصا به اولى كما اذا تشارك في ثوب واحدهما البينة والاخر
متعلق به فانه يقتضي الا برهان البس ايل على الملك من المتعلق وان كان احدهما عليه جذوع واحد ولا شيء الاخر فلو كان
المشاح به قيل بينهما لان الحائط لا يبنى موضع جذوع واحد لما بين فلو وقع به الترجيح وقيل لا يل يترجح به لان الحائط

قديم الجذوع واحد وان كان غير غالب وان كان له عليه جذوع ان كان لكل واحد منهما ثلثة فصاعدا فهو بينهما ولا يقع
لكثرة الجذوع بعد ذلك لان زيادة الاتصال دليل لارجحان الدليل بزيادة الدليل لا يقع الرجحان فلا يثبت به
زيادة الاحتياط كما اذا قام احدهما شاهدين والاخر اربعة بغير الجذوع مع الجذوع كما لو تشارك في ثوب في يديهما الا ان باقى
يد احدهما اكثر وان كان احدهما ثلثة والاخر جرمين فان فيه روايتان في احدهما قضى به بينهما لانه يمكن التسقيف على الجذوع
كما على الشدة وفي الرواية الاخرى صاحب الثلاثة اولى واليه اشار محمد فانه قال استحسن في الجذوع الواحد ونحوه ونحو الواحد
جذوع آخر مثله لا تملك الجذوع لان الحائط بين التسقيف والتسقيف عادة انما يكون بثلاثة فاما التسقيف على
جذوعين لا يكون الا نادرا وان كان احدهما ثلثة او عشر خشبات والاخر خشبة فكل واحد مات تحت خشبة استعمالا وبني
ان يكون بينهما وقال في الاخر وهو لصاحب العشرة الى موضع الخشبة وهو لا مع وروى عن ابي يوسف انه قال يقتضي الحائط
بينهما على احد عشر سهما لان هذا قضاء بالظاهر وهذا مستعمل جزوا من احد عشر جزوا من الحائط والاخر مستعمل عشرة اجزاء
فيقتضي على قدر استعمالها وجه رواية اخرى ان استعمال الحائط يكون بموضع الجذوع عليه من غير بناء التسقيف عليها واتى
لا يترجح جذوع الاخر لا فاحكما بالحائط لصاحب الجذوع بالظاهر والظاهر صلح حجة للرفع ولا يصح حجة لا يبطال ان كان الحائط
لصاحب الجذوع والاخرى الوضعية خشبة فقط فرق بين هذا وبين ما اذا تشارك في ثوب في يديهما فلو كان احدهما جذوع والاخر اربعة
باكل لصاحب الجذوع وجب نزع الاداوه وان كان هذا الاحتياط باليد والفرقان وضع الاداوه لا يجوز الاحتياط في ذلك
ابتداء فلو كان من جهة المالك موقفا فاذ اظهر الاحتياط اربعة اذالة فاما وضع الخشبة الواحدة فلو كانت حصة
على التابيد اذا شهد ذلك في اصل القصة ولا يمكن التسقيف والبناء على خشبة واحدة بل يكون على الشدة وذو اليد وانما يمكن على
خشب فكان صاحب الخشب مستعمل الحائط وصاحب الخشبة الواحدة ليس مستعمل بل هو مستعمل به فكان الاتصال به المستعمل في
وجه رواية الدعوى والصلح ان كل واحد منهما مستعمل الحائط خشبة لان كل خشبة على الحائط استعمال الحائط من غير ان يبنى
عليه الا ان استعمال احدهما اكثر فيجوز القضاء بقدر الاستعمال واختلف المتأخرون على هذا الرواية ان يبين الجذوع لم يكن اذا
كان شدة لاحدهما عشرة جذوع والاخر جرمين فيكون بينهما اثنين وقيل يكون على احد عشر جزوا فاما اذا كان الحائط
طويلا وكل واحد منهما منفرد ببعض الحائط في الاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد منهما بما يوارى صاحبه من الحائط
لان فرض كل واحد منهما منفردا بالقرعة ثبت اليد فيقتضي لكل واحد بما في يده ولا ينظر الى عدد الجذوع لانه لا وجه الى
اعتبار عدد الجذوع وهنا وبه كان حتى القاضي ابو عبد الله العمري فاما بينهما من القضاء فيقتضي بينهما لانه لا وجه الى
فقد يكون احدهما اولى من الاخر لاحدهما عليه هراوى وهو القصب وهو يوارى فهو بينهما لان وضع الهراوى ليس يستعمل
الحائط لان الحائط بين موضع الهراوى لان التسقيف لا يمكن عليه واما وضع الهراوى المستعمل ودفع حجارة الشمس واليد
الحائط لا يبنى هذا فكان بمنزلة مالو كان احدهما على الحائط ثوب مبسوط كاستعمال ولا شيء الاخر يقتضي بينهما فكذا هذا وان كان
لاحدهما عليه جذوع والاخر هراوى يقتضي به صاحب الجذوع مستعمل الحائط وصاحب الهراوى متعلق به ولكن لا يؤثر نزع
الهراوى لان هذا قضاء بالظاهر والظاهر لا يصح حجة لبطال احدهما خشبة والاخر عليه ما فطرس الحائط او كعمل صاحب الخشب
ولصاحب الستة ستة وقضية الستة هو ما يصنع لفصل بين الدارين فلو تسلم لان وضع الجذوع يسبق فثبتت لانه بين الجذوع
على الحائط ولا شيء يبنى عليه حائط الستة فكانت به سابقا وانما لا يترجح الستة لان الحكم بالحائط وضع بالظاهر لو كان بالبينة
يرفع ولو تشارك في الحائط والستة جميعا فاما لصاحب الجذوع لان الستة مبنية على الحائط وفي حكم له بشئ فظاهر ان ائتمنه
له لانه في به كصاحب الستة مع صاحب الستة اذا تشارك في التسقيف وما عليه فهو صاحب الستة من خمسة انسان واقطاع
احدهما فيهما عند الحقيقة وعند صاحب القسط وعلى هذا الخلاف اذا كان وجه البناء والطاقت الممولة في الحائط
الى احدهما لها ما روى عن جليل تشارك في حصة فبعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حذيفة بن اليمان قضى للمصطفى اية القسط
وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في حصة ولا في الظاهر ان الاثنان ان ابنى المصطفى القسط ووجه البناء والطاقت الى
دار ولا يجعل الى دار جاره لانه وقت شد القسط يقوم على سطحه لشد الحضر لانه لا يمكن ذلك بالقيام في داره فيكون القسط

٢١٧
لا يصح لان الحائط بين
من الجذوع
الحائط

اليه باعتبار الظاهر انه هذا ارجح من ان لا ينشأ تارة يحصل وجه البناء الى داره وتارة الى دار غيره والى الطريق ليعمل ذلك
وليس غير مما من بناء تارة يحصل قط الخصى الى ملكه وتارة الى ملك جاره ليكون مستويا من جانبه فيقطنه او يخصصه
وهذا مقتضى ما بين الناس من الميراث يحتمل ان كان قضي بالحق لصاحب القط بالبيعة او بالارادة لا بسبب القط واما ذكر صاحب
لغيره وهو من الاخر لان القضاء وقع لاجله كما يقال قط على صاحب البيت يكون ذكر البيت لا لغيره لانه سبب القضاء
واذا كان محتملا لكون حجة مع احتمال جرحه خاصة لان الرجل ليس له ان يجعل على نفسه الارضاء صاحبها لان الدار ورواها
ملك لصاحبها ورواها في البناء شغل هو داره ابتداء من غير دليل يدل على انه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
البناء عليه يجري في ذلك منازعة فالظاهر انه ما حصل الاجماع بان شرطه وقت القصة بان يترك الميراث مع يتي عليه صاحبها
لا يصح لو استحقاق فلو ثبت له حق البناء ثبت له استحقاق شغل هو داره فلو كان له ذلك فيكون له الحق في التمتع بهما
وان لم يكن البناء عليه بان كانت جزوة صغارا او جديا ما حصل ان يترك ان كان قطعه يضره فيكون له الحق في بيعه لانه لا يملك
وان لم يضره بطالبه بالقطع لان مثل هذا قد يخص بغيره لان الظاهر ترك الحق مع البناء عليه والانتفاع بهما فاذا لم يكن
البناء عليه دل على ان التمتع بغيره قطع لانه قل ما يقع المنازعة في مثل هذا وقت من هذا بين التمتع فان كانت خاصة في
اخر المطالب بقطعه والفرق ان يكون لا يملك في دار الغير لا يجوز ان يستحق باصل القصة ابتداء لان قيمة الدار والارض شرط ترك
الاخصان في داره غير متعارف بل المتعارف بشرط القطع فلم يستحق بتقييد الاخصان فاما شرط ترك الحق مع الدار الاخر ليعني
عليها كما حصل من دعوى وقت القصة مقتضى ما عرفت فجاز ان يستحق ذلك باصل القصة ولو اراد صاحب الدار ان يعلق على طرقت
هذه المذمة شيئا ليس له ذلك لانها ملك غيره ولا يجوز ان ينتفع بها بغير اذنه **التقارير** اذا كان له خشيته على ما يملكه على ما
رجل فقال صاحبها ان صاحبها خشيته عن ما يملكه في نظر ان يمتنع من ان يترك في الحائط ذكر المصنف في كتاب المجتبه
انه ليس لصاحب الحائط ان يزيل خشبه عن جداره وفي ظاهر الرواية ان يزيله وجه ما ذكر المصنف ان الارادة حجة ظاهره
وهذا الوجه المقر به على صاحبها ان يزيله متى كان بظاهر اليد والقبض لا يفرق بينه وبين المالك لما بينا وجه ظاهره
ان الارادة على القرينة المطلقة كالبيعة بل فرق البيعة لا تترتب حكمه من غير قضاء والبيعة لا يملكها اذا اجمع الشهادة
والاقرار قضي بالاقرار ولو ثبت استحقاق الحائط بالبيعة امر صاحب الحائط بالادالة فكذلك اذا ثبت بالقرينة وان تنازعا
في الحائط قضي للحائط لصاحب الدار في ظاهر الرواية وقيل ذكره في كتاب الميراث في الحائط لصاحب الحائط لانه
متصرف في الحائط وصاحب الدار لا يمكنه من تنازعه فيها اثنان امرها اربعة الاخر متعلق بها كما كان الكبر
اول وجه ظاهر الرواية ان الحائط متصل بملكه وبالاتصال ثبت اليد فكان الحائط قديم ويصور ان يكون الحائط له والآخر
وضع الخشب في ابتداء الملك فانه قد قسم الدارين شخصين ويبقى لاحدهما الميراث محمولة على الحائط الاخر ويستحق ابناء
ذلك على التابيد على رجلين واحدهما عليه عشر خضبات والاخر عليه اربع خضبات فاذا زاد صاحب الاربع ان يملكها تمام
عشر خضبات مثل صاحب له فله ذلك فان اراد ان يزيد على عشرة فليس له ذلك وكذلك اذا كان جردوع امرها مرتفعة جردوع
الاخر متعلقة فان اراد ان يرفعها باذن جردوع صاحب فله ذلك لانها اذا تساوى الحائط متساويا في الانتفاع بذلك
كان لاحدهما على الخشب ولا شيء للاخر عليه فان اراد ان يملك عليه مثل خضبتين فله ذلك لان الحائط ملكها
فكان كل واحد منهما حق الانتفاع به كما حجه وقيل له ذلك والفرق بين هذه وبين المسئلة المتقدمة انه يجوز ان يكون
هذه مستحقا لاحدهما من اصل الملك وذلك حال القصة بان يخرج المالك في خضبات احدهما فيكونا صله ملكا له
حق وضع الخشبة عليه اما في تلك المسئلة لما كان كل واحد منهما على خضبات ذلك لا على ان اصله ملك لها في ابتداء
اذا كان جردوع امرها مرتفعة وجردوع الاخر متعلقة فان اراد ان يملك الحائط لغيره لغيره الخشب هله ذلك لان الحائط
ذلك لان فيه امره لا يملكه وكانا بوجهه لربما في يتي بان ذلك لان الخشب في الحائط يقيم ولا يدخل فيه وهذا قيل
ينظر ان كان ذلك قابلا لغيره لم يكن له ذلك وان كان قابلا لغيره فيه وهذا فله ذلك وان كان لاحدهما متعلقا به
ولا شيء للاخر عليه فان اراد صاحب القصة ان يترك على ذلك ويضع الخشب دون يترك لغيره من الحائط ولم يبنه قبل الانتفاع

التي ذكرنا وان ائتمهم ثم اعادوا فقتناه ثم بنينا فله ذلك لان حقه في الاعلى واذا ارضى بان يملكه اسفل فله ذلك لانه اول
ضربا بالاطول ومن يرضى بوزن حقه فله ذلك **الفصل** في اذكار المالكين في شريكتين وليس لاحدهما عليه سقف فاذا احدهما
لصاحبه ان يسقف عليه ثم بانه فاذا اراد ان يخصصه اختلقت الميراثون فيه وفي السبله ذلك لان الوضع على ملك مشترك
من حيث انه ملك مشترك كان لشريكه ان يخصصه ومن حيث انه ملكه فلا يكون له حق التمتع بالملك كما لو كان الارض بين
شريكتين ذرع احدهما حصه باذن شريكه ليس له ان يبيع وكما لو كان الدارين شريكتين سكنهما احدهما باذن شريكه وقيل
له ذلك لان ملكه لا يترتب باذنه فلو بقي التسقيف اذنى الى ابطال ملكه معنى لم يوجبه من ان يكون متفعلا به او لا يجوز
المهاياة في تسقيف الحائط ولا يمكن قسمته بغير اذن الارض لان حق الشريك الاخر لا يملك بل يحصل بالقصة فان الارض
لغيره تمام فلو لم يخرج الارض في نصيبه وفي الدارين توصل الى حقه بالمهاياة **باب السبل والسفل** **المسئلة**
فيه ضلوع ضل في تصرف صاحبها لعلو المسفل فيها وضل في الانهدام والبناء والرجوع بالتقاضي احدهما وضل
في مناديتها في شيء منها وضل في المصلحة فيها **فصل** وليس لصاحب السفل هدم سفله لان في نقص السفل نقص
العلو وليس له ان يفتح فيه كوة ولا يدخل فيه جديا لم يكن قبل ذلك الا برضا وصاحب العلو وكذلك ليس لصاحب العلو
ان يغيره على علو بناء او يبيع جزءا او يشرع كيفية لم يكن وهذا عندنا في جميعه وجع وعندهما له ذلك اذا لم يضر بالآخر
لان تصرفه في المصلحة ملكه وحق الاخر متعلق به وكل تصرف لا يضر صاحبه لم يمنع عنه وقوعه في امره بملكه والمالك مطلق
له وكل تصرف يضر به يمنع عنه لا يجوز رعيه الا من ادب بالغيره ان يحق صاحب العلو متعلق بالسفل باعتبار قيام العلو
بالسفل وحق صاحب السفل متعلق بالعلو باعتبار كون من متفعلا له دأها للطرد وحق الميراث من السفل وكذا في كل
واحد منهما متعلقا بالآخر فجاز ان يملك في مكان بمنزلة الشريك فيه فتصرفه لا ينعينه حق غيره فلا يكون له الا اذن
صاحب الحق كالاراضي اذا اراد ان يغيره في الميراث وكذلك حائط مشترك ليس له جردوع فانهم بنينا ليس لاحدهما
ان يضع عليه خشبة او يبيعها سرة او يفتح فيه كوة لانه تصرف في الملك المشترك فلا يملك الا باذن شريكه فلهذا لو اراد
صاحب العلو ان يبيعها تنويرا للبخير الدائم كما يكون في الدكاكين امرها لغيره او موقوفات لقضاوين له ذلك في القضا
لانه تصرف في ملكه وفي الاختلاف اختلقت المشايخ فيه فاقى اكثرهم انه ليس له ذلك ومنع عنه اذا كان هذا امره بغيره
لان ذلك يضر بغيره من ضرر فاحشا لا يمكن التفرغ عنه فان تنوير الحائط ياتي منه النيران الكثير الشديدة ويطرد
ودق النصارى يوجب ضعف البناء فان اراد ان يعمل في داره تمامه له ذلك لان ذلك لا يضر بالاندادة والتدوير
يمكن التفرغ عنها بان يجر داره وجاره ما يطا سنوره **فصل** **الهدام** **الفصل** في السفل لا يضر صاحب السفل على ابناء الارض
الاذن لا يضر على عمارة ملكه لاجل نفسه ولا يجوز ان يجر داره على صاحب العلو لان حقه لم يترك بتدري صاحب
السفل حتى يضمن لصاحب العلو بناء السفل لانه اذا لم يمكنه الانتفاع بملكه الا ببناء السفل ما دام ما دون البناء
شرعا ليصل الى حقه اذ فيه نظره وليس فيه ضرر على صاحب السفل ويقوم اذن الشرع مقام اذن صاحب السفل وينبغي
صاحبه من السكنى حتى يطيئه قيته لانه كان مضطرا في البناء لاجل حقه ولم يكن متبرعا فيه فكان له ان يمنع صاحبه
من الانتفاع بملكه فاذا ادعى اليه قيمة البناء يملك البناء عليه لانه لا سبيل الى نقص البناء لان البناء غير متعلق
في البناء فبعد هذا ان يملك صاحب البناء الارض وصاحب الارض البناء وتلك ابناء اهلون لانه يقع الارض بملكه
بالقبة وعن الطحاوي حتى يطيئه ما انفق في السفل لانه انفق باذن الشرع وانه يقوم مقام ارضه فادكا لوالفق
باذنها على السفل واحسن بعض المتأخرين وقالوا ان يجر ابا القاضى رجح بما انفق وان يجر بغيره رجح بغيره البناء
وعليه الفتوى لما بينا في كتاب النفقات وان كان صاحب السفل هو الذي هدمه كلفه اعادة لانه اختلف على
تعلق به حتى اغير فيضمن له الخسار وضمانه مبنيا والسفل فان ذلك يعود ببناء السفل هذا كالاراضي اذا اختلف
الميراثون يضمن قيمته ميانة لغير الميراثين فكذلك هذا يجوز ما اذا هدم اجنبى السفل لا يجر على البناء بل يضمن قيمته
لان الاصل في الضمان هو ايجاب المثل والبناء لا يماثل البناء فضمن قيمته لانما مثله معنى وكذا الاراضي لا يجر على هدم

عبد آخر لا يلائمنا في الأول ضمن القيمة اما ههنا لا يمكن تضمين القيمة لانها لا يمكن ان تكون على بناء العلو
فاحذر على البناء وليس فيه ضرر على صاحب السفل ولا على صاحب العلو لان السفل له على من يبنيه بناء عقار مشترك
وكن قيمته بناء احد هما فهو متطوع وكذا العلو لا يضر عليه جرح احد هما فيجوز ان يبيع على شريكه اما العلو فلا
تلك اوجه اما ان لا يكون لها عليه جرح فكذلك لا يضر عليه جرح احد هما فيجوز ان يبيع على شريكه اما العلو فلا
لها عليه جرح لا يضر عليه جرح احد هما فيجوز ان يبيع على شريكه اما العلو فلا
الحق به من العلو على البناء ولما لم يكن مضطرا في البناء فانه يمكن ان يرفع الامر الى القاضي حتى يقيم الاسمين فيضيه فيمكنه التوصل
منطوقا في البناء ويرجع بقيته لان كل واحد من الشريكين حق في نصيب صاحبه وهو المثل عليه ولو جازت القيمة بقطر
الاخر فضاء كالمقام حال قيامه بذلك لان بالقيمة والبناء فيضيه لا يتوصل الى هذا الحق لانه وضع للجزع في
النسبين جميعا لان الاس بعد القيمة نصيبين اذا بنى فيه حائط قل ما يجهل للجزع فكان مضطرا في البناء في نصيب صاحبه
ليتوصل الى حقه في موضع الجزع في نصيب صاحبه كما صاحب العلو في بناء السفل وبعضهم فصلوا الجواب وقالوا ان كان
موضع الحائط عينا يكون متطوعا ولا يرجع لانه يجهل القيمة فامكنه البناء في نصيبه وان كان دقيقا لا يجهل القيمة
والبناء في نصيبه لا يكون متطوعا ويرجع وفي الكتاب لا ينفصل شيئا وهو الصحيح لما قلنا وان كان البناء عليه جزع
دون الاخر لم يذكر محمد في الكتاب وذكر في الفصول كتابا انفق ثمنه لا يكون متطوعا ويرجع كما اذا كان لها عليه
جزع واقام المام اراد به اذا خرب فضاء راسه لانه امكنه القيمة فاما اذا كان قايما واحتاج الى المدة بالرفع
القدر والوضوح وشي من المام فامتنع احد هما عن المدة فزعم الاخر له ان يرجع على صاحبه بنصف القيمة لانه مضطرا
الى المدة وفيما تقدم متطوع والبناء والنفقة لما بينا في كتاب النفقات **فصل** في الحكم في اقرار صاحب العلو والسفل
انقصا في الجزع السفل والجذع والمركب والبواك والطين والارض لصاحب السفل ولصاحب العلو والارض والقرار على ذلك لانها
تتازعا في متاع محمول على ارضها ولا يقيد صاحب السفل بسبق الظاهر يشهد له فان تنازعا في السقف وفي الحائط
الذي فوق السقف اختلف المشايخ فيه هل يكون لصاحب السفل لان ذلك محمول على الجزع الموضوع على سقفه فيكون له كما
لو اختلف في الجزع هل يحل لصاحب السفل ولا يفي لان الاختلاف المحمول على ملكه يفيق والمجروح محمول على ملكه يفيق
وهو السفل فيحق للجزع باعتبار الظاهر فالجزع غير مملوكة له يفيق بل مملوكة من حيث الظاهر فلا يفيق بها للعلو لان
ملك للجزع لما ثبت من حيث الظاهر فلا يظهر في حقها ما وضع عليه ولو كان في السفل دوشن ولصاحب العلو عليه طريق
ومرور فاقصما في الدوشن كان لصاحب السفل ولصاحب العلو عليه طريق ومرور لان الدوشن محمول على ملك صاحب السفل فكان له
لا يكون له ان يمنع صاحب العلو من المرور ولان الظاهر ان له حق المرور ويجوز ان يكون حق المرور ثابتا في اصل القيمة ثلاثة نفر
لاحد منهم سفل والثاني علو والثالث على العلو فانه تمت الابنية فكل واحد منهم صاحب السفل ولصاحب العلو فكل واحد
منهم صاحبه لانه اذن يرضى لواقبه لزمه فاذا انكر يتحلف ويحلف بالله ان هذه الارض ليست بملك له ولا يبيع عليه بناء
واذا طفقوا يقال لكل واحد منهم ان شئت لك ان تبقى السفل وتبني عليه ما ادعيت من العلو وينبغي صاحبه من الانتفاع به
الى ان يرفع اليك ما انفق وان شئت فذرع **باب دعوى الطريق والمسيل المبسوط** فيه فصل
في الطريق وفصل في الميزاب والمسيل وفصل في البناء فيه وفصل في اقرار بعض الورثة بحق الطريق والمسيل وفصل في تغيير
المسيل وتبديله **فصل** باب دعوى دارا خارا دان يرضيه وكان له باب مغلق في حائطه على زقاق فادعى بحق الطريق
فيه فلم يملك له دارا خارا وان منع من المرور فيه حتى يقيم البينة لانه يرضى حقها في غير داره فثبتت الابنية
وفتح الباب لا يرد على حق المرور لانه ضرب في ملكه فلا يرضى به شيئا على غيره لان كل واحد يملك فتح الباب في ملكه فلا يرضى
سببا لا يستحق الطريق على غيره فان شهدا لشهيدا كان يرضى فيها لا يفتى له لان هذه شهادة بيد ما فيه واشهادا بيد
ما فيه لا يقبل لما بينا وان شهدوا ان له طريقا فيها ولم يبينوا عزمه ولا طوله يقبل وقيل المشقة فيها اذا شهدوا على
اقرار المدعى عليه لان الاقرار بالجهل لا يثبت ما ابتداء في شهادة على الجهل فلا يقبل والصحيح انه يقبل لان الجهالة

مرفوعة منها واقتضاء لان موضع الطريق بين النام من مقتضى حق من الميزاب وارتفاعه الى السماء مقدرا وطولها بافتقار
القاضي بذلك العقد فصار معلوما مشرا وان كان مجهولا بيا فافوضا كما افوضنا الشرا في الطريق **فصل** اذا كان للميزاب متعديا
الى دار رجل فاختلعا في اجراء الماء وسانته فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء وسانته الابنية
لما ذكرنا في الطريق وحكي الفقيه ابو الليث في قوله عن اصحابنا الاخرين منهم استحسنوا ان الميزاب اذا كان قريبا وكانت
تصويب السطح الى داره وعلم ان التصويب قديم وليس بجرح ان يجعل له حق المسيل لان هذه دلالة ظاهرة وقائمة بالبينة
على ذلك متعديا وان اختلفا في اجراء الماء قبل القول صاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء لانه متصرف في ذلك القرب في
الميزاب لما يكون بمنزلة القرب في السابقة وقيل يصح وفوقها بينه وبين السابقة والفرق ان الميزاب يجرى في الميزاب
ليس بملك له فلم يرجع به وفي السابقة ملكه الا ترى انه يحصل لغيره فانه ان يترشح به وعلى هذا الاختلاف اذا اشرى دارا
وقعت هذه الدار في ردي او بغير الوعة من دار اخرى يبيعها فان كان للبايع قبله ادفع ذلك عن المشرى فان لم يرد
ارض هذه الدار فكانت لارضه بغيرها وفوضا الى السماء وان كان الاخير فان استحق بينة اقامها ان ذلك حشر
واجب له كان هذا قريبا في الدار المسترة فله ان يرد حائطه على البايع وان لم يستحق الابنية كمن يرضى ان يبنيه قديم
اقصا له بملك مدعيه اختلفوا فيه قيل لا يستحق وقيل يستحق على حسب الاختلاف في الميزاب والدواب فان اقام
البينة على ان له حق المسيل ويثبت ان له الماء المطر من هذا الميزاب فهو الماء المطر ليس له ان يسيل ما لا يعتد به
والوضوء فيه وان لم يبينوا ان له الماء الاغتسال والوضوء فهو ذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه لانها اختلفا
فان ملأ الاغتسال والوضوء يكون طول السنة في كل زمان فان الانسان ربما يغتسل في كل يوم مرة وكذا الوضوء
مكرر مرارا في كل يوم يكن لا يكون في اكثر من مثل ماء المطر وماء المطر يكون في وقت خاص من السنة كمن يكون اكثر من ماء
الاغتسال والوضوء فكانا اختلفا في مقدارين فلا يستحق الاكثر ما شهدوا به وان قالوا له فيها حق يسيل ماء ولم
يبينوا الماء المطر وغيره مع والقول لرب الدار مع بينه ان له الماء المطر اوله والوضوء والفسالة لان الشهادة
ثبت له حواصل المسيل ولم يثبت وصفه وكيفيته فيرجع في الدنيا الى رب الدار التي هو فيها كما لو شهدوا ان
زيد انصب من عمر فباقت بينه في القصب ويرجع في طول السوب وعرضه وقيته الى قول القاصي ويختلف
لان هذا امر مجرى فيه البدل والاقرار فيجوز فيه اليقين وقيل بعض مشايخنا لا يقبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق
يقبل والفرق ان الطريق معلوم في الشرع لما بينا والمسيل ليس معلوم لان تسيل الماء نزعان وهما جنان فاختلعا
لعظم التناوت فلم يرضوا تحت مطلق الاسم فتقدر القول بالقول وتقدر القضا باصروهما لا يرضى بجهل كانت
قائمة على مجهول فلا يقبل فيكون المسألة محولة علىهما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بدلالة قوله انه يرجع في
البيان اليه وانما يرجع في البيان الى المتهود عليه اذا كان المتهود به اقرارا بشي مجهول لانه هو الجمل فاما ان
لم يكن المتهود به ثابتا باقراره لا يرجع في الدنيا اليه **فصل** اذا ادعى جديا ان له حق اجراء الماء وهذه السابقة من
دولاب في ملك الغير الى قريته فان اختلفا حال عدم جريان الماء فالقول قوله بخلاف الميزاب وقد بينا الفرق بينهما وان
شهدوا ان كان امس الماء جارا في هذه السابقة الى ارضه لا يقبل وفي رواية عن جويوسف انها يقبل بناء على ان الشهادة
تبدل كانت لا يقبل خلافا له **المنقذ** وكذلك على هذا الخلاف اذا شهدوا ان هذه النافقة كانت امس موضوعة على هذا
ويوم الخصومة لم يكن موضوعة وان شهدوا ان كان لهذا المدعى امس الماء جارا من هذا النهر الى ارضه فقطعه صاحب
هذا النهر وشهدوا ان الماء يجري في ملك النافقة الى ارضه فحازت الرجح فاسقطت النافقة اوجاء مسيل واحمل التناوت
فذهب الماء والمدعى على ذلك فانه يفتى للمدعى ان يحميه النافقة في قولهم جميعا **فصل** دار بين ورثة اقر بعضهم ان يفلدون
فيها طريقا او مسيل ماء لم يكن له ان يرد او يسيل حتى يتفقوا لانه لا يمكنه الانتفاع بالطريق والمسيل في نصيب المقر
لان الدار مشتركة بين جميع الورثة وليس له حق الانتفاع بنصيب سائر الورثة لان اقرار البعض لا يكون حجة
في حق البعض ولكن ليقسم الدار با ذمتهم وان وقع الطريق والمسيل المقر في نصيب المقر فله الاسالة والاستطراف

عند المشتري لا قبل من ستة اشهر فادعاه البائع صحة الدعوى ورقت المحاكم والولاية لان هذا حق الولد ومطل
يا كذا والبائع لم يلج باع ام ولد والمشتري يعلم انها ام ولد البائع فادعاه المشتري لا يصح ويكون البائع لان
الامة ام ولد وله فرائض عليها وان فعاه البائع ثبت نسب من المشتري تحسنا ويكون البائع بمنزلة ام ولد له
المشتري بانها ام ولد البائع الا ان الولد يكون خرا اذا فعاه البائع وادعاه المشتري ولو باع مائة من رجل وقهر المشتري
انها مائة وقضا فوطيها فوالت منه ثبت النسب منه ولم يصدق ورقة مع امه الى البائع فبقيت لان المشتري ليس بمصر
فبيع الولد في الرق الا ان نسب لم يثبت من المشتري لتمام شبهة الملك في الجارية ففقد دعوى **صل** ولما كان ثم ادعى البائع الولد
فهو مصدق في الدعوى لان اصل في ثبات النسب هو الولد وامومة الولد ثبتت بقا له وثبات النسب يقبل الفصل عند في
الجملة فبعد ثبات الاستدلال في الام لا يمنع ثبات النسب ويؤيد البائع الثمن كله عند الى خيفة لانه اذا ثبت النسب يثبت باع
ام ولد فلم يضمن بالبطل لانه اذا ثبت النسب يبين ان باع ام ولد فلا يضمن بالقول لانه لا قيمة له في المعاقلة ولها
قيمة في التوقا فكانت مضمونة بالقبول فجمع بجهة الولد ومعه ام ولد وهذا بناء ان مائة ام الولد مضمونة
عندها وعند غير مضمونة وصارت الجارية ام ولد لانه ليس فيها ما يمنع صحة الدعوى فثبت حكم الاستدلال فيها بتمام
نسب الولد الا انها اصبحت عند المشتري بالموت وهي لا تضمن بالمهر والا مباح من ماله في العقب فلو فاهها الى مخرج
المشتري لام او غيرها او استولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصة الولد من الثمن فلا بد من رد حصة المهر بل لا خوف
لان الجارية لم تهرم ولاد البائع حتى يبطل بقومها لان فيها ما يمنع صحة الاستدلال ولو باع الام او كانتا اوليها او غيرها
يبطل العقود وترد اليه لان هذه التفقات قابلة للتقص وقد وجب فيها لانها صادرة من الولد فيستحق فخر
العقب والتدبير والاستدلال فانه لا يقبل الاستفاض فان اعقب الولد او غيره لا يصح دعوى لان دعوى المشتري في بيع وفقد
ثبت ولا بد من جهة والولد لا يقبل الاستفاض بالنسب ولو وصحت دعوى حكم الاعلاق يبطل الولد لانه يظهر انه يترك
الاصل فلا يصح دعوى الاستدلال في المشتري **صل** ولو قتل الولد بعد واخذ قيمته لا يصح دعوى لان بعد القتل وان لم يبق
معد ثبات النسب فانه يستفي عن النسب بعد الموت فلا يصح دعواه اصل ولا يصح دعواه في الام وان كانت الام قابلة
للدعوى لان الولد اصل في دعوى النسب والام تبع له وان لم يصح الدعوى في حق الاصل لا يصح في حق التتابع فان قلعت
يه واخذت حصة الدعوى ورقت البائع الثمن الا حصة الذي لانه بعد القتل يترك ثبات النسب لانه يحتاج
اليه ففقدت دعوى فظهر ان الولد على حق الاصل لكن لا يظهر الحرية في الولد لان المستندات تظهر في حق القائم دون
التيان والمتوشي في المستندات يثبت بطريق الضرورة ولا ضرورة في استناد العلوق في الجزء المنفصل في حق الموقوف
كأقبح لان اليد من قلعت كانت موقوفة ظاهر فاذا لم يظهر الحر في حقها بقيت موقوفة كما كانت ولو قلعت عينه
فردت المشتري وان بقيت موقوفة الدعوى ورد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة ولا ارش على الجاني عند باع وعندها
يضمن حره القتل لانه يترك ثبات النسب فيثبت نسب منه ويظهر انه على حق الاصل فان الدخ والبائع لم يصح في البائع
جميع الثمن على المشتري ورد المشتري جميع القيمة على الجاني عند الى خيفة وعندها يسلك حصة المهر وهذا بناء على ان
ليس لولي المفقود عينه ان يسلك الجثة ويرجع على الجاني نقصان المهر عند حاله ذلك وهذا الجثة لم يسلم للعاقب فلو ضمن
قد نقصان عنده فبذبح جميع القيمة وعندها وان سلم له الجثة يضمن النقصان فكان المشتري ان يضمن قدر النقصان
من الفاق فيسلم البائع حصة من الثمن ولا يجمع البدل والمبدل على ملكه والجناية على الولد وان بعد الدخ عن كفاية
على المروءة الولد وكذلك جانيهما لانه لما وصحت الدعوى ثبت منه النسب والحرية وامومة الولد ولما قبل الدعوى
فذلك على البائع دون المشتري وهو مخار لا ارش البائع ان كان على ما وصحت دعوى البائع هو جانيهما لان علوق الولد كان في
ملكه والولد يحتاج الى ثبات النسب منه والاستدلال منه فيكون عن الجناية عليه دون المشتري وجوزة الولد ثبت باق البائع
واقارده يصح في حقه ولا يصح في غيره فثبت حرية الولد من الاصل في حق البائع حتى لا يكون له ولا عليه ولا يثبت الحرية
من الاصل في حق الجاني عليه حتى لا يبطل حقه عن البائع فثبت حقه ما ثبت له في حقه حتى ان كان على ما وصحت الدعوى

عند المشتري لا قبل من ستة اشهر فادعاه البائع صحة الدعوى ورقت المحاكم والولاية لان هذا حق الولد ومطل
يا كذا والبائع لم يلج باع ام ولد والمشتري يعلم انها ام ولد البائع فادعاه المشتري لا يصح ويكون البائع لان
الامة ام ولد وله فرائض عليها وان فعاه البائع ثبت نسب من المشتري تحسنا ويكون البائع بمنزلة ام ولد له
المشتري بانها ام ولد البائع الا ان الولد يكون خرا اذا فعاه البائع وادعاه المشتري ولو باع مائة من رجل وقهر المشتري
انها مائة وقضا فوطيها فوالت منه ثبت النسب منه ولم يصدق ورقة مع امه الى البائع فبقيت لان المشتري ليس بمصر
فبيع الولد في الرق الا ان نسب لم يثبت من المشتري لتمام شبهة الملك في الجارية ففقد دعوى **صل** ولما كان ثم ادعى البائع الولد
فهو مصدق في الدعوى لان اصل في ثبات النسب هو الولد وامومة الولد ثبتت بقا له وثبات النسب يقبل الفصل عند في
الجملة فبعد ثبات الاستدلال في الام لا يمنع ثبات النسب ويؤيد البائع الثمن كله عند الى خيفة لانه اذا ثبت النسب يثبت باع
ام ولد فلم يضمن بالبطل لانه اذا ثبت النسب يبين ان باع ام ولد فلا يضمن بالقول لانه لا قيمة له في المعاقلة ولها
قيمة في التوقا فكانت مضمونة بالقبول فجمع بجهة الولد ومعه ام ولد وهذا بناء ان مائة ام الولد مضمونة
عندها وعند غير مضمونة وصارت الجارية ام ولد لانه ليس فيها ما يمنع صحة الدعوى فثبت حكم الاستدلال فيها بتمام
نسب الولد الا انها اصبحت عند المشتري بالموت وهي لا تضمن بالمهر والا مباح من ماله في العقب فلو فاهها الى مخرج
المشتري لام او غيرها او استولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصة الولد من الثمن فلا بد من رد حصة المهر بل لا خوف
لان الجارية لم تهرم ولاد البائع حتى يبطل بقومها لان فيها ما يمنع صحة الاستدلال ولو باع الام او كانتا اوليها او غيرها
يبطل العقود وترد اليه لان هذه التفقات قابلة للتقص وقد وجب فيها لانها صادرة من الولد فيستحق فخر
العقب والتدبير والاستدلال فانه لا يقبل الاستفاض فان اعقب الولد او غيره لا يصح دعوى لان دعوى المشتري في بيع وفقد
ثبت ولا بد من جهة والولد لا يقبل الاستفاض بالنسب ولو وصحت دعوى حكم الاعلاق يبطل الولد لانه يظهر انه يترك
الاصل فلا يصح دعوى الاستدلال في المشتري **صل** ولو قتل الولد بعد واخذ قيمته لا يصح دعوى لان بعد القتل وان لم يبق
معد ثبات النسب فانه يستفي عن النسب بعد الموت فلا يصح دعواه اصل ولا يصح دعواه في الام وان كانت الام قابلة
للدعوى لان الولد اصل في دعوى النسب والام تبع له وان لم يصح الدعوى في حق الاصل لا يصح في حق التتابع فان قلعت
يه واخذت حصة الدعوى ورقت البائع الثمن الا حصة الذي لانه بعد القتل يترك ثبات النسب لانه يحتاج
اليه ففقدت دعوى فظهر ان الولد على حق الاصل لكن لا يظهر الحرية في الولد لان المستندات تظهر في حق القائم دون
التيان والمتوشي في المستندات يثبت بطريق الضرورة ولا ضرورة في استناد العلوق في الجزء المنفصل في حق الموقوف
كأقبح لان اليد من قلعت كانت موقوفة ظاهر فاذا لم يظهر الحر في حقها بقيت موقوفة كما كانت ولو قلعت عينه
فردت المشتري وان بقيت موقوفة الدعوى ورد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة ولا ارش على الجاني عند باع وعندها
يضمن حره القتل لانه يترك ثبات النسب فيثبت نسب منه ويظهر انه على حق الاصل فان الدخ والبائع لم يصح في البائع
جميع الثمن على المشتري ورد المشتري جميع القيمة على الجاني عند الى خيفة وعندها يسلك حصة المهر وهذا بناء على ان
ليس لولي المفقود عينه ان يسلك الجثة ويرجع على الجاني نقصان المهر عند حاله ذلك وهذا الجثة لم يسلم للعاقب فلو ضمن
قد نقصان عنده فبذبح جميع القيمة وعندها وان سلم له الجثة يضمن النقصان فكان المشتري ان يضمن قدر النقصان
من الفاق فيسلم البائع حصة من الثمن ولا يجمع البدل والمبدل على ملكه والجناية على الولد وان بعد الدخ عن كفاية
على المروءة الولد وكذلك جانيهما لانه لما وصحت الدعوى ثبت منه النسب والحرية وامومة الولد ولما قبل الدعوى
فذلك على البائع دون المشتري وهو مخار لا ارش البائع ان كان على ما وصحت دعوى البائع هو جانيهما لان علوق الولد كان في
ملكه والولد يحتاج الى ثبات النسب منه والاستدلال منه فيكون عن الجناية عليه دون المشتري وجوزة الولد ثبت باق البائع
واقارده يصح في حقه ولا يصح في غيره فثبت حرية الولد من الاصل في حق البائع حتى لا يكون له ولا عليه ولا يثبت الحرية
من الاصل في حق الجاني عليه حتى لا يبطل حقه عن البائع فثبت حقه ما ثبت له في حقه حتى ان كان على ما وصحت الدعوى

لا يشيت الابن بينة عادية فاذ لم يتم للحيمة لم يشيت النكاح كذلك ان قامت شاهدة واحدة لانه شرط المحبة وعليها العدة
لان العدة من جملة الثبوتات وفي بابها انما يشيت النكاح في حق العدة في حق العدة وان ادعى الرجل النكاح فادعت
هي انه من الزنا فان كان الولد في يد الرجل ثبت النسب لقيام به عليه كالأودعي فقه صدق وان كان في يد المرأة لم يشيت به
لانها هي الخصم والولد فلا يشيت ما ادعاه الرجل الا بتصديقها كالأودعي فقه كما اذا ملكته ثبت النسب لان المرأة لا تصدق
عليه من ذات يدها عنه وان ملكه صادرة من ولده ولا حد وعليه العدة لانها اقر بكونها ام ولده
ولو قال احد هذا الولد من نكاح وقال الآخر من سفاح ثم اقرته من نكاح ثبت النسب لانه تصادق على ثبات النسب وانكاد
السابق لا يمنع اقراده الا حقه كما لو قال لاحدك قبل ثم قال لك على الف يصح اقراده **فصل** تزوج امرأة لا قبل له او قبل
نكاحا فاسدا وضوبها فجاءت بولد ستة اشهر منذ تزوج او منذ فسد ثبت النسب وبجها المهر لان في النكاح القاء
لا يشيت الفرائض الا بعد الوطى ومضى الفصل في الوطى الصحيح في حق فادة الاحكام فاذا ولدته ستة اشهر منذ
ضوبها حالة للتلوة وان كان مخوناً عن وطئها فزعم وانما ثبت الدخول ثبت النسب ووجب المهر فاما اذا جاء بولد
لسته اشهر منذ تزوج ثبت النسب وتاويله اذا ضوبها بعد النكاح فلا فصل اما اذا لم يكن كذلك ينبغي ان
لا يشيت النسب لان في النكاح القاء لا يشيت الفرائض الا بعد الوطى وبعض اصحابنا كانوا يقولون ان من تزوج امرأة لا قبل له جاز
بالولد لا يشيت النسب على قول الجيفة زوج ولعل لا يقفوا على هذه الرواية وقد نفي عنها انه ثبت النسب لم يكن فيه ضوما
ويجب ان يكون هذا قول الجيفة فاما على قولها يجب ان لا يشيت النسب لان عندنا نكاح من لا قبل غير معتد فكان
زنا محضاً ولهذا وجب الجدة قال الزوج اني منكم من نكاح صحيح وقالت امرأة من فاسد لا يصدق المرأة على الفساد لانها
تصادق على نكاح وعلى ثبات نسب الولد منها وانما اختلف في الجواز والفساد فيكون القول على من يري الجواز قال
الزوج من فاسد لا يشال بغير وجه الفساد ويغرق بينهما ويكون تقريباً بالطلاق في حق المهر حتى يلزمه المهر النكاح
لان هذا اقرضه بغيرها على نفسه والتعريض اليه بالطلاق فيحصل هذا تقريباً بالطلاق وان كان المدعي للفساد المرأة
لا يفرق لانه ليس لها التعريض بالطلاق في تزوج امرأة فولدت فادعى جرحها ان النكاح منذ شهر وقال الآخر منذ
فان شكايت منها لان مدعي زيادة للدة يري شهر النكاح والاخر فساد والقول على من يري الجواز وان كان مدعي صحة
الزوج لا يفرق بينهما ولا يقضي بفساد النكاح لانه لا يري البطلان بعد الوجود والفساد بعد الضمة حتى يقضي بالفساد
بزعمه كما لو قال لزوجته هذه بنتي ولها نسب معروف لا ينفذ النكاح فكذلك هذا اذا جعلنا القول على من يري البطلان
يكون الولد ثابتاً للنسب من الزوج وكذلك لو طلقها ثلثاً فولدت بعد ذلك بيوم ثم اختلفا هكذا وان اختلفا على شهر
والولد صغير لا يشيت نسبه من الزوج لان النكاح حتماً فاذا تصادق على انه كان فاسداً كان القول قولها والنسب
ليس ثابتاً من حيث الظاهر حتى يكون ذلك ابطلاً لا لحق الولد حتى لو اقرت الولد منها ثم تصادق على انه النكاح كان
منذ شهر لا يصدق ان عليه لما فيه ابطلاً حق الولد فان قامت بينة انه تزوجها منذ ستة اشهر ثبت النسب
لانه ثبت الشهادة ان الزوج كان منذ ستة اشهر فلا يصدق الزوج على انه كان منذ شهر ولا قول هذه
المسئلة ان الشهادة على النسب يقبل من غير دعوى واية الالهنا وهذا لان النسب يضمن حرمان كلهما فلو ثبت من
حرمة الزوج وحرمة الامومية والابوة فيقبل فيه الشهادة من غير دعوى كما في عمارة الامة وقيل لا يقبل من غير دعوى
القاضي خصما عن الصغير ثم يسمع البينة عليه لان النسب كافي في اثبات الحرمة فيه انما يحق ما لم يحرمت عليه ام ولد
بالتحابة او وطئ الاب ثم ولدت لم يشيت نسبه منه الا ان يقر به وكذلك لو كانت ام ولد للمسلم بحرية او مائة لان هذه
العوارض يزيل الفرائض بملك النكاح لانها توجب حرمة مؤثرة فاولاها يزيل الفرائض بملك اليمين والتسليم بوفاء الفرائض
وان كان حرماً على نفسه او طلق لا يقربها يلزمه ولها ما لم ينه لان الايدى والعقود لا يزيل الفرائض بملك اليمين اصلاً ولا
فلاش النكاح موقفاً اصل الزوجين ومنه والآخر مسلم ثبت النسب منها وبشرها لان الفرائض لا تزول بالحرمة لان البردة فلك النكاح
وشيت الحرمة موقفاً وما زال الفرائض ثبت النسب والولد يكون مسلماً تبعاً للمسلم لانه يتبع خير الابوين ديناً والمسلم

يرث من المسلم والمسلم جميعاً ولو تزوج الميرث مرتدة او كاتبة لا يرث الولد من احدهما لان الولد يرتب لابييه والميرث
لا يرث من احد بيت الميرث ما ولد ثم ولدت لا قبل من ستة اشهر من البينة ثبت نسبه من المسلم والولد يرتب لابييه
ان يقال يشيت اذا جاء بولد لا قبل من ستة اشهر منذ لحقت بها الحرب ولا قبل من ستين منذ اتمت لان العدة
قد سقطت بالحق فصار كما لو سقطت باقرارها بانقضاء العدة في اتمت بولد لا قبل من ستة اشهر من وقت سقوط
والولد رقيق لانه يتبع الام في الحرية والرق وفي النسب يتبع الاب وفي الدين خير الابوين ديناً وفي حرمة الاكل يعتبر
نفسه حتى لا ينجس اذا نرى على شاة ان ولدت ذنباً لا يؤكل وان ولدت شاة تؤكل ولد الميرث من محارمه ثبت
نسبه منه لانه ولد النكاح عنهم نفي الى امرأة زوجها فتزوجت او سبيت فتزوجت فبولدت ولدت ثم جاء الاول
قال ابو حنيفة الولد للزوج الاول وروى عن ابى حنيفة الثاني وقال محمدان جاء به لا قبل من ستين بعد الدخول من
الثاني فلا ولد والاكثر والاخر وقال ابو يوسف ان جاء به لا قبل من ستة اشهر فلا ولد ولسته فصار من الثاني
وعلى هذا الخلاف اذا دعت المرأة طلاقاً فاعتدت وتزوجت ومحمد وزوجها الاول تحتها متى جاءت بالولد
لا قبل من ستين يحتمل انه من الاول ويحتمل انه من الثاني لان نكاح الاول صحيح والثاني فاسد واعتبار نكاح
الصحيح والحاق النسب به اولى من اعتبار النكاح الفاسد والحاق النسب به لاكثر من ستين يعلم به انه ليس
من الاول فيجب الحاقه بالثاني وان كان النكاح فاسداً فمرددة كأمرة البينة اذا زوجت نفسها من اخر وجاءت
بولد كان للثاني وان كانت فرائضه ثبت نكاح فاسد فكذلك هذا لا يوجب ان الفرائض الحقيقي للزوج الثاني فان
هو اصدق على وطئها والمرأة قصيرها من الزوج لا تستغريه اياها وهو قادر على استغريها دون الاول والنكاح
الفاسد سبب للفرائض كالنكاح المجاز فيجب النكاح الفاسد الفرائض الثاني فيقول الفرائض الاول كالبائع الفاسد بطل
الملك الثابت بالبائع المجاز فيجب ثبات النسب من الثاني ولا الاول لا يوجب ان النكاح الاول صحيح وهو مثبت
للفرائض الاول فكانت المرأة فرائضه بالثاني ولم يبطل فرائضه بالنكاح الفاسد لان النكاح الفاسد لا يبطل حكم النكاح الصحيح
فقد لا ينفذ للحل واذا كانت المرأة فرائض الاول لا تصير فرائض الثاني فيجب الحاق النسب بالاول وان كان الظاهر ان الولد
من الثاني لان النسب يجب الحاقه بصاحب الفرائض لا بالوطئ بالنظر على ما روينا وصديقه على رض ان رض المرأة الاول
وبالاول الثاني حكاية حال لا عموم لها فيجب ان نكاح الاول لم يشيت بالبينة ولكن ثبت بفساد الزوج الاول والمرأة
على انها متكرمة فكانت المرأة الاول لقضاء فقام على النكاح ولا يصدق ان على الاولاد في قطع نسبه عن الثاني لان
نسبه ثبت من الثاني ظاهراً **باب دعوة العبد والتاجر والمكاتب** **المسألة** مسائله على ضللت
احدهما في دعوى العبد والمكاتب والثاني في دعوى المولى **فصل** بعد تاجر ادعى ولده امته او ولداً بنكاح قائم
او صحيح وعليه دين او ليس عليه ثبت نسبه وان لم يصدق المولى وكذلك المكاتب اذا ادعى ولده باريته لانه
اختر واقعاً لمكاتبه ومراضته من المولى يداه وحره ازالة وابنائها وصار مكاتبه كانهما ملكه على الحقيقة فصح
استلوا له لصداقته ملكه من وجه واحكام النكاح واقعة للعبد وفرائضه آيلة اليه فكان الفرائض ثابتاً له
ولم يبرح الولد لانه مكاتب عليه ولا يتبع الجارية لان له فيها حق ملك ينقلب ذلك الحق حقيقة عند الاولاد
فمن ميعها ولو ادعى امه ولداً له مولاة وقال احلها لي ان صدقتها المولى ثبت نسبه منه والاخر لان الاول
معها والنكاح الفاسد كالصحيح في حق ثبات النسب قبل يبرح تصديق المولى اياه في الاولاد وكون الولد من قبل
يسقط التصديق في الاولاد لا يخلو من قبل تصديق في المتعة وفي المتعة اذا جاءت المرأة بالولد ولو
ادعى الوطئ ثبت النسب منه واختلفوا في ان النسب هل ثبت في المتعة من غير دعوى قبل ثبت من غير دعوى كما
في سائر النكحة الفاسدة وقيل لا يشيت الا بالدعوى وهو الصحيح لان المتعة غير موضوعة للنسب بل للوطئ وعلى
قول من يقول ان النسب في المتعة لا يشيت الا بالدعوى فيسقط ثبات النسب تصديق المولى في النسبة الاولاد
جميعاً لان المتعة لما لم يكن موجباً ثبات النسب بنفسها وحصل الولد على ملك المولى لم يشيت نسبه من الوطئ فهو ايتى

على نسب ولد مملوك للمولى فيشتر فيه تصديق المولى عبد الله على طاعة ابنه من زوجته هذه اوامه وصدقة الالة وقال
هو عبد بن عبد وابنه في قولنا يكون وقال محمد هو ابنها وهو حر ثم انه ان القبط كان محكوما بحرية فظاهر لان الظاهر حال
من كان في اول الاسلام ان يكون حرا وهذا جانيته جناية الاحرار ولما حكم بحرية لا يجوز ان يقضي برقه الا بحد وصداقهم
نقض ابطال الميراث عليه فلا يكون حجة على غيره ولان الاقرار بثبات النسب اقرار بالقبط لما فيه فنع له فيصع والافرار بارقة
اقرار عليه فلا يصح وليس من ضرورة ثبات النسب من ابوين رقيقين ان يكون الولد رقيقا كالعبد اذا تزوج امرأة على انها حر
ثم استحق ان يكون الولد حرا بالقيمة وان حررت بين رقيقين فكذلك هذا الاقرار بفساق حرية القبط ثابتة بظاهر الحال لا يبرل
يوجب الحرية فيكون الفصل برقه اذا قام دليل الرق وهنا قام دليل الرق وهو رقيق الابوين لان رقهما بسبب لرق الولد وقد
ثبت النكاح بينهما بتصادقهم فصارا كالثبات بالانشاء فاذا اريعا النسب صح دعواهما وثبت النسب وهما رقيقان والولد
للماصل من ابوين رقيقين لا يكون الا رقيقا لان ثبات النسب من الرقيقين لا ينفي عن رقيق الولد فيصديق في حق الرق ثباتا
النسب وان يضمن ابطال حق القبط في الحرية كقوله النسب اذا اقرت انما ابنة اب زوجها وصداقها الا بحد النكاح لما كان
من ضرورة ثباته فكذلك هذا وقوله محمد اظهر لانه ما ثبت النكاح في الماضي لا يتصادقهم ويصير رقة الولد رقيقا باعتبار النكاح فيها
مضى وكذلك لم يثبت حقيقة تصديقهم **النتيجة** قال ابو حنيفة ومحمد رج رجل سمع مملوكا ادعى حره فاستأجره حره ابنه وصدة
الغلام ثبت نسبه منه لانه لا ضرر للمولى في ثبات النسب منه لانه لا يلزمه النفقة ولو ادعى مملوكا انه ابنه وصدة المملوك
لم يصح دعواه ولم يثبت نسبه منه الا ان يصدقه مولى المملوك لانه لا يبرح تصديق كل واحد منهما بل يفرجه المملوك فان علق
بعد ذلك ثبت نسبه من المدعي ولو لم يصدق ادعاه شحان كل واحد منهما زعم انه ابنه وصداق المملوك اصرها وصداق للمولى
الاخر لا يثبت نسب واحد منهما لانه لا يبرح تصديق كل واحد باقراده ما لم يجتمعا ولو استولدا لكانا بنات لانه وهو كما
على صواب او لم يصدق على النسب ذاك كونه ابن الابن اذا ملكه لانه لا ولاية له على ابنه اذا لم يولد في كتابته ولا حقه في كتابته
والولاية شريفة لصحة الدعوى والاستيلاء واذا ملكه ثبت نسبه لانه لا يملك منع صحة الدعوى وهو مملوك غير وان كان
الابن مولودا في كتابته الاب والاشراه جائز دعواه من غير ضمان لان كتابته المولود في كتابته والمملوك بشره بمنزلة كعب
لانه مستفاد كعبه وتفرقه ولهذا ينبغي تفرقه فيه فكانت الدعوة مما دقة ملكه من وجهه فثبت حره كانت ولادته ثم
ادعاه ابوه لا يصدق كالأول كاتهما او آخرها لان صحة دعوى الاب يثبت على ولاية المملوك وليس له ملك كتابته ابنه **فصل**
مسائل لا يحل ان ادعى المولى ولد مكاتبه او ولادته مكاتبه مكاتبته فان ادعى ولد مكاتبته والمولى مجهول النسب ولا يرجع
للمكاتبته صحة دعواه لانه ادعى ولد جاريته لانها مملوكة للمولى رقة فكان علوق هذا الولد متصلا بملكه فثبت دعواه
وان تضمنت ابطال حق المكاتبته في الولد وهو حق الاستكباب فان كان لها ان تستكسب الولد قبل علق الولد فلا يملك
ذلك بعد العلق كالبائع اذا ادعى ولد الجارية المبيعة وكانا اقلوق في ملكه فثبت دعواه وان تضمن ابطال ملك المشتري
فكذلك هذا ولا يفسر في تصحيح دعواه الاثبات حق الملك اللهم وحقيقة العلق الولد والمولى عليك اثبات حقيقة العلق
فيهما بالاعتاق قالوا ان يملك اثبات حق العلق في اصرها وحقيقة العلق في الاخر وان كان لها زوج وصدة الزوج يثبت
الولد ولا يثبت النسب لانه ثابت النسب من الزوج بغير ان النكاح فلا يثبت من المولى فاذا ادعى ولد امته مكاتبته لا يصح
الا بصدق المكاتبته لانه لا يملك له فامه مكاتبته لا يصح الا بصدق المكاتبته لانه لا يملك له فامه مكاتبته لا يصح
ولا تفرق وهذا لا يملك اعاقها وتزويجها فكانت بمنزلة الاجنبي عنها وان صدقته المكاتبته علق الولد بالقيمة
استحسانا واذا ادعى ولد امته مكاتبته لم يصدق الا بصدق المكاتبته الثابتة لما بينا واذا صدقته ثانيا
ثبت نسبه ولا يكون حرا بالقيمة بخلاف ولادته مكاتبته فانه يثبت بالقيمة والفرقان ولادته مكاتبته فيبقى
الاستحسان انها مملوكة لان المولى حقيقة ملك في رقة المكاتبته فاشبه ان يكون كسبا مملوكا للمولى ايضا بواسطة
فصار مفرقا واولاد المفرق يكون حرا بالقيمة فانما في ولد مكاتبته مكاتبته لا يقع الاستحسان انها مملوكة لانه لا يملك للمولى
رقة مكاتبته مكاتبته فلا يصير مفرقا هنا فهو يصير الولد حرا بالقيمة واذا ادعى المولى ابنه الكبير لم يثبت نسبه

وان يكون العبد لان دعواه صادقة ملكه وهذا اذا كان مثله يولد مثله ولود زوج امته من عمن فجاوت بولادته
ينظر ان جاءت لاقول من ستة اشهر فالولد للمولى وامه ام ولد وان جاءت بستة اشهر فصاعدا فالولد للعبد وصح النكاح
ويصدق الولد والعبد لا يملك الولد لان الولد حصل على فراش العبد لانه لم يثبت بعلوقه في ملك المولى فصح النكاح
عقل الولد لا قرار للمولى انه ابنه حرا لاصل ولا يصل بالبسوة ان لم يوجب ثبات النسب بجعل اقراره بالحرية جازا
لما عرف الله اصل **باب دعوى الولد الجارية المشتراة** **المسألة** مسائله على فصلين احدهما فيما ادعى
احدهما والثاني فيما يبرهانه **فصل** الولد انفصل ميتا فادعاه اصرها فهو ابنه وامه ام ولد له وكذلك لو
ادعى انها اسقطت سقطا استبان بعض طلقه وكذلك الاخر لان الولد الميت والسقط يكون ثابت النسب من المولى قالهم
ان السقط لسقط محسنا على ابي الجنة ويقول لا ادخل حتى يدخل مع ابوي والسقط المستين طلقه ولحقني بقضي
به الدعوى وتصور المرأة به نساء ولانه ان تعدد اثبات النسب الميت لاستعداده عن النسب وامومية الولد انما يثبت تبعا
لثبات النسب ولكن يمكن ان يجعل قوله هذا ولدى مجازا واستعارة عن قوله هذه ام ولدى فيصح تكون الجارية في ملكه جازا
اشترى امه مع ولدها فادعى اصرها نسب الولد فلوخ اما ان كانت الدعوى قبل الملك او بعده وكل وجه لا يخفى انما ان كان
شريكه ذادم محررا من العبد او اجنبي عنه ولا يخفى انما ان صدقه شريكه او كذبه انما اذا كانت الدعوى قبل الملك ثم ملكه
فهو بمنزلة الولد المعروف بالنسب على التفصيل الذي ذكرنا في كتاب العتاق وان كانت الدعوى بعد الملك وشريكه اجنبي
وصدقه لم يضمن المدعي قيمة الولد شريكه عند ابي حنيفة وان كان موسرا لانه اذا صدقه فقد ظهر ان هذا العبد ابنه
معرفة بالنسب منه وقد ملكا جميعا ابن اصرها ومضى ملكا شيان ابن اصرها فلا ضمان على الابن وان كذبه شريكه
يعني حصة شريكه من قيمته ان كان غنيا وان كان فقيرا حصته من الام ويسعى الولد في حصته لان شريكه لا يساعده
ملك مع ابنه بل صار المدعي مطلقا له بالدرع فصار كعبد مشترك اصرها وان كان شريكه ذادم محررا من
الولد وصدقه شريكه فله ضمان ولا سعاية لانه علق عليها بالقراءة لان هذا ملك ابنه والاخر ملك ابن اخيه وان كذبه شريكه
فصدقه ما يضمن قيمة نصيبه ان كان موسرا ويسعى العبد فيه ان كان معسرا وعند ابي حنيفة يعتق منها ولا ضمان ولا سعاية
في رواية وفي رواية يضمن ان كان موسرا ويسعى العبد ان كان معسرا وهو قولهما وجه الرواية الاولى ان القراءة يثبت في
حق المدعي المكذب جميعا لانها لما ثبتت في حق المدعي لقيام الملك له في الولد يثبت في حق الاخر ضرورة لانها لا
يجزى كالأول شريكه عيدا واشترى ابوه عيدا وهما توأمان فادعى الاب الذي في يده يعتق الذي في يد الابن وان كذبه
اباه فكذلك هذا فصدق عليه بالقراءة وجه الرواية الاخرى ان الدعوى كما صدرت من المالك فتكذب الاخر فيما ادعاه
صدور عن المالك لان العبد مشترك بينهما فصرف كل واحد صادقة فصح ان كذب من الكذب كما صح الدعوى
من المدعي فلم يثبت القراءة في حق المكذب لانه يضمن ابطال حقه وقد ذكرنا في باب قبل هذا ان تزوج امرأة على ضمان
فولدت الحامد بعد العلق لاقول من ستة اشهر فانت المرأة فورثها وقد ادعى الولد ضمن نصيب شريكه من الورثة فيها
ويسعى الولد في حصته لان العلق مضاف الى القراءة الثابتة بالدرع والدعوى حصلت بعينه فصارا كعتاق ميتا
في حق اصرها ومضى الفصل كذبهم بها فيضمن المدعي ان كان موسرا ويسعى العبد ان كان معسرا وان كان شريكه ذادم محررا من
الولد لا يسعى ولكن يضمن اباه ان كان غنيا عندها وان كان فقيرا كان دينه عليه يسعى فيه العبد عندها ان كذبوا الاب
في الدعوى وعند ابي حنيفة ان كانت الدعوى بعد ما وجب الميراث فان كان فقيرا استسما الولد وان كان غنيا ففي الرواية
الاولى ولا ضمان ولا سعاية وجه تلك الرواية قد بينا **فصل** امه من رجلين ولدت فادعاه معا فهو ابناهما والجارية
ام ولدهما لما ياتي في باب دعوى الجماعة وان ولدت ولدين توأمين وادعى كل واحد احد الولدين ثبت نسب الولدين منها
لانه لا يقصد ان يثبت احد هادونا الاخر لانها توأمان علقا من با واحد فلا يختلف حكمها في حق ثبات النسب فيكون محرم
اصرها دعوى الاخر فصارا كل واحد منهما جميعا وان كانا في طينتين مختلفين يثبت نسب الاكبر عن موصيه وبغير الجارية
ام ولده ولين نصف القيمة والعلق شريكه لان علوقه كان اسبق فيكون دعواه سابقة ولا يصح دعوى الا صفر قاسا لان دعوى

الاستيلاء ويستند الى وقت العلوق وعلوق الاكبر كان ام سبق فيكون دعوتها سابقة على دعوى مدعى الاصغر فادعاه ولم يدعى
الاكبر ولا اصغرا دعوى نسيم ولد الاصغر فلم يصح وبصح استحقاقه لان دعوتها حين صدرت منه كانت الجارية شريكة بينهما
في الظاهر وقراعت على هذا الظاهر ثم ظهرت الاخرى انها كانت ملكا لشريك ولم يكن عالما به فصار مفرورا وصار ولدهم خيرا
ثابت النسب منه كما في ولد المفرور ويضمن نصف قيمة الام ويلزمه العقر لانه وطئ ام الولد الصغير ويضمنه فاما ما به
على اخرون على اكبر نصفه وهذا تاويل بعض الروايات انه يلزم نصف العقر وقالوا بانها ام ولد لها لان دعوى الاصغر
قد صحت لقيام ملكه في النصف وقت الدعوى ظاهر فجمع ذلك استنادا لأكبر الى وقت العلوق فلا يبطل دعوى الاخر
فقد استويا في الدعوى فيصير الجارية ام ولد لها ولو قال احد المولىين انه كان في بطنها غلام فهو حق وان كانت جارية طبت
مضى وقال الاخر على عكسه والعقل بينهما معا فاولى لا قبل حصة اشهر فهو لها وان قال متعاقبا فاسبق اول لان كل
واحد اخبر عن ام ولد وصدرت الجبل منه والاخر ابيع بعد زمانه علم بالجربة وبذلك علم باصل الجبل لا بصفته
انه ذكر او انثى بل العالم والمستأثر بما في الارحام هو الله تعالى فصح اجابها باصل الجبل دون صفته فكانها ادعى الجبل
وقال اما في بطنك من الجبل فهو حق لان ذلك ما هو ولدها والا فاسبق اولى وان جاءت به لا قبل حصة اشهر
من اقرار الثاني ولا اكثر من اقرار الاول فهو الثاني لا تاتيها بوجود الولد وقت دعوى الثاني فصاقت دعوتها ولدا
موجودا في البطن فصحت ولم تيقن بوجود الجبل وقت دعوى الاول لاحتمال استعداده بعد الدعوى فلم يصح الدعوى
بالشك لان النسب لا يثبت بالشك ولو ادعى اجدوها الولد واعتق الاخر معا فادعوا اولى لانها استند الى انه الله
فيكون اسبق امة بين شريكين جاءت بولد فادعياه وثبت النسب منهما فادعوا الاخر لم يلزمها اكل بالدعوى لانها لم تقرر
فراشا لاصرها وان صارت ام ولد لها لانه لا يحمل اكل واصرها وطئها فلا يملك استغناؤها فلا يثبت نسبها بالدعوى
كالوجه على المولى بالصاهر فجاءت بولد لا يثبت نسبها من المولى الا بالدعوى لولا فراشا فكذا هذا فان ادعاه
احدهما يلزمه لان علوق الولد كان في ملكه فضمن عند الحاجة شريكه من الام والولد وعند الحاجة لا يثبت ان
تمالية ام الولد او ولدها غير مقومة عند خلاها امة بين اب وابن فادعياه ثبت النسب من الاب استحقاقا عليه
نصف قيمتها وعلى كل واحد نصف العقر فقامان لان دليل الاب اقوى وارجح من دليل الابن لانه ولاية استيلاء
الكل في نصيبه لقيام ملكه فيه حقيقة وفي نصيب ابنه لقيام ولاية الملك وليس الابن الا ولاية استيلاء ونصيبه
خاصة لعقد الملك في نصيب شريكه كل واحد منهما يدعى كل الولد فكان دليل الاب ابيع واقرى فيكون القضاء بالنسب
اولى وكذلك الجبل المعاد عند عمر الاب جارية بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل والصغير ثبت من صاحب الرقة
لان دعوتها سابقة معنى لان دعوتها ثبتت من غير واسطة الملك لان الملك ثابت له وقت العلوق ودعوى الاب
لا يثبت لاجل واسطة الملك فانه يملك على الولد اولاهم ثبتت النسب فكانت دعوى صاحب الرقة في زمان الملك فكانت
سابقة معنى امة بين رجلين ملكا صاهما نصيبه منذ شهر والاخر منذ ستة اشهر فجاءت بولد فادعياه
فجاءت بولدها ملكا لان دعواه اسبق من دعوى الاخر لان دعوتها دعوة استيلاء فان العلوق كان في ملكه يستند
دعوتها الى وقت العلوق ودعوى الاخر دعوى تحريم فيقتصر على المال فيكون دعوى من هو اقرب الملك اولى ويضمن نصف قيمتها
ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب ان يضمن وينبغي ان يضمن البائع لانه ظهر انه وطئ جارية شريكة بينه وبين
البائع لان حمله قبل ملك الاخر فكان صاد فملك البائع فيملك عليه نصف الجارية من وقت العلوق فظهر ان البائع
كان باطلا وان باع ام ولد غير فعل البائع ان يرد جميع الفم الى صاحب الملك الاخر شيئا قال مشايخنا ينبغي ان يضمن
جميع العقر لصاحبه لان ظهور انرا فوطئ ام ولد لصاحبه فيكون هذا قولناهم ان دعوى التحريم ينظم الاقرار بالوطئ
لان النسب لا يثبت الا بالوطئ وصاحب شرح مختصرها وقال دعوى التحريم لا ينظم الاقرار بالوطئ لان دعوى التحريم لا يثبت
على الحال المستند اليه ولم يستند الى ما قبله لا ينظم الاقرار بالوطئ فلهذا لا يثبت استويا في الدعوى لان دعوى كل
واحد منهما احتمل ان يكون دعوى استيلاء ودعوى تحريم وتساوي في الدعوى استويا في الملك وثبات النسب ولا يثبت ملك الغير

ثبت النسب في دعوى القريب باعتبار الملك بالاتفاق من غير وطئ ولا جارية لا يثبت عليه العقر لصاحبه فان لم يعلم ايها الولد فهو
بينهما ولا عقر على واحد منهما الى صاحبه لانه تعذر القضاء بالعقر على واحد منهما على صاحبه لجهالة القضية عليه والمقتضى قالوا
ان يضمن نصف العقر للبائع لان العقر صاد فملك البائع فملك القضاء بنصف العقر عليها البائع لان مقتضى معلوم امة بين رجلين
ولدت ولدين في بطنين فادعى كل واحد منهما الاكبر والاخر الاصغر معا يصح دعوى الاكبر لان دعوى الاكبر تستند الى وقت العلوق فيصير
الجارية ام ولد له من ذلك الوقت فيظهر ان الاصغر ولد ام ولد له فلا يصح دعوى شريك الاصغر وان ادعى اصغرها الاصغر ولا
ثبت نسبها والنسب والعقر على ما عرفت لانه ليس هنا ما يمنع صحة دعواه فان ادعى الاخر الاكبر بعد ثبت النسب ويضمن نصف
قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الام لانها معتقة نصيبه من الولد برعونة فصار في حق الشريك كانه اعتقه ابتداء يضمن
نصف قيمة الولد ونصف عقرها لانه ادعى ان من وطئها كانت شريكة بينه وبين مدعى الاصغر لان دعوى الاكبر تستند الى وقت العلوق
الا انه لم يدعى الاصغر نصف العقر فقامان ولا يضمن من قيمة الام لانها الضمان مع العقر لا يثبتان ولومات وترك امه صاكن
وابن فادعى صاهما ان الجبل من ابيه وقال الاخر هو في بطن ابني المدعى لنفسه لان دعوى النسب اقرار على نفسه على نفسه ودعوى
النسب من غير اقرار على نفسه على غيره وهذا لا يصح والاقرار على نفسه يصح ولان مدعى الاستيلاء من جهة ابيه معتق حقيقة لانه يقول
انها ام ولد لابي عتقت بموته فيعقر على نفسه بحرية هذه الجارية فكانت دعوتها دعوى تحريم في الحقيقة ودعوى الاخر دعوى استيلاء
ودعوى الاستيلاء اولى من دعوى التحريم لانها اسبق لما بينهما ولان مدعى الجبل على ابيه اقر على نفسه اولا عتق نصيبه من الام
والولد ويجوز دعوى الاخر ويثبت نسبها منه ولا يضمن من قيمة الام شيئا ويضمن نصف العقر لان ملكه في نصف الجارية والولد
قائم لان العقر تجزى عند حصة فيبقى نصيب الاخر حقيقة كما كان وان كان في الحصة المدعى ولا يضمن من قيمة الام شيئا لان
نصيب صاحبه من الجارية والولد عتق باقراره ان الجبل من ابيه وانما عتقا بموته فلم يصح المدعى بالدعوى مفسد اشياطها
ويضمن نصف العقر لصدقه صاحبه لانه اقرانه وطئ جارية شريكة بينه وبين غيره وهذه المسئلة فحق على مدعى التحريم
ينظم الاقرار بالوطئ كدعوى الاستيلاء لانه قال امه ما هو هذا يوجب ان يرضى الامه في ملك لابن وعيها لم يكون دعوتها
دعوى تحريم ومع هذا اوجب على المدعى العقر والعقر لا يوجب الا بالوطئ وعليه اعتمد مشايخنا رحمته الله عليهم **المتفاسل** ابو يوسف
على ثلاثة فقرات اشتروا امة فولدت في ايامهم بنتا لاكثر من ستة اشهر ثم ولدت بنتها ابنا فادعى من هم الام والثاني في البنت ان كانت
الابن من دعوى مدعى الابن جارية وثبت نسبها سحنا انا وعليه ثلث عقر الام وثبت نسبها لمدعى الابن وعليه عقر امة كالمولود
الامة دون المولى لانه يقول هي حرة ولا يصدق انها حرة لياخذ عقر حرة وليس على مدعى الابن شيء لان مدعى البنت يقول هي ابن ابنتي
ومدعى الام يقول هو لاء وكلهم احرار ولا يصح دعوى مدعى الام وهي ام ولد لمدعى البنت **الحامع** مسائله على فصلين احدهما في
دعوى الام والولد والثاني في دعوى ولدها دون ام **فصل** رجلون اشتريا جارية فولدت ستة اشهر فادعى ابيها الولد
والاخر الام فادعوا دعوى صاحب الولد والجارية ام ولد والولد حرة ويضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية لان دعوى
مدعى الولد دعوة استيلاء لان علوق الولد حصل في ملكها لان العلوق او حادث في حال العلوق الى اوتى اوقات وهو ما بعد
سنة اشهر الى ما قبلها ودعوى مدعى الجارية دعوى تحريم ودعوى الاستيلاء سابقة على دعوى التحريم فان ثبتا فيعقر النسبة
ويبطل الترخة وما يضمن نصف قيمة الجارية لانه يملك نصيب شريكه بالاستيلاء لما عرفت فان قيل مدعى الجارية مدعى الجارية
حرة وزعم ان مدعى الولد لم يملك عليه نصيب فكيف يضمن مدعى الولد نصف قيمتها قلنا اقراره بحرية الجارية مستبعد
ما زالت الجارية عن ملكه لان دعوى الاستيلاء سابقة على دعوى التحريم فيملك الجارية بالاستيلاء قبل اقراره بحرية فلا يصح اقراره
واما العقر لان الوطئ ما هو ملك شريكه وانما يملك الجارية بعد الوطئ والاستيلاء حكما لا سابقا عليه لان طاعة الوطئ
من الملك ما يكتسبها فلا حاجة الى ان يملك سابقا على الوطئ بخلاف الابن استول جارية ابنه لانه يملكها
سابقا على الوطئ لانه ليس له طاعة الوطئ من الملك ما يكتسبها لثبات النسب ولو ولدت بعد الشهر والثلثة بجارية
حرة دعوى كل واحد لان كل واحد منهما حرة وعقره لان علوق الولد والجارية لم يكن في ملكها فيقتصر على وجودها فمضى
اصحابها على اخرى فصحت او مدعى الام لا يضمن لشريكه ولا تسبق له امة عند ابني حنفية ربح فمضى ما ضمن نصف قيمتها ان كان

ويؤخذ ان كان مكررا وهذا بناء على ان عن المالك المولى في ام الولد ملك المذمة والمنفعة لملك الرقبة لان ما يمتنع من مقومة والمنفعة لا يمتنع بالانكشاف عندنا وعند المالك ملك الرقبة لان ما يمتنع من مقومة سيفين بالانكشاف ولا يمتنع نصف العقر لانه لا يقر بوطي جارية مشتركة وانما اقرب بوطي ام الجارية ولا يمتنع مدعي الاول والثاني في العقر الولد لا يمتنع على جارية الولد ولا قيمة الجارية لان مدعي الجارية يكره في اقراره فانه يقول بان مدعي الولد لم يملك نصيب من الجارية لانها حرة لانها ابنتي علفت حرة الاصل وقدم اخوانه بحرية الجارية لانها في ملكها ولا عقر عليه لانه اقرب بوطي الجارية قبل ملكها الجارية لانه حصل بوطي الجارية بسبب علق الولد منه وعلق الولد كان قبل ان يملك الجارية

فصل فان ولدت الجارية بنتا لستة اشهر من وقت الشراء ثم ابنت ولد فادعى احداهما الولد الاول والاخر الثاني معا والجدة حقة او مينة صحت دعوى كل واحد فصارت الجدة ام ولد الاول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولما الثاني فمردوعة بطلانها صحتها استحسانا وجه القياس ان دعوى مدعي الكبرى استندت الى وقت العلق وصارت الكبرى من ذلك الوقت فظهر ان مدعي الصغرى طردحت ليس بينهما نكاح فردم دعوى وجه الاستحسان ان الكبرى كانت في ملكها وقت دعوى الصغرى من حيث الظاهر والمالك ثابت من حيث الظاهر بقي لثبات النسب وصيرورة الولد الاول لكن استرجاعها رية فاستولاهما ثم استحقها رجل بالينة ثبت النسب من المشتري وكذلك لو تزوج امرأة على انها حرة فاستولاهما ثم استحقها رجل لهذا ان الملك ثابت من حيث الظاهر فيكون لثبات النسب لانه باعبار الاستدلال فظهر انها دائمة عن ملكه ولكن المستند لا يظهر في حق ابطال النسب وحرية الولد لانه لا ضرورة فيه ولا يلزمه قيمة الولد لا قراويل الكبرى بحرية الكبرى لما ادعى انها ابنته علفت في ملكه ويضمن مدعي الصغرى الكبرى نصف عقرها ودية جميع عقرها وجه هذه الرواية ان دعوى مدعي الكبرى استندت الى وقت العلق وعلق الكبرى قبل طلاق الصغرى فظهر ان مدعي الصغرى طردحت الكبرى وهي حرة فيكون مقرها جميع العقر وجه الرواية الاول وهو الامع ان الكبرى في ملكها وقت الدعوى فظهر لهذا صحت دعوى مدعي الكبرى فاستندت الى وقت العلق في حق ثبات النسب ولا يستند في حق المستوف بالوطي لان الاستناد ثبت ضرورة ثبات النسب فلا يظهر الاستناد في حق المستوف بالوطي لانعدام الضرورة فصار مدعي الصغرى والملك الكبرى وجه في ملكها قبل ان يمتنع نصف العقر الان مدعي الكبرى يقر بالعقر للكبرى فيصير فكره ويضمن مدعي الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها لان الجدة كانت في ملكها وقت علقها الكبرى فصار مدعي الكبرى متملكا نصيبا شريكه من الجدة واطلا جارية مشتركة ولا يمتنع شيئا من قيمة الكبرى لانه لما ملك الجدة من وقت العلق كان الولد كله صرحت على ملكه هذا اذا كانت الجدة حرة او مينة فان كانت الجدة قلت قبل الدعوى احد قيمتها بينهما نقصان ثم ادعى المضمن من قيمة الجدة شيئا لانه لما وصل الى مدعي الصغرى قيمة نصيبه من الجدة من العقال مرة فلو ضمن مدعي الكبرى قيمة نصيبه من الجدة مرة اخرى يصير اضافة نصيبه من الجدة مرتين وهذا لا يجوز ولانه لو ضمن مدعي الكبرى نصف قيمة الجدة يملك نصف الجدة من وقت العلق فيظهر ان العقال قبل الجدة وهي كلها ام ولد له فكان له ان يسترد من مدعي الصغرى ما اخرج من العقال فلا يفيد التضمن ويضمن مدعي الكبرى الاخر نصف عقر الجدة بالاقرب بالوطي ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند ان حصة رح وعندها نصف قيمة ام ولد ان كان مكررا فيها

يحتاجان الى الفرق بينهما اذا كانت الجدة مسة او مقولة والفرق انها متى كانت حرة او مينة قد مدعي الكبرى ضمن قيمة امها فلا يضمن شيئا من قيمة ولدها لانه دخل في ضمان الام ومتى كانت مقولة لا يضمن قيمة امها حتى يوفى الولد في ضمان الام وصار كدفع بين اثنين جاءت بولد فادعى احداهما ضمن المدعي نصف قيمة الولد ومرة التنازل ان كان مكررا لانه يضمن نصف قيمة امه ومدعي الصغرى لا ضمان عليه لما بينا والولد لا يكره لان دعاه ولا تقيام ولما الثاني ولولدت الجدة ولدا الاقل من ستة اشهر والمثلية بما لها بطلت دعوى الكبرى وصحت دعوى الصغرى وامها ام ولد له ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت ام ولد له اذا ادعى فلون دعوى مدعي الصغرى دعوى استيلاء لان علق الصغرى كان في ملكها ودعوى مدعي الكبرى دعوى عقربا لان علق الكبرى لم يكن في ملكها متى جاءت بها لاقل من ستة اشهر ودعوى الاستيلاء مقدرة على دعوى الصغرى فاما الضمان فلما قلنا وادعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه لانه اقرب بان الاستيلاء

لمدعي الصغرى وضمان الاستيلاء لا يختلف باليسار والعسار وصارت ام ولد له ان كانت حرة ولا يضمن ان كانت مينة فلو ادعى الولد ان له بنتا حرة لستة اشهر والمثلية بما لها صارت ام ولد له حرة كانت او مينة والفرق ان مدعي الولد انما اثبتت تبعاً لحق الولد لعلو دم في جارية القبطية اعتقها ولدها في المثلية الاولى الدعوة في الولد ودعوى استيلاء فيستند حرة الولد الى وقت العلق فيستند حق العلق الام ايضا الى تلك الحالة ووقت العلق كانت محلا لمقتضى العلق فكانت محلا لثبوت حق العلق وفي المثلية الثانية الدعوة في الولد دعوة تحرير وفي دعوى الصغرى ثبتت العلق مقصودا على الحال فيثبت حق العلق الام كذلك حقيقة التبعية فيعتبر كونهما محلا لثبوت حق العلق وقت الدعوى **الزانية** مسائله على ضلوع احداهما في عبد مشترك اقرا احد الشريكين ابنة وابن شريكه والثاني في العبد من اقرا احد الشريكين ان احدهما ابنة والاخر ابن شريكه **فصل** اصله ان من اقرا بنسب صغير لا يعتبر عن نفسه لنفسه ولغيره فادعى اقراره عليه لا على غيره لان الصغير اذا لم يعتبر عن نفسه لم يفتقر صحة الادعاء الى تصديقه فهو بالاقرار يحمل النسب على نفسه وعلى غيره فصع في حقه لا في حق غيره لان له ولاية على نفسه دون غيره فغيره من رجلين قال احدهما صاحبه هو ابنتي او ابني وابنتك وابنتك وابني فقال صاحبه صدقت فزاد ابن المقر لان النسب بعد ثبوت من انشا على الكمال لا يمتنع الاكثر لان سببه اخلاق الولد من مائه واخلاق ولد واحد من مائه لا يتصور كالا يتصور فخرج من بعضين فثبت النسب من احدهما على الكمال انشا في اخر ضرورة باقراره بالنسب على نفسه نافذ وعلى غيره لا ومتى تقدمت بطل في حق صاحبه ضرورة خلاف ولد الجارية المشتركة اذا ادعى امه معا لان ثمة نسباً صحتها لم تثبت بعد الكمال ليمنع الثبوت من الاخر بل ثبت النسب منها معاً في حق ثبوت الاحكام عليهما لا غيراً ما هاتان اثبتا النسب من المقر له اولاً لانه وجد فادعى عليه فلا يثبت من الاخر بعد حتى ان ثمة لو ادعى امه معاً وثبت النسب من السابق لا يثبت من اللاحق ولو قال صاحبه هو ابنتك وسكت ثم قال هو ابني عنك فان قال صاحبه ابني كان له ابنة دون المقر لانه لما اقرب وسكت وقت اقراره على تصديقهما وتعلق حق غيره بعد ذلك لا يصح اقراره في حق نفسه لان تعلق حق غيره يمنع النفاذ في حقه بخلاف الاول لان هذا لم يتحقق اقراره على تصديقه صاحبه لانه وصل باهل كلامه ما يقر حكم اوله فبين ان لم يتحقق اول كلامه على تصديقه صاحبه لان حكم الكلام لا يقر الا بالسكوت عليه اذ لو ثبت بحكمه قبل السكوت لما تصدق فصل بعض الكلام بالبعوض فلا يمكنه فصل بقصوده بالحيلة ولهذا يلحق الاستثناء والشرط بالكلام اما هنا فوقف كلامه على تصديقه صاحبه لانه سكت عليه فعلق حق غيره وهذا مانع من الاقرار وان كذبه لا يثبت من واحد في قياس النسب منه من كل وجه فيقي غلام مجهول النسب فيصع دعوى وادعى اقراره بالنسب من صاحبه فناه عن نفسه ضمنا الاقرار لغيره لاصحها ولو صح بالتقوى يصح دعوى النسب من كولد الملا عن اذا اكدب الملا عن نفسه يصح ويثبت النسب منه فهنا اولي لا يفيضة بع ان اقراره يضمن شيئاً احداهما ثبوت النسب من صاحبه والثاني نفيه عن نفسه وثبوت النسب من صاحبه ان يوقف عليه فقد نفذ نفيه عليه في الحال ويكذب صاحبه بطل ما كان موقفاً عليه ولا يبطل ما كان نافذاً على المقر ومتى نفذ نفيه عليه لا يثبت النسب الا باستيناف الدعوى ولو قال ابنتك دوني قال في النكاح هو ابن المقر وقيل انه قولها الا قول في حصة لما بينا وان قال صاحبه هو ابني وابنتك وقال ابنتك وابني كان ابن المقر لان التصديق متى وجد يستند الى وقت الاقرار والاقرار بالنسب للشريك وجد سابقاً فيثبت النسب منه او لا فيصنف عن المقر ضرورة وان كان الغلام كبيراً يعتبر قوله لانه في نفسه ولهذا لو ادعى الحرية فاقول قوله لان الدار واراد حره والحرية اصل في آدم فهو اذا حمل نسباً لم يعل نفسه اقراره ان تصديقه هذا اذا المير بالمالك على نفسه فاما اذا اقره من المقر لانه لما ثبت رقة صار هو والذكر لا يعتبر عن نفسه سواء جارية بينهما فقال احدهما اعتقت انا وانت او قال انت وانا فصدقه كان الولاء لها لان العلق يمتل الاثران عند ان حصة فيالة الافراد وعندها في حالة الاجتماع ففقد العلق في نصيب المقر لا يمنع التوقف في اقراره في نصيب شريكه على تصديقه ولو قال هي ام ولدي ولك وصدة قد كانت ام ولد لها وان كذبه فضعها ام ولد المقر وضمن شريكه نصف قيمتها وقد مر في الميسور **فصل** جارية بين رجلين ولدت لستة اشهر فصاحبا ثم ولدت اخر بعد لستة اشهر فصاحبا

منذ ولدت أو انفصل أحدهما الأصغر والكبير شرقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
لا يخفى أن ما أن صدق شرقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
أبنة لأن الدعوة صدرت من المالك فثبت الولد على ما كان في ذلك فلا يلزم من صحته وأما الأكبر فهو كعبد من
شركيين تصادقا أنه ابن أحدهما ثبت النسب منه ولا يصح الجارية أم ولده لأنها لما صادت أم ولد شرقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
فكذلك ودعوة الاستيلاء إنما تعلقت على ما كان في ذلك فلا يلزم من صحته وأما الأكبر فهو كعبد من
الأصغر يكون الأكبر بالشرية لا يكون الاقاراد يكون الجارية أم ولده لأن اقارده في حق شرقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
وفي حق نفسه وجد فلاحا عليه والموقوف لا يصاد من النافذ ثبت نسب الأصغر منه في المال ثم ثبت أمومية الولد من
ثبات النسب قبل نفاذ اقارده شرقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
المصدق لأن الصدق من المصدق متى انفصل الاقاراد يصير كالمفترق به فصارت دعوة مدعي الأكبر سابقة معني لانه
لما قال الأكبر ابن شرقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
بأمومية الولد يوقف على صدق شرقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
أقول في نفسه وان كذب شرقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
الولد الأكبر كعبد من اثنين تشهد أحدهما على صاحبه انه اعتق وانكر صاحبه لانه لما كذب فقد نفى الولد فلا يثبت نسب الأكبر
منه فصار مدعي الأصغر شاهدا على شرقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
المبسوط أمة بين مسلم وذقي فلاح أما أن بدأ بالأصغر شرقي فلاح أما أن بدأ بالكبير موصولا أو على عكس وكل وجه
في نزع الاسلام ونسبة للمومة والمساواة إنما يعتبر وقت الدعوة لا وقت العلق لأن النسب يثبت بالدعوة ومن
أبها يثبت نسب بمحكم اسلامه فيقضي بالنسب منها أمة بين مسلم ومترد فادعياه ثبتت من المسلم لأن فيه إيقاد
شرف الاسلام ونسبة الدين أمة بين ذمي ومترد ثبت من المترد وغيره كل واحد صاحبه نصف العرق لأن المترد أقرب
الى الاسلام لأن من اعتقه ديناً وتركه هو اهوانه فظاهر انه يعود اليه فكان إثبات النسب منه انفع وأصل الولد ذمي باع
نصف ماله من ذمي فباع بولاد لا قبل من ستة أشهر فادعياه ضوابط الذمي ويصل الابع لأن دعوته سابقة معني فغيرها
لو كانت سابقة حقيقة أمة بين مسلم وذمي ومكاتب ومترد وعبد فادعوا ظن المسلم أولى لا تاتينا انوار الولد
من ماء واحد حقيقة لأن ماء كل منهما لا يجمع واحد منهم لا يجعل من كل لانه ضروف الحقيقة من غير ضرورة ولا ضرورة
إذا أمكن تجميع واحد منهم والزوج إنما يقع بما فيه زيادة نفع وظل للولد وللمسلم شرف وحرمة وذلك فيكون انفع للولد
فجعل علقه من الحر المسلم الحق ثم الذمي لأن نفع للولد لأن الذمي يرضى حرية وتبعيته في حكم الكفر لا يرضى ديناً ودينياً
مادام ميتاً فادعوا أمكنه قصيل الاسلام فاما ثبوت الملك والرق فيه بقرة لانه لا يمكنه التخلص عنه لأن كسبه
لحرية ليس يرضى ودوى الحسن من أبي حنيفة وزوج ان الذمي مكاتب سواء لأن أحدهما شرف الحرية والآخر شرف
الحرية والآخر شرف الاسلام وهو يقع حرية أيضاً ثم المكاتب لأن له حق ملك وحرية الولد وأنه أقرب للحقيقة الحرية يكون
الولد على شرف الحرية ثم العبد المأذون نص عليه وفي كتاب المأذون الأصل أن له نوع ملك في كسبه وهو ملك المانح
يعطى الأصل لا يحكم إلا بانه لما عرف والمالك من وجه يكتفى بإثبات النسب كافي المكاتب والمترد والعبد لا يثبت النسب
من واحد منهما لانه ليس له ملك ولا شبهة ملك وعلى كل واحد العرق حقيقة الشراء لا قرارهم بوطي حادثة مشتركة
محمي في يده ذمي أقام مسلم بينة من المسلمين والمترد أنه أبنة ولده على فراشه وأقام الذمي من أهل الذمة على مثل هذا
يقضي المسلم وان كان شهود الذمي مسلمين فضلى له دون المسلم لأن في أول بينة المسلم حجة على الذمي وبينه الذمي
ليست بحجة على المسلم لأنها كاذبة وفي الثاني شهادة كل واحد منهما حجة على صاحبه فاستوى في الحجة والذي زيادة به
فترجح لأن اليد تدل على صدق مقالته وبينه المسلم لا يترجح بإثبات الاسلام لا يثبت له حقيقة وأما يثبت في
حقه أحكام الاسلام وان كان الصبي في يده ثالث أو هو لغيره فالمسلم أولى لأنها استويا في الحجة وبينه المسلم اوجب

اسلام العقب والآخر فوجب كونه في الأحكام وان لم يكن موجبا حقيقة للاسلام أياه فيجب القضاء بكونه مسلما
نظر الصبي **باب دعوة الجماعة ولد واحد واقامة البينة منهم** ما تلد على صليها
في دعوة الجماعة والثاني في دعوة الخارج وذو اليد **فصل** قال أبو حنيفة رج خاضعاً أقام كل واحد البينة الزانية
ولد على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال لا يجعل من الرجلين لا غير فالجواب أن عند أبي حنيفة
رج النسب يثبت من أكثر من ثلاثة وقال محمد لا يثبت لأكثر من ثلاثة وقال أبو يوسف لا يثبت لأكثر من اثنين وقال
الشافعي لا يثبت إلا من واحد ثم عن محمد بن عيسى قال لا يثبت النسب منه وفي قول يرفع القاضي بينهم إمام خرجت
وعنه يرضى بالولد وفي قول يوقف أمه حتى يبلغ الصبي ففي صدق أحدهما ثبت نسب منه والصحيح قولنا
لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أنها قال في رجلين تراءيا نسب ولد واحد أن نسباً فليس عليهما ولو بينا ليقين
لها هو بينهما يرثهما ويرثانه وهو بينهما في بينهما ولم ينقل عن غيرهما خلاف ذلك فكل رجل كالأجماع ولجماع الصبي بجماع
وعالفة الاجماع باطله ولا شك أن العلق يثبت على ما روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف وأبي حنيفة وأبي حنيفة وأبي حنيفة
سبب ثبات النسب في جهتها وهو الغرض لأن انفصال المالك الى الرجم والخلوق الولد الفدوة منه امرأته منكم فقط
اعتباره ونقل الحكم بسبب الظاهر وهو الغرض ولما ثبت النسب وهو موصوع لم يوجد الماء أصلاً وهو ما إذا
علم انه لم يطأها قط حتى ثبت عليه أحكام النسب والمقصود من نسبها حكمه وأحكامه قابلة للشركة فإن الشخص
الواحد يجوز أن يثبت النسبة على جماعة ويحرم النكاح على جماعة ويرث من جماعة في كل ما نسب منهم في حق هذه
الأحكام لا باختلاف الولد من ما نسب مع انه يجوز أن يخلق الولد الواحد من ماء الذكرين كما يجوز أن يخلق من ماء
الذكر والأنثى الا على الكلية الواحدة فعلق من كلا جهة فإذا نعلق امرأة واحدة من رجال جهة لجواز ان لا يثبت
ثم الرجم بوصول ماء أحدهما الا بعد من ثم يصل ماء الآخر إليها وهذا الحامل يفتن عند الشافعي ومعه وجد سبب
ثبات النسب في حقهم ثبت النسب منهم أبو يوسف يقول اقياس يابى ثبات النسب من اثنين لأن سبب ثبات النسب
هو الغرض لا يتصور لكل واحد فراس على امرأة واحدة الا انما عرفنا الفقهاء بالنسب من اثنين فصاحبا معدولا
عن اقياس غيره ما رواها الى ما يقتضيه اقياس محمدان ثبات النسب بعقد الغرض وقفا متويا في سبب الغرض وهو
الوطي مع الدعوى في ذلك العين والوطي مع النكاح القاسد فيصير اجتماع الغرض وأكثر على امرأة واحدة فغيره
الغرض تأبى لكل واحد منهما الا انه لم يثبت النسب من أكثر من ثلاثة لأن ذلك يؤدي الى ان يثبت من أهل الدنيا كلهم
واجتماع أهل الدنيا كلهم على امرأة واحدة لا يتصور ومن جملة قليلة متصور فجلنا الثلث فيدل لانه أقل جمع
ينبغي أن يثبت ثبوت الغرض متصور من جماعة كثيرة لما بينا وكان ثبوت الغرض في حق جماعة كثيرة
متصور فاذا وجد النسب من كل واحد منهم فلا وجوب ان يثبت النسب من كل واحد منهم كافي الشك فالحق الجماعة اذا
ادعوا شاج دابة واحدة واقام البينة يثبت الملك لكل واحد منهم وان كان لا يتصور شاج دابة واحدة من ورث
كثيرة ولا من دابة واحدة مرادوا الشاج لجماعة كثيرة لا يتصور الا انه وجد النسب في حق كل واحد منهم كافي وجوب العمل
به ولما دعت امرأتان أو ثلثة ولدا واحدا يثبت النسب منها عند أبي حنيفة وعندهما لا يثبت من كل واحد منهما لأن
القضاء بالنسب من المرأتين متصور لأن سببه في جانبها حقيقة الولادة ولا يتصور ولادة شخص واحد من امرأتين
لا يثبت النسب من المرأتين المتصور من النسب أحكامه وأحكامه قابلة للشركة فثبتنا أحكامه على المرأتين على الشركة وان كانت
لا يتصور ولادة منهما كافي الشك فالحق الجماعة فإذا انفصلت امرأتان أو ثلثة ولدا واحدا يثبت النسب منها عند أبي حنيفة وعندهما لا يثبت من كل واحد منهما لأن
قال الشركة فثبتنا بينهم على الشركة اذا وجد القاضي بموجب يطلق ادعاء الشهادة بان عاين أحدهما في حق الولادة من
أصبيها وعان الاختبايع الولد وأرضاعه من الأخرى وهذا يطلق الشاهد ادعاء الشهادة فيبقي القضاء بالبيانات
تتبعها الجميع من أجله ولو وقتاه وقتاً مديها مخالفاً يثبت لا يثبتنا كذب الأخرى فالف سنة وقته
فإن كان شكلاً في أحدهما مخالفاً للأخرى فثبت به الشك لأن لم يثبت كذب بيته ويثبت كذب بيته الأخرى شكلاً

في احدى اوضاع في الاخر يبقى الواضع مشكلا بينهما لانها لم تبق بكن بل صارت البيتين لما احتمل ان يكون موافقا لكل واحد
من الوقتين فمقتضى حكم التاريخ اذا اشكل المسن ضاركا لواطق البينة وذكر بعد هذا في رواية الى سليمان يعني
بولد عند ابى حنيفة رح لانه لما اشكل المسن لم يبلغ دليله شرعا فبقى ذكر التاريخ فانزع النافي الاول ومنها
يقضي بينهما ولم يذكر اذلا فافى رواية الى حنن وهو الصحيح لما ثبتا بعد في يد رجل اقام خارج بيته انه بعد ولدي
ملكه اعقته واقام ذوا ليد انه بعد ولد في ملكه يعني العتق وهذا الاجماع ان ادعى الخارج العتق او الكتابة
او التدبير فان ادعى العتق فبيته اولى لانها اكثر اشباها لانها ثبتت اولى الملك على وجه لا يجهل الفتح وبالعق
يثبت لنفسه زيادة وكاد ان يملكه فيقبل بيته على العتق لاشبات زيادة وكاد ان يملكه لاشبات الحرية للعب
وانه حتى يفر وهو الخارج اكثر اشباها فكانت اولى كالولد عما شرايين من ثالث ولا صدمها قضي فانه يفتي لصاحب العتق
لان ملكه أكد وان ادعى الكتابة يعني اذ لا يملكها استويا في الاشبات لان الكتابة يجهل الفتح فلا يثبت بيتهما
زيادة وكاد وان ادعى التدبير مع الولادة فبيته روايتان في رواية لا يكون اولى لان التدبير مما يجهل الفتح ايضا
القاضي فانه لو بقي لولد ربيعه ينفذ وبطل التدبير فكان بمنزلة الكتابة وفي رواية يكون اولى لان التدبير ثبت
للعبد حق الحرية وهذا لا يجوز عن كفاية بيته والحق ملحق بالحقيقة لانه لا يجوز ابطال الحقيقة فكانت بيته
التدبير مثبتة زيادة المعص فكانت اكثر اشباها ولا كذلك الكتابة لانها لا تثبت للكتاب حق الحرية **باب**
دعوى الولد بعد العتق واذا عتق عبد صغير ثم ادعى انه ابنه فهو ابنه ولد عنه ام لا لانه في حق ولده ولاية
صحة دعوته وان كان كبيرا لا يصح الاحتصان بيقه لانه في يد نفسه وانقطعت يد المولى وولايته عنه بعد كفاية بين
رجلين اعقته احدهما ثم ادعاه الاخر فهو ابنه عند ابى حنيفة رح سواء ولد عندهما او لا ونصف ولاته لا تفر
وقالا لا يصح دعوته لان عند ابى حنيفة رح العتق يخرج في حق نصيب الذي لم يعتق دقيقا فيصير دعوى المولى فيه
وعندهما لا يخرج في حق كونه فان ادعاه الاخر ولا ملكه فيه لم يثبت النسب الا بتقديري الصغير ان صدق القسور
يثبت النسب وان كذبه لا يثبت كافي للعتق المحمول بالنسب اذا كان يعتبر عن نفسه **فصل** رجل اعقق امته
فمن وجبت ذواته بولد لا قبل من ستة اشهر منذ تزوجها الزوج فادعاه الزوج والستد فاشتما قضا
فوايناه لان علمها بان الولد كان على قبل الزوج فان صدق الزوج وادعى نكاحا فاسدا ووطئا يشبه له
وكذا ان الستد لم يبلغ دعوته الا بتصديقها لانها لا تارة له عليها ويد قاصر عنها فان ماتت الام والولد في
يد الزوج ثم ادعاه فهو ابنه لانه في حق ولاته لانه مولاه ولولاه له فهو احب من غيره ولا شيء
بينه وبين الزوج **باب** **دعوة الزوجين الولد** زوجان وقيتان في ايديهما صبيان ابنة انه
ابنهما واقام خذني وامسلم انه ابنه من امرته المرحه هن فبقى للزوج لان بيته للحرثيت زيادة الحرية للولد ولانه ثبت
نسبا جميع احكامه وبيته العبد لا يثبت نسب جميع احكامه فكان بيته المرحول والاسلام انما يعتبر بالزوج بمثل
استوت البيتان في الاثبات فاذا لم يستويا لا يعتبر الاسلام مرجحا مع ان بيته الاكبر لا يوجب اسلام الصبي
حقيقة بل يوجب احكام الاسلام لما بينا صحت في يد زوجين اقام الرجل البينة انه ابنه من امرته واقامت المرأة البينة
انه ابنها من غيره فهو ابنها لان الولد لما كان في ايديهما كان الظاهر انه منهما فكل واحد قد ابطال حق صاحبه فلو قيل
كثوب في يد اثنين زعم كل واحد منهما ان الشوب بي وبني فلون لم يصدق واحد منهما في ابطال حق صاحبه ويكون بينهما كذا
هذا الا ان ثبت المقر له دخل في نصيب المقر وان كان في يد احدهما فالقول للمعترف ولما ادعت المرأة انه ابنها منه فخرج
ان صدقها الزوج او كذبها فان صدقها فهو ابنها وان لم تشهد امرأة على الولادة لان الزوج قد انتم ما قصت الزمان
فلا حاجة الى اثبات وان كذبها لم يبرح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة لانها بمنزلة الدعوى فثبت الزمان الولد على زوجها
وسبب ثبوت النسب قائم وهو الفراش لكن الحاجة الى اثبات الولادة وتعيين الولد في اثبات الولادة وتعيين الولد لا
عليه ولا يثبت اثباتا بحجة وبجهة اثباتا بشهادة القابلة وان كانت المرأة معقولة لا لسكوتها وادعت النسب على رجل

احتاجت الى حاجة تامة عند ابى حنيفة رح هو ان يكون زوجي هذه وهي حجة اوامة صدقته فهو ابنها فان كانت الزوجة امه
كان الولد ملوكا للمولى لامة عند ابى حنن وعند محمد بن كوف وخالد بن عيسى بن ابي حنيفة ثابتة بظاهر الحال وانما صحت الدعوى لانه
نفع وهو الحرية وابو يوسف يقول ما حكمنا بثبت النسب من الامة كان من ضرورة ان يكون الولد رقيقا والشيء من ثبوتها
ومردية وان كان لا يثبت قصد ولوا دعوتها المرأة القبط انه ابنها لم يصدق حتى يقيم بيته انها ولدت ولا يثبت الولادة
في قول الميراث والطلاق لا يثبت شهادة شاهدين اذ لم يكن حمل ظاهر او اقرار من الزوج به او قرينة اخرى عند ابى حنيفة
يعتبر شهادة امرأة ثقة لانها يقبل حال قيام الفراش ضرورة انه لا يطلع عليه الرجل فذلك في غيره لا في حنيفة ان الاصل
في شهادة القابلة وصدورها ان لا يكون حجة وانما جعلنا حاجة على الولادة ضرورة انه لا يطلع عليها الرجل فبجهة حجة
في حكم لا يقبل الفصل من الولادة والنسب والطلاق يقبل الفصل من الولادة في الجملة فلم يثبت الولادة في حقها لما شهد
مسلم عدل انه ذبيحة يجوز يقبل شهادة **باب** **حجوبة الشاطرة** ونال رجوع على ابويه لان المرأة لما كانت تنفك عن شخص
الزوج في الجملة لم يظهر تجسر الذم في حق ابويه فذلك هذا ولو اقر الزوج بالجل او كان الحمل ظاهرا او الفراش قائما
يثبت الولادة بقول القابلة لانه ثبت النسب قبل الولادة لقيام الفراش ثم وقت الحاجة الى تعيين الولد لان الخصم يقول
لعله هلك فخرج ميتا او مات بعد الخروج فلم يكن يثبت تعيينه بشهادة القابلة وقول القابلة حجة في اثبات الولادة
وتعيين الولد وقال فرج ليس حجة لانها شرط الشهادة بمنزلة شهادة رجل واحد فيما يطلع عليه الرجال وقال الشافعي
رح لا يثبت الابتهادة اربع سنوة وقال مالك لا يثبت الابتهادة امرتين والصحيح قولنا لما روى عن ابى حنيفة بن ايمان
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبارز شهادة القابلة في الولادة والقابلة اسم الواحدة ولانه لو لم يقبل شهادة النساء بانفراد
فيما لا يطلع عليه الرجال لصاعت الحقوق المتعلقة به لان الرجال لا يحضرونها شرعا وعرفا فجلت شهادة من حجة مردية
احياء المعقوف وبعد ما صارت الشهادة حجة القياس ان يكون شهادة المرأة حجة تامة لانها عادة صادقة فليكن
منظومة للمخاطبة لكنها جعلت شرطا للشهادة فيما لا يطلع عليه الرجال ايضا لا قياسا وان اقر الزوج بالحمل يقبل
قول المرأة عند ابى حنيفة وعندهما لا يقبل ما لم يشهد القابلة والمخوف لا يظهر الا فيما ان اطلق طلاقها بالولادة
ثم اقر بوجود الحمل فادعت المرأة الولادة وكذبها الزوج وقطع الطلاق بقولها عنه وعندهما لا يقع حتى يشهد القابلة
لانه حكم متعلق بالولادة فلا يثبت عند المراجعة والمنازعة بغير حجة كما في حق النسب لا في حنيفة انه لما اقر الرجل
فقد اقر بما يقضي الى الولادة لاحالة لان الحمل لا ينفك عن الولادة والمرأة مؤمنة في الاخبار بالاقتضاء عما في نفسها
فيقبل قولها بخلاف ثبات النسب لان الاقرار بالحمل ليس باقرار بولادة هذا الولد يعني لان الحمل ينفك عن ولادة
هذا الولد بيته فلا يتعين الابينة **المستفاد** صحت في يد رجل وامرأة ادعت المرأة انه ابنها من هذا الرجل وادعى
الرجل انه ابنه من غيرها فهو من الرجل ون المرأة لانها تصادق على كونه ابنها وتنازع في كونه ابنها فثبت ما
تصادق عليه فان جاءت المرأة بامرأة يشهد لها على الولادة كان ابنها منه فكانت زوجته بهذه الشهادة لا في حنيفة
ابنهما لانها ولدت على فراش الرجل فثبت النسب منها ومن ضرورة ثبوت نسب منها ثبوت الزوجية بينهما ولو كان
الصبي في يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمسئلة محالها فاقامت المرأة امرأة يشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها
منه ويكون ابن الرجل لان الصبي في يد فكان القول **باب** **المعتدة متى تلحق نسب ولدها المبسوط**
اقل مدة الحمل ستة اشهر لما روى ان امرأة ولدت لستة اشهر منذ تزوجها فاقى بها عثمان بن عفان رضي الله عنه
فقال ابن عباس رضي الله عنهما ان هذه اوجادكم بكما بالله فقتلتمكم قال الله فقتلتمكم وحمله وفصاله ثلثون شهرا وقال في موضع
آخر وفصاله في عامين فاذا وقت عامين للفصال من ثلثين شهرا يبقى للحمل ستة اشهر فلم يرجعها عثمان رضي الله عنه
الحمل ستة اشهر فلو كانت هذه لا يبقى الولد في بطن امه اكثر من سنتين ولو بطل مغفل او بقدر مكمل مغفل حاله الذوات
هذا لا يعرف الاسماع وتوقيفا صادقا لم يرجع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي رح اكثر اربع سنين وهذا مخالف
للاجماع والاشرف فان الاثر والتوقيف ويرد في حق سنتين لا فيما زاد على ذلك المعلقة اذا جاءت بولد فلو ادعى اما ان كانت

مبانة او طلاق رجعية او آية او صغيرة فاذا كانت حبانة وقولت لستين من يوم الفراق ثبت النسب من زوجها
لاحتال ان طلق هذا الولد كان قبل الطلاق لان الولد يبقى في البطن سنتين فلم يتبين زوال الفراق فلا يحكم بزواله في
الشك فلم يقطع النسب عنه بالشك وان ولدت لكثر من سنتين لم يثبت النسب اذا انكح الزوج لانا يتقنا ان طلقه لم يكن
في فراق اوله وانما حصل في فراق واحد وقد وقع المشك في كون الفراق حاداً لهذا الزوج اوله في وقوع المشك في ثبوت
النسب منه فلا يثبت منه بالشك وزد نفقة ستة اشهر عندها وعند ابى حنيفة لا رد بناء على ان العدة تنقضي بالولادة
عنده وعند ما يقتضي بالاقراء قبل ذلك بته اشهر له ان العدة تنقضي ثانياً بالاقراء او بوضع الحمل ولم يوجد الاقراء لانهما
ما لم تقر بها فينقضي بوضع الحمل لهما ان العلوق احتمل ان يكون من كاح جائز بان تزوجت بعد انقضاء عدتها بالاقراء وحصل
ان يكون من كاح فاسد بان تزوجت في العدة فيجعل من كاح جائز عدلاً على الصلح والتعداد وان كان هي منكوة
من كاح ولكن انكارها لا يعتبر فحق الولد حمل حال الولد على الصلح فلا كانت رجعية في اوت بولد لستين ولم يقد
بالنكاح والعدة يثبت النسب ولا يصير الزوج مارجاً لاحتال العلوق بوطي قبل الطلاق وقوع المشك في ثبوت الرجعية فلا يثبت
بالشك وان ولدت لكثر من سنتين يثبت النسب وصار مارجاً لاحتال ان يكون امتداد طهرها وطهرها في اخر الطهر
فصلقت به وصار مارجاً لانا يتقنا انه من طلق حدث بعد الطلاق ولكنه احتمل انه من الزوج في العدة فيصير مارجاً
سبق الفراق واحتمل ان من غيره بنكاح صحيح بعد انقضاء العدة وزوال الفراق فثبت وقوع المشك في زوال الفراق لا نقلاً
فلم ينفذ بالشك ولو اقرت المطلقة الرجعية بالانقضاء العدة فولدت بعد الاقراء اقل من ستة اشهر يثبت
النسب لانا يتقنا انها حين اخبرت فكانت حاملاً لا هذه مدة لا يجوز في ثبوتها للجل في طهرها انما اقرب كاذبة
وان ولدت لستة اشهر او اكثر لا يثبت النسب وقال الشافعي يثبت ما لم يخرج والعصم قولنا لانا متومة
في الاخبار عما في رجحانها وشرا لا انا يتقنا بكونها وهذا لم يتبين بكونها بموازينها تزوجت بعد الاقراء
بالنكاح العدة فحدث من ذلك ولد فيقبل قولها الا بالنكاح في ابطال حقها وان كان فيه تضييع نسب الولد لا
قولنا لينا حجة في المخرج وان تضمن الباطل في غيره ولهذا يبطل به قول الزوج في الرجعية ولو طلقها قبل الدخول والخلوة
فجاءت بولد لا اقل من ستة اشهر يثبت النسب لانا يتقنا ان العلوق حصل حال كونها فاشاله وان كان لاكثر لا يثبت
النسب لاحتمال ان العلوق حصل لا في فراقه كما في المدة اذا اقرت بالانقضاء العدة ثم جاءت بولد وانما لو كانت المطلقة
آية فاقوت بالانقضاء العدة بالشهود ولم تقر فجاءت بولد لستين من يوم الفراق يثبت النسب لانهما
بطل انما من معنى الجبل لان الآية لا تجعل ظهراً ان انقضاء عدتها بوضع الحمل لا بالشهود وانما غلط في اخبارها فاصلاً
خيرها بالانقضاء وعنده بمنزلة وان اقرت بالانقضاء مطلقاً في مدة قطع لثمة اقراء فان ولدت لاقل من ستة اشهر يثبت
اقرت ثبت النسب والا فلو لانه لما بطل الياسر فطلق اقراءها بالانقضاء يجعل على الاقراء بالانقضاء فلم يتبين بكونها
خيرها وان كانت صغيرة واقوت بالانقضاء العدة بالشهود ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من اقرت ثبت النسب
لانا يتقنا بكونها خيرها وان كان لاكثر لا يثبت كما في البالغة وان تقر بانقضاء العدة فجاءت بولد تمام ستة اشهر
لم يثبت النسب عندها وان جاءت لاقل يثبت وقال ابو حنيفة ان كانت مبسوطة يثبت الى سنتين وان كانت مطلقة
رجعية يثبت النسب ان جاءت لاقل من سبعة وعشرين شهراً وان جاءت لاكثر لا يثبت له ان هذه معتدة فيحمل ان
يكون حاملاً وهي لا يشترط فيثبت نسب ولدها الى سنتين ان كانت مبسوطة كالبالغة وان كانت رجعية يثبت لاقل
من سبعة وعشرين شهراً لا بالملك بكونها العلوق بالعدة وصار مارجاً لهما ان كاح الصغيرة لم ينقض سبباً لثبات النسب
لانه لا ما لها ككاح الصغير وقع المشك فيصير مارجاً سبباً ان حصل البلوغ قبل ثلثة اشهر صار سبباً وان حصل بعد
مضيها لا يصير سبباً فلا ينقض سبباً بالشك فيصير مارجاً سبباً ان حصل البلوغ قبل ثلثة اشهر صار سبباً وان حصل بعد
ثباته لا يثبت امره بكونه لا يثبت كون كاح الصغيرة سبباً لثبات النسب لتمام العدة الثابتة باستصحاب الحال فيكون
البالغة لان كاحها انعقد سبباً لثبات النسب في مالم يثبت انقضاء العدة بيقين واذا ادعت انها حمل قبل ثلثة اشهر

ثبت نسب ولدها ما بينهما وبين اقل من سبعة وعشرين شهراً في قولهم لانها لما اقرت بالحمل فقد اقرت ببلوغها
فصار حكمها وحكم ابكره سواء مقدرة تزوجت باخر ودخل بها ووقع بينهما فجاءت بولد يحتمل ان يكون منها فثبت
الاول حملها على الولد على الصلح وصوبنا لاصلها عن الفساد قبل هذا فقول ابى حنيفة رجحاناً على قولها يثبت النسب
من الثاني وقاسوا على مشكلة النكح وهو ان الرجل اذا غاب عن امراته ففعل بها وفاء زوجها فاعتدت عنه الوفاة وزوجت
باخر ودخل بها فجاءت بالاولاد ثم جاء الاولاد عند ابى حنيفة يثبت نسب الاولاد وعندهما من الثاني فيجوز ان يكون
هذه على الخلاف وان لم يتصور من الاول فهو من الثاني لانها اذا جاءت بولد لاكثر من سنتين من طلقها الاول
لم يثبت النسب من الاول فحينئذ يثبت من الثاني وان لم يتصور منها لا يجعل منها بان جاءت بولد لاكثر من سنتين من طلقها
طلقها الاول ولاقل من ستة اشهر من طلقها الثاني وحكم ام الولد اذا جاءت بولد لستين او اكثر حكم المنة
والكبرية المقدرة عن وفاة يثبت نسب ولدها الى سنتين وقال زفر لا يثبت به اذا جاءت بعد انقضاء عدة الوفاة لستة
اشهر لان معنى الاشهر موعين لانقضاء عدتها كما مضت يحكم بالانقضاء عدتها ويجعل الحمل على امرأتها لثبات النسب
البالغة انعقد سبباً لثبات النسب وقع المشك في زواله ان طهرها في النكاح السابق في سببها وان حضرت في نكاح
جد يد بعد انقضاء العدة لا يبقى سبباً فلا يخرج عن كونها سبباً بالشك والصغيرة المقدرة عن الوفاة جاءت بولد بعد انقضاء
عدة الوفاة لا اقل من ستة اشهر يثبت النسب لانه طهرها ان طهرها في العدة والعدة لا تنقضي بعد وجود الحمل
النكاح رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً فجاءت بولد لستة اشهر يثبت النسب لان النكاح الفاسد سبب لثبات النسب
كالصحيح ويعتبر المدة عندهما من وقت النكاح وعند محمد من وقت الدخول الى ستة اشهر وعليه الفتوى في هذا اختاره
مشايخنا لان النكاح الصحيح انما قام مقام الوطء في حوثبات النسب لانه ادعى عليه شرعاً والنكاح الفاسد ليس بشيء
اليه شرعاً بل هو مانع عنه فلا يقيم مقامه رجل زنى امرأة فجلت منه فحل استبانه حملها تزوجها الزاني فولدت بعد
النكاح لستة اشهر يثبت النسب لانهما من وقت النكاح في وقت حملها فانما عقبة نكاح صحيح وان ولدت لاقل من ستة
اشهر لا يثبت النسب لانا يتقنا ان العلوق حصل لا في فراقه رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط فاستبان خلقه لاربعة اشهر
جاء النكاح وان جاءت لاقل من ذلك لم يثبت النسب لان خلقه لا يستبين الا ثمانية وعشرين يوماً اربعين نفقة واربعين مائة واربعين
مضفة ثم ينفق فيه الروح فيتم هذه المدة بين ان الولد من الزوج الثاني وان لم يتم في الزوج الاول وذكر ابن جماعة في قوله
عنه ابى حنيفة ومحمد ام ولد قبلت ابن سيدتها فاعتقها بولائها فجاءت بولد لم يلزم السيد الا ان ينجح به لاقل من ستة
اشهر من ذموت على سيدتها لان الفراق زال في حقها بالتحريم المؤبد وانما وجب عليها ثلثون شهراً لا يحكم الفراق قبل
في معنى الكسبة كاقبل الفتوى يثبت النسب الا لاقل من ستة اشهر من ذموت فاصد الفتوى **اولى باب**

في الرجل يولد من زوجته او ادعاء البسوط مسائل على خمسة اوجه رجل تحت امه منكوبة فجاءت بولد فقاه
الزوج او ادعاء او اعتقها مولاه او اشتراها الزوج فاعتقها او اشتراها ثم باعها ثم جاءت بولد وفي كل وجه ما
انقضاء الزوج او ادعاء او الاولان جاء بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح فادعاء لا يصح الا بصدق
المولى لان علوق هذا الولد لم يكن في نكاحه وانما كان في ملك المولى فيحتاج الى تصديقه كاقبل النكاح وان جاءت به
لستة اشهر من وقت النكاح يلزمه الولد ولا يصح نفيه لان ولدا النكاح وولدا النكاح ثابت النسب منه ولا يقطع نسب الا
بالعان ولا لعان بين يقي وخبر ولا يلزمه المدة لان المدة دفعة ليست بجمعة وانما الثاني لواقعها مولاهم جاءت
بولد انما جاء به لاقل من ستة اشهر من وقت الفتق فادعاء الزوج يثبت نسب منه وانما اختارت الامة نفسها حتى ايت
لان النكاح وان كان منقطعاً وقت ادعاءه كان قائماً وقت العلوق وان كان لثبات النسب وانقضاء فان غارت
زوجها لا يقطع نسب ويولد عنان لقطع النكاح لا ولد النكاح ولا ولد النكاح لا يقطع نسب الا
بالعان وقد تقرر النكاح باللعان لانها وقت العلوق لا يكونان اهل اللعان فيدعون لقطع النكاح لانه قائم
وقت اللعان لانهما من اهلها كمن فني ولد امراته بعد ما اقره فانما يتلوه عنان لقطع النكاح لا يقطع النسب وان

اختارت الفرقة بعد النفي فلا مانع ولا حد لان من شرط اقامة اللعان قيام الزوجية وهي غايته وهذا الفرق اخذ موحدا
لللعان بوقوع الفرقة بينهما فلا يصير موحدا للحد وان جاءت به ستة اشهر فصاعدا من وقت النفي اذ ادعاه ثبت النسب لما بينا
وان نفاه واختارت المرأة زوجها من بينهما وتقطع النسب لان الزوجية قائمة وقت اللعان وهما من اهله وان اختارت
الملة الفرقة فلا مانع ولا حد لا تقطع الزوجية لاحياءها نفسها وانما اثباتها لولا اشتراطها الزوج فجاءت بولد لاقول
من ستة اشهر من وقت النفي ففاه لا يصح فيه ويلزمه الولد لان الولد علق على قيام النكاح فلا معنى لالفاظ
ولا وجه الى اللعان لان الزوجية انقطعت بالشرى وان جاءت به ستة اشهر فصاعدا ففاه ينتفي مجرد النفي لان هذا
الولد يحصل له نكاحا بعد الشرى لان الوطى حلال على كل من علق بالطلاق فيكون ولد النكاح لا ولد الطلاق فيثبت
لان الاصل في الحوادث انه حكم بحدوثها لا قرب ما ظهر منها ففاه امته ولدت فلا يلزمه الا ان يقع له ولد ان ينفى
والحق بالطلاق باين اذا جاءت بالولد ستة اشهر من وقت الطلاق ثبت النسب لان الوطى حلال على كل من علق بالطلاق
من علق قبل وقوع الفرقة وهو حال قيام النكاح يكون العلق من وطى حلال فيكون ولد النكاح لا ولد الطلاق فيثبت
النسب من غير عوى وهذا الوطى حلال فلا حاجة الى ان يجعل هذا الولد حلالا من علق قبل وقوع الفرقة وهو ما يبد
الشرى واما الرابع لو اعتقها بعد الشرى وكان دخل بها في النكاح فجاءت بولد لاقول من ستة اشهر من وقت الشرى
ولا ينتفي بغيره وان نفاه فعليه الحد لانه ولد النكاح يثبت وان جاءت به ستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت الشرى
قال محمد يلزمه وان نفاه فعليه الحد وقال ابو يوسف لا يلزمه ما لم يدعيه وان ادعاه لزمه وان كذب المرأة لمحمدان
معتقة وطها حلال عليه لان الوطى حرام بعد الشرى والعق فوجبا ان يجعل الولد حلالا من وطى حلال قبل الشرى
حلالا فعليه على الحال والصلح والسداد وكما لمصلحة المعتقة وضربا لحد ان نفاه لانه قد نكحها بالزنا حال قيام النكاح
وكن قد نكحها في الحال وهي حرة ولا وجه الى ايجاب اللعان لانقطاع الزوجية فيجب الحد لابي يوسف ان الوطى حلال له بعد
الشرى قبل العتق بلطالبيين فاحتمل ان يكون الولد من علق قبل الشرى واحتمل ان يكون من علق بعد الشرى فان كان من
من علق قبل الشرى يلزمه الولد من غير عوى وان كان حلالا من علق قبل الشرى قبل العتق فيكون ولدا امته لا يلزمه دفع
الشك في لزمه فلا يلزمه لان هذا شيق لانه اقل واقل الاوقات فيجعل من علق حلالا بعد الشرى قبل العتق فيكون
ولدا امته فلا يلزمه وان كان لا يدخل بها فجاءت به لاقول من ستة اشهر بعد الشرى في نكاحه وبغير الحد ان نفاه لانه ولد
النكاح يثبت لان العلق كان في حال النكاح يثبت ولد النكاح لا ينتفي الا باللعان واقامة اللعان متفق
لانقطاع الزوجية فيحد لان المقدة وفاة محنة اخبية من القاذف وقت القذف وان جاءت به لاكثر لا يلزمه
وان نفاه لا يضر الحد لانه ولد الامه لان حصول الامه مضاف الى علق بعد الشرى لانه اقرب الاوقات لما بينا
واما الخامس لو اعياها حين اشتراها وقد دخل بها في النكاح فجاءت به لاقول من ستة اشهر منها اشتراها لزمه الولد
ونقص البيع والمباراة ام ولده لانه ظهر ان العلق كان في النكاح فيكون ولد النكاح ويظهر انه باع ام ولد بيع
ام الولد باطل وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر ولم يقر بانقضاء العدة لم يلزمه الا اذا ادعاه واذا ادعاه ينقص
البيع لان الوطى كان حلالا في هذه العدة فلا يجعل هذا الولد من علق حال قيام النكاح ولكن لا يجعل من الشرى لانه
لان الوطى حرام عليه لكونها معتقة فصح دعوى البائع وصير المباراة ام ولده فينقص البيع وعند ابي يوسف
اخر ان جاءت به لاكثر لم يلزمه وان ادعاه لم ينقص البيع لان هذا ولدا امه لان العلق حال الى ملك ابي يوسف
وكانت هذه وسائر امائه سواء وقد جاءت بالولد بعد بيع الزوج ستة اشهر فلا يصح دعوى البائع الا بغير
المشترى ولو كان المشري الاخر قد اعتق الولد ثم ادعاه المشري الاول فان جاءت به ستة اشهر فصاعدا بعد الشرى
الاول لم يلزمه لانه لا يظهر ان علقه كان في حالة النكاح حتى يكون ثابتا للنسب منه ولو ثبت النسب ثبت لانه
بالرعي وهو لا يقبل الرجوع لفقود الصق فيه فلا يصح وان جاءت به لاقول من ستة اشهر ببيع دعوى ويطلب البيع
وينتقص العتق فكذلك لو اعتق المشري الاخر الام مع الولد يطل البيع والعق فيها لانه ان علق هذا الولد

كان في النكاح فيكون ولد النكاح ثابتا للنسب منه وانما صار تمام ولده حين اشتراها نفي ولده ثم مات الولد قبل
اللعان لا ينتفي وكذلك لو مات صاحبا قبل تفرق النكاح بعد التلاعن لانه قد قطع نسب الميت لانه نفي في حق الاحكام
ولا يصح في الاحكام بعد الموت فلا يمكن النفي والقطع لانه متى تفرق في الاحكام تفرق في النسب نفي ولده ولا يصح في حق
الولد وترك ابن بنت ابنت بنت فادعاه لا يصدق عند ابنة خيفة روح وعندها يصدق كالموت لابن الابن ابنت
الابن لها ان ولد ابنت اهل الاحكام النسب ويحتاج الى ثبات النسب ما للشرع والقول بالانساب ولا يستعمل في النفي
والاختصاص في حد الادث والنفقة ونسب بنت من اب ام كما ثبت من اب الاب لان النسبة مطلقة للعرفان يكون
والنسبة الى الرقيق يكون الى الاباء والامهات لاني خيفة روح ان النسبة مطلقة الى الاباء لا الى الامهات قال الله تعالى
ادعواهم لآبائهم ولان النسب مما شرع اما للشرع والتحمل واللعن والتشهر وذلك كله يحصل بالانساب
الى الاباء دون الامهات فكانت الام في النسب تبعا والاب صلا فلا يكون دعوى نسب ام دعوى نسب لولدها
ينقلب المتبوع تبعا فنفي ابنته ولزمت امه فاراد ابن الملا عن ان يتزوجها ليس له ذلك لان النسب قائم في حق
حرمة المناكحة لان هذه ولد حكم القوله ام الولد للعراش الا انه قطعت عنه النسبة اليه شرعا في حق احكام
هي حرة وهو الميراث والنفقة وبقي ثابتا شرعا في حرمة المناكحة ووضع الزكاة وقبول الشهادة احيانا
لامر الميراث ولهذا لا يصح دعوى غيره كولد الزنا قطعت النسبة عنه شرعا في حق النفقة والميراث وبقيت النسبة في حق
حرمة المناكحة وغير ولدت المطلقة رجعا لاقول من سنتين بيوم ولم يقر بانقضاء العدة ففاه الرجل ثم ولدت
اخر بعد سنتين ففاه ابنا ولا مانع عند ابنة خيفة وابي يوسف رجع وقال محمد هذه رجعة وبقيت النسبة
ان نفاه لا عن وني النكاح فيجعل الولد الاول تبعا للثاني وهما يصح لانا الولد الثاني تبعا لاوله لانه تحت ان يولد
الثاني متيقن انه كان بعد الطلاق لان الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين وعلقوا الاول شكوك فيه يجوز
ان يكون قبل الطلاق ويجوز ان يكون بعد ولا يمكن ان يعتبر حكم كل واحد منهما على من لانها توامان فلقا من ولد واحد
وعلقا في ساعة متحدة فكان جعل المشكوك تابعا للتيقن او لما ذابقيتا اصل في الاحكام واذا كان الاول تبعا
للثاني يجعل كانهما حلالا بعلوق حادث بعد الطلاق فيظهر ان الزوج صار مرجعا لها وانما شكوكه لها ان لا بد
من جعل اصرها تبعا لآخر فكان جعل الاخر تبعا للثاني او من السابق تبعا للاحق السابق تبعا لاولي وجعل
السابق تبعا لاحق مصادرا لمصلحة اذا ولدت ولدين لاحد هما لاقول من ستة اشهر من وقت البيع والاخر ستة اشهر
يجعل الثاني تبعا لاول فكذلك هذا وعلقوا الثاني في شكوك فيضان كان قبل الطلاق ام بعد كالا لانه يجوز ان يولد
كان قبل الطلاق الا ان يبقى في البطن اكثر من سنتين ليس مولدا لان خروجها مكا لا يتصور والولد لا يبقى في البطن اكثر
من سنتين بدليل محتمل هو غايب الرأى والظن لا يثبت فيجوز العمل بخلافه اذا جاء دليل ضروري فاذا استويا فيكون
علقوا كل واحد منهما مشكوكا فيه كان جعل الاخر تبعا للثاني او من السابق تبعا للاحق السابق تبعا لاولي وجعل
شكوك الولد الثاني فان نفاه لا عنها بها ولزما الام وان اقرب لزمه ولا مانع لان الولد من حلالا عن طوق حادث
لان الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين فصار علقها من وطى وحيد بعد الطلاق فصار الزوج مرجعا لها فلو ادعاه الثاني
حصلت به الرجعة فيكون النكاح قائما فلو ادعاه عن بينهما فعلق النكاح وقطع بينهما فيكون موقفا على نفي الثاني فان نفاه
قطع والا فلاقول في الاول لا يكون فيها الثاني فيحق الثاني ثابتا بالنسب وثبات نسب احدهما يوجب ثبات نسب الآخر
منه ولو كان الطلاق باينا فان جاءت بالولد لاكثر من سنتين لا يلزمه الولدان ولا مانع لانه ظهر ان الولدين
حلالا من علق حادث لامن الزوج واللعان ولا مانع لاقول في حجرها ولم يثبت نسب من احد وهو من علقا لانا
نكاحا في صورة الزنا ثبات فقد فاضا لا يوجب شيئا وان جاءت باحدهما لاقول من سنتين ففاه يلزمه الولدان لما
ثبتا وعليه الحد عندهما لانها يصح لانا الثاني تبعا لاول فكانها جاءت بهما لاقول من سنتين وعند محمد لا يلزمه
ولان ولدا على لانه جعل الاول تبعا للثاني فكانها جاءت بهما لاكثر من سنتين اسلم الزوجان كذا فان او

اعتق الزمان العبدان فجاءت بولد ستة أشهر فقاه لاعنها ولزم الولد أمه لأن الوطى حلال والوطى متى كان
حلالا يقتضي نسب الولد من اقرب الا زمان واقرب الزمان منها بعد اسلام وبعد الفتق فيقتضي بعلوق الولد من هذا
الوقت وهما في الحال من اهل القام فلا عناق ويحق النسب بالام وان جاءته به لاقلة لاعنها والولد لازم للام
لا تبايننا ان العلوق كان في حال لا يجري بينهما لعان وقطع النسب كما يكون من وقت العلوق لانه متى ثبت لازما
وقت العلوق لا يمكن قطعه ولا يمكن القضاء بحكم اللعان وهي تقي النسب من وقت العلوق في باب
البينة على دعوى النسب اصله انه اذا قامت البينتان على نسب الولد يقتضي لدعي النكاح لان فراش النكاح صحيح
او فاسد اقوى واكد من الفرائض الثابت بلان البين لان ذلك لا يقبل الانتقال والتحويل الى غيره وفراش ملك البين يقبل
الانتقال الى غيره بالترتيب وكذلك الفرائض الثابت بالنكاح الصحيح اقوى واكد من الفرائض الثابت بالنكاح الفاسد
تكرم احمل اقام البينة على رجل وامرأة انهما واقام رجل اخر لعنة البينة ان الغلام ابنها فبينة الغلام اولى
وشيت نسبة من اللذين ادعاهما لان هذا في معنى دعوى انتاج والغلام في يمينه وفي انتاج بينة صاحب اليد
اولى لان حق الولد في النسب اغلب واكثر لان عظم المنفعة في النسب راجعة الى الولد لانه يحصل له منفعة دائمة
على احتياق المال به وهي منفعة التحمل والشرف والنفقة والشوق فان الولد يتحمل الاب وتترتب له لانه كان
يعبر دينهم اذا لم يكن له اب والعبرة للاغلب فكان النسب جماله فكان الولد مثبتا حتى ينفقه ومعه مثبتا حتى
فكانت بينة من شيت حقه اولى لانه اكثر اثباتا وكذلك لو كان الغلام بفراشها واقام بينة مسلمة على فراشها فبينة
انه ابنها واقام مسلمة مسلمة على ذلك فبينة الغلام اولى ويترجى من بينة المدعي اسلام لان اليد اقوى
في ترجيح من اسلام لما بينا ولانه ثبت حتى ينفقه والمدعي شيت حتى ينفقه ولو كانت بينة الغلام بفراشها فبينة
المسلم اولى ويحجر الغلام على اسلام لان بينة الغلام ليست بحجة على المسلم فكان لم يبق البينة في حق المدعي
المسلم وهو تغرد باقامة البينة فيقتضي نسب الغلام منه لان للادويين في النسب حق فانها يستحقان عليه
حقوقا مائة فيقبل بينهما اقامتهما باقامة البينة ولو ادعى الغلام انه ابن فلان ولعل فراشه من امته
ويقول الرجل هو عبدي ولوم من تحت ذقنها من عبدي فلان له والعبد يرضيه واقاما البينة على ذلك فبينة
بينة العبد والمولى لان الغلام يرضي الفرائض ملك البين والعبد يرضي الفرائض ملك النكاح وفراش النكاح اقوى واكد
واكل فكانت بينة اولى واحق وان كانا العبد يتنا او جانا لانه لا يرعى لا يقبل بينة مدعي النكاح لا ثبت
النكاح للعبد من غير دعواه ولا ثبت النكاح بالبينة من غير دعوى النكاح صرور وامة في يد رجل فاقام اخر البينة
ان هذه امته ولدت هذا الولد على فراشه واقام الذي في يمين البينة انها امته ولدت هذا الغلام على فراشه
والغلام صغير ومالك يدعي انه ابن من هو في يمينه يقتضي ان اليد وان كان الغلام يرضي ابن اخر يقتضيه
لان في بينة الخارج اثبات الحرية للامة وليس في بينة ذي اليد ذلك بل بينة اثبات الرق فيها وبينة الفتق
والحرية اولى من بينة الرق لانه لا يجوز القضاء بالرق مع قيام البينة على الحرية لان الحرية يرد على الرق والرق
لا يرد على الحرية فاذا اعدا وصا يجل الحرية والرق فيكون القول لمن يصدهه الولد رجل اقر بان هذا القبي
من امته هذه ثم مات فاقام اخوة البينة ان اباهم زوج امته من هذا العبد قبل ولا دنة بتلوث سنين
فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة تنكران لا يقبل بينهما لعنة الدعي من صاحب النكاح ولو كان
العبد هو المثلث لذلك يقبل ويثبت نسبة منه لانه بهذه المثابة ثبتت النكاح لنفسه على الميت ولانه
يدعي النسب على بينة النكاح يدعي على المولى والنسب حكم النكاح فانصبا المدعي عليه قبله خصما عنه بحكم الفصل
السبب بينهما كما في دعوى الملك الشريفي العايب وان كان الاقرار من المولى في المرض عتقا من الثلث والمرأة امرة العبد
لان دعوى تحرير لا يرد بوجه هذه الدعوى اثبات النسب فكان بمنزلة الامتاق والامتاق في المرض يعتبر من الثلث فكان
لو كان الغلام بالغاً فاقام بينة انه ابن هذا ولد على فراشه من امته هذه واقام المولى البينة انه ابن عبده زوج امته

وادعاه العبد فزاد العبد لان بينة اكثر اثباتا لانه ثبتت نسب الغلام بفراش النكاح وبينة الغلام ثبتت
نسبه بفراش ملك البين وفراش النكاح اكد واقرى لما بينا وبينة الغلام وان كانت بينة الحرية ولكن الترجيح
بالحرية واليد انما يصبر اذا استوت البينتان في الاثبات فاما اذا كانت احدهما اكثر اثباتا لم يعتبر الترجيح بالحرية
واليد كما في دعوى الملك المطلق يعتبر الترجيح باليد ولو ادعى الغلام ما ادعى المولى والمولى على عكس ذلك فهو
وابن عبده لان بينة الغلام اكثر اثباتا لانه ثبتت نسبة بفراش النكاح وبينة المولى ملك البين وعتق الغلام
باقرار المولى بطل مات واقام غلام مدرك البينة انه ابن الميت اجر من امته فلان والعبد يدعي ايضا يقتضي للعبد ان
بينة ثبتت نسبة بفراش النكاح والغلام بفراش ملك البين فكانت بينة العبد اكثر اثباتا وان كان العبد متنا
ثبت نسبة من اخر وامة ام الولد الحر لان بينة المدعي على اثبات نكاح العبد غير مسموعة لانه ثبتت نكاح غيره وقد
انعدم الدعوى منه **فصل** صغير لا يتكلم في يد رجل يرضيه انه ابنه ثبتت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه لانه
لا بد له على نفسه يد اذ هو يد يرضيه يد اذ هو تحت ولايته الحافظة كالبينة العاجزة لان الادعي ما فارق البهائم
الا بالعارة الناطقة ولهذا الوادي انه عبده يقبل فاذا ادعى البينة اولى ان يقبل لما فيه من تحصيل الملقط ثابتة عليه
فهو بالدعوة يريد ازالة عين عنه لانه متى صححت الدعوة كان له ان يرضيه من يرضيه وليس له اذالة يد فوجب ان لا يقبل
وجه الاحتياط ان الدعوة نظر في حق الضبي وهو تحصيل شرف النسب ونزول الحضنة والمنفعة فكانت الدعوى تقع
له فيقبل اذ لو لم يقبل لكانت على الضبي هذا التفع والتفرض اذ صححت الدعوة كان هو اولى به ضرورة ولو ادعاه ذو اليد
ودرجل اخر فزاد اليد اولى لانها استويا في الدعوة والمنفعة لاحدهما يد عليه فكان صاحب اليد اولى ولو سبق احد هاتين
فهو السابق لان السابق حين ادعى لم يكن له حادع فقدت دعوته وانرضى الاخرية وان اقام الخارج البينة انه
ابنه يقبل صاحب البينة ويكون الغلام حرا وان لم يعرف امه لانه ثبتت انه علق من مائه وما هو اخر وكذلك كان الذي
ذميا او عبدا او امرأة ثبتت نسبة منه لان اليد لا تعارض البينة ولا تعارضها لان البينة حجة متكاملة سالمة
لا يستحقا عليه واليد لا واذ لم يستويا في الحجة لا يعتبر الترجيح بالاسلام والحرية وفي الحرية يجب ان يكون الولد
رفيقا اذ لم يعرف امه لان ما للعبد يدق مالم يوجد دليل بطلان الرق ولم يوجد فيكون رقيقا وذكر في النكاح ان الولد
حر وان كان موعيه عبدا لان حرية الولد ثبتت باقرار ذي اليد من حيث الظاهر من حين ادعى نسبة والثابت من حيث
الظاهر لا يقتضي الابالبينة العادلة ولم يبق البينة من العبد على ابطال الحرية الثابتة باعتبار الظاهر اذ كانت الام
مشككة لانها محتملة مشككة انها حرة او رقيقة فلو يقضى لحرية الثابتة بالثبوت حتى لو اقام العبد البينة انه ابنه من
امرأة الامة فانه يبطل الحرية ولو اقام الحرا البينة انه ابنه من هذه المرأة واقام الذي في يمينه انه ابنه ولم يصبه الام
قضى المدعي لان في بينة اثبات النسب من شخصين وفي بينة ذي اليد اثبات النسب من شخص واحد فكانت بينة المدعي
اكثرا اثباتا واليد انما يصبر الترجيح اذا استويا في الاثبات فاما اذا لم يستويا لا يعتبر ويصير مجرد المرأة والاخصم
عزامة في اثبات النسب منها كالاخصم انكر الاب لان في اثبات النسب من الاب منفعة محضة للصغير لانه
في الحقوق اشراكا للولد في هذا زيادة منفعة لما فيه من ان الله التعسر والتعيب بعدم الاب فانه يرضى الولد بالزنا
اذا لم يكن اب يرضيه ويحفظه ونفيه فترجى منفعة الصغير على منفعة الاب في اثبات النسب فيكون نفعها للصغير
ولهذا صححت دعوة الرجل من غير بينة فانصب الاب خصما عنه في اثبات النسب من الام وكذلك الام انصبت في
اثبات النسب من الاب لانها تصلح خصما عنه في اثبات حقوقه النافعة المحضة كقبول الهبة والصدقة والوصية
للصغير يصح من الام كما يصح من الاب وانما لا تصلح الام خصما عن الصغير في اثبات حقوقه الدائمة بين الزوجين والنفع
كالبائع ونحو الخارج وذو اليد اقام البينة على البينة في اليد اولى لان النسب في معنى دعوى انتاج لان
سبب ثبوت الحقيقة الولادة وانها لا يكره ان الفرائض الظاهر اقيم مقام النسب وفي دعوى انتاج ذو اليد
اولى فكذلك اذا اقامت المرأة شاهدا واحدا انها ام ولدته وان كان ذو اليد يدعي انه عبده او ابنه لم يقض للمرأة

لان عند ابى حنيفة الولادة انما تثبت بشهادة القابلة في حق ثبات النسب من المرأة لا غير لان ولادة المرأة لا ينفك عن
النسب بحال ففي ثبت الولادة بشهادة القابلة ثبت في حقها لا ينفك الولادة عنه هو ثبات النسب منها فاما ثبوت
النسب بغير ذلك عن ابطال يدسقة الغير فلا يثبت الولادة في حقها بشهادة القابلة كالا يثبت الولادة بشهادة القابلة
في حق وقوع الطلاق والعناق المعلق بالولادة لان الولادة ينفك عنه في الجملة فكذلك هذا فاما عند ابى حنيفة في حق المرأة
لان الولادة عندها يثبت بشهادة القابلة مطلقة في حق الاحكام اجمع فكذلك في حق ابطال يدسقة اليد وان كان لا يبرك
وهو ليقط قضي المرأة لانه اذا لم يرعيه احد ابنه او عبده ليس له على هذا المقيط يدسقة الا ان كان للقاضي ان يبرع
من غير شهادة ويؤخذ الى غيره فعنه شهادة القابلة اوله لم ينفك شهادة القابلة ابطال يدسقة الغير فيقبل مطلقا
المنقأ رجل اقام البيعة ان هذا ابني من فلاة الميتة ولي ميراثها حق واقام الابن البيعة انه ابن رجل اخر من امه
والاخر يتركه بيمينه مدعى الميراث ويثبت نسب الولد منه لانه يترعى الميراث وجعلون في واحد ما عبده وفيه الاخرامة
فاقامت الامة بيعة على مولى العبد انه اشتراها بالثمن وادعى انها ابنته واقام العبد البيعة على مولى الامة انه اشتراها
بالثمن وادعى انه ابنه فانه يعقني بالامة مولى العبد ويعق عليه وبالا فاعق عليه مولى الامة واما العبد اذا شهد
بيعة العبد بان مولى الامة فثبت عتقه عليه وعليه قيمته لمولى العبد وان لم يشهد وابقى لم يعق ولا لما حصل الامة
بتعاضد من مولى العبد بالف صاد البيع في العبد فامسك ان اشتراه بعبده فباعه وبيع في البيع القاسد لا يملك الا
بالقبض لاجل مات وترك الامة لها ثلثة اولاد قد ولدتهن في بطون مختلفة فاقامت الامة شاهدين ان الميت
اقر ان هذا الولد اكبر ولد من هذه فها بنيه والاوسط والا صغر بغيره انهم لان الاكبر لما صار ابنا بالقرارة
الثابت بالبيعة العادلة صاد الامة ام ولد له من ذرية وحكم ولد ام الولد حكمها فان قالوا الشهود قد شهد انه اقر
بهذا الولد الاكبر انه ولد قبل ان تلده هذين فها ابنا ايضا لان الامة صادت فراسا له قبل ولادة الاخرين فها
يحدثان على فراسه فصادا ابنا له وقال ذفر في الاول هما ابنا ايضا وقال محمد بن ابي اذ جادت بعد اقرار المولى
بالاكبر لستة اشهر فصاعدا من ولد وان جادت بـ لا قبل من ستة اشهر لم يلزمه لانه انما صادها من قبل من ذرية
اقر فلا يلزمه ما كان من العمل قبل ذلك **باب دعوى احد ولدى امه** اصله ان الاقران يثبت
بمجهول لا يسمع لانه لم يكن اثبات نسب شخص مجهول لانه لا يثبت فانه لا يمكن اثبات الاحكام في المجهول فيكون اقراره
بنسب مجهول اقرارا بحريته لما عرفنا انه متى تغير اثبات النسب بالدعوة يجعل اقرارا بالحرية صوابا ككلامه لان الحرية
حكم النسب فيجعل كناية عن الحرية والاقران يثبت بهم صحيح لان اتفاق المجهول فيد لانه يمكن اعتباره بان يحكم بعتق
واحد منهم ثم تفرع ذلك العتق عليهم عند تعدد البيعة امة في يد رجل ولدت ثلثة اولاد في بطون مختلفة
فقال المولى في حق احد هؤلاء نصير الامة بمنزلة ام ولد له ولم يثبت نسب واحد منهم وحقق ثلث كل واحد منهم
وسمي في ثلثي قيمته اذا مات المولى قبل البيعة عند ابى حنيفة حج وعندها يعق ثلث الاكبر ونصف الاوسط وكل
الا صغر فها انا يثبتنا بعتق الا صغر لانه ان كان هو المراد بالدعوة عتق وان كان المراد بالدعوة احد الاقران يثبتنا ايضا
بعتق الامة لانه ولد ام ولد يعق كله والاوسط يعق في حالين احدهما بعتق نفسه ان كان المراد هو بالدعوة والثاني
بعتق الام ان كان المراد بالدعوة الا صغر فيعتق في حالين ولا يعق في حالين ان كان المراد هو الاوسط والا صغر في حال
المرحان احوال فيعتق ثلثة لابي حنيفة حج انه لا يمكن اعتبار عتقه من جهة الام مع عتقه من جهة نفسه لانه عتقه من جهة
الام يثبت بطريق التبعية الام وعتقه من جهة نفسه يثبت بطريق الاصله وبين الاصل والتبعية مصادفة فلا يمكن ان يجعل
الشخص الواحد في حكم واحد اصله بنفسه وبغيره فكلما كان اعتبار الاصله اولى من اعتبار التبعية لما تعذر الجمع بينهما ولان
عتقه من جهة نفسه عتق مخرج لان هذه الدعوة دعوة تحرير فيكون تخير العتق والعتق من جهة امه عتق مقرب لان الام
انما يثبت بموت الام وبين العتق المخرج والمترقب تضاد وبنا في لان المخرج يبرأ الرق في المال وبين كون العتق ذللا وفيه
ذلل بينا في فقد الجمع بينهما فكانا اعتبارا ما يوجب عتقا مخرجا اولى لان المخرج الى من المترقب باعتبار هذه الجهة نصيب

كل واحد منهم ثلث العتق لانه عتق كل واحد في حال ويرق في حالين ولو كان كل واحد من زوج معروف كان لها فهو على هذا
الاختلاف ولو ولدت ابنا فبكر فالولد الابن ابن من امه المولى من غير تزوج ثم ماتت الابن الاول ثم قال المولى اصل ابني
لم يثبت نسب واحد ويعتق ابن الابن بلا سعاية وتسعى امه في نصف قيمتها وكذلك جده اما عتق الولد لانه لو كان
المراد بالدعوة هو الا صغر عتق لانه ادعى ولما مته وان كان ثابت النسب من ابيه وان كان المراد هو الاكبر لم يثبت
يعتق ايضا لانه يكون ابن ابنه وهو ملكه فيعتق على كل حال لانه يمكن اعتبار عتقه من جهتين لانه في كل جهة يعق نفسه
لا بعتا لغيره فيمكن الجمع واما الجاريتان يعتق كل واحد في حال ان كان المراد هو الاوسط لاسفل عتق الام لان كان المراد الاكبر
لا يعق وام الاكبر كذلك فيعتق من كل واحدة نصفها ولدت امه بنتا من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن اخر من غير
زوج ثم ولدت ابنا اخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الفداء والاكبر واحد التواقين فقال في صحة احد هذين ولدت
ثم مات قبل البيعة لم يثبت نسب واحد ويعتق نصف الاكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها ويسعى
في الباقي ويعتق ابن الا صغر كله ويعتق امه اما الام فلا يثبتها عتق على كل حال اذ ادعى الاكبر ام احدى البنتين واما الاكبر
يعتق وان كان المراد واحد الاوسطين لا يعق فيعتق في حال ولا يعق في حال فينصف فيعتق نصفه واما الا صغر فلا يثبت
لا يصيبه العتق من جهة امه لانه لم يصف الدعوى اليه قابو حنيفة رحمه الله يعتبر العتق من جهة الام اذا كان لا يصيبه
العتق من جهة نفسه وباعتبار عتق الام يعق على كل حال تبعا لامه لانه ولد ام الولد واما الاوسط لان كان المراد
هو الاكبر لا يعتقان لانها لو عتقا عتقا تبعا لانهما لا يثبتان في حال ولا يعتقان في حال فيكون لهما
جزئية كاملة بينهما فيعتق من كل واحد منهما نصفه وهذا قول ابى حنيفة حج اما على قولها فيعتقان جميعا لانه ان كان
المراد احدهما يعتقان وان كان المراد هو الاكبر يعتقان تبعا لانهما ولد ام الولد ولو نظر الى الاكبر والا صغر
فقال احدهما ابني عتق من الاكبر نصفه ومن الا صغر نصفه ويعتق اثم ويعتق نصف الامتين ويسعيان في نصف
قيمتها عند ابى حنيفة حج اما الاكبر فلا يعرف واما الا صغر فلا يثبت العتق من جهة الام لانه لا حلاله
من عتق امه عنده وباعتبار عتق نفسه يعق في حال ان كان هو المراد ولا يعق في حال ان كان المراد هو الاكبر
فيعتق نصفه واما الاوسط لان كان المراد هو الاكبر يعتقان لانها ولد ام الولد فيعتقان بموت السيد
وان كان المراد هو الا صغر لا يعتقان فيعتقان في حال دون حال فيعتق رقية واحده وان ابى حنيفة حج يعتبر العتق
من جهة الام ان لم يستند الشخص العتق من جهة نفسه واما لا يستند العتق من جهة نفسها وعندها يعق نصف
الاكبر ويسعى في نصفه ويعتق الا صغر كله ويعتق نصف البنتين اما الاكبر والاوسطان فلما بينا واما الا صغر
فلا يثبت اعتبار العتق بالجهتين وباعتبار الجهتين هو حريته بيقين لانه ان كان هو المراد يعق وان كان المراد هو الاكبر
يعتق تبعا لامه لانه ولد ام الولد فيعتق بموت السيد **باب دعوى المريض** الميسوط
اقر المريض ان عبده الذي ملكه وصحة ابنه فالنسب ثابت وبرث ولا يسعى في شيء وان كان عليه دين يحيط به
لان هذا اقرار يستند الى وقت الملك لان من ملكه وله عتق عليه من وقت الملك ومن ملكه في الصحة فصادق متقا
في صحته فيعتق من جميع المال وكذلك ولدي جارية ولدت عنده في صحته فان ملكه المريض ثم اشاعه او ملكه بعد ما اشاعه
ثبت نسب لانه المرض لا يزيل امدوكه ولهذا فقدت تصرفاته في ماله فالدعوة صادقة ملكه فصحت ويسعى في
قيمتها وبينه وبين الورثة ان لم يكن على الميت دين عندها وعند ابى حنيفة في ثلثي قيمته ولا يرث وام الولد لا تسعى
بالاجماع لان الملك كان في المرض فصار متقا في المرض وصية وامية للوارث فيصير عليه السعاية في جميع قيمته
عندها لانه عتق كله والمستسعى حر مديون عندها فيكون وارثا وعند ابى حنيفة حج يعق ثلثه لان عنده
العتق يخرجى ومعتق البعض يطق يشبه المكاتب ولا يرث مريض مديون وهب له ابنه المعروف في مرضه يسعى
في قيمته لغيره لانه معتق المريض لانه ملكه في حاله المرض فصار متقا بالملك لان ملكا القريب باعتاق عندها فقد
اكتسبت عنده مائة متقومة بالعتق فعليه ان يسعى في جميع قيمته ان كان الدين يحيط بقيمته اذ لا وصية له ولدين

وان كان الدين اقل من القيمة يسرى في الدين لان قدر الدين مشغول بالدين فلا يقع الوصية فيه وتلك ما بقى من القيمة
لورثة عند اخذ حصة دين والتلك وصية لان المستعنى بمنزلة المكاتب عند فلو يث فيصح الوصية بعد ذلك ماله
وعند هاهنا في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث فيرت لان من مديون فيكون وارثا ولا وصية للوارث
وقس على هذا الشري مريض وهبت له ام ولده لا يسرى في شيء اتفاقا لان عمق اتم الولد انما ثبت بالاستيلاء
بالتملك والاستيلاء كان في حالة القوة فيصير مقاما من وقت الاستيلاء لانه لا قبل منه في الحال وهو فعل الاستيلاء
فان اشترها وقيمتها اقل من الثمن والدين يحيط بماله فانما البايع يرد الغنبل على القيمة على الزمراء وان كان عليه
دين رد ثلثي الغنبل على الورثة لان قدر القيمة معاوضة ولا مائة فيها وما زاد على القيمة مائة والحماية وصية
فيصح بقدر الثلث ولا يجبر البايع وان زعمه زيادة عن ثلثي قدر الرخ فانها صادرة ام ولده فلا يبعد رد ثلثي
وذكر في الوصايا لولم كان في مرض موته وهات وهو يخرج من الثلث عند هارث ويسرى في جميع قيمته وعند ثلثي
يرث ولا يسرى في شيء ولا لانه لو وجبت السعاية لسقطت كما وجبت لانه لو وجبت عليه السعاية يصير حرا فيظهر ان الوصية
حصلت لغير الوارث فسقطت السعاية لان الوصية يخرج من الثلث فاذا سقطت السعاية يصير حرا فيظهر ان الوصية
حصلت للوارث فلا يصح فيلزم السعاية فلو زال يورث هكذا والسم الذي يراى قتل وانما يقع الرد بواجب السعاية فلا
يوجب ولا فائدة في ايجاب شيء يسقط وقد علم بعض الناس على ان حصة دين وقال جوز الوصية للوارث وقال في ذلك
قلنا ما خالف الحديث ولكن خص هذا الوارث من الحديث بدليل ضروري او جليل التخصيص وهذا جائز

كتاب الاستحقاق باب ما يرجع به المشتري على البايع عند الاستحقاق

المنتقا اصله ان الرجوع على الغير اجد امرين اما بعد فيه عوض لان سلامة العوضين مستحقة به فاذا كانت
يسحق الرجوع بالعوض واما بقبض يقع للذاع كالموكلت الوديعة في يد المودع والمستاجر في يد المستاجر ثم استحققت
فتمت المستحق رجوع لما ضمن على آجر ومودعه لانه عامل له فيكون قرار الضمان على المعمول لانه هو الذي اوقع فيه
المنتقا لو اشترى دارا فبني فيها ثم استحققت فتمت المستحق ثم هدم البناء ودفع الدار الى المشتري لقوله صلى الله عليه وسلم
ليس له ان يظلم الحق ويرجع المشتري بالثمن على البايع وقيمة البناء يوم تسليمه الى البايع فرق بين هذا وبين الشفع اذا
استحققت الدار من بينه وقبض فيها رجوع بالثمن دون قيمة البناء والفرق ان البايع ضمن المشتري سلامة البناء وبقية
الى الابد وان لم يسلم له صار مغرورا من جهة فرجع على القادر بما لحقه من ضرر الغرم من نقصان والمخران كالمشتري
اذا ضمن قيمة دار المفرد المستحق الجارية يرجع على البايع بقيمة الولد فكذلك اذا قاما الشفع فلم يصرفه وارثا من جهة الشفع
لان لم يصرفه ماله سلامة البناء له لان ضمان السلامة لا يثبت بغير رضاه ولم يوجد منه دماء لان الشفع يملك
الدار عليه على كونه منته وسلم للنقص البايع لان الضمان يبعد الملك في المصنوع وان شاء المشتري اصدقه ببناء
لان ذلك ملكه ولا يرجع على البايع بل لحقه من زيادة عمره ونفقه البناء لانه لما رضى بنقص البناء فقد ابرأ البايع
عن الزيادة ففيه مسائل لا يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق اذ صارت الشفعة وهي ما ذكرنا والثانية القيمة وهي
ما اذا قسم الدار نصفين وبني كل واحد في نصيبه ثم استحققت الدار لم يرجع احدهما على الاخر بقيمة البناء والثالثة الجارية
المأسورة اذا اشترى رجل من اهل الحرب ثم جاء المالك القدير واخذها من يده واستولدها ثم استحققتا رجوع
ثم يرجع بقيمة الولد على الذي اخذها من يده والرابعة الاب اذا ولى جارية ابنه فطلعت منه ثم استحققتا رجل
لم يرجع بقيمة الولد على ابن لانه اخذها منه جبر بغير اختياره فلم يصرفه الاخذ منه فادامته ما السلامة والثالثة
دويان دسم عن محمد بن قاضى دار اليتيم ما يساوى القابضة ففيها المشتري ثم ادرك الصغير فانه يرد البيع
ولا يرجع المشتري بقيمة البناء على احد وقال ابو يوسف اذا ادى الغاصب قيمة الجارية المفضوعة ثم استولدها
ثم استحققت كان له ان يرجع بقيمة الولد على المولى لان المولى اخذ القيمة منه عن اختياره والغاصب غرر من جهة
فرجع عليه بمثلته من ضمان القوم ولو هدمه المشتري فلا شيء له على البايع ولو افسد المظفر فعلى البايع ضل البايع

ضل البايع بعض البناء وان شاء البايع اخذ النقص واعطاه قيمة البناء مبنيا ولو هدم المشتري بعضه وبقيت
فله ان ياخذ البايع بقيمة ما بقى وسلم له فيه منه البايع والمعتقل له وان شاء المشتري انقص كله ونقصه له ولا يسلم
الى البايع وروى الحسن بن ابي حنيفة ربح استحق ان يبعث القاضى من يقومه ثم يقول المشتري انقصه واخفظ النقص
واذا ظفرت باي ملك سلمته اليه وقضيت عليه بقيمة البناء ولو هدم المشتري بناء الدار المخررة وبنائها بناء
جديدا من عند ثم استحققت الدار اخذ المشتري الدار وقيمة البناء الذي كان موجودا عند الشري من المشتري ورفع
البناء الجديد ورجع المشتري حصة الارض من الثمن وقيمة البناء الجديد ولا يرجع بقيمة البناء القديم لانه هو الذي
اهدمه وذكر الناطق في اجناسه لو اشترى رصا ففرض فيها حفلا ثم استحققت الارض فامر المشتري ببيع الحقل
ويكن في قلعه ضربا لارض فاستحق الحيا وان شاء اعطاه قيمة الحقل مقلوبا وكان له ذلك وان شاء يفرمه ما فسر
القلع من رصه ويرجع المشتري على ابيه بالثمن ولا يرجع بقيمة الحقل ولا بنقص الارض فان اثمرت الحقل استحققت
الارض قال ابو يوسف رج المشتري ان يرجع بقيمة الحقل باثباتي الارض وسلم ذلك البايع ولا يرجع عليه بقيمة الثمن ويجبر
المشتري على قطع الثمن بلع اول يبلغ ويجبر البايع على قلع الحقل وان كان في الارض ذرع والذرع فمرا لا يرضى للمشتري
ان يبعث نقصا لارض ولا يرجع على ابيه بالثمن فان كان المشتري قد كثر في ارضه واخر فيها ساقية او قنطرة على
المنبر جبر ثلث استحققت فله ان يرجع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما انفق في كثرها ولا ساقية ولا سباسة جعلها
بالرأب وان بناها باجر او لبن او قسبا ورضاه قيمة يرجع بقيمة ذلك عليه ثابت في البناء واخذ البايع بقلعه رجل
اخذ قوب رجل بغير امره فبيعته ثم باعه من رجل فوجده صاحبه في يده واقام البيعة انه قوبه فانه يقضي به له ولا يفر
بدفع ما زاد الصبيغ فيه الى المشتري لان الثوب لما استحق من يده فقد انتقص المشتري وصار يرجع بجميع الثمن ولا يجوز
سراؤه الصبيغ الذي البايع فيه حتى يخرجه ابيه فيعطيه ما زاد الصبيغ فيه وهو في ايديها بمنزلة قوب رجل وقع في
عصفرا خر ضوفا في ايديها حتى يحكم فيه **باب ما يمنع الرجوع عند الاستحقاق وما لا يمنع**

المبسوط اشترى عبد يقر بالعبودية فان اهوخر فلا شيء على العبد الا ان كان البايع غائبا لا يورثه ولا يرجع
المشتري على العبد ثم يرجع هو على البايع وروى عن ابو يوسف انه لا يرجع على العبد بحال لان الضمان انما يوجب بالمبايع
او بالوكالة ولم يوجد ذلك من العبد وجه ظاهر الرواية انه شرع في العقد بناء على امره معتدا على كلامه ضار فخره
من جهة ضار العبد ضار سلامة الثمن متى تعذر استيفاءه من البايع دفعا لضرر القوم عليه فقل له بخوف
ما لو اذنت عبدا مقرا بالعبودية فوجد حرا لم يرجع عليه بحال لان الرهن ليس بمعاوضة فلا يفتقر به السلامة فلا يصير
الامر ضار سلامة ولا يبيع بغيره اشترى عبد بثوب وقفا باثباتي استحق العبد وقدر ذلك الثوب في يده لزمه قيمته
لان وجب عليه لانه لان البيع انفسخ في العقد فيلزمه رد ثوبه وقدره عنه فليزمه رد ثوبه ولو كان جارية
قولت من السيد او اعتقها ثم استحق العبد يلزمه المشتري قيمة الجارية لان العقد فسد في الجارية باستحقاق
العبد فيلزمه رد ثوبه وقد عجز عن دفعه فليزمه ولا يضمن للولد شيئا لانه علق حرا ولو وجد العبد حرا كان
عتقه باطلا ولو اذنته رقيقا لانه عقد باطل لا فاسد لان بدله ليس بمال فلم يملك الجارية **المنتقا** اشترى
دارا وهو يعلم انها لغير البايع وقال البايع امر في صاحبها ببيعها فاشترىها منه ثم بناها فاستحققت يرجع على
البايع بقيمة البناء وان قال البايع امر في صاحبها ببيعها ولكن ادجوان يرضى به ثم يرض صاحبها لا يرجع على البايع
بقيمة البناء لانه لم يرض فان اجاز صاحبها قبل البناء ثم بناها المشتري ثم استحققت من وجه اخر رجوع على البايع بقيمة البناء
لان في الاول حيث بناها لم يكن مغرورا لانه بناها اعتمادا على ان لها دارا ملكا له بلا جارة وان كان المشتري
يملكها قبل الاجارة وبني العلو بعد الاجارة ثم استحققت لم يرجع بقيمة العلو ولا السفلى لان السفلى حيث بناها
لم يكن مغرورا فلما بني العلو كان بناؤه على غير اصل ثابت لانه كان قد أخذ بقلعه كالوحي في دار انسان بغير اذنه

ثم اشترى لها رثم جرد على ذلك البناء بناء آخر ثم استحققت لم يرجع عليه ببيعة العلو ولا السفلى اشترى ما كان ضمن
انسان الذي لم يرد ثم استحققت بعد البناء لا يرجع ببيعة البناء على من المالك لانه ضمن ذلك رتبة الارض لاسوة
البناء فان ضمن المالك رتبة ما بين جدران بيع ببيعة البناء على ما شاء البائع او العاين لان كل واحد اتم سلا
البناء بشرط ان يوسع ربح في رجل اشترى دارا فقبض ثم خاصه رجل في حائط بينه وبين آخر ولم يكن الحائط
شرطا في البيع واقام عليه البيعة فان كان المشتري عليه جرد فله ان يرجع بالثمن على البائع وان شاء امسكها ويرجع
بحسبة الحائط لان اليد والحائط للبائع ولا يد الجدار في العقد وان لم يتم فيه وان كان المشتري عليه جرد
لا يرجع بشئ لان اليد والحائط للجدار لا للبائع ظاهر ولم يتم في العقد فلا يدخل وان كان لها جردا يرجع بالنصف وان شاء
دق الدار لان الحائط في بيدها وايد دليل الملك واذا استحق الجدار استحق نصفها دخل تحت العقد وان شاء دق الدار
لان الدار صارت مبيعة وان لم يكن لاحدها عليه جرد وهو متعلق ببناء المشتري فله ان يرد وان شاء رجع حصته لانه
مقي ورد الاستحقاق عليه ببيع ملكه وان كان متصلا بالبناء من فانه يرجع بالنصف او يرد وان لم يكن متصلا ببناء
احدها ولا جرد ولا احداهما عليه لا يرد لانه لم يدخل في البيع وجعلته بينهما فصفين لانه في بيدهما الا ان يكون في
الحائط في الشرف فيرجع حصته او يرد الدار لانه دخل في العقد وان كان المشتري عليه ستره فلا استحقاق الاخر امره
بهدها والستره قوتية قبل شرائه كان له ان يرد الدار او يرجع بنصفه فان هذه السترة وان كان له هادى عليه فاستحققت
لم يرجع بشئ ولم يرد الدار وان كان له مسيل ماء في دار او طريق واستحق دق الدار ان شاء او امسكها فيرجع بنصفها
ذلك وان كان الحائط بين دار المشتري وبين دار جاره وليس لاحدهما عليه جرد ولا حوله فاختصا به حصته بينهما
فان اقام جداره بينه واستحقه لم يرجع المشتري بشئ من الثمن لانه لم يدخل في البيع اشترى ثوبا بانه درهم واعطاه ثمين
درهما وخمسة دنانير فحين درهما ثم استحق نصف الثوب فان قال هذه الخمسة بخمسين درهما وهذه الثمن تمام حرك
يرجع خمسين درهما ولا يرجع بشئ من الدنانير لان ثمن النصف المشتري هو الدرهم وان قال هذه الثمن تمام حرك على هذه
الخمسة بالخمسين الباقية فانه يرجع بالدنانير لان ثمن النصف هو الدنانير وان قال هذه الثمن وهذه النصف فحين ثمن
الثوب يرجع من الدنانير دنانير ونصف ومن الدرهم خمسة وعشرين لان جعل ثمن النصف نصفه من الدنانير ونصفه
من الدرهم وجعل له كران من خبطة فباع احدها وجرد فاستحق من يرد ياخذ المشتري اكثر الثاني ولا يستحق البيع لان البيع
انصرف الى كره هو ملكه ولو باع اكثر الثاني ثم استحق الاول بطل البيع لانه يجوز من تسليم البيع بذكره ثمة اقترن طعام
فباع فقيدها منها من رجل ثم باع فقيدها من آخر ثم باع فقيدها من ثالث وسلم الكل ثم استحق الفقيدها الاول فانه باع فقيدها الثالث
لان باع الاول والثاني وهو يملكها لان البيع ينصرف الى ملكه وباع الثالث وهو لا يملكها **البائع** اصله ان الاستحقاق ملك
الاصل يطلق المشتري على الرجوع بالثمن لانه يتبين ان البائع باع ملكه بغيره والاستحقاق ملكه حادث بعد البيع لا يثبت الرجوع
لان لا يتبين ان البائع باع ملكه غيره فوقع الاستحقاق على المشتري اشترى ثوبا فخطه قيمته ثم استحقه رجل لم يرجع على البائع
بالثمن لان الاستحقاق الفعلي لا يكون الا بملك حادث فلهذا من المشتري لان القطع والحياطة مانع المشتري من اخذ ملكه قبل
الحياطة فجعل استحقاقها على المشتري وكذلك المشتري اذا لم يخطه او شوى لم او ذبح الشاة او قطع ولم يخطه ثم استحق
رجع بالثمن لان هذا مما لا يقطع حتى المالك عنه في الاصل لا ترى الاستحقاق من يد الغاصب ليس لما لا يثبت في حقه فكان هذا
استحقاقا بملك الاصل لا بملك حادث فاني استحق واحد راسها واخر جلدها واخر لحمها او في الثوب استحق واحد اكنين والاخر
اليد لم يرجع لان الاستحقاق على هذا الوجه لا يتصور الا بعد المزج والقطع فيكون استحقاقا على المشتري وفي كل موضع يرجع
المشتري على البائع لو كان مكان المشتري غاصبا فاستحق منه لا يجب عليه ضمان العين الغصب منه وفي كل موضع لا يرجع
يجب على الغاصب ضمان العين الغصب منه **الزيادة** اصله ان الاقرار حجة في حق المقر دون غيره لانه حجة قاصرة على
حجة مطلقة كاملة في حق من سركا فاشترى ثوبا فباعها فادعاها رجل واقر له فقضى به لا يرجع المشتري على البائع
بالثمن لان اقراره حجة في حقه دون غيره لانه مقرر فان اقام المشتري بيعة انها للمشتري يقبل لانه ثبت للملك

المشتري اقراره واشتات الثابت لا يقعد فلم يكن خصه من اقامة البيعة سوى الرجوع بالثمن والبيعة لم توضع لئلا لا يثبت
فيه لان اقراره على المشتري اعتراف منه ببيعة العقد ولاله والمناظر لا قول له الا ان يقيم البيعة على اقرار البائع انها
للمشتري او يستعملها البائع فينكح قبل ويرجع بالثمن لانه ثبت هذه البيعة حاصلة ثابت وهو يصدق الخصم والتنازع يرتفع
بصدق الخصم وفي حليف البائع غير منافق من كل وجه لان يقوله انها ملك المشتري لا ينكر حكم ذلك العقد الذي ابراه
لان العقد على المشتري منعقد وبه له ملك وفي حق البيعة منافق لانه يريد ابطال الملك الذي شهد به فان ادعت الجارية
انها حرة الاصل ومسدتها المشتري واستحققت فنكح فقضى لها ثم اقام المشتري على حريتها يقبل ويرجع بالثمن لانه
ثبت ما ليس بثابت وهو غصب البائع الثمن لان الحرة لا تدخل في العقد وبه لها الا ملك فظهر ان البائع قبض
ماله بغير حق وكذا لو اقر المشتري انها امته اعتقها او ذبحها او استعملها قبل اشترى المشتري وصدقه المشتري ثم
اقام بيعة يقبل لانها كانت حرة وقت الشراء فلم يكن دخلة في العقد فهو يريد ابطال ملك ثمة فصار منافقا
باب رجوع الباعة بعضهم على بعض المبسوط اشترى دارا فباعها من آخر فبقي الاخر ثم اشترى
رجع المشتري على بايعة بالثمن وبيعة البناء ولم يرجع البائع الثاني على الاول ببيعة البناء عند التي حقة رجه الله لان
الاخر صاد مغرور من جهة الثاني والثاني لم يصرفه من جهة الاول لانه لم يبين فيها شئ وعندهما يرجع لان الثاني
اتصا صا ومقررا لاسلامه البناء الاخر معتمدا على قول الاول مثبتا على اعم وبيعه فصاد مغرور من جهة ايهما
وكذا لو باع عبدك من انسان ثم باعه من آخر فبات العبد عنده ثم الملع على عيب رجع على بايعة بالنقصان ولا يرجع
على بايعة على الاول عندنا في حقيقة رجه الله لان ابيع الثاني لم ينفخ حتى يعود حق الاول فثبت حق الرجوع بالنقصان
خلقا عنده وعندهما يرجع الثاني على الاول لان العيب قد انتفى في ذلك العيب بيعة لما عرفت في البيع وعلى هذا
الحال فان الرجوع ببيعة الاول في الجارية المستحقة **المشتق** او دوى بن سماعة عن ابى يوسف رجه الله رجل اشترى
عبد افقيه من آخر ثم وهبه الموهوب له من آخر ثم استحق العبد فالمشتري ان يرجع على بايعة وهذا لا يشبه
البيع فان في البيع ليس له ان يرجع على بايعة حتى يرجع عليه الذي اشتراه منه ولو وهبه المشتري الاول من رجل ثم باعه
الموهوب له من رجل فاستحق من يرد المشتري الثاني والمشتري الاول لا يرجع على بايعة حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب
البائع والفرقان في الجهة الاستحقاق الوارد على الموهوب له كالاختصاص الوارد على المشتري لان الموهوب له
لا يكون له حق الرجوع على الواهب لان حق الرجوع انما يثبت بالعوض ولا عوض له في الجهة فكانت بين الموهوب له
كيد الواهب قائمة مقام بيع فصادا وكان استحقاق من يرد الواهب بخلاف البيع لان يرد المشتري بدعا صالة ثبت لا خلافا
عن يرد البائع لان الاستحقاق ورد على ملك حامل عوض فلهذا ثبت له حق الرجوع على بايعة فالاستحقاق وادرج عليه
فلم يصح كانه استحق من يرد المشتري الاول فوقف رجوع الاول على بايعة على رجوع الثاني عليه رجل اشترى جارية وقبضها
وقعد الثمن البائع فاستحقها انسان بيعة فقال البائع لي البيعة على ان المشتري باعها او اقر بها فيقال خيرا انما
المشتري فان شاء وفي الخصومة وان شاء ردها بالثمن على البائع ولم يكن له ان يقف حتى يلبى البائع الخصومة
لان الاستحقاق قد ثبت بالبيعة فثبت له حق الرجوع فلا وقت لرفع موهوم اشترى دارا فبقي فيها ثمة بايعة البائع
من آخر فنفق الثاني بناء الاول وبنائها جرد ثم استحقها الاول فان يرد المشتري الثاني من ملكه لخصم حصة البناء
القديم وانفق المشتري الاول كان قائما ويقيم الثاني قيمته ان استهلكه والمشتري الثاني دفع البناء الثاني لانه ملكه
فان كان يقصد البناء الاول فيمن حصة البناء الاول وانباء الثاني المشتري الاول لانه بين ملكه فان زاد المشتري
اشترى في ذلك اعطاه قيمة الزيادة ولا يطالبه اجر العاقل لان الزيادة مال مقبوع والعمل لا يقبوع الا بالاعتد
والاعتد معه قال ابو يوسف رجه الله رجل اشترى دارا وبنائها فادعاها رجل فصدقه المشتري وكثره البائع
ثم المشتري اشتراها من هذا المدعى باعها من ثمة بناء آخر ثم استحقها رجل يرجع المشتري على الاول بالثمن الاول
وبيعة البناء الاول ويرجع على الثاني بالثمن الثاني وبيعة البناء الثاني وان كان المقر له قد قبضها وهدم

في بيع المصدق فصار كأنه لا يوجد فان رجع عبد الله على محمد بالثمن ثم اقام محمد البيعة انها وصلت الى عبد الله من قبله
على ان يمتدده عبد الله قبل الاستحقاق قبلت بيته ورجع على ابراهيم بالثمن لان الثابت بالبيعة العادلة كانتا المتما
باب اقامة البايع او المشتري البيعة على مع الحق قبل قبض القاضى البيع او بعد اصله ان يقتضى
بالمالك اذا اقام البيعة على المالك لا يقبل لان القاضى يقتضى البيعة الاولى بالاجتهاد والاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله
الا اذا ادعى تلى الملك من جهة المقتضى يقبل بيته لان فيه تقرير الملك المقتضى عليه وفي تقريره تقرير القضا لا يقتضى
ان يادى ولو استحق المبيع قبل القبض فادعى البايع او المشتري ان البايع اشتراه من المسمى وقبضه قبل بيته لانه
يوجب تقرير القضا الاول فان لم يجد بيعة فيقبض القاضى البيع بينهما ورق الثمن على المشتري ثم وجد البايع بيعة
لا ينقض قبضه لانه يوجب قبض القضا لان الفسخ قبل القبض فقد ظاهر وباطن تقريره وهو غير البايع عن قبض
وباقامة البيعة لا يتبين ان العجز لم يكن كالموضع القاضى العبد بالهبة او بالنصب ثم زال ولو كان الاحتياق بعد قبض
المبيع بعد القبض ويلزم الجارية المشتري لا جبر وهذا قول محمد والى يوسف الاخر وعند ابن حنيفة رجح للماء فان
قضاء القاضى بالفسخ فيقضى ظاهر وباطن عنه خلافا لما كان البايع والمشتري نقضا من غير قضاء وان طلب
المشتري منه الثمن فاعطاه لا يرفع نقضها لان الفسخ بتراضيهما ثبت مطلقا ولو نقض المشتري بغير رضا البايع لا
ينقض الابا قضاء وفي ظاهر الرواية لان البيع انعقد عرفا على اجارة المسمى لان ظهور الملك للمشتري بالقضاء
لا يكون اقوى من كونه ظاهرا له عند البيع وذلك لا يمنع بقاء الحق فيكون المسمى ان ثبت الملك لنفسه باجادة العبد
ورجحه في حنيفة رجح بطلان البيع بالاحتياق لان المسمى لما طلب من القاضى ان يقضى له ملك منقذ فقد اقام
تعيية الملك لنفسه وذلك لا يكون الا بعد فسخ البيع اشتري عدا وابعه من آخر فاستحق من يد الاخر واقام المشتري
الاخر ببيعة ان البايع اشتراه من المسمى وقبضه لا يقبل لانه خصم في ثبات ملك بايعة ليتوصل الى اثبات ملكه
وليس في اثبات بيته نقض القضاء والمالك المسمى له فيه تقرير وتوكيد فان القضاء بالمالك المطلق يكون قضاء
بالمالك من الاصل فان لم يجد بيعة ورجع على بايعه بالثمن ثم اقام بايعة بيعة ان بايعة اشتراه من المسمى ففسخ
العبد رده على المشتري وهذا قول اخر في حنيفة لانه تبين ان سبيل القضاء لم يكن ثابتا بالظن وهو قيام حق المسمى
فلم ينعقد القضاء بالظن عند ما وعند ابن حنيفة رجح فيقضى ولو اقام البايع الاول البيعة رده على مشتريه عندها
وليس ثانيا فان رده على مشتريه لان الفسخ بين البايع الثاني ومشتريه فقد ظاهر وباطن لا يحصل بتراضيهما والفسخ
بين البايع الاول ومشتريه فقد ظاهر وباطن لان سببه لم يكن ثابتا بالظن وعند ابن حنيفة رجح لا يرد البايع
الاول ايضا ولو استحق المبيع بعد القاضى فاقام المشتري بيعة ان المسمى امر البايع بالبيع يقبل لان فيه تقرير
القضاء بالمالك المسمى ولو اقام البايع بيعة على ذلك فان كان الثمن قائما في يده واستهلكه لا يقبل لانه غير مدين
لانه تبين ان المسمى كان موكله وقد فسخ العقد مع المشتري لانه بالاحتياق صادرا ايضا بالفسخ وفسخ الموكل مع
المشتري بتراضيهما وان لم يرض به الوكيل فيجب على البايع رده الثمن او ضامه فلا خلاف له في اقامة البيعة
فان كان الثمن ضام في يده ففسخه لمشتريه فيقبل بيته وباخذ العبد فيلزمه المشتري ورجع عليه بما عزم لانه
مفيدة لانه تبين من البيعة ان الثمن كان امانة في يده وقد ملكه بفسخه فوضا عليه وقول ابن حنيفة رجح
فسخ الفسخ فيرجع بما ضمن على المسمى لانه اصيل لفته ضمان في الامانة فيرجع على من ائتمنه كما لو رجع فان قيل
كان ينبغي ان يكون العبد للمسمى لانه مع المشتري تراضيا بالفسخ وتم الفسخ بينهما قلنا اما تراضيا بالفسخ
بشرط ان يعلم المقتضى من ان الثمن المسمى عزم فاذا انعدم الامان جميعا انعدم تراضيهما ولو كان
المشتري باع من اخر فاستحق من يد الاخر فرجح بالثمن بقضاء قبلت بيعة المشتري الاول على امر المسمى بايعة لان
البيعة تقر القضاء الاول واخذ العبد والزمه المشتري الثاني عندها وان لم يقرها ورجع بالثمن على البايع الاول
فحكم البايع الاول اذ كان قبل هذا باع الراهن الموهون وسلمه بغير ثمن الموهون يرد على المشتري ويحرم المشتري ان شاء

فسخ العقد وان شاء صبر حتى يتكبر الراهن لان فوات التسليم كان سبب رجوعه والله فلو وجب انتقاض العقد كالموت المبيع
قبل القبض فان قبض القاضى البيع بينهما يطلب المرتين لا يلزمه الراهن المشتري بعد اداء الدين لان الفسخ كان في قبضه
ظاهر وباطن ولو اقام الراهن البيعة ان المرتين قبض المال قبل البيع على الخلاف الذي في **باب مسائل متفرقة**
المتقنا ولو نقلنا فقال البايع بعثك العصة وانبأ جميعا وقال المشتري اشتريت العصة ثم بيئت البناء فاقول البايع
لانه منكر حتى الرجوع بقيمة البناء ولو قال للمشتري البناء مع الارض لي وقال المشتري ثابته فادار مع البناء للمشتري
لان البناء بيع للارض والبيع يستحق بالاحتياق **فصل** اشتروا دارا بعيد وقابضها فاستحق نصف الدار
فمشتريها بالخيار ان شاء نقض وان شاء اخذ نصفها بنصف العبد ولا خيار للبايع لان ربه تقرير الصفة على المشتري
من بايعة لما باع جميع الدار وهو لا يملك الا نصفها وعجز التفرج على البايع من نفسه بسبب انه ليسه لانه المشتري ولو لم
المشتري لانه حتى استحق نصف العبد من بايع الدار فظهر الخيار الا ان اجازة المشتري العبد البيع او وجبه من بايعة فوجاز
للبايع لانه سلم كل العبد له وابنه لانه وصل الى يد المشتري على وجهه ومنه الى بيعه عن جهة المسمى بالعقد كالمقتضى
والوديعة دار في يد رجل باعها رجل من آخر بعيد وقبض العبد ولم يقبل المشتري بالدار بل باع فصار في يد المشتري
من جهة ذي اليد بسبب غصب ووديعة او وجبه ليس لمشتري على العبد سبيل لان قبض الدار مسمى المشتري على البايع
فلى ان وجهه وصل اليه يقع عن المسمى فان استرة هاذي اليد بالوديعة او بالنصب يرجع بالعبد لان البيع لم يسلم
له لان اليد استحقها بسبب سابق على شرائه فانتقض قبضه من الاصل فصار كأنه لم يقبض اصلا ولو لم يقر الدار في
يد المشتري ففسخ العقد بقضاء ثم وصلت اليه من ذي اليد سبب ما سلمت له ولا يرضى البايع ونحو رواية الجاهل
يرضى البايع بناء على ان الاستام والاقدام على المشتري اعراضا للملك البايع على رواية الجاهل وعلى رواية الزبادات
لا يكون اعراضا وهو الاصح لما ياتي في كتاب الاقرار ولو كان اقربها للبايع حال ما اشتراها من يدها اليه لان من اقر
لانسان بما لا يملكه ملكه امر بالتسليم الى المقلد رجل اشترى العلو فاستحق رجل بناء العلو فاجاز المسمى البيع جاز
والثمن له دون صاحب الساحة لان محل البيع ملا مقدم وذلك لانه دون العلو فيكون الثمن كله بمقابلة البناء
بضد ما لو اشترى رصا بشرائها فاستحق الارض دون السرب يتوزع الثمن على قيمة الارض والسرب خاصة الارض
يكون للمشتري وحصة السرب البايع لان السرب مال متقوم الا انه لا يجوز بيعه وحده لانه فاذ بيع مع الارض
ان يكون له حصة من الثمن **باب الفهر الميسر** مسائله على فصول فضل في الفهر وفي العقود وفصل في الفهر
في الملك وفصل فيمن يرجع بفصل استحقاق في المال الموهول ومن لا يرجع **فصل** امة اخبرت رجلا انها خرجت فترجعا
على الدار فاورت ولذا فاقام مولاهما البيعة انها امت قضى بهما فانه يقضى بالولد ايضا لولاها لان الولد فرع ملكه
ومتولداته فيكون ملكا لصاحب الاصل لان استحقاق الاصل سببا لاستحقاق المتولد منه الا ان ثبت غرض المستولد
ولا ثبت غرض الابيعة لان فيه استحقاق الولد على المسمى وكذلك لو اشترى جارية فولدت عنه فاستحققت بابيته
فانه ياخذها وولدها وان اقربها لرجل لم ياخذ ولدها والفرق ان البيعة حجة مطلقة كما هي بيعة مظهر ظهرها
استحقاق الجارية من الاصل والولد يورثه كان متصلا بها فيسحقه بالاحتياق الاصل فاما الاقرار والخيار وليس بالظن روضا
واما ثبت الخبرية فمروية حجة الخبرية بغير ثبوت الخبرية بطلان الفصل الاول فظهر الاحتياق فيه فان اقام البيعة على
انه ترجعها على انها من يجهل الولد حرا بالقيمة لاجماع الفقهاء لما مر في النكاح ويكون القيمة ديناعليه في ماله لا في مال
الولد لان السبب وهو المبيع وجد من الاب دون الولد ويعتق القيمة يوم الخصومة لان الولد حصل في يوم بغير صفته
فكان امانة فله بعض الا بالمع بعد الطلب والمع بعد الطلب اما يتحقق يوم الخصومة ولا ولاه للمشتري على الولد لانه طلق
خرا الاصل ولما قهرنا بابق في حصة ضرورة القضاء بالقيمة له والاثبات بالضرورة لانه وموضع الضرر فان قتل الولد واخذ
الاب منه فله حصة الموقوف لان امة بدل نفسه ومنع المبدل كمنع المبدل فيحقق به السبب الموجب للعنان كالمبدل المبيع
اذ اسلمه عبد اخر ودفع به بقي المبيع على ماله لان قيام المبدل كقيام المبدل ويعتق فيه يوم القتل لا يوم الخصومة لانه

مئة يوم الخصومة فاجبرت قيمته يوم القتل لانه اخر يوم يمكن تقويمه وان قضى بالدية فلم يقبضها لم يؤخذ بالقيمة
لانه انما يقبض بالمع والتمتع انما يتحقق فيما لم يحصل به اية من ابدل فان قبض من الدية قربة المقبول قضى عليه بالقيمة
المستحق لان منعه قربة قيمة الولد كمنعه الولد في القتل المستحق عليه بالقيمة وان كان ما مضى لا يقبض قيمة الولد بقضيه عليه
بحد ذلك لان ذلك القدر صار مائنا للولد ولواستولدها على شرا او هبة او صدقة اخذ المستحق الجارية وقية الولد
لان ثبتت عرقه المستولد وان استولدها على حساب انها ملكه وهذا هو صدد الغرور ويرجع المستولد على البائع بالثمن
وقية الولد دون الواهب والمتصدق سواء كان المبيع حرا او عبدا ما ذوقه له وكذلك ان انقض المستحق بناء
احد من المملوك او قلع شجر وعند الشافعي يرجع به في الكل لان الغرور قد يتحقق من الواهب والمتصدق سواء كان المبيع
بالمالك للملك في الحمل واخبره انها ملكه والصحيح قولنا لان مجرد الغرور لا يكفي لاثبات حق الرجوع فان من اخبر
امساكنا بان هذا الطريق من فسلكه واخذ القوس ما له لم يرجع على الخبير شي وان حصل غرور من جهته وانما ثبت
له حق الرجوع باعتبار عقد المعاوضة لان حقيقة السومة صادرة مستحقة له بالعقد لان البائع بالبيع ضمن سلامة
المبيع فاذا لم يسلم له الزوايد يرجع بقيمتها على العاصم فانما المتبرع لم يضمن للبرع عليه ضمان سلامة الاصل لان
عقد التبرع لا يكون سببا لرجوع البضمان على المتبرع المتبرع عليه ولهذا لا يثبت فيه حق الرد بالعيب بل يصير ما منا
سلامة الزوايد وان كان المشتري لومة باعها من غيره فذلك منه ثم استحققت فرجع الثاني على بايعة وبقيمة الولد
يرجع المشتري الاول على بايعة بالثمن لا بقيمة الولد عند الحقيقة رجوعها بقيمة الولد ايضا هكذا الى الاول لها
ان البائع الاول ضمن سلامة المبيع باحراها المبيع الثاني ولم يسلم له حيث استحق عليه بدل الولد فيرجع بذلك على
البائع الاول كما في الثمن والرد بالعيب له ان البائع الاول انما يضمن للبائع الثاني سلامة اولاده ولم يضمن سلامة
الاولاد المشتري منه لان ضمان سلامة الاولاد انما يثبت بالبائع والبائع الثاني مصور عليه غير مضاف الى الاولاد
وجب باختياره وفصل فاعل مختار يقتصر عليه فغير الثاني قيمة الولد بعقد ضمان باشر باختياره وانقطع غرور البائع
الاول واقف الحكم على فعل البائع الثاني بخلاف الثاني لان البائع ضمن للثاني سلامة المبيع ولم يسلم له المبيع فود سلم
لبايعة الثمن فان حصل الغرور في النصف يرجع بنصف قيمة الولد لان سببا الرجوع وهو الغرور وجد في النصف فذلك
اشترى امة فولدت فادعاه احدوها ففرغ نصف القيمة ونصف العرق لشريكه ثم استحقها بغير فضلها بها وبقيمة الولد
والعرق المستحق يرجع المستولد على بايعة بنصف الثمن ونصف قيمة الولد لانه حصل غرور من جهته في نصف الجارية
ويرجع على شريكه بما اعطاه من نصف قيمة الام والعرق لانه تيقن بالاستحقاق ان شريكه اخذ ذلك منه بغير حق ولا يرجع
عليه بنصف قيمة الولد لانه صادف غرور من جهة شريكه فان ملكه على شريكه ما كان بصفه واخبره فلا يصير ضمانه
سلامة الاولاد ويرجع الشريك على بايعة بنصف الثمن لا استحقاقا لبيع عليه ولدت امة دخل ثم استحققت فقال الواطي
اشترىها من فزون وصدقه فزون فلم يصدقا على المستحق ويكون ولد عبد بعد ما يملك المستحق ان لا يعلم انه اشترىها من
فزون لان سبب ملكه للولد ظاهر وهو استحقاقه الجارية فيما يتعيان ابطال ملكه في الولد وهو شريكه فيكون القول
ويختلف المستحق لان لو اقر بذلك كان الولد حرا فاذا انكر استحقاقه عليه ولو اقر المستحق وانكر البائع فالولد حرا وعلى الابية
لانها اتفقا على انه مغرور وولد المغرور حرة بالقيمة ولا يرجع لها على البائع لان قولها ليس بحجة عليه ولو اقر به المستحق
دفعها عنق الولد باقراره بلا قيمة لانه اقر على نفسه بغيرية الولد وعلى المستولد بالقيمة فيصح اقراره على نفسه بالقيمة لانه
ملكه في الظاهر ولم يبيع اقراره على غيره بالقيمة لانه منكر كونه مغرورا **فصل** بغيرية امة من ابيه فاستولدها ثم
استحققت كان الولد حرا بالقيمة ليتحقق الغرور في حق الوارث فانه استولدها على حساب انها مملوكة له اذا لم يكن عالما
بكونها مستحقة ثم يرجع بالثمن بقيمة الولد على ابي المورث لان الوارث يخلع الموروث في ملكه كانه هو لان ملك الوارث
انتقل اليه ولهذا يرد به بالبيع فيكون فيه كالمورث فكذلك في الرجوع بسبب الغرور بخلاف المورث اذا استولدها ثم
استحققت حيث لا يرجع على بايعة المورث لان المورث ملكا مستقانا بسبب جديد ولهذا ابرده بالبيع فيقوم مقام المورث

مات رجل وترك ابنا وجارية وعليه دين محيط فوطئها ابنة فزلزت منه بيعت الجارية في الدين وبضمن الدين
قيمة ولدها وعقرها الغرماء لانه بمعنى المغرور فيها فانه استولدها وله في الجارية حق ملك لان سبب ملك قد تحقق
للوارث وهو موت المورث حتى يملك استحقاقها لنفسه بقضاء الدين من مال اخر ثم سقط الدين نقد عقره ولو تزوجها
لم يبع النكاح لانه لم يعمل في ايجاب حقيقة الملك للوارث لما منع وهو الدين فثبت له حق الملك فيصح الاستدلال وقول
الولد حرا بالقيمة وان كان عالما بان لا مملك له فيها حقيقة كالمولى اذا استولد جارية ابنه يصير غرورا وانما ثبت له من
حق الملك وان علم انه لا مملك له حقيقة وبما عاين في الدين لان استغراق الدين للملك يمنع عنق الوارث فلا يمنع
ثبوت حق الحرية وامومية الولد من جهته اولي ويغرم العرق لان وطئه ضايف ملك غرم وقد سقط الجارية فيقوم العرق
وقيل موضع المشقة فيما اذا كان هناك وارث اخر حتى لا يكون استحقاقه كل المركة قال ويرجع الوارث على البائع من اية
بالثمن وقيمة الولد لما بينا ولو كان الدين غير محيط بضمن قيمتها وعقرها وبقي من الدين وبما بقي ميراث ولا يضمن
قيمة الولد لان الدين اذا لم يكن محيطا بالركة لا يمنع ملك الوارث فصح استيلاؤه فيها وصار الجارية امة ولده
وقد تلف ما ليتها على الغرماء بالاستيلاء فان ذنبهم فارتفع بالركة وحق الغريم مقدم على حقه فيخرج قيمته لثمن
الغرماء كالأهنا اذا استولد الجارية الموهونة بضمن قيمتها للغريم فكذلك هذا وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها او اكثر
فان كان اقل من قيمتها يضمن بقدر الدين لان حق الغريم في قيمته للغريم فكذلك هذا وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها او اكثر
ان لا يغرم العرق لان استيلاءه حصل في ملك ولان الدين اقل من قيمة الجارية فليس ههنا احد يمكن ايجاب العرق له
لهذا ولا يضمن قيمة الولد والجواب عنه قيل ان تاويل المشقة ان الورثة كانوا عرقا فكان هذا استيلاؤه احد
الشركاء الجارية المشتركة وهو موجب للعرق والقيمة باعتبار ملكه لشركاء وقيل ان الدين وان لم يكن مستغرقا للركة
ولكن حق الغرماء لتعلق جميع الركة وصا وشعولا بالدين كما في الرهن يعلق الدين بجميع المرهون وصار كله مشفوعا
حتى ليس له ان ينفك البعض براءة بعض الدين فكذلك هذا لما تعلق الجميع بجميع الركة صادرة من مستولدا امة تعلق
بها حق الغير فيغير عقرها بجميع قيمتها كالأهنا اذا استولد الجارية الموهونة بضمن الثمن والقيمة فكذلك هذا
فصل ويرجع الوصي والاب لضماني استحقاق في مال الميت والوصي لانه كان عاملا لبيته فله ان يصدق عهده
يرجع به عليه وكذلك الوكيل يرجع به على الموكل والمضامن على رب المال اذا لم يكن في المضاربة فضل وان كان فيها فضل
لم يرجع على رب المال من قيمة الولد لا بقره من المال وحصة من الربح لانه في ذلك القدر عامل له وفي نصيبه من الربح
عامل لنفسه ولو كمل رجل للمشتري بضمان الدرك لا يرجع عليه قيمة الولد اذا استحقاقه لانه ليس بربك في الجارية والوكيل
ضمن الدرك في الجارية لا في غيرها فلو لم يضمنه ضمان ما يضمنه المشتري لا يرجع عليه جارية فاشترى له جارية ثم ان الاثر
وهي فولدت له ولدا ثم استحققت فاحدتها الجارية وعقرها وقية ولدها فان الواطي لا يرجع على البائع بشي لانه اشترى
لغيره ذكر ابن سماعة عن محمد بن جابر ان اشترى جارية وقبضها ثم احدها ووطئها فاحدتها فولدت له وادعاه وضمانه صاحب
نصف قيمة الامة ونصف عقرها ثم ولدت منه ولدا اخر ثم استحققتا رجل فاحدتها وعقرها وقية ولدها قلنا ان يرجع على
البائع بنصف الثمن ونصف قيمة الولد الثاني لانه صار مغرورا به من جهته لا يرجع على صاحبه من قيمة الولد الاطوي
ولا يرجع على صاحبه بنصف قيمة الامة ونصف عقرها ويرجع قيمة الولد الثاني على بايعة وشريكه نصفين لانه ملك الاصف
الاخر من شريكه بالاستيلاء فصار مغرورا من جهته فان حوز من حقه كله قوله قولنا يوسف الا في فضلة واحد لا يرجع على
شريكه بشي من قيمة الولد الثاني عندى لان الواطي ادخل نصف الجارية في ملكه ببيعة من غير بيع وشية شريكه فغيره
شريكه بذلك عار له وانما يرجع بالقيمة في الغرور **باب** **الاستحقاق بعد المصالح والغرماء في ذلك**
الحاج اصله ان ولد المغرور والمغتر يستحقان في ثبات انفس من المستولد والحرية بالقيمة لاستوائهما واشترائهما في المعنى
الداعي للحرية وهما في الغرور والمغتر لم يرض بقرها لانه استولدها الجارية على حساب انها ملكه فحق ولده من الاصل
في جيل رقيقا فصار به فضل ولان حرا دفعا لغيره وادب عليه القيمة نظر المستحق وانما يقر بان وجوب المستولد

جارية واستولدها ثم اعتقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استحق وأصروها المستحق وعقرها وقية الوليد رجع المستولد
 على البائع بقيمة الولد الأول دون الثاني لأن المستولد في الولد الأول مغرور وفي الثاني مغرولاً لأنه بعد ما اعتقها وتزوجها
 استولدها بعد ما علم بحريتها بليل يوجب حريتها ظاهراً وهو شراؤه واعتاقه وفي مثل هذا يكون مغرراً كالولد فيها ممن غرر
 بعد ما علم الزوج بشرائها واعتاقها ثم استولدها ثم استحق كان مقراً والمقتر لا يرجع ثم المستولد ضمن مقراً وأصل
 لأن في ذم المستحق أن المالقة مقصرة وهي مالة ملك اليمين وإن على المستولد بالوطئ التي تكررت منه فيها عقر واحد
 فاعتبر ذم من له الحق في العتية فأما الرجوع بقيمة الولد حكم به ورثتها المستولد والبائع وهما قاصدان أن الحالة
 اختلفت في الولد فاعتبر ذمهما والله أعلم **كتاب الأقرار** يحتاج إلى معرفة شرعية الأفراد وتقسيم وركنه وشرط
 جوازه وحكم شرعيته أما شرعية فلقولته نعم فيلزم أن يكون عليه الحق فقد أمر الذي عليه باملا أن عليه من الحق والأصل
 ليس إلا الأقرار وكذلك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما عزم بالرجوع بأقراره وهو من أقوى الأحكام واشتد
 ولأن الأقرار خبر صدق وترجح صدقه على كذبه لاستناده بثمة الكذب ورب الألفك عنه فإن المال محبوب المرطوب
 فلا يقرب لغيره كاذباً والمقر الصدق والأراجح واجب العمل به شرعاً لأنه يكون مظهرًا وموضحًا للحق ظاهرًا وليس
 لغة وشرعية فهو أخبار عن كائن سابق فيقتضي ثبوت الخبر به شيئاً على إخباره وأما ركنه بقوله لنفوز على
 كذا أو ما يشبهه لأنه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بأن أقربدين أربعين على أنه
 بالخيار ثلاثة أيام فالخيار باطل وإن صدق المقر له فالأمر لازم لأن الأقرار مشروط بالصح والأقرار لا يصلح الضم
 لأن حكمه وجوب المقر به وهو الدين لا يثبت الضم لأنه ما وجب بالأقرار لأن الأقرار أخبار عن كائن سابق وليس
 بإيجاب مبتدأ وإنما وجب بالمعاملة والمدانية السابقة والأقرار أظهر لما وجب بالمعاملة المتابعة
 فأما ما يقع ما هو المقصود بالأقرار وهو المقر به لأن يقع الأقرار واشترط الخيار في تصرف لا يقع كما
 في الكساح والخلع والعق على مال وأما شرط جوازه فالعقل والبلوغ لأنه لا يصح بغيرهما أصلاً والحرية شرط في بعض
 الأشياء دون البعض حتى لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى لأن وجوب وجوب الدين في ذمة العبد
 تعلقه بالرقبة استثناء الرقبة ملك المولى ولو أقر بإقتصاص مبيع لأنه إزالة الزوج والحياة وحياة بقاة في أصل
 الحرية وكذا كون المقر به مما يجب تسليمه إلى المقر له شرط حتى لو أقر أنه غصب كقائم تواب أوجبته من خطبة لأن
 يصح لأن المقر به لا يلزمه تسليمه إلى المقر له وأما حكمه فظهور المقر به لا يشأته ابتداءً لأنه أخبار عن كائن
 وحكم الأقرار عن أمر ما صحت ظهوره بالخبر لا يشأته ولهذا المواق بالجزء لم يقع ويلزمه تسليمها إليه إذا طلب
 استرداده فإنه نقص محمد روح في كتاب الأقرار من المبسوط مسلم أقر بجزء وخبر بآخره في حيازه وكذلك في قول مسلم
 بخبرينهما جاز ويؤمر المسلم أن يحلها لأنه أقر بكون الجزء ملكاً له ويتصور أن يكون الجزء ملكاً للمسلم بول المقر وهذا
 المسئلة تنزل على أن الأقرار أخبار عن ملك سابق لا يملك مبتدأ ولهذا لم يستحق الزايد المنفصلة بالأقرار
 ومن أقر بغير مال والمقر له يعلم أنه كاذب في إقراره لا يصلح له ديانة إذا أقص على كره من إلا أن أسله إليه بطيب
 من نفسه يحل لأنه يكون ملكاً مبتدأ منه على سبيل الهبة وذكر في المنتقى لو قال رجل لك على ألف درهم ولم يعلم
 المقر له بذلك ولم يجبر بينهما خطبة ولا معاملة قال محمد روح لا يسعه أن يباخر إلا أن يعلم أن له عليه ولو أقر له
 به والمقر له صغير فكبر وسعه أن يباخر منه **باب الألفاظ التي يكون أقراراً والتي لا يكون**
أقراراً المبسوط ألفاظ الأقرار نوعان قد يكون صريحاً واضعاً وقد يكون ضمنياً وأقصه أما القسم الأول أصله
 أن كلمة على يستعمل في الإيجابيات قال الله تعالى والله على الناس حج البيت وكلمة عندى ومعنى يستعمل في الامانات
 لأن كلمة عند المقر به ومع المقارنة والمقارنة هي المقارنة والدين لا يكون قريباً من أنك حقيقة والودعة يكون
 قريبة منه ولأن هذه الكلمة في العرف والعادة تستعمل في الامانات لا في الإيجابيات ومطلق الحكم بكل على المقارن
 وكلمة قبل يستعمل فيها فإنه لا يستعمل في الامانات يستعمل في الإيجابيات فإن القباله والكنالة وأصله ومنه

بالبقية على ملكه حتى ولد الغزو ويرجع على ملك الجارية وفي ولد الجارية لا يرجع والمعتك الواجبة او المتصدق عليه والموصى له
لانه الملك الجارية هنالك ضمن له سلامة الولد وفي الغزو ضمن له سلامة الولد لما بيننا في الباب المتقدم ثم مسائل
البار على خمسة اوجه احدها ادعى على الخرافة ثم فساد عن انكاره وسكوت على جارية واستولدها المدعى ثم
استحققت امرها المستحق وعقرها وقيمة ولدها ويرجع المدعى الى اصل دعواه ولا يرجع على المدعى عليه بالعقر ولا
بقيمة الولد اما العقر فلا يرد بغيره وان ظهر ان العقر صادف ملك المستحق واما قيمة الولد للمستحق فلو ان هذا الولد مفترق
حق المدعى عليه لان في دعواه ملك الجارية بغير عوض لدفع ادعى الخصومة والشغب واقتداء عن اليمين عن نفسه ولا
عوضا عن حقه لان في دعواه انه لم يكن عليه حق فساد كالكواكب والموصى والولد مفترق وفي حق المدعى لان في دعواه ان الجارية
اخرها عوضا عن حقه فيعتبر في كل واحد منهما في حقه فيرجع المستحق بالعقر وقيمة الولد على المدعى باعتباره وعدمه ولا
يرجع المدعى على المدعى عليه بشي باعترافه وعدمه وليس بغيره ويرجع المدعى الى دعواه لانه انتقص التسليم
بالاستحقاق وصادر كانه لم يوجد ولو كان في قوادرج لانه ملك الجارية عوضا عن المدعى عليه في دعواه فقتضى المدعى
عليه سلامة الجارية والولد فيرجع عليه بالغراء عند فوات سلامة وابناء في الداد كالولد في الجارية لان البناء تبع
للعرضة قائم بها كالولد بجارية والثانية لو صالح من دم العمد على جارية عن انكاره وسكوت فاستولدها المدعى ثم استحققت
يرجع المدعى الى اصل دعواه الا ان يعتمد المدعى البينة على اصل الحق فيرجع بقيمة الولد وبقيمة الجارية جميعا وفي المسئلة
الاولى لو اقام البينة يرجع بالدين والغرقان ثم الصلح وقع عن المال وقد انتقص باسحقاق الجارية فيرجع ببدلها
وهو الدين والصلح عن دم العمد لا ينتقص باسحقاق الجارية لان هذا الصلح لا يقبل الانتقاص كما في التسلح والخلع
فحق السبب الموجب لتسليم الجارية وهو الصلح وقد عجز المدعى عن تسليم عينها فيلزمه تسليم قيمتها وانما التنازل في
جارية في رد رجل فساد له على جارية اخرى عن انكاره وسكوت واستولدها المدعى فاستحققت الذي في يد المدعى
واخر عقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا اقام البينة على حقه فيرجع بقيمة الجارية التي
ادعاهها وبقيمة الولد ايضا لان قبل اقامة البينة المدعى مفترق في دعواه المدعى عليه لانه لم يملكها عوضا عن حقه
لما بيننا وبعد اقامة البينة المدعى مفترق لانه ظهر انه ملك الجارية التي في يد المدعى عليه فقدمتها بالمعاوضة فساد
مفترقا والمدعى عليه لما استولدها جارية في بيعه فساد له لانه لم يملكها ملكا فاسدا وان بدل المستحق ملوك العجز
ملكها فاصدا فكان على المدعى عليه رد الجارية الى المدعى وقد عجز عن رد هابا لا يستود فيلزمه قيمتها وان استحققت
استولدها المدعى عليه واخرها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستحق بقيمة الجارية الاخرى على المدعى ولم يرجع بقيمة
الولد لان المدعى لما صادف كذا في دعواه ببينة المستحق ان الجارية ملكه فساد هذا الصلح وصادر المدعى مشتريا الجارية
الماخوذة من المدعى عليه بالجارية المستحقة شراء فساد فيلزمه المدعى رد هابا على المدعى عليه وقد عجز عن رد هابا
لكان الاستيلاد فيلزمه رد قيمتها ولم يرجع بقيمة الولد لان المدعى عليه يزعم انه لم يستفد ملكا في الجارية التي استولدها
من جهة المدعى وليس في الرجوع عليه بالقيمة والمقر له من كذب المقر في اقراره وبقي مصرا على كذبه فلو شئ له والآلة
ادعى جارية في رد رجل فساد له على ان اوقعها الى المدعى جارية اخرى المدعى ولا استولدها ثم استحققت احداهما باخرها وادعى
وقيمة الولد ويرجع على كل واحد منهما على اخر بقيمة الجارية الاخرى بقيمة الولد ايضا لان هذا الصلح معاوضة من الجانبين
لانه اخذ كل واحد منهما الجارية عوضا عن الاخرى لا يسلح كل واحد ما اخذ الا باعطي لصاحبه لان في زعم المدعى عليه انه
باع الجارية المدفوعة من المدعى الجارية الماخوذة منه وفي زعم المدعى انه لا يسلح الجارية الماخوذة من المدعى عليه
بالجارية المدفوعة اليه وهذا هو معنى البيع لانه لا يسلح له ما اخذ الا باعطي فيحقق المعاوضة من الجانبين ومنه قد
الصلح باستحقاق احداهما وجب على كل واحد منهما رد الجارية التي اخذها وقد عجز عن رد عينها فيلزمه رد قيمتها وكذا
يرجع باضمن من قيمة الولد على صاحبه كما في البيع فلو ان المسئلة المتقدمة لانه لا يمكن اعتبار المعاوضة من جانب المدعى عليه
لانه كان يسلح له الجارية من غير اعطاء مال بان يخلط ولا يسلح شي فكانت معاوضة من جانب المدعى الاخر والمآلة

والملصوق بالشيء وبعضه وما كان من جملة ملكه يكون ملكا له وحرف في الغرض ضد وصف الثوب بكونه مغطى وما ملكه والميراث
عبارة عن الملك لقوله تعالى ولقد ميراث السموات والارض اى ملكهما وقوله بجهة اى من قبله فهو اقرب ولو قال الحق لا يكون
اقرا والقران نظريه ويذكر ويراد به الملك ويذكر ويراد به هذه الصلة للحرمة والمنزلة وانما يستعمل للملك ومتى وصله
بالدم علم انه اراد به الحرمة والشفاعه لان مع الدم يستعمل لذلك بقا الحق فدون ومجمرته وشفاعته فصار كانه قال هذا
الثوب عارية عندي لحرمة فلون وشفاعته اى غيره اعاد فخرته وشفاعته وكذلك لو قال عارية عندي على كى يكون
وكذلك لو قال اقربان على الف لخصته او لشركته او بشركته او من شركته او لاجرة او باجرة او من باجرة او من باجته او لبعثه
او ببضاعته فهو اقرا لما بينا قال ابو يوسف ومحمد ح اذا اقرانه اخذ الثوب عارية وقال الاخر لا بل تبعا فالقول للقران تبعة
مالم يلعبه لانهما تصادقان اخذ كان باذن المالك الا ان صاحب الثوب يدعى عليه غنا وهو شرك فالقول له اقر
اذا لعبه ضد انتفع بالغير والمالك بالاقر اذ لا يضره اذ قاله في الحبس ضرورة ولا تنفع بالغير سببا
للضمان لانه ادعى البراءة عن الضمان بدعى الاعادة والمقر له ينكر فالقول قوله ولو قال اقرضتني وقال اقرضتني فالتقر
ضامن ويأخذ المقر له عنه ان كانت قائمة لانها تصادقا على رجوع الضمان لان القرض سبب لرجوع الضمان كالغصب
اذا ان صاحب اليد يدعى ملك هذه الدراهم بدعى القرض وما جها ينكر فيكون القول له مع يمينه ولو قال صاحب الحق من
حقك يكون اقرا والاثبات الى المقر ولو قال من دعوى لا يكون اقرا لان الدعوى قد يكون حقا وقد يكون باطلا فلا يجمل
اقرارا بالشك فاما الحق لا يجهل الباطل لانه ضد الباطل فيكون اقرا كما لو قال اقرضك الحق في حق في حق الا ان مقدار المقر
مجهول فيكون بيانه عليه ولو قال اخرج من هذه الدراهم بالف وابرها منها او اتركها او اسلم لي واعطها لي فقد اقر له
بالمالك لان هذه الالفاظ متى ذكرت معروفة بالبدل ولم يتقدمها لفظ الضلع فانها تستعمل للمساومة في العرف والعادة
لان الانسان في العرف لا يطلب تسليم الداد وتركها ببدل اى بتخليك من جهة الخطاب لانه لا يطلب تسليم ملك نفسه
بدل للمساومة وطلب التخليك من الغير اقرارا بالملك له ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا لانه غير مذكور
بدل لا يستعمل للمساومة عرفا ولا يكون طلب التخليك منه لان الانسان يطلب من غيره تسليم داره اليد ان غصبها
نه او او دعما عنه ولو اسلم على ان اسلم ادها دارا والاخر يسلم له عبد لم يكن اقرارا لان نقطة الضلع يستعمل
لتسليم المضمومة وترك الدعوى والابراء عنها لا يطلب التخليك والمساومة ولو اشترى دارا من رجل ثم قال اخر سلم لي
شراها بالف لم يكن اقرارا لانه لما اشترى من غيره ضد اقربان للقوله فلا يقرب ذلك ان الحق فيها لغيرها لانه يصير كذا
نفسه فيما اقر الاول والانثا لا يكذب نفسه ما امكن ولكن يكون هذا طلبا منه ان يترك المنازعة معه في هذه الدار بخلاف
ما لو قال ابتدا سلم لي شراها بالف كان اقرارا لانا لو جعلناه مساوما لا يصير مكنيا فيما اقرب لاحد قبل ذلك فجعلناه
مساوما بما عباد العرف والعادة **فصل** مسائله على قسمين احدهما في الاحوال المعقدة والثاني في الاقوال المعقدة
الاول اما القسم الاول فاسم له ان جواب الخطاب ينتظم اعادة ما في الخطا ويرتبط به لقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى نعمنا
النت ربنا وقال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم اى وجدنا ما وعدنا ربنا حقا ولبيند الكلام فابته وهو
لا علم والافهام لكل كلام لا يصلح لابتداء الخطاب ويصلح للبنياء والابواب فانه يجعل البنياء ويرد على الخطاب تصحيحا
كلامه العاقل وكل ما يصلح لابتداء الابنياء او يصلح لها فانه يجعل لابتداء لانه وقع الشك في كونه جوابا للخطا لا يجزى
يلزمه المال بالثبوت لو قال لي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا لان قوله نعم جواب الكلامه فينتظم اعادة الكلام
بغيره كانه قال لا على الف درهم وكذلك لو قال لي اخرج فلانا ان له عليك الف فقال نعم يكون اقرارا وكذلك لو قال
يبيع فقال له بلى فلان فقال نعم او قال صدق او قال بلى او قال بلى او قال بلى بالفاكية فهو اقرار لان هذه الالفاظ يستعمل
لرب لانها لا يصلح لابتداء فانه لو ابتداء به لا يفهمه معنى وكذلك لو قال ادفع الى عبك هذا او رة على فري هذا او افتر
اب دأركه او جعص دأركه او اسرح دأبتي هذه فقال نعم يكون اقرارا لما بينا ولو قال لي عليك الف درهم فقال اترضا
وانتقدتها او اقد فاقبها او ضها او قال لي اجد بها او قال لي اوارسل من رزنها وبقبها او قال لي استمسها ومعه اليوم

سبحي الخليل قيدر اى ضيئا ويستعمل في الامانات ايضا فانه يقال لغدون قبل وديعة او امانة الا انها الغلبة الاستعمال حادرت
لايجاب عرفا فان في العرف لو قال لغدون قبلى الف كان مقرا بالدين لا بالعين فاضرب الى ايجاب الدين الغلبة الاستعمال وبقا فالف
اذ المذكور عرفا كالمذكور فشا ولو قال لغدون على او قبل الف درهم فهو اقرار بالدين لان كلمة على والفعل يستعمل في الايجابات ومحل
الايجاب للزمة في الزمة انما ثبت الدين لا العين ضار مقرا بالدين مقتضى ذكر كلمة على الا ان يبين موصولا انه وديعة
وقال المشافعي صيدق ذكره موصولا او مفصولا والصحيح قولنا لان حكم الكلام يتقرر بالسكوت عليه كافي للتعلق
والاشتاء لان حقيقة هذا الكلام هو الاقرار بالدين الا انه يحتمل العين مجازا او كناية واداره المتكلم المجاز لا يثبت بالغير وانما
يثبت بالذكر فاذا سكت عليه علمت الحقيقة في افادة حكمها فثبت حكم الحقيقة في حكم المقر له فبعد ذلك بيان انه وديعة
رجوع عما اقر به فهو صحيح كما في الاشتاء والتعلق ولو قال عندى ودمى او فى يدي فهو اقرار بالوديعة لما بينا ولو قال فى يالى
او دراهم من ضواقر درهم ان كان متميها فهو وديعة والا فشركة لانه جعل ماله طرفا ومن يتصور كون المال طرفا لمال آخر
الاطرف في الشرقة وهذا يكون جزا شايما في ماله مكدله فان الكثير من اهل المال يكون كالطرف للتعلق به كما قال الفقهاء في ماله درهم حصة
درهم وما يكون في ماله لا يكون في ذمته ضار مقرا بالشركة لانه اقر له بأنة شايعة في جميع ماله فان من المقر له انما
من ماله وقال تلك الالف من ضل يكون رد الاقراره قبل يكون رد الاقراره بالشركة في ماله حين ادعى الغائبينها فثبت
اقراره بالشركة لا بتسليم من ماله درهم دعوى الالف بميتها رد الاقرار بالشركة لجواز ان يكون مشتركا كالواقر بتره ثم اقتضا فكون
هذا منه دعوى القسمة فاذا حلف الاخر ولم يثبت القسمة بقى الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر له ماله وانكر المقر
له فالتعلق قوله لانه اقر بالشركة في جميع ماله ثم ادعى قطع حصة في الشركة بسبب القسمة فاذا لم يصدقه المقر له لا يثبت
القسمة ولو قال له في مالى الف درهم فحق حصة لا تملك الا بالتسليم لان كلمة من كلمة تبعض ولغيره وقيل وكلمة الصاق فثبت
ان يكون الالف المتأذ من ملكه وماله للمقر له وانما يتصور الالف المتأذ من ملكه اذ ملكها من جهة فيكون له الالف
من ماله بتملكه منه لا محالة وقد ملكه بغيره فيكون ذلك جهة منه ولا يكون قرضا لان الامم في قوله لم يستعمل الجبة لا للقر
فانه يقال الجبة وهبت لك وفي العرض اقرضتك بخلافه لو قال في مالى ضواقر بالشركة لان هناك جعل ماله طرفا لماله
وليس من ضرره كماله طرفا لماله ان يكون التملك من جهة لانه يتصور ان يكون له الف في ماله لا بتملك من جهة بل
ورثا وتحت ولو قال له في مالى الف درهم ولا حق لي فيها فهو اقرار بالدين لان هذا اقرار بهبة مسلمة لانه بقى الحق فيها
ولا يقطع حصة عنها بالهبة الا بالتسليم فيكون اقرارا بالتسليم وقيل بجزان هذه الالف تبعض ماله لان كل من كلمة تبعض وقيل
ولن يكون بعض ماله متكاملا الا ان يختلط بماله بعد التسليم واذا اختلط بماله بعد التسليم صار دينا عليه لانه يجعل هو المال
اذا لم يوجد من غيره خلط وانما يتصور ان يكون غيره الف من ماله فلا حق له فيها الا في الدين لانه اقراره لاحق له فيها مطلقا في
الماضي المستقبل جميعا كقولنا لعل لا نكاح بيننا وانما يتبقى حصة فيها من الماضى المستقبل اذا لم يملك من جهة لاهبة ولا
بغيرها ولو قال عندك الف درهم فحق دين لان كلمة عند يجوز ان تستعمل في الدعوى يقال له عندى الف درهم لان صاحب الدين
يملك شيئا من مال المديون حكما ولانه لما بينا الدين فقدر اذ بكلمة عند على استعادة وبجاء اوانه من طرف الصلوة
بتعاقب بعضها بعضا كالقول على الف درهم الا انها وديعة فقدر اذ بكلمة على عند فكذا هذا ولو قال عندك مائة درهم
وديعة قرض او بضاعة قرض او مصاربة قرض او قال وديعة دين او دين وديعة قرض دين لان ما كان يصح الكلامين
جميعا لان الوديعة والمصاربة والبضاعة تصير قرضا بالاقرار او بالاستهلاك فيحصل كانهما وديعة او بضاعة عنه
ثم اقرضه فاما القرض والدين لا يصير وديعة الا بعد الاداء الى صاحب المال ثم الايداع منه وهو غير صحيح في الاول
لو قال هذا القرض او المصاربة لغدون او قال من فزون او قال الملك او بكلمة او بغيره او في ماله او في ماله او في ماله
قبله فهو اقرار لان الامم في مثل هذا ترك التعلق كما يقال تهب المشتراى لاجل اشتاء ضارا كانه قال هذا القرض عندى
عارية لاجل ملك فزون فيكون معناه انه اعارنى لاجل ان ملكه ولم يكن ملكا له ما اعارنى وكلمة من كلمة تبعض فكانه
اقراره بدين ملكه وبعض ملك الا انشا ملكه وحرف الما وحرف القرض فثبت وصفا القرض بكونه مطلقا بملك فلو

وقيل لا يجل اقراره
بالشركة
مع

[illegible]

وقال اخرها عني اودعها او قال ما اكثر ما تنقصها او عمتني بها او قال قضيتكم اوار اتممتي منها او اطلعتي منها فكلها
 اقرا لان هذه الكلمات تصلح لبناء لا لا بد ولا لا بد ذكرها مع حرف النكاحية والنكاحية لا يستقيم الابتداء بها وانما فيكون تعقيباً عن
 يصير من كذا بالنكاحية وكلمة حتى لا يمتد بها الكلام فانها من حروف العطف ليكون البناء والجواب ينقطع اعادة ما في الخطاب ولو قال
 اتزن او اتنقد وخذ واخر وسوف اعطيك ولم ينكر مع حرف النكاحية لا يكون اقرا لانه لا يصلح هو ابتداء والبناء فانه يستقيم ان
 يقول له الخاطبة ما انا اتزن او اتنقد فيقول شيئاً اخر غير الاول الذي تقدم ذكرها واذا صلح لها جعل لا يتبداء حتى لا يلزم المال بالنيكاح
 وهذا هو الحكم بالنكاحية الا ان كلمة السين في الفارسية قائمة مقام هاء النكاحية حتى قالوا لولا قال اخرها زاردم كمن برقت
 بنفش او بركتش او قال كس دوزخ او قال برهش او قال فرخ برهش يكون اقرا ولو قال غير شين بان قال بينج او كسر
 او كيه برود لا يكون اقرا ولو قال كيه دوزخ بكسر الزاي او قال بركتش بكسر الشين الاول قيل لم يكن اقرا لعدم
 التعادف وهل يكون اقرا وهو الصحيح لان هذا الكلام في حرفه ناس استثناء وطفرة ولو قال ادع اليك الذي قضيتي
 او اودعتك فقال غرض او اقرا لان قوله غرض لا يصلح الابتداء ويصلح للجواب فيجوز الجواب تعقيباً لكلامه ولو قال اقضيتك
 مائة لسانه فقال لا اعود لها او لا اعود بعد ذلك فهو اقرا لان الهاء نكاحية عن المائة المذكورة المقومة وذلك إشارة
 الى ما تقدم ذكره وهو ان تقراض فيكون جواباً فيقظم اعادة الكلام الاول فيصير كأنه قال اقضيتي المائة لا اعود الى
 استقراض المائة بعد هذا ولو قال ما استقرضت من اصولك او من اخي فذلك اقرا لا استقرضت من اخي بعد ذلك لم يكن اقرا
 لان الاستقراض يستعمل لسؤال القرض لا نراستقراضاً من القرض والاستقراض يستعمل لسؤال القرض لا يقض كما يقال
 استقرضت من فلان اي قبضت منه القرض فاذا قاله مبتدأ حمل على القبض ومتى تقدم به جحد ونفى حمل على السؤال فحق السؤال
 القرض من غير وابنت منه فكانه قال سالت فلان القرض ولم يثن ان غيرك ولو صح بهذا يكون اقرا فكذلك هذا ولو قال
 مالك على الامانة او سؤم مائة يكون اقرا لان الاستثناء من النفي اثبات فكذلك لو قال مالك على اكثر من مائة لانه نفي الاكثر من مائة
 ونفي الاكثر من المائة لا يفور ولا بعد ثبوت المائة لانه لو لم يكن المائة ثابتة يكون ذلك نفي لكل ولو قال مالك على اكثر من مائة درهم
 ولا اقل لا يكون اقرا ولو قال مالك على اكثر من مائة درهم ولا اقل من مائة قبل لا يكون اقرا كما اذا نفي الاقل مطلقاً وقيل يكون
 اقرا بامانة وهكذا ذكر في بعض روايات هذا الكتاب وهذا الصريح وقرئ بين هذا وبين ما اذا نفي الاقل مطلقاً والعقبات هي
 نفي الاقل مطلقاً هذا النفي كما يتناول نفي مائة واثلاثين مائة لان المائة قليل بمقابلة ما هو اكثر منها فانت
 المائة وما دونها بقوله ولا اقل وانت الزيادة على المائة بقوله ولا اكثر من مائة فان نفي لكل صار كأنه قال مالك على
 قليل ولا اكثر فاما اذا نفي الاقل مائة فاما نفي الاقل مطلقاً بل نفي الاقل مائة مائة وهو ان يكون مادون المائة
 فانه قال ولا اقل من مائة فلا يدخل المائة تحت النفي فقد نفي الاكثر والاقل من المائة وامتنى المائة وهي الاقل ولا اكثر من
 لا يتصورها لا بعد وجوب المائة فصار كأنه قال ما وجب لك على مائة ليس باكثر منها ولا باقل منها ولو قال اطالبك على
 الفضل المطلوب لا بل تسماة فعليه تسماة لان كلمة لا بل لا استدراك لالفاظ فكانه قال غلطت بدعوى كالفعل او
 هو تسماة **واما القسم الثاني** لو قال وجدت في كتابي او تزكركي او حسابي او خطي او كتبت بيك ان الله تعالى ساهبه
 فهو باطل لانه اقرب الموجود لا بالوجوب لانه اجزائه وجدوا فكل هكذا الوجود لا يدل على الوجوب لانه قد يجد في كتابه
 مكتوب غير وقد يثبت تحت الخط فلا يكون اقرا بالوجوب وذكر الفقيه ابو الليث في نزاهه لو ادعى على اخي الا درهم
 بذ لك خطاً بخطي على اخي له بذلك المال وانكر المهر ما عليه انه خطه فاستكتب فكتب فكان بين الطرفين مشابهة
 ظاهرة على انها خط كاتب واحد قال ثمة بخاري انه حجه يعني هذا وقد نفى محمد عنها انه لا يكون حجة لان هذا لا يكون اعد
 طالعاً لو اقرضه هذا خطي او ان كتبت غيري ليس على هذا المال كان القول قوله ولا نفي عليه فصر عليه محمد وهذا ولو قال
 كتبت لفلان على مسكاً بالث وقال كتبت بخطي بي شهادة فلان وفلان ان لفلان على الف فهو اقرا لان الصلح لا يكتب الا بال
 واجب وكذلك الخط مع شهادة الشهود لا يكتب الا بال واجب هذا هو الظاهر ولانه اقرب الاشهاد على ما في الصلح لان الصلح
 في القصة عبارة عن القرب قال الله تعالى فذكرت وجهها اي ضربت وجهها والمراد منه ضرب الشهود ايدهم على الصلح كقصة الشاهد

والتي تفتي قدم الدين ولو ادعى عليه الفاضل للدين عليه اجبها بهذا القرار وان قال حسبك ما ادعيت فليس
بقرار ولو قال اقر اعطيكها فهو اقرار لانه لا جواب له الا ترى انه لو قال اقرتني هذه الالف كان اقرارا ولو قال
لا اعطيكها لم يكن اقرارا الا ترى انه لو قال اشهد وان عني حرا لا يتقولا انه اقر ولو قال لا اشهد واعلى بغيره
هذا كان ثلثا لانه اقر انه اعطيه حيث اضاف الفعل الى نفسه ولو ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه اقر اعطيك
دعواك واخر على دعواك شهر فليس اقرارا لانه لا يمتثل اعطيك جواب دعواك ويحتل اخرا شهر لا يستقر جواب
دعواك وان قال اقرتني دعواك حتى تقيم مالي فاعطيكها ينظر ان قال فاعطيك جواب دعواك فليس اقرارا وان
اعطيكها يعني الالف فهو اقرار **فصل** رجل اقر في قصص او دابة في يده انه من خطا فله ان يبايعه هذه الدابة
بناء فلو لم يكن اقرارا وكذلك لو قال هذا الدقيق من طحين فله ان يبايعه اقرارا وكذلك كل عمل فرب من هذا
ما اذا قال هذا الطعام من زرع فله ان يبايعه اقرارا لانه لا يمتثل اعطيك هذا القالب هو الملك
وقد اضاف الى العمل وشرم في الملك وفيما تقدم القالب هو العمل دون الملك وكذلك لو قال هذا الثمر من ثمر فلان او
من ارضه او بستانه فهو اقرار ولو قال هذا الصوف او هذا اللبن او هذا الحن او هذا اللبن من ثمر فلان وقال
فلان فانا صنعت وهذا من ثمر فلان اقرارا وكذلك اولاد الحيوان كله ولا كذلك الرقيق لو قال هذا الولد من ابنة
فلان لم يكن اقرارا وهي الام لان هذا حمل نسب على غيره وهي الام وهذا قال ابو يوسف ربح لو كانت جارية في يدي رجل
واشتها في يدي آخر فاقام رجل البينة على رجل في يدي رجل انه فحل وفتح هذا الفحل في يدي رجل اخر فحل والتمس جميعا
الا ترى لو ادعى فحله فحله عشر سنين جاز وان اوصى ما تله شاة عشر سنين لا يجوز الا ترى لو قال اتم
امتي هذه شاة ثم قال انا اعتقتها بعد ما ولدت وان لا اعتق بنتها او قال امتي هذه امها مملوكة لفلان ان لا يعتقها
ولم يجر استحقاقا لكان اعتق ولو قال رجل هذا العبد ابن امك وهذا الملك ولد شاة لم يكن اقرارا اذا قال
ولم يجر في ملكك كان اقرارا منه بانه له رجل قال هذا الكيس لفلان فله ان يبايعه من درهم فان قال عنيت الدرهم
دونا درهم لم يصدق وكذلك لو قال هذا القصص وفيها ثمر او هذا الجراب وفيه دقيق او هذا الجواز وفيه خلة
لفلان فله ان يبايعه لان هذا التمايق على ما يهيبه الناس ويتعاملون به وكذلك الجراب في السبع ولو نظر الى دقيق من فحل هذا
الرقيق لفلان كان على الطرف بعينه وكذلك في الوصية او قال وصيت له بهذا الجراب وهذه القصص او هذا الدار فهو اقرار
وكذلك ما اشبه هذا مما يترفع من طرقه ولو قال وصيت بحضرة هذا السبل لفلان فله الحضرة دون السبل ولو قال
تبني هذه الحضرة فله ان يبايعه فالتبني لا يغير ولو قال حضرة هذا السبل لفلان والحضرة والسبل لفلان والسبل تبني الحضرة
بمنزلة بناء الدار وبيع الدار ولو قال هذا القبا لفلان فله ان يبايعه كله فله ان يبايعه تبع الظاهرة ولو قال هذا البعير
لفلان فانه من البعير لانه اصرحت في البطانة صنعه متقوية صيرتها هكذا من وجه وهو الحضرة والتعريب
على الظاهرة وروي ابن سماعه عن ابي يوسف لو قال على الف درهم حرام او باعه فله ان يبايعه لانه لا ادري لعل الحرام
عند حلال جائز وعلل الرباعية ليس يربوا وكذلك لو قال على فلان الف درهم بالمل ووزور ولو قال لفلان على الف
درهم من ثمن خمر او خمر وها مسلان وقال بل هي من ثمن ثمر فالحال لادم المطلوب عند ابي حنيفة مع بين الطالب
وعندما القول المطلوب مع بينه ولا شيء عليه ولو قال على الف من ثمن مينة او حر كان باطلا **القضايا**
ولو قال لفلان اقر درهم فقال لا خرج مائة دينار وقال ابو بكر اسكاف لا يكون اقرارا لانه اضاف الاقرار الى الدار
والدنانير غير واجبة فكذلك لاتف الى اضاف اليها وقال الفقيه ابو الليث ينظر ان كان المدعى لو ادعى الدنانير
عليه فله ان يبايعه الدنانير والدرهم جميعا ولو لم يصدق في الدنانير فله ان يبايعه منه الف درهم لان ظاهر
كلام المدعى عليه انه اقر بما ادعى وزيادة رجل قال جميع ما يربو او قال جميع ما ينسب الى فلان فله ان يبايعه
ولو قال جميع مالي او جميع ما املك لفلان فهو حبة لا يجوز الا بالتسليم ولو قال كل شيء له فهو لفلان او جميع ما املك
فهو لفلان هذا حبة منه فان سلم اليه جاز وان لم يسلم لا يجوز ولا يجوز عليه ولو قال جميع ما في يدي لفلان كان

اقرارا ولو قال جميع ما في يدي بعت من فلان جاز البيع ولو قال جميع ما املك بعت من فلان فليس فاسد ولو قال جميع
ما في يدي وهو داخل منزله لامرته غير ما عليه من الثياب فجميع ذلك ملكها قضاء ولا يملكها ديانة اذا لم يكن بينهما سبب
صحيح لملكها كبيع والحبة مع التسليم فانه ذكر في فتاوى الفقيهين لوان من غير ان يكون بينهما بيع او هبة او سبب
ملك صح قضاء لادبائه فاذا اراد المقر باقراره عليه كما مستدا قال لا يملك لان الاقرار اقرارا ولا يملك ومن هذا القول لانه
هذا البيت وما اطلق عليه بابا لما يكون لها البيت بما فيه من المتاع ولو قال بعتك هذا البيت وما اطلق عليه بابا
لا يملك المتاع في البيت ولو قال ابن بنده تراست قال الفقيه ابو جعفر الهندواني يكون اقرارا وان قال ابن بنده ترا
فهو حبة لا يجوز الا بالتسليم وفي فتاوى الشافعي لو قال ابن بنده تراست فله ان يبايعه فله ان يبايعه تراست فهو اقرار
ولو قال الابن ابن مال تراكم او بنام وكرم او ان تكرم او كل ما يجري مجرى فله ان يبايعه فله ان يبايعه تراست فله ان يبايعه
ذكر في الرقات لو كان رجل ابن صغير وكبر معنى ولان مال ورثة من امه او جعله له ابو يد على هذا لفظه
مسألة التملك لما لا ذكر في المتاع لو قال ارضي هذه لفلان وهو صغير فله حبة واشهاد هو من لها
ولو قال ارضي لفلان ولا يرضى لصاغر قال هذه حبة وهي باطلة اذا لم يبين من هم وان قال هذه الدار لفلان غرض من ودي فهو
اقرار وهي ثلث من اصغرهم ولو قال لفلان ثلث دراهم من كانت حبة ولو قال ثلث هذه الدار من درهم كان اقرارا **المبايع**
اصلة ان كل كلام لا يستقل بنفسه وهو صالح التصديق والرد ينظر الى غلبة الاستعمال فان كان يستعمل التصديق غالبا
يجعل التصديق كقوله نعم ولا بل لانه يستعمل التصديق غالبا وان كان لا يستعمل يصح بان اراد بيع الامام وان اراد بيع
غيره لم يكن له ما صلح جوابا وقام استعماله في موضع الجواب يجعل التصديق وان كان يستعمل الرد غالبا كقوله اقره وان
فانتقد اوخذ لا يكون تصديقا لما يثبتا ولو قال اقره عليك الف درهم دين فقال الحق واليقين او الصدق ولو قال اقره
او يقينا او صدقا كان اقرارا لان هذه الالفاظ تستعمل للتصديق غالبا سواء ذكرها بارفع او بانصاف اذ ذكره
كان تقديره كانه قال ادعيت او قلت الحق وان ذكر مرفوعا تقديره كانه قال ما قلته او ادعيت الحق وكذلك لو ذكر
فقال الحق الحق او حقا حقا لان التكرار يوجب التأكيد ولو قال الحق الحق لم يكن اقرارا لان قوله الحق ابتداء وقوله حق
خير كما يقال زيد عالم وقائم والمعرفة يجوز ان يذكر في خبر ما هو كونه كما يقال هذا الرجل عالم ولا يستقيم ان يفتي العرف
بالتكفير وانما يفتي بالمعرفة فقال الرجل عالم ولا يقال الرجل عالم على سبيل التفت لان التفت فاما ذكر التعريف
والتعريف لا يحصل بالتكفير فاما الخبر فاما يذكر بغير الكلام تارة معينا وانه يتم اذا كان خبر تكفير واذا كان هذا كلاما
فاقام مستقدا بنفسه لم يجعل جوابا المدعى خبره فلو قال الحق الحق لانه لم يذكر الحق في الخبر وانما ذكره على سبيل التفت
كما يقال الرجل عالم والتفت مع التفت شيء واحد فانه ذكر الحق مرة واحدة فله ان يبايعه فله ان يبايعه طاف
فطلق الثانية واحدة لانه كلام مستقل بنفسه ولان قوله الحق لا يستعمل الجواب لا تصديقا ولا رد اذ لو قال
الصلح والبر لم يكن اقرارا لان البر المعرف يستعمل للرد غالبا لا للتصديق اي عليك بالبر فيكون امرا ياه بالبر ونهيا له
عن الكذب فصار كانه قال كذبت فيما ادعيت ولو قال الحق البر واليقين البر والصدق فليكون اقرارا لان البر والخبر والحق
والصدق يستعمل في التصديق لا يجوز ان يستعمل اللفظ في شيء بغيره وان كان لا يستعمل فيه مقصودا كقول العرف
بما يباع نافع وما يرباير وعلمشان بطشان فصار كانه قال صدقت وبررت ولو قال الحق الصلح او البر الصلح لم يكن
اقرارا لانه قرن البر بالبر والحق لما لا يكون تصديقا لان الصلح لا يستعمل للتصديق غالبا عرفا فانه قل ما يقال صدقت
وصلحت وانما يستعمل في الرد اي عليك بالحق والصلح فيكون امرا ياه بالخبر والصلح ونهيا له عن الكذب فيكون
الصلح في اخرين انما اراد بالحق الرد لا للتصديق والحق يمتثل الرد اي عليك ان تدعي ما هو حق فيكون امرا ياه
بالحق والصلح ونهيا له عن الكذب **باب الاقرار بالكتابة والرسالة** الكتب ثلاثة انواع
رسالة وتكليف وكتاب حساب فاما كتاب الرسالة وهو ان يكتب على يرض برسوم وتصديق يبدأ بالسمية
ثم بالبناء ثم يكتب ما بعد فان كان على رجل فلان كذا درهم يسع لفلان ان يشهد عليه بالحق فان لم يشهد

استحسانا لا قياضا لان كتابة الحق محتملة قد يكون لا تقاربه وقد يكون لا تقاربه ولا تقاربه ولا تقاربه
ذلك ان يشهد عليه بالحق لا يشهد على ذلك ليزول الاحتمال كما لو كان كتاب الرسالة مكتوب على ورقة او على لوح او خرف
وجه الاستحسان ان كتاب الرسالة اقيم مقام الخطاب والمشاخنة شرعا وعرفا لما شرعا فان النبي صلى الله عليه وسلم
كان مؤمرا بالتبليغ وقد بلغ البعض بالخطاب والبعض بالكتاب فانه كان يكتب الى اصحابه وامائه في الامصار
والى عواشه في الاقطار ملو بالنهاوي والاوامر وما عاها فان كانت عاجز عن مخالفة الغائب بالكلية فاقم
منه مقام الخطاب فحقها الرام ولهذا لا يجب كتابة الرسالة الى حال غيبة المكاتب اليه فكان هذا بمنزلة الاقرار
ومن شرط الرسالة قدسها ان يكون مكتوبا على سبيل لا على خرقه اولوح قد يعجز عن الكتابة على خرقه اولوح
مقام الخطاب وكذلك لو كتب غير رسوم على القرطاس مستثناة ان لغزونه عليه حتى لا يجوز الا اذا قال اشهدوا
بما كتب فيموز لهم لانه ان لم يكن رسميا لا يكون في معنى الخطاب فلا بد من الكلام لانه محتمل ان يكون لا قرار
ويحتمل ان يكون تجريه الخط والاستحسان بخلاف الرسم فانه يرجح جهة الاقرار باعتبار عادات الناس ولو كتب
فيه ذكر حق على نفسه ثم قال اشهدوا به ولم يعلموا بما فيه يجوز ان يكتب بين ايديهم او اعلاه وان لم يكونوا حاضرين
لا يجوز لان العقود من قراوة الكتاب هو العلم بما فيه وقد علموا ذلك لما عاينوا كتابه واحده على غيره ولو كتب
رسالة على خرقه اولوح لم يحسن الا اذا قال اشهدوا فيجوز كتب وقال يقوم حضورا فمقتضى العلم بقل اشهدوا ولا يكون
اشهادا لان الامر بالجنم صحيح من غير اشهاد فلم يتضمن الامر بالجنم امر بالاشهاد اقتضاء لان الامر بالجنم لا ينقطع
احتمال الكتاب ولا لزوم المال عليه ولو قالوا جنم فقال اشهدوا وكان جازا لانهم طلبوا منه الجنم وقاموا بهم
بالاشهاد عليه وكان هذا كلاما مستندا وليس بجواب لما خاطبوه فيصيح ابتداء ولو كتب كتاب الرسالة حتى ثم سما
الكتاب وخرقه والشهود حضورا لم ان يشهدوا عليه لان الكتابة صادرة اقرارا والاقرار لا يبطل بالرجوع فكيف
يبطل بالرجوع وكذلك الطلاق والعقار لو كتب شيئا حتى على نفسه لا يجوز لمن عاين ان يشهد
باشهاد عليه لان الصك لا يكتب ليقوم مقام الخطاب وانما يكون للتذكير والتذكير يحصل بالكتاب والكتابة
محتملة بين ان يكون له متحان ومن ان يكون لا قرار ولا الصك فتدرك قبل اتمام المعاملة لمراوضة بين الكتاب
والكتاب عليه فان عزموا على مضامتها اشهدوا بها والا مسكوا عنها ولهذا لا يحل لمن عاين املا من يمين
عليه الصلح ان يشهد عليه وان سمع اقراره بالبيع والشراء لا يحل ان يكتب الصك كان قبل اتمام المعاملة
لمراوضة تجري منها فلا يحل لمن عاين ذلك ان يشهد على المكتوب عليه ما لم يزل الاحتمال بالاشهاد عليه ولو اقر
رجل على رجل شيئا فقال اشهد عليك بما فيه فقال نعم فمعه اخر رسعه ان يشهد عليه لانه وقع العلم بما في الصك كما في
لا ولا كتب على نفسه شيئا فقام رجلين وقال اشهدا على ولا يظان ما فيه لا يجوز لان الاشهاد هو الاعلام بالاشهاد
عليه بما علوا عند الحاجة ولم يوجد واما كتاب الحساب ولو كتب عداد في صحيفة حساب او غيرهما لم يلزمه الا ان
يقول اشهد والانه لا يكتب ليقوم مقام الخطاب وانما يكتب للتذكير والتذكير يحصل بالكتابة فلا يقوم مقام
الخطاب فثبت البعثة الكتابية وهي محتملة قد يرتفع الاحتمال بالاشهاد كتب في صحيفة بيضاء بستان او على الارض
وقال اشهدوا او عرفوها الشهود بان لما بيننا كتاب ليس له اثر ثم قال اشهدوا واقرار عند القاضي ان كتبه لم يلزمه
لانهم انما عرفوا المكتوب بنوع ظن من الاستدلال الجواز ان المكتوب شيء اخر غير ما كتبه الكاتب واذا حصل لهم
العلم من حيث الظن والاستدلال لا من حيث اليقين والاحاطة لم يحصل لهم الشهادة **باب الاقرار بالجهول**
المسوط مسائل على فصول فصل في الاقرار بالغيب وبالمال المجهول وفصل في الاقرار بحق او شئ
وفصل في الاقرار بين مجهول الصفة **فصل** اقراره غيب شيئا يلزمه ان يبين ماله فيه مع بينه لان
جهالة المقرب لا يمنع صحة الاقرار لان الجهالة متوقعة الزوال بالبيان وفي قوله فائنه فائنه على البيان لان
الاجمال جاز من جهة وبابيان يصير المقرب معلوما ثم ان بين مالا مستقوما وكذبه المقر له وادعى مالا اخر بطل اقراره

لان الاقرار يبطل بتكذيب المقر له والقول قوله فيما ادعى المقر له مع بينه فان بين ما ليس بالحقية خطه وكذبه
المقر له لا يصح في لان هذا ما لا يقصد بالغيب عادة فهو ينطق عليه اسم الغيب وقد اقر بالغيب وهو يكون هذا
بيانا بل يكون رجوعا عما اقر به وان بين ما ليس بالحقية ولكنه يقصد بالغيب كالمرة المرة والولد الصغير قال مشايخ طبع
يصح بيانه لان الشئ اسم كل موجود فثبتت ولا المالا او غير المال وقد يقصد بالغيب فيكون بيانا وقال مشايخ بخلافه
لا يصح بيانه ويجوز على الذين يبين مالا مستقوما وهو الامع واليه اشار في الكتاب فانه قال لو اقر بالغيب شيئا فمضت
ان كان هاتكا وعليه رده ان كان قائما وجوب رد العين والقيمة انما يتحقق اذا كان الغيب مالا او ذللا لان
اسم الغيب في متعارف الناس ومتعاهدا للشرع يتناول ما لا يخلو من متقوم فان في العرف يطلق اسم الغيب على كل
ما هو مال لا يقصد بالغيب غالبا ولا يقصد بالغيب ما ليس بالمال ولو اقر بالغيب عبدا وشاة ولم يبين
لم يلزمه ذلك المتني والقول له في تعيينه ان كان قائما وفيه ان كان هاتكا مع بينه لانه اقر بغيب مال متقوم واجل
وصفه ونوعه فيعرف القاصي على بيانه وان لم يبين بعد اخبار الزمة ادعى ما يغيب الناس من ذلك الجنس وفي الاقرار
بغيب الشئ لا يمكن الزام شئ فلا يلزمه ولو قال غيبته من الامة او هذا العبد فاذعها بقر الغائب بايها شاء ويحلف
على اخرا لانه ادعى زيادة على ما اقر به لانه اقر بغيبا مدها فيصير على الميثاق اذ بين احدهما يلزم تسليمه ويحلف على اخرا
لانه ادعى زيادة على ما اقر به وهو ينكر فيكون القول له مع بينه ولو عين المقر له احداهما يستحق ان يفتى عليه فان لم يفت
برق كما في سائر الدعاوى لو قال الغدود على سائر اودرهم لا يلزمه شئ قياسا لانه متى اقبل حرقا لشك او
القيصر بينهما لم يلزمه واحدا من الما بين بينه ولا يجوز ان يلزمه مالم يلزمه الاقل ويستحق على كثر
وهو الدنيار ان ادعاهما استحسانا لان الاقل متيقن باعتبار المالية لان قدر ما ية الاقل مستحق عليه يبين
لان الدنيار والدينار جملتين واحد في الاحكام والقيمة المالية لا للصورة ولقول على الف درهم ودينار او كثر
حطه لزمه الاقل من الدنيار واكثر لانه شك في الحطة والدينار دون الاقل ولو قال على مائة او مضى
فانقص لازم يستقنا به قال على الف بعض اسود لزمه الاكثر منها لان الاكثر شقين اقر الغدود على عبدا وشاة
او برقم انكر بغيب بقيمة عبدا وشاة وسط عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد القول قوله في قيمته لان المقر به
بجهول الصفة فيكون البينة الى المقر ولا يتبعين لوجوب المقرب سبب لان اقراره صدر مطلقا لم يتعن فيه
سبب ما وبينه لاسباب لقانون فلا يتبعين شيئا منها كما في الغيب لا يوجب انه اقر بالغيب دينا في الزمة ون
يجب العبد دينا في الزمة الا ببيانه مال ما ليس بالحقية كالشكاح والتمنع والصلح عن م العبد فيصير مطلقا اقراره
الى سبب مباح يجب به العبد دينا في الزمة يكون حلالا لمر على الشكاح والتمنع والصلح عن م العبد فيصير مطلقا اقراره
لغدون على عبد ببيانه مال ما ليس بالحقية في الوسط على وجه يكون موجب مرة وبين العبد وبين قيمته
فايها التي يجبر الطالب على قبوله فيما لا قرار شئت بهذه الصفة ايضا ولو قال على عبد قرين يلزمه قيمة عبد وقول
له في قيمته لانه مخرج بسبب قاسد وهو قرين الميمون لانه يتعذر حمله على سبب مباح والقرض في الحيوان لا يصح
ضاد معصونا عليه بقيمته فكان القول في القيمة قوله لان الوجوب عليه ولو قال على دابة فعليه قيمة اتي دابة شاة
لان اسم الدابة يتناول اجناسا مختلفة ولا يصح التزامها في شئ من العقود فوجب حمله على سبب قاسد وهو القرض
او القرض القاسد ولو قال عليه عتار او خمل فهو محال واضع باد في ما يكون حتى يدفعه اليه كما لو قال غيبته منه
لان العتار لا يجب رده بعقد ما فيحمل على الغيب **فصل** ولو قال الغدود على حق او شئ فالقول قوله في البينة
ولا بد من ان يبين ماله قيمة لان كلمة على موجب في الزمة وفي العرف يراد به حق ماله في الزمة بسبب المداينة
ويطلق هذا اللفظ لغيره منه في العادة الذين فاضروا بوجوب اليه عند الاطريق والبيان اليه لانه هو الجمل
ولو قال ادرت به حق الاسلام لا يثبت مفسولا لان تعبير بحق الاسلام غير مقتضى مطلق لفظه فيقبل منه حصول
المفسولا ولو قال الغدود على عبيدي حتى ثم قال غيبته الذين يصد قلان كلمة على لا يجاب في الزمة وما يجب ذمة العبد

القيمة والعبد بينهما لان كل واحد استحق العبد على اي يد بالبيعة وعلى المدعي معه فلا يتحقق فيه قيمة ما استحق عليه
 ولو قال القنود على الفدية وهم اولقنود لا يصح اقراره لان المقر له مجهول وجهه المقر له مائة صحة الاقرار لما يتحقق
 اصطلاحا على ان يأخذ الاصل لها ذلك كما لو كان المقر به عينا وقد اصطلاحا على ان يأخذ اصوله في القرض مثل لو قال خصيت
 هذا العبد من هذا او هذا ولو قال القنود على عشرة داهم او لقنود على دينار لم يلزمه شيء لان كلمة او دخل في الاخبار بين
 شيئين وتخصيص فاجب التشكيك بينهما ولو وقع الشك والجهالة في احداهما لم يلزمه المال فنهنا اولى ولو قال على عشرة اهر
 عتق قنود وليس لي منه دين ارمه احداهما عليه ان يبين لانه اقر بالمال في ذمته او في كسبه وهو يملك فقد يتقينا
 بوجود الحق عليه سواء اختاره نفسه او عبده فلزمه الاقرار وان كان على العبد دين يحيط بقيمته لم يلزمه لان كسبه
 وما ليه حق غرمائه فان قضى منه يوما من دهم لزمه الاقرار لانه يجعل عند سقوط الدين عن العبد كما يجرد لاقراره
 لزوال المانع **فصل** قال القنود على الفدية وهم اولقنود مائة دينار او لقنود قال الف الف والآخرين ان يصطليا في المال
 دينارا لان المقر له بالالف معلوم لانه لم يقر به بحرف التشكيك والتخيير والمقر له بالثمانين مجهول لانه ذكر حروف التشكيك
 بين الآخرين فقد شك في الآخرين ظاهرا ان يصطليا ولو قال القنود على مائة دينار ولقنود كترخلة ولقنود كره
 شعير فلو شيء بالآخرين لان المقر به والمقر له مجهول فمضى اصطلاحا على اخذ احداهما كان المقر ان يعرف الاقرار الى اخر
 بان يقول ان من هذا المال لانه اقر باحدهما فلا يمكنهما الاخذ حتى كان المقر به مجهولا فصرفنا لو كان المقر به معلوما و
 المقر له مجهولا فاصطلاحا على اخذ احدهما لانه ليس المقر ان يعرف اقراره الى شيء اخر وكل واحد منهما ان يتلفه لانه
 يدعي عليه مالا وهو يملك قال القنود على مائة درهم ولقنود او قنود فلا ولا قصتها والنصف الاخر يختلف فيه كل واحد
 منهما من الآخرين لان يصطليا فيكون بينهما نصفين لانه عطف احد الآخرين على الاخر فها هو موجب اقراره واذا عطف
 الشك بين الآخرين فصارا كان قال القنود على مائة درهم ولا احد من الآخرين فقصتها الاول لانه لا يراه فيه احد
 والنصف الاخر متردد بين الآخرين والمحقق منها غير معين فالحكم فيه الاصطلاح او الاتحاد ولو قال القنود على مائة
 او لقنود وقنود فالثالث والنصف الاخرين او بين على ما صفا وكذا لو قال فجميع هذا عندى ودعيت او مالي فركه
 لانه ادخل حروف الشك والتخيير بين الاول والثاني دون الثالث فخرج الثالث عن الشك فكان قال لاجد هذين وهما
 الثالث على مائة درهم قال القنود على مائة درهم ولقنود او قنود وقنود فلو مثل الثالث والرابع الثالث والنفق والثالث
 لانه ادخل حرفا وبين الثاني والثالث ولم يقرن بالاطول والرابع فيكون الشك في الثاني والثالث لا يميز فكان مقر الاول والرابع
 ولا احد المتوسطين فيقسم المال عليهم اثرتا ثلثه للدولة ثلثه الرابع والثلث الاخر متردد بين الآخرين فيكون الحكم فيه
 الاصطلاح والاستحواض **باب** **الاقرار بما لا يملك ثم يملكه المبسوط** اصله انه اذا اقر بما لا يملك ثم ملكه
 وظهر لغيره فانه يلزمه ضمانه بصيرته بزيادة ما لو وجد الاقرار بعد ما ملكه وظهر له لان الاقرار في حق القرض ملزم غير محقق
 للفتح فان جهة البديهة متعينة لا يتصور تقيين جهة الكذب فيه فجعلناه كالجحد لاقراره بعد ما ظهر الحق له اقراره
 لقنود على قنود فقامت قنود فالحق وادته فالدائن في ذمته الميت لان في ذم المقر ان الغريم اقر بملك الميت فلو اقر على
 التاجر وعليه دين يحيط بقيمته لا يصح اقراره لان ما ليه وكسبه حتى غرما ثم فلا يملك المولى بطلان ضمه كما لو هو ذا ضام
 ضا للمرتين لا يملك الا اقر بطلان حقه لان اقرار المولى على عبده باعتبار ما ليه واذ ذمته فانه في حق الدية يبقى على اصل
 الحرية للمتعرف فان بيع الغريم او اعترف لم يلزمه ما اقر به المولى لانه لم يسلم بشيء من ماله العبد ولا من بوله المولى بل ازدد
 بعد اعترافه اقرت لقنود عليه الف درهم او لقنود ثمان قنود والقروارة وترك ما لا يلزمه الاقرار ان شاء
 عليه وان شاء كان في مال الميت وكذلك لو اقر بزيادة بعد موته لانه لو استألف الاقرار في هذه الحالة على من النصف يلزمه
 لان بعد الموت يملك الاقرار على مورثه بقدر ما ورثه فيملك عرضا لاقرارا ليه وهذا لان المقر مادتيه المطالبة بقضا
 هذا الدين من ماله لانه ان كان مراده الاقرار على نفسه فعليه قضاؤه وان كان مراده الاقرار على مورثه فعليه قضاؤه ومن تركه
 وقركة المورث حتى الوارث فصار حكم الاقرار عليه حكم بعض وجعل المشية اليه في يملك **المنتها** لو قال نصف هذه الدية لفلان

[illegible]

[illegible]

فصل

[illegible]

وغيرها قبضه منهم البرد اعطاهما منها ما يشاء
لما افرق بينهم وبين الامم على الخلفاء فقال
هم بر سعد الخياط صح

اقرار بالبعد والعيب فاذا لم اقبض فقد لا يسهل ما قد رحت وكاه العقد وكان هذا بيان بعض موصولاته لا يمتنع
لانه اقرت سلم المقر وقضى بعضه واستثنى قضي منه موصولا فقد لا يسهل ما قد رحت وكاه العقد وكان هذا بيان بعض موصولاته لا يمتنع
درهم ولم اقبض الاى يسهل اه القدر والرفع موصولا لا يكون لا يمتنع لان الدفع والقدر مستدعيان فاعلا حاله كما مستدعي مرفوعا
واذا لم يقضى لا يكون يمكن تقدا ولا دفعا فتقوله لم اقبض رجوعا اقرب ولم يكن لئسنا بعض ما اقرب بل هو اقرار اصل الكلام
تصدق بخلاف قوله اعطيني لان هذا اللفظ يستلزم التقديرا لا ان الربيب يس عليه والعقد صحيح قبل البعض لو حلف لا يمتنع
ولم يقضى حيث الحالف وكذا الاباح عقد صحيح قبل البعض فلهذا كله ما عيان عن اعتداده اذ اولا موصولا لم اقبض ولم يوجد مثله ذكر
في العقد والرفع والله اعلم **باب الاقرار بالمال اذ عني انه زبوف او بغيره** المسبوط ما يملك على فلهذا
اصح من الدراهم والذوات من الغلوس والمكدر **مسألة** اقرار بالرفع درهم على بيع او قرض وادعى ان الزبوف او بغيره لا يصدق
وصلا لم فصل عند الاصل وعند تصديق وان وصل له ما الزبوف من فني الدراهم والنقد حتى يحصل ما المستيف في القرض
الم فكون سانا محملا لكن في سانا غيرهما ان الرق والحادة لان ساعات النسي يكون بالحياد دون الزبوف عاليا وسان العتق
موصولا لا موصولا كما لو اقر بالان اوزن خمسة او بعد اخره ان الزبوف الدراهم عتق مطلق العقد يقتضي سلامة الدين
عن العتق وبما اقر بالبعد مطلقا نصير مقرر ما هو مطلق العقد وهو السلامة عن العتق فكون دعواه العتق رجوعا اقرب فلا تصدق
كما ادعى البايح البراء عن العتق المبيع وليس هذا من باب استثناء الصف والبيع لا يمتنع لان الدراهم بل الصف ينفع بالاصل
فتبين ان الصف فلا يصح استثناءه من الكلام لا يمتنع لان الصف والبيع الاصل للفظ وهو المنة بخلاف قوله الا انها غير مذكورة لان تسمية
لا يكون دعوى عتق العقد لوم للمراجعات وانما هو سائر نوع العتق فيصير سائر ويحلف قوله الا انما اوزن خمسة لانه استثناء المقدار لا مطلق
للمدراهم انقضى لا اوزن سبعة وقوله عادة ولو نفي على السبع واستثنى من سائر ما ليس موصولا فكذلك هذا اقرار بما عتق او ودينه
من انما يمتنع به صدق وصلا فصل للذوديد والعقب لا يمتنع لان السلامة عن العتق بل هو ان على العتق والبيع جميعا فان العتق
يعتق بالحدود لا بدعوى غير ما يحتاج لا مطلق ولا بدعي على وصف مصلحته وان كان سائر الوصف اليه ولم يكن سائر تعبير الاوكل
موصولا لا موصولا وان قال استوف او رصاص صدق وان وصل له ما استوف لست من فني الدراهم حقيقة ولهذا لا يجوز ان يمتنع
في الصرف والم كان ما بعد المصنف او الكلام لانه اللفظ يمتنع الدراهم ولم يستوفه سنا والدراهم صورة لا حقيقة
ما العتق موصولا لا موصولا ولو قال لي على الف درهم من قرض الا انما اوزن فموجب الحلف في ظاهر الرواية لانه المستوف
مضمون بل لا يمتنع من فني النسي وما ملزم يكون في الحاديات وكان موقوف المسح سوا وروي عن لا يمتنع في النوازل
تصدق اذ وصل له المستوف انما نصير مضمون على المسح من القرض فهو بمنزلة العتق لانه لا تصدق سنا اذ وصل له
مما سبه المبيع مضمون للمعامله بين النسي بخلاف العقب لوقال على عتق مضمون فموجب الحلف في ظاهر الرواية لانه المستوف
سنا والسود والسقي والسود نوع من العقب العتق في ذلك سانا للنوع فان قال ومن اولى بيعه ان سنا بعد تصديق في
تكن نقدا لانه لا تصدق ان فصل تصدق اذ وصل له ما ذكر سانا النوع فيصير موصولا لا موصولا بخلاف دعوى الزبوف لا يصح عند الا
واذ وصل له دعوى الزبوف دعوى عتق فكون مدعى اللبارة عن العتق والبايح ينكر فلا تصدق جازا لم اليه زبوف رد على
رد السلام ليس بالذات ان يكون منه فاه كان المسلم الى ان فصل الجهاد اوصى او رضى ماله او تخوفت الدراهم لا تصدق لانه
صار مينا فصله كلامه لانه اقر بقتل الجهاد لانه حق ورضي ماله الجهاد والاستغناء عيان عن احد الحين تمام وقام حكم جاد وان
قال قسنت الدراهم تصدق مع عتق لانه الاقرار بقتل الدراهم لا يكون اقرار بقتل الجهاد لان مطلق لم الدراهم سنا والزبوف
كما سنا اول الجهاد وكل منكر اقفن حقه لا ماضية كلامه فكون القول **مسألة** ولو قال على عتق اقل من
من قرض اولى بيع لا تصدق وصلا فصل عند الا وهو عند تصديق في العتق اذ وصل له فموجب المسح وكذا ذكر على هذا الوارد
على عتق درهم وضاع عن سنا الا انها مستوف او رصاص لم ان المعاملات ضمان النسي في الغلوس الراي وفيما است
ستوف فزعواه الكسادة الغلوس اشترى من دعوى الزبوف في الدراهم ولا دعوى الكسادة الغلوس ودعوى النسي
في الدراهم دعوى فادى البيع فلم تصدق لانه البيع الغلوس الكسادة لم تكن معناه لانها سلمه مجهول الزبوف فكونت مديونا

اقرار بالبعد والعيب فاذا لم اقبض فقد لا يسهل ما قد رحت وكاه العقد وكان هذا بيان بعض موصولاته لا يمتنع

النسي على مجهول واقرار بطلاق البيع يكون اقرارا بصحة ولا تصدق في دعوى العتق والكسادة او بغيره ولا يمتنع
الزبوف والبيع في الارض بصفة الغلوس الكسادة لان اقرار الموزون مجهول القدر حازر ولهذا لا يمتنع الزبوف بالكسادة ولا
ارض بغيره فكونت كسنة لم تكن رجوعا اقرب بل يكون سانا لما اعتدله اللفظ فاما البيع بغير الغلوس الكسادة غير مضمون فلا يمتنع
البيع بالغلوس وكان قال على عتق اقل من سنا لا يصح وعنه وقال تصدق وهو مجهول فلهذا دعوى الكسادة سنا نوع اخر
من الغلوس لسان الكسادة من الغلوس من فني الراي منها وانما مقدم صفه المنة فيها بالكسادة فهو ودعواه الزبوف في الدراهم
سوا وكان دعوى الكسادة سانا للنوع لسانه اذ البيع على سبب منه جهة المقر ولا يكون مدعى العتق لسانه اذ تصدق
كما لو قال على عتق اقل من سنا او قرض الا انما اوزن فموجب الحلف في ظاهر الرواية لانه المستوف
لانه صار المنة باقراره كالثابت للمعاملات ولو كان محضه عن النسي من فني الدراهم الكسادة صدق وكذلك الوديع لما سنا ولو قال
لي على عتق اقل من سنا او قرض اقل من سنا في القرض فموجب الحلف في ظاهر الرواية لانه المستوف لسانه اذ تصدق
القطر والبلد والمخط فكونت ردية اصل الحلف ولهذا لو لم يكن له الرد فلم يكن عتقا بل كان نوعا سانا
بيع فيصير موصولا لا موصولا وكذا سائر الكيالات والموزونات لست بصفة في منها الزبوف في العقب عتق لا يمتنع به درهم على
فاذا دعوى بغيره جاز له الرد **مسألة** وذكره اختلاف زفر ويعقوب لوقال على الف درهم زبوف فموجب الحلف بل هو جازم الزبوف
عتقا وعند زفر اقرار باطلا لانه رد اقراره وادعى عليه في اخر لسانه الزبوف من فني الدراهم وسان النوع لا يمتنع وذكر بعض المشايخ
لو قال على الف درهم زبوف فموجب الحلف عند لا يلزم الجهاد وعند ما يلزم الزبوف لانه مطلق الاقرار بالدين ينصرف الى الدراهم
بطريق النجاس ولو بين سبب القرض فهو على هذا الخلاف فكذلك اذا اوصى تصدق اذ وصل له ما يتعلق لانه صفه الجود انما يصير
سنة بعض عند القرض واذا لم يصح في كلامه بجهة النجاس لا يصير صفه الجود منصفه عليه وهذا لو اوصى مطلق اقرار على جهة
النجاس لم يصح قوله انما زبوف ولو جعلناه محالة اخرى يصح في كلامه على الزم الذي يصح اولى ولو قال لفلان على الف درهم على هذا
العقد لا يلزم جازم فادعاهما المقر فموجب الحلف في ظاهر الرواية لانه المستوف لسانه اذ تصدق
الجزء عند لا يمتنع يلزم الف جازم وعند زفر يلزم الف جازم الف وحده وعند زفر يلزم الف جازم الف وحده وعند زفر يلزم الف جازم الف وحده
انما طلق واحدة بالبرس في بيع واحدة عندنا وعند زفر ثلثا لما عتق **باب الاقرار ببعض الدين وامضاؤه**
المسبوط في فصوله فصوله في الدين وفصوله في الاقرار بالدين واقعة البينة على اقتضاء **مسألة** اقرار بالقران بالحق
اقرار بالدين لانه ما يمتنع المقتضى بمسح مينا عليه المثل ولو قال القايح مثله ذكر فليست ماضيا واذا كان الافتضاء يقع
بطريق المناقضة بالافتضاء او اقرار بالدين او لا يمتنع المناقضة منها ما في فصوله ما يمتنع مينا على المطلوب فيصير
في محس كذا اذا افعالها لم يمتنع فمضت لكن دخلت في الحاية وقال المطلوب بل هو سواها فان القول للمطالب مع عتق سنا او بغيره
الحاية وانهم صرته فكان سنا من فني القرض الم والم المطلوب يدعي الزيادة فيما اوفاه والغالب ينكر فموجب الحلف في ظاهر الرواية
لو قال المطلوب ينكر فموجب الحلف في ظاهر الرواية لانه المستوف لسانه اذ تصدق
المطالب اسم بعض من مدين الماه وقال المطلوب لم انكر واقرت فموجب الحلف في ظاهر الرواية لانه المستوف لسانه اذ تصدق
ينكر التوب على المطلوب بعضه والمطلوب ينكر وكان القول هو المنكر وسبق اقرار الطالب بعضه للماه فلهذا اقراره ولانه
اقر بعض الماه م ادعى ان بعض الماه على ما زبوف للمقوله بشره منه وانكر المقر سنا فلا تصدق كما لو قال لكر على الف درهم ادعى
ان الف درهم عن عتق هذا المقر والمقر لم ينكر البيع يلزم الماه والمطلوب سنا درهم م قاله مدعيه زبوف فموجب
وصلا لم فصل تحتها لانه اقر بعض الدراهم مطلقا والزبوف مما جنى الدراهم سنا ولم يمتنع لانه اقراره انما ابرم صفه
فكان القول جازم في صفة وان قال قسنت من فني الا الذي اقر عليه وموافق م قال بعد وجدته زبوف فموجب الحلف في ظاهر الرواية
وصلا لانه اقرارا استغناء حقة وعتق الجهاد من فني القايح مما اصابه ان يكون المقتضى زبوف او قال لكر محله بما يقول انها
زبوف كما سنا ماعه الكلام على ظاهره فيصير موصولا لا موصولا كالسنا ولا يمتنع على المطلوب انما كانت حادة عند ما قال
ان يمتنع في اصله اذ قال انهم مدينه ماضية لاف فموجب اقرارا ليه والعقب او اقرارا ليه فموجب الحلف في ظاهر الرواية لانه المستوف

بجمله المشاء ولو قدم ذكر العصاص لتمامه يصحك بالذي كماله على ما لم يشر به ثم قال بعد ذلك وقد فصلت منك القرض
عنت العصاص صدق بما ذكره ولو قال قد فصلت منك العي لانك قاصصك بالعف كانت لك على المصدق ولو قال استوفت
منك العي لانك قاصصك بدين كاه لك بمصدق بذلك الجاع الصغيريات وجعل على ابيه الف اعل غرم فقال لا اهد من قسط
ان منها عناية فلام عناية ولا شيء للقرن لانه الف صار مرثا سنها وقرار المقر بالاستشفاء يصح في حق دون ايه فصدق
في حق نفسه وبصل كانه استوفى عناية **باب اختلاف المقر والمقر له** في سبب موت المقر اصابه
انها متى اختلفت المقر به بان اقر له بالف درهم والمقر له ادعى الزنا فادى سطر اقران لانه لم يشأ الدرامم لكذب المقر ولم يثبت
الزنا فله انكار المقر ومعه اختلاف في سبب بؤث المقر لم يسطر الاقرار والمقر له بافاده باقراره لانه السبب لم يثبت لاختلافهما
فموقف اعتبار السبب في مقام مطلقا على السبب وصدق المقر في ذكره في حق اقران وذكر لان المقر له مطلوب له الحكم من الاصل
فعند التصديق على الحكم لا يسطر للاختلاف السبب لانه اختلاف السبب لا يكون ردا لاصل الواجب انما يكون ردا للسبب
فلم يثبت السبب بارتفاع السبب لا يسطر الحكم ادعاء الحكم يمنع عن شار السبب بخلاف ما لو اختلفت الشاهدان في سبب وجوب
الحال بغير شهادة تهما لانه المدعى ايا مدعى ملكا مطلقا فقد كذب شاهد فاعتمد له من السبب ادى المنكر باحد السببين
فقد كذب شاهد الاخر في بعض ما شهد به وكذلك الشاهد مقبول قال ابو كوفه وعده لو اقرانه احد السبب عاربه وقال الاخر
بالبرءا قال القول للمقرع عينه مالم يلبس لانها صادقا عما انا لا فاذن انما كذا السماع اقرانه احد بالسبب والمقر اقرانه
اخذت بالعدالة فلم يحجب الغمان بالافذا لان المقر يدعى عليه الضمان بالسبب وهو منكر وكان القول له كالمقر له اذنت مدعي
الدرايم منكره وديمه وقال الاخر لا يقرضا قال القول ولا يصح فكذا اذا فاما اذا لم يثبت فقد استعمل منكر الغير فبذنه لان اقرار
البايع بالاخذ منه تعام لم يكن ادنا بالاستقرار والسبب بل يكون ادنا بافاد المبيع حكم الحاكم منه ثم استعمل المنكر في حكم منكر نفسه
للاذن بالبايع واذا ثبت المنكر لكان لم يثبت سيطر البايع اياه على السبب واستعماله فلم يثبت الاذن للسبب وهو السبب على علم
لغيره وذكر سبب موجب الضمان في منكر الغير لو قال اقرضني وقال الاخر عصيتي بالمقرضاني وباضد المقر له عنه ان كانت
قام لانها صادقا على كونها معنونه على العاين اما قرضا او عصبيا واختلاف في سبب موجب الضمان فلم يثبت السبب لاختلافهما
وبنت الضمان لقادقهما على ذلك الاختلاف في سبب موجب الضمان لان منع وجوبه لانسائه الجاع قال هذا الاثر وديم
لكي يكتفى وقال ليست بوديم وفي عليك الف قرضا او مع فخذ المقر فانا اراد احد الوديم ليس له ذلك لانها اختلفت في
المقر به لان المقر اقر بالف عينا وديمه والمقر له ادعى دناءا والدين مع العين مختلفان والاختلاف في وقوعه المقر به فانه
سطر الاقرار ولو قال المقر له ليست بوديم ولكن اقرصك باحد هاتين فان ملكك فلا ضمان عليك لانها صادقا على
المقر به لانها اسماء الف المشار اليها كانت ملكا للمقر له في الاصل ولانزول عن ملكه اذ ثبت الرضى والعصى بل لا يشارك
المقر له في ملكه بالرضى وبعت على ملكه القول وكان له احد الف بعنا ولو اقر بالف قرضي وادى المقر له الفاني مع لزم لانها
اسماء المقر له الف في دمه سواء كان قرضا او عينا ولنا اختلاف في سبب وجوبه في الزم ولم يثبت السبب لاختلافهما في
مقره بالف مع به مجرد عن السبب ولو قال مدعي الف بعنا عفتها منك فعاد المقر له عليك من عن بيع فهو غير له الوديم
لانها اختلفت في سبب ثبوت المقر له في نفسه لان المقر اقر بالف في الف في رجب رد العي العضوم ان كان قادرا
على رد ورد مثله دينا ان عجز عن رد وسنا المقر عجز عن رد العي عاكنه المقر له الف المعينة فكونت المقر له بعثها
دنا في الزم وقد صدق المقر له في وجوب الف في دناءة الزم فليس له اذ اخذ من الف بعين الاله العين للمقر في
المواصلة **باب الاقرار بالف في المصروف** المصروف مسايده على فصول اربعة هذه القمار
بالف مطلقا في دعوى الرد والانساء اقرار بالف في المصروف بالانساء وانما في الاقرار بالف في المصروف مع السواوين
الطريق **فصل** اقر بعصب شي كانا كمالا من صغير او عديم حو او غير ما يترتب دة عليه وورد على احد منه
وان كان صغيرا لاله الغصب عدوانا باليد المحتمة المحترمة للغير وابتدأ بالطلب العادة لنفسه فاذا عاودة ليا
من اخذ منه فقد صار به متعاقبا في ماله لا رعدا له وهنائه وهو لغيره في الزرع جهاما اصبغ ناعم اعاد ماله اصبغ من اشد

[illegible]

[illegible][illegible]

بانه بقي الهما او اوجعها او كحل في اقرارها بالرق في هذه الحاله بخلاف ما لو قال لها طلق نفسك سني او لو كحل
 طلقها سني ان ثبت عليك ما جعل علم باقرارها او لم يعلم لان الوعد فيها لا يحكي الزوج من دفع الفرض نفسه لانه علم
 وليس يوكل فلا يملك في المأمور بما فرض اليه المأمور به ولا يملك في دفع الفرض نفسه لانه علم
 الزوج ان قد بالزوج على غيره ولم يزل يعرفه فالان لا يصير كانه موالذي ابائنا في المرض وان لم يقد على عزله لا يصير فاروق
 بين هذا وسماذ او كحل بيع عند او بكتابه او باعته في العبد فطاعته باع الوكيل او كاته او اعقه بعد الجنائز لا يصير
 المولى مختار للعقد فان كان عالما بالجنائز فادرا على الوكيل والزوج ان ترك الفرض الى المكان متردد سني ان يكتفي
 اقراره للفداء ومنه ان لا تكون فلا يثبت الاحتار بان كراهه من زياده الزام المالا وان لم يكن ثابتا فلا يثبت بان كراهه
 الماسينا احتار ان يكون ترك الفرض من اختيار الله تعالى واداءه للقران لان الحرمة مما يختار في اثباتها فثبت مع الاحتار
 احتار الحرمة ويصير فارا لان حقه كان مقلعا بانه فلا يطرأ على السكر المنع رجل تزوج المرأة من ادعى رجل انها اساءه وصديقه
 وكثيرهم الزوج فانه لا يثبت البتة في تزوجها ومن الزوج لانهم لا يصدقون على الزوج طلاقه من ابطال حقه ومنه مكر المالكه كانه
 الحوار بالمكر كانه لا يوثق بعينه كانه يثبت بهما من الله وفوق سنها ومن الزوج المانع اما العيب نظامه الى ارجح حجم
 للزوج بالله سبحانه في له الباب نظامه الى ارجح بهما من الله وفوق سنها ومن الزوج المانع اما العيب نظامه الى ارجح حجم
 وصورة مجهول النسب عام بالطاهر من حيث ان الحرم اصله من ادم لانهم اولاد ادم وهو رجل لا يعرف حاله بشرى جدا فاعتقه
 ما قارب لرجل وجد الحق والحق ان كثر اعمالي في بعض المعتقدات المعنى هو حاله له المجهول النسب من حيث النظام للنسب
 فتعني شروعه واعتاق طاهر فاذا اقربا رقي عاقبه وان لم يحمل فانه يجوز ان يكون رقيقا فصدق عاقبه بالرق ولا يملك
 في حق المعنى لانهم باعته في حق الطاهر من كتمان نسبا المعنى وصار كاسيه بعد عتقه فعاد من حيث الطاهر واقر المعنى
 بالرق من ضمن ابطال حرم المعنى وابطل ملكه في كسبه من حيث الطاهر فلا يصدق في ذلك فانه ملك المعنى وترك المالا وعصبه قاله
 لعصبه فانه لم يكن له وارث غير الذي اعقبه قاله للمقر لان المجهول كالا يصدق على المعنى بالرق والمقر لا يصدق على غيره ايضا لان
 عصبه قائمه مقامه في الملكة والمكر المتقارن من حيث الطاهر فلا يجوز ابطاله بالقران غيرهم فاذا عتقت العصبه زال المانع من الاوار
 ومنه مصادف الاوار مكره ففقدوا لان المانع والمنازع في كسبه ففقدوا ان يكونا ملكا للمقر بالرق وان كان للمنت
 سكا في نصف له الوصف المقر لزال المانع من عتاد الاقرار في النصف ولو وجه للمانع في النصف فان جنى هذا العتق كان عتق
 عليه فان جنى عليه فهو كالجنايه على المملوك وسواها كالمكر في الشهاده لان رتبته ما به بالطاهر لا بد له من وجه الحرم والثابت بالسكر فصل
 في دفع الله سبحانه في حق الجنايه على المملوك في حق الجنايه عليه لان الله سبحانه في حق الغير واخبره من روق حنايه على غير لان الزمان
 عاقبته لانعام الارض لو وجب فانما كسب باقراره على نفسه انه هو ان عليه الارض لا يفتقر الى الحرم من الطاهر الى اقراره بان يدين
 من الماله صحيح لعنه فانه ثبت حرمه من حيث الطاهر ولو اعقب المقر من ملك المعنى الاول ولا عصبه له كان ميراثه المقر له لان اقرار
 المجهول يكون للمعنى وجميع اكسبه ملكا للمقر لا يصدق ما دام للمعنى صلا لان المقر له ليس له ما ذا ملكه صار المقر في يد فاقدر باقراره
 كسب اقراره اليه لعنه من ملك الله فانه يوفد باقراره فكذا هذا **باب الاقرار بالعقب والكتابه والتدبير**
 المبسوط اقراره اعقب على امسى وهو كاذب لعقب قضاء لادبانه لان الطاهر ان العاقل صادق في اقراره واخباره باعترافه
 عتقه ودينه فاذا ادعى الكذب فيه فقد ادعى خلاف الطاهر فلا يصدق القاصح لانه مطلق على الظاهر لا على الصماير وله عرف
 ديان لان الله مطلع عاصيه اقراره اعقب عتقه من هذا الابد من هذا اعتق لان كسبه لا يبر للزوج عن الاول واقامه كسبه مقام اقراره
 كسبه مقام الاول صحيح والزوج عنه لا يبر كسبه اعقبه قاله اعتقك اذ دخلت الدار اعقب عتقه لا فلا لان صد اعقبه ولو اذ يملك
 امره غير ذلك في العتق امسى فلم يعقب نفسك وقال العبد بغير اعقبه في نفسه اعقب لانه حكى امر الملك كسبه لانه فوض الايقاع اليه
 في امسى فلا يملك الايقاع بعد مضي امسى ومن حكى امر الملك كسبه لانه حكى امر الملك كسبه لانه فوض الايقاع اليه
 ولو قال اعقبك امسى على ما لم يملك وقال العبد بغير قلت قال قول للمراومه الكتابه والسع العول على قول قلت لان الاقرار
 بالاعقاب على ما لا يكون اقرارا بعول العبد لان على العقب بلا صحه بدونه القور فله الاقرار بالبيع والكتابه اقرار بعول

لا زوجهما ينظر ان كان ضررا يمكن للزوج دفعه وتداوكه وبلا فقه يكون موقفاً على نفسه لا على زوجها لانها في ملكه
 وضع الضرر وتداوكه ولم يدفعه ولم يدارك يكون الضرر مضافاً الى مفرط الزوج لا الى اقرارها لان مفرط الزوج
 احرى الامر ويوجب افضى الى الضرر اليه وله ان كان ضرراً لا يمكن الزوج دفعه وتداوكه يكون الضرر مضافاً
 الى اقرارها لا الى مفرط الزوج يكون موقفاً على زوجها فاقرارها على نفسها اجماعاً وعلى زوجها شبهة الضرر مردوده
 بمجهول الشك تزوجت ثم اوتت بالملك لرجل جعلنا امة ولا نفد النكاح لانها اوتت على نفسها بالبرق وعلى زوجها
 نفاد النكاح وضرر الرق كضرر اوصاف النكاح بقدر ما هو من مفرط الزوج لا يمكن الزوج دفعه وتداوكه وكانت
 على زوجها فلا يصدق فيه على زوجها بصفته في جواز النكاح كمن عرفت النسب في حق المقرقة المختصة بالملك كمن
 معروفه كالواعق عبد ام اقرانه غصم مع ولده يصح اوان في الحجاب الصنان على نفسه ولم يصح في حق ابطال حرمه
 العبد فوق من هذا ومن ما اذا اوتت انها بنت ابي ذرهما وصدرتها اليه بالنكاح والرق ان من ضرره بنت
 النسب صان الزوج واد النكاح لا فاسد لا في النكاح المحرم والنسب في بنت لا يخلو الا من كان
 في حكم نفاد النكاح ضرره فاما السبي من ضرر بنوت الرق واد النكاح لا في النكاح مع الرق كحتمان فانه
 لو زوجهما باذن المقر لم يجرى مع امك الجمع مع الرق والنكاح والاوراجه قاصر فينت الرق في ضررها دون حق
 الزوج بخلاف ما لو اوتت انها بنت ابي ذرهما وكثيرا الزوج لا نفد النكاح لا في اقرار صاحب المصاهرة لا في خالص
 حق الزوج من كل وجهه ومن بنوت الحرم فلم يصح في حقها فاما الاقرار بالنسب لا في ضررها فاما النسب احكامها سوى فساد
 النكاح وسوائه وغيره فاصح فيما هو موقوف على الرق فان اعطاها الزوج المهر قبل اقرارها لم يبرأ لانها صارت
 امة للمقرقة وصار المهر ملكاً للمقرقة فاذا اعطاها الابراء ومولدت قبله او قبل من سته لم يضر فهو لانه عرف علوقه
 قبل الاقرار وقد علق حملها فلا يصدق عليه في صيرورته مضافاً ولدت لا كمن تضمنت الموقوف وسوجد حملها في الجرح ان
 الزوج استحق عليها حرم الولاد فلا يجوز ان يبطل الاحتصاف باقرارها لان مفرطه كسعدى لا الزوج والولد مفرط لا
 يمكن الزوج دفعه لا بضرر بل بغيره ومما يمنع عن وطئها في الرق ما في اوان وطئها بعزلة وطئها بغيره فلا يمكن
 الزوج دفع الرق عن ماله الا بضرر بل بغيره فلا يصدق في ذلك لا في الموقوف انه لم يسمي على الامتلاك الوطئ اما حرمه الولاد غير مفرط
 عليها لان كانت من خالولاد اقرارها وكانت امة فخالولاد اقرارها وان مضافاً على دفعه وتداوكه بان لا يطأها اوان
 وطئها بغيره فان لم يفعل وطئها بعلم يكونها رقيقاً من الرق ما في وكان مضافاً الى مفرطه سوطه ومن تدارك
 فلا يعتبر مضافاً وطلاقها سناناً وعدتها حصان بالاجماع لانها امة وهذا حكم خصها به كان طلقها قبل اقرارها سبي
 عليها الرجعة وله عليها الثانية لانه لم يملك الرجعة لسبق اقرارها عليه وذلك مفرطه فان اعطى المقرقة فلا جارية لها لان مفرطه
 ذلك بسعدى لا الزوج فلم يثبت الرق في حق بنوت الخيارات وانه كان الزوج لانها فاوحد بالرق قبل ان يفتن شهره في ذلك
 اربعة اشهر لانه من غير مدد الايلاء باقرارها بتعدى ضرره لا الزوج فيجعل في حق من الايلاء كمن عرفت موقوفه واذا مضى
 ثم اوتت بالرق فلا بد لها من شهره امة فانها امة لان ذلك ضرر على الزوج دفعه وتداوكه بان يفي اليها في
 الشهر المتأخر في السنة منه يفي شهره فيبيع اقرارها ويجعل في ذلك كله موقوفه **فصل** ولو طلقها الزوج بطلان
 وبولاعها ما اقرارها على الرجعة ولو علم للملك وذكر في الجامع للملك علم او لم يعلم فلا يذكرك في الجامع وعلى وما ذكر
 في الزادات التي اوصى الصبي وكذلك لو وكل رجلاً بالطلاق بطلان شهره امة اوتت بالرق فيعلم الزوج به ولم يزل الوكيل يطلقها
 سبي بابت منه وان لم يعلم او علم ولم يصد ربحاً لوكيله على ما رجعتا وبه العلم بان هذا جعل حكم السبي وجوده لان
 سب السبي قد وجد وسبق منه ايلاء والامه الا انه جعل حكمه والجعل حكم السبي دار الخلاف لا تعتبر هذا الشيوع احكام
 الخلاف ولا يفساها وبه العلم بان الزوج يبيع اقرارها لا يسترد الرق بانها في الزوج لا في الزوج يبيع بذلك
 ضرر الاكثرة دفعه الامرك الوطئ في شهره فيصير انما حرمه الظاهر في الظاهر كالمكتة فان مدد الامه الزرع شهر
 وانه طلقها لانها لم يبيع اقرارها في غير مدد الايلاء ولم يطله فيها وبيع على اقرارها لا ضرر عليها لانه في دفع الضرر وتداوكه

[illegible][illegible]

الجلد السادس من المحيط فهرست
 كتاب الصلح كتاب الوكالة كتاب الكفالة
 كتاب الجلالة كتاب الزهني كتاب السقلاوي
 كتاب القضاة كتاب الديانة
 كتاب الجنائيات
 كتاب الحدود
 كتاب السرقة
 كتاب القصب

الجلد السابع من المحيط فهرست
 كتاب البر كتاب الماذون
 كتاب المحرم كتاب الأكرام كتاب الوصايا كتاب العين والدين
 كتاب الاعتناق كتاب الدور كتاب الفرائض تمت

يحتاج المأونة مشروعية الصلح ونفس وركنه وشروطه وأنواعه أما مشروعية فلقوله تعالى
 فلا جناح عليهما أن يتصالحا بينهما صلحا والصلح خير ولقوله عم الصلح بين المسلمين جازا الأصل
 أصل حراما أو حرما حلالا أي الأصل أصل حراما أو حرما حلالا بالصلح على غير ما كان أصل حراما أو حلالا
 لو صلح على ما لا يبيع ولا يشتري فهذا أصل حرم حلالا فكان مردودا لأن الأصل سبب دفع الخصم
 وقطع المنازعة والمنازعة هي امتدت أدت إلى الفساد فكان الصلح رفعاً
 لبب الفساد ولطفاً لتأنيت الفتن والعتاد وتحققا لبب الصلح وللداد وموالاتة والمراعاة
 فكان صانداً وبالله شرعاً وأما نفسه لغة فالصلح لغة عيان عن ترك المنازعة وقطع المنازعة
 لقوله تعالى وإن طابقتا من المؤمنين اقتضوا الصلح بينهما إذا قطعوا المنازعة وأرضوا المنازعة بينهما
 إلا أن الشريعة الصلح كوزن دون الحق وهو يتبعها البعض حقاً ولحقاً للباقي إن كان الصلح على جنس حق
 واستطاع الحق بعضه إن كان الصلح على خلاف جنس حق فكل من معارضته ومباذله معنى لما بين في موضعين وأما
 ركنه هو الإيجاب والقبول لأنه عقد معاوضة والمعاوضة تقوم بهما وأما شرط جواز وموان يكون
 المال الصالح عليه معلوماً إن كان محتاجاً للقبض بالصلح على ما لا يد المدعى عليه فمخ كان البذل مجهولاً يبيع بينهما
 منازعة ما فهم من التسليم والتسليم والجمالة الفضية للمنازعة ما فهم جواز الصلح وإن كان محتاجاً إلى قبضه
 ادعى حقه داراً إن شاء وأدعى المدعى عليه حقه داراً المدعى فصار على المدعى أن يرضى بما كان جازاً وإن كان البذل مجهولاً
 لأن من جهة الجمالة غير مفهومة المنازعة فصار كالباع فقبض من حسن وأمكن البذل وهو الصلح عنه فصار مجهولاً
 عنه مالا أولئك مالا كالعقاص معلوماً أو مجهولاً لأنه لا يحتاج إلى قبضه فإنه يد المدعى عليه وإن كان لا يجوز للأغنياء
 عنه كحق الشفعة وحد الفدوة والكفارة بالنفس لا يجوز الصلح عنه لأن ما لا يفسد الاعتراض لا يقع به المعاوضة والصلح
 معاوضة مئة كان على خلاف جنس حق وأما حكمه فموقوف على المصلحة والبدل وسبوت المصلحة عنه إن كان مما يحل
 التفكير كالمال وفوق البراءة المدعى عليه في الدعوى سواء كان الصلح عنه مالا أو لم يكن مالا ولا والله أعلم
 الآثار بسبوت المصلحة البدل وفوق البراءة المدعى عليه في الدعوى سواء كان الصلح عنه مالا أو لم يكن مالا ولا والله أعلم

باب معرفة أنواع الصلح المبسوط الصلح أنواع ثلاثة أحدها
 الصلح على إقرار المدعى عليه وهو جاز بالجماع والصلح لا يتحقق فيه لأن الصلح قطع المنازعة والثاني
 ولم يوجد منا فمفومة ومنازعة وإنما هو سقاط من بعض التي هو موقوف ورعيه والثالث الصلح في الكار الدار
 وهو جاز فلا قاله ابن السمع والثاني والثالث الصلح عن سبوت المدعى عليه وهو جاز مطلقاً والثالث في
 لو أقر المطلوب بالدين بعد قبض مال الصلح ليس للمطالب عليه شيء فلا قاله وقال أبو جزم ما يكون الصلح
 على الكار لأنه من الصلح على الكفار لأنه من الصلح بمحقق فيه وهو قطع الخصومة والمنازعة ودفع أدنى الشبهة والمنافعة
 فلما كان من الصلح فيه أبلغ وأكمل جازاً حتى وإن لم يكن هذا الصلح متمم على الكار المدعى عليه فمخ كان البذل مجهولاً
 ثابت في زعم لو هو دليل شوت الحق وموالاتة الصادق على عقل ودين لأن الأصل فيه موالاتة وبذل
 المدعى عليه المال دفناً لأدى الخصومة وانعقد عن نفسه ويصوب به عوضه وما وجهه لأن المال غير ثابت في نفسه
 في ذمته ولا يملكه عند الانزاد جازين فعد الاجتماع أجوز والجماعة الجواز من الصلح أسس لأن النكاح إنما يحتاج
 إلى الصلح عند الكفار لقطع المنازعة ولطفاً بالنسب والجماعة تأخير في جواز العقود لأن العتود كلها جاز
 باعتبار راحة العباد وغي عدم تجويز هذا الصلح في باب المنازعات وأما بالنسب بين المسلمين وجزمهم

لا الفتن والمكاريات ولهذا قال الشيخ الإمام أبو منصور المازني رحمه الله تعالى في إبطال الشيطان في إيقاع العداوة والبغضاء
 بين المسلمين مثل من علمه إبطال الصلح على الكفار أنه على إقراره في دم فأنكر المطلوب فقال الطالب للمطلوب صلح
 على الكفار من الكفار إلى عليك جاز وبه المطلوب عن أدنى قضاء لم يبد ديانة ولو قضاه المطلوب الكفار وأنكر الطالب
 أم صالحة المطلوب على ما به فالصلح جاز وقضاء ولا يلزم للطالب أخذ المأينة منه ديانة لأنه لا يفتقر إلى بقائه عليه حق فكان
 أخذ المال أخذاً بغير حق فلا يلزم له والصلح بعد الحلف صحيح عند محمد بن أبي الحنفية لأن الخصومة بينهما قائمه بعد الحلف في هذا السمع
 من الذي البينة بعد الحلف فكان بأذن المال لدفع أدنى الخصومة عن نفسه وعند من لا يبيع لأن المدعى عليه ليس
 بأذن المال لدفع الخصومة بل لأن الخصومة انقضت بالحلف ظاهر أو هذا لأن البذل إنما جاز لدفع التهمة عن نفسه
 ودفع سوء القول فإنه لو حلف بغير حق في العتد والقرار فالنكاح فيه من مصدق ومكذب وبعد الحلف لا يندفع التهمة
 عنه بطل فكان بطل المال بعد الحلف عارياً عن دفع التهمة وأدنى الخصومة وكان رشوة فلم يلزم والصلح مع المدعى
 عن دعوى المصلحة لأن المدعى يدعي عليه استهلاك الوديعة وموالاته الصنيع فصار عليه ما لا يبيع عند المدعى
 لأنه ادعى الضمان على المدعى فصار كالموالاته عليه وهو يشترط ولا يبيع لأنه المدعى أمين مسلط على أدار
 الأمانة والأمين مصدق في دعوى الرد والصنيع لأنه يدعي براءة نفسه عن الضمان فصدق فيه فينفذ قوله
 على المدعى فإنه دفع الخصومة عنه فلا يكون بطل المال لدفع أدنى الخصومة ودفع ضرر التهمة عن نفسه ثم الصلح
 على خلاف جنس حق فهو غير صحيح بمعنى من وجهه ولا يستحق الحق من وجهه لأنه من حيث أنه فملك المال بالمال
 ساوونه في حق من جميع أحكام البيعة من النفع وجزاء العيب والروية وبطلان بشرط الفاسد
 وبطلان قبض البدل إذا صلح من الدرام على الدنانير واستغناء عن حق من حيث أنه يتوصل إليه الحق
 في لو صلح الطالب المطلوب من الف على ما به ثم تصادقاً على لأدنى بينهما فالصلح باطل لأنها لما تصادقاً
 على عدم الدين فلا يصح تصور السقاط لأن السقاط يستدعي سابقة الشوت ولم يوجد ولو صلح من الف على عبد
 لم تصادقاً على ما لا شيء عليه فالمدفوع إليه بالخيار أن شاء رد العبد وأن شاء أعطاه الف وأمسك العبد لأنه صلح
 على ظاهره من جنس حق فليس يقدّر بغيره من هذا الصلح من حيث أنه سقاط أمكن تصمي من حيث أنه فملك مال
 بال فصار كانه باع العبد منه بالف إلا أنه الطالب إنما رضى بشئ العبد بالف دين على المطلوب فأذا زلزل
 عين بغير ادعى على إقراره فأنكره صالحي منها على أنه باع بهما بعد إقراره بالدين ولو صلح منها على عبد
 لا يكون أروا لأن البيع فملك بالمال من الجانبين ولا يحق فملك بالمال من الجانبين إلا إذا صار مرقاً بالالف من
 فملك الطالب من جهة العبد والمطلوب فملك من جهة الطالب الف فصار مرقاً بالالف من جهة أقدام على البيع فملك الصلح
 موضوع له سقاط والأصلح فإن الصلح على مال من أحد الجانبين وعلى ما لا يملك جاز كالصلح على القصاص والصلح
 بين الزوجين فلا يعقبن كعقبة ملك المال من الجانبين فأقدام على الصلح لا يكون إقراراً بما لا أخذ شيئاً بالصلح
 بالبيع مما يحرم إلا باللسان لأن معنى الصلح على الخطيئة والتجوز بدو الحق والظاهر أن فم البذل تكون أقل من
 الدين فأذا حال شوته بالف كان منافعاً منه ولو شترى بالدين يجوز لأن الشرع مبني على الكسب والاشتقاق
 فصار شترى بجميع الف فلا يمكن فيه تهمه الخيانة المنتقاة ادعى داراً يدري رجل فأنكر فصار كمن أنشأ
 منطوعاً من دعواه على الف ودفعها إليه بغير أم المدعى عليه ثم أقر المدعى عليه بالدار دار المدعى يافز المصالح
 المنطوع الدار لأن هذا الصلح معاوضة نافذة حق المدعى غير نافذة في حق المدعى عليه لقيام بده علمه فإذا زال
 فم عنها أخذ المنطوع بحكم البيع السابق ولو ادعى عليه الف والدار داراً فصار على ما به دعواه على ما به دعوى المدعى
 بأن أحد لهما كانت المدعى عليه فالصلح جاز من الثاني ولا يرجع المدعى عليه بشئ وكذلك لو أقام المدعى البينة
 بعد الصلح على الف والدار جميعاً فالالف باطله وكان على فم في الدار لأن المأينة التي أخذها إنما هي من الف
 وقد صد عنه الباءة من الف لأنه تبين أنه صلح على فم فيكون مستغنياً للبعض والسقاط للباقي بخلاف

ما لا

في صسط

يرجع على المدعى عليه شيء لانه اضاف العقد الي نفسه و اضاف البدل الي نفسه و اضاف البدل كاضاف العقد
وقد انتم البدل فتمت عليه لان البيع بملقاط الدين والتمتع بملقاط الحفوضه عن غير صحيح والصحيح
اقرار بملقاط الدين والصحيح انكار بملقاط الحفوضه فيجوز كلف وكان ولو صفى له ما صالى عليه وكانت
الدرام فتمت او وجرما زبوا او مستوفى رجع المدعى عليه بغيره لان الصلح جوى بينه وبين المصالح
ولم ينعقد الصلح بالتمتع لانه لم يتعلق بعينه وانما استغنى المشتري فكما ان غيره التمس اذا اشترى في البيع
رجع على المشتري ولا يستغنى البيع فكذا هذا **فصل في الوكيل بالصلح عن الدعوى في احدى الشئين له**
ان يصالح على ان يملكه لانه لا يملكه الا اذا اختار احد مما لا يكون الا في داخله تحت الوكالة كان له
لعبد له هذا او من اذن من ثب العتق في احد مما لا يكون الا في داخله تحت الايجاب وكلمه بالصلح عن الدعوى
في دار فصال الوكيل من يد يد الوار على ما لم ينعقد للموكل ولم يسم جاز لشيئا وفسد العتق ان
الوكيل كان يملك الصلح عن دعوى الموكل عنك عن دعوى نفسه فاذا لم ينعقد الصلح الي الموكل ولم يسم يكون
واقعا كالوكيل بالشراء اذا لم ينعقد لغيره موكل ولم يسم بقوله فكذا هذا وقبلي ان لا يملك بالصلح
بعد الحفوضه والتمتع ما اذ عام الموكل بالصلح مشروع لقطع الحفوضه وللماله وذكر لا يتحقق الا بعد الحفوضه
والمنازعة والحفوضه وحده من الموكل لامن الوكيل فان في الصلح المدعى الموكل ضرر في حله في الوكيل بالشراء
لان صحة الشراء لا يثبت على امر سابق من جهة الموكل سوى الوكالة فلا ينعقد في مطلق الشراء اليه الا بالاضافه
باب في صلح بدلي في الصلح وما لا يصح وما جاز في البيع من البذل
جاز في الصلح لانه تمسك بصلح ولو كان صلح على عيني موكل لا يجوز لان ضرب الاجارة العين
بالفداء البيع ويوجب فداؤه فكذا في الصلح ولو صلح على ثياب في الذم ان ضرب له اجلا جاز ولا فلا لان الثياب
لا يجز ديناء الذم الا موصلا بحله في الموصل في على مكيل وموزون في الذم غير موصلا جاز ولو صلح في من دعوى
في دار على دراهم سماه على ان يرد الاخر كضبطه وليس عند طعام لا يجوز لانه لو باع عبدا بدرام سماه على ان يرد
الاخر كضبطه لا يجوز لان الكرمه قبل الدرام يكون مبيعا والكرم من مقادير الدرام فكيف مبيعا والمبيع لا ينعقد
ان يكون ديناء الذم الا بطريق السلم في وجد جميع غرائب السلم جاز ولا فلا هذا اذا كان الكرم المدعى والدرام
من المدعى عليه وان كان كلاما من المدعى عليه فكذلك لا يجوز لهما له المصالح عنه لان الدار نفس على الدرام والكرم
في لم يكن الكرم موصولا فالقابل الدرام من الدرام يكون مجهولا لانه لا يدري ان قيمه الخنطه مثل نصف قيمه
الدار او ثلثها في لم يكن موصولا فنصروا وقع الصلح عنه من الدار مجهولا جها له بوقعه ما في المنازعة لان
دعوى المدعى انقطع في بعضه ولا يدري باي قدر انقطع ومثل هذه الجها له بوجب فداء الصلح
التمتع والصلح عن المصنوع على الف نسيه فان كان المصنوع مستهلكا والمقصود مثل الخنطه واللبس
لا يجوز الصلح لانه دين ديني وان كان عينا جاز لانه صلح عن عيني بدلي فيجوز كانه البيع رجله على رجل الف
دريم حاله وبها كغيره فيصالحها جميعا على شرطه حاله يجوز في هذه الاصلح ولا يجوز في هذه الكفيل
قال محمد بن رجل دفع المدعى عليه ففاداه من فله بالالف التي له عليك ففعل كان لصاحب العبد على المامور الف درهم
ولو قال صالى من الذي عليه ففعل كان عليه قيمه لصاحب لانه البيع يقع لله فانه يعرف في ملكه فاما الصلح بالبيع
لانه يعرف في ملكه الغير ولكن المامور في دينه من مال الامر بامن فيرجع الامر عليه نعمته فان تصادق المصالح في
على اه لا دين بطل الصلح ورجع العبد للمولاه ما لم ينعقد القايص له عليه نعمته لانه مع فقه له نعمته فقد توفرت
من العبد له القيمة وزال العبد عن ملكه ولو دفع اليه دنانير وقال بغيرها منه بالدراهم التي له عليك ففعل ففعل
دنانير مثلا كانه اقضى الدنانير فصار حق ثوبا لرجل فصال على كره الاجل من الثوب كله ودفع اليه الثوب
فالبطلان الكرمه على الخرق لانه دين ديني **باب في نقص الصلح وما لا ينقصه**

سأله على فصول فصل في انتقاض الصلح بالعتق والهلاك وفصل في انتقاضه بالتمتع
وفصل في الخيارات بين النقص والامضاء **فصل في صالى من دعواه في دار على خدمه عبد**
فتمت او جها ما اذ اعنت المالك او اعنت صاحب الخدمه او قتل المالك او قتل صاحب الخدمه او قتل
اجني او بعت حقه انفسه فاما اعنت المالك عنك لان رقبه العبد ملكه الا ان خدمته مكر المدعى فصار كالموكل
اعنت العبد الموصال بالخدمه لانه ينفذ وكذا هذا الم العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان
كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدم يبطل ورجع المدعى فمابق ولا ينعقد المقتضى شيئا لصاحب الخدمه
لان حق المدعى في الخدمه لا غير فالموكل بالاعتاق انفسه عليه مجرد المنفعة والمنفعة لا ينعقد بالانقضاء بحله في
الوارث اذا اعنت العبد الموصال بالخدمه فان ينعقد القيمة لانه انما ينعقد للميت لا للموصال لان الرقبه بقيت
على حكم ملك الميت ليصح منه الوصيه بالخدمه فان لم يبق الرقبه على ملكه في يحصل الوصيه بمنافع مكر الوارث
وان لا ينعقد ولا يصح الوصيه علم ان الرقبه مبقاه على حكم ملك الميت فيمضي العتق للميت وحق الميت في الرقبه
ومتلف الرقبه ينعقد وانما اعنت صاحب الخدمه لا ينعقد لانه لا يملكه واما اذا قتل صاحب العبد لا ينعقد
كالاعتاق ويبطل الصلح فيما يستوفى من المنفعة لانه فاته ولم يخلف بدلا فصار كالموكل حقه انفسه
فبرضة المنة واما قبله صافي الخدمه يلزم القيمة لانه انفسه رقبه مكر الغير كذا العبد الموصال بالخدمه
بله الموصال بالخدمه ينعقد فكذا هذا وينتقض الصلح عند موته ولا ينعقد عند موته وكذا لو قتل
اجني ففاداه واخذ قيمته لا ينعقد الصلح عند موته ولو له الخيار ان شاء اشترى بالقيمة عبدا اخر فخدمته
وان شاء عاد اليه دعواه وعند محمد بن يستغنى الصلح وعاد المدعى له ولو بعت العبد يستغنى الصلح بالاجماع
ولو بعت العبد ولكن بعت احد المتصالحين لا يبطل الصلح ويكون الخدمه لورثته وعند محمد بن يبطل ويرجع حقه
دعواه وكذا لو صالى من دعواه في دار على سكين ببت منها مات احد المتصالحين فهو على الخلاق ولو صالى
من دعوى سكين دار على سكين دار اخرى ينتقض الصلح بالاجماع ولو صالى على ركوب الدابة او لبس الثياب ستم
فان المدعى يستغنى الصلح بالاجماع ولو كانت المدعى عليه فهو على الخلاق وهذا المسائل منيب على حرف وموان ابانوا
اعترفت في المشتبه في هذا الصلح ومع المعاضه ومع الاجارة فباعته ارضا مما يبطل وباعتبار الاخر لا فلا يبطل
بالكرم محمد بن اعبر عنه الاجارة منه والاجارة يبطل الموت محمد بن لان الصلح يقع على المنفعة يعتبر اجارة ولا يعتبر
لستغناء لان معنى المعاضه فيه ثابت حقيقه لانه بافادته حقه لا عيني حقه ولهذا يثبت فيه خيار الرده والشروط
ولان المنفعة لا يملك الا بعقد الاجارة ولهذا اشترط السات لجواز هذا الصلح بالاجماع والسات ينعقد
بالاجارة فيعتبر اجارة الا اذا كان في اعتبار اجارة فاد الصلح فيعتبر لستغناء لغير الحق كالوصالى
من دعوى سكين دار على سكين دار اخرى لو اعتبرناه اجارة فدت لانه تملك المنفعة من جسر او انه
بالفرا اعتبرناه لستغناء نصي يما له وفيما عدا ذلك ليس في اعتبار اجارة فاد الصلح فاعتبرناه وبانوا
ينزل الصلح على المنفعة لستغناء على معنى لستغناء وعلى معنى الاجارة كالصلح الواقع على العتق
اعتبر بعامي ومع لستغناء لعيني الحق من ومع فباعته المعاضه والاجارة يشترط السات لانه لا يجوز
بعض التوقيت وباعتبار لستغناء يجوز امدار مما واهما فباعته ارضا مما يبطل موت احد المتصالحين
وباعتبار الاخر لا يبطل فلا يبطل بالكرم كماله في مالوصالى على ركوب الدابة وليس الشب لانه ينعقد اعتبار معنى
لستغناء فيعتبر اجارة من كرم ومع يبطل موت المدعى لانه ينعقد الشب في الحاق زيادة ضرر بالمرداع عليه لان
التمس يتفاوت في لستغنايه ولهذا لم يجوز المدعى ان ينع من مقام نعمه حال حيونته في لستغناء
لولا يلحق بالمرداع عليه زيادة ضرر ولو كانت المدعى عليه لو اعتبرناه اجارة من ومع لستغناء لعيني الحق من
وم لا يلحقه زيادة ضرر فلا ينعقد فان كانت العبد او الدابة قبل لستغناء شيء من المنفعة بطل الصلح

صلى

صلى

بما جنى حقه استيفاء للبعض وحط البايه وذلك جاز وان صالح على ذمب ثم افرق قبل القبض بطل الصلح لان
 الصلح على فله فجنه مبادله فيكون صرافا في شرط القبض قبل الفرق وان كان عليه الف درهم جنى ففصل
 منها على فله جنى جاز وكونه استيفاء للبعض وابو البعض وان صالح على الف جنى او رده جاز
 وكونه استيفاء لعينه حقه وابو على الصفة وان صالح على اكثر من الف الذي لا يجوز لان لا يمكن ان يجعل
 استيفاء لانه لا يمكن ان يجعل الزيادة عوضا عن الجودة فيجعل صرافا والتاوي بشرط الصلح العرف عند
 اتحاد الجنى كذلك لو صالح على الف درهم رده او كسر على فله جنى او صمغ لا يجوز لان متى اذ
 لا يمتنى الجنى فلا يمكن ان يجعل استيفاء فكونه صرافا مع الف درهم رده على فله جنى او صمغ لا يجوز لان
 ربه وان صالح على الف سود حله على الف متى موجه لا يجوز لانها قصد بهذا الصلح ان يصير الجوده حقا
 للطالب ولا يصير حقا لا بالمصارف فكانت هذه مصارفة الاجل ولا يجوز ولان الافتراق حصل على يد يدي
 وان كان الذي الف سود موجه فصالح على الف متى حله جاز اذا اقتضاه المجلس لانه ليس باستيفاء بل
 مصارفة واذا وجد المتقاضى وصفا من جنى واحد جاز لان الجوده لا تقع لها عند مقابلتها جنى واحدا وان صالح
 على الف متى حله على الف سود موجه جاز كيف كان لان هذه ليست بمصارفة لانه يمكن ان يجعل استيفاء
 لاجل حقه ولحقا لحقه الجوده والاجل وان صالح على الف متى موجه على الف سود حله لا يجوز وان لم يكن
 هذه مصارفة لان الصلح دفع على جنى حقه وفيه ابراء جوده من المدعي والابراء صح من غير اعتبار المصارفة
 اذ ان اعتنا على الاجل والاغتاض على الاجل باطل فاما اذا كان الذي موجه لا صالح على بعضه محلا لا يجوز
 لان صلب الذي لا يمتنى المحل فلا يمكن ان يجعل استيفاء لحقه فصار عوضا عنه ومع على فله بالف لا يجوز
 ولان المعالج خير من الموجه في الحال فكون ما اذا فصل على اوجه عليه فكون هذه الزيادة بارأها حقه
 عنه فكون اعتاضا عن الاجل وذكر حرام فصل لو كان دينه الف درهم حله فصالح
 على فله جنى باه صالح من الدرام على الدنانير وان وجد المتقاضى في المجلس يجوز والا فلا لانه لا يمكن ان يجعل
 استيفاء لاصلا في الجنى فيجعل صرافا في شرط القبض ولو صالح من دراهم على دنانير موجه لا يجوز
 لان هذا افتراق على يد يدي ولانه لا يمكن ان يجعل استيفاء لحقه فيجعل مصارفة لانها مبادله فمبعض
 والمصارفة الاجل لا يجوز وكذلك لو صالح على طعام في الزمة وافترق قبل القبض بطل لان الطعام من قبيل
 بالدرهم ربي ماله المجلس فنقد ادعى صل رجل ما به درهم وكره حقه سلفا فصالح منها على عشرة دنانير
 لا يجوز لان ما يخص المايه عرف ولم يوجد فبعض احد بدله وما يخص الكر يستبدل بالمسلم فيه قبل القبض ان اعتبر
 او يستبدل برشي مال المسلم بغير الاقاله ان اعتبر اقاله وكلاما لا يجوز وان كان في الحال حقه دنانير فصالح
 على عشرة دنانير راجاز لان فيما يخص المايه عرف وقد وجد فبعض بذلية المجلس وفيما يخص السلم اقاله
 لانها اقل من المايه راجاز لان السلم على الزمان اقل من الصلح الاقاله فيما يخص السلم على الزمان اقل من الصلح
 لانها اقل من المايه راجاز لان السلم على الزمان اقل من الصلح الاقاله فيما يخص السلم على الزمان اقل من الصلح
 في اكله اذ قد عشرين لم يذكر محمد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقهاء ابو جعفر السمرقاني رحمه الله لا يجوز وهو ان
 الصلح حقه للملك المتدا انما يحتمل الاقاله محازا حيث انه لفظ عام كالربة والكلام حقه مالم ينسب
 ارادة المحاز بديل له ولم ينسب ارادة الاقاله في ثبنا باه السلم قدر على المال فيقتضي العيني للحققة وحقة
 الصلح للملك لا للغير فصار لفظ الصلح والبيع سواء وقال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله لا يجوز لان الصلح والبيع
 حقه للملك لكن كجمل الغنم والاقال محازا والكلام من غير العمل بحققة محلا على محاز صرافا على الغنم وان لم
 يوجد اذ المحاز ومنه محلا الصلح على حقه وهو التملك بصرف مستبدل بالمسلم فيه قبل القبض وذلك لان
 ومنه محلا الاقاله محازا يصح الصلح محلا الاقاله محلا للكلام على العينة كالووب المستوي المبيع من البايه قبل القبض

ذكر في هذا الخبر ان السلم على الزمان اقل من الصلح الاقاله فيما يخص السلم على الزمان اقل من الصلح

منه محلا الاقاله محازا يصح الصلح محلا الاقاله محلا للكلام على العينة كالووب المستوي المبيع من البايه قبل القبض

اعترافه وان كانت عليه ثلثا نصيبا للفقير فكذلك اذا صالح على كره حقه دين بنصف كره حقه دين بنصف
 قبل القبض جاز لان الصلح على جنى الحق استيفاء للبعض ولحقا للبعض فقد ابراه على البعض واستوى
 البعض فجاز باب **اقامة البينة من المدعي او المدعى عليه**
 عليه بعد الصلح ما يليه على فصلين احدهما اقامة البينة من المدعي والثاني اقامة البينة
 من المدعى عليه **فصل** ولو صالح على نصف دار على ان يبرأ من النصف البلية او قال الصلح
 على ان لا يمتنى في النصف البلية ثم اقام البينة على الدار كلها لا تقبل له جميع الدار لان يكون قالا بعد الصلح لا يمتنى
 في النصف البلية على وجه الاقرار لان اقام البينة ظهر له الملك في الدار من الصلح والابراء والمقاطعة على ملك الاعيان
 لا يصح فبين ان الصلح كان باطلا وآما الاقرار بين الملك والحق على الاعيان يصح واذا ادعى قبل جرد ابراء
 والف درهم فصالح على فله ونصف الدار ثم اقام البينة على فله ونصف الدار لا تقبل له بشئ من الدار فبقي
 سعة الدار لان الصلح على بعض حقه لمقاطعة للبعض والمقاطعة الذي يصح ولا يبطل باقامة البينة والمقاطعة التي
 لا يصح ولا اقام البينة على جميع الدار وبطلت الحجة لا تقبل له بشئ لانه ما زاد على ثلث الدار فهو بفضل الدار فكونه
 عوضا عن الدار فكون الصلح حق الدار معاوضة وبطلت باقامة البينة **المنتقى** **اهام**
 في جرد حقه ما الله لو اقام المدعى عليه البينة او قبل الصلح او قبل قبض بده ليس له على فله بشئ فالصلح ما في
 لان المدعى عليه اغنا صالح على اعتبار ان اعدى عينه بالصلح واقتدار العين بالمال جاز فكان اقامه على الصلح
 اعترافا منه لصح الصلح فدعواه بعد ذكر ان لم يصح الصلح صار منافقا والمنافق منعه صحة الدعوى والبينة لا يقبل
 بدونه حكم الدعوى الا بيمينه لو اقر المدعى عليه عن اليمين فبقي القاضي بالمال عليه للمدعي ثم اقام المدعى عليه البينة على اقرار
 المدعي قبل العضاضا لا يمتنى له عليه لم يقبل فكذلك اذا حلف في ما لو قبض عليه بالماله بعينه ثم اقام البينة او المدعي عليه
 الاقرار بالماله فعلى دعواه فقبل بيمينته وان اقام البينة ان اقر بذلك بعد الصلح والعقضاء بطل الصلح والعقضاء
 لانه زعم انه اذ من الذي صالحه عليه اذن بغير حق صح عليه رده بطله في الاقرار قبل الصلح لانه يجوز ان يحلف
 عليه حق بعد اقراره وان كان القاضي علم بان الرطل قد كان او عند هذا الصلح بان ليس له عليه شئ بطل الصلح وعلم
 القاضي من غير ان الاقرار بعد الصلح ولو ادعى دار له يد رجل فصالح على الف درهم على ان يسلمها الذي اليد ثم اقام
 البينة انها لم لو كانت لغلام اشترى ما مناه وكانت لابه ماله وتركها ماله فليس له ان يرجع في الف درهم ولو اقام
 البينة انه اشترى ما من الطالب قبل الصلح قلت بينة وبطل الصلح لانه الاول في حق المدعى عليه اقتدار العين
 فلا يستطيع ان يرجع فيه وفي الثاني ادعى يلقى الملك من المدعي ويجوز ان يكون ملك المدعي بلقى الملك من جهته
 ولو لم يقع البينة على الشراء ولكن اقام البينة على صالحه على دار قبل هذا المصنوع الصلح الاول وبطلت
 كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكل صلح بعد صلح فالصلح باطل وكل صلح بعد صلح فالصلح باطل
 وكل صلح بعد صلح من واحد فالشراء الاول باطل والثاني باطل والثالث جاز وقالا ابو يوسف رحمه الله على رجل
 الف درهم واقام الطالب البينة ان صالحه من اعيان ما به درهم وهذا الثوب وامام المطلوب البينة ان ابراه
 ثم اقام البينة بينه الصلح لانه اجبى الصلح في الثوب واذا اجز به فيه اجز به في المايه لانه لا يمتنى حقه يجوز في بعضه
 ولا يجوز في بعضه ولو اقام الطالب البينة ان صالحه من اعيان ما به ففقد كانت بيمينه البراء اولى لان كل النسيب
 يوجب البراء وبينه المطلوب بوجب زيادة براه فكانت اكثر اثباتا فكانت اولى وفي الاول اذ لم يوجد البراء
 والاخرى بوجب المعاوضة في الثوب وكانت البينة المثبتة للمعاوضة اولى لانها اكثر اثباتا ومنه قبلت في الثوب
 براءة الحازم فروع وذكر في المنتقى في موضع اخر ان بين الطالب يقبل على الثوب خاصة ويقبل بينه المطلوب
 على البراء فان استحق الثوب او وجد به عيبا فزده رجع بيمينته وجازت بينه المطلوب على البراء من المايه القاضي
 باب **الصلح على بعض دينه على ان يعمل البايه الميسر**

وهو

منه محلا الاقاله محازا يصح الصلح محلا الاقاله محلا للكلام على العينة كالووب المستوي المبيع من البايه قبل القبض

موصوف

صالحا من نفقة الصدق على درهم فان كانت تعدل من الجور وان كانت تعدل بالاشهر يجوز لان الصدق بالحض من الجور
وكانت تعدل من الجور وان كانت تعدل من الصدق يجوز فلا يمكن تعدل من نفقة كل يوم فكون حصة كل يوم من النفقة مجزولة
لا بد من الزوج باي قدر روفه ولا بد من باي قدر شؤفه ففقد بينهما من نفقة ما كانا عليه من نفقة الزوج كالوصال مع
الزوج على نفقة ما وليت زوج له على الجور وانما الصدق بالاشهر تعدل النفقة معلومة فكون حصة كل يوم من النفقة
معلومة فبان الصلح صالحا من نفقة ولما الصلح حاز لان المصالح من الجانبين لان المصالح من الجانبين والصلح
والاب مصلح عاقل من الجانبين كالولي باي ما لنفسه من الصلح ولان المصالح من الجانبين والصلح من الجانبين والصلح
الصغير من الجانبين والصلح من الجانبين فكون للام في ذلك ولان المصالح من الجانبين والصلح من الجانبين والصلح
من الام وحق المولى له لكون واحد من نفقة للام في ذلك ولان المصالح من الجانبين والصلح من الجانبين والصلح
صالح في حق فكون خلاف الصلح عن المولى للام في ذلك ولان المصالح من الجانبين والصلح من الجانبين والصلح
النوب رجعت بالنفقة ان فرض وان لم يفرض رجعت بالنفقة لان بعد الفرض صارت النفقة دينيا لا فصارت مشروطة
النوب باوجب لها من النفقة والشري ينفق بالنفقة فكون بالبدل وهو النفقة وقيل الزم من نفقة النفقة دينيا لهما
والصلح ما وقع عن النفقة وانما وقع على النوب بان الاحتباس فقد ملك النوب بل انما ملك بالنفقة بالنفقة
فثبت الرجوع لغيره كذا النكاح **فصل** في الرجوع لغيره كذا النكاح فثبت الرجوع لغيره كذا النكاح فثبت الرجوع لغيره كذا النكاح
لان الخطأ اذا كانت معينة فهي سبعم وبيع المبيع المنقول قبل البين لا يجوز قاله ب الدار اجرت شديين بعشر وقاله
المستاجر ثلثة اشهر فاصطفا على ثلثة اشهر على ان زاده المستاجر دما حاز لان سدر زيادة في المستاجر او الاجرة وكذا كذا
باب في المرفع المبسوط صالحة من ماله درهم ومن ماله درهم
على فحين درهم وعشر وانا في اجل حاز لان سدا صلا للبعث وتاجيل للباي وليس معلومة لان الصلح على جنس الحق بعينه
ولم يخطا للبعث ولا يعتبر معاوضة وحط البعض وتاجيل الباي جاز ولو صلا من ماله درهم وعشر وانا في اجل حاز لان سدا صلا
درهم على ان ينفق حلي في المجلس وسن يكون موجه وفقره فحين جاز عند ادعوى رجوع ولا يجوز عند رجوع لان العشر
بازا الذي انصرف على الصلح وقع على صفة في الجنس فبعث معلومة فكون مر فاد قد شرط فيه تاجيل الدين لان قوله وستون الى
يعتبر شرط في العرف لان ذكره معلوم في الشرط الاول وهو تعجيل حلي كقولنا انت طالق ان دخلت الدار وانت راكبة
والعرف من شرط فيه تاجيل الدين يكون فاسدا لاني في الشرط التاجيل قد بطل بالتعجيل لاننا كان فاسدا لانه شرط في
تأخير فبعث الدين واذا وجد فحق البدل لا يبقى في الشرط معتبرا لانه وجد فحق حلي في درهم في المجلس ولو وجد فحق العشر
قبل الافراق يجوز فاسنا او بطلان الجور لان عشر من الحلي باثنا عشر الدناير وكان بدل العرف مقبوضا في المجلس وزيادة
وفاء العشر ليس بهار فله بل هو تاجيل للباي لرجل على اربعة دراهم لا بغيره فان وزنا وصا يقران بما فضا على درهمين
جاز الحلي انما الصلح في الاعمال والاعمال في المصلحة عند بدالة الحال واعادة الغالبه صالحة على الف على ما به فوجدها ستون
او ستون رجوع بل لانه ولو كان صالحة على غير الجنس يعود بجهة لان الصلح على جنس الحق لم يستفاد ولما فضا كان ابراه
عاورا للمال وهو استوفى المال من غير صالحة فثبت للمال به عليه فانه فكذلك هذا فاما الصلح على خلاف الجنس معاوضة
فكون مر فاد قد ظهر ان الافراق حصل من غير فحق بدله فبطل فكذلك ان يرجع **باب** في المصلحة
في المصلحة والهمة والصدقة والرهني والعصب **باب** في المصلحة والهمة والصدقة والرهني والعصب
في صلب المودع والثاني في الصلح الموصوب والثالث في صلب الرمي والرابع في الصلح الغاصب **فصل**
الصلح مع المودع لا يخلو من اربعة اوجه الاول لو قال المودع ان رجعا صالحة جاز لان المودع بالوجود صار غاصبا
وظائفا فصار كانه ادعى غصب ماله والمدا عليه فخدم صالحة جاز فكذلك هذا والثاني لو قال ردت الوديعة
اوضاعت وادعى المودع المصلحة لكان صالحة لم يجر عند ادعائه فله فانه لهما ولو صالح بعد الحلف لا يجوز بالاجماع لهما ادعوى

موصوف

الصلح بالتمسك بالوديعة صحيحة واليمين متوجه عليه والبراه على الصلح غير ثابتة في حق المولى قبل الحلف لان الامتياز معطوف
في ايدى البراه من الامانة مع اليمين فاما الحلف لا يثبت البراه في حق المولى فهو الصلح في حق عوضا عن الصلح وفي حق المودع بدلا
عن المصونة والسفت له ان البراه على الصلح يثبت بقول المودع لان الرد او الصلح قد يثبت بقوله لانه امين وقيل الامين
في حق ادعى الخروج من الامانة قبل الحلف لانه اخرج عن امره وحده والحوادث يثبت باليمين كالمعتد اذا قالت انقصت
عدة يثبت بالنقصا بقوله لانه يفتن ابقا في الزوج في النكاح والرجوع الالة حلف الامين لفي الرقة للشبهة البراه فصار
المودع اذ اخلت المصن ردت الوديعة اوضاعت فاما في المولى المودع في المصونة مع الورثة ولو لم يثبت البراه اصله قبل الحلف لكان
في المصونة مع الورثة كالوفاة ساكن في ذلك والثاني لو قال قد اودعني وسكت ولم يدع الرد او المصلحة لم يجر لان لا يثبت
البراه على ادعائه المدي في حصة جاز الصلح كذا سائر الدعاوى والرابع لو ادعى المودع الرد او المصلحة والمودع لم يدع شيئا وسكت
فصالح في ذلك كذا في ان لا يجوز عند ادعائه وعند رجوعه المصونة لان الصلح لا يثبت باليمين المدي وقد تقدم دعوى الصلح
من المودع فلا يصح الصلح واجله في دفعه والاصل عدم الصلح فلم يثبت في حق صاحب المال بالدعوى لا يجوز الصلح بجملة في المودع
المصلحة لان الصلح لا يثبت في حق البراه على الصلح لا يثبت في حق الامين قبل الحلف فوقع الصلح قبل سوت البراه فجاز له ان يكون
المودع محققا لان يكون بعد تقاضي ادعائه المودع وبين ان يكون كذلك ان اى انكر لم يرد ومرت ضامنا باليمين والامانة لما تقدم
على الصلح فقد يجر افعال التكميل في افعال المصدق لان لو كان المودع رد الوديعة اوضاعت عند ما اقدم على الصلح فان
صاحب المال انجبه عنه فثبت التكميل من المودع مقصدا فله ان يرد الصلح فانه صالحة ثم ادعى الرد او الصلح لا يقبل قوله
لانه يدعي فساد الصلح ولان لا يثبت فيه لانه لو سبقت منه هذه المقالة الصلح لم ينع جواز الصلح فلذا حلف لولى فله ان اقام
البينة فساد الصلح عند رجوعه لا يثبت لانه عند ادعائه فله ان يثبت البراه فيفسد الصلح لا يثبت الصلح
وعند ما وثقت الرد او الصلح يثبت البراه فيفسد الصلح فقام البينة على فساد العقد فثبت كانه المتباعد لو اقام
البينة على فساد البيع واذا كانت الوديعة مائة على مائة وفي قايمة وقامت البينة على انها قايمة لا يجوز الصلح مع المولى
او سكر او ان لم ينع بینه جاز لانه من ثبت كونه قايمة بالبينة العادلة فقد بعدز حوز الصلح بطريق البراه لان البراه على
الاعيان بالعلم وقدز حوز بطريق المعاوضة لانه من الربا ولو كان الصلح على اقرار والوديعة غير خاضعة لم يجر عند
الامانة فاضرة في يد المستوفى جاز لان المودع من كان مقررا بالوديعة لم يضر غاصبا وقضى الوديعة لا ينوب عن حق
الشرا والافراق في العرف حصل من حق احد البدين فبطل ومن كانت حاضرة باحد قضاة الوديعة جاز والافلا
ولو كان المودع حاضرا الوديعة او ستملك امان الصلح لانه بالجور صار غاصبا للوديعة وبطلت ملكه لانه صار ضامنا لرد وقضى
الصلح لا ينوب عن حق الشرا والجواب في الاقرار والمصارفة والبضاعة وكل شئ موافق فيه كذا ذكر الوديعة وكذلك
الاجرة المشتركة عند اى **فصل** في المولى المودع ثم صالحه لم يجر فله ان يقول له انك لا تدينني
فانه ذكر بعد سدا لوانه حيا غصب مما جرى مالا او ستملكه او لم ستملكه ثم صالحه لم يجر عند معاظفة فله ان يقول له انك لا تدينني
او ستملكه والعاصب من يرضى ما اذن من المولى عند ما لا يعنى فله ان يقول له انك لا تدينني المولى المودع ثم صالحه لم يجر فله ان يقول له انك لا تدينني
ماله من اوعضت منه مالا ثم اصطلحوا المعصوب قام او ستملكه لا يجوز عند معاظفة فله ان يقول له انك لا تدينني المولى المودع ثم صالحه لم يجر فله ان يقول له انك لا تدينني
اليس او العاصب ان ابق في ذمة الغتم والصلح وقع على خلاف الجنس فيكون معاوضة وان دى بدلى فيكون مطلقا
وفي الثاني الصلح وقضى عين العبد لان القول قول العاصب انه حاضره بيه لان صاحب اليد اعلم بالماله يد من غير فكون
الصلح من عيني عا دى يجوز اغصب كذا اقامه على نصف كذا الطعام قام وهو حاضره جاز لانه بالجور صار المعصوب
ستملكه لان المالك عجز عن اذنا المعصوب فكون الوجه مغلور بناء الذمة فاذا صالحه على نصف كذا فقد استوفى نصف
الكر والبراه على الصلح الا و الا بر اعى الدين جاز ولا يطبق للعاصب نصف الكرامة من كان الكرامة يد بيزم او نصف
للمعصوب منه فبانه وبينه لانه البراه على النصف البائة في يد العاصب حصلت وسوى حققة البراه على الاعيان
بالعلم لا يصح ملكا للعاصب كالقول للعاصب ابرك من المعصوب ينقلب امانة في يد ولا يصير ملكا وان كان العاصب

منه اعمى قادر على الاخذ فصار على مضمون المستحسنا لانه بعد تجوز رده والبراءة عن الاعيان بالملك ونقد
تجوز رده في المعاوضة لان معاوضه ملك بملك لا يرد صاع من المصوب اذا كان صوابا على نصفه لا يجوز لان هذا الصاع عربي
افادة حكمه لانه لا ينفذ الملك في النصف للعاصب لما بينا ولا يمكن تسليم نصفه لانه لا يمكن قسمه فحتاجا ان لا التما في بيع
الملك بدله في ثمنه فيعسكه لان الملك بين يديكم ويذكر فيها بينه وبين ربه ولانه لما وقع الاتفاق على قيام نصفه فقد
وقع الاتفاق بينهما على قيام كله لانه لا يتصور ان يكون نصفه قائما ونصفه سالكا فيكون هذا الصاع ابراهي عن النصف المردود
عني قائم فلا يصح حمله في الملك والمردود فان تصور قيام نصفه وملك نصفه فلا يكون اتقانها على قيام احد النصفين
اتفاقا على قيام النصف المردود صارا النصف مستهلكا فصار مثله في ذمته وينصالح المبرورق منه الشارح على ما
على ان يكون بركة فعلا ان كانت عروضا قائمه بعينها فالصالح جاز وان كانت مستهلكة لا يجوز لما ذكرنا ان الاقرار بالعرض
يجعل عيان عن ملكك مستند فصار المدعى قائم على ملكه العروضا القائمة بالملك لا افوده وان جاز وتلك كقيمة العروضا المستند
بالملك لا افوده لا يجوز لان قيمة العروضا المستندة مجهول لاننا نعرف بالحق والظن وتلك كقيمة المجهول لا يجوز ان كان ذميا قائما ومستند
يجوز وان كان فضا قائمه او مستهلكة لم يجوز ذلك الصالح منه على الخطيئة والاعراض فيكون فيه قسمة اكثر من الماه بالملك وذكر
لا يجوز حتى لو علم الدرام سرور فانه يجوز الصالح اذا قسمت في المجهول لانه يكون مرقا فخصص ادعى عا جاز ان لا
عبد الله في ذمته وجوز الواسع في صالحة على ما جاز لاننا نعرف المدعي ان الملك ابراهي عن المدعى عليه بعض دفعه
المضومة في الشغب ونزع المدعى عليه ان الملك ابراهي عن المدعي والمضومة بدل المال وكله معا جاز ان وان قلنا
افضل العبد فاعطاه الموصوب له ورام فاحد نصف العبد جاز لان الزيادة من كل واحد منها جاز لان نزع المدعي ان العبد كله
الا انه باع منه بعضه باع عطية من الدرام وكله معا جاز ان ولو قال في اليد تصدقت بها على وفاد الاخر وطهرت اكره ان اريد الوص
فصالح على ما جاز لان نزع ذي اليدان الدار صدقة عند وليس له حق الرجوع الا ان يعطى الماه لقطع فضومته عند نزع المدعي
ان وبما منه وفي حق الرجوع ولم يلق منه عروضا فهذا الصالح باق على حبه ونزع المدعي كان للواجب احد العروضا واخذ العروضا
لقطع حق الرجوع جاز فانفق عا جاز الصالح في فخصص ادعى الرمن وسور يد وجوز الراسن وقال في ذلك بدار من
فاصل على ان سب المرمين للرمن في حله لا جعله رمن لا يجوز لان نزع المدعي هذا الصالح لا نزع الراسن ان لم يكن
وانا رمن الساعة بشرط ان يهب المرمين حنين لاجر الرمن والرمن يحمل بالملك لا عقد الرمن عقد انفا والاعا جاز
بالملك لان اخذ الماه لاقامة ما هو واجب عليه فيكون ارتا او نزع المرمين ان كان رمننا الا انه لما جدد قبل له لا ليقرب ذلك
ومن اخذ لا ليقرب حق كان عليه كان ارتا فكون باطلا ولو صالحة على ان يرمي من حنين من ملك الماه على ان يقر الرمن بغير
حنين حرم ما جاز لان نزع المدعي هذا الصالح لا نزع الرمن ان نزع المدعي ان يعطيه الرمن بالبراءة وان جاز
كما لو قال صطفت عنة الماه على ان يعطى بالبراءة من جاز ونزع المرمين ان كان رمننا الا انه قطع عنه بعد الرمن حنين من
الرمن وان جاز ولو كان في يد الرمن فصالح على ان يقطع عنه درهما او على ان يفرصه درهما اخر على ان يكون رمننا جاز لان
قطع عنه درهما على ان يعطيه رمننا بالبراءة وان جاز ويصير العبد رمننا بالدين في نزع المدعي لان الزيادة حصلت قبل قبض
الرمن من الرمن والزيادة من الرمن قبل قبض الرمن جاز ونزع الرمن رمننا كل الرمن رجلا فاعا جاز وقمته ما بين فقال
المرمين سكره انكر الراسن فاصطفا على اياه رد عليه المرمين حنين وجره عن الماه لا يجوز ولما قلنا ملك حوز كلة الرمن
لان الصالح وضع حان الزيادة على الرمن لان قدر الرمن صار مستوفيا بملك الرمن والزيادة على الرمن امانة في يد المرمين والبراءة
اذا ادعى الملك وكذا صاحب الامانة ثم اصطلح على شئ لا يجوز عند كسوف وعند مجرم جود ولو لم يقر المدعي
شئ لا يجوز الصالح بالاجماع فكذلك المرمين ولو اقر المرمين ان باع المتاع بانه باذن وانكر الراسن الاذنه وقمته
ما تان فاصطفا اياه من الماه وزياده حنين جاز كاه المدعي اذا اقر بالبيع وادعى الاذن وانكر صاحب المال
الاذنه فالقول بغير المدعي ضامنا للودعة فكذلك المرمين صار ضامنا للزيادة على امانة لما اقر بالبيع فاذا اذاع
من ذكر على شئ جاز **باب في الشفعة المبسوطة**

منه

على شئ من احد جانبي الصالحة على شئ من جميع الدار والثاني في الصالحة على شئ من بعض الدار اما الف الاول فانه
اوجها وصالح الشفعة مع المشتري على نصف الدار والثاني لو صالحة عانت لثالثا والثالث لو صالحة عانت لاربعاما والاول
بشئ من دار او لها خليف فصال من شفعة على نصف الدار نصف التي جاز لانها اصطلحوا بعد طلب الشفعة من الشفع
صار احد النصف بالشفعة وسما الشفعة في النصف حتى كان للماراة باقذا النصف بالشفعة وان اصطلحوا قبل الطلب
صار مشرا بالنصف مبتداه وسما الشفعة في الكلاهما الجاز ان ياتوا الكلا بالشفعة لاه اصطلاهما على اخذ النصف في الكلاين
بشرط طلب النصف لان طلب النصف قبل اكد حق بالطلب بمنزلة لانه ليس له حق الطلب قبل اكد حقه وبثوبه فصار رخصته
لو سكت عن الطلب ولو سكت عن الطلب بطل حقه في الشفعة فصار سما الشفعة في الكلا الا انه مع سلك المشتري اليه النصف صار
اخذ النصف من امتداه وبعد ما اكد حقه بالطلب يثبت حق الاخذ بالشفعة لا بطل حقه بالسكوت ويترك الطلب فكون اصطلاهما
على النصف يكون طلبا منه الاخذ في النصف وقد سلم المشتري اليه النصف فكون اخذ النصف بالشفعة لا بطل امتداه والوجه
الثاني لو صالحة على ما سلك الشفع على بيت من الدار خصته من التي فالصالح باطل وحق الشفعة باق لان ثلث البيت مجهول لا افوده
من التي يعرف بالجر والظن وذكر مجهول لهما مفعليه المانعة من التسليم والتسلم وسواها سلك الشفعة بالبراءة بشرط ان يعلم
البيت فاذا لم يعلم البيت لم يصح التسليم وهذا اذا كان الصالح بعد اكد حقه بالطلب واما قبل الطلب بطلت شفعة لان طلبه البعض
فقد اكد حقه والسكوت عن الطلب سوا الوقت الثالث لو صالحة على ما سلك الشفع على دار من الماه وبطلت الشفعة
لان الاعتراض عن حق الشفعة باطل لما عرف في كتاب الشفعة بملك التسليم فانه لم يطل الشفعة والفرق ان نزع
البيت عن التسليم وبعض الدار يصح عوضا عن التسليم في البراءة الا ترى انه لو اصطلاهما على ان يخذ النصف ليم الشفعة بالبراءة
بصح والثالث لهما في البيت ومع سلك الشفع على بيت من الدار يكون عوضا له الا انه قد نزلت القسمة للجهاد لا جعل ذكر العروضا
السكوت لانه لم يرض سوط حقه في ان يترك طلق امرانه على ثوب او دابة لا يقع لهما او انا نفع ما سلك الماه فاس الدرام الصالح
عوضا عن التسليم جاز وما مع سلك الشفع على بيت من الدار يكون عوضا له الا انه قد نزلت القسمة للجهاد لا جعل ذكر العروضا
وقلت وفي الطلاق مجازا فصار كانه سلك وسكت عن ذكر العروضا صالحة التسليم فكذلك اذا واما العترة الثاني في شئ من دار او في
جزء من شئ منها وطلب الشفعة فبالحق فصالح على نصف الدار نصف التي على ان يراه من الدار جاز لان دعواه الملك البعض
وفي الشفعة البعض صحيح فيجوز الصالح على نصف الدار لانه الصالح على كل واحد منهما باذنه جاز فكذلك عا جاز اعمها
فكون نصف ذلك النصف ما فوه ابدعوى الملك ونصف ما فوه الحق الشفع ربع التي ولو صالحة على نصف دار اخر على هذا الوجه
لا يجوز لان صالحة الشفعة بعض والاعتراض عن الشفعة لا يصح بحال في الاول لانه لم يصر سلك الشفعة بعض بل صار اخذ البعض
فادعى فيه الشفعة وتاركا البعض وهذا جاز كالوادعي الشفعة في جميع الدار فصالح على نصف الدار نصف التي ادعى حار حق
فصالح على دار من ليس لشفيع الاخذ لان صاحب البيت لم يترك الدار من جهة المدعي بل كان ملكه في الاصل وانما ادخل المال اقره في الدين
والقول في له الظاهر يشهد له فان اليد تدل على الملك ولو ان الشفع فاصطفا على نصف الدار نصف التي الذي صالحة عليه المدعي الاول
جاز ويكون اخذ البعض مبتداه لانا الشفعة لانه ليس له حق الشفعة فيجعل التسليم مثله **باب في الصلح**
مع الورثة في التركيب المبسوطة سبيله على فصلين احدهما في صلح بعض الورثة والثاني في صلح الرمن مع الورثة
فصل في صلح بعض الورثة على نصيبه من التركيب فلا يجوز اياه ان كانت في التركيب او لم يكن فانه كان في التركيب
دين ابيع الصلح جاز لان الصلح وقع على العين والدين جميعا لانه اوقع عن التركيب والتركيب بناو لهما جميعا او الصلح على الدين
بل لانه فذلك الدين من غير من عليه الدين واذا اقر الصلح في حصص الدين فدره الكل لهما والشفقة والحيل
في جواز ذلك ناهية كتاب الحيل فان لم يكن في التركيب دين فصالح من نصيبه على مثل نصيبه من الدرام واولا الشفعة
وان كانت اكثر نصيبه لانه لا يمكن تجوز الصلح بطريق الابراء لان الابراء عن الاعيان باطل وتجوز بطريق المعاوضة
لا يكون الا بالاعتبار لما تاله فهو متاركة وقد رخصت من الدرام عقد صرف في شرط الماخلة فيه وذكر ان يكون
بدل الصلح اكثر ليكون بان نصيبها من الدرام بشرط او الفصل بان العوض الباقية ليدل على ان الربوا بشرط الماخلة

منه

لا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم وصار كالوصال على الدين الذي في فروعها او على ولده بغيرها لا ينفك ان هذا الصوف يشبه
 للبعض ولحقا للبعض في زعم المدعي لانه يستوفى بعضه ويترك بعضه ويترك المدعي عليه ان كانت معاوضة ولكن
 المصالح عليه من مشاربه وليس الصوف على الخطيطة والجزء فلا يجوز بينهما المشاجرة والمنازعة في الجزاء لهذا يجوز
 هبة الصوف على ظهر الغنم اذا سلط على الجزاء فلهذا لا يجوز بيعه لانه معاوضة محضة ليس فيه معنى الاستيفاء ويجوز فيه
 المأكلة والشاقة فجزاها المبيع في قفها في المنازعة التي لو كان له على اخرون لا يعرف قدره باع ذكره
 بدراهم لا يجوز لانه لا يمكن تجزئها الا بطريق الاستيفاء والابرة وقتل عندئذ كونه انما يجوز اذا صار على عاصم
 فان صار على عاصم لا يجوز لانه لا يكون معاوضة وليس بالاستيفاء المحي وقيل كوز فيها لانه امكن تجزئ
 بطريق الاستيفاء ويجوز وان صار على البائنة فروعها لا يجوز لانه معدوم على صلا الوفاء كوزان تكون لفظا فلا
 يعطى له حكم الوفاء قبل الظهور فكانه وجد حاله الظهور قبل الظهور كان معدوما في حق بناء الاصكام ولهذا الوجه
 الدين في الفروع وسلط على الجلب لا يجوز فاحدى الروايتين وهو الاصح لكونه معدوما في حقنا قبل الجلب فكذلك
 الصلح لا يعطى له حكم الوفاء قبل الظهور فلم ينفذ الصلح عليه كالوصال على ما في بطنها من الولد ولو صالح على ما في
 دفتي من الحنطة لا يجوز كالوصال على ابطال ما لم يمتدح ويحسب لانه صالح على معدوم ولهذا لا يجوز بيعه لان دفعه
 الحنطة معدوم قبل الطهي وانما يصير دفقا بالطين ولهذا لو وصفت من طرد فتق هذا الحنطة وسلط على الطهي لم يجوز
 في الشاه قبل الذبح موهوم ملك للمصالح عليه ولكن لا يمكن تسليمه الا بغير بلحقة وهذا يوجب فساد الصلح كالبيع
 المذبح في الشق ففصل اصله ان كل شرط يفيد البيع يفيد الصلح اذا وقع على خلاف جنس الشيء لانه
 معاوضة كالبيع ولو صالح من صفة على عبد على ان يخدم المدعي عليه شرا لا يجوز بيعه على هذا الشرط لانه بيع شرط
 فيما عان لو امان فكذلك الصلح وكذلك لو صالح على ان يبيع بعضه او يقطع له قبا ويحشى ويظن لانه
 هذا الشرط يفيد البيع فكذلك الصلح ولو شرط الخيار في الصلح كان مستدلا بالبيع وان كان الخيار للمدعي عليه
 فالمصالح عليه مضون في يد المدعي لثمنه ودينه على حاله كذا البيع متى كان الخيار للبايع والمبيع في يد المشتري
 مصفون عليه بالثمن وعنه على حاله فكذلك هذا الرجل على رجل الف درهم فصار له على ان يعطيه كنفه واجل
 اخرى جاز لانه البيع بشرط الكفالة جاز لانه للثمن حاصم الى استيفاء الحقوق بالكفالة والرضى ولا يفسد
 الا بالشرط في البيع فانه من غير شرط لا يجوز على ذلك وفيه تأكيد للمدعي والرضى فكان شرطه ملما للعقد فلا يفسد
 فكذلك الصلح على المالك لا يجوز كالبيع قوم دخلوا على رجل بيتا بيلا او نهرا او شبرا واعطاه السلام في صلح
 مع المرفوع على اصوله لا يجوز لانه لا يملكه الا كراه لا ينفق من غير السلطان وعند ما يتحقق وان كان دون
 السلام لا يقتل سريرا فان كان بنهارة مصر لم يكن مكرها وراز صله وان كان بليل او في مغارة كان مكرها
 وبيع العطا والصلح عنه قبل القبض لا يجوز لانه صالح على ما لا يملكه لان العطا صله ومعونته وارزاقه موقوف جازا على
 معونة الخادم المستلزم لان العطا لا يصلح عوضا عن الاعمال التي عليها لانها طاعة وقرية من الجهاد والقضاء ونقل
 العلم والقران وكونه والتمسح على الطاعة باطل وكان ما وافق على سببيل المعونة والصلح لا على سبيل
 المعاوضة والصلوات لا يمكن قبل القبض ولهذا لو كانت من له العطا لا يكون مورثا بغيره ورنه ادعى جازا على
 من ادعى بالف درهم وطلب من جاز وقال المشتري بثلثه بالقران لغيره فصالحه على ان يزيد المشتري دينارا على
 ان يخط الخبز جاز لان زعم المشتري انه اشتراه بالف درهم شرا صحيحا والآن زاد دينارا وانه زعم البايع ان البيع
 الاول كان فاسدا والا فملكه بالف درهم وزيادة دينار وذلك جائز فقد انفق على جوار الصلح في بيعه
 ما يوجب الصلح عن عدم العود والجرأ فاستالمسوط ما به على فصول

لا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم
 لان الصوف يشبه الدين الذي في فروعها
 او على ولده بغيرها لا ينفك ان هذا الصوف يشبه

لا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم
 لان الصوف يشبه الدين الذي في فروعها
 او على ولده بغيرها لا ينفك ان هذا الصوف يشبه

لا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم
 لان الصوف يشبه الدين الذي في فروعها
 او على ولده بغيرها لا ينفك ان هذا الصوف يشبه

لا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم
 لان الصوف يشبه الدين الذي في فروعها
 او على ولده بغيرها لا ينفك ان هذا الصوف يشبه

جاء في قوله تعالى في غفر له من اخيه شيئا فاتباع بالمعروف وروى ابن عيسى وفيه انما قاله نزلت الآية في الصلح عن القصاص
 ولو صالح على اكثر من الدين والارضى يجوز وفي الخطا لا يجوز لانه العود الواجب هو القصاص وذكر كرهى بالارضى اسقوط
 بالعقد فتقوم بقدر الواجب الصلح قل او اكثر وفي الخطا الواجب هو الدين ومن مال يقدر شرعا فالزيادة عليه تكون ربحا
 لا يجوز وكل ما يصلح مهادا للصلح ويصح تسمية في النكاح ويجوز منه المقتضى في العود بحسب نية التسمية العمل والارشاد في الجنايات
 النفسانية فصل وسواء اذا صالح على جزاء فروع المدعي سقط القصاص ولا يجب شي في النكاح بحسب المقتضى والوفاء وهو
 المهر بطلب النكاح كاه موزونة العقد فان عقد النكاح ما شرع الا بالمال فاذا بطلت التسمية صير للموجب الاصل وهو المهر
 فلما وجب للمدعي من موزونات الصلح عن دم العود والخطا فان لم يسم بالمال لم يجب شي وكان العفو بدو المال مستندا
 اليه وان اقرب للمال التقوى واذا التفت التسمية لعدم المال بصار كانه غير موزون في غير ذلك ثم فوق بين العود والخطا وقال لصلح
 عن الخطا على جزاء فروع المدعي بالدين ولا يقطع وفي العود بقطع القصاص والفرق ان الواجب في الخطا مال
 فالصلح عنه بائنا المال بالخبر برفوع البيع فاسدا والبيع في وقع فاسدا كان لكل واحد منهما ان يرجع الى ربه بالمال
 فانما الواجب في العود القصاص وان لم يسم بالمال وكان الصلح عنه فاسدا وعفى بماله فاذا لم يكن البذل ما لا يبيع عفوا عما
 لانه رضى بوقوعه مما نال ما لم يذكر بمقابله مالا كذا الخلع ولو صالح بغير عفو عن دم اخيه جاز لانه العفو بغير
 بدل اصله جاز فلا يجوز تبدل ليس بالمال ولا كذا الخلع فان ابي القاتل لم يعفو عن الدم الذي وقع عليه الصلح ارجع
 العاقبة عليه بالدين ان كان القصاص للمقابل على قرب العاقبة كانه او ولد يرجع عليه بالدين لانه جعل بدل قصاص
 منعه لقرنه فانه منعه مرغوبة بجلل شرعا فيجوز له شرطا او المنفعة الحاصلة لقرنه حاصلة له معنى فلا يلزم
 شرطه لانه الرجوع كالزوج امرأته على ان يعفو قصاصا له على ما لم يفي الزوج به فلهما الرجوع به للمقتضى
 وان كان القصاص رجع اجنبى لا يرجع لانه لا منعه فيه فلا تكون شروطا له كالتزويج بها فان يعفو عن اجنبى ولو صالح
 على سبيل دار ابد في القاتل الدية للمالكين ما لا متقوم الا ان قدرت التسمية لهما المدة وكان الرجوع الى البذل
 في نوب من السكة جاز فصل ولو صالح من دم العود على عبد فاستحق او وجد به عيبا فاشترى بربع ثمنه
 العبد لا بالدم وفي الخطا يرجع بدل الدم لانه القاتل معاوض فاذا لم يسم له العوض رجع عليه بالعوض ثم في الخطا امكن
 رجوعه بالعوض فيرجع به والقوة العبد المصلح عليه للقاتل لانه هذا العقد لا يقبل الاستفاض والانتفاع فيكون القول
 نور المنكر مع عينه كذا الخلع وليس له ان يبيع قبل القبض في الخطا بل له العود لانه الخطا مبيع لانه المبيع ما ملكه بائنا في الخطا
 كذلك وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز وفي العود ليس ببيع لا يملكه بائنا ما ليس بالمال وهو القصاص فجاز بيعه وقد بالعبد
 عيبا يسير ارد وقيل الخطا دون العود الا بالناسي فانه يرد وبما ذقت لانه الصلح عن القصاص لا يملك الفسخ
 لانه استقل وعفو بعضه بقبول السبب المورث لتسليم العبد وهو العقد وقد عجز عن رد عينه فليزيم رد قيمته كافي
 الخلع والنكاح فاما الصلح في قبل الخطا بحقل الفسخ لانه الصلح وقع على المال والصلح على المال فيما يحتمل الفسخ واذا انسخ
 به اتفاق او بالرد له الرجوع براهس المال ولا يرد بالعبد البسيرة العقد كذا النكاح والخلع لما صالح عن دم العود على ائنة
 فولدت عند ثم استفتت او على بستان فان عرفت فاستحق رجع بقرينة ائنة وضع الصلح دونه الزيادة لان المصالح انما يبنى
 بالتحقق ما ورد عليه الصلح والصلح لم يرد على الزيادة الا ترى ان الغاصب لا يبنى الزيادة لانه لم يرد عليه العقب
 فكذلك هنا قضى المال قبل الاجل فاستحق او وجد ستوة او زبوا او منى فردد ما عدا الاجل لان الاجل لا يقطع في الاختلاف
 والستوة اصلا لان القصاص لم يوجد في غير ائنة القصاص الا ائنة سقط الاجل فكما للقصاص ائنة لا يقصود او قد انتقص
 القضاء بالرد فيعود الاجل كالوصف الرد بخيار الرؤية او الشرط فصل خرج رجلا عن افساح منه
 فلا يخلو امانا بمرور اوقات من امانا صالحه من الجوارح او من الضربة او من النجس او من القطع او من اليد او من الجنايات لا يخرج جاز
 الصلح انما يبرأ بحيث يبق له ان يرد ابرأ بحيث لم يبق له ان يرد الصلح لانه ظهر ان الجوارح لم يمتح على ضمان الجوارح والخصائص
 عنه لانه لم يبق له ان يرد ولا استحق عليه قصاصا ولا ارشادا وانما استوفى عليه التزويج والتاديب كمن ضرب على راسه

لا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم
 لان الصوف يشبه الدين الذي في فروعها
 او على ولده بغيرها لا ينفك ان هذا الصوف يشبه

لا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم
 لان الصوف يشبه الدين الذي في فروعها
 او على ولده بغيرها لا ينفك ان هذا الصوف يشبه

ت

21

اندر فصل اول
باب اول درم فضائل و احوال
اول درم فضائل

بالاستحارة فان صار مستحرا لنفسه كذا الوكيل بالشيء الفتاوى الوكيل بالبيع اذا باع وغاب لا يكون الموكل فتيلا
الا بترك ما به منتهى الوكيل لا كالحقوق فان لم تقض الحقوق لا يكون له الا غير ما يدين ولو اشتى الوكيل الجارية بالبيع فقد هلك
ماله ونفسه وجسمه الجارية ونفسه لا يدين الا في حق ما به وطلب الجارية فتمت فذلك الموكل بالبيع لا يكون له الا في حق ما به
ونفسه الجارية كانت مستحرا لو كان جارية مستحرا ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
باب يصدق فيه الوكيل على الموكل وكذا جله ان يشترى له امرا بالثمن
فما اشترا ما بالثمن وبغضه ما بالثمن فلو اشترا ما بالثمن بغير ان كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
التي امرت واشترى ما بالثمن بغير ان كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
لا يصح سريانه الا اذا اشترا ما بالثمن بغير ان كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
ولو سألناه قد سعت للموكل جارية ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
البعث وسوكر سريانه لا يصح ولا عند الشراء بغير ان كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
الوكيل فافذها الوكيل وعقودها ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
وسوكر الباعث بشرا جارية له والمغروا انما يصح على الغار اذا اشترى الغار من موكله بغير ان كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
وانما وجد منه مجرور العزوة وهذا العقد لا يثبت حتى الرجوع فيكون النسخ مبيعا وكلمة بشر جارية وسوكر جارية في حق ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
امه وارسل اليه فوطا الا ان فصلت منه فقال الوكيل سريانه لا يكون له الا في حق ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
الوكيل سريانه لا يصح بغير ان كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
ان الامانة بشرها له لانه قد يرسل اليه غير جارية له ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
في الموطوعة في انما ملك الغير قطعا او مملوكة وصاحب ملك الغير لم يصح **باب الوكيل في البيع**
المسوط يجوز للواهب ان يوكلا بالتسليم والموصوب له بالقبض لانه الموكل اذ امره بقبضه لا يملكه ولا امره بالقبض في
امره بملكه ما جرت اذ امره بملكه بغير ان كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
الوكيل ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
والمسوط لا يجزى على انما ما يترفع به كذا الموكل الا ان الوكيل بالبيع والشراء والطلاق اذا اشترى الجارية ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
اراد بالبيع الوكيل لا يملك الموصوب له من حق الهبة لانه صار ما فوفاة القبض من جهة الواهب معتمدا امر الوكيل بالبيع والشراء
للكوكل ان يملكه من جهة الواهب لانه الموكل كان له ابطال الهبة في كل ما له المنع من قبضه وان كان الموكل منعه لانه الموكل كان له ابطال الهبة
فكان له المنع من قبض الهبة وليس للوكيل التسليم ابطال الهبة ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
او يرضع الهبة لانه لا يملكه بالرجوع لانه الوكيل في الهبة رسول وسفير ومعبر لانه يحتاج لادراك الموكل في مباشر العقد وكان العاقد هو
الموكل وهو الوكيل وصقوف العقد يعلق بالعاقبة وليس للواهب الرجوع في الهبة وهو يدرك الموكل الموصوب له لانه امره بقبضه
والامين يفتقب ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
بما ملكه الموكل بنفسه ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
من كان موصوبا بالقبض من جهة المالك ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
غير تسليم اذ كان الموكل كذا احد من اوكيله بالتسليم وكلمة الموصوب له جارية في كل ما له المنع من قبضه لانه الموكل كان له ابطال الهبة
اجتمعا على القبض والقبض ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
وكلمة الموصوب له جارية في كل ما له المنع من قبضه لانه الموكل كان له ابطال الهبة
مشتري شيئا فان قال عوضه ما كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
ما عنت سدا اذا انقطع منازعة المفوض اليه امكنه الانتشار عام به مع حاله الجاني كالوقال مشتري شيئا فان قال عوضه ما كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
جائز لانه توكيل بالخصوصة وتفسخ عقد البيع والتوكيل من الاشياء جائز للوكيل ان يخاص به انكر الموصوب له

حفظ

في بيان ما لا يفتقر

الهبة لانه وكلمة قبض ملك الغير فيه حق العكس فاشترى الوكيل بافذا الشفعة وسكننا قال الوكيل بالبيع او الهبة في البيع التمسك له في الخصومة
وكلمة قبض بالرجوع في الهبة لا يرفع احد مما لانه يحتاج فيه لا القبض والا ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
سما يتسلم من وجهها يجوز له ان يمسك لوكيله بهما المحنة وتسلمها بهما فلا يصح الرجوع في التسليم او في ذلك لان الوكيل في الهبة رسول وسفير ومعبر لانه يحتاج
لادراك الموكل في مباشر العقد وكان العاقد هو الموكل وهو الوكيل وصقوف العقد يعلق بالعاقبة وليس للواهب الرجوع في الهبة وهو يدرك الموكل الموصوب له لانه امره بقبضه
والامين يفتقب ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
بما ملكه الموكل بنفسه ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
من كان موصوبا بالقبض من جهة المالك ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
غير تسليم اذ كان الموكل كذا احد من اوكيله بالتسليم وكلمة الموصوب له جارية في كل ما له المنع من قبضه لانه الموكل كان له ابطال الهبة
اجتمعا على القبض والقبض ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
وكلمة الموصوب له جارية في كل ما له المنع من قبضه لانه الموكل كان له ابطال الهبة
مشتري شيئا فان قال عوضه ما كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
ما عنت سدا اذا انقطع منازعة المفوض اليه امكنه الانتشار عام به مع حاله الجاني كالوقال مشتري شيئا فان قال عوضه ما كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
جائز لانه توكيل بالخصوصة وتفسخ عقد البيع والتوكيل من الاشياء جائز للوكيل ان يخاص به انكر الموصوب له

الهبة لانه وكلمة قبض ملك الغير فيه حق العكس فاشترى الوكيل بافذا الشفعة وسكننا قال الوكيل بالبيع او الهبة في البيع التمسك له في الخصومة
وكلمة قبض بالرجوع في الهبة لا يرفع احد مما لانه يحتاج فيه لا القبض والا ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
سما يتسلم من وجهها يجوز له ان يمسك لوكيله بهما المحنة وتسلمها بهما فلا يصح الرجوع في التسليم او في ذلك لان الوكيل في الهبة رسول وسفير ومعبر لانه يحتاج
لادراك الموكل في مباشر العقد وكان العاقد هو الموكل وهو الوكيل وصقوف العقد يعلق بالعاقبة وليس للواهب الرجوع في الهبة وهو يدرك الموكل الموصوب له لانه امره بقبضه
والامين يفتقب ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
بما ملكه الموكل بنفسه ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
من كان موصوبا بالقبض من جهة المالك ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
غير تسليم اذ كان الموكل كذا احد من اوكيله بالتسليم وكلمة الموصوب له جارية في كل ما له المنع من قبضه لانه الموكل كان له ابطال الهبة
اجتمعا على القبض والقبض ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
وكلمة الموصوب له جارية في كل ما له المنع من قبضه لانه الموكل كان له ابطال الهبة
مشتري شيئا فان قال عوضه ما كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
ما عنت سدا اذا انقطع منازعة المفوض اليه امكنه الانتشار عام به مع حاله الجاني كالوقال مشتري شيئا فان قال عوضه ما كان ما به منتهى الوكيل ففعل به ما به المستحرة بطلت المحنة بالبيع
جائز لانه توكيل بالخصوصة وتفسخ عقد البيع والتوكيل من الاشياء جائز للوكيل ان يخاص به انكر الموصوب له

بما يقع منه حلقا لانه الحال متصرف في فاعله ملكه ونصرف النشأة ملكه صهي لوجوه المطلق ومسا ملكه والحوادث
التقاضي في الغرض والخط كالباع لا يجرى انما في المستقبل نفسا للغير والحق بالقبض ولو قال انت وكله فقبض كل من يدعي
يؤيد ذلك ملكه قبضه لا يجرى انما في المستقبل نفسا للغير والحق بالقبض ولو قال انت وكله فقبض كل من يدعي
غير متضاف اليه وقت الوكاله ولا يصير وكيله كالوكال ولا يجرى في قبضه وكذا قبض القائم بالحادث وصي
ان العرف في الناس ان من وكل غير يقين بكونه على النعم والشكر يرد بذلك القائم والحادث جميعا كالوكال يقين غلته ورفع ازاله
تصرف وكيله بالقام والحادث جميعا للوقوف في الثالث عرفا كالثابت نصا فتركنا القس في العرف والقام كذا المستصفا في
الوكال وكذا قبض ديني على فله لانه نصي دينا واحدا واجبا فيساور القائم دون الحادث والواحد لا يكون وكذا في القضاء
والاقتضاء لانه قضاء الدين بملكه وتملكه فان المدعي يملك ما في ذمته بما يعطى من المال وكذا كاسبه والواحد لا يصح ملكا وتملكا معا
ومطالبا وسلم او مطالبا او وكال بالقبض وكذا قبض خلا فافز وكذا الوكيل بالقبض وكذا قبض خلا فافز وكذا الوكيل بالقبض وكذا قبض خلا فافز
في الاقتضاء والاقتضاء عن القبض وكذا قبض خلا فافز وكذا الوكيل بالقبض وكذا قبض خلا فافز وكذا الوكيل بالقبض وكذا قبض خلا فافز
المطالبون وانما حصل هذا القطع بالقبض لانه ما دام الدين غير مقبوض فالعالم على حاله فصار الوكيل بالقبض وكذا قبض خلا فافز
بالقبض وكذا الوكيل بالقبض ما مور باثبات الحق وقطع الخصومة وانما يتم قطع الخصومة بالقبض لانه ما دام الحق غير
مقبوض يتوهم مجرى مرة اخرى فحتاج الى الخصومة مرة اخرى وانما ينقطع الخصومة بالكلية بالقبض لا مجرد اثبات الحق
من غير قبض ومطلق اللهم ينصرف الى الكامل وقال شيئا ليس بالوكيل بالقبض لانه العادة جرت بخلاف
ذلك فلهذا لا يملك الناس زمانا انما يكونون بالسفاح من لا يضمنون على القبض فانهم يكونون بالسفاح من موثق
وجها واكثر كذا باو اشد شخبا وعنفوا ومثل هذا الوقت على المال فصار من السفاح مستملا في المطالبه بحار لانه سبب
اقتضاء افضل الحق من مجرى وسار على الخصومة افتتحت المشايخ فيه قبل ان يملك الخصومة لانه التوكيل بالقبض يصير وكذا قبض خلا فافز
ضمنا واقتضاء لا اقتصا والمقبض لا يجرى له ومنه جعلنا وكيله بالقبض ايضا فقد جعلنا للمقبض عموما ومنه لا يجوز وقبل
يجب ان يملك الخصومة عند ذلك وهو الاصل وهو والله فان محرار ذكر عقب هذه المسئلة كتاب الوكاله الوكيل بالقبض
وكال بالقبض لانه التوكيل بالقبض ثابت نصا لا اقتضاء لما بينا فصار وكذا بالقبض لانه ما مور بالسفاح والمال مور بالسفاح
السفاح والقبض لانه لا يملك الخصومة وله القبض لانه ما مور بالسفاح والسفاح بالقبض والسفاح بالقبض
لا يملك الخصومة بالاجماع لما بيننا في الامور بالسفاح في اول وكذا في الرسول وكذا في ما بيننا في سفاح في حمله على ديني دينا او ديني قبض
بمن المطلوب ونكون ذلك السلم لانه قبض الحق الذي يملكه باعتبار الحق لانه المقبوض غير الدين حقيقة ولكنه استنفاد الدين الذي
واعتبار اوجه كانه الاخذ من غير قبضه ورضاء ولو كان تمكنا الحزم من كل وجه لم يصح التوكيل به ولو كان قبضا لغير الحق
التوكيل ولم يكن فافزا كان تمكنا من وجه واستنفاد من وجه جاز ويكره والوكيل يلازمة غير مال عليه لا يكون وكذا بالقبض
لانه الملازمة مفادها مال الزوم وليس في الزوم لغة ما بيني على القبض وانما بيني عن حفظ الزوم بالكون مع فلم يرد في القبض
الامر بالملازمة ولو انكر المطلوب كونه وكيله في القبض ودفع غمرا اذا لم يسترد لبي له ذلك لانه دفعه على وجه القضاء والقضاء
وتلقب من الغير ولم يسمى انما يقع القضاء فلا يكون للقبض ذلك كالودع لا الطالب مع قال ان كان على دين لم يكن له ان يقبض
قضاء فكذا اذا لو صدق انه وكيل لى لانه منع من الدفع وانما انما وكله قبض العبد لم يجز على تسليمه لانه الدين اوان
ماله لانه الدين يقبض من ماله واقرار الانسان في ماله صحيح وفي العبد الاقرار بملكه الغير وهو الموكل والاقرار بملك الغير لا يصح
الابتداع في صاحبه **فصل** في الوكيل يقبض العين بالوديع ليس بوكيلة الخصومة والوكيل بالقبض بالقبض
لانه التوكيل بالقبض يكون منتظما للتوكيل بالقبض مقصودا لانه المقصود من الخصومة هو وصول المال اليه بطلبه الثالث
ولا يصح اليه الا بالقبض فاما التوكيل يقبض ملكه ونقدرا لا يكون منتظما للتوكيل بالقبض مقصودا لانه يمكنه في الامور
يقبضه ونقله من غير خصومة والوكيل في قبض الحقوق والدين وكذا في الخصومة عند ذلك لم يجرى له الوكيل بالقبض
خلا فانها حتى لو جرد الغرم الذي واقام الوكيل البينة عليه او اقام الغرم البينة على انفا الى الطالب قبلت بينة ضد
وعندما لا يقبل الوكيل بطلب الشفع وبالقسم بالرد بالعيب وكذا بالقبض بالاجماع والامور يقبض الدين

والرسول ان يملك الخصومة وله القبض لهما ان التوكيل بالدين توكيل يقبض ملكه وقبضه فكما ان المقبوض في الدين غير جهة
فكذلك لا بد من جهة لوظف بحسن خفة فله اخذ من غير قبضه والرضا ولينذا الوقتين احد الشريكتين شيئا من الدين كان
لغيره ان يشاركه فيه ومنع التملك والتملك فيه ساقط الاثر في الدين اذ وكله ما يقبض على عاذا في وجهه ولو كان المقبوض
بدله حقه للعين حقه وجب ان لا يصح كالودع بشرا للخر والوكيل يقبض ملكه لا يملك الخصومة لانه الوكيل يقبض الدين وكذا
التوكيل والتملك لانه الدين يقبض بامثاله لا باعيانه لانه العبد ملك المطلوب حقيقة لانه تصرفات المديون في ماله نافذة
والقبض بملك العين بدلا عن الدين فيصير للقبض حكم المبادلة وهو وجه وقبض العين حقه من وجه حقه بغير اخذ من غير تراض ويصح
توكيل الدين السلم يقبض من دين باعتبار ان قبض العين حقه فكما وباعتبار ان مبادلة حقيقة يكون خصما في حق المالك فقبل
بينته عليه كالوكيل بالشر وطلب الشفع خلا فافز والوكيل يقبض العين لانه ليس توكيل بالمبادلة فصار امينا لمحض انصار
رسول خلا فقبل عليه البينة خلا فافز والامور والرسول لان الامور لا يملك الا في اللغز لا امتثال ما امر به لا غير كماله او امره او اقتضى الانتشار
بامره والرسالة لنقل عبارة المرسل وابله ع عبارة وليس فيها ما بيني عن السفر نصا وقائمة الامور مقام نفسه وقدر
بالقبض لا غير فلا يملك سوى القبض وفي الوكاله قدر ملة الامور والرسالة وزيادة وهو مفوض الامر لا الوكيل فيما وكل به
واقامة مقام نفسه فلهذا كلت امرى في فاضل في التوكيل في امره فلهذا كلت امرى في فاضل في التوكيل في امره فلهذا كلت امرى في فاضل في التوكيل في امره
وتنماته وكل يقبض عمنه او نقل امره واقام العبد البينة على الحق او المرأة على المطلق الثالث لا يقبض بالقبض والمطلق
وتوقف فان قال ليس حاضر اجب بيتا ولا يرد في اليه لانه التوكيل يقبض العين لا يكون وكذا بالقبض وكذا في قبض
القبض فصار خصما في ابطال حق القبض فقبل البينة في حق ابطال والاية القبض والسفل وقصر يد الوكيل عنه وكذا في قبض قليل
وكثير موله لم يكن وكذا في الاخذ الحفظ وقاد ان لا يرد في يده سيم الصبي قولنا لانه الحفظ متيقن فانه ما ترقى ارادة الوكيل
سوى الحفظ الا الحفظ داخل في ذلك الحفظ متيقنا وما زاد على ذلك شكوك في ثبت المسكن ولا يثبت المشكوك ولا يصح
وكذا بالسفاح وقبض الدين لانه صار وكيله لحفظ الاعيان فلو جعلنا وكيله لحفظ الدين جعلناه وكيله بالقبض لانه حفظ الدين لا يتصور
الا بعد القبض لانه ما لا وجه للذمة وانما يتصور حفظ مثله بعد القبض ومثل الشيء غيره وكان اطلاق اسم الدين على المقبوض مجازا والمقبض
والجواز لا يجمعان تحت كلمة واحدة فاذا صارت الحقيقة وان لا يبقى الجواز مراد او كذا يقبض دين وغاي الطالب وقامت البينة
على الخصم بالدين فقال المطلوب اريد عيني الطالب المستوفاه من يلزم الاداء الى الوكيل وكذا في قبض الشفع اذا ادعى المشتري
تسليم الشفع على الموكل يوم تسليم الدار الى الوكيل على الشفع من صفه وكذا في قبض المشتري يقبض المشتري من المشتري اذ ادعى
المشتري الاجازة على المشتري يوم تسليم الموكل على المشتري المشتري من صفه على الوكيل بد العبد على البائع فادع البائع
رضا المشتري فانه لا يمكن رده حتى يحضر المشتري فيكون باسمه ما رضى والفرق ان هذا من المسئلة القضاء بالرد للمالك بطلب حق
البائع في البينة في المال لا قضاء القاضي بالشفع بصفه ظاهرا وباطنا في حق المشتري ومنه الرضا لا يبطل القضاء بالقبض فليكن
استدراكه في ظهر الخطأ القضاء فوصف توقفه لكي لا يودي لا ابطال حق البائع في البينة لانه من صفه يمكنه الاختلاف لانه من صفه
وفي الفصول الثلاثة لو ام بالتسليم للمالك لا يودي لا ابطال حق صاحب البينة لانه من صفه يمكنه الاختلاف لانه من صفه
لا وعاء للمشتري استحق القضاء لانه القضاء لمجد الامور بالتسليم ليس بانشاء عقد ولا يصح بل يجرى له القضاء بالامكان المرسل
فينفذ امره الا باطننا قالوا وهذا قولهما في الرد بالعيب واما عند محمد لا يجوز القضاء بالرد لانه القضاء بالقبض والعقود والعقود
لا ينفذ باطنا عند فيكون الجواب في الفصول كلها واحدا عند فافز عا الطالب اقام المطلوب البينة فافز اخذ من
الوكيل كانه قائما وان شاء صفى الموكل لانه البينة حجة في حق التملك كافر فظهر بالبينة ان الوكيل اخذ بغير حق فصار ضامنا
لانه اخذ على جهة الاقتضاء فصار كالاخذ على حقيقة الاقتضاء والموكل يقبض ما ليس له قبضه وانما في كل الطالب يلزمه الوكيل
لانه ان يكون بمنزلة الموكل ولو ادعى الطالب ان الوكيل اخذ بغير حق صح اخذ من صفه للفق الوكيل لانه الاقرار في قاهره على
الموافقة الطالب كونه بالدين لم يكن للموكل مطالبه الكفيل بخلاف هذا اخذ الطالب بقبضه قبل الوكاله ثم وكله يقبض الدين لم يصح
كان لم يقبض من الكفيل والفرق ان الكفيل من كان سابقا على الوكاله فصار الوكيل بالمطالبه واستيفاء الدين من الاصيل والكفيل عينا

والر

فصل اول في ملكية بائنا باخذ من الارض من ارضه من السه على ان البذر من الموكل واخذ ما يتقارب فيه جاز وبالا
يتقارب الجوز الا ان يرضى الموكل به ويرزعه فيجوز والموكل به ما فوقه بمحضه ربح الارض حتى يتسليم اليه لانه هذا امر يتقارب
الارض ببعض الخارج من بذر فكون شرب المنفعة الارض والموكل بشرب العتق اذا اشترى ما يتقارب جاز وما لا يتقارب
لا يجوز ويتوقف على ايجاز الموكل فبغير اجازته فقد حصل العقد مبدا موقفا على اجازة الموكل وفي شرب العتق او المنفعة
على ما يتقارب يتقارب الموكل وقد ذكره من بعد هذا بدل على ان هذا العقد سفه على الوكيل والواو تاويله ان الوكيل اضاف
الزراعة الى الموكل بائنا قال لصاحب الارض ادفع ارضك من ارضه لعلك على ما شرطت ففازت والوكيل بالشري اذا اشترى
ما لا يتقارب واصناف الشراء الى الموكل بغير اجازة الموكل لانه لم يرد نفاذ ايجاز الوكيل على ما يصف الشراء لنفسه فان اخذ بالا
يتقارب فيه ولم يرد من زرعها او من الوكيل الزراعة في الخارج للموكل وعلى الوكيل ارضه لارضه لصاحبها ما اوصت ولا شيء
لرب الارض على الوكيل وعلى الزارع نقصان الارض لصاحبها لانه اضاف العقد اليه نفسه حتى نفذ عليه فصار الوكيل مستأجر لارض
الارض لنفسه وما امر بالزراعة صار مبيع الارض من فكون على المستأجر ام المثل لانه الاجرة وبه الخارج قد استحققت
فان جميع الخارج كل الارض والخارج في صار مستحقا من الزراعة وبك من المثل ولو كان لم يجز ولم يامر بالزراعة فزرع
فالخارج للزراعة ولا شيء لرب الارض على الوكيل وعلى الزارع نقصان الارض لصاحبها ولا يرجع على الوكيل لانه دفع الارض الى
الموكل لانه لا يرفع الارض اليه قد تكون للحفظ وقد تكون للزراعة الا ان الحفظ اقربها وسو المسكن فيثبت الا بالاحتفاظ
الا بئنا اذا زرع كما غاصبا ومن استأجر ارضا وعصها ان كان لم يكن على المستأجر والغاصب اجر وعلى الغاصب نقصانها
ولا يرجع على الوكيل لانه لم يزرع ولم يعقد مع عقربان ويتصدق بالفضل لغيره ولو كان باخذ لارض فلا بد من الزراعة
فاخذ ما يتقارب فيه جاز ورب الارض يقبض بنفسه من الزرع في رواه طائفة واخذ ما لا يتقارب فيه لم يجز على الموكل الا ان يرضى
ويجعل العقد يوقف على اجازة الموكل فلا يتقارب بائنا ما بينا وان دفع الوكيل اليه وقد اخذ ما لا يتقارب فيه فانه بين
ما صنع وزرعها الوكيل فبما اجازة من الزراعة لانه لا شيء في العلم مع علم بعينه الوكيل كما ان هذا امر رضا دلالة
واحد لم يصب له فعل في الخارج لرب الارض والمزارع متطوع من علمه قياسا وفي الامتحان يكون بينهما على الشرط وحده
القبلي ان العقد يوقف على اجازة الموكل لم يرد من الاجازة نصا ولا دلالا وسو العلم مع العلم صنع الوكيل فلم يصدق كالموكل
بالنكاح من الزوج اذا اذنا المأمور به ولم يعلم الزوج يصنع الوكيل وفلما لم يرضه البصر في النكاح وبقي موقفا فكذا استدرك
الاستحسان ان العقد انما يوقف على اجازة نفي الغرض عنه وبعد العمل الغرض انما يتقارب من العقد لانه بطله في وقت منقته
ولتقدير علمه بغير عوض فكان منقذ من العقد ويحوز النفع للموكل من ابطال وصار كالعبد المجزوا اجماعا في علمه
بنفاذ حتى لا ينفوت منافعه مما يجرى من نفي الغرض عن الموكل فكذا استدراكا كان الموكل باسم الموكل وفنا فهو على اربعة
واول زراع لما بينا فان بقت السه قبل ان ياخذ ما قدم به الموكل على العمل لانه العقد لم ينفذ على الموكل في السنة الثانية
بل يوقف على اجازة وان رضى وعما كان منها على الشرط والمعاملة بحري على قبلي ما ذكرنا ولو امره باخذ ارضا من ارضه
ومثله عامله ولم يرضى لم يجز لانه الارض والنخل متفاوتا وصار كما لو كان بشري الارض ولم يرضى الارض لا يجوز فكذا
منه فان بقت الارض ولم يرضى البذر جاز لانه لا جرم له في الارض الذي هو محل العمل فلا ينفوت ماسو المقصود من العمل وهو
الربع والخارج وانما الجرم في البذر وجهه جرم البذر لانح صحت التوكيد لانه قدر بزر كما جاز ان التوكيد عام في
البذر وصار كالموكل ببيع عتق التوكيد وان كان العتق مجزوا الجنس ولو امره باخذ ارضا من ارضه او عامله ولم يرضى البذر
اليه جاز كالوكل ان استأجره ولم يرضى الاجر جاز لانه التفاوت من العاملة تفاوت بيسر وهذا التفاوت
لا يرد في النفوت ماسو المقصود من العمل وهو موصو الخارج لانه التفاوت من حيث الجود والرجاء وذكرنا ببيع
صحة التوكيد كالوكل ببيع عتق هو جاز بخلاف التفاوت من الارض فانه متفاضل نفوت ماسو المقصود
من الارض وهو الزرع وموصو الخارج لانه الارض بالملك زرعها بعد ما على المارة فصارته جاز لانه الارض مائة صحة التوكيد
وجهه العام والى البذر غير مانع فصل

والزراعة ما بدله من الزراعات ماسو مثل الخطة او اقل ضررا منها لانه لا يحسن المأمور به بالار المأمور به لانه مأمور بالزراعة
والاجازة سواء في الارض بغير اجازة ولم يرد في الشرط الفاسدة وشرط لصحة التوقيت كذا الا اذن والبول
المأمور به من الخارج من ارضه وقد جعل امر ارضه ما يجز ما ارضه الا ان خالف لارضه حيث جعل البذر في السنة لانه الخارج من الارض
ومنه البذر لانه الخارج من الارض قد لا يسلم به بان ذهب الزرع باق او لم يجز الارض شيئا وما يحسن السنة لانه عام على كل حال
فكان من ارضه فالخارج جاز وان امرها بغير الخطة لم يجز لانه خالف في جنس المأمور به حق البدل لانه امره باخذ ارضه ارضه
بعض الخارج وقد جعل الاجرة غير الخارج منها فصار كالوامر بان يواضع بعثت دراهم فاجر بعثت دنانير لا يجوز فكذا اخذنا وكله
بان يدفع ارضه من ارضه بالثلث فاجرها بغير خطة وسطه فهو مخالف لانه انفعده من وجهه مما حيث ان الكثرة الذمة يسلم على
كل حال فكذا امره من وجهه لانه لا يرد ان الكثرة المشروط لثلث الخارج او اقل فقد حقق الخطة في العام وقبض الكثرة كونه
لا امره في شرفه ربع الخطة بالثلاثة لو تبعا ان الكثرة المشروط لثلث الخارج او اكثر يجوز لانه يكون خله فالخارج فان
زرعها المستأجر في الخارج لم يرضه كخطة وسطه لواجب العقد وقع لانه امره الارض المقصودة ونفي نقصان الارض لانه
لانه صار غاصبا ويرجع به على المواجه وان شارب لارضه فخر المواجه ويرفع المواجه من الكثرة الذي امره الارض ما مضى
يتصدق بالفضل للموكل وكله ان ياخذ هذه الارض من ارضه بالثلث فاستأجر ما الوكيل بغير خطة وسطه لم يجز الا ان يرضى به
لانه خالف لاشراية من اخذ من ارضه فالاجر لا يلزم الموكل ومن استأجرها بغير خطة فالاجر يلزم الموكل ومقصود الموكل لا يلزم
الاجر الا ان يخرج شيء فقد خالف مقصود لا شرف يتوقف على اجازة من اضاف العقد اليه ولو كان باخذ من هذا النسخة
واخذ ما على ان الخارج لصاحب الخطة وللعامل كمن امره فارتب جاز لانه خالف في جنس لانه شرط له افضل ما يجز من النخل
فقد حصل مقصوده وزاد خيرا فان شرطه قد قل فانه كان النخل دقلا جازا ولا فلا ولو شرط له كخطة لم يجز لانه خالف
لخلافه في جنس المأمور به واما وكله ان ياخذ له خذ فلا معاملة بالثلث فاخذ بكثر من فارتب لم يلزم العامل الا ان يعلم
ان الثلث يكون اقل مما انكر او مثله لانه فلا في الخير لما بينا بان

الوكيل مع الموكل اذا اختلفا

المبسط مسيله على فصلين احد مما يصدق الوكيل فيما لا يصدق والثاني في اقامة البينة على التوكيد فصل
قال الوكيل بامر به وقال الامر به به فالقول قول الامر لانه امر مستفاد من امره ولو قال الوكيل ببيع بيتي من ارضي وقبضت البيت
وسكن وصدق المشتري جاز بخلاف ما اذا لم يصدق لانه فكل امره ان يملك شيئا فصدق فيما امره ان يملك شيئا فكذا هذا امر
ما امر فقال رثته لم تبعه وقال الوكيل بعته مما قلنا وقبضت البيت وسكن وصدق المشتري ان كان العبد قايما يصدق الوكيل
الا ان يقيم منه ان يباعه جباه الامر والود البيع ومعنى الوكيل العتق للمشتري ان العبد صار ملكا للورثة والوكيل يدعي زوال العبد
ملكهم ولينكر انشاء البيع في الخارج فلا يصدق في دعواه لانه انكر ان يورثه يتكروا لا يدعيه فكونت العقول لهم وان كان العبد
سكنه يصدق الوكيل مع عينة تحتنا وجب القبول ان العتق من الوكيل بغير ان يورثه الوكيل في بيعه من ارضه العبد على ملكهم
وم يتكروا وجب التمسك ان الشئ بالملك زال على ملكهم بانقائه فلم يقع الاصل في زوال الشئ على ملكهم ونفايه على ملكهم
وانا وقع الاصل في ايجاب النعمان على الوكيل والورثة يدعون عليه النعمان بنوهم بعت مسكنا وسلمت بعد ما انقضت فمقت
ضامنا وانكر الوكيل ذلك والغما كان متقيا على الوكيل في الاصل لانه كان أميناً فهو نفي النعمان بحسب ما سوياته الاصل
فيكون القول وكذا بطله في القاض جاز لانه عرف القاض الموكل وان لم يعرف لم يقبل قوله منه حتى يشهد رجلان على الوكيل
لانه القاض مع عرف فقد ثبتت الوكالة بعينه القاض ومن لم يعرف لم يثبت بالمعينة للمقتض لم يجهل لانه الغاي بغير قسمة
ونسبه وكذا للمقتض عليه مجهول ولا بد لصحة القضاء من كونه المقتض له والمقتض عليه معلوما ولانه لو قبل الوكيل من غير ان يعرف
الموكل بوري ذلك لكان ابطال في حقوق الناس فان الفاق نظرون لانه ان له حقوق على الناس فاذا غاب ذكر الانسان
عن بعض هذا الناس لم يورثوا فلا ان افله واكلية بالخصومة ويغيب يوم خاص الوكيل بمن يدي القاض
ومن عليه الحق لا يعرف انه ليس بوكيل له الحق فندفع الحق اليه فصل
عبد موصو فاقال الوكيل فقد استرته وسكن الف عندنا قبل ان ادفعها وقبضت العبد ومات يصدق على ابراء نفسه التي

حفظ

والبيع اياه في يد ولو كان العبد قابلاً ان قال الامم منك للمال قبل الشراء وقال لو كبر بعد فاقول له ما بينا وانه قال
الامم منك للمال مع عندك فانه كان الامم بشري عبيد بعينه فالبيع لازم له بعد ان يحلف الوكيل بملك المال بعد الشراء لو كبر
بشرى بعينه للبيك ان يشترى نفسه وكان الشراء واقعاً لله ما لا لو كبر ما ادعى ملكه للمال بعد الشراء فقد ادعى الرجوع بالحق
على الموكل فتكون القوله مع عينه وان كان الامم بشري عبيد بعينه فالقوله في الشراء اقول الامم فانه اقرب لرسم وان هو الشراء
وحلف عليه لم يلزم العبد وركب الوكيل من المال اخاف في يلزم الشراء لو كبر بعينه ما لم ركب امر رجلاه ان يبيع داره ببيعها باء فان بيعت
التي فضايع وقال الامم يقبض التي ينظر ان لم تكن الامم دفع الدار اليه فاقوله لانه باع على الدار جميعاً لم يدفعها اليه ولو كان
قد دفعها اليه فاقوله قول الامور الوكيل بالبيع فاقوله قد قبضت الفانم وقال المقرض قد دفعها اليه وانك الموكل
قال محمد القوله قول الموكل قال ابو يوسف القوله قول الوكيل لا يوجب له الرجوع والبيع فخرج اليه بقضاء على القبض
فلا يعتبر قول غيره ما لا الوكيل اقر يقبض المال باذنه فلم يلزم ضمانه بهذا الاقرار لمجرد الدفع والقبض اعترفا
ان للمال للموكل الا ان القابض ادعى اذنا وسلطاناً من جهة وموكله كان قد قوله وكلمه باء فكانت عبيد ويقبض
بذلك الكتاب فقال الوكيل قد فعلت وانكر الموكل ذلك قال محمد يبيع قول الوكيل في الكتاب لانه لا يمنع له فوالبيع
في قبض بملك الكتاب لانه من ماله ولو كان ثم قال بعد ان ثبت الكتاب قبضت الكتاب ودفعت اليك فهو مصدق لانه امين
ادعى دفع الامانة للاصحاب وكل اقر بان شئ اخاه كاشراه فقال الامم ليس هذا في كانه القوله مع عينه في
حلف لزم الوكيل وعق لانه زعم ان عني على امر ومما اقر بعني عبيد ثم ملكه يعق عليه فهو بائع والبيع عليه
دفع الضمان عن نفسه **فصل في الوكيل يقبض الدية بالبيع** القوله قول الوكيل لانه امين والوكيل بالبيع
عند منازعة مع الموكل يكون القوله للموكل لانه يريد ان يبيع الموكل ويوكله ويوكله وهذا قول محمد الجاهل مع سبيل
على فصول **فصل في اختلاف الوكيل مع الموكل في مقدار الشئ** **فصل في اختلافه في مقدار الشئ في شرا**
القرب **فصل في الوكيل بشرى جارية بالف** ودفعها اليه وامره ان يزيد من عند ما يرى **فصل في**
امره ان يبيعها بالف لانه جارية بالف فاشترى ما وقار شئ بالف وحسبه وقال البائع بعينه بالف وصدره الامم والحق في غير
مقبوض فالقول للبائع والجارية لله لانه اقرار البائع صادق خالص لانه ينفق بعض حقه على الشئ والشئ خالص
حقه فقد اقر على نفسه بزمان ملكه بالف والشئ يثبت بمصدق الامم فقد تصادق على الف فنفق البيع بالتصادق على نفسه
للمامور اقله في البائع لانه المقصود من الحلف النكول والتكول بذل او اقراره فذكر لا يبيع منه فانه لو اقر بالجارية للمشتري
با ادعى لا يبيع لانه يقره بالجارية بعد ما صارت ملكاً للموكل لانه يقره بعد ما اقر لله ولم يصدق واذا كان لا يوافق باء او
لواقر لا يوافق باء اذا كان المقصود من الحلف النكول لا الحلف لا يصدق وانما يصل اليه بالنكول فاذا
نقد البقاء بالنكول لم يجر الحلف في ولم انما يستلزم الامم على العلم لانه يدعي عليه معناه لو اقر بانه فانه الامم لو اقر باء
المشتري يبيع لانه الجارية ملك الامم في الظاهر ومع ما دل على في البذل والاباحة ففقد الحلف في وذلك لانه في فعله في
في حلف على العلم فانه حلفاً في الجارية واعطى البائع الشئ لانه انقطع دعوى المشتري فحلت الجارية لله ولو كان
صارت الجارية للمشتري ويعطى البائع الفانم النكول بمنزلة الاقرار فقد اقر بما ادعاه المشتري فهو ويعطى البائع الفانم
يدعي عليه حتى شره ولو دفع البائع الى تصدقته اخذ منه عني ما به اخرى لانه المشتري مصر على اقراره والامر على الاقرار
بمنزله ان شأبه ففعل بصديق المقر لم يكن اقر له بل بالف عني ما به فكذلك في عني ما به ثم اقر المقر من اخرى فصدق المقر في جميع
ذكر على تصدقته ولانه اقره بالف وعني ما به حكم الشراء المطلق والشراء لا يفسخ بمجرده احد المتعاقدين فيبقى الاقرار
على حاله فاذا اعد البائع الى تصدقته في الحسم على تصدقته ولم يذكر من البائع بعد النكول انما اخذ الفانم من الامم ذكر الكرمي
له ذلك لانه كان للبائع قبل النكول الامم مطالباً بالامر بالف فكذلك بعد النكول لا يكون بمنزلة الاقرار والامر بالنكول اقرار الجارية
للمشتري وانما للبائع قبله مطالبه بالحق فاقراره بالجارية للمشتري مع لانه عانف واقراره بان يري على مطالبه البائع على الفانم
سنة على البائع فلا يبيع وقال عانف انما ليس له ذلك وهو العنفي لانهم تصادقوا على ان العبد للبائع على المشتري لا يبيع

على الامم لانه هو العاقد الا انه كان لا يطالب بالعبد لانه وموكله المشتري انما اقر بموكله العبد عانف بشرى
الجارية ولم يسلّم له الجارية قبل النكول الامم فانه انكر الامم فقد اقر بالجارية للمشتري فحلت الجارية فتوجهت العبد
عليه فكان عني البائع عني خطابه الامم بالف ساقطاً باقرار البائع لانه لا يبعد له عليه باقرار المشتري وكذا لو قال المشتري
بشرى ما به دينار المسئلة بحاله الا ان حصله ومي البائع الامم اخذ المشتري الجارية بغير شئ لانه يدعي عليه الدار ومن
يوافقنا بغير فلا يكتفي به باخذ الدار بالامر الا ان يعقود لا تصدق فيبقى العبد على الامم كما كانت تحلف في المسئلة المتقدمة
لانه الامم لم يحلف فقد اقر ان الامور بشرى الجارية بالف وعني ما به ووجب للبائع عليه الف درهم والامر على البائع
الف درهم وكان قاضياً من الامور وموكله عانف عليه وكان له الرجوع با ادعى على الامور وهذا يصرف ارضاء عنه دين
الامور لانه لا يبعد مقضياً بالدرهم فلا يكون له الرجوع فانه انكر الوكيل الشراء في هذه الوجوه فالقول للمشتري مع
بعينه لانه البائع يدعي عليه العقد وهو موكله فانه البائع بالحق ويرفع به على الامم لانه اعترف بالشراء والعبد
عليه حسب امر الامر في اخذ باقراره وان حلف اخذ البائع التي من الامم لانه انقطع دعوى البائع عنه فتعذر راي
العبد على الامور فوجب العبد على الامم لانه البائع تصادقوا ان بشرى لانه امر الامم وانه كان البائع اقر
بشئنا التي في جميع هذه الوجوه فالقول للمشتري مع بعينه لانه عانف ما ادعاه البائع بعد قبضه التي لا يصير مقر
بالحق عانف لانه مفروع عنه وانما يشهد على المشتري والحكم لا يقطع بشرى المخرى واذا لم يصدق في البائع في تقدير
التي سبق الاختلاف بين الامم والامور يقول عانف لم يصدق يقول لنفسه فينت خالف في التي لانه الامور بشرى
بشئ بعينه اذا المشتري باكر من التي للامور او يحسب اخرى ونوى لنفسه بيقول لانه انفق حكمة النفاذ الشراء عليه
لا مقصودا والاصل ان التي عانف لم يثبت علم اعترافه **فصل في الوكيل باء بشرى** لانه اقراره بالف فاقوله
بشرى به بالف عني ما به او باء دينار وقال لا يذلل بالف فالقول للبائع ومعنى الغلام على الامم لانه الوكيل مع الموكل بشرى
شئ بعينه مع اختلافه في مقدار الشئ والتي غير مقبوض فالقول للبائع في مقدار الشئ وبيان نوعه ما بينا فاذا
صدق الامم في ذلك صار الثابت تصادقاً فيها كالثابت معاينه ولو ثبت شري الامم اخاه عني عليه لانه موكل اخاه و
ليس للوكيل ان يستعمل الموكل في الغلام لانه لو اقر الامم باء اعاد الوكيل بعد ما عني الغلام لا يقبض على العبد فكذلك
اذا حلف الوكيل يستعمله فانه يبيع عليه بغير الغلام لانه لو اقر بانه الفانم للمشتري باء وانكر بشرى لا يبيع
بالف وعني ما به وحسب عانف واستر بالنكول الا ان باقراري للبائع انكفت العبد عليك فصر صانها فتم العبد هو اقرار
بذلك ولزم فتم العبد فكذلك اذا حلف البائع التي على الامم لانه لا يصدق في حق البائع في حق البائع والامر بحاله
فانه دفع الامم التي الى البائع بغيره عن ذلك العقد من القيمة التي بعينها للامور حتى ان لانه فقه دينه لانه الامم لم يحلف فقد تصادقوا
ان لانه البائع على الامم بل على الامور فضايع المانع قاضياً عنه دينه وموكله عانف عليه لانه الامم بعد النكول بقي مجر عانف
التي والجري على القضاء لا يكون منبر عانف كالأوارث اذا تصادقوا عن المورث بعد موته هذا اذا كانت القيمة من حقه
ما أدى الى البائع لانه يحسب من القيمة مقدار ما أدى الى البائع لانه من حقه فانه ما خلا في حقه ما اداه الى البائع ينظر
ان اختلفا مقدار التي لا في حقه كان لانه يحسب القيمة وان اختلفا في حقه التي ليس لانه يحسب لانه القيمة بداعي
العبد فتكون قاضياً مقام العبد لو كان قاضياً يد له ان كان العبد اجنبياً وقد ادى الامم التي الى البائع كان له
ان يحسب العبد ما أدى اختلفا في مقدار التي وان اختلفا في حقه ليس له حقه العبد ويأخذ العبد بغير شئ فكذلك
القيمة وانما كان البائع اقر يقبض التي وقال الامم كان التي الفانم قال المشتري الف وعني ما به وصرف الامم البائع فالقول للمشتري
في مسئلة اول الباب وفي هذه المسئلة والعبد على البائع بصير اجنبياً بعد استيفاء التي فيضير اسداً فلا يقبل قوله
ما بينا وانه كان الامم لم يسم ثمناً والمسئلة بحاله عانف العبد لانهم تصادقوا جميعاً ان الشراء وقع للامر والعبد صار ملكاً
لشراء الامم بالف درهم او ما به دينار لانه الموكل لم يسم ثمناً فصار في شراء يكون شرياً لله ومذاقوله ما لم يذكر قوله
وطوله تحالفان وتزاداه العقد على القيمة لانه الوكيل باء بشرى مع الموكل ينزل منزلة البائع مع المشتري في حق الحقوق والمبتاعين

بشرى بغيره فكسرت بعد القبض ثم لا يملكه فقبضه بغيره فقبض الموكل فكسرت الكسار والملك في يد الموكل
 وان كسرت قبل القبض كانت للموكل لانه انكسار بغيره فقبضه الموكل فقبضه بغيره فقبض الموكل فقبضه بغيره فقبض الموكل
 فلم ينعيم على الموكل وان اعطى الامانة فقبضه بغيره فقبض الموكل فقبضه بغيره فقبض الموكل فقبضه بغيره فقبض الموكل
 اخذ القيمة يلزم الوكيل الا ان يثبت الا ان يثبت الا ان يثبت الا ان يثبت الا ان يثبت الا ان يثبت الا ان يثبت الا ان يثبت
 لا يضمن اخذها من رضى بالقيمة لا اخذها القيمة كاخذ العبد ورضى بالقيمة لا يضمن اخذها من رضى بالقيمة لا يضمن
 في بلد اخر جاز سوا كان له محل وموئله او لم يكن له محل وموئله يكون له البيع لانه لغيره الا ان يثبت
 بالبيع فكان الامانة لا يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه
 النقل فلهذا لا يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه
 فكسرت موئله الرد عليه وجب رواته الصرافة الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه
 الوكيل لانه امر بالبيع دون النقل والبيع على المطلق بالبيع انما يملكه ليل يلزم الامانة النقل ولا يلزم بل يلزم
 بالنقل فصار غاصبا فيه وموراة البيع في لوضايع قبل البيع بمعنى فكسرت موئله النقل على الوكيل فلم ينعقد الا في غايها
 ولو استاجر الوكيل واقره اليها كان اخره رواته يجوز البيع ولا يلزم الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه
 وكذا رواته لا يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه
 التزم العتق في عقد عقد له ولو امر بان يأخذ عشرة في طعام ففعل يلزم الوكيل لانه وكله ببيع مالى عند فلهذا
 لانه عم نبي يبيع مالى له نساء ورضى في السلم او رضى في بيع مالى عند سلم او لم يرضى في بيع مالى عند سلم
 سلم فبقى منها بقضية النوى والعتق قال سلم ما علمت في كرهه فسلم لا ينعقد على الموكل عند ذلك في ذلك فلهذا
 ان السلم يبيع ما في ذمته الا ترى لو بشرى شيئا بدين على ابيع لم يقاد قال لا يدين عليه لم يسطر الشراء وجب عليه
 الدرام صار القصد والاطلاق في سوره فصار كالو قال سلم عشرة في كرهه لانه امر ببيع مالى عند سلم
 فلا يبيع التوكيل لانه الدرام والذات ينعقد في الوكالات ان لم ينعقد في العقود فلهذا قال سلم ما علمت في ذلك
 ينعقد على الموكل بالاجماع لانه يمكن ان يجعل المسلم اليه ويكيله بقبض ماعليه او لا ثم ينعق الشراء ويهرنا المسلم اليه فلهذا
 يمكن ان يجعله ويكيله بالقبض وكل المضارب رجلا ليم له جاز اذا وكله بشرى العبد وكله رجلا وكله ماله من ماله
 دراهم في طعام ففعل دراهم سلم كل في عقد واحد لم يرضى لانه بالخط صار مستملا فلم يبق ويكيله ولو لم يخط
 وسلم كل في عقد واحد لانه استلزم امر مما ففقد الشراء عليها والشركة في الطعام وقتت بينهما حكما لا متشار الا ان
 قصدا بفعل الوكيل فلا ينعق باد **وكال المضارب البسيط**
 فجاز لو بشرى المضارب غارب المال فاذا وكله بذكر يبيع على رب المال لانه المضارب مأمور بالعرف على سبيل العرف
 والشمول لتخصيص الربح وكما له المباشرة والنفوذ في كل ما كان له الشريك في توكيل المضارب بالبيع والشراء والمقصود
 والقبض جاز لانه يملك بنفسه فملك النفوذ في كل ما كان له الشريك في توكيل المضارب بالبيع والشراء والمقصود
 اخذ جاز لانه وكله بالمقصود امر على موكله فلهذا قال المضارب لم يقضه فلا ضمان عليه وقد يرى العرف لانه الوكيل
 امين فيبيع اقرا على موكله في براء العزم ولا يبيع في حق اعيان الضمان على المضارب كالواقف بالقبض من المطلق
 وانكر المضارب وكل المضارب يبيع بغيره من المضارب في كل ما كان له الشريك في توكيل المضارب بالبيع والشراء والمقصود
 رب المال للمضاربة وان انقضت فرب المال لا يملكه عن المضارب ببيع العرف في لوجان ببيع على رب المال
 فيكون بيع ويكيله ايضا غارب المال وكله بالشراء من مال المضاربة فبات رب المال ينعق الوكيل على اوجهه لانه بالموث
 انقضت المضاربة حكما لا قصدا لانه الموت لم يوضع لنقض المضاربة فيثبت العزم حكما لا قصدا والعرف الحكمي يبيع على
 الوكيل علم الوكيل به ولم يعلم ويلزم الشراء المضارب لانه صيرورة الثاني وكله للمضارب لقيام ولاية عيانته

الحاكم المضارب فان توكيل الانسان على نفسه صحيح مضارب كان او لم يكن لقيام ولائته على نفسه فبق وكله للمضارب طاعة ولاية
 المضارب طاعة ماله وتناقض المضارب مع الشراء الوكيل للمضارب والحق مدفع اليه ان علم بالمناقضة لا ينعق شرايا رب المال وان اعلم
 بغيره شرايا رب المال ان المناقضة عن قصد لانه صيرورة الثاني وكله للمضارب لانه توكيل المضارب على رب المال
 لا يجوز الا حكم المضارب وكان نقض المضاربة نقضا للوكالة فضلا لان نقض السبب ينعق حكمه وقصد انقص البيع تكون نقضا لحكمه
 والعرف القصد يبيع الا بالعلم وكله من المتفاوتين بالتقاضي او بعض دين او عيني ثم ينفق فم فعل الوكيل جاز عليه ما علم او اعلم
 لانه التوكيل فصل يستغنى عن عقد يشرع الموكل والموكل يستغنى عن عقد يشرع بعد الوفاء على صاحبه وان علم بالفرقة فذكره وكله
 بحله في الوكيل بالشراء والبيع اذا ففعل الفرق وعلم به لا يجوز لانه لو بشرى الموكل بالبيع والشراء بعد الفرق لم ينعق على صاحبه فلهذا
 وكذا اذا علم لانه الفرق عن قصد وكذا اذا ففعل الفرق الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه
 في شريك العتق لانه فعل واحد كفعلها باد **ما يخرج به الوكيل من الموكل البسيط**
 ما يملكه المضارب من موث الموكل بالجنون او موت الموكل والثاني في انزاله ينعق الموكل قصدا
 ولو ملك الموكل او من جنونا مطبقا ينعق الوكيل لانه الجنون المطبق بمنزلة الموت لانه يسلب اسلمية التفرقة كالموت
 والوكيل ينعق بموت الموكل لانه لا يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه
 يبطل الجنون والموت والجنون العارض وفكر ان يبي يوما وينق يوما لا يبطل الجنون الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه
 النوم والاعمال والوكيل لا ينعق بنوم الموكل ولا باغمايه فلهذا لا ينعق بالجنون العارض من موث الموكل لانه موث الموكل وانابه
 من ان ينعق ليعلم عمله فيكون من موث توكيله من اياه مادام قادر على العمل لانه قادر على العمل فافاجى مطبقا فقد عجز عن
 العمل فانتهت الوكالة واذا جن قصيرا ان ينعق عن كذا الجنون عجزه معتبر شرعا ولا عرف والاحتمال في انزاله وارفعاه
 في كل ساعة ولحظة وصار كالجنون بالنوم والاعمال وعجز عن كذا الجنون عجزه معتبر شرعا ولا عرف والاحتمال في انزاله وارفعاه
 اكثر السنة فلا يزول غالبا فيصير في معنى الموت وعن محمد بن سنة ومواله في الجنون اذا دام سنة فانظما من ان
 لا يزول لانه الجنون لو كان لعلم او مرض فاذا اشتغل عليه فصور السن من وراثة الهوان وبرودة ورطوبة وبسوسة
 وجب ان يزول في بعض السن لم يوافق عليه من الهوان فلما دامت في الفصول اجمع فانظما من انزاله وارفعاه
 على الظاهر فجمع كان لا يزول حقيقة فبطلت ولائته ولهذا الجنون المستوجب للسنه منع وهو الصوم والركعة
 وما دونها لا يمنع وما اذا جن الوكيل مطبقا ينعق ان صار مجارا لا يعقل شيئا ينعق وان كان مجارا يعقل البيع والشراء
 لا ينعق بحله في ما اذا جن الموكل مطبقا ويعقل البيع والشراء فانه ينعق الوكيل والفرق وموثر لبقاء الوكالة حكم الاستاء
 لانه امر بغيره ساعة فباعتق وابتد التوكيد من الجنون الذي يعقل البيع والشراء جاز كالصبي المجنون الذي يعقل
 البيع والشراء اذا توكيد من الجنون جاز فاذا جاز الابد فلهذا ينعق او يولى وابتد الوكيل من الجنون الذي يعقل البيع والشراء
 لا يجوز كالصبي المجنون اذا وكله عن لا يجوز فكذا لا ينعق لانه لبقاها حكم الابد واذا بق وكله اذا بشرى في حال جنونه
 ذكر محمد بن في الكتاب ان يجوز فكان غنره ما وكله صبيقا قاله صاحبنا من ان لا يجوز لانه لو بشرى في حال جنونه
 لا ينعق لانه انما رضى بغيره على ان يكون العبد على الوكيل لانه انما وكله بذكره العاقل البالغ الحري اذا وكله ببيع او بشرى
 في كانت العهدة عليه والى العهدة على الموكل وكان الموكل لا يرضى بذكره الحق الموكل او الوكيل لا يرضى بذكره العاقل
 ينعق ويكيله وعند محمد بن يكون ويكيله كالمرضى لو بشرى ثم افاق لانه بالحق لم يزل ولائته على نفسه فان تفرقة في دار الحرب
 على نفسه نافذ ومحمد بن قال مكر الحار لا يوجب انزال الوكيل على وجهه ليعود الوكالة اذا عاد مكر الحار ينعق بالبيع العبد
 الموكل ببيع ثم رد عليه بغيره بالحق فلهذا ثبت الا زوال ولائته على الموكل بتمام اسلمية وموثر لبقاء الجنون
 القصيرات المطلوب ببق الوكالة بغيره الذي لا ينعق انما ينعق انما ينعق انما ينعق انما ينعق انما ينعق انما ينعق انما ينعق
 والمأمور به قيام وموثر لبقاء الذي من تركه **فصل** لاصل ان الموكل متى احدث في ما وكله ببيع بغيره فافعل ببيع الوكيل

والله انما يريد ان يخلصكم من الامم كلها...
...
باب الكفالة بالدين والاعيان المضمون...
...
والله انما يريد ان يخلصكم من الامم كلها...
...
والله انما يريد ان يخلصكم من الامم كلها...

هذا هو الحق...
...
هذا هو الحق...

والله انما يريد ان يخلصكم من الامم كلها...
...
والله انما يريد ان يخلصكم من الامم كلها...
...
والله انما يريد ان يخلصكم من الامم كلها...

يجب عليه رد ما قام بردها لا يطالبه بقضا الجهاد ولو اخذ المولى من عبده كفيلا بنفسه فابق العبد لو كفل بعد اقام لم يضمن الكفيل
لانه العبد لا يكون مضمونا على نفسه بالابق فلا يكون مضمونا على غيره والابن لو شتر من رجل ولو باعته
درهم ففنى انما للبايع الثوب او عشي درهم ففنى انما بالبايع وان كان في البيع خيار ثلثة ايام للبايع او للمشتري ففنى خيار
وعليه العشي او الثوب فان كان الخيار للبايع فافى البيع اخذ الكفيل بالثوب او عشي وان كان في البيع خيار ثلثة ايام للمشتري ففنى خيار
بشرط الخيار بسبب لزوم احدى الامور التي ان ابرم البيع والما المبيع ان اشتق فاما البيع البات بسبب لزوم المثلث لا غير ففنى
واحد مما وان لم يجره فلم يجره والله اعلم

باب الكفالة بالنفس المبسوط ما يله على فصلين
احدهما الكفالة بالنفس وصدما والثاني الكفالة بالنفس والوكالة بالخصومة فيها **فصل** الكفالة بالنفس
جائزه خلفه في الشافعي والعهود قولنا انه التزم ما هو مضمون في التسليم وهو قادر على التسليم لانه لا يصير له كفو غيره
مجلس القضاء والتسليم والمضمر عند سوره لانه كل ما يعبر عن رفع الموانع في مجلس القضاء لانه القاضي امور يقطع انفسه
ورفع المنازعة ولا يمكن ذلك الا بالخصومة عند ليكن الزام بايقاع الحق وهو قادر على التسليم لانه التسليم
التخليه بينه وبين المرء عليه والدلالة على مكانة في سلطة رفع الموانع بان يقول هذا فمكر فانت اعلم
بشأنه فوصي به الواسع لانه حاجه المكفول له لا يصح الكفالة منه من اس وشد من الحاجة الى نفسه الكفالة بالمال لانه لا يملك
وبما تعيب نفسه فيجب الطالب على الوصول الى حقه فيحتاج الى ان يستولي منه بكفيل عنه يطالب الكفيل عند العجز عن سعيه
الاصل ان كفيل من رجل او من شايخ او بوجه او بوجه او بوجه عن الجمله جائز لانه من له قضاء عما يبره ساعي جميع ابدان
كانه اضافها الى البدن والروح شايخ في جميع البدن فكان بمنزلة الضايفه ليدفع شايخ ولو كفيل بعينه لم يذكره محمد بن
في الكتاب وصلى على الفقه انه بكر البكر انه قال لا يصح الكفالة بولايقع العلقه في حقه اضافها الى لاه الحين وان كان غير ساعي
جميع البدن لغيره يقال ايضا عيني القوم اي جاسوسهم وقادر من امان العيون ان اناهم الا انهم لم يوصفوا في استعمال الشيوخ وتعارفوا
التي في حق الله لعين حقيقه ولا استعمال في اللغة بمنزلة الجاهل فله جرم لو نوى البدن صحت اليه فاما من غير فيه ينفرد الله
الفرد وهو العين والصاره حقيقه وكذلك لو قال على ان اوافيك بكذا او افك بكذا به جائزا لانه موافقا لما اخذوه من الاباء والمواثيق
والتسليم في اللغة سواء قوله ان افك بكذا او ان ايتك بكذا او لا ياتاه اليه والتسليم مستوفى ولو قال ففنى حقه
لو حقه بواقي او بعتا فهو كفا له الا انه لانه اوجب على نفسه تسليم المكفول له لا غايه لانه معه قوله مو على اي عيالي تسليم
لانه كل على كلته ايجاب وهو كفاية على المطلوب وعينه المطلوب لا يتصور ان يكون واجبا في الزمة وتسليمه يتصور واجبا
فجاء قوله مو كفاية على تسليم حقه لا ينفرد كما جعل قوله كذا كنت بمنزلة عيان عن تسليم ولو قال انا ضامن كذا حقه كجما او بغيره
فذكره رواية له سليمان انه يصير كفيلا وذكره رواية له ابي حنيفة يصير كفيلا وهذا ليس باصله في الرواية ولكن الاور
موقوف على ان والثالث هو القيس وهو القيس ان المكفول به مجهول الجنس فانه لم يذكر ان المضمون به نفس المطلوب
ام الدين عليه وبها المكفول به ينص صيغة الكفالة وصحة الجسدي ان المقصود من تسليم النفس الماسوق الى المار
والقصود من تسليم المال هو الوصول اليه وكان الجنس متحدا باعتبار المقصود قبلت المتيقن منها وهي الكفالة بالنفس
كما لو قال لفلان عيالي درهم او دينار طال كان الجنس متحدا باعتبار المقصود ومن الماله ثبت المتيقن وهو الدرهم فكذا
مذا ولو قال لفلان من لم يوف له لا يلزم لانه عن تعريضه وتعرضه بتصوره برون تسليم اخذ من رجل كفيلا ثم اخذ كفيلا
اخر فله كفيلا لانه حكمها التزام المطالبه وان يحتمل العدد والتزام الاول لا يمنع التزام الثالث كذا بالنفس في لزوم
المطالب ككفيل فاعطاه كفيلا بنفسه او بما عليه وسوماه درهم جائز واي ذلك رضا الكفيل لزمه وكذا لو كفله بنفسه
فلان او بما عليه **فصل** اخذ كفيلا بنفسه رجل وكيله في خصوصه ضامنا لما في حق عليه جائز لانه مع
بين عقود ثلثة من الكفالة بالنفس والوكالة بالخصومة والكفالة بالمال وكل واحد يجوز حاله الاتخاذ في جرحه حاله
الاجتماع للمبايعه في الوثيق والوكالة ليتوصل الى المال مما جرت به عادته في حق عليه فانه دفع المكفول له الى الطالب
يرى على الكفالة وبق وكيله بالخصومة وكفيله بالمال لا لانه عدا الكفالة بالنفس معلقه بتسليم النفس وقد وجد في حق

في الكتاب

ولم يعلق البراءة عنها برفاهة المكفول به يبقى وان شرط الكفيل ان يمتد واما المكفول به كان ربا في المهر في الكفالة
ولا يبرأ من الوكالة لان تعلق البراءة على الكفالة بالشرط جائز وتعلق العزل والجر بالشرط لا يجوز المنتقاه
رجل من نفسه بغير ما في المكفول له واراد الكفيل ان يافذ المكفول به من ماله ما ادخله فيه فله ان يافذ به بذكر
وبسبب حقه بخرجه ما ادخله فيه واذا احب الكفيل بالنفس فثبت عند القاضي انه لا يقدر على اصدار المكفول به
بعينه وقد يلزم القاضي في ذلك بخل سببه فاذا اراد القاضي بخله بعث الى الذي حبسه ان كان في المهر واقض
ودفعه اليه وان شاء لادفعه فان كان في ماله منته ذهاب فوته وقوت عياله امرته ان يدفع له كفيلا بنفسه على تسليم
فيسرقه انتهر **باب** **احد الكفيل للمدعي حقه يقيم البينة المبسوط**
ما يله على فصلين احدهما اخذ الكفيل بنفس المدعي عليه والثاني اخذ الكفيل بالمدعي به **فصل** ما يله
على قسمين احدهما في حقه على اعطاء الكفيل ومن لا يجر والثاني في صفته الكفالة وكيفيتها اما القسم الاول
ادعى قبل رجلا ما لاوله ان يافذ منه كفيلا بنفسه بنظره ان قال المدعي له بينه حاضرة في المهر والقاضي ياقضه منه كفيلا
لحقنا انا لا قاضا وصح القيس ان يجوز الدعي لسي سببه سحافا لكونه معارضا بالانكار فله حجب على المدعي عليه
اعطاء الكفيل وصح الامتحان ان اخذ الكفيل بنفس المدعي وهو التوصل الى اثبت حقه فانه من احضر بينه ربا في المدعي
نفسه فله يقدر المدعي على اثبت حقه بالبينة وليس فيه ضرر بالمدعي عليه اذا لم يكن من قصده الاخذ وان كان من قصده
الاخذ بكونه ظاهرا فلا يراى جانبه والمدعي ينتفع به فيصير له الكفيل وان قال المدعي بالبينة او سخره بغيره لا يمكن
لانه لا فائدة في الكفيل فانه حقه نفس في العيني لانه ليس بغيره بغيره وكذا ان كان المدعي عليه مسافرا لا يجر على اعطاء
الكفيل لان الكفيل ينفذ من السفر والزمه ان ينفذ من السفر لكونه لا وقت قيامه من مجلس الحكم فان ادى المدعي ببينة
والا فلا سبيل له من حقه الطالب يقول للقاضي ظنت ان نقر المطلوب كذا ولو كنت اعلم انه يتكررت كذا بالبينة فلا
يحد من ان يخرج من عند القاضي فيطبخ شربوه في المهر فحق سببه فيقدر ذلك لانه اقر المدعي ليس في هذا القدر كبير
ضرر بالمطلوب لانه لا يقطع عن الرقة حقه اذا علم القاضي ان المطلوب مسافر فانه اشكر على القاض ان مسافرا ومقيم وقاد
المطلوب انما مسافرا بالقاضي او لا المدعي اسو مسافرا قاله بول مسافر وقد ثبت كونه مسافرا باقراره فيقول
لا اقر المدعي وان انكر كونه مسافرا يكره افيه هذا القول قول المدعي لانه متمسك بالاصل وهو اقامته في موضع الاقامة
وهو المهر وقدر سطر الزم وثيا به فانه كان به ثياب السفر يجعل مسافرا فان عرف بنفسه والابن له دفعه وقد سأل
عن بريرة السرمع بعث الى الرقة امينا ياله ان قل له ناسدا مستيد للخروج معكم فاه قالوا نعم قد استدلنا بالامر
كونه مسافرا ومكذبا قال مشايخنا في الاستاذ اذ اراد فيه الاجازة بعد السفر وقد مر مذا ثم اختلف المتأخرون
في تقدير قوله بوجه لادى المدعي اياه المدعي بينه والاضاح سببه وقيل سألهم عن الخروج من يوردها والخروج وكفله
لا ذلك الوقت وان لم يعلم من عاده بجر على اعطاء الكفيل لانه لم يستعد وعنى نعم انه سأل لاجل الاستعداد ثلثة ايام فان طلب
المدعي ان يعطه كفيلا بالنفس وكيله بالخصومة قاله يامر بذلك لانه لا يبالى بالكفيل فحق في نفسه فلا يمكن اقامته بالبينة على
الكفيل فاحذر الكفيل لئلا ياتى البينة عليه والتوصل الى احياءه عند اصابته فان اعطاه الوكيل لاجر بخلاف الكفيل
لانه لو قال الطالب بالبينة حاضرة ولكن حلفه فان حلفه اقم البينة عليه مدعيه القاض لانه لم يذكر محرمه الاصل
وذكره السواد وعندنا في لا يجيب ونعول اقم البينة وعندنا بحلفه فان حلف اقام البينة لهما ان المدعي طرفان
لانه اثبت حقه بالبينة او البينة فانه ربا يتكر في حق عليه بالنكون ويكون هذا اليسر على المدعي حال عدم البينة يكون
لانه ليس له المدعي شامداك او عينه فقد ثبت البينة فاحذر البينة فقال حار وجه البينة ادعى على امره عبد
والا تار الاصل او ادعى على امره نكاحا او الذي ادعى عليه سلم المهر او خسر له وادى بينه حاضرة بانه كفيلا بنفسه
ولو ادعى حقا على محرمه في حق وطلب من القاضي ان يحرم من الجسدي ليجامع محرمه ردا ولا يافذ منه كفيلا بنفسه لانه لا ينفذ لانه
في يد القاضي واما يافذ الكفيل سوال المدعي لانه الاذ حقه فشرط طلبه قبل من اذا كان عالما بالخصومة فاما اذا كان

صلى

في القصة السيرة في حقه ربا في المدعي عليه

جاسله فلم يطلب الكفيل روى ابن سماعه عن محمد بن عيسى انه باقدا الكفيل لان اذا كان عالما ولم يطلب فقدر في ذلك القايه
كفيله يصير منشا للمقصود وليس به ذلك اذا كان جاسله يكون فيجب الحجة ومحتسبا في هذا القذف والقصاص لا يجرى
اعطاء الكفيل عند ذلك في حقه فانه ما وجد الحدود الحاله بعد كذا الزنا وشرب الخمر لا يجرى الا بالاجماع وقد مر وان شرب
المطبوخ شارب عدل جسم القايه عند ذلك في لانه ما وجد شرط من الشران وهو العدالة ولو تم العدد وانعدت العدالة
ثبتت التهمة في وجوب الجس فكذا اذا انت العدالة وانعدم العدد بوجه التهمة فحسب بوشقا للنفس في عند ذلك كونه في حقه
لا حجة لانه عند ما جبر على اعطاء الكفيل في هذا الوين فلا حاجة الى الجس ولو اقام مقامه مستورا لا جسي بالاجماع
ولو اقام الشاهد من ستور من جسي بالاجماع لهما ان قوله الوارد العدالة ليس بحجة اصله في المعاملة والجنائيات فلهذا
شبهة الجنان فلا جسي لانه الظاهر من حال العدالة انه صادق في مقابلة وشراة ولو وجد المخرج للصدق في نيابة وهو الكفيل
والدين او العدالة اذ هو كجس من محظوظ به دينه باعتبار عقله ودينه ولكنه لم يصير حجة متكاملة من عاين كونه حجة عقله فينت
الجنان فيكون من وجه فحسب بشتا قايه مستوكا او كذا في حد شرب الخمر فاما في حد الزنا وشرب الخمر فلا لا جسي المشهور عليه
وحد الشاهد القذف لانه ما مور بالسر والكنان والافهام من على بهناعم والافهام ادعت قبل زنا او قذف
اللعان لم يوجبها كغيره عند ذلك في حقه فانه لهما ان موجب الحد وفيه حقه في وجوب الجرافة فظا والعتل فظا جبر على اعطاء الكفيل
لان موجب المار في السرقة لا جبر على اعطاء الكفيل في حق القطع لانه فالصحيح ان يجرى على اعطاء الكفيل بالارادة
اذا ادعى المروق منه رده على السارق وكذا في حقه في التقرير جبر على اعطاء الكفيل لانه التقرير حق العبد يستحقه
ويستحق منه ويستحق الشبهة في ثبت بشارة السارق مع الدار فصار كالاموال ولان التقرير يتحقق وليس بمؤنة
كفيل الصبي والزوجه والدائم سقيم وفاديب وان كان في صورة العقوبة ولهذا اختلف التقرير في اقله وفي النكاح مع
انفاق الجنائيات لان النكاح سنا وتون بانعوب الشقيف واذا كان هذا مستغنا جبر على الكفيل عنه لان الاحتياط واجب
في باب الشقيف وكذلك التيسار وقد وجب حقا للعبد فانه يستغنى به وهو تعلق العسر واما العسر الثاني
فقد مر في باقدا الكفيل ثلثة ايام لانه لا على المدعي طلب الشهود واحضارهم الابد في تنفرتهم في حواجرهم وعقوبتهم في امور
معتهم ومعادهم فلا بد من مهلة فقد رنا ثلثة ايام لانه اداء الدار وقاله الا وثق في الكفالة بالنفس ان لا يوقف في قدر
مدته بما جلوس القايه من اخرى لانه الظاهر ان البينة كانت حاضرة في المعركة من احضارها الى المحل القايه من اخرى من
التاخير لتوسعة المدعي في تحكي من طلب الشهود واحضارهم محلي الحكم في المرة الثانية بالتوسعة الكفيل فان الكفيل قادر على ان يسهل الحار
فيصير الاصل حقا للمدعي فان شطاطا به بالتسليم قبل مهلة المدع ولان لا تقبل في المدع لسمي من احضاره ولو سلم الكفيل في المدع ومنه
المدعي يابى لسمي من احضاره في اليوم الثالث وقت جلوس القايه فيصير الاصل معقود من اخذ الكفيل وان اعطاه المدع عليه
كفيله فقال المدعي يا ارحم من ارحم فان القايه ماخذ له منه كفيله نفع لانه المعقود لا يحصل الا به لانه لا يتصور ان يهرس
المدعي عليه يتصور ان يهرس الكفيل الذي سوغه نفعه فلا يحصل الا بشا فاصل هذا الكفيل النفع اذا كان يوسم عليه بالهرس
فان ذلك من شهادات النسي وذكر لا غاية له والنفع ان يكون له دار معلومة او يكون تاجر له حانوت معلوم لا يمكن ان
يخفى نفسه اما اذا كان اكثر من جرح ليسكن في لا يكون نفعه لانه اذا اتبع ربا يتوارى فلا يقدر عليه فلا يحصل معنى التكفير فكانت
ان لا يرضى كفيله فاذا قال المدعي عليه لا كفيل فاقول له لانه من كعاسو الاصل فان العجز عن وجه الكفيل اصل من القايه
يله زمة في حقه بينة ولا حجة لقوله لم يصاحب الحق اليد واللسان اراد باللسان التلقين وباليه الملك زمة لانه لا يتصور
لاصة الابن لانه ربما يخفى نفسه فلا يقدر عليه لاقلة البينة عليه ونفس الملك زمة ان يدور معها في دار او سقت مع احد من
امناه ليكون معه في دار انفق لاقلة البينة يتوصل اليه وليس تفصيل الملك زمة ان كسبي موضع ان ذلك جرح الجس فيستحق
عليه بنفس الدعوى لكن يدور مع حيث ما دار ولا يمنع من اشتغاله باعماله بل يشتغل ببيعها له وتفرغ فيكون الرضا به
في اذا انتى الباب دار نقول لانه اذا قد مر معك اسكن حيث تشكن انت والافاضل في حقه الباب من القضاء المتارين
او جسي اذا قال المدعي بيني حاضرة لانه المطلوب وبالا يمكن اهله زمة المطلوب لحاجة الطلب الشهود واحضارهم

في

اذا الكفيل والمطلوب ليكون وثيقة في احضاره لما قال لا اجد قلوبكم حجة لم يقدر الطالب على احضاره لاقلة البينة
عليه ومنه على وجه النظر للمدعي فان اعطاه كفيله ثلثة ايام فضا الطالب في ثلثة ايام لم يهر الكفيل في يسم اليه لانه المدعي
انما كان لا احضار المدع عليه بعد ثلثة ايام ومنه التاخير لتوسعة المدعي فله يهر عنه ثلثة ايام الابن لانه او بالتسليم
الما اذا كان مشروطا بالكفالة انه متى عيى الطالب بعد ثلثة ايام فانه يهر من الكفالة في يهر ولو كلف كغيره لرسول
القايه او لتلقين لانه لا بد من دفعه للمدعي لان يقول الرسول انك قد اذنت للمدعي في يهر لانه الرسول القايه انما ياقض منه الكفالة
حكم الكفالة عن الطالب فصلا ولو طلب المدعي ان يعطيه المدع عليه كفيله بالمدعي به فلا يخلو اما ان كان
منقولا او عقارا او دينيا فان كان منقولا بظنا كان مثله كالملك والموزون لا يجرى على اعطاء الكفيل بالمردع لانه يسم
عليه احضار محلي الحكم وانه لم يكن مثله كالعبد والدائم والثوب جبر على اعطاء الكفيل بالمردع لانه عليه احضار فله
يهر الى اثبت حقه الاجرة ثم اقالا اذا كانت المدع عليه عقارا او دينيا لم ياقض منه كفيله لانه لا يتصور بيع العقار الذي
فيكته القضا بالخزير والدين وصف شرعي في الزمة في حقه محظوظ به قال اعطيتك كفيله بالمدعي به ولا اعطيتك كفيله
بنفسه لم يذكر يوم ان يعطيه كفيله بنفسه وكذا في حقه في حقه وان قال اعطيتك كفيله بالمدعي به وكفيله بالخصومة ولا
اعطيتك كفيله بنفسه لم يطلب اكثر من ذلك ولكن يطالب الوكيل باعطاء الكفيل بنفسه لان الوكيل قائم مقام الموكل والموكل
يطالب باعطاء الكفيل بنفسه وبالمدعي به فيطالب الوكيل باعطاء الكفيل بنفسه ايضا فاذا اخذ ذلك فقد فصل النظر للمدعي لانه يتصور
للا وكيل والمدعي به متى اراد البينة ومنه ابنت على قولها يكون وهو ما لانه التكرار لغير رضا الخصم جائز عند ما فوجئت
الخصومة على الوكيل وسقطت المطالبة للموكل وعند ذلك في حقه في حضور الموكل محلي القايه حقا للمدعي في حقه على اعطاء
الكفيل بنفسه ومنه اذا كان المدع عليه عقارا او منقولا وسلم الى الوكيل وانه كان المدع عليه دينيا لا يكف عنه لانه المدعي به يهر فانه
في اثبت حقه بالبيد على الوكيل ولا يمكن من استغناء من الوكيل فلا يحصل الا بالنظر بل يقال ان اتبع حقه يدركه وبما يخفى حقه فلا
يقد عليه فتوى المال فان قال من هذا اعطيتك كفيله بالمال ولا اعطيتك كفيله بالنفس فليدعي ان لا يقبل ويطلب به باعطاء الكفيل
بالنفس لان النفس يتفاوتون في اداء الدين فربما يكون المستغنى من الاصل لسمي حقه في العين فانه لا فرق بين ان يكون
تسليم العين اليه من الكفيل او الاصل واما في دعوى العين والمقادير اعطاء وكفيله في حقه واهزم من الوكيل كفيله بنفسه
ودفع المطلوب المنقول والعقار لا الوكيل لا جبر على اعطاء الكفيل بنفسه لانه الحق دلت في المدعي والوكيل قادر على
تسليمه الى المدعي كونه في يده ولا تغفلت من ان يكون التسليم من الوكيل او الموكل وقد فصل جميع مقصود المدعي
في كونه به وكذا لو طلب منه ان يرضى على يدى عدل يامع به وفي العقار لا يامع بالوصح على يدى عدل وبالكفيل لانه
ان يكون شرا فيه من فيوض على يدى عدل ومنه اذا كان المدع عليه فاسقا او كان عدلا نفعه لا يرضى على يدى عدل لانه
فان من الفاسق والتبطل لانه لا يمكن من فطولات الى سودون النفس الحرة فلا لا يجنس عن النفس او يكون
القيس ثابتا بنوع دليل فلا يكتفى باخذ الكفيل فاما في حق العدالة البينة ثابت بخود اليوم لا بد له فلا يجوز ان يهر الحرة
بحد اليوم ولو طلب المدعي من القايه ان تجعل كفيله له باق في حقه ليعلمه بالقايه يامع باعطاء الكفيل لما فيه زيادة التناق
في المدعي في جانب التيسار لانه لا جبر على ذلك لانه المستغنى بدونه يمكن فانه في حقه عليه بالسم حجة في حقه في المدعي
وكذا صلا بان ياخذ له كفيله من فله بنفسه فاخذ فان كلف الوكيل ياخذ الوكيل لا غير لانه متى اضيفت الوكالة الى نفسه
كان العقد منفا الى فكوت المطالبة له لان حقوق العقد يتعلق بالعاقلة باا

اللفات

بالشرط المبسوط اصله ان الكفيل في علق الكفالة بشرط يدعى شرط ما امك حقيقا لوضه فان ثبت شرطه علمو
حجه في حقه ثلثة الكفالة وان ثبت شرطه بالين حجة في حقه لا يثبت الكفالة كالطلاق والعتاق للعلق بشرط يدعى شرط
فان ثبت شرطه باسوة حجة في حقه وقع الطلاق والعتاق والافله لوقا فاب لكر حقه فله فهو علق او ما ثبت لا ما فقه عليه
فاقر المطلوب بال لزوم الكفيل لانه قول ما فقه عليه يلزم لان لفظ القايه لان شرط بوث الكفالة قد ثبت باسوة حجة
وهو الاقرار لان قول فاب اي وجب المال بذوب اي وجب وجه المال عليه بالقرار لان الاقرار كونه حجة فوق البينة وقيقت

منه للفظه وهو قول ذاب وثبت وان كانت القاطع الا انه يمكن استصحابه من غير ما ذكره من ان كان له
على قوله ما يقتضيه عليه لا يلزم من صحة تعقبه بان كذا مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له
اخره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له
قوله ما ذكره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له
او كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له
جوه في وجه لا حتى الكيفيات صار كذا في وجهه من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له
بالمعقوبه فاقرب مقتضى ولو قال ما ذكره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له
القاطع لم يلزم الكيفيات شرط كفاية اقران المستعمل في الحاشية ولم يوجد اقران في المستعمل في النكول ليس باقران
الوجه وعند ما اقران شرعا اهتمت فلم يوجد شرط لزوم الكفاية **فصل** اصل الكفاية التزام المطالبة
في الحاشية ان يكون الدين عند الاداء اختيارا من الالتزام يستدعي ان يصح تعليقا بالشرط المحض كالتدوير وفيما من الالتزام
واعتبارا في التذكير بغيره ان لا يصح تعليقا بالشرط المحض فوفقنا على التبريد في حاشية اعتبار الالتزام من حاشية تعليقها
واضا في السبب بوجهين او سبب ودفع الى الالة لقوله اذا اقرره ريدنا كفاية سبب للصور الى الالة اذا اقرره
لوثيقا لوثيقا وباعتبار مع التذكير اذا اقرره بالشرط المحض سبب لوثيقا لوثيقا اذا اقرره بالشرط المحض
او صحت التبريد او دخل زيد الدار ونحوه فانا كلفنا لا يصح الكفاية ولو قال ما ذكره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره
الكيفيات اختيارا والقبلي ان لا يلزم من صحة يوت المطلوب لان على الكفاية بعدم الخطا مطلقا فيصرف الى الالة كذا في المعلق
طه فاقا واعتقا وجب التمسك بالمراد بهذا الكلام تعليق الكفاية بعدم العطاء وقت الطلب والتعلق بالوجه هو المراد
من الكفاية التوثيق والتوكيد للدين وانما يحصل التوكيد والتوثيق للدين ان لا يلزم الكفاية اذا لم يعطه كالتقاضى لان يوت قبل ان
يعلم فانه لا يتبع بتكليف الكفاية التوثيق بل هو في حاشية ان لا يلزم الكفاية اذا لم يعطه كالتقاضى لان يوت قبل ان
يتحقق بالموت المنقضى ولو تقاضاه فقال انما اقرره كفاية اعطاه مكانه او ذهبت الى السوق فاعطاه او قال لا اقرره
المنزل حتى اعطيك كذا فلو علم ان لا يلزم الكفاية كذا فلو علم ان لا يلزم الكفاية كذا فلو علم ان لا يلزم الكفاية كذا
فلم يعطه فحق فاق المطلوب قبل ان تقاضاه بطل الغطاء لان على الغطاء بشرط الغطاء ولم يوجد الشرط قال ابو هريرة
ان صكره فله فاقاضاه ليعتبر فقال المصنف قد رويت في رواية كذا لو قال انما اقرره كفاية قطع يدك او قطع عيني او عسكر
فانما يصح بغيره وروى به المصنف لم يفرق بين انما اضاف الغطاء الى سبب الوجوب فيصح ولو قال من تفكر في التمسك او من تفكر
او من بايعك فانما يصح من ذلك فهو بالمراد الكفاية لوجوبه وروى محمد بن عيسى قال لا فرق بين كذا كذا فله ان لا يوفى جاز قال
ابن ابي عمير في رواية اخرى من ذلك لو قال انما اقرره كفاية لم يعطه كالتقاضى لان يوت قبل ان يعطيه كالتقاضى لان يوت قبل ان
التوثيق جاز فوفق بقدر التمسك من الاصل وكان هذا شرطه بالمراد الكفاية وكذا في حاشية المطلوب منها **باب الشرط**

في الحاشية

ومنا وسماه ولم يربطه بالمراد لان الكيفيات انما يشترط براه الكيفيات ان لم يربطه الكيفيات هذا لم يربطه
لان مقتضى البراه عدم اعطاء الرمي في الرمي مشروطا بالكفاية وهذا الشرط من بين الكيفيات المطلوب وليس المطلق
في شرط الكفاية فلهذا ثبت التكليف من حيث ان لم يربطه بالمراد الكفاية وهذا الشرط من بين الكيفيات المطلوب وليس المطلق
لان مقتضى البراه عدم اعطاء الرمي في الرمي مشروطا بالكفاية وهذا الشرط من بين الكيفيات المطلوب وليس المطلق
بين واجب وفعل التوثيق للدين واجبا على المعلق بالشرط والرمي لا يتحقق اذا لم يعطه كالتقاضى لان يوت قبل ان يعطيه كالتقاضى لان يوت قبل ان
وايضا لان المال فهو على ولو كلف بالدين واخذ من مال المدين غير ثابت ولو كلف بالدين واخذ من مال المدين غير ثابت ولو كلف بالدين واخذ من مال المدين غير ثابت
للمدين من مقتضى التمسك من الرمي ولا يجوز بالمحرم وعدمه لان لا يمكن استغواها من الرمي ولو قال لرجل اذا اقرره كذا
على قوله ما ذكره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له
بدين موجب جاز الرمي به قبل ان يقرره كفاية لان مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له مقتضى ما قاله غيره ولو قال ما ذكره من ان كان له
فصل العقوبة في شرط كفاية التزام المطالبة من مال المدين التزاما بالشرط كفاية كالتقاضى لان يوت قبل ان يعطيه كالتقاضى لان يوت قبل ان
والصحيح عدم العقوبة اقرضه بوجه او تزوج امرأة او اعطى عبدا على الف عطاء بكفاية فلهذا وجب جاز في الغاية ولم
يقتض لاه من العقوبة مما لا يسطر الشرط الا لاه من مال المدين كالتقاضى لان يوت قبل ان يعطيه كالتقاضى لان يوت قبل ان
فكذلك في غير حاشية انما اقرره كفاية التبريد في حاشية اعتبار الالتزام من حاشية تعليقها
التي هي مع او لم يفرق بين انما اقرره كفاية التبريد في حاشية اعتبار الالتزام من حاشية تعليقها
والناظر بالشرط جاز لان ليس بتكليف كفاية **باب الكفاية بالشرط ان شرط ان**

في حاشية

في حاشية

وسوقه لا يقر فتمت نظر من غير الجاه على الجاه فان مات الولد قبل الساية كانت الام رهنا بالالف فاه هلك الام
 يمكن نصف الدين وعند عيسى بن عيسى في غير الصحيح حرجا للكتاب ان الولد صار مجوسا الى الابد لان ابنته برة صارت مقبوضا
 للامور صيرت مقبوضا مجوسا بالرهى على المرتضى برفه منفعه فانه لا يقطر بملك احد من الاوصاف الذين نصارى كان هذا
 عرفت احد ما صارت الباعده ههنا بالف ولو كانت الباقية لموت عن غير هذا **فصل** في بيعه على قبضه احد من
 في اقرار الراهى بالمصوب الغير والثاني في اقرار المرتضى انه يعنى الراهى اما **الفصل** في اقراره على قبضه احد من
 لم يصدق له اقراره حتى ابطال حق المرتضى وان جعل البعض والاطار فلم ينع في المرتضى كالباع والابان الموقوف
 شارح المال وفي الراهى لان عدم صحة اقراره على المرتضى فاذا ازال حق من اقراره كانه البيع كان للمشتري ان ينفذ الدين
 وباعه البيع وكذا هذا ويرجع باق في الراهى لان في دينه وهو موقوف فانه لا يصل الى ملكه لا نقضاء الدين
 وكاه كالمعير للرهى اذا رجع الدين يرجع به على المستوفى فكذا هذا وان شاء ضمن الراهى قيمة العبد لان الراهى زعم انه ملكه
 بانه لم يغيره وقد عجز عن رد ماله الى المارح الحق المرتضى فضمن قيمته والموقوف ان يستحق المرتضى على عمله لانه اذن عليه في اقراره
 بدينه فاذا انكر بغيره عليه وان لم يوافق المالك اعنى العبد فان عتقه لان الراهى والمشتري بقاوا على عتق العبد لان الراهى
 زعم انه ملكه الموقوف واعتاق المالك نافذ والمشتري زعم انه كان ملكا للرهى باللقول الا انه ما اقره فقد سلمه على عاقبة باقوان
 فهو زعمه كالموقوف بالاعتاق في المسلم على اوجه اهلان كان المقر والموقوف موسرين او معسرين او احرار او مملوكين
 معسرين او احرار في ذلك كله حال او موقوف فان كانا موسرين والدين حال فالمرتضى فيه بالخيار ان شاء اخذ الدين من الراهى وان شاء
 ضمن العتق القيم ويكون رهنا وكاه جبهه لانك في المرتضى تضمن المعنى على قوله لا يورثه محمد لانه من زعم المرتضى انه ليس له ان كان
 جاز عتقه بتسليم الراهى لانه ما اقره بالملك فقد سلمه على الاعتاق فصار كالو سلمه على الاعتاق بالوكاله فاه الراهى لو كان
 وكيله باعتاق المصوب فاعتقه الوكيل لا يضمن الوكيل عند ما قضا على مسلمة ان وصواه المشتري لو كان وكيله بالاعتاق في المشتري
 قبل القبض وقد اتى فاعتقه الوكيل لا يضمن الوكيل عند ما قضي ان يكون هذا على ذلك الخلق في اختلاف سننهم المعنى يرجع اليه
 على الراهى لانه في دينه وسوقه عليه واه كاه الدين موفيه فالمرتضى ان شاء ضمن الراهى لانه سلمه على اعتاقه باقوان لم يصر
 كالو سلمه على الاعتاق فانه يعنى بالاجماع وان شاء ضمن المعنى وعلم من قولها ما كان لا ينعى لما ذكرنا ويرجع المعنى على الراهى
 الى لانه لو كان العبد قد كان له يضمن الراهى لما احدث في ماله من الهاء وتسلم ما به بغيره من فصار عتقا بصفه وصار
 ما اقره المرتضى من المعنى ملكا للراهى لما صرح بذلك المعنى في قوله اعنى العبد وهو موسر والدين موقوف فنعته المرتضى
 لا يرجع على المستوفى في كل الدين لانه انما يرجع باعتبار ان في دينه وهو موقوف فانه لا يورثه دينه الموقوف فلا يرجع بالي او ان
 كانا معسرين والدين حال يسر العبد المرتضى ويرجع على الراهى دون المعنى لانه زعم العبد انه لا يرجع له على المعنى لان
 في زعمه المعنى لم يغيره فحق المرتضى بالاعتاق لان الراهى لم يغيره لان الراهى بغيره ان كان له سائر المرتضى الا انه
 ظلمه باخذ الساية في ذلك كذا كان الدين موفيه وان كان المعنى موسرا والرهى معسرا والدين حال او موقوف فله المرتضى ان
 يبيع العبد لان المعنى حصل بتسليم الراهى لانه كان الراعى اعنته بنفسه وسوقه فان شاء ضمن المعنى لانه عنده الوكيل عنه
 بالاعتاق ويرجع المعنى على الراهى لانه في دينه وسوقه فانه العبد يرجع على الراعى دون المعنى وان كان المعنى معسرا والرهى
 موسرا والدين حال الراعى لو نفذ لعنه دينه واذا فحق المرتضى في الوسط وهذا جلا عتق عتق له فارعا عا راعى
 حق المرتضى فلا ينعى على العبد وان كان الدين موفيه فالمرتضى بالخيار ان شاء ضمن الراهى لانه هو المستوفى على المعنى فكانت الامور
 باعتاقه فاه المستوفى العبد وسوقه يرجع على الراهى او على الدين لا على المعنى لما بينا واما القسم الثاني فهو عتق عتق امان
 اقر المرتضى رفته الرضى لرجله او اقر دينه في رفته وكل وجه لا يخلو من ملكه اوجه اما ان ينفك الراهى او يملك الراهى او يبيع الراهى
 بالدين فان اقر برفقه لرجله وقال الراهى لفته ان اعنته الراهى فاه انك الراهى فلا سبل لقوله على العبد والمعا اقر المرتضى
 لان اقرار المرتضى لم ينع في الراهى لانه اقراره على الغير وما اخذ لى سبل على الراهى بل هو دينه المستوفى وان ملكه بالمرتضى
 ضمن جميع قيمته الموقوف وبطل دينه لانه ما اقراره الراهى اعنته من فله ودره من فخره انه موجه الغاصب او غاصب الغاصب

وان كان موقفا من حله او بالوافقه لانه رده المدين من احدى من فروع الضمان وبطل دينه لان اقراره في حق الراهى
 ينعى الراهى في حقه واما اذا بيع العبد اما الراهى او العبد واخذ المرتضى الثمن فان اجاز المقر البيع اخذ من المرتضى
 وان لم يجر فلا لان من زعم المرتضى ان العبد للمقر وقد بيع بغير اذنه فيكون موقوف على اجارته فان اجاز يكون في حقه
 وان لم يجر فليس في حقه عتقه فلا سبل له عليه وان اقر دينه عليه لرجله ان افترقا الراهى واخذ من العبد فله ضمان على المرتضى
 لانه رده العبد المدين من اذن من اذن ههنا يد رجع المقر على المرتضى بدينه لا غير ولم يفسد في الكتاب سما اذا وص
 في المقر قبل الرضى او بعد وقبل هذا اذا وص دينه بغير الراهى فان وص دينه في المقر على المرتضى لان بالملك
 المستوفى دينه من ماله العتق واذا كان الدين واصبا لرجله بدينه ان يستوفى دينه من ماله العتق واه العبد من العتق
 يستوفى ودين العبد مقدم على دين الموقوف فاه اذا وص الدين بغيره فانه يضمن حقه مستوفى دينه من ماله العتق فليس يضمن ماله
 العبد من وص يستوفى في حق الموقوف واما اذا بيع العبد من الدين فله المقر ان يملك الثمن من المرتضى اجاز البيع او لم يجر لان البيع
 ما سنا جاز لان لا ملك للمقر في العبد واذا جاز البيع يتولى الثمن مقامه ومن زعم المرتضى ان المقر اذن ببيع العبد منه لان دينه
 من العبد ودينه من المقر ودين العبد مقدم على دين الموقوف فندفع اليه الجاه اصله لان من يقر في ملكه فحقه الحق
 والغير في ملكه حق مستحق ينع من العتق فانه ينع برفقه على ايجان صاحب الحق لان حقه معصوم محترم لا يجوز ابطاله فله عتقه
 ابطاله المالك البارضا صاحب الحق باع الراهى الراهى فالباع بطل قبل معناه سفل البيع ما عر البيوع فاه بطل بغير رضا
 من رجليه من اقر فاجاز المرتضى البيع الثاني جاز وبطل الاول لانه لا ينعى بطلان الثاني بعد بطل الاول
 لانه لا يابى ببقاءه كالفصول في ابايع من رجليه باع من اقر اجاز المالك الثاني فعه بطل الاول فكذا هذا والى يكون رهنا
 عند المرتضى لانه الثمن بدل العتق لا ينعى حقه سوا وقام مقامه في حقه من العتق المبدل وهذا لا يملك المبدل والمشتري
 المرتضى في العتق وان ملكه بصفه مكر الرقة والمكر ينعى في المثل ما يورثه المبيع ومكر الجس في الراهى مكره في رفته
 الثمن فكذا كذا ينعى المرتضى مكر الجس في الثمن ما يورثه مكر الجس في المبيع كعتق المبادله والمعادله وروى عن مالك انه لا يبيع
 رهنا الا اذا شرط المرتضى عند الاجاز ان يكون الثمن عند الراهى مكر الثمن بسببه فله يصير موقفا بدونه الشرط
 كالراهى اذا اجر المصوب برضا المرتضى لا يصير المصوب موقفا بدونه الشرط فكذا هذا والعذر لهما في الاجازة الا جرح بدر
 استعنه لبدل العتق وليس المرتضى في المنفعة في فله يكون بغيره من اقراره ولو باع المصوب من رجليه رهنا او وصه من اقر
 ما جاز المرتضى القرفه الكس المجز وان البيع والثمن للراهى والمرتضى دينه لان الراهى بهذا القرفه حامل لنفسه المرتضى
 فانه لا يقع المرتضى في هذا القرفه لانه لا يملك بازاله بدلا في حق المبدل والجس فلم يقع العقد المرتضى فلم يوقعه على اجارته
 من حيث ان ينفذ في حقه حكم باجارته وهو يثبت الملك في المبدل لانه لا يملك له في الاجرة ولا بدله للرهى والرهى انما يثبت
 من حيث انه بطل حقه على المصوب وكانت اجارته معتبره في ابطال حقه على المصوب لا غير فاذا ازال حق المرتضى بالاجاز
 بعث العتق في الراعى وسع كان سابقا على الراهى والاجاز والرهى في هذا البيع وبطل غير حله في البيع لانه وقع المرتضى
 من اوجه لانه بهذا البيع ينعى حق المرتضى في الثمن وله ينع بغيره على اجارته من حيث انه ينع بغيره من حيث انه

باب الحايه الراهى المبنوط

بطل حقه على المبيع فاذا اعد الثاني باجازته بطل الاول **باب** الحايه الراهى المبنوط
 سائله على فقور **فصل** في سعيه العبد المصوب لو اذن **فصل** في سعيه العبد المصوب المشتري في سعيه
 العبد المصوب المستعان **فصل** في عتق موقفا بالثمن قيمه في ثمن اعنته الراهى وسوقه مات الراهى وملك
 ثمنه ما اقره المرتضى ويسر العبد في اذن وحقين لانه لو سعى في حقه من سعيه من الرضى عتق ركه المولى لانه المستعنى
 في الرضى بالعباده على المولى ويترجع ظهره ما اذن المرتضى من ركه الميت منها نصفا ما فيظهره ان على المرتضى ما ينع في حقه
 والمرتضى عليه مثل المثلثان فصاروا على حقه ما على العبد لا ينفذ فاه عليه ما ينع في حقه ولان العبد سعى في حقه
 فله موت الراهى من مات الراهى وركه من مات كانه نزل المرتضى والمعنى نصفا ما سنا رهى رطله ان اعنته احد من
 فله عتق امانا كانا موسرين ومعسرين او احرار موسرا لادين حال او موقفا فان كانا موسرين والدين حال فقيمة الف

فقط على الذي في لو كان فيه الرهن أكثر من الذي فانه يسمى المرتبة الزيادة لان تقضى قدر الزيادة مفيد لانه لو ضاع المرتبة
لابقى الورثة مثله ذلك ما كان الرهن من كسب الرده جاز وسلك غايه لان نفقات المرتبة كسب الرده نافذ عند المات
الا ترى انه لو بلغ شيئا من كسب الرده جاز بيمين وان مات على الرده فكذلك اذ ارهن وان كان الرهن من كسب السلام بدين استدانته فوردته
فان هكذا عند المرتبة فهو ضامى لقيمة يرددها لا الورثة لانه من بطل الرهن يظهر ان المرتبة تقضى ملكه الورثة لنفسه بغير اذنه
وقد هلكه بين ضامى ضامنا وتكون دينه فيما اكتسب المرتبة الرده لانه سبيل دين الرده ان تقضى من كسب الرده بخلاف
ما لو كان دين الاسلام فاما المضمين لا يفيد لانه لو ضاع فتمت للورثة ضامى الورثة مثله ذلك من كسب السلام المرتبة فلا يفيد
المضمين وان كان الرهن من كسب الرده بدين الاسلام فان مات او قتل على الرده وهكذا فهو ضامى ويكون فيما من كسب
الرده ويرجع المرتبة بالرد كسب السلام لان نفقاته كسب الرده نافذ الا انه عه وهذا يرجع منه لان اكتسب الرده يكون
لبيت المال عند طاراهي ففانما دينه من حق غيره فكان ما صنع متبرعا لكسب الرده فبطل وبقي فتمت لبيت المال وعند ما
ارهن صحيح والماله الذي اكتسب قبل الرده وبعد هاتملكه وارثانه بكل دينه وبقي الحق المضمين بالعقد كسب المبيع والبر
جائز وصحت هذه الديون قبل الرده او بعد ها وكل دين وجب عكم الملك لا بالعقد كبذل الخلع والكتابة ومهر المرأة والصالح
عند المهر الجوز لانه لو استوفى هذه الديون مات او قتل على الرده لم يصح فكل ذلك الاستغناء عما بالارتيان لان ولاية هذا
الاستغناء حكم الملك واملاكه موقوف عند فكذلك ما يبتنى عليه من الاستغناء توقف فاما الاستغناء عكم العقد صحيح لانه يبتنى على العقد

ويعتقدون ان عقد ما قبل الرد غير موقوف عند **باب** **وهي الفضة بالفضة**
واسم هذا باب **وهي القلب المبوط** الاصل فيها عند المؤلف الصاع والجودة

[illegible][illegible]

[illegible]

بهيوسه فثانيه سبعة واذا قلنا ترك بالدين تركنا عليه بالقيمة فيترك القلب عليه بسبعة من الذهب ويكون رهننا عندنا وان
 كانت قمته اكثر من وزنه واقل من الدين بان كانت سبعة وهكذا يسلك عندنا ٢ وع عند مما يوزن قمته ويرجع بدينه
 لما بينا وان انكر حتى قمته بالايجاع وانما كانت قمته اكثر من وزنه مثل الدين بان كانت قمته عشري فعندنا الهلاك وانما انكر
 جميعا بالقيمة وان كانت قمته اكثر من الدين ان عشري فعندنا موافق وان هلك بوزن خمسة لمواسم ويرجع بدينه وانما انكر ترك عليه
 بغير لمواسم قمته لله الصياغة عند بمنزلة الوزن ولو كان الوزن ان عشري يعني خمسة لمواسم ومو عشري فكذا هذا وعند محمد روي انه هلك
 حتى قدر الدين بغير خمسة لمواسم القلب قدره معين من قمته الصاع امانه عندنا لانه لا يزيد على الوزن والدين جميعا ولا ضمان
 لما ذكره الامانة وانكر لا يقبل بالانكسار مقدار الزيادة على العشر فلا ضمان وان نقص اكثر من فضل الحجة على الدين وذكر
 اكثر من معين والراهي بالخيار ان شاء اقتطع جميع الدين واخذ للكنس رفاة ان ترك عليه بغيره مضمونا بالذهب غير
 درميين لله قمته الصياغة اربعه ووزنه الرهي لاني بالدين فبقي من قمته الصياغة ما تم به الدين وذكره درميا فصار قدره معين
 من الصياغة مضمونا مع الوزن وقد درميين امانه فيترك القلب عليه بغيره غير درميين ولا يترك بالدين لانه يودي الى الزيادة
 لانه يصير مستوفيا منه بعض وانما جعل مستوفيا ثمانية بغيره الرهي فلو جعلنا عليه القيمة من الذهب يكون زاعرا للزيادة
 ونفيا للفرع عن الرهي **الفصل الثالث** ولو كان الدين عشري والقلب خمسة عشري فهذا على خمسة اوجه اما ان كانت
 قيمته مثل وزنه لو اكثر من وزنه او اقل من وزنه واكثر من الدين او عشري او مثل الدين عشري او اقل من الدين ثمانية وكذا
 وفيه ما يخلو وانما هلك وانكر عندنا ٢ وع في الغنوة كما كانت هلك بغيره عاذه وانكر فاختار الرهي التزك بترك
 بغير لمواسم قمته من الذهب عندنا ان كانت قمته مثل الوزن ان هلك ذهب ثلثاه بالدين وثلثه امانه وانما انكر حتى بلغ قمته
 عندنا لانه عندنا كان الهلاك بالدين وانما انكر ما بقي له المضمون لا الامانة وقال محمد ثلثاه بغيره بدينه واخذ
 الثلث وانما اشتكى لانه عندنا كان الهلاك بالدين لانه امكن جعله بالدين وتعليقه به مع كان وزنه ثلثه وقيمة مثل الدين
 رهننا بالصياغة لم يزد دقمته على الوزن فلا يجوز للصياغة دفننا العير للوزن بغيره مضمون وبمعنه امانه فاذا التقى ثلثين
 قمته بالانكسار وقع الغيرة بعض المضمون ونحوه وانما كانت قمته اكثر من وزنه نحو ان تكونت القيمة عشري فان هلك ثلثاه بالدين
 عندنا جميعا لانه بثلثه وفاء بالدين وزنه وقيمة ومثل بثلثه امانه وانما انكر حتى بثلثه عندنا ٢ وع لانه المضمون من القلب
 عشري والصياغة تبع للوزن عند فيصير الصياغة ايضا مضمونة بثلثه الوزن وبقي الثلث امانه عندنا وعندنا هو بثلثه بغيره
 لله الصياغة عند بمنزلة الوزن وقمتها خمسة ووزن القلب خمسة عشري فصار كان وزن القلب عشري فيترك نصف القلب
 بنصف قمته وعند محمد روي بنظره ان كان نقص خمسة او اقل لم يثبت ويجوز الرهي على الفكاك وان نقص اكثر من خمسة للرهي
 ان يسلم له المسمى بلغي الرهي بدينه والباقي لله عند القيمة في زادت على الوزن فهي قمته الصياغة وهي امانه لانه امانه يعرف
 الى الصياغة مع ازاد لث قمته على وزنه والغايت قدر الامانة وبقي الدين بحاله في الرهي على الفكاك ومع استقصت قيمته على الوزن
 فقد منه اسو المضمون فبقي الرهي فان اختار التزك بترك بثلثه بالدين بغيره والقلب لانه منها امكن تعليقه بالدين لا يترك ان قيمه
 عندنا وان كانت القيمة اقل من وزنه واكثر من الدين بان يكون ان عشري هلك بغيره بثلثاه بالدين عندنا ٢ وع لله بالوزن وفاء
 بالدين بزيادته والزيادة امانه وعندنا بغيره من القلب خمسة لمواسم والظهر ان بعض منه قدر الدين لله قدر الدين مضمون عليه
 وذلك بثلث القلب عندنا المسمى للوزن والقيمة جميعا وبالوزن والقيمة وفاء بالدين بزيادته والمضمون من الدين عشري والزيادة
 امانه وانما انكر حتى عندنا ٢ وع ما يواو عشري منه لانه عند العير للوزن لا القيمة وقد المضمون من الوزن عشري
 وعندنا ان اختار التزك بترك عليه عشري اجز من اثني عشر جزء القلب لقيمة الامانة اعتبار الوزن لانه عندنا القيمة معتبر
 مع الوزن وانما كان القيمة مثل الدين ان هلك بغيره عاذه عندنا ٢ وع وعندنا بعض يجره لانه عندنا القيمة معتبر مع الوزن وانما وفاء
 بالقيمة بغير المضمون من الدين وع عشري لله قمته العشر من الرهي اقل من عشري الدين فبقي ثلثه جعله ما كانا باقية وانما
 قمته قمته عشري من الذهب فيكون رهننا عندنا ويكون بيننا على حاله نفيا للفرع عن نفسه وانما انكر حتى مقدار ثلث القيمة

[illegible]

لكن اعار عبد ليرهنه بدينه ثم فسخ العير من المستعير يرجع باقضى عما المستعير لانه محتاج الى تخلص ملكه وتطهيره عن شغل الرهن
 فكذلك هذا وان هلك الرهن في يد الميرثين بعد ما فداء الراهي يرد على الراهي الفداء الذي اراهى به عن الدين بالايضا لانه صار رهن
 دينه بالفداء اختلف ما نحن فيه من اختلف المستوفاه بالفداء او الثالث المستوفاه بملاك الرهن قال الفقهاء ابو جعفر يرد الثالث المستوفاه
 بالملاك الى الميرثين بملك الراهي وجد بعد الفداء ولم يستند لما وقت الرهن لانه الفداء حكم الجاه والجنابة فهو حقيقة لا يحتمل
 النقص والاختلاف لا يظهر في حق النقضات التي لا يحتمل النقص فاحتمل الميرثين بملك الراهي على الحال وكان الميرثين بملك الراهي بملك
 الميرثين بملك الراهي او مما فيه المستوفاه مرة الاخرى وقال غيرهم من ما نحن فيه يرد الثالث الفداء كالموقف دينه ثم هلك الرهن يرد ما في
 منه وذلك لانه الفداء بالدين حكم النقص فاه الراهي مع ولا الجنابة لو نفى ذلك جاز وان كانت الجنابة لا يحتمل النقص فلم يخل الميرثين
 بالملاك من وقت الرهن فيصير الميرثين بملك الراهي سابقا على الميرثين بملك الراهي في حصة مستوفاه او روصا كالودهي بالميرثين بعد الفداء المستوفاه
 دينه ثم هلك الرهن يرد ما بقي من الفداء الميرثين بملك الراهي واه كما سببه هو الدين لا يحتمل النقص وهو النكاح والمطهر فكذلك هو
 كله اذا اختار الفداء والدفع ولا اختار احد منهما الفداء والادفع فالفداء اولي لانه الذي اختار الدرع منعت فانه الراهي فلا يرد الفداء
 ابطال حق الميرثين في الحبس اذ ان ملكه على الراهي وبالفداء لا يطلع حق الراهي في الحبس ولا يرد ملكه على الميرثين ولا يرد ملكه على الفداء فاختار
 فانه يرجع به على الميرثين فكان الفداء النقص من الدفع والميرثين بالدفع فقد ادى الى الضرر بالراهي من غير دفع يحصل له لانه دينه يسقط في حاله
 وفي الادفع اذ ملك الراهي وفي الفداء ابقا على ملكه وكان مستغنا ولا عبر للاختلاف المتفق هناك اذ كانت قيمة الرهن مثل الدين او اقل او اكثر
 اكثر من ذلك كانت قيمة العبد الفداء الذي ادى الى اختار الفداء فالفداء على ما مضى لان نصفه معنى على الميرثين ونصفه امانة عند جند
 الضمان على الميرثين وبقدرة امانة على الراهي باعتبار النقص بالحرف فافاء الميرثين فهو متبرع اذ كان الراهي عاقل او اذ كان غلبا يرجع
 الراهي بنصفه عند الفداء وعند ما لا يرجع في الحال لانه في دينه غير يغير امره وهو غير يضره فله الراهي كجدة عاقلة الفداء
 في اختار الميرثين الفداء ولا يصح ملكه ولا يحق حقه لانه لا ملك له في العبد ولا حق في نصفه امانة ولذا ذكر الراهي لانه الميرثين في نصفه امانة
 في الحبس والمساكن ان لم يكن مضمونا عليه وهو محتاج الى اصرار حقه واصلا فهو الفداء احياءه من وجه فانه يصلح له الحق بما سا
 فكذلك محتاجا الى الفداء فلا يوصف بالمتبرع بخلاف ما لو كان الراهي عاقل لانه لا حاجة له الى الفداء فانه اذا دفع الامر الى القاضي جبر
 القاضي الراهي على فداء امانة بخلاف الميرثين فان القاضي لا يجبر عاقله المعصوم فيحتاج الى الفداء ولو فداء الراهي والميرثين غلب
 لم يكن متطوعا اتفاقا وخرج عن الراهي لانه يصح ملكه في حقه والمالك في اصله ملكه لا يكون متبرعا الا ان يشاء الميرثين ان يودي
 نصف الفداء ولو دفع الراهي فذلك من اذاهم اذ بطل دفعه وبغيره لانه لا يبرأ احد منهما بالدفع ما ساقص **فصل** رهن عدا فتمت الفداء
 ففكاك عن عهده فتمت ما به دفعه به واذا ادى في رهنه بالالف عند الفداء او في رهنه وقال محمد بن دفع العبد بجنابته وما بقى من
 العبد المنقوع فيقوم المنقوع صحيحا واع فيلزم من الرهن بعتده ان كان ثلثان ثلثه بطل ثلثا الدين وبغيره الا في رهنه بجنابته والدين
 وان شاء الراهي سلم الميرثين ما بقى من الدين واهله اذن ما بقى وعلى هذا لو فسد الرهن عدا فتمت ما به دفعه به فهو رهنه بالالف
 عند الفداء وعند محمد بن الراهي ان يضا الفداء وبغيره الدين وله ان شاء سلمه الرهن ومنذ انشاء على ان عند الفداء في رهنه العاقل يوم فداء
 الفداء لحا واما فذلك فيقوم مقام الفداء وما احتاجت لانه لا يكون لصاحب الجثة العيا ان يملك الجثة ويصنع الفداء النقصان فيغير
 كان الفداء في يد الميرثين الا انه استغنى فتمت بترافع العرف فيبقى جميع الدين وعند محمد بن فتمت الجثة العيا فيقوم مقام الجثة والعينين
 جميعا ويكون بدلا عنهما في امانه اسك الجثة ويرجع نعم النقصان فذلك في العبد الفداء يكون بعينه باز الجثة وبعضه باز
 العينين فكان باز العينين في ذلك لا المبدل وكلما باز الجثة فتمت المبدل فيسقط ما كان باز العينين ويبقى ما كان باز الجثة
 وعند لا يوصف كذلك في رهنه باز الجثة والعينين من اختار المنقوع عينه اسك الجثة وتعين النقصان فاما اذا اختار دفع
 الجثة واذا الفداء فالفداء كله يكون بدلا عن العينين لا عن الجثة لانه الفداء انا ووجهه فتمت بسبب الجنابة فيقوم مقام الفداء
 بالجنابة والفايت الجنابة العيان لا الجثة وكما لو فدا عينا واحدة واخذ نصف قيمه المنقوع كما لو فدا في بدلا عن الفايث فكذلك
 اذا فدا العينين الا ان ملك العينين يرد على جميع الرقبه كذا الحر والاصلا في توفع على المالك بدل ملكه فانه يزل المبدل على ملكه
 في الجثة المبدل والمبدل في ملك واحد وقد نفى ان ملك العينين على ملك المنقوع لغوا تبا على ملكه ولذا في الجثة على ملكه فانه في مقام

[illegible]

ما قد وقع الاصابة ما بعد لانه قصد اهل طرف ذلك الرجل ولورمى قنسنه رجل على راسه فاصاب رجله فهو خطا ولا كذلك
لو قصد القنسنه فاصاب السيف راسه فهو خطا، ولورمى رجله فاصاب حايطه رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطا لان الخطا
في اصابة الحايط ورجوع السهم بين على اصابة الحايط لا على الرمي السابق لانه اخر السهم والحكم يضاف لما اخر السهم وجوده
وقد يخلو من الرمي والاصاب الاخر اصابة الحايط فقطع حكم الاصابة الاخر على الرمي السابق ولو وقع في افضه راسه فخطا
موقعه فانه بعد رجوع السهم على الشجر ومات لانه اصاب ما بعد وقد عرفت ان الامام عليا فاشترى في الظاهر والباطن جميعا ولو لم يكن من غير
ان وقع في ارضه فخطا فالجرح من الرقبات رجل ضرب رجله سيف بعد خرق السيف العذبة فالاثر في لاقوه وعلمه فاقوله
ان كان بعد مقتل لم يرب به وحده فقتل العود اذ كان يقتله فخطا فاصاب العنق وقد اصاب المعتد فوجب القصاص لانه هو ان
وقد القصة في العنق لان العود لا يقتله الا الفرع عاده وصورة الخطا سواء نصب ظافا مقصد روى ابو يوسف على ان يرمي
رجل ضرب رجله بابه او بشئ شبه البهية متقد افتقد فلا قد عليه ان ضرب عسله او نحوها فغلبه القوة لان الابدية لا لا يقتل بها
المعتد وان كانت الاية جازمه لانها الى الخياط دون المعتد فاذا كان عليه عدم القصد امتنع وجوب الجاي مع الشبه واما
المسند فمما لا جازم بقصد من القدر وفيه بعض الواضع سنا اذا عزم بابه في المعتد او في غير المعتد بمنزلة العلة اعز الارب
في المعتد بقصد القتل التاجيب وفي نوادر هشام في ان يرمي رجل بابه فخطا في يافيه بانه عليه حتى مات فقتل القاتل
ضرب بجديد او ذهب او فضة او شبه او صبر او نخس او رصصه فمضى ومات لانه يقتل وان رماه بشئ الف درهم فمضى او لم يرم
قات منه فمضى ولو ضرب بعضا من نصيب الجريد وقصاها بالجدية فمضى او اراهى بارجده او ضربه بقمم جديد او شبه
او بعد رديد فمضى فقتل هذا كذا في ظاهر الرواية وفي الظواهر ان القصاص في عود الجريد على ما بينا ولو ضرب بعضا
من فخذ حقه او من فخذ غيره فمضى والقتل والاكراهية جرحه فقتل في العود في الجرح ولو ابلغ رجله في الجرح فمضى ولو روى
فكك ابا يامع من ان يركب حقه مات فقتل وان كان على وجهه حتى مات مقتله وفي الجرح على الجرح لوقط رجله والقائه في البحر فمضى
بحسب الدية ولو لم يمسح سبامه عرق لاديه عليه لان عرق لعين وفي الاول يطره **باب القصاص**
التفصيل في استيفاء البسوط ما يله على فضل من احد ما في جرح الفصل والثاني في استيفاء
ويصل الذكر بالانثى والاثني بالذكر والكبير بالصغير والصغير بالكبير لعموم القصاص الوجه الفصل غير فاصله
بمن يقتل او يعتل او كذا يقتل العبد بالحر والحر بالعبد وقال الشافعي لقوله نعم لا يجزى ارمي مسلم الا باحدى طلعت
كفر بعد ايمان وزنا بعد احصاه وقتل نفس بغير حق فمضى الحديث يقتضي ان يكون قتله او ما بعرض حتى لانه مسلم وان يقتل
ان يكون موجبا للقصاص فيلزم الحرج بالحر والعبد بالعبد فلما خصص الحر بالحر لا يلد على ان يذم عاده وهو قد احر بالحر
بل هو مسكوت عنه فيوقف على تمام الدليل وقد قام لنا دليل وهو ما ذكرنا واعتل المسلم بالزمن حله في الشافعي ولا يقتل الحر
والمسلم ويقتل الذي يذم بالذم بالاجماع لما روى النخاوي مسندا عن محمد بن المسكدر عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام
يذم وقال الحق في من وقا بدمه ولان هذا قتل محرم عداونا ونفسنا ما لان الا ارمي على الاصل معصوما او القتل
لانه يكون مكلفا بالايمان او من المسلم من باعته الكفاية يقتضي ان يكون من الحر في اصاب الكفاية لا يكون من الحر في
بجواب الكفاية الباقية ولا بقا الا المصمة في القتل والافاقية ان يكون من معصوما وقتله حرما واللاه انا بابت
بجواب الجواب في الذي يقتل حر من الا في المعصوم بغير حياة مائة الا وجه احدى الفاتنين اما ان يعان به السلام بقوله عداونا
ان اقام الا في من يقول الا انه فاذا قالوا عصى الله واما من اولى القبول عقد الرمي واعطى الجوزة للزور
حتى يطيوا الجوزة من يد وهم صاعزون وقد انعم الرب فها فتفت العمة الاصلية كانت فكل قتل محرم حرما لا يقتل رجسا
للقصاص بما روينا ويقتل الجماعة بالواحد والواحد بالجماع وما لا شافى لا يقتل الواحد بالجماع الشافعي يقتل الواحد برب
الذي للباقي في الصحيح قولنا لان الواحد مثل الجماعة في ما سئل عليه القصاص لان القصاص من على المثلثة في الجاء لا في
كل اربعة هي الفاتية وهو الجاء لانه السور لانه افساد الميثم الصالح فلا يصح عقابه ولو لم يوسع البشر اعاده اجزاء
حققة فوجب ما لاقية باعادة الجميع معنى ويقتل الواحد بعد اعاده حيوة الجماعة معنى لانه بالقتل انقضى سبب الجماعة في

من اصابه
والاخر بعضا

ان نفس من قتل من غير بني آدم وممرد قد بلغت كنهه كذا احد من الامنين ربيع **باب الفصل**
في الجنايات اذ اتوا ت واجتعت الميوط اصله الجنايات من قول تواترت
من واحد محرو واحد لم يخلد سنها بر كحل الكونانية واحدة اذا كان الواجب بينهما مقدارا من الدية لانه اذا لم يخلد سنها بر وانما
جعلت السانعة من الدية لانه الانسان قد لا تكن كفيل المقصود بدفعه واحدا فحقا الى التواقي لان المقصود هو تحقيق
رأيه وان قتل سنها بر واعتبر كحل جنابه على احدى لاه البر وفصل بينهما وقطع سرابا للثوب فطرا لانه لو كانت ثوبهما منى الاولى
رجل قطع يدرجل من الفصل فطام قتل عدلا قبل ان يبرأ من نفي الدية وحل ولو قطع اليد عدام قتل خطأ فقبل البر وقطع
ومن نفي الدية لانهما امران مختلفان والواجب بينهما مختلف فلا تكن التواقي الجمع وكذلك ان كانت احد سنها بر فافلا والاخرى عدلا
يعتبر جناسين لانه الجناسين مختلفان لاه الواجب بينهما مختلف فلا يمكن الجمع بينهما وكذلك لو كان القطع والقتل جميعا عدلا
او كلاهما طحا او قد خدما البر ونقطع ونقتل ونحبب النفس واليد لاه البر وفصل بينهما فكانا جناحتين واذا لم يخلد سنها
رأيه كاه خطا مجتبه من النفس ويبرأ دية اليد بها بالاجماع وان كان كلاهما عدلا كان الميوط ان يقطع يده لم يقتل عندنا ميم وعندنا
نقتل لانه من جناسين متراوفا من صدرنا من واحد من غير كحل بر بينهما فيجعل كلاهما جناحة واحدة لاه القطع قد يصير قتل بالادام
المادة منه قبل البر وفالمكن اضافته وهو حق الروح لا القطع ومن الرقبه سمعافصارت الجنايات من مجموعها واحدة واصلا الا ترى
ان لو قطع اصابع رجل عدا قطع كفه من الفصل قبل البر ونقطع يدا القاطع دونه اصابعه فكل هذا هو الا انه لاه القصاص يقتضي المساواة
في حق الفعل المكن وقد امكن اعتبار المساواة في الفعل في حق القطع يده ويقتل حقيقة المساواة لانه اذا قتل الجنى عليه المي لم يقطع
والفصل في هذا ان يزداد الجنى انما تحقق المساواة والقصاص بكل الامور من شروع وموضع حلولها معلوم فاطلها فما حكم
محموم كحل الخطا لاه المعبر هناك الواجب الفعل والواجب بدل النفس وضمان اليد بدفعه ضمان النفس وهذا المعبر في فعل فوجب
ان يكون الفعل ولا يلزم اذا قد بنصفين بالقد بنصفين تحقيقا للمساواة لاه اعتبار المساواة لم يغير في لاه القصاص بهذا الوجه غير
شروع بجراح كان كالحرق بالنار ومسد الاصبع قبل هو قوله ما اما على قولنا في قطع اصابعه لم يقطع يده لاه الجناسين وان
اعتبرافناه واحد اذا كانا قبل ان تقار البر والانه يجب اعتبار المساواة في الفعل المكن وقد امكن لاه قطع الاصابع من غير كف
شروع وموضع القطع معلوم فامكن اعتبار المساواة فيه فوجب وقدر ان يكون ذلك بالاجماع والفرق لاه المساواة في الفعل معبر تقليطا
على الجاه وهذا لا يمكن اعتبار كل واحد منهما لانه لو اعتبرناهما لا يمكن ايجاد القصاص في الكل لانه لم يوجد المساواة حال قطع الكف لاه
اصابع المقطوع في تلك الحالة مائة واصابع القاطع سالم فصار كما لو قطع كفالا واصابع فها لا يقطع فممكن كاه قطع الكف مع الاصابع
دفعه فيؤدي ذلك لذكر الغلط في موضع موضوعه بالنقص ولو قطع اصبع او يده لم يقطع رجل اخر اصابع من اليد فاحتمل ان القصاص
على الشافعية النسخ وهو الاول ونقطع اصبع الاول او يده وقاد زفره الشافعية يقتله لانه زوال الحياة مضاف الى العظمى لانه انقل
الموت بها قبل البر والاندالوسى احدثا باضافه الزوال اليه باولي من الاخر فاضيف اليهما لو قطع كل واحد منهما يدا عدلا على عدل قبل البر
ولنا ان هذا الحيوة جعلت بالام الثاني لاه الام من تحت افضت الى زوال الحيوة لانه لا يتحمل البينة وما قبله من الامم بالنقطع الاول
لم يكن متناهية وقد انقطعت الام قطع الامم بنوات حمل وحدوث زيادة الام من القطع الاول بعد فوات حمله ليقتل ولا يقصور
فالاقصاه بعد عتاف اصلها وبالقطة الكا حدوث زيادة الام لم يكن موجوده وقت القطع الاول فصار زوال الحيوة مضافا الى القطع
الافصار الكا فلا دون الاول فله في الوقط كل واحد ما عدل او اصبع على عدل لاه كحل قطع الاول قائم وقت الموت فيقتصر منه
حدث زيادة الام من القطع الاول فصار الموت بالام حدثت من القطعين فصار الموت مضافا اليهما **فصل** واذا قطع الفصل
الا على من اصبع رجل عدلا فبر ولم يقتل حتى قطع من فصل اخر من ذلك الاصبع يقطع الفصل الا على دونه الفصل وعليه ارضى الفصل
الافصار لاه القصاص مبنيا على المساواة وقد وجدت حال قطع الاول لاه من اصبعها ولم يوجد حال قطع الكا لاه من اصبع القاطع وقت
نقص المقطوع لاه اصبع القاطع وله كانت مستحقا بالقصاص ولكن بمكة الفصل مكر ضرر لا يطر الا في حق الفصل عند الفصل فله تكون
مقصوده ملوك لاصحابها ولهذا قلنا لقطعت يده على القصاص انا كاه عدا بجب القصاص وان كان خطا بجب اللش لا لاه القصاص ولا ان
لم يوجد المساواة حال قطع الكا وكذلك لو لم يقطع الفصل الثالث ولو لم يكن من القطعين برود في القصاص كاه اصبع يقطعها من اصلها

في قتل الخطاء اصله ان النفس بلغت كجايات ووصف المال فانه نظر ان بلغت كجايات بن آدم فالعبرة بها بالعدد انا

لا بعد الجنايات من حق الضمان من توجرم واحر عشر جوارحات خطا وممرد او قاصدا فالدب عليه ان يضاهي لاه الفصل الثاني
في نفس معبر لانه لا يمكن حكمه في الدماء والقصاص او الدب او الامم في الاخر فاعتبر عدد الجنايات لاه عدد الجنايات
لان لا يمكن اعتبار عدد الجنايات لانه كل جناية تصيب سببا للموت وانفردت والعلة لا يترجم بالزيادة من قتلها فاعتبر كل جناية
واحدة فاذا بلغت كجايات الباع وكجاية تدين آدم فلا هي بعد الجنايات لاه فعل الباع هو راضل لانه لا يتوطين حكم
ما فاعتبرت جنايات الباع كلها كجناية واحدة لاه حكم الكل واحد سواء اندور وهذا كحل به فزوج ودما ميل سايل وممرد
رجل اخر فاق من الكل يدين الحارح بنصف الدب ورفع النصف سقط عدوا لاه اميل للثوب ممدودة رجل في نفس في نجم
رجل وعرق لاه واصابته حين فاق من ذلك كحل لاه الجنى بلغت الدية لاه النفس بلغت كجايات اربعة جنايات بن آدم
وهو معبر وجنايات بن غير بني آدم وهو ممدود وجناياته واحدة فصار كانه قتل لاه لا يفعل احد ولنا ان ينظر
نفسه وثلاثا بفعل الاصل ولو قطع رجل يده واصابه حجر فنجح وعش فانكسر رجله واقر سبع فيل القاطع نصف الدية
لان النفس بلغت كجايات اربعة واحد من بني آدم وهو معبر وبذلك من غير بني آدم وهو ممدود بناتنا جناية واحدة
فصار كانه بلغت كجايات اربعة واحد من بني آدم وهو ممدود ولو قطع يده رجل وممرد اخر وجرح ايضا نفسه واقر
سبع فيل القاطع ربع الدب والجراح ربعها لاه النفس بلغت كجايات اربعة ثلث منها من بني آدم وهي معبر

23

باب الفصل في الجنايات اذ اتوا ت واجتعت الميوط اصله الجنايات من قول تواترت

من واحد محرو واحد لم يخلد سنها بر كحل الكونانية واحدة اذا كان الواجب بينهما مقدارا من الدية لانه اذا لم يخلد سنها بر وانما
جعلت السانعة من الدية لانه الانسان قد لا تكن كفيل المقصود بدفعه واحدا فحقا الى التواقي لان المقصود هو تحقيق
رأيه وان قتل سنها بر واعتبر كحل جنابه على احدى لاه البر وفصل بينهما وقطع سرابا للثوب فطرا لانه لو كانت ثوبهما منى الاولى
رجل قطع يدرجل من الفصل فطام قتل عدلا قبل ان يبرأ من نفي الدية وحل ولو قطع اليد عدام قتل خطأ فقبل البر وقطع
ومن نفي الدية لانهما امران مختلفان والواجب بينهما مختلف فلا تكن التواقي الجمع وكذلك ان كانت احد سنها بر فافلا والاخرى عدلا
يعتبر جناسين لانه الجناسين مختلفان لاه الواجب بينهما مختلف فلا يمكن الجمع بينهما وكذلك لو كان القطع والقتل جميعا عدلا
او كلاهما طحا او قد خدما البر ونقطع ونقتل ونحبب النفس واليد لاه البر وفصل بينهما فكانا جناحتين واذا لم يخلد سنها
رأيه كاه خطا مجتبه من النفس ويبرأ دية اليد بها بالاجماع وان كان كلاهما عدلا كان الميوط ان يقطع يده لم يقتل عندنا ميم وعندنا
نقتل لانه من جناسين متراوفا من صدرنا من واحد من غير كحل بر بينهما فيجعل كلاهما جناحة واحدة لاه القطع قد يصير قتل بالادام
المادة منه قبل البر وفالمكن اضافته وهو حق الروح لا القطع ومن الرقبه سمعافصارت الجنايات من مجموعها واحدة واصلا الا ترى
ان لو قطع اصابع رجل عدا قطع كفه من الفصل قبل البر ونقطع يدا القاطع دونه اصابعه فكل هذا هو الا انه لاه القصاص يقتضي المساواة
في حق الفعل المكن وقد امكن اعتبار المساواة في الفعل في حق القطع يده ويقتل حقيقة المساواة لانه اذا قتل الجنى عليه المي لم يقطع
والفصل في هذا ان يزداد الجنى انما تحقق المساواة والقصاص بكل الامور من شروع وموضع حلولها معلوم فاطلها فما حكم
محموم كحل الخطا لاه المعبر هناك الواجب الفعل والواجب بدل النفس وضمان اليد بدفعه ضمان النفس وهذا المعبر في فعل فوجب
ان يكون الفعل ولا يلزم اذا قد بنصفين بالقد بنصفين تحقيقا للمساواة لاه اعتبار المساواة لم يغير في لاه القصاص بهذا الوجه غير
شروع بجراح كان كالحرق بالنار ومسد الاصبع قبل هو قوله ما اما على قولنا في قطع اصابعه لم يقطع يده لاه الجناسين وان
اعتبرافناه واحد اذا كانا قبل ان تقار البر والانه يجب اعتبار المساواة في الفعل المكن وقد امكن لاه قطع الاصابع من غير كف
شروع وموضع القطع معلوم فامكن اعتبار المساواة فيه فوجب وقدر ان يكون ذلك بالاجماع والفرق لاه المساواة في الفعل معبر تقليطا
على الجاه وهذا لا يمكن اعتبار كل واحد منهما لانه لو اعتبرناهما لا يمكن ايجاد القصاص في الكل لانه لم يوجد المساواة حال قطع الكف لاه
اصابع المقطوع في تلك الحالة مائة واصابع القاطع سالم فصار كما لو قطع كفالا واصابع فها لا يقطع فممكن كاه قطع الكف مع الاصابع
دفعه فيؤدي ذلك لذكر الغلط في موضع موضوعه بالنقص ولو قطع اصبع او يده لم يقطع رجل اخر اصابع من اليد فاحتمل ان القصاص
على الشافعية النسخ وهو الاول ونقطع اصبع الاول او يده وقاد زفره الشافعية يقتله لانه زوال الحياة مضاف الى العظمى لانه انقل
الموت بها قبل البر والاندالوسى احدثا باضافه الزوال اليه باولي من الاخر فاضيف اليهما لو قطع كل واحد منهما يدا عدلا على عدل قبل البر
ولنا ان هذا الحيوة جعلت بالام الثاني لاه الام من تحت افضت الى زوال الحيوة لانه لا يتحمل البينة وما قبله من الامم بالنقطع الاول
لم يكن متناهية وقد انقطعت الام قطع الامم بنوات حمل وحدوث زيادة الام من القطع الاول بعد فوات حمله ليقتل ولا يقصور
فالاقصاه بعد عتاف اصلها وبالقطة الكا حدوث زيادة الام لم يكن موجوده وقت القطع الاول فصار زوال الحيوة مضافا الى القطع
الافصار الكا فلا دون الاول فله في الوقط كل واحد ما عدل او اصبع على عدل لاه كحل قطع الاول قائم وقت الموت فيقتصر منه
حدث زيادة الام من القطع الاول فصار الموت بالام حدثت من القطعين فصار الموت مضافا اليهما **فصل** واذا قطع الفصل
الا على من اصبع رجل عدلا فبر ولم يقتل حتى قطع من فصل اخر من ذلك الاصبع يقطع الفصل الا على دونه الفصل وعليه ارضى الفصل
الافصار لاه القصاص مبنيا على المساواة وقد وجدت حال قطع الاول لاه من اصبعها ولم يوجد حال قطع الكا لاه من اصبع القاطع وقت
نقص المقطوع لاه اصبع القاطع وله كانت مستحقا بالقصاص ولكن بمكة الفصل مكر ضرر لا يطر الا في حق الفصل عند الفصل فله تكون
مقصوده ملوك لاصحابها ولهذا قلنا لقطعت يده على القصاص انا كاه عدا بجب القصاص وان كان خطا بجب اللش لا لاه القصاص ولا ان
لم يوجد المساواة حال قطع الكا وكذلك لو لم يقطع الفصل الثالث ولو لم يكن من القطعين برود في القصاص كاه اصبع يقطعها من اصلها

[illegible][illegible]

سوانح مختصراً

من حيث فيه العصاص واه كان في فيه والافان الواجب فمثل العصاص لا المال والقصاص لا يصلح لا يباين ولا الكتاب
 والمتمرك لا يباين بها فقدمت عاجز او قنا في العصاص للمرك وصبر ما ذكره الحاكم الموصوب العمد العصاص لانافته او مينا
 العائل فتمت وفي ذلك فافا بالمكاتب يعنى المكاتب والاولاد ومنه اوجبا العصاص ليس في المتمرك وفافا بطله حق وحق اولاد من
 العصى الذى الحق بالكتاب فجازا بحباب العقم على القائل اوجبا للمكاتب والاولاد وفيه ايضا استيفاد وجب القائل عليه فصار كى
 قطع يد عدا ويد القاطع مثلا كان للمقطوعة يد العمد والمال المراءاة لحقة فكل هذا ولا يعرف لمن المسئلة رواية الموط
 الا في هذا الكتاب فاصم ولورى وفافا وارث غير الموط فلا عصاص لا الهباب قد اختلفوا في حرمته وما لبعضهم مات دفنفا
 وقال بعضهم مات حر او الاطلاق في هذا نورث شبهة واختلفا فيك المستحق فان مات حر او المستحق مولى له وان مات قنا لم ي
 مولى له ومنه المستحق يبيع وجوب العصاص والبشرى لحقة بالمقتضى فيما عدا من المشتريات وان لم يكن له وارث الا المولى
 فلم يستفاد العصاص عند موافقة والميرور وابتدعوا في الامور الاختلاف قد اختلفت لان مات حر او كان المستحق
 بالارث وان مات قنا كان المستحق لجهة الملك فله شبهة الب و اختلف في الميرور لم يشبهه المسمى لهما ان باعتبار ابناء
 الجنابة وانتهابا فالمستحق للعصاص مولى له ولا عبرة لاصلا في السبب مع اتحاد الحكم والمستحق فان المستحق سجين
 لمختلف كدواقى من المستحق سبب واحد فزاد في السبب فاختله في الجهة بوجه ما ذكره في الاختلاف في الاوصاف في الموط
 المكاتب عبد فلا قود فيه لان المكاتب شبهة الملك في اكراسه فممنوع ذكره وجوب العود عليه ولو قدر عبد المكاتب محلا فله فصل
 فيه لانا لا ندرى انه حر الموط او المكاتب لان المكاتب واحد من اهل حق الملك فاشبهه المستحق وكذلك افاضل ابنه عبد فلا فصل
 له رفقة لولاه لكن مكاتب المكاتب فصار المكاتب من العنا فصار المكاتب في كونه كالمكاتب فصار المكاتب فصار المولى عبد
 المكاتب كالمكاتب في ابنه ونظر العبد المادون اذا قل عدا وعليه من فلا عصاص فيه وانما اجمع المولى والعرا معا وكذلك
 العبد المولى افاضل عدا لا عصاص فيه وان اجمع الراعى والمتمركين للمتمركين ليس بالكرهية والراعى اذا اشترى سقط حق الميرور
 في الدين لانه يبيع حاله من غير يده وليس له اشترى بقا سقط حق الميرور فصار الميرور يبيعوا فله لا يعتبر له فقه وهو المستفاد
 بالبرهان فكيف يبيع بوضاء بسقوط حق ساقط والعبد المبيع اذا قدر قبل القبض فقد روى الحسن بن احمد وروى يونس انه لا عصاص
 سواء اخلت الميرور او نقصه للمبايع ولا الميرور لا حقة الملك للميرور ويد الملك للمبايع فصار كالعبد المولى يبيع الميرور
 عدا في وجه اذا اجاز الميرور المبيع فله العصاص لان الملك كانه ثابت الميرور عند الجنابة وكان الحق فافا اصبحت الجنابة
 فقد انتمى للملك بطلت البد المستحق للمبايع واذا اشترى المبيع للمبايع العصاص وقال ابو حنيفة اذا اشترى للمبايع العقم بالقبض
 فافا الملك لم يكن ثابتا للمبايع وقت الجنابة فلا يبعد العقل موهبا للعصاص لانه الملك لم يكن تاسا حقا فله لا يثبت من بعد ولكن
 ما من من كانه في له فقه لا يرد انما بالقبض يبيع الميرور والعرا وبه كان لم يكن وعاد لا يقدم ملك المبايع فيظهر ان العتاد وروى
 في العصاص له وقال ابو حنيفة لا قبل العيصاق او بدلا لصلح عن دم العمد قبل القبض فذكر غير المبيع لان المستحق ان رضى بانام
 العائد بعد مملكه وبنايه في العصاص وانما طلبت العقم فملكه العبد قد انقضى فوجب العصاص له وهو ولو قدر عبد الميرور
 الجنابة فالعصاص له من المبيع الميرور لم يثبت لان الخيار يقطع قبل العتاد يده فمتناهى الملك فله فقد ضل ولا خيار له
 الخيار للمبايع ابيع القائل فقتله لانه قدر ملك الميرور واه ان الميرور فقه لانه يعنى من يد بالهبة وكذا العبد الميرور
 اذا اضره يد الغاصب فاضار المالك بغيره لم يكن للعاصب العصاص لانه الملك له شبهة باو العنا مستند الا العاصب كالمستند
 لا يبرر في العصاص لانه سقط بالشبهة وذكره المضاربة دفع القامضارية في الميرور المضاربة ما عدا ما وراى القائل عدا
 فله عصاص فانه شركه في العتاد والانتها سلق المضاربة اذا لم يبرر من المار ولو بشرى بعض الف جديا يولى القائل
 عدا لا عصاص فيه لانه في الحكم ملكه للمار ولكن المضارب في حق الملك وذكره الوصايا العبد الموصار به له جدي عدا فله
 عدا لا عصاص في الا اجمعنا فقصاص لان سبب تحقيق العصاص ملك الرقة لملكه المقتضى فكاه المولى فنعينا الا ان
 الخدم يقتصر بالعصاص وسبق بالمار لواصلح في شرط رضاء مملوك المقتضى لانا لولى مشبهة في الاصل في منسب
 فامتنع العصاص لهما لولى ففصل قل ربه عدا ولاولى له السلطان ان يقتل او ياخذ لولاه بالصلح لقول عليه

[illegible][illegible]

بقوى الدماغ وكف وضعف كضعف الدماغ وضعف ونزول وينقص بفساد الدماغ فكان العقل الذي هو مبدأ الاعتدال
بالدماغ بقاؤها وكان الجنابة واقعة على عضو واحد وقد انكسرت شين فبطلت الاقراة الاكثروا طرف من سورة ذوالنوح
والشم والبصر والحلام بقينا واصاطة اما الشيء اذا انقلبت الحيز عليه فبناوية حالة العقل فانه اصلياً وانقست لاجل ذلك علم ان
لم يفت سمع وانما انصاع فان لم يجب ولم يفت علم انه ذهب عنه ومن كان واحداً من القضاء جات اليه اشارة فلو علمت علم مراد
فرب علم بها فذهب عنه سمعاً فكلها التفت وقصارت واستعمل القاض بالحرث مع جلاء وترك راحة عقله ثم عاد إليها
يا هذا الشئ عورى فخرت وجعلت تفتت عينا وشمالاً ففر القاض انما كان في دعواها اما البصيرة بنظر اليه اهل العلم
فان قالوا به هاهو وجب الدية وانه قالوا لا تدري بعينه الدعوى والاعمال والقول في القاض للزمه واما الله فحتمه بالاول
الكرامة المنته فان ظهر فيه تغير علم انه كاذب هذا كما اذا كان خطا فاما كانت الشئ موضع عدا فذهب عنه ولبس او وقع
اصعبا فتلت اخرى بجنسها او قطعت المعنى فقلت البصري يجب دية السمع والبصر ويجب ان لا يصيبوا في العبد في قتله
ولا نقص عند المهر وعندهما المعنى في الشئ والقطع ويؤم دية الاخرى في الماله ولو لم يمتح موضع فصار يستعقل او كسر
بعض منه فاسود ما في او قطع منضلاً فدل ان في اللش عند عدم ولا نقص لهما انما جعلت ان مختلفان في معنى
قائما محليت مساوية فان العقل يستوفى بغيره والاشي الاخرى اما في شئها اما انسان فاحصا به ونفذه فيه واصحاب
اخر فان بحسب القصاص للفور والكرامة للثالثا وكذا اذا قطع اصعبا فاضطر اليك فاصعب اصعب وقيل ان خطا العقل في
الاولى ويجب الدية في القاض واذا ضارت الجنابة بمنزلة الجنائات استعملت النجاسة من احدتها الى الاخرى بخلاف
المفصل والى لدرية الجنابة وقعت في واحد وظاهرها في ذلك الحاد وان كانت متحدت لئلا التسوية لا العقل
يعنى الجنابة لانها ان الجنابة فينبش للفعل صمم الاتحاد وفيه الاوراق فلذا لم يكن اقرار العقل موضع القصاص لكونه
اوله موضعاً له كعلق لا يتصور ان لا يفسد ما ليس به سرية الاخر لانه لا يتصور سبابة الفعل في نفس الشئ في نفس فاضلت
القول فيختلف في محله المتصور سبابة الفعل الواقع في نفسه واحد من موضع الى موضع الا ان كان يتصور سبابة لما جتمع
البدن فتصور سبابة الجزء من اجزاء البدن ولو قطع احدهما فبطلت اخرى الجنابة بحسب القصاص فيها عند المهر
فما بينا وعندنا كونه في الدية بوجه الشان وعلا من وجب القصاص فيها اربعة فكل واحد من سببهم عتبه للدسرة
العقل بسبب العقل بشرافا ويجعل الفاعل متبشاً للشئ لانه حقيقة فعل الجنابة لا ينزى على هذا التقدير واذا
فعل متبشاً للتسوية اجماع كاي سبب الى النفس ان **باب وجوب الدية بالقتل**
باب في ادعاه الجنابة من المبتدأ واذا اصطدم فاحدى منى كل واحد من مادية الاخر على عاقلة
وكذلك لو كانا اجلين يصطدمان منى كل واحد من مادية الاخر وقالوا في منى كل واحد من مادية
الاخر لهما ان قلت كل واحد منهما جعل مقتله وبطلت صاحبه لانه كل واحد منى يصطدم صاحبه واحصل
فبطل هدر وما حصل بفعل صاحبه معتبر فصار كما لو هجم كل واحد منى وصاحبه لانه فبطل كل واحد منهما وهى
الى في الطريق مباح فحققت في مخطوطة قضاة لاه الشئ في الطريق مباح ولكن مقتدر على التسوية بين
الملك والعقل حصل بطريق التسوية بالملك ولما اضاف العقل الى التسوية اذا كانا المسبب مقتدر يا في التسوية
وهو غير مقتدر في الشئ في نفس فخطا اعتبار مقتدر في صاحبه فبطل مقتله بفعل صاحبه لكونه
لقد بيا لا لا فاعله لكونه مباحا وضار كالطبخ الحار فان التفت حصل بفعلها وهو المباح والحز فان لولا المباح والحز
فالحق ما وقع فيه ومع هذا صار الملك مضافا الى العقل الحار لا العقل في نفسه لانه مقتدر وموالمشئ مباح وفعل الحار
وسوا الحز لم يطور فاضيف الملك الى المباح فكانا هذان على ذلك المسئلة كل واحد من الفعلين لم يور كانا كل واحد منهما
مقتدر يا في فاضيف العقل اليها ولو كانا عامدين في الاصطدام منى كل واحد منى في الدية لانه فبطل كل واحد منهما فكلور
وقد عرفت فاضيف الملك الى العقل لانه كانا عامدين في الخطا منى فاقوله الحز في مقتله العبد فبطلها ودر الحز وبطل حزم
في الدية فيما لا ادعى العتمة لانه كل واحد منهما صار قاتلا لصاحبه فخلق خطا في العبد بوقته فبطلت في اختلف

بدلا بقدر قيمته لان قدر قيمته وجب على عاقله الحر لانه الحر صار قايلا له خطا فيقدر ما اخطف بدلا لم يمد الجناية
 ويقدر ما لم يخطف هدرت الجناية وصار كمن يد قتل حر اعظام قتل افر العبد خطا فورثه الحر سنة من الدية مع دار قيمته
 العبد من قايله وبطل الفصل فكذا هذا السواد ذكره شام في نوادر لو ان رجلا من اهل الجاهل فاقطع الجبل فسقط
 وما انا سقطا على القفا فلا ضما فيه لانه كل واحد منهما مات بغير نفسه لا بقوع صاحبه وان سقطا على الوهم فدم كل واحد على صاحبه
 لانه سقطا بغير صاحبه وبات من حذبه وان سقطا معا القفا والار على الوهم هدر دم الذي سقط على القفا ووجه من الذي سقط
 على الوهم على الاخر لانه سقط بغير صاحبه ولو قطع الجبل فاقطع القفا وما تعلق العاقل دمه كل واحد منهما لانه بالقطع تسبب لانه
 وهو مقتدى فيه وفي نوادر ابن سنان على رجل من اهل الجاهل فاقطع الجبل فاقطع القفا والار على الوهم هدر دم الذي سقط على القفا ووجه من الذي سقط
 على المقدم فالضمان على الموقر كذلك هذا فيقتل ولو كانتا دابتين فاستقلتا فاقطعا فاصطدمتا فمقتل احداهما
 فالضمان على الاخرى ولا شبه هذا الذي من خلفه وذكر الحنفى قال ابو حنيفة او تخلف فوقع على فمقتلها
 على عاقله كل واحد منهما نصف دية الاخر ولو قتل احد من اهل الجاهل فاقطع القفا والار نصف دية صاحبه وان كانا غنم فزهر من اهلها
 فوقع عليهم ومات واحد منهم كان على عاقله اربعة اقسام دية وان كانت انسانا كان على عاقله كل واحد منهما الثلثة خرج دية
 كل واحد من المقتولين وعلى عاقله كل واحد من المقتولين فخرج دية الاخر وان كانت ثلثة كان على عاقله كل واحد من الباقيين
 فخرج دية كل واحد من المقتولين وعلى عاقله كل واحد من المقتولين فخرج دية كل واحد من المقتولين فخرج دية كل واحد من المقتولين
 عاقله كل واحد منهم حتى دية كل واحد من قتلهم فان اخطوا جميعا كان على عاقله كل واحد منهم حتى دية كل واحد من المقتولين
 مع واذا اراد ان يارب بالسيف فاقتل انسانا بالسيف فخرج دية صاحبه بالسيف بغيره فخرج دية صاحبه بالسيف فخرج دية صاحبه بالسيف فخرج دية صاحبه بالسيف
 كانت من المفاصل عليه القود لانه عمد وان لم يكن من المفاصل عليه الدية صبيغ يداه فخرج دية انشاه من دية صاحبه والابى عليه
 حتى مات قال ابو حنيفة دية الصبيغ على الجاني وبشر ابو حنيفة فان جذبا حتى مات فالدية عليها جميعا ولا يرث الابناء في الاولى
 الثلث مضاف الى الجاني الجاني والتعدي بها بالاسك ما تعدي على الولد لانه فرس كانا ثلثة في الكفا
 الثلث مضاف اليها لوجود التعدي منها وهو محاد منها فاستولى الجاني فلا يرث الاب لانه قابل رجل عرض ذراع رجل
 فجزبه من فيه حتى سقط بعض انسان العاصي وذهب بعض ذراع هذا فالاولى ومعد دية الانسان هدر بعض العاصي
 رضى الذراع فرق بين هذا وبين رجل شرب ثوب رجل فجزبه صاحب الثوب مما يدا المثلث فخرج الثوب من المشتب
 نفسه والفرق ان الاول العاصي جازم والجاني دافع للجاني والابى اعني نفسه وكانت الجناية كلها مضافة لا العاصي وهذا
 كل قصدا يعزب افر بالسيف فاخذ المظروب بالسيف في الثاني المشتب بالثوب واه كان متعديا ولكن تقديم
 يندفع بدوه الجذب من صاحبه فالتلف والتحق الما حصل بالثوب والجذب جميعا فاضيف اليها فقط نصفه ونصف
 ولم يجزب الذي ليس له الثوب فخرج فهو ضامن بجميع الحرق وكذلك رجل جلس على ثوب رجل وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب
 فاسبق الثوب من الجلوس هذا عليه يعني الجاني نصف الشئ لانه الجاني متعدي في الثوب وهو الجلوس عليه والشئ قصده
 بقيامه وجلوسه القاعد عليه فاضيف التلف اليها فصار كل جلس في غير ملكه فقط انسانا عليه وكان العاصي لا يفر ولو
 دخل على رجل فاخذ له فجلس على وسادة له فاذا تجسها قارورة فيها دهن وهو لا يعلم به فاندفعت وذهب الدهن
 حتى الدهن وما تحرق من الوسادة وقد لانه اذن له بالدخول لا بالجلوس على الوسادة ولو كانا امرين بالجلوس عليهما
 فخرج من الجلوس لم يعني لانه ما ذوب فيه رجل اخذ بيد رجل فجزب الخريد مما يده فانتقلت يده والحمد لله كان اذن
 للمصاحبة فلا يثب على الاخذ وان كانا اخذها لغيرها حتى القابض اليد لانه الاخذ للمصاحبة سحبه شرعا فلم يمتد
 والاخر المعنى غير مطلق له شرعا فصار متعديا في التشبيث **باب**
البوط ما يله على فصلين احدهما امر البالغ بالجناية والثاني امر الصبي بالجناية **فصل** اصله الامر
 بما لا يملك الامرا لا يعلم المأمور بفساد الامر صحيح حتى الامر والمأمور به نشت للمأمور بالامر على الامر اذا لم يمتد
 فاما على وجه لو امر رجلا بان يذبح له هذه الشاة ويحج له ولم يعلم المأمور بذلك فانه يمتد الامر في مقتله اذا ضمن

[illegible][illegible]

على موضع الرش وعلى الجمر والخشب لانه لا يجد موضعاً ياباً او فالياً على الخشب عليه ولو شرع هناك ما كان له ان يعلو
الطريق ثم يأمرهم بالبر على مناه لانه الجنام وجدت من الباع وهو شغل من الطريق باليسر له من النخل ولم يزل النخل بالبيع فبقت
جنايته ولو سقط الميزاب فاصاب اننا فلا يخلوا ما ان لصاب طرفه الداخل والخارج او كلاهما او لم يعلم اي الطرف
اصابه فاما اصابه طرفه الداخل فيضعه لانه غير متعدي التمسك لانه طرف الداخل موضوع في ملكه وله ان يضعه في ملكه
ما شاء واذا اصابه طرفه الخارج حتى لانه متعدي التمسك لانه شغل من الطريق المسكن واذا اصابه الطرفان حتى يصف
الدين وكذا اذا لم يعلم اي الطرف اصابه لمحا انا لانا يتقنا انه قتل الميزاب الا انما جعلنا بها اي الطرف فيجعل
في الحكم كانه اصابه الطرفان جميعا لانه اصاب الموت الماحد من اليسر بالجري من الاطراف فاصاف اليها مونا لدمه عن الهدى
في النوة والحرقة وكما لو جرحه انسانا واخر سبع اوجرح نفسه وجرح غيره حتى نصف الدين فكذا هذا ولو شارب فغله لا تخفى الجراح
فقط فاجتنب اننا قبل فراعهم حتى الفعل وبعد فراعهم منه حتى رب المال احتسانا وجهه العيسر ان الامر من الفعل لا
يملك بنفسه وقد علوا اصابا الامر ففنى ولا يرجعوه باصنفوا على الامر كالنقل شارب جله يذبح شاه جازي فدفع وهو يعلم به حتى
وكذا لو جرحه مبالينا او جرح البر في الطريق فوقع في انسان حتى الفعل وجهه الاحتسان ان الامر باطراف الجناح قد ضحى لانه قد اذن
مملكه له من وجهه من حيث انه يسلح له الاسباع به من حيث لسلخا الشئ وعرض بشرط السلامة فصار فعل العلم منقولا ومضافا
الى الامر ففنى التمسك كانه على نفسه كذا في قبل النزاع من العمل لانه اصابه الامر من حيث انه ملك الاسباع فغدا اننا وبما يحصله للنفعة
بما لا يقع من العمل فقبل النزاع من العمل يقع العمل على اليه فلم يضر كانه فعل نفسه وحده في ما لو اوجع مبالينا في الطريق لانه يصح
الامر لانه لا يبايع به الاسباع بالطريق العتيق من المور ولو باع ففنى في الطريق فالفهم على البايع ما لم يجر كما المشى فينقل
الفهم اليه لانه بالتحول صار شغل في موضع اخر ولم يبق اثر النخل في الدور فلا يبقى اثره البايع ولو وضع جملة الطريق فخرق شيئا ضمنهم
لا يضرهم في التمسك فمما قلنا من كون مضافا عليه كذا وضع الحجر فانه حركة الرمح ففنى عن موضع الدور من الفهم لانه لا يبايع
باعتبار شغل ذلك الموضع وقد زال النخل من كونه الرمح فصار كانه وضع جملة الطريق فخرق من ذلك الموضع به لا ولا فكذلك هذا
ولن اوقف سبعا في الطريق حتى ما يلفظ اكان مربوطا فاصاب قتل كل الرابطة فاصاب بعدا اخر الرابطة وزال عن مكانهم
بفنى لانه زال سبب الفهم وهو شغل ذلك الموضع بالربط به بالتشبي عن فذهبت جنايته الرابطة فاما قبل حل الرابطة الجناية
فالبه واه انا الشغل على مكان الايقاع لا الربط قام فيجعل قدام ربه كاي ربه منه في هذا المكان الذي اسفل اليه وكذا
لو طرح بعض النعام على جبل ففقر ففنى وكذا لو اسلم الكلب العقور على جبل لانه الطبع والاشه سبب الله كذا غايبا وهي
سوى في التمسك ففنى **فصل في** مستاور ربه دابته الدار او دابة ضيف فوطيت انسانا ببعضه ولو ربط ربه الدار
ببليها المستاور بعضه للدرب الدابة في الدار مستور في السكة ووافى الدار صارت المستاور ولم يبق للجره وبهذا يوسى الجرح من الدار المستورة
ينطبق له بالجره باع المنفعة ولم يبق ولو كن في المستاور البر والجره ربه الدار ففنى انسان لا يبق له ما اذا الجرح وضع الرابطة الدار
بوجه الاسباع والارتفاق بالدار وكان له وكذا الذي انا ان يضع لبنه وراي نفسه فهذا الاول ولو صغر المستورة الدار بغير نفسه فكيف
في انسان انا كمال ما دونه الحرف لا يفي والاصح لانه الحرف يفرق عن ربه الدار وليس باسباع بالدار وبالا جازع لا يملك الفرق في ربه
الوار في كانه بغير اذنه يكون متعديا ربه لوضايفه وارسته وبغيره ففرق بوضوه ربه ليعني لانه من احوال السكة لانه
بابه السكة من الوضوه الدار لو يفي فيها انا او اخرج منها او يفي حتى ورفع عنه قدر حصته لانه اصابه البناء فاطراف الجناح
ليس من جمل السكة وليس من جمل السكة لانه السكة قد اشركت في الدار الحفر كذا الا باي شريكه فابني في ملكه شريكه كانه متعديا في
ففي السواد ولو رشح الماء الطريق فجاره ربه السكة يفرق البايع فانكسرت ربه ينظر كانه سائقا
لا انسان على احد واه كانه غير سابق للسكة في الارض لانه السكة صارت متعديا للسكة فصار مبالينا للسكة ففنى في السكة اذا لم يتعد
الشي عليه لم يضر مبالينا للسكة والابو دوح ربه مبالينا في الطريق فخرق به انسانا ففنى في ربه وصار ما فرقت به
اخر ففنى فانه يعني لهما جميعا لانه سبب التمسك فهما وان رمى بمجد او نزل في الطريق ففرق به انسان قال محمد كانه السكة

المستحق ليدركه بعد الموت فعلاذنه فيه لئلا يذنب لو فعل بغيره الحشيش هشام في قدره في افواه لابل وام قلاصه ما ابا ما عدا
م قلاصه ما ابا ما عدا الا وبقدره ما بالام ويسقط العقاص من الاور ويعوم لوديه الكاسم انما الدم لاه الكاسم لاه الكاسم قلاصه ما
لدم الام العادل لا يفله انه يقتل للثقل وورث ايضا حصة الام من دم نفسه وهو التي لانه ليس بها لها فيسقط ذلك القدر ايضا من دم نفسه
فلا يستقل الدم بوقى حق الاور العادل لاه في سبب ان الدم حق حق وورثه متعلقا به مسلم من بالمخنيق للماصصى المشرك في اصله
حايط المصصى لم يوجع فاصليه مودث قال محمد ثلوث وعليه الدم والكفارة ولو وقع في الحصى فاصليه وموكان في الحصى فله في عليه ورث
لان الرمي للمر هو في الحصى مباح واه كان قريب لانه لا يمكن التورعنه والعقل المباح لا يوجب حرمان المراث فما الرمي في الحصى والى مودث
صفا المشرك مباح بشرط ان لا يصيب فيه وباشق لانه امكنه التورعنه فاذا رمى بها او اصابه بطورا فقد اخطا وقد اخطا بوطا
والكفارة وحرمان المراث في البرامكة فان ساء لصلها احد ما يبر والاف واقعه وكذا نكاحها في والواقعه اصطفا فاعلم السار و
الكفارة ولا ريثا ولا كفارة على الواقعه ورث في نواذرا من رستم وجمود الحشيش رجل ضرب ابنه تاديبا فمات عليه الدم والكفارة في نواذرا
ولا يورث لانه القرب للتاديب مباح مقيد بشرط السلامة لانه امكنه التورعنه عن السرايه في الجملد ولو رمى مسلم مسلما في صف المشركين
ولا يعلم به فمات جازا بوجه لاديه ولا كفارة عليه وعندى انه ليرث لام كفا لخطا لما روى السير **باب الصلح**
عن الديه المبسوط الصلح على الدية لا يخلو ما لا اصطحا قبل القضاء او بعد القضاء وكذا وجه لا يخلو ما ان الصلح
على جنس من اجناس الدم او على غيرهما ولا وجه لا يخلو ما ان اصطحا على جنس من اجناس الدم او على غيرهما ولا وجه لا يخلو ما ان اصطحا
على اكثر من الدم او اقل وكان نية او ساعد في اصطحا بعد القضاء على جنس من اجناس الدم او على غيرهما ولا وجه لا يخلو ما ان اصطحا
سببه لانه هذا الصلح ما ان زيد من المال المقدور شرعا على الدم فكونه بطله لانه خلاف تقدير النفع يمنع الزيادة والنقصان لانه لا يمكن
لبعض حقه وان جاز في منع الزيادة لا يظفر فائدة التقدير وان اصطحا على اياه في جنس النقصه فيكون كسفه كما لانه الصلح على خلاف
جنس الحق معاوضة ومبادلة لانه لا يمكن ان يعتبر شيئا للبعض ولا لغيره البعض فيجوز الا اذا كان المصلح عليه نسبه لا يجوز ان
الافتراق وقع على جنس بدني واه صالحم قبل القضاء على جنس من اجناسه اكلوا لا يجوز وان كان بدني لانه لا يصف من اجناس الدم وكان
ما افترق بالزنا في احد الواحدة بعينه لاه حقه المعين بتراضها وان مقدور شرعا فلا يجوز الزيادة عليه وان صالحم على غير احد من الدم
ياكثر جازا بدني لانه على اي نوع يجوز ولا عذر جاز الا ان كان نسبه لا يجوز لاه الافتراق حصل على بدني فكونه نسبه مائتي
باب الجانبة في الطريق او في دار غير المبسوط ما اوله على فصل
الحذر من الجانبة في الطريق والثاني في الجانبة في مسكن غير مبسوط ولو وضع حجر او اخراج من باب او نحو او صلب من الخشب
ما خلفه لانه مسبب للثقل وهو مستعد فيه لانه يخطرون المسلمين او هو ما يسمى في الغل ولواحد في ذكر في
طريق غير نافذ وهو من اهل البيت كان من جمل السكة كوضع المتاع وغيره لم يضمن وان لم يكن من جمل السكة كوضع الحجر واللبس
بعضي حصة سوكا لاه الطريق اذا لم يكن نافذ فليس يملك لاه السكة شتمك بينهم ففصل كالدور المشركه فله عتق ذلك رطل
فوقع عتاق فالتصان على الواضع لا على العائنه لان العائنه وله كان مسببا الاثله في ولكنه غير مستعد فيه والواضع مستعد
في التسبب فانه في جملتها من ذلك ففصل في ان كان من جنس من جنس او يري الاول من الضمان لاه الكاسم لاه الكاسم في موضع فقد زالت جهانه
الاول لانه زال اثره وهو مستعد فذكر الموضع فصار الثلث فلا مكانا اخر غيرا شغل الاول وكان الجمله هو الثاني ولو كسب الطريق يعني
من عطش موضع كسبه لانه بالكنس يحس وليس مستعد الا ان يكون جمع الكناسه في موضع مما الطريق فمقتله ان كان يعني لانه سفل الطريق
باليسر شغل كماه مستديان هذا التسبب ولو شغل الطريق او تواضعه في ولم يفضله قالوا لا يعني الرمي اذا رمى المار على موضع
الرش ولم يعلم بان كان ليله اوله في فخره ومات لانه مستعد في التسبب فاما اذا علم المار بالرش والعبس باليمن لاه المار موالاه
فاطر روم ما تقدر المثل عليه فصار المار مبسوطا للثقل فلا يكون له السبب ففصل في جنس فمير في الطريق فوفى ان كان في الطريق
الجانبة الى الجانب الاخر فوقع فواو لم يعني الحافر لانه مبسوط لا يملك نفسه بامر مظلوم والحافر مسبب فكما هذا وكذلك
لو تم المار على الحجر والخشب الموضوع فخره لا يعني الواضع وبالعكس مشا هذا اذا رمى بعض الطريق او وضع
الخشب في بعضه فاما اذا رمى كل الطريق او احدث الخشب كله في عليه وعثره في الرمي والواضع لانه مضطر في المار وعلى

فمن يوم الحيا والولد حوله بالجسم لم يمنع تعذر الموت في الأصل فلا يمنع في الفرع فاعتق فان هذا الطالب بعد ما ولدت فالولي
 بالنسبة له شاة دفع وان شاء فزى ولا سبيل له على الولد لانه ما حدث على مكره في الجناية عبد حتى جنايه واوصى المولى باعتق في مرضه
 فاعتقه الوجه او الوارث بعد موته وهو يعلم بجنايته فعليه الدية مقدار قيمته من جميع المال والزيادة من السلف وان كان لم يعلم بالجناية
 فالقيم من المال ليست في قوله زفر وقال ابو يوسف ان علم بالجناية فعليه الدية وقال الفقيه ابو الليث في العيون هذا قوله الاول وفيه قيس قوله
 الاخر فالجواب كقوله زفر انه الموصى اذا علم بالجناية بخبره من الدفع والمعاذ اذا اوصى باعتقه فقد اختار العدا في مقدار القيمة يعتبر
 من جميع المال لان له اهل ينفق العبد والمحق سئل برقبته وهو باختيار العدا نزع والتبركات محلهما الثلث وان لم يعلم فالقيمة ما لا يملك الحق
 نفع برقبته وان لم يكن على حقوقهم بالعق فم يبرح مختار العدا وفات الدفع فيلزم قيمة المدفوع بهما قال الفقيه اعدا كل واحد منهما
 ففروا العتق له الجاهة فعليه القيمة عند زفر قال ابو يوسف ان علم بالجناية فعليه الدية لفرق العتق ليرد على الحق الجني عليه لانه العتق
 سبق الجناية وبالبين بائنه ولكن قوت الدفع والعق غير نازل في الجناية لان الزم فلزم قيمة المدفوع لا المدفوع انما اذا علم فقد
 جنة كذا ابتداء العتق بعد العلم جازية من جليلات جات ولا تخفى الولد جنايه فادعاه احد ما فان علم بالجناية فعليه نصف الدية
 وان لم يعلم فعليه نصف القيمة في قول زفر وقال ابو يوسف علم فعليه الدية وان لم يعلم فعليه القيمة لفرق ان حق ولي الجناية اذا اعتل
 برقبته ملكه لهما فكانا في طين بالدفع او بالعد فلا يلزم الا النصف في الثاني لم يكن على حق من قبل بلزم الدية لان خوف ان حال العلم هو
 الجاهة فلا منة الدية كاملة وحاله الجاهة انما امتنع الدفع لغيره من جهة وولي جازية فولدت عند المشتري لاقول من سبب المشتري في الولد
 جنايه اذ اعاد البائع وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة لا يصح الجناية ولا الجناية عليه الدية عند زفر وقال ابو يوسف علم الدية لفرق الجناية
 لا يلزم لاقول من سبب المشتري فاذا جازية به فقد عرف وجوده في مكر البائع واذا كان الولد منه لم يمتد موت الدفع وتركها فلم يخبر به الدفع
 والعدا ولما اعتق الدفع عليه وقد تقرر في القيمة لا يبرح انما اذا علم فادعي سببه فقد قوت علمه حقوقهم بالدفع لان حقوقهم
 تعلقت بالدفع وقد امتنع الدفع بالدفع في غير مختار الدية وهو اذ هو يعتق عدله من جن العبد جنايه بعد موت الموصى فاعتقه
 الوجه وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للقيمة والوجه على الورثة لان حق الجني عليه تعلق برقبته
 العبد فاذا اعتقه الوجه علم صار جنايا على حقه فصار مختار العدا كما لا ريب ان علم من سبب ملك لحقه فصار ضامنا للقيمة
 وروى الحنفى عن مالك في عبد قطع اصبع رجل فافترقه المولى بالف مائة المقطوع اصبعه فان فراه بغير قضاء فعليه
 ثلث الدية لانه العدا بغير قضاء تكون التزام العدا ورضائه وان فراه بقضاء بطل العدا وعليه القيمة لان العدا بقضاء تكون التزاما
 ورضائه لانه محبة فيه فقد حصل العدا على الجناية على الاصبع فاذا اصابته نفسا استحق حكم العدا ولم يرض بالتمام الدية كماله في
 القيمة **باب الحر والعبد والعبد اذا انتقل بارتجاع البوط** ما يملك
 على فضيلته احره في الحر والعبد والثاني في العبد **فصل** حر من على عبد وجب العبد على جلاله الجاني واختار
 براه الدفع ثم اختلف فقال الجاني على عبد او لا فاشترط وكذا المدفوع اليه اختلفا فقال مع جنة لان الحر الجاني عليه
 ما اوصى ان البادي بالجناية هو العبد فقد ادعى على المولى ان العبد وارث العبد في اختاره في العبد انه ادعى ان حقه
 يستحقه صحيح البولي ان العبد طابا ليطع به الحر كانت به صحيح واذا اعتل حقه سدد العبد لتعلق بدنها ايضا
 والمولى اقره بالعبد وانكر الارش فكوت القول فصار كاد يعاد قاعا ان الباري بالجناية هو الحق لان البات
 لول من جعل القول له شرعا كالنائب بالتصادق ومنه تصادقا ان البادي بالجناية انما هو الحر نصف
 قيم العبد للمولى والمولى خير من الدفع والعدا ولم ان يدفع العبد وادعاه الارش لان حق الجني عليه تعلق بعبد
 مدفوع اليد لان العبد جنة على الحر كان مقطوع اليد فله سئل بدنها وهو الارش وان تصادقا انهما لا يعلم
 البادي منهما بالجناية فهو الحر الجاهة نصف قيم العبد والمولى ان احسار الدفع بدفع العبد ونصف الارش بدع لان
 الحر البادي فليس على المولى الادفع العبد وان كان العبد من البادي فعلى المولى دفع العبد مع ارش بدع فلي
 ارش البدنة حام وليس له ذكره حال فني نصف الارش حر وعبد العتق ومع كل واحد منهما عتقا فانظرنا
 فني كل واحد صاحبهما اختلف مولا العبد والحر في البادية والقول المولى ان الحر يداع علم ارش جنايته على العبد

الجناية
 العبد صاحبها
 العبد صاحبها
 العبد صاحبها

فمن يوم الحيا والولد حوله بالجسم لم يمنع تعذر الموت في الأصل فلا يمنع في الفرع فاعتق فان هذا الطالب بعد ما ولدت فالولي
 بالنسبة له شاة دفع وان شاء فزى ولا سبيل له على الولد لانه ما حدث على مكره في الجناية عبد حتى جنايه واوصى المولى باعتق في مرضه
 فاعتقه الوجه او الوارث بعد موته وهو يعلم بجنايته فعليه الدية مقدار قيمته من جميع المال والزيادة من السلف وان كان لم يعلم بالجناية
 فالقيم من المال ليست في قوله زفر وقال ابو يوسف ان علم بالجناية فعليه الدية وقال الفقيه ابو الليث في العيون هذا قوله الاول وفيه قيس قوله
 الاخر فالجواب كقوله زفر انه الموصى اذا علم بالجناية بخبره من الدفع والمعاذ اذا اوصى باعتقه فقد اختار العدا في مقدار القيمة يعتبر
 من جميع المال لان له اهل ينفق العبد والمحق سئل برقبته وهو باختيار العدا نزع والتبركات محلهما الثلث وان لم يعلم فالقيمة ما لا يملك الحق
 نفع برقبته وان لم يكن على حقوقهم بالعق فم يبرح مختار العدا وفات الدفع فيلزم قيمة المدفوع بهما قال الفقيه اعدا كل واحد منهما
 ففروا العتق له الجاهة فعليه القيمة عند زفر قال ابو يوسف ان علم بالجناية فعليه الدية لفرق العتق ليرد على الحق الجني عليه لانه العتق
 سبق الجناية وبالبين بائنه ولكن قوت الدفع والعق غير نازل في الجناية لان الزم فلزم قيمة المدفوع لا المدفوع انما اذا علم فقد
 جنة كذا ابتداء العتق بعد العلم جازية من جليلات جات ولا تخفى الولد جنايه فادعاه احد ما فان علم بالجناية فعليه نصف الدية
 وان لم يعلم فعليه نصف القيمة في قول زفر وقال ابو يوسف علم فعليه الدية وان لم يعلم فعليه القيمة لفرق ان حق ولي الجناية اذا اعتل
 برقبته ملكه لهما فكانا في طين بالدفع او بالعد فلا يلزم الا النصف في الثاني لم يكن على حق من قبل بلزم الدية لان خوف ان حال العلم هو
 الجاهة فلا منة الدية كاملة وحاله الجاهة انما امتنع الدفع لغيره من جهة وولي جازية فولدت عند المشتري لاقول من سبب المشتري في الولد
 جنايه اذ اعاد البائع وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة لا يصح الجناية ولا الجناية عليه الدية عند زفر وقال ابو يوسف علم الدية لفرق الجناية
 لا يلزم لاقول من سبب المشتري فاذا جازية به فقد عرف وجوده في مكر البائع واذا كان الولد منه لم يمتد موت الدفع وتركها فلم يخبر به الدفع
 والعدا ولما اعتق الدفع عليه وقد تقرر في القيمة لا يبرح انما اذا علم فادعي سببه فقد قوت علمه حقوقهم بالدفع لان حقوقهم
 تعلقت بالدفع وقد امتنع الدفع بالدفع في غير مختار الدية وهو اذ هو يعتق عدله من جن العبد جنايه بعد موت الموصى فاعتقه
 الوجه وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للقيمة والوجه على الورثة لان حق الجني عليه تعلق برقبته
 العبد فاذا اعتقه الوجه علم صار جنايا على حقه فصار مختار العدا كما لا ريب ان علم من سبب ملك لحقه فصار ضامنا للقيمة
 وروى الحنفى عن مالك في عبد قطع اصبع رجل فافترقه المولى بالف مائة المقطوع اصبعه فان فراه بغير قضاء فعليه
 ثلث الدية لانه العدا بغير قضاء تكون التزام العدا ورضائه وان فراه بقضاء بطل العدا وعليه القيمة لان العدا بقضاء تكون التزاما
 ورضائه لانه محبة فيه فقد حصل العدا على الجناية على الاصبع فاذا اصابته نفسا استحق حكم العدا ولم يرض بالتمام الدية كماله في
 القيمة **باب الحر والعبد والعبد اذا انتقل بارتجاع البوط** ما يملك
 على فضيلته احره في الحر والعبد والثاني في العبد **فصل** حر من على عبد وجب العبد على جلاله الجاني واختار
 براه الدفع ثم اختلف فقال الجاني على عبد او لا فاشترط وكذا المدفوع اليه اختلفا فقال مع جنة لان الحر الجاني عليه
 ما اوصى ان البادي بالجناية هو العبد فقد ادعى على المولى ان العبد وارث العبد في اختاره في العبد انه ادعى ان حقه
 يستحقه صحيح البولي ان العبد طابا ليطع به الحر كانت به صحيح واذا اعتل حقه سدد العبد لتعلق بدنها ايضا
 والمولى اقره بالعبد وانكر الارش فكوت القول فصار كاد يعاد قاعا ان الباري بالجناية هو الحق لان البات
 لول من جعل القول له شرعا كالنائب بالتصادق ومنه تصادقا ان البادي بالجناية انما هو الحر نصف
 قيم العبد للمولى والمولى خير من الدفع والعدا ولم ان يدفع العبد وادعاه الارش لان حق الجني عليه تعلق بعبد
 مدفوع اليد لان العبد جنة على الحر كان مقطوع اليد فله سئل بدنها وهو الارش وان تصادقا انهما لا يعلم
 البادي منهما بالجناية فهو الحر الجاهة نصف قيم العبد والمولى ان احسار الدفع بدفع العبد ونصف الارش بدع لان
 الحر البادي فليس على المولى الادفع العبد وان كان العبد من البادي فعلى المولى دفع العبد مع ارش بدع فلي
 ارش البدنة حام وليس له ذكره حال فني نصف الارش حر وعبد العتق ومع كل واحد منهما عتقا فانظرنا
 فني كل واحد صاحبهما اختلف مولا العبد والحر في البادية والقول المولى ان الحر يداع علم ارش جنايته على العبد

الجناية
 العبد صاحبها
 العبد صاحبها
 العبد صاحبها

وكان عليه ما فقهه وعندما التدبير لا يتخفى فصار الكرم يتناول بك بغيبته بكم بالضمير **فصل** ولو
مدبر بموت مولاه واخرج من الثلث لغيره ففقد المسمى للثلاث المالك عند المالك يسوغ فقهه فكذا هذا وعند ما توفى
مدبره فكون على عاقلة الا انه جابه المسمى بوجه القصة ومنه وقع بها اولاً من لومات المستع من ماله قبل العشاء قسم بالدين
من ماله واصحاب الجناية محلف المالك الحقيقي فانه لا يجزئ القصة ومنه ما لم يقض بالجناية للمالك من ماله الذي كان على اذلول
المالك فيفسخ الكتاب قدفع فاحيى الى القضاء استدل الحق من الرقبة لما التزمه فاما المالك الحكيم لا يتهم دفعه بماله لان الكتاب
الحكم لا يخرجه الدفع بالحق لانما استحل الحق البعض والعق لا يحفل بالبيع والذالم يكن من يوم الدفع بقصر الجناية ديناً ومنه
من غير قضاء اذا لم يفسخ الكتاب بوجه عاجز انما كانت مات وترك كتباً وعليه جناته ودين فيقسم بين مخرمايه واصحاب
الجناية بالحصص كما في المالك الحقيقي فافترج من الثلث كانت على العاقلة انفاً لا لصلوات الموتى وكذا ذكر في الفقه
في رضى عبد الله العتيق في رضى الموت وصيته في معتبر وفيه من الثلث فهو للمورث في هذا يعود الا انه لا يفرق في حق الجاني
على مولاه والمدبر لا يسوغ الجناية على مولاه بل انما يملوكه رجلاً ومنه فقهه ففقد ماله فاما هذا مكاتبه عند المخرج من على مولاه و
المكاتب يسوغ الجناية قطعاً على مولاه فانه كانت قبل ان يسوغ ترك ماله ولم يخرج من الثلث ففقه ماله بالاقراض فقهه ومن ارش الجناية
لان الكتاب الحكم لا يفسخ بوجه عاجز وهذا مكاتبه وترك كتباً عليه جنايته وسعاه فيبدر بالجناية لان دين الجناية كذا وقوى
من دين العاقلة فالدين الجناية وجب له من على مملوكه غير والسعاه وجب للمالك على مملوكه والمملوك من ماله وجب الدين
للمالك على مملوكه وكان المنة لوصف البعثة قائماً ولكن مناهم منع الوصية للمورث ولكن لا قبل من ان يورث وهذا فيه
ولم يزل لا يحبس المستع بالسعاه ولا يحبس الكفالة بها ويحس بالجناية وكذا الكفالة بها بعد القضاء عليه دين وصناية خلاص
فما ترك ولا يبدل بالدين وان لم يعنى الجناية ولا ماله المالك فانه من ماله الدين اذ لم يقض بالجناية والفرق ان علم دينه بالاجنبي
انوى من جناته لم يعنى بها لان دينه الاجنبي لا يسلط على اجنبي فانه من ماله عاجز وترك كتباً على الدين به والجناية سقطت
عاجز الحق لا يتعلق بكتبه كما قال الدين اقوى من جنايته فوجب البقاء به وفيه المستع الجناية الى لم يقض بها لا سقط لعجزه في اذالة
عاجز وترك كتباً على الجناية بكتبه فشا ويا في الوكادة والوثقة في اصاله ولو كان ترك ولا يسوغ ولد له ذكر كله الدين
والجناية ومن الورثة لانه الكتاب الحكم كذا وان ثبت من الكتاب العشرة وولد المالك العشرة بعد موته يسوغ جميع ما عا
ابنه فذكر ولد المالك الحكم بعد موته ولو سوغ في حصص الورثة ولم يسوغ في حصص الجناية في مات وترك ولد لم يكن على ولده شيء
لان الاب لا اولى بالسعاه في حال حيوة الى الورث عتيق وعتيق ولد يتعامل فبذلك مدبره مات وولد الى المورث لا يسوغ
فيما عا عليه ولو اوصى عتيق عهداً ومات حتى العهد فالورثة بالجناية فاشاء وادفعوا بالجناية وبطل العتيق واشاء وافترج
منه عن م يصفونه خرج من الثلث اولاً وبقي ان لم يخرج في حصص الورثة لان الجاني بعد دفعه لاد الوصية بالعتيق لم باعقاة
لانما دفعه فكون ما عا على حكم مملكت لم يصير ملكاً للورثة لان مشغولاً بالوصية ولكن للورثة فمن حق المالك كل ما كان
مشغولاً بالدين لان سبب الملك للمورث وهو موت المورث قد تحقق الا انه يتعذر عن افاده حقيقة الملك للورثة لان ماله وهو
كون مشغولاً عن المورث فلا يتعذر عن افاده حق المالك لهم ومن المالك بكون الجاني ان يكون الدفع الالهي ان يكون الدفع من المالك
والثابت له حق الملك في كتب فكذا هذا لشيء الورثة من الدفع والعذا فان افترجوا الدفع بطلت الوصية لانهم عجزوا
عن معذرها وان افترج فقد ظهر العبد عن الجناية فصار كأنه لم يحز فعلم ان يعتقد ويسوغ في ماله فقهه اذ لم يخرج من
الثلث ولم يذكر محمد في اذالم يحترجوا الدفع او العذر واعتقوا عن الميت ما فاجب عليهم لوجه الجناية وكل من
الفقه ابو هجر الهندوا في انه قال ان علوا بالجناية فقد اضراروا العذر وان لم يعلموا جنتوا الا قبل من القصة من الجناية
لان الورثة في حق هذا العبد الحق بالملك حكماً حتى كان لهم الدفع او العذر فصار كالمالك اذا اعتق العبد الجاني ومدبره الذي
في ذلك كله كدبر المملوك وتكون جناته على مولاه لان الذي عن المملوك في حق احكامنا لان يعقده المملوك التزم احكامنا لان يعقده
الذي التزم احكامنا لاننا اخافه عليه بالسعاه لاسلامه من حق كان حكمه حكم المالك لان بعد اسلامه وصية الاله المورث
عن ملكه نفياً للملك لان الكافر عن المملوك وقد عجزنا عن انزاله بملكه بالبيع لان مدبره وان لنا ملكه عنه بالكتاب لان كتابه

القيمة لا تتغير بغيره ومشاركته العقم لان الجنابة الثالثة كانت لا تقع على الاولى والجنابة الاولى صدرت عن خوف فادعى في حق
 الثالثة تخلف فحقته ولا يلزم المولى دافعا له الا ولعقم مشترك بينه وبين الثالثة فلم يغير ضمانا للثالثة بغير المدفوع لان
 ان بالعقد الثاني طهره عن الاول وكان في نفس العقم لان المدبر وان جن جنائيات لا يضمن المولى اكثر من قيمه واحدة ويكون للعقم
 مشترك بين اصحاب الجنمات فطهره الجنابة الاولى لم يستفد سببا لاسحقاق جميع العقم بل انفقته موجب للمحقاق بنفسه العقم
 فطهره في حق الثالثة وبموجب العقم الاول لا يفرق بينه وبين غيره فحقته والاول اذ زيادة عما حقته في علمه رده كماله في الاول
 بفضا لانه مضطر في الدفع في علمه من جهة القاضي فصار فعلمه مضادا الى القاضي فلم يصر متقدرا ولو اعطى المولى لا ينفقه
 ما بيننا وكذا لو حرم في وقوعه فالنكاح في هذه الحالة في الا انه لو لم يمتنع يوم الجنابة الاولى للمدبر بالجنس صار قائلا
 تنبها فيعتبر فحقته يوم سبب الضمان كعقم المخطوب يعتبر يوم العقب لا يوم النكاح ولو دفع المولى القيمة الى الاول في يوم
 قضاهما وقع الثاني في البرغم للثالثة بالاجل ووقع على الاول لانه العقم صارت مشتركة بينهما قبل الدفع فقد دفع بمقتضى
 حقته لا غير بغير اخذ فحقته ووضع المجرى الطريق او سقما للثالثة او صبه الماء بمنزلة الخمر كما في الفقه ولو عصب بالثالثة
 او استنكح بها في يوم ولم يعلم المولى لانه المالك في حق الجنائيات بمنزلة الحرار والمولى لو جن على المال يعلم بنفسه ولو جن
 على الاول في يوم العاقلة فكذلك المالك لو استنكح لرجلته والا فحقه احد ما شره الاخر في كونه في حق بعض الغرماء ولو دفع
 قبل السمان بطرد ذلك في الغرم السمان وقد قدرت السمان لغوات محل قبل الحق ولو وهبك مال كانه غراما
 اذن من المولى لانه كسب وكسب العبد بغيره فلا دين له **فصل** ولو قتل مولاه خطا يعني في حقته لا بالنزير
 وصية للمدبر في حقته وقد سلم له حقته لانه عتق عتق السيد **والوصية** للقاتل لانه القتل مبني على وجوبه وانما القيمة
 في حقته على المدبر ودرقته وقد عجز عن ذلك بسبب العقم فحقته ردها في العقم مدبره فحقته في حقته فحقته لانه او من
 يرضه مولاه هو ردهم لان القتل تنبها لا يوجب ما من الميراث والوصية وصية الوصية بالنزير والوصية لغيره بعد الموت
 وكان عند اقل موت المولى والمولى لا يتوجب على عبده ولا ولو وقع فيها مكاتب عزم فحقته ولو دفع بالاقول من حقته المدبر يوم هو
 وصية حقته المكاتب يوم سقط لانه المكاتب يتوجب على عبده لانه لا يملكه لانه لا يملكه فحقته فحقته مقام دفعه وايضا
 اقله لانه مستحق به ولو قتل مولاه عدا فالوثة بالخيار ان شاء او سلوه وان شاء او يمتنع في حقته ثم فحقته اما القتل لانه
 العبد يقتل بالحر وقصاصا او بالعام لانه النذير وصية بالرقه والوصية قد بطلت بقتل مولاه مبني على ان الفقه ابو جعفر القائل
 ولا رواية عن اصحابنا في عدا قتل مولاه هل يعصم به وبجاء القتل كالوقتل مدبر مولاه عدا ولو كان له انما دفعه فحقته ما سفي
 الذي لم يفت في نفسه فحقته وبقي في حقته اخرى منها لان العفو انما يقتضي نسيب الكسب والا والمدبر بعد موت السيد حر ومكان
 والمولى له سواء قتل مولاه خطا يعني في حقته في عدا له وعندهما يعني في حقته والدية على عاقلة مولاه وكذلك لو كان له
 مال والعبد يخرج من الثلث لانه المستحق بمنزلة المكاتب عند المكاتب فحقته مولاه خطا فحقته اذ يعني في حقته وعندهما المستحق
 بمنزلة عليه دين والمعتق اذا قتل مولاه خطا في حقته المولى على عاقلة مولاه مدبره جميع فحقته مولاه ما عفا فحقته بعد
 موته لم يربح ولدها في حقته عند ما من مديونة فلا سعادته على الولد الحق المديونة في ذنبه وعندهما نصفه بمنزلة مكانه
 مديونة ولا سعادته على ولد المكاتب المديونة في دين اهما ما دامت جميع فحقته مولاهما ولو دعت فحقته المولى من الحر
 يس المدين في حقته ويعتق الولد من الثلث لانه اقل من مولاهما فحقته في حقته لانه لا وصية للقاتل والولد
 ليس يقابل فحقته يوم عن الوصية ووصية الولد بالعتق وان ثبتت ابتعا لوصية الام ووصية الام قد بطلت بعتقها مولاهما
 او بطل ووصية الولد بقا لهما الا ان مال وارده وصية الام الولد منفصل عنها لام وصار اصله فضارت وصية اصله ونفقه
 فلا يجوز ان يرد ابتعا كولد المبيع اذ ولدت في بد الشئ لما صار اصله المنع الذي في تعالاهم مدبره من انشءه
 كانت فحقته على المولى على قدر ملكها فلو جن على هذا المدبر كاه بوز الجنابة منها على قدر ملكها فكذلك يرد جنائيات لان
 الغرم عليها ما قدر بقدر العقم لهما وان ادبر احد ما وجب فحقته عند المدبر لانه هذا النذير يقتضي الا ان نصيبا لانه
 صار حال الاجل فحقته الجنابة لانه مدبر البعض لا يفرق بينه وبين ملكه المالك فحقته البعض فصار نصيبه من المدبر فحقته

[illegible]

جميع على كاتب غير وموحد غير ونكوت ما اخذ من عاقلة الاجنبي ومن الامر ومن الامور بالوسط الثالث للعبد لان
كتب العبد وباعده الامور من الامر بنصف قيمه العبد مضروباً بوسط طين لان نصفه نصف باعتاق الامر ويرجع الامر بذلك الى
العبد لان مزايا دينه على العبد وما بقي من ماله فلعصبه المولى الامر ان لم يكن للعبد عصبه لان المولى لها الا ان الامر باشر قد يغير
حق والمبشر للعقل يفرق بحرم على المراث فمعمل كالميت فكيف ما بقى لا قرب عصبته الامر **باب حنانه**
المدرسة يعا الغاصب الميسوط ولو عصب يد اجنبي يد غرم المولى ارض الجنايه ويرجع على الغاصب بالاقبل من القيم ومن
الارض للارث وجبة المولى سب كان في يد الغاصب وحنانه والقيم يد له عن الرقبة فلو اضر الرقبة من المولى سب كانت
عند الغاصب كان المقتصر عدا قنار مع نعمته على الغاصب فكذلك يد له اقل عدل الغاصب رجله وغرم المولى قيمته ويرجع به
على الغاصب ثم عصبه افرقت عد رجله افرقت كانه منكم القيم للجنائات العبد وان كثرت وترا دقت لاجب على المولى الا قيمه وان
ويرجع المولى بنصف القيم على الغاصب الثاني فخره الما الاول لان النصف القيم وجب على المولى كناية كانت عند الغاصب الثاني
فيظهر المسمى المولى على الغاصب الاول بنصف القيم وقد اخذ منه كل القيم فبدل الى نصفه ولو قتل عد الغاصب رجله فده الى
المولى ثم قتل رجله افرغم المولى قيمته تمام يرجع نصراً على الغاصب فيسلمه عبد محمد وزفره عند ما يدفع ذلك الى ولي الجنايه
الاولى ثم يرجع يدك على الغاصب ثانياً المحرمان ما اخذ المولى من نصف القيم من الغاصب يد له عن النصف الزايفه ولي الجنايه الاولى
لانه انما اخذ بنصف القيم من الغاصب بحنانه كانت عنده فاذا سلم المولى الجنايه الاولى لصله استحق عوضه لانه لا تكرر الاثام فان
في نفسه واحد ولا يجوز ان يفتح البر والبر في ملكه واهلها المسمى ولي الجنايه الاولى في كل القيم لانه الجائمه حيث جنى كاه فاراعى القدر
والما منع عنه النصف المسمى ولي الجنايه الثانيه ومشاركته اياه فاذا وصل الى المولى من قيمه المدرس شئ وجب تسليمه اليه ولي الجنايه
الاولى حيث سب كان حقه ثم يرجع موزن يدك على الغاصب لانه استحق من يده ما اخذ من الغاصب بحنانه واقعه عنده ولو قتل يد المولى فقدر
يد الغاصب يرجع بنصف القيم فخره الما الاول لم يادرج به عليه لانه استحق هذا من المولى بحنانه واقعه عند المولى ومحمد يقا
فرق وقال لانه هنا المسمى ولي الجنايه الاولى في كل القيم على المولى ولم يسلم له النصف لانه اخذ منه ولي الجنايه الثانيه فلم يسلم واحد
حقه فيسمى بدسوسا النصف المسمى على الغاصب في الاولى سيد الاصل فلا يستحق المهر ولو قتل الغاصب او مملوكه او من ربه
الغاصب فهو هدم ولم يذكر فيه فله فاقول هذا بالاتفاق علىه فجنابه المقتصر على القيم معتبر عند ما والفرق بينهما
ان القيم مفيد اعتبار جنانيه ماله المولى وما كان دفع العبد الى الغاصب واخذ القيم منه فمحصل للغاصب العبد والمولى القيم فكيف
مباولة مع فكونه مفيداً لونه المدرس لا يقتدر اعتبار جنانيه لانه لو اعتبره معنى المولى الغاصب فقيمة لاه المدرس ما لا يجوز دفعه
ثم يرجع على الغاصب بمثل ذلك فلا يفيد وقيل الخلف فيهما واحد لان وجوب القيم على كل واحد منهما والسقوط بالمقامه فربما
في الخلف بان يبر المولى الغاصب عن القيم يرجع الغاصب على المولى نعم المدرس لاجل الجهاد وصار كرحلت اذ لم يكن
على صاحبه كرحله معاوه مثله في كس المعان لكذا واحد على صاحبهم سقط بالمقامه للملأ الوجوه فليد في الخلف بان يبر
اخذ ما صاحبه فخرج صاحبه عليه بخلافه فكل هذا ولو قتل عد الغاصب بولاه او عدل هدم عند ما والما هو دفع يعني القدر
والخلف في المدرس والقن سوا وقد مرت المسئلة **باب حنانه ام الولد على مولاها او غير الميسوط**
الميسوط جنابه ام الولد مثل جنابه المدرس وموافق باكرها لانها مملوكه للمولى رقبه وبها منفعه وانما لها وبها هبتان
صارها من الدفع كالتدبير فيعتب عليه القيم ولا اجبت ام الولد في المولى الاقل من رقبته ومن الارش لانه لو قدر على
القتل حتى جنابها دفن الدفن واذا امتنع الدفن فخطه على وجهه ثم يهره حنانه لا تقدم الاستبداد على جنابها يعني فتمت امره بالذبح
رقبته هدم واحدة ولو دفع ارشها فخلص من عهده الجنايه انصافاً لها كما ان اقل المولى يتخلص من الجنايه يدفعه فان جنت
ثم جنت شاة الثاني الاول هدم قبل القضاء ولا رابعه لانه دفع ام الولد ما يوس فله تعلق الجنايه برقبته بلزك على
الملايه القيم وسوم عن الارقبه واحدة فلم يلزم الاقيم واحدة على المكاتبه كانه في بابهم الزباوات اصله
ان صاته المملوك على مالكه كانت عمداً فمشتهر وان كانت خطأ فمهدد لا يوجب العدم من القصاص ومنك القصاص فيبد
القتل وان لم يكن ثلثاً فستفاد بها وكان اعتبارها فادفع فابسه الخطيئة الما لانه عند الاستحقاق الرقبه والرقبه مستغفله

[illegible][illegible]

المالوك

اِنَّ الْمَالِاقَةَ هُوَ فِى حَزْبٍ فَاِنَّهٗ لَازِمٌ
اَنْ يَكْتَفِ شَيْءٌ مِّنْ اَعْضَا حِجِّ

ولا يخرج من سعة الصبر عليها **باب الضمان في الحدود المبسوط**

[illegible]

ماہنامہ

[illegible]

التعريف بالكتاب

[illegible]

يتدفق المسلم لأنه قدف محضاً **فصل** رجل بشر جارية فوطئها ثم استحقها رجل والثاني وعهد له قاذرة لأنه وطئها بعد انعقاد سبب الملكوس
 البيع في لوازها الملك البيع يتدفق ويصير ملكاً وفقاً للسبب أو ثلث النسيئة للملكة وما لا يكون له المجد قاذرة لأنه لا ملك له في الحال ولو وطئ
 بعد وفاة المرأة فلا حد على قاذرة أربعة شهود وأما رجلان نكحوا امرأة غيبه فزوج الزاني ثم المزدوج قاذرة نكح المرأة فخاصته المالك القاذرة وما لا
 يتأهل به في القضا الأول رد المزدوج لأنه سبى الزاني لم يكن محضاً **باب** **من له المطالبة بالحد المبرور**
 وإذا كان المقتول بالزنا أيضاً فلا حضرة لأحد سواء حاكم أو غائب إلا أن السبب يلحقه وهو الحد لصون عصبه فمقتله ما به وما به ولو قدف
 متاعاً لمحمولاً لمحضرة الولد وأهله على أنه موصى به لأن المار والشارع على أنه يلحقهم الشيء في نسبه والميت نسب إلى الأدة ولذا الفرقة
 حرمة المصاهرة عما هو لا خلاف الأخ ومن ليس له قراب الولاد ليس له حد العذف لأنه لا ولد له فلم يكن العذف ميتاً ولا لهم ولو كانوا أكاراً
 أو عبداً أو المقتول سلم حد لهم فله فالزفر لهما الحد كحد المقتول لأنه العذف سواء لم يقتل إلا أنه يلحق الشيء في نسبه ثم يقتدى بالزنا
 تبعاً حكم الانتصار إلى الزنا وبالعقبه وقد ثبت بقا المثل وان كان لا يثبت مقتود أو ولد النبات لهم لم يتغير الحد فله فالمرء لسان ولد
 البنت لا يثبت السبب وإنما نسب المزدوج إلى الشاعري من نكح ابناً ابناً وبنتاً ابناً من ابناً الرجال إلا بعد نكاحها النسب متحقق ويصح
 الولاد مبرور في حق الشيء وبسبب فيه الأبعد والأقرب والوارث وغيره فيكون لابن الابن أن يطالب بحد الميت فله كذا
 الابن حياً وقال فليس للأبعد حق مع وجود الأقرب لأنه الشيء يتدفق الميت يزاد في حق الأقرب بزيادة العقب منه لأن
 المقتول ليس بطريق الوارث لسبب الأقرب يكون له الزنا بل المقتول بطريق أه العذف سواء لم يقتل في الشيء والعاقبة
 نسبه للميت والعاقبة ذكر سواء المقتول غيب لا يطلب ولد له الأصل ما دام قادراً على استيفاء الحق لا يثبت حق المتعاقب
 له ولأن الأصل في أنه بعدة فحكم الرجوع إليه المقتول حاضر فحيز بعض الحد بغيره بسم الله هو حاضر لاه عينا المقتول في
 استيفاء الحد فتمتع استيفاء البعض كالوفاة بغيره بغير بعض الحد قاذرة ميتاً وبعض أولاده غلب حد يطلب المقتول فله كذا
 أو كافراً والغائب من مسلم لأنه العذف سواء للميت مقتود أم يقتدى إلى أولاده تعالى السبب والحزوب والميت كان
 رجلاً قد دفن أم عبداً أو قاذرة وقد استسلمت فلا بد أن يأخذ كحد هو فالزفر الحد لاه الحد ولو وجب للام لا يورث
 ولا يجوز له كحد ابتداء لاه قاذرة بزماناً لا يزداد على قاذرة بزماناً وذكرنا هو الحد فله هذا أولى لأن القاذرة المقتول في حق العذف
 يتناول الميت مقتود أباً يلحقه من العار والشارع وإنما يثبت العار حكم التقديس إليه يقتدى بوصف ومن وصفه أن كان مبروراً
 وحد العذف لا يورث ولا يصح عفو المقتول ولا الاعتناء من عنه إلا أنه يقتل في العذف أو كذب شهوداً وأما اجتهاد فلا خلاف في
 السابق يورث ويصح العفو ولا خلاف في هذا على أن المصلحة في العبد عند هذه المصلحة في نفسه بولاه وجب سبب الشاعري
 لعونه أه الذي يكون له السبع القاضية والمراد بالحد مقتدر المقتول في نفسه من اشاعة القاضية واشاعة القاضية
 قتله بزماناً الزنا هام فقامه وكذلك اشاعة إلا أنه اشاعة القاضية بغيره عزم عرض المقتول وفي الوض فقامه
 من حيث الاستعداد وحق العبد من حيث المقتول فقامه فقامه بغيره عزم مقتله فقامه فقامه فقامه فقامه
 ضعف حق العبد باعتبار حق العبد من حيث القوة ودعاءه باعتبار أن المصلحة في نفسه لم يورث ولم يصح عفو من في الزنا
باب **الشهادة في القذف المبسوط** مسلم على فصيله أحد ملة الشهاد على القذف والثاني

في الشرائع على صديق مقاتله **فصل** في شهادته مع ما بالقذف والافراء بالقذف في جميع ما كانا لانه شهد امرهما
باننا القذف والافراء بالافراء عنه ومما يحلفان فلا على ان يجعل امرهما اعاده للامور على ابيانه في حاشية الشهادة شهد امرهما
على قذفه ايام يوم الجمعة والافريوم الخمس هذا لقاذف عندنا في خلا فالرأى ان الحشود وبه وان كان كلامه فالكلام ما يبعد
ويكرر فكيف يكون متحدا في اعتبار الاعادة لكن في حقه من القذف والاصلة في تأييد اعتبار الحقيقة فان السعد والاصلة في
حقيقة واختلاف الحشود به منع قول الشهاده كالو شهد امرهما بالاناء والافراء بالقرار ساه القذف كلامه والكلهم ما يبعد
ويكرر فكيف القول انما هو المحكي اولا ولا بعد هذا اختلافه لان كل واحد منهما الخاسع وقذفه وقت او مكان جاز له ان يطلق اذ
الشهادة بالقذف من غير بيان المكان والوقت ومصار كالو شهد بالبيع واختلف في الوقت او في المكان المعذوف جاز شاهد عدل
ومار عندي شاهد اذ في المعصاة لوم من اوله انما عامر الكفاية اصله ساه القذف في اللغة بان شهد امرهما بالوسيلة الا فر

انه اذا قذف انسانا لعام عليه الحد لانهم قالوا اذا سكر هذى واذا هذى افترى وهذا المختار في ثبوت
 هذا النكاح منهم انه اذا قذف نكاحا عليه الحد وبعض ما يلبس هذا النكاح ذكرناه في كتاب التشرية **باب الحدود**
 اذا اجتمعت بانكاح من نكاحا وباطل المبسوط واذا اجتمعت الحدود فلا يحلوا ان كانا من جنس واحد او من اجنسى
 مختلف فان كانت من جنس واحد دخلت بالحد وقذف او زنا او شرب غير مرة يكفيه حد واحد لان احتمال حصول
 المقصود بالحد وموازاة جواز الامة الواحدة قائم فكان في الثاني والثالث شبهة لعدم القابض فصار شبهة في دور
 الحد واذا اجتمع حدان وقد عصى في احدهما دار القول بدم ادركوا الحدود فلا يستقيم فان كانت من اجنسى
 مختلف بل اجتمع حد الزنا والسرقه والشرب والقذف والقابض بالحد فادبر احد القذف ان خاربا بالقطع
 وان يار هذا الزنا وحد الشرب اخرها وقال الثاني في عدم حد الزنا على القطع لانه لا يجوز المولاة من الكفر لان فيه
 فرق بين القذف والحد وسرقت زواجر لا مستلغمة فهدم ما موقوف العهد على ما موقوف اليه لا معاد العبد واجتنب
 واستغنا عنه في القضا فالصحيح العقيد وحد القذف المعظم فيه عقاسه مع فكان بعدم القضا اولى وللعبد في حد
 القذف نوع من القذف لانه من السرقه والزنا فكان تقديم القذف اولى وهذا لقطع وحد الزنا المستوي في الشوش
 ما كلمها بنت بالكتاب والمستوي في كونها عقاسه مع على الخصوص فصح الامام وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة
 جهاد وكان في الشوش والوكاد دون سائر الحدود والثالث بالكتاب فوجب باق على الكفر وان كان محصنا بدار
 النكاح كحد القذف ثم بالزعم ويبلغ غيرهما على الكفر والوكاد على الكفر في ان سمعوا منه انه قال اذا اجتمع في الحد والقذف
 او في قتل والنجاسه ذلك والحد القذف في النفس ويؤدي لا يستقام بعض الحد وقدمه ولو قذف جماعة
 من الكفر واحد او بكلام على حد فعلية حد واحد وقال الثاني في كل واحد منهم على حد فعلية الكفر واحد
 بل هذا بناء على ان حد القذف يجب عقاسه مع والعقوبات الواجبه عقاسه مع اذا اجتمعت كتبت بالواحد منها كحد الزنا
 غير فان قذف انسانا بعد ما حد حد الثاني لانه من ان الزجر لم يحصل بالاول فكان ايجاب التام مفيدا كما لو زنا
 بدم زنا ولو ضرب القاذف الاسطوانة قذف اخر ضرب الاسطوانة الاخير فقط لان الحد بعدم يبرم مقاماته انهم لم يجمع
 الحدان فالبعين منه لا يكون **حاصل** عبد قذف رجله فعصى ثم قذف اخر واخذ الاول فحرب اربعين
 في الثاني ماله مائتين سوطا لانه الاربعين وقع لهما ببقى الثاني اربعين ولو قذف اخر فدل ان باقي الثاني
 المائتين وتكون لهما جميعا ولا يضرب ثمانين مستانفا لانه ما بقى عام حد الاوار فحان ان يدخل فيه حد الاوار وعبد
 قذف ماله عشرين قذف اخر فحان الاول فحرب اربعين فانه جاءه الثاني فحرب لهما اربعين فاما لم يحى به الما وحين الثالث
 فستقبله القاضي مائتين وان جاءه الثاني فحرب اربعين لم له اربعين وقطع عنه وان جاءه بعد ما اتم اربعين لم يستقبل
 الحد فان في الثالث المصون رجله فحرب بعض الحد ثم ضرب ثمانا فحرب حد مستقبله وكذلك
 فحرب الزاني بعض الحد ثم ضرب وزنا باخرى ولو ضرب القاذف بعض الحد فحرب وقذف اخرى ثم قدم الى القاضي سوطا فحرب
 القذف الاول والثاني جميعا كحد الزنا وسقط الثاني لعدم اختلافه وان جاءه الثالث دون الاول فحرب جلدا مستقبله للثاني
 وبطل الاول لانه امكن او انه الحد للثاني لوجود دعواه واللعن القامة لله ولعدم دعواه وقذفه بغير سوط لم يوجب
 لا ذلك السوط لانه حد القذف لا يراه يكون عقوبة **باب الحد على الذي المبسوط** شهد اربعة
 من التصاري على نكاحه بالزنا فقتل عليه بالحد ثم اسلم لا يجد له الطارى في الحدود على القضا كالمقار له ولا يقبل شهادة
 الكافر على المسلم ابدا فكذا اذا طرأ على الشاهد وبطلان والى الله ثم يجب وقطع ما قبله بالنقض المكاف للحدود
 في القذف لم يعود شهادته لان شهادته على الكافر بطلت بالقذف وحديثه له شهادة على المسلم بالسلام ومنه فزوع
 شهود شهادته على المسلمين فتوهم على الكفار شهد اربعة من اهل الذمة على ذى النكاح في الحدود ولا يشهدون ولا الشاهد
 فانت على فعله منكره بينهما ومنه الوطى والتمكس منها ولم ينقل هذه الشهادة من حق المرأة لانه ما قبله فقبل على الرجل
 لانه كونهما كالشاهد فيهما على مسلم وذم سرقه بالواحد لا يقطع الذي شهد اربعة من اهل الذمة على ذم من امر اثنين

[illegible]

وجيب الصف لافق النور في

كتاب السيرة

سنة اذ انكس وانما كان الوز يستلحق الضم

الغلاف وهو الذي سبق
الغلاف اصنافه



ويعرف بانه الولاد والابن مادون بالدخول في الحرز والانتفاع بالرها عادة فانه لا يجرى بينهما الشئ والغنم عادة
 وكذا الوسوق من دوى رم محرم منه كاللؤلؤ والافيت والحار والحام والعم والعلم لا يقطع عنه في الشئ في ذلك القرب المحرم بسبب
 استحقاق النفقة عند العسر والحاجة فانه يثبت حقيقة الاستحقاق عند اليسار والغنم يثبت شبهة الاستحقاق
 والله المحرم ماذوه بالدخول في الحرز عادة فسد من الحرز فحقه وكذلك لو سرق احد الزوجين من صاحبه لا يقطع له منهما انقلد
 الملك وما في فاه كل واحد منهما مطلق الاخذ والانتفاع بالصاحبه من غير استئذان وبمبالاة وحشم ولهذا لا يقبل
 شهاده احد من صاحبه ولو سرق مناه من الرضاع لقطع واه سرق مناه من الزنا لا يقطع له من الام من الزنا في الحرز فله
 في الولد بدله من غير استئذان وكذلك الجناء فلا فاه الابن تناول مال الام عند الحجاب من غير استئذان ولا
 كذلك الام من الرضاع لانه الرضاع لا يتعلق به وجوب صلبه للاستحقاق حق في الحال الا ترى انه لا يثبت بالرضاع الميراث
 والعنق والاختان والاصهار اذا سرق بعضهم من بعض لا يقطع عند ذلك وعندهما يقطع فالجنس زوج كل ذي دم محرم
 منه كزوج البنات والافيت وكل ذي دم محرم منه مثابته والصبر محرم عليه بالمصاهرة كام المرأة واستها وامراه الاب فإزالة
 الابن وكل ذي دم محرم من اولاده الهما ان الثابت لهما باحة الدخول لاجل الزيادة وصله الرحم لا مطلق فلا يظلم باحته
 الدخول في حق اخذ المال بل الدخول لفقد اخذ المال حرام عليهم فلم يكن دخولهم في الحرز ماذون في حق اخذ المال بالسرقة
 بخلاف غيرهم من الاقارب لانه الدخول مباح لهم مطلقا فاه الانتفاع بالزنا مطلق له عادة لانه الدخول في منزله
 السروق منه مباح له لولا اقيام سبب الاباحة وهو القرابة المحرم وهذا السبب ان لم يقدح في اباحة الدخول في
 حق اخذ المال فلا اقل من ان يورث شبهة الاباحة وشبهه الاباحة مانع من القطع ولو سرق من مطلقه طله قابلية
 اولادها لا يقطع في حاتم الرواية وفي رواية يقطع لانه كل واحد منهما ممنوع عن الخلوة بصاحبه ولا حرم الخلوة بينهما
 ثم الدخول لئلا واحد منهما على صاحبه فنقطع كما بعد انقضاء العدة وحسم عام الرواية ان الدخول على المرأة لا يقطع
 عليها بصانته لما فيه فانها مشغولة بما الزوج وللمرأة حق الدخول في منزل الزوج لانها مأمورة بالسكن حيث سكن الزوج
 فتمكن الخلوة في الحرز فلم يجب القطع **مسألة** ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع لانه مادون بالدخول في بيت المولى لا فاه
 المصلحة شرعا وهي فاهما شرعا لقوله تعالى فواؤن عليكم بعضكم على بعض واما عرفا فان العبد يدخل في بيت مولاه
 من غير استئذان وحشم وكذلك لو سرق من ابني مولاه او من احدى زوجة مولاه او من امرأة مولاه لم يقطع المولى
 بالسرقة منه فعبد بمنزلة لانه العبد عامل للمولى فتكون اخذه كاخذ المولى ولانه يدخل في بيت مولاه من غير استئذان
 ويدخل في حرز مولاه وكذلك المكاتب اذا سرق من مال مولاه لا يقطع لانه عبد ماني عليه دم وكذلك المولى اذا سرق من مال مكاتبه
 او عبد المادون له لانه في المباح للفرق فاورث شبهة ونقطع بالسرقة من العبد لانه العبد وان لم يكن مالكا لغيره لا
 يختلف عن المودع والقطع يجب بالسرقة من المودع فكذا من العبد يقطع بالسرقة مال الذي له مال معصوم محذور كغنمه واذا
 سرق من مال بيت المال لا يقطع لانه لعمامة المسلمين فيه حق ولو سرق من غيره مثل تعليم لم يقطع لانه الاخذ مباح له
 اذا لم يجرى حق فقه وكذلك اكل الذي يوجب له السبب الاخذ قائم وهو كون المأخوذ من جنس حق فاه لم يعلم
 في حقيقة الاباحة لمانع وهو الجمل اورث شبهة الاباحة ولو سرق منه عرضا يقطع لانه ليس له حق اخذ العرض لانه
 ليس من جنس حق الا ان يقول اخذته رهنا بحق او قضا بحق لا يقطع لانه ادعى الاخذ باذنه لا اخذه في الجني ليكون
 مصورا رهنا الا بالرضا فصار مدعي الاخذ مباحا لا يقطع ولو ادعى الاخذ من مال المأخوذ بالافترار لم يقطع وكذا هذا
 ولو سرق من دار اجرها فالاندر حقه يقطع وقال ابو يوسف وقول محمد مضطرب لانه لو كان في ملكه شبهة والخلل
 في الحرز لانه ملكه قائم في رقبته الدار بعد الاجارة فانه سبب الملك المنفعة فاه ان قد حقه الملك في المنفعة سبب الاجارة فله اقل
 من ان يورث شبهة الملك كمن زوج امته من انسان غوطرا لا يجرى لقيام ملك الرقبه فكذا هذا لانه ملك الرقبه لا يورث شبهة
 الملك في منفعة الدار لانه منافعه اصابته مستحقة لملكه المستاجر بالاجارة لانه استحق منافع الدار فله الملك الا فرغ قيام
 الاجارة بغير ملكه كالاجارة والاعارة من غيره فكذلك عتق الرقبه فلم يثبت شبهة الملك في حق المنافع بخلاف ملكه لانه

[illegible]

والخليفة

ولا اخذ بتاويل الامر بالمعروف ولكن بشرط الضمان عند البيع فلو لم يضمن اخذ جنابه وعند ما لا يتم الضمان
منه لو ابلغها متلفا يغني ولا يقطع في الوارث والقصب والخلع والطرف لانه ما رافقه فان الصنع لم يوجب عليه
محرره عن هذا المقام الاثر ان الحصة بسيطة غير الحوز كمن يبيع العصب الا الحصير البغدادى فان يقطع فيه لانه الصنع
غالبه فيه على الاصل فخرج عن هذا المقام ولا يقطع في الخشب الا في اشيا الساج والعود الهندى والخزف والصدل
لان ذلك من اعز الخشب وانقص الاموال وحز مزارا من الاموال الغنيم وكذلك لو جعل من الخشب الذي لا يقطع فيه بابا او كرسي
فقطع لانه هذه الصنع صار ملحقا بالاموال الغنيم والحز في الكمال وبطلت الحالة الاولى وحصلت الصنع غالبة
في اصل الخشب وذكر الحسى بن زياد عن ابيه لو سرق قطع ساج او قطع صنوبر ساوى عشر دراهم قطع عماله او قطع في العود
والصدل والابنوس والياقوت ولا يقطع في الصنوبر **فصل في** لو سرق ملوكا صغيرا لا يضمن عن نفسه لقطع عندهما فيلانا
ولا يقطع عندهما لو كانا في مكان المسروق بشبه عدم المالكية لان السروق قبل الرق لم يكن مالا مكونا ادنيا مكمرا
لان المال لم يكن ماله والكرامة تتبع الاهانة وبعد الرق بقى ادنيا مكمرا ماله لان مال يكون ماله والكرامة تتبع الاهانة وبعد
الرق بقى ادنيا مكمرا فلو رث بشبه عدم المالكية وصار كالسروق صبيبا ملوكا صغيرا عن نفسه لهما ان الادنى من طرف عليه
الرق وهما في ذلك المتكسر انشبت عنه معنى الادوية والكرامة والحق بالبراء والجمادات في حق الحقان الكرامة في انشبت اهلهم
السراوات والولايات والمالكيات لانه بالكلية لما اختلفت على طاعة الله بنوعه عن عبوديته فاسد جعل عبد العبد
وعرضه للملك جزا على استنكافه فلم يبق مستحقا للكرامة فلم يبق كونه ادنيا مضافا للمالكية مع قيام الرق عليه فلا يتصور
في المالكية مع ان يكون بحالة السرق لاشياء المالكية مع الخشب ولو سرق صبيبا صغيرا عن نفسه عليه على او سرق صبيبا
من نفسه او ذهبه ان يقطع عليه في نفسه لا يقطع علم فاعليه اذ لم يعلم عماله في السروق ثوبا لا يساوى عشره في طرفه حرام
مستدرة ان علم بالدرهم قطع والمعلم لا يقطع والرق في المالكية والملك كالتبع للمصنف والمصنف لانه الصبي المالك والمصنف
انما يربك بالعلمية ليرتد به وان لم يربك يقع له صبيبا فصار مسروقة تبعا للمصنف والمصنف علم به او لم يعلم ولا يقطع في سرقه
الاصلي فكذلك سرقه التبعية فاما الزاد من المسروقة في الثوب لا يصير تبعا للثوب لانه انما ابتدأ الدرهم في الثوب ليعطى
ليزيد به الثوب لا لسرق الدرهم فان علم بها فقد سرق ما فصار الدرهم مسروقة فكذا واصل **فصل في** لو سرق
ثوبا فبقيت الدراهم منطوية في افرجه وسواى عشر دراهم اترك الثوب على المارق وضمنه فتمت حتى لا يقطع وان
اخذ وضمنه فتمت الاقتصار قطع وقال النوكب لا يقطع لانه لو لم يملك فيه سبب الملك ومواسيق لكان الحرف الغاشق استنكاف
لثوب ما وصيه ولما كانت المالكية حق بضمين جميع القتم ولو ضمن السارق فتم الثوب بصير الثوب ملوكا له من وقت الشئ
وكذا سرق شيئا فيه سبب الملك سرقها لا يقطع كالسروق ثوبا لشراؤه على ان فيه حيازا للبايع ثم في البايع البيع لا
يعلق الشئ لقيام انعقاد سبب الملك لهما ان السبق ليس سبب الملك سرقها بل بسبب لو ضمن القتم لانه يشهد ان كل واحد
السبق بسبب لو ضمن الضمان لانه بسبب لشئ الملك المضمون وانما يفسد الملك المضمون للضمان بطريق التعريف وهو
مفروض فتنفى المعادة حكما والالتزام ومثل هذا لا يبيع بشبه لانه لم يستند له وليد سبب ولو سرق شاه فذبحها في الدار ثم افرها
لم يقطع لانه السرق انما علم عند الخارج وما تمت الا بالسروق لا يبيع بها لانه صار حراما ولا يقطع فيه ولو لم يدر القاي فتم
سرقها لانه انشبت عن علم بضمين لانه اضرا اثنا بضمين يقطع وان اضرب واحد لا يقطع لان النصا بشرط لو ضمن لقطع
وانشبت القصب بقول الواحد كاصل السرق المستأجر سرق ابرق فتمت فتمت الف وفيه مسئلة او ابتدأ سرق فتم
بهايا وفيه ساوى عشر درهم لا يقطع لانه هذه السرق من وجه للثوب لقطع وهو وجه لثوب فلو سرق ابرق فتمت فتمت الف وفيه مسئلة او ابتدأ سرق فتمت
فتمت وقم الا ان اتهمه وجه العلم درهم قطع وكذلك لو سرق حمارا فتمت فتمت وقم عليه اكان فتمت درهم قطع لانه الاخذ بملوكه
سرق لقطع ما لم يدر سرق جلود السباع المدروسة فتمت ما لم يدر فانه لا يقطع واذا جعلت معه لوباط قطع لانه اذا جعلت
بساوا من غير خارج من ان يكون هود سباع لانه اذرت ابعاضا ومعناها فقد اختلف رجل سرق حكاما لم يقطع لانه مباح الاصل
ومن الصنع التي احدثت في السمك لم يوجب زيادة محالها لانه هذا الصنع فله يكون هذه الصنع معتبر قال ابو جابر

[illegible]

21

او مقطوعه الاصابع وتقطع وذكره افلا في زفره يعقوب ان عند الخوف لا يقطع وعند زفره يقطع لاي موضع اليد
التي او مقطوعه الاصابع ليست محل القطع لما عليه القطع شمس لولم يقطعوا اليدها ومطلقا لهم يتناول
الكامل من المساو ولا سائر الناقص الا بالارادة كذا قوله كل مملوك في حرم يذلل بحكم المالك الا بالنيه وكذلك اليد الناقصه
لا يدخل تحت مطلق لم اليد فممكن محلا وبه ظاهروا انه المستحق بالسرقة قطع يده التي لقراءه عبد الله بن مسعود ربه
فاقطعوا اي يانها وكانت الحبله للقطع ثابتة بلم العني ومن حيث انه بمن كمل لان اليد ما تكون على عينه ولا نقصان فيه
وانما نقصان في اليد والحبله غيرا به بلم اليد ولا المستحق قطع يده اليغره والسرور والمستغنا الناقص بالجامد جاز
عند تعدد شمسها الكامل ولو سرق واياه اسم اليسرى مقطوعه او شلا او اصبعها منها سوى الا بهام لم يقطع لانه قالم الاصابع
بالا بهام وقصار فوته كفوت الاصابع كلها وكذلك الاصابع من غير ا بهام ينزلان منزله الا بهام في نقصان البطش فان كان اصبعها
واحد سوى الا بهام قطع لانه فواتها لا يوجب ظله ما بقي في منفعه البطش فجعل عنوانه في الكفارة فان لم يقات اكثر
الاصابع من غير الا بهام منع جواز الكفارة لاصوات اصبعين وهذا فوات اصبعين منع وجوب القطع والفرق ان للمانع
من جواز القطع سواء ملك من وجهه ومن فوته منفعه البطش والهلاك انما تحقق لفوات الاكثر لان فوات اكثر الاصابع
لفوت منفعه البطش الا ان القطع عقوبة والعقوبة كمال لدرها فاقسم الاصابع بمقام الاصابع احتيالا لدرها لان
شبهه الهلاك لم يحد كفوتها والكفارة معاده كمالا لا يحا بها فاعتبرنا في حققت الهلاك ولو كانت رجله التي مقطوعه الاصابع
من يقطع يده التي ينظره كان يستطيع ان يقوم على رجله العني في شمس بها فانه يقطع وان كان لا يستطيع لا يقطع لانه الرجل فوته
منفعه الرجل سواء يقطع الاصابع وقد لا يثبت في النظر فانه اقامه ام فاته حله في اليد لان فوات منفعه البطش في العمل ثبوت
الاصابع كلها بابت ثقبه للاحتياج فيها في التحرير انما قايمة او فاته الا ان فوات اكثر الاصابع قايمة مقام الكل لان ثبوت
الاكثر ثبوت منفعه البطش كما ثبوت بالكل ولو قال القائل ان الحد اقطع يمين هذا فقطع ياره ان كان حفا لا يفيض خلافا لثاني
ان الحفا لا يقطع الغناه كالوا تلف ما في حفا لانا ان عند ا في لوقد قطع اليسار لا يفيض لما يفيض فاذا اخطا او لم
وعند ما لم اخط الى قطع اليسار ولم يعلم انه سارق وسكت السارق ولم يخبر به ياره صار باطلا لانه اليسار لا يقطع
والنزل ما يقطع صان الاطراف فان كان عمدا فلا يلحق عليه عند ليه وعند ما يفيض قايما لانه تعدد الظلم فلا تقدر كالتف
اذا تعدد الجور في حادثة يفيض وكذا لو قطع رجله اليمنى وان اتلف الرجل الا خلف يده وهو اليد اليمنى لم انه اتلف
واخلف في حفا لانه اليد اليمنى بالسرقة صارت على شرف الزوال والقوات وصارت كالفات مما جرت الاعتراف لانا
سكت له التي يقطع اليسار والاملاق لا خلف يده اوضح منه لا يوجب الضمان كالشاهد من اذا شهد على الامان
سبع عبد فتمت الفدائف او الفيز او يعق عبد بمثل فتمت او اكثر ثم رجعا لا ضمان فكذا هذا **باب** **السرقة**
السرقة بالاقترار او بالبينه الملبوط سايه على فصول اربعة اقوال واحد سرقة والثاني في اقوال
اثنين سرقة والثالث في اقوال السرقة بالسرقة **فصل** وان اقرب سرقة من يقطع عند ما واليدون لا يقطع ما
يزم من لانه القطع حق الله تعالى المخلص فغيره عند اقوال بعد الشهاده كالزنا وذلك لانها كبرى قيمته وهو رذيله
فتمت الزنا واسترها والحكم لا يشترطها وانما عتبا في شرط العدد في الاقوال احتال لدرها واضعافها بدليل انه لو رجع على
الاقوال بالسرقة عار جرم فوجب في شرط العدد في كل الزنا لهما ما روى انه النبي صلى الله عليه وسلم قطع على سارق صفوات
بالاقوال من واحد ولان الاقوال في المرة الثانية لا تبدأ الا ما افاده الاول وانما صحته باعتبار حال الحرة سواء كان حادرا
من عقوبه وطا بنه وطوا عيه ولكن عار راعي النهم وليس للكرار فيه فايد فلا معنى لاسرائه من اخرى وفي الزنا شرطنا
العدد في الاقوال لهما لا قسا فلا نفس عليه غيره ولا يقطع ما لم يصدق في المرة لانا الاقوال ان حرة في الموقر من
سبط يرد وفي الموقر مطلق السرقة في لا يثبت بدون دعواه في صحه ما وجه دون وجه لا يقطع فان رجع على اقوال على
رجوعه لان القطع حق الله تعالى المخلص فيصح الرجوع عنه كذا الزنا وشوب المحنى لانه الرجوع منها ورث شبهه وتمت في الاقوال
والشبهه دار من الحد لم يصح رجوعه في الملا لانه ثبت مع الشبهه ولو قامت الشهاده على اقوال بالسرقة وهو لا يقطع

ابن سراج هو محمد بن عيسى اللص اذا دخل دار رجل فعمل به صاحب الدار وعلم انه لا يقدر ان يافق يدر له صلة سوار فخل عليه مكابرا
او غيره مكابرا وصور يداه اسوق فانه فعمله لا تقدر ولا يد عليه لصوص وقفا على قوم واخذوا متاعهم او غابوا لكن يقدر ان يغير
المتاع عليهم جاز لهم ان يعاقبوه لانه عكسهم في المتاع على اربابها وان لم يقدر او غير المتاع عليهم لانه لا يقدر ان يغير
المتاع على اربابها وقد يقدر ذلك **باب** **قطاع الطريق ليسوط** قاطع

قطاع الطريق لمبوط قاطع

الطريق لا يخلو ما كان قتل واخذ المال او قتل واخذ المال ولم يقتل **قوله** قتل واخذ المال والامام يصليبه
ولا يقطع يده ورجله من خلاف وان قتل ولم ياخذ المال يقتله ولا يصليبه واذا اخذ المال لم يقتل يقطع يده ورجله من
خلاف ولا يقتله ماروي محمد بن ابي يوسف عن الكلبي عن ابي صالح عن ابي عيسى **قوله** واذا رسل الله صلى الله عليه وسلم ابا بردة هلال
ابن عويم المديني قال لما اتى انا من ابي بردة في الاسلام فقطع عليهم اصحاب البرية الطريق فزل جبريل يرمي بالحدود ثم ما من قتل
واخذ المال صلب ومن قتل ولم ياخذ المال قتل ومن اخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله من خلاف ومن جاء مسل اعداه المظلم
بما له من الشر فقتل عيسى بن كثره من قطع الطريق صد اعننه فحرقه فقتل من غير خياره فلهما يتولى اصحاب
القتل اهراب الامام بخير ان شاعله وان شاع صليبه وان شاع قطع يده ورجله من خلاف لان الله مع ذكرا انواع الحدود وبكلمه واوانها
الخير والجواب عنه انه يجوز ان يذكر او يراه او لا الخيرة في ان القول به ولا تطعم من انما او كقول معناه ولا تكون
وهنا قامت الدلالة على ان المراد من او الو او هو حديث جبريل صلوات الله عليه ولان جنائيه قطاع الطريق متنوعه
في غلظه ومتوسطه ومنفقه فتنوع الجزاء كذلك لانه لا يجوز التسوية بين الجنائيه المغلظه وبين الجنائيه المنفقه
في الجزاء لانه لغلظه الجنائيه الرأيه غلظه العقوبة ولخفها الرأيه تخفيفها في المراد من قوله لا او تنقوا من الارض من
الحبس في قطع الطريق بالعموت والسرقة لا النفي من كل بلد بلع اليه فيطلبهم الامام طلبا حثيثا حتى ياخذهم من محبسهم
حتى يدرى انهم في الامام انما صاروا مورا سقم لينفذ فيهم عن المسلمين بالكلية ودفع شرهم بالحكم انما تحقق بالحس
بعد الاخذ بالبالغي والابعاد من كل بلد لانهم سفلوا من بلدهم بلدهم وقدر الاخذ وصلا لطلب حتى يهرى من الاماكن
التي يمكنون فيها من قطع الطريق ويقوم هي بهم من تلك الاماكن مقام الحبس بعد الاماكن في الحبس ايجاد عن الاماكن
التي يمكنون فيها من قطع الطريق لان الواحدة الغاية لا ينقطع بها الطريق لانه المار والسائل مما لا ترك المور واجل الواحد
وجل قطع الطريق ليلدا او نهان في الحضر او فمات القرى العامر فيسقط الطريق تحتها لان قطع الطريق لا يحصل
لانما انقطاع المار على سبيله والمار والسائل لا ينعنون في النظر في الحضر ولا في القرى والمصر بوقوع هذه الحادثة
لانهم يحرقهم القوت والاعانة من جهة الامام او من المسلمين ساعة بعد ساعة فلا يترك المور والمطارق وان قتل واخذ
الماله قتلعت يده ورجله من خلاف وقتله او صليبه وان شاع الامام لم يقطع وقتله او صليبه وهذا قول لا يفتنه
وعند من اعتلوا او صليبه ولا يقطع وقالوا لا يقطع ميتا بعد القتل لانه ان قطع الطريق جنائيه متحدة في
القطع والقتل كل واحد منها صرح به بدليل ان القطع شرع جزا وحده كما اخذ المال وحده فلم يجز القطع من الحربي
جزا على الجنائيه المتحدة بل يدخل في ذلك النسخ كذا السرقه مع الرجم وعرض الخمر مع القتل ولكن يجب التعليل
في وصف الجنائيه اذا تعلقت الجنائيه له ان قطع الطريق جنائيه متعدده متفرقة في وجه متعدده مجتمعه في وجه لان قطع
الطريق متحد باعتبار داه متفرقة متفرقة في حق من انقطع الطريق عليه لانه قتل نفس واخذ مال فوجب لغير الاماكن
شأن جمع بين القطع والقتل كما انه حد واحد اعتبار العدة الجنائيه وافراقها وان شاء لم يجمع وبطلان وصفه
اعتبار الجهة الاماكن في ظاهر الرواية بخير الامام في الصلب وروي عن لا يوجب ان يترك الصلب لانه منصوص
عليه في قوله لا يوجب صلبا معناه وبطلان المقصود به التفسير ليعتبر به غيره ووجه ظاهر الرواية ان معنى الزجر
التشهير بصلب بالقطع والقتل والصلب زياده مبالغة في مكان الخيار في الامام واذا اراد صليبه فقد ذكر الكرخي انه
لصلبه صياح يظعن حيث سدوانه الايسر في قوت وذكرا المحاوي لانه يقتله او لا يصلبه وهو قول الشافعي لان اذا

ولم يصح برودة اذا ادعى القول المائتين لانه اقهره مائة فوجب القطع والقطع اذ لو ثبت للحيث الضمان والمائة الاولى لادعىها القول بخلاف المسئلة الاولى ولو قال سرفته مائة درهم لابل ما لم يقطع وصح المائة لانه اقهره مائة لانه لم يدع الموقوف منه واذا قال سرفت من هذا عشرة دراهم لابل سرفت من هذا عشرة وقال ابو الوفاء في عشرة لله وعشرة واقطع للثاني وقال ابو الوفاء لا يقطع حتى يفر للثاني من ارضي ثم رجع الى قوله في اذ اقهره قطع ولو قال سرفت من هذا عشرة دراهم لابل سرفت من هذا عشرة ولا يقطع درهم قال لرجل سرفت من هذا عشرة من درهما لابل عشرة وقال ابو الوفاء لا قطع عليه وقال ابو الوفاء لا يقطع بشيء من ارضي اذ قال سرفت عشرة دراهم لابل تسعة فلا قطع عليه في قولي قول ابي لان التسعة صارت دينا عليه قبل ان يفر بالمشي ولو قال سرفت هذا الف دينار وهو باري ما لم قال لا ولكن سرفت هذا الاصل يقطع في قوله في الاول لانه رجع عنه ويقطع في الثاني ههنا قال سالت ابا الوفاء رجل قال سرفت من هذا عشرة دراهم لابل سرفت من عشرة درهما لابل عشرة دراهم قال يقطع في قاسي قوله في عشرة وعشرة في قوله في عشرة العشرين الذي رجع عنه في قوله في عشرة العشرين المائتين من ارضي قطع ولا يقطع

باب ما يضمن السارق وما لا يضمن ويتراد الما المضمون المبرور

قطعت يد السارق وقد هلك المروءة غداً ان لم يملكه لم يضمن خلاف السابق وكذا اذا ذبح بامرأة مكره
 بقاء الحد ولا يؤرم العقب خلافاً لقوله عم لا غرم على السارق بعد ما قطعت عينه ولا ان السرقه وردت على مال
 مضموم حقاً للعبد له المالك كان مضموماً بعينه واحده وهي العنقه المانسه حقاً للعبد له المالك مع خلق
 الاموال مباحه تمكيناً للعبد ومن دفع حواجرهم وانما ثبت العقب الواحد بالانوار حقاً للعبد لا دفع منازعه
 الغير وقد اجمعت هذه العنقه الى المروءة حاله السرقه لتعقد السرقه جفائيه على حق الله مع قطع عقد موصيه
 للقطع له القطع من الله مع واحد من مضموم حقاً للعبد لا موصيه بالانوار حرق سرقه فخر واحد فخر
 ثم جازا القوت وانتموا السرقه لا يضمن لهم شيئاً اذا هلك المروءة غداً او لم يملكه بعد اذ ذبحه وعند ما صبي المروءة
 لا المحاضر له المسقط للمضار من القطع والقطع يستوفى بازاء سرقه الحاضر لا بازاء سرقه الغائبه له السرقه الغائبه
 لم تثبت عند العاقب مضمومه الحاضر فانهم لو هضموا واحداً من السرقه فالقاضي لا يامر بالسارق برد المال اليهم ان كان
 قائماً في يد ماله يفتوا اليهم على السرقه واذا لم يمس سرقهم عند العاقب لا يبيع للقطع بازاء سرقهم لانه لا يستحق
 بازاء الكل الا واحداً ان القطع وقع على السرقه كلها لان كل السرقه تظلمه صاحب الحق في علم الله ان القطع
 لا يعلم بالسرقه فثبت ان القطع وقع بازاء سرقه من الحاضر واذا ثبت الباقي من السرقه بالبينه ظهر الحاضر
 ان القطع كان بازاء الكل والقطع يستوفى فباسم ولا يجب بالسرقه كلها الا قطع واحد فقطع على الكل في علم الله
 كان هذا العذف اذا ذبح جماعة وقضى بالحد فخدم هذا السابق وانتموا فديهم لا بد ثانياً لان ما وقع من الحد يكون
 بازاء الحد فكذلك هذا الفتاوى رجل استنقذ المصروع مع ماله لا ساوى عينه حله ان يعاقبهم لقوله
 فالمدونه ما كدتم المال تقع على العليل والكثيره نوادر معي فالتاويون في انما عصى الرجل في حق الاخر يرد
 له باخذ ماله ان كان اقل من عشر دراهم فانه عليه ولا يقتله وان كان قدر عشر دراهم او اكثر فانه عليه وكذلك
 ويحد جلاعه او انه يريد ان يغلبها على نفسها فخره بهاله ان يقتله وكذلك جازيته وان كان راه مع امرأته او مع امرأه
 له بالقرانه في مطاوعه عاذا ذكره صلها جميعاً او في نوادر ابن رستم ان كان معمر رقيق او طعام او ماله وسوقاً
 على نفسه الجوع والعطش له ان يعاقبه بالبيع وان كان لا يخاف على نفسه فانه يعاقبه بغير ماله في باخذ منه
 بيع من صاحب الرغيف والماء واذا كان صاحب الماء يحتاج اليه وهو ملكه فهو احق به منه اللص اذا قد اراد له
 واخذ المتاع فخره فله ان يقتله مادام المتاع معه وان روي به فليس له ان يقتله لانه لا سناويه الحديثه ونوادر
 ابن سماعه قال محمد اللص اذا كان سبب النيت فراه صاحب البيت صاع به فانه ذهابه والا نه قتله وقال محمد
 في نوادر ابن رستم ان راه سبب قتله نعزم دينه وقال ابو جهم سمع قتله ولا نعزم دينه وذكر في المجرد ونوادر

حياتك مثله ويجرام وما ذكر الكوفي أصح له المقصود هو الأيلا م والجزء انما يحصل اذا صلبه حيا بلزخ
يحصل بالصلب حيا اكثر مما يحصل بالصلب ميتا كالرمح لما كان الرمح والايلا م يحصل اكثر مما يحصل بالقتل من اباي
شرع الحديث باب الزنا بالرمح لما بالقتل بالسيف فكذا هذا ثم في ظاهر الرواية يترك على حقيقته ثلثة ايام ثم على سنة
بناهاه ليدفع عنه لانه يتغير بعد هذه المدة فيتاوى به النفس وروى عن ابي حنيفة انه يترك على حقيقته يعقب
غيره حتى ينقطع فسقط الرد والميتة سواء في الحد بالايلا م وفي القتل رجل منهم وقتلوا جميعا وعندنا الشافعي لا يعمل الا بالايلا م
والصحيح قولنا لان اسم يععلق هذا الجن بالحد وبالسيف في الارض بالفساد لما بالقتل بقوله يعاقب في الدار
اسمه وروى له وقطع الطريق انما يحصل بالجارية والعتال لانهم يأخذون للآية جوارها من المالك فلا تمكنهم الا بالايلا م
والرد في الحرب والعتال كما لم يشر له الرد انما يقف ليعقل اذا وجد الرقص وعلى من الميتة فاعتبر ميتة او ميتة
يباع قتل الرد من اهل البقي ومما هلك في الحرب كان يعمل الميتة ولاه الرد في الارض بالفساد كما لم يشر
فقتل كذا في اهل البقي فاه وقتلوا واخذوا المال ما باوا واصطحو ولم يردوا المال فقتلوا واخذوا للميتة سقط عنهم الحد
ويقتل قصاصا وفي الرد الصوري اكتاب ولم يرد المال لقطع له اسم مع الحقة الثابتة في قطع الطريق عن اقام عليه الحد
فلا يبقى الا فلا يحجب الحد وفي السرق الصوري لم يمس الثابت من ماله من وجب عليه القلع وانما ذكر الميتة سبيل التوبة
بقوله عن تابعه بعد ظلم واصح الامة وليس ممنوعون التوبة والمهنة سقط الحد عنه كاي الحد ولا سقط بالتوبة وقبل
الاخذ اذا كان المارسة القطع لغوات الحظوظ لا بالتوبة ولو قتلوا واخذوا المال فقتلوا واخذوا للميتة سقط عنهم الحد
يعمل قصاصا لاحد ولا يجب القطع على قاطع الطريق ما أخذوا للميتة لانه تقتل ايجاب القطع لانه معلق فاخذ
مال مقتدر وهو العتال ولم يوجد مقتدر ايجاب القطع والقتل جميعا لان سبهما قطع الطريق فاخذ الميتة العتال في
ولم يوجد مقتدر ايجاب العتال فلا كمالا في الحد العتال في غير النقام جنابا في حد وهو واخذوا للميتة لا فاخذوا للميتة
العتال في حد فاخذوا جنابا لها اثر ايجاب القطع اذا بلغ نصيبا في جنابا اخرى انقضت اية العتال اه كعمل حد كمالا
كما اذا كان الماخذ نصيبا العتال عن شدة قطع الطريق واخذوا المال قتل وصلى المال لانه قتل واخذوا
المال عتال قطعوا الطريق ومنه امرأة فتول المرأة العتال فقتلوا واخذوا للميتة ولا يقتلوا في الرجال يقتلوا في
دوا المارسة عند الموت لانه العمل من المارسة بشرط غلظ جواب الرجال فاذا العتال قتلوا شوطا عن الرجال لا يعتبر على المارسة
في قتلها واما ابو حنيفة ومحمد بن حنبل اذ اعينهم الحد لانه لم يوجد في الرجال العتال فاخذوا للميتة وهو سأل الحد عليهم وقال المرأة
واخذوا للميتة سبب مظهر الرجال فونهم فاورد ذلك شبهة في حد الحد عند رجل في فاطمة للطريق على ان يجب
امتد النفس ويعلمهم اه يستقبل النفس واستقبل النفس فقتلوا لا شدة عليهم لانهم قتلوا لاهل مالهم فاه قتلوا هو
ان يلقوه موضعها لو يركب لا تقدر على قطع الطريق ثم قتلوا كاه عليهم الدية لانهم قتلوا لاهل مالهم فاه قتلوا هو
كتاب القصب يحتاج للمعرفة لغني القصب لغني شربه وركنه وشدة
وقته وانواعه اما نسيم فالقصب لغني عيان عن اخذ مال الغير على سبيل العتال والسطنة والاسماع وكان وراهم
مكر فاخذوا كل نسيم قصب بطريق التمر والفتية وفي الغرقة عيان عن اخذ مال مستقوم معصوم محترم عاوجه يعني ازانة
يدانها وقصر يد عنم وعندنا الشافعي اسباب اليد العلوية على مال الغير في الصحيح قولنا لان اخذ النضام من الغني من اية فاه
بأخراج من اهل بلوى مستغفارة فاه باعجان عن الاسماع بسطوط في الاسماع وهم باب علمه والادلة في استدعي سابقه
الاماني كحقتا المعادة والانساف والاماني من بازال يد المالك وقصر يد عهده فاه ان القصب الرمي عيان عن اخذ مال
على وجه نصفي اذ لا يد المالك واما ركنه فاستوفسير واما شرطه فيكون الماخذ مالا مستقوما وسوان يكون قابلا
للقفل والتحويل عندا في حنيفة وفي كوخندم وعند محمد ازاله يد المالك لا غير حتى اه العتال الذي لا يستطاع نقد وقوله
لا يعني بالقصب عندا وعند محمد والشافعي في معنى صورته اه من سكن داره او زرع ارضه عن غير اذنه يكون قصب
موجبا للرد ولا يركب موجبا للمعان عندهما وعند محمد والافرد في حجب النضام في تخرت الدار او خربت الدار

[illegible]

[illegible]

جدار من انش

لانه من زياده مطلوبه بحري العادة لانه الولد يحصل بالولادة والولادة لا ينشك عن الام والام لا تسمى على النقصان
 والزيادة وولاد مطلوبه بافتناء الامهات فله الولد السل مطلوب من الحيوانات عادة ومن الجوارى في بعض
 البلاد معتاد فكان نفعنا مطلوب بحري العادة ومنه الزيادة لا ينشك عن هذا النقصان فلا يقابل بالانسان لان
 من لا يولد نقصانا عاده او كما هو اضمايه كالوقوع من انما فيمت كذا في اخره بخلاف ما اذا ماتت الام وبقي الولد يمتي فيمت
 الام لانه الولادة يقتضي موت الام عاده بخلاف ما اذا لم يكن بالولد فاولاد القامراء فتم الولد بقى نقصان الولادة فلا
 لم يكن به وفاء بعد هذا نقصان ولو حصلت في نوال الغائب من زنا او القولي باخذها ونقصان ذلك فالتا لو كان في نوال
 لانه نقصان الجبل ونقصان عيب الزنا يقتضي الاكثر ويدخل الاقل في ستمائة والقبلي ان يقتضي كذا النقصان جميعا
 ويورد في محله انما نقصانها مختلفان فلا يقع امرها الاخره في الوجه فيسأل ان اكلها حصل بالزنا فان
 الجبل لم يحصل من الزنا ما نقصانها ايضا حاصل من الزنا فاحذر سبها فقد راجع من النماذج فاولادها بالاكتر ولدان ودها
 الغائب حاصل فانت من الولادة ولو ولدها فغدر في بعض جمع عمتها وعند البعض الانقصان الجبل فخلص بها
 ان سب السلف هو من الولادة وما حصل من الام حصل عندنا لانك بعد صحت الرد من الغائب لانه العيب لا يقع في
 رد الاصل فخرج عن غير رد الاصل وبقي في غير رد النقصان والعيب وصار كالوباع امره حاصل وولدت عند المشتري
 وماتت من نفسها فانه لا يرجع على البائع بشئ فكنا هذا لاننا انما الموت حصل بالولادة والولادة حصلت بالجبل لانه الجبل
 يقتضي ان لا يلد لانه الولد في حرة في البطي يخرج لا محالة فحصل الموت بسبب نقصان الغائب فاقضى الرد من الغائب
 لانه لم يرد على الوجه الذي افق فلم يصح لانه لا يرد في سبب عمتها من السلف والرد وجدة حاله مرد امرها ونقصان
 ما قد يقع في السلف فوقف الرد واذا تحقق السلف بذلك المخرج المنع المالموت ظهر انه الرد لم يصح فحصل الموت في هذا
 فيعين فتمت انما اذا جئت عند الغائب فردها لم قلت بشكر الجناء عند مولاهما ولو سرفت او زنت في يد الغائب
 ثم ردها في المالك فقطعت عند واحد في هذا في بعض الغائب في هذا الزنا الاكثر ما نقصان الغائب وما نقصان
 الزنا وقطع الرد يعني نصف عمتها عند ما يعني نقصان السرق والزنا ولا يعني ما نقصان الحد وهذا ان
 يعني ان النقصان الحاصل بالزنا في سبب وجدة عمتها الغائب هو الزنا والسرقة عند واحد وعند
 مضائق في سبب وهو في المالك كمن اشترى عبدا فوجد حلال الدم فقتله بدمه يرجع جميع الثمن على البائع عند
 لانه السلف حصل بسبب نقصان البائع وعند ما يرجع بالنقصان لانه السلف حصل بسبب نقصان المشتري فكلاهما
 الا ان عند بعض الاكثر من نقصان الغائب ومن نقصان الزنا لانه كل ما حصل بفعل واحد فلا يجمع بينهما واولها الاكثر
 ويدخل الاقل في وجه القطع بالسرقة اعتبر نقصان القطع ونقصان عيب السرقة لانه الغالب المعتاد ان نقصان القطع اكثر
 من نقصان السرقة المسع او لو جئت في يد الغائب فردها على الميت فانت من تذكر الخ لم يعني الغائب النقصان
 الخ بالاجماع لانه الموت انما يحصل بوزان القوة وانما ينزل القوت بزيادة الام وتناهيها والام انما تنالها بعد ما لا
 فلم يحصل الموت بسبب نقصان الغائب فلم يعني الا قدر النقصان ولو حصلت في يد الغائب من زوج كانه بها عند المالك
 لو حصل الموت لا يعني الغائب لانه النقصان حصل بسبب محرم المولود وسواها لانه لو سلب الموت الزوج على اقراره
 لو قتل في يد الغائب ولو عصب جرم محرم او حامل او امره بها او جرمه فانت من ذلك في يد يعني فتمت وبها ذكر العيب
 لانه عمتها او منقوصه معيبة بذلك العيب فلو لم يمتها العيبه ذوة السلم فرق بين هذا وبين اذا ماتت في يد
 الجبل في يد الغائب جبر كانا ماتت في يد الغائب وسنالم بجعل موتها في يد الغائب كونه في يد الموطوء الفرق ان لانه الجبل كان
 مضمونا على الغائب فاما قوله من يكون مضمونا عليه لانه قوله من فعل مضمونه ومما الجبل غير مضمونه على الموطوء فانت الحادثة
 في ضمان الغائب فخر اخذت حكم السوء والبرايه فلا يمكن اضافته السوء والقول الى الجبل وانقطع حكم ما تولد عن الجبل السابق
 فيضمن ولو عصب في يد الغائب او ابيقت عمتها فردها وردها وردها نقصان في ذهاب الخ والجمل البياض رد المولود
 ما اذن من ضمان النقصان الى الغائب لانه انما نقصان وصار كالموت في ضمان في ذمت ولو عصب جرمه فولدت عند

الذي بلغ المال الجلد لم يكن الا مستقوما قبل الرباع لان المايه مع في الجلد يصير به الخمر مستغابه حقيقه وشرعا والجلد قبل
الرباع لم يكن مستغابا شرعا ولهذا يجوز بيعه وهيبته ورهنه ولو كان مالا وهو الم الانقاع به لغيره لكان بيعه كالرهن
اذا وصفت فيه الفاقه الا ان سبق البيع والرهن فيه باعتبار عرضيه ان يعود ماله اليه ويقوم كالرهن عيني فخره بيقه
الرهن حتى لو تجدد يعود الرهن كما كان فكذا هذا ومنه حصلت ماله الجلد بماله الرباع صارت ماله الجلد يتبع
ماله الرباع والاصل غير معوي وعليه فكذا النج اذا تبع لا يتبع الاصل المتفق اذ لو غصب مصفى فافقط
فما فيه بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد فيه وان شاء ضمن قيمته غير منقوط لانه النقط زياده لها اثر في زياده السوم
فما كان الصبي وروى المصنف عن ابي يوسف انه باع في غير ماله لا يقيم ليعينه وانما التقوم هو المنفعة والنافع لا
يقوم الا بالعقد وعن محمد لو غصب خوصا فافقطه زبيلا فلا سبيل للمغصبي منه عليه لانه احدث فيه صنعة متقومه
صيرت حق المالك بالعامي ومنه فصار كالمواد فلا سبيل له في بيعه ولو غصب حله فشقها جردا وكان له ان يافق الجرد
فان لم يملك من يومه ولم يحد في صنعه متقوم فلا يقطع مع المالك عما اقتطع الثوب ولو قرر الغاصب الثوب وعمله
بالخمر والغاصب كان لصاحبه ان يافقه ولا ينفعه عليه لانه وان احدث في صنعه متقوم لكن لم يستبدك المغصوب
من يومه لانه لم ينفعه في صنعه ولو غصب اذا خصصا ثم رد ما قبل العاقر اعطاه ما زاد التخصيص فيها الا ان يرد من صاحب
الارادة باضا فاصحابه في صنعه من ان الغاصب عين ما قام في الرب فله فذلك انما كان الا يوفى كانه الثوب المصبوع وكذا لو
نفذ بالاصابع فله ان يصاحبها فله ان يبيع الغاصب قيمه ما زاد الاصابع فيها وان اردت الدار للغاصب بغيرها
اذا كان يبلغ الاضباع فله ان يبيعها فله ان يبيعها فله ان يبيعها فله ان يبيعها فله ان يبيعها فله ان يبيعها فله ان يبيعها
اخره ما يقتضي القلع وكذلك لو غصب الباب المصبوع بالاصابع فان كان ينفذ بالغير فهذا مستبدك للباب فله قيمه وكذلك
لو غصب انا فله ان يذهب ولو هدم بنا لا و قيمه ما به ومنه ان الرب المهدوم يلقوا فاما شارب الارض ضمنه ما به والرب للمهدوم وان
شارب الارض ضمنه ما به وليس للهادم شيء من الرب وكذلك لو كسر غصبا من الشجر الثاني لان هذا المستبدك من وجهه فله ان يملك
من وجهه المستبدك فله ان يملك من وجهه المستبدك من وجهه المستبدك من وجهه المستبدك من وجهه المستبدك من وجهه المستبدك
وكان في البيت ثم يقول ان يقطع زرعه وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيها فيقوم الارض وليس فيها زرع ويقوم وفيها بذر فاعطاه
فله ان يستحق الارض المعينه ان يوفى منه انه يعطيه مثل زرع وعن ابي يوسف ان المالا انه لا يبيع على صاحب الارض ما لم يثبت
فيها بذر يعني قيمه بذر لكن يبذر في ارض غيره وموان يقوم الارض غير يبذر ويقوم مبذر ولكن سزر لغير حق النقص والقلع
كامل منها فقيم بذر مبذوره ارض غيره وقاله محمد فذا قيمه بذر مبذوره ارض غيره ولو غصب غلاما قيمه حتى ما به فيضاه
فما يابى الفا فضا فيه بالخيار ان شاء عند قيمه يوم هضاه وان شاء اعطاه فله ولا شيء له من الزيادة غير معتبر شرعا
لانه اصبحت بنا عيار غيبات الذي سبب معقروا وقيل يقوم العبدكم بشرى للعلوق الخضا ويقوم بعد الخضا للعلوق ويرجع
فصل ما سزا وقيل يقوم العبد للعلوق الخضا ويقوم بعد الخضا للعلوق فمع نقصان ما بينهما ولو غصب بضيقه قضى
لصاحبه ما كان عليه وحضنت دجامة للفرى فالفرختان له وعليه بضتان لانه استبدك اهلها وهلكت الفرى ولو كانت افرى بها
غصبا والاخرى وديعة عنده فحضنت دجامة عليها فاخرت فخرت فخرج الوديع لصاحب الوديعه وخرج الغصبي للغصبي
وهذا بزره فعرض من غصبه عند جلا امره او ديعه والفرغ غصبت الرخ بها والقها في الارض فبنتا فخرج الذي بنت
ما الوديعه لصاحبها وزرع الذي بنت من الغصبي للغصبي يعني فقره فله المغصوب منها فان لم يوفى افرى الفرختين من الاخرى
فالقول قول الغاصب ان شاء وان قال لا افرى فالفرختان بينهما وعلى الغاصب بوضه فلع تاله من ارض رجل ثم عرسا ناجية
اخرى فكم في الشجر للغاصب ولو لم يقطع وعليه قيمه التاله للمالك يوم القلع فان كان القلع بعد بذر في الارض اعطاه صاحب
الارض قيمه الشجر للغاصب يوم ختمان **باب** **الثوب يصير بالفاصل الميسر**
ولو صبغ الثوب المغصوب احر او اصفر ونحوه فلا يملكه ايا فافقه ويعطيه ما زاد الصبغ فيه ولما ان يضمنه قيمه ثوبه ابيض
لان عين الثوب قائم لم يمتلئ منه وان اصله الصبغ وصف قائم بالثوب وان تبع له ويحوي صاحب الاصل الى

قائمة الذات من كل وجه لقيام محله من كل وجه فيخرج من المالك باعتبار ان صاحب الاصل وصاحب الاصل اولى بالتكليف فيه
الوصف كانه الشوب المصروع وكلاهما الشوب وفرضه من قاسير او غصب فضنه او دراهم فجعلنا اخره وقلاه او اننا نقطع
حق المالك لانه صار تابعاً للمالك في ذلك تحت بيع الناس غير ذكره والتبعية لملك من وجه لانه نفوت به جنس المنفعة وموقعه
مقصودا ولو غصب حريداً او صفاً فجعلنا انما كان سابعاً وزنا لا نقطع حق المالك عنه كانه الغصب وان كان سابعاً عوداً
سقط حق المالك لانه استملكه من وجه لانه لما افرجه عن كونه موزوناً فقد افرجه عن كونه غنياً ونفوت به جنس منفعة يكون
استملاكاً من وجه وكذا لو غصب فلوساً فباع منها انما هي الفلوس لانه افرجها عن كونها غنياً فخصه بملكها من وجه وجعلنا
الصنعة المتقومة وكذلك لو غصب حرم او مريضاً فاداه حريمه او ارضاً فاداه حريمه او ارضاً فاداه حريمه او ارضاً فاداه حريمه
لانه انما حصل ملكه للمعصوب منه فكون له ويكون الغاصب فيما اتفق متبرع فلا يرجع بشئ ولو حصداً لزروع او مريضاً
او جرداً الصوف او جلب اللبن واستملكه كانه صامناً لذكر لانه اختلف بالغير ولو غصب حراماً فاداه حريمه لانه انما حصل ملكه
المسلم فلا يملكه بشئ لاقته لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
البيع سفوت بعض المنافع لان منفعة الحزمها لك في نفسها لانه لم يستفدها من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
الصنعة من غير استملاكه وما لم يجمع على الوصفين وموافقك الصنعة والملك لانه لا يملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
بشئ له فله كالمخل والمخل فاداه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
المخل فيه جزم له دفع جلد الميتة وان اراد تركه وتضمينه فتمته فغيره روايتاً في رواية لم يكن له حق التضمين في رواية لم يذكر
كله جلد الميتة لما ثبت وانما في المخل فغداً في وجه الغاصب للمنفعة في المخل لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
من ساعته بان حب فيها خلا كثيراً فهي للغاصب ولا شيء عليه وان حب فيها خلا قليلاً فلم يضر خلا الا بعدد ما كان فيه من وجه
على مدار كبريلها لانه لم يصير مستملاً لغيره بل صار خالطاً له على وجهه فصار كالمخل في المخل وقد شترناه في عند من جزم
لان عندنا حصة فمكر الخ من الغاصب يتعدى سبب الخط له الخ لا يملك سبب الخط لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
بالخط يقع ملكا للمعصوب عنه فاذا صارت خلا قال انه باقعه وصار غرضه ما لو اخطأ فخر غرضه بخله وذكرنا المنتقى الوصف
فانتم في اننا هـ وهي انصاف فالحل بينهما انصافاً ولو غصب جلد ميتة فباعه بشئ لاقته لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
ولا شيء عليه كالمخل اذا خطلها بالا فتمته له وان دفعه بشئ له فتمته اخذ صاحبها واعطاه ما زاد الدبغ فيه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
تمام الغاصب والطلب وان احدث وصفاً للميتة الجلد لكان مستملاً لغيره من وجه فلم يملك الجلد لما بينا وملك العين المتصدمة
الجلد بالقيمة كمن غصب ثوباً فباعه فباع الثوب بملكه اليه الصبيح بالقيمة للمصاراة على كذا هذا ونفى فتمته ما زاد الدبغ فيه
فيقوم حين كان ذكياً غير مدبوغ ثم شترى ومدبوغاً ثم شترى فغداً راسها وكان يجب ان نفى صاحب الجلد جميع قيم الجلد
لانه القيمة حدث لصنع الغاصب كالوكاه ذكاً فباعه جاله فتمته نفى جميع ما زاد الدبغ في مالنا او جملنا عليه جميع القيمة
للتبعية لانه المالك لما اشترى من مالبيه والشرع لا يرد به الا بنيد فلهذه العزوة دفع عند قدر فتمته ان لو كان ذكياً وجبت الزيادة ليصير الثوب
مفيداً وان اراد المالك ان يترك الجلد ويضمه فعه الجلد فليس له ذلك عندنا لانه جلد الميتة ليس بماله متقوم وانما صار ماله
متقوم وانما صار ماله متقوماً بفعل الغاصب فلا يجوز ان نفى به شيئاً وعندنا لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
له لا يتصل به الا بغيره بل يرد بفعل الغاصب فلم اء لا يكثر من الغرم ونفى الغاصب فتمته جلد ذكياً غير مدبوغ لانه الجلد الذي
ماله متقوم وانما صار ماله متقوماً بفعل الغاصب فلا يجوز ان نفى به شيئاً وعندنا لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
وان استملك الغاصب قدره بما لا قيمة له يعني فتمته مدبوغاً اتفاقاً وان دفعه بماله فتمته نفى شيئاً عندنا لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
يعني فتمته مدبوغاً ورفع عنه ما زاد الدبغ فيه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه
قبل الدبغة لكن ما يئنه مستقر لم يكن الانتفاع بها بسبب اتصال الرسومات والرطوبات النجاسة بها فان رأت
الرطوبات والرسومات بالدبغة ظهرت المالبية والنقوم من الاصل وكان الدبغة مظنة المالبية لا محذرة لها وهذا معنى
البيع والرهى فتمه ولو لم يكن له مال به لما بين وصار كالمخل في المخل فغداً في وجه الغاصب للمنفعة في المخل لانه انما حصل ملكه من وجه لانه انما حصل ملكه من وجه

القيمة قائمه عند فلما لكانها بمنزلة العينة وان كانت هالكه يلزمه الضمان لموت الجارية لانه بمنزلة مال موثوق
الجارية وسكنت عنده وان كانت قيمتها الفاعل الاول ففصلها الثلث وقيمتها الفاعل فابقت فقيمة الفاعل الاول
فقيمة الثاني وقيمتها العينة فاذا هالكه لكانها بمنزلة العينة وان هلكت عند الفاعل لم يضمنه المولى الى الفاعل الا ان
لانه غيبه لكانها بمنزلة العينة بعد الغيب الاول والزيادة الحادثة غيبه الضابط امانة كالزيادة وغيبه المقتضى فانه ظهرت الجارية
والقيمة غيبه الاول فلهذا خيارات ثلثة ان شاء اخذ الجارية وان شاء اخذ العتمة لانه الفاعل الاول لما ضمن الثانية القيمة فقد
سلك الجارية منه حكما لانه التضمن فليسك المضمون من العتمة فصار كالوابع الجارية من الثاني بغير امر المولى لتوقف البيع
على اجازه ان شاء ردوه واخذ المبيع وان شاء اجاز واخذ بدل فكذا هذا وان شاء ضمن الاول قيمتها يوم غيبها منه وكان يجب
الاكتوف للمولى بقيمة الفاعل الاول لانه الجارية لماعادت من الاباق فقد قدر الاول على رد المقتضى في الفاعل ام قاضا
على رد المقتضى ليس لما لكانها بمنزلة الا برضاء والجواب عنه انه لو اراد بالسقوط ان ما اخذ العتمة من الاول برضاء فليكون
بمنزلة البيع منه فانه اخذ المولى الجارية ببيع الثاني على الاول بالعتمة لانه لم يجر التملك لم يسلم له المبدل فكان له ان يرجع بالمبدل
كالمبيع فانه كانت العتمة هلكه غيبه المولى حتى مثله الثاني لانه اخذ بجملة البيع والتملك ولا يرجع الاول على المولى بشئ
لان لم يكن وكيل المولى بل اخذها حتى بد كانت له على الجارية بغير امر المولى فكان ما اخذ عاملا لنفسه ليردها على المالك فيبر
في الضمان لا الهوى هذا كله اذا اخذ المولى الجارية وان اخذ العتمة كما ذكر ارجان للبيع وسلك الجارية للفاعل الثاني وعليه
يقتضيه بعد الاجازة لان ما ورد من المقتضى في الجارية وقد قبل المالك فلا يحرم من المقتضى وان كانا وطرا قبل الداء ثبت النسب
حتى ان اياه البيع موقوف والآخر للمشتري وطى الجارية في البيع الموقوف قبل الاجازة الا انه انعقد سبب الملك وانقضاء سبب الملك
او ثبت شئته الملك والنسب يثبتا بشئته ويكون الولد رقيقا لانه الحرمة لا يثبت بالشبهة وان ضمن الفاعل الاول قيمتها يوم
بغيره منه سلك القيمة الى اخذها الاول من الثلث له وروى تصديق بالفضل لان الاول سلك الجارية بالعتمة من يوم الغيب
المراد باجره من الثاني وروى ملكه لم ينفذ بيعه فيسلم له ثمنها ما سلك للثانية عينا وانما لا يطالب بالزيادة لانه حين يبيع لم يكن
الجارية ملكا له فكان بمنزلة المودع اذا باع المودعة ببيع فيهم من وكذا لو اخذ الفاعل الاول العتمة بغير قضا وقاتت
في اخذ العتمة لانه اخذ العتمة كاخذ العينة وانما في قضاها العتمة او الجارية من الفاعل الثاني لا تصدق على المولى حتى كان له
الجزء الثاني ولا تصدق حتى نفسه في ترجع عليه التمساهة منه المولى لانه اقران بمعنى ابطال حق المولى في التضمن لانه
البيع واقرار كل ابناء معتبرا بابطال حق نفسه دون ابطال حق غيره **مسألة** ولو غيبها الجارية من مودع المولى فابقت
المودع ان يضمن الفاعل قضا وغير قضا لانه المودع اخذ عتمة بغير قضا على المالك فليكون له اخذ عتمة لانه اخذ العتمة
بالب الحفظ فصار كالفاعل الاول بل هو احق فانه اخذها طهرت الجارية فلهذا ما اخذ العتمة ان شاء وان شاء المولى فلهذا
لو روى الخصم على المودع دفع له اخذ العتمة وفيه الجارية لانه المودع ما مور باخذ العتمة من جهة المولى لانه من باب الحفظ فصار
اخذ المودع العتمة بمنزلة اخذ المولى ولو اخذ المولى العتمة لم يبق له سبيل على اخذ الجارية وكذا هذا وجب ظاهر الرواية
في المودع غير مودع باخذ العتمة بغير قضا وانما المالك لاخذ مقتضى الامر بحفظ الجارية لانه لا يتبطل له الحفظ حال عجزه عما اخذ
الجارية الا ما اخذ للعتمة فظهره بشئ من حق ما يرجع الى الحفظ ومن التوفيق للفق على عليك الجارية من الفاعل ليس فيه حفظ
لما انزاله الجارية عن ملكه بغير امره فحصل التملك بغير امر المولى فبقت على اجازته فانه اذن الجارية ببيع الفاعل على المودع
اخذ منها لانه لم يسلم له المبدل فلا يسلم للمودع البذل فانه كانت العتمة هالكه ضمنه ويرجع بها على المالك لانه المودع اخذ العتمة عاملا
للمولى لانه اخذها بغير علمه فبقي عليه بالحفظ وضمانه ومواناه فان امر المودع بعتن العتمة من الفاعل تصدق وبير الفاعل فان لم يرد
بغيره العتمة للحفظ كان مسئلا على العتمة من جهة المولى فيصدق به حق الامم كالوكيل ولا كذلك الفاعل لانه لم يرد الجارية ولا خيار
المولى اذ هو ارجح الفاعل على المودع ولا يرجع على المولى لانه ليس له على الفاعل العتمة غير منطبق على النجاسة التي كان عليه كالموتى في البيع
لان ما يترقب ان يكون المودع بعد في حق المودع من المشرع من المشرع ولا يصدق به حق وهو غير على النجاسة الجارية في خيار
المولى العتمة كذا يبين وعنده موقوف لانه فليسك المودع موقوف كسب الفاعل والنسب ان وطى الولد رقيق كالوابع الاول

أخذ القيمة على سوي مكان الغصب وإن شاء استلزمه أخذ عين ملكه بالحقه ضرر من جهة الغاصب ومن
نقصان القيمة وهذا النقصان فصل من جهة الغاصب وهو النقصان لهذا المكان فكان له أن لا يلزم الضرر وبما
بالقيمة لأنه عين عن أخذ عين حقه بكمالها وصار كالوحد في الغاصب الثوب المصوب يعني ولو كان المصوب مثلبا ومن
مات كذا كان حقه في المكانين سواء أو كان المطالبة أكثر رد المشقة كان السعة هذا المكان أقل من خيار أن شاء
منه الخيار لأنه معنوه بالمشقة وإن شاء أخذ حقه حيث غصب وإن شاء استلزمه يرجع المال كله للبلد فافق منه مثله لأنه
لورد مثله في مكان المطالبة يستقر به لأنه اختلا في القيمة لأجل الحد والموتة وصار كالوحد العين قائما ونقصه المبلدة أخرى
ولو كانت القيمة في مكان المحضومة أكثر فالغاصب بالخيار إن شاء أعطى مثله حيث طام وإن شاء حقه حيث غصب إلا أن يرجع
المصوب منه بالنقصان لأن الغاصب لا يلزم دفع العين في مكان الغصب بل إن ما لقيمة ولو لم يرد المثلثة مكمل المحضومة يستقر
الغاصب فإنه يلزم زيادة قيمة لا يستحقها المصوب منه وأما أن ينتصف ولا يظلم عليه وفي تأخير الرد لا مكان الغصب أقل
بالمالك فيسلم إليه قيمة حيث غصبه لأنه تقوت حق الغاصب في الزيادة وإن كانت القيمة في المكانين سواء فلما كان يطالب
بالمثل لأنه لا يستقر به واحد منهما **باب غاصب الغاصب المبوط** ولو غصب رجل المصوب
من الغاصب فلما كان لا يعني الأول أو الثاني لأنه كل واحد منهما غاصب حقه الأول يستقر به بدل حقيقته والثاني تقوت
مكانه الأخذ عليه ما بيننا ولأن الثاني قوت يد الغاصب الأول ويد معتبر باعتبار أنه يمكن برامى الرد لا المال كذا في
الموتة حقه ضمن المثلث إلا أن الأول لا يسمى يعني الثاني لتعايد تولد المال كذا فإنه يأخذ الضمان ويرده المال كذا
فكان له المال كما يتولى بنفسه بإقامة نفسه مقام قدر المالك وبما طاقا للموتة عن الغاصب إفراج عن ورطه الضمان لأنه
انفصل محض فلا يحتاج فيه إلا الأذن فإنه من المال كذا الغاصب الأول يرجع الأول على الثاني بأرضي لأنه ملك المصوب بالقبض
الغصب فيظهر أن الغصب الثاني صافى ملكه وإن حتى الثاني لا يرجع على الأول لانعدام الغصب من الأول حقه لأنه قابض
وكذا السارق من الغاصب لا يرجع فلو اختار للمالك يعني أحدهما فليس للمالك يعني الآخر عندما وقال أبو يوسف أنه لا
ينقض الضمان منه وتغير هذا المسئلة كثير في الكتب ولو وهب الغاصب المصوب من إن شاء أو أعان فملكه من
فصله للمالك يرجع على الغاصب ولو رهنه أو أجره أو أودعه من إن شاء فملكه من إن شاء فملكه من إن شاء فملكه من إن شاء
والفرق أنه الموصوب له والمستغنى في القبض والحفظ عامل لنفسه لأنه نفع عائد إليه من كروجه فإذا الحق ضامه سبب القبض لا يرجع
بأرضي على غيره فاما المودع عامل للمودع لأن منفعته حقه عائد له المودع وكذا قبض المستاجر للمؤجر لأنه عود نفعه للأجير
لأنه لا يملكه وهو المأجر عيى والمستاجر منفعته والعين فوق المنفعة لأن العين مال مطلق سبق والمنفعة عرض لا سبق وكذا
المرتبة عامل لنفسه من حيث أنه صار مستوفى الدين بهلاك المصوب فهو عامل للرأس من حيث أنه فرع ذمته عن الدين فلهذا
لم يوافق للرأى لأن جلا الملاك الحفظ له عليه غير عوض فلا العين المأنة عند وللهذا الأسبق قبض الرهن على قبض الرهن
فالحاصل أن كل ما على نفسه لا يرجع بأرضي على غيره فانه يرجع بأرضي على الممولر لأنه موالى أو وقع في الورقة
التأديروى على المأخوذ ولو غصبه من الغاصب وعلم القاطن بذلك وأخذ من الغاصب الثاني وضعه على يدي عدل حقه
مخرب المال فيختار ضامه إيهامه أو أخاضع المال وذكر ابن سماع عن محمد بن يوسف لو سرق سارق من سارق وعلم القاطن بذلك
ولم يكن عايب القاطن يأخذ للمال ويحكم على الغايب ضامه جاء صاحب المال فله أن يعني السارق ولا يلزم بأخذ القاطن بالمال
أنه متصرف في مال الغايب فيما يودى الحفظ لا فيما يرجع لأجل حقوقه وكذا المال مضمون على الغاصب والسارق من ضروف
الغايب فلا سقط بالادعاء من جهة القاطن **الحجاء** أصداه القيمة قائم مقام العين على كذا كانت فلو أخذ القيمة كذا
فكفر منه أخذ العين فلا أخذ فقتلها **مسألة** على فضل من أحدهما غاصب الغاصب والثالث في الغاصب المأخوذ
فصل غصب حابة فحقها الف فغصبها من طرف فاست الجارية يعني الغاصب الأول لأن الأول أخذها وكانت
قائمة يمكن مدها للمالك فمنه الضمان فكان له أخذ فقتلها لمالك فبعضه الضمان فلهذا أخذ القيمة فله سبيل
للمالك على الغاصب الثاني لأنه فرغ من عين الضمان برد القيمة للأرد القيمة حال عجز عن رد العين كرد العين

فصار التلف مضاعفا لا فعله وان كان السعي جامدا فشق في الشئ في سائر الدهن لم يضيئ له الجا من سحر
بنفسه لا بالزرق فانه ليس بابل فلم يكن شق الزرق الملاقاة صار ما يعسا يلا بحول السعي المذهب الجامع الصغير وكسر
على انسان برطمان او من مالا او دافعا عند ادم في حلقه فالهيا الحام في البيوع ولم يذكر كيفيه فتحته وذكره المنسق انه يعني
قمة بنحو الواح غير مولف له الا بالواجب ليست محرم لنا قد استعمل في غير ذلك وانما الحزم هو التاليف على الوجه الذي يحصل
به التلخيص ومنها غير له الواح جارية مغنيه فانه يعني فتحها غير مغنيه وكذا لو اختلف كبتا بطورا او دافعا مع الله لا يضيئ
لغير الصنف لانهما محومة غير متقوم المنسق والحمد لله مسلم اختلف صليب الذي فتحته صليب الاله على هذا الصنف
في لزومنا بالذمة سهم انا لا نستر في لهم بانك في الملم وان اخرج بها ما منى تا عليه فائيل منقوشه يعني فتحته غير منقوشه بتايل
لان نقل الحمايل هرام غير معتبر فلا بد من ادم في حق الضمان وان كان الحمايل مقطوعا اليه يعني فتحته منقوشه لانه
غير هرام غير منقوشه بغيره وان اخرج بها ما منى تا عليه فتحته منقوشه لانه الحمايل في الباطل غير محرم لان برطمان
ولو هدم بيتا مصورا بالاصابع فائيل الجبال في الطور يعني فتحته البيت والصنيع غير مضور طالبينا قالوا لو كانت
رجل اخرج طيبا لادخله فراه قال اقوم صهي اضمحه قصصا ما بينهما رجل جوفيرا في ملكه فطهرها رجل نهر ابراهيم
قال اقومها محفورة وغير محفورة فاضحه فصل ما بينهما فاه ترك فيها نوايا ابراهيم على ان يخرج من ملكه فطهرها رجل نهر ابراهيم
في حلقه الماء فليس على من طهرها في وان اخرج الماء ففقدت حلقها لانه برع على فصل ما بينهما رجل قطع شجر في حلقه
رجل غير امره قرب الدار بلجباراه حلقه ترك الشجر على العاطف وضمحه فتحته الشجر فاعا لانه اختلف الشجر فاعا واياه
سكن الشجر وضمحه فتحته النقصان فاعا لانه اختلف فاعا ومعرفة ذلك انه يقوم الدار مع الشجر ويقوم بغير الشجر فلو كانت
فصل ما بينهما فتحته الشجر في بطلان ذلك في فتحته الشجر المقطوعه ففصل ما بينهما فتحته نقصان القطع فاه كان فتحته
مقطوعة وفتحته غير مقطوعة سو فلا يفي عليه لانه سلف عليه فينا شجرة الجوز اذا اخرجت جوزا صغيرا رطبه فالتلف انما
في الجوزات يعني نقصان الشجر لان تلك الجوزات وان لم يكن مالا في الشجر فالتلف في الشجر فالتلف فاه على الشجر
نقص فتحته الشجر فيضم نقصان الشجر فينظر اذه الشجر بغير تلك الجوزات بكم يشتري ومع تلك الجوزات بكم فيضيئ
فالتلف ما بينهما **فصل** رجل اخرج كوسا الرجل اگاه ابراهيم في السبل اقل فتحته ما اگاه فارج السبل فعليه الغنم واه كان اكثر
فعليه برثله وفتحته الحقل ووداس خطم رجل غير اذه فعليه البر وفتحته الحقل والتبني للغنم معناه البر فارج السبل
قل فتحته في السبل اكثر فتحته رجل اصطب في زرع اودان دابة ليل او نهارا فاضرها فذهب الدابة من اضرها واكلها
فبب فلا ضمان عليه يعني المحرم في المنسق وقد فلا رانه يعني وهذا غير صحيح والصحيح ما قاله اكثر مشايخنا ان
اخر هرام بغيرها بعد ذلك لا يعني لانه ولا ياب الاخراج صيانة ملكه لانه فعله على ما كان اياه بفعل لورطه الاخر في
التلف واه سا قبله الاخراج قل اياه سا قبله المكا ماسن عليا مزرعه لا يعني لانه كان اضره مزرعه وان كانه مزرعا
يعني وكذا في الاراضي انا وجد في المزارع لغير فطردها قدر ما خرج من رعيه حوان لا يعني لما روى عن ابي عبد الله الحسين
ان اراج رعيه فراه فانه يفرق فطردها وقال يا ابي يعني لا يملك المصاناة الا الضال وذكر ابو الليث في نوازله انه وجد فطرقت
في زرع فاضرب صاحبها يعني فاه فاضرب صاحب الدابة عند الاخراج بنظره اضره لانه دابة فخره ولم يمس بالاضرب
يعني لانه اضره لانه بغيره اضره صاحب الزرع فالتلف الما يحصل بالاضرب بغير اذنه يعني وان اضره فاه بالاضرب لا يعني
لانه فعل الاخراج باس فالتلف به يحصل باذنه رجلا فطرده ابيه في حلقه فاضرب صاحب الدار فملك الضمان عليه وان
وضع ثوبا في رعيه صاحب الدار فضلع فهو ضام لانه كره الدابة في دانه يضره فله ان يدفع الضرر بالاضرب وكذا في الثوب
في دانه للضرر في كان الاخراج الملاقاة في السواد رجلا قال اضره باه هذه الحايطة ففعل فاذا الحايطة لغيره
يعني الحاف لانه اختلف ملكه لغيره ويرجع به على الامر ولو قال اضره هذه الحايطة بابا ولم يقل او لم يقل في حايطة
لم يرجع عليه الضمان لانه الامر لم يجرى به وان كان الامر ساكن في ذلك الدار واستاجر على الحفر رجع بالضمان عليه
لان السكن والاحتجار من علامات الملك ففعل الامر بزع الحاف وبغيره لو كان لوقال لرجل اشترى عبدا بالانف ورجع

قيمتها تمامها ولو اعطاها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة جاز عقبا وعليه تمام القيمة كالعقود في الشرع والقدر
 وقدر اقام بينه زور على انه وميب له جارية من وقبضها منه لم يحل له وطبها ولا حتى اقامها لانه لم يبيع لم يبدل ولو اقام بينه
 زور ان يباع منه من الجارية بالغدر مع فقير به القاض وامر بنقد الثمن ودفع الجارية اليه فان كان فقيرها الغادر اقل
 منها بما استغنى الناس فيه حله في الجارية وان كان اقل منها على الغاصب الناس فيه لم يحل له ان يطأها لان قضاء القاض في
 العقود ينقض ظاهره وباطنه عند البيع فنبت بينهما مبادله حكمه بالقضاء والمبادله الحكيم بشرط المعادلة في القيمة
 كماله الغضب لا يملك بالغير لا بد له لا يملك له الظاهر ان صاحبه لا يرضى باللو بكونه رجل ودفع اليه سارق متاعا اخر له
 انه صدق به اذا لم يرض صاحب وان عرف صاحبه رده عليه ولا يبعه اذ يرضه سارقا **باب** **ضمان**
الاستيلاء المبسوط الاستيلاء يكون على الاستيلاء من كل وجه بان يعثر جميع منافع واستيلاء من وجب بان يعثر
 شيئا من منافع فالاول وجب الضمان والثاني وجب الضمان لما عرفت بالالفان الضمان دعى غصب محرم دعى او اتلفها
 حتى مثله او اعطىها منه سلم او اتلفها حتى قيمتها وكذلك الخنزير وقال الشافعي لا يضمن والحق قولنا لانه ابلغ في الاستيلاء
 على الذي لا يملك والخنزير ما لم يصفو في حقهم لانه منتفع في حقه لانه يحصل به التقديري والتقوى ومطلق الانتفاع
 به شريطة حقهم فانهم لا يضمنون عن الانتفاع به ولو كانت الحرمة ماسة في حقهم لمنعوا عنه ذلك كما منعوا عن الزنا وعن
 الربوا وانه الخمر ثم وردت في حق المسلم خاصة لكونه سببا لوقوع العداوة والبغضاء بينهم والصدقة ذكرها في حق
 الصلاة وذلك لتحقيق في حق المسلم حق الكفاري بل القاع العداوة بينهم لم يبق كلهم ونشئت عنهم وغلبت عنهم
 غير ان المسلم ممنوع عن بيع الخمر فعجز عن رد المثل فضمن قيمتها كالمسلم اذا عجز عن رد مثل المعصوم يضمن قيمتها وان
 لم يملك او لم يقدرها قبل القضاء بالضمان او بعد بطلان الضمان ولا يضمنه عند ما يوجع وعند ما يوجع ولو ايمى على الارض
 ان المسلم الغاصب يسقط له القيمة وان لم يملك المضمون فاذا سلم المضمون منه بطلت له ان يضمنه ان يضمنه من وجه من حيث ان يضمنه
 وضمان معاوضة من وجه من حيث ان يضمنه فاذا سلم المضمون منه بطلت له ان يضمنه من وجه من حيث ان يضمنه من وجه من حيث ان يضمنه
 الذي فيه الخمر للضمان معاوضة ولا ضمان الاطلاق فاذا سلم الغاصب فباعته ان ضمانه الاطلاق لا يسقط لانه يجب للذي يملك
 قيمته التي ابتدأ بها بقوله الحق في الحق في الحق قد سقط بطلان اليه ما كان وقته الخمر لم يكن واجبه فباعته
 ان يضمنه الاطلاق ان يضمنه الخمر والقيمة باعتبار ان معاوضته لا يمكن اجماع القيمة لان المسلم ممنوع عن المعاوضة في الخمر والقيمة
 لم يكن واجبه فلا يملك الشكر ان يغصب خمره فاسلم او اودعها بعد القضاء بالقيمة فانه لا يسقط بالسلام لان القيمة سقطت
 عند البيع فمخاضه المعاوضة وضمان الاطلاق جميعا وانه اسلم او اودعها قبل القضاء بالقيمة فمخاضه سقط لانها سقطت
 في الخمر ومن الخمر ومن لم ينقل له القيمة ولهذا قال يجوز الصلح على اكثر من قيمة فصار كالجواب في الخمر عند معاوضة وابتدأ
 على الرغم لا يسقط لان الحق قد انتقل له القيمة بنفسه الاستيلاء لما بينا في كتاب البيع وكذلك فرض الخمر سقط عند
 معاوضة وغدا وانه لا يسقط **فصل** رجل اودع امانة او قد عده او فحى بالبدان او قفصه وخيم طبر فذهبه
 على معنى وماله الشاخي اطار الطير من فوره يضمن والا فلا وروى هشام عن حماد انه يضمن من امكنه سلقه اوم كس
 لانه سبب سببا لوضو للذهاب ماله لان الطير يجوز على الطير ان اذ او جرد خلاصا لغيره فبطل سببا للتلقي وهو مقتضى
 في السبب يضمن كالموتى زقا ومن دعى له ان يضمن سبب ومن التلقت فخر على من رآه الذهاب حصل بفعل
 مختار وهو طير الطير وابق العبد وذهاب العابد واختار معا في ذلك صحيح وبركه منها مقصور اذا الاختيار واجب
 ما تقدم الغنم كالمجنون اذا اطلق بالانسان يضمن ومنه تحذير السبب وما تلف فعل مختار لا يضمنه التلف الى
 السبب كالحافر مع الدافع مخلوق الحافر مع الواقع لان الواقع في البر حصل لانه ان كان الحافر من الخرافة ومنه
 الحشر لا يقع لغيره في البر فان لم يعلم بالحفر لم يعلم به لا يضمن الحافر ولو علم به في حقه دعى قال او وقع
 مخلوق قد قيل فانكسرى السبب لتكف بازاله ما يملك له مسكه الدهن بالرق والقنديل في الموالج بالجد فان
 نالت الحكة افساد الدهن ونقض القنديل في الحرام ولم يتخذ من التلف وانما لم يتخذ مختار او صادف قطع النار

وان كان الكرمي لانه اذا لم يكن عنهما رجل تدلت اعضاء الجرح في دار جان ولم فيها ضرر بنظر انا امكي شذها محمد
في بفع هو اذ ارعاه من غير قطع فلذا قطع من لانه متعدي فيه وان لم يكن الشد لفظ الاغصان ونوع
رفع الامر الى الحاكم وان قطع سواء كان القطع في موضع كاله لقطعها الحاكم لورفع اليه لم يرضى رجل في تنوع بقصبت
فالمع فيه جار جرحا وصب فيه ما قال ينظر لانه التنوير مجرورا وغير مجرور فليعلم فصد بينهما اخذ غيري بالرجل
فانه من يذوقه فليعتبر لانه اركب حرمة ولا يرضى حال نزولها في مكانه يتهيب اليه الانتقال ولم ينتقل عنه ضد
المناع منى وروى عن ابي اسلمهم انه في مدون دفع الدرام الى الطالب وامر ان يسعد بها فملكته في يد هلكته في مال
المدون ولو دفع الى الطالب ولم يقبل شيئا دفع الطالب الى المدون ليشتره فملكته في يد هلكته في مال الطالب كالودع
لا اجني ليشتره حاله دفع العشاء والاصحاب بالدفع الى الطالب فصلى المطلوب ناسبا عنه في الاستعداد فقصار
ناسبا عنه فيه رجل على اذ درم فدفع المطلوب الى الطالب فلهين او درهما في درهما وقال خذوه منكم منها فضاء
الدرهم قبل ان يرضى خذوه قال هلك على المطلوب وللطالب درهم لانه اودعته في يد الطالب في اخذ درهم منها
لمتار مشري العشرة من بايعه حارا يحمل عليه فقال البائع خذ ولا تخل عنه فانه لا يستحبك الا هكذا في المسار
ساعة في عذاره فاسرع المني فليقت ففانكس ففان الحمار وجب على المشتري لانه سبب ليقف على العذار
اوقف نور خضار في طريقه وعليه ثياب فوعليه بالكب فزوف بعض الثياب الذي على الثور ينظر ان راي الزك
لورضى وانه لم يرض لم يرض لانه غير متعد فيه ولو لم يرض على ذلك موضوع على الطريق والمراق المور عليه فلم يكن
تدبا فيه رجل طرعه فذبة على باب داره في احد جانبي البكة فضا قصى الحمار في جانب الخشبة فانكسر رجل الحمار في الخشبة
فلا انا بعض الخشبة للطريق على المارة ولم يضرهم فانه صوت ان لا يرضى صاحب الخشبة لانه سباع لم الوضع في كاه
غير المارة رجل عث رجله الى المشيمة فركب اياه للام ففعلت في الطريق ينظر ان كان بينهما انسا ماء ان يفعل في
ان شذو فليكن لانه ما دون فيه دلاله وان لم يكن منى لانه غير ما دون فيه **باب الضمان**
الخلط المبيوط الغاصب او المودع اذا خلط المقتضى او الوديع بالرفس او بالاربع فهو على ضربين
الطرازين وخطهما من اما خلط المازج فهو على ضربين خلط المكي التميز بينهما بالقسمة وخط ملكي التميز بينهما
شتمه فالملك المكي التميز بينهما بالقسمة كخلط دهن الجوز بدس البز وخط المكي بدفق الشير في الخيط الضاني ولا يمت
مالك في الخلوط بالاجماع لانه ما تقرر التميز بينهما حقيقة وضمير يكون الخلط مستمدا كما هو كرويه لانه عن المالك في الوصو
ر فيه انه ابدأ في شطه حقه عن الخلوط بالمثل وان امكي التميز بينهما بالقسمة كخلط الجنى بالجنى مثلا فخط الخلطة
الخط والدين بالدين فكذا عندك عندك وعند ميا المالك بالخيار ان شاء فخره فخره وان شاء شاركه في الخلوط
ان شاءه على قدر حقيقتها لهما ان حقه بعد الخلط مستمدا من وجهه كمن جبه ان المالك لا يضر له عين حقه حقيقة وقام من
وجه لانه يصل الى عين حقه حكما بالقسمة لانه القسمة في المثليات والموزونات جعلت افرازا لعين الحق حكما
لحق المالك فيه كذا الفرق الفاضل في التوب لانه ان حقه بالخلط صار مستمدا من وجهه لانه يستند عليه الوصول الى العين حقه
فانما انما يافذ منظم الخلط لاضطه ولهذا وجب الضمان وسوهم المستمدا كما هو وجهه والقسمة افرازا لعين الحق حكما
فكانت فيه التركة في الخلوط وعلى ان في القسمة توم اجاب زيادة على الخاط باه كانت صفة اجود واما في القسمة
وطك القسمة من المالك وترك التميز بدرا على ذلك واجاب الزيادة على الغاصب منى فامتعت القسمة واما خلط المازج
وسوهم من يرضى خط ملكي التميز بلا كلفه ومشقة وخط ملكي التميز بلا كلفه ومشقة فان امكي التميز بينهما بلا كلفه
ومشقة كخط الدرام بالذنان واليهن بالسود والبيض الخاط وغيره لان هذا الخلط لم يكن مستمدا وان لم يكن التميز بالانكف
ومشقة كخط الخلطة بالشعر ذكر في الكتاب انه بعض الخلط ولم يذكر الخيار للمالك فصام اقلوا قبل هذا قولهم ما دونه قول
الوصف به لا يشتر كان لانه الخلط لا يكون في الشعر فكونه فالطال الجنى بالجنى فملكه الخلط عنده وقدر الخيار
عند ميا فابا وصد عننا الى الفرق بين هذا وبين خلط الخلطة بالخط والرق ان افرازا الشعر من الخلطة ملكي لى

فظهر انه لغوي رجل هل يستند مشدودة يوم دج شديد ففوت السفينة نظرا وقف يحمل من فعله ومن الوق وقطع
يقطع اثر فعله ومن قول الرجل من ذكر الوضع فصار كالوحي ارجح وذهب به من موضعها واخرقت شيئا فلم يكن
الفرق مضافا لفعله وان لم يقف وسارت وعرفت معنى لان الفرق مضاف الى فعله رجل دخل على صاحب دكان باذن
فتعلق بثوبه شيء فقط ولف لا يعني مكررا ذكر النطق في واقعة وقيل بانه يعني لانه غير ماذون له فيه الا اذا
باذنه انما صار حاد لانه رجل يعلق برجله وخاصة فقط من المتعلق به شيء وضاع يعني المتعلق لانه ضاع بفعله
لانه لا يعلق به لما سقط عنه وكذلك لو جلس على طرف ثوب رجل غير امره فقام رب الثوب فتحرق الثوب يعني
الجلس لانه صار بمنزلة الحاذب له ونظير قد مر في كتاب الديارات رجل خرج لبنا او القوترا بالكثير الزيتي جدا رجل دخل
انهدم الحائط فان كان اللبن مشربا على الحائط مقصدا بحيث دخل الدهن في الحائط من فعله فهو ضامن لانه حصل اللبن
بفعله كرجل شرح انسان فكل ما كان مولفا ويعني تاليفا منظره امكنه اعادته الامكان يوم من الناقض بالاعادة
لانه قادر على رد عين الحق فصار بمنزلة من اخذ سلم انسان ورفق ربانها واخذ شربان وورع فحاز
يومه بالاعادة وان لم يكن اعادته الامكان معنى فتمت صحيحا مولفا وسلم المنقوض له لانه نحن على اعادة عين
الحق فيجب المصير لا بدله وسوال الغتم وكذلك لو هدم جدار رجل ثم بناه كما كان قيل ان يعني له القيمة فلا شيء عليه
لانه اعاد الاول كما كان ولو فتن فخط انسان ثم خاطم او هلك شركا ففعل رجل فان كان فعلا لامونة اعادة شرا كذا
ما يستعمل العامة فلا شيء عليه لانه لم يتلف هنا شيئا مقوما وان كان في اعادته مؤنة ان اعيد لا ينقص بسبب
يدخله عبث يومه بالاعادة ولا شيء عليه وان نقص يعني النقصان **مسألة** وجاعة ابتلفت لولو رجل سطر ابيها
اكثر فتمت يوم صاحبها بان يدفع قيمة الاخر ويحكم له صاحبها ان اراد لان الجمع بينهما في الخيار غير ممكن فيرجع بالكلية
وكذلك الاخرجه اذا دخلت قارورة انسان ولو ادخل رجل اترجه لرجله قارورة لاخر بعضي فيبطل واحد منهما لصاحبه ولا
لاخر لانه انما هو يملك الاخرجه والقارورة له لان المعنوي يملك باء القارورة رجل اودع عند رجل فصيل فادخل
الموضع في سنة ثم كبر فلم يضره الاخرجه الا بقلع بانه ينظر لافتم ما ينهدم من البيت والى قيمه الفصيل انها اكثر من وقتها
بانه يدفع قيمة الاخر ويحكم له صاحبها ان اراد ولو استعار الموضع بيتا وادخل الفصيل فيه ثم غطم الفصيل يوم صاحب
بافراجة او امكنه او سمع وتلفه قطعا لانه لا يملك لرب الفصيل هدم باب البيت لان المالك لم يرض به فغطم هذا
وان كان حمارا او بعلا فان كان ضرر هدم الباب فاشتاو كذلك وان كان يسيرا لانه يملك الباب ونعزم مقدار ما افسد
من الباب لئلا نال لانه لو لم يفسد كذلك يضر صاحب نفقات هدمه اصله رجل فرق صك رجل اود فانه هدمه فكل بعض
على قدر ما يستفيع به صاحبه وقال عامة مشايخنا الفاضل في الصك مكتوبا وقيمة الدفاتر لانه ابلغ الصك كذلك
دون ما سفع به ففنى فتمت كذلك رجل ربط حمارا سارية في رجل وربط حمارا اخره على تذكر السارية ففنى احد الحمارين
الاخر منظره دبطه موضع لهما ولانه الربط باه لا يكون نظيفا ولا ملكا لاحد لا بعض صاحب الحمار لانه لو ضي باه
والربط ليس بقدر وجباية منه والعنف في الدابة وان هدر حماره دبطه موضع لم يكن له ما ولا له الربط بالطريق
وملك غير ضي لانه دبطه جنابه فاقول منه يكون مضمونا عليه كمن اوقف الدابة في السوق واصابت الدابة شيئا
رجل قتل دابة او اسد لرجل لم يمتي وان قتل فردا فهو ضامن لان الفرد له قيمة لان الفرد يخدم في البيت ويكثر
البيت فصار بمنزلة الطلب الغنم او حال اراد ان يعبر به من نهر يجري فيه الجمد كما يكون في الشتاء
بعيدا او دخله في النهر وسار الجمار عقبه فقط الجبر من فلك الجمد وتلف شئ من الامار والاسود يوسف وانه كان الشئ
ملكه في مثل ذلك الوقت فلا ضمان عليه داب رجل ذهبت له لاه او نهارا بعيرا راسا صاحبها فافدت نزع
رجل قال لا ضمان عليه عندنا وقال لا في اياه ذهبت ليله يعني ونهارا لا بعضي والحق قولنا لانه لم يوجد من صاحب الدابة
التسبب الما ليل لانه لم يوجد منه ارسال الدابة بل ذهبت باختيارها وانلفت بفعلها وفعل الدابة هدر المعنى
اذا وقعت قنطرة بين يدي رجل من بين يديه فاه وصاحبها حيث نالها بدين ففرقت لم يضمن لانه ما زال يدها

في وجدتهم واما السنة قوله وم امرت ان اقاتل النفس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصوا
 في دماهم واموالهم لا تحقوا وصاحبهم على السر وقال لهم الجهاد في مندي يعني الله اليوم القيامة حتى تقاد عصابة من
 في الرجال واراد بقوله ما من اى فرض واجب قال الحليل العصابة بكسر العين هي قطع وطايع من الرجال وكذلك
 عصابة من الطير فالجدوا صنفوا في قدر قبل اربعين وقيل عشرين واما كيفية فرضية فهو فرض كفاية ونفي
 اذا اقام به البعض سقط على الباقي لان المقصود من الجهاد والعتال هو دفع شر الكفر وقمعهم وكسوتهم
 بسبب غلبتهم ونفي عن جمعهم وقوهن كلهم واطعانا ربهم واعلا كلمة الله و اغاروا في الاسلام والدعا الى الدين
 الى ذلك يحصل بالبعث فاذا اقام به البعض سقط على الباقي كصلوة الجنائز الا ان نفع النفي عاما في ينقض
 على من يقدر على العتال ان يقتل بنفسه وباله قال الله في انفسه واغفاروا فقالوا وجاهدوا باموالكم وانفسكم
 بسبب الله ولا في الكفاية والمقصود لم يحصل وهو دفع شر الكفر واطعانا ربهم منقوض على الكفاية يجب على العبد ان يخرج
 من ارضه ماله وعلى المرأة القادة على المقاتلة ان يخرج بغير اذن زوجها وعلى الولد بغير اذن ابويه واصدما اذا كانت
 ارضها واما سبب فرضية الجهاد معناه لا نفس الكفر لان الكفر كبير يخفى بالقلب ضد لا يتصل بالعباد
 ينقض جزاء مؤخر الابد والاضرة تقوله في نفي نفيهم فان جهنم جلاوكم جزاء مؤثرا الا اذا علمت بوجوب اعتقاده من
 المحاربة مع من كالفرض الذي يستحق عزركن الى اهل المعصوم بنوات حياته فيجب المقاتلة والمحاربة مع دفع
 شره وشتمه في العباد بنوات حياته ولهذا ما شرعت الحدود والعقوبات في الدنيا الا لاجراء والحد والرد
 الدين والمقدور والاعلام لعدم المحاربة منهم الا ان المحاربة تمت كحقت لا في دفعها فاقم سبب المحاربة مقامها ومولى امينة
 صالحه المحارب اقامه للسبب فلما انفس في الجهاد من الدعا الى الدين الحق والعتال مع من امتنع
 عن القول بما بانفس او بالمال واما نفس السيرة فالسيرة من وطريق الرجل في امور ومنه سيرة الملوك
 في عرف الشجع في اطلاق مراد به طريقة رسول الله صلى الله عليه وآله في معارضة على الخصوم ولهذا قال عدم كبرى في حرة الجهاد
 في ارضه تحت طلاء دمي واما ذكره فلم يصير اليهم نقوع وشوكة وذلك يكون بالعدد والعدة لان القتال لا يقوم
 الا بالشيء ما يقوم به الشئ واما شرط اباحته فثلاثة احوال امتناع العدو عن قتول ما دعى اليه من الدين الحق وعدم
 انا العهد بيننا وبينهم لان العتال يشرع لعينه لانه افساد وجرى بينه الحق قدما يحصل من المعنى بالدعوة
 الى الله من غير قتال والعتال اشد من الدعوة وابرأ الحجة فانه محاط به بالروح الذي في راسه بالادامى ومنها
 اصل المقصود باسراء الامين وادمنها للبصار الى اشد ما واغترها والشاف وسوادا برحوا الشوكة والقوة
 من المسلم باجتهاده او باجتهاد من يعتمد عليه اجتهاده ورأيه واه كان لا يرحوا القوة والثوكة للمسلمين
 القتال فانه لا يجل له القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة واما حكمه فنقوط الواجب في اذمة الدنيا
 في المنوبة والسعادة في الاخرة كالمساواة في العبادات وهكذا ان محمدا في حاصف السيد الصغير وقع بد الفداء
 عام اسل الشام فقال في هذا الكتاب فقتل محمد العراف فقال لاهل العراق والقيصر في هذا الباب فانه لا علم له بالسر
 معناري رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه كانوا في جانب الشام فبلغ ذلك محمد بن قنانه ففرغ نفسه في صنف السيرة الكبرى في
 ان لا ينظر فيه الاواصي فقال له لولا ما ضمنه من الاحاديث والاعداء موضع العلم من نفسه وان الله عبيد الصواب
 في رايه واجتهاده صدق الله وفوق كل ذي علم عليم ثم امر محمد بن ابي كريب في كتابه سني دفتر اوائل على الجبل
 وبث الى باب الخليفة فقتل الخليفة ان محمد قد صنف كتابا في السيرة يحمل على العجم للالباب فاعجبه وذكره عنده من
 فاضا رايه فلما نظر فيه ازدها عجايبه به ثم بعث اولاده الى مجلس محمد ليمسحوا منه وكان اسماعيل بن قيس القروي
 مودب اولاد الخليفة وكان يحضر معهم يحفظهم فيسمى الكلاب فجمعت في هذا الكتاب بين سائر السيرة الصغيرة
 والسيرة الكبيرة اربابا للغوايد واما لا للفرايد بعدد مولفها بعزانه واسكنه على صائبه بعفله ورضوانه ثم سائر
 هذا الكتاب ينقسم الى خمسة اقسام قسم في صفة الجهاد وكيفيته العتال واحكامه وقسم في الاماني والموادعة

[illegible]

كتاب السير
العقصة سبعة
مؤلف كتاب

39

فلا فرما للدينه قلنا في الفاروق فقال النبي ع من بل انتم العكارون في سبيل الله انالكم فيه والمراد بالعمار
الراجع الى القتال في سبيل الله نعم كانه منكم في انالكم فيه ارجعوا الى الجهاد في سبيل الله نعم والله اعلم
من يمكن له الخروج للقتال بغزاة ومن لا يمكنه الخروج الى الجهاد
ولا يخرج الى القتال الا بالاذن والديه للبر والدين وترك ما يلحقهما من المشقة والغب ورض عليه عينا والجهاد فرض على الكفاية
فما لم يكن التخيير عا فاضليه الله ما لا قوي وغرضه احماف الغزو والمشيقة بها فاه الجهاد على قدر الهلاك فاه اذا لم يفلح
واه اذن احد معادون الاخر فلا يخرج مرعا له الحق الذي لم ياذن منها واحصل ما روى ان رجلا جاز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في
جيت اجاهد معك وزلت والذي مكاه قال ذنب فاضحكها كما ابيتها وافصل الجهاد عما كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم امر
بالخروج كراهية الوالدين عز وجل وما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من افضل الاعمال قال الصلوة لوقتها بر الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله
من انصحن على ان يقدم بر الوالدين على الجهاد والوالدين في سبيل الله لا ياذن له اذا كان يدخلها ما ذكره من مشقة شديد للتعب والجد
في ما لا قوي في حقه وهو برهما ولا كراهة ما عدا بويه لان السبيل المحبوب للبر في حق الكافر وان كان كافرا او اهدما
موسم وكراهة فرض الجهاد او كره الكافر منها سطر ان كان كرهه كره الجهاد في نفسه والمشقة التي يلحقه عز وجل فلا يخرج الا بالاذن
من بر الوالدين سوى في السبيل الكافر في سبيل الله وصاحبها في الدين ما عدا وفاء المراد الابوان المشركان بدليل قوله وان
هذا كان على ان يتركه فان كان نهاه عن ذلك لكرههم اذ تقابل مع اهل دينه لا تشقة عليه فيخرج ولا ينقطع لان شركته
فيما له من نعيم في الخروج وعلم عليه وليس عليه طاعة في داعيم الشرك وانما يعرف ذلك بقوله تعالى والحق والراي لان
الاطراف فيه المعروفة حقيقة سبيل الله على غالب الراي وهذا اذا كان لا يخاف عليه الضياع وان كان خاف عليه
ضياع ما علمه ان يخرج لانه اذا كان معسرا محتاجا للمخرقة فخرته فخرج عليه عينا وان كان كافرا ولا يجوز ان يترك
الضيق والالتفات لما في فرض كفاية ولا نفقة في تسبوع والله لا يمكن تداركه ولكنه ان تدارك الجهاد في وقت اخر
لا غير ياذن عليه ابو بريح كما لا جرد والجدات ما ما حين لانهم كالا جابلا يري ان في حكم الحضانة والولاية والحقاق
لما كانت كالحضانة فكذلك المنع من الخروج فان مات الابوان فالاذن للجد من قبله وبه والجدية التي من قبل الام
فان الاب قام مقام الاب عند عدم بدليل موت الولاية له ولذلك ام الام عند عدم الام بمنزلة تبايد ليل شوت حق الحضانة
لان لم يكن له الاب وام اب فالمسحبة ان لا يخرج الا بالاذن لهما لان حق الحضانة لام الله عند عدم ام الام واب الام ان لم يكن
له حق الولاية فقد جعل له في عدم الحضانة والمنع من قبول الشهادة وحرمه وضع الزكاة فيها فاه الحق احد اقر
كان من قبلها مقام الاب في منعه من الخروج ايضا فان كان له ام واب اب لا يخرج الا بالاذن لهما فان كان له جد من قبل الاب وص
لم يزل من حق الاذن للجد من قبل الام خاصة لانها في الحضانة مقدم على الاخرى والجد الى من قبل الاب لا هو مقام الاب
بل الى الله لا يثبت لها الولاية كما يثبت للجد فان كان له اب واب اب لا يخرج حتى ياذن له ام الاب بمنزلة الاب الا في حق الحضانة
او يجوز ان يخرج لسفر الجهاد كالتيارة او الحج او العرم او للتعلم اذا كان الطريق امنافرا ذنهما لاه الغالب في هذه المقادير
السلامة ولا يلحقهما في فوجهم مشقة شديدة فان الخروج على العيب ينزع بالطبيعة في الرجوع طالبا وطامرا الا ان يكون
من الخوف عليه في ركوب البحر فلا يخرج الا بالاذن لهما لانه بمنزلة الجهاد لان خطر الهلاك فيه اظهر وان كان في التجار المدارة الحرب
لانما كرهها ذلك فاه كان قوما لو فون بالبعد معروف بدرك فلا يلبس به لان الغالب هو السلامة وان كان في خروج في تجارة
او الحرب مع عسكر المسلمين فاه كان عسكرا عظيما كالصامق فلا يلبس بان يخرج بغزاة ذنهما لاه الغالب هو السلامة
السلامة فانه لا يوجب نفسه للهلاك بل يفسد بالقتال والعسكر العظيم يقوون على دفع شر العدو وعنه ونحو انفسهم
ان كانت سرية او نحوها فلا يخرج الا بالاذن لهما لان خطر الهلاك اظهر في فوجهم مع قوم ليس لهم قوة الدفع عند ولا يلبس
الخروج للجهاد بغزاة اولاده وزوجته وسائر اقربائه غير الوالدين لانه لا يجب عليه رحمهما الا اذا كان خاف الضياع
في احد من مولا فلا ينعيم اه يخرج ويذبح من يذبحه بغيره ضامعا لاه القتام بتمامين ولا اتفاق عليه حتى عليه بغيره قال
تمام كنه بلز الخان يضع من يقول ولا ينفق زوجة واولاده والصغار والافان الكبارا فاه لم يكن له اذ واج والذمي

[illegible][illegible]

فوتی بویس اولو

يَسْمَعُ أَهْلَهُمْ دَانَ مَعْرِفَتَهُ بِذَلِكَ ص

الحقيقة التي لا ريب فيها في شأنا فليكن من شأننا ان نعتمد الظالمين نارا انزل الله وتوعيد وتوبيخ
 الامر وطلب وحقق باعتبار سياق الكلام وقوله اعلموا ما شئتم الاية تهديد وليس بامر وتقرير وكذلك الرجل
 اذا قال لغيره اقلع راسك ما شئت ان كنت رجلا او اقلع ما شئت ان كنت صادقا لا تكون اذا نابل بكونه جوا
 وتويعا فكذا هذا ولو نادى مشرك من المحصى قدامه ان يطوبه الامان الامان فقال له المسلم الامان الامان فربما ينسب
 للمسلمين معاملة التي اشتهر بها افادت التهديد بل يفتن في كلامه وفي سبيله لا في ضميره لان قوله المشرك فلو اعتبره
 ادى الى الغرور وذكر حرام كل شيء بهر فانه صار ما فودا مع تورا فلا يحقق مع الغرور بينه وبين المسلم فيعتبره في ضميره
 فانه فاسد واما الكنايات والاشعار استدلوا قال المسلم للمحصور الامان الامان ما بعدك من ذلك او انزل ان كنت
 رجلا فربما المشرك ينسب فيه يجوز قبله لانه يعرف به لانه يسمع ما يدعي به وبين ان كلامه تهديد وليس بتحقيق للامان
 الا ان الرجل يقول لا افعل عليك الف فقال الا فترك على الف ما بعدك من ذلك فان كلامه لا يكون اقرا فاما اذا سمع
 ذكر الامان ولم يسمع ما وصل به فهو من الامان يعني في هذه الحالة يسمع دون ما لم يسمع وما لم يسمع يسمع في هذه الحالة
 ادى الى الغرور وان لم يسمع من الامان من العكر ان الرجل مشرك في ضميره يسمع به يقال وطن المشركون ان ذلك كان كاه امانا
 فاما هذا الصنيع معروفا فما بينهم له كانا الحارث بن عروة بن ابي ارحب بن الحارث بن ابي ارحب بن الحارث بن ابي ارحب
 انك قتلته فانه فاما هو فاما هذا فاما لم يسمع قوله ان قتلته فاما لم يسمع فاما اذا علم ذلك وسمع وجاه في ذلك
 فهو لا يذلل له الحال والعرف يقطع اعتبارا اذا خرج محله فالا ترى انه لو قال تعزاه كنت تريد القتال او ان
 كنت رجلا او قتلت حتى تنير ما اقلعتك وعما كلامه تهديد لا كلام امانا فاما قوله تعالى مطلقا كلامه موافقة ومسايله
 وكذلك اثارته بالصانع لا السامع به ان اعطيك ذمة الله السماء او انت امي في حق رب السماء فهو بمنزلة قوله افنتك
 وذكر في المنتقى الواو ان المسلم يجمع بين الامان والعدو فانه قال اوضحه لي هذا يا امان وقال ابو يوسف اخبر
 اخا له فاعلم فانه من استحل الله له ولذا اوضح مسلم في دار الحرب ومع حري فتاوانت بالعرفه وقال
 المؤيد بالغارسيه ان اختلافه وقتب الامان بل هو في الكتاب والرسالة والامان بالسلب فهو من لانها
 تنقلا عما هو المقصود والامان بما يقاد ونكره فالاختلاف في هذه الاشياء لا يقع الحكم بما هو المقصود ولو قال
 للمسلم فخرج مع وقال الحري بل امتني جنوني لله الاختلاف في هذه الاشياء لا يقع الحكم المطلوب بسبب فان المسلم يستفيد الامان بليان
 والتماسه بيمين الامان من جهة من اتمته فمع اختلافه فيما للثبث واحد من الامرين ولو قال المسلم اعطيتم دم وقال
 الحري بل امتني فهو من لانها التفتا على الحكم وموثوث الامان له من جهة هذا المسلم وان اختلفا في سبب المسلم يري
 عليه زيادة وهو اعتباره في دارنا والتزامه الجني يته فلا يثبت تلك الزيادة بمجرد قوله وسبق اصل الامان لا بالافتقار
 عليه فبمع له دار الحرب اه شاذ **طلب الامان وما يدخل فيه وما لا يدخل**
 السير الكبير ولو نادى واحد من منعم المشركين المسلمين بالامان فهو من لقوله وان احد من المشركين
 اتجارك فاجب اليه وهو له وان فهو المسلم فاجب له وكذلك لو كان مع المسلم الا انه ليس عليه هين رجل يريد ان يقاتل
 بانه ما لم يفتي بصيانته منه لانه وان كان اقبل راسه لا سيف ما داره في المشركين فلما كان في موضع لا يكون
 متعنا نادى بالامان فهو في ذلك الظاهر من حاله انه اقبل مقابلته لانه لا يراه على الظاهر فيما يتقذر الوقوف على
 حقيقة وغالب الراي شاهد على هذا المعنى معرفة حقيقة الا ترى ان من دخل على ان شاهه لم يفتي باليري
 انه هارب او سارق فانه يحكم حاله فانه كان في سبيل الخير وغالب نايم انه هارب لا يبعد ان يقتله ولو ان يفتي بانه
 في دار الحرب وجد وارجله او امراه فقال حيث اطلب الامان باذنه لم يكن به علم في مجبوا عليه فهو في
 ولا يصدق في ذلك لان الظاهر بكذبه لانه كان محتفيا منهم لما ان مجبوا عليه ولما يفتي بحال من ياتهم
 من الاستماعنا فالظاهر ان قتال هذه الحيلة بعد ما وقع في الشك فلا يصدق وان كان محتفيا في موضع
 لا يقد عليه المسلم فلما اراد المسلم ان يقتلوا اقبل بهم فوفى ولما قام ان يقتل لانه صبي اراد المسلمون

۱۲۸

ونبات فهم امنوه جميعا كلمة الاخوة فين جواب في الفصلين قوله ما قولكم في اوله اوله وعلم قوله الا في تناول الذكور خاصه
 ينزل الوصية لبي فله اول اخوة فلا والله في هذا قولهم جميعا ابو وصيفه في بي الوصية ولا مان والفرق انه يتوهم في باب
 الامان ويجوز فيلما علم ما لا يتوهم في باب الوصية وابوح في الوصية اعتبر الحققة للغير وفيه اهل المذكر لا يبينوا والانا في الامان
 اعتبر الحققة وبالسبب الحققة بطرق العمل والاحتياط في باب الامان ومن الصيغ لاشاور الانا في المفردات اما اذا كان المضاف
 اليه الالف فيلما علم والمراو به النسبة للقبيل والانا في المفردات بهذا اللفظ كما ذكر وروى بعض مشايخنا اذا تقدم من كلام
 مستدل به على انه اراد بالامان الالف به قال ليس في الاسولاء اليك والافوات فامتنع في عين او على اخوة فالانا في امتناع
 انه مستدل بشكر المقدم على ما مراد الانا في قوله لا امنونا على اباينا ولهم ابا وامهات فهم امنوه جميعا لانهم الابا يتناولون
 الاباء والامهات الاولى انما هي ابواب فالاسم هو والاباء الاله وقوله وورثه ابواه وكذا كان له اب واحد وامهات لانه اهل الحققة
 لكن استحال عند الاستحالة ولو قالوا امنونا على انا نأمنوا لانا الانا ايضا احتجنا باقتباس الاله لهم الابن على ابن
 الابن بما اذا لا الحققة لانه غير متولد من اب بل من الله حقيقة واللفظ الواحد لا ينظم الحققة والمجاز وجه الاستحالة انه انما طلب الاله ان يكون
 مضافا اليه بالاسم وابن الابن مضاف اليه بالاسم الاله ناطق في الاضافه والاشياء اليه لانه يضاف اليه بطلعه الابن لانه متفرع
 من تولده عنه بطلعه والاضافة الناقصة كما في الالف الاله لانه كناية عن الباشا لانه موصوفه من الملتزق والشبهة للحقة الحققة
 في موضع الاحتياط كلف الوصية فانها لا تسمى بالشبهة بل حقيقة للحقيقة في موضع الاحتياط في اثبات المراجعة للورثه ولو قالوا امنونا على
 اباينا فلا خلاف في الاجل لانه لا يشاور الاجراء حقيقة ولا بطريق التبع لانه اصل له باه كحضوره بلم خاص فكيف يتناولهم
 لهم اباينا ووجه الاتباع لغوهم ومذلك لانه العرب والملة لان الفارسية فهو دافعة الاله فاه الجد واليكاه ابن الابن فانه
 يقال الجد يذنب بذكر كافا لانه ابن بغير نسب وكذا ذكر قوم في لسانهم يسجد والاروا بابا **في مجوز**
ما من من لا يكون السبب الصغير ويجوز انما الواحد الحر المسمى بغير الاله ولهم الاله لا يجوز كولاية الانكاح لانه
 بعض من العقل وفهم الملتزق في بعض من بعض دون بعضه كالان يتصور ان يثبت
 حكم النكاح في بعض المرات دون بعضها والما يجوز لان يثبت الحكم كله ويثبت الاله في الحكم لانه يقتضي مصلح لكل فيقوم الواحد
 في تمام المرات لانه لا يقتضي اجتماع الكل عليه وبعد الاله ان يدعوهم لما لله لانه اول اعطاه الجزية فاه ابوا الامير وراى الاله
 العسكرة في بعض الاما را لهم اسمهم وساء اليهم م قابلهم لعولهم في اللغة فامنه لانه الاله انما يصح بشرط ان يكون جنبا للملكين
 فاما صار الجزية في بعض فانه شرط هو الاله في النقص وكذا ما من المراه لار وينا ولا يجوز انما الحكم التاجر والذى
 في دار الجزية او الميراث لانه كما في منهم والاله ان شرع لرفع الحق ولانه لو وضع الاله من ادى لار كالحرب لانه كما في
 لار على الكفار ولم يتلقوا القتال بحروا الميراث والماجر على الاله لانه فودى في ذكر لار ك القتال ولانه من موقوف الاله
 واما الذي في الميراث فانه يكون الميراث لانه من امور الدين ومذووع غير موقوف فيه واما ان العبد كان الالف مع مولاه جاز
 في الا فلا عند ما وعند محمد الشافعي في مجوز في الوجهين لانه الاله من مصلح الدين والعبد صار له لاقامة هذا المصلحة
 بملكه وليس في اقامته تعظيم المنفعة على الحق لانه يقوم بغيره لسان وهو غير مملوك للوطى فاما القتال فيقوم بغيره
 الدين ومنافع بدنه مستحق للملك الالف المستحق عليه من الواجب لانه العبد ملك له فاه الاله فله على الاله كالعقار وذلك
 لانه قوام الاله منافع بدنه وملكه للملك لانه العبد من قوته الموقوفة ملك للملك مطلقا فيقول في حربه له مثل عبدك
 مملوكا وصف العبد يكون مملوكا مطلقا لانه لا يملكه صادق جميع اجزاء فوجب المصلحة جميع اجزاء ومكر الرقة عليه بملك المنفعة لا يصح
 اياه الصبي العاقل الميراث في وعند محمد يصح لانه اهلية الاله انما يثبت بالعقل والاهلهم وقد وجد وهذا صحيح اياه فصح امانه
 بعد اياه لانه الاله فضر الدين بالقول فاذا صح قوله اصل الدين فكذلك بعضه بشر الدين لهما المصلحة والجزية
 والنفقة الاله مستثورة ممكنة لا يضرها الاله اعتمد لجام واشتهر رايه وتدين في استخراج مصلح القتال وتركه
 وذلك لانه لا يكون له العبد احواله والسقامة اقواله وانتظام افعاله بوفور ربه وهذا رايه وكذا تجوز وعارسته
 وذلك بعد البلوغ وانه كان الصبي ماذولة القتال والابوبكر الرازي بانه يصح امانه لانه يمكن انما كانا لعل في القتال

الاعتقاد على قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصدق بعد ما ثبت رسالته لكيلا يودي الى الفوضى في حقهم وذلك حرام الزيادة
 نواحي الامير ان هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينكم ما انا منكم منكم القوم امنين فكذا هذا ولوارس الامير الهم من الامير
 انهم لم يضع اليه فاضر انه قد اتاه برسالة فمما امنوا واهل القبائل والرسول قد بلغهم الرسالة الى البناء القام
 واجب فيما لا يكون الوقوف على حقيقة الظاهر الرسول بعد ما دخل عليهم بالخير في يودي الرسالة ولان فمما نقول الرسول
 اعتبار الصدق قائم فثبت شبهة التبليغ والامان بسبب موطن الشبهة ولوان رسول الامير حتى بلغ رسالة الامير كما فثبات
 انما القاييد قد استكم وارسالته بذلك وان المسلمين على باب الامير امنوا واهل القبائل قد امنوا فمما امنوا واهل القبائل قد امنوا
 هذه المقالة فمما امنوا المسلمين فيكون عبارة كعبارتهم ولما تمكك انهم بنفسي هذه الحالة في منعتهم وانما في رسالته
 ورسول المسلمين في حاجته ففقد حاجته ثم اجزم ان ما راسلته منهم فمما امنوا واهل القبائل قد امنوا واهل القبائل قد امنوا
 ثم اجزم عن ذلك بغير ما منهم والفرق بين جماعة المسلمين اهل القبائل والامير لا يكون امير الا باعتبار المنفعة فيهم
 قائم مقامهم وافاض ان الامام الهم كان محييا فاما الواحد من عصى الناس بالمنفعة فلا يعم اخبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في رسول الامير ورسول المسلمين في المسئلة بحال فمما امنوا واهل القبائل قد امنوا
 الامان لهم من جهة فانه غير محتمل منهم بل هو غير محتمل للمسلمين واما في الخبر لا يصح ولا يمكن تقييده من جهة الامير المسلم لان ما راسلته
 فيكون عبارة كعبارتهم والحق في معرفة الغرض في تبليغها هذا المقالة ان الفقيه جاء من قبلهم حيث عتدوا على قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 غير عرف بالرسالة ولان كان رسولا الهم من جهة الامير في وقت من الاوقات والامير لا يمكن التحرز عن هذا لانه لا يعرف المقتضى عنهم
 من الاضطرار لوقا من لم يكن رسولا هذه المقالة وموضع عسكر المسلمين ناداهم فمما امنوا واهل القبائل قد امنوا واهل القبائل قد امنوا
 في منعتهم المسلمين لان من عسكر الامان اذا اجبر على عسكر الامان فذلك ما هو ليس هو وكان الحزب صدقا واكد باه كان صدقا في جهة المحرر
 كان كما كذب في جهة المحرر لان ثبت في تلك الاشارة العدون من المسلمين لانها تقوم لا بغير حقهم في المتختم **مسألة** ولوانهم
 المسلمين لم يعثروا رجلا لينفذ الهم ونهزم الهم قد نقضوا العهد فرجع الرسول وذكر انه قد اجزم الهم لا يرضون الهم ونهزم الهم في يعلو
 ان كانا انا من جهة الصدق والكذب وذكر انكم في نقض العهد وان كان حجة اثبتت الامان لانه يتعلق بالبنز
 بالامان والحق في الفرج والروا وهذا لا يثبت مع الشبهة وجزاوا احد ما لا تنفك عن الشبهة وسقطت بالامان حجة السبي
 الفرج وضمن الروا وذكر ثبت مع الشبهة فان اغار عليهم المسلم قبل البنز فقالوا لم يبلغنا ما جاء رسولكم فالقول قولهم
 منهم انكر طيند الامان وتكوا بالاصل وموالا فيزود عليهم المسلمون ما اخذوا من اموالهم ويعفون ديات من قتلوا منهم
 انهم كانوا امانا لم يعلوا البنز لانه وسع الامير ان يرسل الهم رسولا لينفذ الهم ويرسل معه رجلين عدلين في ينفذ
 في تبليغ وهذا احدى حاجته به الرسالة في البنز لو ارسل الهم رجلين فرجما وشهدا على تبليغ الرسالة لم يخف ذلك لان اموالهم
 في شدة على فعل نفسه وذكر ان يكون حجة في الاحكام ولو جاء رسول الهم بكتاب فمما امنوا واهل القبائل قد امنوا واهل القبائل قد امنوا
 المسلمين ان يعجلوا في يعلوا حقيقة ذلك ان الكتاب محققا فعلم معبر واهل القبائل بالكتاب رجلان من اهل الحرب في شدة ان هذا الكتاب
 انكروا حجة شهادتها في اهل الحرب لان شهادة اهل الحرب على اموالهم من اهل دارهم حجة بانه وبعد قيام البنز شهادتهم
 بالامان فيقتلهم ولم يوافقهم وانما يبعث الهم عشر معهم كتاب فيه نفع العهد فقرء رجل مسلم عليهم بالعربية وترجم الترجمات
 بالامان وشهدوا لاهل علمهم ثم قالوا ان الترجمان لم يخرنا نقض العهد بل اجبرنا انما الكتاب قد ردناكم في مدة امان فقولهم
 بطلان امير العسكرات بما وسع وموالا اخبارا بالنقض والشهادة عليهم وانما السقي جاز من قبلهم في اختيار والمترجمة
 خائبا انما يستيق عند المسلمين الذين هم ومن ان الترجمان قال لهم غير ما في الكتاب وكان اكثر الراي منا انهم لم ينفوا
 في عينا انهم لانما في نقضه انكروا فقد سقط اعتبار الظاهر باليقين واكثر الراي عنزل النقص فمما امنوا واهل القبائل قد امنوا واهل القبائل قد امنوا
مسألة ولو جاء رسول منكم اهل الحرب الى عسكر المسلمين فمما امنوا واهل القبائل قد امنوا واهل القبائل قد امنوا
 من اموالهم ما منعتهم المسلمين عمنه فاهل اهل الرهوع في امان يكون قد ادى للمسلم عونه فيدل على العذر فلهذا ان
 من اموالهم الرهوع وكما على ما حارسا بجرسونها لان في جنسها نظر المسلمين ودفع الفتنة عنهم فان عذرنا ونخل عنها الحرس

[illegible]

وهذا لا يشرط على نفسه المسلم من غير عوضا عن امانه في الرقعي ولو قال افترج كتم على ان يوفى
بالت درهم او بابل وولدي فغلبه اللان واسلم وولن كتم في الرقعي الباء الحكم على الاعوان وقد قرنت بالالف فكان دليله على ان اللان
عوض عن الامن ولو بدا بالاسلم فقال على ان يوفى بابل وبالف فكذلك فاسا وفي اللان اسلم وولن والف منه ماله لا يكون في
لاه الا على ان يبيع ان يكون عوضا فاستد لنا بذلك على ان المراد به اللان اسلم وولن والف منه ماله لا يكون في
ذلك اشتاء بالالف ماله الذي يكون فناء الا ترى ان لو قال افترج كتم على ان يوفى بجمع وان يبيع وولدي وبالف درهم
فالذي سبق الى وم كل احد ان هذا كله اشتاء الفذ ولو قال افترج كتم واعطيتكم ماله دينار على ان يوفى بجمع وان يبيع وولدي وبالف درهم
من ماله فعليه بعد دفع البسبب ان يعطيه ماله دينار وعلم ان اسلموا على الف منه ماله وهذا لا يكون فداء لانه لو لم يذكر الماله
الدينار كان اشتاء منه على الف منه ماله فكذلك اذا شرط الماله الدينار للمسلمين على نفسه مع دفع البسبب ولو قال افترج كتم
فاعطيتكم ماله دينار على ان يوفى بالف درهم فعليه ماله دينار والف درهم لانه صح ان يكون الف عوضا عن امانه من
وصلا الباء بذلك وصح ان يكون الدينار عوضا عن امانه من شرط عاقبه ان يعطيه المسلم الا ان يقول ان يوفى درهم او ماله او يبيع
في يكون في ذكره نصيبا على اشتراط الف على المسلم نفسه عوضا **فصل** لو قال امنوا حتى انزل اليكم على الف درهم او على
الف من ماله او على عشرة اروس من الرقيق او من رقيق فعليه ان يدفع ذلك كله المسلم لانه شرط عقابه ما لم يرضى من الامان
فغيره ان مراده بذكر الف والرقيق ان يكون عوضا للمسلمين على امانه سواء أطلق او قد علم لاه ينزول لا توسل المسلم
لما له الذي في الحصن لكونه ذكر دالة على ان هذا القدر منه ماله وكان هذا شرط ما يفيد المسلم في ولو قال
امنوا على ماله او رقيق فبما يجمع ماله ورقيقه ولو قال على نصف رقيق كان هذا فداء والرقق انما هو العرف الانسان
لنفسه ببعض ماله ليعيش امناء باقى ولا يفتدى لنفسه بجمع ما ينزل به فاذا ذكر نصف المال او نصف حتى من المال فالظاهر ان
مراده بالفداء او اذ ذكر جميع المال او جميع حتى من ماله ما رقيق فبالطاهر مراده طلب الامان لذلك الجنى مع نفسه واذا ذكر ماله
بأن لا يزوجهم والولد والغالب ان مراده اللان لم لا الفذ وهو بمنزلة ما لو قال امنوا حتى فداء فانه يكون ذلك طلب الامان
لقله لا جعله فداء نفسه وان قال امنوا على عشرة من رقيق حتى انزل فمدا فداءه نزل مع ماله وزوجته وولده فم
في اجمعون لاه في امان المانزل لا بد فلو ساء عليه من اللان الا ترى ان امانه المان بغيره لا يدحل المال والعيان فذكر
في الامان بالفداء وان نزل مع ماله بشرط فداءه وهو عشرة رقيق فهو قباله يكون عليه فداءه لان الامان لا يعد
النزول وذكر لا تناولوا من المال فصار المال في المسلم وسوا لا يمكن في ادماء التزم من الفداء وكان اشتراط الفداء
عليه تسليمه على ان ياتي به كما ان اشتراط بدل الكتاب يكون تسليمه على الكاتب وملكه لذلك
وان كان المشرط عليه عشرة اروس فما باهر على كانه اما باضا الحرام بالفداء او ادماء اللان في مقدار حاشي
المالفه واما زاد عليه بوجبه العيش وكذا ذكر لوجه بعض من طرأ فانه يوفى منه الكفران جاء نصف عن الرقيق وقال
اروت ان ابيع واعطيتكم القيمه فانه يقبل ذلك مع عتبه اللان لاه الرقيق في معاوضه ما ليس به مطلقا بشت ماله
العتب وبنا القيمه بانها جاء قبل منه فصدق في ذلك كما لو زوج امرأه على عتبه ولو قال على عشرة من رقيق فمدا
فكذلك في وهو مطالب بالتزم من الفذ لانه باضا الرقيق لان نفسه يصير معنا لم فانه عتبه بالمان وفي مثل هذا
منه القيمه مكان العيش كالزوج على عتبه مبيت ولو قال لم يدعي اهل الحصن انزل اليكم بالرقق فمدا بالقيمه لم يصدق
ما جاء به من الدرام صا غنيمه للمسلم فلا يصدق مما جعله نحو باعلم من الفذ لانه كان متعكفا من ان يرضى للمسلم
فان نزول اهل الحصن غنيمه من النزول بالرقق حتى ياذنوا به النزول بالقيمه فاذا لم يفعل كان التفصيل في
فاه فعليه ذلك فاذا نزل به النزول بالقيمه كاه مجابه من الدرام فمدا **الامان على شرط**
السرايكيو سايه على فصله ادماء الامان بشرط اللان بعد والثاني في الامان بشرط الرق
على المال في مكانه **فصل** لو قال امنوا حتى نفي لكم الحصن فدخلوا على ان يرضوا علينا الله فمدا
ان يملأوا من ماله على المسلمون ان يرضوا من حصنهم يرضوا الله لانهم استغفروا الامان يقبل الشرط في الرق

[illegible]

اموالهم لان الغريب يكون في الابنية واما اخذ الامت من قبل الحفظ لانه الخرب ولا يجر لهم عدم شيء من مساكنهم او قوتهم
بالدار لانه ذلك فوق الترخيب فان لم يقدح في الباب بالكل القلق فله ينسب انه يعقل لانه هذا حرب فان شرطوا علينا
ان لا ياتوا من زرعهم ولا يغلط منا فله يجوز ان يوجب شي من اموالهم فوق الكثرة قوت معصودهم بالشرط فيقولون
فمن يترقب الموت يملك ما اذا شرطوا ان لا يحرق لانه لا يجردهم من الخوف فان اضرار افساد العين والكل انتفاع بالعين
فاذا شرطوا ان لا ياتوا لمعصودهم ما العين لهم وذلك لعدم الاضرار بالكل واذا شرطوا ان لا يجرؤوا فمعصودهم
ان لا ينفذوا شيئا من ملكهم وليس في كل افساد **باب صلح الملوك** الصلح الصلح بين الملوك
الموسمية او سنة تقوم على غير وجهين صلح المصلحة وصارت ذمة لم فاسد ملكه عبدا لم كان لانه الصلح والذمة
يكونان للملك وتكون لانه يولد بطلان في علم عدوهم فاستنقذهم المصلحون ردوا على هذا الملك غير شيء قبل القسمة
وبالقيمة بعد القسمة للملك العبيد كانت ملكا ومال الذي كالا للمسلم في حق الاحكام والحكم في مال المسلم كذا كذا كذا كذا
وكن كذا لانه لم الملك اهل ارضه وبنو عبيده ما عرف واه طلب الذمة بشرط ان يترك ليعقل اهل ملكه من العتق والبيع
في ارض المسلم لم يملك لانه طلب من الزك على الظلم والنزول على احكامهم وذلك لا يجوز لعلو وان احكم بينهم ما ائزوا
فالواجب على المصلح ان يوافق اهل الذمة على حكم الله فكيف الصلح على خلاف ذلك مردود فان اعطى الذمة او اهلها على هذا
من شروطه لا يصح في الاسلام والصلح جائز لان الذمة لا تبطل بالشرط الفلسفة فان لم يرض به اهل الذمة مامنهم وصحابة الذمة
مستأنف فلا يقتل لقوله في الصلح ما منه غلب قوم من اهل الحرب على قوم اخر فاحدوهم عبدا للملك صاروا عبيدا
لله الكافر عتق ربه الكافر وماله بالهبة والقهر والعيلة كما عتق مال المسلم فان عتق الملك فورثه ماله بعض بنيهم
بعض او بعض بعض بنيهم لم يملك ولد بعد ذلك يكون المصطفى عليه لانه فعلوا لا يجوز في الاسلام في وقت لم يكن من
احكام الاسلام فلا يتوضعا صلح بعد الاسلام لان الولد ظلمة بالهبة والقهر فكذا المستول عليه لانه ملكهم يعني على
الهبة وكذا كذا كان فعله ومو موافق لان حكمنا غير جاري علم فان عتق بعض بنيهم في وقت وشرط عليه في
يكون للوارث القادر ان يرضى المستول على مال حري وقتله واخذ ماله فله فاه فعله من هذا الاثر بعد الاسلام لان المتورث
صار خصم يرد عليه جميعه ان كان ارضه صنف فموسم لانه المستول على مال مسلم او ذمي فله عتقه وان
صنف فموسم فموسم لانه كل من حرره المستول عليه على ما له مسلم فاه ظهر للمسلمون عليه ردوا على انا ولا غير شيء قبل القسمة
وبعد ما بالقيمة لما عرف فاه اشتراه التجار من القادم للور اخذ بالقي ما عرف فان استول عليه ومما سلكا في
م ارتد القاهر ومنع الدار ولم يجر حكم الشرع يصير المستول عليه مملوكا لانه الدار صارت دار الحرب فموسم
اخر زوال الحكم بدار الحرب فيملكه بالهبة **باب البيعة** البيعة الكبرى واذا
الامام قوما بديا انه يبيد اهلهم فلا يبيد بذلك لعلو في فابند اهلهم على سواء والبيعة لغة مو الطرح والاسم يقال
فتبذروا ورا طرهم واما تحقيق طر الامان باعله هم واعادتهم لما كانوا عليه قبل الامان فاه اذا كانوا
حصنهم فلا يبيد يقتلهم بعد الاعلان لانهم في معتهم كالانوا وان كانوا قد نزلوا فصاروا في عسكر المسلمين
فهم امنون حتى يعودوا الى ايمانهم كالانوا لانهم نزلوا بسبب الامان فلو علم البيعة في رفع ايمانهم قبل ان يصيروا
كاه ذلك خيانة للمسلمين واسر لا يحب الحاسين والامان كاه باعتبار النظر للمسلمين لم يفتلوا في انفسهم
وذلك حتى سمعوا الاوقات فاذا انقضى ذلك الوقت كان النظر والخبرة في البيعة اهلهم ليجعلوا من قتالهم
بعد ما طرقت لهم الشكوك والفتن واذا امن المسلمون رجلا على ان يدبرهم على كذا ولا يجوز انهم فان خافهم
يدبرهم فان شاء الامام قبله وان شاء جعله فياه لانه مباح الدم علقوا امره دم بالدم او سكر الخنازير
لحبس الدم بالشرط جائز كالطلاق والعتاق فاذا انقضى الشرط لقي حل دم على كذا وكذا وقاد المسلمون
حصنا فقال اميرهم لامل الحصى مع امينكم فامان باطل او قل امان كاه وقد نبذت اليكم عن انهم لانا ما بال
لانه يصير عاقدهم من الكلام كانه يبيد الامان اهلهم ونزلهم على وجه اسى خيبة الغرور من كل وجه ولوا من

منا ديا فبيد في العسكر من امن منكم اهل الحصى فامان باطلهم انهم سلم فامان جائز لانه العلم الموصيه لصلح
الامام لم يعدم بهذا الند وولايم الامان للكر سلم ثابت شرعا كولاية الشهادة ولا ينعقد مدع الولايم مني الامام ثم اسطر
الحرب لا يعلون الهن فلو لم يصح اهل المسلم بعد هذا الزمان الى الغرور ومو موافق ولوا اهل الحصى او كتب
او ارسلا لهم ان امنكم واحد من المسلمين فلا ينعقد واما بانه فان امانه باطلهم انهم رجلا فله لوان امانه فاه
السلام لا يصح بعد هذا الزمان ولكن هذا القول من الامام بمنزلة البيعة اهلهم وكما يصح بينه بعد الامان يصح قبل الامان اذا لم يقصود
في البيعة في الغرور وذلك سني في الوجهين جميعا ولو طر البيعة على الامان رفع حكمه فاذا اقر به منع حكمه ولما صح البيعة
في الامان دفعا للفر عن المسلمين فانه لو لم يصح البيعة على بعض فساد المسلمين بان يجرؤوا من دفع حصونهم باه
ونهم كما نبذ الامير اهلهم من بعد مرة فله نظروا حصن ابداء دفع هذا الفر من البيعة اهلهم قبل الامان لله عز وجل والندار
لو قال لهم لانا ان لكم ان امنكم بعد سلم في او منكم انتم سلم وقالوا لولا الامير اليك فقد امنكم فز لوان على ذلك فهم
منه وان كان الرجل كاذبا في ذلك لانه لما اخرج الكاه منجج الرسالة فقد حقق معنى الغرور لا طريق لهم الى الوقوف على حقيقة
صدق بل ينعقد وانا دليل الصدق ومو الخبر الصادق على عقول ودين فلو لم يصح الامام لهم ادى الى الغرور ولو قال لهم
بيد امانه لكم ان امنكم سلم لواناكم برسالة في او منكم بنفي المسلم بما لاهم في لاه هذا البيعة لانا ما لمهم
انما سمعوه في بلسنة لانا دفع الفر عن المسلمين واجبه ولا طريق تدفع الفر عنهم الا ما فعله من عدم لهم فلو لم
يصدقوا لانا ان يمكن الفاسق من افساد الجهاد على المسلمين وذلك لا يجوز من هذا الفصل ان كان الامير ارسلا لهم رسول
لهم الامان ففعل فيهم امنون لانا الامير ما يقدم اهلهم وقصد ان عنهم من الاعتماد على خبر من نزع انا رسول كاذب ولم ينعهم
الاعتماد على خبر من يرسل اهلهم حقيقة لو صح انه اذا ارسل اهلهم بعد ذلك المقاتلة فندرجوع منه على ذلك المقاتلة ورجوع على ما لا يري
لهم اذا امنكم فامان باطلهم انهم كاه فله امانا صاى باعتبار اراه من ارجوع عاقلة لهم **باب النزول**
باب حكم رجل من المسلمين او من اهل الذمة وانما اعلمه بالصلح الصلح الصلح بين المسلمين
والفصل في صلحنا او مدعنا فطلب المشركون ان لا نلزمهم على حكم الله في ذلك وروى عن النبوة في النوا وانه
الامام انما انزل على حكم الله لانه في الكفر معلومة في مقاتلتهم القتل ودرارهم المقتول في واما ما لمهم المصنف
او بالحدث ان ذلك كان ذمي لم يكن الاحكام مستقر وانصح كان معصورا فان الوحي ينزل في كل وقت وينسخ حكم حكم
الانزال ان يكون الانزال على حكم قد نسخ فاما الان اسقطت الشرع فلا نسخ ووقف حكم الله في حان الانزال عليه وقب
الرواية الحديث الذي روينا في باب الوصية لهم اولان حكم الله في رجالهم القتل والقتل في اولى وفي نسايتهم
صياهم المقتول في اولى بالصلح وذلك مجبور فكان الانزال على حكم مجبور فكان باطل كما لو قالوا انزلوا على حكم
الاجرة لانه صحت سعد من معاذ ان بني قريظ نزلوا على حكم لانا حكم سعد وافق حكم الله فانه روى انما حكم بقتل
الرواية في نسايتهم وذراهم فقال صلح لعدو حكمت باحكم اسوق سبع ارقق قال الخليل ارفع لهم سماكنا الدنيا
قالوا واد رقع للفر في رقع وقوله حكم الله فيهم معلوم قلنا بل في حق قوم معصيين وقيل الظهور
لهم انما في قوم معصيين تركوا مسغتهم باختيارهم مجبور كونت هذا الحكم منهم انا نبئت اذ عرف انهم في معناه
كأنهم ذلك الانا لاجتراء والاجتراء لا يخلو عن نوع خطا العتق او قوم حاصر والصلح الجواب فنزلوا على حكم رجل
الاهل الذمة او على حكم عتق او محروقة قذف او اع لاجون لانهم ليسوا من اهل القضاة ولا لذلك لوزنوا على حكم
امام سلم لانما لست من اهل الشهادة وبما بالعتق فله يكون من اهل القضاة فاه حكمت بالصلح لا يجوز وان حكمت
لهم ذمة جائز لانما من اهل الحكم بالذمة وليت من اهل الحكم بالعتق ولوزنوا على حكم الله في ابيهم فالامام لا يحسم
في المير موقوفهم كالمملوك ولوزنوا على حكم رجل مختار وانه لانفسهم من اهل العكر فله ذلك منهم لم ينظر ان احصا واراه
لما وضعه لذلك قبل ذلك واه اختاروا بعض من وصفنا لم يجر اعتبارا لانه انما اريد ان ياد است كان انزل لهم
حكم الله في معناه ليس لهم فله فله ام ان نوصي الاسلام علم لانا علم اه الداء الى الاسلام من حكم الله في كل فرق فان

فانه اسلموا كانوا احرار اسلم لهم الامام اموالهم شام وذراريهم وبقير دارهم دار الله لم تكون غرضه العسر
 واما ابو الله م جعلهم ذمة وجعل علمهم الحزم وعاد ارضهم الحراج لانهم احرار قد احتسبوا دارنا على التباين
 لانه لا يكون ثلثان نعيم للدار الحرب ليكونوا راعا على المسلمين فاذا احتسبوا دارنا على التباين فلا يكون ثلثان
 وعقوبة وذلك في الجزية ولا يستر قوتها ولا يقتلوا لانا لا نذري اه هذا حكم الله فيهم ام لا ولا يردون لما منهم لانهم
 رضوا بترك الحجاب وفي الرد اعادتهم جبا علينا ونعلم يقينا ان هذا ليس حكم الله فيهم ومن مطلقا هذا الحكم
 حيث تركوا باختيارهم ولونزلوا على حكم واحد من المسلمين بعينه جاز ذلك الحكم عام من حيث سجد فاني حكم ذلك
 فيهم يقتل اوسى اوله نصير واذمة جلا ذلك الحكم لانه حكم مشروع وان حكم بالرد لا يجوز لانه هذا غير مشروع فانه
 فله او قتل قتل انا حكم صاروا كالوا نزلوا على حكم الله لانه بعد الوقوف على حكم من نزلوا على حكمه لونه في
 نفسه من الحكومة بخي لانه دخل باختياره جاز ان يخرج باختياره فانه حكم فله بالرد في حكم بالاعتل بهما الحكم بالقتل
 قياسا لان الحكم لله ولا يصح فلا يخرجه عن الحكومة كالويلد بالبيع بالف اذا باع عسى بانه باع بالبيع بجور ولا يصح
 لانه الحكم بالرد لم ينعى ثم العمل بل بقى مباح الدم فكذلك جعله في نفسه هذا الحكم لانه داخل في ولايته ما جعله في
 ان يصح الحكم بالرد فافا حكم بالقتل بعد ما هو العضا بالذمة وهذا يودي الى التفتق فتعاقب الاول وهذا لا يجوز فانه كان
 في الصلح ان حكم فله في ذلك بصفحة الامانة حكم فلا يبان بلفظه الامانة جاز ويكره لانهم ما رضوا بالصلح الا
 الشريط فاذا لم يفسد سدا كان هذا عذرا منا والخرز عن العذر واجب ولكن ذلك ما فيه لعادتهم جبا علينا بعد تركهم
 باختيارهم **المسألة الثالثة في حكم الغنائم والغنائم** **معرفة الغنائم والغنائم**
 تقع الغنائم في كل الكفرة قبل الاخذ بدار الله فاما ما اخذ على وجه القهر والغلبة بل بالبراءة والرهبة منهم او بالسر
 والخيلة منهم لانكون غنيمت ويكون لله فخاصة واما النفل فهو الغنيمت في اصل الوضع ومنه قول القائل ان تفرق
 في نفل ما ليس له يسلكون عن الانفا الى الغنائم وسبب نزول الآية ما روى عن عبادة بن الصامت قال ساءت
 يوم بدر فخرنا فقتل وكف ساءت اخلا فكم فقال ما من اسم من العدو فترقنا ثلث فرق ففرقة كانت احوار رسول
 بحرسه وخرقة ابتغوا المهر من وخرقة جمعوا الاوال ما دعت كل فرقة انما احق الغنائم فاجتمعنا عند رسول
 وانفقت اصواتنا لرسول الله ما كنت فازل الله علمه في تلك الحالة ببولئك عن الانفا الى الله ما استحق حكم هذا
 واعلموا انما غنيمت من سبي الامة ونفس من سبي الامة وسفارق الشيع ما فعله الامام ليعين الغزاة حتى يصلحهم على
 زيادة من وجرأوا منهم باء قال سراء ما اصبت فبولئك او ما لا واحد معين اصبت فبولئك فانه يحق له وبخت الكثرة
 النفل وان شاركه فيه غيره من الغزاة واما السلب عبارة عن سلب المقتول والسلاح الذي معه وواجبة الى عليا بصره والانا
 عليا من الحقيق التي فاسا لاهل الاموال وما على المقتول من الكس الذي فيه الدرام فاما ما يكون مع غنيمت من غنيمت فرس او اموال
 على انهم احرار فذكر من الغنيمت يشترك في الغزاة كعلم فتورة لوقال الامير للفرقة من قتل قتله فليس له ولا يثبت النفل والسلب
 الا بشرط الامام والاشا في سبي السبي بشرطه ويجوز السبي لغيره الا في احوار ولا يكون بعد طه فاشافق والاوراق في
 قولنا حار ومعا فاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قار من قتل قتله فليس له الا في غزاة واحدة سمعت بعد هذا القول ليس الا في
 نفس اماره فصار الاوراق وشوا وشوا طاعة السبي والسبي سزا وطاعة في قول من قتل قتله فليس له هذا من غنيمت
 السبي والسبي يجوز قبل الاصاب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال في الخط والمخيط فانما النفل عار وشار على صاحبه
 القيم فجار بكية خط ففان اخذت هذا لا يخط بها بركة يعبر عما به ما يقضي فبولئك ولولا ان السبي بعد
 الاصاب غير جائز والا لترك عليه ومنه الحديث يدل على ان الغالب لا يثبت سلب الغنيمت الا بشرط الامام وطروا ان عليه
 نفل بعد احوار الغنيمت فذكر من الغنيمت اوسم الصغ او عا في ايامه وفكر جاز ولان السبي لغيره جاز قبل الاصاب لان فيه كرم
 على الصغار وحقا عليه حاله في ايامه النبي جاز في المؤمنين وبعد العصابة والسبي ليس بغيره على العنار بل هو نفل

فانه النبي اذا غنما غنما بعد ما قبلوا الوضى واحدى بشى من الغنم دون غيرهم ليطر حق الغنائم عن بعض الغنم من غير
 منقعة يعود اليه لانه ليس فيه دفع شره وعره ولا خيف امر القتال عليهم فبعضا وعي القتال على ما قبل الغنم
 لانه يعود اليه منقعة دفع امر القتال عليهم لانه كل واحد منهم في اخفى بشى من الغنيمت يظهر زيادة غنما في نفسه
 وتوصيه على الخاطئة بروهم وايضا بنفسه حيلة العدو في استحقاق ذلك واما الذي فحصل من غير القتال في غنم فليس له
 كين شاة قال الله تعالى وما افاد الله على رسوله منهم الا اية واما احكامها ومن استحقها اما الغنيمت فبها الله ما واربعم اقسامها
 الغنائم بالحق فمنهم من سجد او عكر فاصابوا غنما بخي وما بقى بينهم وبين العسكر سودا كانا ذن الامام او لا لا فاف
 غنيمت لانه اخذ من الكفرة على سبيل القهر والغلبة والكل شركا لانهم اصابوا بقتل العسكر والجند لانهم اعدوا انفسهم للقتال
 فصار رداهم وكذلك اخذوا واعد مشرط ليعا او غيرها لانه اخذ بقتل العسكر واعانهم ولو فرض سرب بغيره ذن الامام
 لو فرض ان طلب عدو ولم ينقلهم الامام فاصابوا غنيمت ولا يخص به هذه السرية لان الله ما جعل الحق للمجاهدين
 الجاد قام بالكل وان خرجوا من مدنه عظيم طائف لهم منقعة وقوع بغير الامام سرب مشركهم اسل المدينه وعنى ما اصابوا لانه
 اخذ من الكفر على سبيل القهر والغلبة فكانت غنيمت واسل المدينه لم يعدوا انفسهم القتال فلا يصير الاصابة مضافا
 الى قوتهم ولا اعانوا لهم والافروا من المدينه رجلا او رجلا باذن الامام غنى لانه لا مال ما فوزه من الكفرة على وجه القهر والغلبة
 حكا واعتبارا لانه لا يدرى الامام انما باذن لهم بالجهاد اذ لم يعلم منهم قوه وانهم جوا بغيره لان الامام لا يخطي فيما اصابوا فله في
 الاكل ان اربعة بخي لانه لا منقعة ولا قوع لهم في انفسهم ولا ما اصابوا من قوتهم فلم يكن ما فوزه على سبيل القهر والغلبة حقيق
 بغيره ذن الله ولا حكم لعدم اخذ الامام وكان ملكا مكنين متلصحين للمجاهدين متغلبين فلا يكون غنيمت والحق
 على بلك الغنيمت والله ربيعة قوه وشوكة في المقابلة مع طائف جيش غنما ورمي بغيره ذن الامام بخي في الغنم لانه ما اخذ من الكفرة
 على سبيل القهر والغلبة وروى عن عائشة ان قد رجعت الى لاسعة لابتسم نقر واما حكم النفل والسلب فانه يكون
 خاصا خاصا ولا يخفى فبما سببهم لان الامام بالسلب فلهما فانه قال من اصبت شيئا فهو له فلا يتعلق به حق غيره ولو
 لا اصبت منكم من النفل او الربع ونحو ذلك فانه يكون لهم وما لم يسم لهم فيه الحق واربعة اقسام للغنم يشترك
 في نفلها في الغنم الحق قد انقطع عن قتل النفل لانه انما النفل في قطع حق الباقي عن السبي والتخليص لهم ففما عدا
 على ما كان ولا ينبغي للامام اسد جميع الماخوذ لانه ابطار حق الكفرة ليس له ذلك واما من غنم السرب جاز لانه حق النفل والراي
 في غنيمت الغنيمت للامام فاذا راي المصلحة في ذلك جاز ونفذ وحل لهم ولوا تخبر احد ما وقل الا في السلب الذي اخذ لانه بالانفا
 على حال لانه لا يملكه الا قتلا ولا يثبت في حال فانه حكم المقتول وانهم يملكون هذه الحالة قال السلب ثلثة واما من المملوك
 لهم من الخي في مواد غنيمت والجزية من معايدهم لا يخفى فلهما قال الله ما افاد الله على رسوله من اهل القرى فليس
 لرسول الله نقدايت التي في النفل لجامع المصلحة لرسول الله على الخي وانه من اهل القرى فليس
 لاهل القرى المصلحة فوفاهم المملوك فكان مضيا باربع الكفرة وقولهم وشوكتهم فلا يخص به السبي صلح ولا يخفى لانه اصيب
 بهم الكثرة لانه وجب القهر والغلبة بل على وجه المصلحة والمصلحة فصار كالمصلحة اذا اخذ من مال المملوك **باب**
في غنم الامم وكوز قسمنها **السؤال الصغير** ما يدعى على مصلحت احد ما فاسبق بالغنائم من المملوك والحق
 في غنم الامم قسمنها **فصل** الغنم لا يملك قبل الاخذ بدار الله م حلة فالشافق وسن على هذا لوباع الامام شيئا من الغنيم
 لاجل الغزاة او باع واحد من الغنائم لا يجوز ولو ابله واحد من الغنائم في دار الحرب بالحق ولو مات واحد من الغزاة
 في دار الحرب ولو لم يلق الملاح الجي في دار الغنيمت في دار الحرب شاركوا في الغنيمت ولو قسم الامام غنما في دار الحرب للملحمة
 غزاة بالحق الغنيمت وعند الشافعي الحكم على عاكب ولو قسمها بعد باعها على والحق قولنا ملوك عن ابن عباس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم غنما بدر بعد ما قدم المدينه ومنذ ادبل على ان الغنيمت لا يقسم الا بعد الاخذ بالدار وانه سبب المملوك في المصلحة
 المصلحة بالحق غنما في الحرب لانه المصلحة الذي منسوب لافادة المملوك عبارة عن اليد الناقلة واليد الحافظة للملك عبارة
 عن الحفظ والحق في غنم الامم لا يملك الا بالحق والافاضل الحقيق والافاضل الحقيق باليد الناقلة والحافظ للملك يرد

في

[illegible]

من انفسهم ولا يعلو نهالاه العتق قطع تسليمها وفيه منفعة للكفار وقد امرنا بصدقه فاما السلم والمناخ تحرقها
اذ لم يقدروا على الفرج لئلا ينفع بها اهل الحرب وان كان سلاهما من جديد لا حرق بل النار وذكرنا السيرة الكبرى انهم قد
لانه اقبح سبب يودي الى قطع منفعة الدخى والرواب والواشحة يذبحها لم تحرقوا ولا عتروا والشافعي يتركونها
ولا يذبحونها لانه هذا في بعض صحيح فيكون مباحا كما لو ذبحها الله كل بل اولى له من منعها الاكل كمن الاكل ومنع هذا الذبح
بمع المسلمين لانه فيه كسر شركة الكفار والحق الغيظ بهم وفي كسر شركتهم وقطع عودهم والتمنع من المسلمين وكان النبي
الوارد بابا في الذبح لمنفعة الاكل وموانع ذلك فهو من غير ذبح الشاة الا لملكه واداعه اياه هذا الذبح بطريق الاولى
ولو طارفه من معسكر المسلمين فاعتزوا وتايدوا فاصيد المصطوب غنيمة واصله اولئك لم تدون انضام اهل الشركة بما اوقبل
الاهواز بالاراد لم يشاركوا المسلمين في اعنائهم ولا المصلحة اياه فما اصابهم بل كمن في كل فرق بما اصابه لانه انقطع التماس
والمعاون بينهم بالرد فلم يكن كل فرق بمقامه لله ولانه بعد الرد لم يبق المرتدون من اهل النضر المسلمين فبطلوا العقد
من سبب التمسك الذي وجد وقت المجاوزة لافاداه عليهم وفيه ما بعد عادوا المسلمين الى المشاركة في القتال
والاواز يدار الحرب من المصلحة لله سبحانه واهل لم يوجب المشاركة في السبب عند مجاوزة الدرب السيرة الكبرى
لعله ان الشركة مع كانت عامة لا يعلق احد على احد بالاعاق ولا بالرواب ومنه كانت خاصة فانه يعنى بها لاه الشركة
من كانت خاصة كان لله مام رايها الضمان فانه يملك ابطال حق الغنائم في الغنيمة بالحق عليهم وكذا يملك ابطال حق الرواب
في الغنيمة فلم يكن الملك ثابتا للغنائم ومنه كانت خاصة بالافان من اصاب شيئا فهو له فاصيب كل واحد عينا فانه
يملكه ولا يملك الامام ابطال ملكها بالحق والعتق ولو كان للسر ما اصبحت فهو لكم نظرا ان كانوا كثير اشد شركه عامة بمنزله
الغنيمة لا يشرع عتق احد منهم وان كانوا قليلا ينفذ احتمانا لانهم لم يكونوا المصائب فصار ما بعد المشترك من جماعة
لم اخلعت الروايات في اخذ الفاصل بين العبيد والكثير في بعض العبيد في التسعة والكثير ما في فروع بعضها قد
بشره كمنصة التركة وفي بعضها باربعين وفي بعضها بالامام على ما ذكرنا ولو بعث الامام سرتة اربعة او ثلثه من دار الحرب
وقالوا اصبحت فذلك منه الربيع فاصابوا غنائم فها رضى فانه لا يعنى بوزايت منهم ولا باعتاقه بعضهم لان للعسكر شركة
فيما دون العتق والشركة في الغنيمة مع كانت عامة عن نفوذ الحق

كيفية تقسيم الغنيمة

السيرة الصغرى ما يلد على قسمة احد مما في القسم بين الامام والغنائم والثالث في القسمة بين الغنائم وصغار
ويقسم الغنائم على خمسة اقسام اربعة لهم للغزاة والحقى لاربابه ويعتق المحن على ثلثه لهم سهم للساكنين وسهم للمالكين
وسهم لابن السبيل وعند الشافعي على خمسة اقسام سهم لروى القرق وسهم للرسول يدفع الى الفقراء والمساكين كما ذكرنا وقال بعض
الذين على ستة اقسام سهم الله يعرف للمعاناة الست وثمان وعشرون الرسول يعرف لياكل خليفته زمانه واربعه كما ذكرنا
والصحيح قولنا ان سهم الله هو للترك والافتتاح باسمه كمنعنا الله عن اثبات الحقوق له ولا المصلحة كلها مملوكة له
وسهم الرسول حقا بوجه لانه كان يستحق بالرسالة لانه اضاف السهم الى الرسول والرسول لهم مشتق من الرسالة فيصير
موضع المشتاق علم التحقيق اذ كان له اربعة التحقيق وللرسالة اربعة فيبلغ الرسالة ونصيب السبعة وعشرين
السهم عامر للمسلمين ومن استقبل بجمل المسلمين يسمى الكفاية في مالهم كالامام والفاضل والرسالة قد سقطت ثلثة
فيستوفى كفايتهم وسهم روى القرق ساقط لجماع الصحابة فانه روى ان الخلفاء الراشدين كانوا يكرهون وعرفوا على رواتهم
فتموا عن الغنائم على ثلثه لهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وللكتاب الله وعائنا وفسم الرسول فلولاهم عن قولنا
الله كما ذكرنا ولا خلاف على ثلثه لهم ولانكر عليهم سائر الصحابة وحش لم يترك علم احد قبل جمل الجماع وقوله تعالى
ولروا القرق في الماراد به من النضر المصاحبه وقتل لدوى القرق وسومى سرق الماس به يعرف المال الله وهو الفقير
دونه الغني وعندنا يعرف الفقراء منهم وقد جاء في الاخبار ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بث ثلثه الغنائم سهم الصنف
وقس المحن وسهم كسهم واحد من الغنائم وفيه الصنف ان كان يصطفي لنفسه شاة من الغنيمة من سلفا ودرع او جارب
او غير ذلك كل سوي الصنف فانه كان لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم يبق بعد وفاته بالنفاق في ان ليس للامام الصنف بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

ثم يكنى للباقي من سهم شركة ذلك انما شاركوه في الاصابة مشقة كذلك هذا وان اصابوا جميعا غنيم فاضل تحت حملهم وروكاه
لينبغي حمل النفل له سره فان حمل النفل المصائب والمنا يتبين مصيب كل سره لهذه الغنمة لا يتواهم في الاصابة ثم ياخذ
كل سره نفلهما اصابوا والهاء بينهم وبين جمع العكر عكره فذل ارض الحرب فبغت العام سرته منهم ونفلها الخ
او اربع فزجوا واعدوا لمحق السرية عكره فمطار اللهام فاصابوا غنائم ثم لحقوا جميعا بالعكر على قسم الغنيم ثم جمع
معه السرية ويعطى نفلهم منهم الباقى من السرية والعكرين على سهام الغنيم وذكر قبل هذا اذا بيش العام سرته
نفلا اصابها الربع والافرى الثلث والساها فاصابت الغنائم ان يقسم بينهما اولاً بالسوية قبل الفرق بينهما الى الثلث
للتفدية على السويين بعثهما امير واحد له علمهما ولا بد ومن العلبي نفوت فويف قسمته الحال على ان يقضيه لتفدية وهي الغنمة
بالجربة فغالبه المتأخره كسبى الله مير ولاية على العكر الداهل من دار اللهام لانه ليس من عسكر فيقسم بينهم قسمته
الغنيم وقيل منذ لا يجمع لاه الامير الذي بعث السرية امير بجبهة الخليف وامير الخليف بنه الخليف فكانت ولايته ثابتة
على جميع العسكر الخلف ارض الحرب فقلنا بان جعله كان بعث العسكر الا فرسره فكله الجميع منه سرتان فالاصح ان يبعث
للسرية وايتين ولو كان عكره ارض الحرب فبغت سره وقالوا اصبنهم فبوككم فخرجت السرية فاصابت غنائم وافتتحوا
بعضنا مناف للارض اللهام ثم لحقهم العسكر جميع المصائب للسرية ووه العكر لاه العسكر ثم يشاركهم في الاصابة ولا الاضرار
بالسرية اذا فتحو بعضنا مناف لارض اللهام فند صار الحصن المفتوح من جملته دار اللهام لانصافه بدار اللهام فصارت
الغنيم مخزاة بالدار قبل لحوق ذلك العكر بهم ويكون ذلك سهم بالسوية ولا حق فيه لاه النفل بالاهانة صار حق لهم
وانما صار ذلك الحصن دار اللهام اذ اقام الظهور عليهم فصار له سهم الظهور عليهم كان السيفر فاصا للسرية فحق النفل لها فاصا
الاشراك في النفل وعزل الامير وموته بعد النفل السيرة الكبرى ولو بعث العام
سرية دار الحرب ونفلهم الربع ثم ارسل سرته اخرى فقال لهم الحقول باهي بكم فما اصبتم فانكم شركاء مع فاق السرية الاولى
فكانوا اغنوا الغنائم ثم غنوا غنيم اخرى جميعا ورجعوا الى العكر فنفلا الغنيم الاولى للسرية الاولى ووالا الثانية ونفل
الغنيم الثانية لهم جميعا لان حق المتغلبين تامة المصائب بالاصابة فلا يثبت حق للسرية الثانية في الغنيم الاولى فله يملك العام
لما كان الثانية فاصابت الاولى لانه يتسمى ابطال حق المتأخره وحق السرية الاولى لم يثبت في الغنيم الثانية حين لم يكن بها الثانية
ثبت حق السرية في المصائب باصابتها فحقها وهذا اذا اضر السرية الثانية الاولى نفلا العام لهم فاه لم يخرجهم بذلك
جميع النفل من الغنيم من السرية الاولى لاه السفل الثاني قولهم نعمتكم السفل الاول ولا يصح الان بعد العلم لانه يودي الى الضرر
بالعور بالاولى ما اظهر والمبايعة والجلال لم يخصوا بذلك ولا يشاركهم فاعزهم فلو صح اشراك الغنيم معهم مع عزهم علمهم
فقد راوا ذلك فباطل مقصود السفل وموالتهم لاهم لما علوا انا العام فملك السفل غنيمهم فاصابوا ولا يظهر و
لما وادخله ووالقدمه امر الحرب فوصاه لا يشاركهم الا بعد علمهم بذلك ليعا للفر والفر والعور وكولوا الوكيل فان
الفر اميرهم او يعظم العسكر يكنى فذلك انهم كت ولانه امرهم يصدر وامن دام فالتبليغ اليه تبليغ المالكه ومعظم العكر
يكنى لاه المأخوذ عليه اخذته الجيرة لا التبليغ لاه احد فافهم كالمولى اذا جرح فله في سوق فغلبه اكثر اهل السوق كود ذلك
ولو قال الامر عن فر قبله فله سلبه فصح ذلك بعض القوم ووالا بعض او بعث سره ونفلهم الربع ولم يبع السرية فله على
العام يبيع قياسا لاه سلع السرية والعائل شرط لبوث التحقيق كعلم المحاطة بالخط شرط لبوث المحاطة به وللسرية النفل
والعائل السلف تحت انا لاه كلام الاميرة مجلس لايتكم ولا تخفى بل يفتشوا ويبيع ويستيقن فمنايف المولى لاه الامير ولا يعلم
كل ما يبيع من ذلك فانه يخرجه فله سبق فمغنيا فثبت التحقيق لخصوا العلم به ظاهر او بعث الامير سره ونفلهم ثم قدم
اسر فرهم يعلم السرية بقدومهم وعزل للارواح اصابوا ففهم نفلهم لاه العور باليه حتى ما لم يعلم به فله يوزع ابطال التحقيق
كولوا الوكيل اذا لم يعلم به لا يبيع ولو كانت الاول ولم يقدم المتأخره السرية غنيم فله النفل لاه النفل انما يصح من الغير نظر
منه وكشف المصالح المصالح وبالموت لا يبطل نظر خلف العور لاه سفلوا الاحاد والولاءة للثمة وقوع التحقيق عن بقى اللول
فانه يكن النظر واقامة المصلحة فبالا سفلوا الاول ولوام الاول فخره وبعد فليتم فبهم فمات سبق نفل لاه النفل فقام

[illegible]

وسط

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

ولو قال من دلنا على طريق حصي كذا فهو مردود لكون الحصى طرف فدلهم على طريق ابعدها فاعتق لان الطريق اذا كان في السكون
فذلك الطريق لا الحصى ففقدناه بالمطلوب والمشروط لان الاقرب في معنى الوجود والجوهر لا يسمى بمطلق العقدة وانما اعني
صفة السلامة وقد وجدناه كان الطريق لا يسمى لا يسمى لان المطلوب منه الدلالة على طريق معناه ولو كان
معهود غالبه لبقاء الدين ما مضى بعضا ببعض لكن لما لم يكن السلوك في ذلك الطريق معهودا معناه فانه لا يكون
مضبوبا بل يكون متفهما ولو قال من دلنا على حصي كذا فهو مردود لكون الطريق لا يسمى لان المطلوب منه الدلالة على طريق معناه ولو كان
المنصوص في الحشد والرفاهية فانه يعتق وان كانا اتفق من المنصوص فلا يعتق لان المنصوص من سلوك ذلك الطريق
موجبه بل هو الوصول الى الحصى بايسر الاصول وبيع الا زمان فلذا كان المدلول مثله فقد حصل مقصوده فانه كان ابعده واضعف
في المورد به لم يحصل مقصوده **مصدق** ولو راي الامير دوع المسلمين قدامه حين دخلوا طار الحرج فقال من دخل يردع فدلهم
بكذا فلا يلبس به لان التخييل للمخبر بعض على القتال وذكرا تارة يحصل فامواله القتلى وتارة يحصل بزيادة غنا من القاتل
لو قال من دخل يردع فدلهم بكذا فيكون ذلك الذبح وذكرا تارة دهانه العدو وارتقابه تارة يحصل بالفرس وتارة يحصل بالتمسك
الذي القتلى والخوف والذهاب لسلامة وكذا لو قال من دخل يردع فدلهم بكذا فيكون ذلك الذبح وذكرا تارة دهانه العدو وارتقابه تارة يحصل بالفرس وتارة يحصل بالتمسك
مثلا شرطه فمفيد الا ترى ان الذي علم بربح رعين يوم احد ولو قال مثله ادع وحصل للذبح حصته بان قال من دخل يردع فدلهم
ومن دخل يردع فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم
في الفرسي يتكبر فكذا كذا في الدرع ولو قال من دخل يردع فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم
فدع على التمسك بالدرعين جميعا لانه المبارز قد طام من الدرعين فاما كواب فوسين في حاله واحدة لا يتصور فلهذا كانت
على الواو عارضة على الغاية فلا يسمى بها شيئا وعندنا ما يسمى ما يتاخر دم لانه المبارز قد كثر في الفرسي لزيادة ركوبه
الكون والفرس والفرس فبغير فائدة فالتسحق باعتبارها فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم بان قال من دخل يردع فدلهم
فدع كذا فانه يجوز التخييل ويكن دوع للمفارقة باخذ اذا كان جاعلا بالاجماع وانه كان عالما ففقدناه كونا لا يسمى بان
يكنه ومذاقنا على ما اذا اطلق امرانه نظيفة باينة وقضى القلب بانها جميعه ففقدناه كونا لمطلق يتبع رايه في نفسه فانه كان
عنده لا يسمى بان يكون في العدة وعند محمد يتبع رايه القلق وانه عجز الامام في عن عمل الغنائم فقال من احدث شيئا منه فهو مردود
فيما ذكره كذا في قوله المان ففقدناه لان الامام بالتخييل قطع عن البعض من المار ولو قطع حق الكل بالعرف فذكر
فاذا ملك ابطار حق الكفر فلا ملك ابطار حق البعض اولى الا اذا كان شيئا لا يولد ولا مونة فهو من الجند على سهام الضميمة
مقصود الامام بهذا التخييل بان يعرض على الجوارح والحلى ما لا يعجز عن عمله فلا يتصرف بتفصيله اليه لو عجز عن عمله وعجز
فقد بعضهم بعض السباح من غير تفصيل لهم فهو من العسكر كله لانه لا اواز حصل بالكل الا ترى لو حكمهم المرد في هذه الحالة
سلك يومه فيه فكذا كذا في العسكر **باب التفصيل على دخول المدينة والحكمة** السيرة
سأله على فصلين احد على التخييل على الدخول به و الثاني في التخييل على الدخول به **فصل** ولو قال من
من دخل من باب من المدينة لومنا الحصى لومنا المطور فدلهم فقدم فانهم قوم من المسلمين فدخلوا فاذ اله بالفرس
غير ذلك لا يتفقد لانه الامام انما شرط لهم التخييل عند الخوف على نفسه على دخول الحصن خوفا على القتلى وخرجوا
في حال دلولهم فها من ان يلبس كاهه ونسحق كل واحد الفال لانه انما يشترط لكل واحد الفال من غير محصور مستعدا فافهم
لوم لاننا شئنا لكل واحد الفال من غير محصور مستعدا فافهم لوم لاننا شئنا لكل واحد الفال من غير محصور مستعدا فافهم
لهم لوم واحد من المال وهو معروف غير متعدد مناه الربع من المال المعين وكاهه الخ من تعيينا بتعين المال الذي اصدروا
ولو دخل واحد من واحد فانهم بشر كون جميعا التخييل في شئ العدو لان السحاق التخييل متعلق بالدخول ولا قيام اليه
فلوام الخوف قائما كان التخييل في باقيا ولو قال الامير من دخل الباب فدلهم بطريق المطورة فدلهم عانة فدلهم بطريق
لا غير لان الامام شرط لهم الطريق معروفا بالاضافة الى الحصى فلا تسلهم سواء تخلف في ما قال فدلهم بطريق فدلهم فدلهم
بطريق اخر غير الصافية لان الطريق المتكبر عنده لانه المتكبر سحاق كل واحد الفال من غير محصور مستعدا فافهم

قال محمد بن لايس بان يغادروا الشيخ الكبير الغناء بالمال اذا كان لا يرجى منه ولد لانه لا معونة لهم بخلاف الشوان والصبيان
لانهم لو دخلوا عليهم معونة لهم ولو طلبوا المشركون ان يافذوا واعادهم اسراهم ويعطوا بدله رجلين حتى ياتهم بالنعقلون ذلك
الاغاية ترجع اليهم والنايذ في ذلك للمسلمين **فصل** ومغادرة المسلمين للكفار بالمال لا يجوز الا عند الحماهم بل يعطوا ويجعل
فكاه عندنا في حق رجل صحيح قولنا لا نأخذ اعانة ونقوم للمسلمين وصبر ورثة ما علينا بسبب المال وهذا هو ام
ولا جهم لم يولد له فاما من بعد واما فداء حتى تصح الحرب لو زادها ابيع الى او الفداء قلنا هذه الآية نزلت قبل ان ياتوا بالقر
فان ملك لا يبيع سون ثم ومع مكينة وايه الامم بالقتال نزلت بالمدينه فانها سورة بر اموه اخر سورة نزلت وقد تضمنت
وجوب القتل على كل حال فكان ناسحا للمغاداة النواذر رجل اسرع العدو فباعه الذي يسر من رجل اخر من العدو فقال
المشركي له بر اضع المعاد اهلهم وابعث الى الامم الذي اذنته منك فخرج الرجلان الى اللهوم للمسلمين المال لانه بالبيع ما يبيع
ملك للثاني الا اذا كان المساور من ان يشتريه من الاول لم يبعث اليه ثم يبيع به لاني الوفا بالشرط والعهد واجب
وان بعد من اهل الحرب بالفسخ ففداه بالغيرين فانه يرجع عليه بالف بخله او كرايا شراء اذا اشترى بالغيرين لا يرجع بالف
والزوق انه ليس منعقد وانما امره ان يخلصه بالفداء فصار كمن امر رجلا ان ينفق عليه الفاقا فنفق الفين ولا كذلك لو كسر
او كان المهر مكاتب او رجلا ففداه جاز عنده **2** وان كان الفداء المأمور به اكثر من قطعة فافشا ولو كان الماشي عبدا ما ذونا
لا يجوز على مولاه وبليز ما اذا اعق كالوصفي ففداه لا يجوز على مولاه بلزم اذا اعق فكذلك هذا رجلا امر رجلا ان يشتري له سيرة
فان الحرب فاشتراه منظر ان قال له يشتري او قال يشتري من مالي يرجع على المراه له بعد ذلك لا يرجع الا ان يكون خليطا له لانه **2** يكون
الامر بالشرى له المساور اذا وكل رجلا ان يشتري له او يشتري على جاز لانه صار كمن او كمن هو الذي يشتري او كمن

المحبوط ما يلزمه فصلت احدى ماء الحزبة المستامن والثالثة في السلم المستامن **فصل**

[illegible][illegible]

كانت في دار الحرب وخارج الحرب لا بدخل تحت العصمة المستفادة بالامان واولاده لا يصير فيها لانهم كانوا مسلمين وكانوا وديعة
عند من غنوا به ورايه انه سلب من رواته انما يخص في العزم لان يد الحزب المودع ليست لعاصمة محجوزة فانهم من القرض
وغروا به الى سلب اصح لان العصمة كانت ثابتة لهذا المال باعتبار عصمة المالك واعتبار يوا الحزب حقيقته ان وجبت والعصمة
فاعتبار بين المالك وبينه واعتبار بالمال المودع بينه واعتبار اوصافه بقا العصمة بقا العصمة نفسه فخرج الشك فبالعصمة فلا يزول
بالفكر من قائل من عبيد الكفار المسلمين فممن في لاد استقر بما يولاه بالعتا لا يفر منه فانقطعت يد مولاه عن ماله فصار حرا وسافر
وكذلك امر ربه جلي منه في الجنين في لاد اصابته عليه مولاه مستولته نفسها عنه وان كان المسلمون يخلوا هذا المسلم
في دارهم واخذوا ماله من ظهر المسلم يردون على ورثته لانه المورث لو كان حيا اذن بغير شيء قبل قسمه وبعد القسم ياخذون بالقيمة
ان التقدر فكذلك الوارث واهلهم المشترك في دارهم اوصال الحوائم وفضل ابادم المقتول والامان لم يدم فدخل دار الحرب
بما كان في شئ صغيرا فاعتقه فخرج وتركه في دار الحرب فزال عنه بدخوله داره فصار حرا بالاجماع فكيف حرا بغيره
فمنكر بانه من قوم من المسلمين مستان في دار الحرب فافار على اهلها لكان الدار قوم اخوه من اهل الحرب لا يجل للمسلمين ان يخلوا
معهم لان اعلانه الكفار لا يجوز ترك الاعانة لهم فرض عين الجهاد مع الكفار فرض كفايه فكان اقامه ما سوفرض عين اولى من
الطه ما سوفرض كفايه ولان لا يجوز للمسلم ان يجعل نفسه مع الكفار وحارب تحت اثمهم لان فيه استنالا لله لا لم يلقوا يوم الناس
بنار المشركين ان لا تقابلوا تحت تايمم الا ان خافوا على انفسهم من اولئك فيقاتلون ومقاتلتهم لانه تكون في فعل الله كذا فيهم
لا اعانة لاسلح الحرب اهل الحرب اغاروا على دار المسلمين العذر او الخوارج فاسروا زرايعهم الا حرا فمروا بالمستامر في الجبل
المسلم لا يسلمهم ان لا تقصوا عنهم وبما لو اخرجوا من دار المسلمين ان اطلقوا لان المستامر بعد الامان انما هي ان لا تقدر
ولا يجوزهم وما هي ان لا تنظر الحليف وكذا في ظلم عن المسلمين وممن في اخذوا من دار المسلمين ظالمون فكان فرضنا عليهم اخذوا
من ايدهم ان اطلقوا والى كالمسلمين في وجوب الدفع عنه لانه من اهل دارنا في بلد الخوارج قوم من اهل الحرب فافار عليهم
اهل الحرب لعائلون مع الخوارج عن بيضة الاسلام لان الخوارج ملعون ودفع شرا الكفار فرضن ومنهم مانع من الاعانة لهم
لان الله لم يوجب الاعانة لهم ومنهم من فرج الاسلام لانه اصل السور الكبير ما يله على فصلية احد مما حكم المسلمين
في عسكر المسلمين والكافة حكم ما اصابه من العناب **فصل** مستان في عسكر المسلمين فارد الامان ان يبتداهم ففعلوا فيهم
يا منهم وان قالوا يكون مع فدا رينا وسائنا الذين لم يتوجه فانه ينسب للامان ان يعطهم للموقت يسر في علم الحق بايديهم
ولا يهتقم في الاكر كيدا يودي له الا فرار بهم وتقول ان الحفم لا مانعكم لا وقت كذا والا فانتم ذمه تضع عليكم الجزية ولا تذكروكم
ان توهبوا الامان منكم بعد ذلك فان لم تجزوا حتى مضت المدة صاروا ذمة لان مكنتهم في هذا المدة دلالة الرضا منهم بان يكونوا
ذمة فكيف عتله قبل عقدا لزمه بضامن لم يستان في دارنا اطلاق المقام فان خاف امير العسكر منهم ان يقتلوا المسلمين
لواغار واعلم ليله فانه يامرهم ان يلحقوا بايمانهم ويوقت لهم ذكروا قتيلا يلزمهم ان يجمعهم في موضع وجعل عليهم حراسا
لان الخوف يزداد منهم عند التقاء العصين وكما في المسلمين الى ان يامنوا في القتال واذا استامى الى العسكر
ليدبرهم على عورات المشرك فليح المسلمون العدو ففقدوا فلما هزم موهم وجروهم فقال اسروني من صف المسلمين لانه يفر
في حاله فان كان سبانه كرهت للمساويين به كان مغلول او مربوطا او مضربا بالنقض له فكان على امانه (الاولى) ان عند عقد
الوقوف على حقيقته الحال لصار له تحكيم الظاهر ولما العلامة والزمي المشرع بالسر ولكنه يختلف على ذلك لان ما شاهدنا
من دلالة الحال بصير الظاهر شاهدا ولكن لا يثبت فيهم الكذب عن كلامه فكيف القول قول مع لبيته وان لم تكن عليه
من علامته المرافقة ولما مام ان يقتله لان الظاهر ان فارق عسكر لا يستراح والحق بمنصاهل الحرب فانتم في الامان
فان احكم من التعاض الامارات على المرافقة اختيار الاماني فهو في ولكنه لا يعتل لان عند تعاض العلامة على حكم الوضع
الذي وجد فيه وقد وجد من اهل الحرب في موضع ايام الله فاق وكونه في منع اهل الحرب لا يمل مزيد لانه فاقوا
على ما هو معلوم في الحال فباع لمر فاقه لان التعاض العلامة على كسب سبعة امم فيمنع امة العسل مما ندرى بها لشيء في
تعاض العلامة على بمنكر بالاصر وهو الامان السابق وان كان في اخذوا في الحزب من العدو وجروهم في ايدهم ولا يدرون

كان مع العدو أم لا فيل عن فقال ذهب لعلف أو ضلت الطريق ولم الحق بالعدو فهو في قياس لا ناعلمنا مقارفة
في دار الحرب وهو مصدق مع يمينه حتى أن لا أنه أضر بغيره فحمل للصدق والكذب لأنه لا يجد بواقي أن يخرج من العسكر ليقط
حاجة أولئك بالعلف وربما ينضل الطريق عند الخوف وكثر الزحام كما اضرب وقدر فثبت الثامن لا فيجى العسكر
بذلك الصمد لم يظهر من يده بديل **مسألة** ولو التحق بعسكر المسلمين قوم من المستأمنين من أهل الحرب - لامتعة لهم
فأصابوا غنائم فالمصاب كله للمسلمين وإن كان لهم منه فالمصائب لهم ولا تحصى لأنه من يملك لهم منع فالمصاب لهم أيضا فوالأغنياء
الفرع فافهم ليسوا منادينا ولا دارا فكانوا تبعوا للمسلمين فصاروا بعد يرجع لو لم يكن ذلك للموازية كان لهم منعة لم يصيروا تبعوا
للمسلمين فتكون الإصايب أكتبا بالمال لا جهة الجهاد وأغزاز الدين وإعلانه فصاروا كالمخلصين لا تحصى فيما أصابه كماله أهل الذمة
إذا قاتلوا مع المسلمين ولهم منه غير أن المال يقسم ما أصابوا بينهم على سهام الغنيمة لأن مقاتلهم حصل نزوع نظر المسلمين ونظر
الدار فيتحقق الرضى فاما المستأمنون فلا يتحققون غير أن المال شيئا لعدم الضرر منهم ديناد دار فاما إذا استعان بهم المال فانه
يرجع لهم مثلا لأنهم في هذه الحالة بمنزلة أهل الذمة وصار هذا نظير المستأمن إذا وجد في دار الإسلام معدنا أو كانا غير أن المال
فانه يورث وكذا لو طلب باذنه المال فانه يورث ما بقى فهو له ولو وجد ذلك الذي فانه يورث ما بقى في الحالين عاليا له ولو أن حربيا
فدنا من أهل الحرب فاستأمن فافهم في السلم وخرج بذلك العسكر يكون المال له خاصة ولو سلم أو لا ثم أخذ المال
بغيره العسكر فانه يكون غنيمة للمسلمين لا لأهل الذمة ليس عاويه كالثوبك وأغزاز الدين وإعلانه بل كان أكتبا بالمال
بما جهه الجهاد فتكون له لعدو ع من السلم على مال فهو له وكذا إذا أخذ المال ثم استأمن فاما المأخوذ بعد الإسلام مأخوذ على وجه
لشركته المشركين وقرره وأغزاز الدين فصار غنيمة من صار محررا بقوع العسكر أهل الحرب إذا فرجوا إلى أيا ملك
قتل بعضهم بعضا نقض في رواية السير الكبير لانه المائنة منهم العصفه وعقن الدم مستحق فامكن إجماع القصاص بينهم
في رواية الحنفية على ذلك لا نقض وهذا البق ووافق لقواعدا وموانع حق دهرهم وعصفه أنفسهم ناقض القيل الريد اليه
بكونه حربيا من حيث الجهاد وأبنا وانصاره كما لنا بارسى المال فمكنت في شبهة نقصان العصفه لهننا لو قلتم سلم
فأودى القصاص عليه لشبهه بنقصان العصفه والنقوم والمائنة في العصفه شرط لروى في القصاص **باب الرجل**
مسألة في دار الحرب السر الصغير ما يملكه على فضل أحد هؤلاء الحرباء المسلم في دار الحرب والثاني إذا المسلم في دار الإسلام
أو كان له وعياله في دار الحرب **مسألة** ثم حرم في دارهم فاستولى المسلمون على تلك الدار وترك له ما في يده من ماله ورفقه وولد
الصغير ويغني أولاده الكبار وأما الجاني وله بطنا ودور وأرضيه ووديعه عند حرمه وقال الشافعي لا نعم والصبي قولنا
أن طرفة من ماله فقد سقت بدله إلى العصفه وكلمه سقت يد على المال المباح فهو أولى به وإن يده عاصم فحرم
فصار له يد معصوما محمرا عن الاستغناء كما صار لنفسه معصوم وولد الصغير لم يملكه ببعاله فثبت له العصفه
في الاستغناء وولد الكبير وأمرته بغيره لانه لم يملكه لعدو فبقى كافر حرسا فالكافر الحرفي غير معصوم عن الاستغناء و
والجاني تابع لعدو في الرق والحرية للجزء من اجزائها في تبعه لانه الله تعالى قال لا اله الا الله يرد على جميع اجزائها وأما
العقار تابع للدار المحفوظ بغير سلطانهم في محابته فلم يكن له على العقار اليد المحاطة بالحامية ولا اليد النافذة المنفردة فكان
العقار تابع للدار والسابع لا ينفارق أصله فإذا ملكت بفتح أهل الحرب بالقرعة والغلبة وظهر حكم الإسلام فملاكه ما سواها
له ما ليس فيه إن كان في سلم أو ذمي وديعه فهو له لا يدها معصومة كيد حواه كان يدره فيكون فينا لا يدر
غيره فحرمه واليد للمودع حقيقة فهو لا يبطاها وهذا لانه العصفه لم يكن بابتة لانه بركاه مباح الاخذة الأصل فاجتبا
لما نشأت العصفه والعمه للمال أغابشت تبعها المالك والتبعه المالك أغابشت لقيام يده عليه ويد المسلم ان كانت
بابتة على الذميمة حكما فغير ثابتة حقيقة بل يد الحرب ثابتة حقيقة فوقع الفكة بثبوت التبعية والعصفه فلا يثبت
معلق كان سلم وديعه عند الحرب في يد لانه العصفه لانه كانت ثابتة وقوع الفكة في ذواله فلا يرد له ما كان يملكه
ولو يد سلم أو ذمي عصباء فهو في عتداء له وعند من لا يكون فينا ذكر هذا الخلاف في السير الكبير لانه ان عصفه
لانه تابعه لعصفه النفس وقد استفاد بملكه في النفس عصفه ماله من الله تعالى في المالك في التبعية فكذلك فيما هو تابع لها

عند محمد بن النضر الظاهرية وقفاً فربما كانت في أقاليمها ولا يصدق في قتلهم قولهم في ذلك الحين فيه ثبت الجماعة
المسلمين وهو غير صدق في إبطال دعوى الواحد فقوم من أهل الحرب فربما ألبسوا فذهبوا في ذلك الحين ففعلوا الحيلة في الحرب
كانوا في المسلمين لأنه لا يثبت في ذلك الحين عندنا في ذلك الحين مع ثبت بعد ثبوت يدا المسلمين وعلمكم فإذا لم يثبت كان
أولى من كون أهل الحرب أهلاً من المسلمين هذه من أحرارهم أو من بعض أهله فأكاه من أهلهم إليه وبينهم قرابة
كانوا بالكلية وأهلاً كان فهم ذات رحم محمد وأولادهم يكنى علوكا لهم يداليه لأنهم يداليه لا يثبتونهم بالثبوت فكذلك بالهدية
باب حكم ما في يد المسلم أو المستأمن إذا خرج إلى الدنيا السما الكبير ما يله خافض في العلم
في خروج الدنيا **فصل في** الجزاء إذا استأمن وخرج إلى الدنيا **فصل في** المستأمن من أهل الحصن **فصل في** ولو فرغ من أهل الحرب
مع مسلمة العسكر فقالوا لهم أفذهبهم سيراً وقالوا لهم جيت مستأمناً فالقول قولهم لأنه جاز في المستأمنين فالظاهر شاهد أنه
غير ممنون حيث جازاً عند الله الواحد معصف من الواحد ولو جازاً وهو مكثف أو مغلفاً في عتقه جيل بقوده فالقول قول المسلم
لأنه دالة الحال شاهدة وفي مثل هذا حكم دالة الحال ولو كان هذا الجزاء مع عدد من أهل المسلمين وهو على عنه فقالوا من سيراً وقالوا
الجزء جيت مستأمناً فالقول قول المسلمين لأنه مقبول من أحرارهم بالقبول على الانصاف والتخلص منهم لو أراد ذلك فهو بمنزلة المربوط
والمغلول لا ترى أنهم لو كانوا مائة رجل قد أصر قلوبهم على صدار العتق على التخلص منهم فإنه يسبق لأحرارهم أن يهرب المستأمن
فيكون قتل الجميع العسكر مسلم عند الحرب أو كان مستأمناً منهم أو كان مسلم منهم فالقبح يثبت المسلمين ومعهم قريب ففان ثبت
مستأمنهم وقال المسلم جيت بها فربما يبرأه كانت محلة غير نوبته في مع حقه إذا التزم له أو أصر على المسلمين في أمنه
لأن الظاهر شاهد له أن أجازت بحق المستأمنين الوصيات وعدّها بمنزلة الصف كانت أمنه فكيف إذا أصبح مسلم الطريق لا يوجد
عن الصحبة لا يثبت المسلم اليد عليها في يد نفسه أو أهله كانت ممنونة من بوطه في ذلك الظاهر أن المسلم من الذي ليس هو وأهله
لأنه جيت أحراراً عنهم الجيش فليجيش شركاء وقالوا الأحرار بالدار حصل بهم جميعاً وكذلك أحراراً للدار اللهم الله فيهم
لو أنه كفى بها هذا إذا جازها وأهلاً لها أنه تفرد بأحرارها بدار الله فيهم فلا في هذا إلا ما أصابها بجمعة الجهاد وهو غير دالة في
التخلص وأحرارهم قالت الحياة تزوجه وفرضت معه وقال هو كذب بل في أمنه ليس هو وأخبرها أو بشرتها أو وهبته
يصدق الرضا إذا كانت محلة لأنه لا يصدق نفسه أفاقرادها بانه زوجها لا يقطع حكم يدها فكانت مستأمنة وإن كانت
ممنونة فالقول قوله لأنه باعتبار الفتر والغلبة سقط حكم يدها على نفسه وكذلك إذا جاءهم برفق وقالوا نحن أحرار وقالوا بولهم
غيري ومع محله غير ممنون في القول قولهم إلا إذا قام عليهم بينه عاونه مسلمة كانت أو ذمية أو مستأمنة كان الحرم
ثبت البيت له شهادة هؤلاء على المستأمن مقبولة ولو صدق في ذلك فهم عبيد وإن خرج بهم إلى الدنيا لم تصاد قوا على ذلك قبل
ثبت الحق فيهم المسلمين فالضرورة داعية لا اعتبار بمصادقهم لأن المسلمة دار الحرب للمكينة لا يستعفى بها هرب من نفسه
سيرة أنهم لم يفلحوا بدسبها الحكم على تصادقهم وإن كذبوا كاه في الحاضر **فصل في** ولو استأمن الحرب إلى أهل الله فأنه خرج مع
لزمه والمطاع فقالوا هذه أمهات وأولادهم لا يذكرون الأمان لهم فهم في قبائلهم طلب الأمان منهم خاصة حكم الأمان لا يصدق
إذا كان منفصلاً عنه ومن آمنوا تحت أمانهم اتباع لهم من حيث أنه مواليهم وينبغي جعلهم والتبع للنفار والاصل في حكمه والفرف
الفرف مويد وشاهد لذلك الجزاء أنما استأمن إلى الدنيا فربما أهل الحرب ورغبة في الإقامة في دارنا ليس معنا فأنما يتم من
نفسه إذا خرج من وجهه وأولاد الصغار ليحكم في الإقامة في دارنا لا تسمى إلى الذي في دارنا يودي الجزية ولا جازية على اتباعه
من النساء وأولاده الصغار وكذلك لو جاز مع سبب كثير فقالوا هؤلاء رقيق وصدقوا أن كانوا أصغاراً لا يعبرون عن أنفسهم وكان معهم
دواب وعليها متاع ومعا قوم يسوقونها فقالوا هؤلاء غلام وصدقوا كاه مصر قاع بمنزلة الظاهر شاهد له بأنه يستعفى بالرسول
لأنه أو على قصد الفرائض ولو جامعهم وحل لاشي مع هذا هو علة دارنا وأما طلب الأمان لنفسه فيمكن من الفرائض
دارنا ما نأخذ من ماله في ذلك تبعاً إلا أنه سخطت لست فيهم الكذب وبم كذب من الرقاب مع كاه فينا وجميع ما مع
لأنه الرق لم يثبت في حقه إذا كذب وكاه هذا حراً مبيعاً دارنا في الرقاب فيكون فينا وأهلاً ليست الدواب دواب ولا
الذين يسوقونها غلاماً ولكن المتاع ولكن المتاع منهم فخذ ذلك في قصد فيهم ممنوع دوابهم إلى أن لا المستأمن إلى كنه

[illegible]

فمنه الامانة لا يعرض له شيئا لان الملتحقين كان باقراره ليس يحجم على اسرار الغائبين وكان منزهة عنهم متلفا نصيبه فلا يستحق
التعويض من الغنيم ولو قلنا المستأمنون جميع ملوك المطوعة اهلونا وجميع ما فيها متاعنا ونحوي بطارقها وصدقهم بذلك من غير انهم يصدقون
بذلك اكلنا ما عرفت بانهم ليسوا اهل المطوعة وان كان يعلم ظاهري ذلك لا يصدقون لان المقصود من اعتبار نوع من الظاهر وسقط اعتبار
الظاهر اذ هو دليل الكذب **فصل** وان رجوع المدعي عن قوله سواه وكذبه المدعى فحق القول بالمدعى لانه امتداد له انما يادعاه بالبر
فان رجوع عنه يريد ابطال الامانة الثابتة فلا يصدق فيه اذ لم تكن منافضا فكيف اذا كان منافضا ولورجوع للدعا دون المدعي كان
الدعا قائما اقر على نفسه بالبرق للمسلم وتكونه من اهل المدعي لا يمنع قبول اقراره عما خلفه الا انه يكون للمدعي ادعى انه عمن اذ امره
وصدق المدعى ما لم يستملوك او لم يصدق وبقى على كونه لا يرجوع عن تصديق بصحة اقراره بطلان منكر المدعي فلا يقبل قوله وعلى من ادعى من اهل
بعوله ويصدق عليه فيتناول الامانة ولو قال المدعي ليس بها ولا ملوكها وكذبه المدعى فنوفى له المدعي اقراره منك بشيعة من الغائبين وذلك
اقرار على نفسه فيقبل لانه ليس له ما من بعده لانه انصار امتناع القتل بمقاديرها لا يبرأ من ملوكه فلو ابيح قتله انما يباح بقول المدعي وقول
سوى يحكم على ملوكه ابا جدم كما لو اقر عليه الفصل لانه لو عاد قاتله ليس ملوكه له يباح قتله لان المدعى اقراره لم يقتل ولا الامانة وسوغت من غير ان
على نفسه من ابا جدم كما لو اقر على نفسه بالنقض ولو قال المدعي سواه في دعائه وصدق المدعى فانه خلف المدعى وان خلف المدعى وان خلف
من قاتل الامانة تكون بمنزلة اقراره على نفسه بشيعة من الغائبين فذلك لانه لا نقل لالامانة عن القتل ثبت بمقاديرها وانما يباح قتله بالملوك
والملوك لا يصلح لهم لاي اية الاعتراض فليس هذا غلط لان اية الاعتراض باطل اعتبار اصل ابا جدم بالاعتبار التكويني فاذ كان مباح الدم ويتكلم به ينتفع
المانع وسواء الامانة فيعود لاي اية الصبيحة كانت كالوادى العائد على الولى العفو ويجوز الولى وحلف فانه يستحق الفصل والصحيح
من المذكورة الكتاب لان ابا جدم الصبيحة قد ارتفعت بمقاديرها عما كان من اهل المدعي فلو ابيح قتله انما يباح بسبب كونه وذلك لان
الامانة تكون محبة فما شبهه ولا يستحق المدعى التناقص لانه ابنه فيلزم اقراره بالاثبات الرق او ابا جدم القتل والمقصود بالاعتراض هذا الزيادة
اصل له دار الحرب دار ابا جدم السوال فيتحقق المصلحة فاسبابها لا فائدة للملك ظاهر الا اذا عارض من هذا الظاهر ظاهر اخر محله ودان الله
دار عصمة السوال والسفوس فلا يحقق المصلحة فاسبابها لا فائدة للملك ظاهر الا اذا عارض من هذا الظاهر ظاهر اخر محله وفي بعض الامام
سنة المطار الحرب فجاوا بغيره فقال لا بأسه نحن قوم من اهل الاسلام او من اهل الزمة لم ناسرونا من ارض الحرب وقال السرية
لم ناسرونا من ارض الحرب فاقول قول الساري لانه الساري انكروا وجود سبب العذر ومواثيقه في دار الحرب والمصلحة في دار الاسلام
وليت ظاهر اكلنا القول لهم ولو اقامت السرية من التحارب وغيرهم من سبب الغنيم نصيب يفتروا ان كان من نصيب الغنيم
بالبر وذلك السبب الكبير انه نقل قوله انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع المسئلة السبب الكثرة في الجيش العظيم فكوه
الشركة عامة والشركة العامة غير نافعة قبول الشهادة لانه النصيب كل واحد منهم نصيبا مستقفا لهذا الواقع واصل عبد الله الغنيم
لا ينفذ عنقه فلا يصح شاهد الغنيم وموضوع المسئلة السرية والشركة من سبب السرية خاصة فنص كل واحد منهم نصيبا مستقفا
غير شاهد الغنيم ولما اقر السري وانهم السري من دار الحرب ولكن من اهل الاسلام او الذمة وعلنا تجارا اولا زيادة اقرارنا بالبر
وكاونا فينا لانهم اتفقوا على وجود سبب العذر في السرية وسوا المصلحة في دار الحرب ثم ادعى عارضا ما نافي بعد ذلك من كونهم من اهل
السلام او الذمة فلا يقبل ذلك منهم الابينة مسلمة لان هذه شهادة تقوم على ابطال ملكهم بعد ما ظهر بسبب شهادة الذي على السلم
لليقبل الا انه يكون عليهم سبب الخطي في لا تقوى لهم لان العمل بالسبب والاعلمة والتحكيم به لم اصل الشرح عند اشتباه الام
والا لا يتبين من الادلة كلمة اللقيط والحيوة المسلمة اذا اختلفوا في الكفار غير سببهم بالسبب والصلح قوله وان كانت
جميع من قبل فممنوع اشارة الى حكم الامانة وسبب المسلم من الحتان والخضب وليس السواد لما بينه كتاب التجرى
وعلى ما في الكفار ملكه فعال عمدا ان يكون غير محقق لان عامه الكفار لا يفتلون الحتان ووزار قد شد فوق قتيابه وايضا ليس
والتمه قد جعل راسه فممنوع كما فعله اهل الذمة يريد به انه لم يغير شعرة سوادا بالمحظ **اد** **معرفه ارض**
أرض ارض الاسلام **واحد** مما السبب المصطفى المسلمون اذ اظهروا على ارض الحرب بصيرة ارض الاسلام ليعلم
الاطام فاما لانها فاذ اظهر المشركون على ارض الاسلام لا يصير دار الحرب عند ذلك الا بالملك سوايط نظروا احكامهم
منها وان يكون فيما سلم ولادى من الامانة المقدم وان يكون منافعهم بدار الحرب ما متصلا بها وعندها يصير دار حرب

[illegible]

ومن الفاعل والمخالف له وساحر بالجملة والافعال غير معتقد له وهذا ليس كغيره فلا يقتل. وساحر سحر وسوطه لا يدين كيف يفعل ولا تقرب فهذا لا يستحب والاشتباه اجود وقتل اذا اخذ وثبتت كركمه والساحر يقتل اذا كانت تقتله انما هو الخالق له لانه ليس بغيره وان كانت امرت له النفس لانه جاز في الاثر وسوارى عن عمرى عن الخلفات وصار عنه ان كتب له على ان اقتلوا السحر والساحر وذكره المنتقا ان الملة السحر للسحر ولكنها يضرب بجنى كالمثل والاول اصله لا يضر ركنها وسو سحرها يغدى لما لم المعصوم بعقوبات حيوتة فقتل كالجزل وهذه المسائل تدل على ان السحر تحقق ولم انز حقيقة على علمه وسو مذاهب الملة 2 واصحابه وعامة العلماء ظهروا المعتزلة دل عليه ولين وما انزل على المدعيين ببابل هاروت وماروت وما بعلمه من احد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر فيعتلون منها ما يعرفون به من المروءة وكلمة كاملة اثباته كفى لمن الذي التعليم والتعليم والفرق والتفرق انما يقوفا فما تحقق وسكون لا في الحقيقة والحق وقوله تعالى من سحرهم اناروه وابعد من سحرهم وان السحر من عند حرام والمنى بالحرم ما يكون قبيحا والافعال انما يافى الى والبيع باعتبار اثارها باعتبار ذواتها لان ذواتها حرك لا تقدر على الفعل وانما تقدر اثارها فان كان اثر الفعل انما يفر بوصف الفعل يكون قبيحا وهو اما ومنها ما كان انفسا بكونه صناعا ولو لم يكن للسحر اثر حقيقة لا لما انفس بكونه قبيحا وامنها ولم ينفذ السحر اذا اعتقد ان سواها لاق له لانه صار مؤثرا ولو لم يكن له اثر حقيقة لما نفذ هذا الاعتقاد فلا يصح من غير تدافيف ان لا يقتل **باب نص في قتال المرتد** نص في قتال المرتد عا ربهم اقسام قسم ثالث كذا لطلوع والامتناع وقول الهبة تسليم الشفعة والحق على عبدة الماخوذ انما لا تستدعي الولاية ولا يعتد حقيقة المدعى بالاطلاق يقع على المعتد والامتناع ويصح شبهة المدعى فتقيد لا يفيد ان انما هو التسليم او مات على الردة بطلت الشفعة والحق يصح بحق المدعى فتقيد مكر وقوف اولي وقسم باطل بالاتفاق كالشك والفرع الثالث انه يعقوب الملة والاملة للمرتد وقسم موقوف بالاتفاق كالغنا وضمة لانها لا تقدر المساء ولا ما وادة من السلم والمراد بالمسلم وقسم مختلف فيه بالبيع والشراء والعق والتميز والكتابة والهبة والوصية وقضى اليونان من موقوف عند الملة 2 ان المقتول وان كانت او قتل او لحق بدار الحرب بطلت الال نسب فانه ثبت عند وعندهما من النفقات جاز ان الاخذ عن ذواته فيجوز من الصحيح وعند من كونه من الميراث لا يجوز الال نسب الثالث وهذا بناء على انه عند املاكه موقوف من ان يصير لو رثت موقوف مائة ومن ان يبقى له اذا السلم والنفقات المبيح على المدعى كذا ذكر وعند من املاكه باقية له وانما انزل بالوجت والعقل والحق لهما ان النفاذ عند المدعى موقوف لان الاصل في بني ادم الحرية والمالكية فاجبه للملك نصير اقصى واصح بما فيمكن من استفسار مصالحه فيمكن من الحرية على ما هو الشايف والنازول في ذلك بعارض الميراث والحق والاصل في الميراث فاضد الميزر ووجد الحق بطلت لبقول المدعى في حاله كما ان اللغاة في موقوفه الصحيح لانه يمكن من العود للملك باختياره فلم يكن على شرف الملك في عهد الحق بالربح لانه مشرف على الملك لانه الظاهر من حال من انتقل لادبى لا يعود وكما ظاهرا حال السلف الذي ان زوجته رثت في الزوار اخامات وهذه العدة وانما ثبتت حكم الفرائض في الميراث لانه انما اجتمع في الموت ما يوجب زوال املاكه وما منع من ملكه وذلك لان المرتد حرمته مستور حتى ايدى ان يرد لانه يجب قتله وانما يجب قتله بكونه حربيا وانما مستورة ادينا والفرق على المرتد لوجب حواض على كونه والملك وحرية وكونه ملحقا بالمسلمة في علمه الامكام منع حواض عنك وزوال ملكه لانه انما يعود للملك لانه اذا تراضى سبب الزوال في سبب البقاء وجب التوقف في املاكه كالخبر الا امرت فترد اسر موقوف ملكه في يوقف بقرضه كما ان ينفذ لوضع سببه او بطل من استرق لبطان املاكه من وقت القرص فكذلك هذا والمراد بغير نفقاتها انما هو ما لو وجد وان الملك بها وسوا القرص على الحرمة لانها غير حرة فانها لا تقتل ولا تسترق فيقتل املاكها كما كانت بقتل العترة في حقها اعتق الموت عبد م اعتق ابنه ولا وارث له غير لم يحن عتق واحد لان عتق كل واحد لم يصادف ملكه لان ملك المرتد موقوف عند الملة والملك الموقوف لا ينفذ لنفوذ العتق والملك الموروث ثبتت وقت الملك وعلى الرواية التي هي الملة 2 ان يعتبر كونه وارثا وقت الردة بحاله فتد حقيقة لانه ملكه من وقت الردة **باب نص في قتال المرتد** نص في قتال المرتد عا ربهم اقسام قسم ثالث كذا لطلوع والامتناع وقول الهبة تسليم الشفعة والحق على عبدة الماخوذ انما لا تستدعي الولاية ولا يعتد حقيقة المدعى بالاطلاق يقع على المعتد والامتناع ويصح شبهة المدعى فتقيد لا يفيد ان انما هو التسليم او مات على الردة بطلت الشفعة والحق يصح بحق المدعى فتقيد مكر وقوف اولي وقسم باطل بالاتفاق كالشك والفرع الثالث انه يعقوب الملة والاملة للمرتد وقسم موقوف بالاتفاق كالغنا وضمة لانها لا تقدر المساء ولا ما وادة من السلم والمراد بالمسلم وقسم مختلف فيه بالبيع والشراء والعق والتميز والكتابة والهبة والوصية وقضى اليونان من موقوف عند الملة 2 ان المقتول وان كانت او قتل او لحق بدار الحرب بطلت الال نسب فانه ثبت عند وعندهما من النفقات جاز ان الاخذ عن ذواته فيجوز من الصحيح وعند من كونه من الميراث لا يجوز الال نسب الثالث وهذا بناء على انه عند املاكه موقوف من ان يصير لو رثت موقوف مائة ومن ان يبقى له اذا السلم والنفقات المبيح على المدعى كذا ذكر وعند من املاكه باقية له وانما انزل بالوجت والعقل والحق لهما ان النفاذ عند المدعى موقوف لان الاصل في بني ادم الحرية والمالكية فاجبه للملك نصير اقصى واصح بما فيمكن من استفسار مصالحه فيمكن من الحرية على ما هو الشايف والنازول في ذلك بعارض الميراث والحق والاصل في الميراث فاضد الميزر ووجد الحق بطلت لبقول المدعى في حاله كما ان اللغاة في موقوفه الصحيح لانه يمكن من العود للملك باختياره فلم يكن على شرف الملك في عهد الحق بالربح لانه مشرف على الملك لانه الظاهر من حال من انتقل لادبى لا يعود وكما ظاهرا حال السلف الذي ان زوجته رثت في الزوار اخامات وهذه العدة وانما ثبتت حكم الفرائض في الميراث لانه انما اجتمع في الموت ما يوجب زوال املاكه وما منع من ملكه وذلك لان المرتد حرمته مستور حتى ايدى ان يرد لانه يجب قتله وانما يجب قتله بكونه حربيا وانما مستورة ادينا والفرق على المرتد لوجب حواض على كونه والملك وحرية وكونه ملحقا بالمسلمة في علمه الامكام منع حواض عنك وزوال ملكه لانه انما يعود للملك لانه اذا تراضى سبب الزوال في سبب البقاء وجب التوقف في املاكه كالخبر الا امرت فترد اسر موقوف ملكه في يوقف بقرضه كما ان ينفذ لوضع سببه او بطل من استرق لبطان املاكه من وقت القرص فكذلك هذا والمراد بغير نفقاتها انما هو ما لو وجد وان الملك بها وسوا القرص على الحرمة لانها غير حرة فانها لا تقتل ولا تسترق فيقتل املاكها كما كانت بقتل العترة في حقها اعتق الموت عبد م اعتق ابنه ولا وارث له غير لم يحن عتق واحد لان عتق كل واحد لم يصادف ملكه لان ملك المرتد موقوف عند الملة والملك الموقوف لا ينفذ لنفوذ العتق والملك الموروث ثبتت وقت الملك وعلى الرواية التي هي الملة 2 ان يعتبر كونه وارثا وقت الردة بحاله فتد حقيقة لانه ملكه من وقت الردة **باب نص في قتال المرتد** نص في قتال المرتد عا ربهم اقسام قسم ثالث كذا لطلوع والامتناع وقول الهبة تسليم الشفعة والحق على عبدة الماخوذ انما لا تستدعي الولاية ولا يعتد حقيقة المدعى بالاطلاق يقع على المعتد والامتناع ويصح شبهة المدعى فتقيد لا يفيد ان انما هو التسليم او مات على الردة بطلت الشفعة والحق يصح بحق المدعى فتقيد مكر وقوف اولي وقسم باطل بالاتفاق كالشك والفرع الثالث انه يعقوب الملة والاملة للمرتد وقسم موقوف بالاتفاق كالغنا وضمة لانها لا تقدر المساء ولا ما وادة من السلم والمراد بالمسلم وقسم مختلف فيه بالبيع والشراء والعق والتميز والكتابة والهبة والوصية وقضى اليونان من موقوف عند الملة 2 ان المقتول وان كانت او قتل او لحق بدار الحرب بطلت الال نسب فانه ثبت عند وعندهما من النفقات جاز ان الاخذ عن ذواته فيجوز من الصحيح وعند من كونه من الميراث لا يجوز الال نسب الثالث وهذا بناء على انه عند املاكه موقوف من ان يصير لو رثت موقوف مائة ومن ان يبقى له اذا السلم والنفقات المبيح على المدعى كذا ذكر وعند من املاكه باقية له وانما انزل بالوجت والعقل والحق لهما ان النفاذ عند المدعى موقوف لان الاصل في بني ادم الحرية والمالكية فاجبه للملك نصير اقصى واصح بما فيمكن من استفسار مصالحه فيمكن من الحرية على ما هو الشايف والنازول في ذلك بعارض الميراث والحق والاصل في الميراث فاضد الميزر ووجد الحق بطلت لبقول المدعى في حاله كما ان اللغاة في موقوفه الصحيح لانه يمكن من العود للملك باختياره فلم يكن على شرف الملك في عهد الحق بالربح لانه مشرف على الملك لانه الظاهر من حال من انتقل لادبى لا يعود وكما ظاهرا حال السلف الذي ان زوجته رثت في الزوار اخامات وهذه العدة وانما ثبتت حكم الفرائض في الميراث لانه انما اجتمع في الموت ما يوجب زوال املاكه وما منع من ملكه وذلك لان المرتد حرمته مستور حتى ايدى ان يرد لانه يجب قتله وانما يجب قتله بكونه حربيا وانما مستورة ادينا والفرق على المرتد لوجب حواض على كونه والملك وحرية وكونه ملحقا بالمسلمة في علمه الامكام منع حواض عنك وزوال ملكه لانه انما يعود للملك لانه اذا تراضى سبب الزوال في سبب البقاء وجب التوقف في املاكه كالخبر الا امرت فترد اسر موقوف ملكه في يوقف بقرضه كما ان ينفذ لوضع سببه او بطل من استرق لبطان املاكه من وقت القرص فكذلك هذا والمراد بغير نفقاتها انما هو ما لو وجد وان الملك بها وسوا القرص على الحرمة لانها غير حرة فانها لا تقتل ولا تسترق فيقتل املاكها كما كانت بقتل العترة في حقها اعتق الموت عبد م اعتق ابنه ولا وارث له غير لم يحن عتق واحد لان عتق كل واحد لم يصادف ملكه لان ملك المرتد موقوف عند الملة والملك الموقوف لا ينفذ لنفوذ العتق والملك الموروث ثبتت وقت الملك وعلى الرواية التي هي الملة 2 ان يعتبر كونه وارثا وقت الردة بحاله فتد حقيقة لانه ملكه من وقت الردة

يطهروا حكم الشوك منها وكذلك لو كانت ارض ذمة فنقض اهلها الذمة او ارض المسلمين او بدوا واطرها اهلها لم الشوك
 فيها فلهذا هذا الاصل في لهما ان الدار انما ينسب لاهلها البتة يدوم القاهرة عليها وقيام ولايتهم المحافظة فيها فاذا احو
 اهلها الشوك فيها فقد ثبت ولانهم داخلت واحدة يدوم عليها ولقاء الواحد والمثني في الاصل ولا يتهم وشوكهم ولا ينقض ثباتهم
 وزعمهم بل يكون ذلك امانة زيادة فوترهم وسلطتهم عليها حيث لم يتقوضوا لهم لقله بالانتم وحقه معاوانهم لا بد وان الاصل
 يكون دار الله فثبت دار الله مع بقا ارض الارامل من اهلها والعصم للواحد ثبت بدار الله وموافقا وهذا انما يدل
 على ان دار الله مظهر عليه الكفار واصحابهم علم ارضها انما دار الحرب فينتج دار الله عند التقاضي لقولهم الله يعلم
 ولا يعلى وهذا كالمولد اذا حكم بملكه بملكه بالابوين ارتداد الابوين ولحقا بدار الحرب ببقا الولد مسلما لبقوله الى الله ومساكين
 فكلوا منها وما اذا لم يكن الارض مقلية بدار الحرب فتم معلوم ما اهل الله لم ينجوهم عنها ساعة فساعة واذا كانت متنافية
 بدار الحرب بدار الحرب محيطة بما يكون مغلوبه باهل الحرب ومحقق الغلبة بغير ما دار الله بلودا الحرب محله فاما اذا غلبت
 على ارضهم بدار الله م وان بقا واحد من اهل الشوك في الارض بقاء اثر الشوك لا يكون لبقا حكم دار الحرب لان حكم الله ارض
 فينتج الاقوى على الاقوى كالمسلم من دار الحرب بعد سلطتها للداروان بقا ارض دار الحرب فكلنا هذا قوم ارتدوا وغلبوا
 على ارضهم ارض الحرب منهم شاورهم ودارهم وليست المدينة مسلم فظهر المليون بعد الجوار ومضى لهم من خوضوا والرسالة
 والدارهم في دار الحرب فصاروا قياتنا ارتدادا هل مدته وشاورهم منهم وغلبوا عليها غير ان فراقا منها من المصلحة فثبت
 وظهر المصلحة علمهم للبيعة شاورهم ودارهم فبقا عند دار الله لا يصير لدار الحرب عند ذلك فانهما منع المنة و
 دارهم وصار دارهم اصابوا اموال الكفار والمسلمين يمكنه لو اصابوا على كاهلهم لانهم لما سواد ارضهم وغلبوا
 على ارضهم دارهم دار الحرب والخوف ابار اهل الحرب ومع يمكنه لاسوال بالبيعة فكذلك هذا فاذا ملكوا ما ابرقوا
 بعد الله لقوله ومضى لهم على مال من قوله **القسم الخامس في احكام المرتدين والخارج والبقاة**
باب حكم المرتدين والصغير المرتد معرض عبد الله م فاهلهم والاقتل مكانه لعولهم من بدار
 دينه فافتلوه ولم يامر بالامهال ولانه كافر شر سقود حرة لما اهلته نفقات صومهم فيباح قتلهم غير ناجل كسائر
 اهل الحرب الا ان يطلب اهلهم فيوجد قبل بلثة ايام للارادة العود لا الله لم قام لانه رعاضة له شبهة فيسقط عنه خبره
 تلك الشبهة فيمهل واذا لم يستعمل فهو معتق ولما قدر الاجل بلثة ايام لانها اقل مرة للامه العذر لان الله لم يامر اهلهم فوافق
 ثلث ايام بعد ما حق عليهم العذاب فالله في سقوط اذكم بلثة ايام والحريه لا تقتل وحسب ظلمها للشافعي وكذلك كبر من
 ولله بالكفر الاصل لا يباح بالردة خلافا له والصحيح قولنا لنودوم لا يقتلوا النساء ولم يفسل ولان العلم المبني للقتل في
 الجواب دون لغوا لكونه صديا للكتاب وكذا ما لا يفسل ولا الخراب لان بنته مغيرة صالحة للحرب لم تضعف شتمها وقصور
 داتها وعدم مساينة الامر الجواب فكلها لا تقدر طرق الى المصوم نفقات حسنة فلا يسقط قتلها كغير الكافر الاصيل
 وحسب ما تحذفه كل ايام فنقض عليها الله م فان ايت ضربها لموطا هكذا يفعل ابدا لان التحد على الله م والى الله
 واجب بطون الزنج ومواحبى والتعزير ايضا واجب عقوبة على جناته ازاوج لراعى الامر اعلما ونقل المرتد
 الردة لانه كافر محارب لا امان له محله فالاصح لانه امس باهال الحوى والمملوك المرتد بحسب فان كان اهلها صحتا دين
 المخذ منادفها لهم ولهم ان يجرى راعى الله م وارسل اليه القاتل كل ايام مددها ويضربها لموطا لان المنافع في
 الحوى فلا سقط حقه بكونها وقد امكن الجميع بقتلها وتوفر الحوى والاجبار على الله م فيفضل عاد المرتد رار الزنج
 بعد ثوبته لنودوم وان شتموا اغفر لهم ما قد سلف ولعولهم امرت ان اقبل الناس في يقولوا لا اله الا الله على
 الفتاوى السامرة هل يقتل او يقتل بوسم سلفا اعتقده فائق لما يفعل في باب عى ذلك يقولون
 كثره وتبرها اعتقد بقتل نوسه ولا يقتل لانه كافر لم فان لم يقتل لانه مرتد وماذا لو رجع الجرد ان يقتل
 ولا يستتاب لا يقتل قوله ان ترك السحر واتوب منه اذا شهد الشهود انه الا ان ساءوا وافر بذكر وكذلك رجل
 لعبه للناس في عرف من المرأة ورجلها بتكرار للعبة ان هذا هو افهم بارتداده وبقول اذا كانا يقتل ذلك ان

وردة على المرويات صم
الدارصارية دار الحية السهي
والنظاري والي الخ لاني

[illegible]

فانه مضى فيصيح اقواله في حقها ارتداد الصبي المراهق يصعد ردة عند ما ولا يصعد وعند لا ينفذ والشافعي لا ينفذ لان ردة
 المراهق الصبي محجور عن المضار له ما ان تبدل الاعتقاد متصور على كان بيده الاعتقاد فاذا اقرن به الاعتراف لا ذلك
 على تبدل الاعتقاد كذا الله لم ولكنه لا يعتدل الله بنيتهم عن حاله المراهق ولا الاعتد عقوبة والصبي له العاقبة على افعال ويجز
 على الله لم يندفع عنه المضار وهو موافق الميراث وبنو المراء واداء السكران ليس بشئ على ما افلحنا الشافعي فاسا
 على الله لم يجمع فكذا ردة وصبي الله تعالى وهو الزوق بن اسلام ورتدته ان الردة محتمل ان يكون عن اعتقاد وبني
 يكون من اعتقاد وهو الظاهر لان السكران لا يعتقد بالقول وكذا اسلام مرتد محتمل ان يكون عن اعتقاد وبني لان يكون
 عن اعتقاد الا ان الله لم يما احتاط في اثبات والكفر بما احتاط في دينه وحجنا ما وجب الله لم على ما وجب الكفر اذ احتاط لاثباته لعموم
 الله لم يعلو ولا ينقل وروى ابو احمد بن الصباية شرب السكر فاقبله من الكافر في صلاة فخذ فقله فقرأ العبد وكان سكرانا
 على حكم بكفر **مسألة** اصل الصبي اذا كان له عبات مشعر بالبيان فكان نصف الله لم بالاسان فانه يجعل لصلته الله لم
 على جعله تعالى العتق وان لم يرع عنه لسانه فهو على دين ابيه لقوله لم كل مولود يولد على الفطرة الا ان ابويه يهودانه او ينصرانه
 او يمجسانه من غير عنه لسانا ما ذكر او كفورا وقوله على الفطرة اي على الخلقة الى خلقه الله لم على علمه قبل الولادة لم يتغير
 الولادة او على الدين الذي كان به يوم الميثاق فان الذرية كلهم قالوا بلى ولكن بعضهم قالوا عن اعتقاد فكان ذلك
 لانهم وبعضهم قالوا عن احوال الاعتقاد فلم يكن ذلكا يا ما منهم والصحيح ان كلهم قالوا بلى عن اعتقاد واختار وكاه ذلك
 لانها كل في اعتبار بعضهم الكفر في البيان فكيف عارضا فانهم على ما عرف في اصول التوحيد وقوله ابو ايهود انه اي يسمانه
 في حكم اليهودية في علم او بكفر فاذا عتق فاذا وجدت منه العاين بالبقى التبعيه ولانه لا بد من اثبات الدين لكل مولود لبناء
 الحكم عليه واذا العرب عنه لانه وهو الاعتراف بالاسان والتصديق بالجنان جعلناه اصله في الدين واذا لم يرع جعلناه
 على الابوية الدين لانا نحن ناعى اليك الدين ليعبار تنوينا به وبعيم العربي اقولوا كرم تبعية اصل الدار لانه اقولوا اليها باعتد
 من تولد والتمتع منها فاذا فقد الابوان جعلناه تبعها لاصل الدار في الدين لان بينهما انصارا مجاورا ومخالفا تبعية من اهل الجحيم
 كدله دار الجحيم فهو على دين ابيه وان افترق لدار الله لم فان كان معه ابوا او واحد من ابوين على دينها فان كانت الاممات بعد
 ذلك فهو على ما كان لان التبعية يناسب وتقرت بموتها لان الحكم يتقرر بتقرر سببه وكذا لا فخر احد ابويه او لام الصبي او لاج
 من جانب وفكر من جانب ثم مات الصبي لا يصح عليه لانه لا عي لتبعية الدار مع وجود تبعية الابوين وقفا يمكن ان يجعل الولد
 على ابوية الدين لانها حصلت جميعا في دار الله لم فلا يجعل تبع الدار وان افترق الصبي عن ابيه او افترق الصبي لولا ثم اصابه صبي
 في حكم بالاسان بتعال الدار لان تبين الدارين يقطع التبعية من اصوله في الدين للقطاع الاول انه يجعل في الصبي الصغير
 على نفسه فقوله ان يجعل تبع الابوية في الدين فجعل تبع الدار في حكم بسلام تبع الدار فلا حكم بكفر وبعض افترق احد ابويه
 لدار الله لم لا حكم بكفر يارتد ابويه ولو اسلم احد ابويه في دار الجحيم فالصبي مسلم بسلامه وكذا اذا لم يرد دار الله لم ثم تبين
 صبي بعد وصار في دار الله لم فهو مسلم لانها اجتماع دار واحد وخلاف ما قبل افتراق الصبي لدار الله لم يكون مسلم
 سلام بسلامه لاختلاف الدارين يمنع التبعية في الاحكام ولا يكون الصبي مسلما بسلام الجد وروى الحسن عن الامام انه يكون
 مسلما بسلام الجد وصار اربع مابله اعداها هذه والثانية هو الجد الاول والثالثة وهي صدقة الفطر على الجد والرابعة
 قد فولا الجد الوصية لاقربائه في نظام الروام لا الجبر ولا الحافذ ولا يجب عليه فطرة ولا يرد على الوصية خلاف الله
 فذروا به الحسن سوى سواه وروى الحسن ان الولد يسمع الجد عن فقد الله لان الجد اب ينسب وينسب اليه الجد
 اعتبار بالصبي والجزم به لظلم وهو عند عدم الاب يقوم مقامه في حكم الولد والتبع يتبع الصلة الاحكام وفي نظام
 الرواة ان الجد اذا اصابه تبع الجد بواسطة تبعية الله فانه ما ابره تبع الله لا يصير تبع الجد لا فخر سبب التبعية بينهما
 هو الخلق والافلاق من فانه وقد فقد اثبات تبعية الولد لابي الوالد والله لم لفقد اسبغته لانه عدا وكافر فلا
 يتصور ثبوته الجد **ما يصح به الكافر مسلما** الصبي الصغير اصله ان الكافر
 اذا اقر خلافا ما اعتقد حكم بسلامه لانه لا طريق الا الوقوف على حقيقة عقل الجنان لانها في باطن الامور ومكنوناتها

605

فارسی

[illegible]

اذ علم آخر ذلك من أعمال التجارة فهو ما دون ذلك جميع التجارات والخوف وكذا لو قال اذنت لك ان تجر شرا او سنة بغير ما
 في جميع الاوقات لم تجر عليه جرم اعلم ان ذلك لو قال اتجر في الحق ولا يتجر في الباطن لا يصح نهيم ويصير ما دون ذلك كل ما
 وعند ذروا الشايف يقتصر على ما بني بنا على ان عند ما الاذن عليك القرف وتغويضه فيمنك بقدر تغويضه كالوكيل
 والمضارب وعندنا اسقاط الحق وفكر الحجر فيصير المولى بالاذن صارا راضيا بالقرض والعلمك القرف بلايينا لان لا ينفذ قرفه
 عيه بغير ما لا مال المولى فانه عيه يتعلق الشيء برقبته او كسبه عند تغير العلم وصلا كما او تحسنا لتحقيق في التجارة
 فينصر المولى بذلك فخرطنا القرف بالاذن ليعير راضيا بالقرض وهذا القرف لا يتفاوت بين نوع ونوع من جنس واحد فلا يكون
 التقيد بنوع مفيدا لخلق فيبقى قوله اتجر ولو قال اتجر بقر راضيا بالقرض في جميع الانواع فكذا هذا ولو قال اذني العبد ان
 قال له اذيت في الغافلات او قال اذني وانت حصار ما دون ذلك التجارة لان امره باذنه العلة فاذن العبد فانه
 يحاذي ذلك يتعلق الشيء باذن العبد لا بالكلية فصار كأنه قال اكتب وادد ذلك ولو قال ذلك صار ما دون
 في التجارة لان التجارة اكتب ما لكنا هذا وقوله اذني الغافلات عني من قوله ان اذيت فانه حلاله جوب الام بالواو
 يكون كجوب الشروط بالغا فاما اذا قال اذنت فانه عني للمحال ولو قال له امر هذا العبد ببيع ما دون ذلك الاجارة لانه فوض
 عنود امكرو لان الرخاغا كحصر يعقود مكررة ولو اذن العبد فلم يعلم العبد ولا احد من الناس فخرق علم باذنه لم يجز
 لان الاذن انما يتحقق بالاعلام لان الاذن مأخوذ من الاذان والملاعلام والاعلام لا يتحقق الا بعد العلم ولو قال لغوي ببيع
 لم يعلم العبد بذلك فهو ما دون ذلك ولو قال له امر هذا العبد ببيع ما دون ذلك الاجارة لانه فوض
 بالاب جاز وان لم يعلم لم يجز قبل المسئلة على الواو ايست وجبه الواو من ذكرنا في كتاب البيوع وقيل من المثلث فرق
 بين العلم والوقت ان في مثل ان يذات اذني الصبي توكل وليس باذن في التجارة لانه فوض اليه عقدا واحدا وسوق عقدا واحدا
 ايست الاذن في التجارة كالقرف للعبد مع عبدا من فله او شتر منه ثوبا ليعير ما دون ذلك المباشرة والتوكيل لا يصح ما لم يعلم الوكيل
 في مسئلة المادون هذا اذن العبد في التجارة لا توكل لانه فوض اليه عقود امكرو فانه قال ببيعوا عبدا وبني الاذن
 على السهول والسهلة حتى ثبت بالسكوت وبالذات لا يجوز ان يثبت الاذن ضمنا للامر بالمباشرة مع عبدا والصبي دون
 علم وان لم يثبت مقصود العزل الوكيل يثبت ضمنا ببيع الموكل وكالبيع به مما عدا ايجاب وقبول ضمنا للامر بالعقد وان لم يصح
 مقصودا فكذا هذا ولو لم يبيع احد منهم وبيع منه من لم يامر لم يصر ما دون ذلك اذن العبد انما يثبت في معنى مبايعته
 ام من الموكل بالمباشرة مع ولم يوجد مبايعه المأمور معه فلا يثبت الاذن فبايعه غير المأمور مصلته حاله المحرر فلم يعتبر فان
 ايم بعد ذلك من امر مبايعته صار ما دون ذلك مطلقا حتى كافه النسي لانه وهذا هو مقتضى للاذن ومقتضى له
 بالاذن الخاص لو امر بشي ثوبه للكسوة او لم او بعت او غير من الطعام فهو ما دون فيه خاصة لان هذا
 القرف استخدام معنى وان كان تجارة صورة لان الامر بشي الطعام والكسوة ونحوه يصار اليه لدفع حاجته الوقت لا
 لاسترباح والتجارة لم يابصار اليه لاسترباح فلا بد من فاضل من الاستخدام والتجارة وموان الامر بغيره بعد
 استخدام الامر بغيره مكررة بعد تجارة لان اللول حاجته الوقت وهذا لاسترباح ولا لانا لو فحن ابله القرف لغير
 هذا يند باب الاستخدام اصلا لانه لو صار ما دون ذلك لانه بشر الجرد او البقر بغنسى لا يقدم احد على استخدام علكم
 في التجارة لان كل احد لا بد بان يكون عبدا ما دون ذلك التجارة ولو قال لبيد اجر نفسك من فله من فله في ما
 لان الاجارة تجارة كالقرف له اجر نفسك من المثلث في علمكنا ومجور لحنانا لان هذا الاستخدام عرفا لانه فوض اليه
 عقدا واحدا ولم يفوض اليه الرأى والتدبير فينقضي مع خلافا لو قال لبيد اجر نفسك من النسي لانه فوض اليه عقود
 مكررة وكذلك لو قال ببيع هذا الثوب من فله او شتر ثوبا من فله لانه فوض اليه عقدا واحدا ولو قال ببيع هذا الثوب
 او شتر ثوبا بربده الرخاغا والتجارة كاه اذنا لانه فوض اليه عقود امكرو وكذلك لو قال ببيع او شتر وذكر محمد
 في النواذر لو قال لبيد اجر نفسك لتجره صار ما دون ذلك لتجره لانه اذنا لانه ببيع عقود امكرو له من التجارة
 بالامر لتجره خلف قوله لبيد اجر نفسك من فله وانهم لانه فوض اليه عقدا واحدا فبراد هذا عرفا للاستخدام ولا لاجر

على شهادة الباقي لاهل الشهادة باصل الحق من اهل البقي وشهادة البايع على العادل غير مقبول ولا يعلم بكتاب فاحمل اهل
البقي لانه منهم في الشهادة والكتاب على العادل لانه يستحب مال العادل ودمه واليه اشار محمد بن قنبر لوقبلنا شهادة البايع
على العادل لانه يستحب البقي جميع اموال اهل العادل فقد اشار الى انه ردت الشهادة لانه انكذب لا يفتق الا اعتقاد لان نفس
الاعتقاد اذا لم يمكن تهمته انكذب في الشهادة لانهم القبول كشهادة اهل الاموال والبديع غلب البغاه على المديونية فاستعملوا
عليها قاضيا منهم ففقدوا باشياعهم اهل العادل ينفذ قاض المدينين فما اذا كان صا او فيه خلا في حق الفقهاء لانه تنزيم
للقضاء جائز وقد قضى في المجهدة فنه فكون قضاءه عنهم نافذ الا ترى ان قضاء اياهم اهل الزمة في حقهم نافذ
فقدنا يا اهل البقي ان تغذو عليهم اولى **كتاب الماذون** يحتاج للمعرفة
شرعية الاذلة للعبيد والصبيان في التجار وتقيس وركنه وشروطه وان وعلمه شرعيه اما شرعيه فلهذا وجب
انه كان نصف النعل ويرفع الثوب وحلب الشاة وبركس الحمار ويجيب دعوى المملوك والمراذيم المملوك الماذون بالاجماع
لانه لا يجوز اجابة دعوى العبيد المحرر بالاجماع ولذا اضاف الدعوى الى المملوك ولما تكون الدعوى مضاهية للمملوك المملوك
ماذون فانه يكون الضمان متقاربا فكيف يكون مضاهيا فيه وفي دليله ان العبد الماذون فكذلك الضمان ليس المتعاد
فما بين التجار فيكون وجه الشافعية وفي دليله على خلافه تواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعه سريته فاما اجابة
دعوى المملوك وركوب الحمار وحلب الشاة غايته في التواضع والتبني من التجار والرفع ولهمذا قال في من لا يكره من ترك المحار
ولمعتق العتق ربه على باب اذن وليس العتق فاعلم مع خادوم وعياله واجاب دعوى المملوك ومعتقاه على الرق
لما بينه بيده ولهذا قيل عادات السادات العادات ومن سادات العادات التواضع وروى محمد بن كنانة
عن ابي بصير انه كان للعبيد مائة من عشرة وعشرون بعد كل منهم بجزء من الف درهم والظام من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان على البقي
ثم وجب ان عبيد كانت مشرورة فما بينهم لا ينفذ عليهم ولا على اصحابهم ولم يرد منهم التوبة فذلك على جوان ولان العبد اهل المملوك
التجارة واصدار التفرقات لكونه عاقلا عينا انما هو معبر والمولى محتاج لا اليه كتاب والعتق باذن وبارسان العبد وقدره
في الاسرار لحب المال فصار المولى بالاذن الذي هو اطلاق وفك المحرر مستحلا للعبد في اكتاب الاموال واجلب المشايخ
كما لو استعمل عبيد في الاضطراب والافتشاش والانتساب واما تقيس فالاذن هو الاطلاق للزهد المحرر والحق عيان في المملوك
والزجر فكوت الاذن عيان عن الاطلاق وفك المحرر واما ذكره فقوله المولى لعبد اذنت لك في التجارة وانه شرط
جوان فلا يملك الاذن على الماذون تجر او اطلاقا فانهما واسطاهما وكون الماذون عاقلا عينا عارفا بما ياذن له وركب
حكمه شرعية فكذلك المحرر وانطلاق الفرق فيصير بالاذن كالا حرة في حق التفرقات وعند ذفر والشافعية الاذن امانة ولو
كانت كرامة العبد مشرف المولى بدليل انه حكم بقرعة المولى والفرق يراد حكمه فيقع لمن يقع له حكم فصار كالوكيل والمضارب
والصحيح قولنا لاه العبد مشرف لنفسه لانه ما كان لشرف قبل التفرق بالاذن لعين اهلية باصل فطرة وخلقة والتفرق وعين
عن الكلام المستعمل المعتبر في سبب بصدقه الملك وهذا نتيجة العقد والفتى الذي هو ملك الكافة لما عرف في العبد
على الحرية الاصلية في حق مالكه التفرقات فانما احتج بالاذن المولى في نقاد الفرق لانه رجا يردى الى الحاق الفرز بالمولى
بان سئل الذين يرقبونه لستيفاء والرقبة ملوكهم للمولى ولهذا ملكا يسمع من مولاه وشترى منه وله هذا يطالب بايعا انما عا
لوا منع حبس ولا يرجع بالحق على المولى فاذا بايع في الدرس لا يرجع بالزيادة على المولى ولكنه مخالف باذنه بعد العتق لو كان
مشتريا للمولى لانفسه لكان يرجع بجميع ذلك على المولى كما في الوكيل وهذا لان الملك اذ حكم يعرف بانفسه وبعض اثار ظاهرة
في حق العبد وبعض باذنه في حق المولى على اعتبار ان قام مقام العبد للملك لكونه اقرب الناس اليه كما في الدية يجب
بولا حتى دمه المبق على اصل الحرية ومك المولى لستيفاءها بطريق الخلافة عنه قايم مقامه **باب**
ما يقع به الاذن وما لا يقع المبسوط مساييد على فصل في اذنة المولى في الاذن من احوال الاذن
في الاذن دلالة **فسد** الاذن لو غاب او خاص اما الاذن العام بان يقول لعبد اذنت لك في التجارة صار ماذونا
في جميع التجارات ولو اذن في نوع خاص صار ماذونا في جميعها ايضا وكذا لو قال اذنت لك في الخياط او الصياغة

والمهاض في الشهر الثاني

عبد من رجل سلع له البر جاز وصار العبد مادونا في التجارة لانه اجبر لبيع عقوقه مكرورة من التجارة لغرض
 وصوله وكيل على المتاجر والمشتري لنفسه يكون جازا لانه مادونا في التجارة بخلاف ما لو اوجع منه بخدمته لانه
 فوض اليه عقوقا واحدا وبع ان نفس على استخدام فكونا امر بالانخدام وتوديع اليه جازا لستغنى عليه المأكل
 او ليجزانه بغيره لم يكن اذا قال لانه مادونا في التجارة وانما اذن له في المجلد لا غير والاذن بالجلد استخدام ولا يوجع
 اليه جازا يكره ويبيع عليه الماء صار مادونا لانه فوض اليه عقوقا مكرورة من التجارة فانه يبيع الماء بالثمن
 من بعد اخرى ولو اذن له يوما واحدا لم يوجع عليه كان اذا عاها لانه جازا معلقا بغير الوقت وتعلق الحجر
 بالشروط باطل لانه اذن الاذن المطلق واخراج من الحجر والعبد والحقا لم فكان كالطلاق وتعلق الطلاق بالشرط
 واذن في الوقت في المستقبل جازا فكذا اذن الاذن فاما الحجر والعرق فيعبد ويجري الاطلاق في مكان كالنكاح و
 تعلق النكاح بالخط واذن في المستقبل بالجلد لانه ينفذ التعليق وتعلق التعليكات بالاخطار باطل فصار
 كالوكانه يبيع تعليقا بالشرط ولا يبيع تعليقا عن كمالها بالشرط **مسألة** ومن راي عبد يبيع ويسترب
 فكنت صار مادونا خلافا لفرق الشافعي ولا يجوز بيع تلك العين ان كانت مما مال المولى لها ان السكونية
 السخط والمشتل لانه ينفذ الاذن والمشتل لا يكون دليلا في بيع اخر لانه جعل سكوتة اذا ما منه دلاله في
 لغرض الغرض على النكاح لانهم يوثقون على ما يبيع دليلا على الرضا اذ لو لم يكن المولى راضيا لما سكت عرفا والى
 النكاح يفتي بوجوب مواردها في الاسواق فحتم ابوابها على ان يكون فيها عبيد لحو ولا يكتفون بالاعلام مما يولد
 لغيبته او ليعبد او لكونه ذي سلطان وجاء بعض المصلين اليه الانبوع عسر وضرر فخرج فاذا ما يعوم يبيع
 اموالهم في ايدي العبيد وربما يتصل به اطلاقهم فتمتسك صفتهم في ذمهم لما بعد العتق فتوى حقوقهم وودع
 الضرر واجبه فجل سكوت المولى اذا نادى لانه دفع الضرر على النكاح واما التعريف الذي عاينه المولى ان كان سكت
 ينفذ المولى لا يتصرف به لانه ان وجب المولى عليه دخل المبيع في ملكه فيكون مظاهرا يقابله نفع المزارع ومن
 النكاح ضررا لا يقابل نفع المزارع فكان ضررا للمولى اقل فجل سكوتة اذا نادى لانه يزول ملكه عن عيني ماله وان كان بيعا
 لاذ ضرر المولى في هذا البيع اكثر لو جعلنا سكوتة اذا نادى لانه يزول ملكه عن عيني ماله وللنكاح رغباب واعراض على
 ولا ضرر للمشتري من لانه كثر ملكه فيبقى النكاح على ملكه فلم يجعل سكوتة اذا نادى هذا البيع دفعا لاعمال الضررين
 ولوراه يتزوج او راي امته زوجت نفسها فكنت اختلف المتأخرين فيه والصحيح انه لا يصير مادونا لان النكاح
 السيد على عبده ولهذا ملك احيانا على النكاح وزوال ملك العرق كزوال ملك العبد فصار كالو باع عبدا من
 ماله ولان ما يملك للمراه من العرق اكثر لانه يزول ملكها عن منافع بضرها للمال ومنافع البضاعة حكم العبد ما يملك
 من العرق بالذوق وهو موم وممن باع من عبده شيئا كان اذا نادى في التجارة لانه لوراه يتزوج فكنت كان اذا نادى بالبايع
 في اثبات الاذن اقوى من السكوت لان المبايع يكون اذا سبقت النهي او لم يسبقه فاسكوت لا يكون اذا نادى
 سبقته نهى صريحا فانه اذا كان العبد كله له الما يبيع معه اذا صار حاله انما به يقول البيوع نفاها فكان بمنزلة صريح
 الاذن وصريح الاذن صحيح وان سبقه ما يوجب الاذن وتوابعه بيع مال الاجنبي بغير اذن المولى ولا ينهيه صار مادونا
 والعهد على العبد وان لم يكن المولى جاز البيوع والعهد على صاحب المتاع اما جواز البيوع لانه اذا كان صاحب المتاع يوثق
 العهد على العبد لانه سكوت المولى حاله ان يبيعه يجرى ويعرض على البيوع ولم ينه عن ذلك جعل اذا نادى في التجارة
 صار مادونا بالتجارة فبعد البيوع الصادر من المادون عليه واذا لم يبيع لم يصير مادونا وعهد البيوع الصادر
 العبد المجبور يجرى لو كان عن غير مال المولى لا عليه لان من ضرر على المولى ولو اشتري عبدا علم انه بالخيار فراه بغير
 فلم ينه من ضرر با البيوع لم يجرى اوله فبعضه او لم يقبضه ولو باع على انه بالخيار فراه بغير فلم ينه فان كلف
 فهو نقص البيوع والا فلا فان البيوع فهو مجبور عليه والفرق ان الاذن على الانسان في خيار البيوع لان الاذن مع خيار
 بيعه وان يفرق فان باع عبدا مادونا علم انه بالخيار نقي العبد مادونا في من الخيار فلم يكن اذن البيوع

منا فانيان فبقي على خياره واما الاذن مع خيار المشتري لا يجمعان فان من اشترى مادونا علم انه بالخيار بطل الاذن
 فكان اذن المشتري منا فانيان فيسقط خياره فان كان العبد اكسب شيئا فهو للمشتري وان اكسب ثمن القرض طايه وفقد
 القرض يصدق به بوقيل هذا عند ما وجد في الكسب المبيع وحسنه في الزيادات وقد ذكرناه في البيوع في باب كسب المبيع
باب من يملك الاذن ومن لا يملك المسبوط ومن له ولاية التجارة يبيع اذنه للعبد فيها
 كالملك والمأذون والمضار في الشريك مغاوضه او عينا او امانة الجذام للاب والاقارب والوالي الذي يستعمل القاضي لان له ولاية
 ولاية التفرقة في التجارة في عبيد مملو الصغار فكنت لهم ولاية الاذن لهم لان ولاية الاذن مبنية على ولاية انشاء
 القرف لله الاذن في التجارة من باب التجارة ولا يجوز اذن الام والعم والخال والخاله والخاله الذي له ولاية القضاء
 ليس له ولاية ولاية التجارة في مال الصغير فلا يكون له ولاية الاذن بالتجارة ويجوز الاذن للعبد المعاق في التجارة من وليه ومن
 القاص ولا يجوز تخصيص بيوع دون بيع كالعبد لانه لو باع الصبي او اشترى بغير اذنه ووليه فاجاز وليه ينفذ وقال الشافعي
 نفعه باطل والعهد قولنا المادون ان الشئ منهم من بعد ان يبيعه وهو كان صبا وموسم وكان قد اذن من العبد في البيوع
 بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم واما في مال الكسب في صفقتك فقد مدح صفقتك ووضعها بالبركة دلالة ان صفقتك معتبر شرعا
 ولان الصبي اقل من غيره جهات صحى معن بالبيان فوجبه ان ينفذ اذنه قبل الاذن لانه نفس النفع قد نفعنا محضاه
 لما فيه من اعتبار نفعه وتوقع عبارته وانما ينفذ قبل اذن الولى لوم العرق لانه الصبي وان كان عاقلا ولو كسب عاقل
 او سكران من العبد في مال استألف العبد بكسب الملازمة والملازمة والصبي ربما ينفذ فيه لفظة التجربة والملازمة
 والصبي لا يملك اذنه في التجارة والشرع نظر له ان ينفذ نفعه الا اذا اذن الولى بكسبه للنظر دفعا لوم العرق عنه فاذا اذن له
 الولى ولا يملك الاذن الا اذا اشترى رطله وراه منتهى في التفرقات وتوقعه بقرقانه فان وجد كسبه بقرقانه باذن له
 فاستدلنا باذن الولى على انه رشيد منتهى في التجارة في مال ومم الضرر عن نفعه فنقد وتوقع الصبي عبد اطلق
 اذنه فاجاز وليه ما صنع لم يكن فان قال بعد البلوغ اوصت في نكاح العتق عليه والطلاق وقع ولو قال اشرت ذلك بجزائه
 جاز عقدا لم يكن له مجزأ حاله وقوعه فطلعت التجارة فاما قوله اوصت في نكاح العتق مستأنف وانما يجرد وموعدها بالبقاء
 المستأنف والاشاء المجردة في الحال فوقع واذا الاب للمعتق الكبير الذي ينفذ البيوع والشرع صحى واذا الابن له باطل لانه
 ولاية التفرقة في ماله لانه كامل الراى واضر الشفقة فيثبت له لولاية التفرقة في ماله جميعا فاما لى له ولاية التفرقة
 في مال المعتق ويثبت له لولاية التفرقة في ماله كامل الراى فموقوف في الشفقة في ماله الله فصار كالام والعم
الحجى وما يملك الاذن وما لا يملك المسبوط مسأله على فصول **فصل**
 في الجور ولا فصل في الجور فلا فصل في جرح عبيد العبد المادونا **فصل** اصله ان الجور الخاص لا يرد على الاذن
 العام ويرعى الاذن الخاص اما الجور الخاص لا يرد على الاذن العام بل يرد على مستر تحتها في بيت بعد ان
 ينقض الاذن ويشترى في الكسب فلا يبيع الا اذا علم الاكثر من اهل سوقه دفعا للغرور والضرر على النكاح فان النكاح يبيعونه
 سائلا انه مادونا في التجارة فانما يعرف صحى التجارة في صحى الجور خفيه وسرا تبا في شتى حقوقهم لما بعد العتق
 في رضام فيلحقهم ضرر ومنه وذلك منفيان في السلام وصار كالامان في استأنف واشترى لا يبيع البسوة والخمر سرانفيا
 لغرض طحيته عن الكفار فهذا اولى واسم الجور الخاص يرد على الاذن الخاص بالابن اذن له بمحض من رجل او رجلين او
 لثمة فيلحق بمحض من هو لا يبيع لانه الجور مثل الاذن وارفع الاذن محرم مغل لا يرد في الغرور والضرر باذن كله الامان
 الخاص يرفع بمنزلة خاص مثله يبيع وانما اذن للعبد بحث علم العبد لا غير فانما جرح محض منه وهو ان لم يكن محض منه
 فيجوز نفي الغرور والضرر عن العبد لانه العبد لم يعلم بالجور فانه يبيع مع النكاح على قدرانه مادونا فان اليونان لى
 في علمه سوية من مال المولى من كسبه ورفقته ومنه الجور بدون علمه تباخر الديون لما بعد العتق فتستوي
 من فالحس ماله ولم يرض العبد بذلك فيلحقه ضرر وعز وفشار كقول الوكيل وكذا هذا اذا جرح على عبده المادونا في
 بيعة دون جملته من اهل سوقه لم يجز جرحي لانه جرحي خاص فلا يرفع الاذن العام في مادونا حتى من علم بالجور ويبيع

البيع بعبد محجور وان الاجارة في حق المجنون تستند لما وقت البيع ادى الى ابطال حق ما يباع العبد من الخيار فاذا باع
اخذ مدة الخيار بخلق حقه برفقته وكسبه فحقه لم يندنا الاجارة في حق المجنون لما وقت البيع بطرق ما يبيع والبائع لا يقدر
على ابطال حق الغير فلهذا الفرض اعقرت الاجارة في حق المجنون حاله وان كان الخيار للمشتري صار محجورا ما وقت البيع الى الخيار
المشتري لا يبيع زوال العبد عن ملك البائع حتى لو اعتقه لا ينفذ ولو ابقى المأخوذ صار محجورا عليه حتى لو يفرق لا يبيع ظله ولا الشافعي
وهذا بناء على انه الباقي عنده لا يمنع ابتداء الاذن فلا يمنع البقاء وعندنا يمنع ابتداء الاذن فيمنع البقاء للمأخوذ المقصود مما الاذن
بالاجارة من التبريل وانكسبه الى مال يتصرف العبد ومع ايات العبد لا يتحقق المشتري والبائع وانكسار مفرد حتى مولاه فلا يكون
محررا فحق الاذن في الاولاد فلا يمنع فاما عاذا العبد مما اياق هل يعود ما دون اقل يعود ما دوننا والصحيح انه لا يعود ما دوننا لانه
انما مال الاذن لا انقطاع ولاية المودعة له ليعاود ولايته تحقق فائدة الاذنة ومقصوده فيعتبر زوال الواليين بزوال الملك عنه
ولو زوال الملك ثم عاذا المودع ملكه لا يعود الاذنة فكذا اذا زال ولايته عنه ثم عاذا المودع ملكه لا يعود الاذنة فكذا اذا زال
ولايته عنه ثم عاذا فاه قال المشتري لم يبق ذلكي ارسد المودع ويجوز المولى في القول للمشتري والبيضاء ايضا لان للمشتري تمسك
بما هو الثابت في الأصل بانها كانتا انقطاعا على الاذن والمولى ادعى له عارضا وسور زوال الاذن فكان القول قول المشتري
بالاصل كالعم اذا ادعى البراءة وانكر صاحب الدين كاه القول فكنا هذا واما بيئته فلاننا اكثر اثباتا لانها تثبت جواز البيع بين
المولى وبين جواز والبيضاء على النسخ لا يقتل ولو غضب العبدان كان الغاصب مبرا فالفصل او كان للمالك بين حاضر فانه يبيع
الاذن لانه يبق له امكان الاذن فلم ينقطع ولايته عنه وان كان الغاصب حاضرا ولم يكن له بينه عاذا لانه لا يبيع الاذن لزوال اولاد
بيضاء واذا غضب رجل عبا محجورا عليه ولا بينه المولى يستده وحلف الغاصب بترق العبد ومولاه ساكت ثم قامت له بينه
بيضاء لم تجز ترقة العبد والبصير دوننا لانا ساكت المولى اذنا حكما لا حقيقة ولو اذن له من حوال الغاصب جاز ولا بينه له لا يبيع
اذن فهذا اوي وان اسر العبد والحزب بدار الحرب صار محجورا وان كان له دار الاسلام فهو عاذا لانه بالارز زوال العبد عن ملكه
صار كالزوال ملكه البائع وقبل الارز ان في ملكه ولما لو اعتقه المولى يبيع لانهم ما داموا دارناهم معتورون بدارناضار
سنة له بالغصب رجل والغصب مفرق وان ارتد مفرق لم يملك جاز وان قتل عاذا لانه بطرعة بطرعة بطرعة لو كانت امة جاز
الاجارة وهذا بناء على انه حجة اذنة ابتداء بقاء منوط بقاء ولانه البيع والشرف فيه للمولى حتى لو زالت ولا يقع عنه على البتة بالاباق
والعبد وروى العبد توقفت ولانه الشرف للمولى عند المداومة حتى لو باع العبد للمبتدأ لم يملك فذبيحة وان قتل عاذا لانه بطر
ينوقف المحجور ايضا وعندنا ولا لانه البيع لا يقع بالردة حتى لو باع جاز البيع لم اوقت فاذا لم تر له ولايه البيع لم يثبت
بخر بالردة لا بايات ولا موقوفات كالحق الا انه لا يرد الى السقط ولا لية المولى عنها لا بايات ولا موقوفات حتى لو باع ينفذ بيعه بالاجار
لو اذن للمولى فقر فجدد من قبل المولى لم يجز ترق للعبد عند المداومة خلا قاله لو لم يملك جاز انفا قاله ولا لية موقوف
لانه وعندنا ما بينه وما دون المرتد عاذا لانه ما لم يلحق بدار الحرب ولحقه لمحاكماته حتى لو بيعت قبل القضاء فالاذن
لانه ولايتها ما بينه قبل لحاقها وبعدها لم يملكها موقوفه وبقر فاتها ماردة متوقفة وجوزت المولى بطلان الوصية المحجور العبد
قال ولا لية بخونه فصار كونه فان كان بجي ويصدق فهو عاذا لانه ولا لية لا يزول بهذا الجنون والجنون المطبق ما
يستحب السنة وقال ابو يوسف اكثر السنة وقدره كتاب الصوم وموت الاب والوصية محجور على الصبي المأخوذ وعلى عبد
الاب الوصي الا في غير ذلك القاص وموت الوصي محجور المأخوذ من جهة والوفى ان اذن القاص قضاء ما وجب لانه محجور من اعتبار
لاية القاص بالاعتبار ولا لية الملك والاب في حيث انه ضار لا بطلان بطلان كذا فاما اذنه الاب اذن من كل وجه
لانه ملكه باعتبار ولايته في بطلان زوال ولايته كالوكالة واذن القاص للصبي جاز وان اذنه ابو وصيه ومحجور عليه لا يبيع
ضوية القاص ولا بعد موته لانه الاذنة في القول حتى الصبي قبل الولى لانه ما تنفع به فانه لم يمدى بذلك لا الفرقاء فاذا
لم يبق من الاب وبقي صار عاذا لانه فاسقطت الولاية لانه القاص كالولي في النكاح اذا غفلت الولاية لا القاص ولما صح
الاذنه من القاص فلا يبطل محجور غير القاص لان المحجور في حق الاذن ولما يبيع على وجه من الاذن وان محجور القاص عليه بعد عز له
يبيع محجور ولا محجور لا القاص لانه لم يبق للاب ولا لية القاص فلا يبق له ولا لية المحجور وثبت للقاص لانه ولا لية

[illegible]

لا يقدّموا ولا يفتقدوا ولا يفتقدوا ولا يفتقدوا

القضاء فثبت له ولاته المحي ولواذن الاب عبد الله الصغير ثم ملكه الله فهو محي عليه لان الاذن من الاب صريح في ملك
الصغير فيقول بنحوه ان ملك الصبي عن العبد واذا ادرك الصغير فمادونه ابنه على اذنه ولومات الاب بعد اذ ادرك الابن فالعبد
على اذنه **فصل** واذا اذن العبد المادون بعد في التجار ثم محي المولي على الاول فان كان على الاول دين محي كذا وكذا
الاول وعليه دين وان لم يكن على الاول من المحي الثاني الوصية لانه متى كان على الاول دين لا يمكن المولي اذنه العبد كذا
فكان الاذن له انما هو العبد المولي فاذن له ولايه الاول المحي المحي كذا وكذا العبد ثم مات اوصي
المحي العبد لولاه ولاته الاذن فكذا هذا واذا لم يكن على الاول دين فالمولي عكس اذن العبد الثاني لانه عكس كذا
المادون ومصار المولي اذنا الثاني حكما والعبد الاول اذنه لم يحق له حقيقة ولو اذنا لم يحق له حقيقة ثم محي العبد الاول فانه يبقى
الثاني مادونه المولي فكذا هذا ولومات المولي كان محي على العبد من كان على الاول دين او لم يكن لانه ان كان على الاول
دين فالثاني مادونه من جهة الاول لا من جهة المولي والاول قد انجزت الاول في المحي الثاني كذا وكذا المولي المولي وعليه دين
او لم يكن على الاول دين والثاني مادونه من جهة الاول من جهة المولي جميعا لانه زالت ولايته الاذنه جميعا لا سيما
بالموت ولا في المحي موت المولي فثبت محي كذا وكذا ضرور محي على الاول ولاديه عليه لا في محي الثاني لانه
ان زالت ولايته الاول بالمحي يقت ولاديه المولي لانه محي المولي اذنه في مادونه من جهة المولي ولا يجوز محي المولي على
مادونه مكاتبه لانه الاذن بهذا العبد هو المكاتب وانه المولي لانه عكس اذنه العبد مكاتبه في التجار فلا يمكن ان
يحل المولي اذنا له باذنه العبد فلا يمكن محي وموت المكاتب وعجز سوء وسو كات من وفار اوله عن وفاء فهو محي على مادونه
لان الاذن هو المكاتب وهو المولي وقد زالت ولايته بالموت ان كان محي وفار اوله عن وفاء فلا يمكن محي اذنه العبد في التجار ثم مات
ولم يكن عاجزا فموت محي مادونه مكاتب وعليه دين في محي كذا وكذا ولومات المكاتب عكس ولاديه اذنه العبد في التجار فاذن
بطل وان استحق ما لا ينافي المكاتبه عن ابيه لان الزكوة اذ فرغت من بطل المكاتب فقد استعلت بدني القرض لانه ولد المكاتب
قام مقام ابيه فكيف استحقه كاستحق ابيه والزكوة مادامت محوله بالدين فلا بد لملك الوارث لو كان من اهل البيت
فاذا لم يكن اهل البيت اولى بمصار كالومات وعليه دين متفرق وبكفيل متعلق بالزكوة لانه الكفيل قام مقام الاصل
في الايفاء وكذا كذا اذ مات وعليه دين فاذن وارثه العبد في التجار لم يحز اذنه لانه الزكوة ان فرغت عن دين الوفاء
استعلت بدني الوارث لانه الوارث في قضاء الدين لا يكون متبعا لانه مطالب بذلك لانه مستحق الزكوة لنفسه بذلك
فثبت الرجوع بما ادى في الزكوة والزكوة بل ماتت مستوفى بالدين لا يملكها الوارث ولو وهب له ما رجا لا ففرضا
الدين جاز الاذن الاول والعبيد ان لا يتخذوا ولا محي الا ان يرى اياه او يقع دينه متطوعا فمقول عند اذنه ان متبرع
في ينخذ الاذن الاول ويصح بعد قبل قضاء الدين ويصح والفرق ان اول المكاتب في قبض الكتاب من كسب الاذن
كسب ولما مكاتب مملوك للمكاتب كان يفرغ الزكوة عن الدين فكذا من اذنه وان كان الاذن قبل قضاء الدين لانه عكس
من وقت الموت في قبض الدين للموت وقت قضاء الدين لان سبب ملكه قد حقق وموت البسالة ان لم يعلم على كذا وكذا
لانه فاذا اذن المانع على عذبه الا يجب محي وجده لانه الواعظ الوارث ينخذ عتقه اذ افضى الدين بملكه اياه لانه كسب
ملكه لملكه اياه فقد صار قاضيا دينه من ملكه نفسه فصار ما يقع دينه على ابنه فالزكوة ان فرغت عن دين الوفاء
نقت مشغولة بدني الابن وما دام في الزكوة دين متفرق فانه يبيع اذنه لانه لم يملكها الا اذا ابا ابنه او قبض دينه متبرعا
لانه فرغت الزكوة عن دين الوفاء فكلها ولو لم يكن على ابيه المحي وكان الدين على المادون فموت محي وان
الدين بعد موت الاب جاز وفار المحي بن زياد يبيع اذنه وسور وابيه عن المحي وهذا بناء على ان دين العبد هو
منع وقوع المكاتب للوارث فموت المحي فلا فاما وجه المسئلة الاولى من الزيادة ولو قبض دين ابيه المحي من ماله
ثم اذن لعبد ابيه لم يحز له اياه جاز اذنه الاول لم يعرف واذا اذن للمصار لعبد الحضارة لم يبيع محي
المال عليه لانه العبد لا يمكن التعرف الا بملك المصارب التعرف لانه محي على مادونه المصارب محي على الحضارة محي
على المصارب لا يبيع اذنا له المال عروضا فكذا على مادونه المنتفع اشترى المادون جارية ولاديه عليه فروجا

من المولي جاز وقد خرجت الجارية من التجار وليس له ان يبيعها ولا يباع للعبد في المحي العبد من الدين لان المولي عكس
اياه من لم يكن عليه فثبت الجارية عن حق المكاتب حقيقة للعبد وان كان عليه دين لم يحز النكاح وله ان يبيعها ويبيع ولها منها
لانه صار ملكا للعبد وهو من الدين عليه منع وقوع المكاتب لولا ان كان يبيع دينه بعد التزوج فمن غير له تزوج ولا
دين عليه ولو اشترى المادون امر فخرها او ولدت لم ثبت نسب منه ولا محي في الماتة وولدها من التجار وكذا لو تزوج امر
بغير نية باذنه المولي لم يحز الماتة وولدها من التجار وان كان النكاح بيمينه فثبت من التجار قال الحكم ابو الفضل
بغيره ان يكون من الجارية امة تاجن ايضا فلا يجوز ان يبيع العبد المادون محي عليه كذا وكذا اذنا محي عليه
او يباع باذنه الوفاء ولو اعطى محي عليه من الدين وكان المجلد لانه باعته لم يقطع ولا ية التجار بل يستفاد الولاية بطريق
الاصالة فلم يتعلق الدين برقبته فحق الاجل على اذنه فاما المولي والبيع انقطع ولا ية التجار اصلا فعلق الدين برقبته ومالته
في الدين ضرور ولو قال القاطن رجل قد خرجت عكس اذنا سفت لم يكن حكما محي ولو قال الصغير قد اطلق كذا اصلحت جاز
لان الاذن والاطلاق لمقاط المحي وتعلق المخلط بالشرط جاز كالطلاق والعاقبة فاما المحي عزه وتعلق العز بالشرط
البيع كتعلق عز الوكيل بالبيع ورواها سماعة عن لا يوفى جاز المحي كاجاز الاذن للمحي منع وتعلق المنع بالخط
جاز كما لو قال لامرأة افاها عذني الله لا اقر بك في نوادر ابن سماعة عن محمد بن لوقا من له الخيار في البيع اذ اجاز عذرا
بطلت خياره جاز وبطل خياره افاها عذرا لانه لمقاط الخيار وتعلق المخلط بالشرط جاز ولو قال اذنا عذرا عذرت
بغيره فمكاتبه جاز فلا يباع بالشرط جاز لان ذلك يلحق بشرط الخيار لانه تعلق التملك بالشرط
ولو قبل بيعت مكاتبه هذا العبد ان شئت بالفح ومن قال قبلت ثم البيع لان قوله ان شئت غير له قوله ان شئت فذكر غير له
بشرط الخيار فكذا هذا وعذرا اياه ابن سماعة عن لا يوفى لوقا من جعلت كرهها العبد ببيعها كذا وكذا من شئت ففان شئت
لم ينفذ بقول مولى العبد اذنه لكرهه جعل قوله ان شئت شرط المحي لانه قوله ان شئت في محي الشرط فلا يتغير حقيقة فكيف
هذا فعلق التملك بالشرط **باب احد اشركين اذن للعبد المشترك في التجار**
المسوط مسأله عما فصلت احد ملة حكم اذنا احد ملة والثاني في حكم اذنا احد ملة جاز اذنا الاخر دليله **فصل**
اذا اشركين اذنه للعبد في التجار جاز في تقسيم خاصة لان اذن العبد يفرغ في استعماله في الشتر باع ولستكسب المال واحد
المولين استعمال العبد ونه يفرغ في استعماله في تقسيم خاصة لان اذن العبد يفرغ في استعماله في الشتر باع ولستكسب المال واحد
نفسه كان لا يفرغ حق الفسخ لان اذنا يتفرق بذلك فانه بالكتابة دفع للمفرغ عن نفسه محله في الاذن فانه لا يبطر على اذنا
شتر من التفرغ فاذ لا يند عليه باب الاسفاعة ولا يتعلق بنصيبه من محي من دين التجار والمحي من دين التجار فهو عليه
وليس لشركه في اذنه لانه مادونه في النصف محي في النصف وكان له نصف حكم نفسه ولو لمح من دين التجار فموت محي من دين التجار
نفي من ذلك دينه وبالباء بين ما ينفذ لانه سبب حدوث الزيادة وهو الكسب وسبب النقصان وهو الدين متى وموت التجار
لان الوفاء هو الكسب محي التجار من النقصان وهو الدين بالتجارة والسبب الواحد في اذنا شيئا او اذنا شيئا كان الفارغ
فذلكم الفارغ قايما مقامه ويسد مسد وصار كانه موزك لانه كذا ما حصل كسبه العبد والمكاتب اثن واحد وكسبه لانه
دينه بغيره وكاه العبد اثن واحد كسبه مالم يفصل من حواجر الا ترى ان العبد المحي والمكاتب اذنا محي من دين التجار
كسب للتجارة فانه يفرغ كله الى الدين فموت الاول ان يفرغ كسبه المدينه ولو وهب له او كسب قبل الاذن او يفرغ به عليه
او بعد الاذن فهو بينهما نصفان لانه احدث سبب الزيادة والنقصان لان سبب النقصان وهو الدين للتجارة وسبب حدوث
الزيادة ما ليس بالتجارة فلا تقوم الزيادة مقام النقصان وهو مادونه في النصف محي في النصف المحي اذنا محي من
دينه يفرغ كسبه لا بالسبب الذي وجبه الدين فانه لا يعرف المدينه فاما اذنا لم يعلم ان ما يفرغ من كسب التجار اثن واحد
فموت الاذن والعبد اثن واحد يستفاد بالتجارة ومالك السكت استنادا به وهو بيننا نصفان قال القول قول الاذن
والعبد يفرغ كله المدينه استنادا لاه العبد مولا الكاسب والكاسب اثن واحد كسبه مالم يفصل من حواجر الا ترى ان
والاستناد مفعاله كسبه وجب الرجوع في البياض اليه لان علمه بما يفرغ وتباع حصته الاذن في دينه لانه ما لم يكن كانت

في دينه عكس اذنه المحي
في دينه عكس اذنه المحي

كانت ملوكة لها قبل الاذن ولحق الدين فلا تقوم مقام النقصان ولكن يتعلق الدين بحصة الاذن بمرونة
ما دونها فيه ولو استهلكها كان عليه علفها الواقف به استهلاك ما دونها على الاذن خاصه لانه محجور في نصيب السكر
واقرار المحجور لا يقبله حق الوكيل فاما دين المالك الثابت بالبيعه او بالبيع ائنه يتعلق بجميع رقبته وان كان محجورا
كله فلذا كان ما دونها في النصف الذي ان يتعلق بجميع رقبته ولو كانت رجل نصف عبده كان ما دونها كله لانه الاذن
عالم لا يجوز فيكون ذكر البعض في حق الاذن كذا ذكر الكل في حق الكتاب عند ما لا ياتي في نصيب الكل مكاتبا
وعند ما ذكر الكتاب يجرى فذكر البعض في حق الكتاب لا يكون ذكر الكل في نصيب النصف مكاتبا والنصف الاخر يكون
ما دونها في حق الكتاب كسواء وخرج عن دين التجاره يكون نصف المكاتب ونصف المولى والمحقه دين فانه يسويهم
ولا يباع لانه عند ما جمع مكاتب وعبد نصف مكاتب ومكاتب البعض لا يجوز بيعه كعتق البعض ولو اذن
احدا لتكسبت لم يشرى نصيب الاخر فمقروا ولا يعلم فحقه دين فالدين كله في النصف الاول ولو علم بمقروا في
جميع الرقبه لانه النصف الذي اشتراه لم يكن ما دونها لانه الاذن وان اذن في جميع العبد الا ان الاذن في حق نصيب خاصه
لم يبيع لانه كان قبل المالك من اذن العبد للمالك ثم ملكه فانه لا يصير ما دونها فاما اذا علم بمقروا وسكت كان سكوته اذنا
منه للنصف الذي اشتراه لانه سكوته في هذه الحالة ما يرفع المحجور الكلف فلا يرفع المحجور النصف اولى فشره الاخر وهو
ما صار جميع العبد ما دونها فعلق دين شري الاخر بجميع الرقبه ودين شري الاخر نصف لانه حين وهذا كان ما دونها
النصف محجورا في النصف **مسألة** ولو اضر شريكه اهل السوق انه لا يرضى باذن شريكه ثم رآه يتصرف فكت لم يكن
اذا اذن التجار لم يظروا الكراهه وراه يتصرف فكت كاه اذنا التجار لانه سكوته المولى لما صار اذنا للعبد اذ لم يسمع
ما وجب في الاذن حاله السكوته فاما اذا سبق منه ما يوجب في الاذن لا يكون السكوته اذنا فانه لو قال لاصلا السوق
اذا رايت عبدي هذا يتصرف فكت فلا اذنه في التجار ثم رآه يتصرف فكت لا يصير ما دونها لانه مع اعلمهم بالرقبه في بيع
ما دونها لا يودي الى الفرو والفرور بالطلس ومناسق منه سكوته التي والبيع لانه يعلم اهل السوق انه نهاه عن المباحه
ونهي لا يبيع الا في نصيب نفسه ففروا نصيبه فاصلة فصار التي عبارة عن في الاذن حارسه سكوته ثم رآه يتصرف
لا يعلق التي فانه لا يملك بنهي عن التجارة خلافا لما لو كان العبد كله له محجورا وقد نهي اهل السوق عن المباحه مع ثم رآه يتصرف
فكت صار ما دونها لانه العبد حقيقه التي عكت اذ كان العبد كله له فانه عكته نهي عن التجار فلم يجعل النهي عن المباحه
عبارة عن في الاذن حاله سكوته قال اذنا شريكه اذن نصيبه فاذنا فهو ما دونها كله لانه الاذن في التجاره على الاثر
لانه لا ينهاه للعبد ان يتصرف في الجوارح دون البعض فانا يجرى جوارحه كلها وذكر بعض ما لا يجرى كذا ذكره فصله
قال لاصحاب اذن جميع العبد وهكذا القول اذا قال احدا المولى للعبد اذنت لك في نصيبك لانه جعل ذكر البعض
ذكر الكل لانه العبد مالا يتجرى في حق الاذن فصار كانه قال اذنت لك في الكل ولكن لو نفي عن هذا يتعلق الدين
بنصيب لا بنصيب الكسب والبيع **باب** ما يملك العبد المادون من التصرف **مسألة** وما لا يملكه
ما يملكه في فصول **مسألة** في بيع **مسألة** في هبة **مسألة** في تبرع **مسألة** في اماره وزراعه ونحوها **مسألة** في حياض
عند الزيادة والنقصان في المبيع **مسألة** باع المادون او اشترى بالانتعاب فيه جاز عند ما ومع عند ما الا في
كاه على العبد دين او لا وعلى هذا المكاتب والصبى المادون لها اذا تعين الفاضل تبرع واصطناع لانه لا عوض
بازا الحياض حقيقه انما المبيع من الارض وامكن الاخر اذ عنده ولا يملك التبرع ولا مقصد المولى من الاذن
فخصه الزرع وتقليمه لا اتوا في حق سقي الاذن بالتجان المعتاده المقادير مما سالت التجاره العار
عن الغنى العافى كاه ذلك او المالك موغر مقصود بالاذن فلا يدخل تحت الاذن كاه الوكيل لانه نصفه الا للذن
والمكاتب متصرف لنفسه ليس بملك للمولى لما بينا والراى تحت الاذن مطلق التجاره بغير الفاضل
محتاجه لانه التجار لم يملكوا بالمال وقد وجدوا لهذا الوكيل لاسم او لا يشتري فباع او اشترى بغير الفاضل
يحت ولحقه لا يهب لا تحت لهذا اذ ابيع العبد من مولاه وشرى ما يتعابى الشرع منه لولا انتعاب

ما دونها في حق الاذن كذا ذكر الكل في حق الكتاب عند ما لا ياتي في نصيب الكل مكاتبا
وعند ما ذكر الكتاب يجرى فذكر البعض في حق الكتاب لا يكون ذكر الكل في نصيب النصف مكاتبا والنصف الاخر يكون
ما دونها في حق الكتاب كسواء وخرج عن دين التجاره يكون نصف المكاتب ونصف المولى والمحقه دين فانه يسويهم
ولا يباع لانه عند ما جمع مكاتب وعبد نصف مكاتب ومكاتب البعض لا يجوز بيعه كعتق البعض ولو اذن
احدا لتكسبت لم يشرى نصيب الاخر فمقروا ولا يعلم فحقه دين فالدين كله في النصف الاول ولو علم بمقروا في
جميع الرقبه لانه النصف الذي اشتراه لم يكن ما دونها لانه الاذن وان اذن في جميع العبد الا ان الاذن في حق نصيب خاصه
لم يبيع لانه كان قبل المالك من اذن العبد للمالك ثم ملكه فانه لا يصير ما دونها فاما اذا علم بمقروا وسكت كان سكوته اذنا
منه للنصف الذي اشتراه لانه سكوته في هذه الحالة ما يرفع المحجور الكلف فلا يرفع المحجور النصف اولى فشره الاخر وهو
ما صار جميع العبد ما دونها فعلق دين شري الاخر بجميع الرقبه ودين شري الاخر نصف لانه حين وهذا كان ما دونها
النصف محجورا في النصف **مسألة** ولو اضر شريكه اهل السوق انه لا يرضى باذن شريكه ثم رآه يتصرف فكت لم يكن
اذا اذن التجار لم يظروا الكراهه وراه يتصرف فكت كاه اذنا التجار لانه سكوته المولى لما صار اذنا للعبد اذ لم يسمع
ما وجب في الاذن حاله السكوته فاما اذا سبق منه ما يوجب في الاذن لا يكون السكوته اذنا فانه لو قال لاصلا السوق
اذا رايت عبدي هذا يتصرف فكت فلا اذنه في التجار ثم رآه يتصرف فكت لا يصير ما دونها لانه مع اعلمهم بالرقبه في بيع
ما دونها لا يودي الى الفرو والفرور بالطلس ومناسق منه سكوته التي والبيع لانه يعلم اهل السوق انه نهاه عن المباحه
ونهي لا يبيع الا في نصيب نفسه ففروا نصيبه فاصلة فصار التي عبارة عن في الاذن حارسه سكوته ثم رآه يتصرف
لا يعلق التي فانه لا يملك بنهي عن التجارة خلافا لما لو كان العبد كله له محجورا وقد نهي اهل السوق عن المباحه مع ثم رآه يتصرف
فكت صار ما دونها لانه العبد حقيقه التي عكت اذ كان العبد كله له فانه عكته نهي عن التجار فلم يجعل النهي عن المباحه
عبارة عن في الاذن حاله سكوته قال اذنا شريكه اذن نصيبه فاذنا فهو ما دونها كله لانه الاذن في التجاره على الاثر
لانه لا ينهاه للعبد ان يتصرف في الجوارح دون البعض فانا يجرى جوارحه كلها وذكر بعض ما لا يجرى كذا ذكره فصله
قال لاصحاب اذن جميع العبد وهكذا القول اذا قال احدا المولى للعبد اذنت لك في نصيبك لانه جعل ذكر البعض
ذكر الكل لانه العبد مالا يتجرى في حق الاذن فصار كانه قال اذنت لك في الكل ولكن لو نفي عن هذا يتعلق الدين
بنصيب لا بنصيب الكسب والبيع **باب** ما يملك العبد المادون من التصرف **مسألة** وما لا يملكه
ما يملكه في فصول **مسألة** في بيع **مسألة** في هبة **مسألة** في تبرع **مسألة** في اماره وزراعه ونحوها **مسألة** في حياض
عند الزيادة والنقصان في المبيع **مسألة** باع المادون او اشترى بالانتعاب فيه جاز عند ما ومع عند ما الا في
كاه على العبد دين او لا وعلى هذا المكاتب والصبى المادون لها اذا تعين الفاضل تبرع واصطناع لانه لا عوض
بازا الحياض حقيقه انما المبيع من الارض وامكن الاخر اذ عنده ولا يملك التبرع ولا مقصد المولى من الاذن
فخصه الزرع وتقليمه لا اتوا في حق سقي الاذن بالتجان المعتاده المقادير مما سالت التجاره العار
عن الغنى العافى كاه ذلك او المالك موغر مقصود بالاذن فلا يدخل تحت الاذن كاه الوكيل لانه نصفه الا للذن
والمكاتب متصرف لنفسه ليس بملك للمولى لما بينا والراى تحت الاذن مطلق التجاره بغير الفاضل
محتاجه لانه التجار لم يملكوا بالمال وقد وجدوا لهذا الوكيل لاسم او لا يشتري فباع او اشترى بغير الفاضل
يحت ولحقه لا يهب لا تحت لهذا اذ ابيع العبد من مولاه وشرى ما يتعابى الشرع منه لولا انتعاب

ان الجارية حين قبضت كانت مضمونة بالعبد بالقيمة لان النقصان حدث في ملكه صحيح للمشي والمكرك كان صحيحا كان
مضمونا على القابض ضمان عقد موالتي والوصافي لا يزداد بالقبض فلا يزداد بضمان القابض وان شاعني فتمت بالنقص
على مشري الجارية رد الجارية كما قبض سليم عن العيب قد عجز عن رد ها كما قبض سليم عن العيب فكان عليه رد
قمتها يوم قبضها لانها دخلت في ضمانه يوم القبض ولو هلك العبد مذهب عيبا فان اخذها ضمنه نصف قمتها لان العبد
لما ملكه صارت الجارية مضمونة على مشريها بالقيمة لان النقصان انما حدث بعد فله المكرك في المالك فله
في الجارية لملكه العبد والمكرك العبد مضمون على القابض بالقبض لا والوصافي يزداد بالقبض فيزداد ضمان
القبض كما في الرهن والعقب اذا تعينت بفعل المشري بان قطع يدها او فقا عينا فهو كالو تعينت باخره سميانية
في العيب لان المشري حين عا ملكه وجباية المالك على مملوكه مدر فلم يملك بدلا فصار كانه فاته بامره سميانية
وان تعينت بفعل احبى بان قطع يدها او فقا عينا فهو كالو تعينت باخره سميانية
هذه كالعبد لم يكن للعبد الا قمتها يوم دفعا لان ملكه العبد في البيع في الجارية فوجب على مشري الجارية رد ها حكم
الفاد وقد عجز عن رد ها حكم الفاد حدث بعد القبض زيادة منفصلة من الجارية مكر صحيح ومثل هذا الزيادة مضمونة
المكرك الاصل واذا تعذر في البيع في الجارية صار المشري عاجزا عن رد ها فكان عليه رد قمتها واذا كان بعد هلك العبد فله الجارية
وعقوها ولو لها وارثها ان شاء من المشري وان شاء من الجارية لان الزيادة المنفصلة لا يمنع انقضاء البيع مكر فاسد كالبيع
البيع في الجارية فانه لا يبداء من حدث من زيادة منفصلة كان للبايع بغير رد الجارية مع الزيادة حين حدثت كاه للبايع من
المتزدد في الاصل فله ذلك الحق في الروايد ان شاء من المشري لان النقصان لو حدث باخره سميانية كان رد تعينه واذا
بفعله او لم يجر ان شاء من الجارية لان الجارية صار جانيا على ملكه بل عادت الجارية لما قدم ملكه بالبيع ولو شرط بها عيانا او
قبضه لان العبد والتا بعد هلكه فله هذا العقبين لان العقبين لو حدثا قبل هلك العبد بمنزلة المادون ومنه اخذ الجارية
لضمان النقصان ولو شرط بعد هلك العبد في اخذ الجارية فله تعينه نقصان العقبين جميعا فاذا حدث احد ما قبل
والآخر بعد هلكه كانه كل واحد منهما حكم نفسه من اكله اذ تعينت الجارية في يد مشريها فاما اذا حدثت من زيادة فلا يخلو
اما ان كانت الزيادة منفصلة كالولد والارض والعقار او كانت متصلة كالسبي والجارية فان كانت منفصلة فان ولد
قبل هلك العبد لم يملك العبد نظر ان كان الولد قايما ليس للمادون اخذ الجارية لان الزيادة المنفصلة الحادثة بعد
القبض مكر صحيح يمنع انقضاء العقد الاصل وان هلك العبد والارض كان للعبد باخره سميانية ولا يتبعه
بنقصان الولادة والجباية ان شاء من الجارية فله المانع من انقضاء العقد قد اتفق ومما زاد وصار
كانه لم يكن النقصان فاما ان الولادة من نوات اولاد ادم بالنقصان وان عيب على كل حال فلا بد ان يضمن
صما الجارية ولو كان مكاه الجارية شاء فتمت في يد قبل هلك العبد لم يكن للعبد خيار ولا فسخ لان النقصان
لان الولادة غالبة لم يستعيب حاشا هلك الزيادة بفعل احبى فهو كالو كان الولد قايما لان الولد فاته واخلف
بدلا والغائب المخلوف كالقائم حكما وان هلك بفعل المشري بان اعاق المشري ولو الجارية لم يملك العبد لم يكن
للمادون على الجارية سبيل لان الولد لم يملك المشري مما وجه فانه متى لم يرث منه اذ مات لم يكن عصبه اقرب منه
في حق الوصي من وجه او سلم بالشر الولد من وجه من غير عوض والاقرار عن شمة الوصي او اوجب له بوجه البيع
في الجارية فان مات الولد المعلق وبكره ولو لم يكن للعبد على الجارية سبيل لان الولد عليه في سقا الولد فان ولد
وانما صار له سبيل لان الولد الاول فصار ولاد على الولد الاول باقيا بقا الولد الا في فصار كانه لم يمت لان المالك
ولدا كان للعبد باخره سميانية ان شاء ولا يتبعه بنقصانها وكذلك ان كان ولد الجارية ولد المشري بان كان العقب
لزوجه بانه لزوج وحدث من ولد ثم اعاق مولى الامة الولد لان المانع من فسخ العقد الجارية موالوا وقد نال هذا
المانع بلا خلف ومنه الزيادة من فصا يص من الكتاب فتم حفظها وكذلك ان قتل المشري الولد فله الخيار

البيع والتعقيب وهذا لا يفكر على الرواية لان مالها الولادة عيب لازم في نوات ادم ذلك لان العقب غرضه الموت لان القتل
يت باجله ولو مات الولد يد مشري الجارية بمنزلة المادون فكلما هذا وانما يفكر على الرواية لان مالها الولادة ليست
ببيع اذ المولى يوجب نقصانها لان الولد ما تعلم خلف بدلا لان المشري حين عا ملكه الصحيح وجباية المالك على ملكه هدر فكلما
هذا فصار كالو كانت الولادة حقة الفقه والجواب عنه ان الولد فاته واخلف بدلا من وجه لان جباية المشري على الولد انما يكون
ملا فانه ملكه مادام ملكه في الجارية متوقفا فاما اذا انقضى ملكه في الجارية بان اخذ الجارية ولم يعنه النقصان كانت الجناية
على الولد ملا فاما ملك المادون من وجه لان الولد مع الجارية من وجه لان متولد ومنفرد عنها ولو لم يملك سبيل الجارية
وانقضاء الملك الاصل بوجبه انقضاء الملك في البيع فصار جانيا على المكرك المادون على هذا الاعتبار في حق قمتها الولد ومنه
في حق الولد فاته واخلف بدلا من وجه فيتميزا خا باراه في قمتها الولد وبأخذ الجارية وان شاء لم يبره وضمنه قمتها
الجارية فاما اذا كانت الزيادة متصلة بان ازدادت الجارية في بدنها فصار ملك العبد او بعد اخذها بتلك الزيادة
ولم يملك عند ذلك ومنه ان يوجب في المكون لست اذ هاجل هلك العقب لم يملك من اخذها فله في الصداق زادة بدنه بعد
القبض فله ان يملك المكون لست اذ هاجل هلك العقب لم يملك من اخذها فله في الصداق زادة بدنه بعد
وقايت هذه المسئلة ومسلم الصداق والفرق ان في الصداق حق المرافعة الزيادة ولو بطل انما سطر فصار باقيا في الزوج
الطلاق ومما لا يملك باطل فصار صا فاما في مشري الجارية في الزيادة ولو بطل انما سطر فصار باقيا في الزوج لان بطل في
قمتها الزيادة مصداق الموت العقب وموت اعلم مكل من يبيع المادون وقد ثبتت حكما للموت في حوزة ثبوت وان كان
ما ثبتت قصدا والاصح ان هذا على الخلاف لان ذلك بعد هذا ان العبد لم يمت حتى يورث عيبه وورد العبد كان للمادون ان
يبره الجارية وان كانت الزيادة المتصلة حدثت قبل الرود وحق المشري الجارية في الزيادة منها ولو بطل انما
بطل فله ان يبره العبد وورد العبد كان بقصد ومنه ان الرود بخيار الرود وبالقبض قبل القبض بمنزلة الموت من
كسب منع فسخ العقد لان العقد تنفس بهذا الرود كان نفس موت العبد قبل القبض ولو كان العبد المادون بالخيار بلثة اياهم العبد
لم يبره الجارية ولو ولد الجارية في يد المشري من او غير او قطع يدها فان رد العبد بخيار اخذ الجارية وارثها وعقوها
ولو لم يملك سطر الجارية العبد بشرط الجارية لان الجارية انما سطر للقبض ولا يمكنه فسخ العقد اذ الرود لم يمت
او ان لم يمت يكون بشرط الجارية احد البديلين اخترها الجارية الا في هذا الواعى مشري الجارية بعد القبض لا ينفذ
حقه لان للبايع خيار شرطه الجارية والمشري مع قبض المشري وللبايع فيه خيار شرطه وتكون المشري مضمونا على القيمة ولو لم يقبض
الجارية فله اعاقها قبل هلك العبد حاز عقده وان اعاقها بعد هلك العبد لم يبره عقده لان قبل هلك العبد اعاق مكر نفسه لان
البيع صحيح في الجارية وبعد هلك العبد فله البيع في الجارية والسبع الف درهم قبل القبض لا ينفذ المالك ولو قبض الجارية ووجد للزوج
العبد المبيع عيبا قبل القبض او بعد فزده بقضا او رضا او خيار شرطه او رده ثم اعاق الجارية لم يبره عقده وكذلك لو قايلا
لان النقصان البيع مكر وجه فزالت الجارية على مكر المشري فصار معقما لا يملكه فاما يملك العبد المبيع ولا ينفذ
في كانت الجارية في يد صار معقما لا يملكه ففقد قبل القبض لا يملكه فلا ينفذ **اقرار المولى**
في عيب المادون المبسوط ما يملكه المادون من عيب المادون بعين المال وقيمة الف والادب عليه لزم ونقار
منها على العبد اياها تقدم في النقصان **مسألة** فاذا اقر على عبده المادون بعين المال وقيمة الف والادب عليه لزم ونقار
المولى باسم او اذن وللغرماء ان يستعوا العبد في جميع الدين لان اقر على ملكه ولم يلحق بغيره من اقر فله ان يبره
بوسا م كسبه بحق المولى والمولى عليه سبع رقبته وكسبه بدين نفسه بان مره رقبته او شيئا من كسبه فله ان يبره ايضا ان فعل بدين
بغيره عليه واذا صح اقراره صار ثابتا باقراره كالثابت باقرار العبد فحقه الف درهم والبيع والسعاية كالوثبة منهم باقرار
العبد فان اعاقه حتى قمتهم لم يورثوا على العبد بقدر قمتهم ايضا لان ابا اعتاق الف درهم حتى السبع ومنهم من يثبت
فصار كالو سلم احبى لان المولى اقر ان عليه عشر الاف درهم فاذا وصل اليهم الف من جهة المولى فلا تفرغ ذمتهم العبد عن
الباقية وقد نال العبد بالعقب رقبته معلقة بدين الغرماء متعقوله محرم فكان عليه رقبته وقد عجز عن ذلك فيلزم

[illegible]

رد قبته من لواقر على العبد بدين الف وقبته الف ثم اعتقه المولى وصلى الفاقان للقبض العبد شيئا اخر لانه قد
ذمت عن شغل الدين باقا المولى قيمته فانما وصل الى العبد برقبته فارعه فلم يلزم شي ولو اعتقه المولى وهو مفسر
صحة مات لم يسع العبد لهم الا ان مقدار القتمه الا ان يكون الدين اقل من القتمه فيسعى الدين لهم لانه وصل الى العبد
رغبته مشغول بالدين وقد احتبس عنده بالعق فقد عجز عن رد هافيلزم رد قبته واما يصير اليه فجاز له ان يفتنه
من هفهم شي ولو اخذ بالزيادة فانما يوافق المولى واقرار المولى يصح اذا كان المحقق باقرار ملكه ولا يصح اذا كان
المستحق بملك العبد بعد عقده ولو بلغ مولاه من قيمته ولا سبيل لهم على العبد حتى يعتق لان العبد متى سعى بالدين
النايت باقراره لا يبقى للمغرم عليه سبيل لرد قوله في ملك غير المولى فلا لا يبقى لهم عليهم سبيل متى سعى بالدين باقرار
المولى اولى وبعد العق واصل انه رغبته مشغول بالدين بالبيع لا يسقط الدين عن رغبته وقد صارت محبوسه عنده
بالعق فيلزم رد قيمته ولو اقر عليه بعض الف ودين فان شاء الغرماء ضمنه قيمته ولا شيء لهم على العبد حتى يعتق
فيه ضمنه قيمته وان شاءوا المستعوا العبد في دينهم لان الدين الثابت باقرار المولى معتبر بالدين الثابت باقرار العبد ومنه
المرکز ذلك فكذلك هذا ولو اقر عليه بعض الف في حقه ثم اعتقه ثم مرضى ثم مات المولى وعليه دين يسع العبد في قيمته لغرم المولى
دون المقر في يسع قيمته اخرى المقر لان العق في مرض المولى وصيه ولا يصح الوصيه اذا كان على الموصي دين وقد صار قيمته العبد
كلها وبنما على المولى بعد العق اذا مال له سوي العبد فوجب على العبد قيمته رغبته لما عجز عن رد رغبته بالعق رد الوصيه ونص
قيمة اخرى لانه اعنى عبدا مدبونا وقد سلم للعبد رغبته بالعق مشغول متعلقه على الغرماء فلزم رد قيمته حتى الغرماء
اصلا ان من شرط صحة اقرار المولى على عبده ان يكون العبد فارغا عن الدين خالصا صفيها عن حق الغير لان صحة اقراره باقيا
قيام الرقبه ملكه بدليل ان الرقبه اذا هلكه لم تحمى بطرا اقراره لانها صارت ملكه معناه لا يملكها قاق بمنزله الملك كما كان
المستحق بالعق وصار كالوارث اذا اقر على مورثه اذا كانت الزك فارع عن الدين ولا يصح اذا كانت مشغول والاصل ان من اقر
بعين لانه ثم انفق العين المقر به من يد المقر فكن على المقر شيئا من اقر بدينه لان ثم لم تحمى بطرا اقراره فكذلك هذا اذا لم يصح
وقبته الف فحقه دين الف فاق المولى عليه بالف لم يحز في بعضه من نفسه لان رقبه العبد مشغول مستحقه بالدين حاز اقرار المولى
فلم يصح اقراره في حق من عزم العبد فانما اعتقه مولاه فان عزم عزم العبد المولى قيمته بطرا اقرار المولى وللعق على العبد لان
عزم العبد العبد المقر به مع الرقبه لانه اخذ منه قيمه العبد واخذ القتمه كاخذ العزم ولو اخذ الرقبه من يده لم يكن على المولى ولا على العبد
لانه بطرا اقرار المولى فكذلك اذا اخذ منه قيمته واما اخذ عزم العبد منه من العبد رجع المقر على المولى نعمه العبد لانه فرغت رقبه العبد
عن الدين وسلمت رغبته المولى ولو سلمت له رقبه العبد بابو الغرماء المبر عن دينه لم يكن المقر له حق بالعبد فكذلك اذا سلمت له رقبه
الدين ولو اقر عليه مولاه او بالدين الف ودرهم لم يقر بعد الف فبيع بالف ففسخها انما لان اقرار المولى لانه عزم العبد اقراره في
فصح وان بالدين والاستدركه رغبته نقد القتمه بل يصح كذا مادام الاستيفاء يقع على ملك المولى وهذا نفع الاستيفاء على ملك المولى فانما
ملك المولى فصح اقراره بالغرماء اقرار العبد بعد ذلك صح كله واما كاه عليه دين لان دين العبد لا يحجز العبد عن اقراره بالدين حتى عزم
العبد بالغرماء حتى عزم الغرماء الغيب فيقسم التي على قدر صفهما الا ان اقرار العبد اولاد منه كما عزم العبد حتى ثمنه فانما من
عن ثمنه شي كان مقر له المولى لانه حتى اقر المولى بالدين كانت رقبه العبد مشغول مستحقه بالدين فلم يصح اقراره في حق
من عزم العبد من كان على العبد دين محبط برقبته ولو سعى بالغرماء في حق الف لا غير كان عزم العبد اولى لانه لا يجوز الف
فكان العبد سعى بالف لا غير ولو اقر العبد او بالدين الف ثم اقر المولى بدين الف ثم اقر العبد بدين كاه غرماء او اقر
فاه بقي شيء كاه لغرماء المولى لانه اقرار المولى لم يصح لانه لا مشغول بدين عزم العبد اقر بدين الف على العبد ثم الف ورجع
بالدين فاه اقرارا بدينه متصلا فخاصا والابد بالاول لانه الاقرارين معناه كانا متصليين فهما كاقرار واحد كما عزم اولا
متصليين حقه بان قال لهما على عبدي الف ادرهم كما صافكنا اذا وصل منها مخرقا لفظ فاما اذا فصل بينهما فالاقرار لهما
صاديق رغبته مشغول بدين الاول فكان الاول مقدما على الثاني انما وان كانا متصلا وصدقه العبد في امرهما فخاصا لانه
المولى في احد مما بمنزله اقراره ولو اقر العبد لاصرماء او المولى لاصرماء فخرج الكلام ان منها سلم كما صافكنا هذا وان كان

1955

[illegible]

[illegible]

الثاني معتبه باقرار في الاذن الاول ولو اقر في ذكره الاذن الاول بما خذ به الحال لانه ما ذون يدين حال فكنا هذا
ولو جرح على عبد الماذون ولا يدين في ذكره كونه جعله في حال اذنه لم يلزم الاجراء الاعناق لانه محجور لا يقر على نفسه بالدين
وليس يدين كسب الاذنه فلا يقر به الا بعد الصقي الى الاذن قد زال باصم وابواه اذ لم يبق في دين كسب الصقي المحجور الاصل
فاذا اخذ له مرة اخرى يبال عاقبه فان قلنا كان معازله لانه جعله في ذكره عند انشاء الاقرار منه ولو انشا الاقرار هذا معزول
بواذنه الحال والله قال كان باطله باقرحه متى وكذا ذكر الصقي والمعتنى لانه لم يوجد منه انشاء الاقرار في حاله الاذن
وجد منه الاقرار في حال المحجور والمحجور لا يقر باقراره الا بعد الصقي **باب اقرار الماذون**
في مرضه مولاه المبسوط مسيله على فصلين احدهما في اقرار العبد والثاني في اقرار ما **فصل** احده ان اذ اقر العبد
المولى وعلى المولى دين ينظر ان كان عليه دين الصقي وهو محيط بجميع ماله ودينه العبد مستغرق له لا يصح اقرار العبد ولا
على المولى دين المص صح اقراره الى العبد لتفاد صحة اقراره من جهة المولى لانه انما يصح باذه المولى فصلا اقراره كاقراء
المولى والمولى لو اقر يدين في مرضه مولى عليه دين الصقي محيط بجميع ماله لا يصح اقراره وان كان عليه دين المص يصح اقراره
فكذلك هذا ثم المسائل على اقسام لان كان على المولى دين الصقي ولاديين على العبد او على العبد من ولاديين على المولى
او على كل واحد منهما دين اما الاول لو اقر الماذون في مرضه مولا يدين ولاديين عليه وعلى المولى دين الصقي جعله
المولى اقر في مرضه وبدين الصقي لانه اقرار العبد في مرضه مولا يدين ولاديين عليه وعلى المولى دين الصقي جعله
في مرضه عليه دين الصقي لم يصح وكذا اقرار العبد الا ترى ان العبد لو اقر في مرضه مولا يدين ولاديين عليه وعلى المولى دين الصقي جعله
المولى فكنا هذا وان لم يكن على المولى دين وعلى العبد دين في مرضه مولا لم اقر يدين في مرضه مولا محاصلا لان اقرار العبد
بالدين في حق عزايه صح وان نفى ابطال حق عزايه في البعض لما بينا خلافه ولو كان على المولى دين الصقي لانه يدين
اقرار العبد يقتضي ابطال حق عزايه المولى الدين تعلق في دينهم رقبه العبد والعبد لا يملكه فكذلك اقراره كاقراء المولى
بينما وان كان على كل واحد منهما دين الصقي فاقول العبد يدين في مرضه مولا فلا يخلوا ما ان يكون رقبه العبد وما يدين
من دينه او يفصل عن دينه ولا يفصل عن دين المولى او يفصل منها جميعا وان لم يفصل عن دينه لا يصح اقراره الا في
دين العبد برقبته وكسب منع صحة اقراره لغيره اذا كان على المولى دين الصقي لانه لو صح اقراره لغيره واخذنا المقر في مرضه
وكسب ما خصه كان لغرض صحة المولى او باخذنا ذكره من المقر لانه ذكر فاضل عن عزايه صح العبد وما يفصل عن دينه
صحة العبد يكون عزايه صحة المولى اولى بذلك فاذا اخذنا بذلك المقر العبد رقبه المقر بذلك فمما يدين ما صح العبد وما
الما ان السابق في غير ما صحة العبد كما في تجوين اقراره ابطال حق عزايه صحة العبد اصلا وذلك لا يجوز فلم يصح اقراره
بحق عزايه خلافه ولو لم يكن على المولى دين الصقي لانه لو جازنا اقرار العبد يودي الى ابطال حق عزايه صحة على البعض
لا على الكل وذكرنا من العبد ولما لا يجوز منه ابطال حقهم على الكل فاما اذا فصل عن دينهم ولا يفصل عن دين المولى لا يصح
اقراره لان الفاصل عن دين العبد ما فارغ عن دينه وعلى المولى دين الصقي فصلا مستحقا يدين المولى لانه حق الفاصل
العبد كاقراء المولى لما بينا فصلا كما لو لم يكن على العبد دين وعلى المولى دين الصقي لا يصح اقرار العبد في مرضه مولا
واما اذا فصل عن دينه فانه يصح اقراره لان اقرار العبد في الفاصل عن دين المولى صح كاقراء المولى في مرضه مولا
فاصل عن دينه صحة يصح اقراره في الفاصل فكنا هذا **فصل** وان لم يكن على احد عادي فاقول المولى في مرضه مولا
ثم اقر العبد باقربا لخاصة في العبد لان اقرار المولى لانه عبادا لغير دين نفسه فيستحق برقبته دين المولى فيستحق
رقبته يدين المولى لا يمنع جواز اقرار العبد لان دين المولى دين المص والمحجور على اقراره يدين اقراره
لا يحج العبد على الاقرار بالدين لان اقراره في مرضه مولا كاقراء المولى واذا صح كل واحد من الاقرارين وتعلقا في رقبته
مخالفة فخرها ولو اقر العبد او لم اقر المولى يدين المولى رقبه الماذون صارت مستغرقة بدينه لانه صح اقراره لانه
اقر يدين وليس على المولى دين الصقي فتعلق الدين برقبته فلا يتعلق به دين المولى لان دين المولى في مرضه مولا يدين
لما بينا ولو اقر العبد يدين في مرضه مولا لم اقر مولا يدين يدين يدين العبد في حق اصابه يدين المولى لان دين العبد

[illegible]

ولا يتعين ابطاله وقد يعيد المولى فابتره وسوانه من حق العبد دين لا يتعلق حق العزم بالعين المقررة للمولى وبقيت
مطالبه بعد تسليم اليه لولا ان كان الدين عند العبد وديعة للمولى او غصب منه ولو اقر بدين مولاه لا يجوز سوا كان عليه دين ولا
لانه لا يتوجب المولى على العبد ديناً لانه لا ينفذ والثاني لو اقر العبد مولاه بدين ما كان على المقر دين طالما ان هذا اقراراً بما عليه
المولى لانه دين العبد المقر ومنع وقوع الحيلة اكد له مولاه الا ان المولى حتى يتخلل من كسبه بقتضائه فقد حصل مقرراً بالدين لو اقر
والمولى حتى يتخلل من الدين ويجوز ان يثبت لفرع العبد المقر على المولى المقردين ولا يثبت على العبد دين اولى وان لم يكن على المقر
دين لا يصح اقراره لانه لم يكن اقراراً لمولاه بدين لا يصح كذلك له من اقراره المقردين فان كان عليه دين يثبت
اقراره سوا كان على المقر دين او لا لانه اذا لم يكن على المقر دين فقد اقر لمولاه من كل وجه وانه كان عليه دين فقد اقر لمولاه من وجهات
حصل مقرراً بما يملكه والمولى حتى يتخلل من والاقرار حتى يتخلل من اقراره بالدين الا ان اقراره بالدين من العبد اقر
لا يصح لمولاه كالواقره بدين واذا بطل هذا الاقرار للمولى بطل للفرع الشرع والثالث ولو اقر بالعين لمالك مولاه ولا دين عليه
ناه اقراره لمولاه بالعين فهل المالك جاز من كل وجه في وجه اولى وان كان عليه دين لا يصح اقراره لانه حصل مقرراً بالعين للمولى
من وجهه وان المولى حقه كسبه ولو اقر بالدين لمالك مولاه صح كان على المقردين او لا لانه يجوز ان يثبت للمالك دين
دين في عهده مولاه اولى على ما لو اقر للمولى بالدين ولا دين على المقر لا يصح لانه لا يجوز ان يثبت للمولى على عهده دين والراجح
لو اقر بالدين مولاه ولا يثبت له ديناً ودينه عليه دين صدق لانه اقراره لمولاه ليس باقرار للمولى فانه لا يثبت للمولى على كسبه
ولمنا لو اقر المورث لابن وارثه او لابنه صح لانه لم يقر للوارث بوصف ما فكذا هذا ولو اقر لابن نفسه او لابنه او مكاتبه اليه
لم يجوز عليه دين او لا عند المولى وقالوا يجوز لانه اقر على ما لا يثبت له ديناً فكذا هذا ولو اقر لغيره لانه اقر على ما لا يثبت له ديناً
شهادة يمينه لا ما يشاهده ما يكون على العينة والاقرار ما يكون للعينة على نفسه ومنه ما صواب اقراره على العينة لانه كان على المقردين
فكسبه للفرع فكونه مقرراً على العينة وان لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه فانه مقرراً على المولى فانه موصل اقراره على غيره لا عليه
شهادة يمينه وشهادته لمولاه لا يصح لو كان مقرراً فكذا لا يصح اقراره واذا اذن المادون الجارية في بيعها فمقتضاها دين فاقراهم
بصاحب دين او وديعة بطل لانه اقرار العبد بذلك لم يجرأ سوا كان عليه دين او لا لانه العبد من الجارية فزاد منزله المولى
العبد لانه العبد المادون يستفيد من حصة الجارية الفاضلة من كسبه كما يستفيد المولى من العبد الفاضلة من كسبه المولى
العبد المادون بالدين والعين يصح فكذا اقرار العبد للجارية يجوز وان لم يكن عليها دين ولكون العين المقررة بدين المادون
حتى يتعلق بذلك دينها لم يمنع المولى منها بعد طلبها فيكون مقترناً من يد المادون قبل ذلك تكون من كسبه لانه يد المادون
كونه الوديعة بدين المولى لم يقصد الا بتراع منها بعد طلبها فكونها بدين العبد وانه اقراره الجارية بالدين او بالعين ينظر
عليها دين لم يجوز لانه المادون المديون اذا اقر لمولاه لا يصح اقراره فكذا اذا اقرت الجارية له لانه العبد منها بمنزلة المولى فانه
عليها دين فاقراها بالعين جاز واقراها بالدين لا يجوز لانه العبد اذا اقر لمولاه ولا دين عليه بالعين يصح وبالدين لا يصح وكذا
اقرت الجارية للعبد الاذن لها ولو كان بعض غيرها الجارية كانت المولى او عهده وعليه دين لم يجوز اقراره لانه اقراره اقراره
لمالك مولاه ولعبد مولاه وعليه دين لا يصح لانه اقر لمولاه من وجهه واذا بطل الاقراره حتى المكاتب والعبد بطله حتى سائر
الفرع لانه اذا صح من شتر فيه المالك لم يضر اذا اقر لوارثه ولا حتى ما بطل اقراره حتى الوارث بطله حتى الاجنبى لاجل الشرع
فكذا هذا وان لم يكن عليه دين صح اقراره لولا ان لا يجوز ان يثبت للمالك مولاه هذه الحالة فله يجوز ان يثبت له دين عليه
المادون من الدين في النجاء والاشهاد المفسر

وستة وثلاثون نصف الموصية له ونصف للابنين لان الدين في حصة بالتزكية فكلما اوصى الثلث العبد وسقط ثلثه وبينه بقى ثلثا دينه
 نصيب الورثة فانما ذكر في حصة العبد ومن الفم باخذ الغرم كالصحة حسابه والبلية من الموصية ومن الابن نصفان لان الموصية بمكة
 الثلث بالوصية والورثة من الثلثين فاصح نصف فكر بدين الموصية فبقى حق الورثة ثلثا الثلث حق الموصية ثلثه وسقطت جميع المال
 فله البلية منها نصفين فكذا اذا اوصى بعض البلية بدين الميت جعلوا بقى بينهما نصفان ولو كان دين الميت الفاسدة الموصية بمكة
 او لا غرم الميت لم يكن له لان الدين من كان محظا بالتزكية لم يكن الموصية شيئا من التزكية فلا يسقط من دينه وبينه دين العبد ومن العبد
 تمام عادين الموصية في الفاسدة من دينه وكذلك لو اوصى بمكة له الموصية بطلت دينه لانه نفوت الوصية في الثلث وبقى ثلثا دينه نصيب
 الورثة فباع نصيب الورثة وسلم له ثلث العبد الفصل الثالث ولو كان له عدها وصية غرضه عن دين العبد دين الفرح وم ولما اكل
 بغيره فانما جازت الورثة سلم العبد له وسقط دينه مطلقا ما اذا باع من صاحب الدين لم يسقط دينه والفرق ان صاحب الدين يبيع بمكة
 ان لم ينفذ وبقى وبالبيع لا يتوارى للمحلل في سقطت نفقات المحللات وانما ثبت رد ثلثي العبد بغير دين وسلم له ثلثه قال اكثر مشايخنا هذا قول محمد
 ابو الدرداء يعنى النصف من الثلثين وعلى قيس قولنا لو كان في مسئلة الهبة في اكل التراب وجب له يعود الدين بقدر الثلثين لما ياتي وقال
 ابو يوسف لم انا لم نطلب منك فكل ملك العبد والمواشيه بلثا وان طلبت منك فجميع العبد وطلبت الهبة فانك لا تسقط للمعركة الترابا
 احد ما ابا الدين او الهبة ومثل عنده ايضا لا يعود الدين خلاص الرجوع في الهبة لانه حق الرجوع ثبت بمقارنا للهبة في الرجوع بقية الهبة
 لم يكن يعود الدين وما بقي الورثة يعنى الهبة تحت المقصود على حال الموت والدين كما سقط قبل ذلك فلم يعرفه المظن بالاسباب
 من الهبة فلم يجعله ان يكون ولو وصى له من الثلث العبد سقط ثلثه دينه من الثلث الورثة بدل الغرم منه ومن الورثة ثلثه له وثلثاه
 الورثة فرق بين الهبة والوصية في فصلية احد ما انما الهبة كل العبد هو له عليه دين سقط كل الدين اذا لم يجد الورثة وفي الوصية
 سقط ثلثه والثاني في الهبة اذا لم يجد الورثة تاييم الثلث للموصية له وفي الوصية سلم للموصية اما الوفاء الاول انما الهبة بمكة للموصية
 كما لو وجد المطلق للمعركة وهو المملك للواصية فمعه التملك فوجد المسقط للدين في اكله وموالمك سقط كل ما وفي الوصية بمكة الثلث
 غير ان الوصية لا تخلل الا في الثلث فوجد المسقط في الثلث والوفاء الثاني ان المعاوله تشتط وقت الغرم وقد وجد الوصية دون
 الهبة لانه الهبة شقة وقت انسلم الا انه يستحق بعد الموت واذا انقضت في الثلث انتم للورثة ثلثه مشغولا بالدين وبقينا للموصية
 لما انا راعى الدين لان زوال الفضل يسقط دينه وقت التسليم فلم يتحقق المعاوله ولم انا يشاركه في الثلث فاما الوصية
 فنزل كما مات فثبت الموصية لم المعركة الثلث مشغولا وثبت للورثة مشغولا الا ان جاء الفلوت بعد ذلك بعارض ضروري ان الموت لا يستحق
 بالوك شيئا واغنى بالسقوط بعد وجود المعاوله في القسم فلا يثبت لهم من الرجوع ولو كان دين الموصية حسابه والمسلم
 لا انا يترك محمد في الكتاب لكن ان جعل على الرازي في سلبه وقال فيخذ الوصية في الحنفى لا لا الوصية في الثلث في
 ثلثه يظهر الخطا لانها لان الوصية في الثلث في الثلث فكل ثلث العبد سقط ثلثه دينه وذكر ما وستة وثلاثون ولكن ويكره
 ان فيله العبد على عايت فكيف سلبان من العبد للموصية بدينه ووضع الشئ لان حق الورثة ضعف حق الوصية فيظهر انما افقانا
 الغرم ومنها الخطا على قول السهم الساوس فله صاه وصار العبد على حقه لهم للموصية لم يسقط من دينه وبقى اربعة اقل
 العبد ومن ثمانية واربع اقل الدين الا انما ضاع من العبد بدينه وبقى للورثة حالي فكله حقوق منصفه بالوصية صحيحة
 للدين من صاحب الدين من سقط الدين من رجوع الهبة يعود الدين عندك كوصف وعند محمد لا يعود الرجوع في الهبة قد ذكرنا في كتاب
 الهبة محمد ان الدين سقطوا ساقط من كل شئ فلا يفور عوده الا ترى ان السكاح لا يعود بالرجوع في الهبة فكذا الدين الذي في
 السقوط كان في حق الهبة والهبة محظية للدين واذا انقضت صارت كما لم يكن فيعود الدين كما لو شئ شيئا بالدين ثم تم انما
 سجد الدين متوقف غير نافذ لان الرجوع في الهبة من اصله ليلانه بعد الرجوع يرد على بائع بالعييب ولو لم يكن فضي
 في الاصل لم يكن الرد على بائع في الرجوع يعلم الدين لم يكن ساقط لانما يسقط بموعد ارباب لو كان الدين ليقيم عليه
 الوصية من اقيم فضل الوصية حتى يسقط ثم رجع الى سبب الهبة يعود الدين معانا ان قلتم لا يعود فكونا اقرارا بالبيع في كل حال
 فتمجهان قلتم يعود فان فرق بين هذا وتذكر **العبد من رجوع حقه** ولو كان
 بسوط شرك كان اخا العبد على الفقار فلا تخلو ايمان كان شركك شركه مكر وشركه مناهة وعنا وان كانا شركك

للمالك حصة ومكافأة والارث حصة بكمه وفعله والكتاب الحق بمكفه فكونوا على ما كانوا ولهم الجوز وسبعون النصف فيه فلما اذن
 المولى كمال العبد فمعلق به دونه في الحالف فلما اذن الولد تبع حار الا انصارا وبصير اصله بالانفصال ولهم الجوز للام ان يتبع بها
 وان كان له يد لها فلم يتعلق الدين به من انفصل عنها قبل نطق الدين بها لانعدام التبعية ولو كان عليه الف قبل الولاد وقال العبد
 قال الولد للفرقة خاصة لاه الدين الا ولا حقها قبل انفصال الولد فمعلق بالولد والدين الا لا حقها بعد انفصاله فلا يتعلق به ولا يرد
 الولد بمحنة الام وان ولدت بعد الجنابة لاه موجب الجنابة لا يجب رقبته الجائز بل على المولى دفع الجاني بالجنابة دفعه غير والدين
 فلم يمس عليه دونه وان لم يكن موجب الجنابة متعلق برقبه الام لا يتعلق برقبه ولها الصلوة وارث الجنابة عليها بمنزلة الولد ولو لم يكن
 موجب عليها لم يجد دفعه بالجائز فهو بمنزلة الولد لانه بدل رقبته هو ومقتضى عن كمال الولد رها المتفصل عنها الزيادات مسايه منسبه
 على اصول ادها لاه الدين المحيط بالتركه منع وقوع الملك للوارث وغير المحيط بالمنع وقال ابو حنيفة او لا يمنع ايضا لاه الدين وان قلنا منع
 كماله من اجزاء التركه الارباب بالتركه من الدين كما ليس في من امر وجبه قولنا للفرقة الجوز ان منع وقوع الملك في كل التركه لا يرد
 محيط بالفرقة فلا يجوز ان يمنع في البعض لانه لو منع في البعض منع الكل كما قلنا والتركه لا تخلو عن قليل دين عاده فلو قلنا بان لا يرد
 الوارث شيئا من التركه لقيام الدين ابي الا انفصاله والمحيط بالورثه لانه لا يثبت اليد المتصرفه للورثه ومنه علمهم بطلب النفقات و
 والانتفاعات بها فيؤدي لا تعظيم ملكه وفيه حرا لاه الوارث من فطبه يعقبا الدين فصا محاطا بتعيين المال المضاد من المورث
 فاذا عين اسفل ذلك القدر للملك المورث لاه الملك للوارث ثبت بطريق القرون وبالتعيين ارتفعت القيود فكان هذا انفصال
 الدين من مال الورث ومن العبد بالمنع وقوع الملك للوارث في التركه لا عند الحي من زيادته ان دين العبد اقوى من دين المورث
 لعدم دين العبد على دين المولى بخلافه من رقبته العبد من دين المولى اذا كان محيطا بالتركه منع الارث من دين العبد او في لسان
 دين المولى انما منع الارث محبة للمولى والمورث اصله والوارث خلف عنه والملك انما يثبت للخلف عند استغناء المورث او ما عدا
 الوارث ليس بحاجه الاصله من المورث فلا يمنع ثبوت الملك للخلف لاه الوارث يملك مال المورث عند استغنايه وقد وجدوا في
 اه التركه نعم بعد قضاء الدين عايشا وانهم عند انقضاء الدين لاه قدا الدين صار مستحقا بالتركه والمحق في حق الشراكه في التملك
 وما تولى من المال لغيره في ثبوت الملك وما بقي للملك وهذا لاه ان بعض الدين في مقتضى المال للفرقة العثم والثالث من المولى اذا
 يكن محيطا لئلا يتقام دين العبد اليه بصير محط بالمنع ثبوت الملك للوارث وروى اصحاب الامام ع لاه ان دين العبد من
 معنى واعتبارا فاجتماع حصار محط انفصالها وجبه ظاهرا روايه ان دين العبد بانفراجه ما لم يكن مانعا فلكل ما بانفراجه لاه الانفصال
 تافيه في المنع وانما المستغنى بالمنع حاجه المورث وحاجه العبد غير حاجه المورث لما لا فقد انفدت حاجه المورث لما منع الارث
 ثم المالك على اصول احد سائر دين الوارث على عذر الميت مع دين الميت والثاني في دين الميت ودين العبد للمورث والثالث في
 الميراث عبيد من وجوه المورث على العبد من الفصل الاول وانما هذا الحكم ارجل وعليه من الف درهم وركن ابنه عبد الله
 مال له يجره ولا حاد بينه على العبد عناية ساع العبد في تنويه الابن دينه ثم يستوفى الاضنى عناية ما بقي من دين العبد لاه
 المولى محيط بالتركه فلم يثبت للملك للورثه ودين الوارث دين العبد وهو مقدم على دين المولى فكان لاه الدينين كما اقره
 والبلاء للفرقة وان كان دين الميت في طاعة والمسلم بما لا يسقط نصف دين الابن ويستوفى نصفه ولا ما بقيه ونحوه
 دينه من ما يبل ما تان ونحوه فلما لاه الابن من الدين لاه الذي غير محيط بفساد العبد ميراثا من الثاني نصفه ونحوه
 نصف دين الابن الذي في نصيبه لاه المولى لا يستوفى الدين على عده وبقي نصف دينه في نصف دين الابن الذي في نصيبه
 المولى لا يستوفى الدين على عده وبقي نصف دينه في نصف دين العبد وهو مقدم على دينه فياخذ الابن نصف دينه او الام غرم
 باخذ عني ما لا يحق في البلاء نعم منها الملة لانه لو لم يكن على الميت دين لكان البلاء بعد دين الوارث وهو سبب في
 بيت الابن الملة لانه في الدين ملك نصف العبد بالارث والابن الاثر ملك النصف الاخر من الحق نصفه لاه دين الابن في
 الابن الاثر من ما يبل ما تان ونحوه فلما لاه الابن صايب الدين عناية ما كان البلاء منها الملة لانه اذا اثنى على المولى عناية
 الملة تالابيا اه التركه نعم بعد قضاء الدين كما نعم حال انقضاء الفصل الثاني ولو ملك عني دين عناية ودينه
 فتمت الف ووجه لاه العبد على عناية ما يبل ما تان ونحوه فلما لاه الابن صايب الدين عناية ما كان البلاء منها الملة

[illegible]

تقرّف المولى في العبد المأفون

وضار كالو وكل غرام البيت الوارث يقبض دينه من الزكاة لا يصح لانه عامل لنفسه لانه ظهر الزكاة عن الدين وذكر كتاب الوكاله لا يصح
قبضه فان عانى الشهود قبضه رده انا كان قاعا وان ملكه بعد القبض لانه قبضه باذن المدينين والغرم ولو كان على المولى دين من رجل فقبض
عبد يقبض فكله جاز فان اقر يقبض فكله البطلان في بدء صدق لان العبد فيما يقبض من الدين عامل لنفسه لانه قبضه بدينه المولى
ونظر طعن الدين والمولى وما له غير ملك العبد فكله وكبلا عنه وصار كالو وكل غرام الميت عبد من الزكاة يقبض دينه من الزكاة
صح لانه فيما يقبض عامل لنفسه وصار الغرم والوارث لنفسه لرجل غير انا ماد وانما في النجاشي على امره ما لا جرم من الفرح ومع فكله الا جنى
لآخر يقبض حازت الوكاله لانه العبد يصح وكبلا للاجنى يقبض الدين من مولاه في عبد اولى لانه ابعد اليه من مولاه ولو اقر يقبضه
صدق فيه مع نفسه فان نكح عتقه لزمه كذا عتقه لانه هذا دين له فله باذنه المولى ما التوكل على العبد من سلب الجوارح على العبد من فكله
الغرم ان العبد اياه او عبد ابنه او مكاتبه فاق الوكيل يقبض دينه صدق للونه ولو كره عدل ذكره فان فاكوا كل انه اولى ولو كان على
العبد دين الفرح ومع فرض به رهنا وضمانا مما يد مولاه وسكنه يدع سطره من الغرم وسكنه الرهن من مال العبد لانه قبض الرهن قبض
للمدين فكافانه مع سكر صار قابضا لدينه والمولى لا يصح وكبلا يقبض الدين من عبده فكله لا يصح عدلا يقبض الرهن من مدين
فاذا اسكنه يد مولاه كان الدين على جوارحه ايضا فله ولو حق المادون دين فارجح ان يرهن عبدا من بعض غرامه فليباقي المدين
انفاذ كل لو اقر العبد بعض غرامه الباقى المحقق لا يصح لما في ابطاله الباقي عن اللودي فكله لو اقر البعض في الباقي
الحكم لا يصح **فصل** ما يله على قس من احد على توكل الشريك العبد يقبض دينها والباقي في توكله مولى العبد في الخصومة
في دينه اما القسم الاول للعبد التاجر ورجل اقر على رجل الفرح ومع فكله الشريك العبد يقبضه لم يجز الوكاله وما قبضه من
سرها نصفان فان سكره سكره ما قبل التوكل لا يقبض جاز في لواقى البعض يجوز اقره على شريكه ولو سكره التوكل
في دينه سكره ما لم يره التوكل لا يقبض سكره من مال العبد خاصه كالو قبضه بغيره شريكه فعلم ان التوكل لا يقبض جاز لانه
في قس نصيب الام عامل لانه يقبض ملكه المقبوض وتبره ذمة الغرم وانما لا يجوز التوكل بالقسم لانه شريكه الا في غايه الواحد
لا يصح مقاسا فكله لو كان الدين من الحرس لو كره ما صاحبه يقبض نصيبه وقبلا لا يصح الوكاله مطلقا كانه نصيب في الكسبه
للتسك يقبض نصيب شريكه بحكم الوكاله مع تمت الوكاله ومع قس نصيب شريكه وسكره عند سكره على شريكه خاصه لانه قبضه باذنه
فيحتمل ان يقبض نصيب شريكه عند فقو قبضت نصيب شريكه لسكره الهلاك على شريكه فتم في اقره فيجوز اقره للزمنه
والا يمكن القضا الصحة الوكاله بدونه قبول اقره فلم يصح الوكاله واحد الشريك اذا قبض شيئا من الدين المشترك باذنه يكون بينهما
وما توى مولى عليه ما لو وكله شريكه مولاه فكله حكمه ان لم يكن على العبد دين وله كاه عليه دين جاز لانه لا يمكن كسبه عند لا جرم
وعند ما لا يمكن التجر في غير ذلك بحكم قبضه من طهره عليه وقال لا يصح لانه مع زرع باقره قبض نصيبه الا في
ومكره عن ويصح اقره وكله من الباع للعبد نصيبه عاملا للعبد وتكون متناهية والوكال لا تقبض موضع الرقة والحوال في
ان لا تتم شرط اقره لانه عليه ما الباع لا يتعلق بالاقر فان لو قبض نصيب العبد لم يملك الباع للعبد من غير اقره فلا يكون باقره
الكذب وانما يقبض نصيب العبد اذا كاه مديونا في قبض نصيبه فكله عند ثم لقائه قبض نصيب شريكه فاستغنى الرتم عن اقره
فعلم للتوكل كونه في المرات في مما فادى العبد له شريكه استوف نصيبه فجد شريكه فكله الشريك مولى المادون بالخصومة مع
لا يصح واكاه على العبد من لانه لو صحت الوكاله كان الباع كلص للعبد باقره المولى فكله عامله لنفسه فلم يصح التوكل
لو قبض المولى نصيبه الا في ثم هلكه يد سكره من مال لانه امينه والى نصيبه العبد ولو امر رجل مولاه العبد سعى للتم من العبد
ولا دين على العبد لا يجوز لان الملك يقع للمولى من كل وجه فكله فكله عامله لنفسه فلا يصح وكبلا وله كاه عليه دين جاز والغرم
على الامر لان الملك يقع للعبد والغرم فكله عامله لنفسه فكله عامله لنفسه فلا يصح وكبلا وله كاه عليه دين جاز والغرم
مع اولاه اما لا دين عليه فلا الملك يقع للمولى وان كان عليه دين فلا من مريم فيه لانه المولى حقا كاه عليه المادون فربما
سامح بالاباح مع غيره الا ان التهم معتبر حاله الا في غير معتبر حاله التنصيص على البيع من عبد لانه رضى الا في
مع عبد مع كونه المولى منها فيه واما القسم الثاني والاكاه المادون وشريكه على رجل الفرح فجدها فكله المولى يخصومه
جاز لانه المولى يصح وكل العبد بالخصومه مع غيره لانه لو كان جميع الدين للعبد فكله مولاه بالخصومه مع المدين جاز

[illegible]

ولود بر الخوف والمحبه فاهلاد الغواضنوا المولى فتمت ولا يسهل لهم على الصلوة في يسوق فاد اعنى السق

فما عساه ووجه مولاه جان ونفذ لانه لا حق للمعزة عن التيقض لاه العبد مكر المولى ولم يتعلق حق الفرم به لا بد ولا منصف
ولا له حق لستفا الدين من رقبته لاه الدين موجب عنه مطالب بالبقاء فاذا اهل الدين ضمن المولى قيمته لاه بيع المولى وجر
بعد وجود سبب بثوت حققة المطالبة بالبيع او الاستسعاء ومن الدين فاه الدين واجب صلا البيع لكن تأخرت المطالبة
بالاجل ولولا بيع المولى والا لثبت حققة رقبه العبد بسبب بيعه السابق عجز واعى لستفا حقهم من رقبته العبد اذا دين مولاه
لم حققة دينه فالمولى يعنى حققة العزماء لهذا فاه رجع المولى في هبته لم يكن لهم على العبد سبيل لاه وجه المولى لما فسد ولم يكن
للعزماء حق التيقض كما بمنزلة ما نفذ باذنهم فانتقل حقهم من العبد لاه القيمة فان اخذ له من اخرى بعد ما رجع في الهبة فله
دين ببيع وعنه دين الاخرى دون الاولين لاه الدين يدر الرقبه والرقبه بالاذن الثاني صارت مشغولة بدين الاخرين
خاصة لانها فرغت من شغل الاولين لاه المولى لما ضمن القيمة للاولين فقد برى العبد عن حقهم ما دام رقبته لاه وصل اليهم
بدر الرقبه وكانت الرقبه مشغولة بدين الاخرين حاصله وكاه عنها لهم خاصه والقيمة للاولين خاصة فاه كانت المولى ولا
ما له غير العبد ببيع وسرى بدين الاخرين فاه فصل شى كاه للاولين لاه الحق ما م مقام الرقبه وقد اجمع فيه بين العبد
ومودين الاخرين ودين المولى وهو القيمة للاولين فيقدم دين العبد في القفاه واه كاه على المولى من سوي ذلك فرب فيه
عنه المولى بدينهم والاولين بقتمة العبد لاه الكمالين المولى وقد اجمع فيما بقى من الحق ومضاف عن انهما الكمالين في كل واحد
بقتمة ولو وهب العبد وعلية ان حاله والفوا جله فلما صاب الدين الحلال سقطت الكلاله عنه واه كاه في نصف الرقبه
ولكن الحق النقض في الكمالين لا يفر عنه لانه من نقضه في النصف فاعا سباع بدينه نصف العبد وفي نصف العبد من بيع باقره
انقص من قيم نصفه من بيع جمل لاه الاستسقاء في الشرى بثلثا وشرى به الاشياء من ولو عينه المومس لم ضمن المولى لصاحب الام
نصف قيمته لان حق نصف العبد والتعقيب عجز في الوصول لاه فاه لم يحد من الاخرين رجع في هبته بلع نصفه لاه بربوع
المولى في الهبة عاد الى قدم ملكه فبذره يعنى لصاحب المولى فحقه فاه اعجز به المومس لم يرجع في هبته يعنى المولى
رجع قيمته لصاحب المولى فاه نصفه فاه نصفه تلف عند المومس له فان العين من الادى نصف ولو تلف
سلك العبد يعنى له نصف القيمة فاذا تلف عند نصفه بالاعو راه يعنى له ربع القيمة وبيع نصفه في دينه لاه نصف
واه اعور بعد ما رجع هبته لم يعنى المولى شيئا لصاحب المولى وساع له نصف اعور لاه بالربوع عاد العبد لما قدم ملكه
فقد ارتفع السبب الموصى للضمان لانه عاد حق الفرم في البيع والاستسعاء كما كان ولهذا لو هدر الكمالين بالواهب
الربوع لم يعنى هكذا اذا ملك بعضه ولو كاه عليه رطلين الفحاه والف ساجله فهو له هدى وقيمته كاه للاخره منصف
الهبة وساع العبد فسترة الدين بقتمة الهبة حق والبقاء للمولى والاشئ للمومس له لانه من نفذت الهبة ضمن
ابطال حق الاخرين رقبته ببيع واستيفاء مكانه نقصان وللخ المومس له وهذا في المومس له لاه دين المومس لم يرد
بالهبة فلا يعود وعند اخرون يرجع بدين المومس له لاه استسقاء الهبة بقتمة احد الطرفين معتبرا باستسقاء الربوع
الواهب ولما انتقضت الهبة بربوع الواهب عاد الدين عند له يوسف ولهم عند محمد فكذا اذا انتقضت بقتة الفرم
ولما عاد الدين عند المومس وبيع العبد كاه الدين من مولاه بدينه على حقها به وعند محمد لم يرد دين المومس له بل
حق الفرم للاخرين متعلقا به خاصه فينتج من ثمة دينه حاصل لاه المزايم والباقي للمولى ولربيع الواهب هبته لم يرد
عند محمد وعند له يوسف يعود وكذلك لو كفل عن العبد بدينه فهو له العبد من صاحب الدين وقيمته منه في رب
الكفيل لاه العبد بدينه الدين لما ملكه صاحب الدين وبوله الاصل فهو له الكفيل فان رجع الواهب هبته لم يرد
على الكفيل لم يذكر خلافا ونص في الزايات انه يعود الدين عند له يوسف وعند محمد لا يعود وكذلك على هذا الخلاف
اذا وهب العبد لاجل من مولى الجناحه لم يرجع في الهبة لاجل ان البراءة عن الدين بغير عوض لا يحتمل الاستسقاء لانه سقط
الدين والساقط متعلق فلا يتصور عوده واستساقضه كالطلاق والعتاق لا بد يوسف ان البراءة قبل قولين فيقت
البراءة لا يحتمل الاستسقاء والبراءة منها تقع للعبد لاه الدين في ذمته فيعتبه فتولد البراءة لا قبول المولى الا ترى ان
الفرم لو ابر العبد على الدين فزده العبد وقبل المولى لا تثبت البراءة ومنه لم يوجد قبول العبد لهذا البراءة فلم يبق البراءة

فإنه يقتضي باستقصاء الهبة كالملكة أن يملكها الوكيل ويطلقه في حقه في الرد بالعيب فاما إذا وهب العبد المدين من اجبي
فأجاز ما الغرم ثم رفعه في هبة لم يذكر محرره وأصله المباح فيه قبل موطنه هذا الخلف وقد يعود الدين بالاتفاق لأنه لم يبر العبد عن الدين
وأيضا برعي المطالبة ان الحق بيد المولى للعزما وان يتبعوا بدنيهم بعد الصق علم ان البراء تقع على المطالبة لا على العبد الذي والابرا من موجد
المطالبة تحتل الغنى كبر الكفيل ولو باع المولى من احد صا بعض الاخر البيع ساع ونظم التي سنما ولا سطر ما من المشرى من الذي الدين
اشتمل من رتبة العبد التي لما بينا على عبيد الف موجه له لرجل فباع منه بعدل او كثيره جل الذي اخذ التي من مولاه ولم يكن عليه
ضمان القهر ان كان التي اقرب من الذي لا المولى باع برضا صاحب الذي لان لم يقدم على الذي من المولى فقد اذن للمولى بان يبيع العبد
في البيع انما حصل اذن الغرم فصار المولى كالوكيل عنه وكاه التي للغرم ولم يضمن العتم للغرم لان هبة تحول من العبد الى التي براءه
ولانه فصار كالذي اذناه بالبيع مرا جبي فان التي في يد المولى لم تكن له على المولى سبيل لان التي امانه له لان صار كالوكيل
عنه ولو كان على العبد من الاخذ من المشرى فله وانه اخذ المشرى التي وضى المولى للاخر نصف قيمه العبد لان لو باع العبد
من الذي جبي باذنه او صام حله منها فله نصف التي وضى المولى للساكن نصف قيمه العبد فكذلك اذا باع من احد الغرمين
فالذي اصر على التي اخذ اياه بالبيع منه ولا يشاك احد مما صاحب وان تولى هبة لان حق المشرى تحول من الرقبة الى التي في ذمة
المشرى وحق الاخر تحول الى القتم في ذمة المولى فالذي اصر وصبا في ذمتي مختلفين سيئين مختلفين فلا يكون بينهما شرك وهو عيب
الما دون او اوجرو عليه من الاصل بل صوله بان فاذا حصل الذي ضمن في حقه في الرد الذي دون الاجارة فان هبت منها احد فلم ان
ينظم الاجارة الى الرق من عقد لازم لانفسه بعد ما والاجارة عقد غير لازم فينسخ بالافعال الا ترى ان الرد هو اذا الحق دين
فادع فيبيع الاجارة فكذلك لحوق الذي بالعبد المستاجر عند ان حاجه الغرماء بالبيع رقبته عز ومعتبة لان مقدم حق الغرم على المشتري
اولا لان حق الغرم على المال العيب وحق المستاجر المنفعة والعيب غير من المنفعة وصار كالتي اذا اجر عبيد لم يحدد من ماله يكون
عند الغنى الاجارة وهذا اول ولو باعهم اشتراء او انتقال لم يخلو من لم يكن لهم على العبد سبيل وضمنوا المولى فحقه الا ان
يبرده عليه بالعيب بقضا او بخيار لان صوم قد يطل على رتبة العبد بالبيع ويرى العبد على الذي مالم صق وبيع المولى فينسخ في حق
الغرم والعبد له الاقالة والرد بالعيب بالرافع ببيع جديد في الثالث والغرم او العبد ثالث فصار هبة هبة كان للمولى
لمن العبد ثانيا بعد ما بعه ولو كان مكذبا في ضمان القتم للغرماء على المولى وبراء العبد على الذي مالم يصدق على حاله فكذلك هذا
فاما الرد بقضا او خيار فينسخ في الكل فصار كان البيع لم يكن من الاصل **باب كيف يتم الماذون**
ماذن المولى والبيع فيه المبسوط واذا ضمن العبد باذن مولاه لرجل فعليه ان يات بطلان وان يصف
فكذلك فانه صامق وعليه ان يدفع حاله فباع العاطف بالقدح الثالث لا صاحب المار ويستوفى منه فانه يات ولم يقبضه مع
على الغرم والرد هبة ما كفل بطلان كذا باذن المولى كفاه بوجب الضمان في الثاني والكفاه باذنه المولى جازين حاله او موجه
لونه وصح الضمان على الكفيل مستند الضمان لا وقت الكفاه السابقة للضمان حكم الكفاه والحكم ابو استند اليه سيرة اذا
المستند اليه ظهر الذي الذي لزمه بالكفاه والحكم ابو من جهة المولى كما سابقا على الذي العبد فمخلصوه من العبد ولو اذن بعد
فكذلك نفس رجل حاله او لا اجل غرم المولى جاز وليس للمكفول ان يستقضي البيع وسع العبد في المشرى حيث وجد فافق
في الكفاه ومعنا عيب في برده المشرى ببراءه له حق الكفيل والنفس ويطل بالبيع فانه يمكن استفاقة في ملك المشرى
بان يطل اليه بتسليم نفى المكفول له لان المستحق بالكفاه بالنفس سلم النفس للرقبة العبد فلا يمكن بقضا البيع عليه في الكفاه
فاما ان المستحق في مال المار يتعلق برقبته او كسبه وكاه الوهم فنفس البيع الا ان الكفاه بالنفس ما بعد عينا
لان المطالبة بتسليم نفى المكفول له وربما حبس عليه سقا عدنى حزمه المولى وكان عينا كالنكاح واذا امر عند ان تكفل
لرجل بالنفس على رجل علان المطلوب ان يات ولم يود المار فالعبد صامق ما باع المولى من ربه المار حاز والتي للمولى بفعله
ما شاء لان لو باع من ربه المار قد وجبه دينه موجه جاز ببيع وكان المولى احق بالتي مالم يخل الا بعد اذا باع من المكفول
لم قبل وجبه دينه على العبد لان محو بيعه ويكون التي للمولى او لا التي يدر على الرقبة فلما جاز برفقه فلا يجوز
في بردها اول وان يات المطلوب ولم يصفى دينه رجع الطالب المشرى على الساج بدنيته عن فان كان دينه اكثر من عتمة

المشتري والعبد يدب و البايع غايب كان لهم ان يضمنوا قيمه عبده و علم هذا الخلف في المشتري اذا باع الدار بشئ فباعه
فليس للبيوع حق الفسخ عند غيبة المشتري الثاني عند ما خلا فالابو يوسف له ان المشتري ملك العبد بالشراء والقبض
بدليل ان ينفذ نفاذاته المختصة بالملك فيه فوجب ان ينتصب فيها الى يد حقاغ العبد وان نفى ذلك فسخ عقد جري بينهم
ومن البايع وذلك لان الفسخ يرد على حكم العقد وهو الملك حقيقة لا على العقد لانه كما وجد لا شيء وانما كان فسخه كيف يقصور
والملك للمشتري فلكون الفسخ واردا على حقه وهو حاضر فيصح الفسخ كما في الرهن لهما ان العقد ان يفسد فمابين البايع
والمشتري صحيحا معتبرا لصدور ما لا يمكنه والاصل في نفي العاقل المختلف ولو الاعتبار الا ان الغرض من الفسخ هو
الابطال لصيانة حقوقهم فلا يمكن ادمها فسخ هذا العقد لا يفسد منها الا ان الفسخ ابطال الملك على المشتري وهو غائب
والاطال يعرف محتمرا واد قال العبد واعادته الى ملك البايع وانما لا يملكه من ملكه وهو غائب فيكون فيه قضاء على الغايب باللفظ
وذلك بالمراد ما اخبايع الراعي المرمون بغير رضا المتهنى وسلم الى المشتري هل يكون للمتهنى حق الفسخ بغير حق الراعي
فالمراد علم هذا الخلف في البايع المرفوع العقد موقوف على ايجاز المتهنى وليس للمتهنى فسخه ظاهر لانه ظاهر في ابقاءه موقفا
على ايجاز المتهنى لا وقت فكان الرهن ماسا على السوم وحقا روايته النوار له فسخ البيع في حق نفسه في حق اعادة الرهن
الابعد اذ لا حاكم للاضحى العقد في الراعي والمشتري فلا يكون فيه قضاء على الغايب ولا ابطال الرهن على الغايب
وعند حضرتهما لا يفسخ الا على هذا الوجه فلا يشترط حضرتهما لفسخ العقد وهنا خلافه ولو باع المولى بغير موافق غيبة
المشتري فاشا واضمنوا المشتري قيمته وان اشا واضمنوا البايع لانه يقدر من كل واحد منهما ان يفسخ العقد لانه البايع انفسه علم
العبد بالتسليم لا غير بغير اذنتهم والمشتري يقض عبدا هو حقه وعلمه بغير اذنتهم فان ضمنوا البايع قيمته ثم ولى المشتري
بغير اذنه على البايع فالبايع بالخيار ان اشاء سلم لهم ملك القمه وان اشاء رجع عليهم بما و باع لهم العبد لانه المولى
اد الرضا ان كان لا يستفيد ملك الرقبه ولكنه يستفيد ملك النصف فكون شرط ومبادل معنى كره المال اذ المشتري
رضاهما مال المضاربة ولا ربح فجاز لانه يستفيد ملك النصف ولو ملكه من جهتهم بالبايع حقيقة وباعه ما غير ثم
يد عليه المشتري بالعيب بقضاء كانه اريد على الغرض وياخذ منهم بدله فكذا هذا ولو كان مولا علم ببيع حين باعه
ثم رده عليهم فان ضمنه الغرض قيمه العبد صحى كان له ان يرجع عليهم بالقيمة وان كانا ضمنوا فبغير علم ببيعهم لم يكن له ان يرجع
عليهم لانه الاول يصل الى مثل ما ضمن ولا بد منه الرضا بملكه فبغير علم بالبيع باء الرضا جبرا او كرها
في جهة الغايب فكانت هن مبادله جبره جابر فلا يدر على رضاهما بالعيب فقط اعتبار علم بالعيب حكما وفي الثاني وصل الى
مثل ما ضمن فلم سقط اعتبار علم حكما لانه يوجد منه فقه صحيحا لانها مبادله عادله لا مبادله جبره جابر فصار مشتري ما ضمن
علم بالعيب فصار رضاهما بالعيب وان ضمن الغرض المشتري قيمته رجع على البايع بالثمن والعبد للمشتري لا للبايع لانه ملكه
باو الرضا وصار كغايب الغايب اذا ضمن المالك لا يكون له ولا على المقتضى سبيل فكذا هذا فان وجد المشتري
بغير اذنه على الغرض لانه ملكه مملوكة الام فوزه بخيار بعد اتمام الغرض البايع القيمة لم تكن للبايع ان يرجع عليهم
من القيمة بغيره ولا كثيرا لانه بالهنيئ جري سنة ومن الغرض مبادل حكمه ولو جرى سنة مبادل قصد فباعه
المولى عن غيره على ان المشتري بالخيار رد المشتري بخيار الشرط لا يكون له ان يرد على الغرض لانه ليس سنة وبين
الغرض صار الشرط فكذا منذ اول اعطى المشتري جبر العيب ففسخ موقوف على ايجاز الغرض البايع وروي عن مالك
ان ينفذ عقد لانه هذا الشرط صدر مما لا رقبه ولكن يعلق به حق غيره ففسد الملك للمشتري ملكا تاما وفيه
ظاهر الروايات ان باعتبار ملك الرقبه منذ الشرط صدر من المالك وباعتبار ملك النصف وتعلق حق الاستيفاء رقبه
حصل من غير المالك وكان هذا الشرط صادرا عن المالك من وجهه ومن غير المالك من وجهه فافاد ملكا موقفا فيستوفى
المنق لوقوف المالك بخلافه في المشتري من الغايب عند محمد لان الثاخذ حصل من غير المالك باعتبار ملك الرقبه
والمالك النصف فلم ينفذ المشتري ملكا موقفا ولو وهب المولى عبدا من رجل وضمن القيمة لغرضه ثم رجع هبته ثم وجد
بغير اذنه علمه اشاء لانه ملكه من جهته بطريق المبادل فصار كالمملك بالشرط منهم حقيقة فان اعطى ثم وجده

بهذا الفضل لان حق الغرم نحو المنة لا غير فتستوفى بقدر ذلك وجوبه عينا فوزه **باب** واذا فتنه باع العبد له بدينه ولو ملكه
 التي عند البائع ثم وجب المشتري بالعبد عينا فوزه عليه اهـ اشارة ولم يكن له عليه من المثل شي وباع العبد نفسه لانه لو رجع المشتري
 بالثمن على المولى فخلط له اذ يرجع عليه بالثمن فانما لانه باع للمشتري فكونه وكله في بيع العبد فلا ينفذ الرجوع ويقتدر رجوعه على
 بيع العبد بدينه فان فصل من غنمه شيء اخذ من دينه لانه العبد من بيع من صاب الدين والتمس مثل الذي يجوز له ان يعلق بدينه
 ويوفى بالثمن فناء المثل شي وبقي الدين في ذمة العبد له الذي يدل عن المالية للمثل الزم فيقول ما يعلق بالثمن ولا يعلق بالثمن ولا يعلق
 له الزم كالوبيع من الاجنبي بل ان الغرم او باع القاطع ولم يزل لو ملك المثل قبل الوصول الى الغرماء فلم ان يسقط العبد منهم الا انهم
 لا يغير نفاذ الدين في ذمة العبد اذ دام في ملكه في حق الاستيفاء لانه لا ينفذ في حق عاقل ملك الغرم بالرد وعاد العبد لا يقدّم ملك
 المولى ظهر بان في ذمة العبد في حق الاستيفاء لانه لا ينفذ في حق المولى من النقصان لانه لا يغيره وكذا في البيع
باب في القاطع رقبته العبد المادون وكيفية
 في بيع القاطع وامنه والثاني في بيع المولى **فصل** وبيع القاطع العبد المادون من كان في ذمة العبد كسب حلف في بديونة او اياه
 غائب يرجى فوزه او ديني حال يرجى فوزه فانه متلوم في تقديم او كخرج لانه غير يوم ضرر ابطال ملك المولى والباطل اذنه وليس
 للقاضي ابطال ملك المثل شي ونقض فاتهم الا ببيع ضرور ولم يوجد وان في النافذ لكان ضررا لغرماء ولكن هذا القاضي ممنوع من ابطال
 الاطراف حتى دفع لعلها مما بالنجوم ولم يقدّر ملك التلوم فله من موصى للمثل القاطع لانه لم يرد شرع مقدّم وقيل يقدّر
 بثلاثة ايام لانه السليم شرط للملك العذر واقل من ايام العذر بثلاثة ايام كان من الخيار ولا سعة الا بغير مولا لانه الحق في رقبته
 العبد المولى حقه العبد المادون لو ادعى انسان رقبته العبد لا ينتصب العبد صفحا في ذلك فلا يجوز بيعه الا بغيره فغيره زابيه
 فله في الكتاب لانه الخصم في ذمة العبد فوه المولى المادون لو ادعى انسان حقه كسب ينتصب العبد صفحا في حق بيع العبد المادون
 بغير رضاه المولى اذا امتنع عن قضاء الدين ولا يجوز بيع مال الحر المادون بغير رضاه عند المادون لانه لا يرى الحجر على الحر وبيع
 المادون بغير رضاه المولى لا يكون محررا على المولى لانه المولى قبل ذلك كان محجورا من بيع عبده المادون بغير اذن الغرماء فان
 اذا كانت مستقرة بالدين كان للقاضي ان يبيع المادون بغير رضاهما اذا امتنعوا عن قضاء الدين ولم يكن حجر اعلم لانه لا يحرر
 محجورين عن بيعهما فذكر كذا هذا ولو طلب المولى من القاطع ان يرد دينه فله ان يترك عليه عبدا فبني ان يكون له ذلك وان
 في بعض روايات مخففة الكلمة لانه مراعاة حقوق الغرماء وحقوق المولى وصحة في قدر غنمه ولا فرق في حقهم من صول
 من جهة المولى ومن وصوله من جهة غيره واذا خرج المادون الى مصر ولحقه دين في بلد اموار وقال انما المحجور على
 وكذب الغرماء باع القاطع كسبه اجماعا ولا سعة رقبته حتى يحضر المولى الى اقدام العبد على المباشرة مع المثل شي او اقر منه بانه
 مادونه بالتجارت نظاما على الامانة على الصلح فانه السلم لا يبيع الا بملك بغيره كالحق اذ باع شيئا من قال تابعه كان لفلان غنمه
 منه لا يصدق لانه اقرانه سبيل من بيعه لما اقدم على البيع كذا هذا ولا يمين على العبد لانه من اقره في الدعوى لانه اقرانه
 البيع اقرانه بانه يملك ببيع فاذ اقرانه بعد ذلك انه محجور فقد صار منافضا والمنافضة لمع صحة الدعوى ولا يمين
 الا بغير صحة الدعوى ثم للعبد اهـ بيع كسبه بغير اذنه المولى ويقع في ذمة القاطع ذلك فاما العبد لا يملك ان يبيع رقبته
 بغير اذنه المولى فكذلك القاطع لانه المولى ان يتخلص رقبته بقتله ذمه في بيع رقبته بغير اذنه يتضرر المولى بذلك
 ولو باع من القاطع وسكر المثل في يديه ثم وجب المشتري به عينا فوزه باع من اخرى وقضى المشتري غنمه وكذلك لو باع
 مولا بامر من الابن الامين للمعنى النقصان والمولى بعض النقصان ثم يرجع به على الغرماء لانه لا يتوصل القاطع لانه ان
 حق المشتري لاسع العبد وسر بدين المشتري لانه العبد كاه محجور لا يحقره كاه مولا يبدله من غير اهـ الغرم عليه لانه
 من ملك كاه الملك عليه كاه الغرم له من بيع كاه الرهن الا اهـ الامن لا يهبط عليه فلا يفرغ النقصان والمولى عليه العبد
 فيقوم ومولا كاه وكيله في الزم في حق علمه بالحقة الغرماء يعلم لهم كاه الوكيل بالبيع **فصل** ولو باع المولى بغير
 الغرماء وقضى المشتري م جارا الغرماء فوجد في ذمة المشتري والمولى غائب او وجده المولى والمشتري غائب وبعض
 العبد فلا يضمن بينهما حتى يحضر لك في قول المادون وهو ذم البائع والمشتري والغرم وكذلك قال ابو يوسف الا انه يقول ان

[illegible]

والثاني في توكيد المادون مولاه والثالث في نفي الصل المادون مع وليه **فصل** واخابع المادون المديون
شيان مولاه عند وقتة جاز لان هذا البيع يفيد ملك الرقبه والتقر في المولى في كسب العبد عند له روح لانه دين العبد
منه ونوع الملك للمولى في كسبه عنده وعند ما لا يقع فلا يستفيد بهذا البيع ملك الرقبه ولكنه يستفيد ملك اليد والتقر
في كسبه ويجوز ان يفت للعبد على مولاه ومن لانه مفيد لمن الغرام كما ثبتت له الملكة في كسبه ولهذا لو استمك المولى شيئا
من كسب المادون المديون بعضه فكذا هذا وصار جميع المضارب ما لا المضارب مهرب المار بخلاف ما اذا لم يكن
في العبد دين لا يجوز بيعه من مولاه لانه كسبه على المولى رقبه وتقر فلا يفيد المولى شيئا وله اياه عما به شقائب
مثل لم يجوز وكذا المار باخباغ شيئا مما التزم المستقره بالدين عما به يسير او المار باخباغ شيئا من موهن المضارب عما به
يسير او المضارب باع عن لا يجوز شهادته عما به يسير لا يجوز البيع عما به يسير من الفصول الاربعه وهذا الذي كان

عبار جمع عليهم بحصة العيب كذا الشرح المحقق فان قالوا برد القتم وسع العبد بجميع القتم لهم ذلك وهذا
غير العنق والتدبير كالمشترى منهم حقيقة أو هبة ثم وجد عيبا كان للغواص ان يخذلوا منه العبد ولا يعطون ونقص
العيب فكذلك الشراء وهكذا ولو باع مولا، وصح فسخ الغواص ثم وجد عيبا فلم يرد عليهم ثم فسخ بعيبه ارجع على
البائع بنقصان العيب الاول من الثمن ولم يكن للبائع على الغواص شيء من ثمن العيب وقيل هذا عند المهر وهذا
يرجع على الغواص بحصة العيب ومنه فسخ حله المذكور في الصحيح ومنه ان المشتري عيبا فباعه من غيره او المشتري انما
وجد عيبا ففسخه رجع على بائعه بنقصان العيب لا يرجع على بائعه بل يرد عند المهر خلافا لما وقيل من ان المهر
جميعا ومما نظاه لان المادون بنفسه محمد فيجب ان يذكر قول غيره ولا يذكر قول نفسه والوق من هذا ومنه مسند
الصحيح انه ههنا الغواص يقولون المشتري انما التزم من الغواص بطلب فلو كان عيبا فانه كان عليه ان يقبل العيب
برده علينا فنقبل منك فلا يلزمك هذا النقصان فقام بقبول فقد التزم هذه العروة برضا وطيب من نفسك فليس لك ان يرجع
علينا بذلك قالوا ادعى المشتري عيبا يحث مثله فصالح من دعواه مع المشتري على شيء ليس له ارجع على بائعه لانه رضى
بالتمتع بهذه العروة فكذلك هذا ومنه بعد موت العبد لا يمكن ان يقبل العبد لانه ساكرا فلا يمكن دفع هذه العروة عنه
يقول العبد فانما لزمه العروة حرا او كرسانا فلم يكن راضيا بذلك فله ان يرجع المستفاد وجهان منها عيبا فذون فيه
التجارت وعليه من واحد مولى غائب فخر الغرم والرباع بغير الحاضر دون بغير الغائب فباع نصف الحاضر ببيعاه ففقد
الغرم ثم قدم الاخر فباع بنفسه بغيره قال يردى من ذلك ان الغرم بلفظه وبقي ما تاتى من المشتري الاخر فستويان الاداء
ولو باع القادم بنفسه بغيره ادى الى الغرم ثلثاه الى الشريك تاتى ونقص ما يرضى بينهما نصفان ولو باع مولا من رجل بغير
ثلثين واذا لم المشتري في التجارة ايضا استدان دينه فلفظه الاولين نفى البيع فيه وبيع في دينهم ونفى المشتري
للفوا الاخرين الا في من دينهم ومن فسخه لانه غرم من دينهم حيث لم يعلم من دين العبد وكذا لو باع عبد سقا ففقد الاداء
عليه فاذا لم المشتري في التجارة فله ان يفسخ البيع نفى البيع فلفظه ولا يسبيل للغواص عليه وبعض المشتري الاخرين القتم
ومن الدين له البائع ماضى بدينهم لانه صار محجرا على البيع والمشتري قد رضى بالمهر في دينهم بالعبد بالاذن في التجارة

وبينهم وبين عليهما العتمة بالبيع فكذلك هذا ما
المسوط ولو بلغ الغائب كسب العبد المديون والولي فالبعض مفر وأكبر الأذى سالهم العاطي البينة على الأذن فإما أقاموا
والإرد وما قبضوا إلى قول الواحد الهداية المعاملة لا تكون حجة متى لو زعم في خبره والحوالي أنكرا الأذن فقد نازع البينة
في خبر فلم يثبت الأذن بقوله العبد فكذلك هذا كسب العبد مفر وأكبر الأذى سالهم العاطي البينة على الأذن فإما أقاموا
لأنه لو لا يبيع مع مال الغائب ولو بايع العبد رجلا فقال الرجل انت محجور عليك فلا ادفع الكسب الثمن أو المبيع وكذا به العبد
فأقول للعبد لا معنى عليه لأنه أقام البائع على البيع منه أقدم منه بأنه ما ذوق في التجار لأن الإنسان لا يبيع المحجور قالوا
ادعى بعده فكان محجور صار منافقا والمنافق مضع صحة الدعوى والعين لا تجب البينة صحة الدعوى ولا يقبل بغير الرجل
أنه محجور لأن البينة لا تقبل إلا بعد صحة الدعوى ثم بعد فاقا صدم العبد فقد تضاد قاعا على المحجور فثبت
المحجور وبند البيع تضاد قاعا على ذلك لأنه حجة في حق ما ولو لم يعلم أنه حراً وعبد حجة لحقه دين ثم قال أنا عبد محجور على وصدم
فلا والله وكذبها الغرام بسطل دينهم وقالوا أن نفذي أو يبيع لأنه محجور السباقر على نفسه بالرق وصدقه للمقرم فيصير عبدا
له تضاد قاعا على ذلك لأنه من الغرامة لزم المحجور من حيث النظام لأنه الظاهر هو الحرية بتمامه فلو لم يثبت الدين وثبت له حق
فسفه الدين لكأن باعتباره الظاهر لأنه الظاهر هو حر والعبد بالانقرار بالرق على نفسه بقر على الغرامة بتأخير دفعه لما بعد
العق في حق أقرا على نفسه ولم يبيع على غيره وهو الغرامة فلا بسطل مفرم في استثناء الدين ولو جنى وقال أولى الجناية أنه
وما أنا عبد فلا لا وصدقه فلم يطره في صاحب الجناية لأنه لما أقر الجاني أنه قد أقر بطران العبد على الجناية فإما جناية
الحق لا يتعلق برقتة وأقربا إلى الجناية عن الجناية وإنما ادعى هو صاحب الجناية أنه ما أقر عاقلة ولا مال له والعاقلة لا تقبل بغير
باعتبار الجناية وإنه ثبت البينة فلا واقد عاقلة هو صاحب الجناية لأن فيه الجناية لم يثبت بالبينة وإنما يثبت بظهور الحال وإذا وجد

واعاد العبد والمائة الصبي وتعرف العبد المحجور في مال مولاه. فنف على اجازته لان نفقه وقع لولاه لان حكم نفقه من مالكم
لا ينفذ باذنه وضار العبد شرط البدر على المولى لان البدر في المعاوضات انما يكون مشروطا على حصول المبدل فصار المحجور
مرفا من العون لغير اذنه فتوقف على اجازته فان اجازته المولى نفذ عليه وبكون العبدية على العبد لانها العاقبة وصار كالنفقة
فمن عدا المحجور عليه متاعا اذن مولاه من التجارة لم يجز شراؤه لان الاذن اجازته لا بشرته وساعاته في المستقبل لان الماضي
لولا انفصل شراؤه متجلي في شراؤه موقوف فان اجازته العبدية انما بعد ذلك جاز لاحتيانا وكذلك لو اجاز المولى
وسكنا ذكر في النكاح اذا تزوج امرأة بغير اذنه مولاه ثم اذن له بالنكاح فاجازته محوز الاحتيانا وجه القيل ان هذا العقد
يكون على اجازة المولى لان على اجازة العبد لان توقيف العبد على اجازة العاقبة متحمل في الاستفاد الاجازة المولى وجه
في الاحتيانا ومساواة الاذن بالتجارة اذن باجاء التجار لان الاجازة تحاز كانت العقد ولما اعطى اجازة بيع شيء من كسبه
ولان ما هو المقصود من الشراء حصول الاجازة فتكون الاجازة باعتبار المقصود بجاز مع فيملك الاجازة باذن المولى
فصار اجازته كاجازة المولى لانه يقوم مقامه في الاجازة ولو لم ياذر ولكن اعتمقه لم يجز شراؤه وان اجازة وكذلك لو
اجاز المولى بعد العتق او اجاز المهر لان الاجازة لاقت عقدا منفصلا عن فسخه لان العتق لا ينفذ في تنفيذ على الوجه
الذي انعقد لان الشراء انعقد على ان يقع الملك للبيع الموهوب الذي سق من فسخه ملكه ولو نفذ بالاجازة بعد العتق يسخى العتق

تمتلح حق الغير فسد على النصف من جهة مستوى فحقه الحيازة الميسرة والقاضى تمكن التمتع كالتحريم
 في حق من يتم بالبيع شهادته بالقبيل والكثير والعبد المأذون منهم بالميل الى الحق وايقاع على الغرض والمال يبيعهم
 بالميل الى الورثة ورسلهم منهم بعد ما صار المأذون وضابطة بالميل المأذون وقصد الاضرار بالمضارب واذا لم يكن بيع المأذون
 مفعولا بغيره يبيع في حق المولى كما كان المتعلق قايما اما ان يتم العتق فاما ان تنقضي البيع لانه العبد سيع ملك نفسه فجاز لان
 امره يتبعه العتق او تنقضي البيع صيانة لحق الغرض لانه المأذون ليس له ابطال حق الغرض وليس له ولاية ابطال حقهم
 وقيل من انقضى له ما وعنده 2 وجوب على المولى البيع وانما المولى العتق وعلى هذا الخلط فاذا اشترى العبد من مولا
 بمأذون سيرة وهذا بناء على ان المولى من عبده ينزل منزلة الوارث مورثه ولو باع المولى شيئا من وارثه قبل العتق
 لا يجوز عند 2 وجوبه وعند ما يجوز ولو كان استهلك المتاع المبيع لزعم تمام العتق لانه المولى يبيع من تميم العتق ويبيع
 البيع في حق استهلكه فقد تعدد نقصه فيلزم تميم العتق ولو دفع العبد لمولا مضاربه بالنصف فربح فقال اخذت
 راسي مال ونفسي من الربح صدق في ذلك ولا يصدق على ما يدعى المولى من الربح فياخذ منه ولا يشاركه عنانا
 فلو لم يمانه باخذ وانصف للمال المضاربة والربح كله المأذون المولى والامير من ادعى رد المأذون كان القول قول
 المأذون فاذا صدق صاحب المأذون اولى ولا يصدق في الخلط بل يدعى المولى لانه الامير يصدق غرض المأذون
 على ما جاز ولا يصدق فيما يدعى من الخلط في شيء من مال غرضه بغيره لنفسه او لغيره لنفسه كماله المودع
 واذا اكل العبد وكيله سيع عبده فباعه من مولا باكره من قيمته ثم جحر على عبده فاقرك الوكيل بالقبض لم يصدق
 الغرض فاقرك صدق والغرض انما يجرى على العبد في حق العتق حق العبد بديل المأذون لو دفع الغرض اليه من المولى
 كما لو دفع اليه قبل المأذون في حق العتق بعد المأذون حق العبد كاه الوكيل العبد ولا يبيع اقرار العبد بقبض الشيء من المولى
 يبيع اقراره وكلمه فاما بعد سيع العبد لم يبق العتق حقه وانما يبق حق القبض للغرض وكاه سدا وكاه الغرض ويجوز
 اقرار الغرض بقبض الشيء من المولى فكذلك اقراره وكلمه ولو باع المولى جارية عبده المأذون المديون وتولى العتق
 فاقرك العبد انه امر مولا سيعه لم يبق المولى قتمه ولو انكره منى لانه العبد اذا صدق فقد حكى امر الملك استيناف
 الحال فانه لو استأنف امره الى ان فانه مكره انشاء واستينافه فصدق فيما حكى كزوج المعتد له اقراره واعتكره
 المرأة منها اذا كانت الحاررية قايما ولا يدري حالها وان كانت سالكة فليصدق لانه هو المأذون المولى لطلب اطلاقه
 والصحح انه لا يصدق لانه حكم امره لا يملك استينافه فانه لو امره ببيع الجارية وبها حكمه لا يبيع فلا يصدق
 في العتق ان عتق المولى ولو كذبه العبد منى المولى فتمت لانه انصف مال العبد والغرض عليهم بالبيع والتسلم لانه لم يثبت
 اذ العبد باذان مضار قايما وسما بغيره فانه قال لم امره ولكن اخذت البيع اه كانت الجارية قايما فان لم يبيع
 المولى والامير بغيره منى لانه البيع انعقد موقوف على ايجان العبد فانما يعرف موت الجارية بن موقوفه كالكاه المأذون
 لا يطل عند وقوع ذلك فذليله لا يطلوه فيعلم انه الاجان لانه لا وقت عقدا موقفا ومن علم هلكه كاه فاجان
 لاقت عقدا موقفا لم يبيع الاجان فلم يبق المولى على العتق لانه سما بغيره فانه ولو جهر عليه فقل العبد كنت امره
 بالبيع لم يقبل لانه حكمه لا يملك استينافه المأذون فلم يصدق وبق المولى ضامنا وكذلك لو اقر بعد ما يبيع الغرض لم يبيع
 ولو امره مولا سيع عبده فباعه ثم اقرار العبد منى المولى من المأذون خلف المولى على ما يقول فانه خلف المأذون
 منى المولى لانه المولى تقر بغيره المأذون منى المولى بقبض المأذون كاه دعواه براءه المأذون بقبض المأذون كاه
 البراءة بقبض نفسه ومن كان القول قول المولى بقبض المأذون فكذا هذا **وصد** واذا باع صبي ما ذوه من ابيه عبدا با استيناف
 النشئ فجاز لانه تعدد صيانة بياعانه واشترته عما سغاب النشئ فيه فلا يعتق فذكره افياد عقوده ومن
 محتاج لانه تبايع معارفه كاحتاج الى مبايعة الاجانب ولهذا لو باع الاب ما لم ينع ما سغاب فيه النشئ فجاز فاما
 اذ باع منه باقرا من فتمت بالاسباب النشئ فيه ذكره بعض الروايات انه لا يجوز بالاتفاق ومن النشئ في بعض
 انه يجوز عند 2 وجوبه وعند ما لا يجوز ولو باع من الاجنبى بالاسباب النشئ فيه يجوز عند 2 خلافا لهما

تشریف الماذون بعد ما حج عليه الميسوط عليه السلام في قصور الخلد اعدا
 في الاقرار بعد الحج والثاني في البينة منه ولا يستلزمه والثالث في الحضور وقبض الدين
 لم يفرق بعد ذلك بعض ما بين فافر بين او وديع او مضاعفة او استلزام لا يلزم شيء عند ما قيا او قال او مضاعفة
 كما بالملحاح الاقرار بالدين والوديع والبضائع تحتها الما اقرار العبد بالكسب انما يصح بالاذن له المحجور ممنوع
 عن المعرفة كسب يدين له صار ملكا للمولى ولهذا اقر المحجور بالبيع لا يدين من الكسب اوباع لا يصح ومنه ان بقي الكسب
 في يد فقذال الاذن فلم يصح اقراره الا بالملحاح انما معنى الما يدين كسب الماذون واما حج عليه لانه لو كان عليه ديون بعض منه بعد
 الحج واذا بقى كسبه فوجب ان يصدق اقراره فيه لانه اقرار نافذ حتى اكسب الحاجة لانه كل كسب اصبحت كسبه بالملحاح في ملحة
 ووديعا للعبد منه ومن الزمان وان يذهب اللغات للعبد لا يصدق على كسبه بعد في حال الاذن فربما يجمع ما عظيم في يد الما يدين
 في حج عليه المولى فلو لم يحج اقرار بعد الحج في الما الحاق الفرز بالعنا فانه تارة فيهم الما بعد العنق وتقرر به العبد فانه يلزم القضاء
 فالصالح ما من عني وكان سبيل ديونه ان يفتق من كسبه في ولما اجاز اقراره بكتيفاء الدين الى وجبت له الما يدين في حال
 الاذن وقبض الوديع الى كانت له عند الظن بمولى في الفرز عنه ومن الظن بخله في الجارة لانه ليس في القول بطلان
 بانه في مزايا جود وكلاف رفته فانما كسبه لانه لا كسبه ولو اقر بدين حادث بعد الحج وعليه في معروف وجب عليه
 حال الاذن لا يصح اقراره بدين الحج لانهما لم يتاوبا لانه اوصافا وجب حال الاطلاق والافرو وجب حال الحج فكانت منزلة
 به الصم مع دين المولى ولو اقر بعد ما حج عليه وكانت في يد الفرزها مولاه انما كانت حديدهم لقله ما عني لم يلزم شيء
 لانه حجرا فربعت وليس بين من كسب الاذن شيء فلا يصح اقراره لانه صح اقراره باعتبار ما في يد من الكسب لانه في حال
 الحج فاذ لم يكن غيبه شيء لا يصح اقراره انما كانت غيبه في يد لزمه اذ عني لانه اذن المولى منه كرها يعنى كالوهدن في
 صدق الوديعه اذا سكت في يد المولى في بعض لانه لم يخالف في اذ الغصب اذا هلك في يد الغاصب يعني فكذا هذا ولو لم
 فزمنه الوديعه ولكن كان عليه دين ففضلها لزمه اذ عني لانه اكسب اذا كان مستحقا بدين الاذن فهو كالمالك معنى
 الما المستحق بالملحاح صلا كعدم حاله لانه ما في يد شغل حق الزمان فلا يصح اقراره كالواث اذا اقر على مولاه وعليه
 في مستوفى بالترك الا انه يلزمه بعد الحق لانه زعم العبد ان دينه قضيت مما الوديعه يعني اذن صاحبها ولو حج عليه
 فبذلك العناق لرجلين الما بدين الف درهم ولا ارباب من الالف وديعه له فلا يخلو اما اقر بها منفصلا او
 متصلا بينهما وكلا وجب لا يخلو اما ان يقر بالدين اولا ثم بالوديعه او بالوديعه ثم بالدين فان اقر بها منفصلا
 قال لقان على الف وكنت في الف وديعه لقله فبعد ذلك الالف كلها المقر بالدين لانه لما اقر
 بالدين اولا فقد تعلق به حق صاحب الدين وصار جميع الالف مشغول مستحقه فاقرا بالوديعه بعد ذلك يعني
 بطاير حق صاحب الدين فلا يصح اقراره كالواث اذا اقر على مودته بدين الف درهم وغيب الف مما التزم ثم اقر بالدين
 يصح فكذا هذا وان اقر بالوديعه اولا ثم بالدين فالاذن المقر بالوديعه ملابسا ولما اذا اقر بها متصلا فلا بد
 بالدين فاما قال لقان على الف وديعه لقله فبعد ذلك الالف بينهما بصفان ولو اقر بالوديعه ثم بالدين
 بالالف كلها لصاحب الوديعه عند ذلك لانه الكلام اذا كان متصلا ببعضها بعض في اخر ما في حكم اوله
 مستوفى اوله على الف ولا يعطى لاوله حكم حتى ينتهي الى اخره لانه بلغوا اخره فاذا اقر بالدين اولا ثم بالوديعه
 فالبيان وحد الحجة ملكه لانه حين اقر بالدين اولا فالالف لم يزل في ملكه ولا خرج منها فلو كسبه كسبه
 لانه تعلق حق الزمان في حق البيان منه لانه ملكه فستعبر او بهذا الكلام فيتنصف الالف منها ومثلها
 يعتبر لا تفر فيصير موصولا لا يفتصلا فاما اذا اقر بالوديعه اولا فالبيان وجد والالف ليس في ملكه
 بالالف اقراره ولاول طرانا ملكه المولى فاما اقر بالدين بعد ذلك لا تعلق حق المولى بذلك الالف ولا يصح
 ولا الكلام باخره بل ينفذ ذلك المحار ولو ادعى عليه فقال صدقها كما منها نصفين عند ذلك لانه

من ملك العبد لانه سلم منافعه ملكه وحسب الحق في ذمته ومنه فقد تجوز عن الوجه الذي انفق بطر
كالنصف لاذ باع مال غيره ثم مال الملك بطر على ما اذا تزوج العبد بغير اذن المولى ثم اعقبه المولى بفقد النكاح والشرع لا ينفذ
والوقت اذ النكاح وقع للعبد المولى لانه حكم نفع للعبد بغير اذنه المولى لانه لم ينفذ حتى المولى حتى لا يضر رقبته مشغول بالمال المولى
فيتضرر المولى بذلك اذا زال حق المولى بالعقد بغير اذنه المولى لانه حكم نفع للعبد بغير اذنه المولى حتى لا يضر رقبته مشغول بالمال المولى
ولو بشرى بالمحور متاعا غير ملكه به ولم ينفذ عنه ثم عرق لزمه فتمت المتاع لانه العقب حصل اذنه المالك والعقد فلول بالمحور بالوجه
بعض الاقوال بالمعنى فلا يضره المتاع قبل الاجارة انفس العقد فبعض المتاع به العقد بغير اذنه المولى لانه حكم نفع للعبد بغير اذنه المولى
اذن المولى وحسب بده ولو كان كذلك لصح فتمت بعو العقب لا العقب فكذا هذا ولو كان المبيع جبا فتمت بدها فتمت لزمه
الحال ويقال لمولاه اذ دفع اوافه لانه جنى ما حكر فضرر لانه شر الموقوف لا ينفذ الملك قبل الاجارة فان قضى فحق العبد على الملك
البائع فصار حائلا على ملكه غير فكانت جنابته مقبلة فبذل المولى موهبا ومذاقنا على ان شر الموقوف لا ينفذ الملك بعد العقب
ولو بشرى المحور عبد بالقيمة الفخيل وبيع فيه اذ البائع منه من ذلك المال احتيانا اذ اعلم انه في عهده بده والعقب لا
يكون له احد الثمن لانه البيع ليس نافذ وجب الاحتيا ان من ربح فيه نفذ البيع لانه بيع المحور انما نفذ لانه فيه حذر بالمولى
لا يضر فيه بالمولى بل فيه نفع لانه حصل له الزرع العبد محو عن المصار لانه المتاع كان هذا بيع ما دون فنفذ ونظر العبد
المحور اذا انفس بغير اذنه هو لانه عمل وسلم من العمل محو الاجارة وحسب لاجر فكذا هذا وانما من علة بده لانه عرق بطر
حقه ولو عرق على عين حق اخذ فكذا اذا عرق على يد حقه ولو انكر المولى فقال موهبة وجب من عرق كان القول له بالمحور
المولى كمال القول فله ان لم يده ملكه ولو اقاما البينة فالبينة البائع لانه بينه وبينه الخارج ولو باع المحور عليه فصار له
بائع جاز والعقد على المولى فان عرق وادركه التجارة علوت العبد عليه لانه المحور **فصل** واذا باع صبي محور على
درهم وصحى رجل المشتري مما لا ذلك ثم دفع الثمن فاصحى العبد رجع المشتري بالثمن على الكفيل ولو دفع الثمن ثم صحى المبرع لانه كماله
فقد قضى الثمن صحى ويهد فاسد لانه الثمن بعد قضى الصبي لانه عند لانه قضى باذن المالك العقب المأذون فيه لا يضر
الصانع ولا يجب العقد لانه المحور لو اخذ ضمان الاقوال والكفالة بما بين يمينه بطله فاما ماله فحقه يمكن صحى الكفالة لانه
الكفيل كانه قال اذ دفع الثمن الى الصبي لم يضر لانه عند على ان ضمانه لكر فيض مستقضا المال من المشتري ثم امن بده الى الصبي ثم
قبض الصبي على قبض الضامن او لم يصير قابضاً على نفسه كمن قال لافراد نكاحاً على ان لكر ضمان فصار الضامن قابضاً
الثمن من المشتري بقبض الصبي ثم دفع اليه وكان ضامناً وكان المالك اماناً به لا يصح بعد قبض الثمن لانه كماله الكفيل ضامناً
على هذا الوجه وصار كمن دفع عشرة دراهم لاصي وقال انفقها على نفسك صحى انسان على الصبي يصح ولو صحى قبل دفع الثمن
يصح فكذا هذا فان وجد المشتري ماله بعينه بغير الصبي رجع عليه وان لم يجد بطر حقه عند ما وعده لو صحى رجع على الصبي بغير
كما لو دفع صبياً محوراً عليه الا ان ملكه المتاع عند محو رجع عليه اذ عشرين دراهم بغير اذنه السيد ثم بشرى بها ثوباً او اسد
بطل اليه فكس صار العبد ما ذنوبه في التجارة والمولى ان يبيع بالدرهم على البائع لانه العبد اكتسب لانه اذ كان في المولى
البائع بالدرهم ديناً على العبد عند محو رجع عليه بشرى داراً او باعاً ثم يبيع مولاه فاجاز البيع والشرع فالبشرى والشرع
لانه لما نفذ الشرع السابق على البيع باجازه المولى فقد نشأ الملك لبات للمولى سابقاً على البيع فقد طر ملكات المولى على ملكه
موقوف لغيره فبطل الموقوف عند محو بشرى ثوباً ولم يعلم مولاه بذلك حتى باع العبد من اجاز شراء لم يكن هذا الشرع اذ لانه
لو اجاز ونفذ صار للعبد دون المولى وهو انما اشتراه المولى ولو باع ثوباً لم يضر لانه المولى باع العبد ولم يعلم سعة الثوب لم يعلم
فاجاز البيع جاز لانه سعة العبد منفع البيع الموقوف باجازه صادفت عقداً موقوفاً ضمت عسب محو راد ان رجلاً
ديناً في ماله عليه الدين ان يدفعه الى العبد فقصاه الغرم فكر المبيع على ان يوفى فكم ماله اذ كان رجع على العبد على الدرام التي
اخذها منه فهو ربي وان قصاه غير ماله بده لانه ماله المأذون فاما وجب عليه رد على العبد لانه اخذ منه بغير حق وان لم يكن
قاما صار ديناً على المولى فيضاً للمولى وعند المذموم ربحه الوهمي جميعاً لانه لا اذ ان محو رجع عليه موقوفاً وهو عقود العبد
يرجع الى العاقبة البتة والموقوف جميعاً كانه الفضولي لانه اذا كان ما ربحه فقصاه المذموم ربحه فكذا هذا والله اعلم

العمر

لا اقرار بالوديعة اقرار بوديعة مستهلك لانه للملك المودع تسليمها فكان اقرارها بالدين معاد عند ما الاقرار بركن
 والثالث للمولى وبهذا العهد بالدين بعد الصق لا اقرار بالمجور معناه بوع ما اكتسب بطل **فصل** ولو وصى رجل بعبد
 مجور الفاضل باقدها المولى حتى يستهلك لرجل الفاضل لم يستهلك ايضا الفاضل كانت الفاضل للمولى والدين في وقت
 لانه المولى لم يرض بمتعلقا في وقت وانفلق كسبه بالدين فصار كسبه وهو الفاضل الموصى ملكا للمولى فتملكها العقب فكان
 يدا العبد في تلك الفاضل كيد المولى فاذا حقه الدين بعد ذلك لتعلق ملكه الفاضل لانه حق المولى ببيع حتى الغرام ولو حقه
 دين لم يستهلك كسبه وبسبب تصرف المولى لانه لا يبيع ملكا للمولى لانه ما كسب العبد وحل قضاء دين
 الفاضل كسبه فتعلق به حق الزم فصار مستحقا به والفاضل حتى العبد ببيع ملكا للمولى ولم يفسد كسبه بمقتضى حله وما اذا
 كان ما ذون في النجاء لانه رضى المولى بانفلق كسبه ولا يحق له بالدين فتعلق به حق الغرام سواء كان اكتسب حاد فاقبل الحق
 الدين او بعد ولو استهلك ثم وصى لم يحق له دين اخر تصرف المولى لانه لا يبيع لزمه الدين الاول صار كسبه مستحقا به
 والمستحق بالدين ببيع كالكسب كما في دين الزم الدين اكل لم يبق له كسبه فله تعلق به وصار من اكل ما ذون في اذ اولدته لان
 بعد لحوق الدين بها فانه تعلق بالوراثين ولست قبل لحوق الدين لاسم المولى لانه المجور لا يملك التصرف في كسبه كالكسب
 المادونه التصرف في ولدها فاستوى **فصل** واذا جرح على المادون ولم يدين على النكس كان الخضم فيها العبد حتى لو قبضها
 العبد وعليه دين او الاربى الزم لان جرح المولى لم يفسد كسبه فاما العبد من استغاد بدين وقبض وداهيه التي وصيت عالم الاذن
 لانه ثبت للزم من اياه بدين من الدين مع دفع الدين لا العبد ولا يملك المولى ابطال الحق بمقتضى ما جرح كالكسب بالبيع لم يفسد
 حقه في حق النكس بالوراثين فكذلك هذا ولا يقض النكس من حقوق العقد والمجور لم يفسد ابطال العقود والمطروح عالم الزم فكذلك
 ليورث ابطال حقوقه وحقوق العقد يرجع الى العاقبة كالكسب ولو مات العبد او باع فالحق فيها المولى فان كان
 على العبد دين لانه المولى اقرب الناس اليه فاذا عجز العبد عن قبض حقه والحضونه فيه يقوم المولى مقامه كما يقوم الوارث
 مقام المورث الا انه لا يبيع الدين والدين مع كسبه علمه دين لانه لا يبيع في قبضه اذ لو قبضه بغير علمه دفعه الى الغرام فتملكه النكس
 المولى ولا يملك كسبه كونه خوارثا فاعطى المشره فله بعبده بقبض دينه لانه العجز قد ارتفع لان العجز انما كان حتى المشره في
 الاستعاذه عن خدمته من غير رضاه وقد زال هذا المعنى بالتعلق واذا اقر العبد بعد المجر عند الفاضل ببيع لانه من لم يبيع بغير
 الاذن يرد عليه بالافزون ولكن تعلم الفاضل بوجود العيب عند البيع بقتل او احواله كالكسب على النكس او اقام المشرى البينة عليه
 وانه كلفه عيبا يحرم مثله لم يصدق العبد على الغرام والخضم فيها المولى بخلق على علمه لان هذا اقرار من العبد بالدين على نفسه لانه
 اقرار المشرى حتى الرد عليه وان النكس دين عليه المشرى مع رد عليه فصار هذا اقرارا بالدين على نفسه باعتبار المادون اقرارا
 عليه بالدين بطلان اذ لم يكن في دين كسبه فصار اقرارا لانه السابق العبد ضمما للمشرى لانه اوافقهم وساعدوا والمقصود
 انما يحقق بين المشرى وبين المادون المتوافقت واذا عجز المشرى عما المضمونه مع العبد يقوم المولى مقامه المضمون كالكسبه
 العبد اوضح في ملكه فان اقر المولى لم يصدق على الغرام ويباع العبد المردود ورد على المشرى ثمنه من قيمته فان فصل كان
 للغرام فان بقي ملكه لم يبق ماله بقض الغرام وفيه العبدان من المشرى متعلق بين الملتزم بالدين في العبد لانه المولى لم يصدق
 بالصدق فان في الغرام لانه يودي الما بطلان حقه ثم جعل نكس العبد بمنزلة البينة نكس المولى بمنزلة الاقرار لانه العبد
 في هذا الماع والمولى كالموكل ونكس المولى كالكسب لانه بمنزلة البينة لانه مضطرة النكس لحيوانا يكون بغير العيب وقت البيع ولو علم
 به في حلف الموكل في البينة يكون جائزا التي فيضاض مضطرة النكس فيجعل نكس العبد بمنزلة البينة للغرام اذ لم يصدق
 اقرارا الموكل والمولى غير مضطرة النكس لانه يستوفى على علمه في علمه بالبيع وقت البيع لا بمنزلة المادون في المادون
حاشية العبد المادون **حاشية** السبوط مسايده على غلبه في حاشية العبد في حاشية
 المادون في الثاني في حاشية عمن **فصل** واذا جرح المادون في حاشية المولى بالدين او الفاضل لانه الخضم في رقبه المادون من المولى
 لانه كسبه المادون لانه المادون في حاشية عمن فصار مستحقا للمادون في حاشية المادون في حاشية المادون في حاشية المادون
 رقبه المادون المادون في حاشية المادون في حاشية المادون في حاشية المادون في حاشية المادون في حاشية المادون في حاشية المادون

سابقا عليه كالأصل المستودع جازية ابنه فانه لم يتغير استحقاقه فلهذا وجب له المولى بالزور لانه
 ليس له ولكنه رجع بغيره على غيره اذا عرفت نفسها وكذلك الله اذا ولي جازية ابنه فولدت له المولى بالزور لانه
 تبنى ابنه لا بحق الاب والابن والعبد في الدنيا القيمة ولو ولي جازية ابنه فولدت له المولى بالزور لانه
 وبقية الولد **فصل** واذا شهد مسلم على عبد كافرا بالدين وولم يكافرا بالدين مع العبد وبراديه الذي شهد
 المسلم فان حق شكاية الله فله الحكم من المادون في حق انبات المال عليه دون المولى لان هذا من ضمان التجارة والخض
 في ضمانه التجارة من المادون لان المادون انتصب فله من المولى في حق الاقرار في ضمان التجارة فينصب
 بالدين وبراديه المسلم لان الدين الثابت بغيره كافرا لانها هي في حق العبد وليست بجهة في حق الاول فلم يثبت في الكا
 في حق الاول ولم يوفد منه الرضا عاشره السلام فلا يشاركه في حق الاقرار بوجوب الدين عليه فان كافرا في اقراره في
 ثبت ما هو في حكمه في حق الاول ولو صدق العبد الذي شهد له كافرا لم يثبت له الاصل لان الدين الثابت
 فانما هو المادون الكافر في حق المسلم لان المادون لا يغيره في حق الاقرار بوجوب الدين عليه فان كافرا في اقراره في
 مسلم يقول كافر لزوج حرة واعية ولغيره مائة لانه من ابيح اقرار المادون المديون الكافر لا يغيره في حق الاقرار في
 يجوز اقراره بالتجارة مع بعض الناس وهذا لا يجوز كذا في الاستدلال الا انه لا يقبل التخصيص في حق النكاح ولا في حق
 لانه اذا اذنت له على حقه في شراقة يمكن ان شهد بينه مسلم فلم يصير بينه كافرا في حق المسلم باطلا حقه ولو شهد مسلم
 كافرا وكافر مسلمان فلهما ان بينهما كل واحد منهما مستواء كونهما في حق العبد في حق صاحبه ولا يثبت
 في الشك في شراقة القيمة ولو كان ارباب الديون مسلمة وكافر فشهد للكافر مسلمان ولا اصل للمسلم كافر ولا يثبت
 في حق العبد بين يدين المسلم الذي شهد له مسلم والكافر الذي شهد له مسلمان ويقتسمان بضعا فليستوا في البينة
 فانها كاملة في حق الكافر وبين المسلم الا في حق العبد وليست بجهة في حق المسلم بدفع المسلم الذي شهد له كافرا مع الكافر
 فيها اذ قد بينا صفة الله وانه ثبت ما هو في حق الكافر في شراقة فاما اقراره ولو كان المولى مسلما والعبد كافرا فله
 كافرا مسلم ان عصب العبد رجع وشهد له الكافر ان عصبه الف درهم فحق الكافر بالف درهم في شراقة المسلم فيا وبقية في المسلم
 في العبد فاذا منه بعد العتاق لان العبد اذا كان محجورا المولى فحق العبد ما بينا ولان العبد المحجور لو اقر بدينه او بالمال
 لا يغير اقراره في حق المولى لانه من صح يعلق بالمال فلا ينتصب فضاء في سلع البينة والبينة الكافر بالعلم على المسلم فيحق
 في حق المولى مجرد الدعوى من غير بينة وفي حق العبد البينة الكافر بجهة معتبرة لان العبد المحجور رجع في حق انبات الدين عليه
 فيحق القاضي له في حق العبد في حق المسلم في شراقة فيما اخذ وانما لا يثبت دينه كانه في حق مولاه المسلم عبد
 كافرا دون المولى مسلم فاقام عليه مسلم او كافرا يدين كافرا يدين الف في حق مولاه المسلم عبد
 مسلم يدين الف درهم كانت له وسته ومنه الملقح لم يفرغ لانه المسلم لان البينة لو اقر فاقامت ما يثبت لفرع الذي
 بينه مسلم لانها جهة مطلقة في حق العبد في حق صاحبه وبينه صاحبه ليست بجهة فكذا اذا اقرت البينة المسلم لان البينة
 مله من جهة في حق المولى الذي كان عليه وكان ما ولي في حق العبد كالحرج اقام بينه عدا بجهة يدان وفي حق ثم اقام
 ذوالالبينة العدا بجهة تحت في ملكه بغيره اليه فكذا هذا وان كان الكافر يشارك الحق في الاول لان بينه
 كراهم منها جهة في حق صاحبه كاستواء الحج كاستواء الحصة ولو شهد مسلم من يدين الف درهم على عبد تاجر حرة في حق
 دارا بامان وشهد لذي دميان يدين الف وشهد لخرى مسلم يدين الف في حق الف درهم على عبد تاجر حرة في حق
 نفسا اذن الحرة وقال عيسى بن ابيان في ان يكون الثاني سهم اثنان في شراقة الحج والوجه عنه انه لا يستوي في الحج
 لان البينة الحرة ليست بجهة في حق المسلم والذي اصله لان الحرة ليس لها مال ولا دار فصار كالمسلم في البينة في حق الذي
 والحرة وبينه الذي جهة في حق المسلم من وجه غير حج ما هو لان الذي مصادرا ان لم يكن مصادرا كانت هذه البينة في حق
 في حق المسلم بالعلم باعتبار الدين فلا بد مما تقدم الذي على المسلم في التحقيق لزيادة قوة وجهه في حق المسلم في حق
 استواء الحج لان البينة الحرة جهة في حق الحرة والبينة المسلمة جهة في حق المسلم وشهد الذي يدين الف درهم في حق
 مسلم

[illegible]

ومن هنا ان الملك يمكنه ايجاد الفعل المطلوب بنفسه بطوعه واختاره فاذا اهل خبر عليه بوعده تلف مع صار كسلي الاختيار
ولما عليه طبعاً بنصف ذلك الفعل الملك شرعاً كان فعله بنفسه رجوعاً عما يصحح الله له كالقتل وابله في الحار لانه
مكن للملك ان يافذ الملك فيضرب على انشاء او يلقيه على ما له فتلطف وفيما لا يصح ان يكون الله له ان تصرف تحت القليل نحو الطلاق
العناق والسبع ونحوها لانه لا يصح ان يكون الله له الطلاق فاصح لا يمكنه ان يحكم بل ان خرج فسحق الفعل معصياً على المحرم
وكذا مقتضى الرضا وامار كنه فانيضر لاه الاكراه يقوم به واما شرط كنه شراً فمقتضى دفع الاكراه الامم السلطان من
اراد به السلطان العظم وقدر من مكن اقام الحدود عند ما الاكراه من السلطان وغيره فلهذا اختلاف عهده واما في زمن
انما صنفه كان الوالي ابو جعفر الدواني وكان اخذ اموال الناس في عى الدراهم والدينارين فيما منى الناس ورضى من الاشياء
ولما ابو جعفر للمعجب غلبته وتسلط بالي منهم الاكراه فافتن على صبا عاين وفي زمنها مات ابو جعفر الدواني وصلى امره عليه صارت
به الغلبة ما يحقق منهم الاكراه فافتن على صبا عايناً وفلما هذا اختلاف وجه وبرهان فما اعتبر الحقيقة لان اكراه السلطان
انما يكون اكراهه لا يفي من خوف الملك السلف على نفسه ومنه الخيفة فيكونه اكراه غير السلطان ابو جعفر اعتبر ما هو الغلبة والاعمال
انه لا يحقق الاكراه من غير السلطان انما سبيل الشدة والندرة لانه يمكنه التمسك من الناس ومن الولاة وخوف السلطان والولا
يمنع الرعية على الاقدام على الاكراه وما ندر وجوده كجمل وجوده كعدمه واسا صنفه للملك فان يكون قد راعى القناع ما يتوهم
واما صنفه للملك ونحوه يغلب على نفسه ان الملك وقع ما توعد به وان غلب على طمته لو سكت فيه انه لا ينفذ لكن كرهه لانه غلب
الناس معتبره عند فقد الادلة واما النوع فالاكراه انواع اربع بوعيد تلف النفس او عضو او ضرر متوالي مع الزرع على من
التلف واكراه بوعيد ضرب وصي وقيد لا يخفى منه التلف واكراه بوعيد تجويع نفسه وتعطيشها فالاكراه بوعيد تلف
بوتره الافعال الحسنة في صارت مضاعفة الى المحرم شرعاً فاما على الشرع فالتشريع وكل يعرف بوتره الضرر بوتره الاكراه
كالبيع والاحارة والتهمة والاورار والكناب في حكم مضاعفها وكل يعرف بالوتر في الضرر بالوتر في الاكراه كالطلاق والعناق
والكلام والرد ونحوها في بيع معتبر شرعاً كان فعله ما غير اكراه لاه الضرر والاكراه بحريه واحداً في سلب الرضا والطوبى
وكل ينفذ بالشرط في الرضا لانه بالوتر في الاكراه بافساده وما يستتبه في الرضا لصحة بوتره الاكراه بافساده واما الاكراه بوعيد
ضرب وصي وقد دلت انه منصوص لاراد به الاكراه على نفسه او على عضو من اعضائه في اكبر ما به حال ذكره والا فلا وبعض على
قيدوا العزب باربعين سوطاً وهذا السطر لا يصح لاه الناس متفاوتون في السلف بالقرب لتفاوتهم في القوم والضعف والاضار
العزب ربما لا ينفذ لضعف جنته لا عشره لمراط وخاف منه التلف او على بعض من اعطاه فلا يمكنه العزب بغير مقدار معلوم
بغير نوص لاراد به اجتهاده ولا سعة لعزب سوط او سوطين لانه لا يخاف منه التلف الا ان يقول لاه منكر سوطاً او سوطين على منكر ذلك
المتاكير بانه لم يذكر لانه يخاف منه على ذهاب بعض هذه الحادثة ولو اكره بقدره وجسب بالاجتناب منه التلف لا يحل تناول الرمية
وشرب الخمر والله في ان العزب لاه حرمه على الافعال معلوم فلا يجوز ان يكره ويمنع منها الا لفروقه من ملكه موثقة فالاشياء
منها اذا لم يكن الرجل متعاضداً مروءة فاما اذا كان متعاضداً مروءة سبق عليه ذكر بحيث يقع في قلبه انه لم يتنازل وروى
عضواً من اعضائه بالعقد والحبس بانه لا تنازل لانه خاف الفروقه الملهية فاه الحبس في مكانه نظم يخاف منه ذهاب
البهر لظهور مقامه فيقال بعض سلاطينهم بانهم يوردون اجاب على ملكا الحبس في زمانه فلما الحبس في زمانه فانه سيج انوار
لانهم يحسونه انشاء بغيره لانه كان فيه ولو كان فوفه بالجموع لا يحل ذكره لم يجمع هو على تخاف على نفسه لانه اذا كانت
شيئاً تاماً يحقق الفروقه الملهية للحال وكذلك اذا خوفه بالعطش فالمرحور اذا علم انه اذا اصنع مع الناس انوار وشره
م عطش وجاع فاستدعى منهم شرباً لم يملكه هذان شره لاه الخوف متحقق في الحارة واسا علم
باب الاكراه على الكف والمعاين المبسوط الاكرام الواقع على الافعال الحسنة في اقام
بلثه قسم ما هو مريض فيه ما هو مريض ومناب على تركه وقسم ما هو مريض فعله ما هو مريض على تركه وقسم ما هو مريض
على فعله ما هو مريض في ابتداء اما الاول لو كان بوعيد تخاف منه تلف نفسه او ذهاب عضو من اعضائه
على امره عليه الكف واشتم فلهذا وقدره فهو مريض في فعله ما هو مريض على تركه وقسم ما هو مريض على تركه وقسم ما هو مريض
فقال لاه كالكف فلهذا وقدره في كنه المهمه خبراً وقلت فيك شراً فقال كنه في حديثه فليكن فقال في كنه

نقلناه عاده وافقد وفيه نزل قوله الامي اكرى وقلب مطين بالايمان فانه ترفع الجنه منه حاله الاكراه والاضطرار
في كلفه الكفر اذا كان قلبه مطينا بالايمان فانه لم يفعل حجة فدل كان ماضيا شهيدا لما روى انه فحشا ابنتي يعقوب
ما ابتلع به عمار بن ياسر فصبه حية قتل وصلبه فقال النبي ع انه من افضل الشهداء يوم القيام وروى ان كلوا
في الامم الماضية اذ عسر من المسلمين فاوقد لهم نار اعظم وقال ان كفرتم والادعوتكم قال النار فتظروا الى
السماء فراو عثرا من الحور العين منهن من فلما روا ذلك اوقع واحد منهم نفسه في النار حية اخرى فذهب واحد
مصلها والثالث كذلك اوقع نعم منهم فامتنع العترة وكف باسمه فقالت العترة ايستأى ايستأى ايستأى ايستأى
وفقهه ان حرم الكفر ثابته يستعمل وورد الشريعة بابا حية الا ان الشريعة رضى للمكر اجرا كماله الكفر اذا كان قلبه مطينا
بالايمان مصدقا بالهناك لدفع الملاك عن نفسه مع بقاء حرمته فحاشا له على الايقان فاذا صبر في قتل فقد بول رحمة
وجاء بروحه البقاء المحرم لان اذن الدين واعلا كلمة الله في مكان شهيدا ماضيا ما جودا فكان غنره المجاهد اذ افرج للمبارزة
عند النقاء الصفتين وهو يعلم انه يقتل يكون شهيدا ما جودا لانه جاد بروحه وبأف نفسه لانتقام من الله وبما الثاني
لواكر على سائر اودم او ميتة او لم خضر برسمه فله واه لم يفعل حجة فدل صار انما ما ذورا له حرمته بناول هذه المصارف
الثابتة من عاصاته لطبعه وعقله عن الحمازة والخش والشرع فكله هذا والشريعة اياه لا بد له عند الفروع المستيقنا
نفسه لانه استيقنا نفسه اولى من صيانه لطبعه وعقله فصار بالامتناع ساعته اهل ان نفسه لصيانه لطبعه وعقله فصار
انما ما ذورا واما الثالث لو اكرى بالقتل على ان يقتل فلا نا المسلم او يقطع عضو او يقرضه من باحاف منه السلف او يقرضه والده
على وجه يخاف منه السلف وكذلك كسر المسلم وانما له الله عليه الميثاق حرام محض ثبت حرمته بآية ليل مقطوع به لا يقطع الحرمة
بما لم صانه نفسه مكرى على الكفر اجاب وقلبه مطين بالايمان للكفر في التبيين امراته التي انا غابينا ولو اكرى بالقتل او با
خاف فيه السلف على ان يقرضه سوطا او خلق ربه او حية او بعد ففعل لا يائمه ان شاء الله واه لم يفعل حجة فدل كان في رسم
لانه مما يفعل احيا نفسه باذغالهم واساة على غير الايمان في شئ منه الا ترى ان الله انما ساول ما ان الفير جال الخليفة
لا جانيه فدل كرهنا وذلك لانه اساء المسلم وانما له المطالب المهاد والظلم حرام شرعا وعقلا لا يستباح بما را الا انه
رضى مع قيام الحرمة المستأنف فلما اقر به الاستثناء الاباح لانه ثابت بدلالة النص الواردة اباحهم اجرا كماله الكفر وان
اكرى بالانفس فيه ثام ان فعله والقصاص عليه ان قتلوه المكن لانه لا اعتبر انما حلة الا انما حلة الا انما حلة الا انما حلة الا انما حلة
ولما روى انه يقتل جله او يقطع ولم يكرهه الا انه يخاف من نفسه انه لم يفعل جنو مثل المكن ان الاكراه لا يغير بلفه جده بدلالة
حار الامر والثابت بدلالة الحال ان ثابت نضوا واكل يقتل على الشرع فهو على ثلثة اوجه في وجه الكفر اصله بان يكلم به
وقلبه مطين بالايمان حاشا واه وجه كلفه قضاء لادبانه وسوما اذا حارط سالي ان احل لهم كلفت باسمه اضرار على الماخذ
بالكذب حجة بين امراته فضا لادبانه لانه اقرب على اكرى عليه فانه اكرى على انشاء الكفر وسوما ان الكفر انما حلة الا انما حلة
بمع طابعه ما كان غيب به الكذب لا يصدر عنه القضاء لانه ادعى خلافا لظاهر الظاهر انما هو الصدق حال الطواعية ويصدق
ديانة لانه ادعى ما كتمه لفظه والوجه ان الانسان كلفه قضاء وديانة وسوما لولا ان حظر على بالي ان اريد المجز ولكن كلفت باسمه
اريد ما طلبه كلفا مستقبلا دون الجزاء لانه ديانة وقضا لانه انشاء كلفا طامعا لانه حظر على باله ان يجز المجز وانشاء الكفر
ولم يكن هو مضطرا لانه انشاء الكفر لانه ما كتمه دفع الاكراه بالاهبار بالكفر عامه كاذبا لا هم لا يصح ان اردوا بذلك الاخبار
دونا الا انشاء وحيه امكنه دفع الاكراه باقرى على اكرى عليه فاني بالزيادة بعمل طامعا لانه لا حاجة الى الزيادة لدفع الاكراه
فكان طامعا لانه انشاء الكفر فكفر وكذلك لو اكرى على ان يعطي لهذا الصليب فيختر بجاهه ان يعطى اسم مع فذلك كلفه وصلى الصليب
باعتباره لانه حظر ساه ان يعطى اسم مع فذلك كلفه دفع الاكرى بذلك لانه المكن للرفق ان يعطى له دون الصليب لانه لا اطلاع له
على ما في طبعه فقد صلى لا الصليب طامعا كلفه قضاء وديانة وان لم يحظر ساه في وقده على الصليب لم يثبت له فذلك
مكرها وقلبه مطين بالايمان وكذلك لو اكرى على ان يشتم محرم حظر على ما لم يحظر ولو اكرى على ان يعقوب عبد فحظر ساه ان اريد

والش صوابه

قصه

عدوانا لخصا فاجب العصاص نظره رجلا فليجرحه مكابرا فقتله صاحب المنزل وقال انه دخل لقتله وياخذ مالي
فان كان الدار موروفا بالدارع والمخبرة لم يجب العصاص والا فجب فكذلك هذا ولو اكل القاص الزوج القاذي على العاص بعد
ما قامت البينة ورفق سزها لم يبنى اه الشهور لفقد الحجب ولا باقرار الزوج باللعان لانه العن بكرها فكون هذا اقرا من
بالقد فواقرار المكس بالقذف بالمرضه مائة في بغيره مما عير قذف فكانا قضاه باطله وان لم يكرهه وقال له شهيد
الشهور بالقذف فالس من يبنى ان الشهور بعيد اليرد امراته للالقذف ان ثبت بالبينة فقد ثبت باقرار طابعه لانه لما العن
الزوج اول مرة ولشهيد باسبه انه على الصادقين فصار ميتا به من الزنا صار قاذرا لانه باللعان الاول قد السع بعد ذلك انه

الأكراه على النكاح والطلاق والحلم المبسوط

ولو كان بمقتضى العقد أو مسمى أو شرط على أن يتزوج امرأة بالنفقة ومهر مثلها أو أن تزوج النكاح لئلا النكاح يعرف بالبور في الزنا
بوت في الزنا كما ينطفيء والعنف والزيادة بالبلوغ ويجب مقدار مهر المثل وإن أكرهت المرأة على النكاح فلا ضمان على المهر ولا على
المهر مثل المثل أو أن تزوج عاقدا كان أو قبله بالخير أو أن تشاركها مهر مثلها وإن أكرهت المرأة على النكاح فلا ضمان على المهر ولا على
مهر مثلها وإن أكرهت المرأة على النكاح فلا ضمان على المهر ولا على مهر مثلها وإن أكرهت المرأة على النكاح فلا ضمان على المهر ولا على مهر مثلها
بطلان الزنا فكذلك بطلان الزنا لئلا الرضا شرط لعدم النفقة في المال وإذا أفسدت التسمية كان لها مهر مثلها ولا ضمان

على المكس لانه انما ملكها على البضع بعوض بعدد مهر المثل فلا بعدا لانه وانطلاقا وانما خيرة الزوج لانه يلزمه زيادة مهر لورضيه
وانا فارقا قبل الدخول لانه امر بالالف الفrote جات من قبله فامرض بالزيادة فيسقط الصداق كله لا يباردنت او قبلت ابرار زوجها
وبعد الدخول ما قد رضيت المرأة بالبيع لانه ان عكسها من الوجه لانه الرضا بالبيع نصا كالورضيت بالبيع نصا ولو رضيت
بالبيع نصا كما لا يولي حق تكبير مهر متلها عند الدخول وعند ما لا تكون للولي حق الاعتراض **فصل** ولو اكرم على الطلاق وقبل

والفرق بين المهر والزوج هو ان المهر يملكه المهرورث قبل الطلاق وقبل الدخول او نصف مهرها يسقط سقوطاً فائزاً مع
ما ان الزوجه من قبلها كان سقط المهر كله وبعد الطلاق لا يسقط نصفه بل هو محرمه المرأة فما كبر ما هو على غرض السقوط ملحق بالمال
فما كان له اوجب عليه والا وصار كاشهدى الطلاق قبل الدخول اذ اربع ماضى نصف المهر فكان هذا مختلف الاكراه على الطلاق
بما الدخول لا يعنى المهر لانه المهر نكاحه بالدخول كلفه شاهدى الطلاق بعد الدخول اذ اربع ما ولو اكرهت المرأة بتغير

اوحي من بعد طلقة على الف بعد الدخول في الزرع قبل ما ينشئ والطلاق رجعي لانها مكروهة في التفرام الحار والفرام
الحار لا يقع مع الكراهه فاذا لم يجز الحار وقع الطلاق رجعيا لا اصرح الطلاق بعد الدخول بها اذا تكرر عن البدر يكون رجعيا
وان كان بلفظ الخلع يكون ناسا وان تكرر عن البدر فانه ناسا بعد ذكر رضيت الطلاق في ذلك كاله الطلاق ناسا ولو لم يسمها المالك
فخلع رجوع وعند محمد سقي رجعيا ولا مال على الطلاق في قوله فرج ما اذا طلق امرأته رجعت فعمل باين بصير لانه علام

وقد عرفت ان المصير ياتيه ولو اكرهت له افعاله سال ما زوجها في مرضه ان يطلقها واحده باينه ورثك ولو زاد على واحد لا رث
لها الا كراه منع صحه الاذن لانه لا يقع مع الزل فلا يقع مع الكفر فصار مطلقا لها بغير اخذها وسواها وانفع الراد على الاذن
فصل اذ نزلنا فيها طابع وكانت راجعه اليها ولو بعد الزوج او ما يبعد على نطقه ان شاء واكره الزوج ان يرضى بتطليق
فبسته او غير ما فطلقها متى لم يرضى الكفر لانه الزوج في بعض الاول كطاهها ان شاء مكرها على من يرضى الثانيه وكفر يرضى
لها انكار يرضى المهر على الزوج وفصل ايضا بان الكفر فليس الكفر تزويجا الكفر المفسد في المهر

فإن الزوج إذا تزوج قبل أن يملك المهر لا يملك المهر إلا بعد أن يملك المهر ولو طلقها
قبل أن يملك المهر لا يملك المهر إلا بعد أن يملك المهر ولو طلقها
فإن الزوج إذا تزوج قبل أن يملك المهر لا يملك المهر إلا بعد أن يملك المهر ولو طلقها
قبل أن يملك المهر لا يملك المهر إلا بعد أن يملك المهر ولو طلقها

والمحقق انما اجاب الزمّة لانها لا تعتق بكونها صفة بل اعتقادها صفة لبعضها على وقوع الزمّة لا معرفة الظل في احوالها
فخرج الظل في مضاف لا باعتقائنا اليها فبات الزمّة من اولها الصديق ومن المول قبل الدخول بها فالحول كما علمنا في الاعتقاد

يقولون من الخبر بالحرم على ما عني مستأنف وقد أضر بالعتق في المأخوذ فقد حذر عما أكره عليه فكان طائعا في الأقوال بالعق
 فلا يصدق في العتق أنه من به الكذب ولو قال عظمي بالخبر بالكذب وركب ذلك قلت هو مردود به عتقا مستقبلا ولم يرد
 الخبر من الكفر وهو من كان العبد لعق عليه لا محالة سواء أضر بالعتق أو أنشأ العتق له الفاضل لا يصدق في الأضمار ويقع عليه
 بالعق إلا أنه إذا أنشأ العتق كاطلب منه زوال العبد عن ملكه مستوجب بدلا ذلك على المالك والزيادة بعض كلام الزالة فكان أن
 العتق وإن يقع بعض أقدم الأخبار بالعتق كاذبا فمأخوذ ذلك أن لا يملك على العبد بغير عوض والمالك في اختيار الأقوال
 لا يجعل طائعا والأكراه على ترك الصلوة كالأكراه على الكفر في الحكم له الصلوة فربما يحكمه محنة يثبت بدلا لقطع طائعه إلا أنه
 برخص تركه في حالة الضرورة وإن صرح في تركه أفضل كإكفر وكذلك الأمر بالجود في النهي عن المنكر لأنه ثبت في رخصها
 بنص الكتاب لم يرد به قط معناه الفرض حال الضرورة فاشبه الأكراه بما ترك الصلوة **فمسألة** ولو كان الزم على الإسلام
 فاسم بيع الإسلام أمثالا وقال الشافعي بالبيع قاسا وفي الحديث من قتل على الإسلام فاسم بيع الإسلام بالإجماع وهو مكره على الإسلام
 بالنقل وجهه العيب أن يركن الإسلام سواء أعارف باللسان والاعتقاد بالجنان والاعتقاد محتمل من رد من الوجود والعدم بل الظاهر
 من حاله أنه ليس على لانه دفعا لا محققا ونقد نفا فلا يحكم بآيانه بالنكر وجهه الثاني قوله ولو لم يملك منه النسيئة والأرض طوبا
 أو كراهة فقد عيى المالك على الإسلام مسلما ولا إسلام المحذور صحيح مع الأكراه فكذا كذا إسلام الذي لا نية له من فانه من صدق والاعتقاد أن
 الصدق بالجنان أمر بالمؤمن منكم والثاني لا يصلح منا طاريطه الحكم بما أوتينا على ما بينه على الظواهر فاعتبرنا العتق من على اعتقاد
 مناهل تتيب الأحكام ترجيحاً لجانب الإسلام على جانب الكفر وأضينا لا نصحه لقوله من يهدم يهدم دعوا ولا يبيع ولهذا لو كانت أحد
 اللبوس مسلما والأخر كافرا لم يكن بينهما الولد ترجيحاً لجانب الإسلام فكذا كذا ولو لم يملكها لم يرجع للعقل لكن كسب يرجع إلى
 الإسلام لأنه اعتقاده شكاً وتردد أو احتمال أنه كان معتقداً للإسلام فكذا كذا بالردة ويجعل أنه لم يكن معتقداً فيكون

عنه الا قرار بالماء

عن كمال الدين بن ابي اسحاق عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن
ابن بكير عن ابن جابر عن ابن وهب عن ابن نافع عن ابن شاذان عن ابن عمر
عن كمال الدين بن ابي اسحاق عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن
ابن بكير عن ابن جابر عن ابن وهب عن ابن نافع عن ابن شاذان عن ابن عمر

فصار موعظي فواعبه التي اراه حقا وادراكا في سنة الف وستمائة من اهل بيتي واهل بيته واهل بيته واهل بيته
منها المشقة والعرف في جانب الكفر قال مشاكنا سنا اذا كان الرجل من اوساط الناس فانه كان من اشرافهم بحيث يستكن
عنه بوسط في الملك او قدا وحبس يوم او يترك اخذ في محبلى اللسان فان يكون مكرها لانه يوثق في المزرع والملك
على ما يلحقه من الذل والهوان ولم يوقت في ذلك شي بل فرصه الاراء الى اكم الله الناس سفا وتوفقه ولو اكره بالقتل على الف
الذنا في كل سنة لانه لم يترك الف واهل اقر عايم دينار ووضف اخر لزمه لانه انما اكره عليه او يسمع

باب الجود الميسر
الذكره في الاقراء بالحدود المبسوط ولو كان على ان يكون بالحدود الميسر

المؤمنين ما يثبت من البرهان ما قرأنا
ومررنا وفيما اقول الا ان الله اعلم

ويعرفون بالقرينة الا انه لا يثبت بها حتى لا يكون
من المكلف فاما في قصاص وصفي فلا قصاص فيه لانه اذا كان معروفاً بالقرينة فقد عارض دليل الصدق وهو قوله
معروفاً بذلك في دليل الكذب وهو الكراه فاورث فيه دعوى القصاص واعتبار اقراره من وجه اوجب الحاشية لانه ما ثبت
مع اليقين فاما اذا لم يكن معروفاً بالقرينة فقد عرى اقراره عن شبهة الشك والاعتبار وكما هو بطلان كل وجه منقضي قد

اعتاق بالحرارة فلا يصير مختاراً للدين بل باعتاقه من حيث انه الله في صار مضافاً الى المكس فمضى فتمت والقيمة
للمتقار العبد فبما فذها ولي الجنازة ولو كان الكراهة كحسب او قد يعنى المولى فتمت لولى الجنازة دون الدوم ولا يعنى
كسبها المولا لانه من الكراهة لا يعنى كراهة من الله في الله في فلم يصير المكس مستقلاً فمضى الاعتاق مقصوداً على المولى
صار مستقلاً فمضى فتمت فمضى عنه وباعتق كراهة في حق الزام المال لانه يسلب الرضا فلم يصير المولى راضياً بالاعتاق
في يصير مختاراً للفرد ولو كان على انه يعنى عبده عن رضاء الف وقيمة الف لاعتق او قطع فاعتق وقيل العتق عنه طائفاً
براضى المكس وان شاء المعتبر عنه ويرجع الحق على المعتبر عنه والولاية للمعتق عنه وقد طعن الكسبي في ان يقع العتق عن
معتق عنه لانه يعنى البيع وبيع المكس قبل التسليم لا بعد المكس والجواب عنه وسواء البيع لما ثبتت مقتضى طلب الاعتاق
لما عليه بقى على الطلب الاعتاق عن الامر فيصير كانه قال ملكه هذا العبد بالف واعتقه عنه وقال المأمور ملكك منك
اعتقت عنك والاكراه ورد على الاعتاق لا على البيع حقيقة ولو ورد على البيع لما يرد ضمننا وبتبع المعتبر والاكراه لم يرد
اعتق فلا يؤثر فيما ثبتت شخصته تعالى فيكون طائفاً فيها فدخل العبد في ملك الامر بالتصديق منه او لا ثم يصير المأمور
مستقلاً عنه بامر ثم الاعتاق في حق ازالة اليد صار مضافاً الى المكس فصار مستقلاً للعبد والمعتق عنه صار شراً بهذا
العبد برضاء واختاره وانه سبب ممان فقد تصدى من كل واحد منهما سبب فمناه لصاحب العبد فيجزي بين تهيئ
لها شام المكس بوضع لانه ملكه بالرضا والشراء لم ينفذ من جهة والمعتق عنه لا يبيع له المضمون ملكه في بيع المكس
ولو كان كراهة كحسب كانت القيمة له على المعتبر عنه دون المكس لانه لم يصير المكس في الاعتاق فاقترع الاعتاق عليه وهو اعتق
اعتق عنه فمضى عنه كولو كراهة على العتق المفرد وحكي عليه القيمة لانه الرضا نفى بالحبس فهو راض بقرار ملكه على العبد في ذلك
ما في القيمة نظر الى كولو كراهة على البيع المفرد والتسليم بالحبس ولو كان المعتبر بالمعتق والمعتق عنه بالحبس المعتبر عنه غير
مكس وقد ذكرنا حكمه ولو كان كراهة على كسب من ضمنها فمضى للمكس فتمت المولى ولم يعنى المعتبر عنه من الولاية للمعتق عنه ان
بعد المعتبر عنه صار منعقولا ومضافاً الى المكس لانه كراهة في عتق المكس فصار كراهة المكس هو الاعتاق دون المعتبر عنه فمضى المكس
باعتاقه وان يرد في ذلك المعتبر عنه فوجب ان يعنى له الا ان البائع في الملتزاد وقد اختلف المكس بأكراه المشتري على الاعتاق
في البائع في الملتزاد وصار كالمشتري من المكس اذا اعتق كالبائع ان يعنى وقت الاعتاق لانه بهذا الاعتاق انكسر في
بائع في الملتزاد بغير رضا فكذلك هذا ولو كسبهما بقدر او قطع فالعبد حر في المعتبر عنه والولاية والعصاة على المكس لولى
العبد لانه الافعال من الجانبين في حق الله في صارت منعقولة ومضافاً الى المكس لورود الاكراه عليها ان عتق فصار
على المكس بالشر في ذلك كله بنفسه فكذلك العتق على المكس الا ان الشئ والقبض صار منعقولا لانه المكس في الملتزاد
لان في حق الملتزاد كسب المكس الى المكس فاما من حيث انه موجب للمكس فينفذ العتق مقصوداً على المكس لانه لا يصير المكس
المكس في حق من كان الولاية ولو كان مما عتق من العبد بالف درهم فبذل المولى بالخيار ان شاء رضى المكس قيمته فصار
المكس على الملتزاد بغير نعمة مدبر او اياه رضى القابل قيمته مدبر او رضى على المكس بنقصان التدرس والبيع المكس بذلك على
العبد وعتق من نزل الى العبد لانه المكس الف قيمه قناله تسلم المولى بالعبد صارت في ازالة اليد منعقولة الى المكس فصار
المكس سلم عنه قناله بغير ادنه فيصير مضافاً في قناله فافاضته فتمت فقد قام مقام نفسه في حق الراجوع على المودعة كولو كراهة في
التصديق وان شاء رضى المودعة قيمته مدبر او اياه في المكس في حق العتق البات ليس له ان يعنى العتق والفرق ان هناك الاعتاق
صار منعقولا للمكس في حق التلف فصار المكس هو الملتف على المولى عين المان التدرس صار منعقولا للمكس في حق ما يعلق من العبد
وعون نقصان التدبير لاسبابها واذنك فقد ملكه المودعة العبد على المولى لانه وجوده قبض عندك لان المقصود مما يملك المال
الاستماع به وقد ملكك عبداً مستعبداً ويستخدمه وان كانت جارية مطاهاً ويستخدمها ويزوجها فاذا ملكها لا مستعبداً بوقد تجوز
عنه بسبب وجوده في التدبير صار مملوكاً حكمك فقد ملكك عبداً بغير قبض فتمت مدبراً بالقبض به التملك ولا يعنى نقصان
التدبير لانه المختلف هو المكس فاذا رضى المودعة قيمته مدبراً يكون له ان يعنى المكس قيمته بنقصان التدرس وان كراهة كحسب او قد
لم يعنى المكس شيئاً وحق الذي قبله قيمته جرداً لانه اقلها اقصم عليها ولم يسقط الى المكس لانه هذا الاكراه غير معتبر في حق

[illegible]

الرضا ولو اكرم على بيع بالف فباع بالف او نحو ما لم يجوز فان باع بأكثر من الف جاز لان الف الاول المكنى مخالف لما فيه
لان مقصود المالك الحاق الفرز بالمكس والبائع على ما اصر به من البيع بالف فكان خلافه في الحقيقة حتى المأمور به فلا بد
فله في الغرض خلاف لما في الفرز وان قصد المكنى الحاق الفرز به وهو قد اكتسب تبعاً لما باع بالف فكان خلافه في
الفرز فعند خلافه فافهم ان اتي بما اكس عليه وان اكرمه على بيع عبده بالف فباعه بدنا بغير فقه الف لم يجوز بخلافه لان الركن
والرنا بغيره لا يكتفى وامد في الحاقه بغيره ومقصود المكنى اتي بما اكس عليه في حق الغرض وسوا الحاق الفرز به كالرنا
نحو ما قد اكرمه على البيع بالف ولو باع بغيره من باقره فتمت او مكيله او موزوناً جاز لان لم يأت بما اكس عليه لاجتماعه ولا
مقصود المكنى فباعه فافهم ان اتي بما اكس على البيع فوسيط جاز لان خلافه في حق حتى ما اكس عليه فعند خلافه فافهم ان اتي بما
بما اكس اتي بما ولو اكس على اده مال لم يكن على بيع عبده فباع عبده ليودي المال جاز لان لم يوجد الاكراه على البيع نفساً
ولا اقتضا لاه اده المال مما ينفصل عن بيع شئ من مال فلا يمكن اثبات الاكراه على البيع معتنى الاكراه على اده المال لان
القبض بما لا ينفصل عن المذكور عار وان اكرمه على مضاف الثمن او الا برعي دين لم يجوز ولم يطرأ الثمن لانه تسليم الثمن
منه المبادر لانه عليه عار كما ملحقاً بالبيع والرضا شرط لعمه البيع فكذا هذا ولهذا لا يبيع حليم الثمن مع الزهر
فاما بطلان ما يكتسب من البيع المثلين عار لا فله شرط الحق بسبب التسليم ولم يجوز بطلان ما يكتسب من البيع
من الطلب مضطراً لاجتماعه او ايسر من الطلب بعدد الا وهو بطلان شرط الحق كالمكان الثمن غائباً او شرطه مكرهاً
ولم يترك لطلوعه بطلان شرطه فكذا هذا ولو اكس البائع والمشتري على البيع ولم يكرهما على التعاين فباعا بغيره غير كراه
بمع جاز لان التعاين منها لما يكتسب منها من البائع ولا لاه والاكراه على البيع لا يكون كراهها على التسليم والقبض
ما ياتي ولو اكس ما يكتسب او قد على البيع والتعاين لم يكرهما فباعا بغيره لصاحبه ولا يرجع ان المكنى شئ لان البيع
باسد لوجه الرضا لاه المكنى سلب الرضا بالعقد والقبض المعقب وحكم عقد بطلان بطلان تعاين على التعاين
والتعاين فصل من غير تعاين فله بغير تعاين فله لاه العاقبة بالبيع ولا يفتى المكنى لان الاكراه بالحيث لم يجد المكنى لاه
المكنى فلم يجرى القبض والتسليم معناه انه لم يبيع متلفاً ولو اكس الواهب بالحيث لم يكره له بالعقد المكنى لو ايسر على
ضمان لاه الاكراه بالحيث لا يجرى كونه من الاكراه ففصل الواهب ايضا ما ياتي فلا يجعل دفعه كدفع المكنى وقبض
القابض ان جعل القبض المكنى الا ان فحتمه لسبب الضمان لانه جزم يرد على طوعه ولا لاه قبضه بالغير
لان لانه دفع اليه طابعاً واذن الفسخ لاه انفسه ولو كان على عكس فاشا الواهب ضمن المكنى ويرجع على القابض ان
ضمن القابض لم يرجع على المكنى لان الواهب كماله مكرهاً على الدفع لانه اكراهه على الدفع بوعيد تلف ضار دفعه كدفع المكنى
فصار المكنى دافعاً ما لم يغير اذنه فصار ضلعاً والموسر (قبض طابعاً حكمه بطلان لاه قبضه مقصود عليه لان
الاكراه بحسب الجمل فله منقولاً للمكنى فلم يعتبر كراهها في القبض المعقب وحكمه فاسد معقون على القابض
وكذا كره هذا في البيع ولو اكس على ان سمع جابر اقباض فاسدا وسلم فله ان يضمن المشتري لو المكنى وعلى عكس يكون بائناً
بالبيع والفرق ان المكنى على البيع المكنى باع جازاً فقد اتي بأكثر مما اكس عليه لان الجاز ان اكثر اتياناً من الفاسد
لان بعينه من الاحكام ما لا ينفذ العقد ومما يثبت التاكيد وصف الصحة والحل ولا اكراه في ذلك فمجرد المكنى على البيع
الجاز ان اقباض فاسداً فقد باع بالتقصي فاكره عليه لاه العقد انقص اتياناً من الجاز فله فخرت الاكراه كما لو اكس على البيع
بأن فباعه على ما في **فصل** اصله ان البيع من فسد الاكراه او لشرط فاسد شرط لاهد معاً فاه المكنى والمشرط لم
الشرط اذا انقص جاز نقصه بعد القبض ومن لا لشرط لم لا يجوز نقصه الا بقضه او رضاه لاه ضار الفسخ
ثبت على شرط لم الخيار حقاً لندرك بالفسخ ما فاته بخلاف رضاه فاما غير الشرط لم الخيار رافع يلزم العقد
وانبراه فلم يمكن الخيار رضاه فله عكس نقصه بنفسه وانما يثبت له الخيار حكماً بسبب فساد البيع بعد قيام المكنى
القبض فاشترط خيار العيب بعد القبض وخيار العيب بعد القبض للمكنى من الخيار ونقصه الا بقضه او رضاه فله فساد هذا

[illegible]

واذا كان الكراه من الجانبين او شرط القيد مشروطا لهما عند كل واحد منهما فمقتضى ذلك انهما
عند كل واحد منهما مقتضى من غير قضاء ولا رضا لانه البيع القيد قبل القبض لا يفيد شيئا من احكامهم فصار كبيع القيد
ولو كان عيبا من غير ان يكون المشتري لم يملك المشتري البائع فقال نقضت البيع وقال البائع قد اذنت لم يرد العيب
المشتري المبيع لانه البيع جاز لا يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
على امان البائع فاذا اذنت فجازته لاقت عقد موقوفا فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
وامان البائع لاقت عقد موقوفا فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
لم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
البائع ما عطف المشتري جاز وهذا من امان البائع كرجل يبيع عبدا بشرط الخيار ابدام قبضه فاحتمل يجوز ان يمتد
لانه اقامه على الحق دليل الرضا بالبيع فكذا البيع قبل العقد وعلمك المشتري فيظهر ان الحق صادق ملكه فينفذ ولو
اكره المشتري على الشراء والقبض ووضع الثمن ولم يكن البائع قبضا فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
بقوله والنقض على المشتري لانه الخيار ثبت فقال فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
على عكس كانه التقضي لما يبيع لما يبتا ولو كان العبد غير موقوف فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
فساد العقد لا يشترط الخيار لما يبتا وكذا لو اشترى لانه العطاء بغير اكره فهذا حكمه **فصل** ولو باع المشتري
او الموصوب لم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
الفاصلة والزوق ان ولاية القبض والامتناع قد ثبتت فقال فلو زالت اثاره ولم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
بتسليمه ورضاه فلا يرد ولانه التقضي والامتناع قد ثبتت فقال فلو زالت اثاره ولم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
او يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
فكذا هذه اية البيعة الفاسدة التقضي مصلح البائع فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
لانه الفاسدة لا يرد العلم وسوا البيع الاول فانه اعتقها المشتري الا ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
ان السكت لانه كل واحد منهم اذن سبب الفناء في حكمه لانه ان كان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
صار مضافا اليه ان كان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
وقبض مال الغير بغير اذنه لا يملكه موجب للضمان فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
لانه ملكه بالقبض السابق فصار كل واحد منهما من المشتري فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
باذن المالك وان كان المشتري الاول يرجع على الثاني بشرط ان لا يكون المشتري الاول ملكه سابقا لبيع
وهبته فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
كلان المكن افاضه لا ينفذ بيع المشتري الاول لانه من بطل البيع فكان ملكه متافرا عن البيع ولو كان يحبس اياه او يرد
لا يبيع بغير اذنه فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
انه يبيع طابع لانه لم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
على البيع بحسب اجتهاد من لا يملكه الانسان كاعتز به بحسب نفسه بغير اذنه فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
الا ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
على الرهن المبسوط ولو اكره على ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
على الرهن والتسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
لا يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
انه قصد المكن بالاكراه الحاق العز بالمكن والعز لما يملك المكن بهما ان الشئ عن ملكه لا يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا

بدون العلم لا يفيد ذوا الملك فيكون اكرام على مجرد الرهن غير مفيد فكاه اكرام على الرهن اكرام على التسليم
فقد اكرام البيع بغير الملك بدونه التسليم وان كان بيع المكن فاسدا او البيع القيد لا يرد الملك الا بالقبض الا ان
فساد البيع باكرام لا يعلم المكن الجاهل المقتضى المتخصص بل يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
لازاله ملكه بغير اكرام فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
يعرفه كذا احد فيكون اكرام على الرهن اكرام على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
الاكراه على جملة يكون اكرام على ابعاضه فصار مكرها في النصف طابعه النصف فيجوز ما هو طابع فيه وهو من طابع
فما لا يحتمل الغنم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
فكاه اكرام والتسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
لم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
بقي مقدار العقد ولذا لو وصفت من اكرام طابع عام سلم اليها شيئا لم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
وقبضه فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
الفاصلة ولو اكره على الرهن اكرام على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
كل واحد منهما مقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
بدر لانه الرهن الطعن يكون مقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
على الأقل لا يكون اكرام على الاكرام لانه ليس في الزيادة اكرام على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
ما اكره عليه فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
المتعلقين المودة والمحبة والمكافاة وبالصدق اختلاص المشتري واستغناء الرهن من غير طلب المكافاة في الدنيا
والصدق لا يكون الا للفقير والدين المحور للدين والفقير جميعا فلا يكون الاكرام على اكرام على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
لم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
يعين ما اكره عليه فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
سوى ما اكره عليه فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
وقد اكره على الرهن فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
على الرهن فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
لانه ما اكره عليه فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
للمشتري ردة الغلام يكره اكرام على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
على اكرام على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
يهيئ ان لا يجوز كذا الحكم لو اكره على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
وبيع نصف الدار وقد وهب او باع الكل فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
الدار بقوم ليس النصف مما جازت اكرام على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
هبة المشاع فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
وغيرها للشيوخ ولان النصف الذي هو طابع في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
على اكرام على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
الاكراه المسوط ولو اكره على التسليم فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
فمقتضى ذلك ان يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
فان لم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا
ما لو كان الرهن في سرقاشته وبيع بغيره طعام فلم يرد في جاز المشتري لانه غير مكن فلم يرد نقض لا نقضا او رضا فبقى البيع موقوفا

والفصل ولو كان جبر على شرب الخمر لا شربها فان شربها لا يخلو لان باعظ الاكراسي بيث حقيقه اباهم الرب حال الفزوة فيها
 ثبت سبهم الاباهم والشبهه كانه لدر المحر ولو كان على قتل او كفر لا يفعل وان فعل فقام عليه الحد وانما امرته في الكفر لا يخلو
 الاكراسي لا يثبت حقيقه اباهم هذه الاشياء لا يبعد ذكرها فعلها وانما يثبت شبهه الاباهه حتى سقط الحد والعصا فبأنف
 الاكراسي لو ثبت شبهه الشبهه ومع لا عبر لما لو كانت للمراه مكرهه على الزنا جسي او قيد لاصدر عليها لان المراه لو اكرهت على الزنا
 باعظ الاكراسي توعد تلف يست حقيقه الاباهه عند عذر من بعضه او كمالا لكرهه لو اكرهت المراه على ان تفسر نفسها الى الزنا
 زعيمه تلف فانه سهاه على نفسها ولا يابى بمنزله ما لو اكرهت على فعل مباح لله الفاعله الزنا وهو الرجل ودوه المراه ولو ابلغ
 في القبر فلم يحقق الزنا منها ولو فعلها وسيله لمفعول الزنا فبأنف عكسها حال الفزوة ومع يثبت حقيقه الاباهم باعظ الاكراسي
 في حقهما تشبهه الاباهه باعظ الاكراسي والشبهه كانه لدر المحر خلاف الرجل لله باعظ الاكراسي لا يثبت حقيقه اباهه الزنا
 حقه فيها حقهما لا يثبت الشبهه ولو كان يقتل على ان يفعل هذا الرجل او يرقى لهذا المراه لا يسم انه يفعل واحد منهما لان جبر من
 امر من لا يجله واحد منهما بعينه حال الفزوة فلا يجله الاقدام على واحد منهما لا بعينه حال الفزوة اتصالا بينهما مستويا
 في الحرمة ولو لم يكن الا في حالها لا كان مكرها لانه يخلص الاوان بفعل امرهما وليس احد مما يوجب الاخر فكان مضطرا الى
 تفصيل امرهما ولو قتل في شرب هذه الخمر او يقتل انكر لو اباك لم يسم شرب الخمر لانه لا يخاف عاقبه وانما يخاف الهلاك على غيره
 يقتل انما او ابيه ولا يباح تناول الخمر لدفع الهلاك عن غيره لان الله مع ما يابى شرب الخمر والسؤال الميم لاهل الاغنى خوف
 الهلاك على نفسه ولو وجدوا قتل لقتل اباك او امك او ليعين عليها من الرجل يانف ورمق فباع فيز قبا باطل
 لقتلنا وجب العتق ان ليس مضطرا الى البيع لانه لا يخاف الهلاك على نفسه ولما خاف الهلاك على غيره وجب العتق
 اه الانسان كما لا يرضى بفعله لنفسه لارضي بقتل انما او امه فلا يكون راضيا بهذا البيع والرضا شرط لجواز البيع
 ان الرجل يقتل على ان يفعل نفسه لارضي بقتل انما او امه فلا يكون راضيا بهذا البيع والرضا شرط لجواز البيع
 في الاقل منها لانه يخلصها عن الاكرهه باه ياتي بالاقل منها غير مضطرا الزنا به على الاقل فيرفع الاقل من قبحه العبد ومن نفسه المهر
 واه وفليرام يعني شيئا لانه كان عكسه ان يطلق ولا يعق فان دون العتق لانه لا يعق سلفا لا مستقوما وبالطلاق وتلف
 ما ليس بما مستقوم فان المهر قد نكح عليه بالذوق السابق على الطلاق وانما تلف المكن على الزوج مجرد ومكر النكاح وان ليس
 بما رانف ما ليس بما مستقوم او من اطلاق ما مستقوم فاذا مال الى اطلاق المال كان كذا عن ذلك مخلصا بما دونه بطل
 طابعا وصا كالواكره باقتل لانه من الخمر او ليعتق جسدك فاعق العبد كان طابعا العتق لانه كان كذا عن ذلك مخلصا بما دونه بطل
 بالطلاق ما ليس بما رانف هذا ولو اكرهت على ان يقتل عبيدنا الرجل او باخذ مال رجل او رسم اقل المال فان قتل العبد
 لان حرمة الاموال سقط عند الفزوة الحاشه كانه حال الخمر وكان يستهلك مال الغير اسوة وادون من القتل على ذلك
 فاذا اضر العتق كاه طابعا لانه كان كذا عن ذلك مخلصا عن القتل على الخمر ولا عتق عليه بل فرار الفغان على المكن ولو اكرهت على
 على ان يضرب عبيد فلان ما به سوط او باخذ ما به فخر العبد ومات حتى عاقبها العاقل فقتل دون المكن لان ضرب عبيد طابعا
 فانه كاه كذا عن ذلك مخلصا عن الضرب بما رسم وسوا فزال الغير فاذا مال الى القتل فقد صار طابعا ولو كان المكن كذا عن ذلك
 ما به دون ما رانف ويرجع به على المكن لان مكر العبد لا يباع عند الفزوة وبسبب استهلكه ما به حال الفزوة فكان كذا عن ذلك
 من القتل على ما رسم فزال طابعا القتل استهلك ما به صار مستقولا للمال المكن لانه مضطرو مكر فينبرص بعضاه على المكن ولو قال
 اضرب عبيدك او انا اقتله او اضرب اباك لا يسم مكر عبيد وان قتل الفغان على المكن لانه اضرب عبيد طابعا لانه لم يكن عاقله وعبد
 بل فانه لا يخاف على نفسه من القتل العبد ولا يخاف حقوق عروك بغيره يقتل ابيه او ابنه ولو قال استهلك ما به فلان والا فخر
 انك تستهلك ما به فلان فانه لا يابى ان تستهلك ما به فلان ان شاء الله الله كنه الخار سوا ولا اجب لانه لا يستهلك لانه
 يستهلك ما به الغير يابى بغيره اذ من خاف على نفسه او على غيره الا ان لو اصابته الخمر ومع دفقة طعام كاه لا يثبت
 اه افاذا اطعم من صاحب بغيره اذ من يرفض الما يسم حتى لا يابى او ابنه لم يزعم لصاحب الما مثله ولم يكن مكرها استهلك
 المال لو عتق تلف فانه كان لا يخاف على نفسه وانما يخاف على غيره فاسم فله عليه فلا يرجع على المكن ولو اكرهت على ان ياكل
 طعام نفسه او يلبس ثوبه فلا ضمان على المكن لان منعه ذلك حصل له كان الله فابعضوا قالوا وهذا اذا كان الرجل

فان للمكره بالجس قاي وقت القبض البيع والتسلم فكيفه فان له بالبيع والتسلم وقد صح الاذن لانه حصل بعد الملكه
 فان المكره يضمن ما ضمن نفسه والا ذمه وجد بعد ذلك واما التوكيل بالرجوع على احد اعلى المكره لانه كان طالباً في القبض والتسلم
 بانه ان كان مكرهاً بعد تلفه لا على المشتري ولا على فني المشتري صار مضموناً للمالك **فصل** ولو اكره على ان يوكله رجله يضمن عين
 فوكله يضمن الوكيل فاما كفا غير ممكن ويضمن المكره ان اكره ان يوكله بالاعتق من حيث المعنى يعلق العتق بغير
 الوكيل فان معنى التوكيل بالعق كانه الموكل يقول للعبد ان قال فكذا انت حر فانك حر وان كان يعلق العتق بقول الوكيل
 فيصير بالوصح به ولو صح به صح العتق في الاكره وصار الوكيل معبراً عن الموكل فصار كانه الموكل اعطى بنفسه فلم
 يضمن الوكيل وضمن المكره لان تلف هذا العبد الحقيقه بسبب التوكيل لانه لا يملك ان ينفذ عتق هذا الوكيل
 والتوكيل استقل المالك فصار المكره سواء الحلفه واما التوكيل ولو اكره رجله على ان يبيع ما لا يملكه مما رجع اليه المشتري
 ما رجعوا الى رجله غير مكره جازا البيع للعهد على المكره لان رضاه الموكل شرط جواز البيع لارضاه الوكيل فاما ضرر وال
 الملك على الموكل لا على الوكيل وقد وجد الرضا من التوكيل بوزن ملكه فجاز البيع والعهد على المكره لا على العاقد فان
 العهد سلم مع او استفاد من او الرجوع باليمن حال الاحتياق وتكره ذلك شاذ في الحال الاكره مع التزام المار فتمنع
 التزام العهد ايضاً لعدم رضاه بالتزام العهد والعهد متى تباعدت عن الحامور كان على الامر كذا العهد والصبي
 المجور اذا توكله بيع شئ الا ان يتقاضى الثمن او المانع لانه لم يرضاه بالبيع ولانه كالمالك للمكره على البيع اذا طلب
 الثمن من المشتري طالما لم يكن ذكراً رضاه بالبيع ولانه قد رضى بالتزام العهد بعد انعقاد سببه فوجب العهد
 عليه وموافقاً لبيع المانعه فوجعت العهد عليه **باب** **الخيار في الاكره**

الخارجية الأكراد

المبسوط ما يله على فصلين احدهما الاكراه على الاتيان باحد الكسرين والثاني في الاكراه على استهلاك
المال او مبشر كثر **فصل** ولو اكره على ان يكفر او يقتل بطلا وسع الكفر دون القتل لان الكفر مرفوض في عالم الغلظة
وقيل المسلم غير مرفوض حال افاذا اتى من شر من يحار او منهما ولو قتل ولم يكفر فلا يمكن قتله لانه قد نفى
بحقوق الدم عدا طابعه لانه كان محد مخلصا عن ذلك بامر وموانعكم بالكفر وقبله ملين بالايمان وفي الاتقان في حق
حقه انه يفتن من اهل مكن على الامانة الكفر لانه يشبه عليه ما يشبه مثله لانه صب ان قتل المسلم يولد في الكفر
لما فيه من الغرار الدين واعلا كلمة ابيه وان ذكر الاقرى ان الكفر اقرارا غيرا بظواهر المسلمين على انهم ارضى اليهم
بالنيل والمحقق والمباركان طه في موضع التباين فتمت في دور بابودي في الشبهة وموانع القصاص كمن وعلى جواربه ابنه
او جاريه امراته وقلا طنت انما على الاخذ لانه يشبه عليه ما يشبه مثله فكذا هذا وما اذا علم ان الكفر سعة وقلة من قبله
لم يذكره محمد بن نصاف في رده بقوله اشار محمد لما قص ما اذا لم يعلم ان الكفر سعة فانه لا يعدل لانه متى علم ان الكفر سعة
لم يشبه عليه فلم يمكن الشبهة القتل فلم يعد كمن وعلى جواربه ابنه او جاريه امراته وقال عطيت انما على امرام كذا قبل القصاص
عليه في الحال لانه لا يرد الموت للشبهة قائمة في الحال وموانع حرمه الكفر اعظم واغلظ من حرمه القتل لان في الدماء
واراها باجر واجل الكفر واذا وجوب الدية ماله فلا بد من عدم صدور عن طوعه واختياره لانه بعد مخلصا عن الاكراه ولم
موجبه ماله ولا يرجع على المكن ولو اكره على ان يقتل او ياكل الميت او يشرب الخمر فيقتل بعد القتل دون المكن لا طابع
في القتل فانه كان محد مخلصا عن ذلك لان اكل الميت وشرب الخمر مباح حال الاضطرار وموصيا به نفسه في القتل
لا غير فلا بد من جواربه ان نفسه ونفس غيره عن القتل او ابي واباه الميت حالة الفزوة امر مشتهر فحاش التمس قتل
ما كثر وسبته على احد فلم يعتبر جواربه وظنه عندنا في القتل عاريا عن الشبهة في القصاص فاما اباهم الكفر فانه الفزوة
قد بلغ على عامه النبي ولم يشهد فيما بين فاعتبر حبيبه وظنه شبهة دور الفصل الاصل ان في كل موضع في شت
حققة الاباه بالغلظة الاكراهي وموانع القتل فيها في الاكراهي وموانع القتل فيها في القتل في شبهة الاباه
لان الاكراه بالحيث يستوعق فزوة ومن الفزوة ومقامه وليس تكامل فاذا اشتهر في فزوة شت شبهة الاباه فاضل في
ومعتم باغلظ الاكراهي حقيقة الاباه فاضل في شبهة الاباه بالحيث لا يثبت في شبهة الاباه فاضل في شبهة الاباه فاضل في
باضرها لفت الشبهة في الفزوة ومقامه في شبهة الاباه في الفزوة والامانة اعتبارها في الفزوة

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

انفوق ہیں تو ان کو جنت میں لے
وہیں تو ان کو اصل جہنم لے گا

امین

السليم شاه مناه ان فها قد قهر الشاه ولوا وجه له بانه لو رتب في مال فلو ارث ان يعطى الى دانه سوان ثوبه
 له اجاب العبد معتبرا باجاب الله بهما اوجب الله من الحق من جنس واحد بجب الوسط كما في الزكوة وما اوجب من الحق
 بهام عام بساير اجناس مختلفة كما في الفان البين فان الوصية والكنة لم يساوا اجناسا مختلفة بحكم المكفرات الا
 ولا وسط والادون فكذلك اجاب العبدان اوجب الوصية من جنس واحد بسعين الوسط وان اوجب من اجناس
 مختلفة بغير الوارث ولو اوصى بثلاث غنم فلهنك ثلثا غنمه والباقي يخرج من ثلثه كما لو وكذا في المكمل والموزون وقال
 ذفره ثلث ما بقي فسا لاه الموصل لما مات صار الغنم مشتركا في الموصل ومن الورثة والمال المشترك من غير شئ
 منه مشترك على الشركه وما بقي بقى على الشركه لانه ان حق الموصل مقدم على حق الورثة فالمفضل عن حق الموصل للثلاثه الورثه
 فالملك بصرف لا الموضوع حقه الا في المقدم حقه كما كان في التركة دين ووصايا فلهنك او اخرجي بعضا فالملك بصرف لا
 الموضوع حقه حصص اصحاب الوصايا والورثة وللوصف لا للدين لانه مقدم على الحقيقي فكذلك هنا حق الموصل
 مقدم على حق الورثه فصرف الملك لا حق الورثه ولو اوصى بثلث من الرقيق او ثلث من الدواب لمختلف الجنس
 او ثلث من الدور فليسحق اساء او ملك والساع يخرج من الثلث فله ثلث الساع لا غير لاه من الدنيا فالايقيم بالبيع
 نصيب كل واحد من الشركاء البعض حال فاما فكذلك حال هلاكها فانك ان جعل الملك بصرف فالصاحب البعض
 والقام لاصح الا لا بعد اعتبار جمع حق كل واحد منهم في البعض وهذا مستند فلهنا ما ملكه مالك على الكل وما بقي
 باقاعا لاه وهذا الجواب في العبد يستقيم على قولنا 2 لانه عند العبد على الغنم قيمه واحدة وعند ما ينضم
 ويجعل نصيب كل واحد منهم في العبد واحد فيعطى له العبد الساع كله عند ما اذا كان يخرج من الثلث كما في الغنم الثلث
 لو قال اوصيت بافضل هذه الخواب وكل من سواهم يوصي شئ ولو قال افضلي لفلان فلهنا اقرار منه وبموجب الورثه
 واحدا من الثلث لاه الوصيه بملك وجمال الموصل به منع التملك والاقرا اخباره ملك سابق وليس بتملك كسرا
 فيها بالقرية لا يمنع صحة رجل قال صنعوا لي ملكا على حيث اريد به فليرد له الورثه لاه الله به امر دفع الميراث له
 الورثه ولو اوصى اهل بيت عن الماشي لاه للموم او في سبيل الله فالوصيه باطله لجهالة الموصل به لاه مقدار الشيء مجهول
 والموم مجهول متفاوت وقال ابو حنيفة اذا اوصى اهل بيت عن الموم فانه سق عنه يوم التوريه ويوم عوفه ويوم الخ
 وايام التشريق ويوم سبيل الوصيه في الثلث على ايام الموم ايام الحج ومنه الايام ايام الحج والسبع لا يجوز
 من الثلث وقد قصد ليعي وصيه فكان سدا وصيه بالثلث السبع نعايام الموم وعن الحسن بن زياد لو قال اوصيت
 بثلث مالي موالف خدم فاذا اقلت اكثر او قال نصيب من هذه الدار وموالتك فاذا نصيبه النصف فله كل
 الثلث والنصيب كذلك لو قال اوصيت لك ما في هذا البيت وهو كزوجين ثلثه اكرار او كرجل واحد او كرجل
 فله كل الموصل به بعد ان يخرج من الثلث وفي البيع لا يكون له منه الا كره وكذلك لو قال جميع ما في هذا الكيس لك
 وموالتك فلهم ورضه اليه فاذا في الكيس اكثر من ذلك كان الكيس وما فيه للموصل به لانه اضاف الاجزاء فلهنك
 لا الثلث مطلقا والى جميع ما في الكيس والبيت فحق الاضافه الا ان من مقدار على حساب ان كثر ولم يكن
 فيكون سدا غلطا منتهى الجواب فلا يقع في الاجاب الصادر منه مطلقا بخلاف البيع لانه لا يقع في البيع
 الا اذا كان المبيع مقدرا معلوما فاذا ذكر مقدار انصرف البيع اليه للغير وكذلك لو قال اوصيت لزيد
 كل ما في يدي من ثياب فاذا كان اكثر من ثيابي فله كل ما في يدي من ثيابي فله كل ما في يدي من ثيابي فله كل ما في يدي من ثيابي
 يبيع هن ولهم غير ما في الغنم المشار اليه فرق بين هذا وبين اذا قال اوصيت لزيد ثلث مالي وسواها
 لا يعتبر الاشارة والرق في الاشارة ثم يتعلق بها حكم لاه الثلث عبارة عن الجزاء والتابع والعين غير التابع
 فقلت لا لسان وهما الاشارة والشمع قد اجتمعا واحدا لانه في الاشارة والشمع كانت الاشارة او لانه
 اقوى واكد في النقيض والعرف من الاضافه والشمع فاذا اجتمعا باللسان نقلت الوصيه بالعين المشار اليه
 الفتوى ولو اوصى بان يخططام لثني بعد وفاته ويطعم الذين كسروا القرضه بثلث ما قال الفقهاء ابو جعفر
 الهندواني يجوز من الثلث الذي يطول مقامه عنده والى من كان بعد والاغنياء والفقر سواء ولا يجوز

مقامی فضیلتوں کی بنا پر

29

[illegible]

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً

الوصية بفنائع الاعيان وبيان بطون اجيوات



يعرف الوصية الثلثة لاه الوصية انما وصية بغير هاهن الثلث ولو اوصى برقبة الدار وليس له سوى هذا الدار
 كانه لم اوصى بالثلثين فكذلك منفعة الدار اذا المنافع تابعة لرقبة الدار لا 222 في احق الموصل له تعلق بالاسفل
 بطل الدار مدته هتوتة ويبيع الثلثين بوصية اطلاقا في الاسفل بطل الدار فلا يسع ما لم يسكن المدف الغشا ويرى بطل اوصيه
 بنزل كرمه بثلث سنين الحاكين فوات ولم يجلد كرمه بثلث سنين كيا قبل بطلت وصيته وقدر توقف ذلك كرمه اوصى
 من الثلث ما لم يصدق بثلث سنين قال الفقهاء ابو الليث من اوفى بقول اصحابنا رحمهم الله لانهم قالوا يوفى اوصيه بثلث
 بعد سنة لعلنا وفلا في ابيته ربيع فان العبد كذمة سنة ولو اوصى بثلث هذه السنة فقدم فلان بعد مضي
 السنة بطلت وصيته فكذلك الغلة لاه الوصية حتى اضيقت لاه سنة معينة فبطلت بها وبطلت بغيرها حتى اضيقت لاه
 سنة متكررة لا تقيد سنة معينة بل سبق ما لم يستوف الوصية ولو اوصى بثلث كرمه لاشان فانه يوفى فيها القوام بالثلث
 والخمسة والثلث الا ترى انه لو دفع الكرم معاملة اه كل هن يوفى فيها كالثمن هنا ولو اوصى بثلثه دارة لاشان كانه
 الدار بواجب ويدفع اليه غلتها وان اراد الموصل اه سكن فيها نفسها فترس له ذلك لانا لو اطلقنا له السكن فغلتها
 على الميت دين فلا يمكنه ان يوفى شيئا من ذلك المدينه وفي الغلة صرفت الغلة للمدينه وقبل ذلك لاه المنفعة
 بصير مملوكه له بالوصية لما صارت الغلة ملكا له وظهور الدين موهوم ولا اعتبار للقيم عقابا للمحقق الا ترى
 انه قد وصى ما به وان كان كاه توهم ظهور الدين لانه لا يوفى حق ظاهري لتوهم حق سيظهر **مسألة** ولو اوصى بثلث
 بطلت امته فولدت ستة أشهر لم يبيع ولو ولدت لا قبل من ستة أشهر ويكفي له لاه الوصية انما يصح بخيل موجود
 يوم الموت لا بخل بل عارية بعد الموت وقد سبقنا بوجه الجبل يوم الموت متى جات به لا قبل من ستة أشهر وفكنا
 في وجوده متى جات ستة أشهر فصالحا لاحتمال انه حدث على ملك الوارث والوصية وقعت بشرى معينة فلا يثبت
 جوازها بالثبوت ولو اوصى بالثلثين وان ولدت لا قبل من سنين وان فصلها جاز وان الفصل ميتا لا يجوز لانه ميت وقوده
 وقت الوصية حكما لثبوت النسب من الزوج لاه النسب انما يثبت باعتبار العلوق قبل الموت لا باعتبار العلوق الحادث
 بعد الموت فلما حكمنا بثبت النسب من الزوج فقد حكمنا بوجوده يوم موت الموصي لاه الوصية مات بعد موت الزوج بخلاف
 ما لو كان الزوج حيا فولدت ستة أشهر من يوم موت الموصي لا يبيع الوصية لاه الوصل اذا كان حيا ولا الزوج ممكن ان يبيع
 فانما كان بالعلوق الاقرب الاوقات فاذا احبب بالعلوق لما اقرب الاوقات لا يسقى بوجه الجبل يوم موت الموصي
 الا اذا ولدت لا قبل من ستة أشهر فاما اذا كان الوصل حيا ما امكن الزوج ميتا فانه يحال بالعلوق لما بعد الاوقات
 حيا لاه ما على الصلح ولو انفصل ميتا لا يسقى بوجه الجبل فيه يوم الموت الموصي لجواز انه لم يسقى فيه الروح فلا
 الجوع بالشك لهذا لا يرث ولا يبيع عليه بغيره فلهذا ما هو اما لاه مال له غير من فاهي لم يجل ثلث
 رقابته ولا يرث ثلث ما بطونته فلصاحب الرقاب بثلث رقابته ولصاحب ما بطونته ثلث ما بطونته ولو اوصى
 بثلث رقابته ولكنه اوصى بثلث ما له ليرث بثلث ما له بطونته لا يرث بثلث صاحب الثلث صاحب ما بطونته وصيته
 لاه لم اوصى سنوا لاجنة فاما لم اوصى لاه سنوا لاجنة **باب الوصية بالثمن** **فقد اختلف**
 المسبوط ولو اوصى لاه هذا الجواب الهوى فله الجواب وما فيه لانه اوصى له به لاه الجواب فاسم جراب هو ما دام
 في الجواب ليا به هو فاما اذا كان حيا ليعا به ثلث الهوى سمر جرابا ولا يبيع جرابا وما اذا كان من الامم متلفا
 على الجواب ما دام فيه ثلث صار كانه قال اوصيت بثلث الجواب عاقبه وكذلك سمر الله الخلفا لاه وما فيه
 وكذلك القوم من الثمن لانه انما سمر دة الخلو وقصر التمة باعتبار كون المظروف فيه ولو اوصى بالخطبة الجواني
 لا يكون له الجواني لاه فله في المظرف فقد سار لفظ الوصية المظروف ومواظفة دة الجواني فلم يدر المظرف
 في الوصية كانه اوصيته بثلث الخطبة التي دارى والسف مع الحق والحلم عن ثلث الجواب لاه لم اوصى سنوا لاه
 انصل وما تنصل به والحلم مكم بالسف من مملكتها الجاني تبيع للسف لانه لا يمكن الا مع الحق فكما ان الجاني
 تبيع له وروى عن الموصي انه دخل بثلث ما مصلح به والا فلا والغير لا يدر وكذلك السمع وشام وفي القبة بثلث

[illegible]

ولو قال زرق الزينب
ويتم على الزرق ومن
ولو قال بمنى الخمر
على الزرق والخمر جميعاً

ان يجعل فاما ان كان صوابا فكلام العاقل من الفقه والعاد ومحمد بن الحسن والساد فيجعل مجموع الوصف فسمى امثله ان ينفرد
بالفقه ولو قلنا لو ثبت بعد ذلك فلا بد لهذا فقال لا ولكن اوصيت بامته فلان تكون موصيا بالامته وان يكون موصيا بالامير لانه
ما هو وصيه العبد فقد يرجع عنها واوصي له بالامته لان كل كلمة كمن يستدرك كل القلط والرجوع عن الاول ككلمه لا بل ولو قال اوصيت
لفلان بالبل اوصيت له بالامته كان موصيا بالامته لا غير فكذا هذا المتقاسم عليه مما قسمين ادمما ما يكون رجوعا عما
والثاني ما يكون رجوعا لبل لا اما القسم الاول رجوعا بوصيه م عرضت عليه من الغد فقال لا اعرف من الوصيه فخذ ان
يرجع عن الوصيه وقال محمد بن ليس هذا رجوع وهذا الرجوع للوصيه ورجوع الوصيه من ان يكون رجوعا فاعلم ان الراسخ الذي ذكرنا
ولو قال الوصيه فداوود الوصيه فليس رجوع ولو قال انك افرج رجوع الارض انك لو قلت رجوعا عليه دين قد تركت كذا ينكره
تركه ولو قلت قد اوتيت عليك لم يكن تركا ولو اوصي بثلث ماله لرجل من جميع ماله بن ورضي يكون رجوعا لانه كان جميع ماله للورثه
ما يكون بعينه للموصي لانه لو كان رجوعا لرجل بوصيه او رجوعا لرجل بوصيه اخرى لما فرق بينهما في الشهاده قد يقع عن احدى الوصيتين ولم يتبين
انما تنكر للورثه انما بطلان انما لا ينفى الاخرى فاما ان كان الوارث صغيرا فابي الوصي فاما ان كان الوصي فاما ان كان الوصي فاما ان كان الوصي
واما القسم الثاني لو اوصي بامته ثم فخرها كذا فمما يرجع وانما يرجع فيها انما هو رجوع لانه ليس بخير وانما يرجع فيها انما هو رجوع
يرجع لانه هو الكرم وغرس النخيل له استدانته فاستقر له ولله الوفاة فمما يرجع به في المال كذا فاما الزرع فاما ان كان
للقرار والامتنان ولو اوصي لرجل بدار ثم انكس بعض اربابا فعلق عليه بيا سواه لو رزق منها شيئا بياضه كان شيئا اسرا طيس
يرجع وانه بنى فيها شيئا فمما يرجع لانه لو فعله منك الفخر ينقطع به في المال كذا ولو اوصي ابا بعني بضع عين فلان ثم قال قد اوصيت
ببضع لفلان فخذ رجوع لانه العتق انما للملكه الوصيه اثبات الملك فاما ان كان في نفس ولو اوصي بابا بعني بضع لفلان ثم اوصي
بابا بعني بضع لفلان او قدم البيع واخر الربيه فليس رجوع لان كل ما عتقك ولا مضاده بين العتق بين ولو قال اعفوا جاري فخذ
ثم قال في بطنها وصيته لفلان فخذ رجوع عن العتق ولو قال في بطنها بضع لفلان ثم قال اعفوا هذه الامته عنك لم يكن
رجوعا عن الوصيه بالولد لانه لو قال اعفوا هذه عنك ثم قال قد اوصيت بطنها لفلان لم يكن ذكر رجوعا عنه عن الوصيه بعينه
فاما لو ثبت بعد موته فلان عتق لولد للموصي لانه لو اوصي بطنها لفلان ثم قال قد اوصيت بطنها لفلان ثم قال قد اوصيت
للبنت كانه قال اذمت فانه شتم فاعتق لفلان لانه نفع وان شتم فاعتق لفلان لانه نفع وان شتم فاعتق لفلان لانه نفع وان شتم فاعتق لفلان لانه نفع
شتم فالفخر رجوع عن العتق اذا اوصي بطنها لفلان ثم قال قد اوصيت بطنها لفلان ثم قال قد اوصيت بطنها لفلان ثم قال قد اوصيت بطنها لفلان
الوصيه انما هي العتق انما وسما مضاده فلذا انحقت الاجرة اسفقت الاولى حرة ولو قال قد اوصيت لفلان بالف درهم فخذ
وقد اوصيت لفلان بالف درهم او قال اوصيت لفلان بالف درهم فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ
ثم قال قد اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ
فلان لو قال قد اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ
لانه لما عين كل واحد منها واشار اليه فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ او اوصيت بكره فخذ
او قال زيادة الوصف فاما ان كان الوصف بامته فاما ان كان الوصف بامته فاما ان كان الوصف بامته فاما ان كان الوصف بامته
كان وصيه منها جميعا الجاه ولو قال بكره وصيه او وصيه لفلان في بطنها لفلان ثم قال قد اوصيت بطنها لفلان ثم قال قد اوصيت بطنها لفلان
بالطله ولا يصح هذا الوصف الا بعد الرجوع وفيه الوصيه فانه قال بعد الرجوع وصيه لفلان بالطله فاقب هذا في الوصيه
ما بطل ان قوله في فلان فقد نفى بطل الوصيه لفلان ولا يصح النفل الا بعد الرجوع الوصيه لفلان ولو قال في فلان لفلان ثم قال قد اوصيت بطنها لفلان
الوصيه قد اوصف بكونها حرة او حرة فاما لا يوصف بكونها بالطله الا بعد الرجوع الوصيه لفلان ولو قال في فلان لفلان ثم قال قد اوصيت بطنها لفلان
فلان وركبها لفلان الموصاله انما وصفت فلان فخره لانه ووجه الموصاله يوم مات الوصيه اذ لم يكن مشار اليه بكونه لفلان
الوصيه وانه لم يوجد يوم الوصيه كما لو اوصي لولد فلان وليس لولد يوم الوصيه وورث لولد يوم موت الوصيه وورث الوصيه
فكذا هذا ومن حيث الوصيه بعينه فاما الرجوع عن الوصيه الاولى **باب الرجوع عن الوصيه**
المبسوط ولو قال اوصيت بفلان بالف فلان فخذ او اوصيت بفلان من ابيه فليس هذا رجوع والخام بينهما نصفان وبمعناه
لانه لو اوصف الوصيه الثانيه لفلان الاولى فاما ان كان الوصف بامته فاما ان كان الوصف بامته فاما ان كان الوصف بامته

فإذا ضل الموصى كان رجوعا إلى العبي إلى تعلقت به الوصية تصارت مستهلكة بموجب نزول المثلث وبعض المتأخرين لا يكتفون
بغير الوصية بعد المثلث بل يذكرون الرجوع إلى المثلث بعبارة أخرى المثلث لا يكون وصية كما لو أوصى رجل بنحو قسم قطعه لفلان
أو نفقته ثم غلبه أو حبا به أو بغضا أو غير ذلك فمضى منها أنا فذكر رجوع عن الوصية له منذ التفرقة المثلث
من وجه الموصى والمثلث ثبت كمال الموصى غير حيث لا يمكن التفرقة بينهما كما لو أوصى سويق فلقته سحيا أو شربا فمضى
بما فيه فبقي ما بناه فهو رجوع لأنه لا يمكن تسليم الموصى على الأفراد وكذلك يستلم الدار بدون البناء فمضى
العض فمضى الوصية والمثلث باصداق نقصان في الموصى يخرج الموصى عن العبد الأوفار والبقا إلى اليوم الموت
كما لو كان الموصى شاه فمضى له بالذبح أو فمضى من هبة الأوفار والبقا وصلى بها بملة متارعة إلى الفاء وذكر
ديلا الرجوع عن الوصية لأنه إذا دعي بغيره للأصاحبة له الشاه بالذبح إلا حاجة إليها وذكره دليل على إبطال الوصية إلا أن
باصداق صنعه منقولة فيه وقد صير في المال كمالها من وجه كمالها الموصى به فمضى فمضى عليها أو قبلها أو ما كانت
رجوعا لأنه يخرج العنصر المنقولة عن الوصية لأنه لم يوص بها ولا يمكن إخراجها عن الوصية فمضى منها أو غلبا الصنف المنقولة
رجوعا عما كان لوطا بالموصى به مالا أو فمضى بعد ما تحبب منها أو لوطا القطع به حق الوصية الرجوع عن المال كمالها الموصى
ولو أوصى بدار فمضى ما كان رجوعا له التحصيل من بعض الجوار بما الموصى به ونقطة من غيبا بصله بين الجص
فكان كتيبتي النوب العسل وذكره كماله رجوعا فمضى منها أو لوطا الموصى به الفاصلة غسل النوب العنصر المنقطع
حق المال كماله الأقل من الجص يكون رجوعا كالوكان لو بأفصيف ولو هدم ما لم يكن رجوعا لأنه أدرث فيها فمضى ونقصان
لا يخرجها عن هبة الأوفار والبقا فصار كالوكان الموصى به نوبا فمضى ولم يخطه ولا ذكره في الشاه لم يبنها ولو أوصى
ثم باع ثم اشتراه فهو رجوع لأنه البيع منه كماله لأنه أخرج عن ملكه ولأنه طرأ عقد بامت على عقد موقوف فإبطال الموقوف
كبيع الفضا إذا أدرى عليه مع المال كماله الموقوف وكذا لو أوصى بدار ثم رجوعا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا
رجوعا عنه ما عينها بطل الوصية إلا أن باع منها لم يرد منه ما دل على الرجوع فإن العنصر فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا
الموصى به على ما له فقط الوصية إلا أن المثلث الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا
يخرج من المثلث أو يوصى به لغيره من المثلث إلا أن الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا
بعض ما به لوطا بالوارة ولهذا لا يفتقر للقبول والقبض في ثبوت المثلث الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا
الموصى به قبل القبول يصير مالا لورثته وليس من ضرورة اختلاف الثاني احتياج الأول لاحتياج الأول من الخلاف كماله الوصية
لو أوقد ثلث أجزا من الأول ولو أوقد ثلث أسرار الأول والمثلث لا يورثه ولا تقسم ولو قال العبد
أوصت به لفلان فهو لفلان أو قد أوصت به لفلان أو قد أوصيت به لفلان فهو رجوع وكل العبد للمال المثلث
يدل على قطع المثلث وإنه لا يفتقر للقبول والقبض في ثبوت المثلث الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا
أصله أو قد أوصيت له لفلان فكان خصصا للبناء للمثلث أو حرف الفاء ينفرد للبناء للمثلث أو حرف الفاء ينفرد للبناء للمثلث
من هذا لا يعنى الثاني بل حرف الفاء للترتيب في العقب فصار كأنه قال أوصيت للمثلث عقيب وصية الأول فبنا عليه
وهذا لا يوجب المثلث كماله وصية الأول ولو قال وقد أوصيت به للمثلث كان بينهما لأنه ذكر بينهما حرف الواو والواو
لا يثبت كماله الموقوف عليه فمضى كماله الوصية الأولى ولو قال هذا العبد وهذا العقب الكمال فصار كأنه قال اشتريت كماله وصية
الأولى لو أوصى ثم اشتد منه لم يوصى بالكون رجوعا عما رواه الجامع وذكره الميسر في الأكار رجوع وقدره ذكره
الميسر في الأكار وما ذكره الجامع قول محمد ومكذبي روى المصنف عنها هذا الخلاف وعما هذا الجهد الوكيل أو المكل
الوكالة وجوده أو لا يثبت الشك في وجهه الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا
الجامع لا يكون فمضى رواه الميسر في الأكار رجوع وقدره ذكره الجامع لا يكون فمضى رواه الميسر في الأكار رجوع وقدره ذكره الجامع
أنه محقق العنصر محاذ لأن الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا فمضى منها أو لوطا الموصى به نوبا
والجهد في العقد المصل وسنما منه في عدم ولما اعتد الجهد الكذب في العنصر فان أراد به الكذب لا يكون رجوعا
وإن أراد العنصر لا يكون رجوعا فلا يثبت الرجوع بالشك وصية رواية الميسر في الأكار رجوع وقدره ذكره الجامع لا يكون فمضى رواه الميسر في الأكار رجوع وقدره ذكره الجامع

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

من الموصلة بعد ما ناول الوصية لتعلق حق الورثة به والان حق الموصال لم يتعلق بشكر الزيادة ولا على سبيل الوصية العهر
بدون تلك الزيادة فطلت الوصية مزورة وان لم يسفر عن حاله اسما ومعنى فالوصية بائنه واذا اوصى بالكفر في فصار رسم الوصية
قبل موت سبطا لا يبدل اللهم والحق فصار حسا آخو وهذا لو وكل انسانا مع هذا الكفر في فصار سبطا بطلت الوصية لو كان
ينقطع حق الموصية منه ولو اوصى بربط فصار غير البطل الوصية احتجنا كالواو اوصى بغير فصار كبتا او بصغير فصار كبتا
وصيه القيس ان الله قد تولى بدله ان اذ اختلف ان لا يملك رطبا فكله في الحث وصيه الشحان ان الله ان تولى ولكن لم يترك
المخ ولا يترك فيه معنى لم يكن بركات بعض المعادن وموارطوبه ومنه الاسد الجني ولا يتعلق حق الموصال بشئ لم يكن
يتعلق ببعض مكان متعلقا به ولو اوصى بغير فصار زبنا بطلت كله في الرطب اذ اوصى بغير او الفرق ان العيب للبعير زبنا
الاصح العبد فانه اذا ترك على الشجر يفسد ولهذا لو غصب عينا قبله زبنا ينقطع حق المالك فصار صنم وليل الرجوع على
الوصية فاما الرطب يصير غير الاصح احوال هذا لو غصب رطبا فصار غير الانقطاع حق المالك فلم يوجد دليل الرجوع وموافق
فيه ولو كان هذا بعد موت الموصي لابطل الوصية لان ذكره صار ملكا للموصال وكان الغير حاصلا على ملكه اوصى ولو اوصى
بكفر في غم لغصبه بعد موت الموصي في صار رطبا لا يفسد في ذلك فصار ملكا للموصال وكان الغير حاصلا على ملكه اوصى ولو اوصى
دين او وصية سجد منها فالزيادة وحديث من الموصي والموصى كانه اوصى بوجوه الزيادة وصيه الموصال فلم يكن فيه حث الا ترى
لو فصلت الزيادة من الثلث شارك الورثة الموصال في الزيادة وبطلت الورثة مع ان الاصل ملك الموصال فالوصية له او لغيره
باب الوصية بالماله **فصل في الوصية بالدين** **فصل في الوصية بالدين** **فصل في الوصية بالدين** **فصل في الوصية بالدين**
على حكم ملك الميت فانه الزيادة الحادثة قبل الفسخ بعد موت الميت هي تقضى مما ديونه وسجد وصاياه لان الموصال
والورثة يملكون الزكاة والوصية من جهة الميت فغصب ما يملك الموصال من غير البيع او بالشكاح فالزيادة الحادثة من المبيع والمهر
قبل الفسخ حادثة على ملك الميت في يصير لها حصه من الثمن بالقبض لان ملكه يكون سقاه على حكم ملكه فكذلك هذا ما يملك
على فسخ احد ما في الزيادة والثاني في النقصان **فصل في الزيادة الحادثة من الموصال كالولد والعلم والكتب والارث**
بعد موت الموصي فيقول الموصال الوصية يصير موصاها في تعتبر من الثلث لانها حادثة بعد انعقاد سبيل الملك للموصال
الاصلي فطلت تحت الوصية المبيعة اذا ولدته من الجارية فجاز من له الخيار البيع يصير الزيادة مسموعة في يصير لها
حصه من الثمن واما اذا حوت الزيادة بعد فسخ الموصال في الفسخ هل يصير موصاها في كان الموصال من جميع المال
كالوحد بعد الفسخ لانه الزيادة حادثة بعد ملك الموصال وبعد نكاحه ملكه لانه ملكه الزيادة والصرف فيه جميعا فصار
كالزيادة الحادثة من المبيع بعد القبض فانه مشاعرا فيهما ان يصير موصاها في تعتبر من الثلث لانها حادثة بعد ملك
قبل ان يملك الاصل لان ملكه لم يشارك بعد فانه لو شارك في ملكه الزكاة وصار له الجارية كج لا يخرج من ملكه فادى يكون له الجارية
بعد ملكه البتة فصار كالزيادة الحادثة قبل القبض للوصية من جهة الموصي فانه لا يصف بالطلاق قبل الفسخ و
ملكته الرقية والصرف جميعا لان ملكا غير متاكد قبل القبض في لو ملكه ملكه على الزوج والعلم والكتب بالولد
الوصية وفي البيع لم يملك بالولد لان الكتب بدل المنفعة والمنفعة كونه ملك الوصية مقصودا فكل ذلك يدلي بكونه ملكا
بالوصية في يصير موصاها فاما المنفعة بملك البيع مقصودا فكل ذلك يدلي بكونه ملكا بالوصية مقصودا فكل ذلك يدلي بكونه ملكا
بملك القبض الوارد بالبيع للقبض رد عليه مقصودا فان كانت الجارية والزيادة حادثة من الثلث يعطى كله للموصال
وان كانا حادثة من الثلث فحده للزوج يعطى له الجارية او لامن الثلث وان فصل من الثلث شئ لم يعل من الزيادة بعد فسخ
وعند ما يعطى له الثلث منها بالخصص لهما ان الزيادة حادثة ودره على قبض فانما يصير موصاها في حكمها بالحق باصل العقد
فصار كالوجود له العقد فحوز ان غيره حكم العقد من الزيادة كالزيادة من المقتل تعتبر الاصل مع الزيادة من الثلث
فذلك المقتل لان الزيادة الحادثة قبل القبض صار مقصودا عليه بتما لا مقصودا لانه ملكه ملكه الاصل لا
بالعقد السابق مقصودا ولا يجوز ان يطل شئ من حكم العقد الاصل باعتبار البيع فصار سقاه على حكمه احد العاقد من غير
مزورة وحكم الوصية الاصل قبل حدوث الزيادة سلام جميع الحادثة للموصال وبعد انقسام الثلث عليها لا يلزم بعض
الجارية وفيه فسخ الموصال وبعد انقسام الثلث عليها لا يلزم بعض الجارية وفيه فسخ الموصال لان الثلث في

ادھر کے قریب سے

[illegible]

[illegible]

الدهن لما انفرد في الدنيا وكذلك عن النسم والصدمة لا يتصور ان يبقى شيء من الوصية حتى يعود الى الورثة فستنون
فلم يكن في التوزيع والايافاق فائدة بل فيه ضرر فانه وقع في العمى ثم فكر في المال فلما اقامه عند القرب فانه يجيء على
النسم فالتوا واطراح ثلث اصل الورثة واخاض في كلمة الوصية فاول النسم بالحق الورثة عند الضرر ولا فائدة للموصي
من وفائه ربما تنوى البلية فانما المال بعدوى التوى والتلف وان لم تلف تقطع طرق الحج فلا يصل الى الموصي فواب الجميع
ومع عجز وصل اليه ثواب كل عمل خلاق بالواو ان يعطى فلا من المثلث كل سنة ما به فانه تنفع العطاء على الشئ
وبالدفع اليه جميع الثلث لان الام بالتوزيع على الشئ مفيدة حق الورثة بالاجعوت فلا ان يسلم وصيته
فيبقى من الثلث شئ فيجود البلية على الورثة فوجه اعتباره وان كان لا يفيد حق الموصي لانه ربما سقى البلية قبل تنفيذ
الوصية فيه فلا يصل اليه ثواب بالح الدم الدم

الوصيم بالتصديق

[illegible]

الوصية بالقسط او بالرفق للعبد المملوك مسأله عاقله فصل

الرؤيه بالعنى هذا الموت وفصله العنى المعلق بوقت الموت فصله الرؤيه بالرؤيه للعبد فصله الزايد هل يظفر الرؤيه بالهوى فصله واذا اوج لعنى عبد لم يعنى الا ان يعنى بالورثه ولا الرجوع ولا خلا كابر الوصايا لان ذلك امر باعتراف فلا يقع بدونها الاعتراف ولو قال صرح بعد موت يوم او بشهر فخصه الموت

۱۵۵۰

[illegible]

الذي

[illegible]

[illegible][illegible]

الوصف بالبيع والملك

ليست في عقد غير لازم فان الموصى بمثل الرجوع عن الوصية بالبيع وعن المحاباة فيه فلم يقدم من المحاباة في سائر الوصايا
 عند العقد لصاحب الرقبه سدس العبد وبيع الباقى الثلث للاحق له في المثلث على السواء فيعرب كل واحد منهما بحقه
 يكون الثلث منها نصفان ونصفه لصاحب الرقبه ونصفه سباع من صاحب السبع ثلثه القدر فان كان او هو جميع ماله لم يبق له
 باق من افرعائه ولم يكن الورثه فقلنا ان يكون الموصال بجميع المال ربع ذلك العبد وبيع ما بقى وسواه عشر جزوا
 اثنى عشر جزوا على سهم وثلثه وثانين هما ربع سهم من اربعماء وسبع عشر سهما من قيمه العبد ما اخذ الموصال بالمال خمس السهم
 ربع سهم من اثنى عشر عام وصيه وماتان وثانين وسبعون للورثه وعند محمد سدس العبد للموصال بالمال وبيع ما بقى في كل
 عام تسعة وعشرين من اثنى واربعين من قيمه العبد سهم من ذلك للموصال بالمال تمام وصيته وثمانه وعشرون
 وثلثه وعند المسند ملحق بالعروس لحسن نكحها واوضح نظرنا ما يحرم المحدث ان ابقى للموصال في المثلث على السواء
 بماله بالمال نصف الثلث وسدس العبد وبيع ما بقى من قيمه العبد من قيمه العبد ببيع تسعة وعشرين من اثنى واربعين
 قيمه العبد لاهنا وصيتان وصيه بجميع المال ووصيه بالماله لصاحب البيع بتعامه الا انه قد يطرأ وصيه سدس وذلك ما به
 عرفت من تعاميه لان سدس الرقبه صار مستحقا للموصال بالمال بوصيته فبطلت فيه الوصيه بالبيع والوصيه بالمحاباة في ضمن
 وصيه بالبيع فيبطل بطلانها الا ترى ان الموصال بالبيع لو قال لا اريد النكاح واريد المحاباة لا يكون له ذلك فيقتضي الوصيه
 بالمحاباة سحايه وخمسين فيوزع بالثلث بهذا القدر والا فربح بجميع المال وذلك لانه وان اخذ سدس المال
 لم يكن يربح بجميع المال ليس مقدار حقه فيجوز عليه ما اخذ من الرقبه ومما ليس ويمطى له ما بقى له فصار حقه في
 بغير سهم وفق الموصال بالبيع ثلثه لهم كل سهم ماتان وعشرون فكانت حيلته سهم واذا صار الثلث على سهم
 من الموصال او عشرين في حق صاحب المال اربعه وقد سلم له ثلثه ونصف وسدس العبد بقي له نصف سهم لتمام حقه
 في الورثه فاربعة عشر وظهر ان خمس العبد وبيع من قيمه العبد ببيع باربعة عشر سهما ونصف سهم من احدى وعشرين
 سهما من قيمه العبد يبعث لصاحب المال من اثنى نصف سهم تمام حقه فقد نفذنا وصيه المحاباة بثلثه فكانت الحيل سبعة
 الباقى للورثه وسواه ربع عشر فاسقام الثلث والثلثان ومحمد حريم على ضعف ذلك بحزنا على الكسر بالانصاف واما
 في الموقوف انه يباع جميع العبد من الموصال بالبيع ثمانه واربعين سهما من سهم وخمسين سهما من قيمه العبد لانه
 يقع ههنا وصيتان وصيه بالالف ووصيه بالمحاباة بتعامه فاحصل كل ما به سها فيصير حق احدى عشر وفق الف السهم
 يكون حيله سهم عشر سها فخذنا سهام الثلث فكانت الحيل سبع وخمسين لصاحب المحاباة تسعة لهم فباع العبد باثني
 وذلك ثمانه واربعين فيعطى لصاحب المال من ذلك عشر وللورثه ثمانه وثلثون سها فاسقام الثلث والثلثان واما في
 الموقوف وسواه هنا وصيتان وصيه بالالف ووصيه بالمحاباة بتعامه الا انه وصيه الف فمما زاد على الثلث بطلانها
 لا يحق ما عند عدم ايجاز الورثه فيبقى حقه ثلث الف وبطلان وصيه المحاباة سهم وذلك خمسة وسبعون لانه بطل
 الوصيه بالبيع في نصف سدس الرقبه للاحقاق الموصال بالمال لما سافى حقه ثمانه ما به وخمسة وعشرين في عشرين
 ربع ما به وقيل انكسر ذلك بالاربعة وفق صاحب المال في ثلث الف وذلك لتمامه وثلثه وثلثون وثلثه فقد انكسر بالالف
 فافرب ثلثه اربعه فكانت اثنى عشر ثم اجعل كل ما به على اثنى عشر كل سهم ثمانه دوام وثلث درهم فصار حق صاحب
 المال اربعون سها وفق صاحب السبع تسعة وتسعون سها فكانت الثلث ما به وتسعة وثلثون سها فيكون كل المال اربعماء
 وسبع عشر سها حق صاحب المال اربعون سها وصل السهم من ذلك اربعه وثلثون وثلثه ارباع سهم لانه وصل اليه
 من العبد نصف سدس وذلك جزو من اثنى عشر جزوا وقد صار العبد على اربعماء وسبع عشر سها في اثنى عشر جزوا منه
 يكون اربعه وثلثين وثلثه ارباع سهم ابقى لتمام حقه حقه لهم وربع سهم وفق الورثه ماتان وثمانه وسبعين واذا اوج
 بان يباع من رجل بالف ويقتعه والا فربح ماله قال ابو يوسف رجلا لثي لصاحب الثلث من الرقبه وبيع العبد فيكون
 ثلثه وقد ذكرنا من افرعائه اوجه لرجل لرجل ماله وقوله في هذا معروف ثم شهد محمد بن علي بن كوفه فقال لا رايك
 لاهي ماله لرجل واوجه بان يباع من العبد افرعائه فلو قلنا بان الوصيه بالبيع ينفذ في جميع العبد كما هو مذهبهم

[illegible]

لا بد من القول بان سلم له بالمجاهاة الثلث لان الوصية بالمجاهاة انما يسقط بقدر ما استحقه صاحب المثلث من العبد وان كان
لا يستحق شيئا عندنا لا يسقط فلا بد من ان يباع العبد بثلثي القتمه واذا بيع العبد بثلثي قيمته لا يمكن ان يعطى صاحب الثلث
شيئا لان ما يكفونه يتفقد الوصية في اكثر من الثلث ولو لم يسقط بقدر حق الموصال بالثلث فميتون ان ما ذهب اليه ابو بکر
عنه صحيح والصحيح ما ذكرنا ولم يمتد له العبد عن هذا المكان ولو اوصى عبدا فان شاء اخذ عنه الثلث بثلثي قيمته
وسدس الموصال بربقة وان لم يثا كان ثلث العبد لصاحب عندنا 22 لان ما اجمع فيه وصيتان وصية بجميع الرقبه وصية
بالثلث وسواهما باه بقدر الثلث وعندنا الموصال بالزيادة على الثلث بغيره بقدر الثلث فحصلت وصية بكل واحد منهما
بالثلث وثلث المال بثلث العبد فقسم ثلث العبد سهما نصفان سدره للموصال بالرقبة وبيع عنه الحارس من الاخر بثلثي القتمه
في جعله سدس العبد بمجاهاة في سلم وصيته وعندنا ان شاء صاحب البيع اخذ ثلثه ارباعه بثلثي قيمته فاصلها
في ذلك امر ولو اوصى بان يباع عبدا بثلثي قيمته ولم يسم المشتري لم يجز الا ان يقول يباع من فلان وبيع منه جاز لان
من لم يسم من يباع منه كان الموصال مجهولا وجاز له الوجه له منع جواز الوصية ومنه عبي من يباع منه كان الموصال معلوما
فصحت ولو اوصى بان يباع عبدا نسمة بيع كذا ذكر ويصح من الوصية لان هذه الوصية واقعة للعبد لان البيع نسمة هو البيع
في يشتري للعقب وهو معلوم في عرفهم وفيه منفعة عظيمة للعبد كانت الوصية واقعة له معنى ولان البيع نسمة سبب لمنفعة
والعقب قوله وما يتوصل به القرب قوله كان في بيعه نسمة قربة والوصية بما هو قربة وصية سدس وانما واحد معلوم فصحت
الوصية كما لو اوصى ان يصدق نسمة بعد وفاته وان وصدا انما في شيء للعقب غير قيمته باع من منه وان لم يجد من يشتري
نسمة خط منه مقدار ثلث التي لان تنفيذ الوصية واجب ما يمكن وقد امكن كخط ثلثه من غنمه لانه لا يشتري للعقب
الا ان يخط من نسمة شيء فثبت الرضا بالخط دلالة في الخط سفر الوصية ولو اوصى بان يباع من فلان بيع منه بثلثي قيمته لا تنفذ
فان شاء اخذ وان شاء ترك لانه اوصى بالبيع لا بالخط من ماله لانه لا منفعة للث في هذه الوصية حتى يستل سفها ولم يوجد من
الرضا بالخط دلالة على الاولى لان الوجه في ما منفعة وسواها في بقدر سفها ولا يمكن ذلك الا بالخط فيكون رضا المجازاة
باب الحقوق في الوصية والتكليف المسقطا همام عن محمد بن رجاء العبد والموصال غايبة بالسنن
على العبد من مال الميت فاذا قدم الموصال وقبل الوصية رجع عليه بالنفقة ان كانت النفقة باخذا العاض لان الوصية وقعت
موقوفه على قبول الموصال وده فزدد امر حاجين العتول ووقوع الملك للموصال ومن الرد واستراد ملك الورثة والملك كان
بابا للمو ان يزول التوقف فحبل الاعاق بغير رجل في سماع قوم قال لا تخشى ان تسعى امتاعه وسماه ولا سماع رقيق ولا
ينفق على الرقيق من مال الميت لكن ان كان معهم طعام لمولا م كان هو الذي يتكفل منه من غير ان يدفعوا اليه وكذلك الدار
ياخذ ما سوفيقفها على نفسه همام عن محمد بن رجاء فلو اوصى بالخراج بزرع في كل سنة عشر اجرة من ارضه بالبز والبيع والخراج
من مال الميت لانه اوصى بالزراعة فساوت الوصية الزرع له ولين يحمق ذلك الاول يكون البز والسقي من مال الميت همام بن
عنه 22 في رجل اوصى لرجل من ثمن نخلة او بزرع فدادرك فالخراج قادم به فعلى الموصال الخراج وكل شيء اذا اصابته انه يلزم
صاحب الارض الخراج قادم به فليس على الموصال الخراج والى همام وغيره لو اوصى بشئ على ارضه او بزرع فدادرك فخراج على
الموصال ولو قطع البئر وحصل الزرع اوصى به لرجل فالخراج على الموصال لان غلاور النفقة حصلت للموصال والخراج انا
بسبب الرضا فانما هي التي يحصل السقي بها او يربها اذا اصابته اذ هو لا يملك اذ اوجبت قبل القطع والحصد كجبا الخراج لارزاقات
هذا الدار اكل او بعد جلا القطع فالوجه هو المسع بها والمخز لم يدخل في ملكه وحزب فقره وجوب الخراج عليه ولو اوصى
بقطن وناخرجه او اوصى لرجل بثلثي الحية ولا فخر سكا او لرجل بثلثي سبيلها ولا فخر بابنت قال محمد بن رجاء الموصال
المخلص وله ولو اوصى له بثلثي سواده ولا فخر بالسواده فعلى صاحب القطن اخراجه والفرق ان صاحب القطن والتم
لا يتوصل لاصته الابا القطن والمخلص وكان المخلص والمتمز علا لهما وكان ابن علمها وصاحب السواده يتوصل الى
حقه من غير غنة القطن وصاحب القطن لا يتوصل فكان علم اخراجه ولو اوصى بارض في ارض دون الزرع او اوصى بالزراعة
دون الارض ترك الزرع في جعله بارضه ليعمل للزراعة من الموصال وصراعاة الجهتين ولو اوصى بنخل لرجل دون

علا الرصاص والحمد لله رب العالمين

جميعا لا واسا قال هو لا يحال فلاه واهله فلاه فلاه لا اسلم والعيال وفلاهن كثيرة الاسلم والعيال وان لم يكن
 زوجهم وذلك انهم سناور الاصل دون المال كما قاله الاثنا عشر لا يقولون لعبد ابنه من اهل بيته وعياله وان كان يقول وليس من
 لم يظروا ان اسلم من جميعه ان الماتى ان الرجل ينفق على المساكين ولا يكون مما اهلته ولا يظفر الرجل الموصى لاسلمه
 ذلك لانه اوجب الوصية للمصنف دون المضاف اليه فانه لا اختار اذ واج كل ذات نعم محرم منه وكل ذي رحم محرم
 مما اذواهم من ذكر او انثى فانه مشاغلنا ومذاغ عرف اسلم الكوفة فانهم يطلقون الم الماتى على هؤلاء فاما سائر البنية
 لا يطلقون الم الحسنى الماتى الماتى ولا يطلقون على محارم الا زواج واصهاره كل ذي رحم محرم مما يتاخر من مكنونه
 او معتدلة في طلق جميع الما الطلق في الرعي لا يقطع النكاح ما بقيت العدة وكل ذي رحم محرم مما يتاخر من مكنونه
 باب الوصية لبينى فلان اولاد فلان اولاد فلان التبرع مسايه على تعيين امره على الوصية
 لبي فلان والاثنا عشر الوصية لا اولاد فصل ولواوصه لبي فلان فان كانوا محصورين صحت بدخوله الذكر والاثنا عشر والفقر
 والفقر لبي الوصية وقت معلوم وان كان لا يحصى فالاوصية باطله لانا عجزنا عن تقدير مفعول الوصية لانه لا يمكن تقديرها
 للكل لانهم لا يحصى والموصى لم يرد به الماتى لانه لا يمكن من فعل الماتى ولا يمكن تقديرها للمبعض لانه ليس البعض بملوك
 البعض فطلعت الوصية كالواوصى لو اوصى من الرعي بخلاف ما لو اوصى للفقر لانه الوصية للفقر وقت سماعه والفقر
 مضارف ولهذا لا يرد به وجاز من فعل الماتى او منهم عند الماتى وسماه واهله معلوم فوقت الوصية لم اها هنا
 الوصية تناولت الاغنياء تناولت الفقراء فوقع للفقر نفع حتى يرد به ولو اوصى لبي فلان بالخصوص وان كان في فقر
 جازت الوصية لانه وقت سماعه وان كانوا اغنياء لا يجوز لانه وقت للعباد وقد عذر مفعولها فطلعت لا يتخلوا اما
 ان كان فلان ابن فتيه او فلان اب او جد فان كان فلان ابن قبيلة ذكر وانا ان فالتسليم منهم بالسوم اذا كانوا اخص
 انا السائل اذا اختلط بالرجال سمين بنعت الرجال ومخاطبى خطاب الرجال فالسليم مع افعوا الصلوة
 واتوا الزكوة وقد سناور ذلك الرجال والساجعوا قوله مع فان كان له اخوة فلاهم السليم وقد سناور
 الذكور والاثنا عشر انا انا خلاصا لم نذكر في الكتاب وقالوا على قياس عقيل محمد بن محمد لانه المسئلة تكون البنية
 لبي لانه ذكر وقال في هذه المرأة من بنية فلان اذا كان فلان ابن فتيه فان كان يطلق هذا الماتى على المرأة الوصية
 فكذلك يطلق على انا انما المفردات لم النبي فان كان فلان اب او جد ولواولاد بنات فلا في لبي واهلها كان بنوت وبنات فان كان
 للذكر خاصة عند الذكور والاثنا عشر وذكره بعض النسخ في قوله لبي فلان مع لبي فلان ومعنا الاصح وعند محمد بن عبد الله
 لمحمد الاثنا عشر اختلط بالذكور يعني بنعت الذكور ونعت الذكور على الاثنا عشر فان قيل سناور وبنيه الماتى وبنيه
 فانه سناور الذكور والاثنا عشر ولهذا لو اوصى لافق فلان دخل الاقوة والافق تحت الوصية ولعله قوله مع فان كان
 له اخوة وقد سناور الذكور والاثنا عشر لهما ان صفة هذا اللفظ ينطلق على الذكور خاصة ولما ينطلق على الذكور
 والاثنا عشر حال الاختلاط بغرب مجاز والعمل بالحقه واصب ما يمكن مع انه استعار بهذا المجاز لغيره لان فلان
 اذا كان اب او جبا كما يذكر اسم الابن ويراد به الذكور والاثنا عشر يذكر ويراد به الذكور خاصة دون الاثنا عشر لانه قد يخلو
 عن انا انما فاطمة هذا الماتى على الذكور خاصة حقيقة مستقلة وعلى الاثنا عشر خاصة غير مستقلة حال الاختلاط وقع
 الشك في قول الاثنا عشر تحت الوصية فلا يدخل بالذكر مطلقا فلان ابن فتيه لانه اولاد لا يتخلو عن انا فلا يجوز
 ان يراد بهذا الماتى الذكور خاصة فنصرف للماتى والاثنا عشر لغيره عدم فلو اولاد عن الاثنا عشر ومخلاف ما لو اوصى لبي فلان
 لاه المقصود ليس هو العيان والاشخاص وانما المقصود مجرد الاسم والوصية لافق على هذا الاختلاف يكون وصية
 لافق واهل الاقوات عندما لانهم الاقوات لاسلموا الاقوات حقيقة بل لمجان ولهذا فان اوصى فاه كانوا افعوا ولا
 وناه فقد فرض الاقوة بالرجال والنساء ولو سناور الم الاقوة والاقوات لما احتاج لاهذا التفسير ولو وجدنا
 مثل هذا التفسير بانما قال لافق فلان رجالا ونساء دخلت الاقوات فما ولي لولده ولد في ولد ما نواذ ذكر ابي ولد
 الصنف فان لم يكن لفلان ولا ولد فلان اوصى لبي ابنه دون بنت ابنه لان ولدا لبي يسى ولدا لاهن فافقوا الاضام

[illegible]

الحمد لله

أية الوثيقة للبنياني
والارامل والارامل
المبسوط مع

الوصية للموالي - المبسوط اصله ان الله المشرى انما هو الواحد من المسلمين كما ان العبد لا يستور الا الوارث
وموحيه السنوع او عني الزكية او عني الناطق اما لا يستور الا الوارث انما هو الواحد من المسلمين
المستة المختلف او المتضاده في حاله واحده ومن اوجه لوالهم وفيهم اهل البيت والغير الميراث الوصية عند الله وقد ورد في ما يروى عن
ولادته انما جازع وتكون الله على والا سفل لانه على الوصية يتم عامهم الا على والغير بطريق الحقيقة لانه المولى على
على الحق وعلى المولى على الناصر والمحب بطريق المجاز لانه يقتضيه استعمال الثاني ولا يتعارض اليهم اقسامهم الا بغيره
والكلام بحقيقة وعند الله عام انكى العمل بعمومه في العمل به وصلة الوارث ان العمل بعموم الله مقتدر لانه المولى مشترك لانه
سائر المصطفى والمقصود مختلف فان الوصية للمصطفى تكون مجازا على انعامه واصنافه عليه والوصية للمصطفى يكون
زياده على انعامه وابتداء به عليه ومن الجزاء على الانعام ومن ابتداء الانعام نساء واذا اختلف المقصود بقدر حمل الله
عليها لانه الله المشرى لا ينظم المعنى المختلف في معناه واحد بقى الموصل بهولا فقلت الوصية ليس هذا كما لو قلت
لانكم مولى فلانة وقلت ان المعنى لا على والغير لانه الله سائر واحد مما سكر الا انه نكر في موضع النفي نعم وفي الثانية
محض الجبا مع ماله على نصيب احد معالي الوصية للمولى والثاني في الوصية ليس فلانة وقد ساءم فظهر الفرق
على ما في **فصل** اوجه سلكه في الوارث ولم يوالى اعقروهم ولواله اولاد ولواله موالى اعقروهم فمنه
اعقروهم واولادهم دون موالى ماله لانه المولى لم ياعقروهم ولولى موله عنزله المجاز لانه انما يضاف
المولى لافلان سبب العنق وهو بالشرع اعقروهم ولم يستحق اعقروهم مولى موله الا انه كان سببا لعنقه فان بعض
انما يشار العنق باعتقاده ولهذا يضاف اليه بوطء فقال موالى مواليه ولهذا يحول في المولى عن موله

يقال هذا ليس بجولي لأنه موأ مولاه وبنته أم هذا المولاه حقيقة ولولها مولاه مجازاً فملقة انفرقه للمولاه وكذلك
 ولا المعنى صنف للمعنى المولاه لان الولد صار معقاً لعق الله لا بالاعتناق من ابيه وعق الله بمضيق
 الاعتناق معق فكونت عقق ولدع بولطم عقق مضافاً الى اعتاقه كولد الكاتب والمؤبر ولهذا لا يصح ان يتم المولى على اولاده
 فقال هذا ليس بجولي فلان فاه كان مولاه فاشك لها لان الاسمين في باب الوصية والميراث عنده الجمع الثالث بالجمع لانه
 وان كان له مولى واحد او مولى مولى فالنصف من الوصية لمولاه والباقي للورثة لانه معقته مولاه حقيقة ومعق ومعق معق
 لمولاه جهازاً والمجاز مع الحقيقة بالجمعان تحت لفظ واحد فذكر هذا الوارد تحت الوصية وقرنته تحت حق المولى بالجمع
 والوارد فرد ولم يجمع والوصية منطلق على الاسمين فكان الوارد نصفاً لكل الجمع فسمى النصف وان لم يكن له مولى فلو لم يولي
 مولى لكان العمل حقيقة المولى من حيث مقتور فملناه على المجاز اذ الحكم قد يرد المجاز عند تقدير العمل حقيقة بقوله لكلامه
 ومولى العتاقة اولى من مولى المولاه استحقاقاً وجبة الوصية ان كل واحد من المولى ان ثبت بثلثي سبب منه ومولاه اعتناق
 وعقد المولاه فكان ولا كل واحد منهما باباً له بطريق الحقيقة ومن استوى بالولاء استوى بالاعتناق وجه التمسك ان لا العتاقة
 اكد ما ثبت وقوى وان لم يولد المولاه لانه ولد العتاقة لا يعمل العتاقة ولا المولاه تحت العتاقة والمعنى قبل العقد ولان ولاد
 العتاقة ثابت بالجمع ولا المولاه محققه والتاثير بالجمع اكد وقوى من الثابت بعرض اجتهاد مع سماع الاصل فيه فقدم
 اقوى على الاصل فانه لم يكونوا مولى المولاه كانه الميراث وكذلك الجواب اذا وجه لمحاكي بن فلان لم يولد مولى فمولى العتاقة
 ومولاه مولى المولاه فالتى لمولى العتاقة ومولاهم دون مولى المولاه لانه اضاف الوصية لا اسراراً ومولاه مولى فذل فلان
 فاستدل بعموم الاضافه على انه اراد بذلك نعم المسبب اليه بولطم وغيره وطمه وليس هذا الجمع من الحقيقة والمجاز تحت لفظ
 واحد لانه اراد الموجه التسمية الوصية وانما تحقق التعميم من صرفنا المولى للمجاز لان معنى المجاز بوجه الحقيقة وزيادة فاما معنى
 من قوله لا الحقيقة لا يتم فكان نعمه لعموم المجاز لا بالجمع من الحقيقة والمجاز كمن خلفه لا ينعقد قدمه في دار فلان فذكره كالتأثير
 مضافاً بحيث لانه وضع العدم لما صار جهازاً عن الدخول فالدخول محقق باى منه يفضل فكذا هذا المولى وان كان معقته لمولى المولاه
 ولكن ولاد اضعف من ولاد العتاقة فلا يترجم في الاعتناق والمؤبر وان لم يولد لا يسمي مولى الوصية لانه لم يولد لمولى العتاقة
 الموت فلم يكن ولا يوم تاسا وقت الوصية وانما ثبت بعد موت الموجه فلا بد فلول تحت الوصية وعن لا يقر انهم مستحقون
 له الولاء يست بالتقدير والاستدلال في حال صوته بدليل ان احد الزبكي اخاه برقيقه من العبد المشرك قالوا لم يكن بينهما
 ولو لم يكن الولاء ماله الى التفسير المحال يكون الولاء كله للمعق عندهما لانه عنى الكرام عتاقه عندهما فلنا السابك الحارص
 لاد لا حقيقة الولاء وصف الولاء لا محتمل الفسخ والسقط حقيقة الولاء فلهذا كان الولاء سنة ما عاقق ولو قال العبد ان لم امر بكرانه
 زود بغيره يستحق مع المولى لا بشرط العتاق قد حقق وموعدم الضرب فعق في افرجوه من اجن حيوته فكان مولى حاله
 وبسبب الوصية فذكر تحت الوصية **فصل** ولو قال اوصيت بثلث ماله لثلاثة فلان ومم منه فاقام بثلثه او اسان بثلث
 لم لاه في يومه من لغو ما الكلام لان السبب لاسفان بالحق ولان ذكر عدد السنين لا ينفذ لان صدر الكلام ومولاه الوصية
 نعمه يومه فلفظي ذكر العدد فلا يغيره صدر الكلام فلفظي لم اوصيت لثلاثة فلان وقد وجد الجمع المضاف اليه الوصية
 نفعت ولا يطرع من الثالث في ولو قال لثلاثة فلان فاذا له ابن واحد كان نصف الثلث لانه لم يوجد مع المولى المضاف اليه
 الوصية لانه الابن الواحد لا يسمى اثنين فلا يجوز ان يستحق الواحد جميع الثلث فسمى نصف الثلث لانه اقل الجمع بثلث
 الوصية اساء ولو كان معه ابن اخر يسمي نصف الثلث فله سمي نصف الثلث طامه التزاد اولى ولو قال لثلاثة فلان زيد
 وعمر فاذا له ابن واحد فله كل الثلث لانه ضر الموجه اول كلامه والكلام اذا عقبه نفس كانت العبرة للتسمية وسقط اعتبار
 العسر وفشار كانه قال اوصيت بثلث ماله لزيد وعمر وانى فلان ولو صح هذا لم يكن لفلان ابن واحد كان له كل الثلث
 فانه اضاف جميع الثلث المازيد وصغر واليه ولم يصح صغر واليه اذا كان ميتاً لم يثبت لزيد شئ من الثلث فوجد جميع
 المولى المضاف اليه الوصية فكان له جميع الثلث ومنافى قول محمد بن ولائيه التسمية في هذا غير التسمية لانه في سمي فقد
 ابرز على جميع المولى المضاف اليه الوصية وسو الجمع ولو قال بثلث مالى لزيد وعمر فاذا عمر ومولاه الوصية ميتة فالتثنية كذا

[illegible][illegible]

[illegible]

وان كان السواد اكثر فهو ليس بشيخ ومن ان خوف وانه افرى ان الكهل من له اربعون سنة المفسرين الا ان يكون
الشب عليه عليه فهو شيخ وهو وان عني محمد وهما اسم مثله وغروا به من الثلثين الماربعين وذكر في موضع اول
لثا وثلثين صار كسلا وقال في موضع اخر ان بلغ الثلثين وقاله الشب فهو كهل وان لم يخالفه فهو شاب
بعض الروايات لا اعتبار بالسن لان ما كان في حق كل على سبب واحد وفي بعض الروايات اعتبر من حيث العلة
والامانة فانما الثاني معارف ذلك والاطلاق المثل عند وجود العلة وسوا الخط والشيء **باب**
للوارث والاجنبي يجوز بلا اجازة المصنوع ما يليه على فصول اعداد الوصية للاجني وللوارث
والثالث الوصية للاجني مع اعداد الزوجين والثالث في الوصية للاجني وللعاقل والسابع في الوصية بالبيع
او من الاجني الفصل الاول رجل اوصى للاجني وللوارث فلهما جني نصف الوصية لان الايماء اجداد اعيان
وقد اضيف لهما ملكة والى ماله ملكة ففيهما ملكة وبطل فماله ملكة ولم يطل هذا سلطان الاخر لان الشك من ملكة حكم
الاجاب وسطله بعض الحكم لا يطل الاجاب خلافه ما وافق المصنف للاجني وللوارث في كلام واحد وانما للاجني الزك
بطل اكل عند الميراث وانما يثبت حكمه وصواله الزيادة است اصله ان الوارث اذا كان جارا لاني
جميع الميراث فالوصية لقدا الثلث للاجني مقدمة في التنفيذ عما في هذا الوارث وبازاد على الثلث موضع لاني
الوصية بالثلث تقع نافذة من غير اجازة وكانت وصية موكدة في ملكة فكانت في التنفيذ مقدمة والوصية بزيادة
على الثلث واهبه منصفه لانا لا يجوز الابا لاجازه لتعلق حق الوارث به فكانت موضع عن حق الوارث لاني في
متأكد فاذا وصل الى الوارث فحقه صار كحق الوارث لم ينفذ وصية فيه والباقي انما هو لوارث لا يصح وصية
بجميع المال بوجود المطلق وسوا لكتبة واسلمه واصعاد الحاضر والمانع وهو يتعلق حق الوارث بماله امرأة مات عن زوج
واوصت بنصف ماله للاجني وابن وللزوج الثلث والموصاة النصف من ماله المال لاه وصية للاجني بقدر
الثلث موكدة فكانت في التنفيذ مقدمة فصار الثلث مستحقا بالوصية فبطل الارث في ماله ركهها لثا المال فللزوج
ذلك وصولت الكل في الثلث افر وليس له سعي بالميراث فنفذ في باق الوصية وذلك السادس فوصل الى الموصاة الثلث
المال وبقى ماله الوصية ولا وارث فيه فنصف لاني لا است للمال وكذلك لو مات الرجل عن امرأة ووصى ماله كله للاجني
المراة فللمراة السوس وفيه للموصاة الثلث صار مستحقا بالوصية بقت الزك ثلثا المال فللمراة ربع ماله
والباقي للموصاة لاني الوصية مقدمة على است المال ولو مات عن زوج واوصت لقائلها بالنصف باخذ الزوج
النصف او لا وللعاقل النصف الاخر لاني الوصية للقائل وصية ضعيفة لانه بمنزلة الوارث فيقدم الميراث عليها
في حق الزوج او لا نصف المال بالارث والنصف الباقي فادع عن حق الوارث فنصف الوصية منه للقائل كما في
الوصية للقائل فمؤكدة من لا وارث له ولو تركت عدي فمتهما سورا ووصت باحد صان وزوجها فله الصداق بالارث
والوصية لاني يسحق لما فضل عن فرضه فكانت عاريا عن حق الغير فصحت الوصية لفقد المانع **فصل** اصله ان
الوصية للوارث بالثلث بمنزلة الوصية للاجني بازاد على الثلث في لاسفد كل واحد منهما الابا اجازة الوارث
لاني ما دقت محلا يتعلق به حق بعض الوارث فوعدت على اجازة تم ما عرفت فكانت وصية الوارث ضعيفة وبطل
مات عن امرأة لا غير ووصى لها بجميع ماله ووصى للاجني بجميع ماله بدانا بالاجني فاعطينا الثلث للمال اربع من اثني عشر
م المرأة ربع الملة سهان ببق ستم من الملة والاجني نصفان عند الملة لان وصية الاجني للوارث وثلث وصية
لونه ووصية المرأة ضعيفة ولا مزاجه للضعيف مع القوة فاعطينا الثلث للاجني والمرأة ربع باق بالملة
فاحتسبنا لاه صلبه لثلث وربع صلبه واخذ اثنى عشر للاجني اربعة والمرأة ربع باق وذلك سهان ستم
فهي سبعة الوصيتين فماله الوصية كل واحد منهما فماتت اربعة في الضعيف وعند ما يفرج الاجني في الستة
الباقية بمائة والمرأة ستة فكانت سهان اربعة ومثلها بناء على ان ما سحق بالميراث سطل في الوصية فماتت اربعة
عند الملة وعند ما سطل احقاقا لآخر بالماء عرف في صلب الوصاة فماتت الاجني فماتت ماله وصية وسوا

اميت الخضره وسنذكرها في
نجان الحبيب عندهم الحكم الغله فاذا
عن كايين سابق والجنتا ط الحريم
سنان فخره لان الاقارب اضر

الوصية للعالم من وجه تقوم احتياطاً وتكون لأن القابل له لأنه ليس للعالم ما لا يؤولا، ملك ولا حق ملك كالواحدة لا يوارث
 بغير ولا يجوز لأقران لقابله إلا أن يكون في ولد مذهب يورثه لأن أقران في مرض موته بمنزلة وصيته له كالأقارب لو ارثته في مرض
 موته فافدا كان مذهب في من مذهب وأقران في الصبي جازين ويحوز وصيته لعائلته إن كان صبياً أو محبواً لأنه لا يحرم عن ميراثه
 فلا يحرم عن وصيته لأنها اخت الميراث ولو حرم جاز قبله أقران وصيته للميراث خلافاً لفرقة الفقيهين في المال
 عما إذا كان لا ينقطع سرائه جنايته الأولى إنساناً انقطع سرائه جنايته الأولى ليعتد التفاضل في المال كالأقارب هذا
 إذا كانت حراً أما الأول في حق يوم من البر والحق وإن كان لا يتوهم من الحق كالوثن بطنه وبعدله الأمعاء أقرت
 رقبته فالأول في حق ما لا يورث من الجوز لا يغير الأول فالأول في حق الغصص على السائر دون الأول وإن قال المحرم
 فلا يصدق ولم يصدق ورثته عليه لأنه أقران على غيره بالبراة عن الجرائم وأقران الإنسان على غيره من انقضائه بكذا
 فيهم الموقوف لم يصب وإن أقاموا بين لم يعلل للساقص ولو أعقق عبداً صغيراً في مرضه لم قبله الصبي يسع في فتمت
 ولم يسلط من قبله لم يكن له مال عند الميراث وقال الأديب على عاقله ماله ومحبته في فتمت من الميراث إن كان كبيراً قبله فقط
 يسع في فتمت ولا وصية له عند الميراث وعندهما يسع في فتمت والدوم على العاقلة ولا وصية له لأن المستحق بمنزلة المكاتب
 عند الميراث وهذا المكاتب على ماله معتبر وقداوم لم يرقبته لما أعققه فتمت الوصية ليعتد الميراث في كان العبد
 صغيراً وإن كان كبيراً فلا وصية له فتمت نفسه كذا بالحق وقته أخرى بالعتق وعندهما المستحق بمنزلة جرد دون
 ودوم الحرة على عاقلة ولا وصية للمصغر جاز في فتمت له فتمت ولا وصية للكبير في فتمت **باب الوصية**
بعض الورث وما يجوز من الوصية بأجانب الموقوف لا وصية لوارث إلا أن يورثه الميت بعد
 موته ليعلم علم السلام لا وصية للوارث إلا أن يورثه وهذا الميراث مشهور فيما بين السلف وسكنى روي عن
 سعود بن أبي عبيدة أنه قال لا وصية للوارث إلا أن يورثه بعد موته وهذا نص في أن الوصية للوارث إن لم يكن له حق بقية
 الوارث للحق الشرع كالوصية على عاقل السلف للميراث في الميراث وأجانب الوارث الوصية لوارث أو أكبر من السلف
 في حق الموصي ليس في فإجازة وأبعد موته جاز وليس لهم الرجوع بعد الإجازة وإن لم يقض الموصي وصيته لأن
 الوصية قبل موت الموصي غير لازمة لأنها مضافة إلى ما بعد الموت للملك المحال ما لا يصح لازمه منبره فتمت
 لا يكون الإجازة غائباً غير لازمة على الورث الرجوع عنها كاصد العقد محله ما بعد الموت لأنها صارت لازمة منبره
 كذلك الإجازة الصادقة من الورث يصير لازمة وإن الإجازة قبل موت الموصي صدرت ما غير المالك حقيقة ولا له حق الملك
 لأن الوارث لا يملكه إلا تركه قبل موت المورث الحقيقة ولا عقاباً ليدان المورث عليك التفريق في ما ساء وطبوا اجتماعاً
 واستعمالاً والإجازة الصادقة من ليس له حقيقة الملك ولا حقيقة يصح محله ما بعد الموت وما يجوز بإجازة الوارث
 فالوصية ملك من جهة الموصي لا من جهة الميراث على التسليم ومالك الشافعي ملك من جهة الميراث لا من جهة الوارث
 على التسليم كالوصية وصيها وهذا لو أعقق الميراث عند ولا مال له غير ما جازت الوارث عتقه بعد موته فقد أعقق من جهة
 الميت في كون الولد والميراث في ملك الولد للميت وولاء الميراث كالميراث في ملك الميراث في قولنا لأن الوصية صدرت
 من الموصي مضافاً لملكه حالاً ولا لأن جميع المال مملوك له وقت الوصية وبعد الموت يبقى على حكم ملكه لأن ما زاد على الثلث
 لا يجوز حاجته فإما بطلان هذا القول بكون الوارث يبقى على حكم ملكه ولا بأس في الوارث كالأقارب لا بد منه في إجازة الوارث
 الوصية بقى سفل الوصية فتمت إن لم يكن مستقلاً في ملكه وسفل حقه فتمت العقد السابق كالميراث إذا أجاز بيع الراهن
 فإن أجاز بعض الورث دون البعض يجوز في حق نصيب الميراث وبطلان نصيب الراهن لأن هذا مما قبل الوصف بالوصية
 على ما إذا بولديون تركه انتهى فإذ لا ما منصف ماله وأجاز أخوه بأخذ نصف المال وما بقى فهو سهمه لأنه إذا أجازت
 الوصية بالأجازة صار نصف المال سفل بالوصية فلا يصير ميراثاً كالوصية لاجنبي وبقي نصف المال
 فأباعد الوصية فيصير ميراثاً لها ولو أوصى مع ذكر لاجنبي بنصف وأجاز لاجنبي نصف المال ولله بين الموصي
 نصفه ولا ميراث لها لأنه صارت جميع المال سفل بالوصية والمفقول بالوصية لا يكون ميراثاً إلا أنه يعطى أولاً النصف

وارثه من سائر الورثة من جهة الوصية كان الاقرار صحيحا وقد فسخنا المانع من صحة الاقرار والوارث له ان يقر
اقراره حاله واذا قبلها ورثها واجبني عدا م عفت عنها فلو وصت للاجنبي بنصف مالها جازت الوصية ولا ريب
للزوج لانه قاطن والعقل العدم يحرم عن الميراث فقد اجمعت المراه على انوارث لها اصلها جازت الوصية للقائل
لان المانع من جواز الوصية وجود الوارث ولا وارث لها فقد المانع **فصل** ولو ركت زوجها وعبد اقيمة الف
ورثه فلو وصت ان يباع نصف من الاجنبي ثمانية مع منه ثمانية وينقسم المانعة ونصف العبد من الزوج ونسبت المانعة
على ثلثي ثلث الزوج واربعة لست المال وهذا لا اتفاق لان المرأة حات الاجنبي بقدر اربعمائة والحياة بقدر ثلث
المال وذلك لثلاثة وثلاثة وثلاثون وثلث مقدم على حق الزوج لانها حصلت الاجنبي بغير ما سبق من حق الزوج في نصف
باق وسو ثلثا منه وثلثه وثلثون وحق من المال في مائة وستين وثلثه ورثه فيجعل كل سنة وسنتين وثلثي سهمان في
حق الزوج فمهرهم وحق من المال اربعة لهم ولو وصت ان يباع العبد من زوجها ثمانية يباع منه ويكون المانعة والمهر
للزوج الا ترى لو وصت بنصف مال الزوج لكون النصف له وارثا والنصف وصية فكذلك الوصية بالحياء يبيع
العبد كله لم نصف بالارث ونصف بالوصية بالحياء ولو وصت ان يباع نصف من الزوج فحين يبيع يباع من غير
ثم ينقسم المهر وبهاء العبد على اربعة عشر واحد لست المال وعشر للزوج لان الوصية بالحياء وقعت باربعة مائة
وخمسين فلم يزدد الوصية بالحياء على نصف المال فصحت لان لا يسمي لما قصار كالاولا لست سعة النصف فحين يبيع
وصطوا عنه اربعمائة وخمسين فيعطى عنه ذلك فحق الزوج في نصف المال وذلك على ما به وحق من المال في خمسين
لان الوصية والارث منه فيجعل كل طرفين سهمان فيقسم المانعة ذلك ولو وصت له يباع نصف العبد
من المانعة يبيع فالحق باكثر من عند محمد ورثه يباع منه خمسين ثم ينقسم النصف والعبد من الزوج وست المانعة اذ كان
وعتق ورثه لا يجوز البيع في نصف الزوج وانما امره بالبيع الا نصيب لست المال فبيع يبيع من لكون لست المال للزوج
نصف العبد لان اصله ان الوصية بالبيع وصية بالعين ولهذا لو باع المريضة من احد ورثته عتق فتمت او اوصى بالبيع
منه لا يجوز فكذلك الوصية للعامل بالبيع لا يجوز فمما هو حق الوارث لان الوصية للعامل كالوصية للوارث فياخذ
الزوج نصف العبد والنصف الاخر فارغ عن حق الزوج فتسند فيه الوصية بالحياء اذ اذ في هذا القائل فبيع منه
خمسين ورثها لانه حيا به هذا النصف بل ربع وخمسين فان اخذ لكونه خمسين لست المال وان لم يوفده فلا وصية
لان الوصية بالحياء في حق الوصية بالبيع وقد بطلت الوصية بالبيع فيبطل هذا فان نصف البهائم لست المال فاما عند محمد
على البيع منه ليس بوصية ولهذا يجوز عندنا مع المريضة من وارثه مثل فتمت ان الوصية بالحياء وذلك اربعة مائة
ومعونة فتسند فيه لانه فارغ عنه حق الورثة على ما بينا **باب الوصية للقابل الميراث**
واذا اوصى لعاقلة لم يجز خلافا للشافعية لما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه موقوف عليه ومرفوعا الى رسول الله
انه قال لا وصية للقابل ولان انما هو عن الميراث وجوز له على العقل جواز ايراثه حيث استعمل العقل والاضاع اسره
الميراث فكذلك يحرم عن الوصية جواز فعله وكذلك لو وصية له فخرضه لانها وصية وان اجاز الورثة جاز عندنا
لحق الورثة وعندنا لحق اسره جاز على معصيته وجوزت له فقد استعمل الاضاع اسره من الميراث فكان امتناع
جوازها لحق اسره كالواو لحق لا يجوز وان اجاز الورثة لمعصيته وجواب وجد من الموصل على حق اسره
لما ان العالم من اهل المحقق البرع والصلة في الجملة الا ان المانعة على مبطل في هذه العصية لا على اعم القائلين
فالشرع عاقبه بالحرمان على تحقيق مال على حق الورثة كحقهم فاذا اجازوا نال المانع فيزول المانع بخلاف
الحركة لانه ليس من اهل البرع لاننا نمننا على الاصلان والمبرع الهم ولو كان العالم عند اجاز الوصية لانه
وصية لولاه ميكنا ذلك صاحب الشافعية وذكر في الميسر انه لا يجوز له الميراث للعبد اولا ثم يسقط الميراث
منه في حق حاجته العبد ولهذا يعتبر القبول والرد من العبد لا من الولي فكان هذا باعتبار الابتداء وصية
للعبد وانما ما يرد ولا يجوز الوصية لمالكه قائله كما لا يجوز لمالكه وارثه لانه يقع الملك لقائله من وجه فوقف

[illegible]

فربما ينبغي عليه **باب** المحرم من الوصايا المبسوطة ساياله على فصول اوصافه يقع بر الوصايا
 من والثاني في الجمع من الوصايا للعبادة والثالث في الجمع من الوصايا للعبادة وللعباد **فصل** اصل
 ان الوصايا الواقعة من جهة التفتت وضاق الشك عما فيها منظر ان كانت كلها بطوعا وليس بشئ
 بعين بدا بايديه الميت لان تقدم ما بدا به الميت ثابت بدلائل حال الوصية في اتحاد الوصايا والمقصود
 لان الظاهر من حاله انه قد اعلموا الاله والاعلم عنده على هذه عادة اعدل الكلام والنظام وان كان بعض
 عينا او كلها بعينها فانها تخصها فانه اختلف الوصايا والمقصود كان اجاب الحق لكل واحد من الوصايا
 ما صار بها وتقدم ما بدا به الميت بات دلائل ولا يحام للدائم مع العرج خلافا فان كانت الوصايا الواقعة من
 كلها وايضا وبعضها اقوى واكوفاية بدا بالاقوى قالوا في لانا البدانة بمهم اسم والزم وان استوتج في القوت
 والوكادة في الزصية بان اوصى بحج الاسلام وذكر مال وكفارة عينة اختلفوا فيه فلهذا بدا بايديه الميت وغدا
 في ذلك انه قد بدا بالحق وقلل سدا لالزكوة وان كانت مع الوصايا فوافل سدا بالزراية لانا اسم المسائل على ذلك
 اوصيه اما ان كانت الوصايا كلها نافله او كلها فريضة او بعضها نافله وبعضها فريضة فلهذا كانت كلها نافله بان اوصى
 بان يحج عنه وصدق بابه ونعتي شمس فانه بدا بايديه الميت في ظاهر الرواية وغدا واية سدا بالافضل
 فالافضل سدا بالصدق بما لا يحج بم بالعق لانه الصدقة افضل الطاعات واجود الخيرات فادع بم
 العبادات كلها عند اسميه فقالت الصدقة انا افضل اولان نفعها عابدا لغيره ونفع غيرها مقصود عليه
 وفادع بم غير النكاح من شفع النكاح والحق افضل من العق لانه من الاركان الخمسة والبداية بالافضل
 لانه اجزول نفايا واعظم اجرا ووجه ظاهر الرواية ان المقصود من الوصايا الواقعة من جهة التفتت وهو التفتت
 لاقتناء مراضاة وطلبها جزيل ثوابه ومربا من ايام عقابه واذا استوتج في الثبوت والمقصود كان تقديم
 الميت اولى لانه اسم لان الاله انما يبدأ بالاسم فالاسم لان البدايه من الموصى بمنزلة الامر بالقدم ولو كان
 الامر بالقدم لزمنا اتباعه وانقياده فكذلك اذا شئت التقدم بدلائل حاله وان كان بعض التوافل عينا
 يحج عنه ماله وسوى شمس بعينه بابه ونعتي عنه ويتصدق بابه فانه كحسب الخافض لما بينا وان كانت
 فريضة وقد استوتج الكفاية الفريضة بان اوصى بان يحج عنه حججه الله لم ويودي ذكره ماله ونعتي عنه ربه
 على كفارة عينة او على كفارة فلهذا سدا بايديه الميت للثبوت والجهلة الوكادة والفريضة كلها التوافل
 او بغيره والحس على الخافض ربه اسم وهو قول اهل البيت ان سدا بالحق ثم بالزكوة ثم بالكفارة لان فريضة الكفارة
 بكتاب اسم مع الا انه نوعه ما ذكر الحج بالكفر لقوله مع سدا على النكاح البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر
 اسم غنى عن العالمين وفادع على اسم من طاعت وعليه حججه الله لم ان شاء طاعت هو ويا وان شاء طاعت
 ولم يتوعد على تأكي الزكوة بالكفر وما كان التوعد على فادع على طاعت وعليه حججه الله لم ان شاء طاعت هو ويا وان شاء طاعت
 من الاركان والكفارة لاوا الزكوة افضى بالماله فانه لا تادى بغير الماله والصق في الكفارة قد سمي في النكاح
 عبد العار فكانت البدايه بالزكوة اولى وقد ذكر العاصم الحنفية شرع فتنعرا على اوى وروى عن ابي
 انه سدا بالزكوة ثم بالحج ثم بالصدق وموروا به عن اهل البيت ايضا لان الحج محض حقه مع والزكوة فتوعد
 حق اسم مع حق العبد وانما الحقين اولى من ايقاف واحد وكفارة العسر والطار واليهي مقدمه على صدقة
 الفطر لان هذه الكفارات وجبت بالكتاب وصدق الفطر وجبت بالاجبار المستفيض والواجب بالكفارة
 واكرى والا فوى تقدم على التومي وصدق الفطر مقدمه على كفارة الفطر فلهذا كفارة الفطر وجبت بالاجبار المستفيض
 الفطر وجبت بالاجبار المشهور المستفيض وباجماع الامة فلهذا كانت اقوى وصدق الفطر مقدمه على
 لان صدقة الفطر وجبت بالاجبار النافع فلهذا كانت مقدمه على ما وجب بالاجبار العبد والنذور والكفارة
 مقدمه على الاضحية لاختلاف العلمات وهو باو الاختلاف في معنى النذور والكفارة

وفي الثاني لم يذكر جلد المال في الاصل بل ايراد ما عدا ذلك وجعل الفاضل للفقر ولم يفصل
 من سائرهم الف - الثالث في نصيب الاوصياء ونفهم **باب نصيب الاوصياء**
 وما يملكه من ماله من قبل الموت وكيفية **مسألة** في قوله ورده **مسألة** في قوله
 الاوصياء من لا يجوز **مسألة** في قوله الرجل اذا حضر الموت ينبغي ان يوصي بكتب وصيته لقوله
 لا يجوز له ان يوصي باليوم الاخر من سائر الاوصياء بكتب وصيته كسائر بكتب وصيته هذا ما اوصى به
 ابن فلان وانه يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسله وان الجنة حق والنار حق وان الساعة آتية
 لا ريب فيها وانه يشهد ان الله سميع عليم وان عباده من عباده وانه يشهد ان الله لا اله الا الله
 امرت ان اقول المسلمين انه من هذه الوصية وذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من كان له شهادته ان لا اله الا الله
 والى رسول الله وصيته لم يكتب فان العهد المذنب الضعيف المفطر طاعة المقصر في قومة المنة
 المحرمة الرأى لفضله والهارب من عذبه ترك من المال الصامت كذا ومن الرقيق كذا ومن الدور كذا وعبد
 من الدين كذا ان كان عليه دين وصية لهم الفرم ولم يسمه لا يجد الورثه منه فبقي الميت تحت عهده وتكتب
 اقامته من مرضي هذا فاوصيت به ان يرضى بذلك لما وقع الجرات والارباب الرندار كما لو طرقت حوته وبزودوا
 ودفنوا لافيه وانه اوصى بالافلان في فلان فيقوم بقضاء دينه وسعده وصية ثم يترك سائر ما يملكه من ماله
 اسرع حق بقائه ولا يستاعد من امور ووصيته ولا تقاصر عن انفاذ حقوقه ولا يتفادى فانه لم يترك اسرع
 عليه ولا شهد على ذلك وانما يصح الشهاده اذا علم الشهود في العكس والشهادة على الوصية بدون العلم لا يجوز
 للشهاده اذا علمت مثل الشهاده والافق ولوقال الشهود بعد ما قرأ الصك يشهد عليك ثم يترك سائر ما يملكه
 ينطق لم يجوز شهادتهم وله اعقل واعتبر لانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول ان لا اله الا الله
 لانه الاشارة بقوم مقام العباد حاله كونه عن الطغي والعبادة فبأنه على الاخرس لانه العجز عن النطق في كنه
 مستوى فيه العارضي والاصلي فما سلق صحبه بالنطق كالعجز عن الفارة من كنه فيستوي فيه العارضي والاصلي
 كما يجوز صلوة الاخرس بغير فراه يجوز صلوة من اعقل لانه بغير فراه فكذلك هذا لانه الاشارة بغير فراه
 والعبارة وانما يصار الى المبدل حاله الطغي والعبادة فبأنه على الاخرس لانه اعتقال لسانه واعتبار
 نايه بل يرضى الزوال والانطلاق في كل ساعه فلا تقوم الاشارة مقام العبارة ولانه الاشارة بمخاطبة غيره
 الا انه الاخرس بغير فراه من اشارات مشهورة دالة واضحة على ما دانه الباطنة فقال الاصحاح عن اشارته فقال
 نطقه وعبارة من اشارات معلومة حتى يعلم بان اشارته بغير فراه من اشارات مشهورة دالة واضحة
 عبارة فلما اذا طالت العترة والحجة لانه ودام هل يعتبر اشارته في كل حال فانه لا يعتبر اعتبار
 للمنع الاول وسواء لم يقع الطغي في النطق فلا تقوم اشارته مقام عبادة وقيل يعتبر وقد روي وهذا ابو عمر
 عن الامام في اعسار اللسان لانه طالت العترة صارت اشارات معلومة معهوده فيقوم مقام النطق كافي
 الاخرس فاضاف الوكالة الى ما بعد الموت وصية له الاوصياء بكتب وصيته قبل الموت وكما لو اوصى
 لارجل ما له كان وصيا به وفيه ولد واذا اوصى اليه في نوع وصية في نوع يكون وصي في الانواع كل عند
 خلافه لثاقه لانه لو لم يتم وصا به نفع الحاجة المنصب في اخر وجعل من اختياره الميت وصيا لبعض امور
 وصيا في كل ما اوصى به وصيا لان الموصل لم يرضى بغير غيره في نفع من الامور ورضى بغيره في نفع
 بعض الامور واستلحقه وانوصيه في الوصاية فكان هذا وصيا على العموم اولى ولو قال فلان وصي
 ان تقدم فلاه في الوصية المقادير فهو كالف وقيل القدر كاه الاول وهو مع الثاني ولا يصح تخصيص
 بزمان دون زمان وصية ظاهر الرأى اه الاوصياء بالثبوت لانه وكيل او امس او لاية وكل الامور في قابل
 للثبوت وصيانه الاول تقدم فلاه فاذا قدم فلاه انقر الاول والوكيل كلاهما لا تقدم فلاه وصار الثالث

وصيا لانه علق وصيه الاول بالشرط وتعلق الاوصياء بالشرط جاز لانها وكاله وتعلق الوكالة والازالة
 بالشرط جاز كما لو قال اوصيت فلان في كذا امر في كذا وقت فانه لو لم يوصي في كذا وقت لم يوصي في كذا وقت
 فقدم زيد فان عمر وصيا بعد القيد فانه لو لم يوصي في كذا وقت لم يوصي في كذا وقت فقدم زيد فان عمر وصيا بعد القيد
 فكان اقامة عمر وصيا وانه مختار الميت ووصيه اولى من اقامته غير خلاف ما لو قال اوصيت فلان في كذا وقت فقدم زيد فان عمر وصيا بعد القيد
 زيد فاذا قدم زيد فقد اوصيت لزيد كان كما اوصى لانه لو لم يوصي في كذا وقت لم يوصي في كذا وقت فقدم زيد فان عمر وصيا بعد القيد
 الا اقامة من ليس مختار والميت مقام عمر **مسألة** ولا بد من قول الموصل لانه متبرع بالعمل والميت في
 العهد فلا بد من قبوله والتمسك واذا اوصى اليه فقبل قبل موته او بعد من ماله في كذا وقت فقدم زيد فان عمر وصيا بعد القيد
 لما من سعة عليه من الاوصياء الامانة فلا يعتبر القبول بعد الموت فاما لا يقبل غرضه من الوصية الذي اخذ وكذا
 في قبله وصية رده بعد الموت بقرينة الميت وصار مغرورا من جهة لانه اعتمد على قبوله بان يقوم بجميع المقتضى
 بعد وفاته والوصية بقول الوصاية التزم ذلك بحرفه فلو صح رده وقع الموصل في ضرر وصية رده من جهة الوصية
 فصارت الوصاية لازمة عليه شرعا بالتمسك نظر الموصل ودفع الضرر عنه بخلاف الوصية بالمال لانه لو صح رده
 بعد موته لا يتضرر الميت لانه يعود الثلث للورثة بل الضرر على الموصل ولو قبل في حق الوصية غرره في
 حوته ما فيه يصح ولا يصح بدون محض الموصل او علمه لانه من الضرر كما في التوكيل لانه الموصل طلب منه الالتزام
 بساواة الامانة الحيوية وعلمه ان يوصي فلا يتضرر به ولو لم يقبلها في حوته فهو بالخيار بعد موته
 ان شاء قبله وان شاء رده لانه انما هناك الميت مقبلة لا مغرور لانه يمكن ان يسأل ان يقبل او لا يقبل فاذا لم
 يقبل واعتمد على علمه بعد موته ولم يوصي الا غير فقد قصر في امره فصار مغرورا من جهة نفسه لا مغرورا
 من جهة الوصية والقبول بالفعل كاستغناء وصيته او شئ من الورثة او قضاء دين كقبوله بالقول لانه الوصاية
 قد تمت وتبررت بموت الموصل بغير فراه فانه لا يعمل البطالة من جهة الموصل الا ان الموصل ولاه الرد في تاليه
 ضرر الوصاية بغير رضاه وليس في ضمير ورثة وصيا بغير علم ضرر على الوصية اذا كانت له ولاية الرد والابطال في
 اقر عينه بالثبوت حكمه في ما قبل القبول والرد عليك ورثه فاذا صرف الوصية في التركة بغير اذنه
 قوله يلزم الوصاية لانه لا يقدّر على الرد الا بغير صرف ولا يمكن رد النصف فلا يبقى له ولاية الرد فيلزم
 الوصاية ضرور **مسألة** ومن اوصى المعبود لم يجز ان كان في الورثة كبار وان كان صغيرا اجاز في قولنا
 وعند ما لا يجوز لها ان اوصى الوصية واقعة لا بعد غير الموصل وهو عبد الورثة فان الوصاية يصح بعد الموت
 والوصية المعبود المصلحة بالاجماع لانه الوصاية تقع لا ترفع الا بغير اذنه على ابطالها والعبد ليس باصل في
 منه الولاية فانه لا يتسلسل ولا يلزم فكذلك عبد الورثة بخلاف الوصاية للمالك للمالك ولانه
 مستحق في الجملة وهو ولاه التمسك بنفسه وكسبه ولانه لا يكون ايجاب العهد على العبد لانه فيه ضرر
 بالمولى والمولى لم يرض به فلا يمكن الزام العهد على امره بالصرف لانه ميت ولا يمكن نفعه بقرائه بدون
 العهد فطلعت الوصاية بهذا المعنى على عبد وعبد غيره لا بد ان الموصل ليس الا بطلب التبرع
 والعبد اصل للتبرع في كذا لانه الورثة صغير فلا يكون لهم ولاه المنع ولا يكون لهم ولاه منع الممنوع
 من التبرعات وليس للعاص ولا له منع هذا العبد لانه لا ولاية له مع وجه الميت والميت ولا له الاوصياء
 ولاه منع هذا العبد لانه لا ولاية له مع وجه الميت والميت ولا له الاوصياء ولا له منع هذا العبد لانه لا ولاية له مع وجه الميت والميت
 العبد للورثة فان له ولاية على التركة في حق التركة فيصير ذنبه كاذبهم فيلزم العهد فيصير ايضا له حاجة
 الصغار على حق ما لو كان في الورثة كبار لانه لا فائدة في نفع الوصاية مع قيام الولاية لهم ولو اوصى له
 عبد غير لم يجز وان اجاز مولاه لانه عاجز عن اقامة ما فرض اليه من التبرعات لانه المولى ولاه منع وجهي ما فيه
 من عيبه من انفسه فلا فائدة في نفع الوصاية ولو اوصى له المولى او مستامن لم يجز وعلى عكس يجوز لانها

وقيل ان اقامته ارضى اليه في النسخة
 لانه ليس مستامن من النسخة

منه ومنه عوى الطعام والكسوة واستجار النظر وسع ما يتسارع اليه العناد لما في تأخير التوقف من رباله
لو سلك جوعا وعوى وكذا كفى الميت واستجار الحمار لحمل الخناق في ثور والوديع وقضاء دينه وسفند وصيه
بالعين او بالفرس او بالعاق جند بعينه واجازه نفسا ليسم ورد على المبيع سبع من الموصى وليس لاحد مما
في المبيع وقبض الموصى ليسم وايداع احد مما طرد من تركه الميت واعطاء النفقة للفرس الموصى بالفرس
ولانه لا يحتاج في ذلك الى الراي والتدبير وفي التأخير من رباله عطف الوصيه باعمال البر واعتاق عبد غيره
يعتد لانه يحتاج فيه الى الراي والتدبير ولو كانت احد مما نصب العاقبة مكانه اخر عند ما لان البلاء لا قدرت ان
تصرف وحداه في جعل البلاء وصيا مطلقا لان من البلاء نفقة على المرفقات اجمع وعند ما لا يكون له الحاجة
لان نصب وصي اخر او ان يكون الوصين صاحبه في بيع جاز انفاقا لانه اجتمع فيه رايها ولو اوصى في العتق لارجل
ولا الدين لا اخر او وصي بعض ولد وميراثهم لارجله وبالعصى وميراثهم الا اخر فمنها وصيان في الكل عند ما
وما لم يحدد في نصه على ما ذكره روى الحسن في 212 لوقال على ان لا يدا لحد مما في الله في نصيب كل واحد وصيا
فيما توجه اليه خاصة لمجرد ان الاوصياء كاله محضه لانه تفويض الامر اليه بعد المات والوصي تصرف بحكم الامر
في التفويض والولاية ثبت بناء عليه فمنا فكون العبرة للاصل فلا بعد وانصرف عما فوض اليه وامر به كالوكاله
في حاله الحيوة بخلاف ما لو اوصى في نوع لانه في وقت الحاجة ومقت الضرور الى جعله وصيا في الانواع
لما بخلاف القيلى لما بينا ومن الضرورة معدومة منافي على اصل القيلى لهما ان الاوصياء اثبات
ولاية والوصي تصرف بحكم الولاية لاطبق النية لانه المتصرف عن ولاية ان تصرف الانسان لغيره عند
تفويض عن التصرف بنفسه نظرا للميت عجن عن النظر بنفسه فلا يمكن ان يجعل تصرف الوصيه تصرفه لكن بالانصاف
ثبت الولاية لغيره بعد موته تركته عند عجن نظر المالك في سائر الولايات فصار الوصيه وصيا للميت بحكم
امر لان سبب الولاية الامر كالقايه بخلاف الوكيلين فان الوكيل تصرف بحكم النيابة وقد نائب كل واحد منهما
نائب نفسه ام فاض ولاه الحبس متقين بالتائب والامانة وافرأض فلا يكون له ان يعينه في امور اخر
ان فيه ضرر عليه الفتاوى ولو اوصى بالتصدق بالخطم على الفقرا قبل رفع الجنازه ودفع احد الوصين
ان كانت الخطم في الدار جاز دفعه وان لم يكن بالصدق على الخطم او وصي لارجلين وقال لهما ضا حالك لما حيث
شيتام مات احد الوصين بطلت الوصيه ولو قال ثبت مال لساكنين والمسلم بجارها قال ابو يوسف لله في ان
تصرف وحداه وقيل انه شاء القاضي يجعل وصيا اخر معه وان شاء بقول للباية منها اقسام وهذا وصي
لارجله قال اعلم برأى فلا في الوصيه خاصه وهو الثاني وله ان يعلم بغير راي فلاه ولو قال لا تعلم الا برأى فلا في
نهما وصيان ومنه الصبي ومذا شيه قول اصحابنا فيمن وكل اخر وقال له بيع بشهود فباع بغير شهود جاز
ولو قال لا تتبع الا بشهود او لا تتبع الا بحضر فلاه لا يجوز له ان يخالف وكذلك لو قال لا تعلم الا برأى فلا في
ان يعلم بغير علمه ولو قال لا تعلم الا بعلم فلا في لم يجوز له ان يعلم بغير علمه ولو اوصى بان يباع دار وسريرتها
عشر او فار خطم والف من فخره تصديق بها على الساكنين صنعت الدار ولم يبلغ ثمنها ما شرى به مقدار
الموصاله يكمل من ثلث ماله ان اتسع الثلث لذلك لغيره من الوصايا فصار كانه اوصى بذلك وقال اجعلوا
في مالي كذا فجعلوا من غير جاز لجواز ان سائر ماله خبيبه ولعمري طافه من ماله طيبه فخصي ذلك الوصايا
نصف الوصى في الموصى الموقوف اوصى لارجلين ان يضع ثلثه في
اب او لعله جاز ان يجعله في نفسه خلافا للشافعي وكذلك لو فوض على الوضع عند نفسه في خلافا لانه
الوصي امثل امر الموصى لوصفه عند نفسه لانه امر بوضعه عند احد مطلقا والمطلق يجري على اطلاقه في ما لم يقسم
دليل التخصيص كانه او امر الشرايع ولو قال اعط من ثلث لا يعطيه نفسه لانه لا يعطى الا بالتحقق الا باخذ اخذ مثلا
لا تحقق من الواحد مثلا يعني قول محمد بن ان الانسان لا يكون معطيا نفسه فاما الوضيع فيحقق عند نفسه كما تحقق

لا يقعون باصلاح امور الحبيب وتحميد سبب اولادهم فلا يدينه الا ايضا اليهم ولا في الاصل اليها
اثبات ولا تها وتطهر ما على المسلم ولا تستأمن الحبيب منقطعة وتطهر ما عليهم مستوفى وذكر في كتاب
الغنى قال في انه يجوز ويخرج لانه قادر على اقامه ما فرض اليه من التفرقة وللهذا يصح الذي والمستأمن ويحل
المسلم في حوته فكذلك بعد وفاته الا ان الذي يستنج عقوقا من محرمه الشريف كان متها في القاع الورثة
في الختام ولهذا كونه وكيل الذي بالبيع والشراء لانه عي بوقفه في الخراج والحق يستحق ما للمسلم وهو الاب او ولي
من الجد لانه قام مقام الاب **فصل في** حق من في المقتضا القول في الوصية اول من مع غلط والكتاب
حياته والثالث سرقة فاقطعت من الوجه حياله عزله القاع ونص في المقتضا في الايضاح ان
منع الايضاح فايدته يحصل بهام الاوصيا ملته عزلا كانه وعزل غيره كانه وفاسق عادي مخوف على ائمة فاعزل
انما في لا يعزل القاع ولو عزله ينزل وصار جازيا الا للقاضي سوطه يبرر ودلالة تعامل على الكافة خصوصا
على ما له الميت والصغار فكون عزله القاع كعزل الميت لو كان حيا لكنه صار جازيا لما لانه من غير ما ليس له فعله
لان الموصي هو الذي اختار ولو لم يعلم العاقبة بان الميت وصيا والوجه غايب فاوله لارجل فالوصي هو من
المستحق وما هو في القاع لانه انما نص له اختيار الميت كما اذا كان للقاضي عالما والعدل الذي ليس بكاذب او
ضعيف لا يقدر على الصبر وصفه التزم بنفسه يقيم اليه وغيره ولا يعزل لاعتقاد الموصي عليه لثباته وتكامله
حتى لا يقطع عن الميت منفع عدالة ويقيم اليه افرجه يزول ضرر عدم كفايته ومداينته والقاضي المخوف على ائمة
عزله القاع ونصا فرم كان في ائمة ايقانه على الوصية اضارا بالميت والميت لا يقدر على الاستدراك فقام
القاضي مقامه في العزل **الفصل في** الوصية لو قال الوصي على الميت دين ولا بينه له عزل اه القاع تجوز
من الوصاية لانه يستحل الاذن في مال الميت وقيل لا تجوز الا اذا ادعى شيئا بعينه اخر من دينه والاختار
ان القاع يقول للوصي اما ان نعم البينة عليا في سترة واما ان ترضى من الدين فانما ان افرجتك من الوصاية
فان ابراهم والاخر من وذكر الحنفية في ادب القاع اه القاع يجعل للميت وصيا اخر في مقدار ذلك الذي
خاصه مع يقيم الاول البينة على الوجه لان البينة لا تفعل الا على الخصم ولا تجوز من الوصاية مريض قال الامام
اوصى ديونيا والعدو وصايا ياتي لا يصح وصيا سبيل نفقته ان يبي عن قوم ادعوا على الميت دينه ولا بين
لهم والوصي يعلم ذلك قال الوصي سبع بعضا لتركه من الغرم ثم يجد الغرم الثمن فيصير قصاصا على ائمة وان كانت
التركة صامتا او دعاهم ثم يجدون وقال بعض من المسلمين انهم ما ائمة وهم شهد عند عدل ان لهذا على الميت
الف درهم قال يسمه ان يعطيه بقوله وان خاف الضمان ونعم ان لا يعطيه فان كان عدلا شيئا بعينه كجاربه
وتجوها فعلم الوجه ان الجاربه لهذا او كاه الميت غصبا قال عدل ان مقتضى **باب في**
الوصية المرحلية الميسر او في المرحلين لا يجوز لاحد منهما ان يتصرف بدونه اذن صاحبه
الا لا بد له منه عند ما خلا فالعدو في كذا لك الاثنان ادعيا ولا جازبه منها لا تنفرد احد بها بالتصرف
مال الوالد عند ما خلا فالعدو في كذا لك الاثنان ادعيا ولا جازبه منها لا تنفرد احد بها بالتصرف
والنفقة قد بطلت بالحق فلا يصح اضافة الامر لما بعد الموت ولكن حكم الوصاية يقوم الوصية مقام الوصي
فالعرف حكم الوصاية لهم ولا ينفذ برأي غير كاهد الوصية بغيره بالتصرف على الصغير فكذلك هذا لهما ان الوصي
متصرف بحكم الامر والنفقة في اه الوجه يامر بالتفرقات ويقسم مقام نفسه بعد موته في التفرقات ليجز عن
التفرقات بنفسه وحاشية لا اختلاف غير في التفرقات فصح امره ونفوقه الا ان امره قد بطلت بغيره
بعد صحة ونفوقه وبقي الامر ليس بشرط لتمام حكمه في الوصية لانه نفوقه بالتصرف بعد الموت وهو فوض
التصرف بالماضي برأيها لا برأي احد مما فلا تنفرد احد مما بالتصرف فيما ينبتا عليها حتما وحتاج فيه
لا الراي والتدبير كالوكيل في حال الحيوة لانهما وكيله بعد الوفاة فيصير بالوكيل في حال الحيوة الا ان

المختصر في ديون صوصه
صاوي صاوي قول الله تعالى وقال محمد

عند خيرة وخلاف الامر بالصدق لان الصدق مستحق العقل والعلم من نفسه غير مشروع بخلاف الوضع
والجعل والجعل لبعض ورث الموصي لانه من وصية والوصية للوارث بالعلم بخلاف نفسه واولاده لان الوصية لهم
جائز ولو قال من رجل سميت للوصية فصدق لم يصدق الوصية لان الوصية لا يشهد معها اقل من ثلثي ثلثي
الوصية وما من مفسد لها بل يثبت بصدق الوصية بنفسه واذا لم يكن الوصية ما مورثت الوصية كما شاهدنا
ان الميت او هو الحاكم لا يثبت شهادة الفرد ولا بقول الوصية صدق لا يجزى عليهم بصدق شواهد اذ لا
يصدر عنه شرعاً احتمال الكذب فان الشرع لا يوجب تصديق الشاهد الفرد فانه مخالف للشرع فلا يجزى عليهم
بصدق فلا يثبت الموصية بقوله الا ان يكون للوصية اثنتي عشرة شاهدان على ذلك يقتل شهادتهما لانه لا تثبت شهادتهما
فقد امر بما يوافق الشرع فان الشرع يوجب تصديق الشاهد من ولو اوصى بالثلث الثلثين لغيره حيث
شاء لا يفرد احد ما بالوضع خلافاً لا يوجب لان وضع المال يحتاج فيه الى الراي والتدبير لان الثواب على ما ساعدت
بشأن الفقير لانه الفقير امتنعوا في الصلح والداد والالتحاق بخلاف ما لو قال اعطيتك مائة فلان فاني
اصد ما جاز لانه لا يحتاج فيه الى الراي والتدبير اذ كان المعروف اليه معينا ولو قال سميت لها فصدقوها صدقاً ما
باب تصرف الوصية في التركة المبسوط ما يله على فصلين احدهما في المعاملة والثاني
في القاسم **قصد** ولو بشرى الوصية او الوارث الكففي وتقدر التركة من مال يرجع كالوكيل بالشراء لان شرا الكففي
مستحق عليه لانه مطالب به فاذا فعل لم يكن متبرعاً فاصنع ويصدق من غير شبهة كذا يوجب ديناً بشروطه
كان مطالباً بقضائه وانما توجب المطالبة عليه من قبل الوصية فلم يكن في القضاء متبرعاً وكذا ذكر في شرا الكسوة و
النفقة للصغير واذا احتج من التركة او من مال نفسه لم يصدق الا بشروطه ولو قال ادبت الخراج او التركة من مال عندي
يصدق من غير شبهة لانه فله ان يدين اميناً لا يدين من ادبى راية نفسه عن الثمن ولم يرجع على الورثة ما لا كانت
بما قال منكر للثمن فيكون العقل له فاما حق الرجوع على التركة لم يكن مدعيها والمدعي لا يصدق الا بيمينه
ويكون بيع الوصية والعروض والعقار اذا كانت الورثة هيغاراً لان وصية الاب منزلة في مقام وللا ولا يبيع مال الصغير
ينبغي ان كان او عقاراً فكذا لو وصية واه كانت الورثة كباراً حضوراً فليس له بيع شئ من التركة لانه لا ولاية له على الكبار
لان حال قلة الكبار على الحفظ بنفسه بالبيع لا يثبت للوصية ولا يبيع والبيع وان كانوا غيباً فله البيع والعروض ولو
العقار لانه الوصية ما مورثت التركة من جهة الميت وبيع المنقول من الحفظ حال العقار ليس من الحفظ لانه الحفظ
محصنة بنفسه لو ان كانت الورثة صفاراً وكباراً او كلهم كباراً او على الميت دين او وصية بوصية سوا العروض والعقار
عند ارجوع وعند ما لا يجوز الامتداد بالدين والوصية تغدو مع ثبوت للوصية مع بعض التركة بغيره ولا يبيع
مع الكل وعند ما لا يثبت لان ولاء البيع انما يثبت لاجل قضاء الدين وسفند الوصية والا فلا دليل على
سوت الولاية على الغير لما فيه من ضرر المعنوية وان شئت انزاحتم فيثبت له ولاية البيع بقدر ما هو من
كونه ما مورثت بغيره ولا ضرورة فيما وراة ذكر فاست الولاية للدليل الباطن لانه ان بيع نصيب
الصغار من ذواتهم بالصغار وليس في بيع الكل من ذواتهم بل من نظر لهم لان الجمل والاسخاص يشترى باكثر
مما يشترى به الا بعض والاسخاص ولهذا ساعد الشرا عيباً في الجمل والاسخاص فيثبت للوصية ولاءه مع الكل نظراً
للصغار والكبار جميعاً وعلى احوال عقار الكبار وان لم يكن بيعه لان الاجاز من جمل الحفظ وموعدك حفظ التركة
علمهم ولانه لو لم يوجر بيع عليه المنافع فيفكر بها كالعروض اذا خيف عليها التهلكة وكوز بيع وصي
الاب ووصية الجد بمنزلة وصية الاب ومن عدا من ذوات الوصية كوصية الام والخال والعلم يجوز بيعهم على الصغير
والكبير الغائب فيما سوى العقار ولا يجوز في العقار لانه مولا بانفسهم يملكون حفظ مال الصغير دون
بيعهم والاخراج عن ملكهم وبيع المنقول من الجمل الحفظ وبيع العقار ليس من الجمل الحفظ المصحح الوصية بعد
قتمه الف لانه لا يغير وعلمه من الفان وله من الف على التمساع العبد بالدين لان الدين مقدم على الوصية

فان يبيع بالوقت او اقله فخرج غرض الاف رجع الموصية بالعبد بقدر ما يبيع به لان وصية بالعبد وقعت صحيحة
الا ان الغرم ابقى بيمين من والقاضي بالبيع ونقل وصية من العبد لانه يبيع من الغرم لان الدين يقع من البيع
المال الميت فقتلوا مكاناً فاسرع اموال الميت قضاء وامكاناً مو العبد لانه لا يمكن قضاء الدين من الدين قبل حروصه
وللقاضي ولاية يبيع عبد الموصية عند غيبته بموت الوصية ولم يكن على الموصية من حفظه عليه فلا يكون له
بيع العبد عليه ونقل وصية من العبد المقتضى صار الموصية قاضاً دينه من غنم ومو حيزه على القضاء فكان له
الرجوع بيمينه ترك الميت كالوارث اذا قضى دين الميت من مال نفسه ولو يبيع ولم يدفع عنه مال الغرم من جهة
عشر الاف قضى الدين من مال الوارث للموصية لان الفين بدل ملكه فكان احق به من يبيع قضاء دين الميت من
مال اخر ولو كان انصرف من مال الميت من بيع ماله واستفاد حقوقه وقضاه دينه بدون رضاء الغرم وليس
لذكر الاب رضاء الورثة لان الورثة يملكون التركة اولهم فهاحق فان لهم ان يختصوا بالفسهم والغرم لا اوجه
ملكه ماله عقار وعروض فله ان يبيع العروض كلها بدون رضاء الورثة ولا يبيع من العقار الا الثلث لما بينا
فصل في وقسم الوصية لا يكون ما ان تكون مع الموصية او فيما بين الورثة اما قسمته مع الموصية جازين على الصغار وعلى
الكبار والغيب المنقول ويقضى بنفسهم في العقار لا يجوز على الكبار لان القسم مع مئة ولا يبيع الموصية المنقول على
الكبار دون بيع العقار مكذى ذكره المبسوط وذكره اختلاف زفر ويعقوب ان القسم في العقار لا يجوز عند
الرجوع وزفر وعند ما يكون ومحمد بن عوز وقسم الوصية على الموصية الغائب مع الورثة لا يجوز وذكره اختلاف في
زفر ويعقوب ان عند ما يكون يجوز لانه يضمن الميت اقام الوصية مقام نفسه وان ثبت له الولاية ليعمل فيما يحتاج اليه
عند غيبته ومنه يحتاج الى سفيد وصاياه والى اصال التركة اما الورثة لانه ثياب وصول التركة اما الورثة كما ثبت
بوصول الوصية لما الموصية فجب ان يملك ذكره الوصية وعلى قوله كعب ان يملك القسم على الكبار بحضور اذ ا
استعوا عن القسم لئلا ان الوصية قائم مقام الوصية والموصية لو كان حياً لا يملك قسمه مالهم عليهم فكذا لو وصية وما ذكر
من الحاجة فحاجة زائدة فاضله الحاجة اصله ولا يمكن اعتبار الخواص الفاضلة لانه ليس بذي نهاية بخلاف قضاء
الدين لانه حاجة ضرورية اصله لما فيه من تلخيص رفته وتبريد جلده على النار ولاء الحاجة الفاضلة تكتل تأخير ما هي
كثرة الغائب واما الحاجة الضرورية لا يمكن تأخيرها لانه التاخير يوجب الضياع وفي الضياع ضرر على الميت فلا يجوز
تأخير ما فيه تأخير الحاجة الفاضلة وان كان فيه توهم الضياع الا انه لا ضرر فيه على الميت فهو تأخير ما في كل موضع
لم يجر القسم اذا ضاع احد النصفين ببيع على الشرا وما بقي ببق على الشرا وقسم الوصية الميراث بين الصغار
لا يجوز لان القسم على البيع ولا يجوز شرا الوصية ما لا احد الصغيرين للصغير الا لانه يبيع مقيد بشرط ان يكون فيه
منفعة ظاهرة للصغير فلو كان لا احد مما فيه منفعة ظاهره يكون له فرفه مضر فلما اجزى البيع لم يجر القسم وعند
محمد بن ابي القاسم الجانيين بغير حال والمصلحة في جواز من القسم ان يبيع الوصية حصصاً للصغيرين من مائة
ما فر واه كان قايماً ببيع حصص الصغيرين من اوقم بغيرهم مع المشتري ثم يشترى حصص الصغير الذي يباع منه هو يمتاز
عن ادمي على الاخر واه كانت الورثة صفاراً وكباراً والكبار غيب لا يجوز قسمته لانه العقار لا يبيع على
الكبار الغيب فكذا ذكر قسمته في العروض ان كان له ولاية القسم على الكبار كما يلى سوا الا ان الكبار الغيب التحقيق
بالصفار في هذه الحالة فصار كان الكبار صفاراً ولو كان الكبار صفاراً لا يجوز قسمته فكذلك اذ كان الكبار حضوراً
جاز قسمته بين الصغار والكبار لان من قسمته جرت من اثنين مجازت كالو بشرى الوصية من الكبار شيئاً
للصغار ولو قسم بين الكبار عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار فالقسم في الكل فاستد لان القسم فيما
بين الصغار والكبار ان جرت من اثنين فالقسم فيما بين الصغار جرت من الواحد لانه لا يلى القسم من الجانيين
فان جاز القسم في الصغار فلا يجوز في الكبار لانها لا يجري ولو دفع لالكبار بفسهم وامسك حصص الصغار
بلمة القسم في الكبار صحح لانه جرت من الكبار الوصية بالدين لان الدين مقدم على الوصية

باب نص الوصية

وامد كل واحد منهما نصيب بعضهم بالقسم فاسد لانه العتق لا يكون الا بشئ وكلاما كخض وامد
 لانك امدما السزد بالقسم عند ما وعند ما وصف وان كان ينز واحد ما بالقسم لكن كل واحد منهما مناصبه
 في القسم فيصير قسم مع صاحبه كقسم مع نفسه **باب ما يقضي الوصية اذا فعلت الوصية**
 المبسوط واذا امر الوصية المستودع ان يقرض من المستودع لانه الوصية للمكرك اقرض بال
 الصبي فلا يملك التوكيل والامر به فلم يصح الامر بالاقرض وقد دفع المستودع الوديعة الى اجنبي من غير عذر فيضمن
 ولو قضي الوصيان ديناً لغيره لم يملكه ديناً لم يجره وصفاً ان ظهر ذودين اخر لانهما سبها وتهما
 بدفعان عن انفسهما من لانهما صار ارضا من ماله الاول لانهما دفعا بغير امر القاض ولو شهد به قبل ان يقضيا
 جاز لانها سبها وتهما بحكم ان انفسهما معقولة ولا يدعيان موزوم قضاء الدين المسما مساييم على فصول
 الاول لو اقرض ما به بطم عشر مائة كلف ان يبينه فغدى الوصية عشر مائة وان قال قد غدى وعلني عشر اخرى ولا يقضي
 الوصية لانه غدا مائة بالوصية لان الغدوة في الطعام ولكن لم يكره وفات الاكتمال لا يفي من جهة فلا يصير مقدياً وان قال
 اطعموا عني عشر مائة عدا وعشا ولم يسم كفاً فغدى عشر مائة ما قايلاً فغدى عشر مائة الوصية في لغارة
 البين سد عشر خلوات ورد عني وجوعات وذلك كحصول التبعيد والتغيب والموت فاستفك فغدى وعلني
 عشر اخرى فاما اذا قضى على الطعام عدا وعشا فالج والسوق سود وروى هشام عن ابي يوسف انه لو قال اطعم
 عني عشر مائة ما كمن فغدا عشر مائة ما قايلاً فغدى الوصية قاساً ولا يقضي الا ما غدا وعني عشر مائة لان امر
 بالطعام مطلقاً فالج بالطعام الواجب شرعاً في الكفارة مذكور تناول الكفارة في لا يجزى عنه جادون الكفاية
 بخلاف المسلم المتقدم لانه نص على الغدا والعشا وسوا فرق اوجع جاز **فصل** في امداد وجله بالوصية
 فادفع الى ابني قد دفع اليه ولورث غير من حصته ولا يكون بهذا وصياً لانه لم يفوض اليه المهر في الزك ففسق
 امنا للورثة والامير اذا دفع مال الورث للاحد من وصي وان قال لا دفع لافلان غير وارث حتى ان دفع اليه فلا يورث
 اذا خلط الوصية باليسم باله فضاء فلا ضمان عليه لانه ولا يه ففعله كيف يشاء فربى اجمع عند فرائضه بالمولود
 من ماله قال ابو القاسم الصغار ان اكلوا بامر الميراث في كان من ماله وارثا حتى ومن كان غير وارث حسب ذكره من ثمة قال
 الفقهاء ابو الليث رحمه الله اصاب الميراث للاحد من وصي فاملى مع وصيه عياله فغير لسوا في فلا ضمان عليهم
فصل في امداد وجله بالوصية وفيه رغبة للورث وقضى الحق قضاء عند اولى بعض الرق في
 الوصية قبل ان يسل للمشرى فالمشرى يرجع بالحق على الوصية ويرجع به الوصية على الغراء لانه البيع عامل للغراء وان
 عمل الغيرة وحقة فمضمان يرجع به على المورث ولو لم يرضى العبد ورجع المشرى بالحق على الوصية لم يرجع الوصية على
 الغراء لانه لو كانت الغراء اروع سبهم وكذا لو قال الغراء مع رفق فلا يملك الميراث والوصي لم يرجع بالحق على الوصية ولو قال
 عند فلان من ارجع بالحق عليهم لانهم غروا فيه الا ان يكون الشئ اكثر من دينه فلا يرجع عليه باكثر من دينه ولو قال
 له يبع هذا العبد فانه تعلق وقال الوصية لاسم مائة مائة مائة وقد ضاع الحق يرجع به الوصية على الغراء ولو لم يكن على الميت
 دين ولكن الوصية باع الرقيق للورثة الكبار فممن في جميع من الوصية غنزه الغراء وان كانوا صغاراً لم يرجع عليهم في
 الشئ حتى ولو باع القاض رفق الميت للغراء فضاء الحق عند ثم اخفق الرقيق رجع المشرى بالحق على الغراء انما
 العاين لان بيع القاض بمنزله مع الغراء كانهم ولو ابيع بانفسهم **فصل** في رجل اوصى بعتق عبده ثم جنى العبد جناة بعد
 الموت فاعقبت الوصية وهو يعلم بالجناة فهو ضامن للغداء وان لم يعلم حتى قتمه ولا يرجع بذلك على الورث لان الميت انما اوصى
 بعتق قبل ان يفي فلا يجزيه ان يكون الوصية ان يعتقه الا ان يبعث الجناية عنه فاذا اعتقه فهو مطلق في عتقه فالجناية لا يورث
 ولو ان عبد الاناس جنى جناية كان الوصية ان يعتقه امسك العبد ودفع ارث الجناية من ماله ان كان يكون من ارث
 الجناية ومن قتم العبد في مفاوتة قال الوصية عند القاض فداخرت امسك العبد او شهد على نفسه بذكر شئ
 فليس له ان يرجع لان دفع العبد لم يكن لهم ان يبيع العبد فليبيع اه ببيع العبد فالجناية دين على الابن انما يرد

عصر الوصية



باب نص الوصية المنقضا والوصية الواضحة ما خذ مال الصبي مضارب لانهما
 تجارة وليس له ان ياجر نفسه من يتم لان القيام بمصلحة اليم واجب على الوصية فلا حاجة للاحتجاج وصي كان في يد
 الف درهم لافقون فقال دفعته لاجل احد كالتصية وكذا في المدفوع اليه فالباية منها نصفان ولا يقضي الوصية لانه امر
 فيه وهو سلب على الدفع والرد فيصدق فيه وصي عند الغاء ليشتم فادركا فذفع للاحد مما الفاوص صاحب الاخرى
 ماضر وجد القاض العتق منه يزعم الوصية منى يه سبها لانه ختمه لا يجوز عطاها لغيره ولو كان غايبا يجوز قسمه عليه
 ولا يقضي بدفع نصيب احد مما اليه ولو كان القاض من كان للافواه ماخذ منه منى يه وان شاء حتى الوصية ورجع بها
 على الوصية لانها لم يجر القسم بقى الاخر شرى كما فاضا فقه صاحبه فلم ان ماخذ نصيبه منه والوصية بالدفع صار ضامناً ومنه
 ادى الضمان ملك المضمون وهو نصيب الجاهد في بيع نصيبه على صاحبه وصي يشتم قال لهما بعد ما كبر اقدر ففقت اليكما
 الفاضلة امددما وكذب الاخر يرجع المنكر على اخيه مائة وخمسين درهما فانكر لم يكن لهما على الوصية في لانه
 ادى رد الامانة لاصحابه ولو قال الوصية دفعت المائة كل واحد منهما حتى يه على مائة وصدقة امددما وكذب الاخر يرجع
 الكذب على الوصية بله وخمسين درهما لان قسمه لا يجوز عليها ومما حازان ولو كانا غائبين حازت القسم على ما حازت
 وترك ابني صغيرين فلما ادركا طلبا ميراثهما فقال الوصية جمع ركة اسما الف فدا نفقت على كل واحد منهما حتى يه فصدقة امددما
 وكذب الاخر يرجع المكذب على المصدق باثني وخمسين واليرجع على الوصية في ذلك عند زفره وموروانه عن المدعي وفي رواية
 ابن ابي مالك عن ابي يوسف رجع لانه الوصية امين ادى حرف الامانة لنفقة ما وجبته ما وهو سلب عليه من جهة النوع
 فصدق فيه حتى يبرأ نفسه عن الضمان ولا يصدق في ابطال حق المكذب في نصيبه فضا وصل الى المورث بالنفقة فصار
 المصدق مقرراً بالشركة في حصول الميراث حتى ياتيه ولا يورثه الا يرجع المنكر على المقر في القول قبل الوصية لانه
 مصدق في الاتفاق على المنكر لانه سلب عليه ما يورث من جهة الشرع فصدق فيه فشب الاتفاق عليه فصار كانه
 وصل اليه حتى ياتيه معانته الفتاوى رجل باع ضيق لليسم من مولى فعلم انه يعجز عن استيفائه منه قال يورث
 القاض الميراث لانه ايام فاه فغدا الميراث والافقضى البيع لليسم وقال يعجز عن الميراث ان يملكه من مال اليم وتوكلت
 اذا نصبت في حاجة ماله الفقيه ابو الليث هذا اذا كان محتاجاً لغيره ومن كان غنياً فليست عتقه من كان فقيراً فليكن
 بالمعروف والقياس ان لا يجوز لقوله به الذي ياكلون اموال اليتامى ظلماً الا به من غير تفصيل ولكن هذه الآية
 صارت مشهورة بالاولوي وذكر في المسما لا يركب الوصية دابة اليم في حاجته لانه لا يملكه والنفقة من مال الوصية
فصل في القضاة وصي اخذ ارض الصبي مزاعة قال لا يجوز ان شرط البذر على اليم لان صار مواجاة من
 بعض الخارج وليس له ان ياجر نفسه من الصبي وان كان البذر منه كوز عند ما اذا كان خيراً لليم لان صار مستاجراً
 ارضه بعض الخارج مبدع ولم ان يستاجر ارض الصبي بالدمام فكل ما يبيع الخارج وغدا فكل ما يبيع فلا يورث
 اقد الوصية مال اليم وانفق في حاجة نفسه ووضع مثل ما انفق له لا يورث عن الضمان الا ان سلخ اليم في دفع اليم
 او شوى لليم سبها هو للشهود كاه لليم على كذا وكذا وانا اشترى مثاله فيصير قصاصاً ويبرأ من الضمان
 فزار من الدارين لصغيره ليعا عليه حوله وخاف السقوط او لغير واحد منها وصي وطلب امددما ومنه واجل الخ
 فالقاض سبها امنا ليشتر فيه فان رأى في تركه ضرراً عليها اجزأ لاني حتى يبيع صاحبه خلاقي مالى ان اخذ الشريكين
 لانه قد رضى باذ قال الفرز عليه فلا يجزى وهما من اراد الوصية اذ قال الفرز على اليم فمجيبة تجان لهما ان الوصية
 باع دار امددما فاذاه لليم الا فر من هابن ولرباع الماع على اليم فاذاه لافل لا يجوز لان سدا قضاء والقضاء
 اذا كان المقضى عليه مجهولاً لا يجوز ومن الميسر الوصية تصرف ولها ولانه التصرف على اليم انما كانت في علم
باب نص الوصية في بيع الصغير الجاهل اصله الوصية في اقر صرفه مال الصغير بعد
 بلوغ الصغير وكذا في الصغيره ولم يشهد للوصية ظاهراً حال شرط فاقربه فان كان ما قريه نفقاً يكون الوصية سلباً
 بخلافه من جهة الشرع في حاله الصغير فانه يصدق فيه وان كان نفقاً لم يكن سلباً عليه لانه الفعل المسقط

موجه الشرع ليس بوجه للضمان وكما في مكره الضمان فكون القول له وإذا لم يكن مسلطاً عليه من جهة الشرع فغلب
سبب الضمان فغداً في سبب الضمان وأدعى ما به من غلبه فلا يصدق كالمودع إذا ادعى رد الوديعة على صاحبها
يصدق لأنه مسلط عليه من جهة المالك وإذا ادعى رد على الأجنبي لم يصدق لأنه ليس بمسلط عليه
بالإبداع وكذا من أنزل ماله على ثلثة أقسام قسم يصدق الوجه فيه بالاتفاق وقسم لا يصدق فيه بالاتفاق
وقسم اختلعه فيه أما الأول أفعال الوصية إذا كان تركه رفقاً وانفقت عليهم أو فاك الشئ تركه رفقاً
وأدب الكثر ثم ما في أو أبقا يصدق لأنه أقر بما هو مسلط عليه من جهة الشرع لأنه مسلط على ما في أصله للصغير
والأغنياء عليه وعما رفقاً مقدار حاجتهم أصله لم يصدق به ولو قلنا شئت من فلان العبد الذي يدين وقد
الغنى وانكر ما لا يصدق على الصبي حراً اليد لأنه مسلط على الشرع والبس على ما في الأصل وهو لم يصدق
له كيداً متصلاً بالنفع ولو قلنا شئت من فلان العبد الذي يدين وهو لم يصدق عليه شرعاً لأنه
من أصله ماله الصغير وأما القسم الثاني لوقلا انفقت من مالي للبر مع علك لم يصدق وكذلك لو قلنا شئت من
مال فاديت ضماناً أو انفقت على الخ كذا كان زماناً لم يصدق لأنه أقر بما لم يكن مسلطاً عليه شرعاً لأنه غير مسلط على الاتفاق
من مال نفسه ذكر الاتفاق من مال الصبي على عاربه قبل فسخ القايض وعلى أحاد الضمان قبل القضاء بل أقر بدين على الصبي
بفعل الغير لا بفعله فغداً في سبب الضمان وأدعى ما به من غلبه فلا يصدق فيه وأما القسم الثالث لوقلا أبقى غلاماً
فاديت جعلاً لابق أو اديت حراً أو منك عتقاً مني وقال الوارث لم يصدق لأنه لا يصدق فيه عند الوارث
خلفاً لمجرد ذلك وكذلك لو اختلعه الوارث لا يصدق للزراعة بأن غلب عليها المالك الصبي كانت كذلك وقال الوارث لم يصدق
فمن كان هذا الخلف ولو كانت بيعاً لمحال يصدق الوجه إجماعاً بعد ما انفقت على من المالك لخداه الوجه أقر بالبيع
بسلط عليه من جهة المالك ليس من فعله والتسلط لا يحقق على فعل الغير فلا يصدق فيه كالمالك إذا عدل
بمن ففدته بكذبي أو استملك بال إنسان فاديت ضماناً من ماله لا يصدق فكذا لا يصدق أنه أقر بما هو مسلط عليه
شرعاً ماله لأنه بدل مال الصبي وأخذ بآثاره عوضاً بدهله أو منفعته يستعملها لله الجمل يدعى الراد وقد انفقت
الصغير بآثاره أحياناً ملكه وأصله ماله من جهة الراد فصار كالشئ وكذا الخ أبقى يستفيد بآثاره منفعته مما له من ماله
لا يمكن من الزراعة إلا بالجماع ولا يجاب بالمال بما يملكه ولا بد للمقاتلة من الجنبه فكأن الخ أبقى بآثاره لا تنفع بماله وكذلك
أصله أرضه والوصي مسلط على الفرق في مال الصبي إذا كان فيه أصله حراً وأرقاً ولو أصر الوجه رجله إلى الكفر
فقال له هذا وعبد الصبي من الأباق فوجب الجمل وذهب يدى ماله من هذا الصغير فأعطيت بمل يصدق القايض
قد مر هذا في قواعد الخلاف أيضاً وقيل لا يصدق بالاتفاق فحتاج الوارث للفرق بينها والفرق أن ادعى من
الجمل ماله لغيره وهو غير مسلط على الدعوى لغيره من مال الصبي ومنها ادعى أنه كاه أدب الجمل من مال الصغير
ولم يدع الجمل ماله للمحال وهو كان مسلطاً على الفرق في مال الصغير لأصله ماله وأصله ماله ما سبق

الوديعه وصية والمدين والعق المبسوط أصله التركة من ضامته عن إبقاء الحقوق والسنون
في العتق والوكالة نعم بين أربابها بالخصص وان كان البعض أقوى وأكدر تقوم الأقوى على الأولى لدين
الصحة في المرض كالوصية بالعق مع الوصية بالمال تقدم العتق لأنه أقوى لأنه عملاً للاستعاضة وبار الوارث
مما يحتمل الاستعاضة وإجادة التبرع بمنزله التبرع لأنه لا يعمل بآثاره إلا في المرض أو في الغنى أو في المرض
وسلم لما لم يوص له ثم إجازة المدين فإنه يعتبر من الثلث مسلماً على أقسام إجماعاً وصية
الوارث مع وصية للمورث أو الثاني في إجماع دينها والثالث في إجماع عتقها في المرض أما القسم الأول
وإذا مات عن ماله الف والى وأدعى بالعتق من الرجل وإجازة الأب في مرضه ثم مات والماله لم يخرج فلم يوص له
الغنى إجازة وثلث الألفين أيضاً وكذلك ثلث ماله الأب في مرضه ثم مات والماله لم يخرج فلم يوص له
فما إجازة الأب في مرضه صحت إجازة ثلث ماله إجازة بربع أنه بمنزله إن لم يبرعه في مرضه فغداً في ثلث ماله

إذا لم يكن ورثته والف ثلث ماله الميت الأول فكونه له إجازة ولو أوصى الأب مع الإجازة ثلث ماله لاخر ثلث
الألفين بين الموصالين الأول الموصال الأول نصفان في قولنا ٢٢٢ وعند ما انفقت على ما في أو في مال الأب لأن
وصية الثلث بقدر الثلث وذلك الف جازين من غير إجازة الوارث والوصية بالألف الأخرى موقوف على إجازة الوارث
وإذا إجازة مرضه فكانت أو في مرضه ثلث ماله وماله القادر مع من عند الموصال بأكثر من الثلث يترتب
بقدر الثلث لا بالزيادة فصار كأنه أوصى لكل واحد بالثلث فكان الثلث منها نصفين وعند ما الموصال بأكثر من
الثلث يترتب بجميع وصية بالثلث فيضرب ما جوب وصية الثلث بالف وصية الأب بثلث الوارث فصار الألف بثلث
سهم وثلث الألفين حراً سمين فصار ثلث ماله الميت الألفين موقوفاً على ثلث ماله الوصال الأول وعنه للألفين
كان وصية الأب عتقاً للمريض فهو أولى ما إجازته وصية أبيه وكذلك لو أقر بدين على نفسه أو على أبيه كاه الذي أولى للإجازة
من الوارث بمنزلة الوصية والأعاق في مرضه وصية والوصيان في إجماعاً واحد منهما عتق فالعتق أولى والدين مقدم على
الوصية ولو إجازة أولى لاه الإجازة في الصحة بمنزلة إنشاء التبرع والتبرع في الصحة مقدم على دين المريض وكذلك على
العتق في المرض لأنه تصرف الصبي صوره حال لم يعل على ماله في مرضه فلا يجوز تقصير وإبطاله ولو إجازة في المرض ثم أقر على
أبيه بدين وعلى نفسه بدين بدينين الثلث ثم بدينه ثم بالإجازة لأن إقرار الوارث بالدين على اسم مقصور على عتق
التركة متعلق برأسه بقاها واستقطب بملها ولا يجب في ذمة الوارث بل يكتفى بالوارث إيماناً التركة ودين الوارث
في غيرها فكان الإقرار بدين الميت إقراراً بوديعة بعينها فكذا بوديعة بدينين ثم بالوصية وإن أقر بدين على
م على أبيه كاهاً وكانت الإجازة من ثلث ماله أقر بالدين ثم أقر بالوديعة ولو كان كذلك تساوى لأنه أقر بوديعة
مستملكة لأنه لا يقدر على تسليمها لأنه متعلق بالتركة حق عزيم لأنه حين أقر بدينه كانت التركة فارغة صافية
حق المورث فععلق في الغريم بها والإقرار بوديعة مستملكة إقراراً بالضمان فليست وأما القسم الثالث
وإذا عتق الرجل عبد في مرضه وبرك وارثاً له عبد فتمت من ثلثه عبد أبيه فاعتقه في مرضه وإجازة وصية أبيه
عتق بثلث العبد الأول ونظم بثلثه إلى العبد الآخر فكونت بثلث ذلك بينهما على عتق الأول سهمان وللثاني
بثلث سهمان لأن حق العبد الأول في ثلث رقبته ثلث الوصية الأولى وثلثاً إجازة الوارث وحق العبد الآخر في
جميع رقبته ففرض الأول بثلثي رقبته وذكر سهمان من ثلثه ونفرض الآخر بجميع رقبته وذكر بثلثه فصار ثلث
مال الميت الآخر وذلك عند ثلثا عبد على نفسه لهم وإذا أوصى لرجل ألف بغير عتقها ولا خرافة ومات عن ألف
وأجاز الوارث الوصية في صحة أحد منهما فقلنا الأخرى ملك الألف منها نصفان وثلثاً للمجازة الأولى
ولم كانت الإجازة في المرض بآثاره ملك الألف فقد فرق بينهما والفرق أن الصبي في إجازة وصية أحدهما
لولا نفذت إجازته وثبت للمجاز له مكرات نافذة ولهذا لا يصدق ملكه بغير رضاه ولا في مكره موقوف لأن
الوصية فيما زاد على الثلث موقوف على إجازة الوارث والمذكر البات إذا طرأ على عقد موقوف ومكره موقوف برفع
الموقوف كالقضية إذا باع ماله إنسان ثم باع المالك ما أقر انفصه بيع القصة فكذا هذا وإذا انفقت وصية
الأخر فقد إجازة وصية منسوخة فكانت باطله فكان ما زاد على الثلث كله للمجازة الأولى فاما المريض متى أجاز
وصية أحدهما فإجازته موقوفه لأن الإجازة في المرض تنزع وتبرع المريض موقوف على لوجه ديني فأنه
نقص تبرع بغير رضاه فقد أعتز من عقد موقوف على موقوف فلم يرفع الموقوف كقصة باع ماله لغيره مضمناً
أربع ماله المال من آخر لا يفسخ الأول فكذا من أفتت الوصية الثانية موقوفه فإذا إجاز ما بعد الأولى
كاه المال منها نصفين وصار كالإجازة معاملة الصحة لأن الألف منها نصفان لأن إجازة كل واحد من
الوصيين لاقت وصية موقوفه لا مضمونة فصار نافذة رجلاً ألف أوصى بها لرجل ومات عن وارث
الفاخرى فأوصى بالغة وعارث لآخر ومات عن وارث فإجازة الوصية في مرضه ولا مانع من غير ما وزع فلم يوص له
أولاً بثلث الألف وثلثاً ثلث الألف الأولى وثلث الألف الأخيرة ونفرض الأول في الباقي من الألفين بربعه استيع

لهذين برزاهم وشهداخران انه اوصى لهذين برزاهم لم تجز شهادتهما ولو شهد
 شاهدان اوصى له بدينار واخران برزاهم او اثنان بعيد والاخران برزاهم
 جازت الشهادة لان كل فريق شهد على عقد الوصية لا على الملك ولا يمكن اثبات
 العقدين متى كان الموصى به واحدا فبطلت الشهادة وان كان لشهدا احد
 الغريقين بالبيع هذا العبد من هذا والاخر يبيعه من هذا لم يقبل ومتى كانت
 الموصى به مختلفا فقد امكن اثبات الوصيتين فيقبل واذا شهد الوصيان لرجل
 كبير انه ابن الميت جاز وان كان صغيرا لم يحجز قياسا لانه يقبض ميراثه
 فيكون شهادتهما يقبل استحضارا على النيب وعلى التزويج لان المشهود به النسب
 واستحقاق الميراث انما اثبت حكما لاثبات النسب لا مقصودا بالمشهادة

باب اقرار الوصية المبسوط اقرار اباه اوصى لغفلون
 بالثلث وقامت البيعة بالوصية بالثلث الاخر دفع اليه ولا يضمن الوارث
 شيئا لان الشهادة حجة على الكافة والاقرار حجة قاصرة على المقر وليس بحجة
 في حق المشهود له ثبتت وصية المشهود له في حق المقر ولم يثبت وصية
 المقر في حق المشهود له فيكون هو اولى باستحقاق الثلث من المقر له كالوارث
 ذواليد بالدار لرجل واقام اخر البيعة على انها ملكه بقضى بها المشهود له
 فكذلك لو قال اوصى له بالثلث لابل اوصى لهذا فهو لاقول
 لانه حين اقر بالثلث لا يقول وسكت فقد صار ملكا له فلما اقر الثاني فقد
 رجع عن اقراره الاول بعد ما قرر حكمه واقر للثاني بملك الاول والرجوع
 لا يعمل والاقرار الثاني لا يبيع لانه لا في ملك الغير ولا يضمن للثاني بالدفع الاول
 نقضا لانه كان ملحقا ومضطرا في الدفع من جهة القاضي فلا ينعقد الدفع
 سببا للضمان وان دفع الى الاول بغير قضاء ثم اقر للثاني ضمن للثاني لان دفعه
 انه دفع في الثاني الاول بغير اذنه صار متعلقا عليه بالدفع عن اختياره وان
 قال اوصى به لغفلون واوصى به لغفلون متصلا فهو بينهما لانه جمع بينهما في الاقرار
 لان الوارث لجمع المطلق والجمع بغير الجمع كالجعل بلغة البيع صار كالوفاة اوصى
 بالثلث لها وصار كما لو قال هذا العبد عندي وديعة لغفلون ووديعة لغفلون آخر
 متصلا فهو لها فكذلك هذا المتعلقا ومضى في يده مائة درهم لميت دفعها الى رجل اقر
 ان الميت اقر له بها ديناً عليه وكذب الوارث وضمنه القاضي المائة للوارث
 ثم شهد الوصي ورجل اخر لرجل يعني ان له على الميت مائة درهم قال الشهادة جائزة
 والمائة التي ضمنها الوصي للغريم الثاني ويرجع الوصي برزاهم على الغريم الاول
 لان هذه الشهادة لم يتضمن جلب منفعة ولا دفع مفرقة الوصي فيقبل ويظهر ان
 تركه الميت وهي المائة كانت مستغرقة بدينه لاحق الوثنية فيها فيكون للمائة المرفقة
 للغريم الثاني وما قبض الغريم الاول بغير اذنه لانه لم يثبت دينه بحجة فكان الوصي
 ان يرجع عليه بذلك ولو شهد الوصي ورجل اخر لهذا المدفع اليه المائة ان له على
 الميت مائة درهم سوى مدفع اليه الوصي لم يجز شهادته له لان تجوزها يتضمن
 ابراء الوصي عما ضمن فكان ما قبض الغريم منه ضامبا ما كان له عليه ولو كان مدينين

دفعها الى وارث مائة ضمنه الوارث الاخر خمسين ثم شهد الاخران ابن الميت
 ووارثه معهما فشهادتهما لهذا الثالث نصف ما اخذ الاول باطلا لانها لو جازت
 كان لهما ان يرجعا على الوارث الاخر يملك ما دفعها اليه فلا يجوز شهادتهما ولكن
 اضمنا لهذا الثالث نصف ما اخذ الاول وهو خمسة وعشرون درهما لانها
 اقراران كل واحد لاول وهما بين الاول والثاني نصفان ورجل مات وترك مالا واحدا
 فاقام رجل البيعة انه ابنه لا يعلمون له وارثا غير نفسه بالمال واقر الابن ان اباه
 اوصى بالشاهدين واقرهما بين لا تبطل شهادتهما لانه اقرهما بعد القضاء بشهادتهما
 واعتبر من بسبب التهمة بعد القضاء لا يصح في الشهادة ولو اقرهما بذلك قبل القضاء
 تبطل شهادتهما ارايت ان شهدا انه ابنه ثم اقر الابن بعد القضاء للشاهدين انهما
 اخوة لابي والشهادة جائزة وان اقر قبل القضاء فشهادتهما باطلة ارايت
 رجول شهد ان الميت اوصى لهذا الرجل بثلث ماله فاق الموصى له بالشاهدين بوصية
 ان اقرهما بعد القضاء ودفعه في الوصية وجازت الشهادة وان اقرهما قبل
 القضاء تبطل شهادتهما **باب ما يكون خصما من صاحب الوصية**
والغريم والورثة ومن لا يكون خصما الجامع مسائل على فصل
 فصل في اقامة البيعة على الوصي له وفصل في اقامة البيعة على غير الميت وفصل
 في اقامة البيعة على يودع الميت او غامبه وفصل في اقرار ذي اليد عند القاضي
 ان المال لغفلون الميت ولا وارث له **فصل** اصله ان الوصي له ضم لوارث الميت
 عند عدم الوارث وليس يضمن عند وجود الوارث لان الوصاية عقد استخلاف
 لان الوصي له يقوم مقام الميت في الملك عند استغناؤه عنه بغير عوض بقايله كالوارث
 فيكون بمنزلة الوارث من هذا الوجه الا انه لما ملك الوصي به بعقد جديد و
 تملك حديث لم يكن بمنزلة الوارث من هذا الوجه فجعلناه خلفا عنه حال فقد
 الوارث لمسائل الحاجة اليه وهي تخلص رقبته وتبريد جلده على النار فينتصب
 خصما ولم يجعله خلفا عنه حال قيام الثلث حقيقة وهو الوارث لثقت الحاجة اليه
 مسائل على فمين احد هما اذا اقام البيعة على وارث ان الميت اوصى له بثلث ماله و
 الب درهم وصفي به وغاب الوارث واقام اخر البيعة انه اوصى له بثلث ماله فاق
 له ضم عن نفسه وعن الوارث ويقضى لاخر عليه بنصف ما قبض لان الوصي له اذا
 يدعي نصف ما في يد الوصي له الاول وهو محجود فينتصب خصما له باعتبار احواله
 بين على الثلث كمن ادعى عينا في يد انسان انه اشتراه من فلان القاب وذه اليه
 بجد ويقول فلان ملك بنصب خصما له فكذلك هذا فان قضى ولم يكن عند الوصي له
 الاول شيء بان ملك الثلث في يده وهو مصر ثم حضر الوارث لم يكلف اعادة البيعة
 عليه ويقضى له على الوارث بنصف ما في يده رجوعا على الاول بنصف ما اخذ وما خرج
 منه بقسمائه انما ساد بية انما ساد الوارث رجوعا للوصي لانه الثاني لان الميت
 صار مقنيا عليه لما اقام الثاني ابيعة على الوصي له الاول والموصى له بالثلث ترك
 الورثة في الشركة كاحد الورثة لان حقه في بين الركة كاحد الورثة الا ترى ان الوصية
 لو كانت ظاهرة للقاضي وادار الوارث ان يبطل وصيته من غير الركة لم يكن له ذلك

الارض الموصولة بالوصف الثاني يقول الوارث كنت شريكا في التركة وحق في يدى
 التركة وحق في يدى سادسها فاول ما اخذ سهمين من ستة فقد اخذتهما واحدا
 بطريق وقوى عنده وما زاد من المال المشترك يضيع على الشركة وما بقى يبقى على الشركة
 فيقسم ما بقى بينهما بقدر حصصهما على نفسه ولو كان الوارث حاضرا او الموصى له الاول
 غائبا فالوارث خصم عنه وعن نفسه لان الميث صاير مقفيا عليه بنية الموصى
 له الثاني فكل من يتلقى الملك من جهة الميت يصير مقفيا عليه **واما القسم الثاني**
 ولو قضى الاول ولم يقضها حتى غلب الوارث ثم اقام الاخر البينة عند القاضي الا قوله
 فكذلك الحكم لان القاضي علم ان الثلث ملك الموصى له الاول وفي يد الوارث امانة
 ويد الامين كيد المالك فيسمع بيته المدعى عليه وان اقامها عند القاضي لم يكن الموصى
 له الاول خصما لان قاضي اخر لم يعرف كون الثلث ملكا له وقول فمضى كونه في يده
 حقيقة وحكما واقرار الموصى له ان الميث اوصى له بالثلث وهو امانة عند الوارث
 لا يصح لانه اقرار على غير فلو انتصب خصما عن نفسه لفقد يده ولا عن غيره لعدم صحة
 اقراره على غيره وعلى نفسه لو كان الوارث حاضرا يكون خصما عن نفسه وعن
 الموصى له الاول كون الثلث في يده ولو قضى الاول الوصية ثم انكر وصية نفسه
 وانه اخذ ما لا فان القاضي الثاني يجعله خصما عن نفسه وعن الودعة لان الثاني
 ادعى بعض ما في يده وذو اليد دعم انه ملكه فيكون خصما له ولو ادعى الاول انه اخذ
 غصبا من مال الميت او قال او دعيه لم يكن خصما للثاني حتى يحضر الوارث لان الثاني
 ادعى كفى الملك في بعض ما في يد الموصى له الاول من الميث وقرا دعي الاول ان ما يدعيه
 في يده ودعيه عند او غصب عن الميت فقد تصادقا المدعى وما حبا ليدان ما يدعيه
 الدعوى وصل الى يد من جهة الغائب على وجه لا يكون لخصاله لان المودع والغاصب
 لا يكون خصما لمن ادعى تلقي الملك من جهة المالك كما لو ادعى وذو اليد انه ودعيه عنه لقول
 الغاصب ولا دعي على الشراء من جهة ذلك الغائب اخذت الخصومة عنه لانها تصادقا ان العبد
 وصل الى يد من جهة الغائب على وجه لا يكون ذواليد خصما مدعى فكذلك هذا وان كان
 ادعى ان ما في يده ودعيه لغير الميت لانه انتصب خصما بظاهر اليد تصادقا لو ادعى عينا
 في يده انما كان ذواليد انه ودعيه لقول لا يسمع منه ولو اقام الموصى له البينة
 على الاباح والغصب هل يندفع الخصومة لم يكره محمد بن وهب ان لا يندفع كالوكر
 الشراء من الغائب وادى ذواليد الاباح من غائب اقام البينة على ذواليد لا يندفع الخصومة
 عنه فكذلك هذا لان المدعى ادعى تلقي الملك من جهة الميت ولم يدع ملكا مطلقا وظاهر الاطلاق
 محمد بن علي هذا ولو اقام الاول البينة ان الميث اوصى له بجارية فبعضها وقبضها وغاب
 الوارث واقام اخر البينة على الوصية بما والرجوع عن الاصل فصاله بما يقبضها ان لم
 يشهد وبالرجوع لان الثاني ادعى جميع الجارية لنفسه من جهة الميت متى ادعى الوصية
 والرجوع عن الوصية الاول وادعى نصفها ان لم يدع الرجوع والجارية في يد الموصى له الاول فانتصب
 له اقام اليد عينا ولو كان الوارث حاضرا لم يكن خصما الا اذا لم يقض الاول وغاصم الثاني الوارث لاني القاضي
 يكون خصما عن نفسه وعن الاول ولكن لا يقضى الرجوع ويوقف على حجة البينة على الاول على الرجوع
 لان الموصى له الثاني ادعى عن الجارية ولا يدعى شيئا من ابي الوارث لان بيته خصم عن الجارية حتى يهلك

بطلت وصيته والجارية ليست في يد الوارث حقيقة ولا اكفالا له الجارية خرجت عن التركة لما قبض الموصال
 الاول ولم يسبق على حكم منكر الميث والوارث انما انتصب خصما باعتبار كونه التركة في يده لو كانت الجارية في يد
 وقاصم الثاني الوارث لا غير القاضي الاول ينتصب خصما لان القاضي الاول عرف ان الجارية ملك الموصال وان امانته
 رود بيعة يد الوارث والمودع لا ينتصب خصما فاما ما في اخر لا يعرف كونه مودعا هذه الجارية فيجعله خصما
 لمن يدعى حقا الجارية ولا يقضى بالرجوع عن الوصية الاولى الى الوارث خصم عن حق ابيته الوصية متى كانت التركة
 في يده وليس خصم عن حق ابيته الرجوع بل الخصم فيه الموصال الاول لما في ابطال حقه ولا انتصار بين الوارث
 وبين الموصال بسبب ما فلم ينتصب الوارث خصما عنه فوقفنا بشراؤه على الرجوع لانه محضر الموصال الاول
 وكذلك حكم الرجوع في الثلث للميت لم يبين **مسألة** ولقائما ت رجلا على مال فاقام رجل البينة انه على الميت
 دين الف درهم فقطع وقضى وغاب الوارث فحضر عن مفرق فليس الغرم الاول بخصم له لان الغرم لا يمتنع عن
 التركة حتى لو كان للوارث ان يعطيه فقه ما مال افرض الغرم ام سخط فلم يدع بعض له يد الغرم الاول لنفسه وانما
 يدعى دينه على الميت فلا ينتصب الغرم خصما له وانما خصم في دعوى الديني على الميت ورثته او وصيه
 وكذلك لو لم يكن الاول غرضا وكان موصالا لم يكن خصما للغرم لانه لا يمتنع عن يد الموصال بخلاف الموصال لانه
 سخط عن التركة كالوارث فقد ادعى بعض ما في يد الموصال الاول لنفسه من جهة الميت فانتصب في يد خصما
 وكذلك لو كان الاول غرضا والثاني موصالا لم يكن الغرم خصما لان الموصال لا يدعى بعض ما في يد الغرم لان حق الغرم
 مقدم على حقه فان الذي مقدم على الوصية ولو كان الوارث هو الحاضر وصي بالدين وكان قضاء على الموصال لانه الوارث
 ينتصب خصما له فيما يدعى على الميت بمنزلة الوصية **مسألة** رجلا يد رجل الف غصب او ودعيه فاقام اخر البينة
 فهو على اقسام اما ان اقام البينة على الوصية او على الدين او على الارث وكل قسم على وجهين اما ان صدقة صامد اليد او
 كذبه اما القسم الاول لو اقام البينة انه اوجه له ما وانه مات وذو اليد يقول لا ادري موته وقرا بالان فليس خصم
 لان الموصال لم يقم مقام الميت ولا خلفه في الملك بل ملكه ملكا جديدا بعد جد يدى سنها كالمشترى والمودع له
 الا ترى انه لا يرد بالميت والارث عليه والمودع انما ينتصب خصما للمودع فيما سخط له ولا ينتصب خصما لمدعى
 الملك في الوصية من جهة المودع بقدر جري سنها كالمشترى والمودع له فان كان ذواليد جرد المال او نقول وصيه من ولم
 يت فهو خصم ويقضى له على الوصية بثلث الالف لا غير لان الموصال يدعى ما في يده وذو اليد يزعم ان ثلثه يد ملكه فينتصب
 خصما له بوصية الميت معضيا عليه لان الموصال ادعى لثالثه يد الحاضر بسبب ادعاءه على الميت فقتل هذا الحاضر ينتصب خصما
 عن الميت كالوارث يدى انه يشترى هذا الميت بمالته حال حيوته وموتها ملكه او وصيه منه وسلم اليه والقاضي لا يعلم
 انه يدعى يد الوارث ضعف الالف فلا يقضى له الا الثلث الالف فان اقام شاهدين ان الميث ترك القوم على الالف
 وقبضها وارثه فلا يلا ولا يعلمون له وارث اخر قضي له بالالف كلها ودفعها ذواليد اليه وكان قضاء على الوارث ولا يسمع
 انكاره بعد ذلك لانه ثبت بالبينة العادلة وصول الالف الى الوارث وقضى للموصال بجميع الالف بصل الميت
 عطفيا عليه بيته للادعى لانه ادعى تلقي الملك من جهة فصار كما لو ادعى شرو هذا المال بوجه الميت فان اقام للرجوع
 بين انهم لا يعلمون له وارثا وان كان رجلا ولم يوال ادا جعل القاضى الميت وصيا محام عنه لان الشهود شهودا
 اه التركة حق لمصلحة المسلمين والمدعى يدعى حقا فان المسلمين فيكون خصم المولى فينتصب القاضي خصما عنهم ليقض
 الخاصم معهم ولو اقام المدعى البينة على الوصية في هذا الوصى وذو اليد مقربا بال او جاري فهو خصم لان الموصال بمنزلة
 الوارث عند عدم الوارث لما بينا والمودع سبب خصما للوارث فكذلك انتصب خصما لمن قام مقام الوارث عند
 يد على الموصال متى وجدته من تركه الميت عيبا وكان الميت لثراء انه رده بالعيب في هذه الجارية لان الموصال
 صلا عن الموارث من هذه الحالة ولو ادعى انه اوجه اليه كل فقتل وكثيرا واقام البينة بانه القاضى يدفع المال اليه
 مقرا به كان او جارا لان المودع او الغاصب ينتصب خصما لمن قام مقام المالك في القرض منه حال حصول المالك فكذلك

بعد وفاته لاه الوجه وكيل على المال لكن نقض الوديعة او الغصب بعد وفاته فصار كالوكيل حال صوته محله في الموصل
بالمال حال قيام الوارث لانه لم يعم مقام الوجه لانه ملكه ملكا جديدا فان رجع المالك حيا وقد توفى المال في يد الوجه
فلا ضمان على الشاهدين لانه لم يوجد منهما نفوت اليد ولا نفوت الملك وانما شهدوا له بحق العقب لا غير وهذا
للا وجه الضمان كانه حال الحيوة ثم لا تخلوا ما اذ كانت اليد التي قبله للمال عزما او مودعا او خاصا فان كان غير ما فلا ضمان
على الوجه لصاحب الدين فيضمن الغرم ويرجع على الوجه لانه لما حله صاحب المال صياطه انه ليس للقاضي ولانه امر الغرم
ب دفع ما عليه لا غير لان للعاقب ولاية حفظ مال الغائب اذ كل من يخاف النوى ومساياها يخاف النوى فلم يبع امره بالدفع
فصل كان الغرم دفع العرام القاض فيضمن لا يضمن الوجه لانه يقضي باذن الغرم الا ان الغرم دفع اليه لم يسله ما في
دفعه وسقط الدين عنه ولم يسله فكما له حق الرجوع بما دفع وان كان مودعا فلا ضمان على المستوفع خلافا لابي حنيفة
لما ياتي في افر البلب ويضمن الوجه لاه المودع امين والامين لا يضمن الا بالاعتدى ولم يوجد منه الاعتدى اذ الوجه
اخذت عاكر منه والوجه قضى ما لا غير غير اذنه وغير اذنه من بلى عليه لان امر العاقب اياه بالقبض لم يبعه فصار
مستعدا يا ضامنا وان كان غاصبا فان شاء ضمن الغاصب اه شاعرضي الوجه ثم ان ضمن الغاصب يرجع على الوجه
وعلى عكس لانه يقدر على كل واحد منهما بسبب ضمانه في حق صاحب المال من الغاصب الغصب ومن الوجه الوجه الغصب
بغير اذنه فكانت الوجه بمنزلة غاصب الغاصب والغاصب الاول يرجع على الثاني والثاني لا يرجع على احواله وان كان
ما قبضه الوجه قائما يدفع فانه اجاز صاحب المال قبضه ويرى الغرم والغاصب لان الاذن الله حق كالاذن السابق
فانه اجاز قبضه ثم ضاع في يد الوجه لم يكن على الوجه ولا على الغرم شيء لانه ضاع في يد امينه ووكيله ولو لم يات المالك
حيا لكن تبين ان الشاهدين عبدان فلا ضمان على ذي اليد من هذه الفصول ولا على الشاهدين ونقض الوجه لانه في
امر القاض اياه بدفع المال اليه مع كان الوارث غائبا ولم يتم للميت وصية لان للقاضي ان ينصب وصيا في نقض حقوق
الميت عن الثلثة مع كان الوارث غائبا فاذا اوجر صارا الدخ اليه بامر كالدفع بامر صاحب المال لانه نائب صاحب المال
شرعا فيرى الدخ عن الضمان ونقض الوجه لانه ظهر انه قبض مال الوارث غير اذنه لان القاض ليس له وجه القاض لان القاض
ينصب وصية في حق حقوق الميت لما امكن انصافا كان من الوجه فظهر انه لم يكن من الميت ابتعا والاعتناء لم يبعه ولم يورث
منه نص الوجه فلم يبعه امره بالقض في حقه لانه انما امره بالقبض بناء على رعه انه وجه الميت فظهر محله فاما وجه الميراث
الدفع لانه ولاية افضل المال منه لحفظه على الغائب فكذلك امره بالدفع وجعل له الف لرجل غائبا عن عند وديم او غيب
فاذا رجلا مات واوجه له بها وصدقه ذواليد فهو على وجهين اما ان قال المدعي ان لصاحب المال وارثا غائبا
وقال لا ادعي او قال ليس له وارث فاما قال وارث او لا ادعي فصدقه ذواليد لم يقض له شيء في ذلك لان ذواليد
ليس بحكم المدعي الا ترى انه لو انكر لا يسمع بينه المدعي عليه لان المرحالة لم تغم مقام الميت مع كان له وارث يقضي
او باعتبار الظاهر فيصدق ذي اليد اقرار صدر عن من يحكم به فلا يبعه كالمصدر من الاجنبي لانه اقرار على الغير
ومع الوارث وان قال المدعي لا وارث للميت وصدقه ذواليد تاتي القاض فانه ظهر وارثه والاعتق للموصال لان
في اليد انصب حقا للمدعي الا ترى انه لو انكر ان نصب فصحا لاه الموصل لم ينعزل الوارث في هذه الحالة فحق اقرار ذي
اليه الا ان القاض تاتي وسلو من القضا صيانة لقضائه عن القضي لجواز ان يظهر الامر محله في ما اقر به المحق واما
القسم الثاني وان ادعى رجل على ذي اليد ان له على الميت الف درهم وله وارث غلب لم يكن ذوا اليد خصما فيه
لان ذوا اليد لم ينصب فصحا للموصال وان كان يدعي احتقاق عين مله فلا لانه لا ينصب فصحا للغرم والغرم
لا يدعي احتقاق عن ذلك اولى وان قال المدعي انه مات ولم يدع وارثا وصدقه ذواليد تاتي القاض زمانا ثم نصبه للميت
وصيا او للغرم باقما بينه عليه لان هذه ركة مهملة ليس له وجه ولا وارث فكان على القاض ان ينصب له وصيا
ليست في حقوق الميت وبوجه طعنه من الحقوف ذواليد لم يكن خصما وانما خصم الوجه فيقيم البينة عليه فان فعل
ثم حضر وارث جميع ما صنع القاض جاز على لان وجه القاض كوجه الميت فقد قامت البينة على خصم عن الميت فيخذل جميع

باصنع القاض عليه ولو ادعى المدعي ان صاحب المال اوصى له ومات وصدة فواليد لم يورث بالرفع اليه الا الذي فاته
 يوم يدفع له وتكون قضاه على الغرم خاصه ثم رجع محمد بن وهب وقال لا يورث دفع الدين انضالا اقرار الغرم بكونه وصيا
 اقرار على الغائب براءة نفسه عن دين وجب للفاصله لانه يدفع مال الغائب ليطهر القاض ومنه ما روي عن الذي كان صاحب الدين
 يتابعه اذا جاء وارث الميت بعد ذلك وانكر ان يكون من ذوات الميت لا يكون له ان يسع الغرم بالدين فلا يعجز اقرار براءة
 دين وجب عليه للوارث كذا الغصب والوديعة واما القسم الثالث لو اقام المدعي البيه انه اخ الميت لا يعلمون له
 وارثا غير المال وديعه او غصب او دين على المدعى عليه فقط ودفع المال اليه ثم جاء المشهود بموته حيا صحت
 التاميدان في صورت الغصب والوديعة دون الدين ودينه باء على الغرم لانه الشاهد في نقل ملكه المالك للمالك
 فيه حق لانه ظهر كذبهم سفين من جاء المورث حيا وادى الغرم الشاهد ان لا ملكه على الذي فاته الذي سبق له
 الذي في ذمة المدعيون على حاله حتى تقبل مطالبه الغرم كما كان قبل شهادتهما وانما له نصيب الغرم لانه الغرم لم يدفع
 الذي له صاحبه ولا الى وكيله ورجع الغرم ان جاء على الشاهد في تمام رجوعه على الاصل وانما نصيب الاصل لان الاصل
 يقضي له ما لم يغير حتى يدعى باطله والشاهد ان لا ملكه على المقبوض بشهادتهما الباطلة فكان الشاهد في
 حق الغرم بمنزلة الغاصب والا فلا ينزله غاصب الغاصب واذا حضر وارثه واقام البيه على انه وارث له لا وارث
 غيره وقال في الولد له وارث او ثاني القاض فقط له واخذ منه كفيله لانه حق المدعي قد ظهر وحق الغاصب
 في بطله وعكس لا يظهر ولا يورث حتى ظهر على يطره فرفع المال اليه وباخذ منه كفيله نظر الغائب لوان
 ان يكون للميت وارث اخر ومنه ان احتلته القضاة اليوم قبل اخذ الكفيل قولهما لا حول للدين في سائر احوال
 رجالات ولو لم يترك ما لا فادى رجل ابنه ولم يشهد ولا يعلمون له وارثا غير عند ما لا يدفع المال اليه الا كفيل
 وعند دفع اليه من غير كفيل وقيل من قول الحكم لانه علمه الكتاب فقال له لانه باخذ باقراره في البند لا بالنية لان
 البات بالاقرار دون الثابت بالبيه لانه الاقرار حج قاض في حق المقر خاصه والبيه حج في حق النكس كافت
 في الاقرار لا يعطى المال المدعي الا بعد اخذ الكفيل في البيه يعطى ليطهر الخطا رتبة الاقرار عن رتبة البيه
 مع وفاته **فصل** ولو حضر واليد ابتداء عند القاض مع مال رجالات ولا وارث له باق القاض اخذ منه
 لمعلمه نعت المال لانه لجامعة المسكين اذا لم يكن له وارث فانه فعل ذكره في مسكن من المسكين ثم ما صاحبه حيا فانه كان
 من على الغرم بماله ورجع الغرم في بيت المال في الغصب اذ ارضى الغاصب ورجع في بيت المال وانما رضى بطله
 في الوديعة كذلك عند محمد بن وهب وقال ابو يوسف لا ضمان على المستودع لمجره المستودع التزم الخط بعقد الوديعة وبالاقرار
 في المقر على الاخذ ضمانا كما في الخط وان سبب ضمانه كل موع اذا دلل ان ارضى سرقه الوديعة يعني فكذا عند الاخذ
 ان المودع لا يجوز له ان يضمن المقر على الاقرار لانه المستودع لا يضمن ولا يضمن المقر على المقر لانه كان
 مكرها على المودع وبالاقرار سبب انه في المقر على اخذ الا انه منعه من الاخذ بعد الدلالة فانه اخذ على كره وبما منه
 والمودع اذا منع من الاخذ بعد الدلالة على الاخذ لم يضمن لانه الدلالة لم يبق فكذا هذا وكذا ذكر اضلاله في الوديعة حكم
 الضمان فما تقدم من المسائل وانما بات صاحب المال حيا وجاء ابنه فلا ضمان على الذي اليد في ذلك ومعنى الابن
 مات المال كالي افرز واليد بان هذا اخ الميت ووارثه لا وارث له غير ودفع القاض المال اليه ثم ظهر له ابن الضمان
 على اليد وانما الضمان على الاخ القاض فكذا هذا وانما علم **كتاب الوصايا**
 اعلم بان علم الحساب من أغنى العلوم ولذا قرأته كل عامه الخواطر عن ادراكه في حق الاوهام عن ابصار
 وانما هو من علم الامام الائمة ومقتدى الائمة واصحاب الائمة المريدون وفرد المقدمين في علمهم انضوا مطايا
 الفار من الخبيث والتسقي على وصح المعارف للحساب ابلغ الاصل في استخراج افكارهم وثبتت
 قواعدهم وجوده فواظروا على الامام الجنبية على الحساب على طرق متشعبة مستكملة ومقتضياتها في
 ومعرفة ما اثار من اجازة النبوة ولهذا جعل الله علم الحساب مع النبي من انبياءه ومواد ربي عليه السلام

هذه روى ان جبريل روم انا ذات يوم قال جبريل فتامل ادرى عدم في علم الحجة فقال ليس في سجدته المستمرة
ثم نظرت في راي فقال ليس في السماء ثم نظرت في راي فقال في الارض وموانع مع محمد بن حسي في تخريج
مايل الوصايا بين الطرق الستة احدى بطريقه الحشو ومن المعروف ومن اقرب الى الاقلام والاسهل تخريجها
والا سبقت طريقه الحشو لانه ما زاد فيها منقضى وقيل لانه صلى فيا معارف حسنة والى طريقه الجبر والمقابلة
لما فيها منها ومما حسن الطرق واجودها تخريجا ولكن على الوصايا غير او الثالث طريقه الدم والدم
لان التخرج على هذه الطريقة يقع بطرق المقاصد لما بينين والمقاصد تحقن بالدم والدينار والرابع طريق
الخطابين وانما سبقت لهذه السبب لان الحجة على هذه الطريقة انما تخرج بالقرص مرتبة في الخطابين في الخ
طريق الجامع الاكثر والسادس طريق الجامع الاصغر وما ينبتان على طريق الخطابين فاه الخطاه اصغر
اكثر فسميت طريقه الجامع الاكبر والخطاه الثاني اقل فسميت طريقه الجامع الاصغر **باب**
الثاني من الوصايا المبسوطة ما يله شمد على فصول **فصل** في الوصايا المطلقه **فصل** في الوصايا
المقيده **فصل** في الوصية بالعتق والهبة والوصية بالمحياة في البيع **فصل** في سري القربى في المرض
اصلها ان الوصية بايراد على الثلث عند عدم ايجان الورثة بطلانها واذا عدا عند عدم رة الا في الثلث الوصية
بالالف المرسلة والوصية بالمحياة في البيع والوصية بالعتق في المرض لا بطلانها حق المصرب وعند ما لا يفسد
صربا في الحكم ما اه الوصية فضل البعض على البعض في الوصية والحقاق للمال فوضعت اعتبار بنصفه مما انكر
وقد امكن اعتبار فضيله في حق المصرب لانه الوصية بايراد على الثلث اه بطلت في حق المصرب نفيا للبر عن الورثة
ولكن لا بطلان في حق المصرب لانه لا يضر على الورثة في حق المصرب في الثلث كما مرتبى اذ اردت بيع الراهي المربون انفسهم
في حق المصرب نفيا للفرعية ولم ينفذ في حق الراهي في اذ افضى الدين او ايجان المرتبى فقد كان هذا لم ان
المصرب انما يثبت ضمن الثلث والوصية بايراد على الثلث عند عدم الاجان بطلت في حق المصرب في حق
لانا ساولت مكر الورثة لانا الوارثه يكثر بالزيادة على الثلث من حق المصرب فيظهر ان الرد صدر من المالك فيبطل
بما كان ثبوته في حق المصرب في الوصية بالمحياة لما ثبت في حق البيع بطلت مطلقا في البيع على في الفصول الثلث
الوصية بالالف المرسلة والمحياة لم يقع على حق الورثة بدليل انه تصور نفوذها عند كثر المال بدون ايجان الورثة
في المرض وصية بالعبادة والعمارة بمنزلة الف المرسلة تصور نفوذها عند كثر المال بدون ايجان الورثة فاقال الورثة
وصية عادله وما قال الوصية جابن لانا باطله فكتب بعبرها ولا يجوز تقررها فكان ابو رة بعد حاله واحسن مقال
برهانا واحتملها الوصية لرجل نصفه لانه ولا في ثلثه ولا في ربعه فنقد له في الثلث بينهم على اشد عشر يعزب فيه
صاحب الربع ثلثه وكل واحد من الاخرين بربع عشر في نصف واحد وما كثر في نصف ثلثه عشر يعزب فيه صاحب النصف
بسته وصاحب الثلث بربعه وافر ثلثه ومنه الثلث ليس منه الثقبية فان ابراهيم الخفي رضي الله عنه سار عام
الثقبية رضي الله عنها فاقال ما علم لها اما خرج في الوارثه فلان الوصية بايراد على الثلث عند عدم الاجان ملط
في حق المصرب والحقاق صار كانه اوصى بثلثه لرجل وسلفه لافر وربعه لافر فكونت بثلث المال سهم على ادر
عشر واما خرج في ربعه على سبيل العول والمضارب فانه اجمع في الثلث بثلث وصاحب النصف بثلث وربع وافر في
منه من السهام انما عشر يعزب الموصال بالنصف ستة والموصال بالربع وذكر ثلثه والموصال بالثلث وذكر
اربعه وصار بثلث المال على ثلثه عشر فقد عالت الفرعية بهم فكذا نكروا ايجان الوارثه فكل مال سهم كذلك
عندما واصلوا في خرج في ربعه في قال ابو يوسف كخص صاحب النصف سدس المال ثم وصاحب الثلث
بنصف السدس في ربعه كل واحد يلقى ثمانية لهم سهم الله ثا وبهذا خرج على طريق المنازعة وتفسير المنازعة
ان من ادعى ثا لا ينازع فيه احد فانه يعطى له ذلك وما استوى في المنازعة يعطى سهمهم فيقول اجمع بثلث
وصاحب النصف بثلث وربع فمجلس الثلث على انه على الموصال بالنصف ستة والموصال بالثلث اربعة

والله اعلم

صاحب الميراث الا انما يلحقه برضاه لانه لا يرد امانة الورثة لانه الميراث اصفى من ملكه ولا يرد
منه حق فلو ان يرد عليه نعمة ومنه نعمة من صاحب الحق فلا يرد امانته ثم فقد رخص بهذا القول وهذا القول
انما يلحقه برضاه لا باجاء الورثة ومنه نعمة من صاحب الحق فلو ان يرد امانة الورثة لانه الميراث اصفى من ملكه ولا يرد
الميراث من صاحب الميراث الا انما يلحقه برضاه لانه لا يرد امانة الورثة لانه الميراث اصفى من ملكه ولا يرد
الورثة فكان ما قاله محمد بن ابي نعيم في قوله تعالى ولا يرد امانة الورثة لانه الميراث اصفى من ملكه ولا يرد
بنصفه ولا في ثلثه ولا في غيره من امواله فاجازت الورثة في حرمه عند ما عاين سبيل العور والمضار والميراث اصفى من ملكه ولا يرد
منه هذه السهام من نصيب صاحب الثلثين باربعة وصاحب النصف ثلثه وصاحب الثلث سهمين والاربع
منه فكونت كل اربعة عشر فيجعل الثلث على اربعة عشر والجميع على اثني واربعين واما كونه على قولنا 2 على
لدينا 2 او صاحب السهم الذي يرد بدعي سهم لم يبايعه فيه احد من فكونت له وفيه الخمسة الباقية وقد صاحب
الجميع وصاحب الثلثين يدعي سهمين لا يبايعه فيها احد من فكونت له الكل واحد سهم بقي من المال ثلثه سهمين
لا يبايعه لصاحب الثلث فيه وقد استوت منازعة الباقية فيه فيكون سهم الثلث لا يستقيم فاضرب سهمه في ثلثه في
ثمانية عشر كاه لصاحب الثلثين سهمان من ثمانية عشر فكونت سهمين له ولصاحب الثلثين سهم واحد
بقي من اصل الوصية سهمان من ثمانية عشر فكونت سهمين من ثمانية عشر فكونت سهمين له ولصاحب الثلثين سهم واحد
ذكر ومن ثمانية عشر واربعة من اقدم بالنصف فاضرب نصف احد سهمي الاخر فصار سهمه وثلثين سهمين على
ما في نصيب الثلثين سهمين عشر ولصاحب الثلثين احد عشر ولصاحب النصف خمسة ولصاحب الثلث ثلث
فبلغ الثلث سهمين وثلثين وكذلك كونه على رواية محمد بن ابي نعيم فكونت الثلث سهمين في قسم ما زاد على الثلث على الثلث
والثلث على العور استوفى الميراث ولو اوصى له رجل بجميع ماله ولا في ثلثه سهمين فكونت له الثلثين سهمين والاربع
اوصى له واحد بالثلث ومنه الميراث بالجميع للثلث وللوصي بالثلث سهمين ومنه الميراث اكانت الوصايا بمجاوزة
الثلث فالله اكانت الوصايا بمثل الثلث او اقله الثلث لفظا با او في رجل ثلث ماله ولا في ثلثه سهمين فكونت له الثلثين سهمين
باربعة لهم من اثني عشر وصاحب الربع ثلثه وصاحب الثلثين سهمين فكونت الثلثين سهمين على سهمي لانه الوصية
لم تستأثر حق الورثة لفظا لانه لم يسم ما زاد على الثلث اذ اضاف الوصية للمعين من اعيان ماله وانما استأثر حق
معين فانهم اذا اجازوا يلحق عليهم الزيادة على الثلث ولهذا بقيت الوصية وان ملكه ماله كله حتى لو استغاد الميت
مالا بعد ذلك ووصي بتنفيذ الوصايا منه فطلعت الوصية براد الورثة في التحقيق وبقية حق الورثة
اعتبار اللفظ والمعين جميعا كما لم يشرط العوض وكذلك لو اوصى له رجل بالثلث والاربع ربع فكونت الثلث سهمين
سهم نصف صاحب الثلث باربعة وصاحب الربع ثلثه وكذلك اكانت الوصية داخلية الثلث اوصى له رجل
بالربع ولله والثلثين نصف ماله من الوصايا لم تستأثر حق الورثة لفظا ولا معنى لانها
لم يجرى الثلث والوصي لرجل بالف ماله والثلثين ماله يوصى له الثلثين سهمين فكونت الثلث سهمين والاربع
الفصل الثاني في الوصية لرجل بعد ثلثه نصف ماله والاربع ثلثه سهمين فكونت الثلث سهمين والاربع ثلثه سهمين
عندنا 2 لانه اضاف الوصية للمعين من اعيان ماله وقد يعلق به حق الورثة وقسم العين المعنوية الى الوصية
اكثر من الثلث فيناولت الوصية حق الورثة فطلعت بردهم من ماله وانما استغاد الميت مالاً بعد ذلك ووصي بتنفيذ الوصايا منه
المضار بها الوصية بطلت وعند من انقسم الثلث على خمسة بثلثه لصاحب العبد اكثر من القيمة وسهمان لله فربما يبايع
ولو اوصى له رجل بعبد ولا في ثلثه ولا في ثلثه ماله ولا في ثلثه ماله ولا في ثلثه ماله ولا في ثلثه ماله ولا في ثلثه ماله
بثلثه ووصيته لانه اوصى له واحد بعين قيمتها اقل من ثلث ماله وفي مثل هذه الوصايا يرد الورثة سطر الوصية
فما زاد على الثلث في التحقيق للفقهاء كونه على قولنا 2 او اوصى له رجل بثلث ماله ولا في ثلثه ماله ولا في ثلثه ماله
مختلف المسئلة المتقدمة لانه اوصى له احد العبدين بثلثه ماله والوصية بازيد على الثلث سطر رد الوصية من ماله

[illegible]

في السلف وصاق السلف عن انفسها فانه تقدم الاقوى على الاضعى لانه الزيادة القوية اثرها في التقدم لانه كل من يورث
 الفسخ والبطلان كالعقود لزيادة قوة وكفاءة على طرفي عقد الفسخ كالبينة والشرع واذا استوت الوصايا في القوة والاكاف
 كما لو اعقق الوصية ثم ورثها من بعدهم لانه لا يورث من بعدهم فلو لم يكن لاصدق من قريب وقوم ومزوم وكفاءة لست في حق الاتحاف فلا يجوز
 ترجيح احد على الاخر فانه ابطال حق الاخر او يورث لرجل واحد وهو لا يورث الا بالقرابة او بالقرابة فان
 يورث بالقرابة لان الحق اقوى واكثر فكانت البداية اول ما يورث في البداية بالقرابة فلو كان الوصية بالقرابة
 ثم وصية ثم باع وصية بدا بالحياة لان الحياة اولى في البيع ومن فسخ المعوضه للزوم فلو لم الوصية في حق المعوضه
 فكانت اقوى من الوصايا المطلقة واليه لنا غير لازمة واذا باع وصية ثم اعقق وصاق السلف عن العلق والحياة
 يورث بالحياة عند ذلك ولو اعقق ثم مات فانها تخصص في السلف وعند ما يورث بالقرابة او بالحياة او غيرها وعلمنا
 الخلاف في وجهه على اولى من وجهه بالحياة فان العلق لا يورث الفسخ كالحياة بل هو الفسخ والحياة مع البينة
 لست في معنى التبرع وكل واحد من الفسخ في حق اوصاء لان الحياة اقوى من العلق لان العلق تبرع فحقه والحياة اولى من
 التبرع وصواب البيع وما ثبت في حق التبرع الحضي لان ما ثبت في حق العلق في حق التبرع ليعطى حكم التبرع
 والحياة وان كان لها حكم البيع من وجهه فيعتبر فزوم من السلف ولا يصح الحياة الفاسدة من التبرع والوصية فلما حكم التبرع
 من وجهه فانه يورث في الفسخ في الحياة الشفعة والشفعة انما هي عوض عن ما يورثه قبل العقبين ويعبر عن العبد
 المذون عده والمعاوضة والتبرع من وجهه اقوى من التبرع الحضي لان المذون من وجهه عن التبرع غير محجور عن التبرع
 فلذا كانت الحياة سبق كانت البداية بها الحق واذا كان العلق سبق فقد ساووا في القوة لانه يورث العلق بزيادة
 قوة باعتبار سبقه فان سبق اعتبر ترجيحاً في الوصايا الواقعة به والحياة ضرب قوة باعتبار المعاوضة فترجى
 وعلى هذا الصلح والوصية اذا اقبل لم اعقق ثم مات في السلف من الجانبين فصفت استاوسها في جهة من السلف
 الحياة الاخرى فتت سبها ومن العلق لانه العلق مقدم عليها فيستووا ولو اعقق ثم مات في السلف من السلف
 من العلق والورث والحياة فاصاب العلق قسم سبها من العلق لانه الحياة مع العلق الاورباوى وبلغ العلق
 انما اقدم واجم واذا وصا ما تقدم الحياة لانه اقوى عند **الفصل في البايع** واذا اشترى ابنه في مرضه بالثمن
 قيمته ولم يوفى له الثمن عتق وورث ولا يورث واما لم يخرج من ثمنه يسى للمقام الثلث والارث عند ذلك وعند ما
 يسى في عام قيمته وورث في الحالين جميعاً لان العلق في مرض الموت وصية فمن الوصية للورث فكانت باطله الا ان العلق
 لا يورث نفسه فوجب عليه السعاية في قوته رد الوصية وعند ذلك رد الوصية وان جعلت للورث الا ان لا يورث الحياة السعاية
 عليه لان السعاية لو وصفت عليه لعلق عند بل يصير بمنزلة المكاتب فحق الوصية له لا يورثها يورث في كل مكان
 في الحياة السعاية في الاصل ابطاله لانها لا يورثها ولا يورثها الا بايجاب فلا يورثها الا بايجاب فلو كان ثمنه البايع يورثها بايجاب واعقق عده
 اخر قيمته منه ما يورثها لانها لا يورثها بالجهالة ويسى الابن في قوته والارث والعبد يسى في قوته لانه عند الحياة مقدم
 على العلق ضار للثمن للبايع ولم يبق للعبد شئ وقد اعتقته في مرض موته ولا يخرج من ذلك من ثمنه ما له من ثمنه
 لم يبق للحياة فوجب عليها السعاية في قوتها ما والبايع مستع فلو كانت المكاتب للمكاتب للارث وعند ما العلق اقبل
 وبطلت وصية الابن ويسى في قوته ولا يسى العبد شئ وورد البايع على بايع لانه العلق مقدم على الحياة فلم يسلم البايع شئ
 من الحياة واما نصيب الابن من السلف لانه لا يورث الوصية للورث فوجب عليه السعاية فقط الوصية بالثمن للعبد
 وقبض من السلف فحقه مجانباً لو اعقق اجنبية في مرضه فحقه الفدية ووجهها وظهر بها لم يورثها فكانت قوتها بعد من خلاص
 من السلف هنا النكاح وورث ولا يسى ولها ميراثها وان كانت لا يخرج من النكاح فاسد لها ميراثها وورثها بايع بعد الميراث والارث
 ولها ميراثها لانها لا يورث الوصية بعينها من السلف في قوتها فحقها من السلف عتقت لجانها وورث لانه النكاح
 صحيح ويجب ميراثها لولا ان جميع المال الذي تقدم على الوصية والاكاف كانت قوتها لا يخرج من السلف فحقه بعضها فيصير ميراث
 المكاتب والنكاح مكانته فلو وجب ميراثها بالارث في النكاح فلو كان النكاح الفسخ والوصية للمكاتب جازين وعند ما

والنكاح صحيح ويجب ميراثها لولا ان جميع المال الذي تقدم على الوصية والاكاف كانت قوتها لا يخرج من السلف فحقه بعضها فيصير ميراث المكاتب والنكاح مكانته فلو وجب ميراثها بالارث في النكاح فلو كان النكاح الفسخ والوصية للمكاتب جازين وعند ما

فاعطى ذلك ما سبق ورابعه سبعة سقى عنه فاعطى بالدرهم الاخير سها سقى اربعه فذهبت الذبحة الى المار وذكرك
وثانوه كان ذلك كان ثلثه واربعه فيصير سبعة سقى من السنته لكران ثلثون مثلاً واعطيت بالنصب وكبحها
طريقه الحوان فاخذ عدد البنت ثلثه ثم يرد عليه واحدا بالنصب ثم يزد عليه سها اخر للوصية بالدرهم فصار عنه
ثم يزد به فيخرج الثلث والربع لاجل الوصية ثلثه ما سبق من الثلث وربعه وذلك ان عشر فيصير سبعة ثم اطرح منه سبعة
عشر سقى ثلثه واربعون فهو الثلث وهذا على ما تقدم من المسائل على طريقه الخوف فانه طرح منه قدر ما زاد على عدد الورث
لا غير وسناطرح اكثر من ذلك وذكرك سها ثلثه من الثلث لا يخرج المسئلة الاطرح الاكثر فلهذا اطرحنا سبعة عشر من سبعة
سقى ثلثه واربعون فهو الثلث واما معرفة النصب انا فاخذ النصب وذكرك واحد ونهيه في ثلثه فصار ثلثه ثم اخرج ثلثه
فيخرج الثلث والربع وذكرك ان عشر فيصير سبعة وثلثين فاطرح من ذلك سبعة فيخرج المسئلة فيصير ثلثين فهذا هو النصب
فاعطى بالثلث ثلثين سقى لتمام الثلث ثلثه عشر فاعطى بالدرهم سها سقى ان عشر فاعطى ذلك ما سبق ورابعه سبعة سقى
خمس فاعطى بالدرهم الاخير سها سقى اربعه فذل الى المار وذكرك سها ثلثه سقى من الثلث ودرهم فخرج على طريقه الجامع انا اخرج على سها سقى
ذلك سقى ولو هو لرجل مثل نصيب اقدم ودرهم وثلثه سقى من الثلث ودرهم فخرج على طريقه الجامع انا اخرج على سها سقى
هن السها ثم فاعطى بالنصب سها وبالدرهم سها سقى ثلثه سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
فكمب انا مكن على سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
فاعطى بالنصب سها سقى وبالدرهم سها سقى ثلثه سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
المار وذكرك ان عشر فصار ثلثه عشر واصلنا الى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
فالخطا التا وقع زياده سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
فيصير عنه وثلثين ثم اخرج الثلث التا وذكرك سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
سقى ثلثه عشر فهو الثلث واما معرفة النصب انا فاخذ النصب الاول وذكرك سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
سبعة ثم اخرج النصب التا وذكرك سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
فهو النصب فاعطى بالنصب من الثلث سقى اربعه فاعطى من ذلك درهم سقى ثلثه سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
بالدرهم الاخير سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
الوصية بالدرهم فيصير عنه ثم يزد به ثلثه فيصير عنه عشر اطرح ما زاد من عليه وذكرك درهم سقى ثلثه سقى سها سقى سها سقى
الثلث واما معرفة النصب فاعطى بالنصب وذكرك سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
الوصية سقى ثلثه فيصير سبعة سقى اربعه فاعطى بالدرهم سها سقى ثلثه سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
ما سبق سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
سقى من الثلث لكران سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
سقى من الثلث لكران سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
طريقه الجبر والمقابل انا فاخذ الجز الذي يقع منه الوصية وهو الثلث فقول منه ثلثا مجهولا ويعطى بالوصية بالنصب
من ذلك شيئا مجهولا بقى معك ثلثه الثلث ثم اخرج من النصب ثلثه الثلث لكران سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
انا المسئلة من الثلث نصيب فصار اربعة اشاع الاثني وثلث سقى فهذا فاصل عن الوصية ففهم الى المار وذكرك
سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
شيئا فمضى ان يكون نصيب البنين ثلثه لثيا لاله هذا مال ناقص فاجبر بشئ وثلث سقى فصار عشر اشاع مال وذكرك مال كامل
ونسع مال واذا جبرته بشئ وثلث سقى زد على ما يقابل مثله وموش وثلث سقى فصار اربعه لثيا وثلث سقى والمال انا انا
لا المار الكامل سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
وليس لاربعة وثلث عشر صحى فاجرب اربعه لثيا وثلث سقى فصار اربعة لثيا وثلث سقى واربعة وثلث سقى وثلث سقى
من ذلك عشر وذكرك اربعه وثلث سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
منه ثلثه عشر وهذا هو اصل المار واما معرفة النصب انا اعطينا بالنصب شيئا وضرنا ثلثه عشر
فبنين انا النصيب الكامل عشر سقى لتمام الثلث ثلثه سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
بدا النصب فيصير اربعه سقى فاصل عن الوصية فذل الى المار وذكرك سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
عشر واصل الموصل بالنصب سها سقى فكن حله ذكرك سها سقى وثلثين وكبح على طريقه الدينار والدرهم انا انا
مثلا لاربعة وثلث سقى واصل بالنصب دينار اربعة سقى ثم اخرج من الدينار ثلثه سقى مثلاً لثيا ما سبق
وذكرك درهم وصنع الى ما سبق فصار اربعه سقى فاصل عن الوصية ففهم الى المار وذكرك دينار وستة دراهم فصار
دينار سقى وعشرة دراهم واصل الوصية لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى وثلث لاربعة وثلث سقى وثلث لاربعة

الربع يصير المال خمسة فيجعل لاصحاب الربع على المال وقداوى له بربع جميع المال لا تحسب فيه اذ عليه لاجل الوصية بالربع
الاربعة وذكرك سها سقى وثلث فيصير عنه وثلث سقى انا اعطيت سها سقى وثلث سقى لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى
اربعة م انا سقى بالثلث فاجرب فيخرج الثلث لكران سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
الربع اربعه سقى اربعه سقى الموصال بالنصب ومن الثلث اربعا لاربعة وثلث سقى واصل الوصية بالدرهم واصل
لاخر فالوصية سها سقى لاربعة لاجل الوصية بالثلث لاربعة وثلث سقى واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم
بالنصب وبنيت النسي اربعا سقى واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم
الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم
فيصير اربعه وثلث سقى لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى
الدرهم اربعه سقى وثلث سقى لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى
باب الوصية بثلث نصيب الدين والثلث
ايضا من الثلث ما يله على فصول ثلثه احد ما يقول الثلث ما سبق من الثلث بعد النصب والثاني ان
يقول الثلث ما سبق من الثلث بعد الوصية والثالث ان يقول الثلث ما سبق من الثلث مطلقا الفصل الاول
ركب ثلث بنين واوصى لرجل مثل نصيب اقدم والثلث ما سبق من الثلث بعد النصب فالوصية سها سقى وثلث سقى
ثلثه عشر والنصب سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
فيصير اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م
المال والثلثان سها سقى واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم واصل الوصية بالدرهم
الثلث لكان الثلث فصار سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
النصب عشر من الثلث وموثلثه عشر سقى من الثلث بعد النصب ثلثه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م اربعه م
ما سبق من الثلث وذللك واحد قسم لاربعة من الثلث فيصير اربعه سقى من الثلث بعد النصب واصل الوصية بالدرهم
المال فبلغ ثلثه لكران سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
طريقه الجبر والمقابل انا فاخذ الجز الذي يقع منه الوصية وهو الثلث فقول منه ثلثا مجهولا ويعطى بالوصية بالنصب
من ذلك شيئا مجهولا بقى معك ثلثه الثلث ثم اخرج من النصب ثلثه الثلث لكران سها سقى سها سقى سها سقى
انا المسئلة من الثلث نصيب فصار اربعة اشاع الاثني وثلث سقى فهذا فاصل عن الوصية ففهم الى المار وذكرك
سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
شيئا فمضى ان يكون نصيب البنين ثلثه لثيا لاله هذا مال ناقص فاجبر بشئ وثلث سقى فصار عشر اشاع مال وذكرك مال كامل
ونسع مال واذا جبرته بشئ وثلث سقى زد على ما يقابل مثله وموش وثلث سقى فصار اربعه لثيا وثلث سقى والمال انا انا
لا المار الكامل سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
وليس لاربعة وثلث عشر صحى فاجرب اربعه لثيا وثلث سقى فصار اربعة لثيا وثلث سقى واربعة وثلث سقى وثلث سقى
من ذلك عشر وذكرك اربعه وثلث سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
منه ثلثه عشر وهذا هو اصل المار واما معرفة النصب انا اعطينا بالنصب شيئا وضرنا ثلثه عشر
فبنين انا النصيب الكامل عشر سقى لتمام الثلث ثلثه سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
بدا النصب فيصير اربعه سقى فاصل عن الوصية فذل الى المار وذكرك سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى سها سقى
عشر واصل الموصل بالنصب سها سقى فكن حله ذكرك سها سقى وثلثين وكبح على طريقه الدينار والدرهم انا انا
مثلا لاربعة وثلث سقى واصل بالنصب دينار اربعة سقى ثم اخرج من الدينار ثلثه سقى مثلاً لثيا ما سبق
وذكرك درهم وصنع الى ما سبق فصار اربعه سقى فاصل عن الوصية ففهم الى المار وذكرك دينار وستة دراهم فصار
دينار سقى وعشرة دراهم واصل الوصية لاربعة وثلث سقى لاربعة وثلث سقى وثلث لاربعة وثلث سقى وثلث لاربعة

احد وعشرون لكل اربع سبعة واما طرف الجبر والمقابل اه باخذ الحزب الذي يصح منه الوصية وهو الثلث فبقاؤه ثلثا
 بغيره ولا يعطى بالنصيب شيئا بغيره لا بقى مكر ثلثه الثلثي فاسترجع منه مثل نصف باقى وهو نصف الثلث النصف شى فصار
 مكر ثلثه لثلاثين الثلث ونصف شى فضع الثلث المال ومواربهم لاه فاصحك لاصحك لم يثلثه وثلثه نصف الثلث ذكر است
 فصار مكر سبعة لثلاثين الثلث ونصف شى وذكر ان كماله وسدس المال الثلث ونصف شى بعد ثلثه الثلثا وهو الثلثا
 الثلث ومنه ما لا ناقص فاجبر وجبر نظير الثلثا وذكر شى ونصف شى فاطم فصار مكر لثلاثين وسدس ما وكونهم
 زودنا مقابلته مثله وذكر شى ونصف شى والمال زايد لان المال الثلث استرجع لهم فاطم الزيادة وهو السبع لثلاثين مكر ثلثه
 فاذا طرقت هذه فاطم فاقابلها ومواربهم ثلثا ونصف شى مثله وهو سبع وليس لاربعة ونصف شى سبع فاضرب
 ذكره فخرج السبع وهو سبع فصار ذلك احد وثلثين ونصف فاطم عن ذلك سبع ومواربهم ونصف شى سبع وعشرون
 فظهر ان المال الكامل بعد سبع وعشرين سهما وثلث المال سهم من نظير بقى معرفة المال واما معرفة النصيب انا اعطينا
 بالنصيب شيئا فبقاؤه ثلثا في سبع فستس انا النصيب سبع على التخرج على نحو ما ذكرنا واما طريقه الدينامية
 والدينامية ان يجعل الثلث دينار او درهمين لاجتنا المصح اذا دفعتا منه النصيب تكون ثمانية نصف مجهول والدينامية
 كذلك الاول ان يكون مع الدنانير درهمان فاعط بالنصيب دينار ثم المخرج مثل نصف باقى فصار ثلثه سهم لثلاثة المال وذكر
 ديناران واربع دراهم فبلغ سبع دراهم وديناران واصلحك لثلاثة دينارين ومكر ديناران وسبع دراهم فاجعل الدنانير
 نقاصا في سبع دراهم واعط بالنصيب سبع وثلث جفت منه سهما وثلثه لثلاثة المال كذا طريقة الحشو واما طريقة الخطا
 بين وموافاق جعل الثلث المال عدة الواعطت منه نصيبا وثلث جفت منه شيا تكون المخرج مثل نصف باقى واقل ذلك اربعة
 فاعط بالنصيب سبعة مخرج منه مثل نصف باقى وهو سهم فصار ثلثه سهم لثلاثة المال وذكر ان غانه فصار احد عشر واصلحك
 لثلاثة لانك اعطت بالنصيب سبعة فظهر لك انك اضطرت زيادة فخرج فرد على النصيب سهما واعط بالنصيب ثلثه مخرج منه
 سهما وثلثه لثلاثة فصار ثلثه سهم لثلاثة المال وذكر عشر فبلغ ثلثه عشر واصلحك لثلاثة لانك اعطت بالنصيب ثلثه
 فظهر لك اضطرت زيادة اربعة وظهر انك كلما يزيد درهما زول فضا درهم فزدة الابتداء على النصيب قدر خطا الاول
 وهو سهم فبلغ سهم وبقى للمقام الثلث بعد النصيب سهما فاسترجع منه سهما وثلثه سهم لثلاثة المال فبلغ احد عشر
 فاعط لكل اربع سبعة وللوصالة ستة **الفصل في الثالث** وهو ما اذا قال الثلث باقى من الثلث مطلقا قال محمد بن
 مالك عام الحجة يعني ابا يوسف والحسن بن زياده وغيرهما من اصحابنا انه لو وصى بثلثه لثلاثين فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
 الاول وقال محمد بن مسلم الفصل كتاب وصية قوله العامة انما لو وصى بثلثه الوصية فكلما له الربع قبل الثلثا لانه
 بالثلثا المخرج بعض الوصية مطلقا والحق المخرج بالثلثا بعد الوصية اكثر والحق المخرج بالثلثا بعد
 النصيب يكون اقل في الاقل سقى وفي الزيادة شى فخرج على الاقل كما اذا وقع الثلث حكم الاجاب وصية قوله محمد ان الكلام
 اذا حقه الثلثا يصير عيانة عاورة المسئلة لان يكون الثلثا اخرج بعض ما ناوله الاجاب الا ترى ان الثلثا في الطلاق
 والعناق عامل والرجوع من الاجاب فيما باطل دل عليه قوله فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
 بث سبعة وخمسين لثلاثين الف سنة لانه يكون خلفا فقلت ان الكلام اذا حقه الثلثا صار عيانة عاورة المسئلة
 فاجب الموصى لم ينال الا ما ورثه المسئلة وهو محتمل فلا يثبت الا بعد المسئلة وهو الاقل وقوله محمد اصب على مذهبي علمنا
 في سنة الثلثا ولو اوصى بثلثه نصيب احدكم الاربع باقى من الثلث بعد النصيب فالرابعة من احد وعشرين والنصيب
 اربع عشرين وثلثا خمسة وثلثا اربع عشر فخرج على طريقة الحشوان باحد عدد السنين ومثلثه وثلثه عليه واحدا
 فصار اربع فاضرب اربع في مخرج السهم المستخرج ومواربهم فصار سهم عشر زد سهما فصار سبع عشر سدا لثلاثة المال
 والثلثان اربع وثلثين واما معرفة النصيب انا باقنا النصيب وذلك سهم ونظيره في مخرج الثلث فصار ثلثه مخرج
 ثلثه مخرج السهم المسئلة وذكر اربع فصار اربع عشر زد عليه سهما فصار ثلثه عشر مخرج مثل ربع باقى
 وهو سهم لثلاثة باقى فصار سهم سهم لثلاثة المال وذكر اربعة وثلثين فبلغ سهم وثلثين فاعط لكل اربع ثلثه عشر

فصا صا سق عشر درام بعدد دينار فاجعل جزء الدينار جزء الدرهم فصار فقه كل دينار عشر درام
اصل المسئلة وكنت جعلت في الاصل لك المال دينار او ثلثه درام فتم الدينار عشر درام فكان الثلث ثلث
عشر اعطيتك النصف دينار او ذكر عشر وثلثه جعلت بالمثلثا ودرهما وذكر واحد بقى العام الثلث ثلثه لثلاثة
من النصف درهم فصار اربعة فاصل من الوصية فتم في الثلث المال وذكر ستة وعشرون فصار ثلث الكراش عشر وثلثا
تتم وتخرج على طريق الخطا من وموان جعل ثلث المال عدد الواعظ بالثمن شيئا لم تجع من النصف ثلث
ما بقى بعد النصف بقى في بدل الموصى وثلثه في الثلث فاعطى بالثمن سبعة عشر جمع منه سبعة لاجل الثلثا
ونضم الى ما بقى من الثلث بعد النصف فصار اربعة فتم فاصل من الوصية فتم في الثلث المال وذكر عشر فصار
اربعة عشر واصلنا لست انا اعطيتك النصف الكامل سبعة عشر وثلثا الخطا وقع في زيادة مائة والسبيل في ذلك
ان يزيد على النصف سبعة عشر اذ اعطيتك النصف اربعة عشر بقى بعد مائة ثلث مائة فاجعل الثلث سبعة فاعطى بالثمن اربعة
بقى في مائة سبعة جمع النصف سبعة فصار ثلث اربعة عشر فصار مائة عشر واصلنا
لا اعطيتك انا اعطيتك النصف اربعة فتم في الثلث اربعة في الخطا في زيادة ستة والخطا الاول في زيادة
مائة فيظهر لك ان كل سبعة يزيد على الثلث يذهب سبعة من الخطا فزد مائة على الثلث الاول وموهم فيصير ثلثه
فهو الثلث فاعطى بالثمن سبعة في العام الثلث ثلثه سبعة جمع من النصف سبعة فصار اربعة فتم في الثلث المال وذكر
اربعة عشر وثلثه فيصير ثلثه على خماس واصلنا في الثلث الاول وذكر سبعة وثلثه في الخطا
وذكر ستة فيصير ثلثه في الثلث الثاني وثلثه سبعة واصلنا في الثلث الاول وذكر مائة فيصير ستة وعشرين في اطر
من الاكثر بقى ستة وعشرين فهو ثلثي المال وثلثه ثلثه عشر واصلنا في النصف الاول بعد الثلثا وثلثه
فاصلنا في الثلث الثاني وثلثه فيصير ستة في النصف الثاني وثلثه سبعة في الخطا الاول وثلثه مائة فيصير
عشر في اطر الاقل من الاكثر بقى عشر فهو النصف في الثلث على خماس واصلنا في الثلث الثاني وثلثه في الخطا
الاول سبعة النصف وثلثه اربعة فاصلنا في الثلث الثاني وثلثه سبعة في الخطا الاول وثلثه مائة فيصير ستة
اعطيتك النصف ثلثه بقى سبعة ثلث ما بقى سبعة اربعة جمع من النصف ثلثه مائة وثلثه مائة مائة مائة
فيصير ثلثه في فاصل من الوصية فتم في الثلث المال وثلثه مائة عشر فيصير ستة وعشرين واصلنا لست انا
اعطيتك النصف ثلثه في الثلث الثاني وثلثه في الخطا في زيادة ثمانية وعشرين في الخطا الاول في
طريق الخطا من زيادة مائة في الثلث الاول في الثلث الثاني وثلثه سبعة في الخطا الثاني وثلثه سبعة
عشر فصار سبعة وثلثه في الثلث الثاني وثلثه سبعة في الخطا الاول وثلثه مائة فيصير ستة وعشرين في
الاقول من الاكثر فبقى ثلثه عشر فهو ثلثي المال واصلنا في النصف الاول بعد الثلثا وثلثه
وثلثه في الثلث الثاني وثلثه في الخطا في الثلث الثاني وثلثه سبعة في الخطا الاول وثلثه مائة فيصير ستة
ين السبعة لثلاثة عشر الفصل الثاني وهو اذا قال انا املك ما سبق من الثلث بعد الوصية فاصل الوصية
ما ذكر في الفصل الاول ولكن في مخرج من تفاوته وتخرج على طريق الحوا باخذ عدد السنين له ويزيد عليه
واحد ثم يفرقه في النصف وموسمان واصلنا في هذا سبعة عشر والاول ثلثه لانه عرض الموصى هنا ان يكون
المسئع بعد الوصية المصلي ثلثه ما بقى وان يكون ذلك الاوان يكون قبل الملتزاج مع سبعة عشر اذ لم تجع
فيها يكون الملتزج ثلثه ما بقى وفي المسئلة الاولى عرض ان يكون المسئع بعد النصف قبل الملتزاج مثل ثلثه وان يكون
ذلك الاوان يكون بعد ثلثه قبل الملتزج اذ لم تجع منه ثلثه يكون الملتزج اربعة فاذا فرغنا اربعة في
بلغ مائة في يزيد واحد فصار ثلثه لالا والثلثا مائة عشر واصلنا في النصف الثاني فاخذ النصف وثلثه
واحد وثلثه في مخرج الثلث فيصير ثلثه في مخرج النصف فيصير ستة في يزيد عليه سبعة فبلغ سبعة فهو النصف
فاعطى لثمن النصف سبعة في العام الثلث سبعة اربعة جمع منه ثلثه فيصير ثلثه في الثلث الاول فصار

الأشتر نصيبه أو لو كان الموصل له الثلث أجاز الأب أو الجد له وصية بالثلث فلا توقف على الأجازة ونحوه
 على طريقة الخوفا نصيب الأب سهم فزاد عليه سهم للوصية لأن مثل الشيء ساد به وعنايته فيعطى الموصل له أحد السهمين
 يبقى هذا الأب سهم يحتاج للموقف نصيب ابن أو لو كان من يسترجع نصيبه من الموصل له حكم الثلث والوصية فيه أن يجعل
 له يد الوارث على سهمين لأن نصيب أحد الأبوين سهم نصيب الآخر أيضا سهم وكذلك ما يد الموصل له فاسترجع بالثلث
 من الموصل سهمين بعد ما يعطى أحد السهمين للذين في يد الوارث لأننا لو لم يعطى ذلك السهم ابتدنا بدور لا ينقطع أبدا لنا
 إذا استرجعنا بدورنا الطرح يصير يد الوارث ثلثه وهذا الثلث من ثلثه نصيبان لو كان له ابن أو فسخ أن يكون
 المسترجع سهمان ونصف وقد فعلنا المسترجع كما مضى أن هذا السهم دائر في يد الوارث فيعطى سهم عايد الوارث
 فإذا صحت المسخة وموكله لما بقي في يد الوارث وكان ذلك سهمان وقد أعطينا الموصل بالانصب قبل الاسترجاع سهمين فاسترجعنا
 الوصية في مثل نصيب الأب كما وجبه الموجه واسترجعنا بالثلث آخر نصيبه أو لو كان مكره على طريقة الدنار والدرهم وموان
 جعل المال دينارا ودرهما حاجتنا إلى النصيب الكامل والمسبق يكون للورث فاجعل النصيب دينارا لأننا نحتاج إلى
 الثلث من النصيب الكامل والدينار أكبر فكون الثلث من السهمين وأجعل ما سبق درهما لأن الأب واحد المسترجع والنصيب
 غير نصيب ابن أو لو كان وذكر درهم فجعل يد الوارث درهمين وذكر دينارا الذي أعطينا بالنصيب الكامل لأن النصيب
 الكامل مثل نصيب الأب الوارث وقد أعطينا بالنصيب دينارا فحان يعطى الوارث دينارا أو يعطى بالنصيب درهمين
 أو أعطينا للوارث وقد أعطينا للوارث درهمين فحان أن الدرهمين عدلان دينارا وقد أعطينا الموصل
 بالنصيب الكامل دينارا فحان درهمين وثلثين درهمين واسترجعنا من الموصل الثلث من درهمين فحان نصيب الأب الوارث مثل
 نصيب الكامل والموصل نصفه ويحرك على طريقة الجبر والمقابلة أن نأخذ ما لا مجهولاً ويعطى بالنصيب شيئا مجهولاً يبقى معك
 ما لا المثلثي ثم المسترجع بالثلث من درهمين وذكر ما لا المثلثي فيصير مع الوارث ما لا المثلث من درهمين لأننا أعطينا الموصل
 بالنصيب الكامل شيئا فيسنى أن يعطى للوارث أيضا شيئا مثله فاجبر ما معك شيئين وزد فحان مقابلة شيئين فضا معك
 ما لا عدلان ثلث شيئا واجبر ما لا واحد فاطرح أحد المالين واطرح عما قبله وهو ثلث شيئا شيئا ونصف يبقى معك
 الـ بعد شيئا ونصف شيئا فسد المال الذي أخذنا منه إلا بقوله شيئا ونصف شيئا وأعطينا الموجه بالنصيب الكامل
 شيئا يد الأب نصف شيئا واسترجعنا من النصيب مثل ما يد وهو نصف شيئا فصار في يد الأب شيئا مثل النصيب الكامل وإذا قسمت
 بين اثنين كان لكل واحد منهما نصف شيئا مثل المسترجع فاستقام ويحرك على طريقة الخطأ استبان أن يطلب جبالا نصف ونصف نصيبان
 وأما ذلك فإنه فاجعل المال على ما منه فأعطه بالنصيب أربعة فبقى في يد الأب أربعة لو قسمت بين اثنين لكل واحد منهما سهمين
 ثم المسترجع بالثلث من سهمين من الموصل فصار في يد الأب ستة وحاصل ما ادبعه لأن نصيب الابن بعد المسترجع مثل
 النصيب الكامل فطر الخطأ بزيادة سهمين فاطرح من أصل المال سهمين فأعطى بالنصيب الكامل أربعة والمسترجع بالثلث سهمين
 فصار في يد الأب خمسة وحاصل ما ادبعه فطر الخطأ بزيادة سهم وكان الخطأ الأول بزيادة سهمين ومما طرنا سهمين
 لا يجب خطأ سهم فطرنا سهمين لذهبنا خطأ سهمين فبقوا المال لاسته يعطى بالنصيب أربعة ويسترجع بالثلث
 سهمين فحصل في يد الأب أربعة مثل النصيب الكامل ولو قسمنا بين اثنين كان لكل واحد منهما مثل المسترجع واستقام ولو قال الأب
 إنني قد خي المال أن أجازوا وأما مثله ويحرك على طريقة الخشيان فأخذ سهمين من يد عليه آخر نصيبه سهمان سهم الموصل
 وسهم الوارث ثم جعل ما يد الوارث على ثلث سهمين من نصيبه الباقي لكون لكل ابن سهم وإذا صار ما يد الوارث
 صار ما يد الموصل ثلث سهمين المسترجع من النصيب مثل نصيب ثالث لو كان وذلك سهم منه لما يد الوارث وذلك
 سهمان فقص ما يد ثلث مثل ما أعطى بالنصيب ولو قسمت ما يد الوارث ستة وبين اثنين أصل لكل واحد منهما مثل
 المسترجعنا وحصل الموصل سهمان وذكر في المال ويحرك على طريقة الدنار والباقي درهمين لأننا نحتاج إلى أن يسترجع
 من النصيب شيئا لو قسمنا ما سبق يكون المعنوم ثلث لكون المسترجع مثل نصيب ابن ثالث وأقل عدد نصف اثنين
 ثم المسترجع من النصيب مثل نصف باقى وهو نصيب ابن ثالث وذكر درهم فبقى ما لا باقى وذكر درهمين فقص ما يد درهمين

كما أعطيت بالنصف قبل المخرج وأما طريقه الديار والدرهم أن يجعل ذلك المال ديناراً وأربعه دراهم حاجته
للأصل لم ربع صحيح بعد وضع النصف منه وذلك أن يكون مع الدينار أربعة دراهم فأعطى بالنصف ديناراً ثم المخرج من ثلثه
وصنم لابلغة المال وذلك عانته فبلغ ثلثه عشر ثم بقى المخرج على ما ذكرنا وأما طريقه الحب والمقابلته أن يأخذ بمحلوله ويعطى
بالنصف منه شيئاً من ماله لا شيء ثم المخرج منه مثل ربع ماله وبقى نصف درهم الأربعة نصف فصار معك خمس درهم النصف
وربع وأقل ذلك ثلث عشر فصار معك ماله ونصف درهم ماله الأربعة ربع ثم قدر نصف الأربعة وهذا ما لا يفتقر فيه
وجبر بطر الملتصاف وذلك شيء ورابع فلو لم فصار معك ماله وسهم من أثنى عشر ثم زد مما يقابلته مثلاً ذلك وذلك شيء ورابع
فصار أربعة أشياء ورابع شيء ثم المخرج السهم الواحد ومو السهم الثالث عشر ثم أعطى مقابلته مثله ومو أربعة أشياء ورابع
شيء ذلك السهم الثالث عشر وليس الأربعة أشياء ورابع شيء السهم الثالث عشر فأقرب أربعة ورابع شيء مثله عشر فصار خمسة
وخمسين ورابع شيء المخرج عن ذلك من ماله مثله عشر وذلك أربعة ورابع شيء بقى واحد وخمسون فحين أن المال الكامل بعد المخرج
وخمسين وأما طريقه الخلفان أن يجعل ذلك المال ستة بسبق بعد أعطى النصف أو المخرج من ثلثه ربع ماله بقى فاعطى
بالنصف سهمين ثم المخرج من ربع ماله بقى وذلك سهم وضع مع الباقى لافى الماله وذلك أن ربع عشر فبلغ سبع عشر وجعل
لأتم لذلك أعطى بالنصف سهمين فظهر أنك أعطيت زيادة أحد عشر فرد على النصف سماً حتى يزول الخطأ فانه
بالنصف ثلثه ثم المخرج من سها وضع مع الباقى لافى الماله وذلك أربعة عشر فصار تسعة عشر وجعلك الماتم لذلك
أعطيت بالنصف ثلثه فظهر أنك أعطيت زيادة عشر وظهرك أن كل درهم زائد يزيد خطأ درهم فرد على النصف قدر
الخطأ الأول وذلك أحد عشر لزول الخطأ فصار ثلثه عشر فأعطى بالنصف ثلثه عشر ثم المخرج من سها وضع مع الباقى
وصو أربعة ثم وضع لافى الماله وذلك أربعة وثلثه فصار تسعة وثلثه كما ذكرنا **فصل** ولو ترك على بنين
واحد لرجل مثل نصيب أحد من المال ربع ماله من الثلث بعد النصف فتخرج على طريقه الخلفان بأخذ عدد البنين
خمسة ثم يزيد عليها واحداً فصار ستة ثم يقرب ستة ثم المخرج من ثلثه ربع ماله وذلك أن ربع عشر
فصار أثنى وسبعين ثم يزيد ذلك المخرج السهمين ثم يزيد على النصف سهمين ومو أربعة عشر وبعين فهذا ثلثه
المال والثلثان مائة وثمانون وخمسين وأما معرفة النصف بالبقية النصف وذلك سهم وتضربه في ثلثه وذلك لافى
فصار ثلثه ثم يقرب في المخرج السهم المستثنى وذلك أن ربع عشر فصار تسعة وثلثه ثم يزيد عليه مقلبه ورابع وهو
سهم فصار ثلثه وأربعين فهو النصف بقى للعام الثلث سهم وثلثه فأعطى بالنصف ثلثه وأربعين ثم المخرج
مثل ذلك ماله ورابع بعد النصف وذلك لافى عشر ماله وضع مع الباقى ومو ستة وثلثه فصار سبع وخمسين
ثم وضع لافى الماله وذلك مائة وثمانون وخمسين فبلغ ما هو خمسة عشر فاعطى لكل ابن ثلثه وأربعين مثلاً ما أعطيت
بالنصف قبل المخرج فبلغ والموصال اثنان وعشرون ولو قال الأربعة ربع ماله بقى من الثلث بعد الوصل فافى
على الخلفان بأخذ عدد البنين خمسة ثم يزيد عليها واحداً فصار ستة ثم يقرب ستة ثم المخرج من ثلثه ربع ماله وذلك أن ربع عشر
فصار أثنى وسبعين ثم يزيد على النصف سهمين ومو أربعة عشر وبعين فهذا ثلثه المال والثلثان مائة وثمانون وخمسين
وذلك واحد وتضربه في ثلثه ثم يقرب في المخرج السهم المستثنى وذلك أن ربع عشر فصار تسعة وثلثه ثم يزيد عليه مقلبه ورابع وهو
عشر ماله بقى لافى الماله الثلث سهم وعشر ماله ربع ماله من الثلث بعد الوصل فافى
النصف اثنى وعشرين ثم المخرج من ثلثه ربع ماله ورابع بعد النصف وذلك واحد وعشرون وضع مع الباقى من الثلث
ومو خمسة عشر فصار ستة وثلثه ثم وضع لافى الماله وذلك أربعة وسبعين فبلغ ما هو وعشر ماله اثنان وعشرون
مثلاً أعطيت لاهب النصف قبل المخرج والموصال درهم **باب** الوصية في الثلث
نصيب الابن الأمثل نصيب أخيه والابن الأمثل هو الذي زادته ماله مثلاً على فصول أهداه
في وصية مفردة واختاره مفرد والثالث في وصية مفردة صحته وتساها بالثلث والابن الأمثل وصيه يكون
واختاره مكرراً والابن الأمثل مفردة واختاره مكرراً **فصل** في وصية من ابن واحد وأحد لرجل غير نصيب

[illegible]

[illegible][illegible]

فانما في ذلك فانه قد اجرت للموصال بالكل والواجب للموصال بالمثل فغضب الموصال بالمثل في الثلثة الموصال
 بالكل المال فكانت الثلثة سهما اربع اوجع لرجلين مثل نصيبه فقلت الابن قد اوتيت لهما فلما نصف المال وان كان احد محال
 للمعاير لثالث المال والابن ثلثه لانه قد اوجع لرجل نصف نصيب ابنه رجل اوجع لرجل مثل نصيب ابنه واوجع لآخر كذلك ولابن واحد
 اجاز للمال سهما وسهله فان كان مالا فافاز للذي لم يعط له نصف المال فان اجاز بعد ذلك للعابد كان مالا
 سهما نصفان وان اجاز للعابد او لا كان للذي لم يعط له الثلث المالا والبقاء من العابد والابن نصفان فان اجاز بعد ذلك
 للذي لم يعط له ثلثه المالا اوجع لرجل اوجع لرجل مثل نصيب ابنه فقلت الابن قد اوتيت لهما فلما نصف المال وان امة
 اوجع لآخر لثلث المال والابن ثلثه لانه اوجع لرجل نصيب ابنه الزيادة ترك ابنا وامام اوجع لرجل نصيب
 لو كانت فالقسم من سهم عشر في الموصال وعشر للابن وسهما للام ونحوكم انه ترك ابنا وامام ونسب في القسم من
 سهم والبلغ من الوارث ان الله تعالى اسبق فاقرب بثلثة سهم فكانت عانة عشر للام بثلث وللبن خمسة للابن
 عشر ثم كثر نصيب بنت الموصال ولو ترك ابنا وامراة واوجع بنصب ابن اخر لو كان فافاز وافلل الموصال سهم
 وللبن سبع وللراة سهم لانه اقام الموصال مقام ابن ولو كان ومن ترك ابنتين وامراة فالقريض من سهم عشر للراة
 سهما ولكل ابن سهم فاذا ظهر نصيب الابن تكون للموصال نصف الابن سهم ونصيب المرأة الثلثي سهم فانه سهم كل سهم
 يكون لهما من المراث فكان القسم من خمسة عشر للموصال سهم باحد من المراثي وللراة سهم ومن عمن فافضل من الوصية
 والبلغ للابن وان ترك ابنا وابا واوجع مثل نصيب ابنه فان اجاز اذن من احد عشر في الموصال لانه لو كان سهما ابن اخر كان
 للابن سهم من المالا والبقاء من الابن نصفان ونحوكم المسند من انا عشر فاذا قسم نصيب الابن في كل نصيب
 فاذا عمت اليه نصيب الموصال فكان الكل امة عشر ولو اجاز احد مالا لم يكن له امة فافاز سهما الا اجاز في سهم
 يعني ان عند اجاز تمها كل القريض من احد عشر فعند عدم اجاز تمها كانت القريض من سهم فافاز تسعة امة عشر فكانت سهم
 تسعة الثلث من ذلك بثلثة وثلث من هذا الموصال بغرا امة ولو اجاز كان الموصال خمسة مقروبة تسعة فكانت سهم والابن
 ثلثاوت سهما ابنة وعشر سهما مما ذكر للاب وعشر نصيب الابن فان اجاز الله به اجاز ثمة نصيبه وذلك سهما فكانت للموصال
 سهم وثلث فكانت سهم وثلث وللبن سهم وللبن خمسة وعشر لاني نصيب الابن امة عشر ولو بالابن سهم من الموصال فكان
 سهم ما عليه وان اجاز الابن سهم اجاز ثمة نصيبه وذلك سهم فكانت للموصال ثلثة والربع وللبن امة عشر وللبن خمسة والربع
 ان هو اجاز ثمة من نصيبه عشر لا الموصال ولو ترك ابنا وامام ونسب الابن فافاز الابن ولم يكن البنت فالقريض
 من خمسة والربع للموصال سهم عشر وثلث عشر للابن عانة عشر ونحوكم القريض مالا وجهه الا اجاز من سهم سهما للموصال
 سهما للابن وسهم للبنت وما عدا الا اجاز من سهم للموصال بثلث المال ثلثة فاذا اجاز احد مالا نصيب احد القريض
 في اخرى سهم في نصيب خمسة والربع ولو اجاز كان للموصال جميع المال وذلك عانة عشر خمس عشر في غير
 اجاز لانه بثلث المالا وثلثة سهم له اجاز سهما من نصيب الابن وسهم من نصيب البنت فاذا اجاز الابن سهم اجاز ثمة
 في نصيبه فكان للموصال سهم اخص الابن وذلك سهما فاذا عمت المالا خمسة عشر للموصال سهم عشر في عانة عشر
 ثمانية عشر للابن وعشر للبنت وان اجاز البنت وه الابن فللموصال سهم عشر وللبن عشرة وللبن سهم
 لان للموصال بثلث المال بغرا امة ومن عمت عشر في ثلثون للابن عشرون وثلث عشر فلما اجازت البنت كان
 من خمسة البنت ما نصيبها او اجاز الابن وذلك سهم فاخذ من نصيبها ما نصيب ثمة عشر
باب الوصية
الكل لبعض الورثة المبسوط ولو ترك حنثي بنت واوجع لاهدم بكار الربع نصيبه ولا في ثلث ما في سهم
 واجازت الورثة فالقريض من امة عشر والنصيب ابنا وكل الربع واحد وثلث ما في واحد ونفسه كالاربع
 يعطى لنصيبه ويعطى له ايضا سهم زائد على نصيبه لكار الربع ونحوكم وسواه اقل من سهم من الثلث والاربع
 امة وعشر فيعطى للابن الموصال بكار الربع بنصفه الربع وذلك بثلثة وسهم الثلث من عمة البنة من البنة
 من السهم الاربع ارباعا لكل ابن سهما فظهر ان نصيب سهما وكار الربع سهم وقد رجعت المسند من غير حرة فلا حاجة

الاول استوعب الثلث فلم يصح التمسك بالثلاث لان الوصية الاولى استوعبت كل الثلث **باب الوصية**
بغير نصيب ابن لو كان الميسر اصله انه من الوصية او من نصيب وارث سماه لو كان يصح الوصية ولو كان
 الورثة من سماه الوصية في نصته ثم يجوز نصيب الموصل له الموصل له اقام الموصل له مقام من سماه لو ترك ثلث بنين او وصية غفر
 نصيب رابع لو كان فله الموصله حتى المال وزوي عن ابي كوف انه قال يكون له ربع المال لانه اقام مقام ابن رابع فان لم يلد
 بنين صفة فيكون الموصل له ربع الرابع وهذا كما لو وصى بغير نصيب اقدم ومن ثمة يكون له ربع المال فكذا اعتدوا وصية طاهر
 انه اقام الموصل له مقام ابن خامس لانه انما يكون له نصيب رابع اذا جعل له اربع بنين فقد روي اعتبارا فكون الموصل
 على هذا الاعتبار اقام مقام خامس بخلاف ما لو وصى بغير نصيب اقدم لانه اقام الموصل له مقام ابن رابع ولو كان مكان ابن
 رابع مكانه ربع المال فكذا اذا اقام الموصل له مقام ابن رابع ففقد المال على خمسة الموصل له سهم سق اربع لا تسع على
 فانكر بالثلث فافزجه في ثلثه فصار خمسة عشر فيسقط علم فانكر بالثلث فافزجه في ثلثه فصار خمسة عشر في
 علم ولو وصى بغير نصيب رابع لو كان وثلث ما بقى من الثلث فالثالث ابنا واربعون ونصيب اربع واربعون
 ما بقى من الثلث بعد النصيب وكبحر على طريقة الخوان فاخذ عدد البنين ثلثه من ثلثه علم بها للنصيب لانه بمنزلة ابن رابع
 ثم افزجه في ثلثه فصار خمسة عشر لا يحتاج الى اربعة وربع واقله اربعة عشر ثم زد عليه نصيب رابع لو كان وذلك
 في ثلثه فصار خمسة عشر ثم افزجه في ثلثه فصار خمسة عشر ما بقى من الثلث فصار خمسة عشر ثم افزجه في ثلثه فصار
 وذلك لانه فسق ابنا واربعون فلهذا الثلث المال وما مفرقة النصيب في ذلك نصيب وذكر ثلثه وافزجه في ثلثه فصار
 ثم افزجه في ثلثه فصار خمسة عشر وعشرين ثم افزجه في ثلثه فصار خمسة عشر وعشرين فلهذا الثلث نصيب
 وبقى للعام الثلث ثمانية عشر طاعا بالوصية ثلث ما بقى ثلثه وذلك ستة فصار الموصل له ثلث ما بقى من الثلث
 عشر فاصلا من الوصية ففهم لان الثلث لا يرد في اربع وثمانين فبقية ستة وتسعين فبما من البنين الثلث لكل ابن اثنى عشر
 المسماة اربعات ورك ابنا او وصى بغير نصيب ابن لو كان ولا وصى بغير نصيب لو كانت فمى من اصل ثلثي سهم الموصل
 بغير نصيب ابن ثلثي سهم الموصل بغير نصيب ابن لو كان ولا وصى بغير نصيب ابن لو كانت فمى من اصل ثلثي سهم الموصل
 للموصل له ثلثي سهم من احد عشر لانه نصيب ابن لو كان نصيب ابن ما ثلثي فكون النصيب ما ثلثي سهم الموصل سهم نصيب
 ثلث لو كانت نصيب بنت ثلثي فكون النصيب الثانية من اربع لانه ثلثي سهم الموصل سهم ومن صار له ابن ثلثي نصيب
 نصيب الابن سهم ونصف لانه نصيب على نصف نصيب الابن فانكر سهم بالنصف فاضعف كل نصيب سهمان فصار كل واحد
 عشر ولو ترك امراة وابنا او وصى بنصيب بنت فمى من ثلثي عشر سهم الموصل ستة عشرة سهمان والابن اربع
 عشر ولو ترك ستا وامراة او وصى بنصيب ابن فان نصيبه من اربعة عشر سهم الموصل اربع وعشر وللأمة ثلث الباقي
 والباقي للثلاث ولو ترك ابنا او وصى بغير نصيب ابن ولا وصى بغير نصيب ابن ولم يجر الابن فالأمة ثلث الباقي
 لانه الثلث جائز على الابن وعلى الموصل بالمثل وعلى الموصل بالثلث في الثلث وعلى الموصل بالثلث نصف الثلث نصيب
 صاحب الثلث بالثلث وصاحب النصف بالنصف وان اجاز الابن بالنصف لصاحب النصف الثلث في الثلث الموصل بالثلث
 وبقى في يد الابن السدس وقال محمد بن ابي ابراهيم ان اجاز الابن فلصاحب النصف الثلث والنصف الثلث من الابن وثلث الموصل
 بالمثل نصفه ولو لم يجر فالثلث من الموصلها اقلها لانه الابن له بدلا لما تجز على الموصل بالمثل ثم انقصه ذلك من ثلث
 من الثلث لو لم يجر الابن فاذا كانت اجاز الابن انقصه من ذلك لم يجر اجاز الابن علمه ولو وصى بغير نصيب ابنا او
 بغير نصيب ابنه فاجاز الابن فالحال من الموصلها ما بين الابن ابنة فالثلث لصاحب الثلثين والثلث من الابن
 والموصل بالمثل نصفان لانه لو لم يجر الابن كان لصاحب المثل نصيب بالثلث في الثلث ففهم ثلث الثلث وذلك في
 فقد انقص من الابن السدس وذلك اكر فهو اجاز الابن علمه ولو وصى بغير نصيب ابنا او بغير نصيب ابنه فاجاز
 الابن لهما جميعا قال محمد بن ابي ابراهيم الثلثان الموصلان بالمثل لانه اجاز الامانة حق الموصل بالمثل لم يجر

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

من الدين فاما حق الموصل المتعبد لا يقضى على بلته وبلته في الخارج من الدين وان لم يخرج من الدين للمحال
لستة وستين وثلاثة وحق الخزنة بلته وبلته فثمان المثلث منها اربعة وان اوصى بثلث العين لرجل أو لثلث الدين
لا يخرج بثلث لصاحب الدين على ما لم يخرج لانه وصيته معتد بالدين فلا يكون له حق في العين كالا يكون للآخر في الدين
ما قدت وصيته بالعين لان اجماع اهل العلم فكان جميع بثلث العين **فصل** سبيله على بلته اقسام قسم فيما
اذا لم يوجد الغرض على شي من الدين وقسم فيما اذا ادى اصدقا ما عليه وقسم فيما اذا لم يخرج شيء من الدين اما القابل
اذا اترك ما به عتق وامان على رجلين على كل واحد ما به اوصى لرجل بثلث ماله ولكل واحد من الغرضين ما عليه قسم العين
على عاتقه لصاحب الثلث سهم وللورثة ما بقي عند ذلك وعند ما على سبعة لصاحب الثلث سهم لانه اجمع في كل دين وضمان
وصيه بالجميع ووصيه بالثلث في القسمة فلهذا على المنازعة عند ذلك اصلها من بلته والموصاه بالثلث لا بدعي الله بها
فلم يسمها لصاحب الجميع بله منازعة ومن سهم لثبوت منازعتها فكانت بينهما نصفان فلا نسقم فاقترع في
رؤس الكس فصار سهم الموصل بالدين سهم والموصاه بالثلث سهم واذا صار كل دين على ستة صار العين على ستة
وصار جميع المال عاتقه عشر فلهو صاه بالعين سهمان من الدين وهذا اذا اجازت الورثة وان لم تجز وافاجعل بثلث
فصار اربعة فقد حصل له سهمان من العين وسهمان من الدين وهذا اذا اجازت الورثة وان لم تجز وافاجعل بثلث
المال على مبلغ سهم الموصل او حاله الا جائ لان نصيب كل واحد منهم لم ياوز بثلث المال كسهم الموصل حاله الا جائز
اربعة عشر واذا صار بثلث المال على اربعة عشر صار الجميع اثني عشر واربع فاقترع من نصيب الموصل على اربعة
ونصيب اربعة من اربعة عشر فكان سهم واحد من نصيب الورثة وذلك سبع من عاتقه وعشرون لان سهمها
مواظقة بالرفع فيقسم العين على عاتقه سهم الموصل وسبع للورثة وكذلك اقرع من نصيب كل واحد من الغرضين على
اربعة وذلك سهم ورابع من قسمه واما القسم عند ما على العول والمضاربة وموان يجعل كل مال على اربعة فصار اهل
الغرضين اربعة عشر فلهو صاحب العين بثلث كل مال ومو لا يخرج من اربعة فاقترع في اربعة عشر فصار سهم بثلثي كل
واحد من الغرضين بثلث صار معز وباء بثلث فصار له سهم ونصف العين سهم صار معز وباء بثلث فصار له سهم
دين بثلث ومجملته سهم والمتكسر اربعة سهم صار معز وباء بثلث فصار اربعة عشر ذلك وموارب سهم فقد ذهب
بالوصيل عاتقه عشرون وبقي للورثة عاتقه هذا اذا اجازت الورثة وان لم تجز وافاقترع بثلث سهم عاقد وصاها
وكل واحد موصاه بالثلث فجعل الثلث على بلته والجميع عاتقه فلكل واحد من الوصاها سهم فلان نصيب الغرضين
وذلك سهمان لانها استوفوا وصتها ما عليها سقى سهمهم فاجعل العين على سبعة للموصاه بالثلث والباقي
للورثة واذا صار العين على سبعة صار كل دين على سبعة لكل واحد من الغرضين سهم وورثة لهم المورثة والمواو
لرجل ربع ماله والعين مائة والمسلم بحالها تقسم العين على بلته وعشرون لصاحب الربع بثلث عند ذلك وحسب
لكل واحد من الغرضين بله سهم ونصف من بلته سهمان من جميع المال العين والدين ولورثان الباقي تقسم على بلته و
عشرون عند ذلك وصاحب الربع سبع العين وكو كح على قول ابي انا يجعل كل دين على اربعة لحاجب كل الربع
لصاحب الجميع بثلث بله منازعة بقي سهم منها نصفان لا نسقم فاقترع فكانت عاتقه للموصاه بالدين سبع
والموصاه بالربع سهم واذا صار كل دين على عاتقه صار العين مائة واربع على ستة عشر للموصاه بالربع ربع ذلك
وذلك اربعة تحصل له ستة ولكل واحد من الغرضين سهم فحصلت الوصاها بعشرين من عمل المال وذلك اثنا عشر وثلثون
هذا اذا اجازت الورثة وان لم تجز وافاقترع بثلث سهم الموصل او حاله الا جائز وذلك عشرون واذا صار الثلث
على عشرون صار الجميع ستة فاطرح من ذلك نصيب الغرضين وذلك اربعة عشر لانها قد استوفوا حقها سقى سهم وادعوا
لأجل المال العين على ستة واربعين للموصاه بالعين سهم وللورثة اربعون فاقترع من كل نصيب على نصف لان سهمها
مواظقة بالنصف فكون بثلث وعشرون للموصاه بثلث وللورثة عشرون وكذلك اقرع من نصيب الغرضين على نصف وذلك
سهم نصيب كل واحد بثلث ونصف من اربعة عشر ونصف لان كل دين كان بثلث وعشرون فاذا اقرعنا على نصف يكون

[illegible]

وبلته وحقن فيه كحج المسلم وان لم يحرك وانقسم الثلث على قدر وصاياهم فنقول الموصل بالثلث موصال عنه لانها بالثلث
لما وكل واحد من الغرض موصال باربعة اقسام ما به فانكسرت الماية بالافاقس فاصعد الماية على صاحب له حتى وافقه ففصل بالثلث
بغير عكس وكل واحد من الغرض باربعة فيصمم بثلث عشرة وفي صارت الثلث لال على بثلث عشرة صار الجميع على ثلثه وبلته فاطرح من ذلك
نصيب الغرض وذلك عاينه ثلثي احد وثلثون فانقسم على اربعة لصاحب الثلث خمسة والبله للورثة واذا صار الغرض على اربعة
صار كل دين كذا كذا في كل غرض اربعة لهم من واحد وثلثين مما عليه ويودي البلاء فهذا التخرج على النصف مما خرج محمد بن واها القسم
الساكن ولو اوصى لكل غرض مما عليه ولو جعل الثلث لادى احد الغرض مما عليه ومات الاخر قسم العن وما الى على سبعة وثلثين
فلهم للذي ادى مما اواه وما بقى قسم بين الورثة وصاحب الثلث على عاينه لهم ولهم سبعة وحج للغرض المست مثل ما اصاب
الحق هذا قوله ليع وعنه مما انقسم للودي والماله العن على عاينه سهم للذي ادى سهم لصاحب الثلث وستة للورثة ولم يذكر قولها
في الكتاب اما يحرك عند ان يجعل اصل الغرض من ثلثه ويجعل الماله الموفاة على ثلثه لهم فالغرض المودي يدعى كل واحد
الثلث يدعى بثلثا فيسمل للغرض سهمان بثلثا منازعة في سهم لثبوت منازعتها فضعف سهمها فاضعف سهمه في نزول الكس فصار
سنة صارت الماله العن عاينه لصاحب الثلث بثلثه وذلك سهمان وصار الماية الدين على المست الملقس كذلك على سنة ثلث
على عاينه مثل ما حصل للودي وسهم من ذلك قد تولى الخشب مما كان الثلث فصار جميع سهمان الموصل اربعة عشر سهم للودي
الثلث اربعة لصاحب الثلث سهمان من العن وسهم من الماله الموفاة وسهم من الماله الباقية على المست لان سهمها من هذا الاربعة
باوى والحاصل لثلثه سهم فبلغ سهمان الموصل اربعة عشر والماله كله سبعة عشر لان سهمها على ثلث باوى فلا يحسب
من مال الميت من اذا اجازت الورثة وان لم يحرك وانقسم المال على سهمان الموصل ما حاله الا حاز لثا نصيب كل واحد لهماون
ثلث الماله فصار لثلث المال على اربعة عشر وصار الجميع اثنا واربعين فاطرح نصيب الميت لانه استوفى حصه مما عليه وذكر
عنه ولا يطرح نصيب المودي لانه ادى مما عليه فبقى سبعة وثلثون فجعل المائتين العن على سبعة وثلثين فاعطى المودي
من الماله الموفاة خمسة وما بقى من الماية الموفاة بينهم لالماله العن في الاصل ففهم بصاحب الثلث ومن الورثة على ان
يثلث لصاحب الثلث اربعة والبلاء للورثة ومحمد بن قسم البلاء من المائتين من الورثة وصاحب الثلث على عاينه سهم لصاحب
الثلث وسبعة للورثة لان ثلث نصيبها موافقة بالربع فان نصيب صاحب الثلث اربعة ونصيب الورثة ثمانية وعشرون
لكل واحد ربع صحيح فافترس من نصيب كل واحد على اربعة من نصيب الورثة على سهم ومما نصيب صاحب الثلث على سهم فصار
لثمة فيقسم البلاء على ذلك واما يحرك عند مما على القول ان المودي يذهب بثلثه وصاحب الثلث سهم ففهم الماية الموفاة بينهما
الاربعة فصار الماية العن انصاعا اربعة لصاحب الثلث بثلثه وهو الخارج من اربعة فافترس ثمانية لثمة فصار اربعة عشر
لورثة سهمهم كل الماله الموفاة ولصاحب الثلث سبعة لثمة لهم في الماية الموفاة واربع من الماله العن الاصلية وذكر
لها فصار له وكذلك صارت الماله المية على الميت اربعة وعشرون قد صار مستوفيا من حصه من ذلك سهم مثل ما استوفى المودي
ويودي بثلثه مما عليه فبلغ سهمان الموصل اربعة وعشرين عاينه عشر للغرض وسهم لصاحب الثلث هذا اذا اجازت الورثة
لان لم يحرك وانقسم الثلث على قسم وصاياهم على سهمان وصاياهم حاله الا حاز والوصايا بثلث وثلث وثلث فاصعد بثلث
على بثلث فصار الجميع سهم فاطرح من ذلك نصيب المستوفى وذلك سهم ثلث عاينه لهم فافترس المائتين العن بين الموصلها
من الورثة على عاينه لكل واحد من الموصل سهمهم وللورثة سهم ولهم ثلث بل بالاربعة وادى احد سهم اقساما
على سبعة واربعين للذي ادى سهم من الماله الموفاة وما بقى على عشرة واحد لصاحب الربع وسبعة للورثة اصل الغرض
من اربعة لثمة لهم للغرض المودي بثلث منازعة في سهم لثبوت منازعتها فضعف سهمها فاضعف نصيبها فصار ثمانية للودي
سبعة ولصاحب الربع سهم وكذلك الماية العن صارت على عاينه لصاحب الربع سهم وذلك سهمان وصارت الماية الى على
المست كذلك على ثمانية وعشرون منها نصيب سبعة ويودي سهم فبلغ سهمان الموصل اربعة عشر اربعة عشر للغرض واربعين
لصاحب الربع انا انه حصل له بثلثه ويودي سهم وان اكثر من الثلث لالماله القائم بثلثه وعشرون ففهم كذلك اذا اجازت
الورثة وان لم يحرك الورثة جعل لثلث الماله على سهمان الموصل اربعة عشر فصار جميع الماله اربعة وعشرين فاطرح نصيب المستوفى

اربع عشر ونصف واما تخريجها على قولها ان اصل الفريضة اربع فالموصال بالجميع لضرب بالاربعة كلمة وصار الربع
 ضربهم فيصير كل دين على خمسة ولكل واحد من الفريضة اربع ولصاحب الربع ربعهم واذا صار كل دين على خمسة صار العبد
 على عشرة لصاحب الربع ربع وفلك فانكسر واضعف اصل الفريضة وموعثون فمكون اربعون كان لكل واحد من الفريضة
 اربع فاضعف فصار لكل واحد مائة كان لصاحب الربع من كل دين ربع اضعفناه فصار سبعمائة والمتكسر كان عشرة
 اضعفناه فصار عشرين لصاحب الربع ربع فذكر وموخره والباء للورثة هذا اذا اجازت الورثة وان لم تجزها فالثلث
 منهم اربعة فصار الجميع على تسعة ثم اطرح نصف الفريضة وسبعمائة فسقط سهم فقسم الفريضة وصاحب الربع على سبع
 سهم لصاحب الربع والباء للورثة ولو اوصى لكل غريم نصف على و اوصى لرجل محسب مائة والمثلثة بما قسم العبد على اربعة
 واربعون لصاحب المحسب ثمانية وخمسة للفريضة وستة مائة على عشرة لهم من اربعة وخمسين سبعمائة من جميع المال ومن
 قولهم جميعه هذا المال لا يتم على المنازعة والاعل العول والمضاربة لاه العول والمنازعة المتأخرات العا عند المزاجي
 والمضائق ولا يضيّق سلف التركة فان وصية كل واحد منها بما لها يخرج من المائة ولكن يجعل كل دين على عشرة والمضائق
 للمصاب نصف وخمسين واقله عشر خمسة للفريضة وسبعمائة لصاحب المحسب ثمانية وخمسة للعبد مائة واربعين
 من مائة المال الورثة واذا صار كل دين عشرة صار العول عشرين والجميع اربعون فلصاحب المحسب ثمانية وخمسة للعبد مائة واربعين
 مائة اربعين من العول واربعين من الدين ولصاحب النصف عشر لكل واحد خمسة فقد بقى الوصية مائة وعشرين وربع للورثة
 اسان وعشرون هذا اذا اجازت الورثة وان لم تجزها يجعل الثلث للمزاجي سبعمائة الوصايا وذكر مائة عشرة واذا صار الثلث
 مائة عشرة صار الثلث ثمانية وثلثين فاطرح نصف الفريضة وذلك عشر ثمانية واربعين واربعون فنصف العبد
 من الورثة والموصال بالحق على اربعة واربعين لصاحب المحسب ثمانية والباء للورثة واذا قسم من نصف الموصال بالحق
 على نصفه ومواريه ومن نصيب الورثة على نصفه وذلك مائة عشرة ومن نصيب الفريضة على نصفه وذلك خمسة فليصير الكل سبعة
 وعشرين فاطرح نصف الفريضة وذلك خمسة فسقط اسان وعشرون فنقسم العبد بين صاحب المحسب والورثة على اربعة عشر من اربعة
 الموصال ومائة عشرة للورثة فقد بقى الوصية تسعة فاسقام الثلث والثلثان وصار كل دين على اربعة عشر على اربعة عشر
 لكل واحد من الفريضة سبعمائة ونصف مائة على الباء وذلك مائة ونصف ولو كان العبد مائة واربعين فكل واحد
 من الفريضة ثمانين درهما فاعليه ولرجل مائة قسم العبد على مائة مائة لصاحب الثلث مائة عشرة ولصاحب الدين
 عليها اسان وعشرون مائة وخمسة لهم من جميع المال وعندهما قسم العبد على اربعة عشر من اربعة عشر فليصير الثلث للفريضة
 مائة مائة عشرة من ثمانية وسبعين من جميع المال اما نحو محسب مائة درهم على المنازعة ان يجعل كل دين على خمسة عشر فاحذر
 للمال الثلث والنصف فاقله خمسة عشر والفريضة ربع من ذلك اربعة وعشرون وصية اربعة اجلس مائة وصاحب الثلث يدعى خمسة
 نفوذ يدعى سبعة فمكون له بالمنازعة ثمانية من خمسة عشر سنوت فيه من اربعة مائة لكل واحد منها يدعى من ذلك خمسة
 فمكون منها نصفان لكل واحد اربعة فليصير للفريضة من سبعة ومن اربعة فصار له اربعة عشر ولصاحب الثلث اربعة وكذا ذكر المار
 العبد صار على خمسة عشر لصاحب الثلث ثمانية وخمسة فقد حصل من الدين ثمانية لهم من كل دين اربعة ومن العول خمسة
 فليصير له عشرة ولكل واحد من الفريضة اربعة عشر فمكون لهما اسان وعشرون ففقط اليه وليم عشرة فكل خمسة وثلثين
 سبعمائة الوصايا اجازت الورثة وان لم تجزها فاجل الثلث للمال فليذكر السهام لا يضر كل واحد حاله الا اجازت له حيا
 الثلث فاعط لكل واحد من الثلث المال ثم اعطيه حاله الا اجازت من جميع المال واذا صار الثلث المال على خمسة وثلثين صار
 الجميع مائة وخمسة لهم ثم اطرح نصف الفريضة وذلك اسان وعشرون سبعمائة وثمانية فاقسم المال لربعين من صاحب الثلث
 ومن الورثة على مائة وثمانية عشر لصاحب الثلث وسبعون للورثة واذا صار العبد ثمانية وثمانية عشر فصار كل
 دين على مائة وثمانية عشر فكل غريم اربعة عشر والباء وذلك اسان وسبعون واما نحو محسب مائة على العول ان يقرب
 كل غريم ثمانية عشر وصاحب الثلث ربع خمسة فليصير كل سهم عشرة فصار كل دين على سبعة عشر والعبد كذلك فصار
 كل مال واحد وخمسين لصاحب الثلث مائة وخمسة لآخر من سهم عشرة فاضرب اصل الفريضة ومواريه وخمسون في مائة وصار

المصاحف بجميع طبعاتها

ان ادى الموصال ملك المال عليه وتوفي ما على الاخر قسم العين والدين على ما به وعاشه عشر سهم لصاحب الربع
 قسم باقي عا مائه وانى عشر لصاحب ملك المال عشرون وما بقى فله ورثة وحكمه ان سهام الوصايا ثلثه وعشرون نصيب
 لجميع عشرون لصاحب الربع ثلثه كما وصفتنا فملك ملك المال ثلثه وعشرون وصار الجميع على تسعة وسبعين فخرج
 نصيب صاحب الجميع لانه استوفى ما عليه ولا يطرح نصيب صاحب الثلث لانه ادى جميع ما عليه فبقى تسعة وعشرون نصيب
 لملك لانه ادى جميع ما عليه فبقى تسعة وعشرون نصيب لصاحب الربع ثلثه والباقي للورثة فقد فرضنا الثلث على نصف ما فيها من الورثة
 ما لم يحكم عندنا فانه يجعل ملك المال على قدر وصاياهم ثلثه وثلثه ربع ملك فيصير كل سهم فاجعل الثلث على
 تسعة وصار الجميع على تسعة وعشرون ثم اطرح نصيب الموصال الذي بقى ثلثه وعشرون نصيب لصاحب الثلث اربعه ولصاحب
 ربع سهم بقى عا مائه عشرون للورثة وان خرج الدين كله قسم المال كله على تسعة وستين ثلثه لصاحب الربع وعشرون للوصاية
 عليه فيما ادى وعشرون لصاحب الثلث فما بقى ستة واربعون للورثة وعندنا بقى تسعة وستين ثلثه لصاحب الربع وعشرون
 لكل واحد من الغرعة اربعه ولصاحب الربع سهم وللورثة عا مائه عشرون ما يحكم عندنا ان سهم الوصايا حاله الاجان
 ثلثه وعشرون لكل واحد من الغرعة عشرون ولصاحب الربع ثلثه فاجعل الثلث على ثلثه وعشرون والكل على تسعة وستين
 يعطى للموصال ما عليه عشرون من الما يه الموداه احد او يعطى لصاحب الثلث سهمان من الموداه احد او اربعه من الموداه
 الا واربعه من الما يه العتق ولصاحب الربع ثلثه من الما يه العتق ولا حاجة الى الطرح ههنا لانه المال صار كله عينا وقد قسم
 له ربع كل على ثلثه وثانته وثلثه فاضعت الموصال ما لم يحكم عندنا ان جميع الوصايا باسمهم ثلثها فيجعل
 ثلث على تسعة والجميع سبعة وعشرون فلصاحب الجميع اربعه من الدين الموداه احد او لصاحب الربع ثلثه من الما يه العتق
 باقية المال تقسم على اثنين وعشرون سهما اربعه لصاحب الثلث وعاشه عشرون للورثة ولو تولى ما على صاحب الثلث وخرج ما على
 الموصال على تسعة وعشرين لصاحب الربع ثلثه من العين وللورثة عشرون من الما يه الموداه تسعة وستين واربعون للورثة
 يحكم ان يجعل ملك المال على ثلثه سبعة وسبعين سهم الوصايا لهما الاجان وذلك ثلثه وعشرون فصار الجميع على تسعة وستين فاطرح من
 ملك نصيب صاحب الثلث لا غير تسعة وعشرون وبقية التخرج على ما موداه ولو اوصى لرجل ملك العين ولو اوصى لرجل اربعه اربعه
 كانت الدين ولا غير على الما يه الاخرى داوود لكل غريم باعده قسم العين على تسعة ما به ستة واربعون اربعون نصيب
 لملك العين وما بقى للورثة لانه ادى تسعة وصايا ملك ثلثه وربع الثلث ونحو الثلث وثلث الثلث واقلها ثلثه
 من هذا الوصايا ستون فصار كل واحد سبعة اثمان من الدين فقد اجمع في جميع ونحوها الدين الذي فيه وصية بالربع
 قسم على المنازعة فصار الجميع يدى الكل وصاحب الربع يدى الربع وذلك قسم عشرون فكونت عا مائه اربعون نصيب
 الجميع باه ما زعم لانه نفرد بدعواه بقى ثلثه عشرون من ثلثه ثلثه ففصف سبعة ففصف سبعة ففصف سبعة ففصف سبعة ففصف سبعة
 فصار ما به وعشرون واذا صار هذا ما به وعشرون صار كل واحد دين وعشرين عا مائه وعشرون فصار نصيب صاحب الجميع
 بالضعف سبعة والملك صار ثلثه لكل واحد منها ففصف عشرون لصاحب الجميع ما به وعشرين سهم ولصاحب الربع ففصف عشرون
 قسم الدين الذي فيه وصية بالثلث فقد اجمع فيه وصية بالجميع ووصية بالثلث ولما تنازع لصاحب الثلث فما زاد على اربعه
 وعشرين من ما به وعشرون فكونت لصاحب الجميع بله ما زعم وذلك ستة وتسعون من اربعه وعشرون فكونت من ثلثه ثلثه
 في نصف سبعة لكل واحد اربعه عشر واما قسم العين لصاحب الثلث ثلثه وذلك اربعون وثلاثون لواء من احدى الوصايا
 لملك العين سوى صاحب الثلث لانه وصيه مقتد بالدين فبلغ سهام الوصايا ما به ثلثه وفيه ما به وعشرين نصيب صاحب الجميع
 الدين الذي فيه وصية بالربع وما به وعاشه للموصال بالدين الذي فيه وصية بالثلث واربعون نصيب لصاحب الثلث
 من العين الا ان وصية الموصال بالربع والثلث غير معتد به في الاحتقاق لانه لم يخرج من الدين الذي فيه وصية شي يمكنه
 ففصف وسفصف واذا اعتبرت ليطرح نصيب الموصال بجميع الدين واذا لم يعتد به ففصف ما في الاحتقاق فبلغ سهام الوصايا
 تسعة والاحتقاق ما بقى وثلثه وعشرين نصيب صاحب الثلث لانه ادى جميع ما عليه فبقى تسعة وعشرون نصيب
 لملك لانه ادى جميع ما عليه فبقى تسعة وعشرون نصيب لصاحب الربع ثلثه والباقي للورثة وان لم يحكم عندنا فاجعل

الموصال بالملت وستة للورثة وتحزم على نحو ما هو باب الوصية بالعق

وذلك ما بان وثلاثة عشر حتى ما بان واربعون فاقسم المائة العينية على ذلك الموصال بالثلث اربعون والباقي للورث
فان خرجت المائة الى اوص ربعها قسمت مع المائة العينة على ستماية وستة وسعين اربعون من ذلك لصاحب الثلث العينية
الربع خمسة عشر والموصال سلك المائة مائة وخمسة لاسهام الوصايا ما بان وثلثة وخمسون وقد انقسم اليه ايضا صاحب الربع
خمس عشر فصار ثمانون وثمانون وسين فاجعل ثلث المال على ذلك السهام وصاد الجميع ثمان مائة واربعين فاطرح نصيب
الذي لم يورث وفكك مائة وعاشة حتى ستماية وستة وسعون فاقسم المائة العينية على ذلك ولو خرج الدين كله قسم المال كله على ثمانية
واربعين سهما من ذلك اربعون لصاحب الثلث العينة وخمس عشر لصاحب ربع المائة الدين ولصاحب الثلث المائة مائة وخمسة
ولصاحب الخصى اربعة عشر ولصاحب الثلث المائة مائة وعاشة والباقي للورث عند ذلك لان سهام الوصايا في هذه الحالة ما بان
وعاشون لان انقسم اليه نصيب صاحب الخصى اربعة عشر واذا صار ثلث المال مائة وعاشة صار الجميع ثمان مائة واربعين وعاشون
ومحمد بنهما ان لم يخرج من الدين ثلثي قيمته العينية على ثلثها ثلث العينة عشرون من ذلك الباقي للورث وان خرجت المائة
الى اوص ربعها قسمت على اربع مائة وخمسة من ذلك عشرون لصاحب الثلث العينة وخمس عشر لصاحب ربع المائة الدين
وستون للدين ادى وما بقى للورث وان خرج الدين كله قسم المال كله على خسي مائة وسهم واحد عشرون لصاحب الثلث العينة
وخمس عشر لصاحب ربع المال الدين ومائة وعشرون للورث من ثمانية عشر لصاحب الخصى لان الخصى في هذه الوصايا يورث
فالقسم عند ما عا طرعه العول وموتوا سهام الوصايا اجمالا الاجابة مائة واربعون فاجعل ثلث المال على ثلثه واربعين
فصار الجميع اربع مائة وعشرون فاطرح نصيب الورثة في ذلك ثمانية وعشرون يبقى ثلثها فاجعل المائة الى اوص ربعها بقسم المال
الموداة الى المائة العينة فصار ثمانون بقسم المائتين على اربع مائة وخمسة لاسهام الوصايا قبل خروج دين هذه المائة مائة
وستون فكذا بعد الخروج فاطرح نصيب الموصال الخصى الدين وذلك الى عشر يبقى مائة وخمسة عشرون فاجعل ثلث المال على
وصار الجميع اربع مائة وخمسة وستين فاطرح نصيب الذي لم يورث وذلك ستون والباقي ستون ولصاحب ربع الدين خمس ولصاحب
ثلث العينة عشرون فان خرج الدين كله فبلغ سهام الوصايا مائة وسبعون فاقم كل سهم على الجواب في هذا مقسم ثلث المال
على قدر وصايتهم كما وصفنا ولو لم يورث من ثمانية عشر ولكنه اوصى لغيره فاعلمه ورجل سلكه ولا فرق بين الذي كله والخمس من ذلك
يشي قسم العينة على قدر الذي على خسي مائة وسعين لصاحب ثلث المال سبعون وعلى خركم من خسي مائة وخمسة عشر وعاشة عشر
وكرهم ان يجعل كل دين على اربعة عشر لاجل الثلث الربع واول خركم اربعة عشر وصاحب الجميع لورث دعوى عانة لانه لا نازعة
فما تكون له بلا نازعة من اربع مائة من المائتين فانه منازعة صاحب الثلث فقصه منها فانكسر بالنصف فاقصه
فصار كل دين على اربع مائة وعشرين لصاحب الجميع ستة عشر له منازعة اصدوسهم واحد من المنكسر الذي اضعفاه فصار له سبع
عشر ولصاحب الثلث سهم بقى سهم لورث منازعة الكفره فكان سهم ابله ثلث الكفره اصدوسهم فصار لثلاثة عشر لصاحب الجميع سهم عشر
الثلث ثلثة ولصاحب الربع اربع بقسم المائة العينة فاجعل على اربع وعشرون وان لم تكن المذكورة جارية ليعلم الى سلك كل ما جسي في
لصاحب الثلث ثلثة عاشة وقد حصل من الدين ستة فصار اربع عشر فبلغ سهام الوصايا خمسة وخمسون فاطرح نصيب
الموصال بالربع لانه وصية الدين ولم يخرج من الدين ما يمكنه فقصه واستغنى حتى اساءا وخمسون فبلغ سهام الوصايا اجمالا الباقي
انسان وخمسون فان لم يجدوا فاجعل ثلث المال على سهام الوصايا اجمالا الاجابة فصار جمع المال مائة وستة وخمسين فاطرح نصيب
الورثة وذلك عاشة وثلثين حتى مائة وعاشة عشر فاجعل المائة العينة على مائة وعاشة عشر اربعة عشر من ذلك لصاحب الثلث
المال مائة واربعين للورث ومحمد بن مائة وعاشة عشر مائة وعاشة عشر خمسة واهل لم يقع النكس ايضا الوصية لانه محمد بن يقع النكس
فما بقى للورث من مائة واربعين سهم بالخصى ان كان ورثه المستحق حتى نسين او حتى ابق فذكر بالخصى فمضت بقية حتى نسين او
فصار على مائة وسعين وان خرجت اجرة المائتين قسمت مع المائة العينة على سبع مائة وخمسة عشر للدين ادى خمس وسعون
ولصاحب الربع عشرة ولصاحب الثلث سبعون وما بقى للورث لان سهام الوصايا قبل خروج هذا الدين انسان وخمسون
وقد طرح نصف حق الموصال بالربع فكانت له من ذلك سهمان فزادها ستة عشر فصار اربع وعشرين فاجعل ثلث المال على
ذلك فصار الجميع مائة وستين فاطرح من ذلك نصيب الذي لم يورث لاجل ذلك ثمانية عشر حتى مائة واربعين فاقسم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وثانيه وعشرون درهما واربعه اشباع درهم واللبنت سبعه وخمسون درهما وجميع درهم والامراه اربعه عشر درهما وثمان
 وحرجه لاني ان العبد مكاتبات على وفاء فاقض المولى جميع العايد فبذل النعماء مال المولى ففعل ذلك على ثلثه لهم للعبد
 عليه بالوصيه وذلك سهم وتكون ذلك السهم مقسوما بين ورثته لانه مال العبد في حق الدين والوصيه فنقسم على ثمانه فانكر
 بالثمن فاقرب اصل الوصيه وذلك ثلثه ثمانه فصار اربعه وعشرين للمولى ستة عشر وللعبده ثمانه فنقسم بين ورثته للبت
 اربعه والامراه سهم بين ثلثه للمولى لانه عصبه من ثلثه مال استغاد المولى لم يستغاد الوصيه منه فنقسم وصيه العبد منه
 فكانت له سهم من ثلثه ماصار للعبده وموسم يكون مقسوما بين ورثته على ثمانه فيعود للمولى ثلثه امان فيعود
 عكرا وسهم الدور بطرح من ثلثه يقع واما بقى الدور من ثلثه المولى ثمانه فان الاربعه سهم فيطرح ثلثه لهم من حق
 المولى فيقسم ثلثه عشر بين حق العبد ثمانه فكانت حله ذلك احدى وعشرين ماصار للعبده وذلك ثمانه فيعود ثلثه
 منها للمولى بالمرثه فيصير له سهم عشر وقد نفذنا الوصيه ثمانه وثمانه من احدى وعشرين يكون ثلث المال وسبع ثلثه
 لانه سبع ثلثه سهم فيقسم ثلث ثمانه على ثلثه السهام فثلثه ثلثه وسبع ثلثه يكون ثمانه واربعه عشر درهما وتسعي درهم لان
 ثلث ثمانه وسبع مائه اربعه عشر وسعاد درهم لان سبع ثمانه وتعين اربعه وعشرين لان ثمانه درهما مائه درهما من كل درهم
 سبعه مائه ماصار للعبده بالوصيه نصف للبت وذلك سبعه وخمسون وسبع درهم والامراه ثمانه وذلك اربعه عشر درهما وسبع
 درهم والمولى ثلثه ثمانه وذلك امانا واربعون سهم اشباع م نصف ماعاد للمولى بالمرثه اما باقى له من العايد فيقسم
 كله ما بين ورثته وعشرين واربعه اشباع درهم واما حرج الوصيه وموان للمولى من ثمنه العبد مائه درهم وللعبده مائه
 وصيه ففعل ما به العبد على ثمانه للبت النصف اربعه والامراه سهم بين ثلثه للمولى فيكون ثلثه وموسم للعبده
 فنقسم بين ورثته وقد انكر بالثمن فاقرب اصل الوصيه وموان ثمانه ثمانه فيقسم اربعه وسبع فصار ثلث المال الذي
 موان نصيب العبد على اربعه وعشرين ثلثه المولى بالمرثه وذلك اربعه وعشرون فبذل مال استغاد المولى فنقسم منه الوصيه
 م سكرى بدور فبذلهم الدور وسبع ثلثه فيطرح على يد المولى ثلثه ثمانه عشر وقد نفذنا وصيه العبد ثمانه فصار
 كل واحد وعشرين ومصاصر ثلثه امان الثلث الذي هو للمولى بالمرثه على احدى وعشرين صار جميع المال على جميع الثمانه ثمانه
 وفي حق العبد ثمانه قدر سبعه وقد اعطناه مائه في الابتداء فصار له ثلث المال وسبع ثلثه كما حال الوصيه واما حرج
 وموان يوصى من العبد مائه درهم بالعايد سبق له مائه وصيه فنقسم بين ورثته على ثمانه للبت اربعه والامراه سهم بين
 ثلثه للمولى فبذل ماله السهم الدور فيطرح ذلك من المال العبد لان الدور يقع بسبعه فصار مال العبد على ثلثه ثمانه
 للعبده اعطناه بالدور لان ذلك قدر وصيه فكانت له سبع مائه درهم وذلك اربعه عشر وسعاد درهم وقد اجاب
 في الابتداء مائه فصار له بالوصيه مائه واربعه عشر وسعي درهم فحصل له بالوصيه ثلث المال وسبع ثلثه ماله
 على نحو ما مر ولو ترك من ماله وامراه ومولاه والمستهله حالها فتبى الثمانه على سبعه وعشرين للمولى من ذلك ثلثه واربعون
 سهم اشباعه ونعم مما بقى عمرائه واللبنت ستة عشر والامراه ثلثه وحرجه لاني ان جعل ثمانه على ثلثه لهم
 وصيه للعبده م يقسم سهم العبد بين ورثته على اربعه وعشرين حاجك الى الثلث والثلثين وقد انكر فاقرب ثلثه
 في اربعه وعشرين فصار انت وجميعين للعبده اربعه وعشرون للمولى ثمانه واربعون فحصل العبد ثلثه
 من ورثه للبت الثمانه ستة عشر والامراه سهم بين ثلثه للمولى ومن ثمنه سهم السهام الدائره لانه كلما نفذت
 الوصيه منها للعبده يعود للمولى ثلثه منها فيطرح ذلك من مال المولى فيحق للمولى ثلثه واربعين وحق العبد اربعه
 وعشرين فصار المال على سبعه وعشرين م صاير للعبده بالوصيه يعود الى المولى بالمرثه ثلثه فيقسم ذلك لاني كان
 مع سهام العايد فصار له ثمانه واربعين ثلثه واربعين سهمه ثمانه واما القهرج على اصلها ففعل
 فبذلنا ثمانه واما اعقب من ماله ثمانه فبذلنا ثمانه م اكتب العبد ثمانه مائه وثمانه وعشرون درهم وثمانه
 امان المولى ثمانه ثمانه رقبه العبد وثلثه ثمانه موزوم ففعل ذلك على ثلثه سهم للعبده فكانت بين سهمه ومولاه ثمانه

فانكسر النصف فاضعف فصار ستة صاير للعبد سمان فيعود نصفه وذكر سهم المولى بالميراث فصار
ثلاثة ورثة هم: وحيدان يكونان في الدرم اربعين والسهم الخامس هو الوار فاطرح من نصيبهم وذكر اربعة
فمنق لهم ثلثه وبق للعبد سمان فصار مال المولى الاخر على خمسة ثمان للعبد وذكر مائة واربعين
عليه من العايد ستون فاضاف المولى من تركه العبد سمان فيدرم مائة واربعين فيعود نصف
المولى بالمراث وذكر مائة وعشرون نصف لاسمين فصار مائة وعشرون فيكون ثلث مائة الميراث فصار
ربعمائة وعشرون وقد نفذنا الوصية نصف ذلك للعبد وذكر مائة واربعين فلتقام الثلث والثلثان
فاذا اخرجت من مائة عشرين ثلثا مائة مائة وعشرون دراهم وترك سائر المولى مائة واربعين
للعبد فهو حاصل وصية العبد مائة وثمانون وسبعون وكحركة على اصلها ان المولى يافد
الى درهم بلغة العايد مائة تركه العبد ستمائة فيكون من الثلث والمولى نصفان لكل واحد خمسة فيكون نصف للعبد
للعبد خمسة مائة والمولى يعطى السهم الرابع على ما بنا وعند محمد بن الحسن العشر وذكر درهما وقد اعطينا مائة درهم
في الاستاء فصار له مائة ودرم مائة والعبد مائة ودرم مائة والعبد مائة ودرم مائة والعبد مائة ودرم مائة
وذكر ذلك من تركه العبد ستمائة الفارغ من الدين اية عشر فيكون من درهم ومائة نصفان لكل واحد خمسة فيقسم
ما باقى المولى بالعايد وذكر مائة وعشرون فصار مائة واربعين وكحركة لاسمين ان المولى
يجمع تركه العبد بالعايد وذكر مائة وعشرون فيجعل ذلك على ثلثه سهم للعبد بالوصية وسمان للورثة ثم يعود سهم
العبد نصف الى المولى بالمراث وقد انكسر فاضعف فصار ستة سمان للعبد فيعود سهم المولى وموكم الدار
فاطرح من نصيب الورثة ستمائة لهم وبق من العبد سمان فصار مائة الاخر على خمسة لهم ثلثه للمولى
سمان للعبد ثم يعود سهم المولى بالميراث فيصير ثمانية ورثة المولى اربعين وقد نفذنا الوصية سمان
فاسعام الثلث والثلثان فيقسم مائة وعشرون على خمسة ثمان للعبد وذكر اربعين وعشرون ثم يعود نصف ما
للعبد الى المولى بالمراث وذكر اسنان واربعين فصار ثمانية ورثة مائة وسنت ضعف نفذنا الوصية
فصل ولو كان عجل مائة الى المولى فاطرح مائة وترك ثلثا مائة ومائة فليكون من ذلك مائة درهم بالعايد ومائة
بالمراث وكحركة لاسمين ومائة العبدات مكاتبان وفاضاخذ المولى من تركه من اخرى بق للعبد مائة فيكون
ميراثا للمولى والبق نصفان فيصير المولى خمسة فيقسم الى اربعة من العايد فصار مائة مائة وعشرين فيجعل ذلك
على ثلثه سهم وذكر سهم وصيته للعبد مائة السهم صاير مائة فانكسر بالنصف فاضعف اصل الوصية فصار ستة
فصار للعبد سمان يعود نصف الى المولى بالميراث فيصير خمسة السهم الخامس هو السهم الرابع فاطرح من ذلك السهم
من نصيب المولى فبق خمسة ثلثه وبق العبد سمان فصار مال المولى وذكر مائة وعشرون على خمسة ثمان للعبد
وذكر مائة فطرحا وصية العبد مائة وعشرون العام في مائة درهم وقد ادى من العايد مائة فبق من المولى
تركه العبد مائة ستمائة العبد مائة سمان والمولى نصفان وقد عاد الى المولى بالميراث مائة فصار مال المولى
مائة مائة بالعايد ومائة بالمراث وللعبد مائة بالوصية والثلث بالمراث واما كحركة على نحو ما ولو عجل مائة
فليكون من مائة الثلثا عشرون درهما بالعايد ومائة واربعين بالمراث وكحركة لاسمين ومائة فاضد
المولى بالعايد مائة على العبد ومائة بق مائة للعبد فيكون ميراثا للمولى والمولى نصفان لكل واحد مائة
فصار مال المولى مع العايد مائة فيجعل ذلك على ثلثه سهم للعبد بالوصية فيصير ميراثا للمولى والمولى نصفان
فانكسر بالنصف فاضعف فصار ستة للعبد سمان فيعود سهم المولى بالميراث وهو السهم الرابع فاطرح من ذلك
من نصيب المولى فبق من المولى ثلثه وبق العبد سمان فصار مال المولى وذكر مائة وعشرون على خمسة ثمان للعبد
وفا للعبد وذكر مائة مائة الوصية العبد مائة ثمان فليكون من العايد عشرين فاخذ المولى من تركه
العبد عشرين درهما ستمائة العبد مائة وعشرون فيكون من مائة نصفان فليكون للمولى مائة واربعين

لما اخذ من السمان وذكر عشرة فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية للميت في الثلث والثلثان وثلثا مائة
ولو عجز كل قسمة والمسلمة بالمال كانت وصية العبدتين في الثلث من الثلث مائة وسين وادبى من مائة وسين
نصفان فخرج على اصل المدة وادبى كونه ومائة العبدات والاربع مائة من السمان في صورة مكان كخرجها
في من الحاله سواء فقول السمان كل ما تركه العبد لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
فللمولى مائة وخمسون ثلثا في ثلث للعبد بالوصية وذكر سهم فقسم بين بنت ومولاه نصفان فانكسر النصف فاضاعف فصار
سنة للمولى اربع مائة وسين للعبد فكانت من الثلث والمولى نصفان سهم للمولى فصار له خمسة والسهم الخامس هو الاربع فخرج
ذلك من نصف المولى فبقى ثلث وصق العبد سهمين فصار للمولى عاشره من مائة وسين للعبد وذكر سهم فظهر للوصية
العبدتين مائة وسين وادبى من مائة وسين من نصيب ميراث العبد لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
سنتين درهمين على كل واحد من السمان وصار ذلك من مائة وسين على المولى لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
العبد وترك مائة وسين ومولاه مائة وسين فلو ورثه المولى من ذلك مائة وعشرون وثلثا مائة وسين وصية العبد
ما كان وستون وسعائة اربعون وخمسة على قولها لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
زياده مائة درهم على سمانه فصار له العبد سمانه فكانت ميراثا للميت ومولاه نصفان لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
فيصير المولى من نصيب ما عليه من الدين وذكر ما كان سق له مائة وخمسون فخرج السمان على السهم سهم للميت للعبد
بالوصية فكانت ميراثا للميت ومولاه نصفان فانكسر النصف فاضاعف فصار سهمين للعبد يعود منها سهمين
للمولى بالمراث فصار له خمسة فالسهم الخامس هو الاربع فخرج ذلك من نصيب فقسم ثلثه وصق العبد سهمين
فصار له المولى وذكر مائة وخمسون عاشره من مائة وسين للعبد وذكر سهم فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين
السعائة ما كان وادبى من مائة وسين فصار له مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين
على المولى ما كان وستون فبقي من الثلث مائة وسين من الثلث والمولى نصفان فبقي من نصيب
المولى ما عليه وذكر ما كان سق له مائة وعشرون بالارث فافرد من الثلث مائة وسين وثلثا مائة وسين
باب عتق العبد في المرض المبسوط ولو اعترف عبيد في مرضه ففقه كل واحد
بما له لا مال له عتق ما شاء احد ما ترك الف درهم كسرا بعد العتق ولا وارث له غير المولى سق المولى اربع مائة وسين
فكانت للمولى الف الف التي تركها الميت لانه قال العبد الف وثلثا الف مائة وسين ففقه المولى اربع مائة وسين
سحابة لما عتق العبد من مرضه وسحابة اكثر من ثلث مائة وسين والوصية من الثلث اذ لم يجز الورث ففقه المولى اربع مائة وسين
على ثلثه سهمين للعبد بالوصية سهمان انكسر فاضاعف فصار سهمين للمولى اربع مائة وسين للعبد سهمان لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
سهم فخرج نصف الميت وذكر سهم لانه لم ينفق مائة وسين للمولى فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين وذكر الف
وثلثا مائة وسين فخرج ذلك ما كان وستون فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين وان علمه السمان اربع مائة وسين فظهر ان الميت صار
ستون مائة وسين وعلمه من السمان اربع مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين وان علمه من السمان اربع مائة وسين
اربع مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين وان علمه من السمان اربع مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين
الف واربعون وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وبقى ثلث المولى الف واربعون فقد سقام الثلث والثلثان وثلثا مائة وسين
بما اهدى ما ترك مائة وسين ومولاه فاما ما كان للمولى بالسعائة وسق المولى مائة وسين وعشرين وخمسة على قولها لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
المتزوجة ولم يترك بنتا وكانت الميراث المتزوجة للمولى قال المولى الميراث المتزوجة وقسمه المولى وذكر ثلثا مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين
وقد اوصى بسحابة فاجعل مائة العبد ثلثه سهم للعبد انكسر سهمان بالنصف ضعفا فصار سهمين فصار له سهمان
سهما نصفان فخرج وصية الميت وذكر سهم لانه لم ينفق مائة وسين للمولى فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين
اربع مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين وان علمه من السمان اربع مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين
وقد ترك الميت مائة وسين وادبى من مائة وسين فصار له مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين

لميت لانه لم ينفق مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
وثلثا مائة وسين وادبى من مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
وستون فقد سقام الثلث والثلثان وثلثا مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
المولى منها بالسعائة مائة وسين وادبى من مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
سبع وعشرون ثلثا اذ اوصى العبد الميراث مائة وسين وادبى من مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
الميراث مائة وسين وادبى من مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
فبين درهمين على القيمة فبقي من الثلث مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
بميراث الميراث فكان على المولى والثلث نصفان نصيب المولى من ذلك مائة وعشرون لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
في مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين وان علمه من السمان اربع مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين
وغيره تركه العبد الميت وخمسة وعشرون ما بقي من الثلث مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
على ثلثه سهمين للعبد سهمين وقد انكسر سهمان بالنصف فاضاعف فصار سهمين للمولى اربع مائة وسين للعبد سهمان لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
لانه سهم الميت ما كان لسفاده العبد فظهر ميراثا للميت ومولاه نصفان فانكسر النصف
فضاعف فصار اربع عشر للميتا للعبد سهمين اربع مائة وسين فظهر ميراثا للميت ومولاه نصفان فانكسر النصف
فيصير الى مائة وسين فصار له سهمين فظهر ميراثا للميت ومولاه نصفان فانكسر النصف
بالوصية فخرج السهم الرابع من نصيب المولى فصار نصيبه سهمين وصية العبدتين مائة وسين فصار له مائة وسين
عشر مائة وسين للمولى سمانه على العبدتين واربع مائة وسين للعبدتين لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
المولى فيصير له ثمانية وقد نفذنا الوصية في مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
في مائة وسين وادبى من مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
الواحد من مائة وسين وادبى من مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
بني خمسة وعشرون من اربعة وعشرون يكون ثلثه درهم فاجعل كل درهم على اربعة عشر جزوا فخذ من كل درهم جزوا
فكون ثلثا اربعة من اربعة عشر جزوا من درهم فاجعل كل درهم على اربعة عشر جزوا فخذ من كل درهم جزوا
في درهم فخرج ثلثا اربعة من اربعة عشر جزوا من درهم فاجعل كل درهم على اربعة عشر جزوا فخذ من كل درهم جزوا
باب الهبة للاحق في المرض للسمار جبر وميراثا للاحق في المرض لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
فبا عا اياه الموصي به وهو ماله درهم ولم ينفق الميراثا الوصية فخرج السمان على السهم سهم للميت للعبد
من الموصي به ثلثا مائة وسين وادبى من مائة وسين فصار له مائة وسين وقد نفذنا الوصية في مائة وسين وادبى من مائة وسين
وكانت من الثلث مائة وسين فصار له مائة وسين قد انكسر السمان اربع مائة وسين فصار له مائة وسين
في مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين وان علمه من السمان اربع مائة وسين فظهر ان وصية العبدتين مائة وسين
ولت وماله على الواهب مائة وسين فصار له مائة وسين قد انكسر السمان اربع مائة وسين فصار له مائة وسين
بالواهب على درهم مائة وسين فصار له مائة وسين قد انكسر السمان اربع مائة وسين فصار له مائة وسين
فنفذ يقيم من الواهب الثلث لانه قاله عن الدين والوصية فكانت ميراثا للميت والمولى نصفان
الموصي به مائة وسين فصار له مائة وسين قد انكسر السمان اربع مائة وسين فصار له مائة وسين
لانه اعطى مائة وسين فصار له مائة وسين قد انكسر السمان اربع مائة وسين فصار له مائة وسين
الهبة من الاصل وعاد لما قد علم مائة وسين فصار له مائة وسين قد انكسر السمان اربع مائة وسين فصار له مائة وسين
مات قال ابو يوسف ان صدقة السيد في مائة وسين فصار له مائة وسين قد انكسر السمان اربع مائة وسين فصار له مائة وسين
لان اقران قد يظلم عوته وذكر الحسن بن زياد عن ابي الحسن في مائة وسين فصار له مائة وسين قد انكسر السمان اربع مائة وسين فصار له مائة وسين

اعتبر جميع مال الموصية القسم وطرح السهم الدار من جميع ماله الدار ورفع سببها ووضعت فانه لو مالها ووضعت
لبيع الدار وكان دور يقع من جميع السهم الدار طرح من حيث يقع ولو كان عتبر المال المستحق للزوج بالبركة
فانه لو لم يرث من شيئا كان عليها دين مستوف محقق ماله لبيع الدار وهو عتبر في القسم المال الموصى به وطرح السهم
الدار من المال المستفاد بالوصية لان الدار يقع من ذلك فانه لو لم يستفد شيئا بالوصية بان كان على الزوج دين مستوف
لبيع الدار والجميع ماله او ربح لان الوصية للمرأة والميراث للزوج من وصيتها انما يقع ويولد من مال الزوج لانه بانها
كانت العلم من ماله كان طرح السهم الدار من نصيب اولادها على اصول احد ماله عليه الزوج لانه انما هو وصية والماله
عليه لانه وصية للجنس والماله عليه منه كله واحده من الزوجين لصاحب **فصل** واذا وصيت للمرأة في وصية فانه يرد
لها ما لم يرد من ماله ماله على ما ورثت من الماله لاورث الزوج ستين سبعين السهم
جائز في اربعين للزوج من ذلك عشرون وعصبتها عشرون لانها لما ماتت قبل موت الزوج صار شراحيص
ولم يبق وارث وقت موت شخصت السهم لها ولم يطل عوتها وان كانت السهم المفقود وصية والوصية يطل عوتها لوصيها
قبل موت الموصي لانها من نصيبه حقيقة حتى ملكها الموصي لم يزل الحال الوصية حكما حتى تستفد من الثلث في السهم لانه يطل عوت
الموصي لم قبل موت الواسي بعد طاعت بالقص وانما عتبارها الوصية تستفد من الثلث على ما يشي فلا يجوز ابطال
ما ذكر بعد صحيحا من حكم الميراث وهو ان جميع مال الزوج المالم الموصوب يجعل على الثلث السهم لما جازى الثلث لاجل الوصية
للزوجة وذلك سهم وثمان للزوج مات المرأة عن سهم فكانت ميراثا من زوجها وعصبتها نصفان وقد انكسر بالنصف فمقتضى
فصار سهم فصار للزوج اربع ولها سهمان فيعود لهما الزوج سهم بالميراث من هذا هو السهم الدار فطرح من نصيب الزوج
فكان نصيبه اربع فقط له الثلث ولها سهمان فصار جميع مال الزوج على خمسة ثلثا له وثلثا لزوجته لهما بالوصية للزوج
ثلثا اقساما يكون ميعود لا الزوج نصف حصتها بالميراث فصار للزوج ثمانين وعصبتها عشرون واما كخرج المفقود من مال
الزوج ما ورث من اجمع ما وصيت لهما لان من ماله من ماله من ماله فصار لهما بالبركة عشرون قبل موت الزوج فعصبتها بالوصية لزوج
م مات الزوج وارثا اعتبر بالدار ورث منها الجميع الموصي فكلنا هذا وقد ورث الزوج من ثمان عشرون وبلغ درهم ثمان
ملك الماله الثلث وثلثون وثلث فمكون للزوج نصفه وذلك ست عشرون وثلث ثم لهما خمس عشرة عشرون بعد طرح السهم الدار
لزوجته الذي يثبت او ذلك ستة دراهم وبلغ نعم لاما اعطسنا لهما الا بدوا وذلك لثلث وثلثون وثلث فصار لهما اربعون
م يرث الزوج من ثمان عشرون فيصير لورث الزوج ثمان واما كخرج ميراثا لهما لثلث لهما وذلك لثلث وثلثون وثلث فجعل
ذلك المال على سهمين حاجتك في النصف سهم للزوج بالميراث فكانت لهما الثلث في ذلك السهم بالوصية فانكسر بالثلث
فاصل الوصية وذلك سهمان لثلث فصار سهم لطلح السهم الدار من جميع السهام فصار خمسة فلما في الثلث وثلثين
وثلثون وثلث ستة دراهم وبلغ نعم لاما اعطسنا لهما الا بدوا وذلك لثلث وثلثون وثلث فصار لهما اربعون وثلثون
ثمان ولو كان ماله اقل من السهم بجائز فانه يرد الى ورثه الزوج عشرون درهما سلطان السهم واربعون درهما
بالميراث وكحكم اهل الزوج ماله درهم فلما جميع مال الزوج بعد طرح السهم الدار وذلك ثمان دراهم واربعون درهما
وعشرين على وجه الزوج م يعود الى الزوج نصف فصار لهما الميراث سهمان واربعون لهما ميراث وعشرين فصار لهما
وستين مية وعشرون سلطان السهم واربعون بالميراث وكحكم ما ذكرنا ولو كان له مية ومخون اقل من ثمان السهم
كلما ورجع اليهم منها مخون درهما بالميراث وكحكم اهل الزوج ماله ثمان مائة ومخون في المرأة بالوصية فكل ذلك بعد طرح
السهم الدار وذلك مية م يعود الى الزوج نصفها بالميراث وذلك خمسة فصار للزوج ثمانين وقد فسدنا الوصية فانه
فقسام الثلث على الثلثان ولو كان للمرأة مية درهم وذلك ثمان للزوج سوي ما وصيت الميراث بجائز السهم
في سبعة وكحكم اهل الزوج يوم القيمة مية ومخون الماله الموصوب ومخون ميراثا لهما فجعل ذلك على الثلث للمرأة م

في المرأة سهمان فصار مال الزوج على خمسة فلما غناه وذكركت وتولد اربعين الى الزوج فصار ثلث يد الزوج فصار
م يعود نصف فصار لها بالوصية الى الزوج وذلك لثلاثة فصار للزوج ثلثه وعشرين وقد نفذنا الوصية في
ستين فاستقام الثلث والثلثان ولو كان على احد مما دين قضى دينه ولا م ما فضل سفد التبرع بثلثه سانه وثلثه
في مرضه ما به المال له غير ما وعليه من محسوب ما بنت المرأة قبل اخذ ربها الدين عيسى وجازت وصته ثلث عشرين
يعود نصف الى الزوج بالميراث فكيف لورث الزوج اربعون ولورثها عشرين لان الوصية سفد من المال الفارغ
ربا الدين ومحسوب حرمها من مال الزوج مغول بالدين فيجعل كالميراث وتعتبر ما الفارغ محسوب حرمها وقد
اوصى بذلك كله سفد الوصية من الثلث ولها غنا محسوب بعد طرح السهم الذي اربع على ما سنا وذكركت عسرون
فلما عسرون بالوصية ولورثت ثلث على وثلث الزوج م يعود نصف ما صاوتها بالوصية الى الزوج بالميراث وذكركت
عشر فصار له اربعون وقد نفذنا الوصية في عشرين ولو وهب لها عشرين درهما فكان عليها دين عشرة كانت
وصتها بالثلث حرمها وتحركها مال الزوج خمسة سبعون لان دين المرأة نصف على الزوج لان قدر ما يوصيه للمرأة
بالوصية كان ملكا للزوج ويعود الى ملكه بالميراث فصار كالعالم في ملكه كما اذا اقرضنا النصف جعله للعالم في ملكه
ما عاد اليه مثله فكذلك هنا ونصف الدين من ذلك المال فكان نصف الدين على الزوج معنى واعتبارا وذكركت خمسة
والغول بالدين كالميراث في حق سفد الوصية فبق مال الزوج خمسة سبعون فيجعل ذلك على ثلثه لهم ثم يما يعود
نصف الى الزوج بالميراث فانكر فاضعف فصار سهمان للمرأة واربع للزوج م يعود سهم من سهمان للمرأة الى الزوج
بالميراث فيصير سهمان السهم الخامس هو السهم الذي اربع فاطح من نصف الزوج فصار له على خمسة لهم سهمان للمرأة وذكركت
ثلثه يعني ذلك ثلثا على سبعة عسرون فارجع عن الدين والوصية فنقوم نصف ذلك الى الزوج بالميراث وذكركت عشر
فصار له سون ولو وصي لها مائة وعلمنا عشر دراهم والثلث على ثلثها فلما غناه وثلثه في حركه على نحو ما ذكرناه
مسألة ولو وصي لها مائة درهم واوجه لرجل ثلث ما قسمت المائة على اربعة عشر سهمان للمرأة وسهمان للموصال
وسهم لورث الزوج في قولنا ٢٢ م يرث الزوج منها سهمان فصار لورثه ثلثه سهمان وعلى قولنا ثلثه سهمان على اربعة وعشرين
لها سهمان للموصال سهمان م يرث منها ثلثه الى الزوج بالارث في حركه لا ٢٢ وموانه اجمع على مال الزوج وصتان وصية
للزوجة بالجمع ووصية للموصال بالثلث والميراث لورثه فيجعل ثلث المال سهمان نصفان لان عند الموصال باكره من الثلث
لا يبرهن الثلث بالثلث فصار كانه اوصى لكل واحد منهما بالثلث فقام على قولنا لا على سبيل الترتيب للزوجة والوصية
على الميراث لان حق كل واحد منهما سابع في كل الركة فاجعل ثلث المال على سهمين من الحاصل الى النصف فصار بالجمع على سهم
اربع لورث الزوج وسهمان للموصال لكل واحد سهم م سهم المرأة يعود نصف الى الزوج بالميراث فانكر النصف فاضعف
اصل الوصية فصار ثلث لورث الزوج عاشر والموصالها اربعة سهمان للمرأة م يعود سهم الى الزوج بالميراث منها
فيصير لورث الزوج سهمان السهم التاسع هو الوالد فخرج من ثلث الزوج فصار سهمان سبعة وثلاثون للموصالها
غاربع كما كان فصار مال الزوج في الزوجة على اربعة عشر م يعود عشر في مال المرأة الى الزوج بالميراث فيصير لورث الزوج ثمانية
ونفذنا الوصية في اربعة وثلاثون للموصال بالثلث سهمان واما حركهما ان م اصلهما ان الموصال
بالجمع ليرث بالثلث جمع سهم والموصال بالثلث ليرث بالثلث فصار للمرأة بثلثهما الا جئنا سهم فصار الثلث على اربعة
فصار بالجمع على ثلث لورث الزوج عاشر والموصالها اربعة سهمان للمرأة م يترك ثلثه اربعة ومثله لهم وللوصية اربعة سهم
م يعود نصف نصيب المرأة الى الزوج بالميراث ومثولهم ونصف انكر النصف فاضعف فصار اربعة وعشرين لورثه
الزوج ستة عشر للموصالها ثمانية للمرأة من ذلك سهم وللوصية سهمان فقامت المرأة على سهم فنقوم نصف الى الزوج
بالميراث ومثولهم ثلث الثلث مال اسفاده الزوج لم ينفذ منه منه الوصية فيصير من ثلث الموصالها ودين ودين

السلم في المذهب

[illegible]

في البيع يحتمل الفسخ ما دام المعقود عليه قائما وذا لم يمتدح السليم لا يحتمل الفسخ لانه لا يمكن ان يجعل سعة مستقبله لان الاستبدال بالبيع
قد اقصى المحذور ولو سلم عشرة من درهمين او كسباوى عشرون في مرضه وله على الثلث ديون فلم يخرج في بعض القاصح السليم
او اعطى الكرو ودرهمين على المال ثم خرج الدين جاز وذكروا لم يرد على المسلم اليه شيئا الا ان خرج الدين قبل ان يحصى فان خرج
مقدارا خرج المحاباة من الملك سلم المحاباة لانه الحيااة عتق لانه ما له العتق عشرة ودرهما والدين لا بعد ما لم يمتدح
ما لم يقتض لانه قد لا يخرج فكذلك ثلث ما لم يمتدح وبلغ فصول المحاباة بقدر ذلك ويخرج الفسخ والمخاض لانه السليم لا يخرج
الفسخ وقد تغير على المسلم الكرو وعقد فسخ فاذا ان المسلم اليه الفسخ وبعض القاصح السليم فانه لا ينقص بالنقص
بعد ذلك فان زال السبب المطلق للمعقود وسوعدم خروج المحاباة من ثلث ما له لان القضاء بالنقص لا يحتمل البطلان كالوفى
بفسخ البيع سبب العيب فان زال العيب لانه لا يعود البيع وان زال المطلق للفسخ وسوالعيب فكذلك اذا وان خرج الدين قبل
القصاص مقدار ما خرج المحاباة من الملك سلم المحاباة لانه الدين بالقصاص ما رخصنا بغيره ما لم يمتدح الفسخ واذ السليم
لا يخرج عتق درهمين في كسباوى اربعين وانفق على المال ثم يمتدح المال لم يخرج الكرو في السلم بالخيار ان شاء انقص
السليم ورجع على الورثة بدرهمين وان شاء اخذ الكرو واعطى عشرون درهما لانه يمتدح عليه شرط عقده فانه رضى به السلم بجميع
الكرو بعشرون درهما والانه لا سلم الجميع بعشرون وعقد ما يحتمل الفسخ فسخه فانه مضى في السلم احد جميع الكرو ودرهمين
لانه السلم اليه جازاه بقدر ثلثه فانه باع ما يباوى اربعين بعشرون والمحاباة اكثر من ثلثه فصفى الوصية من الملك بجميع
ما لم يمتدح الدين بثلثين لانه عتق من الكرو عشرون بالفسخ التي استملكها المسلم اليه فاشغور بالدين لا بعد ما لم يمتدح
الدين مقدم على الوصية والفارغ من الدين وقد ثلثه فكونه عتق بالوصية ودرهمين على الورثة هكذا ذكر المحاكم
في محققه وذكر الفقيه ابو بكر البلخي في وجوبه للكتب ان من اختار المخرج باخذ النصف الكرو وترك النصف لانه يكون
لرب السلم نصف الكرو فتمت عشرون عشرون منها عتق وسو على المال وعشرون عوض المحاباة ومو بثلث ما لم يمتدح
والصحيح ما ذكره المحاكم لانه هذا بعض الكرو على ورثة المسلم اليه بقدر ضلعه وهذا لا يجوز كما في العبد والفقير الواحد
فان كان على الميت دين محط تركه لم يجز المحاباة وخاص الغواير على المال في التركة لانه المحاباة في المرض وصية في الوصية
سعتق بثلث المال الفارغ من الدين ولم يوجد ولو سلم للمرضى عتق في كرتة ما لم يقتض رأس المال وانفق ما لم
وقد اوصى بثلث ما له ان شاء رب السلم بقسط السلم واحد درهمين وكرو للآخر وصية وان شاء اخذ الكرو اعطى الورثة ثلثي
درهما ولا في اصل الوصية في كرتة ودرهمين وعند من اصابه في الملك يضرب فيه السلم تسعين واصل الوصية
بثلثه وسو على المال فكون بثلث المال سماعا على اربعة فاضد السلم الكرو بودى سهم وسدين ودرهما ونصف من تسعين ونصف
ربع الملك لصاحب الوصية وكركم ان عندنا درهم المحاباة اولى من الوصية ومال المستكر فتمت ما به الا ان عشرون منها مشغور
بالدين فسخ ما له الفارغ من الدين سكون وقد جازي نجمع ذلك فكون لم يمتدح ذلك وسو بثلثه ودرهمين فتمت ما به الا ان عشرون منها مشغور
ولانه الموصل لانه لم يمتدح من الملك في حق صاحب المحاباة وعند من اصابه المحاباة والوصية سوت فتمت بثلث المال الفارغ من الدين
السلم والوصية على اربعة لانه الوصية بالمحاباة وصية بجميع ما له وذلك سعون والوصية الاخرى بثلث وذلك بثلثين فتمت
الملك على سبيل العول عند من اصابه اربعة بثلث اربعة لاصحاب المحاباة وذلك انسان وعشرون ونصف واربعة لاصحاب الاخر
وذلك سبعم ونصف فيعطى رب السلم سبعم وستون ونصف سنون للورثة وسبعم ونصف للموصي واذ كان للمرضى على
رجلين كرتة سبعاوى بثلثين ما له فتم عشرون واولها ما تمت واحد منها عتق قبل ان يضرده فتمت اعشار بثلثين
المالك وذلك درهم ونصف فاد سماعا عشر ونصف الكرو وذلك سبعاوى وعشرون ونصف فاقدم الغالب جازي لانه ما له
لها نصف الكرو فزوى القادم نصف على المال خمسة درهمين ونصف وربع الكرو فتم سبعم درهم ونصف ودرهمين
على الحاضر من الطعام الذي اخذ ودرهمين من عشرون ونصف فاقدم من سبعم درهمين على المال وكركم ان جميع ما له بثلثين
وثلثه عشر فكون الملك سبعا نصفان لانه على ما لم يمتدح عشرون ما اقاله ما سلم وانه اكثر من الملك فصول المحاباة بقدر
الملك وذلك عشر فصول الملك على سبعمين فجميع على سبعمين للعقاب فيطرح نصفه لانه مستوفى وصية في فسخ المحاباة

[illegible]

في سهم وصق الموصال في سهم وصار العبد في الخرج على سهمين ثم للموصول ثم دفع سهم بالحناء فيصير يدور ثم
الواصب عند كامل نصف الحنائه ونصف لقضا الدية وقد دفنا الوصية في سهم للموصي عبدا ونصف عبدا وان افترق
الغدا صار مال الميت الذي له في مقام الثلث والثلثان وصار مال الميت من نصف العتق والاعتبار في عشر
الناف وفيه العبد في الالف فيكون كله ستة عشر وقد وهب العبد كله فصاح الاربعة بلثة طامه او قال للموصي
افد سهمك عتقه وعتق بلثته وذكر سهم وبلغ سهم بالاذن في الدية فيصير في الواصب في سهم وبلغ سهم سهم والثلثان
مال المقتاد الواصب فهو الدار فيطرح من نصيب ورثة الواصب نصيبهم سهمان في حصة من سهمها وبلغ سهم
سقى لهم بلثته سهم وصق الموصال في سهم فصار السهم الكامل بلثة فصار العبد كله على اربعة ربع لورثة الواصب بلثته
اربعة للموصول ولو اعققت ومولا يعلم وقمة ستة الالف كان عليه قمتان له بلثة في كل كلمة يودى له الالف وقمة
بلثته قمتان للميت قمتان قمة سبعة عشر على رده باعثة واذا عجز عن رده باعثة عجز عن اداء المثل كما
صحي قمة فاذا عجز عن الرد بضعه اولى وقمة الحنائه لانه صار ضامنا بالثقة في العبد المجني عليه باعثة وقمة بلثته
قمة بلثته بالوصية وذكر بلثته قمة واحدة فلم يدم بالوصية بلثته قمة العبد ورد على ورثته الواصب قمتان بلثته قمة واربعة
ومويعلم كان ضامنا للدية وقمة بلثته قمة بلثته في كل كلمة يودى له الالف في كل كلمة يودى له الالف في كل كلمة يودى له الالف
فاعتقه ولو يعلم كان مال الميت الدية والقمة بلثته في كل كلمة يودى له الالف في كل كلمة يودى له الالف في كل كلمة يودى له الالف
قمة عشر الالف او اكثر فاعتقه ومويعلم صحي بلثته الدية وبلغ القمة وان كان لا يعلم رغبنا عنه لئلا عشر دراهم
من بلثته الدية لان مال الميت عشر الالف العاشر فله ثلثا ذلك فاذا كان مفضضا بعشر سقني من ذلك بلثته عشر نصيب
الورثة ولو ان العبد والموصول لم يلا جميعا لواصل خطارت الاربعة وبعثي الموصول لم يصف الدية لان الاربعة المقتد
في مرض الموت وصلة الوصية للقائد فثلث الاربعة في جميع العبد وعاد العبد الى ورثة الواصب ويدرر جابه العبد لان العبد
عاد الا قدم ملك الواصب فصار نصف الواصب بالحنائه الموصول لم وصفي نصف الدية ولو وصفت نصفه عتق قمتان
ثم الالف وقص الموصول لم وصيه من افرق قبل العبد الواهب الاول فان اضرار الموصول له المائة دفعها الحنائه صحي
الموصول لم الاول بلثته قمة لورثة الواصب ولو فداء لم يوفعوا عليه شي لان من اختار الغدا صار مال الواصب
الاول خمس عشر الالف الدية عشر الالف قمة العبد خمس الالف في العبد كرج من بلثته بلثة قمتان الاربعة في جميع العبد فان اضرار
الدفع صار مال الواصب عبدا وقمة عبدا لان الموصول لم الاول نصحي قمة العبد للموصول الاول لانه بالاربعة في الالف
عجز عن رد العبد فله رده وقمة فصار مال الميت قمتان فيكون للموصول لم الاول بلثته قمة واحدة وورد بلثته
العبد لورثة الواصب وقد دفع اليهم العبد فصار للورثة عبدا وبلثته قمة وقد دفنا الوصية في سهم للموصي عبدا وبلغ سهم العبد في مقام
الثلث والثلثان ولو كانت قمتان في عشر الالف الواهبان مريضان مصل العبد الواهب المائة وكانت الواصب الاول
من وصيته للموصول لاني سبع العبد وردت في سهم الالف الواهب الثاني مائة وورثه الواهب الاول
من هذه الستة اربعمائة وبلغت سبع مائة للموصول لاني اذ دفع ذلك البيع اواخذ سبع الدية وحركه وسوان
كعمل العبد على سهم لهم فاجبك في الثلث في الثلث فان الاربعة الاولى كوز في ثلث العبد والاربعة الثانية كوز
في ثلثه واهل حصة له بلثته وبلغت ثلثه بلثته للموصول لم الاول سهم من ذلك للموصول لم المائة وورد بلثته
الموصول الثاني الغدا فعدي هذا السهم بلثته سهم فيصير في ورثة الموصول لم الاول سهمان وبلغ سهم وبيد الاربعة
في يد سهم سهمان ضعف ما دفنا الوصية في ثلثي سهم مولا العبد فاطح بلثته سهم من نصيب ورثة الموصول لم الاول
نصف حقه في سهم وبلغت في الموصول لم الثاني سهم فصار لثلث العبد على سهمين وبلغت في ذلك السهم بالثلث في كل
سهمين وبلغت في كل مائة في الموصول لم الاول اربعة والموصول لم الثاني بلثة فصار له بلثة لبيع الثلث وذكر سبع
العبد في اربعة العبد الاربعة للموصول لم الثاني سبع العبد في ثلثه لبيع في رده في ذلك لورثة الموصول لم الاول
ويدرر ضامنا لبيع لانه ضامنا للموكل على ما ذكره كما لانه كان مملوكا للموصول لم الاول وبيد امكان العادة

[illegible]

[illegible]

الورثة فسحق لهم ثلثه وتبقى حق الموصوب لهما في سبعة عشر فصار مال الواهب في الآخر على غنم ونصف فانكسر نصف
 فاضيف فصار احد عشر فجعل ماله وذلك غنم وعشرون الفا على احد عشر سبعة الموصوب لهما اربع مائة احد عشر كل واحد
 سبعة مائة فاضرب احد عشر في غنم وعشرين في مائة فست مائة وسبعين فاجز الوارد منه غنم وعشرون فله الموصوب لهما مائة
 والورثة مائة وثمانون ثم نفدي مائة الف بالمثل نصف حصته وذلك غنم وعشرون فصار للورثة مائة وقد نفدنا
 الوصية مائة وثمانون مائة احد عشر جزوا من غنم وعشرين الفا غنم احد عشر جزوا من غنم وعشرين الفا لانكسر ثلث عشرون
 في احد عشر مائة وعشرين كل جزو من غنم ثمان مائة تكون غنم مائة وعشرون فصار احد عشر جزوا من غنم وعشرين الفا لانكسر ثلث عشرون
 جزوا من غنم وعشرين مائة وعشرون مائة احد عشر جزوا من غنم ثمان مائة تكون غنم مائة وعشرون فصار احد عشر جزوا من غنم وعشرين الفا لانكسر ثلث عشرون
 جزوا من غنم وعشرين مائة وعشرون مائة احد عشر جزوا من غنم ثمان مائة تكون غنم مائة وعشرون فصار احد عشر جزوا من غنم وعشرين الفا لانكسر ثلث عشرون

الورثة فموجب ان يكون في ارباعهم الخامس مواليرافا لهم من نصيب الورثة سقى لهم ثلثه وبقى حق الموصوب
 في سهمين فصار العبد والاخر على علم فعلم ان الميراث جاز في ثلثه وطلعت ثلثه اقسام الموصوب لم يدفع احد من الميراث
 العاغة فيصير بد الورثة اربع وقد نفذنا الوصية في قسم ارباع اقسام الورثة لقسم على عشرة سهام على العاغة وسبع
 لغير العاغة لان حق العاغة نصف قيمه العبد لان الميراث حق غير العاغة نصف قيمه العبد وعلى عبد الجنابة
 ما لم ينف عن الجنابة فاجعل كل نصف من قيمه العبد قسمين وعلى جميع العبد سمان فوق غير العاغة سبع وحق العاغة في ثلثه
 العاغة التي على عشرة مخم غير العاغة سبع فاذا صار ارباع الخامس على اربعة عشر اقسام العبد الكامل على خمسة عشر غناه للموصوب وذكر
 من بقي سهم الورثة لم يدفع الموصوب اذ علم ذلك ثلثه لا غير العاغة فصار بد الورثة اربعة عشر وقد نفذنا الوصية مرة فاستقام
 الثلث والثلثان واه اختار الغداء فان نصف الدية وسلم العبد بالهبة لان نصف العبد طهر عن الجنابة بالعفو وبقى نصف
 الباقي مفعولا نصف الدية فمقدّم نصف الدية واذا اختار الغداء صار الثلث ستة الاف ونصف الدية خمسة الاف وعبد
 الن والابن على اربعة عشر من ثلثه فحازت الهبة في جميع العبد فاعطينا للورثة خمس اضعاف ثلثان مستقيما بقسم نصف الدية
 من الابن على اربعة عشر من ثلثه والباقي لغير العاغة لان حق العاغة نصف قيمه العبد وذكر في ما دفع في الباقي
 في نصف قيمه العبد وذكر في ما دفع في نصف الدية خمس الاف سب الجنابة فاجعل كل خمسين سهام فصار نصيب الباقي اربعة عشر
 سهام وحق العاغة وذكر في ما دفع في واحد اقساما فحازت في الثلث خمسة الاف وعشر من ثلثه واحد عشر لثلاثه لثلاثه
 وكانت خمسة اكرهه ذلك لما عثر الاف حكم الدفع انه رد ثلثه اقسامه نصف الدية وخمس الجنابة على ما ذكرنا واما الغداء
 فان كانت قيمة مائة ونحو ربع الدية فداء نصف الدية وبضارب الاسان فيه ربع العاغة نصف قيمه العبد والاخر نصف الدية
 ونصف قيمه العبد لان العبد يخرج من ثلثه اذ اكانت قيمه الفان وعلى ما اقل واه كانت قيمة ثلث الاف زاد ربع العبد
 وقد ابلغه ارباع ثلثه ارباع نصف الدية واقسم الانسان ربع العبد وثلثه ارباع نصف الدية نصف العاغة فان نصف
 قيمه العبد والباقي نصف قيمه العبد وثلثه ارباع نصف الدية لان ربع العبد خمس الاف ونصف الدية سمان ونصف
 في جميع مال الموصوب عاينه الاف بخمسة ثلث الاف ونصف الدية خمس الاف والعبد يخرج من ثلثه اذ فاجعل العبد
 ستة الاف محتاج للاصالة ثلث وثلثه نصف واقل في ثلثه فحازت الهبة في سهمين وطلعت غاربعه فذا صارت
 قيمه العبد من ثلثه الاف على ستة صارت الدية وبع عشر الاف عسرون سهام بقوى الموصوب له احد السهمين
 وسدس العبد سدس الدية وذلك ثلثه سهم فصار بد الورثة سبع وثلثه بجبا يكون في ارباعهم اربعة
 وثلثه وثلث مواليرافا لهم من اصل قيمهم من اربع سقى لهم ثلثهم والموصوب له سهام فصار كله سمان وبلغ
 انكس بالثلث فاقرب سهمين وبلغ في ثلثه فصار عاينه فصار للموصوب ثلثه وثلثه سهمان وثلثه سهمان وثلثه
 ارباع فعلم ان الهبة جازت في ثلثه ارباع العبد وطلعت في ربعه فمقدّم ربع العبد فمقتضا للهبة وقيمة تسعين وخمسون
 من ثلثه نصف ما جازت الهبة فيه لثلاثه وذلك ثلثه اقسام العبد سبعة ارباع نصف الدية وذكر ثلثه الاف
 وتسعين وخمسون فكان لهم ربع العبد وقيمة تسعين وخمسون فكانت ثلثه ارباع الاف وخمسين ما به وقد هوذا
 الهبة في ثلثه ارباع العبد وقيمة تسعين وخمسون فاستقام الثلث والثلثان ما فصل للورثة بقسم
 بين الابن على سبع وعشرين سهما بقرب العاغة في نصف قيمه العبد لان حقها غير ذلك الاف وعلى ما به
 والباقي نصف قيمه العبد وذكر في ما دفع في نصف الدية وثلثه ارباع نصف الدية وذكر ثلثه الاف وسبع
 وخمسون فاجعل كل مائة وخمسين سهام فحازت الباقي اربعة عشر اقسام العبد الكامل على خمسة عشر غناه للموصوب وذكر
 سهم وعشرين واه شئت اقم من ثلثه الاف سمان على الثلث لان سمانا موافقة بالثلث فاقسم من نصيب العاغة
 على الثلث في ذلك سمان ومن نصيب الباقي على الثلث في ذلك سبع فكانت حصة ذلك تسعة فبقسم ارباع الاف وخمسين
 على تسعة ولو وصية عدا فمقتضا الف من قبل العبد الواهب فطاوله ولان فعا عنه رد نصف العبد فصار له
 نصفه لان جعل العبد على ثلثه حازت الهبة في سهم فدفن الموصوب له سمان الجنابة فيصير بد الورثة ثلثه اقسامهم وبقا يكون

[illegible]

في ايدى سهران فالسهم الثالث هو الواو فيخرج من نفسه الورثة فسق لهم سهم والموصى له سهم ثم يدفع سهمه بالجار
فصار لهم سهمان فصاروا المثلثة الاخرين عبيد ونصف عبد كما واعتبار الان ما اختلف بالعفو من نصف كانها فضايس
لمثلها لان الاثلاث في المال فضل له حكما كالمشرك اذا اختلف المبيع صار فليضا فكذا هذا فحصل لهما عبيد والموصى نصف
عبد فيتم لم يعفو كان يدفع العبد كله نصف نصف للمهية ونصفه بالجنابة فاذا عفا عنه لم ينصف نصف للمهية بل ينصف
بالعفو ولو كان قد عفا عنه لم ينصف العبد لانه العفو عن الفضل حازن عن الكل في المرحى لانه ليس بالحق والورثة لا يتقضى
بما ليس بالحق فاذا جاز العفو ظهر العبد عن الجنابة فبقى عبد غرضي محض للمهية في ملكه وبطلت له ملكه ولو قدر عبد الموصى
له عدا وعقمتها سواء فعفا عنه رد ملكه وجاهلته الملك والجنابة على عبده بالملك لان جنابه المملوك على مملوك ما لملك مملوك فصار
كانه لم يجز على احد ولو كان الواهب يترك عبيد من ادمما الذين جنى على اخيه في الاخر الذي وصي فعفا او لسا الجنى عليه فاعفوا
بغيره فقتلهم ورد الموصى له نصف العبد ويجوز له نصفه ومثلها اذا قدر الموصى الواهب فضا نصفه عفا عنه
وللواهب عبيدا في عفا عنه ان دفع عنه ذلك لان لا يصير كانه لم يجز ما بينا وهو عبيد في مرضه ثم قبل العبد
الواهب لم يلبس عفا عنه ادمما فافتار الاخر رد لهما نصف نصف للمهية سهران ودفع ربعه لما الذي لم يعف
حق الجنابة ولم يرد ربعه لانه ما سمحه العلف بالجنابة من ربع العبد بل للموصى له لانه وجب على الموصى له رد ملكه
ارباع العبد ربع العلف نصف للمهية وربعه للساكنة نصف للمهية وربعه دفعا بالجنابة وما يصح العلف بالجنابة
من ربع العبد بل للموصى له ولو افتار الاخر فذا نصفه من الساكنة نصف الدية وسلم له العبد كله اذا كانت قيمته
ما بين وبين ملك الدية ونصف العلف نصف العلف نصف العلف من قبل للمهية ونصف العلف
من قبل العفو ايضا فاذا كانت قيمته الفان اقتسم على عانته سهران للعلف حسب علمه ما اختلف بالعفو ويعطى الفضل
وحكمه ان ما اختلف سهران في الف نصف الدية والاف فتم العبد وذلك اقل من ملكه فسلم للموصى له
العبد لانه كخرج من الملك ثم نصف الدية وطوى على الف وما اختلف العلف من نصف فتم العبد وذلك الف فتم العبد
حله ستة الاف فعمل على عانته لهم لان حق الساكنة نصف الدية ونصف فتم العبد وذلك ستة الاف وحق العلف
في نصف فتم العبد ومن مرة ما سقاى المهية مرة بالعفو لانه ما اختلف بالعفو فهو ما قص له حكما وذلك الفان
فاجعل كل الف سهران فصار حق العلف سهران وحق الساكنة ستة سهران ولو كانت قيمته خمسة الاف فافتار الاخر
بطلت المهية بملكه ورد الملك الى الورثة ونفذى من الساكنة بملك الدية فصار في ايديها من العبد والدية
خمسة الاف وقد اختلف العلف بالعفو الفان سهران وستة وستين وملكه كانه فضا فصار الجدة مقدار ملكه
يفر منه ذلك العلف بنصف الرقبة بملك القيمه ونصف الساكنة نصف الرقبة وبذلك الدية لان ملك العبد في
سهران نصفان وبخاصة ان حكمه ان جعل العبد على ستة والدم على اربعة عشر سهران على الفين وحق ما به ملكه لهم فجان
العفو سهران من العبد وبطلت اربعة م نفدى الموصى له نصف الملك وسوى من العبد للساكنة
الدية وذلك سهران من اربعة عشر وسوى من العبد الذي يملك العلف بالعفو ففعل كانه فضا ذلك وانما
وذلك لهم فجمع يد الوارث سبعة وجعل ما يكون في ايديهم اربعة ضعف ما نقدنا الوصية فيه فسلم لهم
مواالواو فيخرج من نصيبهم سق لهم سهم نصيب الورثة سهم في العبد والموصى له سهمين فضا
العبد على ملكه سهران وذلك لانه للموصى له سهم وذلك بملك الورثة فعلم ان المهية حازت على العبد فصار
نصف الملك بملك الدية لانه لولا العفو من ادمما لكان عليه ان ينفذ على العبد سق الدية فاذا ادى
ادمما فلا احد الملك بملك الدية والملك الباقى سلم له بغيره فضا جميع ما للورثة ستة الاف
وسته سهران وستة وسق وذلك الفان نصف ما نقدنا الوصية فيه ثم نصيب العلف في ذلك نصف الرقبة
وذلك الفان وحق ما به بملك القيمه وذلك الفان بملك العفو فكون حله اربعة الاف ومانه
وستة وسقين وملك نصيب الساكنة في نصف الرقبة وذلك الفان وحق ما به بملك الدية وذلك بملك الفان

[illegible]

بلنا قسم واحد سبق عليه ملك قسمه وعلى المكتبة قسمه الا ان احد مما لا يخفى فقد ابرأ المكتبة عن نصف القسم
 فبقى عليه نصف قسمه فكانت المكتبة خاصة لان العلاء بالعفو قد استوفى نصيبه ولو وهب الموصي
 مع رجل قبل الواسية الا ان خلافا واضحا لا فرق دفعه سلم لورثة الواهب ويضيق الموصي له ملك قسمه
 لانه لم يجد يدعي منه بعض الرهبة لان الرهبة ما الموصي له الا انما من نقض الرهبة فيجب على الموصي
 ان يدفع كالم بالجنابة فكانت المكتبة بعد قسمته الى وصية على الموصي له الا انما لانه عجز عن رد الرهبة
 فكانت المكتبة سلم الا ان ملك ذلك وذكر ملك قسم واحد بقى عليه ملك قسمه وان فداء بالدية ولا شيء على الموصي سلم
 ان كانت قيمة خمسة الاف او اقل لان مال الميت بعد قيمة خمسة الاف والدية فكانت خمسة عشر الفا والعبد يخرج من ملك
 ماله وان كانت قيمة اكثر من خمسة الاف اصفى مال الدية جعلت للموصي له الثلث من جمع ذلك ورد الفصل على الورثة
 فان العبد يخرج من ملك ماله فكونه للموصي له ملك جمع ماله ورد الفصل فبقى منها نصفان لانه لم يعف عن احد منهما
 عن شيء فان عفا احد ما دفع نصفه الى الذي لم يعف وعلى الموصي له الثلث قسم منها نصفها لان مال الميت
 يمتلئ قسمه بثلث الجنابة وقسمه سببها او الرهبة على الموصي له الا ان ملك قسمه لانه ملك ذلك وذكر ملك قسمه
 ويرد ملك قسمه على الموصي له الساكن دفع نصف العبد الى المكتبة لان الاخر لما عفا كانه فقص نصف العبد
 وان ملكه فكانت النصف الاخر للمكتبة خاصة وان فداء فداء نصف الدية وحازت الرهبة في جميعها فكانت
 قسمه ملك ملك الدية او اقل ويقسم الواليان نصف الدية ونصف القسم الى العلاء بالعفو بغير ذلك
 العلاء نصف قسمه رقبه العبد ونصف قسمه من قبل الدية ويقرب المكتبة نصف الدية ونصف القسم الى المكتبة
 على الموصي له في اصاب العلاء يجب عليه ما ملك واذا الفصل لان مال الموصي نصف الدية على الاخر والقسم
 الى وصية على الموصي له وذكر ملك الاخر للذي ائتم به وملكه وملكه وملكه نصف القسم الى عفا عنه العلاء وذكر
 الف وثمان مائة وستة وسون وبلغ لانه بالعفو كانه بعض ذلك وان ملكه فكانت خمسة عشر الفا والعبد يخرج
 من ملك ماله فحازت الرهبة جمع العبد في المال لتقسم كما وصفنا وان كانت قيمة اكثر من ملك الدية واقل من الدية
 فتمت نصف الدية ونصف القسم الى جمع القسم الى على الموصي له فجزت له الثلث من جمع ذلك ورد الفصل فبقى
 المصنف الدية والى نصف القسم الى نصف العلاء فاقسمها على ما ذكرنا لان مال الموصي احد عشر الفا ونصف الدية
 على الاخر وقسمه وصية على الموصي له الا ان ورد ذلك اربعة الاف ونصف قسمه ما ملك العلاء وذكر الفان فكانت هذه
 ذلك احد عشر الفا واربع الاف يخرج من ملك ماله فكانت له ملك مال الموصي وذكر ملك الاخر وثمان مائة وستون
 وبلغ ورد الفصل من قسم العبد وذكر ملك ماله وملكه وملكه وملكه نصف الدية فبقى من الاثني عشر الفا
 ولو كانت قيمة عشر الاف سلم نصف الدية للذي لم يعف وعلى الموصي له ملك العفو منها نصفها لان مال الموصي عشر
 الفا وقسم العبد على الموصي له وبع عشر الاف والدية عشر الاف فكانت للموصي له ملك ذلك وذكر ملكا قسمه العبد ورد
 ملكه فكانت من الاثني عشر الفا ونصف الدية للمكتبة خاصة لان العلاء بالعفو كانه فقص نصف الدية وان ملكه
 كانت قيمة العبد مثل الدية وان كانت قيمة اكثر من الدية بان كانت عشرون الفا وقد عفا احد ما وقدس من الاخر فجزت
 جميع الدية الى جمع القسم في ان الموصي له ملك ذلك وادى الفصل فاقسمها نصفين وكان نصف الدية للذي لم يعف خاصة
 لان تركه الموصي يسون الفا الدية عشر الاف لان ما ملك بالعفو بغير قاء وقسم العبد وذكر عشر الفا فكانت له ثلث
 ملك ذلك وذكر عشر الاف كلمة العبد وان نصف العبد فبقى نصف قسمه العبد فكانت من الاثني عشر الفا والمكتبة
 نصف الدية لان الاخر لما عفا عن الجنابة وقسم العبد اكثر من الدية انصرف العفو الى الدية لانه اقل المالك فكانه فقص
 نصف الدية وان ملك قسمه وابقى يكون المكتبة خاصة واذا وضعت عفا من العبد الواسية على عفا
 الا ان رد على العبد وسلم له ثلثه لانه اذا صح العفو طهر العبد عن الجنابة وصار كأنه لم يعف الواهب ولو العبد الواسية كان
 للموصي له ملك العبد والثلثان للورثة فكذا هذا ولو عفا احد ما بعد ما عفا صاحبه واحدا والدفوع دفع اليها ملك

[illegible]

اخرى العبد يرضى بها العلاء الاول نصف قيمته العبد والماله اقل من نصف قيمته وحسب ما بالحق الذي له
 بالعنف ويجزى له العبد عاشره لاجل العلاء له ثلثه ونصف اقل من ثلثه فجازت الهبة له
 وبطلت في اربعه للموصوب لم يدفع احد منهم الماله العلاء الاول والجناب فيصير في الورثه وحسب ما يكون في اربعه
 اربعة فالسهم الخامس هو الوارث فاطرح من نصف الورثه في الاصل سق لهم ثلثه ونقي حق الموصوب في سهمه في الاصل
 العبد في الاصل عاشره لثمة لهم للورثه وسهمه للموصوب لم يدفع احد منهم بالجناب فاذا عاشره الابن
 الاور فالحق الذي كان يدفعه بالجناب سلم لم فيكون الماله للموصوب في العبد ثم قسم هذه السهام بينهما على حشر
 سهمها في العلاء الاول وسبعة للعلاء الاخر لان العلاء الاول يعزب نصف قيمته العبد لاجل الهبة لاجل العلاء الاخر
 يعزب نصف قيمته العبد لاجل الهبة وحسب ما بالحق لاجل العلاء فاجعل كل نصف قيمته عاشره لهم فيصير لثمة عشر لهم ونقي
 القيمه سهمان فكانت السله الاخرى مقسومة بينهما على اثنى عشر اصب سهمهم في العلاء الاخره واصاب سهمه في العلاء
 الاول لان ما اصاب الاخر من حق العبد بحسب ما له اقل من ذلك فاخذ نصف الثلث الاخرى في الاصل لثمة الاخرى في الورثه
 سب بقض الهبة يكون مقسومة بينهما نصفان ولو اعطى الموصوب لم يعفو معا حق الموصوب في قيمته لانه لما صح
 العفو منها فكان العبد يعمل الواجب فيكون الهبة ثلث العبد وسطره لثمة ولو عفا احد ما قبل صاحبه حق الموصوب
 نصف قيمته العبد وعلى العبد الحق نصف قيمته لانه لم يترك المعفو قيمته ونصف قيمته وصحت على الموصوب به بالاعتناء
 ونصف قيمته وصحت على العبد بالجناب لان احد ما عفا عن القصاص والعبد في نصف قيمته لانه لا يكون للموصوب
 له ثلث ذلك وذلك نصف قيمته ونقي عليه نصف قيمته لاجل العلاء ونصف قيمته على العبد حكم الجناب لان الاور لما عفا فقد ابر العبد
 على نصف القيمه النصف المأخوذ من الموصوب والنصف المعفو عنه تقسم بينهما فبعض العلاء الاخر لثمة كامله وبعض العلاء
 اول نصف القيمه لان الاور عفا عن نصيبه فجعل عفا لثمة نصفه فجعل القام كماله لكان ما عفا نصفه كان الحكم كذلك
 فكذا اذا كان ولما احكاما فكون نصف القيمه منها الماله ثلثا للعلاء الاخر اوله للعلاء اوله لان ما اصاب نصف القيمه
 بحسب العلاء الاخر لانه قضى ذلك الماله في حقه سدس القيمه فاقدر سدس القيمه من النصف المأخوذ من الموصوب
 وسق ثلثا نصف القيمه ومثلث النكر للعلاء اوله ولو اعطى الموصوب لم قبل الواهب عفا احد ما وقصه مثل ربع
 الورثه او اقل من ثلث الهبة ونقي المعق نصف الورثه في العلاء نصف قيمته والورث لم يعف نصف الورثه ونصف
 القيمه لان ما المعق قيمته العبد نصف الورثه فخرج العبد من ثلث ماله في حق الهبة جميع العبد وبقي المعق نصف الورثه
 لانه العبد قلوبه في ثلثها في الاصل سبعة لهم سلكا وسهم للعلاء لانه في السلكه نصف القيمه وذلك في الورثه
 ونقي نصف الورثه في الاصل فكونت سله الاق ونقي العلاء نصف القيمه وذلك في الورثه ونقي نصف الورثه في الاصل فكونت
 الاق ونقي العلاء نصف القيمه وذلك في الاصل فكونت سله الاق ونقي العلاء نصف القيمه وذلك في الورثه ونقي نصف الورثه في الاصل
 احد ما بعد صاحبه فلا سيد على الموصوب ونقي العبد للعلاء الاول حصته من ثلث الاق لانه كانا مقسمين لولم يعف
 ولا يصح ذلك للعلاء لانه كان للعلاء اخرا على العبد نصف الورثه فاذا عفا فقد ابر العبد على نصف الورثه والعلاء الاول
 لم يرد من عفو عن حصته من ثلث الاق لانه عفا عن القصاص لانه في الماله في حق العبد للعلاء اوله حصته من ثلث الاق وذلك
 سبع في الاق عاشره لانه في العلاء الاخر الاور حصته من ثلث الاق لان منفعه في العبد لانه الاخرى لانه لم يعف منه شيئا
 سبع في الاق عاشره لانه في العلاء الاخر الاور حصته من ثلث الاق لان منفعه في العبد لانه الاخرى لانه لم يعف منه شيئا

باب اعتناق المولى العبد الجاه بعد عفو الجاني عنه المبوط اصله ان الخراج مع عفا عن الجاني بقية العفو
 عند الماله من مات من ثلث الجرائم سبعة عفا عنه الهبة كان في ورثته فلو كان المولى له كان صاحب الفرائض الماله العبد
 يتعاقب وقت الجرائم لان العبد لم يعف عنهم بسهم كونه من حق الزوج مغنوا الحقوق وانما نصف يكون من حق الزوج
 من وقت الجرائم ولهذا لو كان بعد الجرم قبل الموت جاز لانه لو كان بعد العتق من باعته ان ان سئل المولى وقت الجرم في ذلك
 الورثه فاعفا الجاني عن الجرائم مات من ثلث الجرائم في العفو كالعفو لو وهب ماله وسوا العفو لم مات من ثلث الجرائم
 فانه يصح من جمع الماله ان العتق انما يستند لما وقت الجرائم فيما موى الاحكام الخاصة بالعتق والعفو من الجرائم وهو

العتق من الاحكام الخاصة بالعتق فظهر المسانحة حقه فصار كأنه على بعد الموت والهبة بسبب الاحكام الخاصة بالعتق فلا يظهر
 المسانحة حقه وهذا هو وجه الدوام في الجرائم من ثلث الجرائم ليعودوا على حق الورثه مات منهم جرحا جرحا
 فطافق عنه وفتحة عشر الاق درهم ولا مال له غيرهما فاعفوه ماله علما بالجناب حتى يملك الورثه وان لم يعلم حتى يملك قيمته
 الا في عشر درهم بانه لم يعلم بالجناب صار مختارا للورثه فظهر ان الماله الميت الورثه قد تبرع بجميع ذلك فخرج من ماله فيصير
 بقدر الثلث في حق الماله ثلث الورثه ونقي ثلثها وان لم يعلم بالجناب صار مستهلكا للعبد المختار للورثه لان قيمته العبد عشر
 الاق الا عشر فانه لا تقوم سبب الجناب بالكر من ذلك لانه في حق الجاني عليه يتعلق بعبد العبد لهما واما الهبة وفتحة عشر
 لهما واما عشر الاق الا عشر ولهم هذا لو كان المعقور عند انقضاء الحاق ذلك القدر فكذلك اذا كان الحاق هو العبد فيصير
 عفو بقدر الثلث ونقي ثلثه في ثلث الاق عشر درهم ولو كان قيمته العبد الفاعف ومو يعلم بالجناب حتى يملك الورثه
 والاصل في حرج هذه المسائل او كانت قيمته العبد اقل من الورثه او سله الورثه فاقتار القدر في قيمته العبد وضمها
 ورد ذلك وهو فمقتضى في الورثه ما يترك من الزيادة من الجاه فان كان سلس الحاله فسد سلس الورثه وان كانت ثلث الحاله
 فسد ثلث الورثه ومقتضى الجرم لانه لو كان المعقور ضعيف قيمته العبد وذلك لانه لو كان كوز العفو عن جميع العبد ويرى
 المولى عن الورثه فقد ظن ان حق ورثته المعقور في ضعف قيمته العبد وحق المولى العبدية قدر الورثه وذلك عشر الاق فيصير كل واحد
 منها حقه العبد الجاني فيضرب الورثه بضعف القيمه والمولى قدر الورثه وسهنا اذا كانت قيمته العبد الفاعف فضعف قيمته
 الفيت ورد معا على الورثه فصار اثنى عشر الفاق المولى في عشر الاق وحق الورثه في الفيت فاجعل العبد على ثلث عشر الاق
 سهنا فاضرب الورثه بسهمها في العبد والمولى بقدر سهمهم وعشر السهم من اثنى عشر حقه المولى العبد فظهر ان العفو صح
 في حقه المولى ومطلوعه سدس فحق سلس العتق بالاعتناق صار مختارا للقيمته واه اختار الدفع دفع ثلثه العبدية في الحوال
 كما لما بيناه فان اعفوه وهو لا يعلم حتى يبلغ قيمته لانه لم يصح مختار للدفع لانه مستهلك للعبد فله في قيمته وكان جميع
 ماله قيمته العبد فيكون ثلثه في العفو ويتركه ورثته وان كان قيمته العبد اكثر من الورثه فاقتار القدر في ثلثه
 الورثه لان الوصيه بالعفو يعرف الماله من كانت قيمته العبد اكثر من الورثه لانه اقل الماله لان موصيه حياه العبد خطا
 اما الدفع او العتق او المختار المولى والاقل منها يسقى فحقه من الجاني عليه الا في حصره حتى ياربى الجاني واذا كان الموصيه
 الورثه في اصابا القدر لا يزداد مال الموصيه بل يكون ثلث الورثه وصيه للموصاله ولها الورثه وان اختار الدفع واصله
 ان ينظر الماله الورثه ويرد عليها مثلها من زيدا كالماله في قيمته ومنظم القيمه من الجاه فيسلم ذلك من العبد ويدفع البقية
 في هذا اذا كانت قيمته عشر واثني عشر على الورثه في الماله مثلها وصحت ذلك في القيمه فكان اربعين الفاق القيمه نصف ذلك
 وسلم نصف العبد ويدفع نصفه وفتحة عشر الاق ونقي ثلثه نصف قيمته من الورثه في الاصل فمقتضى الثلث والثلثان
 لانه متى كانت القيمه العبد اكثر من الورثه فالوصيه انقرفت لانه لا يملك الواصيه حق المولى في قيمته العبد لانه لو كان
 لميت عسره في الضعيف الورثه يصح العفو جميع الورثه ويرى المولى عن الدفع فيحصل للمولى العبد ويكون للورثه الورثه
 المضاعفه فلهذا اعتبرنا حق الورثه في الورثه المضاعفه وحق الموصاله في القيمه بخلاف ما لو كانت قيمته العبد اقل من الورثه
 لان الوصيه انقرفت لان العبد لانه في الورثه متعلق بعن العبد في كان لثمت ضعف قيمته العبد عاشره الوصيه
 بالعبد كله وبقي المولى عن الورثه فكان حق الورثه في ضعف القيمه وحق المولى في قدر الورثه ولو كان قيمته العبد عشر الفاق
 ان دفع يدفع اربعه لسان العبد باربع لسان الورثه وان ودى ثلثه الورثه وسلم له العبد وحركه ان يضعف
 الورثه فيصير عشر من الفاق ويردها على قيمته العبد فيصير حقه وثلث الفاق يجعل الورثه على حقه وثلثها فيضرب
 الموصاله فيها بثلث العبد ثلث عشر ورضب الورثه فيها بالورثه المضاعفه عشر واثني عشر بالعفو في حشرهما
 من ثلثه ثلثه في ذلك لانه لسان العبد حشر من ثلثه وعاشا هذا حشر ولو كان لثمت عشر الاق درهم اخر في قيمته عشر واثني عشر
 فاقتار الدفع يدفع ربع العبد وسلم له اربعه وحركه ان يضعف الورثه فيصير عشر من الفاق ويردها على العبد فيصير
 اربعين يجعل اربعة المديه على اربعين يعزب الموصاله فيها بثلث مضاعفه عشر من ورضب الورثه بثلث العبد عشر من

العفو عن الجناية في المرض

بالعفو عن خمسة لرباس الدين وبق عليه سدس سوا سدس الدين الف وستة وستة وسون وثلاثان وقد نفذنا الوصية
في خمسة لرباس العبد وذكرناه مائة وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون
الدين وحركه انما يأخذ الدين وذكره عن الف وياخذ القتم وذكره الفان فصار اثنى عشر ثم يرد عليه القتم مثلاً الفين
فصار اربع عشر الفاق المولى في عشر الف وحق ورثة القتم اربع الف فاجعل كل الف منها فصار اربع عشر سماً
م اجعل العبد على اربع عشر سماً كل سبع سماً فان يكون اربع لولى القيل سبعاً وخمس لرباس المولى فحق العفو عن خمسة
لرباس ولم يصح في سبعة ولو كان على المفقود دين الف درهم وقسم العبد الف في اربع بربع الدين وحركه ان لو كان الدين
لكان العبد كجعله على اثنى عشر سماً لولى القيل وعشر لولى العبد واذا كان على المفقود دين فلا بد ان يكون الف على اثنى
لولى العبد لا ورثة المفقود حتى تنقى للورثة ضعف ما نفذنا الوصية فيه بعد الدين فصار لورثة القيل ثلث الف
ويبقى لولى العبد سماً الف فاجعل العبد على اثنى عشر سماً حتى الورثة ثلث من اثنى عشر وحق المولى منهم فعمل ان حق العفو
في ثلثه ارباعاً وبطل في اربع مائة في اربع بربع الدين ولو لم يكن عليه دين وكان الف درهم اخرى في نصف السهم العبد
بصفتي الدين وحركه ان يأخذ الدين عشر مائة ويزيد عليها قتم العبد ومثلها وذكره الفان فصار اثنى عشر الفاً
كل الف سماً فاجعل العبد على اثنى عشر سماً فبقي مائة الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
لورثتهم من نصيب الورثة لا ينصف على العائد لان كل سماً مائة الف فصار يصب لولى العائد اربع عشر وثلث
الورثة سماً واحد عشر من اثنى عشر في ارباعه ونصف سدس في العفو فذلك وبطل في نصف سدس في العفو في نصف
سهم العبد **فصل** ولو وهب في مرضه عدا قتم الف درهم قبل العبد الواجب فصار نصفاً عنه ولم يوجب اذ تار
الموجب له الدفع جاز له المحنى ودفع اربع اقسامه فان اختار الف درهم في ثلث الدين وسلم له العبد والوصية فيه
ان موجب في الخطا المار فاذا عفا المحنى عليه فقد تخرج باسما مائة عرض مائة من الثلث سواء كان العفو في الصحة او في
المرض على ما ساقم يصح العفو لا يقدّر الثلث في العبد مشغولاً ببعض الجنان فحيز مائة العبد من الدفع والعفو في العبد
العبد على ثلثه فحيز الوصية بالعفو في سهم وبطل في سهم الا ان الموصوب له انما دفع من وجه الواجب عنه واعتباراً
عبد بالهبة وعبد بالعفو لان العفو بعد الهبة الجنان صار كالملوك للواجب لانه يجب على المولى دفعه الى الواجب ثم صار للموصوب
بالعفو وكان للموصوب لرباساً معه واعتباراً يجب ان يكون للورثة ضعف ذلك سواء اربع لهم فصار العبد على اربع اقسام
للورثة وخمس للموصوب له الا ان منعت واعتباراً فقد نفذنا الوصية في ثلثين منعت واعتباراً فاقطعنا للورثة
اربعة اقسامه وان اختار الف درهم فحيز الربعة جمع العبد والعفو كونه في ثلثه ولا كونه في ثلثه لان مال الميت عند ان عهد
ان منع واعتباراً فاجعل العبدان على اثنى عشر سماً فصار عدا سماً لانه لو كان مناعفو العبد على اثنى عشر فاقا كان
مع الربعة حقاً صار مال الميت عدا سماً مع جعل العبدان على اثنى عشر موصوب منها عشر موصوب منها عشر موصوب منها عشر موصوب منها عشر
ويغزب الورثة سماً من محصل الموصوب له عبد كامل وليس عبد فقد حازت الربعة عبد كامل والعفو عليه عبد وبطل
العفو في ثلثه ففقد ثلث العبد ثلث الدين وذكره ثلث الف وثلثاً مائة وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون
عبد وثلث عبد فتم ذلك الف وستة وستة وسون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون
وان فذاه جاز له الربعة كله وثلث لرباسه بالعفو وقد اربع لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه
ثم اربع اقسام للورثة وخمس للموصوب له اذا اختار الدفع وان فذاه كوز الربعة في كل العبد وكوز العفو في ارباع
لانه لو لم يكن مناعفو جعل العبد على اربع وعشر على ما سنا واذا كان مع الربعة عفو حتى صار عبداً افر من جعل
العبدان على اربع عشر فالموصوب له يغزب فيها بعض لهم ويغزب الورثة اربع وعشر من اربع عشر عبد او ثلث
لرباسه عبد فعمل الربعة حازت عبد كامل والعفو جاز له ثلث لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه لرباسه
وذكره ثلث الف وستة وستة وسون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون
لرباسه عبد على مائة وسبعة وستون وسبع درهم ولو كان معه ثلث الف فذاه ثلثه ارباع الدين لانه جعل العبدان على

[illegible]

اصدما عشر الف وقته الف وخمس الف ومات الاكثر فتم دفع اربعة اجناس البلية او فداء اربعة اجناس نصف الدين
 بما يدفع فمكره ان يضعف الدين وفكك عسرون الفا ويزيدها على قيمته الى فيصير خمسة وعشرين الفا فاجعل الدين على خمسة
 وعشرين جزا فيقر الموصلان خمسة والورثة بعشرين فكون الموصلان خمسة فدرهم خمسة وعشرين فماذا العفو عن ثلثي الدين
 وبطلان اربعة اجناس فندفع اربعة اجناس الى واما الفداء فلا نلما اختار الفداء فقد ظهر ان مال الميت نصف الدين لانه
 وجه على كل واحد منها نصف الدين فلا مات احد مما فقدت في معاليه فتبقى ماله نصف الدين على الورثة وذلك على الف
 وقد تبرع بجميع ذلك فشد الوصية من النصف فاجعل ثلث مال عاشره من حاجتك الى النصف فصار المجموع على ستة
 اطيح نصف الميت وذلك هم لانه مات مستوفيا الوصية بقية سهم الموصلان واربع الورثة فحصل للورثة سهم من العبد
 الى واهم من الميت واعطينا للورثة اربعة فاستقام الثلث والثلثان ولو مات الاقل فتم دفع ثلثي الباقى لما بينا
 وفداء اربعة اجناس نصف الدين لانه يجعل ثلث ماله وذلك نصف الدين على سمان فصار المجموع على ستة اطيح نصف الميت
 تبقى خمسة على الموصلان واربع للورثة وتبقى نصف الدين الف فقد علم ان العفو جائز عن نصف الدين وبطلان اربعة اجناس
 لو ان العبد من اهل بيت وقته اصدما الف فتم الاخر عشرون فغنا على ثلثي القيمة فبالعفو جاز وبطلان الفاد فخرج
 وافداء نصف الدين لانه المعفو عنه خمسة من ثلث ماله فيصير المعفو عنه ثلثي الاخر مستغولا بالدفع ونصف الدين
 ولو غنا على كثر القيمة فمطلوب الاخر اذ دفعه او افداه فان دفعه فجزى مولى الذي غنا عنه فان اختار الدفع دفع ثلثه
 عشرون وسدس سبعة عشر وحركة نصف نصف الدين لانه غنى عن احد مما وعق احد مما نصف الدين فكانت
 الموصلان نصف الدخول المسلم المستديم غنا عنه فخرجت جميع الدين فكان الموصلان جمع الدين واذا ضعف نصف
 الدين صار على الف لم يزد بها على القيمة فصار ثلثي الف فاجعل نصف الدين على اثلثين جزوا ثم يعرف الورثة فيها
 نصف الدين المضاعفة وذلك على الف والموصلان بالقيمة عشرين الفا فكون نصف الدين ستمائة لانه لو لم يترك
 المخرج مالا اخر وهو العبد المدفوع للورثة فتم الف وقع الثلثان للورثة على الف من ثلثي فحصل الموصلان فيصير
 الموصلان اربعة وعشرين فيصير الموصلان اربعة وعشرين والورثة تسعة واحد وعشرون من ثلثي قدر ثلثي اجناس ونصف
 سهم للورثة خمسة ونصف خمسة فماذا العفو عن ثلثي اجناس نصف الدين ونصف خمسة وبطلان خمسة ونصف خمسة وخمسة
 لذي فتمت عسرون اربعة الف ونصف خمسة الفا فحصل للورثة ستة الف يدفع ذلك ما كثر القيمة وحصل لهم ويدفع
 ثلثي القيمة الف فحصل لهم سبعة الف وقد نفذنا الوصية في ثلثي اجناس نصف الدين ونصف خمسة وذلك على الف
 على ما بينا فاستقام الثلث والثلثان فان اختار مولى الذي غنا عنه الفداء فداء ثلثي اجناس نصف الدين
 فاختار الفداء فظهر ان مال الميت نصف الدين فمات الف فكون جميع ماله ستة الف فكون ثلث ماله
 فان فاض المعفو عنه نصف الدين وذلك الف وبطلان ثلثي اجناس وذلك على الف فحصل للورثة ثلثي الف ونصف
 دين والعبد المدفوع اليه فتم الف فصار لهم اربعة الف فاستقام الثلث والثلثان فان اختار الفداء فداء ثلثي اجناس نصف الدين
 فتم نصف الدين والذي غنا عنه ثلثي نصف الدين وتبقى خمسة لانه لما اختار الفداء فظهر ان مال الميت عشرين الف
 قد تبرع بجميع الاخر ثلث ماله ثلثي الف وثلث ماله وثلثي وثلثي وذلك على ثلثي اجناس نصف الدين وثلثي خمسة
 فان العفو ذلك وبطلان البلية وان اختار الذي لم يعف الفداء والذي غنا عنه الدفع يدفع سدس العبد لانه نصف
 نصف الدين فصار عشرين الف لم يزد بها على القيمة فيصير ثلثي الف فاجعل نصف الدين على ثلثين جزوا
 ورثة بعشرين والموصلان بعشرين فيصير نصف الدين ستمائة لانه لو مات الاقل فتم دفع ثلثي الباقى لما بينا
 لا فاختار ثلثي الف وسدس حاصل الفداء من نصف الدين فقد وقع الثلثان للورثة على الف من ثلثي
 يعرف الموصلان فصار خمسة وعشرين من ثلثي والورثة خمسة فماذا العفو عن ثلثي نصف الدين وبطلان
 سدس يدفع سدس العبد لكان سدس نصف الدين وقته ثلثي الف وثلث ماله وثلثي وثلثي فظهر ان القدر
 حصل للورثة بالدفع فكلما عديم بالفداء خمسة الف فصار لهم عاشر الف وثلث ماله وثلثي وثلثي وقد نفذنا

الموصلة بالسفوف
للعبد المذنب
الذليل

يعني واعتبار اصل الوارد نصف القتم نصف الدم ومن اصابنا من قال اختار الغزو الى امره لا يمكن اختار الدية
 في حق الغائب عند نصفه لانه اصل الورثة لا يصعب على المقتن فيكون المسلم الثاني على قول ابي جهم والاولى
 على قولهما ولو دفع نصفه الى امره ما واختار الغزو من الاخر وهو محسر لا قدر على شيء فانه يرجع على امره ربع العبد وان كان
 يستهلكا ربع القتم واربعة الاصل ربع الدم وهو محسور على اية القتم مثل الدم وهذا قولهما وفي قولنا نصفه يارجع على
 ابيه ربع القتم لكن مع مولى العبد نصف الدم مع ايسر لانه عند اختار الغزو يصح من المفلس كما يصح من
 المولى وعندما اختار الغزو من المفلس لا يصح طاعة في الدية **كتاب النكاح**
 اعلموا بان علم فرائض المواريث يحتاج الى كثير مما لم يدر به البلوى ويقع فيه النور والفتوى ولهذا احتجنا
 الشرع على تعلمه واقتباسه ورغبنا في تعلمه واشرنا على سريته اندلسه وقال عليه السلام تعلموا الفرائض وتعلموا
 النكاح فان امر معتوض ويتقصد هذا العلم يقضي العلماء ويظهر الفتن من تنافع اشياء في نفسه
 فلا يجد احد اخصر من هو قال نعم تعلموا الفرائض وتعلموا النكاح فانها اول ما ينبغي من ايتى في كتابنا المسمى
 فنحن الفرائض وسبب اعماق الميراث وسبب حرمانه والحقوف المتعلقة بالزكوة واصناف الوارثين المعتبرين
 بالزوجة اللطيفة عبارة عن التقدير فالنسبة في نصفه او فدرهم وبما في فرض الفاقم النفقة اي قدره وكذا يستعمل
 للقطع ويقال لرحمة الغاية السوراي فلفظة في كتاب الفرائض لانه سهام المواريث كلها مقدرة مقطوعة منسوبة فاعلم
 لمحقاق الارث من الفرائض وما يولى بها وسواها لانه اما القربان فنوعان رحم وزوجية ونفي الكتاب ناطق بها
 وموقوفه في توصيتكم ابناء اولادكم الابرار والاهل الميت على ما ينبغي على ما له لو لم يستحق احد سبق عاطلة ساسا والزوج
 اولى بالنسبة به سبعة بالقربان صلة كما يسمى النفقة حال حيوة مورثه صلوا الزوجية اصل القربان
 واستطرها لان القربان انما نوعان شعبة منها فالنكاح في النسبة في حق المحقق الارث لما بالاولاد
 فلقوله في علم الولد كحل كحل النسبة فقد اخرج الاولاد بالنسبة لانه بالاعاق نسب الى اصابه حكمه في اقاله
 المالك والولاية الى من من اصابه انما في المسبب الى الاصل فحقته بالابله فيسحق الميراث فكلما المسبب
 الى الاصل معنى بالاعاق وكذا بولاء المولات لقوله في علم من ساء على من ساء على من ساء على من ساء على من ساء
 في محام ومما ان والا لا اى عرانة لا يسمي نسبه واما ما يحرم به الميراث انواع ثلثة الرق والكفر والقتل
 سلبه بغير حق اما الرق فله ان يملكه اهل بيته الملك واما الكفر فله ان لا يتوارث اهل بيته شيء لا يورث كافر
 من مسلم ولا مسلم من كافر واما القتل فلما بالي في بابيه واما الحقوق المتعلقة بالزكوة فاربع الكفن والدفن والوصية
 والدين والميراث فالوصية لها ثلثة الميراث والدين لان ستر عورته ومزاده سوانه من اسم هو اجماع الميراث
 الدم به لم يمنع من ذلك حال حيوة فذكر بعد وفاته لم يقض ديونه لانه اسم واقدم على قضاء ديونه اسم
 له اسم مع واستعار العبد وبيده عصومة العباد ولكن في كفا وزاد اسم مع وعفو بفضله وكرمه
 لم يفسد وصيته من الثلث لانها من حوائج الميت والوارث انما يستحق الميراث بعد استغناء المورث
 وهذا اذا كانت الوصية بشي عينه فان كانت الوصية سلت ماله او ربعه فالوصية شريك الورث
 في بقية الباقى من ورسه على فرائض اسم مع وسنه رسول واما اصناف الوارثين ثلثة اصحاب الفرائض
 الذين لهم سهام مقدرة في حياهم مع او بالنسبة المشهورة او باجماع الامة والعصبة الذين ليس
 لهم سهام مقدرة وبما قد دون الفضل من اصحاب الفرائض وذو الارحام الذين ليس لهم فرض مقدرة
 ولا لهم حقيقة بقية وانما لهم مجرد قربان **باب اصحاب الفرائض**
 ومما اية عشر ثلثة عشر بالنسبة وانما بالبعيد اما بالنسبة فيجمع من النساء وثلثة من الرجال
 اما النساء فالاولى بنات الصلب ففرض الواحدة النصف وفرض البنت فصاعدا الثلث والربع
 ابراهيم رضي الله عنه الثلث النصف الصحيح قولنا لاشان الكتاب وصرح السهم اما لاشان الكتاب

رجل ذكر والاب اولى النظم في هذه الحالة والثاني الجواب الله وفرضه الدرس عند عدم الجلب لانه ينطلق عليه
 لهم الاب فتاونه في الموارد وعليه اجماع الصحابة والثالث الاضافة لام فرضي الواحد الدرس والله نعت فضاعدا الثالث
 اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد له لقوله وان كان رجلا لورث كلاله او امرأة وولده او اخته الاية والمراد به اولاد الام
 بدلاله قراءه سعد بن ابو قاصي وولد له او اخته لام وقراءه الصحابة لا سقاعده عن الخبر المشهور وبدلاله ان ابنه من
 بنت الذكر والاثنى عشر منهم في الثالث والشرك بعض المساواة من الشركاء ولو كان المراد به اولاد الاب والام والاب
 فجعل المال بينهم للذكر مثل حظ الانثى كقوله واهلها فانها اضع رجلا واثنتان فلذلك مثل حظ الانثى كقوله يورث
 الناقصة كقوله فقد ورثت اولاد الام بشرط ان يكون الميت كلاله واختلفوا في تفسير الكلاله قالوا لا اله الا الله
 انهم لم يورثوا ليس فيها ولد ولا ولد له ذهب فقها هذا المصنف وقيل عدم الولد ليس بشرط لصيرورة
 الميت كلاله وهذا قول جمهور محالف بالاجماع وبديل ما روي ابن سلمه انه النقص عن سبيل الكلاله لانه نقص
 جعل الكلاله من الاب له واما الذي يوجب فالاول الزوج ولو الربع ان كان للميت ولدا وولدين فالنصف عند عدمهم
 وذكر محمد رحمه الله في النكاح لو تنازع جماعة في كساح امرأه على كل واحد منها امرأته واقام البينة لستة بنت واحد
 ولم يذكرها واحد لم يوزق منهم حتى مات فماتت زوج واحد من ركبها سهم بالسوية والسالي المراه ولها الثلث ان كانت
 بنت ولدا وولدين والرابع عند عدمهم والسائر شرك في الربع او الثلث لقوله وليس وان كلهم جمع **باب**
العصبية كساح للمعرفة انواع العصبية والى احكامها على الانفراد والاجتماع والى احكامها مع
 اصحاب الغرائض اما انواع العصبية فبالعصبية نوعان عصبية بالنسبة والعصبية بالنسبة بالنسبة انواع ثلثة عصبية
 بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره فالعصبية لنفسه كل ذكر يدعى له الميت ونسب اليه بالذكور كالابن وابن الابن والعصبية
 بغيره كل انثى تصير عصبية بذكر يورثها فاربعة بعضوها اخواتهم للذكر مثل حظ الانثى لابن الابن والابن والابن وام والابن
 لاب وامها هو لانهم ذكور مع بالمرث دون الاناث كابن الاخ مع بنت الاخ وكان ابن الابن مع بنت بنت الابن وابن
 الاخ للعصبية بنته مثله اخته لاب وام واخت لاب ابن اخ لاب فالبنت من نسب الاصل لابن الاخ لاب ولا شيء للهفت
 لاب لانها محجوبة غير وارثة بالاضت لاب وام والعصبية مع غيره كل انثى تصير عصبية مع ابنة اخي كالاخوات لاب وام والابن
 نعم من عصبية مع البنت او بنت الابن وعن ابن عباس انها لا ترث مع النسب والصحيح قولنا ما روي ابن مسعود رحمه الله عنه
 انه النسخ مع الميت بالنصف وليت الابن بالدس وبابن للاخت في الابن وسوق قوله ان امرأته منكر ليس له ولد ولم اخت
 يورث لانت عدم الولد بالنسبة لانا العصبية بذكر يورثها وبسبب كونها من نسبه ورثها بالقبض لورثه الله علما بالحدس مثال
 بنت اخت لابعام واخ لاب فليست النصف والبنت للاخت ولانها لا اخت لاه الاخت رثت بالقبض وانما اقرب الميت
 من الاخ لاب واما العصبية بالنسبة فنورثي العنافة لما روي ان اسحق بن عبد المطلب وطولته النصف البنت ولقوله
 للمعنف فاهلته ولم ينكر وانما كنت انت عصبية اياهما ولم ينكر وانما عصبية بالنسبة اما احكام العصبية على الانفراد فاما
 فالعصبية اذا انفردت سفود بجميع المال لانه نص الابن والاخ ضعف نصف البنت والاخت حال الاجتماع بالنسبة للبنت
 والاخت المفردة النصف بالنسبة فوجب ان يكون للابن والاخ المفرد الكل بدلالة النص ولانه يورث سبب الاحتفاء وهو
 الزام والعصوبة فنسبوا كالحقاق الكل كانه حق الشفعة وكذلك ابن الابن وابن الاخ لانه قام مقام الاب في سبب الاحتفاء
 وان كانوا اجماعا في طبع واحدة مثل الشتر اولى الابن والاخ او نسوم في المال على عدم رؤيتهم بالسوية للتراث في سبب
 الاحتفاء وان كانوا اذ ذكروا انا نانا طنغم واحدة في المال سهم للذكر مثل حظ الانثى كالورث انما وولدت او اخا واخته لابعام
 اولاد وانما ترك ابنه ونسب فكل ابن سهمان ولكل بنت سهم واحد وان كان معهم ذوق من يدس والماء سهم وان لم يسبق فله شيء لهم
 وعلمنا اجماع الامة الا في الشتر المشركه وصورتها امرأه ماست عن زوج وام واخوين لام واخ لابعام فالعشر في سهمه
 للزوج النصف للام الدرس والله فونين لام الثالث ولا شيء للاح لابعام وبه اخذ علما ونازعهم له وقال غيرهم ان اولادها
 فالعشر في سهمه من سهم من سهم من سهم فاجاب كما هو مذهبه وتمام واحد من اولاد الاب والام وقال بالامر المؤمنين

[illegible]

[illegible]

ولست احدهما من جنس الآخر لانهما اذوقوا والعلة لا يترجح بالزيادة من خلاف جنسهما كالزوجه في احد انى العم
كانت كذا فلاب على نفسها فيستجلب حكمها فان كان معها ابنت سقطت الاقارب وورثت بكونه ابى عم لا غير لما عرف
فصل امرأة اشترت اباهما انفق علما ويكون في الاول لها نصيب ولو كان له انكاحها وما من انذر المسيد
حيث كان ولان انكاح الله لا البنت فان كانت الاب يكون للمالك لها نصيب بالفرض ونصف بالعصوم وكذا ذكر اختان
لمرت احدهما اباهما انفق علما فان كانت الاب والثلثان لهما بالفرض والباقي للمرته حكم الوالا اختان اباهما
لمرت احدهما مع الاب اخاهما وكانت الاب يكون المال سهم للذكر مثل حظ الأنثى فان كانت الاخ يكون الثلثان لهما بالتزويج
والنصف من الثلث البتة للشرع افاها والنصف الآخر يكون لعصبة الله لان الله لا يترك في سوا الاخ فنكون نصف
الثلث ايضا بسهما نصفان لانهما عصبت الله فصار للشرع اخا بمسبع من ابن عشر اربع بالفرض وسهران بالعصوم
من الاخ وكرم بالعصوم من الله وكذا ذكر اختان لمرت احدهما اباهما ولمرت الاخرى مع الله اخاهما وكانت الاب
يكون المال سهم للذكر مثل حظ الأنثى فان كانت الاخ يكون الثلثان لهما بالفرض سقى الثلث نصفه يكون للشرع
اذاها ونصفه للفرض بالعصوم من الاب في الحاصل للمال سهما نصفان **باب**
الحجب نوعان حجب نفصى وحجب بقطع اما حجب النفصى فاذا ذكرنا واما حجب الكفر فانه لا يقعون بحال اللوات
والزوجه في الابن والبنت لان فرضهم باب كحل حال لانه ثابت بدليل مقطوع به ومن عدا هؤلاء فالاقرب
حجب الاب بعد عن الكحل كالابى حجب اولاد الابى عن الكحل والاب حجب اولاد الله عن الكحل والام حجب الحيت
طعن الابويه والاميه لما روى ان النبي عم انما اعطى الحجب الدرس اذ لم يكن للستام ولان ام الام بدلى للمليت
بالام وورثت بطلها فلا يرث مع قيام الام لان الاقرب حجب الابعده لاحتقاق فرض واحد ليرث علة لاحتقاقه
في ام الام ثابت نصا وقسرا وحج ام الله ثابت نصا لاحتقاقها لانها تدرى الى الميت بالله وورثت فرض الله فلا يجوز
ان تكون الام حجب لهما والله حجب الاعداد وكذا نكاح الجوات مما قبله وموقوف عامه الصحابه رضائهم عنهم وقال علي بن
سعود رضي الله عنه بان الحجب يرت مع انها لما روى ابن سيرين ان النبي عم الطم حجب الدرس وابنهاى والصحيح قول
العامة لانه ام الله انما تدرى الى الميت بوطء الله فلا يرث مادامت الوطء اهلا للميت لكون الاعداد حجبها بالاقرب
فاذا مع الله والحديث حكاه حال العموم لم يحتج ان انها كان كافرا ولم فقا او يحتج ان انها غير الميت فلا يصح
الاصحاح به والله لا يحجب ام الام لانه اتصال ام الام بالميت بوطء ام المتوفى لانه فلم يكن ان يكون الله حاجبا لها
ومنا اذا كان الله يرث بالفرض وموال الدرس فانه كان يرث بالعصوم هل يحجب ام ولد لا يحجب لان الاقرب لا يحجب
الابعده لاحتقاق فرض واحد فلا لم يحجب الله الدرس لم يرع حاجبا للام فقلد يحجب لان الله سقى الدرس
في الحول بالنفى فلم سقى لها فرض فصارت محجوبه ضرور وكذا ذكر ابن ابي قتل يحجبها لانها مقام ابن الصلب حال عدم
ابن الصلب في الحجب والاحتقاق وقيل لا يحجب لان ابن ابنها يرث بالعصوم لابل فرضي بكحل حال فلا يحجب الدرس بحال
فصار كابن العم بخلاف الله لانه سقى الدرس فلم سقى لها فرض فصارت محجوبه ضرور ولو ترك اباه وام الله
وام الام مادي الام الام اصلها فقل لها الدرس كما لا لان ام الله صارت محجوبه بابها فلا يحجب عنها عن البعض
وقيل لها نصف الدرس لان ام ابيم وان صارت محجوبه ولكنهما من اهل الاحتقاق الارث فلم يحجب عنها عن البعض كالقوين
مع الابوين حولان فرض الام من الثلث الى الدرس ثم اولاد الله والام كسوة بنو الاعيان لان على الشى حيان
ومم خيار الاقارب والاقوات واولاد الله كسوة بنو العلات لقول الشاعر
ويوسف اذ دلاه اولاد علاته
فاصبح في معساة كربة تاربوا ابن منها واولاد الام كسوة بنو الاضياف لكونهم مما صلبت مختلفت ما يؤخذ من قولهم
فرض اضياف اذا كانت احدى عينيهم مخالفة للفرض وسقط اولاد الله والام بالابن وابن الابن والله في المحدثات خلف
يساق زيادة قريهم بالميت ففرحوا علمهم كما ولاه الانكاح وسقط اولاد الاب بنو اولاد الاخ والاب وام
لنولدهم بنو الاعيان يتوارثون دون بنى العلات ولان لبنى الاعيان زيادة قرب الى الميت لكونهم بدلى الى الميت

[illegible]

باب

باب الجارات الجارات على ضربين صحيحة وث بالفرض وقاسية يرث بالرحم والفصل بينهما وهو ان كل جارة تنزل في نسبتها الى الميت اب بين اثنين فحق قاسية وكل جارة لم ينزل في نسبتها الى الميت اب بين اثنين فحق صحيحة عند عامة الصحابة رضي الله عنهم وهو مذاهبنا واحد قولنا الشافعي وقال سعد بن ابى وقاص كل جارة تنزل في نسبتها الى الميت ذكر سوى اب فحق قاسية وهو قول مالك واحد قولنا الشافعي الصحيح قولنا ما روى الطحاوي في اختلاف العلماء ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم ثلث جارات سد سكا ام امه وام ابية وام امه ولم يمتنه اعطى ام اب الام شيئا لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم في ذلك والفرض لا يثبت الاسماعا وتوقيفا لان اثبات المقدورات الشرعية لا يثبت بالاعتبار العقلية ولان ام اب الام انما تدعى الى الميت باب الام واب الام لا يرث من ابن بنته وانما اقرب الى الميت من امه فلو لا ترث امه وانما ابعد اولى ثم الجارات على مراتب فالمرتبة الاولى جوارتا الميت وهما ام امه وام ابية والمرتبة الثانية اربع جوارت جوارتا ابية احيهما ام اب الاب والثانية ام ام الاب وثلاث جوارتا ام ام الام وام اب الام واكمل وارثات الا لغيره والمرتبة الثالثة ثمان جوارت جدتا اب ابية احيهما ام اب اب ابية والثانية ام ام اب ابية وجوارتا ام ابية احيهما ام ام ام ابية والثانية ام اب ام ابية وجوارتا اب امه وهما ام ام امه وام اب ام امه وهما ام ام امه وام اب ام امه فمن ثمان جوارت اربعة منهن وارثات واربعة ساقطات فان كان لكل واحدة منهن جوارتان قصيرتة عشر وهي المرتبة فان كان لكل واحدة منهن جوارتان قصيرتين وثلاثين وهكذا الى ثمانه واكثر واذا سلك عن عدد جوارت وارثات كم بارا هن ساقطات فجد عود المسؤول عنه يمينك ثم انقص عنه اثنين وخوفا ييسارك ثم اصغف ما في ييسارك جد وما بقي في يمينك فابالغ فالمرج المسؤول عنه فابقي فحق ساقطة مثال ثلث عن ثلث جوارت خذ ثلثة يمينك ثم انقص عنه اثنتي عشرة وخوفا ييسارك ثم اصغف ما في ييسارك جد وما في يمينك فاصار اربعة فالمرج عود المسؤول عنه وهو ثلثة بقى واحدة ساقطة ثم الجارات الثابتات على ضربين متمايزات مستويات بدرجة ومساوات بدرجة وطريق معرفة المتمايزات الواحدة ان يلفظ بعد دهن امهات ثم المرة الثانية يبدل ام الاخرة ابا ثم هكذا في المرة الثالثة والرابعة الى ان لا يبقى الا ام واحدة مثال ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام اب وام ام اب الاب وام ام اب الاب وعلى هذا القياس ان كثرت المتمايزات بدرجة فالبعد من الجارات مجتمعة بالقرى عند عامة الصحابة من اى جهة كن وقال

زيد بن ثابت ان كانت المبعدي من جهة الاب او كانتا من جهة واحدة فانها لا ترث مع القرى من جهة الاب وهو قولنا الشافعي رحمه الله مثال ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام اب وام الاب فالسدس لام الاب وعند زيد السدس بينهما نصفان والصحيح قولنا لان الجارات تدلن الى الميت بالولاد ويرث بالولاد فقد اشتركن في اسبب الاستحقاق وترتبت القرى زيادة القرى لانهما من جنس العلة والعلة ترجح بالزيادة من جنسها كافي الاخوة ولو ترثت ابا وام ابية وام امه قبل المال كله للاب لان حق امه صارت مجتمعة بام ابية لان المبعدي قصير مجتمعة بالقرى ثم ام ابية صارت مجتمعة بابيها فيتل السدس لجوة امه لان ام ابية صارت مجتمعة بابيها فلا يجب غيرها جدتان احداهما جارة من جهتين والاخرى من جهة واحدة وصورتها امرأة زوجت بنت بنتها ابن ابيها فولدت غلاما فالزوجة ام ام هذا الولد وامه اب ابية فان مات الغلام وترك الزوجة وجوة اخرى هي ام ام ابية فعدت ابى يوسف

رحمه الله المال بينهما نصفان وعند محمد رحمه الله اثلا ثلثاه للزوجة والزوج
وثلاثة للزوجة لان الذي قرأ بين زيادة القرب فلا يجوز التسوية بينهما وقد عتقد
ترجيح ذي قرابتين على ذي قرابة واحدة لابي يوسف ان الترجيح يمنع لما فيه من تغيير
حكم النص وجعل ذي قرابتين بمنزلة شخصين ايضا معتقد لان القرابتين من جنس
واحد لان القرابة هنا ليست الا قرابة الولاد وقرابة الولاد متحدة ومقتضية
الترجيح لم يبق الا المساواة ولا كذلك انما عزم احد ما اخ لا من لانها قرابتان من
جنس فاما ان يجعل بمنزلة شخصين **باب** الاجداد
قال ابو بكر الصديق واكثر العصاة رضي الله عنهم اجمعين الجدة بمنزلة الاب
عند عمره يرث معه من كان يرث مع الاب ويحجب به من كان يحجب بالاب
وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله وقال علي وزيد بن ثابت وابن مسعود
رضي الله عنهم الاخوة والاحوات لاب وام اولاد يرثون مع الجدة وبه اخذ
ابو يوسف ومحمد وانما قضى رحمه الله والقوى على قول ابى بكر الصديق رضي الله عنه
لانه بعد عن التردد ولم يتوهم فيه ولم يقاد من عنه الرواية ومن يترددت
الروايات ووقع التردد والتمسقت والارباب حتى قال علي رضي الله عنه
من احب ان يتقحم في امرهم جهنم فليقتض في الجدة وعن عمر رضي الله عنه انه
جمع العصاة ليصعوا في الجدة على قول من سقطت حية من السقف ففرقوا قبل ان
يجتمعوا على شيء ولان سبب عصية الجدة الجزوة والولاد وسبب عصية الاخ
جواز الرحم وقرابة الجزوة والولاد اقوى من قرابة جواز الرحم فقد منا الاقرب
على الاوحد وتورث الجدة مجمع عليه وتورث الاخ مختلف فيه فكان الاخذ
بالجمع عليه احق واحوط ثم اختلف على وزيد رضي الله عنهما في كيفية تورثهم
مع الجدة فاختلف اصولها فالاول قال زيد وابن مسعود الجدة يقاسمهم مادامت
المقاسمة حلالا من الثلث اوها شيان وان كانت شرابا ان النقص نصيبه
من الثلث يعطى له الثلث والباقي لهم بالتسوية ان كانوا ذكورا او ناثا فلذلك
مثل حظ الانثيين لان الجدة والجد مستويان في الدرجة والقرب والجدة فضيلة
الذكورة فلا يجوز ان يسوى بينهما كالاب مع الام فلا يعطى له السدس كبدل يورث
الى التسوية بينهما **مثال** جد واخ فالمال بينهما نصفان جد واخوان
فالمال بينهم اثلا ثابته وثلاثة اخوة فالثلث للجد والباقي لهم لان الثلث للجد
خير من المقاسمة لان بالمقاسمة نصيبه الربع وقال علي رضي الله عنه للجد يقاسمهم
مادامت المقاسمة حلالا من السدس او كانوا سواء وان كان شرا فللجد السدس
والباقي لهم **مثال** جد وبنين اخوة فالمال بينهم على ستة جد وست اخوات
فللجد السدس عند لان السدس خير له من المقاسمة والباقي لهم والاصل اثنا في
قال زيد نعيد باولاد الاب مع اولاد الاب والام في المقاسمة لاظهار نصيب الجدة
ثم ما اصاب اولاد الاب ويدون على اولاد الاب والام ان كانوا ذكورا فاطسا او
مخطين فان كن ناثا فاطسا فان كانت اخا واحدة يرد عليها الى تمام النصف فان بقي
شيء فهو لولاد الاب وان كانتا اختين فصاعدا يرد الى تمام الثلثين لان اولاد الاب

يرثون مع الجدة فلا بد من اعتبارهم وارثا في الجدة فلا بد من اعتبارهم وارثا في الجدة
كن ثلثا خالاب وام واخا لاب واما فلام السدس فقد اعتبر الاخ لاب وارثا في
حق الام حتى حول نصيبها من الثلث الى السدس فذلك في الجدة وقال علي وابن مسعود
رضي الله عنهما اولاد الاب لا يدخلون في المقاسمة مع اولاد الاب والام لانهم محجوبون
باولاد الاب والام فصاد وجودهم وعدمهم بمنزلة مثال **جد** واخ لاب وام
واخ لاب واخوان لاب فللجد الثلث عند زيد لان الثلث خير من المقاسمة والباقي
للاخ لاب وام وعندهما الجدة النصف جد واخ لاب وام واخ لاب فعند زيد
يقتسم المال بينهم على خمسة للجد سيمان والاخ ثلثة اسم الاخ وهم الاخ
ثم يرد من نصيب الاخ على اخات الى تمام نصف المال وذلك سهم ونصف يقرى في الاخ
نصف سهم وقد انكر فاضعف ليزول انكر وعندهما المال بين الجدة والاخ نصفان
جد واخات لاب وام واخوان لاب فعند زيد للجد الثلث لان خير من المقاسمة
بقي سيمان بين الاخين والاخرين المذكورين حظ الانثيين ثم يرد نصيب الاخوين
على ختين ليم فرضهما والاصل الثالث اذا اجتمع مع الجدة اصحاب الفرائض واولاد
الاب والام والاب اعطى اصحاب الفرائض فرائضهم ثم ينظر عند زيد الى المقاسمة
وثالث ما بقي وسدس جميع المال فيعطى للجد ما هو النصف والباقي لاولاد الاب والام
لان ما اضره اصحاب الفرائض يجعل كالمدوم لانه مستحق بغيرهم والمستحق كالمدوم
حكما كالمال المستحق كالعش فكان ما له الباقي فيكون للجد ثلث ما بقي ان كان خيرا له
والا فالسدس ان كان خيرا له من ثلث ما بقي لان الجدة لا يجوز ان يتخلف عن الجدة وفرض
الجدة لا ينقص من السدس فالجدة اولى وعند علي رضي الله عنه ينظر الى المقاسمة والى
سدس جميع المال كما هو اصله والاصل الرابع الاخوات المفردات مع الجدة عصبة
الا في مسألة الاكدرية لان الجدة بمنزلة الاخ والاخوات يصرن عصبة بالاخ وعند
علي وابن مسعود رضي الله عنهما اصحاب الفرائض لان الكتاب نص بغيرهم اذ كن مفردات
وانما يصرن عصبة بالاخوة ولم يوجد **مثال** جد واخات لاب وام عند زيد
المال بينهما المذكورين حظ الانثيين وعندهما الاخوات النصف والباقي للجد وقصوره
مسألة الاكدرية زوج وام واخات لاب وام وجد فللزوج النصف والام الثلث
وللجد السدس وللأخت النصف اصلها من ستة وعالت الى تسعة ثم ضم نصيب الجدة
الى نصيب الأخت فيقسم بينهما المذكورين حظ الانثيين وانما جعلنا ما صا به فرضها
لان الباقي فيه نصيب الزوج والام السدس فلا وجه الى المقاسمة لانه حينئذ انفق
نصيبه من السدس فجعلها ما صا به فرض هذه الضرورة وانما بقيت هذه المسألة
بالاكدرية اثرا لانه تذكر فيها قول زيد اولادنا واقعة من بني كدر وقال
مشايخنا لولا هذه المسألة والا كان اصح الاقوال بعد قول ابى بكر قول زيد رضي الله
عنه الا انه استحسن في هذه المسألة وثالث اصله لموع ضرورة ويقول زيد
كله اخذ ابو يوسف ومحمد رحمه الله ام وجد واخات لاب وام اولاد فعند
زيد الام الثلث والباقي للجد والاخات المذكورين حظ الانثيين وعند علي
رضي الله عنه للام الثلث وللأخت النصف وللجد السدس وقال عثمان رضي الله عنه

المال بينهم اثباتا لا يري فصل لام **باب الولاء المعتق يرث من المتيق**
لما دونيا ولا يرث المتيق من المتيق خلافا لغيره من زياد لان المتيق من المتيق والقرابة
بينهما كمن الحق الولاء بالنسب في حق المتيق لانه انتم على عبده بالامتنان حيث نسب الى ابيه
معتق فحوز له باستحقاق الارث عليه كرامة وصلة له وقد اقدم ذلك من العبد فليحق
الولاء بالنسب في حقه فحق اخيه منه صيغة ولومات المتيق عن عصبة من جهة النسب
وعن موقوف فاما المال كله لعصبة من جهة النسب لانها اقرب اليه من المتيق ولومات عن صاحب
فمنه وعن معتق فاصحاب الغرض فرضه والباقي للمتيق لانه عصبة امراة اعتقت مملوكا
ثم ماتت عن زوج وابن وبنت ثم مات المتيق فبثانها خاصة لانه عصبة لا غير
ولواعتق ومات المتيق عن ابن والابن عن اخ لامه ثم ماتت المتيقة فبثانها خاصة
لانه عصبة لا غير ولواعتق ومات المتيق عن ابن والابن عن اخ لامه ثم ماتت المتيقة
فالميراث لعصبة المتيق ولا شيء للاخ لام لانه اجبى من المتيق وكذا لا شيء للاخ المتيق
لامه لانه ليس لعصبة له وباقي مسائل الباب مرت في كتاب الولاء **باب**
مخارج التهام المخارج سبعة اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنى عشر واربعة
وعشرون فالنصف يخرج من اثنين والثالث والثلاثان من ثلثة والربع والنصف من اربعة
والسدين والسدسان والثالث والثلاثان والسدين يخرج من ستة والثمن والنصف
يخرج من ثمانية وجميع هذه التهام يخرج من اثني عشر غير الثمن وكلها يخرج من اربعة
وعشرين ثلثة منها نقول وهي ستة واثنى عشر واربعة وعشرون فبثانها ثلثة ثمانية
وثمانية وتسعة وعشرة فقط نقول شفعاء وتراواثنى عشر نقول الى ثلثة عشر والى
خمس عشرة وسبعة عشر فقط نقول وتراواثنى عشر واربعة وعشرون نقول عولة واحدا كى
وعشرين قال عامة الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ان الوتره على قن سهمهم ولا يفيض الوتره
بالضربون والبعض وقال ابن عباس رضي الله عنهما ان الوتره على قن سهمهم ولا يفيض الوتره
عصبة وقال كالب والاف والصحح قولنا لان الله تعالى لما جمع هذه السهام في مال المطلوع ان
المال الواحد لا يتسع لكل علم ان المراد منه الحاق النصف بالكل عمدا بالطلاق الجمع صار الحاق النصف
بالكل ثابتا متقضى جمع هذه السهام والثابت متقضى النصف كالثابت به ولان هذه السهام كلها
سواء في البثوث لا استوائها في دليل البثوث فلا يجوز تخصيص البعض بالنصف لما فيه اجماع
بهم وطارد كالدون والوصايا اذا اجتمعت وضائق التركة عن ابقاء الكل فيجب لكل واحد بقدر
حقه حتى يغل الغرض على الكل فكذلك اهداها الغرض اذا اجتمعت فلو لم يكن عادلة او عادلة له
ناقصة اما العادلة بان يكون سهم الوتره مثل سهم المال مثل زوج وثقت لاب وام فالما بينهما
نصفان ومثل زوج وام واخت لام اصلها من ستة وسهام من ستة ونحو ذلك فاما العادلة
فهي ان يجاوز سهامهم المال مثاله زوج وام واخت لاب وام اصلها من ستة للزوج ثلثة وللأم
الثلث سهمان وللأخت النصف ثلثة فبثانها ثلثة ثمانية اسم وقال ابن عباس رضي الله عنهما
ثلثة وللأم سهمان بقي سهم للأخت فبثانها ثلثة ثمانية اسم وقال ابن عباس رضي الله عنهما
الى سبعة وعشرين زوجة وابوان وبنتان اصلها من اربعة وعشرين للمرأة الثلث ثلثة
ولابوين السدسان ثمانية والسدين الثلثان ستة عشر فبثانها ثلثة ثمانية وعشرين
المسألة تسمى منبرية لانه سئل عن رجل رضي الله عنه وهو على المنبر فماتت المرأة في هذه المسألة فبثانها
على البيهة وقال صافيا شفعاء واما الناقصة وهي اذا استوفوا اصحاب الغرض سهامهم بقي

شيء من المال فمرد عليهم ومن سابل الرد **باب الرد** فالرد في غير ما
الفصل عن سهام ذوي السهام مرد عليهم بقدر سهامهم الا الزوجه وبه اختلفوا في رد الزوجه
اذا كان الزوج قد مات وتوضعت الفاضلة لغيره من المال وبه اختلفوا في رد الزوجين
من ترك بالافلوته ومن ترك كلا وعلا فبثانها ولان الزوجه علة مستدعة للمعاقب الكلياتنا الا اننا نأخذ
عن افادة المعاقب الكلياتنا الاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
صاحب الزوجه الفاضلة عن سهام حاليه الزواجر وعدد سهم حاليه الزواجر والمعارضه حاليه الزواجر لان قرأتها
قاصه ليست لها فرائد الزوجه والولاد فله سهمان بالزوجيه الا ان الزوجه حاليه الزواجر فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
على جمع من المثلثه بجملة سهام الرد سهم المسلم وسقط الزايد وذلك لا يخلو من اربعة اعداد اسن وثلثة واربع
وحده سال الاسن حده واقت للمجدد السرس وثلثة السرس والباء رد عليه بقدر سهامها فاضلها من
وفاة بالرد والاسن سهمان فكونت المال بينهما نصفين مال الثلث حده واقتان لام للمجدد السرس سهمان من ستة للزوجه
سهمان فبثانها بجملة سهام الرد سهم المسلم وسقط الزايد وذلك لا يخلو من اربعة اعداد اسن وثلثة واربع
من اربعة وسال سهم اربعة سهمان فكونت المسلم من خمسة وان كان الرد على بعض من هذه المسألة بان كان سهم الزوج اوزوه
فانه يقع سهام من مرد عليهم اولادهم لسهمهم زوج اوزوهم فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
الباء ان كان سهمهم على سهام من مرد عليهم فقد اسماهم المسلم وان كان لا يقيم لغيره عدد سهام الرد
اصل فرضه من لاد عليه فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
سنة لثلاث سهمان وللزوج لام السرس سهمان فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
سهم سبق ليه اسماهم على سهام الرد وسال السرس سهمان فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
انكرى على سهام الرد وسال السرس سهمان فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
الرد اربعة للثلاث سهمان فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
وبه اربعة فاضل اربعة فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
والما فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
القاسم نصيبي القاسم من سهم اوجه اثنان في السهام واربعة في الرؤس اما اللذان في السهام فاضلها انكرى السهام
على البعض ولم يكن من سهامهم وعدد رؤسهم موافقة فاضلها من اربعة في الرؤس اما اللذان في السهام فاضلها انكرى السهام
فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
عليه فاضلها من اربعة في الرؤس اما اللذان في السهام فاضلها انكرى السهام
سهمان انكرى عليهما فاضلها من اربعة في الرؤس اما اللذان في السهام فاضلها انكرى السهام
وانا لا اضعف عددا لذكرهم بضم اليه عددا لانا لان كل ذكر فام مقام السنة المثلثه كابن وبنت وابي اصلها من ستة
للزوجه سهمان فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
وبه سهامهم وعدد رؤسهم موافقة فاضلها من اربعة في الرؤس اما اللذان في السهام فاضلها انكرى السهام
في اصل المسلم فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
سهمان بثلثة انكرى عليهما فاضلها من اربعة في الرؤس اما اللذان في السهام فاضلها انكرى السهام
في اصل المسلم فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع
والباء لاسمهم على اربعة عشر ومن سهامهم وعدد رؤسهم موافقة فاضلها من اربعة في الرؤس اما اللذان في السهام فاضلها انكرى السهام
فاضلها من اربعة في الرؤس اما اللذان في السهام فاضلها انكرى السهام فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع فبثانها بالاجماع

[illegible]

واللبنات اربعه انكر علىهن ومن عدد الجنات والبنات موافق بالثلث فاقرب من اربعة مائة الف فاضار
ثمانية عشر فاقرب من اربعة مائة الف فاضار ثمانية عشر فاقرب من اربعة مائة الف فاضار ثمانية عشر فاقرب من اربعة مائة الف فاضار
معرفة يقرب كل واحد ان يقرب كل واحد من اربعة مائة الف فاضار ثمانية عشر فاقرب من اربعة مائة الف فاضار ثمانية عشر فاقرب من اربعة مائة الف فاضار
للجنات هم من بنات الجن والبنات موافق من روى البنات وسويته في كل واحدة وكان للبنات اربعة مائة مائة
في روى روى الجنات وذلك ان الجن فاضار ثمانية مائة في كل واحد وان انكر على اعداد متوافقة والموافق من اربعة مائة الف فاضار
السهم والاعداد موافق اكثر الاعداد ووافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
م موافق من المجموع ومن الموقوف وهو موافق اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
ان كانت عالية مثلاً عشرة مائة وست مائة واربع مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
بهن عدد الجنات والبنات موافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
سها ومن العدد الموقوف منها موافق بالثلث فاقرب من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
والعدان الاخران متساويان لقطر العدد للوافق ويعمل بالمتباين كما ذكرنا لان ذلك السهم القرب في الجن والموافق
مثال تسع مائة واربع مائة وست مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
نصفه والموافق من عدد الجنات والبنات موافق بالثلث فاقرب من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
في الاخر فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
الموافقة وسها مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
على الجن والبنات موافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
اوهم يكتفي فان كان متداخلاً او اعداد متداخلة فاقرب من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
في جميع الاطراف والاعداد اقرب وفي اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
م اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
مئة وعالت الاربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
اسنان ومن روى الاوقات وسها مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
وسها مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
فيهم ستة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
وعشرين وثمان مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
وروى الشيوخ اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
فان يجمع المسائل الثلاثة في ثمانية مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
بالنصف فاقرب من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
واقله التسعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
واربع مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
ويصير موافق بالربع وذلك لانه ومن روى الجنات وسها مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
اسنان ومن روى الاوقات لابل وام سها مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
فقرنا اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار
باب في المناسخ المناسخ ان تحت بعض الودع من تحت التركة والاصل وان يجمع فيمنه
للبنات والاربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار ثمانية مائة في كل واحد والموافق من اربعة مائة الف فاضار

الزئبق انما كانا وقد انكرت كل فرق بالامانة فاصير بلغة في ملة وفصار تسم فنها يصح المسلم بنه بنت
من وانني بنت بنت وانني بنت بنت وانني بنت بنت وانني بنت بنت وانني بنت بنت وانني بنت بنت وانني بنت بنت
سهم للذكر مثل حظ الانثى في الميراث فانما هو من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث
وهل له من الميراث انما هو من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث
على النصف وذلك من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث
عشر من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث
على البطون التي على المال وسكنها لان ينسب وانما انكرت على بطون العدة المنكس او الجوز والموقوف
ان كان من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث مثله من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث مثله من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث
من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث مثله من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث مثله من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث
سهم على خمسة سهران للذكر ومنه ثلث على الباقى ومنه ثلث على الباقى ومنه ثلث على الباقى ومنه ثلث على الباقى
فكون الثلث سهم نصفين بثلثي الذكر وقد انكرت النصف فاقرب است في خمسة فصار عشر فخرجها
يصح المسلم لله في اربع وللثانية نصف الملة ومنه ثلث سهران للمسلم لان بطون اذكر ومنهم موافقة في اصل الميراث
انني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت
ولغير الميراث انما هو من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث
وله من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث مثله من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث مثله من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث
الزئبق وسواها في الميراث لان ينسب وانما انكرت على بطون العدة المنكس او الجوز والموقوف
من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث مثله من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث مثله من ربه ومنهم موافقة في اصل الميراث
الاول والباقي انما هو من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث
سهم سقيم على ولد الله فاقرب بثلثي الذكر ومنه ثلث على الباقى ومنه ثلث على الباقى ومنه ثلث على الباقى
وللثمة انني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت
للبطون الاول ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر
ذكر لغير الثاني وللثمة انني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت
وانه ذكر للمال في الباقي انما هو من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث
نعم على البطون الرابع وانما ذكر الرابع وله خير انني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت وانني بنت بنت بنت
ولده بقى منه للبطون الاخر سقيم على ولد الله فاقرب بثلثي الذكر ومنه ثلث على الباقى ومنه ثلث على الباقى
من جهة عند محمد فله سهران ولز في اربعة واحد سهم ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر
لان ذوى الارحام يورثون بالنسبة في اربعة واحد وانما كانت من جهة في كل سائر العدة
الحقيقية فكذلك هذا الميراث العدة عند في ربه الاصول في اربعة رث ثمانية اصدافيه وسواها
سهران وبقرابه اصله الاخر وسواها سهم وصورة رجل مات وترك بنتا وبنتا وبنتا
وبنتا بنت
البنتان في رث الرجل عند الميراث سهران نصفان وعند محمد ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر
لهم ولو كانت انا عند الميراث سهران للذكر مثل حظ الانثى وعند محمد ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر
ثمة لهم سهران في اصل الميراث في كل من الميراث في كل من الميراث في كل من الميراث في كل من الميراث
قربا واحد فيصير سهران في كل من الميراث في كل من الميراث في كل من الميراث في كل من الميراث
وسهران لا سقيم انما هو من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث

في الصف الثاني اصله كرام قبله اب وكلاب صله ام فميراث الارحام لانه ليس بذي سهم وللغصبة
فالوامم بالميراث اقربهم للميت سائر ابام وام ابام وام ابام وام ابام وام ابام وام ابام وام ابام وام ابام
في القرب وبعضهم يدعي الى الميت توارث قبله يولي توارث اولي والحق اني ليس يولي بل نعم المال سهم
بالسوية ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر
م سهران كانوا من الجاهل من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث لان الميراث من الميراث
الام وابام
فان ابام الاب يدعي الى الميت بالاب والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام
سهم بالسوية وان كانوا محملين فللذكر مثل حظ الانثى وان اختلفت اصولهم فالذكر والام والام والام والام والام والام
فان كانوا من جانب واحد في ادي الى الميت بالذكر فله سهران ومن ادي بالام فله سهم المان ينسب على
صوب ما قسمه اولاد البنات سائر ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام
وان سقوه المال كله لابي ام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام
لابي ام لانه عصبة الام والعم فله سهران في القرب والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام
وقد قالوا في صوب الام فاسنوا على المحقق فلا يجوز ههنا احد مما الا ان كل واحد يورث بواسطة
اصله فيقوم مقام اصله في الارث فيعطى له مثل ما ارث اصله جدا ام وابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام
فله الام سهران للذكر مثل حظ الانثى ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام
وللماء الثلث ابام
الاشد وان كانوا من الجانبين من جانب الاب ومن جانب الام فالبنات للميت بقرباه الام فكون سهم الله ثلثا
بالماء لقرباه من قبل الاب ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر
لقرباه من قبل الاب ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر ومنه ثلثي الذكر
الصف ليس يولي سائر جد ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام
ابام ام فالبنات يورث اب ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام
لجد من قبل الام وقال عيسى بن ابيان ما اختلف كل فرق في قولهم من قبل الام في الثلث
وم اصناف ثمة فالاول يناس الاقرب لاب وام واولاد الاقرب لاب وام والماء يناس الاقرب لاولاد
الاقرب لاب واولادهم والماء اولاد الاقرب والاقرب لام واولادهم ثم ينظر ان الفرد نصف
ان صف كان فله واحد فصولا كل المال ذكر كان او انما وان كانوا جماعة فالاقرب اولي وان استواء القرب
تولد الوارث اولي سائر بنت ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام
بدل توارثه في ولد الاب والام وان استواء في ذكر وانعت اصولهم فان كانوا ذكورا وانانا فللذكر مثل حظ الانثى
لان اولاد الاقرب والاقرب لام فالمال سهم بالسوية ولا ينسب الذكر على الام كالاصول لان العدة في اولاد الام
لاصول لانها بدان لا اتفاق ونقوم الزوج مقام الاصول سائر ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام
وان اختلفت اصولهم فعند يوسف العبد لبيان الزوج وعند محمد العدة لاصول كل ذكر ثمة اولاد البنات
ثمة بنت ابام
كروجهما في الذكر ولان الاخت سهم كزوجه من الام في سائر ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام ابام
سهم للذكر مثل حظ الانثى على اربع سهران لان بنت الام وبنت بنت الام وبنت بنت بنت الام وبنت بنت بنت الام
اختلفت البطون في قسم المال على البطون الا على اب بنت اب بنت اب بنت اب بنت اب بنت اب بنت اب بنت اب بنت اب بنت اب

للأخوة والجنيين

[illegible]

افترتاح

فقلت لا بلام والنصف للاب الذي بالافنة والرس ايضا بالامية والبقية رد عليها على ان لم يكن
في عصبة **باب حرمات الميراث للقاتل ولو رثته** العائد بغير حق مباحثه ولا يرث
من مصوله عمدا كان القتل او خطأ وقالوا في ذلك الاوراعى فاند الخطا رث من مال المقتول دون دمه والصحيح قولنا
لقولهم لا ميراث لقابل بعد صاحبه السقوء ولم يفصل بين العمل العمد والخطا ومن دمه وسائر امواله حتى العمل
بالخطا قولنا العائد قصدا لتجوز الميراث بعد الخطا عليه نفوقه بحرمات الميراث فهو عليه لتكون زهونه عما
قصير من القتل المحذور وصار كالوطيق لمراته بالنسبة فرضه بصير فاراعى قطع حقه عن الميراث واما اصل الخطا
على فيه بهمة استجبال الميراث لجواز انه قصد قتله الا انه اظهر الخطا من نفسه فكان صد الخطا حذابه من وجهه وذلك
الميراث عقوبة من وجهه فالعقوبة المحملة بان تقسمها بحذابه ناقصة محملة فان قتله حتى قصاصا او دافعت
نفسه بالصارو البق اوزى موربه وهو محصى وامر القاص برجمه والوارث على برجمونه فانه يرث منه لان العقول
الزاجع لا يتعلق بفعل مباح ولو فعل الصبي او المجنون او المعتوه او المبرم الذي يكلم بالهذيان او الموسوس
لا يحرم عن الميراث عندنا فلهذا في لان حرمان الميراث من اجل محظوره فعمله ليس بالمحظور لان الخطا قائم
غنه فصار كالعقل بحق والحديث عام فخص منه القاتل حتى فسخي كخص المينار ع فيه عملا نظامه الكتاب لان نظامه
فوق ظاهر الحديث والسبب للعتل لا يحرم عن الميراث فلهذا في كالمحظور او وضع حجر او صب الماء على الطريق فانه
مورث منه ادنا ولو سماه لم يوجب فأكمله فقتله ونحو ذلك والصحيح قولنا لان حرمان الميراث يتعلق بالقتل حقيقة وان سببه
ليس بسبب حقيقة لان العمل فعل يحل الى فلو رثته انما هو الروح والتسلسل بفعله الخيالي لا يوصل به بل فعله غيرا ولكنه تعدد اثر
فعله فيه فصار كمن اوقد النار في دار فارق دار جيرانه لم يكن احرارا والدار جيران حتى لا يفتي فكذلك هذا ولهم ان يحرم القاتل
رثته العمل مبشر وسببها ان كان قتل او القود او الكفارة كان العمل مبشر وكل قتل او قود او الكفارة كان سببا
في لو ركب حذابه في طست مورثه به او رجع حرما عن الميراث لان كما مبشر للقتل لان علمه وفقد الدابة انقل بالمقتول فكانها
وطباه جميعا وكانت من ذلك ولو كان كذلك يكون الواطى مبشر للقتل فكذلك هذا ولهم ان يحرم على الواك الكفارة كما لو انقلب
الناس على مورثه فمات لارث منه فكذلك هذا وعنده لو قاده اوسا قرا قصد منه او كدمته رثته منه لان لم يقتل
فعله بالمقتول فيكون تسابله اخوة قتل ادمه اياه فلهذا قيل ان يسلله فان لم يسلله حتى مات احد منهما فمات
القود على العائد لان قد ورث منه من دم نفسه الربع لان العائد يرث من غير المقتول فصار نصف المستحق
ميراثا ثانيا للعائد والاخر فقد ملكه العالم من دم نفسه سهما من اربعه فخط عنه وانقل نصف الاخرى للاح
المشابهة في الفرائض فان سئل عن اخوى للاب وام ورث اصد هما بطر
دون الاخر وموان يكون المستا ابنا ادمهما فكون المال كله لاسه لانه وان سئل انه ورث اصدما ثلثه ارباع ماله
والاخر الربع وموان امراه لها اثناع ومما اخوان للاب وام واحد ماله زوجا فمات المرأة فلزوج النصف بالزوج
والنصف الاخر بينهما نصفان بالعصوبة وان كان اصدما اخوها لاسها والاخر زوجا فلزوج النصف وللزوج لاه
الرسى بالافق والباقي سهما نصفان بالعصوبة فان سئل عن ماله ورثوا المال لاهدم النصف
ولله ثم الرسى ان كانت امراه لها اثناع اصدما اخوها لاسها والاخر ليس باخ لها لزوجها لاه فمات فلزوجها
النصف ولابن عمر الذي سوا فوها لاسها الرسى والبنة بن ابني عمر نصفان فصار لاهما لاسها الثلث
الرسى بالافق والرسى بالعصوبة ولابن عمر الاخر الرسى فان سئل عن رجل مات وترك اخاه للاب وام
واخا امرته فمات له كل واحد امراته دون اخيه فمات رجل من زوج ابنته ام بلك المرأة فولدت لابنة ابنتها ابنة
مات الرجل فمالا كله لابن ابنة وموان اخ امرته ولابنة لاه فان سئل عن بلك بنت ودرت اجد ابنت
فله المال والاخرى لاه والاخرى لم يرث شيئا فهذا رجل مملوك لم يملك بنت فاستر به احد منهن فماتت
الكتب بالام مات وترك بنتا احد منهن مملوكه وسنان حرمان اصدما قد استر به فلها الثلثان

بالبينة والثلث الا ان للبيعة بالولا فصار لها الثلثان ولله الثلث والثلث للملوك فان سئل
 عن رجل مات وترك عشرين ديناراً ورثت امرأة منه ديناراً فهذا رجل مات وترك اختاً لاب وام واختين
 لام واربع نسوة فثلث نسوة الربع ولله خيت لاب وام الثلثان ولله فتى لام الثلث اصلها من ابنة عشر
 وعالت لا خيت عشر الا ان ثلثه لا يستقيم على اربع نسوة فاحزاب اربعه من عشر فخصه سبب فثلث نسوة ثلثه
 صارت مفزوعة اربعه فصار ابنة عشر لكل واحد ثلثه فكونت من عشرين واحد فان سئل عن رجل له ام
 واختان فزوجهم من رجلين عقده واحد فهذا رجل له ام وولدين رجلين من رجلين ادعاه جميعاً ان
 ابنتها ولم يكل واحد منهما اقل وكلتاهما من غرامة فزوجهما مع الام من رجل بعد موت الابوين كخزكان
 لانه لا قرابة بينهما **وصار** والحمد لله لو جاز رجل الى قوم يسمون الميراث فقال لا تعجلوا
 بالقسمة فان ابنة غايبة فان كانت حية ورثت مع ولم يرث ابنا وان كانت ميتة ورثت ابنا فله امارة
 ماتت وترك ابنة وام واخا لاب وسوم من زوج اصلها لامها فله اختين لاب وام الثلثان
 وللام السدس فان كانت الالف لام حية فلها السدس الباقى وان كان ميتة فالباقي للادخ لانه
 عصبة وان جات امرأة فعالت لا تعجلوا بالقسمة فاني جيل فان ولدت غلاماً ورثت وان ولدت
 جارية لم يرث فهذا رجل مات اخوه ولم يورثه جيل فمات هذا الرجل وترك بنتين وعما فان ولدت
 الجارية غلاماً ورث الغلام دون العم لان الغلام ابني اخ الميت لاب وسواولي من العم فان ولدت
 جارية كانت بنت اخ فلا يرث ولو قالت ان ولدت غلاماً لا يرث وان ولدت جارية يرث
 فهذا امرأة مات ابوها ولم يرثه جيل فمات المراه وترك زوجها وامها واخيتها لامها فالسنة
 ان ولدت جارية كانت اخت اب فكونت لها النصف اصل المسئلة من سهم وعالت لا تستع وان
 ولدت السرة غلاماً كان اخا لاب وان عصبة ولم يبق من الرضعة سبب ولا نكاح الرضعة لاجل
 العصبة وان قالت لا تعجلوا فاني جيل فان ولدت غلاماً فلا يرث وسواولا ابنا وان ولدت
 جارية ورثت مع وانا فهذا الميت فذكران تزوج بامته انسان وحبلت منه فقال المولى للجارية
 انه كان في بطنك جارية فانت خرجت فمات الزوج فان ولدت جارية بنت اب الزوج ماتت عن امرأته
 وهي حية والسحرة فورثت وان ولدت غلاماً فمات
 ومات بطنها مملوكان فلا يرثان

قد وقع الفراع من كور من النسخة النسخة
الطبعة المباركة في اد افرح الحرم في يوم الاربعاء
من وقت المغرب ما شهور سنة ثلاث مئتين
وكتبه الخرم الفقير العاني اليه المذنب المذنب
الحق المذنب الذي في يد العبد المذنب المذنب
عزير الله واولاده وولده وولده وولده
واقربائه وولده وولده وولده وولده
بنفسه وولده وولده وولده وولده
ولو كان ابن ارب